معجم الأحاديث

تأليف

محمد حسين الحسيني الجلالي

تحقيق

محمد جواد الحسيني الجلالي

الجزء الاوّل

الطبعة السابعة

١٤٣٧هـ. ٢٠١٦م

كربلاء – العراق

هوية الكتاب

—

الكتاب: معجم الأحاديث (ج٢) : الالف الممدودة

المؤلف: السيد محمّد حسين الحسيني الجلالي

تحقيق : محمد جواد الحسيني الجلالي

المحتويات: المقدمة

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة للمحقق

رقم الايداع ٦٩١ / ٥ / ١٩٩٩

رقم التصنيف :٢٣٠

المؤلف ومن في حكمه : محمد حسين الحسيني الجلالي

عنوان الكتاب الكتاب: معجم الاحاديث

الموضوع الرئيسي:١. الديانات

٢ -الحديث النبوي الشريف

بيانات النشر:٢٤٧صفحة

تمّ اعداد البيانات الفهرسة والتصنيف الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

صف واخراج وتصميم :سلطان جرافيكس للتصميم وخدمات الكمبيوتر

تلفاكس (٢٦٩ -٦١٠٥٠٣٦٤) ص.ب ٥٤٥١

عمان ١١١١٨- المملكة الاردنية الهاشمية

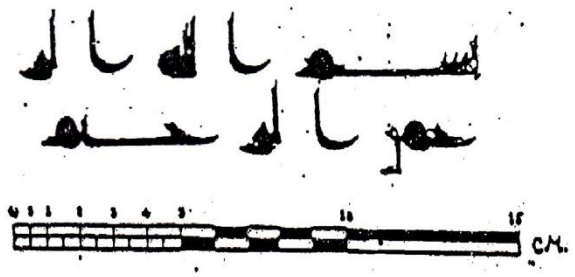

البسملة مقتبسة من

صفحة من القرآن الكريم المنسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام تحتوي على الآيات ١-٣
من سورة البروج المحفوظة في خزانة الروضة الحيدرية في النجف الأشرف - العراق

وصفها كوركيس عواد بقوله: «نسخة مكتوبة بالخط الكوفي الأول العريض، على الجلود المصقولة ، لونها عسلي فاتح، ووضعها كالسفينة، سقط من أولها وآخرها أوراق والباقي منها ١٢٧ ورقة، مقياسها ٢٩ × ١٩,٥ سم تنسب كتابتها إلى الإمام علي (ت٤٠هـ)

و للتفصيل راجع كتاب دراسة حول القران الكريم الصفحة 81 طبعة بيروت 1422

تعريف مصنف
حاجي براي شيخ القضاء ونبراس التحقيق
السيد محمد صادق بحر العلوم دام فضله

١

بسم الله الرحمن الرحيم

ونصلي ونسلم على النبي الأعظم، منقذ الأمة من الجهالة وحيرة الضلالة، وعلى آله الهداة الأئمة الأطهار الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، صلوات الله عليهم وسلامه ما طلعت الشمس وضاء القمر (وبعد): فإن فخر بني هاشم العلامة الفاضل والحجة الكامل السيد محمد الحسيني الجلالي - زيد فضله - سبط حجة الإسلام وآية الله في الأنام شيخي في الرواية العلامة الأوحد السيد مهرزا محمد هادي الخراساني المائري - طاب ثراه - قد أطلعني على مؤلفه الثمين (معجم أحاديث الشيعة) وهو يحتوي على مقدمة وأبواب وخاتمة، أما المقدمة ففي دراية الحديث وأما الأبواب فهي ثمانية وعشرون بابا مرتبة حسب الحروف الهجائية، وأما الخاتمة ففي المشيخة، ابتداء من شيخنا وشيخ العلامة الإمام الطهراني صاحب كتاب الذريعة - طاب ثراه - وانتهاء إلى أصحاب الكتب الأربعة، وغيرها

وطلب مني - دام فضله - النظر في كتابه المذكور ومؤلفه الثمين، وإبداء رأيي فيه، وتقديم مقترحاتي له، فطالعت الكتاب ونظرت

فيه نظر لحقني ونقني لأعابر سبيل (كما يقولون) فرأيته - لعمر الحق - كتاباً فريداً في بابه، بديعاً في أسلوبه لم أر كتاباً بهذا الأسلوب وهذا النظم للكتاب والتأليف ليس ضم كلمة إلى كلمة ونقش سواد على بياض دون أن يعود بالنفع إلى المجتمع والفائدة إلى العالم كمثل الكتب المؤلفة في الأعصار السالفة وفي عصرنا هذا التي هي عالة على البشرية وإثمها أكبر من نفعها، وبعضها أحرى أن تلقى في سلة المهملات لما فيها من الوخزات على الدين الإسلامي والطعن فيه، بئس ما قدمت لهم أنفسهم، وبئس ما كتبت أيديهم، قال تعالى ((فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض)).

وطلب مني السيد الجليل - دام فضله - في ضمن تقريض كتابه المذكور أن أجيزه في أن يروي عني عن مشايخي في الرواية الكرام وأساتذتي العظام إقتداءً بالسلف الصالح، فما وسعني إلا إجابة طلبه لما له علي من حقوق الإخاء وواجبات الأصدقاء، ولما رأيته - دام فضله - أهلاً لذلك أجزته أن يروي عني عن مشايخي عن مشايخهم - قدس الله أسرارهم - حتى تنتهي السلسلة إلى المعصومين - عليهم السلام.

أما مشايخي الكرام (فأولهم): جد المستجيز لوالده العلامة المجتهد الكبير الحجة السيد ميرزا محمد هادي الحسيني الخراساني الحائري

وكتب بيمناه الدائرة في داره في النجف الأشرف الفقير الى رحمة
ربه الغني محمد صادق بن الحسن بن إبراهيم بن الحسين بن الرضا ابن الحجة العظمى
سيدنا الجليل السيد محمد المهدي الحسني الطباطبائي النجفي الشهير ببحر العلوم قدس الله
سره ، وذلك عصر الأربعاء السابع عشر من شهر رجب من السنة الرابعة والتسعين
بعد الثلاثمائة والألف من الهجرة النبوية على مهاجرها آلاف التحية والسلام
وصلى الله على محمد وآله الأطهار ما طلعت الشمس وضاء النهار ، والحمد لله رب العالمين

(١٣٩٤هـ)
(١٧ رجب)

حرره بقلم
محمد صادق آل بحر العلوم
الطباطبائي
عفي عنه

آخر ما جاد به يراعه الشريف

تقريض قريض

لفضيلة سماحة علام الشعراء وشاعر العلماء
الشيخ عبد المنعم الفرطوسي دام عزه

عبدالرحيم محمد علي
النجف الاشرف - الحنانة - العراق

الاخ العلامة الجليل المجاهد السيد محمد حسين الجلالي حفظه الله

سيدي الجليل: لقد كان من حسن الصدف انه ارسل لكم ما تفضل به سماحة علام الشعراء وشاعر العلماء الشيخ عبد المنعم الفرطوسي شاعر العراق الشهير في شأن كتابكم: «معجم احاديث الشيعة» واليكم نص الابيات:

معجم يرشد العقول وسفر ... لاصول الحديث خير دليل
قد اراح النفوس من كل جهد ... فيه اغنى عن كل بحث طويل
فهو كون للباحثين وعين ... ومنار من الهدى للعقول
ويد للحسين بيضاء فضل ... ارشدتنا بفضلها للاصول

الفرطوسي

ارجو انه تقع هذه الابيات من نفوسكم الكريمة موقع الرضا والقبول وتلحقه بكنز الجليل فهي خير ذكرى من هذا الشاعر الفذ لخير كتاب الفه اهل البيت محبك ارجو انه لا تنقطع رسائلك تحيتي. الجميع في اتم صحة وسداد السلام فطال منا عليك

٧٢/١٢/١٠

آيات حب

سلمان هادي آل طعمة

أيّ سفرٍ منه يطلّ الرواءُ فتجلت بنوره الأضواءُ

انه (معجم الأحاديث) كنزٌ تتباهى به المعاني الوضاء

أثرٌ رائعٌ وبحرٌ خضمٌّ يرتوي من نميره الفقهاء

كلّ ما قد حواهُ لؤلؤُ أصدافٍ وسرٌ يمور فيه السناء

(الجلالي) طود فضلٍ وعلمٍ فهو في البحث قمّةٌ شمّاء

أحرز الفضل والكمال بجدٍّ والأماني بفكره غرّاء

فهو للعلم ذو يراعٍ بديعٍ لا يضاهى، وهمّةٌ فعساء

خلّدته آياتُ فضلٍ ونبلٍ وزها الحسن عنده والرجاء

انه للحديث نبراسُ مجدٍ وجلالٌ وعزّةٌ وإباءُ

لهَ أزجي آيات حبٍّ وشوقٍ ما تراءى نجمٌ ولاحت سماءُ

كربلاء سلمان هادي آل طعمة ١٩٧٤/٣/٢٨

القصر الملكي
الخزانة الحسنية
رقم ٢٠٣٨

الرباط : في ٢٠ رجب ١٤٠٣
الموافق ٣ ماي ١٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله

قرأت رسالتكم المصحوبة بنسخة مصورة عن مخطوطة تتضمن مقدمة "معجم الأحاديث" ، تأليف السيد محمد حسين الحسيني الجلالي .

وتلبية لرغبتكم في إبداء رأيي وتحرير كلمة تقريظ للكتاب ، أبلغكم أنني أستحسن ، من حيث المبدأ ، طبع معجم لأحاديث رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، مما اتفقت على صحته المذاهب وعلماء السنة والمحدثين الذين لا يشك أحد في دينهم وعلمهم وفقا للقواعد والأصول المعروفة في علم الحديث ومصطلحه .

وإنني أدعو الله ، في الختام ، أن يوفقكم لخدمة الإسلام والمسلمين بما يجمع على الحق كلمتهم وأن يرشدكم الى ما فيه صلاحهم وعزهم ونجاتهم بمقتضى كتاب الله وسنة رسوله . والسلام .

محمد العربي الخطابي
محافظ الخزانة الحسنية

هذا المعجم

اولا: هذا المعجم يرتكز على مواد وأسماء الاعلام الهامة التي وردت في روايات أهل البيت حسب الهجاء، وكذلك المصطلحات المصطادة منها والمستخدمة في مدرسةاهل البيت في عصرنا (القرن الرابع عشر) ، وأعني بالمصطلحات ما قرأته ورأيته مستخدما في الامصار التي زرتها ومن المشايخ والعامة الذين التقيت بهم ، فاذا توافق على ارادة معنى جماعة لا تقل عن ثلاثة فأكثر اعتبرته مصطلح العصر والمصر، وما كان دون الثلاثة لم اذكره في المصطلحات، بل في مواد اشتقاقها، لاحتمال انها بمعانيها اللغوية مستعملة في محاوراتهم العادية، الا ان ينص على خلق اصطلاح جديد فسأذكره مشيرا الى ذلك.

وانا مع ذلك لا ادعي الاستقصاء ولا العصمة، فان هذا جهد المقل في طلب العلم الذي أمر به الرسول القائد بقوله:"طلب العلم فريضة"، والله العاصم.

ثانيا: تبتدئ المادة بالمعنى اللغوي ، ثم لمحة عنها في التاريخ ، ثم في عيون التراث الاسلامي الثلاث : القرآن الكريم ونهج البلاغة والصحيفة السجادية، ثم المصطلح عبر القرون اعتمادا على بعض المصادر التي وقفت عليها، ثم ختمها بالتحقيق بما جال في الخاطر القاصر.

ثالثا: اقتصرت في روايات ظاهل البيت على المنتقى، مبتدئا بما اسندوه الى جدهم الرسول القائد (ص) ، ثم عن ائمة اهل البيت جيلا بعد جيبل ، محيلا التفصيل الى المراجع التي استندت عليها سواء كانت الرواية بالنص عن جدهم النبي (ص) أو بتطبيق ما روي عنه (ص) في حياتهم.

رابعا: انتقيت من الروايات المسندة التي رواها رواة الطبقة الأصيلة، الراوية عن الامام مباشرة، وان وجدت غيرها مشيرا الى مصدر الرواية من الكتب، وكلما قلت :"بالإسناد"، فيعني الإسناد الى مؤلف الكتاب وجامعه باسناده ، وسأذكر ان شاء الله أسانيدهم ونصوصها في آخر الكتاب.

خامسا: عقّبت روايات أهل البيت (ع) في الموضوع بما روي عن غيرهم من الموافقات لروايات أهل البيت (ع) لفظا او معنى، مبتدئا بالإسناد عن المسند لأحمد بن حنبل (ت/٢٤١هـ) ، ثم الجامع لمحمد بن اسماعيل البخاري (ت/٢٥٦هـ)، ثم الجامع لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت/٢٦١هـ)، ثم السنن، لابن ماجة القزويني (ت/٢٧٥هـ)، ثم السنن، لابي داود السجستاني (ت/٢٧٥هـ)، ثم السنن، لأحمد بن شعيب النسائي (ت/٣٠٢هـ)، ثم دعائم الاسلام، لأبي حنيفة النعمان المغربي (ت/٣٥٠هـ) ، ثم جامع الأصول ، لمجد الدين ابن الأثير الجزري (ت/٦٠٦هـ) ، ثم مسند الربيع، ليوسف بن ابراهيم الوارجلاني (ت/٦٧٠هـ) ، ثم كنز العمال، لعلاء الدين المتقي الهندي (ت/٩٧٥هـ) ، وغيرها من مصادر الحديث، وختمت كل ذلك بما يجول في الخاطر القاصر من التحقيق في الموضوع .

هذا ما استطاعت اليد الواحدة على امل ان يتيسر الاستدراك فيما لم يتوفر لي ان شاء الله بنفسي أو من يجد في نفسه القدرة والكفاءة، وكان الله في عون كل مخلص امين.

تنبيهات:

١ -ترد المصطلحات المصطادة من القرآن الكريم والسنة المطهرة المستخدمة في العصر والمصر ، وكذلك أسماء الاعلام بصيغها ، وليس بجذورها.

٢ -يراعى في سرد الأحاديث ما روي عن الرسول الأعظم (ص) ثم ما روي عن اهل البيت (عليهم السلام) بالتسلسل، ثم الموافقات من المصادر.

٣ -تنقل النصوص المنتقاة من المصادر المتيسرة حسب تسلسلها التاريخي.

٤ -يتبع ذلك كله التحقيق ونتيجة البحث والتفصيل في مقدمة الكتاب.

وقد شرعت في تبييض هذا الكتاب للمرة الثانية مع زيادات اقتضتها المباحث، وذلك لما بلغني نبأ وفاة من كان اليه استنادي في الملمّات، والذي خلف نعيه ثلمة لا يسدّها شيء: الوالد الماجد أعلى الله مقامه، في يوم الاربعين ، العشرين من صفرعام١٣٩٦هـ، على أن يكون ثواب هذا العمل الضئيل الذي صرفت عليه الايام والليالي، هدية الى روحه الطاهرة، وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب.

الفقير الى الله محمّد حسين الحسيني الجلالي أحسن الله اليه.

مقدّمة المؤلّف

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد

إلى الأخ الحجّة السيّد محمّد جواد الجلالي حفظه الله.

استناداً لأمركم في توضيح أُسلوب التأليف لمعجم الأحاديث، قد يكون ما يجول في الخاطر القاصر في الحال كافياً، مع مراجعة التطبيق في المكتوب على الأوراق المرسلة.

انّ هدفي من هذا المعجم هو دراسة الحديث لرواية أهل بيت النبي(صلّى الله عليه وآله) من عهد الرسالة النبوية إلى العصر الحاضر، بما يسع اليد الواحدة القاصرة عن الاستيعاب، وغير المصونة عن الخطأ في فهم أقوال الكتاب في مختلف العلوم والفنون والآداب.

واتّبعت في ذلك منهجية تواكب التسلسل الفكري في ذلك، عسى أن يكون طريقا إلى معرفة الصواب، شرحتها بايجاز في هذه المقدّمة، وراجعت المصادر الأصيلة التي وقفت عليها والمراجع الحديثة التي تيسّرت لي، وذكرت ما عنّ لي من الملاحظات حولها مما ينفع في الحياة المعاصرة.

وحاولت أن أُخفّف العبء عن الراغب في دراسة هذه الجوانب بنقل ما يهمّني منها من النصوص، ليعرف لكلّ ذي فضل فضله. وعلى الله وحده أجره.

ولا يسعني إلّا أن أشيد بمشايخي الأعلام الذين شجّعوني على المضي في هذا الطريق الصعب، ولولا دعواتهم ورغباتهم لما تحقّق ما بين يديك، وكان شتان ما بيني وبين ما هنالك، وأخصّ بالذكر: والدي الهمام وشيخي العلّامة وسائر مشايخي الكرام.

فليس كلّ ما أُورده في معجم الأحاديث سوى صفحات طالعتها وانتقيتها من مختلف المؤلّفات، ورتّبتها على حسب القرون حتّى العصر الحاضر، وعقبتها بما يجول في الخاطر القاصر حولها، وإنّي لواثق بأنواع الخلل في الفهم والنقل، فإنّ العصمة لله من الخطأ والزلل.

في اللغة:

وفي سبيل فهم المصطلح عليه للفظ في العصر والمصر، راجعت المعاني التي ذكرها ابن منظور (ت/٧١١هـ) في اللسان، في الثلاثي المجرّد فعلاً أو اسماً، والمشتقّات منها السماعية والقياسية، فإنّ هذه المحاولة تكشف تطوّر اللفظ العربي حتّى العصر الحاضر.

هذا، إذا لم يكن اللفظ معرباً أو دخيلا كالأنموذج والفيروزج، فإنّ الحال فيها دراسة أُصولها لمعرفة تطوّرها إلى العصر الحاضر.

وقد اتّبعت المنهاج في ذلك ما ذكرته في تلخيص الذهب.

أوّلاً: تجريد المعاني من لسان العرب لابن منظور (ت/٧١١هـ) فقط، لجمعه المصادر الأساسية الخمسة التي هي المعهودة في اللغة العربية، وهي:

١- التهذيب، لمحمّد بن أحمد للجوهري (ت/٢٧٠هـ).

٢- المحكم، لعلي بن إسماعيل ابن سيدة (ت/٣٥٨هـ).

٣- الصحاح، لابن علي بن حماد الجوهري (ت/٣٩٣هـ).

٤- الايضاح، لمحمّد بن عبد الله بن بري (ت/٥٨٢هـ).

٥- النهاية، لابن الاثير الجزري (ت/٦٠٦هـ).

ثانياً: استخراج القدر الجامع بين هذه المعاني، كما أراه القاسم المشترك الأعظم الجامع الذي يكشف عن صلة بعضها ببعض وإن اختلفت أقوال اللغويين في تحديدها وموارد الاستشهاد والأمثال مشروحة في المصادر.

ثالثاً: ردّ هذه المعاني بالعلاقات المجازية والإستعارات أو الكناية المدروسة في علم المعاني والبيان، والبالغة حدود إحدى وخمسين علاقة، إذ نوردها لما تحقّقت الاستعمال طول تاريخ اللغة.

رابعاً: استنتاج انّ مصطلح العصر والمصر يرتبط بهذا التطوّر اللغوي للفظ، ويصحّح الاستعمال في عصرنا، وإن استلزم اصطلاحاً جديداً، لأنّ لكلّ عصر لغة خاصّة ينبغي الحياة عليها.

عبر القرون:

إنّ المواضيع الفكرية تتأثّر . غالباً . بالتطوّرات التاريخية للأحداث، وتختلف وجهات النظر إليها باختلاف الحكومات والعادات عبر العصور، سواءً على مستوى الأُسرة والقبيلة أو القرية والمدينة والمنطقة والدولة، بتطوّر الحضارات وتفاعلها طول التاريخ.

وبدراسة موضوعية للتاريخ من هذه العصور حتّى العصر الحاضر يبيّن مدى التأثير والتأثّر بها، ممّا يستوجب الاعتبار من ذلك بالقاء نظرة سريعة إليها، ومعرفة مدى حيوية الموضوع في كلّ قرن وعصر.

قبل الإسلام:

لقد حاولت ايراد ما ذكره المؤرّخون عن المادّة بما وقفت عليه من التاريخ، بمقارنة أخبارها، لغرض استخلاص النتائج بعد استعراض الأقوال والآثار. وعلى الأغلب نجد أن ما ذكره المؤرّخون لا يرتقي إلى مرتبة العلم اليقيني، فإنّ الأقوال غالباً ما تكون متقاربة، والمؤرّخون غالباً يمثّلون الحكم المنتصر على الآخر، فلا اتّفاق على رأي قاطع في أية حادثة، لا بالنقل ولا بالتحليل، فلا محيص سوى استنطاق النصوص والآثار بما يقتضيه الاعتبار، كما قال أمير المؤمنين(عليه السلام) :(ما أكثر العبر وأقلّ الاعتبار). فإنّ الاعتبار يلقي الضوء على الحقائق المغيّبة والأقوال المهمّشة والأحداث المجمّدة وإن كان بالإجمال، وفي الكتب المقدّسة والأحاديث كثير من النصوص التي تنطبق عليها هذه القاعدة.

وفي تواريخ قبل الإسلام راجعت:

١ـ تاريخ الحضارات العام، تأليف اندريه ايمار، أُستاذ في السوربون، وآخرين ممّن نقله إلى العربية، منهم: فريد م. داغر، من منشورات م/ عويدات – بيروت وباريس، طبعة ١٩٨٦ م.

٢ـ قصّة الحضارة، تأليف ول ديورانت، تعريب زكي نجيب محفوظ، من منشورات لجنة التأليف والترجمة – القاهرة ١٩٦٥ م, وطبعة دار الجيل – بيروت ١٩٨٨ م.

في القرآن الكريم:

اعتمدت الرسم العثماني، رواية حفص عن عاصم (ت/١٢٨هـ)، طبعة محمّد علي خلف الحسني (ت/ ١٢٦٤ هـ)، شيخ المقارئ المصرية، عام ١٣٣٧هـ.

وراجعت المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، تأليف محمّد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الكتب المصرية – القاهرة. إن كانت المادّة مذكورة فيها.

وانتقيت إحدى الآيات ذات الصلة القوية بالمادّة، ثمّ أوردت ما ذكرته في :"أوضح البيان" من دون التفاصيل الكثيرة المودعة في التفاسير، فإن طالب التفصيل يرجع إليها في موارد الآيات.

في نهج البلاغة:

راجعت الكاشف عن ألفاظ نهج البلاغة، تأليف جواد المصطفوي الخراساني، طبعة دار الكتب الإسلامية – طهران ١٣٧٨ هـ, فإن كانت المادّة مذكورة فيه انتقيت إحدى الموارد ذات الصلة القوية بها مع ما ذكرته في "أوضح الشروح" من دون التفاصيل المبحوث فيها في سائر الشروح، ولعلّ أغناها شرح عبد الحميد بن أبي الحديد المعتزلي (ت/٦٥٦هـ)، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ١٣٧٨هـ، وطالب التفصيل يرجع إلى تلك الموارد.

في الصحيفة السجّادية:

واستخرجت الموارد التي جاء ذكرها في الصحيفة السجّادية، الرواية الشهيرة، على ما فصّلته في "الدراسة المنيفة" طبعة دار الكتب الإسلامية – طهران ١٣٦١ هـ, وكذلك ان كانت المادّة مذكورة

فيها. وانتقيت إحدى الموارد ذات الصلة القوية بالمادّة مع ما ذكرته من أوضح الشروح بها، وطالب التفصيل يرجع إلى شروحها الوفيرة، وأوفاها "رياض السالكين"، للسيّد صدر الدين ابن معصوم (ت/١٢٢٢هـ) ، الطبعة الحجرية ، سنة١٣٣٤هـ.

في روايات أهل البيت(عليهم السلام):

وهي بيت القصيد في هذا الكتاب، فقد ابتدأت بالروايات عن الرسول الأعظم(صلّى الله عليه وآله) قولاً أو فعلاً أو تقريراً، ثمّ عقبتها برواية أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) بالتسلسل.

واعتمدت غالباً على المتون والأسانيد كما أوردها العلّامة المجلسي (ت/١١١٠هـ) في البحار، طبعة ١٣٢٢ . ١٣٩٢ هـ, ولكنّه (رحمه الله) اختصر الأسماء واكتفى بالألقاب، كما أشرت إليه في "المشيخة" و "الرجال"، وقد نبّه على بعضها المعلّقين كما في المجلد ٦٥ ، الصفحة٢٠٨، فلابدّ من مراجعة الأُصول، وحيث انّها غير متيسّرة لي، والمتيسّر منها لا يخلو من التصحيف غالبا، فرأيت الاعتماد على نقل البحار حتّى يسهّل الله الواحد القهّار للحصول على النسخ المعتبرة المحقّقة، فهو على كلّ شيء قدير, فإذا لم يتيسّر لهذا الفقير فعسى أن يتيسّر لغيره ان شاء الله العزيز القدير.

وأمّا روايات أبواب الفقه، فقد أشرت إلى مواضعها في تفصيل وسائل الشيعة، للشيخ محمّد الحرّ العاملي (ت/١١٠٤هـ)، الطبعة الحديثة ، ط/دار المكتبة الإسلامية في عشرين جزءاً، عام (١٣٧٦ . ١٣٨٩هـ) وهو المعتمد في العصر والمصر في الروايات الفقهية، لاستيعابه روايات كلّ باب.

واكتيفت بالاشارة إلى مواضع لها في "مستدرك الوسائل" للشيخ محمّد حسين النوري (ت/١٣٢٠هـ)، طبعة المكتبة الإسلامية (١٣٨٣هـ) بأجزائه الثلاثة السائرة على نهج الحرّ العاملي في الوسائل.

وتجنّباً للتكرار ذكرت في الرواية المتضمّنة لمواد كثيرة، اكتفيت بذكرها في موضع لائق وأحلت المواد الأُخرى إليها.

وقد اكتفيت بما أورده الشيخ محمّد حسن النجفي (ت/١٢٦٦هـ) في بحوثه عن إيرادها مستقلّة لاستيفائه البحث حولها في "جواهر الكلام"، طبعة دار الكتب الإسلامية (١٣٧٧ . ١٣٩٨هـ) بأجزائه الثلاثة والأربعين.

الأحاديث العددية:

وربما نجد الحديث تحت العدد بالهجاء.

وفي الاحالة تجد المواد المذكورة في الأحاديث مع تسلسل رقم المادّة بين قوسين، للدلالة على موضع الحديث، (مثال ذلك): الثلاث من الوسواس، تجده نصّاً في حرف الثاء كالآتي:

بالإسناد عن الشيخ الصدوق (ت/٣٨١هـ) في الخصال، باسناده إلى ابي عبد الله عن آبائه (عليهم السلام) في وصايا النبي(صلّى الله عليه وآله) إلى علي(عليه السلام):

ياعلي: ثلاث من الوسواس (١) أكل الطين (٢) وتقليم الأظافر بالأسنان (٣) وأكل اللحية. (٦٠ . ١٥١).

وتجد في (نفاق):

الثاء: ثلاث من الوسواس ...الخ.

والاحالة في المواد التالية:

حرف الطاء: أكل الطين (١)ثلاث من الوسواس

وحرف الظاء: تقليم الأظافر بالأسنان (٢) ثلاث من الوسواس

وحرف اللام: أكل اللحية (٣) ثلاث من الوسواس

وحرف الواو: الوسواس ثلاث من الوسواس

المسند والمرسل:

اكتفيت بذكر الروايات المسندة إن وجدت، ولم أذكر شيئاً من المرسلات، أعني ما روي عن النبي(صلّى الله عليه وآله) أو أهل بيته (عليهم السلام) من دون ذكر الراوي عنهم، أمّا تسلسل الرواة بين المصدر والراوي الأخير فهو خاضع للقواعد المدروسة في دراية الحديث من الأمارات المعتبرة، كالتعليق مثلاً، فإنّ رواية أهل البيت (عليهم السلام) تكشف عن تراث ورثوه عن جدّهم النبي الأعظم(صلّى الله عليه وآله) ان صحت الرواية عنهم أو عن طائفة اعتزّت بتراثهم، فهي على كلّ حال مرآة لتراث موروث مستند إلى النبي(صلّى الله عليه وآله).

أسماء الأعلام:

واكتفيت في أسماء الأعلام على من ورد ذكره في القرآن الكريم وأعلام أهل البيت النبوي دون غيرهم، لاستيفاء كتب الرجال والتراجم تراجم غيرهم من الصحابة الأكرمين والتابعين وتابعي التابعين .

وذكرت قادة أهل البيت من الرجال والنساء دون غيرهم، فلم أُورد من أسماء الرجال غالباً حيث انّ تراجمهم غالباً مذكورة في كتب تراجم الصحابة، وأشهرها الاصابة التي علّقت على مواردها، وكذلك تراجم الرواة عن أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) التي تراجمهم مذكورة في كتب تراجم الرواة، وأوسعها:" تنقيح المقال"، للمامقاني (ت/١٣٥٣هـ) وقد أشرت إلى من وجدت له حديثاً عن أهل البيت في "رواة الحديث"، فليراجع.

ولم نذكر من أسماء الأعلام سوى أعلام أهل البيت النبوي كأبي طالب(عليه السلام) عمّ النبي(صلّى الله عليه وآله) وحمزة بن عبدالمطّلب (عليه السلام) عمّ النبي(صلّى الله عليه وآله)، ولم أذكر من أسماء الأعلام من غير أهل البيت سوى من له ذكر في رواية أهل البيت أو له أثر عملي في الحياة الحاضرة، امّا من فقد الوصفين، فإذا كان من الرواة فهو مذكور في" طبقة الرواة"، دون غيره.

الموافقات:

عقبت روايات أهل البيت (عليهم السلام) التي وقفت عليها باسنادي بالموافقات لها لفظاً أو معنى في كتب السنة، وهي الصحاح الستّة، وهي:

١ـ المسند، لأبي عبدالله أحمد بن محمّد بن حنبل الرازي (ت/٢٤١هـ).

٢ـ الجامع، لمحمّد بن إسماعيل البخاري (ت/٢٥٦هـ).

٣ـ الجامع المسند، لمسلم بن حجّاج النيسابوري (ت/٢٦١هـ).

٤ـ السنن، لأبي عبدالله محمّد لابن ماجة القزويني (ت/٢٧٥هـ).

٥ـ السنن، لأبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني (ت/٢٧٥هـ).

٦ـ السنن، لابي عيسى محمّد بن عيسى الترمذي (ت/٢٧٩هـ).

٧ـ المسند، لابي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت/٣٠٣هـ).

٨ـ دعائم الإسلام، لأبي حنيفة النعمان المغربي (ت/٣٥٠هـ).

٩ـ جامع الأُصول، لمجد الدين ابن الأثير الجزري (ت/٦٠٦هـ).

١٠ـ مسند الربيع، ليوسف بن إبراهيم الورجلاني (ت/٦٧٠هـ).

١١ـ كنز العمّال، لعلاء الدين المتّقي الهندي (ت/٩٧٥هـ).

وقد أشرت إلى ما لي إليه إسناد منها في المقدّمة، فراجع.

المذاهب الفقهية:

من المعروف اختلاف المذاهب الإسلامية ومنها ما ساد فترة ثمّ باد، وأهمّها:

١ـ مذهب عبدالرحمن الأوزاعي (ت/١٥٧هـ).

٢ـ مذهب سفيان الثوري (ت/١٦١هـ).

٣ـ مذهب داود الاصفهاني الظاهري (ت/٢٧٠هـ).

٤ـ مذهب محمّد بن جرير الطبري (ت/٣١٠هـ).

وقد بقي من المذاهب الإسلامية التي سادت حتّى اليوم وأهمّها:

١ ـ مذهب الإمامية، السائد في العراق وايران والخليج، نسبة إلى أئمّة أهل البيت (عليهم السلام)، وأوّلهم الإمام علي بن أبي طالب (ت/٤٠هـ).

٢ ـ مذهب الأباضية، السائد في عمان، نسبة إلى عبدالله بن أباض الخارجي (ت/٨٦هـ).

٣ ـ مذهب الزيدية، السائد في اليمن، نسبة إلى زيد بن علي السجّاد (ت/١٢٢هـ).

٤ ـ مذهب الحنفية، السائد في تركيا والهند وأغلب البلاد العربية، نسبة إلى أبي حنيفة النعمان (ت/١٥٠هـ).

٥ ـ مذهب المالكية، السائد في المغرب، نسبة إلى مالك بن أنس الأصبحي (ت/١٧٩هـ).

٦ ـ مذهب الشافعية، السائد في مصر واندونيسيا، نسبة إلى محمّد بن إدريس الشافعي (ت/٢٠٤هـ).

٧ ـ مذهب الحنابلة، السائد في السعودية، نسبة إلى أحمد بن حنبل المروزي (ت/٢٤١هـ).

واقتصرت في المذاهب الأربعة على ما ذكره عبدالرحمن الجزيري (ت/١٣٦٠هـ) في كتابه :"الفقه على المذاهب الأربعة"، الطبعة الثانية من ط/ المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة ١٣٥٧، في خمسة أجزاء.

مذهب أهل البيت (عليهم السلام):

أمّا مذهب أهل البيت(عليهم السلام) المعروف بالمذهب الإمامي للاعتقاد بإمامة أئمّة أهل البيت(عليهم السلام) في العقيدة والشريعة، وقد اقتصرت فيه على ما ذكره المحقّق الحلّي نجم الدين جعفر بن الحسن الهذلي (ت/٦٧٦هـ) في كتابه :"شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام". كما أورده متناً الشيخ محمّد حسن النجفي (ت/١٢٦٦هـ) في شرحه الكامل للكتاب بعنوان: "جواهر الكلام"، طبعة دار الكتب الإسلامية – النجف، ١٣٧٨هـ ، في ٤١ مجلّداً، حسب ما ظهر منه مطبوعاً، وللتفصيل يراجع :"دليل جواهر الكلام".

وفي الفروع الفقهية الخاصّة اكتفيت بما استدلّ به رحمه الله من كتبهم، خشية التطويل المملّ، وذكرت في العنوان بعض ما يلقي الضوء على الموضوع في عصر الرسالة والإمامة دون التفاصيل الفرعية غالباً، وعسى أن يتسنّى لي أو لغيري جرد أحاديث الفروع حسب تواريخ الأئمّة (عليهم السلام).

عبر القرون (١ ـ ١٥):

حاولت سرد ما وقفت عليه من المصادر والمراجع حول المادّة عبر القرون، وابتدأت بالنصوص التي وقفت عليها في الموضوع حسب تواريخ وفاة المؤلّفين حتّى العصر الحاضر، ثمّ تحقيق ذلك بما يجول في الخاطر القاصر بعنوان :"التحقيق"، ومن الله وحده التوفيق.

ثمّ عقبت ذلك بالنصوص التي لم أقف على تواريخ وفيات أصحابها، على أمل الاستدراك في موضع، مشيراً إليها بعلامة الاستفهام بين القوسين ، هكذا (؟).

وقد دعاني إلى ذلك ما وجدته من الخلط في نسبة الأقوال والآراء، إذ قد يستند المتأخّرين إلى نص كلام المتقدّم اختيارا لفكرته وترجيح نظريته من دون إشارة، أو النقل بالحكاية بالإجمال مع ضرورة توضيح الحال.

في العصر الحاضر:

لقد كثرت البحوث من أقلام معاصرة في بعض المواد، كما أهملت بالمرّة البحث في غيرها. ومن خلال مقارنتها مع النصوص المذكورة في عبر القرون نلفت القارئ الى انّ كثيراً منها تكرار منها أو اختصار لها، مع الاشارة إليها أو بدون ذلك.

ومنها: ما هو جهد أصيل يستحقّ التقدير والتبجيل، لذلك انتقيت منها ما تيسّر لي، سواءً ما كان منها من أهل الاختصاص المعروفين كما يبدو، او من لم يتيسر لي ترجمته من المعاصرين، ممّا نشر من الكتب والرسائل، ومن المجلّات المنشورة والصحف المتكثّرة والنشرات المتوفّرة.

ملاحظة: تركت الفراغ في تاريخ بعض الوفيات ممّا لم أقف عليه ، هكذا () ، في آخر النص المنقول عنه، لاستدراك ذلك عند الوقوف عليها وجعلها في مواضعها حسب تسلسل الروايات.

التحقيق:

عقّبت كلّ ذلك بما يجول في الخاطر القاصر نتيجة ما طالعته من المراجع والمصادر، فإن كان فيه فائدة فإنّه إلى فضل أُولئك عائدة، وان تكن الأُخرى فإنّه من قصور هذه اليد الواحدة، وهناك مجال للبحوث الكثيرة حول كلّ مادّة لم أتعرّض لها خشية التطويل المملّ.

منها: تقييم الأسانيد، فإنّ أحاديث مذهب أهل البيت كما حقّقته في طبقات أحوال الرجال وصلت إلينا في مراحل:

المرحلة الأُولى: رواية أئمّة أهل البيت بأسانيدهم عن جدّهم الرسول الأعظم(صلّى الله عليه وآله) لفظاً أو معنىً، وتطبيقاً وتحقيقاً. وهذه المرحلة تحدّد من القرن الأوّل حتّى عام ٣٢٩ للهجرة، حيث بدأت الغيبة الكبري ، ويغلب عليها الرواية .

المرحلة الثانية: رواية علماء أهل البيت بعد الغيبة الكبرى (من سنة ٣٢٩ هـ ، إلى سنة ٤٦٠ هـ) وهم أصحاب الكتب الأربعة ، أولهم: الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني (ت/٣٢٩هـ) ثمّ الشيخ الصدوق (ت/٣٨١هـ)، وآخرهم: الشيخ محمّد بن الحسن الطوسي (ت/٤٦٠هـ)، وقد ضبطوا أسانيدهم في كتبهم. امّا اسناداً لكلّ رواية كما عليه الكليني أو في المشيخة في آخر الكتاب ، كما في الأخيرين .

والغالب على رواياتهم النقل عن الأُصول الأربعمائة وغيرها من الكتب .

ولاصطلاحاتهم الخاصّة من التعليق والرفع، قد يتوهّم الغافل انقطاع السند، كما شرحته في :"دراية الحديث" ، و "طبقة المشيخة".

المرحلة الثالثة: رواية المتأخّرين من الأعلام عن المصادر المتقدّمة، ويعبّر عنهم بمشايخ الاجازة، فإنّ حالهم حال المعاصرين في النقل عن الكتب.

وبالجملة، لا حاجة إلى البحث في سند المرحلة الأُولى، لأنّها من رواية الأبناء عن الآباء.

كما لا حاجة إلى البحث في اسانيد أصحاب الكتب الأربعة إلى الكتب المنقولة عنها، لأن حال الكتب عندهم كذلك، وإنّما الحاجة في البحث حول الراوي الأخير للرواية أو صاحب الكتاب على ما في تحديد الرواية من كونها شفوية أو كتبية، من صعوبة يفتقر إلى اجتهاد في سند كل حديث بخصوصه، ورعاية ما له من المؤيّدات والموافقات.

ومنها: تحليل الموضوعات الفنّية:

كما في الأحاديث الطبّية التي وردت في علاج الأمراض . على الأغلب – تكون لحالات خاصّة للسائلين باعتبار شخصي وعوامل خاصّة بالبيئة التي يعيشون فيها، فلا تعمّ جميع الأفراد ولا جميع الأمزجة إلّا بدليل قاطع وبتشخيص الطبيب الماهر ذلك، فيكون حجّة أهل الخبرة. وعسى أن يقوم بدراسة في ذلك من له القدرة والكفاءة من أهل الاختصاص. ولذلك اكتفيت فيها بالاشارة وتركت الرواية الطبية الموصوفة في الروايات مركّبة أو طبيعية ترضخ لموادها التي تتكوّن منها، ولها آثارها التي تترتّب عليها بقانون العلّية والسببية التامّة أو الناقصة، فالحكم فيها ليس مطلقاً، فلابدّ من فحص لتلك المواد من قبل أهل الاختصاص في علم الطب والكيمياء، وعسى أن يقيض الله سبحانه من يدرّسها من هذا الجانب ممن له القدرة والكفاءة.

التجارب العلمية:

ومنها: تفصيل العلم الخبروي:

وهي دائماً في معرض التغيير والتعديل والتبديل، وليست ثابتة. وما وقفت عليها منها لا تمثّل آراء أصحابها في حين النشر حسب تاريخ طباعة المصدر أو المرجع، حسب ما قرأت وفهمت، ولعلّي أخطأت في ذلك كلّه، فلا يمكن الاستغناء عن المتطوّرات العلمية المستجدّة، وهي تستجد بين فترة وأُخرى، وتفتقر إلى متابعة التطوّر المستمر لدراساتها من قبل أهل الاختصاص.

وعلى كلّ حال ليس ذلك من اختصاص المؤلّف، وعسى أن يحقّق فيها من له القدرة والكفاءة.

المصادر:

وأمّا المصادر التي نقلت عنها، فهي كثيرة، كنت أُراجع كلّ كتاب وصلت إليه يدي، لأ تعرّف عليه، فمن الكتب ما قرأته ثم ندمت على قراءته، لأنّه كان سبباً لضياع الوقت، والانصراف عما هو أهمّ.

ومنها: ما لا يؤدّي رسالة ولا معلومات نافعة، وكأنّها مذكّرات مؤلف شحن بها أفكاره الخاصة.

ومنها: ما يكشف عن روح موضوعية أو تتبع في المادّة، ومن هذا النوع انتقيت ما وجدته نافعاً في هدفي من التعرّف على مصادره التي لم يتيسّر لي عجالة، فنقلتها نصّاً كما وجدتها معزوّة إلى أصحابها حسب تواريخ وفياتهم ان عرفت ذلك، أو في باب معزوّا بعلامة الاستفهام للفحص عن ذلك في المستقبل وإيرادها في محلّها ان وفّقني التوفيق أو يقوم بذلك من يجد في نفسه القدرة والكفاءة.

خاتمة المعجم:

وخاتمة المعجم يحتوي على الأسانيد وفهارس المجيزين والمصادر والمؤلّفين والمحتوى والموضوعات. وأمّا تراجم المؤلّفين للمصادر التي اعتمدت عليها فأغلبها في :"فهرس التراث" ، ومن لم أذكره فيه فهو ملخّص في الخاتمة.

وأمّا الإسناد إلى مؤلّفي كتب الحديث منها وغيرها، فقد ذكرتها في :"الطبقة الجليلة"، الحاوية على نصوص الاجازات واسنادي إليها، ومنها : اجازات مشايخي رحم الله الماضين منهم وحفظ الباقين، ووفّقنا للسير على خطاهم وسيرتهم الحسنى في الدين ورزقنا صالح دعواتهم ، آمين.

وبالجملة: فلم أكن بصدد حصر المصادر والمراجع التي نقلت عنها، لأنّي راجعت المظان عند الحاجة ونقلت ما وصلت إليه يدي ممّا ظننت فيه الحاجة حسب الوسع والطاقة.

ولا يخفى أنّي لقد قضيت مع هذا المعجم دهراً طويلاً، لم أتّخذ له بديلاً ولا غيره خليلاً، وجددت النظر فيه كثيراً أو قليلاً، سواء كنت صحيحاً أو عليلاً.

حتّى قدّر الله لي الابتعاد عن الوطن والابتلاء بأنواع المحن التي لم يتوقّع في هذا الزمن مما وقفت عليها منها ، مما يلقي بعض الضوء على الأحاديث التي رويتها بالإسناد عن الصادق(عليه السلام) «حديث تدريه خير من الف ترويه» (راجع المادة في المعجم) ولا تتحقق الدراية الا بما يرتبط بالرواية موضوعاً وما يترتّب على ذلك حكماً.

ولقد كتبت هذا المعجم في بلدان متباعدة وحالات مختلفة، ولولا تسليتي بكتابة المعجم لكنت من الهالكين، وقد انقذني من ذلك ربّ العالمين برحمته الواسعة للخلق أجمعين، ومنهم هذا العبد المسكين.

الإهداء

الى روح من قال عن تأليفه:

وهذا المؤلف لابد أن يقع لاحد رجلين إما عالم محبّ منصف ، فيشهد لي بالخير ويعذرني فيما عسى يجده من العثار الذي هو لازم الإكثار . وإما جاهل مبغض متعسف فلا اعتبار بوعوعته ولا اعتداد بوسوسته ، ومثله لا يعبأ بموافقته ولا مخالفته ، وإنما الاعتبار بذي النظر الذي يعطي كل ذي حق حقه .

إذا رضيت عني كرام عشيرتي * فلا زال غضبانا علي لئامها

فإن ظفرت بفائدة شاردة فادع لي بحسن الخاتمة وإن ظفرت بعثرة قلم فادع لي بالتجاوز والمغفرة:

والعذر عند خيار الناس مقبول * واللطف من شيم السادات مأمول

وأنا أسأل الله تعالى أن يجعله لوجهه خالصا وأن ينفعني به حين يكون الظل في الآخرة قالصا وأن يصب عليه قبول القبول فإنه أكرم مسؤول وأعز مأمول. [1]

محمد بن يوسف الكرماني (ت/٧٨٦هـ)

---

١ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع – لمحمد بن أحمد الشربيني – ج ٢ – ص ٣٠٩، عن محمد بن يوسف الكرماني (ت/٧٨٦هـ) في كتابه :"الكواكب الدراري"، ط/ ١٤٢٧هـ.

(تصدير)

بقلم : فتحي عبد القادر سلطان الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

عليه نتوكل وبه نستعين، والصلاة والسلام على اشرف خلق الله أجمعين ، أبي القاسم محمد وعلى آله الطاهرين وأصحابه الغر، أولي الفضل أجمعين.

حين يكون مآل الكلم على النحو الذي هو لما بين أيدينا ، فسيكون الشرف بشرفين ، أولهما : طلب الرضي من الواحد الاحد. والثاني: رعاية ما انتهى اليه اولي الحجي ممن سخروا يراعهم وألبابهم لكلمة لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله . وهم في مشارق الارض ومغاربها يسعون الى الحق والى تبيان ما انتهت اليه قرائح الاولين ودأبهم لما ستؤول اليه مناهج المحدثين.

بعد اطلاعي على هذا الكتاب القيم الموسوم :"معجم الاحاديث" لا يسعني الا ان أؤكد أن السيد الجلالي لما له من الشأن الرفيع والمنزلة الرفيعة في تقصي مصادر السادة والمشايخ الاعلام الذين كانوا بمثابة النهر الخالد الذي يروي صحارى التساؤل والاستفهام، قد أفاض بِمُقَدّراته العقلية والتخصصية وبما عقد عليه النية ، في أن يكون مؤلفه شاملا كاملا ومركزا لتثبيت أمر الاستدلال به ، يهم العامة والدارسين من جهة، ولأجل ان تكون رسالة الهادي محمد (ص) وكلمة الرب الممجد (عزوعلا) أزليتان دائمتان لا لبس فيما ولا اشكال من جهة اخرى.

بسم الله الرحمن الرحيم

(وجعلناهم ائمة يهدون بامرنا) صدق الله العظيم

لقد حاكت المصادر التي ارادت السوء بالاسلام وأهله ما حاكت، وانتجت عبر عصور التدهور والتراجع ما انتجت. وان المتتبع لعلم الرجال والحديث لا يجد حقيقة الا وتكون الالسن قبل الايادي

قد عبثت فيها ، الأمر الذي حدى بتشويه تراثنا الاسلامي الشريف. ولا فائدة ترجى للخوض في هذا المجال قدر الرغبة والنية من قبل، للبدء بمنهاج اسلامي قيّمٍ نيّرٍ تكون الغاية فيه تبيان واتمام الحق وغظهارسنن الرب. ولقد انبرت رجالات من الاسلام عدة في هذا المضمار، وكان منهم على سبيل الذكر والمثال لا الحصر والامتثال: السيد العالم العامل (جمال الدين الأفغاني) ١ والسيد العلامة

---

١ ترجمه خير الدين الزركلي في الأعلام بقوله:(جمال الدين الأفغاني) (١٢٥٤- ١٣١٥هـ =١٨٣٨- ١٨٩٧م) محمد بن صفدر الحسيني ، جمال الدين : فيلسوف الاسلام في عصره ، وأحد الرجال الأفذاذ الذين قامت على سواعدهم نهضة الشرق الحاضرة . ولد في أسعد آباد (بأفغانستان) ونشأ بكابل . وتلقى العلوم العقلية والنقلية ، وبرع في الرياضيات ، وسافر إلى الهند ، وحج (سنة ١٢٧٣ هـ) وعاد إلى وطنه ، فأقام بكابل . وانتظم في سلك رجال الحكومة في عهد (دوست محمد خان) ثم رحل مارا بالهند ومصر ، إلى الآستانة (سنة ١٢٨٥ هـ) فجعل فيها من أعضاء مجلس المعارف . ونفي منها (سنة ١٢٨٨ هـ) فقصد مصر ، فنفخ فيها روح النهضة الإصلاحية ، في الدين والسياسة ، وتتلمذ له نابغة مصر الشيخ محمد عبده ، وكثيرون . وأصدر أديب إسحاق ، وهو من مريديه ، جريدة (مصر) فكان جمال الدين يكتب فيها بتوقيع (مظهر بن وضاح) أما منشوراته بعد ذلك فكان توقيعه على بعضها (السيد الحسيني) أو (السيد) . ونفته الحكومة المصرية (سنة ١٢٩٦ هـ) فرحل إلى حيدر آباد ، ثم إلى باريس . وأنشأ فيها مع الشيخ محمد عبده جريدة (العروة الوثقى) ورحل رحلات طويلة ، فأقام في العاصمة الروسية (بطرسبرج) كما كانت تسمى ، أربع سنوات ، ومكث قليلا في ميونيخ (بألمانيا) حيث التقى بشاه إيران (ناصر الدين) ودعاه هذا إلى بلاده ، فسافر إلى إيران . ثم ضيق عليه ، فاعتكف في أحد المساجد سبعة أشهر ، كان في خلالها يكتب إلى الصحف مبينا مساوئ الشاه ، محرضا على خلعه . وخرج إلى أوربا ، ونزل بلندن ، فدعاه (السلطان عبد الحميد) إلى الآستانة ، فذهب وقابله ، وطلب منه السلطان أن يكف عن التعرض للشاه ، فأطاع . وعلم السلطان بعد ذلك أنه قابل (عباس حلمي) الخديوي ، فعاتبه قائلا : أتريد أن تجعلها عباسية ؟ ومرض بعد هذا بالسرطان ، في فكه ، ويقال : دس له السم . وتوفي بالآستانة . ونقل رفاته إلى بلاد الأفغان سنة ١٣٦٣ هـ، وكان عارفا باللغات العربية والأفغانية والفارسية والسنسكريتية والتركية ، وتعلم الفرنسية والإنجليزية والروسية ، وإذا تكلم

الجليل (المتقي الهندي) ١ والسيد الجليل (عبد الحسين شرف الدين الموسوي)٢ والمتقدمين وممن سار سار على ما ساروا عليه. حتى أن الامر المحير والمربك حقا يكشف ان هذا النفر من الناس كانوا

بالعربية فلغته الفصحى ، واسع الاطلاع على العلوم القديمة والحديثة ، كريم الاخلاق كبير العقل ، لم يكثر من التصنيف اعتمادا على ما كان يبثه في نفوس العاملين وانصرافا إلى الدعوة بالسر والعلن . له (تاريخ الأفغان – ط) و (رسالة الرد على الدهريين – ط) ترجمها إلى العربية تلميذه الشيخ محمد عبده . وجمع محمد باشا المخزومي كثيرا من آرائه في كتاب (خاطرات جمال الدين الأفغاني – ط) ولمحمد سلام مدكور كتاب (جمال الدين الأفغاني باعث النهضة الفكرية في الشرق – ط) في سيرته .(الأعلام – خير الدين الزركلي – ج ٦ – ص ١٦٨ – ١٦٩).

١ سيأتي ترجمته مفصلا عند ذكر كتابه: "كنز العمال".

٢ ترجمه السيد المؤلف السيد محمد حسين الحسيني الجلالي في "فهرس التراث"، بقوله: عبد الحسين شرف الدين (١٢٩٠ – ١٣٧٧) السيد عبد الحسين بن يوسف بن جواد بن إسماعيل بن محمد بن إبراهيم شرف الدين – وإليه النسبة – الموسوي العاملي . مما قال شيخنا العلامة : « من كبار علماء المسلمين وعباقرة الشيعة في هذا العصر ، ولد في الكاظمية في سنة ١٢٩٠ هـ ، ونشأ على أبيه وهبط النجف وحضر على الشيخ محمد كاظم الخراساني وغيره ، ولازم حلقات دروسهم في الفقه والأصول وغيرها حتى سطع نجمه ، ورمق بعين الإعجاب والتقدير ، وفي سنة ١٣٢٢ هـ عاد إلى جبل عامل مزوّدا بإجازات الاجتهاد ، فكان إمامهم المقدّم ومرجعهم الجليل ، وخاض ميدان النضال ضد الأتراك والاحتلال حتى صدر الحكم باغتياله وهوجمت داره ، وأحرقت كتبه ، وتلف منها نيف وعشرون من مؤلفاته ، وكان من أكبر دعاة الوحدة الإسلامية ، ففي ١٣٢٩ هبط مصر فاجتمع بعلمائها وكان من نتاج ذلك كتابه المراجعات ، وشيّد المدارس الجعفرية . وفي سنة ١٣٥٦ هـ تشرّف لزيارة العتبات ، وفي سنة ١٣٦٥ زرته في صور . قضى حياة حافلة بجلائل الأعمال حتى انتقل إلى رحمة الله في بيروت ١٠ جمادى الثانية ١٣٧٧ هـ ، ونقل جثمانه إلى النجف الأشرف » . ومما قال فيه شيخنا بحر العلوم (ت / ١٣٩٩ هـ) : « فخر بني هاشم وعلمهم ، العلامة الأكبر المجاهد صاحب المؤلَّفات الممتعة التي طبع أكثرها ، سيّدنا الحجة السيّد عبد الحسين آل شرف الدين الموسوي العاملي طاب ثراه ، نزيل صور من بلاد لبنان المولود بالكاظمية سنة

١٢٩٠ هـ ، والمتوفى في بعض مستشفيات بيروت يوم الثلاثاء عاشر جمادى الثانية سنة ١٣٧٧ هـ ، ونقلت جنازته بالطائرة إلى النجف الأشرف ودفن في إحدى حجر الصحن الشريف العلوي الشمالية . وكنت ضيفا عنده في صور سنة سفري إلى لبنان وهي سنة ١٣٥٣ هـ ، واستفدت من علومه الجمّة في الأيام التي مكثت عنده ، وأولاني عطفه وحبّه وأطلعني على جملة من مصنفاته التي لم يطبع منها إلَّا النزر القليل ، واطلعت عنده على الإجازات التي استحصلها من علماء النجف الأشرف المبرّزين مراجع التقليد في عصره بخطوطهم ، وهي شهادات وإجازات ببلوغه رتبة الاجتهاد أيّام مكثه سنين في النجف الأشرف لتحصيل العلم ، وكانت استجازتي منه في سنة ١٣٥٤ هـ ، حيث إنّي مكثت في لبنان إلى هذه السنة ، فأجازني شفاها ونحن نقلنا السيارة خارجين من صور محلّ سكناه إلى جوية من قرى جبل عامل لزيارة بعض علمائها العامليين ، ثم كتب لي الإجازة في سنة زيارته أئمة العراق في النجف الأشرف ، وأنا عائد إليها من لبنان ، وتأريخ الإجازة ١٧ شهر ذي القعدة سنة ١٣٥٥ هـ ، وقد كتبها لي في رسالة (ثبت الأثبات في سلسلة الرواة) المطبوعة بمطبعة العرفان بصيدا سنة ١٣٥٥ هـ ، وأهدى لي بعض مؤلفاته المطبوعة » . وترجمه مستقلًّا الشيخ أحمد القبيسي بعنوان « حياة الإمام شرف الدين » طبعت في دار التوحيد الإسلامي – بيروت سنة ١٤٠٠ هـ . من آثاره : ١ – أبو هريرة : طبع في المطبعة الحيدرية في النجف سنة ١٣٨٢ هـ ، وفي بيروت سنة ١٣٩٧ هـ ، وطبع طبعة رابعة في دار الزهراء – بيروت سنة ١٣٩٧ هـ . ٢ – أجوبة مسائل جار الله : طبع في صيدا سنة ١٣٧٣ هـ ، وفي مطبعة النعمان – النجف ، سنة ١٣٨٦ هـ . ٣ – الامام شرف الدين حزمة ضوء على طريق الفكر الامامي : تأليف عباس علي ، طبع في مطبعة النعمان النجف ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م . ٤ – بغية الراغبين في نسب آل شرف الدين : طبع قسم منه في مجلة النهج اللبنانية سنة ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م . ٥ – فلسفة الميثاق والولاية : طبع في صيدا سنة ١٣٦٥ هـ . ‹ صفحة ٤٢٧ › ٦ – الكلمة الغرّاء في تفضيل الزهراء عليها السّلام : طبع مرات عديدة منها طبعة دار الزهراء – بيروت بدون تاريخ . ٧ – مؤلفو الشيعة : طبع في بغداد سنة ١٣٨٥ هـ . ٨ – المجالس الفاخرة في مآتم العترة الطاهرة : طبع في صيدا سنة ١٣٣٢ هـ ، وفي كربلاء سنة ١٣٧٨ هـ ، وفي بيروت سنة ١٤٠١ هـ . ٩ – المراجعات : طبع في صيدا سنة ١٣٥٥ هـ ، وبعد ذلك عدة طبعات ، وبتحقيق حسين الراضي في مؤسسة دار الكتاب الإسلامي في بيروت

محاربين من قبل الاستعمار قبل استعمار اهل الدسائس، حتى أن السيد جمال الدين محمد بن صفدرالافغاني الحسيني كان محاربا ومثار شبهات حول جنسيته ومشربه ومنابعه، وهو مسلم الدين والمشرب والمنبع. وكذلك السيد (عبد الحسين شرف الدين الموسوي) الذي رحل في العام ١٩٢٠م الى مصر لقتال المستعمرين الفرنسيين متخفيا بالزي العربي البدوي، وكان حظ هؤلاء الاعلام خطا متخفيا ولاضير، وان الله موهن كيد الكافرين .

ان العمل الجهادي العلمي في اوقاتنا الحالية ليتطلب النظر في تراث الأمة الاسلامية، لا جريا على مفهوم التكرار والاجترار، وليس على النحو الغنوصي١ أو النأي على النهج السلفي ، ولا بالمباهات الطائفية ذات السمة النرجسية لتمجيد ذوات وافتعال خطوات، وانما عن طريق الرؤية الخلاقة التي هي الحلقة الهامة المفقودة في عالمنا الاسلامي المعاصر، وذلك بسبب الانقطاع الطويل عن مسار الأمة، وبسبب الانفصام الحضاري القاسي وغياب المركزية الاسلامية التي فقدت بفقدان

، وعنه بالاوفسيت في المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السّلام بدون تاريخ ، وله خمس ترجمات باللغة الفارسية منها ترجمة بعنوان (إمامت أمير المؤمنين) طبع في طهران سنة ١٤١٨ هـ ، ومنها ترجمة بعنوان (نامه ها وگفتارها) أعده اخي السيد محمد جواد الجلالي ولم تطبع بعد . ١٠ – مسائل فقهية : طبع في صيدا بتقديم نور الدين شرف الدين ، وأعادت طبعه مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – كربلاء سنة ١٣٨٤ هـ ، ومؤسسة أهل البيت عليهم السّلام بدون تاريخ ، ومنظمة الأعلام الإسلامي بطهران سنة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م ، وترجم إلى الإنجليزية باسم Question on – Jurisprudence (Masa'il Fiqhiyyah) Trans . by Dr . Iiyakatali Takim canada ١٩٩٦ . ١١ المسح على الأرجل : طبع مرات عديدة . ١٢ – النص والاجتهاد : طبع في مطبعة النجف سنة ١٣٧٥ هـ ، وفي مكتبة الأعلمي – بيروت سنة ١٣٨٦ هـ . وبتحقيق أبو مجتبى في مطبعة سيد الشهداء بقم سنة ١٤٠٤ هـ .(فهرس التراث – محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ٢ – ص ٤٢٥ – ٤٢٧).

١ الغنوصية: إتجاه رجعي كان له أثر سيئ في التاريخ الاسلامي.

(الرسول الأعظم) والخلافة الواحدة أو الدولة الاسلامية الواحدة بمفهومها الالهي، الأمر الذي جعل التشكيل للنوى الجزئية العاملة في مضمار الحياة الاسلامية امرا مستحيلا وغاية في الصعوبة والاستدلال.

ان المتربصين بالامة الاسلامية أساؤوا لها حتى أتوا على شوكة الوحدة والتكامل في الخلية الواحدة لقوم شرفهم الله بقوله: (خيرامة اخرجت للناس) ولقد ذهب السيد الجلالي الى الاحاطة بدقائق المصادر التي جاءت من ستى المشارب والمناهل. ولقد جاء خط السيد الجلالي ليوشي بالقوة والإضاءة والسيرة المنقولة تارة وليغطي باسلوبه الجزيل معالم اخرى من بحثه النيّر مع التكثيف الخلاق لحصر الغاية المرجوة من المشوار التاريخي الشريف الذي ما انفك ينتخب الذروة من كل نخب. والقيم من كل نفيس، مع الاشارة الى الخدمة الجليلة التي يقدمها مؤلف كهذا لإغناء الباحث والمختص والملتبس – لا لبس ان شاء الله – في السير بقوة لفهم حقيقة ما انتهى اليه هؤلاء الأعلام. ولقد كان لإعجابنا بهذا المؤلف بحيث أنه يوضع في مقدمة الخزانة الاسلامية العربية كمرجع ودليل يقرب الحقيقة من الحقيقة ويقرب الرؤية من الرؤية بحيث ان الترادف والتماثل الخلاق في كون الرسالة المحمدية هي منار وافتخار، وان الله هو الحق ولا حق سواه، عليه توكلنا وإليه دائما ننيب.

والصلاة والسلام على خاتم المرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رحمة من الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد.

فتحي سلطان الحسيني

عمان : ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٩م

٧ شعبان ١٤٢٠هـ

معجم الاحاديث

من روايات أهل البيت عليهم السلام

تاليف الفقير الى الله الغني السيد محمد حسين الحسيني نسباً، الجلالي لقبا، الحائري مولداً، النجفي مسكناً ومدفناً – إن شاء الله – ابن السيد محسن ابن السيد علي بن قاسم بن محمد بن أحمد بن حيدر بن مراد بن حسين بن مراد بن مير حسين بن شمس الدين علي بن شرف الدين محمد بن شمس الدين علي بن عميد الدين عبد المطلب بن أبي النصر ابراهيم جلال الدين المختاري، المنتهي نسبه الى عبيد الله الاعرج بن الحسين الاصغر ابن الامام زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام جميعاً ،

بقلم المتوكل على الله عبد السلام الخروف المشتهر الروسي ابن الحسن بن عبد الرحمن من آل عبد الرحمن الجبلجيبي نسباً، الزوة مسكناً من إقليم طنجة بالمغرب.

وقد كتب هذا الكتاب بخطه متقرباً الى الله تعالى طالبا منه الثواب والمغفرة.

وقد شرعت في تبييض هذا الكتاب للمرة الثانية مع زيادات اقتضتها المباحث . وذلك لما بلغني نبأ وفاة من كان الية استنادي في الملمات والذي خلف نعيه ثلمة لا يسدها: الوالد الماجد اعلى الله مقامه (في يوم العشرين من صفر عام ٦٩٣١ هـ) عسى ان يكون ثواب هذا العمل الضئيل الذي صرفت عليه الايام والليالي ، هدية الى روحه الطاهرة ، والله ولي التوفيق.

الفقير الى الله محمد حسين الحسيني الجلالي احسن الله إليه

تعريف منيف للكتاب

جاد به يراع شيخ القضاء ونبراس التحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم دام فضله

وبعد .. فإن العلاّمة الفاضل والحجة الكامل السيد محمد الحسين الحسيني الجلالي زيد فضله ، قد أطلعني على مؤلفه الثمين « معجم الاحاديث» وهو يحتوي على مقدمة وأبواب وخاتمة .

أما المقدمة ففي دراية الحديث ، وأما الابواب فهي ثمانية وعشرون بابا مرتبة حسب الحروف الهجائية .

وأما الخاتمة ، ففي المشيخة ، ابتداء من شيخنا وشيخه العلاّمة الامام الطهراني صاحب كتاب «الذريعة » طاب ثراه ، وينتهي الى اصحاب الكتب الاربعة وغيرها ١، وطلب مني دام فضله النظر في كتابه المذكور ، ومؤلفه الثمين وإبداء رأيي فيه ، وتقديم مقدمة له ، فطالعت الكتاب ونظرت فيه – تحقيقاً وتدقيقاً – لا عابر سبيل كما يقولون ، فرأيته – ولعمرو الحق – كتاباً فريداً في بابه بديعاً في اسلوبه ، لم أر كتاباً بهذا الاسلوب وهذا التنظيم الجذاب.

١٧رجب ١٣٩١هـ

محمد صادق بحر العلوم

---

١ لقد رأيت العدول عن ترتيب الكتاب بعض الشيء، فجعلت المقدمة في دراية الحديث كتاباً مستقلاً . كما لخصت المشيخة في كتاب اجازة الحديث ، وقد طبع بالقاهرة بتقديم الكاتب الاسلامي سعيد أيوب ، واكتفيت من المصادر بذكرها في نهاية كل مادة في المعجم .(المؤلف).

تقريض قريض

تفضل به سماحة عالم الشعراء الشيخ عبد المنعم الفرطوسي ادامه الله

عبد الرحيم محمد علي

النجف الاشرف

الحنّانة – العراق

الاخ العلامة الجليل المجاهد السيد محمد حسين الجلالي حرسه الله

سيدي الجليل ، لقد كان من حسن الصدف ان ارسل لكم ما تفضل به سماحة عالم الشعراء وشاعر العلماء الشيخ عبد المنعم الفرطوسي شاعر العراق الشهير [1] في شأن كتابكم :« معجم احاديث الشيعة » واليكم نص الابيات :

---

١ عبد المنعم الفرطوسي (١٣٣٥ هـ – ١٤٠٤ هـ) هو الشيخ عبد المنعم ابن الشيخ حسين ابن الشيخ حسن ابن الشيخ عيسى ، علامة فاضل وشاعر معروف . ولد في النجف عام ١٣٣٥ هـ / ١٩١٧ م وفيها ترعرع فاتجه إلى الدراسة فدرس المقدمات على بعض الفضلاء وأخذ الفقه والأصول على السيد محمد باقر الشخص الإحسائي وغيره من أفاضل عصره ، ثم لازم حلقة السيد الخوئي مع اختلافه على حلقة الشيخ محمد علي الخراساني في الأصول، فعرف بمستواه العلمي المميز وعد من ذوي الرأي في الحوزة العلمية إلى جانب أدبه الجم وحافظته المتقدة وصفاته الأخلاقية السامية، وما أثر عنه من مواهب عقلية ونفسية. ترجم له العلامة المؤلف في كتابه:"فهرس التراث"،

بما نصه: وصفه نجل الأميني بقوله : « عالم فاضل من كبار الشعراء والأدباء النابغين ، سريع البديهة ، كثير الحفظ ، قويّ السبك ، حسن الأسلوب ، طريّ الديباجة » . تعرفت عليه في دار أخي الشهيد الجلالي حيث كان يربطهما حسن الجوار ، وحدثني رحمه الله أنّه يعد ملحمة شعرية لأهل البيت عليهم السّلام تحتوي على سيرتهم الطاهرة ، وبالرغم من أنه أضرّ في آخر عمره فإنّه استمر في نظم الشعر والقريض وكان يمليها على سامعيه ولا غرو فإنّه جمع بين الطارف والتليد في شعره المعبّر عن ذوق أصيل . وقد توفى رحمه الله في ١٤ صفر ١٤٠٤ هـ= ١٩٨٤ م في الإمارات العربية مغتربا عن وطنه بعيدا عن منبته ، وحمل جثمانه إلى النجف . من آثاره : ١ – ديوان شعر : طبع في ثلاثة أجزاء في مطبعة الغري – النجف ، سنة ١٣٨٦ هـ . ٢ – ملحمة أهل البيت عليهم السّلام : وهو في ثمان مجلدات طبع في بيروت . (فهرس التراث، للسيد محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ٢ – ص ٦٠٣)، وقال حسن الأمين في :"مستدركات أعيان الشيعة": الشيخ عبد المنعم الفرطوسي ابن الشيخ حسين . ولد سنة ١٩١٥ م في النجف الأشرف وتوفي سنة ١٩٨٣ في أبو ظبي بالأمارات العربية المتحدة . نشا في النجف ودرس فيها ، واختلف على حلقة الشيخ محمد علي الخراساني كما لازم حلقة السيد أبو القاسم الخوئي . وقد تحدث عنه الشيخ جعفر محبوبة قائلا : هو أشهر رجال أسرته في عصرنا ومن الشعراء المجيدين والأدباء النابغين سريع البديهة كثير الحفظ ينشد القصيدة بنفسه على ظهر القلب وتعاد مرات ويعيدها ويرجع إلى محل الاعادة ، وشعره قوي السبك حسن الأسلوب طري الديباجة ، تهش لاستماعه النفوس ، وتقبل عليه القلوب ، وهو من أهل الفضل والنبوغ في الأدب وقد طرق في شعره كثيرا من أنواعه وفنونه وبالاضافة إلى ذلك فهو من أهل التقى والصلاح ويكاد يكون المثل الأول من الشباب النجفي في إيمانه وأخلاقه . أسرته تحدثت عنها مجلة الموسم قائلة : آل فرطوس فصيلة عربية كثيرة العدد منتشرة في دجلة والفرات ترجع بنسبها إلى آل غزي القبيلة المعروفة وجل آل فرطوس يقطنون في العمارة ومنها نزحوا إلى الناصرية والشنافية وغيرها ، ولهم بيت مشهور في النجف يعرف بهذه النسبة (آل الفرطوسي) نزحوا إلى النجف من العمارة في

معجم يرشد العقول وسفر *** لاصول الحديث خير دليل

قد اراح النفوس من كل جهد *** حين اغنى عن كل بحث طويل

فهو عون للباحثين وعين *** ومنار من الهدى للعقول

ويد للحسين بيضاء فضلا *** ارشدتنا بفضلها للاصول (الفرطوسي)

أرجو ان تقع هذه الابيات من نفسكم الكبيرة الكريمة موقع الرضا والقبول وتلحق بالسفر الجليل فهي خير ذكري ، من هذا الشاعر الفذ لخير كتاب ألف في احاديث اهل البيت.

أواخر القرن الثاني عشر وهم من البيوت العربية المحتفظة بمكانتها العلمية ، والمحافظة على سمعتها واعتبارها ، وأول من هاجر من هذه الأسرة إلى النجف جدها الأعلى الشيخ حسن على عهد الشيخ صاحب كاشف الغطاء .(مستدركات أعيان الشيعة – حسن الأمين – ج ٤ – ص ١٢٤ – ١٢٥). ومن مؤلفاته ١ – ديوانه الشعر في جزأين مطبوعين . ٢ – رواية الفضيلة للمنفلوطي ، نظمها شعرا . ٣ – منظومة في الأشكال والضابطة من علم المنطق في حاشية الملا عبد الله . ٤ – شرح شواهد المطول توسع به على طراز معاهد التنصيص وشرح الآيات الكريمة التي وقعت فيه واعرابها والشاهد منها يقع في ٥٠ صفحة بالقطع الكبير . ٥ – شرح مقدمة المكاسب وصل به إلى كتاب المعاطاة . ٦ – شرح الجزء الأول من كفاية الأصول (في علم أصول الفقه الإسلامي) ٨٠٠ صفحة . ٧ – شرح الاستصحاب من رسائل الشيخ مرتضى الأنصاري يقع في ألف صفحة . ٨ – شرح مجموعة الرسائل وهو نتيجة المدة التي قضاها تحت إشراف استاذه [لراحل] الراحل السيد محمد باقر الشخص . ٩ – الوجدانيات : ديوان شعر يحتوي على ألوان وصفية وغزلية من شعره . ١٠ – ملحمة أهل البيت : ملحمة شعرية .(مستدركات أعيان الشيعة – حسن الأمين – ج ٤ – ص ١٢٦).

ارجو ان لا تنقطع رسائلك عني . الجميع في اتم صحة.

وسدد الله خطاك.

١٩٧٣/١٢/٢٠

محبك «التوقيع» عبد الرحيم محمد علي.[1]

---

١ الأستاذ الشهيد عبد الرحيم محمد علي من ادباء النجف ، استشهد على يد جلاوزة نظام البعث في سنة ١٣٩٥،بعد سجن وتعذيب دام شهورا . ذكر استشهاده الدكتور حسين علي محفوظ في جوابه عن رسالة المؤلف الذي سأله عنه، فقال موريا ما نصه: اما عبد الرحيم محمد علي فقد اكله الذئب. وانا لله وانا اليه راجعون. وترجم له السيد المؤلف في "فهرس التراث" بقوله: عبد الرحيم محمد علي (١٣٥٢ – ١٣٩٥) . الأستاذ عبد الرحيم بن محمد علي بن محمد حسين ، الكاتب النجفي . قال زميله في الكتابة نجل الأميني : « مؤلف متتبع أديب مؤرخ فاضل ، كثير التأليف والتصنيف ، انصرف إلى الكتابة والبحث لرغبته وحرصه الشديد له ، وقد اعتقل مرات في سبيل عقيدته » ثم ذكر كتبه ، ومن أهم آثاره : تاريخ النجف المخطوط ويحتوي على حقائق معاصرة لا توجد في أي مصدر آخر عسى الله أن يسهل لطبعه . ولقد بلغني بأنّه في انتفاضة النجف سنة ١٣٩٥ هـ انحاز إلى جانب أهالي النجف ، وأخذته الحكومة البعثية على ذلك وخنقته خنقا ، ولا حول ولا قوّة إلّا باللّه . من آثاره : ١ – التربية الإسلامية ومصادرها العربية : طبع في النجف سنة ١٣٩٥ هـ . ٢ – خليل عزمي : طبع في سنة ١٩٧٦ م . ٣ – الرهيمة : وهي دراسة بلدانية طبعت في سنة ١٣٨٥ هـ . ٤ – شيخ الباحثين آغا بزرگ الطهراني : طبع في سنة ١٣٩٠ هـ . ٥ – الكاظمي شاعر العرب : طبع في ثلاث مجلدات سنة ١٣٧٤ هـ . ٦ – مصادر الدراسة عن النجف والشيخ الطوسي : طبع في سنة ١٣٨٣ هـ . ٧ – المصلح المجاهد الشيخ محمد كاظم الخراساني : طبع في مطبعة النعمان في النجف سنة ١٣٩٢ هـ .(فهرس التراث – محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ٢ – ص ٦٤٨ – ٦٤٩).

آيات حب

١

مقطوعة عصماء

عنونها شاعر الوفاء والهمّة السيد سلمان هادي آل طعمة دام مجده

أيَ سفر منه يطلُ الرواءُ *** فتجلت بنوره الاضواءُ

انه (معجم الاحاديث) كنز *** تتباهى به المعاني الوضاء

أثر رائعٌ وبحرٌ خضمٌّ*** يرتوي من نميره الفقهاء

كلّ ما قد حواهُ لؤلؤُ أصداف *** وسحرٌ يمور فيه السناء

(الجلالي) طود فضل وعلم *** فهو في البحث قمةٌ شماءُ

أحرز الفضل والكمال بجد *** والاماني بفكره غرّاء

فهو للعلم ذو يراع بديع *** لا يضاهي ، وهمةٌ قعساء

خَلَّدتهُ آياتُ فضل ونبل *** وزها الحسن عنده والرجاء

انه للحديث نبراسُ مجد***وجلالٌ وعزةٌ وإباءُ

لك أُزجي آيات حب وشوق *** ما تراءى نجمٌ ولاحت سماءُ

القصر الملكي

الخزانة الحسنيّة الرباط : في ٢٠ رجب ١٤٠٣

رقم ٨٣٠٢ الموافق ٣ مايو ١٩٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله

قرأت رسالتكم المصحوبة بنسخة مصورة عن مخطوطة تتضمن مقدمة « معجم الاحاديث » ، تأليف السيد محمد حسين الحسيني الجلالي .

وتلبية لرغبتكم في إبداء رأيي وتحرير كلمة تقريظ للكتاب ، أبلغكم أنني أستحسن ، من حيث المبدأ ، طبع معجم لاحاديث رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، مما اتفقت على صحته المذاهب وعلماء السنة والمحدثين الذين لا يشك أحد في دينهم وعلمهم وفقا للقواعد والاصول المعروفة في علم الحديث ومصطلحه .

وإنني أدعو الله ، في الختام ، أن يوفقكم لخدمة الاسلام والمسلمين بما يجمع على الحق كلمتهم وأن يرشدكم الى ما فيه صلاحهم وعزهم ونجاتهم بمقتضى كتاب الله وسنة رسوله . والسلام .

محمد العربي الخطابي

محافظ الخزانة الحسنية

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وعلى صحبه المنتجبين والسائرين على نهجه إلى يوم الدين .

وبعد، فيقول الفقير إلى الله الغني محمد حسين خَلَفْ العلامة الحجة السيد محسن الحسيني الجلالي بصره الله عيوب نفسه وجعل مستقبله خيرا من أمسه ، إني إبان اشتغالي كنت أراجع المصادر المتيسرة من جوامع الحديث للاصحاب رضوان الله عليهم ، وكنت أحس بالافتقار إلى معجم للاخبار يشتمل على المأثور من السنة من طرق للاصحاب والجمهور مما اتفقت على نقله مصادر الحديث المعتمدة لدى المذاهب الاسلامية كلها الموجودة اليوم من دون تفريق بينها ، وذاك بالاسلوب اللائق ، والترتيب الفائق ، فإن السنة المطهرة كادت أن تضيع بين أعداء يقظين حاولوا التشكيك في حقائقها وبين ادعياء مغفلين تمسكوا بموضوعاتها ، وفاتحت في ذلك شيخنا العلامة أعلى الله مقامه عام ألف وثلاثمائة وثلاثة وثمانين ، فكان لي خير محفز ومشرف لكي اقوم بهذا العبء الثقيل ، وتأسف كثيراً على أنه في شبابه لم يسلك هذا السبيل ، وبعد أن أوصاني بما يلزم باستيفاء ، أخذ يطالبني بين فترة وأخرى بالوفاء ، وكنت أقدم رجلا وأؤخر أخرى نظرا لمخاطرة الاقدام ، ومسئولية الاحجام ، حتى عزمت عليها ، متوكلا مجاوزا كل مخاطرة ، حيث لم أقصد بها سوى ثواب الاخرة ، وأملي أن يكون هذا المعجم خطوة موفقة في سبيل دراسة الحديث دراسة موضوعية ، والابتعاد عن الابتداع ، فإن الحقيقة أولى بالاتباع ، وذاك بالبحث العلمي الدقيق ، من دون تعصب لفريق دون فريق ، والله ولي التوفيق .

الباب الأوّل: في الحديث ومكانته

الحديث والسنة:

الحديث والسنة والخبر والاثر في الاصطلاح المتأخر ألفاظ مترادفة ويراد بها قول المعصوم ، أو فعله ، أو تقريره ، ولا شك أن هذه الالفاظ استعملت في البداية في معانيها اللغوية التي طابقت صفة المعصوم ، فإن الحديث من الحدوث بمعنى الجديد في نقله ، والسنة من التسنين بمعنى السيرة الجارية ، والخبر مصدر بمعنى المفعول أي الكلام المخبر به ، والاثر معناه النقل ، أي ما يؤثر ويروى ، ولو أعرضنا عن الاصطلاح والتزمنا بالمفهوم اللغوي لكان الاجدر أن يخص الحديث بالقول الثابت والسنة بالفعل الثابت ، والخبر بما روي من دون تحقيق الخلاف ، والاثر بما روي ولو ثبت خلافه ، فإنه حسن وان استلزم تأسيس اصطلاح جديد ، وأكثر هذه الالفاظ تداولا بين جمهور المحدثين هو الحديث دون غيره وهو المتبادر إلى الذهن في نسبة المحدث .

مكانة الحديث:

وترتبط مكانة الحديث وأهميته ارتباطا مباشرا بشخصية الرسول الاعظم ومكانته ، اذ ليس الحديث إلا حاكيا عنه سواء في كلامه ، أو سيرته ، أو ما يؤيده عمليا ، وشخصية الرسول تتجلى في بيان الفكر الاسلامي – عقيدة وشريعة – المودع في القرآن الكريم في صورة إجمالية ، إذاً يكون الحديث في المرتبة التالية للقرآن ، ويعتبر المصدر الثاني للفكر الاسلامي ولا يمكن للباحث الاستغناء عنه في دراسته الاسلام عقيدة وشريعة ، ونظراً لهذا الترابط الوثيق بين القرآن والحديث نجد التأكيد في القرآن على السنة المطهرة ، قال تعالى : وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا [1] وقال

---

[1] القرآن الكريم، سورة الحشر ٥٩: ٧.

تعالى : ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ١ وقال أيضا : وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ٢ .

مشكلة الوضع:

نظرا للمكانة الروحية التي تتمتع بها السنة في نفوس المسلمين جيلا بعد جيل ، ولاجل أهميتها البالغة في تفسير عموم القرآن او بيان مجمله أو تركيز عقيدة غير مفصلة حاول المنافقون في الاسلام الدس في هذا المصدر الفكري وضعضعة الثقة به ، وكان الرسول صلوات الله عليه أول من قاومهم حيث أعلن قائلا «لقد كثرت علي الكذابة الا من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » على ما رواه جمهور المحدثين . راجع المعجم مادة «كذب » : ويظهر من هذا الحديث المتواتر انهم كانوا كثرة في حياة الرسول القائد ، فكيف فيما بعد حياته الشريفة ؟ .. فقد ثبت في التاريخ أن أصحاب الاطماع اولوا بأدق الاساليب وضع الحديث وتلفيقه على طبق أطماعهم السياسية العقائدية والقبلية والقومية وغيرها . راجع مادة «وضع » .

وعن الامام جعفر بن محمد الصادق قال : إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس ٣ ، فإن من الطبيعي أن الوضاعين لم يضعوا حديثا واضح الكذب والوضع وإنما كانوا يخلطون الحق بالباطل والصدق بالكذب حتى يضيع الحق ويلتبس الصدق ، ومن هنا نعرف أن حركة الوضع كانت وستبقى ما دام هناك حق وصدق فلابد وأن يصارع الباطل والكذب بمختلف الوجوه في مختلف العصور ، لقد كان اللعن من الرسول كافيا في

---

١ القرآن الكريم، سورة النساء ٤: ٧٩.

٢ القرآن الكريم، سورة النجم ٥٣: ٣.

٣ رجال النجاشي: ٢٦٧.

الردع في عصر النبوة ، وكلما بعدنا عن عهد الرسالة كانت الحاجة الى تمييز الحديث الصادق أشد والافتقار آكد .

والحل:

وقد دعى البعض ممن ليس له في العلوم الشرعية طول باع ولا على أحوال الحديث كثرة اطلاع إلى إلغاء السنة المطهرة ، والاكتفاء بالقرآن فقط ، وذلك فرارا من الاحاديث الموضوعة واني لا أرى ذلك إلا كالدعوة الى قتل المريض بدل استشفائه ، فإنها دعوة إلى استحكام الداء بدل تحصيل الدواء ، إذ كيف يمكن فهم النص القرآني وحده من العمومات والمجملات والاطلاقات ، مع العلم الاجمالي بوجود المخصص والمبين والمقيد لها ، ولا يمكن الحصول عليها إلا في مطاوي كتب السنة المطهرة وعلى سبيل المثال تتبعت المذاهب الاسلامية ، الحاضرة منها والبائدة فوجدت جل اختلافها في الحديث دون القرآن نصاً ، وهي حسب وفيات الذين ينتسب المذهب اليهم .

١. الاباضية : نسبة الى عبد الله بن اباضة، المتوفى حدود – ٨٦هـ.

٢. الزيدية : نسبة الى زيد بن علي السجاد – ١٢٢هـ .

٣. الجعفرية : نسبة الى جعفر بن محمد الصادق – ١٤٨هـ .

٤. الحنفية : نسبة الى أبي حنيفة النعمان الكوفي – ١٥٠هـ .

٥. المالكية : نسبة الى مالك بن أنس الاصبحي – ١٧٩ هـ .

٦. الشافعية : نسبة الى محمد بن ادريس الشافعي – ٢٠٤ هـ.

٧. الحنبلية : نسبة الى أحمد بن حنبل الشيباني – ٢٤١ هـ .

وكذلك تنبعث المذاهب الاسلامية البائدة التي يحتفظ التاريخ بشيء منها، وأشهرها :

١. مذهب الحسن بن يسار البصري –١١٦ هـ .

٢. مذهب عبد الرحمن بن عمر الاوزاعي – ١٥٧ هـ .

٣. مذهب سفيان الثوري الكوفي – ١٦١ هـ .

٤. مذهب داوود الظاهري الاصبهاني – ٢٧٠هـ .

٥. مذهب محمد بن جرير الطبري – ٣١٠ هـ .

وبعد التتبع وجدت انهم لم يختلفوا في شي ء ورد به النص القرآني أبداً ، وإنما الاختلاف نشأ فيما لم يرد به نص قرآني . ثم في السنة المطهرة ، وجدتهم اتفقوا على ما وردت فيه الرواية المتعددة كعدد الركعات في الصلاة ، فلم يختلفوا في شي ء مثل ذلك وإنما اختلفوا فيما إذا انفردت الرواية ، وهذا يرشدنا الى صحة ما اتفقت عليه الرواية وطرق الإسناد ، وان هذا الاتفاق في النقل يكفينا عن النظر في الإسناد ، كما كفانا القرآن عن النظر في الإسناد ، فان الرواية والنقل من طرق متعددة حجة مفيدة للاطمئنان ، وإن لم تصل إلى درجة الاستفاضة والتواتر .

الإسناد:

المحدث في عصرنا يحتاج لمعرفة نوعين من الإسناد ، أولهما: الإسناد منه إلى مؤلفي كتب الحديث. والثاني: الإسناد من أصحاب الكتب إلى الرسول(ص) ، والا حال الإسناد وتعثرت وخاصة إذا تناقضت الاقوال واشتد الجدال من دون أية فائدة ترعى سوى الاختلاف المؤدي إلى الهلاك ، لذلك نرى أن الإسناد من المحدث الى مصادر الحديث يكون أمراً ضرورياً لانه إسناد إلى الكتاب ، ولا بد من صحة النسبة ، إما بالتواتر أو بالاستفاضة ، أو تعدد نقل النسبة والإسناد الى الكتب بتعدد الامر الاخير ، وهذا هو المقصود منه ، وهو أمر هام لا يستغنى عنه. وأما الإسناد منهم الى الرسول فلا شك أنه امر هام ، إلا أن معرفة حال الرواة على حقيقتهم غير متيسر وكلما ابتعد الزمان كان اشد إشكالا لطعن العلماء والرواة بعضهم في بعض وخاصة اذا اختلف المذهب وأحيانا يصل

الى نوع من الرمي بالفسق والانحراف عن العقيدة مما لا ينبغي أن يصدر من مسلم ، فقد قال الله تعالى : ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا١.

١ . ومن ذلك ما نقله الخطيب عن ابن لهيعة انه سمع شيخا من الخوارج وهو يقول : ان هذه الاحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم . فإنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثا٢.

فمن هو هذا الشيخ ؟ .. وما هي تلك الاحاديث ؟.. ولماذا خص هذا الشيخ ابن لهيعة بهذا النقل؟.. ترى أن ذلك كله مجهول في مجهول فكيف يمكن أن نهمل بمجرد مثل هذا النقل جميع ما روته هذه الطائفة من المسلمين وإن وافقوا في الرواية غيرهم ؟ .. ومثل ذلك تماما ما نقله ابن حجر في «الباحث الحثيث» عن حماد بن سلمة قال :« أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الاحاديث »٣

---

١ القرآن الكريم، سورة النساء٤ :٩٤.

٢ الكفاية: ١٢٣، وفي الموضوعات – لابن الجوزي – ج ١ – ص ٣٩، عن حماد بن سلمة قال حدثني شيخ لهم يعنى الرافضة قال : كنا إذا اجتمعنا استحسنا شيئا جعلناه حديثا . وفي لسان الميزان – لابن حجر – ج ١ – ص ١١، عن حماد بن سلمة مثله. وفي الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص) – السيد جعفر مرتضى العاملي – ج ١ – ص ٢٦١ عن ابن لهيعة : أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعد توبته : « إن هذه الأحاديث دين ؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم ؛ فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثاً ».

٣ الباحث الحثيث: ٨٤، وراجع: لسان الميزان ج ١ ص ١٠ و ١١ والكفاية للخطيب ص ١٢٣ و ١٢٨ وآفة أصحاب الحديث ص ٧١ و ٧٢ واللآلي المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٨ وراجع :

ونقل الرازي في الجرح والتعديل عن يزيد بن هارون قوله: «لا يكتب عن الرافضة فأنهم يكذبون»١.

فهل يحكم على طائفة من المسلمين بأجمعها، صغيرها وكبيرها، صالحها وطالحها، لقول رجل واحد ؟ !.. وليس هذا إلا كقول القائل أهل بلدة خاصة بأجمعهم كذا وكذا. لا يصح حكم كهذا إلا لله تعالى وحده المطلع على السرائر وهو أحكم الحاكمين .

وبالجملة فقد أصبح العامل المذهبي سببا هاما في التفرق والابتعاد بما لا يجيزه دين أو عقل من اتهام كل طائفة الاخرى بالكذب والاختلاق ، مع ان لكل منها من الاحاديث الصحيح والضعيف والحسن والموضوع والمرسل ، وكذلك من الرواة الصادق والكاذب والثقة والمدلس والسياسي والمغفل وغيرها ، ولنعم ما قاله الحافظ الذهبي في « ميزان الاعتدال» في ترجمة الطبري صاحب المذهب (ت/٣١٠)، ما نصه : فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يُتَأنَّ فيه ولا سيما في مثل إمام كبير.(انتهى) ٢.

والاصل الذي يجب التعويل عليه في مثل هذا المقام إنما هو ما استنبط من الكتاب والسنة ، وحيث إن الاختلاف في الاجتهاد فيه ما قد كثر فما من مذهب إلا يستند اليهما بوجه من الوجوه فالمرجع القواعد التي اقتضتها سيرة الرسول (ص) من هجرته حتى وفاته فإنه ولا ريب قد حكم المجتمع الاسلامي في تلك الفترة ، وكانت سيرته العملية واضحة المعالم لمن درسها بروح عالية بعيدة

العتب الجميل ص ١٢٢ . وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٩ عن الأولين ، وعن الموضوعات لابن الجوزي ص ٣٨ وعن السنة ومكانتها في التشريع للسباعي ص ٩٧.

١ الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي ٢: ٢٨.

٢ ميزان الاعتدال ٣: ٤٩٩.

عن التقليد الاعمى والتي سار بعده على سيرته صحابته الاخيار ، وأهل بيته الاطهار وبذلوا في سبيل العقيدة كل ما يملكون من نفس ونفيس حتى رويت شجرة الاسلام بدمائهم الطاهرة . وقد شرحنا تلك القواعد الاصيلة في « تهذيب المباني » فليرجع طالب التفصيل إليه والله الموفق .

الباب الثاني: في المشايخ

مشايخ الحديث:

مشايخ الحديث الذين بهم تبتدئ أسانيدي ممن صحبته فعرفت رسوخ قدمه في هذا الميدان فاستجزته، وهم عشرة كاملة ،وهم مختلفوا المذهب ،ومتعددوا المشرب ،وسوف أذكرهم حسب تواريخ اجازاتهم :

الشيخ الاول: الشيخ محمد محسن الرازي (آقا بزرك)

(١٢٩٣- ١٣٨٩هـ)

شيخنا أعلى الله مقامه، أجازني في الخامس عشر من شعبان ١٣٨٢ هـ إجازة أبسط الأمالي.

وهو الشيخ محمد محسن بن علي بن محمد بن رضا بن محسن بن باقر الطهراني ، ولكنه لم يعرف باسمه الأصلي ، بل اشتهر بلقبة (آقا بزرك) على ما جرى من العادة من تسمية الأحفاد بأسماء الأجداد إحياء لذكرهم، وقد ذكر في مطلع منظومته التي لم يتمها، ما لفظه:

وبعد ذي منظومة العقائد *** لذي العقول للجنان قائد

ناظمها المسئ سمي محسنٌ *** ابن علي بن رضا بن محسن

وليد طهران ويدعى باللقب *** آقا بزرك اذ هو أول أب

ولد ليله الخميس الحادي عشر من شهر ربيع الاول ١٢٩٣ هـ). وهاجر الى العراق عام ١٣١٠ هـ وابتداء دراسته في هذا العام . وفى عام ١٣٢٩ هـ) استقر في سامراء حتى عام ١٣٥٤هـ حيث رجع الى النجف وحج بيت الله الحرام عام ١٣٦٥ هـ وأرخ هذه الحجة الشيخ محمد السماوي بقوله:

جد بك السعي فنلت المنى *** بالحج والفوز بما يؤمنٌ

الى قوله :

ولتذكر الايام تاريخه *** جد وحج ظافرا محسن

كان رحمه الله بالرغم من شيخوخته وتوالي الامراض عليه إلفا بشوشا مألوفا ولوعا بقراءة الكتب وصيانتها وحفظها وجمعها . وقد تحمل طول حياته مشاق الرحلة في طلب العلم والبحث عن المخطوطات ما لا يتحمل أو يتصور من المتاعب والمصاعب ، وكان رحمه الله يذكرها فرحاً مستبشراً ، حيث كانت تعود بالنفع للامة وتراثها ، وقد ألف ما يعجز عنه الم آت وذلك بهمة الشباب لا يعرف الملل ولا الكسل ، وأهم مؤلفاته « الذريعة» و « طبقات الاعلام» التي رتبها حسب القرون ، وابتدأ بالقرن الرابع وسماه نوابغ الاعلام الرواة في رابعة المآت» ، واتبعها لكل قرن بمجلد حتى القرن الرابع عشر الذي سماه «نقباء البشر» وله أيضا «مصفى المقال في مصنفي علم الرجال» و « المشيخة» و « توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد» وغيرها مما يطول المقام بذكرها.

ولقد وافاه الاجل المحتوم في ظهر يوم الجمعة الثامن عشر من شهر ذي الحجة الحرام (١٣٨٩ هـ) ودفن حسب وصيته في مكتبته العامة التي أوقفها على عامة الباحثين وخصص جزءاً منها مقبرة خاصة له ولاسرته وقد خسرته الامة علما من أعلام التراث ومثالا صادقا للعلم والورع والتقى ، وكان أول من أرخ وفاته الشاعر الكاظمي السيد موسى الهندي قائلا :

إن المصاب فادحٌ *** فليصمت المؤبن

إن تدفنوا ، فالعلم *** والتقوى جميعا تدفنوا

كان اسمه تاريخه *** أغا بزرك محسن.[1]

---

(١) هو الشيخ محمد محسن المعروف بـ " الشيخ آقا بزرك الطهراني " بمعنى السيد الكبير ، واسم أبيه الحاج علي المتوفى سنة ١٣٢٤ هـ ، الذي كان من خيرة تجار طهران المتدينين ، وأمه كانت من العلويات المعروفات بالصلاح في وقتها ، وكان مولده في طهران ليلة الخميس ١١ ربيع الأول سنة ١٢٩٣ . كانت البيئة التي كان يعيش فيها معروفة بالتدين والفضل ، فبينما كان والده الحاج على من تجار طهران ، كان له يد في مجال التأليف حيث ألف كتابا في موضوع تحريم التنباك ، وفتوى المرجع الديني الكبير في وقته (الميرزا محمد حسن الشيرازي) " قدس سره " بتحريم التنباك ، أيام ناصر الدين شاه ، حينما عقد معاهدة مع إحدى الشركات الأجنبية حول التنباك ، وكانت تضر بالأمة الإيرانية . مراحله الدراسية : وبعد أن تعلم قراءة القرآن ودرس شيئا من اللغة الفارسية وشيئا من العلوم الدينية والحساب ، ابتدأ بدراسة العلوم العربية من سنة ١٣٠٣ واستمر بدراستها حتى سنة ١٣١٥ ، فدرس خلالها النحو والصرف والخط والتجويد والمنطق والفقه وأصول الفقه والرياضيات وعاد في السنة الثانية إلى طهران ، ثم عزم في سنة ١٣١٥ على الانتقال إلى جوار أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف لاكمال دراساته العالية في جامعتها الكبيرة ، وبعد أن استقر به المقام في النجف في السابع عشر من تلك السنة ، بدأ دراسته عند جماعة من كبار علماؤها ، واستمر في دراسته حتى حاز رتبة الاجتهاد في الفقه والأصول والحديث ، وكانت له اليد الطولى في معرفة الكتب والإجازات وتراجم الرجال . وكل مشايخه كانوا من كبار العلماء الأجلاء ، قدس الله أسرارهم . وله مشايخ في رواية الحديث كثيرون من الشيعة والسنة ، فمشايخه من الشيعة هم : ١ – المحدث ميرزا حسين النوري " قده " . ٢ – الشيخ محمد طه نجف " قده " . ٣ – السيد مرتضى الكشميري " قده " . ٤ – الشيخ ميرزا على جهاردهي " قده " . ٥ – الشيخ علي الخاقاني " قده " . ٦ – الميرزا فتح الله (شيخ الشريعة) الأصبهاني " قده " . ٧ – السيد محمد حسن الصدر " قده " . وأما مشايخه من السنة فمنهم : ١ – الشيخ محمد علي بن الشيخ حسين بن إبراهيم الأزهري

المعروف بـ (الشيخ علي) وكان مالكي المذهب ولد بمكة عام ١٢٨٠ . ٢ – الشيخ عبد الوهاب بن عبد الله المكي الشافعي المولود عام ١٢٨٧ وكان إماما للمسجد الحرام . ٣ – الشيخ إبراهيم بن الشيخ أحمد حمدي المولود بالمدينة عام ١٢٨٨ وكان من علماء المدينة المنورة . ٤ – الشيخ عبد القادر الخطيب الطرابلسي المدرس في الحرم النبوي الشريف . ٥ – الشيخ عبد الرحمن عليش الحنفي المدرس بالجامع الأزهر والإمام بمشهد رأس الحسين عليه السلام . استقر الشيخ الطهراني في النجف مكبا على ممارساته العلمية حتى توفي أستاذه الكبير " المولى محمد كاظم الخراساني " عام ١٣٢٩ ، فانتقل إذ ذاك إلى مدينة سامراء لحضور درس " الميرزا محمد تقي الشيرازي " صاحب الفتوى المشهورة في ثورة العشرين ضد الاحتلال الإنجليزي في العراق ، فاعتزل الناس واشتغل بتأليف كتابه " الذريعة " وبقي هناك حتى سنة ١٣٣٥ ، أي قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى بسنة واحدة ، فانتقل إلى مدينة " الكاظمية " وبقى فيها سنتين ، ثم عاد بعدها إلى مدينة سامراء وبقى فيها حتى سنة ١٣٥٤ وفي هذه السنة غادر سامراء وأتجه نحو النجف الأشرف ، وبمجرد وصوله إلى النجف أسس مطبعة باسم " مطبعة السعادة " لأجل أن يطبع فيها كتابه الكبير " الذريعة " ، ولكنه اضطر إلى بيعها بعد أن منعته الحكومة العراقية من ممارسة عمله بحجة أنه أجنبي (إيراني) ، فباعها وشرع بطبع " الذريعة " بثمنها . وكانت للشيخ أسفار مكررة في أعوام ١٣٧٢ و ١٣٧٩ و ١٣٨٣ إلى إيران ، وفي عام ١٣٦٤ تشرف بزيارة بيت الله الحرام ، فاتصل بالعلماء في مصر وسوريا والحجاز وحصل على إجازات في رواية الحديث ، وتشرف مرة أخرى بزيارة بيت الله الحرام في عام ١٣٧٧ بدعوة من إحدى رجالات الشيعة الهنود . خلف قدس سره آثارا علمية ما يقرب من خمسة وعشرين كتابا يربو على مائة مجلدا، نكتفي بذكر بعضها : ١ – الذريعة إلى تصانيف الشيعة : وهو فهرست كبير لما ألفه علماء الشيعة طوال أربعة عشر قرنا من الزمان ، ويقع في ثمان وعشرين مجلدا . " وكان الباعث على تأليف الذريعة هو ما ذكره (جرجي زيدان) في كتابه " تاريخ آداب اللغة العربية " حينما تحدث عن الشيعة فقال ما خلاصته : " الشيعة طائفة صغيرة لم تترك أثرا يذكر ، وليس لها وجود في

الوقت الحاضر " . فدفع هذا القول بالشيخ آغا بزرك ورفيقه في العلم " السيد حسن الصدر " المتوفى عام ١٣٥٤ و " الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء " المتوفى عام ١٣٧٣ أن يتعاهدوا ويأخذ كل واحد منهم على عاتقه بيان جانب من جوانب الثقافة الشيعية الفنية والتعرف بها " . " وقد تقرر أن يبحث العلامة السيد حسن الصدر حول الآثار العلمية الشيعية ، وبيان فضل الشيعة ، وسهمهم في تأسيس علوم الإسلام ، وظهرت ثمرة بحثه في كتابه " تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام " الذي طبع بمساعدة الشيخ نفسه عام ١٣٧٠ . أما العلامة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء فقد تقرر أن يكتب نقدا لكتاب جرجي زيدان " تاريخ آداب اللغة العربية " ويكشف عن كل أخطائه فيه ، وقد نفذ هذه المهمة ، وكتب نقدا علميا جامعا للكتاب بمجلداته الأربع " " وأما الشيخ آقا بزرك فقد تعهد أن يكتب فهرسا يجمع فيه أسماء كل مؤلفات الشيعة " . ٢- طبقات أعلام الشيعة : " وحينما كان الشيخ يتتبع خلال عشرات السنين في المكتبات العامة والخاصة ، ويبحث في آلاف من مجموعات الكتب الخطية للعثور على أسماء كتب ومؤلفات الشيعة وأوصافها ومميزاتها ليدون ذلك كله في كتابه " الذريعة " كان في نفس الوقت يدون أسماء مؤلفي الشيعة وشعرائهم وأحوالهم في أوراق خاصة ثم جمعها في كتاب سماه " طبقات أعلام الشيعة " وقد خص الكتاب بترجمة أعلام القرن الرابع إلى القرن الرابع عشر فطبع منه أعلام القرن الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن في خمس مجلدات والتاسع في حالة الطبع والقرن الثالث عشر في أربع مجلدات طبع منه اثنان والقرن الرابع عشر في ستة مجلدات طبع منه أربع مجلدات وأما القرن العاشر والحادي عشر والثاني عشر فهي غير مطبوعة . ٣ – مصفى المقال في مصنفي علم الرجال : وقد استعرض فيه الشيخ أسماء خمسمائة شخص من رجال الشيعة الذين كتبوا وألفوا في علم الرجال . ٤ – هدية الرازي إلى المجدد الشيرازي : وهو كتاب يضم ترجمة المرجع الديني الكبير في عصره " الميرزا محمد حسن الشيرازي " صاحب الفتوى الشهيرة في حرمة التنباك التي صارت بانحصار الشركات الإنجليزية في إيران في عصر " ناصر الدين شاه القاجاري " ، وفي ضمنه يستعرض ترجمة ٣٦٠ شخصا من تلامذته الذين فيهم كبار

[راجع صورة الاجازتين لشيخنا العلامة اعلى الله مقامه في الملحق برقم (١)]

العلماء . ٥ – النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف : وفي هذا الكتاب يدافع المؤلف عن أستاذه الشيخ النوري ويبرئه من التهمه التي وجهت إليه من أنه يقول بتحريف القرآن . ٦ – توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد : وهو هذا الكتاب الذي قدمنا له ، وهو يبحث – كما سيتضح للقارئ – عن تاريخ حصر الاجتهاد في المذاهب الأربعة عند أهل السنة والأسباب التي دعت إلى ذلك . وقد ألفه باستدعاء أحد علماء الموصل كما يذكر ذلك في المقدمة ، وفرغ من تأليفه في ربيع الأول من عام ١٣٥٩ . ٧ – تفنيد قول العوام بقدم الكلام : وفي هذا الكتاب يبحث عن النزاع المشهور بين الأشاعرة والمعتزلة حول قدم القرآن وحدوثه . وقد وضعه أيضا باستدعاء ذلك العالم الموصلي عام ١٣٥٩ . هذا ، وللشيخ " قده " رسائل وكتب أخرى لا يسعنا التعرض لها . وله مكتبة تضم حوالي خمسة آلاف كتابا مطبوعا ومئتي كتاب مخطوط ، وقد أوقفها مع قسم من داره ، وهي الآن من المكتبات التي يأوي إليها طلاب العلم ، للاستفادة منها . وفاته : وفي يوم الجمعة ١٣ ذي الحجة ١٣٨٩ لبى شيخنا نداء ربه عن عمر يناهز ٩٦ عاما ، وقد أذاعت بعض الإذاعات العالمية نبأ وفاته ، وبذلك خسر العالم الإسلامي محققا كبيرا قد أفنى عمره في خدمة العلم والدين إلى آخر لحظة من حياته . فالسلام عليه يوم ولد ويوم مات ويوم يبعث حيا .(مقدمة "توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد" – لمحمد على الأنصاري الشوشتري).

الشيخ الثاني : السيد محمد علي الشهرستاني

السيد الشهرستاني (١٣٠١-١٣٨٦هـ)

الامام الكبير المصلح الشهير السيد محمد علي بن حسين آل أبي المعالي الملقب بهبة الدين الحسين الشهرستاني الحائري الكاظمي . أجازني رحمه الله في ٢١ رجب ١٣٨٣ بالاجازة العلوية الكبيرة وأمضاها بيده وهي تشتمل على سلسلة العلويين فقط ، اشتهر رحمه الله بلقبه ولم يعرف باسمه ، وكان رحمه الله على جانب كبير من العلم والادب مشاركا في العلوم وله في كل علم قدم راسخ ، وساهم مساهمة صادقة في إصلاح القضاء والمعارف ، وسافر الى البلاد اليمنية في طريقه الى الحج عام ١٣٢٧ وأيضا الى مختلف البلاد الاسلامية ، وكان يصدر مجلة العلم عام ١٣٤٨ هـ) وأسس مكتبة الجوادين العامة عام ١٣٦٠ هـ)، وكان شاعراً مبدعاً ، وكثيراً ما أنشدني ، وله :

تركت الوعد في شيبي *** لان الشيخ قد ينسى

ولكن إنني أنسى *** وأنسى أنني انسى

كان دؤوبا في الدعوة الى الوحدة ، ومن شعره الذي لم ينشر في هذا الباب قصيدة طويلة مطلعها :

وطني الارض وقومي البشر *** أينما كانوا وممن ظهروا

نحن في النوع جميعا واحد *** شكلنا يجمعنا والعنصر

ليس في التربة ألوان فما *** خارطة الارض الا صور

أتحف المكتبة الاسلامية بمؤلفات ثمينة أشهرها « الهيئة والاسلام» و «ما هو نهج البلاغة» و« نهضة الحسين» وغيرها وقد خسرته الامة بوفاته خسارة لا تعوض ، وذلك في الاثنين ٦ شوال ١٣٨٦ هـ في داره بالعيواضية ببغداد ، وأرخ وفاته السيد محمد حسن الطالقاني بقوله :

هذي المعاهد قد نعتك لانها *** نداً لشخصك في الحجى لم تعرف

وترى ضريحك للصراح سما علا *** أرخ وروى بالدموع الذرف.[1]

---

(١) ترجمه المؤلف في :" فهرس التراث"، بقوله: السيد محمد علي بن حسين آل أبي المعالي الملقب بهبة الدين الشهرستاني الحائري الكاظمي . قال شيخنا العلامة (ت / ١٣٨٩ هـ) : « هو الصديق الوفيّ ، ذو الفكرة الوقادة ، الخبير المصلح الشهير ، السيد محمد علي هبة الدين بن السيد حسين الحسيني الشهرستاني ، وزير المعارف العراقية سابقا ، ورئيس مجلس التمييز الجعفري سابقا ، وهو اليوم من كبار المصلحين ، ولد ظهيرة يوم الثلاثاء ٢٤ رجب ١٣٠١ هـ في سامراء ، ولنا معه إجازة مدبّجة بتاريخ ١٣٣٥ هـ » . ولم يعرف رحمه الله باسمه بل اشتهر بلقبه ، وكان رحمه الله على جانب كبير من العلم والأدب مشاركا في العلوم ، وساهم مساهمة صادقة في إصلاح القضاء والمعارف ، وأصدر مجلة العلم عام ١٣٤٨ ، وأسس مكتبة الجوادين العامة سنة ١٣٦٠ هـ ، وكان شاعرا مبدعا ، ومن شعره الإنساني قوله : وطني الأرض وقومي البشر أينما كانوا وممّن ظهروا نحن في النوع جميعا واحد شكلنا يجمعنا والعنصر ليس في التربة ألوان فما خارطات الأرض إلَّا صور وقد أتحف المكتبة الإسلامية بمؤلَّفات ثمينة ، أشهرها « الهيئة والإسلام » و « نهضة الحسين » و « الدلائل والمسائل » و « ما هو نهج البلاغة » ، ومن مؤلفاته في الإسناد « مشجرة الرواة ، وجداول الرواية » ولا تزال مخطوطة ، وهي على غرار مشجّرة مواقع النجوم للطبرسي . أصدر مجلة العلم في النجف الأشرف ، رأيت منها العدد الأول بتاريخ ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م ، ثمّ أشرف على مجلة المرشد ببغداد . توفي على أثر البروستات صباح يوم الإثنين ٢٦ شوال ١٣٨٦ هـ الموافق ل ٦ شباط ١٩٦٧ م ، في داره بمحلة العيواضة ببغداد ، ورثته دور الاذاعة الإسلامية وصلى عليه السيد محمد مهدي الأصفهاني ودفن في مكتبة الجوادين التي أسسها ، وأقيم له حفل أربعيني مهيب في جامع براثا حضرته فيمن حضر ، وقد رثاه جمع كثير بقصائد وكلمات الى ان قال: وأجازني رحمه الله في ١٣

رجب ١٣٨٣ بإجازته العلوية الكبيرة . ثم ذكر آثاره.(فهرس التراث – محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ٢ – ص ٤٧٤ — ٤٧٧). وقال عنه السيد محسن الأمين في :"أعيان الشيعة": هو السيد ميرزا محمد علي الشهرستاني بن محمد حسين بن محمد علي ابن محمد حسين بن محمد علي بن محمد إسماعيل ولد سنة ١٢٨٠ وتوفي في كربلاء سنة ١٣٤٤ في كتاب الشجرة الطيبة في آثار العلماء المنتخبة أنه قال : ولدت ليلة الاثنين ٣ رجب في كربلاء سنة ١٢٨٠ فلما بلغت أربع سنين قرأت القرآن فختمته في أقل من ستة أشهر ثم شرعت في قراءة الكتب الفارسية والعربية الأربع حتى فرغت منها وأنا دون اثنتي عشرة سنة ثم شرعت في قراءة الكتب الأصولية والفقهية كالمعالم والقوانين والروضة والرياض وكنت في خلال ذلك اقرأ على والدي في علوم الحكمة والكلام والهيئة والحساب ولما بلغت ثماني عشرة سنة سافرت إلى النجف الأشرف فقرأت على الفاضل ملا محمد الإيرواني والميرزا حبيب الله الرشتي وفي سنة ١٣٠٠ سافرت إلى سامراء فحضرت درس الميرزا السيد محمد حسن الشيرازي ثم رجعت بأمر الوالد إلى كربلاء وصنفت في مدة تحصيلي عدة مصنفات ١ ذخائر الأحكام في الفقه من الطهارة إلى آخر الزكاة ٢ التحفة الرضوية في الإمامة ٣ نتيجة الفكر في الولاية على البكر ٤ رسالة في مسالة الاعراض عن المال ٥ رسالة في اللباس المشكوك ٦ الدر الفريد في العزاء على السبط الشهيد ٧ رسالة محاسبة النفس ٨ منتخب الدلائل في الفقه ٩ منتخب الأصول في الأصول ١٠ كنز الفوائد على طريقة الكشكول ١١ رسالة في قبلة البلدان ١٢ رسالة في الألغاز ١٣ نزهة الطلاب ١٤ التبيان في تفسير غرائب القرآن ١٥ الجامع في شرح النافع ١٦ رسالة في الأرض المفتوحة عنوة ١٧ الصحيفة النبوية ١٨ كشف الحجاب في شرح خلاصة الحساب ١٩ شرح مفتاح الحساب ٢٠ التذكرة في شرح التبصرة ٢١ سوانح سفر إيران ٢٢ حكم جوائز السلطان ٢٣ رسالة في الشركة والمضاربة ٢٤ رسالة في حكم المساجد المبنية في الأرض الموقوفة ٢٥ رسالة في الحبوة وميراث الزوجة ٢٦ كنز الحساب ٢٧ الهداية في الفقه ٢٨ هدية الزائرين ٢٩ هداية المسترشدين في فروع الدين ٣٠ وسيلة النجاة في الفروع أيضا وغير ذلك إلى تمام خمسين مؤلفا قال وكتبت هذا

[راجع صورة إجازة شيخنا الشهرستاني بخط كاتبه وإمضاء المجيز نفسه في الملحق برقم (٢)]

سابع جمادى الثانية سنة ١٣٣٦.(أعيان الشيعة – السيد محسن الأمين – ج ١٠ – ص ٢١) . وفي موسوعة طبقات الفقهاء: أنه خاض المعترك السياسي منذ سنة (١٣٢٤ هـ) ، واتصل بالعلماء ورجال الفكر في العراق وإيران ومصر ، وناصر كلّ دعوة إصلاحية ، وهاجم بعض التقاليد الطارئة على أذهان المتدينين . أسس عام (١٣٢٨ هـ) مجلة علمية سياسية سمّاها مجلة (العلم) وهي أوّل مجلة عربية صدرت بالنجف ، وحرّر المقالات العلمية والأدبية . وجال في عدة أقطار مثل سوريا ولبنان ومصر والحجاز واليمن والهند التي مكث بها أكثر من عام . وساهم في حركة الجهاد (١٣٣٣ هـ) ضد القوات الإنجليزية المحتلة ، والتحق بصفوف المجاهدين في محور الشعيبة (من توابع البصرة) . وعاد إلى كربلاء ، فتصدى للتأليف ونشر الثقافة الإسلامية ، وإلقاء المحاضرات في التفسير . وساهم في الثورة العراقية الكبرى (ثورة العشرين) ، فاعتقل من قبل الإنجليز ، وحكم عليه بالإعدام ، فسجن في الحلة تسعة أشهر . ثمّ تولّى وزارة المعارف في عهد الملك فيصل الأوّل ، فرئاسة مجلس التمييز الشرعي الجعفري ، وانتخب نائبا عن بغداد في (البرلمان العراقي) إلى أن انحلّ ، فسكن الكاظمية ، وأسّس بها مكتبة الجوادين عليهما السّلام العامة ، وواصل جهاده العلمي والديني إلى أن توفّي سنة – ست وثمانين وثلاثمائة وألف . وقد ترك ما يربو على (١٦٠) مؤلَّفا في معظم العلوم الإسلامية ومختلف المواضيع المهمة .(موسوعة طبقات الفقهاء – اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (ع) – ج ١٤ق٢ – ص ٧٥٩ – ٧٦٢).

الشيخ الثالث : السيد الوالد محسن الجلالي

السيد الوالد (١٣٣٠-١٣٩٦هـ)

سيدي وأستاذي الوالد أعلى الله مقامه السيد محسن بن السيد علي بن صاحب الكرامات السيد قاسم بن السيد محمد آل السيد جلال الدين الحسيني الحائري الجلالي، وقد سماه والده بعبد المحسن ولقبه بعبد الهادي . أجازني رحمه الله في ١٥ رمضان ١٣٨٣ هـ، ولد رحمه الله في سامراء بالعراق في يوم الجمعة الحادي والعشرين من محرم ١٣٣٠ هـ) ونشأ بها نشأة طيبة في أحضان العلم والورع والتقى وهاجر الى النجف الاشرف عام ١٣٤٧ هـ مكملا دراساته العليا حتى عام ١٣٦١ هـ حيث هاجر الى كربلاء وبقي فيها مدرسا للفقه والاصول مثابرا على إحياء سنة المتقدمين في المعقول والمنقول وكان يقضي ساعات طويلة في إعداد الجيل الحامل مشعل العلم طول حياته ، ولم تمنعه مهامه الدينية من الامامة والقضاء بين الناس ، ومع ذلك كان رحمه الله على جانب عظيم من الخصال الحميدة فلم ير إلا بشوشا مستبشراً ، وباعثا للروح والامل وهو في أشد الحالات والمصاعب ، ولم ينفك من تعظيم الكبير والعطف على الصغير ، والمثابرة على مشاركة الفقراء في حل مشاكلهم . خلف رحمة الله ثروة نفيسة من المؤلفات وكان يمتنع عن طبعها قائلا : إن في إحياء كتب القدماء الكفاية ، ومن مؤلفاته : «تعليقه على الكفاية والقوانين»و« تنبيه الامة إلى احاديث الائمة» او «المنتخب من الاحاديث والخطب» و« مصباح الهدى في أصول دين المصطفى» وغيرها .

وافاه الاجل عند طلوع الفجر السبت يوم الاربعين العشرين من صفر ١٣٩٦ هـ) في كربلاء ودفن حسب وصيته في النجف، وخلد ثلة من تلاميذه ذكراه . قال شيخنا بحر العلوم مؤرخا وفاته :

جمع العلم والتقى بهمام *** حجة للانام في كل مشهد

فى الثرى غاب أرخوه فقل *** محسن فاز في الجنان مخلد

وقال الشيخ عبد الرضا الصافي ايضا في قصيدة طويلة آخرها :

وإليك ضجت كربلاء كأنها *** يوم الطفوف تنوح بالحسرات

فجعت بيوم الاربعين مؤرخا *** أنعم بمثوى محسن حسنات

(١٣٩٦ هـ) .[1]

---

(١) وقد ترجمه المؤلف في" فهرس التراث"، بقوله: محسن بن علي الجلالي (١٣١٣ - ١٣٩٦)) سيدي واستاذي السيد الوالد أعلى الله مقامه السيد محسن بن السيد علي بن صاحب الكرامات السيد قاسم ابن السيد محمد آل السيد جلال الدين ، الجلالي ، المختاري . وقد سماه والده بعبد المحسن ، ولقّبه بعبد الهادي ، وعرف بالمحسن ، وكان رضي الله عنه محسنا إسما ووصفا . ولد في سامراء في يوم الجمعة الحادي والعشرين من محرم سنة ١٣٣٠ هـ ، ونشأ بها نشأة طيبة في أحضان الورع والتقوى والعلم ، وهاجر عام ١٣٤٧ هـ إلى النجف الأشرف وبقي بها حتى عام ١٣٦١ هـ حيث هاجر إلى كربلاء وبقي بها قائما بالتدريس في الفقه والأصول ، مثابرا على إحياء سنة المتقدمين في المعقول والمنقول . وكان رحمه الله يقضي ساعات طوالا في إعداد الجيل الحامل لمشعل العلم ، ولم تمنعه من ذاك مهامّه الدينية من الإمامة وقضاء حوائج الناس . وخلف رحمه الله من المؤلفات : تعليقة على الكفاية والقوانين ، وتنبيه الامّة إلى أحاديث الأئمة ، والمنتخب من الأحاديث والخطب ، ومصباح الهدى في أصول دين المصطفى ، وغيرها . وكان يستحقر مؤلفات نفسه ويمنع من طبعها ترفّعا عن حب الذات ، وقد وافاه الأجل يوم السبت العشرين من صفر سنة ١٣٩٦ هـ بكربلاء ، وأجازني قدّس سرّه اجازة مفصلة بتاريخ السابع من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٤ هـ ، ونصّ الإجازة ما يلي : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد للّه الذي فضّل مداد العلماء على دماء الشهداء ، والصلاة والسلام على نبيّنا خاتم الأنبياء محمد صلّى الله عليه وآله وآله أوصيائه النجباء . وبعد ، فإن رعاية الإيمان توجب قضاء حقّ الإخوان . فاتبعت ما جرت واستمرت عليه

[راجع صورة الاجازة في الملحق برقم (٣)]

سيرة السلف الصالح من العلماء الأعلام قدّس الله أسرارهم في إجازة الرواية بعضا لبعض لاتصال إسناد الحديث إلى الأئمة المعصومين عليهم السّلام ، وإنّ قرّة عيني الأعزّ الولد الصالح الفاضل الكامل السيد محمد حسين الجلالي حفظه الله ووقاه من كلّ شر وشين مجاز أن يروي عنّي كلّ ما صحّت لي روايته وجازت لي إجازته من كتب الأخبار وصحف الأبرار ، سيما الكتب الأربعة التي عليها المدار في جميع الأمصار والأدوار ، عن مشايخنا الأعلام : أولهم : شيخنا واستاذنا فخر الفقهاء العاملين الشيخ ميرزا حسين النائيني الغروي المتوفى سنة ١٣٥٧ هـ . أجازني قدّس سرّه إجازة مفصّلة في تاريخ يوم السابع من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥٤ هـ . وثانيهم : الشيخ المحقق ضياء الدين العراقي الغروي المتوفى سنة ١٢٩١ هـ . وثالثهم : فقيه عصره السيد أبو الحسن الأصفهاني المتوفى سنة ١٢٩٥ هـ . ورابعهم : آية الله العظمى المرحوم الحاج حسين البروجردي الطباطبائي المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ . وأوصيه بملازمة التقوى ورعاية الاحتياط في السرّ والعلانية ، وأسأل الله أن يبلّغه غاية مراده ، ويوفّقه لإحياء إرشاداته ، وأنا الراجي عفو ربه : محسن الحسيني الجلالي الكشميري . وقد حرر في شهر الصيام من سنة ١٢٨٢ هـ هجرية . موضع الختم . من آثاره : ١ – إبطال التناسخ : لم يتمّها . ٢ – أثر التربية الإسلامية في حياة الفقيد الجلالي : تأليف عبد الجبار الساعدي ، طبع في مطبعة النعمان النجف الأشرف سنة ١٣٩٧ هـ . ٣ – آيات الأحكام : والكتاب في سرد الآيات المتعلّقة بالأحكام الشرعية ، وقد سرد سيدنا الوالد الآيات من كتاب الطهارة إلى كتاب الغصب ، ولم يتمّ الكتاب . ٤ – تعليقة على كتاب الكفاية : ٥ – تقريرات السيد الخراساني في الأصول : وهي غير تامة . ٦ – تنبيه الامّة إلى أحاديث الائمة عليهم السّلام : طبع في شيكاغو سنة ١٤٢٠ هـ .(فهرس التراث – محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ٢ – ص ٥٥٢ – ٥٥٤).

الشيخ الرابع : السيد محمد مهدي الاصبهاني الكاظمي

(السيد الاصبهاني ١٣١٩-١٣٩١ هـ)

العلامة الكبير والحجة النحرير السيد محمد مهدي بن السيد محمد بن محمد صادق بن زين العابدين الموسوي الخونساري الاصبهاني الكاظمي . أجازني في عشرين ذي الحجة ١٣٨٣ أجازة مفصلة سماها الدرر الغوالي ، وكان م ن قبل أجازني إجازة مختصرة بتاريخ ١٠ جمادي الثانية من نفس العام . ولد رحمه الله في الكاظمية في اليوم الثالث من شهر شعبان ١٣١٩هـ في بيت العلم والشرف ، وهاجر في سبيل العلم الى كربلاء والنجف ، وتتلمذ على المشايخ واختص في الفقه السيد ابو تراب الخوانساري ورجع مستقرا في الكاظمية وكان يقول دائما :« الحمد لله الذي جعلنا من نسل الامام موسى بن جعفر ومجاوري قبره المطهر ومرقده الانور» . كان رحمه الله غيوراً على الدين ، شديد التأثر مما يشين ، فقيها شاعراً فصيحاً ، ومن نظمه قوله :

يا حجة الاسلام في دهره *** ومقتدانا وإمام العباد

فقيه أهل البيت في عصره *** وكامل العلم ومأوى الرشاد

لا نبتغي منكم سوى كلمة *** يكتبها كفكم بالمداد

إجازة تبقى لنا دائما *** نحظى بها العز ليوم التناد

قال ذلك في استجازته شيخه المذكور .

كانت له خزانة كتب عامرة تحتوي على نفائس المطبوعات وكان يقضي معظم اوقاته فيها وفيها مؤلفاته الخاصة وكان حريصا عليها أشد الحرص وقد طبع منها البرهان الجلي على إيمان زيد بن علي ، وأحسن الوديعة ، وتحفة الساجد في أحكام المساجد ، ودوائر العارف . وقد وافاه الاجل المحتوم صباح يوم الاحد في السادس عشر من محرم ١٣٩١ ، وخلفت وفاته فراغا في الكاظمية ، وقد ارخ وفاته الشاعر السيد علي الهاشمي بقوله :

عز الهدى والدين يا ناعيا *** إلى الملا المهدي رمز الابا

في شهر عاشوراء فرد التقى *** ارخت عن محرابه غيبا.[1]

[راجع صورة إجازة السيد محمد مهدي الكاظمي قدس سره في الملحق برقم (٤)]

---

(١) ترجمه المؤلف في :"فهرس التراث"، بقوله: محمد مهدي الكاظمي (١٣١٩ – ١٣٩١) هو السيد محمد مهدي بن السيد محمد بن محمد صادق بن زين العابدين الموسوي الخوانساري الأصفهاني الكاظمي . ولد رحمه الله في محلة القطانة بالكاظمية في ثالث شعبان سنة ١٣١٩ هـ في بيت العلم والشرف ، وهاجر إلى كربلاء المقدسة ملتحقا بحوزة جدّنا الامّي السيد الخراساني ، ومنها إلى النجف متلمّذا على السيد أبي تراب الخونساري ، ثم رجع إلى مستقره في الكاظمية ، وكان يقول عنها دائما : « الحمد لله الذي جعلنا من نسل الامام موسى بن جعفر ومجاوري قبره المطهّر ومرقده المنوّر » . كان رحمه الله غيورا على الدين ، شديد التأثّر بما يشين ساحة العلماء المتّقين ، كانت له مكتبة عامرة تحتوي على نفائس المطبوعات يقضي فيها معظم أوقاته ، وفيها ألَّف كافّة مؤلفاته ، والمطبوع منها : البرهان الجلي على إيمان زيد بن علي ، وتحفة الساجد في أحكام المساجد ، ودوائر المعارف ، وغيرها . كان رحمه الله من أهل الفن في الحديث والرجال قلّ مثله في أقرانه ممن عاصرناهم ، وقد جمع إلى ذلك أدبه الرائع .... من آثاره : ١ – أحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة : طبع في المطبعة الحيدرية بالنجف في مجلدين سنة ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م . ٢ – الدرر الغوالي في الإجازة لسيدنا الجلالي : وهو إجازة بخطه الشريف بتاريخ ١٠ ذي الحجة ١٣٨٣ هـ . ٣ – دوائر المعارف : طبع طباعة حجرية في مطبعة المساحة ببغداد في ١٢٦ صفحة بالقطع الرحلي سنة ١٣٦٨ هـ – ١٩٤٩ م . ٤ – الذكرى السنوية لوفاته رحمه الله : طبع في المطبعة المحمدية باصفهان سنة ١٣٩١ هـ . ٥ – رسالة في جواز تقليد الميت ابتداء : طبع في مطبعة النعمان في النجف سنة ١٣٩٠ هـ . ٦ – معجم القبور : طبع في مطبعة النجاح – بغداد سنة ١٣٥٨ هـ – ١٩٣٩ م.(فهرس التراث – محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ٢ – ص ٥١٨ – ٥٢٠).

الشيخ الخامس : الشيخ العلوي بن عباس

الشيخ العلوي (١٣٢٥-١٣٩١ هـ)

العلامة محدث المسجد الحرام الشيخ الامام السيد العلوي ابن السيد عباس بن عبد العزيز بن محمد الحسيني المالكي المكي ولد رحمه الله في مكة المكرمة عام ١٣٢٥هـ ونشأ تحت رعاية والده حتى أصبح مدرساً في مدرسة الفلاح عام ١٣٤٧هـ وهي من المدارس الدينية الشهيرة بمكة ، زرتها فكانت معطلة أيام الحج وزرت الشيخ في داره ، واستجزته في ١٥ ذي الحجة ١٣٨٣هـ ، وكان الشيخ العلوي طيب المجلس ضعيف البدن أسمر اللون ، حريصا على التباشر بالضيوف والزائرين وكان مرجعا للخاص والعام من الحجازيين والحجاج ، وللشيخ المعظم مؤلفات ثمينة منها : « حاشية فيض الخبير على شرح أصول التفسير » طبع مصر ١٣٨٠هـ ، و « العقد المنظم في اقسام الوحي المعظم » ، وقال إن له مما لم يطبع ديوان شعر . وانشدني قوله :

فيا ليلة ما كان أقصى غناؤها *** تحملت فيها الكرب من رمية الحجر

لقيت بها قوما كراما أعزة *** أنست بهم بعد التبرم والضجر

رعى الله سكان البوادي بفضله *** ولا سيما الاشراف في دقم الوبر

قد كتب لي نجله القائم مقامه في نشر الحديث رسالة يخبرني فيها بوفاته وأنه دفن في المقبرة المعلاة قرب قبر جدته أم المؤمنين خديجة الكبرى سلام الله عليها . .[1]

---

(١) ترجمه خير الدين الزركلي في " الأعلام " بقوله: (١٣٢٥ - ١٣٩١ هـ = ١٩٠٩ - ١٩٧١ م) علوي بن عباس المالكي ، الحسني : مدرس من علماء مكة . مولده ووفاته بها . تخرج باحدى مدرسها (النجاح) ، وتفقه في المسجد الحرام ، ثم قام بالتدريس فيه وفي مدرسة النجاح وألقى أحاديث بالمذياع أسبوعية . وصنف نحو عشرين كتابا أو رسالة ، طبع بعضها . وله نظم

[راجع صورة إجازة الشيخ العلوي المكي رحمه الله، في الملحق برقم (٥)]

جمعه في " ديوان " ومن كتبه المطبوعة " المنهل اللطيف في بيان أحكام الحديث الضعيف " و " المواعظ الدينية " و " نفحات الاسلام من محاضرات البلد الحرام " . وله " فتاوى – خ " في مجلدين. (الأعلام – خير الدين الزركلي – ج ٤ – ص ٢٥٠). وقال السيد المؤلف في "فهرس التراث"، ما نصه: علوي بن عباس المالكي (١٣٢٧ – ١٣٩١) السيد علوي بن عباس بن عبد العزيز بن محمد الحسني نسبا ، المكي مولدا ومدفنا . إمام المسجد الحرام والمدرّس بمدرسة الفلاح . ولد بمكة المكرمة سنة ١٣٢٧ هـ ، وبها نشأ في حضن الاسرة في دار السيدة خديجة الكبرى حتى نال الشهادة سنة ١٣٤٦ هـ ، وعين مدرّسا بمدرسة الفلاح عام ١٣٤٧ هـ ، وكان يحاضر في كلّ صباح جمعة ، وقد طبعت محاضراته في مجلد . زرته رحمه الله في داره العامرة في محلة القرارة فوجدته على جانب عظيم من الأدب العلوي ، وذاك في الحجة الاولى في ١٥ ذي الحجة ١٣٨٣ هـ ، وكانت داره ملجأ للخاص والعام ، وهو يقوم باستئناس كلّ زائر حسب فضله ومعرفته ، واستجزته فأجازني مختصرا بطرقه . وقد بلغني نعيه من نجله القائم مقام أبيه والسائر على هديه الشيخ محمد حسن إمام المسجد الحرام ، وأنّه دفن في مقبرة سيدتنا خديجة الكبرى ، ويا لها من مكرمة ، فقد تربّى في دارها صغيرا وكان في جنبها حيا وميتا ، وسمعت ولده الثاني السيد علي ينشد أبيات علويّة فيها خالص الولاء . من آثاره : ١ – العقد المنظم في أقسام الوحي المعظَّم : طبع طبعات متعدّدة ، ثالثتها في مطبعة المدني بالقاهرة ، سنة ١٣٨٩ هـ . ٢ – فيض الخبير وخلاصة التقرير شرح منظومة التفسير : طبع في مطبعة الفجالة بمصر ، سنة ١٣٨٠ هـ . ٣ – محاضرات في الإسلام من نفحات البلد الحرام : طبع في مطبعة مؤسسة أبو الجدايل بجدّة ، سنة ١٣٩٠ هـ .(فهرس التراث – محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ٢ – ص ٥١٢).

الشيخ السادس : سيدنا الاستاذ ميرزا حسن البجنوردي

السيد البجنوردي (١٣٥١-١٣٩٥هـ)

هو فقيه العصر ونادرة الدهر السيد ميرزا حسن بن اقا بزرك بن علي أصغر ابن فتح علي الموسوي البجنوردي النجفي . ولد رحمه الله في بيئة علمية عام ١٣١٥ هـ في بجنورد من اعمال خراسان وتربى تحت رعاية والده ، مثابرا في دراساته الدينية ، ثم نزل مشهد الرضا مجداً في تحصيله على اساطين العلم في عام ١٣٤٠ هـ ، هاجر الى النجف واختص بشيخه الشيخ محمد حسن النائيني ، والسيد أبو الحسن الاصبهاني واستقل بالتدريس بعد وفاة شيخه النائيني ، كان رحمه الله حميما أبيا عفيفا ، لا تأخذه في الحق لومة لائم ، بعيدا عن مغريات الحياة منهمكا في إعداد الجيل الجامع بين العلم والعمل والمعقول والمنقول ، وكان على جانب رفيع من الادب المخضرم مشاركا في كثير من العلوم ، وكان – رحمه الله – يوصي بالتأليف وعدم الاعتماد على الذاكرة ، ويتأسف انه في شبابه لم يلتزم بذلك ، ومع ذلك خلف عدة من المؤلفات الجليلة في الدقة والاسلوب منها: « منتهى الاصول » في مجلدين و« القواعد الفقهية » وقد كتب ستين قاعدة منها ، و « التعليق على العروة » . و « الرسالة في اجتماع الامر والنهي » وغيرها . وقد وافاه الاجل في عام ١٣٩٥ هـ في النجف وأرخ وفاته سماحة الحجة السيد موسى بحر العلوم بقوله :

قواعد الفقه بنت قائمة *** آثارها على مرور الزمان

لم يبلها الدهر لانها على *** أساس منتهى الاصول تبتنى

قد أصبحت بعد أبي مهديها *** موارد العقول ورد الالسن

فقلت لما قد قضى مؤرخا *** راح وتبقى حسنات الحسن.[1]

---

(١) ترجمه المؤلف في :"فهرس التراث"، بقوله: ميرزا حسن البجنوردي (١٣١٥ – ١٣٩٥) هو السيد ميرزا حسن بن آغا بزرگ بن علي جعفر بن فتح علي الموسوي البجنوردي النجفي . ولد قدّس سرّه في بيئة علمية عام ١٣١٥ في بجنورد من أعمال خراسان ، وتربى تحت رعاية والده مثابرا في دراساته الدينية ، ثم نزل مشهد الرضا عليه السّلام مجدّا في تحصيله على أساطين العلم بها . وفي عام ١٣٤٠ هـ هاجر إلى النجف واختص بشيخه محمد حسين النائيني والسيد أبي الحسن الأصفهاني واستقل بالتدريس بعد وفاة شيخه النائيني . كان رحمه الله حميما أبيّا عفيفا إماما مشاركا ، لا تأخذه في الحقّ لومة لائم بعيدا عن مغريات الحياة ، مهتمّا بإعداد الجيل الجامع بين العلم والعمل ، والمعقول والمنقول ، وكان على جانب رفيع في الأدب المخضرم ، مشاركا في العلوم وكان رحمه الله يوصي دائما بالتأليف وعدم الاعتماد على الذاكرة ، ويتأسّف أنه في شبابه لم يلتزم بذلك ، ومع ذلك فقد خلَّف المؤلفات الجليلة في العمق والتحقيق الرائع والإتقان ، والتي منها : منتهى الأصول في مجلدين – في أصول الفقه – ، والقواعد الفقهية وفيها ستون قاعدة فقهية ، والتعليقة على العروة الوثقى . كان رحمه الله يدرّس صباحا الفقه وعصرا الأصول ، وقد حضرت دورة الأصول الكاملة عنده كما حضرت درسه الخاص في الفقه ، وقد استجزته فطلب مني أن اكتب في موضوع علميّ لينظر فيه – وقد كان مني بمنزلة الأب وكنت أسأله عن كل صغيرة وكبيرة – فقررت أن اكتب نقدا للتعليقات التي هي محط أنظار الفقهاء ، وجمعت في النقد والتحكيم بينه وبين شيخي الآخر السيد أبو القاسم الخوئي قدّس سرّه وسميته « المحاكمات بين التعليقات » ، ولما أعطيته مبحث التقليد قرأه بدقة وكتب حوله بعض الملاحظات كما شافهني ببعض الملاحظات الأخرى ، وأوصاني رحمه الله بالاستمرار بالكتابة وعدم الاجتماع بإخوان المكاشرة ، وقال : يا ليتني كنت مكانك وفي عمرك كي أستمر في ما تستمر أنت فيه ، وكان من أمانيه التي يكررها دائما أن يكتب تفسيرا للقرآن بأسلوب مختصر ، ولكن لم يمهله الأجل ، ولما رأيت حرمانه من أمنيته هذه وأنا اقاسي الوحدة والوحشة ، كتبت تفسيرا للقرآن الكريم اعتمدت فيه على الذاكرة غالبا . وعسى أن يوفقني الله لإتمامه . وبالجملة ، فقد كان رحمه الله على جانب عظيم من العلم والتقى ، وقد وافاه الأجل في النجف – وكنت بعيدا عنها – في ٢٣ جمادى الثانية ١٣٩٥ هـ ، فإنا للّه وإنا إليه راجعون ،

[راجع صورة إجازة السيد حسن البجنوردي قدس الله سره الشريف، في الملحق برقم (٦)]

.... أجازني رحمه الله إجازة شفهيّة في رواية الحديث وكتب لي إجازة العلم في ذي الحجة الحرام ١٣٨٩ هـ بعد مطالعته قسما من كتابي (المحاكمات بين التعليقات) . وقد ظن رحمه الله أني طلبت منه هذا . وسألته رحمه الله أواخر أيام إقامتي في النجف – وقد كنت عازما على الرحيل عنها ، وقد رحلت عنها في التاسع والعشرين من شوال سنة ١٣٩٣ هـ – أن يكتب أسماء مشايخه فكتب لي الإجازة التالية : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد للّه ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين . وبعد ، فلا يخفى على عموم إخواننا المؤمنين أن تلميذنا الأرشد الفقيه الأمجد حجة الإسلام السيد محمد حسين الجلالي سدّد الله خطاه وأخذ بيمناه ، قد اشتغل لدى الأحقر سنين عديدة ومدّة مديدة وسائر الأساطين في النجف الأشرف ، وقد بلغ مرتبة سامية من الاجتهاد مقرونة بالصلاح والسداد ، كما هو مجاز من قبلي في رواية الأحاديث المودعة في الكتب الأربعة وسائر الكتب المعتبرة المعتمدة للشيعة بطرقي المعروفة التي أشهرها طريق سيدنا الأستاذ السيد أبو الحسن الأصفهاني طاب ثراه بطرقه المنتهية إلى الأئمة المعصومين عليهم أفضل الصلاة والسلام . وأجزت له التصدّي في الأمور الحسبيّة وكالة عنّي وتصفية الأموال وأخذ سهم الإمام عليه السّلام وصرفها في مواردها وصرف ما يحتاج إليه بحاله . والمأمول منه حفظه الله مراعاة الاحتياط في جميع الحالات فإنّه طريق النجاة ، كما أن المرجوّ من إخواننا المؤمنين تأييده والقيام بما يليق بمقامه . وأسأل الله تعالى أن ينفع به العباد ويجعله حصنا حصينا للبلاد ، والسلام عليه وعلى جميع إخواننا المؤمنين . حرّر في يوم الثالث والعشرين من شوال المكرم سنة ١٣٩٣ . حسن الموسوي البجنوردي . من آثاره : ١ – الإشارات إلى مدارك الأحكام : وهو تقريرات دروسه بقلم الشيخ شمس الدين الواعظي ، طبع في النجف سنة ١٣٩١ هـ . ٢ – التعليقة على العروة الوثقى : طبع في مطبعة النعمان بالنجف سنة ١٣٨٥ هـ . ٣ – دليل الحاج : طبع في مطبعة الآداب بالنجف الأشرف سنة ١٣٩٤ هـ . ٤ – ذخيرة العباد ليوم المعاد : طبع في مطبعة الآداب بالنجف سنة ١٣٧٥ هـ . ٥ – القواعد الفقهية : طبع في ستة مجلدات في مطبعة الآداب بالنجف سنة ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م ، وأعيد طبعه بتحقيق محمد حسين الدرايتي ومهدي المهريزي في سنة ١٤١٩ هـ – ١٣٧٧ ش . ٦ – منتهى الأصول : طبع مطبعة النجف في مجلدين بالنجف الأشرف سنة ١٣٧٩ هـ

الشيخ السابع : الشيخ محمد بهجت البيطار

الشيخ البيطار (١٣١١ -١٣٩٦ هـ)

ألشيخ البيطار علاّمة الشام وناصر الاسلام الشيخ محمد بهجت البيطار ، عضو المجمع العلمي السوري ابن الشيخ محمد بهاء الدين (١٣٦٥-١٣٢٨ هـ) ابن عبد الغني بن حسن بن ابراهيم ، الشهير بابن البيطار ، ولد بدمشق في الثاني من رمضان ١٣١١ هـ ، تدرج في الدراسات الابتدائية حتى تخصص في العلوم الاسلامية وتولّى عدة مناصب من الخطابة وإمامة الصلاة وكان مساهما نشيطا في المجمع ، وقد زرته مراراً فيه ، كان عالماً من علماء الاسلام الواعين الذين غمرهم حب الله والحق وساروا معه أينما سار ، وكان كبقية السلف في كلامه وسيرته وخلقه ، وقد خلف ثروة جليلة من المؤلفات منها : « نقد عين الميزان » طبع دمشق ١٣٣١ هـ الذي ألفه انتصاراً لشيخه القاسمي ، و« تكملة تفسير يوسف » أكمل بها تفسير أستاذه السيد رشيد رضا المعروف ب « تفسير المنار » و « الانجيل والقرآن في كفّتَي الميزان » طبع دمشق ١٩٦٧م ، و « الرحلة النجدية الحجازية » طبع دمشق ١٩٦٧م وحقق كتبا كثيرة منها : « قواعد التحديث » لشيخه جمال الدين القاسمي طبع دمشق ١٩٢٩م . و « حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر » لجده لامه الشيخ عبد الرزاق البيطار المتوفى ١٣٣٥ هـ طبع دمشق ١٩٦٧م ، وقد كان دؤوبا في الكتابة ، صحيح التفكير بعيداً عن التعصب ، وقد وافاه الاجل المحتوم في يوم السبت الاثنين من جمادي الاولى ١٣٩٦ هـ في دمشق ودفن في مقبرة خاصة بالاسرة وقد أعلن نعيه مجمع اللغة العربية بدمشق ، وقد كانت وفاته خسارة للفكر الاسلامي والامة الاسلامية جمعاء ، وكانت إجازته في الثانية عشر من شعبان ١٣٨٠ هـ.[١]

---

(١) قال عنه السيد المرعشي في:" شرح إحقاق الحق": العلامة المصلح الشيخ محمد بهجة البيطار الدمشقي صاحب التآليف الشهيرة وهو يروي عن جماعة منهم العلامة الشيخ جمال الدين

[راجع صورة إجازة الشيخ محمد بهجة البيطار رحمه الله، في الملحق برقم (٧)]

القاسمي الدمشقي صاحب الكتب الشهيرة بطرقه المعروفة.(شرح إحقاق الحق – السيد المرعشي – ج ٣ – شرح ص ٣٣١). وهو ابن الشيخ بها الدين بهاء الدين (تصحيح السيد محمد نصيف . من مدينة جده) .(معجم المطبوعات العربية – اليان سركيس – ج ٢ – ص ٢٠٣٠). اشرف على طبع :"التاريخ الكبير"، للبخاري ، قال في التعريف بالكتاب: وقد عارضنا هذا الجزء بما يقابله من هذا المطبوع وقيدنا ما لا يخلوا التنبيه عليه من فائدة كما تراه في الجدول آخر القسم الأول من الجزء الأول ورمزنا للجزء المذكور بحرف ظ أول كلمة الظاهرية وفي آخرها (نسخة طبق الأصل وقد قوبلت به وصححت عليه في ١٠ جمادى الأولى من سنة ١٢٦٢ هجرية وكتبه الضعيف محمد بهجة البيطار) .(راجع: التاريخ الكبير – البخاري – ج ٤ – ص ٣٧٦ – ٣٧٨). وترجم خير الدين الزركلي والده في :"الأعلام"، قائلا: (بهاء الدين البيطار) (١٢٦٥ – ١٣٢٨ هـ = ١٨٤٩ – ١٩١٠ م) محمد (بهاء الدين) بن عبد الغني ابن حسن بن إبراهيم البيطار : فاضل ، له نظم ونثر وعلم بالتصوف . دمشقي المولد والوفاة . حفظ القرآن ، وجوده على أبيه . وقرأ عليه جملة من كتب العربية وعلوم الدين ، وقرأ بعض كتب الفلك وأكثر من مطالعة كتب المتصوفة . وصنف (النفحات الأقدسية في شرح الصلوات الأحمدية الإدريسية – ط) و (نقد عين الميزان – ط) و (فتح الرحمن الرحيم – خ) في التصوف ، و (الواردات الإلهية – خ) ثلاثة أجزاء ، و (فيض الواحد الأحد في معنى خلود الأبد – خ) رسالة ، و (قرة العين – خ) في حل بيتي ابن عربي : يا قبلتي خاطبيني ، و (المفاخرة بين الشمس والقمر – خ) و (مفاخرة بين البيضاء والسمراء والسوداء – خ) عليها تقاريظ بعض معاصريه . قلت : وكتبه المخطوطة ، كلها عند ابنه الأستاذ محمد بهجة البيطار ، بدمشق. (الأعلام – خير الدين الزركلي – ج ٦ – ص ٢١١) . والبيطار : معالج الدواب ، من البطر وهو الشقّ . وراية البيطار يضرب بها المثل في الشهرة فيقال : « أشهر من راية البيطار ».

الشيخ الثامن: الشيخ مرتضى الحائري

الشيخ الحائري (١٣٢٣ – ١٤٠٥هـ)

الشيخ القدوة الفقيه الاسوة الشيخ مرتضى ابن الشيخ عبد الكريم بن جعفر الحائري ، لمهاجرته الى الحائر الطاهر كربلاء واستيطانه بها قبل أن يهاجر إلى إيران .. ولد الشيخ المرتضى بعراق العجم عام ١٣٣٢ هـ ، وصحب والده في هجرته منها إلى قم لغرض إحياء ما سلف من نشاطها العلمي ، ولذلك يلقب بمؤسس الحوزة فيها ، ولقد زرته – دام ظله – حينما زرت الحوزة ١٣٩٣ هـ مترددا بين حلقات مشايخها فوجدته مجمعا لخصال خلفاء الرسول علما وعملاً فبادرت الى استجازته في الاول من ربيع الاول عام ١٣٩٣ هـ فإنه – دام ظله – نموذج السلف من الاهتمام بالحقائق والاجتناب عن المظاهر وهي خصال لم أجدها في غيره من مشاهيرها سوى من أبعد عنها إلى الغري الاغر على ما هو المشتهر بين من أثنى به من تلامذته ولهذا السبب أردت الاستيطان في دار الايمان من هذا العام ١٣٩٦ هـ والتزمت درسه الشريف ولا أزال ، وله – دام ظله – مكتبة خاصة تحتوي على بعض النوادر منها : « رسالة في الخلل » بخط مؤلفها السيد محمد الفشاركي المتوفى ١٣١٦ هـ وقد شهد تلميذه الشيخ عبد الكريم الحائري بذلك ، في جملة قصيرة بخطه ولا تزال محفوظة ، ومنها : « رسالة صلاة الجمعة » لوالده الشيخ عبد الكريم الحائري المتوفى عام ١٣٥٥ هـ كتبها بخطه الشريف بعد هجرته الى قم ولا تزال مخطوطة ، ومنها مؤلفاته هو – دام ظله – وأهمها : دورة أصولية كاملة ودورة فقهية كاملة طبع منها كتاب «ابتغاء الوسيلة في المكاسب المحرمة » ١٣٨٣ هـ وامتنع دام ظله عن طبع الباقي ترفعا عن حب النفس وهو يقول مطايبة فيما طبع كفاية بإرضاء شهوة التأليف والطبع ، وما أعظمها من خصلة قلّت في هذا العصر الذي يتهافت عبيد الدنيا على العناوين الخيالية التي أهلكت من قبلهم ولا محال سيأتي دورهم ، إنا لله وإنا إليه راجعون ، أجازني – دام ظله – شفها وكتبا في الرابع من ربيع أول عام ١٣٩٩ هـ .

وهو – دام ظله – يروي عن السيد محمد تقي الخوانساري المتوفى ١٣٧٠ هـ عن السيد محمد كاظم اليزدي والشيخ محمد كاظم الخراساني ، وكذلك عن شيخه السيد محمد الحجة ابن السيد علي

الكوهكمري التبريزي المتوفى ١٣٧٢ هـ عن السيد محمد كاظم اليزدي والشيخ محمد كاظم الخراساني وغيرهما.[1] [راجع صورة إجازة العلامة الشيخ مرتضى الحائري، في الملحق برقم (٨)]

---

(١) ترجمه السيد المؤلف في:"فهرس التراث"، بما نصه: مرتضى الحائري (١٣٣٢ – ١٤٠٥) الشيخ مرتضى بن الشيخ عبد الكريم بن جعفر الحائري شهرة ، واليزدي أصلا ، والقمي مسكنا ، وعرف والده بالحائري لمهاجرته إلى الحائر الحسيني وإقامته بها مستوطنا قبل مهاجرته إلى قم . ولد الشيخ المرتضى بعراق العجم سنة ١٣٣٢ هـ ، وصحب والده في هجرته إلى قم لغرض إحياء ما سلف من نشاطها العلمي ، ولذلك لقب بمؤسس الحوزة فيها . لقد زرته رحمه الله مرارا في داره ، وحضرت حلقات درسه منذ عام ١٣٩٣ هـ ، ولما وجدته مجمعا لخصال خلفاء الرسول علما وعملا استجزته ، فأجازني شفهيا في أول ربيع الاول ١٣٩٣ هـ ، وله مؤلفات كثيرة امتنع رحمه الله عن طبعها ترفّعا عن حب النفس ، وقال لي مطايبة : « إن فيما طبع كفاية لإرضاء شهوة التأليف ، وإرضاء النفس » ، وما أعظمها من خصلة قدسيّة في عصر يتهافت عبيد الدنيا على العناوين الخيالية التي أهلكت من قبلهم وهم لا يعتبرون ، وما أكثر العبر وأقلّ الاعتبار ، وإنّا لله وإنا إليه راجعون . من آثاره : له مؤلفات ثمينة منها دورة اصولية كاملة ودورة اخرى فقهيّة كاملة ، طبع منها : ١ – ابتغاء الوسيلة في شرح الوسيلة في المكاسب المحرمة : طبع في مطبعة الطباطبائي بقم سنة ١٣٨٣ هـ ، ثم في المطبعة العلمية بدون تاريخ . ٢ – صلاة الجمعة : قامت بطبعه مؤسسة النشر الإسلامي بقم سنة ١٤٠٩ هـ .(فهرس التراث – محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ٢ – ص ٦١٥). استمر في تدريس (الخارج) أكثر من ثلاثين عاما ، ولم تنقطع أواصر علاقاته الدراسية بتلامذته حتى اشتد عليه مرضه . وإلى جانب التزاماته بالتدريس والتأليف ، وإرشاد الناس وهدايتهم ، لم يكن ليغفل عن تفقد الأيتام والفقراء . وكان في الزهد وقلة الرغبة في ما ينال من المال ، وفي الوقار والتواضع ، والتنزه عن الهوى صورة ذات شعاع عن حياة المرسلين والأولياء المقربين . وكان يلمس هذه الحقيقة كل من كان يأنس بقربه بصورة بينة محسوسة . وأخيرا . وبعد عمر كثير الثمار

والبركات لبّى داعي الحقّ بعد داء ممتدّ نسبيّا ، ليلة الخميس الرابع والعشرين من شهر جمادى الثانية من سنة ١٤٠٦ هجريّة قمريّة المصادف للخامس عشر من شهر إسفند من سنة ١٣٦٤ هجريّة شمسيّة ، ونقل جثمانه الطاهر بمزيد من الأسى والأسف إلى حرم السيّدة فاطمة المعصومة سلام اللّه عليها ، فأودع في جوارها في الرواق فوق الرأس تحت رجلي والده العظيم ،وقال قائد الأمّة آية اللّه العظمى الإمام الخميني في رثائه :« إنّ خبر ارتحال حضرة آية اللّه الحاجّ الشيخ مرتضى الحائريّ « رحمة اللّه عليه » أثّر أثرا بالغا وأسفا شديدا . إنّه كان في العلم والعمل حقّا خلفا جليلا للمرحوم آية اللّه العظمى الأستاذ المعظَّم حضرة الحاجّ الشيخ عبد الكريم الحائريّ « رضوان اللّه تعالى عليه » وكفى بذلك شرفا وسعادة . إنّني منذ أوائل تأسيس الحوزة العلميّة المباركة في قم المقدّسة – الّتي تأسّست على يد والده العظيم ، وأورثت تلكم البركات الكثيرة – كانت لي به معرفة ، وبعد مدّة عاشرته من قريب فكنّا صديقين حميمين ، فلم أشاهد منه في جميع مدّة معاشرتي الطويلة معه إلّا خيرا وسعيا في أداء تكاليفه ووظائفه الدينيّة والعلميّة .إنّ هذا الرجل العظيم كان – بالإضافة إلى مقام فقاهته وعدالته – يتمتّع بصفاء الباطن وحسن الطويّة ، وكان منذ أوائل النهضة الإسلاميّة في إيران من المتقدّمين في هذه النهضة المقدّسة ، فجزاه اللّه عن الإسلام خيرا . ولذلك فإنّي أتقدّم بالتعازي إلى الشعب الإيرانيّ الكريم خصوصا أهالي مدينة قم الأوفياء ، وحضرات العلماء الأعلام والمدرّسين العظام للحوزة العلميّة بقم المقدّسة . وأدعو اللّه تعالى لأسرته المقدّسة وأقاربه الكرام خصوصا حضرة حجّة الإسلام الحاجّ الشيخ مهدي الحائريّ أعزّه اللّه ، أدعو لهم بالصبر الجميل والأجر الجزيل ، وأرجو أن تكون عنايات حضرة بقيّة اللّه « روحي وأرواح العالمين لمقدمه الفداء » تشملهم وتشمل كلّ المسلمين ، والسلام على عباد اللّه الصالحين » . ١٥ إسفند ٦٤ المطابق ٢٤ جمادى الثانية من سنة ١٤٠٦ هجريّة قمريّة روح اللّه الموسويّ الخميني .

الشيخ التاسع: السيد محمد صادق بحر ا لعلوم

السيد بحر العلوم (١٣١٥-١٣٩٩ هـ)

السيد بحر العلوم هو العلامة الحجة ونبراس المحجة السيد محمد صادق ابن السيد حسن بن إبراهيم بن حسين بن رضا ابن السيد محمد مهدي بحر العلوم الحسني الطباطبائي ولد في النجف الاشرف في العشرة الاولى من ذي القعدة ١٣١٥ هـ ، ونشأ بها في رعاية الاسرة نشأة طيبة حتى أكمل دراساته الدينية وقد سافر لعام واحد إلى لبنان في ١٣٣٣ هـ ، ولما رجع اختص بشيخ العلم والادب الشيخ محمد السماوي ومارس القضاء قانونيا في لواء العمارة مدة سبع سنوات ، ولما أحيل الى التقاعد في عام ١٣٨٠ هـ رجع إلى النجف منقطعا إلى التحقيق ، وقد حقق وقدم لكثير من كتب التراث كما صدر له من المؤلفات « دليل القضاء الشرعي » ١٣٧٥ هـ ، في ثلاث مجلدات وأما غير المطبوع منها فكثير منها «المجموع الرائق » ، وهو كتاب سنوي يؤلفه كل عام وقد بلغ الجزء الثامن عشر ، وله كتاب « سلاسل الرواية للاجازة »تشتمل على نصوص الاجازات من مشايخه مع التعليق عليها ، وديوان شعر ، ولا يزال اليوم – حفظه الله – يعد علم التحقيق والتأليف ، ومكتبته تعتبر كعبة الباحثين ، ومن شعره ما ذكره دام فضله – يحتوي على نسبه من منظومة وجيزة سماها « اللؤلؤ المنظوم في نسب آل بحر العلوم » طبع عام ١٣٨١ هـ جاء فيها قوله:

قال الفتى الصادق أحقر الورى *** وإن زكى أصلاً وطاب عنصرا

نسل الاطائب الهداة النجباء *** العارفين الغر من طباطبا.[1]

---

(١) ترجمه المؤلف في :"فهرس التراث، بقوله: محمد صادق بحر العلوم (١٣١٥ – ١٣٩٩) هو السيد محمد صادق بن السيد حسن بن إبراهيم بن حسين بن الرضا بن السيد محمد مهدي بن بحر العلوم ، الطباطبائي ، النجفي . مما قال شيخنا العلامة : « عالم جليل ، وأديب فاضل ، ولد في النجف الأشرف في ذي القعدة ١٣١٥ هـ ونشأ بها في رعاية الاسرة والحوزة ، وحضر درس

أجازني دام فضله إجازة مفصلة في سابع عشر من رجب ١٣٩٤ هـ .

[راجع صورة إجازة العلامة السيد محمد صادق بحر العلوم، في الملحق برقم (٩ و ١٠)]

الشيخ محمد حسين النائيني وغيره ، وسافر إلى لبنان في سنة ١٣٥٣ هـ وامتد سفره حتى أواخر سنة ١٣٥٤ هـ ، فآب إلى النجف واختص بشيخ العلم والأدب الشيخ محمد السماوي . مارس القضاء قانونيا في سنة ١٣٦٧ هـ في لواء العمارة مدّة سبع سنوات ، وفي سنة ١٣٨٠ احيل على التقاعد ورجع إلى النجف مجدّا في التأليف والتحقيق ، وهو اليوم علم التحقيق والتدقيق ، وأوحديّ التراجم والرجال ، وبقيّة السلف في هذين العلمين ، انقطع إلى العلم بكلّه ومكتبته زاخرة بالكتب النفيسة المخطوطة والمطبوعة ، وهو من هواتها المولعين أيّد الله به الإسلام والدين . اتصلت به ادارة المكتبة المرتضوية ومطبعتها الحيدرية في النجف بنشر ما يراه مفيدا ، وقد أجابها وقام بتحقيق عدد من الكتب القيّمة ، وهو من اصدقائنا وأصحابنا ومن أحبّهم وأوفاهم لنا وأقربهم منّا » . قال الجلالي : قد أجازني بخطه الشريف في ١٧ رجب ١٣٩٤ هـ ، وهي في ١٨ صفحة . وقد توفي رحمه الله في ٢٠ رجب سنة ١٣٩٩ هـ . كما أخبرني به السيد مرتضى الخلخالي في رسالة خاصة . من آثاره : ١ – إجازاتي : في نصوص إجازات مشايخه مع التعليق عليها . ٢ – دليل القضاء الشرعي : طبع منه ثلاث مجلدات من أصل خمسة مجلدات ، في مطبعة القضاء بالنجف ، سنة ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٩ م . ٣ – ديوان شعر : ٤ – المجموع الرائق : وقد بلغ ثمانية عشر مجلدا . ٥ – وفيات الأعلام : هذا ، وقد قام بتحقيق طائفة كبيرة من الكتب منها : كتاب سليم بن قيس الهلالي ، والحجة على الذاهب ، وتاريخ اليعقوبي ، وعمدة الطالب وفهرست رجال الشيخ وغيرها كثير .(فهرس التراث – محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ٢ – ص ٥٦٧ – ٥٦٨). هذا ، والسيّد محمّد صادق بحر العلوم قدّس اللّهُ روحه ، هو احد مشايخي في الرواية.

الشيخ العاشر: الشيخ عباس حمود المؤيد

الشيخ المؤيد (المتوفى ١٣٣٦ هـ)

الشيخ المؤيد – حفظه الله هو الشيخ العلامة ، والفقيه الفهامة شيخ الافتاء وامام القراءة الشيخ حمود بن عباس بن عبد الله بن يوسف محمد بن الحسن بن الامام المؤيد بالله محمد بن المتوكل على الله اسماعيل بن الامام القاسم بن محمد (ت/١٠٩٢هـ) المؤيد ، الساكن بحارة النهرين بصنعاء اليمن ، وقد التقيت به في المسجد الحرام ، أجازني في الرابع عشر من ذي الحجة عام ١٣٩٦ هـ إجازة عامة ، وبجميع كتب آل محمد وخاصة الصحيفة السجادية ، وأحال لاسناده إلى كتاب الدر الفريد الجامع لمتفرقات الاسانيد للواسعي ، وكان شيخاً وقوراً ضعيف الجسم ، حاد البصر ، كثير الذكر والورد ، مرجعا للحجاج اليمانيين ، وأفادنا فوائد نافعة ذكرناها في المعجم في تاريخ الزيدية وقال إنه ولد عام ١٣٣٦ هـ ، وإن له شعراً كثيراً ، ومما أنشدني قوله :

ولو انه نادى المنادي بمكة *** بخيف منى فيمن تظم المواسم

من السيد السباق في كل غاية *** لقال جميع الناس لا شك قاسم

ويعني به الامام القاسم إمام المذهب الزيدي ، وذكر من مؤلفاته « النصيحة في علم الباطن » و « النور الاسنى في أحاديث الشفا للامير الحسين بن بدر الدين » و « تجريد الامام أبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني » ، وقد كتب الاجازة في آخر لقائي معه اتجاه الكعبة المشرفة قرب باب الصفا حيث يجتمع اليمانيون جماعات ولهم دوي كدوي النحل في العبادة والدعاء والانقطاع إلى الله تعالى قل ما يشاهد في غيرهم من الحجاج تقبل الله من الجميع .

ومما أفاده الشيخ – حفظه الله – أنه يصلي في مسجد النهرين الواقع في حارة النهرين بصنعاء ولم أتوفق لحد التاريخ (عام ١٣٩٦ هـ) للسفر إلى اليمن ، وقد حاولت ذلك من الحجاز ولكن الحكام منعوني من ذلك مدعين أن الحاج يجب أن يقصر سفره على الحج فقط . المهم أنه قد جاء ذكر هذا

المسجد في كتاب مساجد صنعاء للحجري الصفحه : ١٢٥ قائلا : من المساجد العامرة غربي السابلة أسفل صنعاء وهو منسوب إلى الناحية التي عمر فيها إذ هي مشهورة بهذا الاسم من صدر الاسلام كما حكى أهل التاريخ لانه وجد قبر في النهرين أيام أبي بكر الصديق . (انتهى).. ولكن لم يذكر المؤلف المعني بقوله أهل التاريخ من هم، والله أعلم.

[راجع صورة إجازة الشيخ حمّود المؤيد، في الملحق برقم (١١)]

فائدة: في مشايخ آخرين:

وقد أجازني مشايخ غير هؤلاء ولكني لم أذكرهم حيث إنه لم يكن لي معهم صحبة تمكنني معرفة حالهم بالتذاكر معهم وإن كانوا على جانب كبير من الفضل والعلم ، فإن الاجازة بالمراسلة لها ميزة إلا أنها لا تكون كالمحادثة ، ومن تلك الاجازات إجازة الشيخ الفقيه الفيلسوف الشيخ محمد صالح المازندراني السمناني في عام ١٣٨١ هـ لانها كانت بالمراسلة وإجازة السيد الامام المشارك الفقيه النسابة السيد شهاب الدين محمد حسين المرعشي النجفي نزيل قم فاستجزته عام ١٣٨٣ حين سفري لزيارة مشهد الرضا ووعدني بإرسالها ولم تصلني بعد ، وإجازة الشيخ الفقيه مفتي اليمن أبو الحسن مجد الدين منصور المؤيد فإنها لم تصلني بعد ، ولعدم اللقاء كما في إجازة الشيخ عبد الله بن الصديق الصديقي الغماري المالكي المغربي في ١٣٨٩ هـ ، وإجازة الفقيه المكرم السيد محمد رضا الموسوي الكلبايكاني في ١٣٩٣ هـ لعدم اختصاصه في هذا الفن ، فإن هذه الاجازات كلها كانت بالمراسلة ما عدا الاخيرة فإنها كانت من دون طلب مني وإجازة الشيخ الحاج حمدي الاعظمي كانت إجازة شفهية وهذا الشيخ على جانب كبير من الفضل والخلق الاسلامي زرته في داره العامرة بالاعظمية ببغداد وحدثني أنه ولد في عام ١٢٩٨هـ ببغداد ودرس على مشايخه الشيخ محمد سعيد النقشبندي والشيخ نعمان الالوسي والشيخ معروف البندري وأنه يروي عنهم إجازة باسنادهم ،

وقال إنه درس الحقوق في اسطنبول ورجع إلى العراق مدرساً وقاضياً وفقيهاً جامعاً ، وأنه أسس مكتبته العامة عام ١٩٦١م ولاجتماع هذه الخصال فيه استجزته .

وأكتفي عجالة بهؤلاء العشرة الكاملة من المشايخ لوقوفي شخصيا على سيرتهم الكاملة وتطبيقهم الخصال النبوية في حياتهم الخاصة والعامة. وعسى أن أقف على غيرهم واستدركهم في معجم المجيزين لوصل الأسانيد الى المشايخ والاساتيد، كما أوردت نصوص اجازاتهم في نصوص الإجازات إن أمدّ الله في الحياة، عسى ان يكون سببا للترحم بعد الممات ، ويرجع طالب التفصيل اليها ان وفقني الله لها، وما ذلك على الله بعزيز.

فائدة أخرى:

لقد زرت عدة أئمة مشهورين بالعلم والفضل ولبعضهم آثار مطبوعة في مختلف الفنون ، واستجزت بعضهم فوجدتهم لا يعرفون معنى الاجازة فقلت سبحان الله كيف انقلبت الموازين وقلت معرفة العلماء اليوم بعلوم أسلافهم مع كثرة وسائل التحصيل والمعرفة مما لم يتيسر للاسلاف ، وما من مانع سوى قليل من الجهد ، ولكن قاتل الله الكسل والخلود إلى الراحة والاستمتاع بملذات الدنيا الفانية وبامانيها البالية ، اللهم نبهنا عن نومة الغافلين ، ووفقنا للاهتمام بتغذية العقول ، واغننا بلطفك الواسع عن سائر الهموم والشؤون إنك أنت المستعان .

أما أسانيد هؤلاء المشايخ ، وتفصيل تراجمهم وتراجم مشايخهم وأسانيدهم فسيأتي إن شاء الله في الخاتمة [١] .

---

١ طبعت ملخصة في كتاب :"إجازة الحديث" للمؤلف، بتحقيق الكاتب الاسلامي المصري : سعيد أيوب، في القاهرة ، وطبعة ثانية في سنة١٤٠٨هـ.

الباب الثالث: جوامع الحديث المشهورة

في بيان أهم جوامع الحديث المتداولة اليوم والمشهورة لدى أصحاب المذاهب من مصادر هذا المعجم ، وأما غيرها من كتب الحديث الغير جامعة أو الغير مشهورة مما سهل الله سبحانه لي التعرف عليها من المخطوطات النادرة والمطبوعات النفيسة ، فسيأتي ذكرها عند ذكر المصادر في كل مادة إن شاء الله تعالى ، والجوامع المشهورة هي أربعة عشر كتابا نذكرها حسب وفيات مؤلفيها .

مسند الامام زيد الشهيد

تأليف أبي خالد الواسطي (المتوفى بعد ١٥٠ هـ)

مسند الامام زيد الشهيد (٣٠-١٢٢هـ)، لأبي خالد الواسطى، المتوفى بعد (١٥٠ هـ)، أجمع وأشهر مصادر الحديث عند الزيدية ويعبر عنه بالمجموع الكبير ، والمشهور أنه يحتوي على مجموعين : المجموع الفقهي ، والمجموع الحديثي ، وقد رواهما الواسطي الهاشمي بالولاء عن زيد الشهيد بن الامام علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، وقد اعتمدنا على النسخة المطبوعة في بيروت (١٩٦٦م) بتحقيق وتقديم العالم اليماني الشيخ عبد الواسع اليماني الواسعي ، والذي يظهر من كلام هذا المحقق في المقدمة الصفحة : ١٢١ من هذا المطبوع انه المجموع الفقهي فقط ، حيث قال في تعداد مصنفات أهل البيت ما نصه : ومنها المجموع الحديثي غير هذا في الحديث فقط (انتهى).. وهذا الكلام يخالف ما ذكره ابو زهرة من أن الكتاب يشمل المجموعين الفقهي والحديثي معاً ، ثم إن هذا الاستاذ المحترم لم يذكر شيئا عن المجموع الحديثي أصلا ثم إن محقق الكتاب صرح في المقدمة أيضا الصفحة : ٣١ باسم جامع المجموع الفقهي نقلا عن شرح السياغي قوله جمعه أبو القاسم عبد العزيز ابن اسحاق البغدادي ٣٥٣ هـ وان البقال هو جامع مسند الامام زيد المسمى بالمجموع الحديثي كان في حدود الستين والثلاثمائة عاش تسعين عاما وتوفي لعشر خلون من شهر ربيع الاخر (٣٦٣ هـ).انتهى. وهذا إن صح في المجموع الفقهي فغير ثابت في المجموع الحديثي فإن

كل من ترجم أبا خالد الواسطي صرح بأنه راوي المجموع . وظاهره ان المجموع كان قبله او من جمعه كما هو المتسالم عليه عند أعلام الزيدية ، قال في طبقات الزيدية في ترجمة الواسطي ما نصه روى المجموعين الفقهي والحديثي عن الامام زيد بن علي ورواهما عنه إبراهيم الزبرقان ، وروي عنه ايضا نصر بن مزاحم وحسين بن علوان الكلبي ووصف ابو طالب الناطق بالحق الكتاب بقوله : المجموع الذي رواه ابو خالد ورواه عن زيد بن علي مشهور معروف ولم يشك ابن زهره فيمن دون هذا المجموع حيث قال ما نصه : وهنا يتساءل القارئ أكان هذا الترتيب من عمل ابن خالد ام من عمل الذين جاءوا من بعده أم غيروا في ترتيبه وتبويبه ولم يغيروا في اصله ومتنه كما فعل بعض الرواه لكتب الامام محمد بن الحسن الشيباني ، ويقول في الجواب عن ذلك إن نصر بن مزاحم تلميذ أبي خالد تلقاه مبوبا ، ويقول العلماء ان التبويب كان من عمل أبي خالد نفسه ، وليس لنا أن ننقض كلامهم ما دام لم يقم دليل قطعي يناقضه فإننا نتلقاه بالقبول .(انتهى).. وقد عرفت كلام الواسعي والظاهر أنه غير تام لان من سبقه من علماء الزيدية كلهم اتفقوا على نسبته الى الواسطي فلا بد أن يكون البقال روايا في السند أو أن يكون له شأن غير الجمع والتدوين كإحيائه بالرواية وتجديده بالنسخ وتكثيره وما شابه ذلك ، وقال ابو زهرة عن قسمي المجموع ما نصه : الذي يذكره المؤرخون أنه كان هناك مجموعان أحدهما للحديث والاخر للفقه ، ويظهر من سياق التاريخ أن كليهما مستقل عن الاخر ، والمطبوع الان قد اندمج كل منهما في الاخر في كل باب وأن هذا يدل على أن التبويب لم يكن في عهد أبي خالد ، وقد يرد ذلك ويزيل الشك أن يكون أبو خالد دمجهما بعد أن دونهما أو يكون قد دون كل واحد منهما منفردا حسب الترتيب القائم ، وجاء من بعده من جمعهما ووضع كل واحد منهما مع ما يناظره ، ويترجح الاول فإن الحديث ممتزج بالفقه وليس الحديث مذكورا اولا والحديث ثانيا في كل باب ، بل الموضوع الواحد اختلط فيه الفقه بالحديث .

قال الجلالي : وقد عرفت مما فيه مما تقدم من كلام محقق الكتاب الواسعي اليماني بأن المجموع الحديثي غير هذا ، وقد حدثني الشيخ المؤيد اليمني بأن المجموع الحديثي كبير جدا ، وقال بأنه غير

مطبوع .(انتهى).. ولكني لم أقف عليه لحد التاريخ ، ولم تتضح لي حقيقة الحال وعسى أن أوفق عليه في المستقبل إن شاء الله والله الموفق .

وقد طعن البعض في المسند بطعون ملخصها :

اولا : أن أبا خالد متهم بالوضع من بعض كبار علماء السنة .

ثانيا : أنه منفرد برواية المجموع .

ثالثا : أن في المجموع أحاديث ثبت أنه ليست بصحيحه .

وقد ذكر أبو زهرة في رد هذه الطعون ردا جميلا ، في كتابه تاريخ المذاهب الاسلامية (٢-١٢٠) بتفصيل، منه قوله : إن الطعن الذي وجه إليه طعن مطلق ، والطعن المطلق الذي لا يستند إلى سبب معين لا قيمة له عند علماء الرواية والدراية ، فمن يرم إنسانا من غير أن يذكر سبب الرمي فكلامه رد عليه ويفسق هو دون من اتهمه ، والطعن المسبب يرفض إذا عارضه توثيق ينفي السبب ، وقال أيضاً : اتهامه بالمبالغة والثناء على آل البيت غير مقبول لانه اتهام يقوم على المذهبية في الاتهام بسبب المذهبية لا يطعن في الراوي ، على أن الزيدية يعتبرون ذلك تزكية ، ولو سمعه أبو خالد لقال : تهمة لا أنفيها وشرف لا أدعيه . وقال أبو زهرة ايضا : والطعن بانفراد أبي خالد برواية المجموع مدفوع لان الانفراد بجمعه وتدوينه يقتضي أن ما اشتمل عليه كان غير معروف عند الاخرين لان تلاميذ زيد قد تفرقوا في البلاد عقب مقتله ، ولان تلاميذه وخصوصا ابناءه بعد ان اطلعوا عليه أقروا ما فيه فسقطت دعوى الانفراد ، وان الذين جمعوا الفقه في المذاهب كانوا منفردين في الجمع وذكروا انفراد الشيباني برواية فقه أبي حنيفة ، وانفراد سحنون بروايته عن مالك ، وانفراد الزعفراني بروايته عن الشافعي ، ثم قال على أن العلماء قد تلقوا المجموع في كل الاجيال بالقبول وذلك دافع لكل شك لان الشك إن يتلقاه العلماء بالقبول من غير دليل قطعي هدم للسلسلة العلمية التي تربط قديم العلوم بحديثها .(انتهى).

الكتاب:

اعتمدنا على طبعة بيروت ١٩٦٦م بتقديم وتحقيق عبد الواسع اليماني وقد أورد في المقدمة ترجمة وافية لأبي خالد الواسطي ، مع بيان أسماء بعض كتب الزيدية ، وقد أشار في المقدمة أيضا إلى ان الحسن بن أحمد التميمي شرحه باسم الروض النضير في أربعة مجلدات بالقاهرة ١٣٣٧ هـ ، ١٣٣٩ هـ وأيضا أن شرف الدين صالح شرحه بعنوان مسند الامام ، طبع بالقاهرة ١٣٤٥ هـ ، ولكني لم اقف على الاخير لحد التاريخ .

الإسناد:

وإسنادي إلى الكتاب بما اجازني به عاليا الامام اليماني الشيخ حمود عباس المؤيد الساكن بحارة النهرين صنعاء اليمن عن الشيخ الواسعي المذكور بما اشتمل عليه ثبته من كتب آل محمد من طرق كثيرة ، منها ما ذكره في مقدمات المسند بقوله : اروي هذا المسند مجموع الامام الولي زيد بن علي بن الحسين بن علي سلام الله عليهم من طرق كثيرة من مشايخي من علماء صنعاء اليمن منها قراءة من أوله إلى آخره من لفظ شيخنا علامة المعقول والمنقول القاضي حسين بن علي العمري حفظه الله تعالى في شهر ذي القعدة ١٣٥١ هـ ، وهو حفظه الله يرويه بعدة طرق منها قراءة على شيخه السيد العلامة علم الاسلام قاسم بن حسين بن المنصور رحمه الله وهو يرويه قراءة على شيخه الفقيه العلامة حسين بن عبد الرحمن الاحمدي عن القاضي العلامة عبد الله الغالبي عن السيد احمد بن يوسف زبارة عن اخيه الحسين زبارة عن أبيه عن جده الحسين بن أحمد زبارة عن احمد بن صالح أبي الرجال بن القاضي أحمد بن سعد الدين المسوري عن الامام المؤيد بالله محمد بن القاسم عن أبيه المنصور بالله القاسم بن محمد عن السيد امير الدين بن عبد الله عن السيد أحمد بن عبد الله عن الامام شرف الدين عن السيد صارم الدن بن المطهر بن محمد بن سليمان عن المهدي أحمد بن يحيى عن الفقيه محمد بن يحيى عن القاسم بن أحمد حميد عن أبيه المنصور بالله عبد الله بن حمزة عن محيي الدين وعمران بن الحسن عن القاضي جعفر بن أحمد عن أحمد بن أبي الحسن الكنى عن زيد بن

الحسن البيهقي عن الحاكم أبي الفضل وهبة الله بن امام بن القاسم المعاني بن الحافظ بن سعيد عبد الرحمن الميسوري عن أبي الفضل محمد بن عبد الله الشيباني عن عبد العزيز بن إسحاق .

قال الجلالي : هذا هو البقال البغدادي الذي تقدم الكلام فيه عن علي بن محمد بن كاس النجعي عن سليمان بن ابراهيم المحاربي عن نصر بن مزاحم المنقري عن ابراهيم بن الزبرقان التيمي عن أبي خالد عمر بن خالد الواسطي عن الامام الشهيد الولي زيد بن علي . وقال الشيخ الواسعي ايضا ما نصه : ولشيخنا حفظه الله طرق متعددة بالاجازة الخاصة والعامة ، وكذلك سائر كتب الائمة ومحدثيهم وفقهائهم منهم السيد العلامة المؤرخ محمد بن اسماعيل الكيسي رحمه الله ، وعن القاضي العلامة الزاهد عبد الملك بن حسين الايسي وعن القاضي محمد السياغي وهي متصلة بإتحاف الاكابر في إسناد الاماني لمشحم ، وكذلك:" الامم في أيقاظ الهمم" للشيخ إبراهيم الكردي وكذلك الطراز المعرب بإسناد أهل المشرق والمغرب للشيخ عبد القادر المدني .(انتهى).

الموطأ

تأليف مالك بن أنس بن مالك الاصبحي الحميري (٩٣-١٧٩هـ)

كنيته : أبو عبد الله ويلقب بإمام دار الهجرة وإليه نسبة المالكية أحد المذاهب الاسلامية ، بعد أن سأله المنصور العباسي أن يضع كتاباً يحملهم على العمل به ، فاستجاب مالك له وألف هذا الكتاب المسمى بالموطأ ، وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني ١١٢٢ هـ في شرح الموطأ ١-١١ طبعة ١٣٨١ هـ ما نصه : قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي الموطأ وهو الاصل الاول واللباب والبخاري الاصل الثاني في هذا الباب وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي قال وذكر ابن الهباب أن مالكا روى مائة ألف حديث جمع منها الموطأ عشرة آلاف حديث ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة يخبرها الاثار والاخبار حتى رجعت إلى خمسمائة ، وقال الكيا الهراسي : موطأ مالك كان آلاف حديث ثم لم يزل ينتقي حتى رجع إلى سبعمائة وقال الزرقاني ايضاً : اخرج عبد الله بن غمر عن عبد الواحد صاحب الاوزاعي قال عرضنا على مالك الموطأ في اربعين يوما فقال كتاب ألفّته في أربعين سنة تأخذونه في أربعين يوما ما اقل ما تفقهون فيه ، وقال الزرقاني ايضا : قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني الاصفهاني : قلت لأبي حاتم الرازي موطأ مالك لِمَ سمي موطئاً ؟ .. فقال شيء صنعه ووطأه للناس ، عن الشيخ ولي الله الدهلوي قوله : كتاب الموطأ أصح الكتب وأشهرها وأقدمها وأجمعها .. إلى قوله : ومن رزق الانصاف في نفسه علم لا محال أن الموطأ عدة مذهب مالك ، وأساسه ، وعمدة مذهب الشافعي وأحمد ورأس

ومصباح مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ونبراسه١. وقال الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي : أن أصحاب كتب الحديث المعتمدة كلهم عالة على مالك وأصحابه وهو شيخ الجميع. [٢]

---

١ راجع: الموطأ، ط/١٣٧١ = ١٩٥١.

٢ مالك بن أنس : هو أحد الأئمة الأربعة للعامة . حدث عن الصادق عليه السلام كثيرا ، وهو كثير الانقطاع إليه ، ولم يكن مثل أبي حنيفة . توفي سنة ١٧٩ وهو ابن ٨٥ سنة و دفن بالبقيع . وهو صاحب الموطأ .(مستدركات علم رجال الحديث – الشيخ علي النمازي الشاهرودي – ج ٦ – ص ٣٢٩، الترجمة:١٢٠٨٠). ومما قال السيد الخوئي في" معجم رجال الحديث": قال الشيخ (٧٥١) : " له كتاب ، أخبرنا به جماعة ، عن أبي المفضل ، عن ابن بطة ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عنه " . وعده في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام (٤٥٥) ، قائلا : " مالك ابن أنس بن أبي عامر الأصبحي المدني " . أقول : هذا هو أحد الأئمة الأربعة الذي ترجمه علماء الرجال من العامة ، فقالوا : هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو عبد الله ، وإنما عده الشيخ من أصحاب الصادق عليه السلام لروايته عنه عليه السلام ، وقد روى ابن أبي عمير عنه . فقد روى الصدوق ، عن محمد بن موسى بن المتوكل – رضي الله عنه – ، قال : حدثنا علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، قال : حدثنا أبو أحمد محمد بن زياد الأزدي (ابن أبي عمير) ، قال : سمعت مالك ابن أنس فقيه المدينة يقول : كنت أدخل على الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام ، فيقدم لي مخدة ، ويعرف لي قدرا ، ويقول : يا مالك إني أحبك ، فكنت أسر بذلك ، وأحمد عليه ، وكان عليه السلام لا يخلو من إحدى ثلاث خصال ، إما صائما ، وإما قائما ، وإما ذاكرا ، وكان من عظماء العباد ، وأكابر الزهاد ، الذين يخشون الله عز وجل ، وكان كثير الحديث ، طيب المجالسة ، كثير الفوائد ، فإذا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اخضر مرة واصفر أخرى ، حتى ينكره من يعرفه ،

الكتاب:

نقل السيوطي في تنوير الحوالك، عن القاضي عياض قوله : الذي اشتهر من نسخ الموطأ ممن رويته أو وقفت عليه أو كان في روايات شيوخنا ، أو نقل منه أصحاب اختلاف الموطئات نحو

ولقد حججت معه سنة ، فلما استوت به راحلته عند الاحرام ، كان كلما هم بالتلبية انقطع الصوت من حلقه ، وكاد يخر من راحلته ، فقلت : قل يا بن رسول الله فلا بد لك من أن تقول ، فقال : يا بن أبي عامر، كيف أجسر أن أقول:" لبيك اللهم لبيك" ، وأخشى أن يقول عز وجل لي: لا لبيك ولا سعديك . الخصال : باب الثلاثة ، كان الصادق عليه السلام لا يخلو من إحدى ثلاث خصال ، الحديث (٢١٩) . وعن ابن النديم (قال) إنه توفي سنة (١٧٩) ، وهو ابن خمس وثمانين ، ودفن بالبقيع . الفهرست : الجزء السادس ، في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين ، الفن الأول في أخبار المالكيين وأسماء ما صنفوه من الكتب . وطريق الشيخ إليه ضعيف .(معجم رجال الحديث – السيد الخوئي – ج ١٥ – ص ١٦٥ – ١٦٦، الترجمة:٩٨١٧). وقال عبد الحسين الشبستري في :" الفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (ع)" ، ما نصه: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان الأصبحي ، التميمي ، وقيل الحميري ، القرشي ، المدني . أحد أئمة المذاهب الأربعة عند العامة ، وصاحب المذهب المالكي ، وأحد فقهاء المدينة المنورة ، وكان محدثا ، مفسرا ، مقرئا ، مؤلفا . ولد بالمدينة المنورة سنة ٩٣ ، وقيل سنة ٩٤ . روى عنه محمد بن أبي عمير ، وشعبة بن الحجاج ، وسفيان الثوري وغيرهم . سعى به أعداؤه عند جعفر بن سليمان العباسي والي المدينة فضربه وعذبه . من تآليفه كتاب (الموطأ) ، و (تفسير غريب القرآن) ، و (المسائل) ، ورسالة إلى هارون العباسي في الوعظ ، ورسالة في الرد على القدرية ، وكتاب في النجوم . توفي بالمدينة المنورة في ١٤ ربيع الأول سنة ١٧٩ ، وقيل سنة ١٧٨ .(الفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق (ع) – عبد الحسين الشبستري – ج ٣ – ص ٦ – ٧). ثم عدد مراجع ترجمته.

عشرين نسخة ، وذكر بعضهم أنها ثلاثون نسخة وقد رأيت الموطأ رواية محمد بن حميد بن عبد الرحمن الصنعاني عن مالك وهو غريب ولم يقع لاصحاب الموطئات فلم يذكروا منه شيئاً ١ . وعن الزرقاني المتوفى ١١٢٢ هـ كما في طبعة القاهرة ١٩٦١م المجلد الاول، قوله : قال الحافظ صلاح الدين العلائي : روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة بين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص ، اكبرها رواية القعنبي ومن اكبرها واكثرها زيادة رواية أبي مصعب . فقد قال ابن حزم في رواية أبي مصعب زيادات على سائر الموطئات نحو مائة حديث . وقال الزرقاني أيضا : فقد اختلف النقل عن النسائي في اثبت روايات الموطأ ، وقال محمد بن عبد الحكيم : أثبت الناس في مالك ابن وهب وموافقة من ابن القاسم ٢.

ونقل السيوطي في التنوير الصفحة : عشرة عن الحافظ ابن حجر قوله : اطلق ابن المدايني والنسائي أن القعنبي أثبت الناس في الموطأ ، وقال أبو حاتم أثبت أصحاب مالك وأوثقهم معنى بن عيسى وقال بعض الفضلاء اختار أحمد بن حنبل في مسنده روايات عبد الرحمن بن مهدي والبخاري وروايات عبد الله بن يوسف التنيسي ، ومسلم وروايات يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري وابو داود ورواية القعنبي والنسائي ورواية قتيبة بن سعيد ، ثم أفاد السيوطي ما نصه : قلت يحيى بن يحيى المذكور ليس هو صاحب الرواية المشهورة الان ، وهو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي النيسابوري أبو زكريا ، مات في صفر ٢٢٦ هـ روي عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وأما يحيى بن يحيى صاحب الرواية المشهورة فهو يحيى بن يحيى بن كثير والساس أبو محمد الليثي الاندلسي ، مات في رجب ٢٣٤هـ٣. وقد وصف الشيخ محمد الكاندهلوي في كتاب أوجز

---

١ راجع: تنوير الحوالك ١-٥١ . طبعة القاهرة ١٩٦٩م.

٢ راجع: تنوير الحوالك ١-٥١ . طبعة القاهرة ١٩٦٩م.

٣ راجع: تنوير الحوالك ، ص ١٠ . طبعة القاهرة ١٩٦٩م.

المسالك الى موطأ مالك طبع القاهرة ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م ستة عشر منها ونذكرها بإجمال ، وطالب التفصيل يرجع إلى الكتاب المذكور .

واصحاب النسخ هم :

يحيى بن يحيى الاندلسي المصمودي المتوفى ٢٠٤ هـ .

عبد الله بن وهب بن سلمة المتوفى ١٩١هـ .

عبد الرحمن بن القاسم بن خالد المصري توفى ١٩١ هـ .

معاذ بن عيسى بن دينار المدني القزاز ١٩٨ هـ .

عبد الله بن سلمة بن قعنب القعنبي ٢٢١ هـ .

عبد الله بن يوسف الدمشقي التنيسي ٢١٧ هـ .

يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي ٢٣١ هـ .

سعيد بن عفير بن مسلم الانصاري ٢٢٦ هـ .

احمد بن أبي بكر القاسم الزهري ٢٤٢ هـ .

مصعب بن عبد الله الزبيري الاسدي ٢٣٦ هـ .

محمد بن المبارك الصبوري القرشي ٢١٥ هـ .

سليمان بن برد .

أحمد بن أحمد أبي حذاقة السهمي المدني ٢٠٩.

سويد بن سعيد بن سهل الهروي الحدثاني الانباري ٢٤٠ هـ .

محمد بن الحسن الشيباني واسمه معاذ الدمشقي ١٧٩ هـ .

يحيى بن يحيى التميمي الحنظلي أبو زكريا النيسابوري ٢٢٦ هـ .

انتهى ما عده الشيخ الكاندهلوي ، وقد عرفت ما قاله القاضي عياض من أن نسخ الموطأ تربو إلى ثلاثين نسخة ولعل لهذا السبب قال القاضي عياض إنه لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ . قال الجلالي : وكلامه رحمه الله واضح البطلان إذ لو كان كذلك لما حصل الاختلاف في نسخ الكتاب هذا الحد ، لو كان هناك اعتناء حقيقي بالكتاب . نعم ذلك صحيح بالنسبة إلى مرويات مالك كيف كان المهم هوالاهتمام بما هو موجود اليوم .

النسخ الموجودة :

النسخ الموجودة اليوم من الموطأ اثنتان هما :

أولا : نسخة محمد بن الحسن الشيباني ١٧٩ هـ .

ثانيا : نسخة يحيى بن يحيى الاندلسي ٢٣٤ هـ .

أما نسخة الليثي فهي المشهورة على الاطلاق ، وهو ليحيى بن يحيى بن كثير وسلاس بن شمكل المحمودي البربري الاندلسي ٢٣٤ هـ ، وقد أخذ الموطأ عن زياد بن عبد الرحمن بن زياد اللخمي المعروف بالسحنون ، ثم رحل إلى المدينة ١٧٩ هـ وسمع الموطأ من مؤلفه مالك بن أنس ، ما عدا ثلاثة ابواب من كتاب الاعتكاف ، وقد وصفه الشيخ الشنقيطي بقوله :

واشهر الموطئات ذكرا *** إذ كان بالصحة منها أمرا

موطأ الامام يحيى الليثي *** من كان في الزم شبيه الليثى

فهو الذي شرحه النقاد *** وانتفعت بدره العباد

وبلغت شروحه نحو المئة *** وكلها مما حواه منبئة

واشهر هذه الشروح هو شرح جلال الدين السيوطي ٩١١ هـ باسم تنوير الحوالك في شرح موطأ مالك ، طبع بمصر مكررا منها ١٩٦٩م ، وشرح أبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ١٠٥٦ هـ ، ١١٢٢ هـ ، طبع بالقاهرة ٢٨٣١ هـ ، ١٩٦٢م ، و أوجز المسالك إلى موطأ مالك لمحمد زكريا الدهلوي ١٣٩٣ هـ = ١٩٦٢م طبع بالقاهرة . وقد حققه محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٧١=١٩٥١م ، وقد وصف عمله في تحقيق الموطأ بقوله: جمعت بين يدي من نسخ الموطأ النسخ الاتية : نسخة الموطأ المطبوعة بمطبعة مصطفى البأبي الحلبي واولاده بمصر ١٣٤٨ هـ، والنسخة المطبوعة بواسطة الناشر عبد الحميد أحمد حنفي بمصر عام ١٣٦٣ هـ . والنسخة المطبوعة بمطبعة الحجر بخط باب اللوق بمصر في السابع من رمضان ١٢٠٨ هـ ، والنسخة المطبوعة في المطبعة الفاروقية لمحمد معظم الحسن بالهند في ٢١ شوال ١٢٩١ هـ ، والنسخة المطبوعة في المطبعة المجتبائية الواقعة في الدهلي بالهند هـ ١٣٠٧، وشرح الزرقاني على الموطأ المطبوع بالمطبعة الكستلة بمصر ١٢٨٠ هـ ، تصحيح نصر أبي الوفاء الهروينى فكنت أقارن بعضها ببعض فما اتفق الجميع عليه وايقنت أنه الصواب أثبت وما اختلف فيه رجحت الجانب الذي شرح الزرقاني ، والنسخة المطبوعة في الهند عام ١٣٠٧ هـ بعد ان أرجع الى معاجم اللغة ، وكتب الحديث ، والرجال . فحصلت من هذه النسخ جميعها على نسخة ما آلوت جهداً أن تكون أصح ما أخرجته المطابع العربية في العالم الاسلامي.

أما نسخة الشيباني وهو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الدمشقي صاحب أبي حنيفة ، نشأ في الكوفة وأصله من الشام ولد ١٣٢ هـ ، ولي القضاء بالرقة في أيام الرشيد ومات بالري ١٨٩ هـ وقد سمع الشيباني هذا الموطأ من مالك ثلاث سنين كما قيل ووصف هذه النسخة محمد بن عبد الباقي بقوله : هي مطبوعة بالهند وإيران ولها شهرة هناك في الحرمين ، ومما انفردت به نسخته حديث إنما الاعمال بالنيات ... إلى أن قال : ونسخته تزيد كثيراً على موطأ يحيى الليثي لكنه شحنها بآثار ضعيفة من غير طريق مالك نهج بها لفقه الحنفية ، كما ذكر فيها ما وافق فقه الحنفية ظاهر أحاديث

الموطأ كما زادت نسخته بأحاديث فهي خالية من عدة أحاديث ثابتة في سائر الروايات كما قاله الزرقاني في اول شرحه الموطأ . وكما وقفت عليها أنا حين درس لها بالمسجد الحرام ، انتهى كلامه .

قال الجلالي : ما ذكره – حفظه الله – من طبعاته بإيران وشهرته هناك مما لا اصل له أصلا ، نعم ذلك صحيح في الهند والحرمين الشريفين ، وعلى النقيض من قول عبد الباقي قول محقق النسخة الشيبانية وهو الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف محقق الطبعة القاهرية ١٣٨٧ =١٩٦٨م ، حيث قارن بين الموطأين واستخلص وجوها أولها ان يحيى سمع الموطأ من مالك ، إلا قدراً منه وقد سمعه من بعض تلاميذه ، أما محمد بن الحسن فقد سمعه كله من مالك ثم ذكر هذا المحقق أربعة شروح لنسخة الشيباني وهي :

الاول : الفتح الرحماني ليسري زاد الحنفي ابراهيم بن الحسين بن أحمد مفتي مكة (١٠٩٢ هـ).

الثاني : شرح مشكلات الموطأ لعلي بن محمد بن سلطان القاري الحنفي (١٠١٤ هـ).

الثالث : المهيأ في كشف اسرار الموطأ لعثمان بن يعقوب التركماني الكمافي الاسلامبولي .

الرابع : التعليق الممجد علي موطأ محمد لمحمد بن عبد المحسن بن عبد الحليم أبو الحسنات اللكنوي (١٣٠٤ هـ).

وقال الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف عن عمله في تحقيق الكتاب : راجعت نصوص الكتاب مستعينا بالله على أربع نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية الاولى رقم ٩٣٩ وقد نسخت من نسخة أمير كاتب الاكفاني وهي أصح النسخ وهي بخط أحمد امام زاد الادرنوي نسخة ١١٤٥ وقد جعلتها الاصل ورمزت إليها بحرف ألف ، الثانية رقم ١١٣٨ ورمزت اليها بحرف حاء ، الرابعة رقم ١٨٥٦ وهي لا تختلف عن النسخة د فارجعت من النسخ المطبوعة النسخة التي أعتمد عليها صاحب التعليق الممجد المطبوعة بالمطبعة الاصطفائية ١٣٠٦ هـ وقال هذا المحقق أيضا : وقد اجتهد الحافظ عبد الحي اللكناوي في تعدد الاحاديث والروايات من موطأ مالك سواء في ذلك المسند أو

غير المسند من الاخبار والاثار والبلاغة وغيرها فذكر أن روايته عن مالك ١٠٠٥ حديثا ومن غير طريق مالك ١٧٠ حديثا ، اي أن مجموعها ١١٨٠ كما ذكر في مقدمات التعليق .

الإسناد:

وأروي نسخة الليثي التي عليها المعوّل عند المالكية وهي المشهورة اليوم في المغرب الاسلامي عن الشيخ العلامة شيخ المالكية في مكة المكرمة ومدرس المسجد الحرام محدث البلاد الحجازية الشريف السيد علوي بن عباس المالكي الحسني المكي المتوفى بها ، عن والده السيد عباس المالكي قراءة عليه من أوله إلى آخره عن الشيخ عابد مفتي المالكية عن الشهاب السيد أحمد دحلان عن عثمان حسن الدمياطي عن الامير الكبير قال اروي سماعا لجميعه عن شيخنا السفاطي وهو عن محمد الزرقاني شارح الموطأ عن والده الشيخ محمد عبد الباقي عن الشيخ علي الاجهوري عن الشيخ محمد بن أحمد الرملي عن شيخ الاسلام زكريا الانصاري عن الحافظ ابن حجر العسقلاني عن نجم الدين محمد بن علي بن عقيل البالس عن بن علي المكفى عن محمد بن الدلاس عن عبد العزيز بن عبد الوهاب بن إسماعيل عن إسماعيل بن الطاهر عن محمد بن الوليد الطرطوسي عن سليمان بن خلف الباجي بن يونس بن عبد الله بن مغيث عن ابن عيسى يحي بن يحي بن يحي بن يحي عن عم أبيه عبيد الله بن علي عن أبي يحي بن يحي الاندلسى . جميعه إلا ثلاثة أبواب الاخيرة من كتاب الاعتكاف فإنه رواها عن زياد بن عبد الرحمن شبطون عن المؤلف ، هذا وقد ذكر في صلة الخلف اثنى عشر طريقا لرواية الكتاب منها عاليا عن بن الحافظ ابن الحسن عيسى بن هارون عن احمد بن أبي بكر عن عبد الحميد عن أحمد بن عيسى السقلي عن عبد العزيز بن عبد الوهاب بن اسماعيل بن مكي عن جده عن أبي بكر الوليد الطرطوسي عن سليمان بن خلف الباجي عن يونس الصفار به ووصف هذا الإسناد بالعلو المتصل بالإسناد وان رجاله من السفل إلى آخره فقهاء مالكيون .

المسند

تأليف أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الوائلي الشيباني المروزي (١٦٤-٢٤١هـ)

كان أبوه والي سرخس ، ولد ونشأ ببغداد مكباً على طلب العلم منتقلا في حالة الدرس والاملاء ورحل في سبيلها الى الكوفة والبصرة والشام ، وذاع صيته إثر مخالفة المأمون حينما دعاه المأمون الى القول بخلق القرآن ، وغضب عليه المعتصم وعطف عليه المتوكل وأكرمه وكان المتوكل لا يولي أحداً إلا بمشورته ، وفي عهد المتوكل مات سنة ٢٤١ هـ معززاً مكرماً . مؤلفه هذا أكبر موسوعة للحديث يحتوي على ثلاثين الف حديث ، وصفه الحافظ ابو موسى الدبيشي سنة ٤٨١ هـ في كتابه خصائص المسند بقوله : هذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لاصحاب الحديث ، انتقى فيه حديثاً كثيراً ، ومسموعات وافرة فجعله إماماً ومعتمداً وعند التنازع ملجأً ، ومستنداً ، وقال ايضا :من كان من قبلنا من الحفاظ ينجحون بجزء واحد يقع لهم من حديث هذا الامام الكبير .انتهى. وهذا يدل على عظم الاعتقاد بصحة المسند وانتشاره لدى الناس ، ذكره ابن الجوزي في صيد الخاطر الصفحة : ٢٤٥ بقوله : لقد سألني بعض اصحاب الحديث هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح ؟ .. قلت : نعم . فعظم ذلك جماعة ينتسبون إلى المذهب . ووصفه في صلة الخلف بقوله : مسند الامام أحمد وفيه من زيادات ولده عبد الله ويسير من زيادات أبي بكر القطيعي الراوي عن عبد الله وهو يشتمل على ثمانية عشر مسندا ، مسند العشرة ، ومسند أهل البيت ومسند ابن مسعود ، ومسند ابن عمر ، ومسند عبد الله بن عمر و بن العاص وأبي رهينة ومسند العباس وابنه ومسند جابر ومسند المكيين والمدنيين ومسند الكوفيين ، ومسند البصريين ، ومسند الشاميين ، ومسند الانصار ، ومسند النساء ، وكان رحمه الله لما جمع هذا المسند لم يرتب مسانيد الثقلين فرتبهما ولده عبد الله فوقع فيه إغفال كثير من جعل المدني في الشامي ونحو ذلك ، فرتبه بعض الحفاظ الاصبهانيين على الابواب ، ولم أقف عليه ، ورتبه من أهل عصرنا الحافظ ناصر الدين بن زريق على الابواب أيضا ، وأظنه عدم في الكائنة العظمي بدمشق ، ورتبه بعض من تأخر عنه أيضا فيما بلغني ، ورتبه على حروف المعجم في أسماء المكلفين الحافظ ابو بكر بن المجد ورتب الاحاديث الزائدة فيه

على الكتب الستة شيخنا الحافظ ابو الحسن الهيثمي وعملت أنا أطراف المسند كله في مجلدين ، قاله الحافظ .

وقد ألف الشيخ عبد المنعم بن علي بن مفلح الحنبلي في ٨٩٥ هـ كتابا سماه المصعد الاحمد في ختم مسند أحمد ، طبع في مقدمات المسند الطبعة الحديثة ١٣٧٣ هـ ، وقد جاء في آخره صورة إجازة كتبها محمد بن محمد بن محمد بن الجزري في ٨٢٨ هـ بالمسجد الحرام بقرائة الشيخ تقي الدين محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي ، وقد طبع المسند في مصر ١٣١٣ هـ والهند ١٣٠٨ هـ وايضاً طبع حديثا ١٣٧٣ =١٩٥٤م وقد ساهم الوهابيون في نشره ماديا ، كما أورد المحقق المصري وهو الشيخ احمد محمد شاكر في مقدمة كتابين هما : خصائص المسند للمدنيين ٥٨١ هـ و المصعد الاحمد للجزري (ت/٨٣٣ هـ) .

واكتفى المحقق بإيراد ما ذكره الذهبي (ت/٧٤٨ هـ) في ترجمة ابن حنبل بطوله[1] وقد قال المحقق في مصادر تحقيقه ما نصه : في دار الكتب المصرية نسخة بخط مغربي دقيق مصورة بالتصوير

---

(١) في "موسوعة طبقات الفقهاء"، الترجمة: ٧٨٧ ، ما نصه: أحمد بن حنبل، (١٦٤ - ٢٤١ هـ) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد ، الحافظ أبو عبد اللَّه الشيباني ، المَرْوَزيّ الأصل ، البغداديّ ، أحد أئمّة المذاهب الأَربعة عند أهل السنّة ، وإليه تنسب الحنبلية خرجت أُمّه من مَرو ، وهي حامل به فولدته في بغداد في سنة أربع وستين ومائة ، ونشأ بها ، فطلب العلم وسمع الحديث من شيوخ بغداد ، ثم رحل إلى الكوفة ، والبصرة ، واليمن ، والشام ، والجزيرة ، فذاع صيته ، واشتهر أمره .... روى عنه غيرُ واحدٍ من شيوخه ، وابناه صالح وعبد اللَّه... ، وآخرون. وكان فقيهاً حافظاً ، كثير الحديث والحفظ . وذُكر أنّه كان يصوم ويُدمن ، ثم يفطر ما شاء اللَّه ولا يترك صوم الاثنين والخميس وأيام البيض . قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن علي بن المديني وأحمد بن حنبل أيهما أحفظ ؟ قال : كانا في الحفظ متقاربين ، وكان أحمد أفقه وقال عبد اللَّه بن أحمد :

رأيت أبي يأخذ شعرة من شعر النبي صلَّى اللَّه عليه وآله وسلَّم فيضعها على فيهِ يُقبّلها ، وأحسب أني رأيته يضعها على عينه ، ويغمسها في الماء ويشربه يستشفي به قال الذهبي في سيره : أين المتنطَّع المنكر على أحمد ، وقد ثبت أنّ عبد اللَّه سأل أباه عمن يلمس رُمّانة منبر النبيّ صلَّى اللَّه عليه وآله وسلَّم ويمسّ الحجرة النبوية ، فقال : لا أرى بذلك بأساً ، أعاذنا اللَّه وإيّاكم من رأي الخوارج ومن البدع. وكان المعتصم قد سجن ابن حنبل ثمانية وعشرين شهراً لامتناعه عن القول بخلق القرآن . ولم يتعرّض له الواثق باللَّه ، ولما ولي المتوكل أكرمه وقدّمه ، ومكث مدّة لا يولّي أحداً إلَّا بمشورة أحمد . صنّف أحمد كتاب « المسند » ، يحتوي على (٢٧١٠٠) حديث ، « التأريخ » و « الناسخ والمنسوخ » و « التفسير » و « فضائل الصحابة » و « المسائل » و « العلل والرجال » وغيرها وهو أحد رواة حديث الغدير من العلماء ، وقد رواه في مواضع كثيرة من مسنده قال محمد بن منصور الطوسي : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما روي لَاحد من الفضائل أكثر مما روي لعليّ بن أبي طالب. وقال : كنا عند أحمد بن حنبل فقال له رجل : يا أبا عبد اللَّه ، ما تقول في هذا الحديث الذي يروى : أنّ علياً قال : « أنا قسيم النار » ؟ فقال : وما تنكرون من ذا ؟ أليس روينا أنّ النبي صلَّى اللَّه عليه وآله وسلَّم قال لعليّ : « لا يحبّك إلَّا مؤمن ولا يبغضك إلَّا منافق » ؟ قلنا : بلى . قال : فأين المؤمن ؟ قلنا : في الجنة . قال : وأين المنافق ؟ قلنا : في النار . قال : فعليٌّ قسيم النار . توفّي ببغداد سنة – إحدى وأربعين ومائتين ، ودفن بباب حرب ، وقبره مشهور بها يُزار .(موسوعة طبقات الفقهاء – اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (ع) – ج ٣ – ص ٨٧ – ٩٠). وترجمه عمر كحالة في :" معجم المؤلفين"، بقوله: أحمد بن حنبل (١٦٤ – ٢٤١ هـ) (٧٨٠ – ٨٥٥ م) وساق نسبه هكذا: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد ابن إدريس بن عبد الله حيان بن عبد الله ابن انس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان الشيباني ، المروزي ، البغدادي (أبو عبد الله) امام في الحديث والفقه ، صاحب المذهب الحنبلي . قدمت امه بغداد وهي حامل فولدته في ربيع الأول ، ونشأ بها ، وطلب العلم وسمع الحديث من شيوخها ، ثم رحل

الشمسي عن نسخة في مكتبة عالم المغرب ومحدثه السيد عبد الحي الكتاني وهي نسخة صحيحة جيدة الضبط والاتقان نادرة الغلط وقد استعرتها من دار الكتب للمقابلة والتصحيح ، ورمزت لهذه النسخ بالرمز الاتى: (ح) طبعة الحلبي ١٣١٣ هـ هي القطعة المطبوعة في بمبيء الهند ١٣٠٨ هـ .

إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة ، وتوفي ببغداد لثلاث عشرة ليلة بقيت من ربيع الأول وقيل : من ربيع الآخر .(معجم المؤلفين – عمر كحالة – ج ٢ – ص ٩٦ – ٩٧). ثم ذكر كتبه، ومنها: المسند... وصنّف « المسند » في ستة مجلدات ، يحتوي على نيف وأربعين ألف حديث ، وله كتب : « التاريخ » و « الناسخ والمنسوخ » و « الرد على الزنادقة » فيما ادّعت به من متشابه القرآن و « فضائل الصحابة » و « التفسير » و « المناسك » و « المسائل » . توفي ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين ، ودفن بباب حرب ، وقبره مشهود . وهو أحد رواة حديث الغدير من العلماء ، وقد رواه في مواضع كثيرة من مسنده . قال محمد بن منصور الطوسي : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما روي لأحد من الفضائل أكثر ممّا روي لعلي بن أبي طالب . يقول أحمد بن حنبل عن كتابه « المسند » : إنّ هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألف . كما واشتمل مسنده على : مسند بني هاشم : خمسة وسبعون حديثاً . مسند أهل البيت : خمسة وأربعون حديثاً . مسند عائشة : ألف حديث وثلاثمائة وأربعون حديثاً . مسند النساء : تسعمائة وستة وثلاثون حديثاً . مسند ابن مسعود : ثمانمائة وخمسة وسبعون حديثاً . مسند أنس : ألفان وثمانمائة وثمانون حديثاً . وجملته سبع آلاف ومائة وأحد وسبعون حديثاً ، وبقي مسند العشرة ، ومسند أبي هريرة ، ومسند أبي سعيد الخدري ، ومسند جابر بن عبد اللّه ، ومسند عبد اللّه ابن عمر ، ومسند عبد اللّه بن عباس ، ومسند عبد اللّه بن عمرو بن العاص ، وفي آخره مسند أبي رمثة ، ومسند الأنصار ، ومسند المكيّين والمدنيّين ، ومسند الكوفيّين ، ومسند البصريّين ، ومسند الشاميّين ، فهذه جميع مسانيد مسند أحمد بن حنبل . (موسوعة طبقات الفقهاء (المقدمة) – الشيخ السبحاني – ج ١ – ص ٣٧٧–٣٧٨).

(ك) النسخة الكتانية المغربية. ولم آل جهداً في تصحيح متون الاحاديث وأسانيدها مستعينا بكتب الاحاديث والرجال ، ومعاجم اللغة ، وغريب الحديث .

الإسناد:

أرويه إجازة عن مشايخي العامة مسندة إلى قطف الثمر ، في ص٢٢ قال ما نصه : وأما مسند الامام أحمد ابن حنبل ومعه زوائد عبد الله كما أرويه قراءة من أوله إلى مسند المكيين ، وإجازة لسائره عن الشيخ محمد سعيد سفر بقراءته من أوله إلى آخره على الشيخ أبي الحسن الكبير والشيخ محمد صامت بسماع الاول من أول المسند الى آخره على الشيخ عبد الله بن سالم البصري والثاني إجازة منه (ح) وأرويه عاليا سماعا لاوله إلى مسند أهل البيت بقراءة غيري على الشيخ محمد بن محمد بن عبد الله المغربي بقراءته لاوله وإجازته للباقي عن الشيخ عبد الله بن سالم البصري عن الشيخ محمد البابلي ، عن علي بن يحي الزيادي عن الشهاب أحمد الرملي عن محمد بن عبد الرحمن البخاري عن العز عبد الرحيم بن محمد الحنفي عن ابيه عن أبي العباس أحمد بن محمد الجوجي عن أم أحمد زينب بنت مكي الحرانية عن أبي علي حنبل بن عبد الله الرضائي عن أبي القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد الشيباني عن الحسن بن علي التيمي عن أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي عن أبي عبد الرحمن عبد الله ابن الامام أحمد بن محمد بن حنبل عن ابيه .

وقد جاء إسناد الكتاب في النسخة المطبوعة كالاتي : اخبرنا الشيخ ابو القاسم هبة الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن الحسين الشيباني قرأه عليه وأنا أسمع فأقر به قال أخبرنا أبو علي الحسن بن علي بن محمد التميمي الواعظ ويعرف بين المذهب قراءة من أصل سماعه قال أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطعي قراءة ابيه ، قال حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : حدثني أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد من كتابه قال إلى آخر السند .

الجامع المسند

تأليف محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن برزوية الجعفي البخاري (١٩٤-٢٥٦ هـ)

ولد شيخ الحفاظ ابو عبد الله في بخارى. وكان ابن المغيرة مجوسياً أسلم على يد اليماني الجعفي ، ارتحل في طلب الحديث وتنقل في البلاد وقد ابتدأ في تراجم ابواب الجامع بالحرم الشريف ولبث في تصنيفة ستة عشر عاماً بالبصرة وغيرها حتى أتمه ببخارى مسقط رأسه . قال في كشف الظنون : والكتاب هو أول الكتب الستة في الحديث وأفضلها على المذهب المختار . قال الامام النووي في شرح مسلم اتفق العلماء على ان اصح الكتب بعد القرآن الكريم صحيحان (صحيح البخاري ، وصحيح مسلم) تلقتهما الامة بالقبول ، وكتاب البخاري اصحهما صحيحا وأكثرهما فوائد .(انتهى).[1]

---

(١) أبو عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري ، أمّا وصفه بالمروزي ، فلعله كان يُعرف به ، ثم غلب عليه وصف البخاري ، وقد قال البخاري نفسه : كنت أختلف إلى الفقهاء بمرو وأنا صبيّ . (سير أعلام النبلاء : ١٢ – الترجمة ١٠٤). مولده : ولد ببخارى في شوال عام مائة وتسعين وأربع ، – ١٩٤ هـ – وقال ابن خلكان والخطيب البغدادي : كان جده الثالث بردزبه مجوسيا ومات عليها . نشأته العلمية : فقد البخاري أباه في سن مبكر وتولت أمه تربيته ، وبدأ بطلب العلم وهو في العاشرة من عمره ، ولما بلغ العشرين من عمره بدأ رحلاته العلمية بعيدا عن موطنه إلى مدن عديدة ، وكان يتوقف في كل منها فترة يختلف فيها على علمائها لأخذ الحديث عنهم . قال محمد فريد وجدي : كان البخاري بعيد الهمة في تحري صحيح الأحاديث ، جاب من أجلها الأمصار وكابد الأخطار ، فرحل إلى خراسان والجبال ومدن العراق والحجاز والشام ومصر وهو في كل هذه الأقطار يلاقي الحفاظ ويجالس المحدثين فيسمع منهم ويأخذ عنهم . نقل ابن حجر عن البخاري أنه قال : دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين : وإلى البصرة أربع مرات ، وأقمت في الحجاز ستة

أعوام ، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين . مؤلفاته : اختلف أصحاب التراجم في عدد مؤلفات البخاري ، فالمشهور أنه كتب سبعة عشر كتابا في الحديث والرجال والتاريخ وغيرها ، وقد اهتم أهل السنة بكتب البخاري جميعها اهتماما كبيرا وخاصة الجامع الصحيح ، وللبخاري فتاوى عجيبة، منها : ١ – يجوز للمرأة أن تخدم الرجل الأجنبي حتى ولو كانت شابة ، وحديثة عهد بالزواج . ٢ – لا يجب على المرأة أن تستر نفسها من العبد حتى لو كان ملكا لغيرها . ٣ – يطهر محل المني بإزالة عين النجاسة كما يطهر بالغسل . ٤ – لا يجب غسل الجنابة ما لم يخرج المني ، بل يستحب . ٥ – يجوز ترك الصلاة في الأوقات الحرجة مثل الجهاد وثم تقضى . ٦ – يجوز تدهين البدن بدهن الميتة . ٧ – يجوز استعمال المشط المصنوع من عظم الميتة . ٨ – لا إشكال في اللعب بأسلحة الحرب مثل السيف والسهام وإنشاد الشعر في المساجد . ٩ – ومن فتاويه المنكرة العجيبة ترتب حكم الرضاع بلبن الحيوانات ، فمثلا إذا رضع طفلان من لبن العنز أو البقر للمدة المقررة ، تترتب عليهما أحكام الرضاع وتثبت به الأخوة . قال شيخ الشريعة الاصفهاني بعد أن نقل فتوى البخاري من كتاب الكفاية في شرح الهداية – فقه المذهب الحنفي : (هذه الفتاوى إن دلت على شئ فإنها تدل على جهل البخاري وسذاجته ، لأن نشر الحرمة في الرضاع فرع الأبوة والأمومة، ولا يعقل أن يكون حيوان أبا لإنسان أو أما له . وفاته ومدفنه : توفي البخاري عام مائتين وخمسين وست – ٢٥٦ هـ – عن عمر يناهز اثنين وستين سنة في قرية – خرتنك – من قرى سمرقند ، ودفن بها.(للتفصيل فيما ذكر راجع: أضواء على الصحيحين – للشيخ محمد صادق النجمي – ص ٦٤ – ٧١) . ويستفاد من عناوين الأبواب التي ذكرها البخاري في صحيحه ، أن تلك العناوين هي في الواقع فتاوى البخاري ، وأن الأحاديث التي يوردها البخاري في تلك الأبواب تعتبر أدلة البخاري على آرائه كما قال الشيخ محي الدين : ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط ، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها ، ولهذا المعنى أخلى كثيرا من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر على قوله فيه فلان عن النبي (صلى الله عليه وآله) أو نحو ذلك

وأورد شهاب الدين القسطلاني في إرشاد الساري (١-٣،ط/ ١٣٠٤) قول الشاعر فيه :

وفتى بخارى عند كل محدث *** هو في الحديث جهينة الاخبار

لكتابه الفضل المبين لانه *** أسفاره في الصبح كالاسفار

كم أزهرت بحديثه أوراقه *** مثل الرياض لصاحب الاذكار.. الى آخرها١.

قال النووي : وجملة ما في البخاري سبعة آلاف ومائة وخمسة وسبعون حديثا بالمكرر وبحذف المكرر أربعة آلاف كما في تدريب الراوي ١-١٠٢ وقال العراقي : هذا مسلم في رواية الفريري وأما

، وقد يذكر المتن بغير إسناد ، وقد يورده معلقا ، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها وأشار إلى الحديث لكونه معلوما ، وقد يكون مما تقدم وربما تقدم قريبا ، ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة ، وفي بعضها ما فيه حديث واحد ، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله وبعضها لا شئ فيه البتة . (هدى الساري : ٦) . وذكر الذهبي أن البخاري احتج بجماعة في صحيحه ضعفهم بنفسه وكما يعلم من تراجمهم في ميزان الاعتدال وتهذيب التهذيب ، مثل أيوب بن عائذ ، ثابت بن محمد العائذ ، حصين بن عبد الرحمن السلمي ، حمران بن أبان ، عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي ، كهمس بن النهال ، محمد بن يزيد الحزامي ، مقسم بن بجرة (تهذيب التهذيب : ج ١٠ ص ٢٥٦ رقم ٥٠٩). وجملة ما في البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً مع المكررة وبحذف المكررة أربعة آلاف حديث . توفي في ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة (٢٥٦ هـ) في قرية خرتنك من قرى سمرقند . وقبره الآن موجود . وقد صنّف « الصحيح » في ست عشرة سنة . (موسوعة طبقات الفقهاء (المقدمة) - الشيخ السبحاني - ج ١ - ص ٣٦٩).

١ راجع: إرشاد الساري، لشهاب الدين القسطلاني ، ١-٣، ط/ ١٣٠٤.

رواية حماد بن شاكر فهي دون رواية الفربري ثمانين حديثا ورواية إبراهيم بن معقل دونهما ثلاثمائة كما في ١-١٠٣ قال الفربري : سمع صحيح البخاري من مؤلفه تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه عنه غيري كما في كشف الظنون ١-٥٤٥ قال ابن الصلاح إن عدد أحاديثه ٧٢٧٥ حديثا. وقال ابن حجر ٧٣٩٧ حديثا ، مع اختلاف قليل وقد توسع الحاجي خليفة في كشف الظنون حوله شرحا وتعليقا واختصاراً بما لا مزيد عليه ، وقد أوردها بدر الدين محمد بن احمد العتبي (ت/٨٥٥ هـ) في شرحه للبخاري المسمى:"عمدة القارئ"، طبع دار الطباعة – استامبول ١٨٩١م.

فوائد ثلاث:

وهنا ثلاث فوائد :

الاولى : قال سمّى البخاري كتابه بالجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه وهو أول كتاب صنف في الحديث الصحيح المجرد ، وصنفه في ستة عشر سنة ببخارى قاله ابن طاهر ، وقيل بمكة . قال ابن البحير : سمعته يقول صنفت في المسجد الحرام ، وما ادخلت فيه حديثا الا بعد ما استغفرت الله تعالى وصليت ركعتين ، وتيقنت صحته . ولجمع أنه كان يصنف فيه بمكة والمدينة والبصرة وبخارى فإنه مكث ستة عشر سنة كما ذكرنا في تاريخ نيسابور للحاكم عن أبي عمر إسماعيل حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي قال سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول أقمت في البصرة خمس سنين مع كتبي أصنف وأحج كل سنة وأرجع من مكة إلى البصرة ، قال : وأنا أرجو الله تبارك وتعالى أن يبارك للمسلمين في هذه المصنفات .

الثانية : اتفق علماء المشرق والمغرب على أنه ليس بعد كتاب الله تعالى أصح من صحيح البخاري ومسلم لانه أكثر فوائد منه ، وقال النسائي ما في هذا الكتاب اجود منه ، قال الاسماعيلي : ومما يرجح به أنه لا بد من حدوث اللقاء عنده وخالف مسلم واكتفى بإمكانه ، وشرطهما ألا يذكرا الا ما رواه صحابي مشهور عن النبي راويان ثقة فأكثر ثم يرويه عن تابعي مشهور بالرواية عن

الصحأبي له ايضاً راويا ثقة فاكثر ، ثم يرويه عنه من اتباع الاتبالحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط ، ثم كذلك .

الثالثة : قال الحاكم الاحاديث المروية بهذه الشريطة لم يبلغ عددها عشرة الاف حديث وقد خالف شرطهما فقد اخرج في الصحيحين حديث عمر بن الخطاب إنما الاعمال بالنيات.. ولا يصح الافراد .. الى آخر قوله : فقد عدد أحاديث كثيرة . قال السيوطي كما في التدريب : إن الذين انفرد البخاري بالاخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلا المتهم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلا ، والذين انفرد مسلم بالاخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون .(انتهى). ١

وقال النووي –كما في تدريب الراوي أيضا –: أول من صنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري ثم مسلم ، وهي أصح الكتب بعد القرآن ، والبخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ، وقيل مسلم أصح لصواب الاول ، واختص مسلم بجمع طرق الحديث في مكان ولم يستوعب الصحيح ولا التزمها . قيل ولم يفتهما إلا القليل (انتهى). ٢

قال ابن الصلاح في اقسام الصحيح : فأولها صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعا ، والثاني صحيح انفرد به البخاري ، الثالث صحيح انفرد به مسلم ، الرابع صحيح على شرطهما لم يخرجاه ، الخامس صحيح على شرط البخاري لم يخرجه ، السادس صحيح على شرط مسلم لم يخرجه ، السابع صحيح عند غيرهما وليس على شرط واحد منهما .(انتهى) . قال في كشف الظنون : أخلى كثيراً من الابواب من ذكر إسناد الحديث واقتصر قوله فلان عن النبي وقد يذكر المتن بغير

---

١ راجع: تدريب الراوي: ١-٢٩، طبعة القاهرة، سنة ١٣٨١.

٢ راجع: تدريب الراوي: ١-٢٩، طبعة القاهرة، سنة ١٣٨١.

إسناد ، وقد يورده معلقا لفقد الاحتجاج إلى من ترجم له .. قال أبو الوليد الباجي إنه استنسخ البخاري من أصله الذي كان عند العزيزي فرأى أشياء لم تتم وأشياء مبيضة بها تراجم لم يثبت بعد شيئا وأحاديث لم يترجم بها فاضاف بعض ذلك الى بعض . وقال أيضا : ومما يدل على ذلك أن رواية المستملي والسرخسي والكشميهيني ابن زيد المروزي مختلفة في التقديم والتأخير مع أنهم استنسخوها من أصل واحد .(انتهى). ثم قال حاجي خليفة : وفي قول الباجي نظر من حيث إن الكتاب قرئ على مؤلفه ولا ريب أنه لم يقرأ عليه إلا مرتبا مبوبا فالعبرة بالرواية .(انتهى).

قال الجلالى: وفي هذا نظر ، فإن كلام الباجي إنما هو في اختلاف الروايات الاربع للكتاب التي إحداهن نسخة المستملي ، وحيث انه لا بد فيما بينها من الجمع والتوجيه فلا ريب أن كلام الباجي توجيه وجيه ، نعم ذكر الذهبي عن ابن عقدة أنه يقع لمحمد – يعني البخاري – الغلط في اهل الشام وذلك لانه أخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته ويذكره في موضع آخر باسمه فنظنهما اثنين ، وأما مسلم فقلما يوجد له غلط في العلل لانه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل (انتهى). لذلك قيل: كانت بين البخاري وبين شيخه أبي عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي النيسابوري المتوفى ٢٦٢ وحشة ، ولما ورد البخاري نيسابور أخرجه الذهلي المذكور بسبب القول بمسألة خلق اللفظ ، قال ابن خلكان : وروى عنه في الصوم والطب والجنائز والعتق وغير ذلك مقدار ثلاثين موضعا ، ولم يصرح باسمه فيقول : حدثنا محمد بن يحيى الذهلي ، ويقول : حدثنا محمد ولا يزيد عليه ، ويقول : محمد بن عبد الله، فينسبه إلى جد أبيه . انتهى . قال في كشف الظنون : وقيل إن رواية إبراهيم بن معقل النسفي الحافظ المتوفى ٢٤٠ هـ أنقص الروايات، فإنها تنقص عن رواية الفربري ثلاثمائة حديث ، قال ابن حجر : هذا غير مسلم فإنهم قالوا ذلك تقليدا للحموي (انتهى).

الإسناد:

أروي هذا الجامع بإجازة المشايخ العامة واسانيدهم الكثيرة التي اعلاها سنداً محدث الحرم الشريف السيد علوي بن عباس الحسني المالكي عن شيخه المعمر السيد محمد عبد الحي الكتاني

المغربي الفاسي وهو شيخ الحديث في هذا العصر يروي عن علماء الشرق والغرب بما يقرب من خمسمائة شيخ وقد فصل أسانيده في فهرس الفهارس والاثبات واوجزها في منح المنة في سلسلة بعض كتب السنة المطبوعة ١٣٥١ هـ وقد روى هذا الشيخ المعمر هذا الجامع عاليا عن والده أبي المكارم عبد الكريم بن أبي المفاخر ، محمد الكتاني الحسني سماعا عليه غير مرة عن الشيخ عبد الغني بن أبي سعيد الدهلوي سماعا عليه بالمدينة المنورة لبعضه وإجازة لكله عن والده الشيخ أبي سعيد ومحدث الافاق الشيخ محمد اسحاق الدهلوي المكي كلاهما عن تاج العلماء الشيخ عبد العزيز الدهلوي عن والده محدث الهند الشيخ أحمد ولي الله الدهلوي عن أبي طاهر محمد بن ابراهيم الكواريني المدني عن والده عالم الحجاز ومسنده البرهان ابراهيم الكوراني عن نجم الدين محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي عن والده الشيخ بدر الدين ، عن القاضي زكريا الانصاري قال أنا أمير المؤمنين في الحديث الشهاب احمد بن حجر العسقلاني عن البرهان ابراهيم بن أحمد التنوخي عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجازي عن السراج الحسين بن مبارك الزبيدي ، عن أبي الوقت عن الاول بن عيسى السحربي الهروي بن أبي الحسين الداوودي عن محمد بن أحمد السرخسي عن محمد بن يوسف عزيزي عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، قال الشيخ الكتاني هذا اعلا وأفخر سند يوجد إلى الصحيح مسلسلا بالسماع والاخذ الشفهي وعظمة الرجال الذين ملئوا فراغا عظيما في العالم الاسلامي من عصر البخاري الى الان فخذه شاكرا .(انتهى).. والحافظ الشمس بن طولون في كتاب بلغة القانع في طريق الصحيح الجامع استوفى الكلام على أسانيد الكتاب كما أن إجازات المشايخ العامة كثيرة كإجازة الرازي باسناده وكذلك الشيخ البهائي عن الشيخ محمد بن محمد بن لطيف المقدسي باسناده. وقد ذكر الصدر في نهاية الدراية: ٩٥، اسناده الى البخاري كذلك . وللسخاوي كتاب عمدة القارئ والسامع في ختم الصحيح الجامع وغيرها من الكتب المؤلفة حول هذا الكتاب .

[راجع صورة أقدم نسخة من الجامع المسند للبخاري، في الملحق برقم (١٢)]

الجامع

تأليف أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري

(٢٠٤-٢٦٢هـ)

أبو الحسين مسلم من أئمة الحديث ، ولد بنيسابور ورحل الى العراق والحجاز ومصر والشام وألف كتبا في الحديث والعلل وأشهرها كتاب الجامع الذي جمع فيه اثنا عشر الف حديثاً . توفي بنيسابور ٢٦١ هـ .

قال الحافظ ابو علي النيسابوري : ما تحت أديم السماء اصح من كتاب مسلم في عالم الحديث. وقال محمد الماسرجمي : سمعت مسلم بن الحجاج يقول : صنفت هذا المسند الصحيح في ثلاثمائة حديث مسموعة (انتهى) .[1]

---

(١) لم يتطرق أصحاب التراجم إلى جزئيات حياة مسلم ولم يذكروا إلا الشئ القليل منها ، تماما على عكس ما ذكروا من الأطناب في البخاري ورحلاته ومجالساته مع الحفاظ ، حتى أنهم لم يثبتوا تاريخ مولد مسلم ووفاته وعمره ثبتا دقيقا . قال ابن خلكان : توفي مسلم عشية الأحد لخمس ، وقيل : لست بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور وعمره خمس وخمسون سنة ، هكذا وجدته في بعض الكتب . ولم أر أحدا من الحفاظ يضبط مولده ولا تقدير عمره ، ثم كشفت من كتاب علماء الأمصار أن ولادته كانت في سنة ست ومائتين ، ووفاته في سنة اثنين وستين ومائتين . ورجحه محمد فريد وجدي من دون أن يشير إلى المصدر . وقال الذهبي : يقال إن ولادته كانت عام ٢٠٤ من الهجرة . رحلاته العلمية : شد مسلم الرحال إلى العراق والحجاز والشام ومصر ، وسافر عدة مرات إلى بغداد في طلب الحديث ، وكان آخر رحلاته إليها عام ٢٥٧ من الهجرة ، وهو في هذه الرحلات يأخذ الحديث من كبار الحفاظ ، مثل : أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه – أستاذ البخاري وشيخه – ولكن أكثر حضوره وتتلمذه كان على البخاري ،

وكان شديد الالتزام بأستاذه وشيخه البخاري فاتبعه اتباع الفصيل لأمه وخاصة لما تم تبعيد البخاري عن نيشابور وتفرق علمائها عنه ، وهذا دليل واضح على ما كان يملكه مسلم من الولع والشغف الزائد في كسب العلم والحديث . مؤلفاته : ذكر الحافظ الذهبي عن الحاكم أنه قال : كتب مسلم عشرين كتابا في شتى العلوم ذكر أسماءها . ولكن الجامع الصحيح أو صحيح مسلم حاز من الأهمية والعناية أقصاها وأكثر من سائر مؤلفاته وكتبه ، واهتم أهل السنة والجماعة على مر العصور والدهور بصحيح مسلم غاية الاهتمام . سبب وفاته : ذكروا إن مسلم سئل عن حديث في مجلس بنيسابور ، فلم يحر جوابا . وقال بعدم علمه بهذا الحديث ، وعندما رجع إلى بيته قام بالفحص عن ذلك الحديث ، وحصل في الأثناء أن جاءه أحد ملازميه بإناء كبير من التمر . فلم يزل مسلم يبحث عن الحديث طوال ليلته ولكي يزيل النوم عن عينيه تناول من التمر المهداة إليه حتى طلع عليه الفجر ، وما أن أتم أكل التمر كله حتى عثر على الحديث ، فبسبب أكله التمر كثيرا تمرض وبعده توفي عن عمر يناهز الخامسة و الخمسين سنة ودفن بالقرب من مدينة نيسابور.(أضواء على الصحيحين – الشيخ محمد صادق النجمي – ص ٦٨ – ٧١). وقال الحاكم أبو عبد اللّه بن البيع في كتاب المزكّين لرواة الأخبار : سمعت أبا عبد اللّه بن الأحزم الحافظ يقول : توفي مسلم بن الحجاج عشية الأحد ، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين ، وهو ابن خمس وخمسين سنة . وقد انفرد صحيح مسلم بفائدة حسنة ، وهي كونه أسهل متناولاً من حيث إنّه جعل لكلّ حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها ، وأورد فيه أسانيده المتعدّدة ، وألفاظه المختلفة ، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها بخلاف البخاري فإنّه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة ، وكثير منها يذكره في غير بابه الذي يسبق إلى الفهم انّه أولى به ، فيصعب على الطالب جمع طرقه ، وحصول الثقة بجميع ما ذكره البخاري من طرق هذا الحديث . وقد شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوّله إلى منتهاه ، سالماً عن الشذوذ والعلة ، وهذا هو الحديث الصحيح في

قال ابو الفتوح العجلي :

صحيح القشيري ذو رتبة *** يفوق الثريا إذا ما علت

فالفاظه مثل نور الرياض سقيه السواري إذا ما سرت

وأما المعاني فكالشمس تحت *** السحاب الحريق عنه انجلت

...إلى آخرها١.

قال في كشف الظنون : هو الثاني من الكتب الستة وأحد الصحيحين اللذين هما اصح الكتب بعد كتاب الله العزيز ، والاختلاف في تفضيل أحدهما على الاخر (انتهى).

نفس الأمر ، فالبخاري ومسلم التزما أن لا يرويا إلاّ حديثاً صحيحاً بهذا المعنى إلاّ أنّ مسلماً اكتفى في الراوي والمروي عنه أن يكونا في عصر واحد وإن لم يجتمعا بخلاف البخاري فإنّه اشترط اجتماعهما زيادة احتياط ، لذا تجد انّ عدد من أخرجهم البخاري في الجامع الصحيح ولم يخرجه مسلم أربعمائة وأربعة وثلاثون شيخاً ، وعدد من احتج بهم مسلم في المسند الصحيح ولم يحتج بهم البخاري ستمائة وخمسة وعشرون شيخاً . وجملة أحاديث صحيح مسلم بإسقاط المكرّر أربعة آلاف حديث . ومع المكرر ٧٥٨١ حديثاً كما في مفتاح كنوز السنّة .(موسوعة طبقات الفقهاء (المقدمة) – الشيخ السبحاني – ج ١ – ص ٣٧١).

١ راجع: الموطأ ، ط/ ١٣٧١ =١٩٥١م.

قال النووي : اجمعوا على جلالته وإمامته وعلو مرتبته وحذقه في هذه الصنعة وتقدمه فيها ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته وورعه وحذقه علوم الحديث واطلاعه فيها كتابه الصحيح الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان ، إنتهى . قال السيوطي في التدريب : صنف كتابه في بلده بحضور اصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يحترز في الالفاظ ويتحرى على السياق بخلاف البخاري فربما كتب الحديث من حفظه ولم يتميز الفاظ رواية ولهذا يحق له الشك وقد صح عنه أنه قال : رب حديث سمعته في البصرة فكتبته بالشام. ١

قال القرطبي في توجيه النظر: لم يصنع أحد مثله وهذا محمول على حسن الوضع وجودة الترتيب وسهولة التناول ، فإنه جعل لكل حديث وضعا واحدا يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها ورد فيه ألفاظه المختلفة. ٢

ذكر مسلم نفسه في مقدمة الكتاب تفصيلا أنه يقسم الاحاديث الى ثلاثة أقسام :

الاول : ما رواه الحفاظ المتقنون .

الثاني : ما رواه المستورون والمتوسطون في الحفظ والاتقان .

الثالث : ما رواه الضعفاء والمتروكون . وانه إذا فرغ من القسم الاول أتبعه القسم الثاني ، وفي بيان هذه الجملة الاخيرة وقع خلاف في المراد منها ، قال الحاكم والبيهقي ان المنية اخترمت مسلما قبل إخراج القسم الثاني وأنه أنهى ذكر القسم الاول.

---

١ تدريب الراوي: ١-٦٩.

٢ توجيه النظر، للقرطبي : ١٣٢.

قال القاضي عياض : وليس الامر كذلك بل ذكر حديث الطبقة الاولى وأتى حديث الثانية على طريق المتابعة والاستشهاد حيث لم نجد من حديث الاول شيئا ، إنتهى . راجع كلام السيوطي في تدريبه ١-٦٩ ، وهذا القسم الذي ذكره مسلم نفسه في المقدمة بناء علي التفسير الثاني كما قال القاضي عياض إعلام من المؤلف نفسه بأن كل ما في الكتاب ليس صحيحا فمن اين جاء الاعتقاد بذلك ؟ .

قال ابن الصلاح: شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة من أوله إلى منتهاه سالما من الشذوذ والعلة قال : وهذا حد الصحيح وكم من حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط البخاري لكون الرواة عنده ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة ولم تثبت عند البخاري ذاك فيهم وعدد من احتج بهم مسلم في الصحيح ولم يحتج بهم البخاري ٦٢٥ شيخاً .. راجع الكشف ٢-٦٥٢ .

وروي عن مسلم أن كتابه أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات وبالمكررات ٧٢٧٥حديثا .

يروي النووي في التقريب أن أحاديثه أربعة آلاف باسقاط المكرر وهو يزيد عن عدة كتب البخاري لكثرة طرقه . انتهى . وعن أبي الفضل محمد بن سلمة أنه اثنا عشر الف حديث .

وقد ذكر النووي في مقدمة شرحه على الكتاب المطبوع ببولاق ١٣٠٤ هـ الصفحة : ١٧ ما نصه : فصّل صحيح مسلم رحمه الله في نهاية من الكثرة وهو متواتر عنه من حيث الجملة ، فالعلم القطعي حاصل بأنه تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج ، واما من حيث الرواية المتصلة بالإسناد المتصل بمسلم فقد انحصرت الطريقة عنده في هذه البلدان والازمان في رواية أبي إسحاق ابراهيم بن محمد بن سفيان . وروي في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي بن مسلم ، ورواه عن ابن سفيان جماعة منهم الجلودي وعن الجلودي جماعة منهم الفارس وعنه جماعة منهم الفراري وعنه خلائق منهم منصور وعنه خلائق منهم شيخنا أبو اسحاق قال الشيخ الامام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح امّا القلانسي فوقعت روايته عند أهل المغرب ولا رواية له عند غيرهم ، دخلت

روايته اليه من جهة أبي عبد الله محمد بن يحيى بن الحذاء التميمي القرطبي وغيره بمصر سمعوها بمصر من أبي العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الرحمن بن ماهان بغدادي قال حدثنا ابو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الاشقر الفقيه على مذهب شافعي قال حدثنا أبو محمد القلانسي قال حدثنا مسلم الا ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب لها حديث الافك الطويل فإن ابا العلاء بن ماهان كان يروي ذلك عن أبي محمد الجلودي عن أبي سفيان عن مسلم رحمه الله . انتهى ما ذكره النووي.

وذكر المغربي في صلة الخلف ما نصه : تتميم لم يقع لأبي سفيان سماع جميع الكتاب عن السلف . فاته منه ثلاث أفوات كان أبو سفيان ينقل فيها عن مسلم ولا يقول حدثنا مسلم . قال ابن الصلاح فلا يدري حمله عنه إجازة أولا.

[الفوت الاول] : كتاب الحج في قول مسلم حدثنا ابن يحيى حدثنا أبي عن عبيد الله عن نافع فذكر حديث المقصرين والمحلقين الى حديث لا يخلون رجل بامرأة ومعه ذو محرم وبلية حدثنا هارون بن عبد الله.

[الفوت الثاني] من كتاب وصايا من قوله حدثنا أبو قتيمة ومحمد بن المثنى فذكر حديث ابن عمر ما حق امرء سلم له شيء يوصى فيه الى حديث القسامة ويليه حدثني إسحاق بن منصور بن بشر بن عمر.

[الفوت الثالث] في كتاب الامارة والخلافة في قوله : حدثني المغير بن حرب حدثنا شبان فذكر حديث أبي هريرة إنما الامامة حقية الى قوله من كتاب الصيرفي حديث أبي ثعلبة إذا رميت بسهمك . حدثنا محمد مهران الرازي حدثنا أبو عبد الله بن خالد الخياط قال : ابن رشيد في رحلته هذه فوات الثلاثة انعكست علي أبي بكر العربي فاوهم أنها هي التي يقول فيها حدثنا مسلم وما عداها يقول فيه عن مسلم وهذا وهم منه فلا يعتد به.

وهذه الافوات في ضمن رواية ابن ماهان يرويها بالسند إلى الحافظ ابن حجر عن أبي العباس أحمد بن أبي بكر الحنبلي ، عن عثمان بن محمد التورزي عن محمد بن يوسف بن سدى عن أبي جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن مضر عن أحمد بن عبد الله بن جابر الازردي عن عبد الله بن علي بن محمد الباجي عن محمد بن أحمد بن عبد الله الباجي عن أبي العلاء عن عبد الوهاب بن عيسى بن ماهان عن أبي بكر احمد بن يحيى الاشعر عن أبي محمد أحمد بن علي بن الحسين القلانسي عن مؤلفه انتهى ما في صلة الخلف .

وعلى الجملة فقد طبع الكتاب طبعات متكررة منها في بولاق ١٢٩٠ هـ، والاستانة ١٣٣٤ هـ، وأخيرا في مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة وعلى هذه الطبعة اعتمادنا ،كما أن للكتاب شروح وأشهرها شرح شيخ الاسلام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النوري ٦٧٦ هـ .

الإسناد:

عن مشايخي الاجلة بإجازاتهم العامة مسندة إلى الامير الكبير عن شيخه علي بن محمد العربي السقاط المالكي عن العلامة الشيخ ابراهيم الفيومي عن احمد الفقاوي المالكي عن علي الاجهوري عن نور الدين عن علي بن أبي بكر العراقي عن الحافظ السيوطي ، عن علم الدين البلقيني عن أبي اسحاق إبراهيم التنوخي عن سليمان بن حمزة عن أبي الحسن علي بن الحسين بن المقير عن الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر السلامي عن الحافظ أبي القاسم عبد الرحمن بن منده عن الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله عن مكي النيسابوري عن المؤلف مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المتوفى ٢٦١ هـ .

السنن

تأليف أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني الربعي (٢٠٩-٢٧٣هـ)

ابو عبد الله محمد من أهل قزوين رحل في طلب الحديث إلى بغداد والبصرة والري والحجاز . وماجة لقب والده وقيل اسم لامه .

قال ابن خلكان (٣-٤٠٧) في وصفه : كان إماما في الحديث عالما بعلومه وجميع ما يتعلق به ، ارتحل الى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والري يكتب الحديث ، وكتابه في الحديث أحد الصحاح الستة .(انتهى).

ومما قال ابن الجوزي في المنتظم : أبو عبد الله بن ماجه مولى ربيعة. ولد ٢٠٩ هـ، رحل إلى مكة. وصنف السنن والتاريخ والتفسير. وكان عارفا بهذا الشأن توفي يوم الاثنين ودفن في يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان هذه السنة ٢٧٣ هـ .(انتهى). ١

قال ابن كثير : صاحب السنن المشهورة ، وهي دالة على علمه وتبحره ، واطلاعه واسع واستجماعه للسنة في الفروع والاصول .

وقال أبو يعلي الخليلي : ابن ماجة ثقة كبيرة متفق عليه محتج به له معرفة حفظ .(انتهى).. وقد قيل في وفاته :

لقد أوحى دعائم عرش علم *** وضعضع ركنه فقد ابن ماجه.[٢]

---

١ المنتظم ، لابن الجوزي ٥: ٩٠.

٢ ترجمه خير الدين الزركلي بقوله: ابن ماجة (٢٠٩ - ٢٧٣ هـ = ٨٢٤ - ٨٨٧ م) محمد بن يزيد الربعي القزويني ، أبو عبد الله ، ابن ماجة : أحد الأئمة في علم الحديث . من أهل قزوين .

رحل إلى البصرة وبغداد والشام ومصر والحجاز والري ، في طلب الحديث . وصنف كتابه (سنن ابن ماجة – ط) مجلدان ، وهو أحد الكتب الستة المعتمدة . وله (تفسير القرآن) وكتاب في (تاريخ قزوين) (الأعلام – خير الدين الزركلي – ج ٧ – ص ١٤٤) . وقال عمر كحالة في :" معجم المؤلفين":محمد بن ماجة (٢٠٩ – ٢٧٣ هـ) (٨٢٤ – ٨٨٧ م) محمد بن يزيد بن ماجة الربعي بالولاء ، القزويني (أبو عبد الله) محدث ، حافظ عارف بعلوم الحديث ، مفسر ، مؤرخ . ارتحل إلى بغداد والبصرة والكوفة ومكة والشام ومصر والري وسمع الكثير ، وتوفي لسبع بقين من رمضان . من تصانيفه : تفسير القرآن ، التاريخ ، والسنن في الحديث .(معجم المؤلفين – عمر كحالة – ج ١٢ – ص ١١٥ – ١١٦). له كتاب :"السنن". وقدمه البعض على موطأ مالك ، واعتبروه أحد الصحاح الستة . (مستدرك الوسائل – ميرزا حسين النوري الطبرسي – ج ١ – ص ٢٣ – ٢٤). والفرق بين المسند والسنن ، ان المسند ما كان مرتبا على أسماء الصحابة والرواة من دون النظر إلى الأبواب الفقهية فكل ما روى عن الإمام علي (عليه السلام) فهو في باب مستقل باسم مسند علي وكل ما روى عن عمر في باب مستقل باسم مسند عمر وهلم جرا . واما السنن فما كان مرتبا على الأبواب الفقهية دون النظر إلى رجال الأسانيد بل كل باب باب. هذا ، وذكر ابن حجر في ترجمة ابن ماجة محمد بن يزيد بن ماجة ، ان في كتابه السنن أحاديث ضعيفة جدا ، حتى بلغني ان السري كان يقول : مهما انفرد بخبر فهو ضعيف غالبا ، ووجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه : سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول : كل ما انفرد به ابن ماجة ضعيف (تهذيب التهذيب : ج ٩ ص ٤٦٨ رقم ٨٧٢) . وذكر ابن حجر في ترجمة ابن ماجة محمد بن يزيد بن ماجة ، ان في كتابه السنن أحاديث ضعيفة جدا ، حتى بلغني ان السري كان يقول : مهما انفرد بخبر فهو ضعيف غالبا ، ووجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه : سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول : كل ما انفرد به ابن ماجة ضعيف (تهذيب التهذيب : ج ٩ ص ٤٦٨ رقم ٨٧٢) . وسنن ابن ماجة أحد الكتب الستة

الكتاب:

أما الكتاب فهو السادس من الكتب الستة عند البعض ، وشرحه الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي (ت/٨٠٤هـ) زوائده على الخمسة ثمان مجلدات وسماها ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجة والحق في خطبته بيان من وافقه من باقي الائمة الستة مع ضبط المشكل من الاسماء والكنى وما يحتاج إليه من الغرائب ، وعن المؤلف ابن ماجة قوله : عرضت هذه السنن علي ابن زرعة فنظر فيها وقال أظن ان وقع هذا في أيدي الناس عطلت هذه الجوامع أو أكثرها ، ثم قال لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما في إسناده ضعف .

قال السيوطي : لم يُدخل المصنِّف – يعني النووي المتوفى ٦٧٦ هـ – سنن ابن ماجه في الاصول ، وقد اشتهر في عصر المصنف وبعده جعلوا الاصول ستة بإدخالها فيها وقيل وأول من أدخلها فيها ابن طاهر المقدس ، فتابعه أصحاب الاطراف والرجال والناس وقال المزي كل ما انفرد به عن الخمسة فهو ضعيف وقال شيخ الاسلام بأنه انفرد باحاديث كثيرة وهي صحيحة كما في تدريب الراوي . ١

المعتمدة ، وله « تفسير القرآن » وكتاب في « تاريخ قزوين » . توفي لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين . وقال الحافظ ابن كثير في « البداية والنهاية » : ابن ماجة صاحب السنن المشهورة . . . وتشتمل سننه على اثنين وثلاثين كتاباً وألف وخمسمائة باب وعلى أربعة آلاف حديث كلّها جياد سوى اليسيرة . وفي « السنن » ألف وخمسمائة باب ، وجملة ما فيه (٤٣٤١) حديثاً . (موسوعة طبقات الفقهاء (المقدمة) – الشيخ السبحاني – ج ١ – ص ٣٧٥)

١ تدريب الراوي ، للسيوطي : ٢٠١.

وقال الذهبي عن السنن هذه في تذكرة الحفاظ : كتاب سنن لولا ما كرره احاديث واهية ليست بالكثير. ١

وكيف ما كان، فقد اعتبره جمهور المحدثين سادس الكتب الستة ، وبعضهم عد سنن الدارمي سادسا وجمع آخر اعتبر الموطأ سادسا ، وقد علق السيوطي على الكتاب تعليقة سماها مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه .

وللحافظ الشهاب البوصيري مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تكلم فيه على اسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله من الصحة والحسن والضعف وغير ذلك . وقد طبع الكتاب لاول مرة في المطبعة العلمية بالقاهرة ١٣١٣ هـ ، وبهامشه حاشية لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي الحنفي نزيل المدينة المنورة المتوفى ١١٣٨ هـ المعروف بالسندي. وقد قد رد في مقدمة هذه الطبعة أن ابن ماجة انفرد بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب ثم قال : وبالجملة فهو دون الكتب الخمسة في المرتبة ، ولذلك وجد كثير من عده في جملة الصحاح الستة ، لكن غالب المتأخرين على انه ليس من الستة ، وذكر أبو الحسن القطاني أن عدد أحاديث ابن ماجه أربعة آلاف .(انتهى).

طبعات الكتاب:

وطبع الكتاب طبعة محققة بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٧٣ = ١٩٥٤م بالقاهرة في مجلدين وعليها اعتمدنا ، وقد قال عن أسلوبه في تحقيق الكتاب ما نصه : لم أوفق الى ان أجمع بين يدي غير مطبوعتين من مطبوعات السنن إحداهما مطبوعة بمصر بالمطبعة العلمية ١٣١٣ هـ .

والثانية طبعت عام ١٨٧٤ هـ بعضها في المطبع الفارقي بالدهلي في الهند بتصحيح مولانا مولوي محمد طاهر والنصف الاخر في مطبع مجتبائي في الدهلي بالهند بتصحيح مولاوي بن الاحد ، وعليها

---

١ تذكرة الحفاظ، للذهبي ٢: ١٨٩.

حاشيتان، احداهما: مصباح الزجاجة للحافظ جلال الدين السيوطي. والاخرى: انجاح الحاجة، لمولوي عبد الغني الدهلوي النقشبندي.

وإذا ضممنا الحواشي الثلاث الى المتن حصل لنا من ذلك ما يكاد يكون خمس نسخ من سنن ابن ماجه.

قال الجلالي : هذا استنتاج غريب فان تلك الحواشي حواش لا تغير نص المتن ولا تزيد عليه كما لا تنقصه شيئا فلا ينبغي عد ما في الحاشية متنا أصلا وعليه فلا يعتبر من مصادره سوى نسختين من المتن وهما المطبوعتان بمصر والهند وايضا من الغريب جدا ما قاله ان الطبعة الاولى بالثقة عندي من المطبوعات المصرية . وكأنه استند الى أن لعلماء الهند عناية فائقة بالحديث وعلى الرغم من صحة ذلك يمكننا القول بأنه لا ملازمة بين ذلك وبين صحة الطباعة . فالمناط لصحة الطباعة ، إنما هو صحة الاصول المعتمد عليها ، ولا أظن أن فيما بين ايدينا أصح من نسخة السندي المطبوعة بمصر والله العالم .

الإسناد:

وبأسانيد مشايخي في الاجازة إلى الامير الكبير عن علي الصعيدي عن ابن عقيلة عن حسن العجيمي عن أحمد العجل عن الامام يحي عن جده المحب عن النويني المعز عن أبي العباس الحجار ، عن المسند عبد اللطيف بن محمد عن أبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي عن أبي منصور محمد بن الحسين المقدسي عن أبي طلحة القاسم بن أبي المنذر بن الخطيب عن أبي الحسن علي بن ابراهيم القطان عن المؤلف ، وايضا بالإسناد الى المغربي مؤلف صلة الخلف بأسانيده إلى ابن الحريري عن كمال الدين محمد بن عمر بن حبيب الحلبي عن سنقر بن عبد الله البريس وهو والحجار والقاسم ثلاثتهم عن أبي محمد عبد اللطيف القمطي وهو والسهروردي عن أبي زرعة المقدسي عن ابن منصور محمد بن الحسين بن أحمد بن البهم القزويني عن أبي طلحة القاسم بن أبي المنذر الخطيب عن أبي الحسن علي بن ابراهيم بن سلمة القطان عن أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ويعرف بابن ماجة.

السنن

تأليف أبي داود سليمان بن الاشعث بن شداد بن عمر السجستاني (المتوفى ٢٧٥ هـ)

قال الحافظ الذهبي : كان من العلماء العاملين حتى إن بعض الائمة قال : كان أبو داود يشبه أحمد بن حنبل في هديه ودله وسمته .(انتهى).

وقال الحافظ الهروي : أحد حفاظ الاسلام لحديث رسول الله وعلمه وعلله وسنده في اعلى درجات النسك والعفاف ومن فرسان الحديث في عصره بلا مدافع سمعه بمصر والشام والحجاز والعراقين وخراسان .

وقال أبو عبيد الله محمد بن مخلد لما صنف ابو داود كتاب السنن وقرأه على الناس صار كتابه لاصحاب الحديث كالمصحف يتبعونه ولا يخالفونه ، أقر له أهل زمانه بالحفظ والتقدم فيه .

قال النووي : أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه وما كان فيه وهن شديد بينه وما لم يذكر فيه شيئا فهو صالح فعلى هذا ما وجدنا في كتابه مطلقا ولم يصححه غيره من المعتمدين ولا ضعفه فهو حسن عند أبي داود ، كما في تدريب الراوي ٦٦٧ . وقال ابن القيم الجوزية : جمع شمل أحاديث الاحكام ورتبها أحسن ترتيب ويظهر لاحسن نظام مع أنتقائها أحسن انتقاء واخراجه منها المجروحين والضعفاء وأما الكتاب فقد وصفه السبكي في طبقاته بقوله : وهو من دواوين الاسلام . والفقهاء ولا يتحاشون من اطلاق لفظ الصحاح عليها ، وعلى سنن الترمذي لا سيما سنن أبي داود .(انتهى). والمؤلف نفسه قال في المقدمة : كتبت عن رسول الله خمسمائة الف حديث انتخبت ما

ضمنته وجمعت في كتابي هذا أربعة آلاف حديث وثمانية أحاديث في الصحيح وما يشبهه ويقاربه (انتهى) .[1]

---

١ ولد أبو داود السجستاني في أوائل القرن الثالث الهجري وعاش إلى السبعينات منه ، والقرن الثالث هو العصر الذهبي للعلوم الاسلامية من حيث الجمع والتدوين والترتيب والنقد والتحقيق . ولد أبو داود في عصر المأمون وكان عصره من عصور القوة في الخلافة العباسية الا ان العصور التي تلته شاهدت كثيرا من الفتن وطرأ الضعف والفتور على الخلافة حيث سيطر الأعوان والموالي على أمور الدولة وكانت لها اثارها السلبية على المجتمع كله ولقد شهد أبو داود عصور كل من : المأمون (١٩٨ – ٢١٨ هـ) والمعتصم (٢١٨ – ٢٢٧ هـ) والواثق (٢٢٧ – ٢٣٢ هـ) والمتوكل (٢٣٢ – ٢٤٧ هـ) والمنتصر (٢٤٧ – ٢٤٨ هـ) والمستعين (٢٤٨ – ٢٥٢ هـ) والمعتز (٢٥٢ – ٢٥٥ هـ) والمهتدي (٢٥٥ – ٢٥٦ هـ) والمعتمد (٢٥٦ – ٢٧٩ هـ) واخبارهم معروفة في كتب التاريخ. نسبه : هو أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني وقيل عامر بدل عمران ، وعمران هذا قتل مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه في صفين هكذا ورد نسبه في أكثر المراجع التي ترجمته . وقال أبو طاهر السلفي : هذا القول أمثل والقلب إليه أميل . وقيل : سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر وقيل : سليمان بن بشر بن شداد والأزدي : نسبة إلى الأزد . وهي قبيلة معروفة باليمن . قال في القاموس : الأزد : أبو حي باليمن ، ومن أولاده الأنصار كلهم والسجستاني : نسبة إلى سجستان قال السمعاني : بكسر السين المهملة والجيم وسكون السين الأخرى ، بعدها تاء منقوطة بنقطتين من فوق وهذه النسبة إلى سجستان وهي أحدي البلاد المعروفة بكابل وقال الحموي : وهي ناحية كبيرة وولاية واسعة ، وذهب بعضهم ان سجستان اسم للناحية وان اسم مدينتها زرنج ويقال له السجزي أيضا والسجز – بكسر أوله – هو اسم لسجستان أيضا وتقع سجستان في بلاد أفغانستان في الوقت الحاضر . مولده ونشأته : اتفق مترجموه ان ولادته كانت سنة ٢٠٢ هـ وقال

الحاكم : مولده بسجستان وله لسلفه إلى الان بها عقد وأملاك وأوقاف . ولم يذكر مترجموه شيئا عن صباه وكيف كانت نشأته ومتى بدا التعلم، ولكنه خرج في طلب العلم وعمره دون العشرين عاما وهذا يدل على أنه تعلم الأمور الضرورية وكتب عن علماء بلده قبل هذه السن. قال أبو عبيد الاجري : سمعته يقول : ولدت سنة اثنتين وصيلت على عفان ببغداد سنه العشرين ودخلت البصرة وهم يقولون أمس مات عثمان بن الهيثم المؤذن، فسمعت من أبي عمر الضرير مجلسا واحدا. قال الذهبي : مات في شعبان سنة عشرين (يعني أبا عمرو الضرير) . ومات عثمان قبله بشهر . وأكثر أأبو داود الرحلة في طلب العلم وزار الكثير من المراكز العلمية المعروفة في ذلك الزمان قال الخطيب البغدادي : " أحد من رحل وطوف وجمع وصنف وكتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزريين " . ...وسمع من المئات من أهل العلم والفضل من أئمة هذا العلم في ذلك العصر ويصعب حصرهم ، قال ابن حجر : " وشيوخه في السنن وغيرها نحو من ثلاثمائة نفس "، وقد جمع الحافظ أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الجياني (ت/ ٤٩٨ هـ) كتابا في تسميه شيوخه بعنوان " تسمية شيوخ أبي داود " وما زال مخطوطا . قال أبو عبيد : " ومات – يعنى أبا داود – لأربع عشرة بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين . وصلى عليه عباس بن عبد الواحد الهاشمي".(سؤالات الآجري لأبي داود – سليمان بن الأشعث السجستاني – ج ١ – ص ١٣ – ١٩). مؤلفاته : ١ – السنن وهو أهم مؤلفاته . ٢ – رسالته إلى أهل مكة في وصف سننه . ونشرها الأستاذ محمد الصباغ : طبعتها دار العربية في بيروت ولها طبعات أخرى . ٣ – مسائل الإمام أحمد طبع في مصر بتحقيق السيد رشيد رضا وتصحيح الأستاذ محمد بهجت البيطار ثم صور في بيروت بدون تاريخ . ٤ – إجاباته عن سؤالات أبي عبيد محمد بن علي بن عثمان الاجري وهي في هذا الكتاب وسيأتي الكلام عنه ٥ – الناسخ والمنسوخ ذكره ابن حجر في التهذيب ورواه عن أبي داود أبو بكر أحمد بن سليمان النجاد وذكره إسماعيل باشا البغدادي بعنوان " ناسخ القران ومنسوخه " ٦ – تسمية الاخوة الذين روي عنهم الحديث مخطوط . توجد نسخة منه في المكتبة

قال الخطأبي : لم يصنف في حكم الدين كتاب مثله وقد رزق من القبول من الناس كافة فصار حكما يروق الفقهاء ، وطبقات العلماء ، على اختلاف مذاهبهم ، وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث بأصول العلم ، وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدما سبقه إليه ولا مناظرا

الظاهرية في ثمان ورقات وعندي صورة منها . وقد طبع مؤخرا بتحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة . ٧ – كتاب الزهد مخطوط . توجد منه نسخة في مكتبه القرويين بفاس وقد طبع مؤخرا بتحقيق ضياء الحسن السلفي نشرته الدار السلفية في بومبائي بالهند . ٨ – المراسيل طبع في القاهرة سنة ١٣١٠ هـ وله مخطوطات في تركيا ومصر وغيرهما كما ذكرها سزكين وطبع مؤخرا بتحقيق الشيخ شعيب الارناؤط وطبع في بيروت أيضا قبله لكن بدون أسانيد وبطبعات رديئه . ٩ – أسئلة لأحمد بن حنبل عن الرواة الثقات والضعفاء . مخطوط وله نسخة ناقصة من أولها في المكتبة الظاهرية . قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني : " رتبت أسماؤهم على أسماء بلادهم ، ثقات مكة وثقات " المدينة وينتهي بضعفاء المدينة " وذكره سزكين باسم " كتاب في الرجال " وطبع مؤخرا بتحقيق الدكتور زياد محمد منصور . ١٠ – كتاب الرد على أهل القدر ذكره ابن حجر في التهذيب وذكره سزكين باسم " كتاب القدر " . ١١ – كتاب البعث والنشور ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي وأسقطه سزكين . ولابنه عبد الله أيضا كتاب بهذا الاسم مطبوع . ١٢ – المسائل التي حلف عليها الإمام أحمد له نسخة في الظاهرية في مائة ورقة . ١٣ – دلائل النبوة ذكره ابن حجر في التهذيب وإسماعيل البغدادي . ١٤ – التفرد في السنن ذكره ابن حجر في التقريب وإسماعيل البغدادي . ١٥ – فضائل الأنصار ذكره ابن حجر في مقدمة التقريب . ١٦ – مسند مالك ذكره ابن حجر أيضا في مقدمة كتابه التقريب . ١٧ – الدعاء . ١٨ – ابتداء الوحي . ١٩ – أخبار الخوارج ذكر هذه الكتب الثلاثة ابن حجر في مقدمة تهذيب التهذيب . ٢٠ – أصحاب الشعبي ورد ذكره في النص (٥٣٧) من كتاب سؤالات الآجري لأبي داود .(سؤالات الآجري لأبي داود – سليمان بن الأشعث السجستاني – ج ١ – ص ٣٣ – ٣٦).

لحقه فيه. (انتهى). وقال أبو سعيد الاعرأبي : لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما الى شيء من العلم البتة. (انتهى).

وللكتاب شروح كثيرة . منها شرح الشيخ محمود خطاب السبكي الازهري باسم المنهل العذب المورود في شرح سنن أبي داود طبع بالقاهرة ١٣٥١ هـ وقد طبع السنن بمصر ١٢٨٠ هـ وبدهلي ١٣٢٢ هـ وأخيرا بالقاهرة ١٣٧١ =١٩٥١م بتنقيح أحمد سعد على من علماء الازهر ، وعليه اعتمدنا .

قال المحقق في المقدمة : قد اصطحبنا في تحقيقنا ومراجعتنا عدة نسخ فما وجدنا اصح ولا أتقن من نسخة شرح عون المعبود على سنن أبي داود طبع المطبعة الانصارية ببلدة دهلي ١٣٢٢ هـ (انتهى).

قال الجلالى : ولا يخفى انه طبع بعد ذلك في مجلد مع كتاب معالم السنن لمحمد بن محمد بن ابراهيم الخصاب ٣١٩-٣٨٨ طبع بيروت ١٣٨٨-١٩٦٩ . وأيضا لا يخفى أن للكتاب نسخ متعددة وقد وصفها السبكي في مقدمة المنهل ١٩١هـ قال ما نصه :

النسخة الاولى : نسخة اللؤلؤ وهي المنتشرة في بلاد المشرق والمعروفة بسنن أبي داود عند الاطلاق واللؤلؤ هو الامام حافظ ابو علي محمد بن أحمد بن عمر البصري اللؤلؤ نسبة إلى اللؤلؤ لانه كان يبيعه ، روى هذه السنن عن أبي داود في المحرم ٢٧٥ هـ وروايته من أصح الروايات لانها من آخر ما أملي أبو داود وعليها مات وعليها عولنا في كتابتنا لهذا الشرح ، وأخذ عن اللؤلؤ الامام أبو عمر القاسمي بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي والحافظ عبد الله الحسين بن بكر بن محمد الوراق .

النسخة الثانية : وهي مشهورة في بلاد المغرب وتقارب نسخة اللؤلؤ وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير وهو الامام الحافظ أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق الثمار البصري

المعروف بإبن داسة بفتح السين المهملة والمخففة وقيل بتشديدها وقيل إن روايته أكمل الروايات أخذ عنه الامام أبو سليمان الخطأبي وأبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن القرطبي وأبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم وجماعة .

النسخة الثالثة : نسخة الرملي وهي تقارب نسخة ابن داسة والرملي هو الامام الحافظ أبو عمر أحمد بن دحين بن خليل.

النسخة الرابعة : ابن الاعرأبي وهو الامام الحافظ ابو سعيد احمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بإبن الاعرأبي وقد سقط من نسخته كتاب الفتن والملاحم والحروف والقراءات والخاتم ونحو النصف من كتاب اللباس . وفاته أيضا من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح وأوراق كثيرة أخذ عنه أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن محمد الثمار وأبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم . انتهى ملخصا من بعض الشروح .

النسخة الخامسة : نسخة العبدي وهو أبو الحسن بن العبد فيها من الكلام على جماعة من الرواة والاسانيد ما ليس فيه في رواية اللؤلؤ كما تقدم عن ابن حجر وقال السخاوي وممانبه عليه أن سنن أبي داود تعددت رواتها عن مصنفها ولكل أصل وبينها تفاوت حتى في وقوع البيان في بعضها دون بعض ولا سيما رواية أبي الحسن العبدي ففيها من كلامه أشياء . زاد على رواية غيره (انتهى من التحفة) (انتهى كلام السبكى).

وقد قال المغربي بمضمونه أيضا، فراجع .

الإسناد

عن مشايخي بإجازاتهم بأسانيدهم المتعددة الى المغربي مؤلف صلة الخلف عن طريق الاعرأبي عن فاطمة بنت محمد بن عبد الهادي عن يحيى بن محمد بن سعد عن الحسن بن محمد بن الصباح عن

أبي محمد عبد الله بن رفاعة السعدي عن أبي الحسن علي بن الحسن الخلعي عن أبي محمد عبد الرحمن بن عمر أبي سعيد محمد بن محمد بن زياد الاعرأبي ، وهو واللؤلؤ وابن داسة عن الحافظ أبي داود سليمان الاشعث السجستاني ورواه أيضا في الامداد عن الشيخ محمد البلالي عن سليمان بن عبد الدايم عن الجمال يوسف بن زكريا عن والده عبد الرحيم بن الفران عن أبي العباس أحمد بن محمد الجوخي عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري عن أبي حفص عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد البغدادي عن الشيخين ابراهيم بن محمد بن منصور الكرخي وأبي الفتح مفلح بن أحمد بن محمد الراوي كلاهما عن أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي عن أبي عمر القاسمي بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي عن أبي علي بن محمد بن أحمد اللؤلؤ عن المؤلف أبي داود سليمان بن الاشعث السجستاني ، بالسند الاتي . وذكر في الهامش أن ما وضع بين القوسين زيادة في بعض النسخ لذلك لا يمكن الجزم بأن هذا السند سند لهذه النسخة وإنما هي رواية اللؤلؤ خاصة أو غيرها . فقد قال المغربي في الصلة ما نصه : إن روايتي اللؤلؤ وابن داسة متقاربتان إلا في بعض التقديم والتأخير ، أما رواية ابن الاعرأبي فينتقص عنهما كثيراً (انتهى).

أما السند الموجود في صدر الكتاب فهو كالاتي : أخبرنا الامام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي قال أنا الامام القاضي أبو عمر القاسمي بن جعفر بن عبد الواحد الهاشمي ، قال حدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن عمر اللؤلؤ حدثنا ابو داود سليمان الاشعث السجستاني في المحرم ٢٧٥ خمسة وسبعون ومئتان .

الجامع

تأليف أبي عيسي محمد بن عيسي الضحاك الضرير الترمذي السلمي البوغي (٢٠٩-٢٧٩هـ)

ولد ابو عيسى محمد بن عيسى الضحاك الضرير الترمذي السلمي البوغي سنة ٢٠٢ هـ وتوفي سنة ٢٧٩ هـ . وشارك محمد بن اسماعيل البخاري في عدة من مشايخه رحل في طلب الحديث الى خراسان والى الحرمين الشريفين والعراق. وتوفي في ترمذ ٢٧٩ هـ .

وصفه عبد الرحمن بن ادريس بقوله : أحد الائمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث صنف باب الجامع والتواريخ والعلل والتصنيف . رجل عالم متقن كان يضرب به المثل في الحفظ (انتهى).

وقال السمعاني : إمام عصره بلا مدافع ، صاحب تصانيف، أحد الائمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث (انتهى).

قال الذهبي في الميزان : الحافظ العلم صاحب الجامع ثقة مجمع عليه ولا التفات الى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الابطال انه مجهول وانه مات ولا ادري بوجود الجامع ولا العلل.[1]

---

(١) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحاك السلمي البوغي الترمذي الضرير (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ) . ولد سنة (٢٠٩ هـ) وهو أحد المحدّثين الذين يقتدى بهم في علم الحديث عند أهل السنّة ، وله تصانيف منها : « الجامع الصحيح » وكتاب « الشمائل » . وقال الحافظ أبو الفضل المقدسي : وأمّا أبو عيسى الترمذي وحده فكتابه على أربعة أقسام : قسم صحيح مقطوع به ، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم ، وقسم على شرط الثلاثة دونهما ، كما بيناه ، وقسم آخر للضدية ، أبان عن علته ولم يغفله ، وقسم رابع أبان هو عنه . والترمذي تلميذ

البخاري وخريجه ، وعنه أخذ علم الحديث ، وتفقّه فيه ، ومرن بين يديه ، وسأله ، واستفاد منه ، وناظره فوافقه وخالفه . ويبلغ عدد أحاديث الترمذي نحو (٤٠٠٠) حديث ، وقد ألّفه على أبواب الفقه ، واشتمل على الصحيح والحسن والضعيف ، مع بيان درجة كلّ حديث في موضعه وبيان وجه ضعفه ، وبين مذاهب الصحابة وعلماء الأمصار في كلّ المسائل التي عقد لها أبواباً ، ومن ميزاته انّه أفرد في آخره فصلاً للعلل . توفي بترمذ سنة (٢٧٩ هـ) . (موسوعة طبقات الفقهاء (المقدمة) – الشيخ السبحاني – ج ١ – ص ٣٧٤) . روى في كتابه « الجامع » عدّة أحاديث في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – عليه السلام – منها : أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قال لعليّ – عليه السلام – : لا يحلّ لَاحد أن يجنبَ في هذا المسجد غيري وغيرك . وحديث الغدير (من كنت مولاه فعليٌّ مولاه) . وحديث المؤاخاة (أنت أخي في الدنيا والآخرة). وحديث (أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها) . وحديث المنزلة (أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلَّا أنّه لا نبوة بعدي) . وحديث المباهلة.وحديث (أوّل من أسلم عليٌّ). وحديث (لا يحبّك إلَّا مؤمن . .) . وللترمذي أيضاً : كتاب : الشمائل ، أسماء الصحابة ، والعلل ، وغيرها. توفّي بترمذ سنة – تسع وسبعين ومائتين ، و – قيل سنة ثمانين .(موسوعة طبقات الفقهاء – اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (ع) – ج ٣ – ص ٥٤٩ – ٥٥١).

وقال الشيخ عباس القمي في الكنى والألقاب: (الترمذي) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الضرير المحدث المشهور ، لقي الصدر الأول ، وأخذ عن المشاهير كالبخاري ، وشاركه في بعض شيوخه ، وكان يضرب به المثل في الحفظ والضبط ، له (الشمائل المحمدية) و (كتاب السنن) أحد الصحاح الست . فعن كشف الظنون قال الجامع الصحيح للامام الحافظ أبى عيسى الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ وهو ثالث الكتب الستة في الحديث .والترمذي نسبة إلى ترمذ مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذي يقال له جيحون وفيه ثلاث لغات أشهرها كسر التاء والميم .(الكنى والألقاب – الشيخ عباس القمي – ج ٢ – ص ١١٨).

الكتاب:

أما الكتاب فقد وصفه الاثير بقوله : في سنن الترمذي ما ليس في غيرها من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين انواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب (انتهى). وقد وصفه الحافظ ابن العربي المالكي (٤٣٥-٥٤٣) في شرحه المسمّى بعارضة الاحوذي بقوله : لكتاب أبي عيسى حلاوة مقطع ونفاسة منزع وعذوبة مشرع ، وفيه أربعة عشر فوائد ، وذلك اقرب إلى العمل وأسند واصح واسلم الطرق واصرح واعدل واسمى واكنى واقطع وأوضح المعمول به والمتروك وبيَّن اختلاف العلماء في الرد والقبول بالاشارة وذكر اختلافهم في تأويله وكل علم من هذه العلوم اصل في بابه وفرد في نصابه فالقارئ له لا يزال في رياضة وفقه وعلوم متفقة متسقة وهذا شيء لا يعمه إلا العلم الغزير والتوفيق الكثير والفراغ بالتدبر والتدبير .

وقال محقق الكتاب الشيخ أحمد محمد شاكر ما نصه : كتاب الترمذي يمتاز بأمور ثلاثة لا نجدها في شيء من كتب الاصول الستة أو غيرها .

أولها : انه بعد أن يروي حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديث فيه .

ثانيها : انه في اغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء واقوالهم في المسائل الفقهية وكثيرا ما يشير إلى دلائلهم .

ثالثها : يعتني كل العناية في كتابه بتعليل الحديث فيذكر درجته من الصحة والضعف . ..

طبع الكتاب للمرة الاولى ببولاق ١٢٩٢ هـ، باهتمام عبد الواحد التازي وأيضا في مطبعة الازهر ١٣٥٠ =١٩٣١م مع شرح ابن العربي المالكي ، واخيراً بتحقيق الشيخ احمد محمد شاكر في مطبعة البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٠٦ هـ .

وقد اجاد هذا الاستاذ في تحقيق الكتاب بامور منها المقارنة بين الصحيح للتحقيق والتصحيح بين علماء الاسلام وعلماء الافرنج. الصفحة : ٢٣ .

وقال في ص٦٢ ما نصه : لقد اتبعت في تصحيح كتاب الترمذي هذا اصح قواعد التصحيح وأدقها على انه لم يقع لي منه نسخة يصح أن تسمى أصلاً وان يكون قريبا من عهد المؤلف أو تكون ثابتة القرائة والاسانيد على شيوخ ثقات معروفين ، ولكن مجموع الاصول التي في يدي يخرج منها نص أقرب إلى الصحة . وقال أيضاً : والذي اعتمدته من نسخ الكتاب المخطوطة والمطبوعة سبع نسخ وقد وصفها تفصيلا وأظن أن أهمها نسختان هما نسخة بولاق ١٢٩٢ هـ ،وعليها قراءة أحمد الرفاعي المالكي المصححة بخطه فى١٣١١ هـ .

يراجع ترجمته في كتابنا :"مشيخة الحديث" .

وايضا نسخة المحقق نفسه المسموعة على والده الشيخ محمد شاكر١٣٣١ هـ ، وقد ترجم لوالده في الصفحة : ١٢٠٢ من الكتاب وراجع المشيخة أيضا.

الإسناد:

واما الإسناد، فعن المشايخ بإجازاتهم العامة بالإسناد عن الامير الكبير عن الشيخ علي الصعيدي عن الشيخ محمد بن عقيلة المكي عن الحسن العجمي عن أحمد بن محمد القشاني الصوفي عن الشيخ احمد بن علي الشناوي عن والده علي بن عبد القدوس الشناوي عن الشيخ عبد الوهاب الشعراني عن زكريا بن محمد الفقيه الصوفي عن العارف بالله محمد بن زين الدين المراغي العثماني عن شرف الدين إسماعيل بن ابراهيم الجبرتي العقيلي عن أبي الحسن علي بن عمر الواني عن الشيخ محيي الدين محمد بن علي بحري الطائي الحاتمي الصوفي عن الشيخ عبد الوهاب بن علي بن سكينة البغدادي عن أبي الفتح عبد الملك بن عبد الله الكروخى عن الحافظ أبي اسماعيل عبد الله بن محمد الانصاري الهروي عن عبد الجبار الجراحي عن أبي العباس محمد بن محبوب المحبوبي عن المؤلف الترمذي . وقد أورد المغربي في الصلة أسانيد متعددة إلى المؤلف وكذلك في الامداد .

وجاء في عارضة الاحوذي ١-٢ الإسناد الى مؤلف العارضة كالاتي : يقول سيدنا وشيخنا الشيخ الجليل السيد الشريف الامام العالم المحدث الحافظ الثقة الثبت شيخ شيوخ الاسلام ذو

النسبين الطاهرين بين دحيا والحسين علم الدين ابو عمر عثمان بن الشيخ الامام أبي علي الحسن بن علي بن دحية رضي الله عنه حدثني بجميع هذا الكتاب الشيخ الفقيه العالم الاوحد المحدث . ابو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال قال حدثني به الامام الاوحد المحدث المتفق الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله الاشبيلي المعروف بابن العربي المالكي. وقال ابن العربي المذكور في مقدمة العارضة ما نصه : كنت قرأت هذا الكتاب – يعني السنن – على أبي طاهر البغدادي بدار الخلافة وعلى ابن الحسن القطيعي كلاهما عن أبي روح الحرة إلا أني رأيت أبي الحسن أحلى في القلب وفي العين فعكفت عليه قال أخبرنا أبو يعلى احمد بن عبد الواحد أخبرنا ابو علي شيخي أخبرنا محبوب عنه وقيدته من غير هذه الطرق الاخرى واكتفى بهذا الطريق في روايته للسنن عن المؤلف أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي.

وجاء الإسناد في أول النسخة المطبوعة بمصر ١٣٥ هـ باهتمام التازي بما نصه : أخبرنا الشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم بن أبي سهل البزاز الهروي قرأت عليه وأنا اسمع وأقر به قال أخبرنا ابو نصر عبد العزيز بن محمد بن علي بن إبراهيم بن ثمامة بن داود بن الليث الترياقي وابو عامر محمود بن القاسم بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد بن مقاتل بن صبيح بن ربيع بن عبد الملك بن يزيد بن المطلب بن أبي صفرة الازدي وأبو بكر أحمد بن أبي حاتم عبد الصمد بن أبي الفضل بن أبي حامد الناصر قرأت على كل واحد منهم وأنا أسمع فأقروا به قالوا اخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجراح المروزي قال أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضل التاجر المروزي اليحيوي الشيخ الثقة الامين قال أخبرنا ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الحافظ .

السنن

تأليف الحافظ أبي عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي النسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ)

السنن ، للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، ولد سنة ٢١٥ هـ ببلدة نسأ – وقيل ٢١٤ هـ – وهي من ضواحي نيسابور وسميت نسأ، لان رجالها هربوا حين الفتح الاسلامي وما بقي فيها إلا النساء والاطفال ، رحل في البلاد لطلب الحديث. وتوفي في الرملة ٣٠٣ هـ وكان سبب وفاته أنه غادر مصر إلى دمشق ٣٠٢ هـ فسأله أصحاب معاوية من أهل الشام تفضيله على علي ع فقال: ما أعرف له فضيلة إلا (لا أشبع الله بطنه). فما زالوا يضربونه في خصيتيه حتى أخرج من المسجد ومات بالرملة ٣٠٣ هـ .

قال الحاكم : سمعت ابا الحسن الدار قطني غير مرة يقول أن أبا عبد الرحمن الامام النسائي متقدم على كل من يذكر بعلم الحديث وبجرح الرواة وتعديلهم في زمانه . وقال أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس صاحب تاريخ مصر أن النسائي كان إماما في الحديث ثقة ثابتاً حافظا قدم مصر وأقام فيها ، ظهرت كنوز حياته وانكشف القناع عن رموز خفياته ، قدح العلماء زنده فأورى فانقادوا إليه وحظى لديهم بالمنزلة السامية .

ونقل الحافظ السبكي أن النسائي حفظ من الامام مسلم صاحب الصحيح أن سننه أقل السنن حديثا ضعيفا بعد الصحيحين .

وعن أبي الحسن المعافري: إذا نظرت الى ما يخرجه اهل الحديث فما خرجه النسائي اقرب الى الصحة مما خرجه غيره (انتهى).

قال الامام أبو علي الحافظ للنسائي الشرط في الرجال أشد من شرط مسلم (انتهى).

قال الجلالي : الظاهر أن لهذا السبب كان بعض علماء المغاربة يفضله على البخاري.[1]

---

(١) سنن النسائي صنّفه عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان بن دينار النسائي (٢١٥ – ٣٠٣ هـ) ولد بنساء ، وهي بلدة مشهورة بخراسان . وسبب تسميتها بهذا الاسم انّ المسلمين الفاتحين لما وردوا أرض خراسان قصدوها ، فبلغ أهلها ذلك ، فهربوا ولم يتخلّف بها غير النساء ، فلمّا أتاها المسلمون لم يروا بها رجلاً واحداً ، فقالوا : هؤلاء نساء ، والنساء لا يقاتلن فنُسي أمرها الآن إلى أن يعود رجالها ، فتركوها ومضوا ، فسميت نِساء . ونقل عن الحافظ الذهبي أنّ أبا عبد الرحمن النسائي أحفظ من مسلم صاحب الصحيح ، وأنّ سننه أقل السنن حديثاً ضعيفاً بعد الصحيحين . قال السيد جمال الدين : صنّف النسائي في أوّل الأمر كتاباً يقال له « السنن الكبرى » وهو كتاب جليل ضخم الحجم لم يكتب مثله في جمع طرق الحديث وبيان مخرجه . جال في طلب العلم في خراسان والحجاز ومصر والعراق والجزيرة والشام والثغور ، ثمّ استوطن مصر . وتوفي بفلسطين في يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر ، سنة ثلاث وثلاثمائة بعد أن عمّر تسعاً أو ثماني وثمانين سنة . وقد صنّف تصانيف كثيرة ، منها : كتاب « السنن الكبير » و « التفسير » في مجلد وكتاب « الضعفاء » . (موسوعة طبقات الفقهاء (المقدمة) – الشيخ السبحاني – ج ١ – ص ٣٧٢). قال الدارقطني : النّسائي أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم ، وأعلمهم بالرجال . وقال الحاكم : كلام النّسائي على فقه الحديث كثير ، ومَنْ نظر في سننه تحيّر في حسن كلامه . وكان قد فارق مصر في آخر عمره ، وخرج إلى دمشق ، فسُئل عن معاوية وما روي من فضائله ، فقال : أما يرضى معاوية أن يخرج رأساً برأس حتى يُفضّل ؟ وفي رواية أُخرى : ما أعرف له فضيلة إلَّا « لا أشبع اللَّه بطنه » فضربوه في الجامع وداسوه ، وأُخرج عليلًا ، ثمّ حُمل إلى الرملة بفلسطين فمات بها ، وذلك في سنة – ثلاث وثلاثمائة ، وقيل : حُمل إلى مكَّة ، فدفن بين الصفا والمروة . قال الذهبي : لم يكن أحد في رأس الثلاثمائة أحفظ من النّسائي ، هو

الكتاب:

اما الكتاب قال في كشف الظنون: هو أحد الكتب الستة . روي ان بعض الامراء سأل عنه أكله ؟ .. فقال : لا . فقال فاكتب لنا الصحيح مجرداً فلخص السنن الصغيرة منها وترك كل حديث أورده في الكبير مما تكلم في إسناده بالتفصيل وسماه المجتبى (انتهى) ١.

وقال ابن الاثير : إذا أطلق المحدثون وقالوا رواه النسائي فمرادهم هذا المختصر المسمى المجتبى لا السنن (انتهى).

وقال السيوطى : سنن النسائي الذي هو أحد الكتب الستة أو الخمسة هي الصغرى دون الكبرى صرح بذلك السبكي قال : وهي التي يخرجون عليها الاطراف والرجال وكان شيخه المزي ضم اليها الكبرى وصرح ابن الملقن بأنها الكبرى. وفيه نظر. (انتهى). ٢

وللسيوطي كتاب الربى على المجتبى طبع بمصر ٣٤٨ هـ مع الاصل بمطبعة الازهر . وقد طبع الكتاب المجتبى بمصر عام ١٣١٢-١٣٤٨ هـ مستقلا وفي ثمانية مجلدات مع تعليقات مقتبسة من حاشية السندي بمطبعة البأبي الحلبي وهذا اجود الطبعات . وطبع ايضاً مع زهر الربى بالاضافة بالهامش حاشية العلامة الفاضل الاستاذ الكامل الامام أبي الحسن محمد بن عبد الهادي الحنفي نزيل المدينة المنورة المتوفى ١١٣٨ هـ المعروف بالسندي .

أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم .(موسوعة طبقات الفقهاء – اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (ع) – ج ٤ – ص ٤٣-٤٥).

١ كشف الظنون ٤: ١٠٠٦.

٢ راجع تدريب الراوي ١: ١٠٤.

اسلوب التاليف:

وأما عن أسلوب التأليف فقال السيوطي في مقدمة الزهر : قال الامام الحافظ أبو الفضل بن ظاهر في شروط الائمة كتاب أبي داود النسائي ينقسم إلى ثلاثة أقسام . الاول : الصحيح المخرج من الصحيحين والثاني : صحيح على شرطهما وقد حكى ابو عبد الله بن منده أن شرطهما إخراج أحاديث أقوى لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أنه طريق دون طريق ، أما إخراج البخاري ومسلم صحيحيهما بل طريقه طريقة ترك البخاري ومسلم من الصحيح لما بينا أنهما تركا كثيراً من الصحيح الذي حفظه . والثالث أحاديث اخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وقد أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة وانما أودع هذا القسم في كتابيهما لانها رواية قوم لها واحتجاجهم فأورد وبين سقمها لتزول الشبه ولذلك إذا لم يجدوا له طريقا غيره لانه أقوى عندهما من رأي الرجال . وقال ابن الصلاح : حكى أبو عبد الله بن منده أنه سمع محمد بن سعد البارودي بمصر يقول : كان من مذهب أبي عبد الله النسائي أن يخرج من كل من لم يجمع على تركه (انتهى).

قال أبو الحسن محمد السندي ١١٣٨ هـ في حاشيته : قالوا شرط النسائي تخريج أحاديث أقوام لم يجمعوا على تركهم فاصبح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال ومع ذلك فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين ولذلك قيل إن لأبي عبد الرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم .

الإسناد:

فعن المشايخ بإجازاتهم العامة بالإسناد إلى الامير الكبير عن علي الصعيدي عن محمد بن عقيلة عن حسن العجمي عن احمد بن محمد العجلي عن الامام يحيى عن الحافظ عبد العزيز بن فهد قال : أخبرنا المسند أبو اليمن محمد بن محمد بن عبد الله الزفتاوي قال : أخبرنا القاضي مجد الدين بن اسماعيل بن إبراهيم الكتاني الحنفي قال اخبرنا به الاصيل أبو عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن عبد

العزيز الايوبي المعروف بين المماليك سماعا لجميعه إلا الجزء الاول فإجازة . قال أخبرنا شاكر الله بن غلام الله بن الشمعة قال أخبرنا به الصفي أبو بكر عبد العزيز بن أحمد بن باقة البغدادي قال أخبرنا أبو زرعة طاهر بن محمد المقدسي قال أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن قال أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد المشهور بابن السني الدينوري عن المؤلف الحافظ النسائي . وهذا السند هو سند النسخة المتداولة المطبوعة وقد جاء التصريح باسم ابن السني هذا في المجلد الثامن الصفحة : ٢٥٢ في حديث الخمر ونصه : أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق السني قراءة عليه في بيته قال الامام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي رحمه الله (انتهى).

وقد أورد المغربي في صلة الخلف سندا إلى السنن الكبرى كما أورد سندا آخر إلى الصغرى يغاير الإسناد المذكور كالاتي : فروى المغربي بإسناده بين العلامة ابن مرزوق عن جده الخطيب عن زين الدين الطبري عن إمام العام سليمان العسقلاني عن أبي الفتوم المصري وهو والسلفي ابن عبد الرحمن بن حمد الاوني عن أبي نصر احمد بن الحسين الكسار عن أبي بكر أحمد بن اسحاق عن أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، يقال النسوي (انتهى).

الكافي

تأليف أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني البغدادي (المتوفى ٣٢٩ هـ)

كان أبو جعفر الكليني شيخ الشيعة في الري ووجهه ، سكن بغداد وحدث فيها ورحل إلى مختلف البلاد الاسلامية . وقدم دمشق وحدث ببعلبك كما في تاريخ ابن عساكر ، استوطن ببغداد حتى وفاته . قال الزبيدي في تاج العروس في مادة كلين ما نصه : أبو جعفر بن يعقوب الكليني من فقهاء الشيعة ورؤوس فضائلهم من أيام المقتدر ويعرف ايضا بالسلسلي لنزوله درب السلسلة ببغداد.

وقال ابن عساكر في تاريخه ما نصه : محمد بن يعقوب ويقال محمد بن علي أبو جعفر الكليني من شيوخ الرافضة قدم دمشق وحدّث ببعلبك وقال أيضا : كان النزول بباب الكوفة في درب السلسلة ببغداد وتوفي فيها ٨٢٣هـ ودفن بباب الكوفة في مقبرتها. (انتهى). ١

ووصفه السيد رضي الدين في كشف المحجة وفرج المهموم بقوله : الشيخ المتفق على ثقته وأمانته ، أبلغ فيما يروي وصدق في الدراية . (انتهى). ٢

وعدّه ابن الاثير مجدد الامامية على رأس المائة الثالثة وقال ما نصه : عالم في مذهبهم كبير فاضل عندهم مشهور (انتهى). قال الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي ما نصه : شيخ عصره في وقته ووجه العلماء النبلاء وكان أوثق الناس في الحديث وأنقدهم له وأعرفهم به وقال الشيخ محمد باقر المجلسي : الشيخ الصدوق ثقة الاسلام مقبول طوائف الانام ممدوح الخاص والعام (انتهى). قال الشيخ الطوسي : كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم ، صنف كتاب الكافي في عشرين سنة ومات ٣٢٨ هـ (انتهى).

---

١ راجع تاريخ مدينة دمشق ، لابن عساكر ٥٣: ١١٩.

٢ راجع كشف المحجة ص : ١٥٨ وفرج المهموم ، ص : ٩٠.

وقال النجاشي : توفي ٣٢٩ هـ سنة تناثر النجوم وصلى عليه محمد بن جعفر الحسين أبو القيراط ودفن بباب الكوفة في مقبرتها . قال ابن عبدون : رأيت قبره في صراط الطائي وعليه لوح مكتوب عليه اسمه واسم ابيه (انتهى).

وقال شيخنا بحر العلوم محمد الصادق في هامش لؤلؤة البحرين الصفحة : ٣٩٠ : الصَرَاط بفتح الصاد المهملة ثم الراء بعدها الف وهاء نهران ببغداد الصراط الكبرى والصراط الصغرى . قال الحموي في معجم البلدان : وما جاء في بعض المعاجم الرجالية الصراط بالطاء المهملة في آخره لا ريب أنه من الاغلاط (انتهى) .[1]

---

(١) ترجمه السيد المؤلف في "فهرس التراث"، بقوله: محمد بن يعقوب الكليني (– ٣٢٩) أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي . قال النجاشي : « كان خاله علّان الكليني الرازي شيخ أصحابنا في وقته بالريّ ووجههم ، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم ، صنف الكتاب الكبير المعروف بالكافي في عشرين سنة ، ومات أبو جعفر الكليني رحمه الله ببغداد سنة ٣٢٩ هـ سنة تناثر النجوم ، وصلّى عليه محمد بن جعفر الحسني أبو قيراط ، ودفن بباب الكوفة ، وقال لنا أحمد بن عبدون : ورأيت قبره في صراط الطائي وعليه لوح مكتوب عليه اسمه واسم أبيه « ثم ذكر كتبه ، وأسند إليه . وقال الطوسي : « ثقة عارف بالأخبار ، له كتب » ثم عدها وأسند إليه . وقال ابن شهراشوب : « أبو جعفر الأعور عالم بالأخبار ، له الكافي يشتمل على ثلاثين كتابا » . قال الزبيدي في تاج العروس من مادة كلان ما نصه : « أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني من فقهاء الشيعة ورؤوس فضلائهم في أيام المقتدر ، ويعرف أيضا بالسلسلي لنزوله درب السلسلة ببغداد » . قال ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله (ت / ٥٧١ هـ) في تاريخه : « محمد بن يعقوب ويقال : محمد بن علي أبو جعفر الكليني من شيوخ الرافضة ، قدم دمشق وحدّث ببعلبك – وقال أيضا : – من الشيعة المصنفة يصنف على مذهب أهل البيت – وقال أيضا : –

كان ينزل بباب الكوفة في درب السلسلة ببغداد وتوفي فيها سنة ٣٢٨ هـ ودفن بباب الكوفة في مقبرتها » . قال الأمير ابن ماكولا في تاريخه ص ١٥٨ : « ورأيت أنا قبره بالقرب من صراط الطائي عليه لوح مكتوب فيه : هذا قبر محمد بن يعقوب الرازي الكليني الفقيه » . ووصفه السيد رضي الدين بن طاووس في كشف المحجّة وفرج المهموم ، بقوله : « الشيخ المتفق على ثقته وأمانته . . . أبلغ مما يرويه وأصدق في الدراية » . وعده ابن الأثير من مجددي الإمامية على رأس المائة الثالثة ، وقال : « عالم في مذهبهم ، فاضل عندهم مشهور » . مولده ووفاته : لم أعثر على تاريخ ولادته ، وأما تاريخ وفاته فقد ذكره النجاشي في رجاله بأنّه توفي سنة ٣٢٩ سنة تناثر النجوم ، ووافقه الشيخ في الرجال ، وزاد : « في شعبان » ولكنه في الفهرست أرّخ وفاته سنة ٣٢٨ ، وهذا الأخير هو ما ذكره ابن الأثير في الكامل ج ٨ : ١٢٨ في حوادث سنة ٣٢٨ هـ ، وابن حجر في لسان الميزان ج ٥ : ٤٣٢ وعليه السيد ابن طاووس في كشف المحجة : ١٥٩ ، وفي الوجيزة للبهائي انه توفي سنة ٣٣٠ أو ٣٢٩ هـ . أسند إليه النجاشي والطوسي . من آثاره : ١ – تفسير الرؤيا : نقل عنه السيد ابن طاووس (ت / ٦٦٤ هـ) في فرج المهموم : ٨٧ بقوله : « بإسنادنا إلى محمد بن يعقوب الكليني في كتاب تفسير الرؤيا » ذكرته في المستخرجات . ٢ – رسائل الأئمة كتاب الرسائل : نقل عنه السيد ابن طاووس (ت / ٦٦٤ هـ) في كشف المحجّة : ١٥٩ بقوله : « في كتاب الرسائل ، ووجدنا نسخة قديمة يوشك أن تكون كتابتها في زمن حياة محمد بن يعقوب » . ذكرته في المستخرجات . ٣ – الكافي : طبع في ثمانية أجزاء بتحقيق الدكتور حسين علي محفوظ بطهران سنة ١٣٨١ هـ ، وهذا الكتاب أوّل الكتب الأربعة عند الشيعة ، فقد صنف ثلاثة من علماء المذهب كتبا في الحديث عرفت ب « الكتب الأربعة » ، اعتمدوا في تأليفها على « الأصول » و « الجوامع » ولحسن تبويبها ، بقيت الكتب الأربعة – هذه – موضع الدراسة والعناية في مدارس الشيعة منذ تأليفها وحتى اليوم ، واهتم بها من تأخر عنهم شرحا وتعليقا . ويمتاز الكافي عن غيره من كتب الحديث أنه ألف في عهد الغيبة الصغرى (٢٦٠ – ٣٢٩) ولم ينقل ان المؤلف عرضها في هذه

الفترة على الإمام عليه السّلام ، والله أعلم بالأسباب ، وقد حكي أنّ الإمام قال في الكتاب : « الكافي كاف لشيعتنا » . وللكتاب نسخ عديدة ، وتزيد نسخة الصفواني على سائر النسخ . وأقدم نسخة رأيتها من الكافي هي رواية التلّعكبرى ، وهي نسخة بخط علي بن أبي الميامين علي بن أحمد بن علي بن أمين في واسط سنة ٦٧٤ هـ وسنة ٦٧٥ هـ ، وهي في ١٨٥ صفحة تحتوي على الصيد والذباحة والأطعمة والأشربة والمعيشة ، موجودة في مكتبة مدرسة نواب في مشهد برقم ٥١ – أخبار ، وسمح مديرها الشيخ محمد كاظم شانه چي بأنّ استنسخ منها ما يأتي : في آخر الصيد والذباحة : « كتبه لنفسه قربة إلى الله تعالى علي بن أبي الميامين علي بن أحمد بن علي بن أمين بواسط في شهر رجب المبارك من سنة أربع وسبعين وستمائة الهلالية » . أوراقه أربع وعشرون ورقة وأبوابه سبعة وأربعون . وفي آخر كتاب الأطعمة : « كتبه علي بن أبي الميامين علي بن أحمد بن علي بن أمين في شوال سنة أربع وسبعين وستمائة ، يتلوه كتاب الأشربة » عدد أوراقه أربع وأربعون ، وعدد أبوابه مائة وستة عشر بابا . وفي آخر الأشربة : « تمّ كتاب الأشربة من كتاب الكافي . . . في ذي القعدة في سنة أربع وسبعين وستمائة » . عدد أوراقه أربع وعشرون ورقة وعدد أبوابه سبعة وثلاثون بابا . وفي أول الكتاب : « كتاب الصيد والذبائح أوله : أبواب الصيد وما يصيد الكلب والفهد : حدثنا أبو محمد هارون بن موسى ، قال : حدثنا أبو جعفر الكليني ، قال : حدثني علي بن إبراهيم عن أبيه . . . » . وفي الهامش : « عدد أوراقه ست وتسعون ورقة . وعدد أبوابه مائة وتسعة وخمسون بابا » . وفي هامش الصفحة الثانية : نص بالوقفية الواقف الشيخ محمد باقر المدرّس على طلاب العلوم الدينية في سنة ١١٧٦ هـ . الصفحة الاولى ما يلي : « لأجل عرض كافي [ظ] مدرسة فاضل خان ١٣ شهر شوال ١٢٧٣ بتاريخ ٢٣ شهر شوال ١٢٩١ داخل عرض شد » . وآخر النسخة : « هذا آخر كتاب المعيشة من كتاب الكافي لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني رضى الله عنه ، كتبه لنفسه قربة إلى الله تعالى العبد الفقير إلى رحمة ربه علي بن أبي الميامين علي بن أحمد بن علي بن أمين بواسط في شهر ربيع الأوّل من سنة خمس وسبعين وستمائة الهلالية للهجرة

الكتاب:

اما الكتاب فهو ينقسم الى ثلاثة أقسام : الاصول والفروع والروضة وقد كثرت حوله الشروح والحواشي والتعليقات والترجمات وقد فصلها الدكتور حسين علي محفوظ في مقدمة الطبعة الجديدة عام ١٣٧٤ هـ للكتاب ووصفه شيخنا العلامة في الذريعة بقوله : هو أجل الكتب الاربعة من الاصول المعتمدة عليها . لم يكتب في المنقول مثله عن آل الرسول ، مشتمل على أربعة وثلاثين كتاباً و ٣٢٦ باباً كتبه في الغيبة الصغرى في مدة عشرين سنة .

الشريفة النبوية ، اللَّهمّ صل على خاتم النبيين وسيد المرسلين محمد النبي والمصطفى وآله الأوصياء المرضيين أئمة الهدى ، حجج الله على عباده وامنائه على وحيه وسلم واختم بالحسنى » . فيلمها في مكتبة دانشگاه برقم ٢١٣٣ . ونسخة اخرى منه مؤرخة بسنة ٩٦٤ هـ في مكتبة آية الله الحكيم برقم ٩٤٩ هـ في ٣٠٨ صفحة . ونسخة ثالثة مؤرخة بسنة ٩٨٤ هـ في مكتبة آية الله الحكيم برقم ١٧١٣ في ٦٧٦ صفحة . ونسخة رابعة مؤرخة بسنة ٩٨٧ هـ في مكتبة آية الله الحكيم برقم ٢٣٣٢ في ٥٠٠ صفحة . ونسخة خامسة مؤرخة بسنة ٩٥٣ هـ في مكتبة آية الله الحكيم برقم ٢٣٣٣ في ٤٠٠ صفحة . ونسخة سادسة مؤرخة بسنة ٩٩٣ هـ في مكتبة آية الله الحكيم برقم ٥١٥ في ٧٤٩ صفحة . وهناك مشاريع علمية حول الكافي ، نذكر منها : أ – الأوّليات من الكافي ، للشيخ أبي علي محمد حسين الموحد الحججي طبع في قم ١٤٠٣ هـ . ب – الترجمة الانجليزية للسيد محمد حسن الرضوي بإشراف الشيخ محمد رضا الجعفري ط / المؤسسة العالمية للخدمات الإسلامية – طهران ١٩٧٨ م . ج – الترجمة الاسبانية للكافي ، للأستاد محمد حسين الأرجنتيني ، طبع في الأرجنتين ١٩٨٨ م . د – فهرس أحاديث الكافي ، إعداد مجمع البحوث الإسلامية – ط / مشهد ١٤٠٨ هـ . هـ – المعجم المفهرس لألفاظ أصول الكافي لإلياس كلانتري ، ط / طهران ١٣٦٣ هـ.(فهرس التراث – محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ١ – ص ٣٧١ – ٣٧٦).

قال الشيخ المفيد في الكافي وهو أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة (انتهى). وقال الشهيد الاول محمد بن مكي : الكافي في الحديث الذي لم يعمل الامامية مثله (انتهى). وقال الفيض الكاشاني : الكافي اشرفها وأوثقها وأتمها وأجمعها لاشتماله على الاصول من بينها وخلوه من الفضول وشينها (انتهى). وقد ذكر الاعلام لهذا الكتاب خصائص ومزايا قال الفيض الكاشاني في الوافي عن الكليني ما نصه : التزم في الكافي ان يذكر في كل حديث الا نادرا جميع سلسلة السند بينه وبين المعصوم وقد يحذف من السند لعلة لنقله عن أصل المروي عنه من غير واسطة أو لحوالته على ما ذكره قريبا هذا في حكم المذكور (انتهى). وقال الوحيد البهبهاني ما نصه : بذل جهده في مدة عشرين سنة ومسافرته الى البلدان والاقطار وحرصه على جمع آثار الائمة وقرب عصره إلى الاصول الاربعمائة والكتب المعمول عليها وكثرة علاقاته ومصاحبته مع شيوخ الاجازات والماهرين في معرفة الاحاديث (انتهى).

وأهم ما فيه: أنه أقدم كتب الحديث المعتبرة عند الشيعة وأجمعها للاصول التي بنى عليها الفروع فإنه رحمه الله قد كتبه إجابة لطلب من سأله أن يكون عنده كتاب كاف يجمع من جميع فنون علوم الدين ما يكتفي به المتعلم ويرجع اليه المسترشد كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب ، ونقل الشيخ يوسف البحراني في لؤلؤة البحرين عن عدد احاديث الكتاب فكانت كالاتي : ٥٠٢٢ الصحيح باصطلاح المتأخرين و١٤٤ فقط الحسن و١١١٨ فقط الموثق و٣٠٢ فقط القوي و ٩٤٨٥ فقط الضعيف ومجموعها ١٦١٢١حديثا (انتهى).

نسخ الكتاب:

ونسخ الكتاب المخطوطة كثيرة جداً وأقدم ما رأيت منها نسخة مكتبة مدرسة النواب في مشهد الرضي وهي بتاريخ ٦٧٥ هـ بخط علي بن أبي الميامين علي بن أحمد بن علي كتبها بواسط ومنها نسخة مصورة في مكتبة الجامعة بطهران برقم ١٥٦ وقد طبع الكتاب مكررا في الهند وإيران والعراق ففي لكنهو ١٣٠٢ هـ وفي إيران ١٢٧٣ هـ ، ١٢٨١ هـ وطبع في النجف العراق بتحقيق الشيخ محمد حسن المظفر وطبع أخيراً في ثمانية مجلدات باهتمام دار الكتب الاسلامية ١٣٨١ هـ وفي

مقدمتها ترجمة مبسوطة للدكتور حسين على محفوظ كما بحث المحدث النوري حول الكتاب في خاتمة المستدرك (٣-٥٣٢) بحثا طويلا لا يستغني عنه الباحث المنصف .

[راجع صورة أقدم نسخة من الكافي للشيخ الكليني رحمه الله، في الملحق برقم (١٣)]

الإسناد:

أرويه عن جمع كثير من المشايخ الاجلة إجازة بأسانيدهم المبسوطة والتي أوردتها في المشيخة في خاتمة هذا الكتاب وقراءة من أوله من أبواب العلم على السيد الوالد تغمده الله برحمته بإسناده عن مشايخه بأسانيدهم ، وأيضا قراءة لاحاديث منه على شيخنا العلامة الرازي أعلى الله مقامه وإجازة منه للباقي في اجازاته منها المبسوطة التي سماها ابسط الامالي وسماعا لاحاديث منه على شيخنا الاصبهاني الكاظمي رحمه الله وإجازه للباقي في إجازته المبسوطة التي سماها الدرر الغوالي عنهم جميعاً بأسانيدهم المتصلة المعنعنة إلى شيخ الطائفة الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ٤٦٠ هـ قال أخبرنا بجميع مروياته أبو عبد الله محمد بن النعمان عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب بجميع كتبه وأخبرنا الحسين بن عبد الله قراءة عليه أكثر كتاب الكافي عن جماعة منهم أبو غالب أحمد بن محمد الزراري وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه وابو عبد الله أحمد بن إبراهيم العمري المعروف بابن أبي رافع وأبو محمد هارون بن موسى التلعكبرى وأبو المفضل محمد بن عبد المطلب الشيباني كلهم عن محمد بن يعقوب وأخبرنا السيد الاجل المرتضى عن أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي عن محمد بن يعقوب وأخبرنا أبو عبد الله أحمد بن عبدون عن أحمد بن ابراهيم الصيرمي وأبي الحسين عبد الكريم بن عبد الله بن نصر البزاز بتفليس وبغداد عن أبي جعفر محمد بن يعقوب بجمع كتاب وروايته (انتهى). وأروي أيضا بالإسناد إلى الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان عن الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه عن محمد بن محمد بن عصام الكليني عن المؤلف محمد بن يعقوب الكليني وأيضا بالإسناد إلى الشيخ النجاشي عن أحمد بن علي بن أحمد بن عباس النجاشي (ت/٤٥٠هـ) عن محمد بن علي الشجاع عن محمد بن إبراهيم النعمان صاحب الغيبة عن المؤلف ثقة الاسلام الكليني .

دعائم الاسلام

تأليف أبي حنيفة النعمان بن محمد بن منصور بن احمد بن حيون المغربي (٢٥٩-٣٥٠هـ)

أبو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون المغربي (٢٥٩-٣٥٠ هـ) ولد بالقيروان حدود ٢٥٩ هـ ونشأ بها وتولى القضاء بالدولة الفاطمية بمصر وله كتب كثيرة على المذهب الاسماعيلي وتوفي بمصر في رجب ١٣٥٠ هـ وخلف أولاداً علماء قاموا بالامر بعده . قال مصطفى غالب الاسماعيلي المعاصر في مقدمة اختلاف أصول المذاهب طبع دار الفكر - بيروت ١٣٩٣ هـ =١٩٧٣م كان من أشهر فقهاء المذهب الفاطمي ومن أكثرهم تصنيفا وتأليفا حتى إن مؤلفاته اعتبرت من الاسس التي بني عليها ما جاء من علماء المذهب الاسماعيلي ولا تزال كتبه حتى الان من ابرز واشهر وأعمق المؤلفات الاسماعيلية المذهبية (انتهى).. ونقل ابن خلكان عن المسبحي قوله : إن النعمان كان من أهل العلم والفقه والدين والنقل بما لا مزيد عليه (انتهى).

قال ابن زولاق : كان في غاية الفضل من أهل القرآن والعلم بمعانيه عالما بوجوه الفقه وعلم اختلاف الفقهاء واللغة والشعر والنحل والمعرفة بأيام الناس مع عقل وانصاف (انتهى).. قال ابن شهر شوب في معالم العلماء : القاضي النعمان بن محمد ليس بإمامي وكتبه حسان ، منها : شرح الاخبار في فضائل الائمة الاطهار (انتهى).. وقال الشيخ محمد باقر المجلسي في البحار على العكس من ذلك بما نصه : كان مالكيا أولا ثم اهتدى وصار إماميا . وأخبار هذا الكتاب أكثرها موافق لكتبنا المشهورة لكن لم يرو عن الائمة بعد الصادق خوفا من الخلفاء الاسماعيلية وتحت ستر التقية وأظهر الحق لمن نظر فيه متعمقا (انتهى).

الكتاب:

تتفق المصادر على نسبة الكتاب إلى مؤلفه وفي كشف الظنون ما نصه : دعائم الاسلام ألفه في ٤١٦هـ بأمر الظاهر فاخرج من بمصر من الفقهاء المالكيين وأمر الدعاة والوعاظ أن يعظوا من كتاب دعائم الاسلام وجعل لمن حفظه مالا (انتهى).. وذكر البغدادي في ايضاح المكنون وفاته ٣٧٤ .

وقال شيخنا في الذريعة: إن للمؤلف كتابين باسم دعائم الاسلام أحدهما في العقائد والثاني في الفقه والكتاب المشهور هو في الحديث على ابواب الفقه وقال رحمه الله ايضا ما نصه : يوجد في جزأين في الخزانة الرضوية تاريخ فراغ الكاتب من الجزء الثاني ١٠٠٣ وتوجد نسخ جديدة الخط في تبريز وطهران والنجف وغيرها ونسخة خط السيد علي أكبر بن الحسين الحسيني القزويني المؤرخة ٥٨٢١ هـ في كربلاء في كتب السيد ابراهيم بن هاشم ابن محمد علي الموسوي القزويني المتوفى بالحائر ١٣٦٠ هـ .انتهى. (الذريعة ٨: ٧٩١). ١

---

١ في "موسوعة طبقات الفقهاء"، مانصه: ١٦٧٣- أبو حنيفة النعمان (- . . ٣٦٣ هـ) قاضي القضاة النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون المغربي ، أبو حنيفة ، من أكبر علماء مصر ، وصاحب كتاب « دعائم الإسلام » . قال ابن خلكان : كان مالكي المذهب ثمّ انتقل إلى مذهب الإمامية . ولد بالقيروان ونشأ بها ، واتصل بمؤسس الدولة الفاطمية عبيد اللّه المهدي ، ثمّ بالقائم بأمر اللّه ، وبالمنصور ، وبالمعزّ (منشئ القاهرة) . ولّاه القائم بأمر اللّه طرابلس الغرب ، وولاه المنصور قضاء المنصورية ، وكان قضاؤه يشمل سائر المدن الإفريقية . ولما ولي المعزّ الخلافة في سنة (١٤٣ هـ) قرّب أبا حنيفة وأدناه من مجلسه ، وأخذه معه حين خرج من المغرب إلى مصر ، ودخلها في سنة (٣٦٢ هـ) ، فقلّده بها قضاء القضاة ، إلّا أنّ مدّته لم تطل ، فقد مات في سنة - ثلاث وستين وثلاثمائة . وكان أبو حنيفة واسع العلم بالفقه والقرآن والأدب والتاريخ ، كثير التصانيف. قال ابن زولاق : كان في غاية الفضل ، من أهل القرآن والعلم بمعانيه ، وعالماً بوجوه الفقه وعلم اختلاف الفقهاء واللغة والشعر الفَحْل والمعرفة بأيام الناس ، مع عقل وإنصاف . وأثنى الذهبي في سيره على علمه ، فقال : له يد طولى في فنون العلوم والفقه والاختلاف ، ونَفَس طويل في البحث . وقال : وصنّف في الردّ على أبي حنيفة في الفقه ، وعلى مالك ، والشافعي ، وانتصر لفقه أهل البيت ، وله كتاب في اختلاف العلماء ، وكتبه كبار مطوّلة . فمن كتبه : دعائم الإسلام مطبوع ، تأويل دعائم الإسلام ، المجالس والمسامرات ، مختصر الآثار فيما روي عن الأئمّة الأطهار ،

وقد طبع هذا الكتاب طبعة محققة طبعة دار المعارف ١٣٧٠ هـ =١٩٥١م بتحقيق آصف بن علي أصغر فيض. وعليه اعتمدنا .

وقد اعتمد المحقق فيها على ثمانية نسخ أصحها عنده النسخة الثامنة التي وصفها بتفصيل وقال : هي أقوم النسخ التي استطعت الحصول عليها وهي الاساس الذي اعتمدت عليه في نشر النص اشتريتها ١٩٤٤م إلى أن قال : وكتب في آخرها الصفحة : ٦٥٩ رقمه أقل عبيد حدود الدين وافقرهم حسن بن ادريس بن علي لطف الله بهم ٩٨٩ – ثم جاء بعد ذلك – تم المجلد الاول من كتاب دعائم الاسلام في ذكر الحلال والحرام ومعرفة القضايا والاحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم افضل السلام ويتلوه في المجلد الثاني كتاب البيوع الخ وفي الهامش نجد هكذا : وجد في النسخة المرقوم منها هذه النسخة كما بين فوق هذا السطر الاول إلى اولها صححت هذه النسخة على الاصل بحسب الطاقة والامكان وأنا الفقير الى لطف الله المدعو نجل حبيب الله لقمان بتاريخ ١٧ ربيع الاول ١١٤٤ هـ . وبذلك تنتهي الصفحة .

وفي الصفحة : ٦١٠ نجد توقيع لقمان بن حبيب الله ثم تأتي الخاتمة الحقيقية ونصها : تم المجلد الاول من كتاب دعائم بعون الله الملك المعلم ملك العلام في أرضه عليه السلام في التاريخ السابع من شهر ذي القعدة ١١٤٣ هـ من هجرة النبي المختار صلى عليه وعلى آله الواحد القهار ما أظلم الليل وأشرق النهار بخط أقل عبد عبيد سيدنا بدر الدين طول عمره الملك الحق المبين وزاد دولته في كل ساعة وحين بحق سيدنا محمد وآله الغر الميامين صلوات الله وسلامه عليهم ما قرأ القارئ سورة ياسين ولي محمد بن علي لقمان شي بن علي حبيب الله في وقت درس سيدنا ومولانا داعي الدعاة

افتتاح الدعوة ، وشرح الاخبار في فضائل النبي المختار وآله المصطفين الأخيار ، وغيرها . وله قصيدة في الفقه سمّاها « المنتخبة » (موسوعة طبقات الفقهاء: – اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (ع) – ج ٤ – ص ٤٩٣).

هادي الهداة ومنبع ماء الحياة الشيخ إسماعيل جي بن الشيخ آدم صفي الدين بن سيدنا زكي الدين الشيخ عبد الطيب بن سيدنا بدر الدين اسماعيل جي بن ملاراج كنت في حضرته الشريفة العالية ذات الانوار المتلالاة حرسه الله من شر الشيطان وعماليه نقلت هذا الكتاب من خط سيدنا حسن بن أدريس بن علي بن حسين بن ادريس بن حسن بن عبد الله بن علي بن محمد بن حاتم بن الحسين بن الوليد الانف القرشي عفى الله عنه (انتهى).

وأضاف المحقق قائلا : وبدارسة هذه الخاتمة نجد أن الناسخ هو ولي محمد بن علي لقمان جي بن ملا هبة الله. والاسرة معروفة لدى طائفة البهرة الداودية لما لها من مكانة علمية متوارثة فالابن ولي محمد كتب النسخة وقابلها على الاصل وصححها والده لقمان جي وكان عالما نابها وتمت كتابة هذه المجلدة في سبعة ذي القعدة ١١٤٣ هـ (انتهى).

الإسناد:

قد اجتمعت بصعوبة بالغة بالداعي الحادي والخمسين للبهرة الاسماعيلية الداودية، السلطان طاهر سيف الدين، في محله بقصر سيفي بكربلاء في محلة العباسية، وسألته الاجازة وفهمت من كلامه الوعد بارسال اجازات الكتاب، فوعد بكتابتها وإرسالها، وكان كثير الصمت قليل الكلام والناس حوله كأن على رؤوسهم الطير، ولم يصلني شيء حتى هذا العام ١٣٩٦هـ، فالاجازة الشفهية غير حاصلة ،كما لم تصلني اجازات الكتاب عندهم لكي نعرفها إذا كان الوفاء بالوعد قد حصل .

من لا يحضره الفقيه

تأليف أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (المتوفى سنة ٣٨١ هـ)

من لا يحضره الفقيه لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أبي موسى بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق المتوفى ٣٨١ هـ ولد بقم وبها نشأ وفي ٣٢٩ هـ رحل لطلب الحديث إلى الري واستراباد وجرجان ونيسابور ومرو الروذ والحرمين والعراقين ومشهد الرضا وما جاورها في حدودها كسرخس وايلاق وسمرقند حتى حصل على مكانة عالية في الحديث وكان والده شيخ القميين ووجههم ولد رحمه الله بدعاء صاحب الامر وعاش مع أبيه قرابة عشرين سنة وتوفي في الري ٣٨١ هـ وقبره مزار مشهور اليوم .

قال الشيخ الطوسي : كان محمد بن علي بن الحسين حافظا للاحاديث بصيرا بالفقه للرجال ناقدا للاخبار لم ير في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه (انتهى).

وقال النجاشي : أبو جعفر نزيل الري شيخنا وفقيهنا وجه الطائفة بخراسان وكان ورد بغداد وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن (انتهى).. قال الخطيب البغدادي : نزل بغداد وحدّث بها عن أبيه وكان من شيوخ الشيعة ومشهوري الرافضة (انتهى).

قال ابن شهراشوب : مبرز القميين له من نحو ثلاثمائة مصنف (انتهى).

وقال العلامة الحلي : أبو جعفر نزيل الري شيخنا وفقيهنا وجه الطائفة بخرسان ورد بغداد ٣٥٥ هـ وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن كان جليلا حافظا للرجال بصيراً بالرجال نافذا لم يرَ القميون مثله في حفظه وكثرة علمه له نحوا من ثلاثمائة مصنف (انتهى).

وقال السيد بحر العلوم : شيخ مشايخ الشيعة وركن من اركان الشريعة رئيس المحدثين الصدوق فيما يرويه عن الامة (انتهى) .[1]

---

(١) ترجمه السيد المؤلف في "فهرس التراث"، بقوله: الشيخ الصدوق (٣٢٩ – ٣٨١) أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ، المعروف بالشيخ الصدوق . ولد بقم بدعاء صاحب الأمر عليه السّلام ورحل في طلب الحديث إلى الري وأسترآباد وجرجان ونيشابور ومروالرود والحرمين ومشهد الرضا عليه السّلام وما جاورها من سرخس وإيلاق وسمرقند ، وكان والده شيخ القميين ووجههم ، عاش مع أبيه قرابة عشرين سنة ، وتوفي قدّس سرّه في الري سنة ٣٨١ هـ وقبره مزار مشهور اليوم . قال الشيخ الطوسي : « كان حافظا للأحاديث بصيرا بالفقه ، والرجال ، ناقدا للأخبار ، لم ير في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه » . ثم ذكر كتبه وأسند إليها . وقال النجاشي : « أبو جعفر ، نزيل الريّ ، شيخنا وفقيهنا وجه الطائفة بخراسان ، وكان ورد بغداد وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن » ثم ذكر كتبه وأسند إليه . قال الخطيب البغدادي : « . . . نزل بغداد وحدّث بها عن أبيه وكان من شيوخ الشيعة ومشهوري الرافضة » . وقال العلامة الحلي : « شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان ، ورد بغداد سنة ٣٥٥ ، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن ، كان جليلا حافظا للأحاديث ، بصيرا بالرجال ، ناقدا للأخبار ، لم ير في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه ، له نحو من ثلاثمائة مصنف ، مات رضى الله عنه بالري سنة ٣٨١ هـ » . أسند إليه النجاشي والطوسي . من آثاره : ١ – الاعتقادات : طبع في طهران طبعة حجرية سنة ١٢٩٣ هـ ، وترجمه إلى الفارسية السيد عبد الحسين وطبع في مركز تعليمات اسلامي بواشنطن ، وترجمه إلى الفارسية أيضا محسن صدر رضواني وطبع في قم سنة ١٤٠٣ هـ ، وترجمه إلى الانجليزية آصف سيفي وطبع في طهران سنة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م . ٢ – أخبار الزهراء فاطمة عليها السّلام : نقل عنه السيد ابن طاووس (ت / ٦٦٤ هـ) في اليقين ، والعلامة المجلسي في البحار في موارد منها ١٨ : ٣٥٦ و ٣٩٧ ، ذكرته في المستخرجات . ٣ – الأمالي : طبع مع تقديم السيد

محمد مهدي الخراسان في النجف سنة ١٣٨٩ هـ – ١٩٧٠ م . كما طبع بتحقيق قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة سنة ١٤١٧ هـ . نسخته في مكتبة پارك شهر بطهران برقم ١٢٧٤٥ ، عرّفها المفهرس بأن عليها تأريخ سنة ٧٤٠ هـ بخط . . . ابن محمد حسين محمد علي التبريزي ، وظهر لي عند مراجعة النسخة عدم صحة التاريخ لأنه بخط حديث . ٤ – التوحيد : طبع في المطبعة الحيدرية بالنجف ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م . وطبع أيضا بتصحيح السيد هاشم الحسيني بطهران سنة ١٣٨٧ هـ . ٥ – ثواب الأعمال وعقاب الأعمال : طبع ضمن منشورات المكتبة العلمية في مطبعة أسعد – بغداد سنة ١٩٦٢ م . تلتها طبعات أخرى في طهران وقم منها طبعة منشورات الرضي بقم سنة ١٣٦٨ ش . كما طبع مع ترجمة فارسية لعلي أكبر غفاري في طهران – نشر صدوق سنة ١٣٦٦ ش . ٦ – الخصال : طبع مع تقديم السيد محمد مهدي الخرسان في النجف سنة ٣٩١ هـ ، وأعادت طبعه مؤسسة النشر الإسلامي بقم سنة ١٤٠٣ هـ . ٧ – صفات الشيعة : طبع مع كتاب فضائل الشيعة للصدوق قدّس سرّه ملحقا بكتاب علي والشيعة تأليف الشيخ نجم الدين العسكري في مطبعة الآداب بالنجف الأشرف سنة ١٣٨٠ هـ – ١٩٥٨ م ، وطبعته دار المحجة البيضاء ودار الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله في بيروت بدون تاريخ . ومنه نسخة استنسخها الشيخ شير محمد الهمداني في شهر الصيام من سنة ١٣٥٤ هـ ، عن نسخة الشيخ أحمد بن نجف علي الأميني في ذي الحجة سنة ١٣٥٣ . ٨ – علل الشرائع : طبع بتحقيق السيد فضل الله الطباطبائي بقم سنة ١٢٧٨ هـ . وبتقديم السيد محمد صادق بحر العلوم في النجف سنة ١٣٨٥ هـ ، وبتحقيق مؤسسة دار الحجة للثقافة سنة ١٤١٦ هـ . ٩ – عيون أخبار الرضا : طبع بتقديم السيد مهدي الخرسان في النجف سنة ١٣٩٠ هـ ، وبتصحيح الشيخ حسين الأعلمي في مؤسسة الأعلمي – بيروت سنة ١٤٠٤ هـ . ١٠ – الفِرَق : نقل عنه السيد ابن طاووس (ت / ٦٦٤ هـ) في سعد السعود : ٧٩ بقوله : « ممن روينا ذلك عنه الشيخ أبو جعفر بن بابويه من كتاب الفرق » ، ذكرته في المستخرجات . ١١ – فضائل الأشهر الثلاثة : طبع بتحقيق ميرزا غلام رضا عرفانيان في

النجف سنة ١٣٩٦ هـ . وله نسخة في مكتبة المشكاة بتاريخ سنة ٥٨٦ هـ ، برقم ٦٩٩ ، صوّرتها ، ولكن يبدو أن الخط حديث متأخر . وفضائل شهر رجب ، وفضائل شهر شعبان ، وفضائل شهر رمضان نسخها الشيخ شير محمد الهمداني في جمادى الأولى سنة ١٣٤٩ هـ ، عن نسخة السيد أبي القاسم الأصفهاني والشيخ ميرزا محمد الطهراني ، ثم قابلها بنسخة اخرى . ١٢ – فضل الشيعة : طبع مع كتاب علي والشيعة للشيخ نجم الدين العسكري في النجف سنة ١٣٨٠ هـ . نسخة منه استنسخها الشيخ شير محمد الهمداني في يوم الغدير سنة ١٣٦٧ هـ . ١٣ – كتاب زهد مولانا علي عليه السّلام : نقل عنه السيد ابن طاووس (ت / ٦٦٤ هـ) في فلاح السائل : ١٠٣ بقوله : « رويناه باسنادنا إلى أبي جعفر بن بابويه مما رويناه من كتاب زهد مولانا علي بن أبي طالب عليه السّلام » ذكرته في المستخرجات . ١٤ – كتاب المرشد : نقل عنه السيد ابن طاووس (ت / ٦٦٤ هـ) في الإقبال : ٦٧٤ بقوله : « وذكر أبو جعفر محمد بن بابويه في كتاب المرشد وهو كتاب حسن » . ١٥ – كتاب النبوّة : نقل عنه السيد ابن طاووس (ت / ٦٦٤ هـ) في الإقبال : ٦٢٣ بقوله : « ذكر محمد بن بابويه رضي الله عنه في الجزء الرابع من كتاب النبوة » ذكرته في المستخرجات . ١٦ – مشيخة الصدوق : منه نسخة عليها ما نصه : « هذا الترتيب من علَّامة الزمان الميرزا أحمد أطال الله بقاءه » والمراد به الأسترآبادي ، والنسخة في مكتبة مانشستر ، صوّرتها ، وسيأتي وصفها . ١٧ – معاني الأخبار : طبع بتحقيق علي أكبر الغفاري ، في طهران سنة ١٣٧٩ هـ . وأعادت طبعه مؤسسة النشر الإسلامي بقم في سنة ١٣٦١ ش . ١٨ – مدينة العلم : نقل عنه جمع منهم السيد ابن طاووس (ت / ٦٦٤ هـ) ، في موارد منها فلاح السائل : ٦٧ ، ونقله عنه أيضا المجلسي في البحار في موارد منها ٢ : ١٦١ ، ذكرتها في المستخرجات ، وراجع ما كتبته بعنوان « إزاحة الغيم عن مدينة العلم » . ١٩ – مصادقة الإخوان : طبع مع تقديم الدكتور حسين علي محفوظ ببغداد سنة ١٩٧٧ م ، وبتقديم سعيد نفيسي مع ترجمة فارسية سنة ١٣٢٥ هـ ، وطبع طبعة بالاوفسيت بإشراف السيد علي الخراساني سنة ١٤٠٢ هـ . وله نسخ منها

نسخة بخط الشيخ شير محمد الهمداني في ربيع الثاني سنة ١٣٤٩ هـ ، عن نسخة بخط السيد أبي القاسم الأصفهاني سنة ١٣٣٩ هـ ، ونسخة بخط حسن ابن محمد مهدي بن علي الطباطبائي بتاريخ ١٣٢٥ هـ عن نسخة بتاريخ ١٣١٩ عن نسخة الشيخ النوري بتاريخ ١٢٧٩ في مكتبة جامعة طهران برقم ٢١٣٣ ، صوّرتها . ٢٠ و ٢١ – المقنع والهداية : طبعا معا بتقديم محمد الواعظ الخراساني قم ١٣٧٧ ، وطبع كلّ منهما بشكل مستقل بتحقيق مؤسسة الإمام الهادي بقم سنة ١٤١٨ هـ . ٢٢ – من لا يحضره الفقيه : طبع بتحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان بطهران سنة ١٣٩٠ في أربعة أجزاء ، وشرح مشيخة الفقيه لمحمّد جعفر شرف الدين في دار التعارف بيروت ، ومنه نسخة في مكتبة مانشستر ، صورتها ، وفي فهرس المكتبة أنها بتاريخ ٦٦١ هـ ، ولكنه غير صحيح فإن الخط حديث عليه ختم محمد بن عبد الله سنة ١١٦٨ هـ . . Manchester Arabic M . ٥٤٣S)١٨٥ (٩١٤١٧٣ و The JohnRyfands University . وجاء في آخر الكتاب : « تمّ كتاب من لا يحضره الفقيه تصنيف الشيخ العالم السعيد المؤيد أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي الفقيه رضى الله عنه وأرضاه في يوم الخميس سادس عشرين شهر جمادى الآخر سنة احدى وثمانية وستمائة هجرية قمرية ، وسلَّم تسليما كثيرا . يليه ما لفظه : هذا الترتيب من علَّامة الزمان الميرزا محمد أطال الله بقاءه . بسم الله ، باب الألف ، ما كان فيه عن أبان بن تغلب فقد رويته عن أبي رضى الله عنه عن سعد ابن عبد الله عن يعقوب بن زيد عن صفوان بن يحيى عن أبي أيوب عن أبي علي صاحب العلل ، عن أبان بن تغلب ، ويكنى أبا سعيد وهو كندي كوفي . . . إلخ » . وفي آخر النسخة ما يلي : « وما كان فيه من خبر بلال » . ويليه : « من فوائد علَّامة الزمان ميرزا محمد أطال الله بقاءه في كشف طرق هذا الكتاب وبيان حالها تفصيلا بالنظر إلى حال الرواة المعتمدين ، ولقد نقلته من خط شيخي واستادي ومن إليه استنادي شيخ المحقّقين وقدوة المدققين شيخ الملَّة والدين محمد بن أبي الحسن بن زين الدين بن علي العاملي سلمه الله وأبقاه ورزقنا دوام لقاه بمنه وجوده ، الذي نقل من كتاب ميرزا محمد البهائي ، وهو كتاب لم ير

الكتاب:

قد قال المؤلف في سبب تأليفه وتسميته في المقدمة ما نصه : فإنه لما ساقني القضاء الى بلاد الغربة وجعلني القدر منها بأرض بلخ من قصبة ايلاق وردها الشريف الدين أبو عبد الله المعروف بنعمة وهو محمد بن الحسن بن إسحاق بن الحسين بن الحسين بن اسحاق بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام فدام بمجالسته سروري وانشرح بمذاكرته صدري وعظم بمودته تشرفي لاخلاق قد جمعها الى شرفه من ستر وصلاح وسكينة ووقار وديانة وعفاف وتقوى وإخبات فذاكرني بكتاب صنعه محمد بن زكريا المتطبب الرازي وترجمه بكتاب من لا يحضره الطبيب وذكر أنه شاف في معناه وسألني أن أصنف له كتابا في الفقه والحلال والحرام

مثله في كتب المتقدمين ولم يسمع بما يدانيه أفكار المتأخرين ، قال سلمه الله : قال : أبان بن تغلب فيه أبو علي صاحب العلل ، وهو غير معلوم الحال إلَّا ما يظهر من كلام المفيد » . ونسخة من الفقيه في مكتبة نوّاب بمشهد برقم ٦٧ – اخبار . عليه ختم نصّه « از سيصد وشصت وشش مجلد كتابخانه نواب فاضل خان وقف مدرسة خود نموده » . ومنه نسخة كاملة وفي أثنائها سقط أكمله بعض الكتاب ، وفي آخره قبل المشيخة ما نصه : « تم الكتاب من لا يحضره الفقيه على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى الله ، الفقير الحقير إلى الله الغني ، نعمة الله بن حمزة العميدي الحسيني ، وكان فراغه ليلة ثمانية عشر من شهر رمضان المبارك سنة ثمانين وتسعمائة (٩٨٠ هـ) ، وذلك في مشهد مولانا وسيدنا أمير المؤمنين وامام المتقين علي بن أبي طالب عليه السّلام » . ونسخة من المجلَّد الأوّل تبدأ بالوضوء وتنتهي بالزكاة في المتحف البريطاني برقم ١٩١٩ . – ٢٣٣٨ ونسخة منه بخط محمد بن علي بن الحسن [ظ] سنة ٦٥٢ هـ ، صوّرتها . (فهرس التراث – محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ١ – ص ٤٢١ – ٤٢٦).

والشرائع والاحكام موفيا على جميع ما صنفت في معناه وأترجمه بكتاب من لا يحضره الفقيه يكون إليه مرجعه وعليه معتمده وبه أخذه ويشترك في أجره كل من ينظر فيه وينسخه ويعمل بمودعه هذا مع نسخه لاكثر ما صحبني من مصنفاتي وسماعه لها وروايتها عني ووقوفه على جملتها وهي مائة كتاب وخمسة وأربعون كتابا فأجبته أدام الله توفيقه إلى ذلك لاني وجدته اهلاً له (انتهى).

قال السيد بحر العلوم عن الكتاب ما نصه : أحد الكتب الاربعة التي هي في الاشتهار والاعتبار كالشمس في رابعة النهار وأحاديثه معدودة في الصحاح من غير خلاف ولا توقف لاحد. (انتهى).

وقال المحدث النوري : ومن الاصحاب من يذهب إلى ترجيح أحاديث الفقيه على غيره من الكتب الاربعة نظرا إلى زيادة حفظ الصدوق وحسن ضبطه وتثبته في الرواية وتأخر كتابه عن الكافي وضمانه فيه بصحة ما يورده وأنه لم يقصد فيه قصد المصنفين في ايراد جميع ما رووا من المأثور فيه ما يتقن به ويحكم بصحته ويعتقد أنه صحيح بينه وبين ربه (انتهى).

ونكتفي بهذه عن غيرها من كلمات الاعلام المتفقة على جلالة الكتاب المؤلف والمؤلف . وعن عدد الاحاديث قال المحدث البحراني في لؤلؤة البحرين الصفحة : ٣٩٥ ما نصه : وأما الفقيه فيشتمل مجموعه على أربع مجلدات يشتمل على خمسمائة وستة وستين بابا الاول منه ٧٨ بابا و١٦١٨ مسندا و٨٤١ مرسلا والثاني منه على ٢٢٣ بابا و٧٣٦١ مسندا و٣٧٥ مرسلا والثالث منه على ٨٧ بابا و١٠٨٥ مسندا و٥١٠ مرسلا والرابع منه على ١٧٣ بابا و٩٠٣ مسندا و١٢٦٠ مرسلا (انتهى).

وقال شيخنا الرازي : أحد الاصول الاربعة للشيعة المعتمد عليها عندهم طبع على الحجر في بمبئي وطبع في ايران ١٣٢٥هـ وأحصى من روى عنهم في الفقه ٥١٠ رجلا وله نسخ خطية قديمة عليها خطوط العلماء ومنها النسخة الموجودة في كربلاء عند الشيخ محمد علي القمي بخط والد الشيخ محمد الطريحي وهو الشيخ محمد علي بن طريح بن خفاجي بن فياض بن حمد بن جميس بن

جمعة فرغ من نسخها ١٠٢١ هـ وقرأ فيه وصححه ولده صفي الدين بن فخر الدين في يوم الجمعة جماد الثانية ١٠٧٢ هـ .

وقال أيضا: الجزء الاول من نسخة الفقيه عن السيد مصطفى الصفائي بقلم المرزا علي السلطان فرغ منه في شعبان ١٩٨١م .انتهى ما ذكره شيخنا الرازي من النسخ التي رآها والحق أن نسخها المخطوطة غير قابلة للحصر والعد فقد تهافت المحدثون على نسخة ودراسته واقدم نسخة منها هي النسخة المؤرخة١٨٦ هـ الموجودة في مكتبة مانشستر كما في فهرستها المطبوع ١٩٢٤م وأيضا توجد منه نسخة قديمة غير مؤرخة في مكتبة السيد المرعشي بقم وقد طبع الكتاب طبعات متعددة منها في لكنهو الهند ١٣٠٠ هـ وتبريز ١٣٣٤ هـ وطهران ١٣٧٤ هـ والنجف ١٣٧٧ هـ مع ترجمة وافيه بقلم السيد حسن الموسوي الخرسان وعليها اعتمدنا وقد ألف الشيخ ياسين بن صلاح الدين علي البحراني من أعلام القرن الثاني عشر كتاب :"معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه" .

الإسناد:

أروي عن مشايخي حفظة الشريعة وسرج الملة باجازاتهم وأسانيدهم المتصلة عن الشيخ الشهيد الثاني عن الشيخ نور الدين بن عبد العال عن الشيخ شمس الدين محمد ابن داود عن الشيخ ضياء الدين علي عن والده محمد بن مكي الشهيد الاول عن محمد بن الكوفي عن نجم الدين بن سعيد عن السيد فخار عن شاذان بن جبرائيل عن جعفر الدرويستي عن الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان عن المؤلف الشيخ الصدوق – أيضا – بالإسناد إلى الشيخ الطوسي قال اخبرنا جماعة من أصحابنا عنهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمي وأبو زكريا بن سليمان الحمدان كلهم عن المصنف الشيخ الصدوق – وبالإسناد الى الشيخ النجاشي (ت/٤٥٠هـ) . فقد رواه عاليا عن والده على بن أحمد بن العباس النجاشي عن المصنف حيث قال : أجازني بجميع كتبه لما سمعناها منه ببغداد (انتهى).

وأيضا بالإسناد إلى الشيخ منتخب الدين علي بن عبد الله بن بابويه عن والده عبد الله بن حسن بن بابويه عن ابيه الحسن بن حسين بن بابويه عن محمد بن الحسن بن بابويه عن أبي الحسن بن حسين بن بابويه عن ابيه الحسين بن علي بن بابويه عن الشيخ المؤلف محمد بن علي بن بابويه الشيخ الصدوق . وأيضا بالإسناد إلى الشيخ فخار بن معد بن فخار الموسوي (ت/٦٠٠هـ) عن الشيخ شاذان بن جبرائيل القمي عن الشيخ عبد الجبار المقري الرازي الملقب بالمفيد عن الشيخ جعفر بن محمد بن أحمد ادريس عن أبيه محمد بن أحمد عن الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق .

"تهذيب الاحكام" و"الاستبصار فيما اختلف فيه من الاخبار"

تأليف أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي(المتوفى سنة ٤٦٠ هـ)

كتابا (تهذيب الاحكام) و (الاستبصار فيما اختلف فيه من الاخبار) كلاهما للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥-٤٦٠هـ) رحل إلى بغداد عام ٤٠٨ هـ لطلب العلم وبها استقل مدرسته في الفقه والحديث وكان بها إلى أن هاجر إلى النجف عام ٤٤٨ هـ . وبقي بها مفيدا ومؤلفا حتى وفاته وبها اليوم مقبرته ومسجده المعروف باسمه . وقد جعل له الخليفة العباسي القائم بأمر الله كرسي الكلام بعد أن وشي به عنده وتوفي بالنجف ليلة الاثنين ٢٢ محرم ٤٦٠ هـ .

قال العلامة الحلّي فيه ما نصه : شيخ الامامية ورئيس الطائفة جليل القدر عظيم المنزلة ثقة عين صدوق عارف بالاخبار والرجال والفقه والاصول والكلام والادب وجميع الفضائل تنسب إليه ، صنف في كل فنون الاسلام وهو المهذب للعقائد والاصول والفروع الجامع لكمالات النفس في العلم والعمل (انتهى)..

وقال المحقق الكاظمي : بلغ في التثبت في نقل الاخبار حتى قيل بأنه لا يرسل إلا عن ثقة قال السيوري في التنقيح : قال الشيخ في المبسوط وروى جواز بيع كلب الماشية والحائط ومثله لا يرسل إلا عن ثقة .

قال ابن كثير في البداية والنهاية: أنه كان في محله خلق كثير من سائر الطوائف ١. وقال المحدث القمي : كان تلاميذه في بغداد اكثر من ثلاثمائة من مذاهب شتى .انتهى.

---

١ راجع البداية والنهاية ، لابن كثير ٢١: ٥١.

وقد ترجمه شيخنا العلامة الرازي في مقدمة التبيان ترجمة وافيه استوفى فيها الاقوال . طبعت بالنجف في المطبعة الحيدرية ١٣٨١ هـ واستدرك عليه شيخنا بحر العلوم بفوائد ضمن ترجمته للشيخ الطوسي في مقدمة الامالي طبع النجف ١٣٨٤ هـ =١٩٦٤م.[١]

---

(١) شيخ الطائفة الحقة الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي " ، عماد الشيعة ، ورافع أعلام الشريعة . فالثقافة الإسلامية بكل فروعها مدينة لجهود هذا الرجل العظيم ، الذي نذر حياته لخدمة الإسلام ، وأدى إلى الفكر الإسلامي خدمة منقطعة النظير . ولادته : ولد الشيخ الطوسي في طوس خراسان ، في شهر رمضان عام ٣٨٥ هجرية ، بعد وفاة الشيخ الصدوق أحد أكبر محدثي الشيعة بأربع سنين . . . فرضع من ثدي الإيمان الصادق ، والولاية المخلصة الحقة ، وتربى تربية سالمة من شوائب الأدران ، فجعلت منه أمة في وضعه وسيرته ، أمة في أخلاقه وأفعاله ، وبالتالي أمة عظمى في فكره وقلمه . فكان شعلة وهاجة لا تنطفئ في جولان من الخواطر ، يبرمج ويخطط لمستقبله الزاهر الذي ينتظره . فدرس أولا في مدارس خراسان ، وقطع بذلك أشواطا عالية من العلم والمعرفة ، ولما لم يجد ما يطفي غليل ظمأه ، شد الرحال إلى بغداد – عاصمة العلم آنذاك – في عام ٤٠٨ هجرية بعد وفاة السيد الرضي بسنتين ، للاغتراف من نمير علمائها ، والارتشاف من مناهل غدرانها ، وهو ابن ثلاثة وعشرين عاما ، وذلك أبان زعامة ومرجعية شيخ الفرقة الحقة آنذاك (محمد بن محمد بن النعمان) المشتهر بالشيخ المفيد ، عطر الله رمسه ، ونور الله ضريحه . فلازم الشيخ المفيد ملازمة الظل للاستزادة من عبيق يمه الصافي ، والغور في بحر علومه . كما وأدرك شيخه الحسين بن عبيد الله بن الغضائري المتوفى عام ٤١١ هجرية . وتتلمذ على أبي الحسين ، علي بن أحمد بن محمد بن أبي جيد القمي الذي يروي عنه النجاشي . وفي عام ٤١٣ هجرية التحق الشيخ المفيد بالرفيق الأعلى ، وانتقلت زعامة الطائفة إلى السيد الشريف المرتضى ، فانضوى الطوسي تحت لوائه ، واهتم السيد به غاية الاهتمام ، وبالغ في إجلاله وتقديره والترحيب به ، وكان يدر عليه من المعاش في كل شهر اثني عشر دينارا ، فلم يكد ليغيب يوما واحدا عن درس أستاذه الأعظم ، همه

الاستماع لآرائه وأفكاره ، والتدقيق في معانيها ونقضها وإبرامها . واستمرت الحال سنون متمادية حتى اختار الله للسيد المرتضى اللقاء به ، لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة ٤٣٦ هجرية . فاستقل الشيخ الطوسي بالظهور ، وانثنت له وسادة المرجعية العليا للطائفة ، وتفرد بالزعامة الكبرى ، وأصبح وحيد العصر بلا منازع ، فقصد إليه القاصدون يضربون آباط الإبل بعد أن سار ذكره في الآفاق سير المثل ، وازدلفت إليه العلماء تستضئ بنوره المتألق وترتشف من معينه المتدفق ، يشد إليه الرحال من كل حدب وصوب ليستمتعوا بغزير علومه على اختلاف مسالكهم ومذاهبهم ، ويستزيدوا من سعة دائرة استبحاره في شتى العلوم ، حتى بلغ عدد تلاميذه الذين اجتهدوا على يديه ، وتلقوا منه رموز العلم وكنوز المعرفة ، أكثر من ثلاثمائة مجتهد من الخاصة ، فضلا عن العامة الذين لا يمكن حصرهم و عدهم ، لما رأوا فيه من شخصية علمية وقادة ونبوغا موصوفا ، وعبقرية ظاهرة في العلم والعمل ، حتى أن خليفة الوقت القائم بأمر الله (عبد الله بن القادر بالله أحمد) أسند إليه كرسي الكلام والإفادة ، ولم يكن هذا الكرسي ليمنح إلا للأوحدي من الناس في ذلك العصر ، والمتفوق على الكل علما وعملا وكمالا . فلم يفتأ شيخ الطائفة على هذا المنوال اثنتي عشرة سنة مقصودا لحل المشكلات ، وأداء المهمات ، وقضاء الحاجات ، حتى حدثت القلاقل والفتن والاضطرابات . وجد الشيخ الطوسي في إخمادها وإطفاء لهيبها ، ولكن الحظ لم يحالفه ، فاضطرمت نيرانها أكثر فأكثر . تلك الأحداث المؤلمة التي شنها (طغرل بك) أول ملوك السلجوقيين على الشيعة العزل من السلاح ، عند دخوله بغداد عام ٤٤٧ هجرية ، فأمر بإحراق مكتبة شيخ الطائفة العامرة بأمهات الكتب الخطية الثمينة ، والتي لا تقدر بثمن ، تلك المكتبة التي بذل أبو نصر سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة البويهي جهده العميم في إنشائها والاهتمام بها ، في محلة بين السورين في الكرخ عام ٣٨١ هجرية على غرار بيت الحكمة التي بناها هارون الرشيد . يقول ياقوت الحموي في معجم بلدانه : " إن هذا الوزير قد جمع فيها أنفس الكتب والآثار القيمة . . . ونافت كتبها على عشرة آلاف مجلد ، وهي بحق من أعظم المكتبات العالمية ، وكان فيها مائة مصحف بخط ابن مقلة "

. وقال ابن الجوزي في حوادث سنة ٤٤٩ هجرية " . . . وفي صفر هذه السنة كبست دار أبي جعفر الطوسي ، متكلم الشيعة بالكرخ ، وأخذ ما وجد من دفاتره وكرسي كان يجلس عليه للكلام ، وأخرج إلى الكرخ ، وأضيف إليه ثلاث سناجيق بيض كان الزوار من أهل الكرخ قديما يحملونها معهم إذا قصدوا زيارة الكوفة فأحرق . . . " هجرته : وفي خضم الأحداث المؤلمة آثر الشيخ الطوسي الهجرة إلى النجف الأشرف حيث مرقد سيد الأبطال أمير المؤمنين علي عليه السلام ، ليبقى بعيدا عن المعمعات الطائفية ، وليتفرغ للتأليف والتصنيف ، يسامر القماطر والمحابر ، ويكد في حصر آراء الأكابر وتقييد شواردهم . وأمه الفضلاء للاغتراف من معينه الذي لا ينضب ، والتطلع على درايته الصائبة ، وقريحته الثاقبة ، وهمته العالية ، فوضع بذلك اللبنة الأولى لأكبر جامعة علمية إسلامية في النجف الأشرف ، وشيد أركانها ، فأصبحت ربوع وادي الغري تشع بمظاهر الجلال والكمال ، صانها الله من طوارق الحدثان . وقد سبر الشيخ الطوسي أغوار هذه الكتب القيمة وغربلها ، وغاص في أعماقها ، واقتنى دررها ، وترك الزائد منها . وبذلك ألف كتبه المعول عليها في الأبحاث العلمية . وأهم تلك الآثار هي : ١ – الأبواب المعروف بـ (رجال الشيخ الطوسي : سمي بالأبواب لأنه مرتب على أبواب بعدد رجال أصحاب النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام . وهو أحد الأصول الرجالية الخمسة المعول عليها عند أعلام الطائفة . ٢ – اختيار معرفة الناقلين : لأبي عمرو ، محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي ، المعاصر لابن قولويه ، المتوفى سنة ٣٦٩ هجرية . والنسخة المتداولة المعروفة برجال الكشي هي عين اختيار شيخ الطائفة ، وليس للأصل أثر يذكر . ٣ – الإستبصار ، وهو أحد الكتب الأربعة المعول عليها في استنباط الأحكام الشرعية عند فقهاء الطائفة ، وأحاديثها ٥٥١١ حديثا ، وقال : " حصرتها لئلا يقع فيها زيادة أو نقصان " طبع عدة مرات ، وله شروح طويلة ومفصلة وكثيرة ليس في وسعنا ذكرها . راجع الذريعة إلى تصانيف الشيعة . ٤ – أصول العقائد . ٥ – الإقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد . طبع عدة مرات . ٦ – أنس الوحيد . ٧ – الإيجاز في الفرائض . ٨ – التبيان في تفسير القرآن ، فهو تفسير

نفيس قيم .... ٩ – تلخيص كتاب الشافي في الإمامة : لعلم الهدى السيد المرتضى . ١٠ – تمهيد الأصول : شرح لكتاب (جمل العلم والعمل) لأستاذه السيد المرتضى . ١١ – تهذيب الأحكام : وهو نظير الإستبصار ، وأحد الكتب الأربعة المعول عليها ، الحافلة بأدلة الأحكام من السنة الشريفة ، استخرجها شيخ الطائفة من الأصول المعتمدة للقدماء ، وهو شرح على كتاب المقنعة لأستاذه الشيخ المفيد المتوفى عام ٤١٣ هجرية . وأحصيت أحاديثه في ١٣٥٩٠ حديثا ، وللتهذيب تذييلات عديدة ، وشروح كثيرة ، وحواشي أكثر . ١٢ – الجمل والعقود في العبادات : ألف بطلب من ابن البراج الطرابلسي . ١٣ – رياضة العقول : شرح (مقدمة في المدخل إلى علم الكلام) . ١٤ – شرح الشرح في الأصول . ١٥ – العدة في الأصول : ألفه في حياة أستاذه السيد المرتضى وقسمه إلى قسمين ، قسم في الأصول الاعتقادية ، والثانية في أصول الفقه . ١٦ – الغيبة : في غيبة الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه . ١٧ – الفهرست : وهو من أهم الكتب الرجالية المعتمد عليها عند أعلام الإمامية . ١٨ – ما لا يسع المكلف الاخلال به في علم الكلام . ١٩ – ما يعلل وما لا يعلل في علم الكلام . ٢٠ – المبسوط في الفقه : وهو من أجل الكتب المدونة في هذا الباب ، وفيه آخر آراءه العلمية . ٢١ – مختصر أخبار المختار بن أبي عبيدة الثقفي . ٢٢ – مختصر المصباح في الأدعية والعبادات . ٢٣ – مختصر في عمل يوم وليلة في العبادات . ٢٤ – مسألة في الأحوال . ٢٥ – مسألة في العمل بخبر الواحد وبيان حجيته . ٢٦ – مسألة في وجوب الجزية على اليهود والمنتمين إلى الجبابرة . ٢٧ – مسألة في تحريم الفقاع . ٢٨ – مسائل ابن البراج . ٢٩ – الفرق بين النبي والإمام . ٣٠ – المسائل الإلياسية : وهي مائة مسألة في فنون مختلفة . ٣١ – المسائل الجنبلائية في الفقه . ٣٢ – المسائل الحائرية في الفقه . ٣٣ – المسائل الحلبية في الفقه . ٣٤ – المسائل الدمشقية في تفسير القرآن : وهي اثنتي عشرة مسألة . ٣٥ – المسائل الرازية في الوعيد : وهي خمس عشرة مسألة . ٣٦ – المسائل الرجبية في تفسير آي من القرآن . ٣٧ – المسائل القمية . ٣٨ – مصباح المتهجد في أعمال السنة ، وهو من أجل الكتب المؤلفة في الأعمال

الكتاب:

ألّف الشيخ الطوسي كتاب تهذيب الاحكام شرحا لكتاب أستاذه المقنعة في الفقه للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (ت/٤١٣هـ) واستوفى الاحاديث بأسانيدها ثم الف بعد ذلك كتابا سماه الاستبصار فيها اختلف فيه من الاخبار للجمع بين الاحاديث المتنافية في ظاهرها ، أما التهذيب فقد وصفه شيخنا الرازي بقوله : احد الكتب الاربعة المجاميع القديمة المعمول عليها عند الاصحاب من لدن تأليفها حتى اليوم . استخرجه من الاصول المعتمدة للقدماء التي هيأها الله له وكانت تحت

والأدعية . ٣٩ – المفصح في الإمامة : وهو من آثار العامة . ٤٠ – مقتل الحسين عليه السلام . ٤١ – مقدمة في المدخل إلى علم الكلام . ٤٢ – مناسك الحج في مجرد العمل . ٤٣ – النقض على ابن شاذان في مسألة الغار . ٤٤ – النهاية في مجرد الفقه والفتاوى : وهو من أعظم الآثار ، وأجل الكتب في الفقه ، وكان هذا الكتاب بين الفقهاء من لدن عصر مصنفه إلى عصر المحقق الحلي مورد البحث والتدريس في الجامعات العلمية . ٤٥ – هداية المسترشد وبصيرة المتعبد في الأدعية والعبادات . ٤٦ – مسائل الخلاف في الأحكام – وهو الكتاب الذي بين يديك – وهو كتاب فقهي مقارن بين المذاهب الإسلامية عني بذكر المسائل الفقهية مع النظر بعين الاعتبار لموارد الاختلاف من أصحاب الحديث والرأي من فقهاء العامة . وفاته ومدفنه : واستمرت السنون المتطاولة ، والشيخ الطوسي منهمك بالتأليف والتصنيف ، مكب على البحث والتدريس منشغل بالقضاء والإفتاء . حتى وافاه الأجل المحتوم في ليلة الاثنين الثاني والعشرين من محرم الحرام سنة ٤٦٠ هجرية عن عمر يناهز الخامسة والسبعين عاما . وتولى غسله ودفنه تلميذه الشيخ الحسن بن مهدي السليقي . والشيخ أبو محمد الحسن بن عبد الواحد العين زربي ، والشيخ أبو الحسن اللؤلؤي . ودفن في داره التي كان يقطنها بوصية منه ، وهي الآن من أشهر مساجد النجف الأشرف . وكانت ولا تزال محط بحث وإفادة العلماء العظام والمراجع الكرام .

يده من لدن وروده إلى بغداد ٤٠٨ هـ إلى مهاجرته منها إلى النجف ٤٤٨ هـ ومن تلك الاصول كانت في مكتبة أستاذه الشريف المرتضى المحتوي على ثمانين الف كتاب (انتهى).

وقال السيد بحر العلوم في وصف الكتابين معا ما نصه : أما الحديث فإليه تشد الرحال وبه تبلغ رجاله غاية الامال وهي من الكتب الاربعة التي هي أعظم كتب الحديث منزلة وأكثرها منفعة كتاب تهذيب الاحكام وكتاب الاستبصار ، ولهما المزية الظاهرة باستقصاء ما يتعلق بالفروع من الاخبار خصوصا التهذيب فإنه كاف للفقيه فيما يبتغيه من رواية الاحكام مغن عما سواه في الغالب ولا يغني عنه غيره في هذا المرام مضافا إلى ما اشتمل عليه الكتابان من الفقه والاستدلال والتنبيه على الاصول والرجال والتوفيق بين الاخبار والجمع بينها بشاهد النقل والاعتبار (انتهى).

وقد انبرى جمع من المحدثين بالعناية بالكتابين متنا واسنادا فألف السيد هاشم البحراني كتاب تنبيه الاريب وتذكرة اللبيب من إيضاح رجال التهذيب ونقحه ولخصه الشيخ حسن الدمستاني في كتاب سماه انتخاب الجيد من تنبيهات السيد توجد عندنا منه نسخة وقال المحدث البحراني في اللؤلؤة : أحصيت أبوابه فكانت ٩٣ بابا وأحاديثه فكانت ١٢٥٩٠ حديثا (انتهى).

ونسخه المخطوطة كثيرة وأشار شيخنا في الذريعة إلى عدة نسخ أهمها ما ذكره بقوله : ويوجد في تبريز الجزء الاول منه بخط مؤلفه شيخ الطائفة عليه خط الشيخ البهائي في مكتبة السيد محمد حسن بن علي اصغر شيخ الاسلام الطباطبائي الذي توفي ١٢٩٢ هـ واليوم بيد أحفاده (انتهى).

وقد استنسخ الشيخ عز الدين عبد الصمد العاملي بخطه نسخة من الكتاب سنة ٩٤٩ هـ وكتب في آخرها ما نصه : بلغت المقابلة والتصحيح بنسخة الاصل التي هي بخط مؤلف الكتاب الشيخ الطوسى (انتهى).. رأيت هذه النسخة عند السيد المرعشي . وقد طبع الكتاب عدة مرات منها في ١٣١٨ هـ =١٣٧٨ هـ في عشر مجلدات في النجف الاشرف بتقديم وتحقيق السيد حسن الخرسان .

كتاب الاستبصار:

وأما الاستبصار فقد وصفه شيخنا بقوله : أحد الكتب الاربعة والمجاميع الحديثية التي عليها مدار استنباط الاحكام الشرعية عند الفقهاء الاثنى عشرية منذ عصر المؤلف حتى اليوم يقع في ثلاثة أجزاء جزآن منها في العبادات والثالث في بقية أبواب الفقه من العقود والايقاعات والاحكام إلى الحدود والديات ، أوله : الحمد لله ولي الحمد ومستحقه . مشتمل على عدة كتب تهذيب الاحكام غير أن هذا مقصور على ذكر ما اختلف فيه من الاخبار وطريق الجمع بينها ، والتهذيب جامع للخلاف والوفاق وقد أحصى بعض العلماء عدة أبوابه في ٩٢٥بابا واحصرت أحاديثه في ٦٥٣١ حديثا ولعله اشتبه في العدد لان الشيخ نفسه حصرها في آخر الكتاب في خمسة آلاف وخمسمائة واحدى عشر حديثا وقال حصرتها لئلا تقع فيها زيادة أو نقصان . وقد طبع بالهند . ورأى النسخة المقابلة بخط الشيخ جعفر بن علي بن جعفر المشهدي ولد الشيخ محمد بن جعفر المشهدي مؤلف المزار المشهور بمزار محمد بن المشهدي فرغ من الكتابة في يوم السبت الثامن من شهر ذي القعدة الحرام ٥٧٣ هـ وكتب بخطه على عدة مواضيع منه بلغ قراءة وعرضاً بخط مصنفه وكتب على ظهر النسخة فائدة منقولة من خط الشيخ الطوسي حكاية عنه استاذيه الشيخ المفيد وابن الغضائري ثم اورد نص تلك الفائدة من العدة نذكرها في مشيخة الكليني وكذلك أورد اسماء الشروح والتعليقات على الكتب وقد حصر المؤلف في آخر كتابه هذه الابواب والاحاديث كالاتي :

الجزء الاول فيه ٣٠٠ بابا و ١٨٩٩ حديثا .

الجزء الثاني فيه ٢١٧ بابا ، ١٧٧ حديثا .

الجزء الثالث فيه ٣٩٨ بابا ، ٢٤٥٥ حديثا .

ثم قال : ابواب الكتاب ٩٢٥ بابا . تشتمل على ٥٥١١ حديثا ، لئلا تقع فيها زيادة أو نقصان .

قال محقق الكتاب السيد حسن الخرسان : والذي أحصيناه في مجموع الاجزاء الثلاثة ٥٥٥٨ حديثا وهو يزيد على ما ذكره الشيخ ٤٧ حديثا فإذا ما لاحظنا بعض الاحاديث التي كررها الشيخ في باب واحد بدون اي تغيير ولاحظنا ما كان من تفاوت النسخ هان الامر فقارب العدد ما أحصاه الشيخ بالاتفاق معه فلاحظ . انتهى . والموارد المشار اليها هي في المجلد الاول ٤٤١ والحديث ١٧٣ ، والمجلد الثاني ٢٥٧ ،٣٢١ ، ٣٣٢ ، وما بعدها من الموارد . وقد طبع الكتاب مكررا في لكنهو الهند ١٣٠٧ هـ والنجف الاشرف ١٣٧٦ هـ في أربع مجلدات وقد صححت الجزء الاول منه من طبعة النجف هذه على النسخة الفريدة المؤرخة ٥٧٣ هـ والتي هي بخط محمد بن المشهدي المتقدم ذكره والموجودة اليوم في خزانة الشيخ علي كاشف الغطاء الخاصة وتمتاز هذه النسخة بأمور منها مقابلتها مع خط المصنف ومنها تعيين عدة الكليني نقلا عن خط المؤلف الشيخ الطوسي ومنها الاختلاف الفاحش مع المطبوعة فقد ذكر باباً بعنوان من تكلم في الصلاة ساهيا أو عمداً في حين أنه لا أثر لهذا العنوان في هذه المخطوطة وان كانت روايته مذكورة مندمجة مع الباب السابق وهو (باب من تيقن أنه زاد في الصلاة) وكيفما كان فهذه النسخة جليلة ينبغي طبع الكتاب اعتمادا عليها فإني لم اقف لحد التاريخ على نسخة اقدم منها .

[راجع صورة أقدم نسخة من الإستبصار للشيخ الطوسي رحمه الله، في الملحق برقم (١٤ و١٥)]

الإسناد:

امّا الإسناد الى الكتابين التهذيب و الاستبصار فعن عدة من الاصحاب الاجلة عمد الملة ثقات الاسلام القادة الاعلام بأسانيدهم واكتفي هنا بسند واحد عالياً إلى العلامة الحلي الحسن بن يوسف بن المطهر المتوفى ٧٢٦ هـ حيث ان أغلب الاسانيد تنتهي إليه فعن شيخنا الرازي المتوفى ١٣٨٩ هـ عن الشيخ ميرزا حسين النوري المتوفى ١٣٢٠ هـ عن السيد ميرزا هاشم الخونساري عن السيد صدر الدين العاملي عن السيد محمد مهدي بحر العلوم عن المولى محمد باقر البهبهانى عن والده محمد أكمل عن المولى محمد باقر المجلسي عن والده محمد تقي المجلسي عن الشيخ بهاء الدين العاملي عن والده الحسين بن عبد الصمد العاملي عن الشيخ زين الدين الشهيد الثاني عن نور الدين

علي بن عبد العال الميسي العاملي عن شمس الدين محمد بن محمد الشهير بابن المؤذن الجزيني عن ضياء الدين علي العاملي عن والده شمس الدين محمد بن مكي الشهيد الاول عن فخر المحققين أبي طالب محمد الحلي عن والده الحسن بن يوسف بن المطهر الشهير العلامة الحلي المتوفى ٧٢٦ هـ وهو يروي عن السوراوي عن الشيخ حسين بن هبة الله رطبة السوراوي عن الشيخ أبي علي الطوسي عن والده شيخ الطائفة الطوسي وأيضا بالإسناد إلى الشهيد الثاني عن الشيخ جلال الدين الحسين بن أحمد بن نجيب الدين محمد بن هبة الله نمى الحلي عن أبيه عن ابيه عن أبيه عن أبيه عن الشيخ عبد الله بن الحسين بن احمد بن الطحال المقدادي عن الشيخ أبي علي عن والده الشيخ الطوسي وأيضا بالإسناد عن نصير الدين الطوسي عن ابيه محمد الطوسي عن السيد فضل الله الراوندي عن السيد العلامة الحلي عن بصير عن السيد أبي الصمصام ذي الفقار عن شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي مؤلف الكتابين التهذيب والاستبصار .

جامع الأصول من أحاديث الرسول

لأبي السعادات المبارك بن أبي الكرم

محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري (ت/٦٠٦)

ترجمه ابن خلكان في وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ترجمة وافية ، ومما قال: أبو السعادات المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري، الملقب مجد الدين.

قال أبو البركات ابن المستوفي في "تاريخ إربل" في حقه: أشهر العلماء ذكرا وأكبر النبلاء قدرا وأحد الأفاضل المشار إليهم وفرد الأماثل المعتمد في الأمور عليهم أخذ النحو عن شيخه أبي محمد سعيد بن المبارك الدهان وقد سبق ذكره وسمع الحديث متأخرا ولم تتقدم روايته. وله المصنفات البديعة والرسائل الوسيعة، منها: "جامع الأصول في أحاديث الرسول" جمع فيه بين الصحاح الستة، وهو على وضع كتاب رزين إلا أن فيه زيادات كثيرة عليه.

ومنها كتاب النهاية في غريب الحديث، في خمس مجلدات – وذكر كتبه الأخرى – وكانت ولادته بجزيرة ابني عمر في أحد الربيعين سنة أربع وأربعين وخمسمائة ونشأ بها، ثم أنتقل إلى الموصل في سنة خمس وستين وخمسمائة، ثم عاد إلى الجزيرة ثم عاد إلى الموصل وتنقل في الولايات بها. واتصل بخدمة الأمير مجاهد الدين قايماز بن عبد الله الخادم الزيني ... وكان نائب المملكة فكتب بين يديه منشئا إلى أن قبض عليه... فاتصل بخدمة عز الدين مسعود بن مودود صاحب الموصل وتولى ديوان رسائله وكتب له إلى أن توفي ثم اتصل بولده نور الدين أرسلان شاه ... فحظي عنده وتوفرت حرمته لديه وكتب له مدة.

ثم عرض له مرض كف يديه ورجليه فمنعه من الكتابة مطلقا، وأقام في داره يغشاه الأكابر والعلماء، وأنشأ رباطا بقرية من قرى الموصل تسمى "قصر حرب"، ووقف املاكه عليه وعلى داره

التي كان يسكنها بالموصل. وبلغني انه صنف هذه الكتب كلها في مدة العطلة. فإنه تفرغ لها. وكان عنده جماعة يعينونه عليها في الاختيار والكتابة.... وحكى أخوه عز الدين أبو الحسن علي أنه لما أقعد جاءهم رجل مغربي والتزم أنه يداويه ويبرئه مما هو فيه وانه لا يأخذ اجرا إلا بعد برئه فملنا إلى قوله واخذ في معالجته بدهن صنعه فظهرت ثمرة صنعته ولانت رجلاه وصار يتمكن من مدهما وأشرف على كمال البرء فقال لي أعط هذا المغربي شيئا يرضيه واصرفه فقلت له لماذا وقد ظهر نجح معاناته فقال الأمر كما تقول ولكني في راحة مما كنت فيه من صحبة هؤلاء القوم والالتزام بأخطارهم وقد سكنت روحي إلى الانقطاع والدعة، وقد كنت بالأمس وانا معاف أذل نفسي بالسعي إليهم، وها أنا اليوم قاعد في منزلي، فإذا طرأت لهم أمور ضرورية جاءوني بأنفسهم لأخذ رأيي. وبين هذا وذاك كثير، ولم يكن سبب هذا إلا هذا المرض، فما أرى زواله ولا معالجته، ولم يبق من العمر إلا القليل، فدعني أعيش باقيه حرا سليما من الذل وقد اخذت منه بأوفر حظ.

قال ابن خلكان: وكانت وفاة مجد الدين المذكور بالموصل، يوم الخميس سلخ ذي الحجة سنة ست وستمائة، ودفن برباطه بدرب دراج داخل البلد رحمه الله تعالى.(وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – لابن خلكان – ج ٤ – ص ١٤١ – ١٤٣. الترجمة رقم :٥٥٢).[1]

---

(١) ترجمه اليان سركيس بقوله: ابن الأثير الجزري " أبو السعادات " (٥٤٤ – ٦٠٦) أبو السعادات المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري الملقب مجد الدين هو شقيق عز الدين صاحب تاريخ الكامل ولد بجزيرة عمر ونشأ بها ثم انتقل إلى الموصل وكان كاتبا مفلقا يضرب به المثل ذا دين متين . اتصل بخدمة الأمير قايماز إلى أن مات فاتصل بخدمة صاحب الموصل عز الدين مسعود وولى ديوان الانشاء ومن تصانيفه غير المطبوعة : كتاب الانصاف في الجمع بين الكشف والكشاف تفسيري الثعلبي والزمخشري . المصطفى المختار في الأدعية والأذكار البديع في شرح فصول ابن الدهان وكتاب الأذواء والذوات

الكتاب:

وشرح غريب الطوال . وحصل له مرض مزمن أبطل يديه ورجليه وعجز عن الكتابة . توفي بالموصل ودفن برباط . ومن شعره قوله في صاحب الموصل وقد زلت به بغلته وأنشده إياها :

زلت البغلة من تحته * فان في زلتها عذرا

حملها من علمه شاهقا * ومن ندى راحته بحرا

من مؤلفاته: ١- جامع الأصول لأحاديث الرسول جمع فيه البخاري ومسلم والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائي والترمذي واختصره ابن الديبع الشيباني في كتاب سماه : تيسير الوصول إلى جامع الأصول . أنظر ابن الديبع . وقد جمع فيه جميع ما في الصحاح فبلغ عدد أحاديثه " ٩٤٨٣ " . قال ياقوت في معجمه : جمع الجرزي فيه بين البخاري والمسلم والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائي والترمذي ، عمله على حروف المعجم وشرح غريب الأحاديث ومعانيها وأحكامها وصنف رجالها ونبه على جميع ما يحتاج إليه منها. ٢- المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات وقف على طبعه سيبولد الألماني طبع في ديمار سنة ١٨٩٦ ص ١٨ - ٢٦٧ (أنظر المرصع في الأدبيات لضياء الدين بن الأثير) ٣ النهاية في غريب الحديث والأثر ويعرف بالنهاية الأثيرية في اللغات الحديثية أوله الحمد لله على نعمه بجميع محامده طهران ١٢٦٩ ص ١٩٩ بهامشه الدر النثير لجلال الدين السيوطي ومتن النهاية مشكول طبع بتصحيح عبد العزيز بن إسماعيل الأنصاري الطهطاوي جزء ٤ مط العثمانية ١٣١١ بهامشه كتابان الأول مفردات الراغب الأصفهاني والثاني تصحيفات المحدثين في غريب الحديث لأبي احمد العسكري ١٣١٨ جزء ٤ ومط الخيرية ١٣٢٢ جزء ٤ .(معجم المطبوعات العربية - اليان سركيس - ج ١ - ص ٣٤ - ٣٥).

قال حاجي خليفة عن كتابه واسلوب تأليفه ما لفظه:

لما وقفت على هذه الكتب ورأيتها في غاية من الوضع الحسن والترتيب الجميل ، ورأيت كتاب (رزين) هو أكبرها وأعمها، حيث حوى هذه الكتب الستة التي هي أم كتب الحديث، وأشهرها في أيدي الناس، وبأحاديثها أخذ، فحينئذ أحببت ان اشتغل بهذا الكتاب الجامع لهذه الصحاح ، وأعتني بأمره — الى ان قال: – ولو بقراءته ونسخه، فلما تتبعته وجدته — على ما قد تعب فيه – قد أودع أحاديث في أبواب غير تلك الأبواب أولي بها، وكرر فيه أحاديث كثيرة ، وترك أكثر منها، ثم انني جمعت بين كتابه وبين الاصول الستة التي ضمنها كتابه، فرأيت فيها أحاديث كثيرة لم يذكرها في كتبه ، إما للإختصار،أو لغرض وقع له فأهملها، ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها في الأصول لاختلاف النسخ والطرق. ورأيته قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري فذكر بعضها وحذف بعضها – الى ان قال:– فشرعت في الجمع بين هذه الكتب الستة التي أودعها رزين رحمه الله في كتابه، وانصرفت عما فعله ورتبه فاعتمدت على الاصول دون كتابه . واخترت له وضعا يزيد بيانه حسبما ادى اليه اجتهادي وانتهى اليه عرفاني . هذا بعد ان أخذت فيه رأي اولي المعارف والنهى، وأرباب الفضل والذكاء وذوي البصائر الثاقبة والآراء الصائبة واستشرت فيه من لا اتهمه دينا وأمانة وصدقا ونصيحة، وعرضت عليه الوضع الذي عرض لي ، واستضوأت به في هذا الصنع الذي سنح لي . فكلٌ ما أشار بما قوّى العزم، وحقق اخراج ما في القوة الى الفعل — الى ان قال: – وسميته:" كتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول (ص)".

ثم قال: لما وفق الله سبحانه وتعالى للشروع في هذا الكتاب وسهل طريقه. فكنت طالبا أقرب المسالك واهداها الى الصواب، اول ما بدأت به: انني حذفت الاسانيد، كما فعل الجماعة المقدم ذكرهم رحمهم الله، ولنا في الاقتداء بهم أسوة حسنة ، لان الغرض من ذكر الاسانيد كان اولا اثبات الحديث وتصحيحه وقد كفونا تلك المؤونة فلا حاجة بنا الى ذكر ما قد فرغوا منه وأغنونا عنه... فلم أثبت الا اسم الصحابي الذي روى الحديث عن النبي إن كان خبرا، أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان اثرا، اللهم الا ان يعرض في الحديث ذكر اسم رواته فيما تمس الحاجة اليه فأذكره، لتوقف

فهم المعنى المذكور في الحديث عليه — الى ان قال: – واما متون الحديث فانني لم أثبت منها الا ما كان حديثا عن رسول الله، أو اثرا عن صحابي. وما كان من أقوال التابعين ومن بعدهم من مذاهب الفقهاء والأئمة فلم أذكره الا نادرا، اقتداء بالحميدي رحمه الله وغيره ممن جمع بين الكتب ما عدا رزينا، فانه ذكر في كتابه فقه مالك ....واعتمدت في النقل من كتابي البخاري ومسلم على ما جمعه الامام ابو عبد الله الحميدي في كتابه... واليه المنتهى في جمع هذين الكتابين.

وأما باقي الكتب الأربعة: فاني نقلتها من الاصول التي قرأتها وسمعتها وجمعت بينها وبين نسخ اخرى منها — الى ان قال: – ثم اني عمدت إلى الأحاديث جميعها المضمنة في هذه الكتب الستة فاعتبرتها وتتبعتها واستخرجت معانيها فبنيت الابواب على المعاني التي دلت عليها الاحاديث، فكل حديث انفرد بمعنى أثبته في باب يخصه. فان اشتمل على أكثر من معنى واحد أو احد المعاني فيه أغلب من الآخر فان كان اشتماله عليه اشتمالا واحدا، اوردته في آخر الكتاب في كتاب سميته:ط كتاب اللواحق" وقسمته إلى أبواب عدة يتضمن كل باب منها أحاديث تشتمل على معاني متعددة من جنس واحد – الى ان قال: – لما نضدت الاحاديث في الأبواب والفصول والفروع... رأيتها كثيرة العدد... فخرجت أسماء الكتب المودعة في الكتاب وجعلتها مرتبة على الحروف (أ ب ت ث) .... فأودعت كتاب الايمان وكتاب الايلاء وكتاب الآنية في حرف الهمزة ، وهذا حرف أصلي — الى آخر ما قال.

وقد استخدم مجد الدين الرموز التالية: خ = للبخاري. م = لمسلم . ط = لموطأ مالك. ت= للترمذي. د = لأبي داود. س = للنسائي. وذكرها على الترتيب المتقدم ان وردت فيها جميعا والا فعلى من ذكرها خاصة.

وقال الحاجي خليفة: ولهذا الكتاب العظيم مختصرات منها مختصر أبي جعفر محمد المروزي الاسترآبادي وهو على النسق الذي وضع الكتاب عليه، أتمه في ذي القعدة سنة ٦٨٢ اثنتين وثمانين وستمائة وهو ابن تسع وستين سنة . وذكر مختصرات اخرى. ١

قال الجلالي: لم أجد من القدماء من أتقن تأليفه نظما واسلوبا أحسن مما فعله ابن الأثير لو لا اهماله الإسناد ومؤاخذات طفيفة في المنهج لا يسلم منها أي مؤلف ، وكنت أراجعه لمنهجه وأقتبس من اسلوبه ما أحوجتني الحاجة. واعتمدت على طبعة ١٣٧٠هـ = ١٩٩٥م.

الإسناد:

أروي الكتاب عن الشيخ المسند أبي محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي (ت/١٤١١هـ) ، عن شيخه عمر حمدان ، عن أحمد بن اسماعيل البرزنجي، عن أبيه ، عن صالح الفلاني، عن الشيخ محمد سعيد سفر المدني ، عن الامام المحدث محمد بن محمد بن عبد الله المغربي ، عن الشيخ عبد الله بن سالم البصري، عن الشيخ عيسى الجعفري ، عن علي الأجهوري ، عن البرهان العلقمي ، عن عبد الحق السنباطي ، عن الحافظ ابن حجر.(قطف الثمر ، ص ٢٧). وأيضا عن الشيخ عمر حمدان ، عن فالح الظاهري، عن السيد محمد بن علي السنوسي، عن محمد بن عبد السلام الناصري، عن أبي العباس أحمد بن عبد الله الورزازي الدرعي (ت/١١٧٩هـ)، عن عبد القادر بن أبي بكر المكي (ت/١١٣٨هـ)، عن الشيخ حسن بن علي العجيمي ، عن الشيخ أحمد بن محمد العجل، عن الامام يحيى بن مكرم الطبري ، عن عز الدين بن فهد ، عن القاشي عبد الكريم بن ناصر الدين بن الفرات، عن محمد البياني ، عن الفخر علي بن أحمد بن البخاري، عن المؤلف رحمه الله تعالى . ٢

---

١ اتحاف الأكابر: ص ٣٠.

٢ كشف الظنون ج١ :٥٣٥- ٥٣٧.

مسند الربيع

تأليف أبي يعقوب يوسف بن ابراهيم بن مياد السدراني الورجلاني (ت/٦٧٠ هـ)

جمع المؤلف الروايات المروية عن الربيع بن شعيب بن عمر الازدي الفراهيدي البصري من القرن الثاني الهجري وقد طبع الكتاب مع حاشية للشيخ عبد الله بن حميد السالمي وقد ذكر السالمي في مقدمة الحاشية ترجمة الربيع واليك كلامه ملخصا : الفقيه المشهور طود المذهب الاشم بحر العلوم الخضم صحب أبا عبيدة فنال وأفلح وتصدر بعده الافاضل فأنجح ، نزل البصرة فكان الربيع يقول أخذت الفقه من ثلاثة من عبيدة وأبي نوح وحمام قال أناس من أهل البصرة أنظروا لنا رجلا ورعا كتب الإسناد حتى نكتب عنه فنظروا فلم يجدوا غير الربيع فلما خاف أن يشيع امره ، أغلق بابه على نفسه دونهم الا من أتاه من أخوانه المسلمين ، واعتنى بتدوين روايته عن حمام الشيخ ابو صفره عبد الملك بن صفره وحمل عن الربيع من أهل عمان العلم من البصرة ونقلوه الى عمان ابو المنذر بشير بن المنذر الروائي من عقر نزوه وكان يسمى الشيخ الكبير وهو المراد بالشيخ عند الاطلاق في اثر المشرقي ثم ذكر آخرين منهم المؤلف وقد أورد السالمي المذكور ترجمة المؤلف . ملخصه : الشيخ الفاضل أبو يعقوب يوسف بن ابراهيم السدراني الورجلاني من اهل ورجلان واد بأرض المغرب فيه عمارة نزل بها اصحابنا خربها يحي بن إسحاق المبروقي عام ٦٢٦ هـ. وذلك بعد موت المرتب بستة وخمسين سنة وكان في شبابه ارتحل إلى الاندلس وسكن قرطبة وفيها حصل علوم اللسان والحديث والتنجيم وغيرها ومن مؤلفاته تفسير القرآن والعدل والانصاف في اصول الفقه في ثلاثة أجزاء ، ورتب مسند الربيع عن أبي عبيدة عن جابر وكان مشوشاً وضم إليه بعض روايات الربيع عن حمام عن جابر وروايات أبي سفيان والربيع وروايات الامام افلح عن غانم وغيره ومراسيل جابر بن زيد وهذا مذكور كله مجموع في هذا الكتاب . قال البدر الشامخي : ولا احصى ما رتبه من الاجوبة لكثرتها قال وسمعت بعض الطلبة ذكر ان له تأليفا في الفقه قالوا وله قصائد منها الحجازية في ثلاثمائة

وستين بيتا تدل على غزارة علمه لما أودعها من فنون العلم وله أيضا شرح رجال المسند في كراسة ومرج البحرين في الفلسفة توفي ٦٧٠ هـ .(انتهى ملخصا).[1]

قال الجلالي : وهذا التاريخ ينافي ما تقدم من موت المرتب بستة وخمسين سنة بعد عام ٦٢٦ هـ فراجع.

[راجع صورة مسند الربيع للفراهيدي، في الملحق برقم (١٦)]

الكتاب:

وأما الكتاب فهو يعتبر أهم مصدر في الحديث للاباضية التي هي الفرقة المشهورة من – الخوارج – حيث أن الكتاب جامع لمسانيد الربيع الذي هو من القرن الثاني الهجري واعتمدنا على الجزئين الاول والثاني فقط من المطبوع بمطبعة الازهار البارونية ١٣٢٦ هـ . وجاء على ظهرها أنها طبعت على نفقة الملك الجليل فخر الملوك ناشر العدل والمعارف السلطان فيصل بن تركي سلطان عمان مسقط وبأسفله حواشيه من العلاّمة الجليل الاستاذ الكامل الشيخ عبد الله بن حميد السالمي وقد ترجمه الزركلي في الاعلام (٤–٨٤) بقوله : مؤرخ جليل من أعيان الاباضية انتهت إليه رياسة العلم .

---

(١) ترجمه خير الدين الزركلي في" الأعلام "، بقوله: الورجلاني (. . – ٥٧٠ هـ = . . – ١١٧٥ م) يوسف بن إبراهيم بن مياد السدراتي الورجلاني ، أبو يعقوب : عالم بأصول الفقه ، إباضي . من أهل ورجلان (وهي واد في المغرب الأقصى كانت فيه عمارة ينزلها الإباضيون وخربها يحيى بن إسحاق الميورقي سنة ٦٢٦ هـ) رحل في شبابه إلى الأندلس ، وسكن قرطبة . ورأى " مسند الربيع بن حبيب " مشوشا ، فرتبه وسماه " الجامع الصحيح – ط " تقدم ذكره في ترجمة الربيع . ومن كتب الورجلاني " العدل والانصاف " في أصول الفقه ، ثلاثة أجزاء ، و " الدليل والبرهان – ط " في عقائد الإباضية ، ثلاثة أجزاء ، و " مرج البحرين " في المنطق والهندسة والحساب ، وله نظم (الأعلام – خير الدين الزركلي – ج ٨ – ص ٢١٢).

مولده ووفاته بعُمان وكان ضريرا .(انتهى). وذكر أنه توفي ١٣٣٢ هـ وذكر من مؤلفاته المطبوعة هذه الحاشية و جوهر النظام على الاديان والاحكام و تحفة الاعيان في تاريخ عمان و بهجة الانوار وغيرها وترجمة كامله ٦-٥١ وقال إنه توفي ١٢٦٩ هـ، والظاهر أنه سهو، لان كتابه تحفة الاعيان طبع ١٣٣٢هـ وعليه الدعاء له بالبقاء. وجاء في آخر الجزء الثاني من الحاشية انه ابتدأ بتأليفها في الخامس عشر من رمضان ١٣٢٤ هـ وأن تاريخ اتمام تسويده السابع من ربيع الاول ١٣٢٥ هـ . وذكر الزركلي أنه في اربعة أجزاء ولكني لم اعثر ابداً على سوى الاولين منهما فقط والمهم أن الناشر السالمي سماه بـ" الجامع الصحيح " مع أنه جاء في اول المتن بعنوان :"ترتيب مسند الربيع" فرأينا ان اتباع الاصل أولى ، ويبتدأ إسناد الكتاب بما نصه : قال أبو عمر البصري – هذا هو الربيع – حدثني أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي عن جابر بن زيد الازردي عن عبد الله بن عباس عن النبي .(انتهى).

قال الجلالي : وقد عرفت مما ذكره السالمي في ترجمة المؤلف أن هناك روايات أخرى ضمت اليها فراجع .

كنز العمال في سنن الاقوال والافعال

تأليف علاء الدين على بن حسام الدين الشهير بالمتقى الهندي (ت/ ٩٧٥ هـ)

كان المؤلف من جمهرة المحدثين الذين قصدوا استقصاء الاحاديث النبوية التي جمعها الُمحدّث جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (ت/٩١١هـ) فألف ثلاثة جواميع : صغيراً يسمى بزيادة الجامع ، ووسطاً يسمى بالجامع الصغير ، وكبيراً يسمى بجمع الجوامع .

وقد قصد في الاخير أن يجمع الاحاديث النبوية كلها ، وهذا بالرغم من أنه هدفٌ مقدس لا يسع أحد أن يدعيه مهما أوتى من علم وحصلت له من مصادر أو طال به العمر ، وهو رحمه الله أجاب دعوة ربه من دون أن يكمله . وجاء بعده المتقى الهندي واعتمد على هذه الجوامع الثلاثة فرتبها حسب الابواب الفقهية بعد ترتيبها حسب حروف الهجاء ، وكان ذلك تسهيلاً كبيراً على طلاب هذا العلم . وهو أجمع كتاب في الحديث والذي تفقده هو الاسانيد حيث اقتصر فيها على المتون خاصة .

المؤلف : علي بن حسام الدين بن عبد الملك بن قاضي خان المعروف بالمتقي الهندي البرهانبوري المكي (ت/٩٧٥هـ).

ولد المؤلف في مدينة برهانبور بالهند سنة (٨٨٥هـ) وترعرع تحت رعاية والده والشيخ بهاء الدين البرهانبوري ، وبعد أن أكمل مقدمات العلوم هاجر الى الحرمين الشريفين وانقطع إلى العلم وقد نُقل عن خطه قوله : لما وصل عمري إلى ثمان سنين جاء في خاطر والدي رحمه الله أن يجعلنى مريداً لحضرة الشيخ باجن رحمه الله فجعلنى مريداً وكان طريقه طريق السماع وأهل الذوق والصفا فبايعنى على طريق المشايخ الصوفية وأخذت عنه وأنا ابن ثمان سنين ولقننى الذِكْر الشيخ عبد الحميد بن الشيخ باجن رحمه الله وكنت في بداية أمري أكتسب بصنعة الكتابة لقوتى وقوت عيالى ، وسافرت الى البلدان ولما وصلت الى الملتان صحبت الشيخ حسام الدين وكان طريقه طريق المتقين ، فصحبته ما شاء الله ثم وصلت الى مكة المشرفة وصحبت الشيخ ابا بكر الصديقى البكري وكان له طريق

التعلم والتعليم ... وقد وفد الى الهند مرتين واستقر بمكة الى أن توفى ليلة الثلاثاء وقت السحر ٢ من جمادي الاولى سنة ٩٧٥ هـ.[١]

---

(١) ترجمه خير الدين الزركلي في" الأعلام "، بقوله: علي بن حسام الدين (الهندي) = علي ابن عبد الملك ٩٧٥ الهندي (. . . – بعد ٩٥٢ هـ = . . . – بعد ١٥٤٥ م) علي بن حسام الدين الهندي : من المشتغلين في الحديث . جاور بمكة وأقام مع نحو ٥٠ شخصا في حوش قريب والمنتخب لابن شقدة – خ . والدارس ٢ : ١٣١ والنجوم الزاهرة ٧ : ٣٧٧ والكتبخانة ٧ : ٢٥٧ ومفتاح السعادة ١ : ٢٦٩ وفى كتاب الطب العربي ٦٤ للدكتور أمين أسعد خير الله : " إذا درسنا كتاب شرح تشريح القانون لابن النفيس درسا مدققا نجد أن المؤلف كان أول من وصف الدورة الدموية الرئوية ، وأول من أشار إلى الحويصلات الرئوية والشرايين التاجية " . وانظر معجم الأطباء للدكتور أحمد عيسى ٢٩٢ – ٢٩٦ وهدية العارفين ١ : ٧١٤ والفهرس التمهيدي ٥٣٠ ويقول سارتون George Sarton في كتاب " الشرق الأوسط في مؤلفات الأميركيين " ٤٩ إن المستشرق يوسف شاخت Joseph Schacht يعمل في طبع كتاب " فاضل بن ناطق " مع ترجمة موجز له إلى الإنجليزية . المعجب في تلخيص أخبار المغرب ٢٩٣ – ٢٩٧ وفيه شئ من شعره . من دار الشريف بركات سلطان مكة . وكانوا يتعبدون ولا يخرجون الا للصلاة في الحرم ، قال الشيخ عبد الوهاب الشعراوي : أجمعت به سنة ٩٤٦ مدة إقامتي بمكة وانتفعت به وبخطه ثم حججت سنة ٩٥٢ ، فوجدته قد رجع إلى بلاد الهند . له " منهج العمال في سنن الأقوال – خ " في ترتيب أحاديث الجامع الصغير وزوائده للسيوطي ، رأيته في مكتبة الرباط (د ٢٢٥) مجلدان ، و " النهج الأتم في تبويب الحكم – ط " (الأعلام – خير الدين الزركلي – ج ٤ – ص ٢٧١) . وقال الشيخ عبد الوهاب الشعراوي : اجتمعت به في سنة ٩٤٦ مدة إقامتي بمكة وانتفعت به وبخطه ، ثم حججت سنة ٩٥٢ فوجدته قد رجع إلى بلاد الهند ، له منهج العمال في سنن الأقوال في ترتيب أحاديث الجامع الصغير وزوائده للسيوطي ، رأيته في مكتبة الرباط مجلدان ، والنهج الأتم في تبويب

الحكم . (الأعلام للزركلي : ج ٤ ص ٢٧١) . أقول : كأن الزركلي غفل عن مطالعة ما قدمه المتقي في كتابه " كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال " فيما دار عليه بعد تأليف " منهج العمال في سنن الأقوال " كتابا بعد كتاب إلى أن ألف كنز العمال ، فلاحظ . توجد له ترجمة ضافية في النور السافر ص ٣١٥ – ١٩ قال : كان من العلماء العاملين وعباد الله الصالحين على جانب عظيم من الورع والتقوى والاجتهاد في العبادة ورفض السوي ، له مصنفات عديدة ، وذكروا عنه أخبارا حميدة . ثم ذكر من مناقبه قول النبي صلى الله عليه وآله له في المنام : إنه أفضل الناس في زمانه . فقال : مؤلفاته كثيرة نحو مائة مؤلف بين صغير وكبير ، ومحاسنه جمة ومناقبه ضخمة قد أفردها العلامة عبد القادر بن أحمد الفاكهي المكي في تأليف لطيف سماه [القول النقي في مناقب المتقي] ذكر فيه من سيرة الحميدة ورياضاته العظيمة ومجاهداته الشاقة ما يبهر العقول إلى أن قال : وبالجملة فما كان هذا الرجل إلا من حسنات الدهر وخاتمة أهل الورع ومفاخر الهند وشهرته تغنى عن ترجمته ، وتعظيمه في القلوب يغني عن مدحه . وقد وصفه ابن العيدروس : بقوله : " كان من العلماء العاملين ، وعباد الله الصالحين ، على جانب عظيم من الورع والتقوى ، والاجتهاد في العبادة ورفض السوى ، له مصنفات عديدة ، وذكروا عنه أخبارا حميدة . . . فما كان هذا الرجل إلا من حسنات الدهر ، وخاتمة أهل الورع ، ومفاخر الهند ، وشهرته تغني عن ترجمته ، وتعظيمه في القلوب يغني عن مدحه " . وقال اليان سركيس: المتقى الهندي (٩٧٥) علاء الدين على بن حسام الدين عبد الملك ابن قاضيخان المتقى الهندي التاوري الشاذلي المدني كنز العمال في سنن الأقوال والافعال – أو " البرهان فوري " لله دره حيث من بترتيب جمع الجوامع للحافظ السيوطي كان ترتيب أحاديثه على وفق حروف الهجاء فسهل الطريق على الطالبين وصيرها مبوبة على ذيدن الفقهاء . فرغ من تأليفه سنة ٩٥٧ – جزء ٨ مط دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن ١٣١٣ . وطبع مختصر كنز العمال للمؤلف بهامش مسند الإمام أحمد بن حنبل – مط الميمنية ١٣١٣.(معجم المطبوعات العربية – اليان سركيس – ج ٢ – ص ١٦١٤).

الكتاب:

طبع كنز العمال في مطبعة المعارف النظامية في حيدر آباد الدكن ١٣١٣هـ ، وظهرت منه مجلدات لكنها لم تكمل بعد ، لذلك اعتمدت على ما اختصره المؤلف نفسه ولا تقل في المادة عن الاصل وقد طبع المختصر بهامش مسند أحمد بن حنبل – مطبعة الميمنية في القاهرة ١٣١٣ هـ. وهذا المختصر في اعتقاد مؤلفه يفوق الاصل بحذف التكرار وتوحيد أحاديث الافعال والاقوال.

وعن اسلوب تأليفه يقول : وقفت على كثير مما دوّنه الائمة من كتب الحديث فلم أر فيها أكثر جمعاً ولا اكبر نفعاً من كتاب جمع الجوامع الذي ألفه الامام العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطى سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه حيث جمع فيه من الاصول الستة وغيرها الاتى ذكرها عند رموز الكتاب وأودع فيه من الاحاديث ألوفا ومن الاثار صنوفا وأجاد فيه كل الاجادة مع كثرة الجدوى وحسن الافادة وجعله قسمين ، قسماً رتبه على حروف المعجم وقسماً على مسانيد الصحابة لكن عاريا عن فوائد جليلة – رغم ذكرها – (منها) ان من اراد أن يكشف منه حديثاً وهو عالم بمفهومه لا يمكنه الا اذا حفظ رأس الحديث ان كان قوليا أو اسم راويه ان كان فعلياً ومن لا يكون كذلك تعسر عليه ذلك (ومنها) ان من اراد ان يحيط ويطلع على جميع أحاديث البيع مثلا أو أحاديث الصلاة أو الزكاة أو غيرها لم يمكنه ذلك أيضا الا اذا قلّب جميع الكتاب ورقة ورقة . ثم ذكر المتقى اسلوب تأليف الكتاب فقال : سميته كنز العمال في سنن الاقوال والافعال فصار كتابا حافلا في أربعة مجلدات جامعا لمصادر الحديث وموارده وضابطا لفنونه وشوارده فانتشر في الناس واشتهر ولله الحمد ، ثم انه لما كانت أحاديث جمع الجوامع مؤلفة على الحروف ومسانيد الصحابة كانت تكراراتها وزياداتها القولية والفعلية منطوية تحت حرفها مندمجة في مسندها ولم تبين للطالب تكراراتها ولم يظهر زياداتها كحديث (عمار ملئ ايمانا الى مشاشه) وحديث: (ملئ عمار ايمانا الى مشاشه) فالاول ذكره رضى الله عنه في حرف العين والثانى في حرف الميم والمعنى واحد ، وقس على هذا باقى الاحاديث المكررة فيه فلما عقلت شوارد أحاديثه بالفصول والابواب وقيد كل

حديث منها بما يليق به من فصل وباب وكتاب واقرن كل حديث بقرينه وأنيسه وأجلس كل جليس مع جليسه وظهرت تلك التكرارات بعد ان كانت منطوية وتبينت تلك الزيادات بعد ان كانت خفية ووجدت قصور همم الطالبين عن تحصيله لكثرة حجمه وتطويله وان كان غير خال عن الافادة لمن أراد زيادة البسط والاستفادة أردت أن أحذف منها ما تكرر من غير أن أطوي شيئاً من مبانيه ، فاستخرت الله تعالى في حذف أحاديثه وآثاره واستعنته على انتخابه واختصاره فحذفت منه نحو خمسة عشر الفا من الحديث فكان المتروك كله نحو ثلث الكتاب ، ومسلكى في الاختصار ودأبي في حذف التكرار ان المؤلف رحمه الله اذا ذكر الحديث القولى في قسم الافعال بزيادة سبب أو مراجعة أو نحو ذلك ذكرته في قسم الافعال ان كان معناه موقوفا على ذلك السبب أو المراجعة أو نحو ذلك وتركته من قسم الاقوال وان لم يكن معناه موقوفا على ذلك السبب أو المراجعة تركته من الافعال لانه مذكور في الاقوال بلفظه أو بمعناه واذا رأيت حديثين استويا في المفهوم بحسب المعنى المقصود أخذت المختصر منهما واذا استويا في الاختصار أيضا أخذت اصحهما وربما اخذت الاحاديث المتكررة المعنى لقلة الاحاديث في تلك الترجمة او لكثرة احتياج الناس اليها فليعلم وسميته منتخب كنز العمال في سنن الاقوال والافعال ففاق هذا التأليف على كنز العمال بشيئين أحدهما بحذف التكرار والثانى امتزاج أحاديث الافعال بأحاديث الاقوال. ١

وقد جاء في آخر الكتاب ما لفظه : قال المؤلف رحمه الله هذا آخر كتاب منتخب كنز العمال في سنن الاقوال والافعال ، والحمد لله اولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وازواجه وذريته وعلينا معهم وسلم تسليماً كثيراً .. آمين . انجز يوم الجمعة ثامن يوم من ذي القعدة سنة ١٠٩٤ هـ. ٢

---

١ هامش مسند أحمد : ج١ ،ص ٣-٧، ط/ الميمنية- القاهرة ، سنة١٣١٣هـ.

٢ هامش مسند أحمد : ج١ ،ص ٤٦٧، ط/ الميمنية- القاهرة ، سنة١٣١٣هـ.

قال الجلالى : وهذا التاريخ لا بد وان يكون من الناسخ حيث ان المصادر تذكر وفاة المؤلف ٩٧٥ هـ فراجع الكتاب .

وقد صرح بذلك الشيخ ابو الحسن البكري شيخ المؤلف حيث قال : للسيوطى منة على العالمين وللمتقى منة عليه . وقد فرغ المؤلف من تأليفه سنة ٩٧٥ هـ . والتاريخ هذا أيضاً يبين المدة الزمنية التي استغرقت بين الكتابة والوفاة .

والكتاب في اطاره العام مرتب على حروف المعجم مبتدأ بالايمان والاسلام والاخلاق والتوبة فالبيع والجهاد وسائر ابواب الفقه ثم بالفضائل الى الديات . ولكن ذلك لا يعنى ان الروايات التي اوردها المؤلف هى على حروف المعجم بل هى مختلفة ولا ترتيب معجمى في الروايات نفسها وان كانت الابواب الفقهية مرتبة ترتيباً معجمياً .

وقد طبع الكتاب اخيراً في ثمانية اجزاء في سنة ١٣١٥ هـ وقد انتهت الطبعة الثانية في ٢٢ مجلداً في ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م طبعة دار المعارف العثمانية حيدر آباد ١٣٦٤ هـ =١٩٤٥م .

وقد ابتدأت الطبعة بديباجة المؤلف من دون مقدمة للطبعة جاء على ظهرها انها (صح عن النسخة القديمة (وليس فيها أية اشارة الى هذه النسخ ، وخصوصياتها لا تزال مجهولة .

رموز كنز العمال:

وقد استخدم المتقى الهندي في كنز العمال نفس الرموز التي استخدمها السيوطى في كتبه : الجامع الصغير ، وزوائد الجامع الصغير ، وجمع الجوامع ونقلها بما لفظه : قال : وسميته الجامع الصغير من حديث البشير النذير لانه مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته جمع الجوامع وقصدت فيه جمع الاحاديث النبوية باسرها وهذه رموزه (خ) للبخاري (م) لمسلم (ق) لهما (د) لأبي داود (ت) للترمذي (ن) للنسائى (ـه) لابن ماجه (٤) لهؤلاء الاربعة (٣) لهم الا ابن ماجه (حم) لاحمد في مسنده (عم) لابنه في زوائده (ك) للحاكم فان كان في مستدركه اطلقت والا بينته (خد) للبخاري

في الادب (تخ) له في التاريخ (حب) لابن حبان في صحيحه (طب) للطبرانى في الكبير (طس) له في الاوسط (طص) له في الصغير (ص) لسعيد ابن منصور في سننه (ش) لابن أبي شيبة (عب) لعبد الرزاق في الجامع (ع)لأبي يعلى في مسنده (قط) للدارقطني فإن كان في السنن أطلقت والا بينته (فر) للديلمى في مسند الفردوس (حل) لأبي نعيم في الحلية (هب) للبيهقى في شعب الايمان (هق) له في السنن (عد) لابن عدي في الكامل (عق) للعقيلى في الضعفاء (خط) للخطيب فان كان في التاريخ أطلقت والا بينته. وأسأل الله أن يمنّ بقبوله وان يجعلنا عنده من حزبه المفلحين وحزب رسوله آمين . انتهى ديباجة الجامع الصغير .

واما رموز جمع الجوامع للسيوطي فهي كما قال : مراعياً أول الكلمة فما بعده . ورمزت للبخاري (خ) ولمسلم (م) ولابن حبان (حب) وللحاكم في المستدرك (ك) وللضياء المقدسى في المختارة (ض) وجميع ما في هذه الكتب الخمسة صحيح فالعزو اليها معلم بالصحة سوى ما في المستدرك من المتعقب فانبه عليه وكذا ما في موطأ مالك وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة وابن السكن والمنتقى لابن الجارود والمستخرجات فالعزو اليها معلم بالصحة أيضاً ورمزت لابن داود (د) ولابن ماجه (هـ) ولأبي داود الطيالسى (ط) ولاحمد (حم) ولزيادات ابنه عبد الله (عم). ولعبد الرزاق (عب) ولسعيد بن منصور (ص) ولابن أبي شبية (ش) ولأبي يعلى (ع) وللطبرانى في الكبير (طب) وفى الاوسط (طس) وللدارقطنى (قط) فان كان في السنن أطلقت وإلا بينته ، ولأبي نعيم في الحلية (حل) وللبيهقى (ق) فان كان في السنن أطلقت وإلا بينته، وله في شعب الايمان (هب) وهذه فيها الصحيح والحسن والضعيف فابينه غالباً وكل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول فان الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن ، وللعقيلى في الضعفاء (عق) ولابن عدي في الكامل (عد) وللخطيب (خط) فان كان في تاريخه أطلقت وإلا بينته ، ولابن عساكر (كر) وكل ما عزي لهؤلاء الاربعة وللحكيم الترمذي في نوادر الاصول او للحاكم في تاريخه او لابن الجارود في تاريخه او للديلمى في مسند الفردوس فهو ضعيف فيستغنى بالعزو اليها او الى بعضها عن بيان ضعفه واذا أطلقت العزو الى ابن جرير فهو في تهذيب الاثار فان كان في تفسيره أو تاريخه بينته ، وحيث أطلق في هذا القسم أبو بكر فهو الصدّيق

او عمر فابن الخطاب او عثمان فابن عفان او على فابن أبي طالب أو سعد فابن أبي وقاص او أنس فابن مالك او البراء فابن عازب او بلال فابن رباح او جابر فابن عبد الله او حذيفة فابن اليمان او معاذ فابن جبل او معاوية فابن سفيان او ابو أمامة فالباهلى أو أبو سعيد فالخدري أو العباس فابن عبد المطلب أو عبادة فابن الصامت او عمار فابن ياسر. ١

وقد اعتمد المتقى اولاً على ترتيب قسم الاقوال من الجامع الصغير للسيوطى وسماه :"منهج العمال" ثم اتمه بباقى الابواب وسماه :"الكمال لمنهج العمال" ثم جمع بين المنهج والكمال وسماه:" غاية العمال" ثم بوب قسم الافعال على المنهاج المذكور وجمع بين الاحاديث والاقوال والافعال وسماه :" كنز العمال" .

الإسناد:

امّا الإسناد ، فأروي الكتاب عن شيخى محدث مكة أبي محمد محمد بن ياسين بن محمد بن عيسى الفادانى المكى (ت/١٤١٠هـ)عن شيخه محدث الحرمين الشيخ عمر حمدان المحرسى عن السيد على بن ظاهر الوتري عن عبد الغنى بن أبي سعيد الدهلوي المدنى عن الشيخ حمد عابد السندي المدنى عن عمه محمد حسين بن محمد مراد السندي عن ابيه عن محمد هاشم بن عبد الغفور السندي عن شيخه عبد القادر ابن أبي بكر الصديقى المكى عن الشيخ حسن بن على العجمى عن الشيخ محمد حسين الخافى النقشبندي عن عبد الحق الدهلوي عن الشيخ عبد الوهاب بن ولى الله الهندي عن المؤلف المتقى الهندي .

---

١ كنز العمال : ج١ ،ص ٨-١١، ط/ الميمنية- القاهرة ، سنة١٣١٣هـ.

تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل أحكام الشريعة

تأليف الشيخ محمد بن الحسن ، الشهير بالحر العاملي (ت/ ١١٠٤ هـ)

استهدف الحر العاملى جمع روايات اهل البيت عليهم السلام حسب ابواب الفقه مستخرجاً اياها من اكثر من سبعين كتابا على مذهب اهل البيت بما فيها الاصول والكتب والجوامع ، ورتبها من الطهارة الى ابواب الديات . وليس اليوم للفقيه على مذهب اهل البيت بد من الرجوع الى هذا الكتاب .

جاء وصف المؤلف في كتب التراجم بالعلم والتحقيق والمنزلة الرفيعة كما تشهد تصانيفه ووصفه معاصره المولى الادبيلى (ت/١١٠١هـ)بقوله : انه الامام العلامة المحقق المدقق جليل القدر رفيع المنزلة عظيم الشأن عالم فاضل متكامل ومتبحر في العلوم لا تحصى فضائله ومناقبه مد الله في عمره.١

ينتهى نسبه الى الحر ابن يزيد الرياحى صاحب الامام الحسين في وقعة كربلاء ٦٠ هـ كما سمعته من افراد الاسرة ، وذكر المؤلف نسبه في كتابه امل الامل (١-١٤٤) ولم يتعد فيها اربعة ظهور بقوله : محمد بن الحسن بن على بن محمد بن الحسين الحر العاملى المشغري . ومما قال ان مولده في قرية مشغري ليلة الجمعة ٨ رجب ١٣٣ هـ وانه قرأ على ابيه وعمومته وجده لامه وخال أبيه واقام في البلاد اربعين سنة وحج مرتين ثم سافر الى العراق فزار الائمة عليهم السلام ثم زار الرضا عليه السلام بطوس واتفق مجاوروته مدة اربع وعشرين سنة ٢ . وتوفي في ٢١ رمضان ١١٠٤ هـ في مشهد الرضا عليه السلام وقبره بها مزار معروف زرته عام ١٣٨٣ هـ في الصحن الرضوي الشريف .

---

١ جامع الرواة ٢: ٩٠.

٢ أمل الآمل ١: ١٤٢.

وقد قال الحر العاملى عن اسلوب التأليف ما نصه : فقد صرفت في جمعه وتهذيبه مدة مديدة وافنيت في ترتيبه وتحقيقه سنين عديدة تقارب مدة عشرين سنة منع القلب فيها راحته ، والطرف وسنته وجمع الفتاوى والاحكام المنقولة عنهم عليهم السلام ١ – الى ان قال – ولم انقل فيه الاحاديث الا من الكتب المعوّل عليها التي لا تعمل الشيعة الا بها ولا ترجع الا اليها مبتدأ باسم من نقلت الحديث عن كتابه ذاكراً للطرق والكتب وما يتعلق بها في آخر الكتاب ٢ وسميته : تفصيل وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة.[٣]

---

١ وسائل الشيعة ١ : ٢٥٩.

٢ وسائل الشيعة ١ : ٣.

(٣) ترجمه السيد المؤلف في:"فهرس التراث"، بقوله: الحر العاملي (١٠٣٣ – ١١٠٤) محمد بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن محمد بن مكي المشغري . قال شيخنا العلامة : « أحد المحمدين الثلاثة المتأخّرين مؤلفي الجوامع الكبيرة للحديث : الوافي للفيض (١٠٠٧ – ١٠٩١ هـ) والبحار للمجلسي (١٠٣٧ – ١١١٠ هـ) والوسائل للمترجم له » . ويضيف المؤلف على نسبه قائلا في آخر كتاب أمل الآمل : « الشاطري نسبا ، الإمامي مذهبا ، العاملي بلدا ، الصيداوي مولدا ومسكنا » . ترجم نفسه في أمل الآمل وقال : « إنّه ولد في قرية مشغر في الجمعة ٨ رجب ١٠٣٣ ، وقرأ على والده وعمّه ، وكان في جبل عامل أربعين سنة ، حج فيها مرتين ، ثم سافر إلى العراق وخراسان ، وسكن بها ما يقرب من أربع وعشرين سنة ، وحجّ فيها أيضا مرتين وزار أئمة العراق عليهم السّلام أيضا مرتين » ثم ذكر كتبه وتاريخ شعره ، ومنه قوله في مدح أهل البيت عليهم السّلام : أنا الحرّ لكن برهم يسترقّني وبالبرّ والإحسان يستعبد الحرّا وقوله : حسن شعري ما زال يرضى ولا ينكر لي ان اعدّ في العلماء وعلو من غريزة ليس ترضى أبدا أن اعدّ في الشعراء قبره في طوس مزار مشهور جنب الحضرة الرضوية . أسند إليه شيخنا العلامة

في ضياء المفازات ، وعقد حلقة خاصة لطرقه ، والنوري في المستدرك ٣ : ٣٩٠ ، والمرعشي في الإجازة الكبيرة : ٨٣ . من آثاره : ١ – إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات : طبع بتحقيق أبي طالب التجليل التبريزي في سبع مجلدات ، الثلاث الاولى في المطبعة العلمية بقم سنة ١٣٧٨ هـ ، وبتحقيق السيد هاشم الرسولي المحلاتي مع ترجمة احمد جنتي ، والمجلدات ٤ – ٧ في دار الكتب الإسلامية سنة ١٣٩٩ هـ . وفي أوّلها مقدمة بعنوان : سجع البلابل في ترجمة صاحب الوسائل للسيد المرعشي وكلمة للسيد هاشم الرسولي المحلاتي . ٢ – أمل الآمل في علماء جبل عامل : وهذا الكتاب يعد من مصادر التراجم الموثوق بها ، ويحتوي على مقدمة وقسمين ، القسم الاول في علماء جبل عامل ، والقسم الثاني في العلماء المتأخرين عن الشيخ الطوسي (ت / ٤٦٠ هـ) يقول المؤلف عن إسم الكتاب : « . . . وسميته أمل الآمل في علماء جبل عامل وإن شئت فسمّه تذكرة المتبحرين في العلماء المتأخرين ، وإن شئت فسمّ القسم الأوّل بالاسم الاول والقسم الثاني بالاسم الثاني . . . » . نسخة بخط محمد بن الحسن الاشتري الذي قال عنها : « وهي أول نسخة كتبت من خط مسودّة الشيخ في هذه البلاد . . . في الخامس من جمادى الآخرة سنة ١١١٨ هـ » . أولها : « وبعد ، قد خطر ببالي ومرّ بفكري وخيالي [ظ] أن أجمع علماء جبل عامل ومؤلفاتهم وباقي علمائهم المتأخرين [ظ] إذ لم أجدهم مجموعين في كتاب . . . » [١ / ١] آخرها : « . . . على أنّي إنما ذكرت قليلا من كثير ، وشرذمة من جمّ غفير ، وقد فرغت من تأليفه في أول جمادى الثانية سنة ١٠٩٧ ، حرّره بيده مؤلّفه محمد بن الحسن الحرّ العاملي في المشهد المقدّس الرضوي . . . » . « وهي أول نسخة كتبت من خط مسودّة الشيخ في هذه البلاد . . . في الخامس عشر من جمادى الآخرة سنة ١١١٨ » [١٩٣ / أ] . وملاحظة هذا النص وما تقدّم عن المؤلف في آخر الكتاب تفيد أنّ هذه النسخة كتبت بعد التأليف بإحدى وعشرين سنة في جبل عامل ، وأنّ المؤلف بعد ما أتمّ الكتاب في المشهد الرضوي آب إلى بلاده . وفي آخر النسخة زيادات نقلها الكاتب عن مسودة المؤلف من [١٩٣ / ب] إلى [٢٠٤ / ١] . وكتب السيد الأمين [ظ] بخطه على

الصفحة : [١٧٨ / ب] تعليقة على نقل المؤلف أبياتا من الشريف الرضي ، منها قوله : حملوها يوم السقيفة أوزارا تخفّ منها الجبال وهي ثقال . . . إلخ كتب السيد الأمين ما نصه : « وقد شطَّر هذه الأبيات جناب جدّي السيد علي أمين ، فقال : حملوها يوم السقيفة أوزارا وحمّلوها غيرهم واستطالوا جرائم لا أعباء أثقل منها تخف منها الجبال وهي ثقال [١٧٨ / ب] والصفحة الاولى من الكتاب بخط مغاير لباقي الصفحات ، ولعلها بخط المؤلف . طبع هذا الكتاب في قسمين بتحقيق السيد أحمد الحسيني من منشورات مكتبة الأندلس ببغداد سنة ١٣٨٥ هـ . ٣ – الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة : استنسخه الشيخ شير محمد الهمداني في ربيع الاول سنة ١٣٥٩ عن نسخة بخط محمد كاظم بن محمد هاشم القائيني في سنة ١٢٠٢ هـ . ٤ – تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة : ويعرف باسم وسائل الشيعة . نسخة منه مؤرخة بسنة ١١٢٧ ظ في مكتبة امام جمعة زنجان ، بخط محمد رضي ابن نبي القزويني المقتول سنة ١١٣٦ هـ عن نسخة المؤلف ، فيلمها في مكتبة دانشگاه برقم ٢٩٧١ ، كما في فهرست ميكروفيلمها : ٢٩٨ . هذا ، وقد وجد الشيخ علي القمي النجفي حواشي بخط الحر على الوسائل في الكاظمية فاستنسخها في سنة ١٣٤١ هـ ، وهي عند ولده الشيخ موسى القمي . وقد طبع هذا الكتاب طبعات حجرية في ثلاث مجلدات كبار . وطبع طبعة حروفية بتحقيق الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي في عشرين مجلدا في طهران من سنة ١٣٧٦ حتى ١٣٨٩ هـ ، وعنها بالاوفسيت دار إحياء التراث العربي – بيروت ، سنة ١٣٩١ هـ . وأعادت طبعه مؤسسة آل البيت لإحياء التراث في ثلاثين مجلدا في قم سنة ١٤٠٩ – ١٤١٢ هـ ، وقد استدرك عليه الشيخ ميرزا محمد حسين النوري (ت / ١٣٢٠ هـ) أحاديث كثيرة في كتاب سمّاه « مستدرك الوسائل » طبع طباعة حجرية في ثلاث مجلدات كبار ، وأعيد طبعه طباعة حروفية في سنة ١٤٠٧ هـ ، وسيأتي التفصيل عنه في ترجمة الميرزا النوري . هذا وللشيخ الحر العاملي : تحرير الوسائل وهو كشرح على الوسائل لكنه لم يوفق لإتمامه ذكره في أمل الآمل ١ : ١٤٢ – ١٤٥ . ٥ – تخميس لاميّة العجم : طبع في مجلة تراثنا بقم السنة السابعة ،

الكتاب:

الكتاب مرجع كل فقيه على مذهب اهل البيت عليهم السلام ومما قال شيخنا العلامة هو احد الجوامع المتأخرة الكبرى للمحمدين الثلاثة وهى : الوافى والبحار والوسائل . طبع ثلاث طبعات على الحجر كان اصله في ستة مجلدات وطبع في ثلاث مجلدات ضخام وهو حاو لجميع احاديث الكتب الاربعة التي عليها المدار وجامع لاكثر ما في الكتب الامامية من احاديث واحكام وعدد تلك الكتب نيف وسبعون كتاباً. ١

العدد (٢٨) الصفحات (١٦٣ – ١٩٢) في سنة ١٤١٢ هـ . – رسالة معرفة الصحابة : طبع بتحقيق السيد جلال الدين المحدث طهران الارموي بطهران سنة ١٣٤٤ ش ضمن مجموعة بعنوان « سه رسالة در علم رجال » ، وهو الثاني في المجموعة . ٧ – الجواهر السنية في الأحاديث القدسية : طبع في مطبعة النعمان بالنجف الأشرف ، سنة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م . ٨ – الفصول المهمّة في أصول الأئمة عليهم السّلام : وهي تكملة لكتاب الوسائل يشتمل على القواعد الكلية المروية عن الأئمّة عليهم السّلام نشر المطبعة الحيدرية النجف ١٣٧٨ ، وطبع مؤخرا بتحقيق محمد بن محمد الحسيني القائيني في ثلاثة أجزاء ، وقامت بنشره مؤسسة معارف اسلامي امام رضا عليه السّلام سنة ١٤١٨ هـ – ١٣٧٦ ش . ٩ – مجموعة تحتوي على ثلاث أراجيز للشيخ الحر العاملي ، هي : ١ – ارجوزة في تاريخ النبي والائمة عليهم السّلام ، ٢ – خلاصة الأبحاث ، ٣ – ارجوزة في الزكاة أوّلها : « الحمد لله على الهداية إلى سبيل الحق والهداية » . والنسخة موجودة في مكتبة دانشگاه طهران برقم ٥٢٤٣ .(فهرس التراث – محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ٢ – ص ١٦ – ٢٠).

١ الذريعة ٤ : ٣٥٢.

وبالجملة هو اجمع كتاب للاحاديث والاحكام . ثم ذكر رحمه الله شروح الوسائل والمؤلفات حول الكتاب ونسخ الكتاب المختلفة .

نسخ الكتاب وطبعاته:

قال شيخنا العلامة رحمه الله انه رأى ثلاث نسخ من الكتاب أولها النسخة الاصلية المسودة التي عليها شطب كثير والثانية المبيضة التي فرغ منها في منتصف رجب ١٠٨٢ هـ وهى الاصل في المطبوع والثالثة قابلها وصححها على الاصل وكتب عليها بخطه شهادة التصحيح والبلاغ وهى في مكتبة السيد عيسى العطار ببغداد. ١

والطبعة المعتمدة هي في عشرين مجلداً من الى ١٣٧٦-١٣٨٩ هـ بتحقيق وتعليق الشيخ عبد الرحيم الربانى الشيرازي طبعة ١٣٧١ هـ ما عدا المجلد ١٦ فهو بتحقيق الشيخ محمد الرازي ١٣٨٨ هـ ، كما راجعت ملخص الكتاب بقلم المؤلف نفسه بعنوان هداية الامة الى الاحكام المنصوصة عن الائمة وألفه ١٩٠١ هـ وهو يحتوي على الروايات والوسائل بحذف اسانيدها وقد اختصر ذلك كثيراً .

الإسناد:

أروي الكتاب وسائر مؤلفاته عن شيخى العلامة الشيخ اغا بزرك الطهرانى (ت/١٣٨٩هـ)عن شيخه الشيخ ميرزا حسين النوري (ت/١٣٢٠هـ)عن شيخه الشيخ مرتضى الانصاري (ت/١٢٨١هـ) عن شيخه السيد محمد صدر الدين العاملى (ت/١٢٦٤هـ) عن شيخه وابيه السيد صالح عن شيخه وابيه السيد محمد بن زين العابدين العاملى عن المؤلف الحر العاملى (ت/١١٠٤هـ).

---

١ الذريعة ٤ : ٥٦٤.

وقد احسن الحر العاملى في تأليفه ، حيث لم يستعمل الرموز كغيره من المحدثين بل صرح باسماء مصادره ووصفها وصنفها على قسمين قسم ما نقل عنها مباشرة وقسم ما نقل عنه بالواسطة وهى ٩٦ كتاباً. ونكتفى بذكر القسم الاول. وقال عنه ما نصه : في ذكر الكتب المعتمدة التي نقلت منها أحاديث هذا الكتاب ، وشهد بصحتها مؤلفوها وغيرهم ، وقامت القرائن على ثبوتها ، وتواترت عن مؤلفيها ، أو علمت صحة نسبتها إليهم ، بحيث لم يبق فيها شك ولا ريب ، كوجودها بخطوط أكابر العلماء . وتكرر ذكرها في مصنفاتهم . وشهادتهم بنسبتها . وموافقة مضامينها لروايات الكتب المتواترة . أو نقلها بخبر واحد محفوف بالقرينة . وغير ذلك وهي :

١. كتاب الكافى : تاليف الشيخ الجليل ، ثقة الاسلام ، محمد بن يعقوب ، الكلينى رضى الله عنه .

٢. كتاب من لا يحضره الفقيه : تأليف الشيخ الثقة ، الصدوق ، رئيس المحدثين ، محمد بن على بن الحسين بن بابوية رضى الله عنه .

٣. كتاب التهذيب : تأليف الشيخ الثقة الجليل رئيس الطائفة محمد بن الحسن الطوسى رضى الله عنه .

٤. كتاب الاستبصار : تأليفه – أيضا – .

٥. كتاب عيون الاخبار : تأليف الصدوق محمد بن على بن الحسين بن بابويه – أيضا – .

٦. كتاب معانى الاخبار : له .

٧. كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة : له .

٨. كتاب الامالى – ويسمى المجالس – : له .

٩. كتاب الخصال : له .

١٠. كتاب ثواب الاعمال : له .

١١. كتاب عقاب الاعمال : له .

١٢. كتاب التوحيد : له .

١٣. كتاب علل الشرايع والاحكام : له .

١٤. كتاب صفات الشيعة : له .

١٥. كتاب فضل الشيعة : له .

١٦. كتاب الاخوان : له . والنسخة التي وصلت إلينا محذوفة الاسانيد في أكثر الاحاديث ، وربما نسبت إلى أبيه : على بن بابوية .

١٧. كتاب المقنع ، له .

١٨. كتاب المجالس والاخبار : للشيخ – أيضا – .

١٩. كتاب الامالى : لولده ، الشيخ الثقة الجليل أبي على الحسن بن محمد بن الحسن ، الطوسى رضى الله عنه ، ويسمى المجالس – أيضا – .

٢٠. كتاب المحاسن : تأليف الشيخ الثقة الجليل أحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقى .

والذي وصل إلينا من المحاسن : كتاب القراين ، كتاب ثواب الاعمال ، كتاب عقاب الاعمال ، كتاب الصفوة والنور والرحمة ، كتاب مصابيح الظلم ، كتاب العلل ، كتاب السفر ، كتاب المأكل ، كتاب الماء ، كتاب المنافع ، كتاب المرافق . وباقى كتب المحاسن لم تصل إلينا .

٢١. كتاب بصائر الدرجات : للشيخ الثقة الصدوق محمد بن الحسن الصفّار . وهى نسختان : كبرى وصغرى .

٢٢. كتاب الحلل مختصر البصائر : للشيخ الثقة الجليل سعد بن عبد الله : انتخبه الشيخ الفاضل الحسن بن سليمان بن خالد تلميذ الشهيد .

٢٣. رسالة المحكم والمتشابه : للسيد المرتضى . وكلها منقولة من تفسير النعمانى .

٢٤. رسالة القبلة : للفضل بن شاذان – الموسومة بإزاحة العلة في معرفة القبلة .

٢٥. كتاب على بن جعفر بن محمد عليهما السلام .

٢٦. كتاب قرب الإسناد : للشيخ الثقة الجليل المعتمد عبد الله بن جعفر الحميري . رواية ولده محمد.

٢٧. كتاب عُدّة الداعى : تأليف الشيخ الصدوق احمد بن فهد الحلّى .

٢٨. كتاب الزهد : للشيخ الثقة الجليل الحسين بن سعيد الاهوازي . رواية الشيخ الصدوق الثقة ، على بن حاتم .

٢٩. كتاب الكفاية في النصوص على عدد الائمة عليهم السلام : للشيخ الثقة الصدوق على بن محمد الخراز القمى .

٣٠. كتاب نهج البلاغة : تأليف السيد الجليل الرضى محمد بن الحسين الموسوي .

٣١. كتاب المجازات النبوية : له .

٣٢. كتاب الاحتجاج : تأليف الشيخ الجليل أحمد بن على بن أبي طالب الطبرسى .

٣٣. كتاب مجمع البيان لعلوم القرآن : تأليف الشيخ الثقة الصدوق أمين الاسلام أبي على الفضل بن الحسن الطبرسى .

٣٤. كتاب إعلام الورى بأعلام الهدى : له – أيضا – .

٣٥. كتاب صحيفة الرضا عليه السلام : رواية أبي على الطبرسى .

٣٦. كتاب مكارم الاخلاق : تاليف ولده الصدوق الحسن بن الفضل بن الحسن الطبرسى .

٣٧. كتاب تحف العقول عن آل الرسول : تأليف الشيخ الصدوق الحسن بن على بن شعبة .

٣٨. كتاب بشارة المصطفى لشيعة المرتضى : تأليف الشيخ الجليل عماد الدين محمد بن أبي القاسم الطبري .

٣٩. كتاب الخرائج والجرائح : تأليف الشيخ الصدوق سعيد بن هبة الله الراونديّ .

٤٠. كتاب قصص الانبياء : له .

٤١. كتاب سُلَيْم بن قيس الهلالى.

٤٢. كتاب المزار – المسمى بكامل الزيارة – : تاليف الشيخ الثقة الجليل أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه .

٤٣. كتاب الغيبة : تأليف الشيخ الثقة الصدوق محمد بن إبراهيم النعمانى .

٤٤. كتاب تفسير القرآن : لمحمد بن مسعود العياشى . وقد وصل إلينا النصف الاول منه غير أن بعض النساخ حذف الاسانيد ، واقتصر على راو واحد .

٤٥. كتاب كشف الغمة في معرفة الائمة : تأليف الشيخ الصدوق الجليل على بن عيسى بن أبي الفتح الاربلى .

٤٦. كتاب تفسير على بن إبراهيم .

٤٧. كتاب طب الائمة عليهم السلام : للحسين بن بسطام بن سابور وأخيه عبد الله .

٤٨. كتاب الارشاد : للديلمى الحسن بن محمد .

٤٩. كتاب الارشاد : للشيخ المفيد .

٥٠. كتاب المجالس : له .

٥١. كتاب المقنعة : له .

٥٢. كتاب مسار الشيعة : له .

٥٣. كتاب الاختصاص : له .

٥٤. كتاب المعتبر : للمحقق ، جعفر بن الحسن بن سعيد .

٥٥. كتاب تفسير الامام الحسن بن على العسكري عليه السلام.

٥٦. كتاب روضة الواعظين : للشيخ محمد بن أحمد بن على الفتال الفارسى .

٥٧. كتاب فرحة الغري : للسيد غياث الدين عبد الكريم بن أحمد بن موسى بن طاوس .

٥٨. كتاب الرجال : للثقة الجليل محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشى .

٥٩. كتاب الرجال : للثقة المعتمد أحمد بن محمد بن على بن أحمد النجاشى .

٦٠. كتاب المصباح : للشيخ الصالح الورع إبراهيم بن على الكفعمى العاملى .

٦١. كتاب الاربعين : للشهيد .

٦٢. كتاب الذكرى : له .

٦٣. كتاب النهاية : للشيخ .

٦٤. كتاب ورّام بن أبي فراس .

٦٥. كتاب أمان الاخطار : للسيد رضى الدين على بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاوس .

٦٦. كتاب الملهوف على قتلى الطفوف : له .

٦٧. كتاب غياث سلطان الورى : له .

٦٨. كتاب محاسبة النفس : له .

٦٩. كتاب الدروع الواقية : له .

٧٠. كتاب كشف المحجة لثمرة المهجة : له .

٧١. كتاب فتح البواب في الاستخارات : له .

٧٢. كتاب الطرف : له .

٧٣. كتاب الاقبال : له .

٧٤. كتاب مصباح الزائر : له .

٧٥. كتاب كنز الفوائد : لمحمد بن على بن عثمان الكراجكى .

٧٦. كتاب السرائر : تأليف الشيخ الجليل محمد بن إدريس الحلى . فإنه ذكر في آخره أحاديث كثيرة من أصول القدماء .

٧٧. كتاب الغيبة : للشيخ – أيضا – .

٧٨. كتاب مصباح المتهجد : له .

٧٩. كتاب مختصر المصباح : له .

٨٠. كتاب تفسير فرات بن إبراهيم .

٨١. كتاب الغارات : لابراهيم بن محمد بن سعيد الثقفى .

٨٢. كتاب نوادر أحمد بن محمد بن عيسى ، وليس بتام .

وغير ذلك من الكتب التي صرحنا بأسمائها عند النقل منها . ويوجد الان – أيضا – كتب كثيرة – من كتب الحديث – غير ذلك لكن بعضها : لم يصل إلىّ منه نسخة صحيحة . وبعضهما : ليس فيه أحكام شرعية يعتد بها . وبعضها : ثبت ضعفه ، وضعف مؤلفه . وبعضها : لم يثبت عندي كونه معتمداً . انتهى كلامه رحمه الله . وقد فصلها في خاتمة الوسائل فراجع .

بحار الانوار

تأليف شيخ الاسلام محمد باقر بن محمد تقي المجلسي الاصفهاني (ت/ ١١١٠ هـ)

توسع المجلسي في كتابه ولم يحصر هدفه على الفقه بل استوعب كل ما روي عن طريق اهل البيت (عليهم السلام) في المعارف من كل ما تيسر له من المصادر .

وصف المؤلف كل من تأخر عنه بالجميل ، ومما قال معاصره المولى الاردبيلي (ت/١٠١١هـ): استاذنا وشيخنا شيخ الاسلام والمسلمين خاتم المجتهدين الامام العلاّمة المحقق المدقق جليل القدر – الى ان قال – وأمره في علو قدره وعظم شأنه وسمو رتبته وتبحره في العلوم العقلية والنقلية ودقة نظره واصابة رأيه وثقته وعدالته . اشهر من أن يذكر . ١

ووصفه الحر العاملي (ت/١١٠٤هـ) بقوله : عالم فاضل ماهر محقق مدقق علاّمة فهّامة فقيه متكلم محدث ثقة ثقة جامع للمحاسن والفضائل جليل القدر عظيم الشأن اطال الله بقاءه. ٢

وقد خص المحدث النوري (ت/١٣٢٠هـ) كتابه الفيض القدسي في ترجمة العلامة المجلسي واستوفى فيه حياة المؤلف وقد طبع مع المجلد ٥٠١ من البحار عام ١٩٣١ هـ ، ومما قال فيه : لم يوفق احد في الاسلام مثل ما وفق هذا الشيخ العظيم والبحر الخضم والطود الاشم من ترويج المذهب واعلاء كلمة الحق وكسر صولة المبدعين وقمع زخارف الملحدين واحياء دارس سنن الدين المبين ونشر آثار أئمة المسلمين بطرق عديدة وانحاء مختلفة اجلها وابقاها التصانيف الرائقة.(الفيض القدسي: ١٠).

---

١ جامع الرواة٢ : ٧٨.

٢ أمل الآمل ١ : ٦٠.

المؤلف :

هو محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي المجلسي ، ويظهر ان جده كان اول من لقب بالمجلسي ونقل عن الميرزا عبد الله الافندي في رياض العلماء ان نسب المؤلف ينتهى الى أبي نعيم الحافظ الاصفهاني (ت/٤٣٠هـ) وقد اسندت شيخوخة الاسلام في عصره الى المؤلف . ولد رحمه الله في ١٠٣٧ هـ وتوفى يوم ٢٧رمضان ١١١٠ هـ في اصفهان ودفن في القبة التي فيها تربة ابيه.[1]

---

(١) ترجمه السيد المؤلف في:"فهرس التراث"، بقوله: العلامة المجلسي (١٠٣٧ - ١١١٠) شيخ الإسلام المولى محمد باقر بن محمد تقي الأصبهاني المجلسي . أثنى عليه كلّ من تأخّر عنه من علماء الحديث ، ووصفه البحراني بقوله : « العلَّامة الفهّامة غوّاص بحار الأنوار ومستخرج لآلئ الأخبار وكنوز الآثار ، الذي لم يوجد له في عصره ولا قبله ولا بعده قرين في ترويج الدين . . . » . وقد استوفى المحدث النوري ترجمته في كتابه الفيض القدسي الذي طبع عام ١٣٩١ هـ مع الجزء ١٠٥ من البحار ، الطبعة الحديثة . ذكر أسانيده بتفصيل في آخر مجلد من كتابه بحار الأنوار ، وهو حلقة الوصل في أسانيد من تأخّر عنه ، منهم : البحراني ، والنوري ، والطهراني ، والصدر والمرعشي ، وغيرهم ممّن يصعب حصرهم . يروي عن جمع كثير ، منهم : والده ، والشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي . ويروي عنه الوحيد البهبهاني محمد باقر بن محمد أكمل البهبهاني (ت / ١٢٠٦ هـ) وهو مجمع الإسناد لأغلب السلاسل . أسند عنه النوري في المستدرك ، والجزائري في الإجازة الكبيرة وشيخنا العلامة في ضياء المفازات وعقد رحمه الله حلقة خاصة بطرقه . من آثاره : ١ - إجازات الحديث التي كتبها المجلسي : طبع بتحقيق السيد أحمد الحسيني ، من منشورات مكتبة المرعشي بقم ١٤١٠ هـ . ٢ - اختيارات المجلسي : طبع طبعة حجرية سنة ١٣٧٥ هـ . ٣ - الأربعين : طبعته دار الكتب العلمية بقم سنة ١٣٥٨ ش ١٣٩٩ هـ . ٤ - الاعتقادات : طبع بذيل أبواب الهدى للميرزا مهدي الأصفهاني (ت / ١٣٦٥ هـ) ، ونشره محمد باقر مهدي يزدي بمشهد في سنة ١٣٩٥ هـ . وطبع بتحقيق السيد مهدي الرجائي من منشورات مكتبة العلامة

المجلسي باصفهان سنة ١٤٠٩ هـ . ٥ – بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار : وهو من أشهر مؤلفاته ، وقد جمع فيه كل الآثار والأخبار التي تمكَّن منها ، قال في المقدمة : « فطفقت أسأل عنها في شرق البلاد وغربها حينا وألحّ في الطلب لدى كلّ من أظنّ عنده شيئا من ذلك » . كما يظهر أنّه عمل لكتابه مستدركا لكنه لم يصل إلينا فقد قال في البحار ١ : ٤٦ « ثم اعلم أنّا سنذكر بعض أخبار الكتب المتقدمة التي لم نأخذ منها كثيرا لبعض الجهات مع ما سيتجدّد من الكتب في كتاب مفرد سمّيناه بمستدرك البحار إن شاء الله الكريم الغفّار إذ الإلحاق في هذا الكتاب يصير سببا لتغيير كثير من النسخ المتفرقة في البلاد ، والله الموفق للخير والرشد السداد » . ٦ – بيست وپنج رساله‌ء فارسى : طبع بتحقيق السيد مهدي رجائي ، من منشورات مكتبة المرعشي بقم ١٤١٢ هـ . ٧ – رسالة في تحديد الكرّ : طبعة حجرية سنة ١٣١٥ هـ ضمن (كلمات المحقّقين) وهي الرسالة (٢٥) من المجموعة ، في صفحة واحدة (٥٢٣) ، وعنها بالاوفسيت مكتبة المفيد بقم سنة ١٤٠٢ هـ . ٨ – تذكرة الأئمّة : طبع طبعة حجرية في مطبعة ميرزا علي بطهران سنة ١٣٣١ هـ . هذا وقد أنكر شيخنا السيد مهدي الأصفهاني نسبة كتاب تذكرة الأئمّة إلى العلامة المجلسي رحمه الله فقال ما هذا نصه : « وهو باطل من وجوه ، أخصرها وأمتنها عدم تعرّض ختنه الذي هو بمنزلة القميص على بدنه في كراسته التي وضعها لخصوص فهرس مصنفات المرحوم – يعني المجلسي قدس سره – لذلك أصلا ، مع أنّه كان بصدد ضبط ذلك جدا ، بحيث لم يدع رسالة تكون عدد أبياته خمسين بيتا فما دونها ، قال رحمه الله : هذا ما وقفت عليه من كتبه . . . إلخ « ، وإنّما ذكر الضمير في قوله » أبياته « باعتبار المعنى فإنّ الرسالة بمعنى الكتاب . قال المحدث النوري رحمه الله في الفيض القدسي بعد نقل عبارة الروضات إلى قوله : « فما دونها » وعبارته الأخرى عقيب تلك العبارة بفاصلة قليلة ، ما هذا نصه : « أمّا تذكرة الأئمّة فهو كما ذكره ، إلّا أنّ أمتن الوجوه – بل الشاهد على كذب النسبة قطعا – أنّ تلميذه الفاضل الآميرزا عبد الله الأصفهاني قال في الرياض ، في الفصل الخامس المعدّ لذكر الكتب المجهولة ، وقد كتب هذا الموضع منه في حياة

استاذه كما يظهر من مطاوي الفصل ، ما لفظه : كتاب تذكرة الائمة في ذكر الأخبار المروية في بيان تفسير الآيات في شأن أهل البيت عليهم السّلام من تأليفات بعض أهل عصرنا ممّن كان له ميل إلى التصوف ، وقد ينقل عن صافي المولى محسن الكاشاني ، انتهى . وكيف يخفى مؤلَّف شيخه وهو جذيلها المحنك وعذيقها المجرّب (انتهى) فلاحظ . قال شيخنا الأصفهاني : أقول : إنّما قال عمّنا المشار إليه : « وهو باطل من وجوه أخصرها وأمتنها . . . إلخ » لأنّ أهل البيت أدرى بما في البيت ، فختنه الذي هو كالقميص على بدنه ولسان سرّه وعلنه ، وحليفه في شدائده ومحنه ، أقرب إليه من صاحب الرياض واعرف بحاله منه ، والمحدث النوري لم يفهم كلام عمّنا طاب ثراه . ٩ – رسالة في الاعتقاد والسير والسلوك : طبع طبعة حجرية مع شرح الباب الحادي عشر بدون تاريخ ، وأعادت طبعه بالاوفسيت مطبعة جعفري بمشهد سنة ١٣٣١ هـ . ١٠ – رسالة في الأوزان والمقادير : طبعت طبعة حجرية بطهران سنة ١٣١٨ هـ . ١١ – رسالة في الرضاع : طبع طبعة حجرية سنة ١٣١٥ هـ ضمن (كلمات المحقّقين) وهو الثاني من المجموعة ، في الصفحات (١٤٧ – ١٤٨) ، وعنه بالاوفسيت مكتبة المفيد بقم سنة ١٤٠٢ هـ . ١٢ – رسالة في سعود الأيام ولياليها : طبعت ضمن المجموعة الحسينية للشيخ حسين القديحي في المطبعة الحيدرية في النجف سنة ١٣٧٥ هـ ١٩٥٦ م . ١٣ – زاد المعاد : طبع طبعة حجرية سنة ١٣٢٠ هـ تلتها طبعات اخرى . ١٤ – مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول : طبع طبعة حجرية سنة ١٣٢٥ هـ ، كما طبع طباعة حروفية مع تقديم السيد مرتضى العسكري بطهران سنة ١٣٩٤ هـ ١٣٥٣ ش ، وأعيد طبعه في ٢٣ مجلدا قام به الشيخ محمد الأخوندي في سنة ١٤٠٤ هـ ١٣٦٣ ش . ١٥ – ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الاخبار : طبع بتحقيق السيد مهدي الرجائي في ستة عشر مجلدا ، من منشورات مكتبة المرعشي بقم سنة ١٤٠٦ هـ . ١٦ – الوجيزة في الرجال : طبع طبعة حجرية عن خط ميرزا عبد الله الطهراني سنة ١٣١٢ هـ ، وطبع بعنوان « رجال المجلسي » بتحقيق عبد الله السبزالي الحاج من منشورات مؤسسة الأعلمي – بيروت سنة ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م . نسخة منه بتاريخ سنة ١١١١ هـ

اسلوب التأليف :

مما قال المؤلف : اني كنت في عنفوان شبابي حريصاً على طلب العلوم بانواعها مولعاً باجتناء فنون المعالى من افنائها فبفضل الله سبحانه وردت حياضها واتيت رياضها – الى ان قال – فوجدت العلم كله في كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه واخبار اهل بيت الرسالة الذين جعلهم الله خزّانا لعلمه وتراجمة لوحيه – الى ان قال – فطفقت اسأل عنها في شرق البلاد وغربها حيناً وألح في الطلب لدى من أظن عنده شيئاً من ذلك وان كان به ضنينا – الى ان قال – فصدّرت كل باب بالايات المتعلقة بالعنوان . ثم اوردت بعدها شيئاً مما ذكر بعض المفسرين فيها ثم انه قد حاز كل باب منه من تمام الخير او الجزء الذي يتعلق به مع ايراد تمامه في موضع آخر اليق او الاشارة الى المقام المذكور. ١ وسماه :"بحار الانوار الجامع لدرر أخبار الائمة الاطهار"، ورتبه على خمسة وعشرين مجلداً في العقل والتوحيد والعدل والاحتجاج والانبياء واحوال النبي واحوال الائمة والفتن واحوال أمير المؤمنين وسيدة النساء والائمة الاربعة بعد الحسين والائمة الاربعة قبل الحجة واحوال الحجة والسماء والايمان والاداب والمواعظ والقرآن والزكاة والحج والمزار والعقود والاحكام والاجازات وهو تمام الجزء الخامس والعشرين .

الكتاب:

مما قال شيخنا العلامة في وصف الكتاب : الجامع الذي لم يكتب قبله ولا بعده جامع مثله لاشتماله مع جمع الاخبار على تحقيقات دقيقة وبيانات وشروح لها غالبا لا توجد في غيره وذلك

بخط محمد علي بن شاه مراد في مكتبة المرعشي في قم برقم ٦١٠٧ ، صوّرتها . (فهرس التراث – محمد حسين الحسيني الجلالي – ج ٢ – ص ٢٣ – ٢٦).

١ بحار الأنوار ١ : ٤.

فضل الله يؤتيه من يشاء – الى ان قال – فقد صار بحار الانوار مصدراً لكل من طلب بابا من ابواب علوم آل محمد. ١

وحيث ان الكتاب موسوعة يصعب الغور في اعماقها قام جمع من الاعلام بانتقاء دره واختصار غرره واشهرها :

سفينة البحار ومدينة الحكم والاثار للشيخ عباس القمي(ت/١٣٥٩هـ)طبعة النجف ١٣٥٧هـ.

× درر البحار للمولى محمد بن محمد بن المرتضى نور الدين بن اخ المولى محسن الكاشانى .

× مستدرك اجازات البحار للشيخ محمد العسكري الطهرانى ، ورايته عند ولده الشيخ نجم الدين العسكري في الكاظمية العراق . وذكر شيخنا العلامة رحمه الله اعمال أخر في الذريعة (٣: ٢٦).

طبعات الكتاب ومخطوطاته :

وللكتاب مخطوطات كثيرة رايت منها مجلدات باجازة المؤلف في مكتبة السيد الحكيم رحمه الله في النجف الاشرف ، واوسع طبعاته هى طبعة الكمباني في ٢٥ مجلدا، من عام ١٣٠٣-١٣١٥ هـ على الحجر بطهران . ثم الطبعة الحديثة في ١١٠ مجلدا، من ١٣٧٦-١٣٩٢ هـ لعدة محققين وعليها الاعتماد.

رموز بحار الانوار:

وقد استخدم المجلسى الرموز التالية لمصادر كتابه بحار الانوار:

١. :ب : لقرب الإسناد

٢. ضا : لفقه الرضا

---

١ الذريعة ٣ : ٢٦.

٣. بشا : لبشارة المصطفى

٤. ضوء : لضوء الشهاب

٥. تم : لفلاح السائل

٦. طه : لروضة الواعظين

٧. ثو : لثواب الاعمال

٨. ط : للصراط المستقيم

٩. ج : للاحتجاج

١٠. طا : لامان الاخطار

١١. جا : لمجالس المفيد

١٢. طب : لطب الائمة

١٣. جش : لفهرست النجاشى

١٤. ع : لعلل الشرائع

١٥. جع : لجامع الاخبار

١٦. عا : لدعائم الاسلام

١٧. جم : لجمال الاسبوع

١٨. عد : للعقائد

١٩. جنة : للجنة

٢٠. عدة : للعدة

٢١. حة: لفرحة الغري

٢٣. عم : لاعلام الورى

٢٤. ختص : لكتاب الاختصاص

٢٥. عين : للعيون والمحاسن

٢٧. خص : لمنتخب البصائر

٢٨. غر : للغرر والدرر

٣٠. د : للعدد

٣١. غط : لغيبة الشيخ

٣٢. سر : للسرائر

٣٣. غو : لغوالى اللئالى

٣٤. سن : للمحاسن

٣٥. ف : لتحف العقول

٣٦. شا : للارشاد

٣٧. فتح : لفتح الابواب

٣٨. شف : لكشف اليقين

٤٠. فر : لتفسير فرات بن ابراهيم

٤١. شى : لتفسير العياشى

٤٢. فس : لتفسير على بن ابراهيم

٤٣. ص : لقصص الانبياء

٤٤. فض : لكتاب الروضة

٤٥. صا : للاستبصار

٤٦. ق : للكتاب العتيق الغروي

٤٧. صبا : لمصباح الزائر

٤٨. قب : لمناقب ابن شهر آشوب

٤٩. صح : لصحيفة الرضا

٥٠. قبس : لقبس المصباح

٥١. قضا : لقضاء الحقوق

٥٢. مكا : لمكارم الاخلاق

٥٣. قل: لاقبال الاعمال

٥٤. مل: لكامل الزيارة

٥٥. قية : للدروع الواقية

٥٦. منها : للمنهاج

٥٧. ك : لاكمال الدين

٥٨. مهج : لمهج الدعوات

٦٠. كا : للكافي

٦١. ن : لعيون اخبار الرضا (ع)

٦٢. كش : لرجال الكشي

٦٣. نبه : لتنبيه الخاطر

٦٤. كشف : لكشف الغمة

٦٥. نجم : لكتاب النجوم

٦٦. كف : لمصباح الكفعمى

٦٧. مص : للكفاية

٦٨. كنز: لكنز جامع الفوائد وتأويل الايات الظاهرة معا

٦٩. مهج : لنهج البلاغة

٧٠. نى : لغيبة النعماني

٧١. ل : للخصال

٧٢. هد : للهداية

٧٣. لد : للبلد الامين

٧٤. يب : للتهذيب

٧٥. لى : لأمالي الصدوق

٧٦. يج : للخرائج

٧٧. م : لتفسير الامام العسكري

٧٨. يد : للتوحيد

٧٩. ما : لأمالي الطوسي

٨٠. ير : لبصائر الدرجات

٨١. محص : للتمحيص

٨٢. يف : للطرائف

٨٣. مد : للعمدة

٨٤. يل : للفضائل

٨٥. مص : لمصباح الشريعة

٨٦. ين : لكتابي الحسين بن سعيد او لكتابه والنوادر

٨٧. مصبا : للمصباحين او لكتابه والنوادر

٨٨. مع : لمعانى الاخبار

٨٩. يه : لمن لا يحضره الفقيه

الإسناد:

أروي الكتاب وسائر مؤلفات المجلسى عن شيخى العلامة الشيخ آقا بزرك الطهرانى (ت/١٣٨٩هـ) عن شيخه المحدث النوري (ت/١٣٢٠هـ) عن شيخه السيد ميرزا هاشم الخونساري (ت/١٢١٧هـ)عن شيخه السيد صدر الدين العاملى (ت/١٢٠٣هـ) عن شيخه السيد محمد مهدي بحر العلوم (ت/١٢١٢هـ) عن شيخه محمد باقر الوحيد البهبهانى (ت/١٢٠٦هـ) عن والده محمد أكمل ، عن شيخه المؤلف محمد باقر المجلسى (ت/١١١٠هـ).

مستدرك الوسائل

تأليف الشيخ ميرزا حسين بن محمد تقي النوري النجفي (ت/١٣٢٠ هـ)

وجد المحدث النوري ان هناك مصادر فاتت الحر العاملي في كتابه الوسائل فاستدرك عليه بهذا الكتاب الذي سار على نفس الاسلوب والمنهج فاستدرك عليه ما كان ينبغى ان يستدرك .

ومما وصفه شيخنا العلامة الذي تتلمذ عليه وعاشره قوله : امام أئمة الحديث والرجال في الاعصار المتأخرة وعن أعاظم علماء الشيعة وكبار رجال الاسلام في هذا القرن (الرابع عشر) ولد في ١٨ شوال ١٢٥٤ هـ في قرية يالو، من قرى نور، ونشأ بها يتيماً، ثم هاجر الى طهران وهاجر الى العراق ١٢٧٣ هـ وحج بيت الله في ١٢٨٠ هـ وحضر دروس الشيخ مرتضى الانصاري الى ان توفي ١٢٨١ هـ ثم لازم شيخه السيد المجدد الشيرازي في سامراء في ١٢٩٢ هـ وبقى بها بعد وفاة شيخه في ١٣١٢ هـ الى عام ١٣١٤ هـ ثم هاجر الى النجف الى عام وفاته في ١٣٢٠ هـ .

كان الشيخ النوري أحد نماذج السلف الصالح التي ندر وجودها في هذا العصر ، فقد امتاز بعبقرية فذة ، وكان آية من آيات الله العجيبة ، تشرفت بخدمته في سامراء ١٣١٣ هـ بعد وفاة المجدد الشيرازي بسنة ولما اتفقت هجرته الى النجف في ١٣١٤ هـ لازمته ملازمة الظل ست سنين حتى اختار الله له دار اقامته . كان – اعلى الله مقامه – ملتزما بالوظائف الشرعية على الدوام وكان لكل ساعة من يومه شغل خاص لا يتخلف عنه ، فوقت كتابته من بعد صلاة العصر الى قرب الغروب ووقت مطالعته من بعد العشاء الى وقت النوم وكان لا ينام الا متطهراً ولا ينام من الليل الا قليلاً ثم يستيقظ قبل الفجر بساعتين فيجدد وضوءه، ولا يستعمل الماء القليل بل كان لا يتطهر الا بالكر . توفي في ليلة الاربعاء لثلاث بقين من جمادي الثانية١٣٢٠ هـ .[1]

---

(١) قال السيد مرتضى الرضوي في الكتاب والمؤلف ، ما ملخصه: هو ألطف مصادر الفقه الشيعي . وقد جمع مؤلفه فيه الكثير من الأحاديث المروية عن الرسول والوصي والأئمة (عليهم

السلام) ، مما يتعلق بالأحكام والفرائض والسنن والآداب ، واستخرج فيه أحاديث كثيرة من الكتب الأربعة الصحاح التي عليها المدار في جميع الأمصار ، وأضاف إليها أحاديث كثيرة استخرجها من غيرها من كتب الصحاح المعتبرة . فالكتاب جامع واف لما ورد من السنة النبوية ، وعليه المعول في استنباط المسائل الشرعية ، وإليه الاستناد في الفروع الفقهية ، وهو كما يقول مؤلف الميزان : " مصدر من أعظم مصادر الحديث ، وقد عمل المؤلف في جمعه وتهذيبه وتحقيقه نحو العشرين سنة ، ويذكر ذلك في آخر الكتاب . ويحتوي الكتاب على عدة كتب تناولت الطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصوم والحج ، والجهاد ، والوصايا ، والنكاح ، إلى آخر اللقطة والمواريث والديات . . . متناولا كل ذلك بالدراسة والبحث والإفاضة . ومؤلف الكتاب هو الشيخ محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الحر العاملي الذي يوصف بالتحقيق والتدقيق والتبحر في العلم والجمع لشتى الأخبار والآثار . وكان الشيخ كما يوصف في غاية سلامة النفس وجلالة القدر ومتانة الرأي ، ورزانة الطبقة . وكان والده وجده وجده والده ، وعمه الشيخ محمد بن علي بن محمد الحر العاملي من الفقهاء والمحدثين . ولد رحمه الله في قرية مشغرة من قرى جبل عامل ليلة الجمعة ٨ رجب عام ١٠٣٣ هـ . وقد ترجم لنفسه في كتابه " أمل الآمل " ترجمة مستفيضة . وتلقى ثقافته الدينية والفقهية بمشغر على أبيه وعمه الشيخ محمد الحر ، وخال أبيه الشيخ علي بن محمود ، وعلي الشيخ زين الدين بن محمد بن الحسن ابن زين الدين ، وعلي الشيخ حسين الظهيري . وروى إجازة عن العلامة المجلسي وهو آخر من أجاز له . . . وتوطن رحمه الله في المشهد الرضوي ، وأعطي فيه منصب قضاء القضاة ومشيخة الإسلام . وكان من تلاميذه رحمه الله السيد نور الدين الجزائري المتوفى عام ١١٥٨ هـ . والشيخ محمود بن عبد السلام البحراني ، والسيد محمد بن السيد إبراهيم الموسوي العاملي ، والشيخ الواعظ محمود الميمندي ، وعلي بن الحسن أخوه ، والشيخ حسين بن الحسين بن الحسن العاملي وسواهم ، وتوفي رحمه الله في الواحد والعشرين من شهر رمضان عام ١١٠٤ هـ . – ٣ – وللشيخ رضوان الله عليه مؤلفات كثيرة نذكر منها ما يلي : ‹ صفحة ٣٥٤ › ١ – هذا

الكتاب ، " وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة " في الفروع والأحكام والسنن والآداب على ترتيب كتب الفقه ، ويسمى أيضا : " تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة " ، ويختصر اسمه فيقال كتاب " الوسائل " . ٢ - فهرست وسائل الشيعة . ٣ - الجواهر السنية في الأحاديث القدسية . ٤ - هداية الأمة إلى أحكام الأئمة ثلاثة مجلدات . ٥ - الفوائد الطوسية . ٦ - الفصول المهمة في أصول الأئمة . ٧ - إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات مجلدان . ٨ - الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة . ٩ - رسالة في الرد على الصوفية . ١٠ - أمل الآمل " وفيه " ترجمة الشيخ نفسه . ١١ - رسالة الجمعة . ١٢ - نزهة الأسماع في حكم الإجماع . ١٣ - كشف التعمية في حكم التسمية . ١٤ - رسالة في الرجال . ١٥ - رسالة في أحوال الصحابة . ١٦ - رسالة في تواتر القرآن . ١٧ - بداية الهداية في الواجبات والمحرمات المنصوصة . ١٨ - رسالة في تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان . ١٩ - كتاب العلوية واللغة المروية . ‹ صفحة ٣٥٥ › ٢٠ - منظومة في المواريث . ٢١ - منظومة في الزكاة . ٢٢ - منظومة في الهندسة . ٢٣ - منظومة في تاريخ النبي والأئمة . ٢٤ - ديوان شعر ضخم . ٢٥ - رسالة في خلق الكافر . ٢٦ - ديوان شعر يناهز عشرين ألف بيت في مدح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة (عليهم السلام) ٢٧ - تحرير الوسائل . ٢٨ - إجازات عديدة للمعاصرين . وإن من أعظمها كتاب " وسائل الشيعة " في مجلداته الضخمة الذي تدور عليه رحى الشريعة وهو المصدر الفذ لفتاوى علماء الطائفة وإذا ضم إليه مستدركه الضخم الفخم لشيخنا الحجة النوري المناهز لأصله كما وكيفا فمرج البحرين يلتقيان . وكان غير واحد من المحققين لا يصدر الفتيا إلا بعد مراجعة الكتابين معا . . . إلخ - ٤ - والكتاب ومستدركه في أصول مصادر فقه الإمامية ، وهو مرجع خصب نافع غاية النفع في الوقوف على أسرار التشريع ، ودقائق الأحكام ، وجوامع السنن . ومذهب الإمام جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) هو أحد المذاهب الفقهية الموروثة ‹ صفحة ٣٥٦ › وإليه ترجع الشيعة الإمامية في أحكامها وفقه تشريعها ، ويعتمد المذهب الشيعي على رواية الأئمة عن الرسول (صلى الله عليه

وآله وسلم) ، من الذين رووا الحديث النبوي وفهموا إشاراته وعدوا رواة عن جدهم الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) لأحكام الشريعة وأسرار الدين ، ويجمع الشيعة الإمامية بذلك على فقه واحد هو فقه أئمتهم المأخوذ من الكتاب والسنة وإنما سمى بالفقه الجعفري لأن الإمام الصادق وجد مجالا أكبر وأوسع لنشر فقهه ، ودون عن تلاميذه أصولا في الفقه ، فعن الإمام جعفر بن محمد (عليه السلام) يأخذون . والجزء الأول من كتاب " وسائل الشيعة " يبحث في مقدمة العبادات وفي الطهارة وكيفية الوضوء ، وفي استقصاء ودقة ، وعمق وإحاطة ، وتحليل وتفصيل ، وتليه أجزاء عديدة في سائر أبواب الفقه الشيعي وأحكامه . وهذا الفقه يتلاقى مع المذاهب الأربعة في كثير ويختلف معها في قليل . ومن مثل هذا الاختلاف اشتراط الإمامية شاهدين عدلين في وقوع الطلاق ، فلا يقع بدونهما لقوله تعالى : فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف . وأشهدوا ذوي عدل منكم . والشيعة لا يوقعون طلاق الثلاث بلفظ واحد ، أو متتابعا في مجلس واحد ، ولا ينعقد عندهم الطلاق بالحلف . ومن هذا مثل الاختلاف أيضا زواج المتعة حيث يحله الشيعة ويحرمه غيرهم ، ويعتمد الشيعة على قوله تعالى : (فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن) – الآية . على أن الذي يجيزه الشيعة من هذا الزواج هو زواج المرأة الخالية من الموانع الشرعية ويلزم فيه مهر وعقد وبعد وفاة الزوج يترتب عليه ميراث الولد . وعدة الزوجة بانقضاء المدة أو الانفصال . وعلى الجملة فإذا استثنينا الخلاف بين الشيعة والسنة على الولاية والإمامة أو الخلافة فإن المذهب الشيعي يتفق في الأصول وكثير من الفروع مع المذاهب الأربعة ويختلف معها في بعض الفروع . ولا غنى للمسلم والباحث عن الاطلاع على هذه الثروة الفقهية الجليلة التي تعد مصدرا جليلا من مصادر التشريع الإسلامي .(مع رجال الفكر – السيد مرتضى الرضوي – ج ١ – ص ٣٥٢ – ٣٥٧).

اسلوب التأليف :

قال المحدث النوري في مقدمة الكتاب : .. ولكنا من طول ما تفحصنا كتب اصحابنا الابرار قد عثرنا على جملة وافرة من الاخبار لم يحويها كتاب الوسائل ولم تكن مجتمعة في مؤلفات الاواخر والاوائل ، وهي على اصناف (ثم ذكر ثلاثة منها، هي: ما لم نصل إليه، وما لم يعرف مؤلفها، وما اهمله للغفلة عنه او لعدم الاطلاع عليه) الى ان قال: وحيث وفقنى الله تعالى للعثور عليها رأيت جمعها وترتيبها والحاقها بكتاب الوسائل من اجل القربات – الى ان قال – وقد رتبت الابواب على ترتيب الكتاب واقتفيت غالبا في عنوان كل باب أثره وان كان نظري لا يوافق نظره – الى ان قال – وزدت في آخر غالب الابواب بابا في نوادر ما يتعلق بالابواب المذكورة ... وسميته كتاب مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل .. (راجع المقدمة)

الكتاب:

ومما وصفه شيخنا العلامة قوله : رابع المجاميع الثلاثة الاخيرة المعتمدة المعول عليها في هذه الاعصار اعنى الوافى والوسائل والبحار شكر الله مساعى جامعيها ورفع درجاتهم بعدد كل حرف فيها ، وهو في ثلاث مجلدات ضخام كبار مشتمل على زهاء ثلاثة وعشرين الف حديث عن الائمة الاطهار وقد رتبه على ترتيب ابواب الوسائل .. وقد فرغ منه يوم ولادة الامام الهمام أبي محمد العسكري عاشر ربيع الثانى ١٣١٩ هـ . وقرضه السيد حسن الصدر في نهاية الدراية (ص٢٥١ مفصلاً). وقد سمعت شيخنا المولى محمد كاظم الخراسانى صاحب الكفاية بان الحجة للمجتهد في عصرنا هذا لا تتم قبل الرجوع الى المستدرك والاطلاع على ما فيه من الاحاديث .(انتهى) . ١

---

١ الذريعة: ٢١ : ٢٨.

نسخ الكتاب وطبعاته:

طبع الكتاب في ثلاث مجلدات كبار على الحجر بخط محمد صادق بن محمد رضا التويسركاني في ١٣١٨ هـ واعيد طبعه بالافست في ١٣٨٢ هـ مع مقدمة وافيه لتلميذ المؤلف شيخنا العلامة اعلى الله مقامه وصورة خاتمة المستدرك بخط المؤلف التي عليها شهادة شيخنا العلامة رحمه الله بتاريخ ١٣٨١ هـ وعلى هذه الطبعة اعتمادنا ولا يخفى انه جمع هذا المستدرك مع الوسائل باسم وسائل الشيعة ومستدركاتها مرتباً ترتيباً حسناً – بالقاهرة وصدر منه خمسة أجزاء نشرها السيد مرتضى الرضوي عام ١٣٧٧ هـ =١٩٥٨م صاحب مطبوعات النجاح بالقاهرة . ولكنه لم يستمر في طبع الكتاب .

الإسناد:

أروي الكتاب عالياً عن المؤلف بواسطة واحدة وهو عن شيخنا العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت/١٣٨٩هـ). عن شيخه المؤلف المحدث النوري (ت/١٣٢٠هـ). وهو اسناد في غاية العلو .

مصادر المحدث النوري :

سرد المحدث النوري مصادره قائلاً : في ذكر الكتب التي نقلت منها ، وجمعت منها هذا المستدرك ، مما لم يكن عند الشيخ الجليل المتبحّر صاحب الوسائل رحمه الله ، أو كان ولم يعرف صاحبه في وقت التأليف ، وهى كثيرة نذكر عمدتها :

١. كتاب الجعفريات : ويعرف في كتب الرجال بالاشعثيات ، ويأتى وجه التسمية بها .

٢. كتاب دُرُست بن أبي منصور .

٣. أصل زيد الزرّاد .

٤. كتاب أبي سعيد عبّاد العصفري .

٥. كتاب عاصم بن حُمَيْد الحنّاط .

٦. أصل زيد النرسى .

٧. كتاب جعفر بن محمد بن شُريح الحضرمى .

٨. كتاب محمد بن المثنّى .

٩. كتاب عبد الملك بن حكيم .

١٠. كتاب المثنّى بن الوليد الحنّاط .

١١. كتاب خلاّد السدي .

١٢. كتاب حسين بن عثمان بن شريك .

١٣. كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلى .

١٤. كتاب سلام بن أبي عمرة .

١٥. جزء من نوادر على بن اسباط .

١٦. مختصر كتاب العلاء بن رزين .

١٧. كتاب المؤمن – أو ابتلاء المؤمن – للحسين بن سعيد الاهوازي .

١٨. كتاب الديات لظريف بن ناصح .

١٩. كتاب المسلسلات للشيخ أبي محمد جعفر بن أحمد القمى .

٢٠. كتاب المانعات من دخول الجنة له ايضاً .

٢١. كتاب الغايات له أيضاً .

٢٢. كتاب العروس في أعمال الجمعة له أيضاً .

٢٣. كتاب القراءات لاحمد بن محمد السياري ، ويعرف أيضاً بكتاب التنزيل والتحريف .

٢٤. كتاب إثبات الوصية للشيخ الجليل على بن الحسين المسعودي .

٢٥. كتاب دعائم الاسلام للقاضى نعمان بن أبي عبد الله المصري .

٢٦. كتاب شرح الاخبار له أيضاً .

٢٧. كتاب الاستغاثة لأبي القاسم على بن أحمد الكوفى .

٢٨. كتاب الاداب والاخلاق له أيضاً .

٢٩. كتاب النوادر للسيد الاجل ضياء الدين فضل الله بن على الرواندي .

٣٠. كتاب روض الجنان – وهو التفسير الكبير – للشيخ أبي الفتوح الحسين بن على الخزاعى الرازي .

٣١. رسالة تحريم الفقّاع للشيخ أبي جعفر الطوسى .

٣٢. كتاب معدن الجواهر لأبي الفتح محمد بن على الكراجكى .

٣٣. كتاب لب اللباب للشيخ الجليل هبة الله بن سعيد المعروف بالقطب الراوندي .

٣٤. كتاب الدعوات له أيضاً .

٣٥. كتاب فقه القرآن له أيضاً .

٣٦. كتاب التمحيص لأبي على محمد بن همام .

٣٧. كتاب الهداية للصدوق .

٣٨. كتاب المقنع له ايضاً .

٣٩. كتاب نزهة الناظر لأبي يعلى الجعفري تلميذ الشيخ المفيد رحمه الله .

٤٠. كتاب مصباح الشريعة المنسوب الى مولانا الصادق عليه السلام .

٤١. صحيفة الرضا عليه السلام .

٤٢. الرسالة الذهبية لمولانا الرضا عليه السلام .

٤٣. كتاب الفقه المنسوب إلى مولانا الرضا عليه السلام أيضاً .

٤٤. كتاب فلاح السائل ونجاح المسائل للسيد رضى الدين على بن طاووس ، وقد وصل إلينا الجزء الاول منه ، وهو من مجلدات التتمات والمهمات .

٤٥. كتاب مشكاة الانوار للمحدث الفاضل سبط أمين الاسلام الشيخ الطبرسى صاحب مجمع البيان .

٤٦. رسالة في المهر للشيخ المفيد رحمه الله .

٤٧. المسائل الصاغانية له أيضا ، وغيرها من الرسائل وأجوبة المسائل .

٤٨. كتاب عوالى اللالى للشيخ الفاضل ابن أبي جمهور الاحسائى .

٤٩. كتاب درر اللالى العمادية له ايضاً .

٥٠. تفسير الشيخ الجليل محمد بن إبراهيم النعمانى .

٥١. كتاب جامع الاخبار المردد مؤلّفه بين جماعة يأتى ذكر اساميهم .

٥٢. كتاب الشهاب للقاضى أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعى .

٥٣. مزار الشيخ محمد بن المشهدي .

٥٤. تاريخ قم تأليف الشيخ الفاضل حسن بن محمد بن الحسن القمى ، المعاصر للصدوق رحمه الله .

٥٥. الخصائص للسيد الرضىّ ، جامع نهج البلاغة .

٥٦. سعد السعود للسيد رضىّ الدين على بن طاووس .

٥٧. كتاب اليقين – أو كشف اليقين – له ايضاً .

٥٨. كتاب التعازي للشريف الزاهد أبي عبد الله محمد بن على بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي الحسنى .

٥٩. كتاب المجموع الرائق للسيد الفاضل هبة الله بن أبي محمد الحسن الموسوي .

٦٠. طبّ النبى صلّى الله عليه وآله لأبي العباس المستغفري .

٦١. مجاميع ثلاثة للشهيد الاول قدس الله روحه الزكيّة .

٦٢. كتاب كنوز النجاح للشيخ أبي على صاحب مجمع البيان .

٦٣. كتاب عمدة الحضر له ايضاً .

٦٤. كتاب صغير وجدناه في الخزانة الرضوية .

٦٥. كتاب غرر الحكم ودرر الكلم لعبد الواحد الامدي .

هذه اهم مصادر الحديث المذكورة وسنقف على جمهرة من المصادر الغير المطبوعة التي راجعناها في كل مادة .

ولا يخفى اني قد وفقني الله سبحانه على الوقوف على مصادر لم تتيسر لمن سبق من الاعلام كالعلامة المجلسي والحر العاملي والمحدث النوري رحمهم الله، فحاولت صهرها والاستدراك عليها في جزء سميته :"مستدرك المستدرك"، ثم رأيت ايرادها في هذا المعجم حسب المواد حفظاً لها عن التشتت والضياع . والله الموفق.

معجم الاحاديث

تأليف محمد حسين بن محسن بن على الحسيني الجلالي

(المولود ١٣٦٢هـ)

يعتمد معجمي هذا على مصادر الحديث المذكورة التي امتاز كل منها بميزة لا يشاركه فيها غيره غالباً آخذاً بعين الاعتبار دور العلماء الابرار الذين بذلوا كل ما في وسعهم في خدمة الحديث النبوي الشريف وصونه من التصحيف والتحريف . وقد من الله سبحانه على اهل هذا العصر بأن ظهرت طائفة جليلة من كتب التراث التي لم تقف عليها يد المؤلفين من قبل لتلك المصادر وكم ترك الاول للاخر ، لذلك دعت الضرورة الى سد الخلة وارواء الغلة برفع العلة وتجنبا عن التطويل الممل والايجاز المخل وبعد عدة محاولات خلال اكثر من ربع قرن عشت مع هذا المعجم كتابة وتحقيقا وتنقيحا رأيت الانفع التركيز على نقاط خمس هى :

١- المعاصرة : على ضوء المصادر المستجدة في مختلف الفنون والعلوم اليوم لا يمكن للباحث اليوم اغفالها فيما يتعلق بالبحوث الاسلامية . وقد حاز علماءنا الاعلام قصب السبق في تطبيق قواعد الاجتهاد في الاحكام الفقهية مما يفتقر إليه العصر الحاضر ولكن قلما جرى نفس الاهتمام في غيرها من البحوث الاسلامية .

٢- الاختصار في نقل الاحاديث والاقتصار على خمسة أو (١٢) أو (١٤) حديثاً غالباً في كل مادة في الموضوع الذي يهم الباحث سواء في ذلك المواضيع الفقهية او الاصولية او العقائدية او الاخلاقية وغيرها . ويشار الى مظانها في الجوامع المتقدمة لمن يرغب في الوقوف على غيرها .

٣- الانتقاء : والاختصار يستلزم الانتقاء وليس شيء اولى بالاكتفاء بالقاعدة التي وضعها النبى الاعظم لمن احب الاهتداء بهديه بعد وفاته مما رواه جمهور من المحدثين منهم: احمد بن حنبل

(ت/٢٤١هـ) بإسناده عن النبي (قال : اني اوشك ان ادعى فاجيب ، واني تارك فيكم الثقلين : كتاب الله عز وجل وعترتى . كتاب الله حبل ممدود من السماء الى الارض ، وعترتي اهل بيتي. وان اللطيف اخبرني انهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروني بم تخلفونى فيهما »١.

وقد رتبت رواياتهم حسب التسلسل التاريخى لائمة العترة الطاهرة . فان روايات اهل البيت تكشف عن تراث ورثوه عن جدهم الاطهر – ان صحت الرواية عنهم – او عن طائفة اعتزت بتراثهم فهى على كل حال مرأة لتراث النبى وسنته او تراث اهل البيت وسيرتهم او من ولاهم ولا عجب في ان يحتفظ سلالة النبى بتراث جدهم فكما ان الخصال تورث كما هو ثابت في علم الاجنة فلا بد وان التراث النبوي يكون موروثاً في اهل بيته ولا أظن المنصف يعارض هذا الانتقاء وليس هذا انكاراً لروايات أخر من غير طرق اهل البيت من الموافقات .

٤– الموافقات : ثم عقبت روايات اهل البيت الذين هم ادرى بما في البيت بالموافقات التي رواها غيرهم من الصحابة الاخيار والتابعين الابرار وتابعى التابعين رضى الله عنهم اجمعين متناً واسناداً .

٥– المعجمية : وقد رتبت الموضوعات حسب موادها من الثلاثى المجرد ما عدى المصطلحات الفقهية وغيرها فأوردتها حسب الهجاء لانها اسهل عند المراجعة مع الاشارة اليها في مواردها .

المواضيع الاسلامية هى التي يفتقر البحث فيها اليوم ويمكن تحديدها بما كان موضوعاً لحكم شرعى من اثر موضوعى او بحث تاريخى ، وهذه المحمولات تكون ذات صلة بالمفاهيم الاسلامية . وعلى سبيل المثال :

الصلاة موضوع لحكم شرعي تكليفي هو الوجوب، وكذا الاحكام التكليفية الاخرى من الحرمة والاستحباب والكراهة وغيرها .

---

١ مسند احمد بن حنبل ٣: ٧١، راجع المادة ٧.

والقبلة والطهارة شرط في صحة الصلاة موضوع لحكم وضعى وكذا الاحكام الوضعية الاخرى كالصحة والفساد والبطلان .

والكعبة شعار المسلمين موضوع لبحث تاريخى اسلامى يفتقر الى دراسة تاريخية .

والموت عظة ، موضوع لاثر وضعى تفصيلى ، ففى هذه المادة يبحث ما روي عن اهل البيت (عليهم السلام) في الموت ، ثم البحث فيه لغة وتاريخاً من دون بحث تفصيلى في المواد المرتبطة به فانها تذكر في موادها وعلى سبيل المثال :

الدفن – في دفن

والكَفَن – في كفن

وصلاة الميت – في الميت وموت.

وصلاة الوحشة – في الوحشة ووحش.. وهكذا ...

وذكرت المصطلحات الفقهية حسب ترتيبها في الهجاء دون موادها مع الاشارة الى ذلك في المواد، وذلك لاسنادها الى روايات اهل البيت المختلفة والمروية في مواد متفرقة تجمعها وحدة الموضوع الفقهي .

مثال ذلك: الهبة يراجع في حرف الهاء، ومادتها: وهب .

والاحتضار: يراجع في حرف الالف، ومادتها : حضر .

والاحرام: يراجع في حرف الالف، ومادتها: حرم .. وهكذا.

واستخرجت عناوين الموضوعات من نصوص الايات والروايات مع الاشارة الى تطورها وما آلت اليه من العناوين المشتهرة في عصرنا الحاضر .

مثال ذلك: في البحث عن نشر الفكر الاسلامى .. ففى عصرنا يعبر عنه تحت عنوان: (التبشير) و (الدعوة) و(التبليغ) و(الترويج) وما شابه مع ان الوارد في النصوص الاسلامية هو عنوان (النفر). وذكرنا اشهر العناوين ايضاً وهو التبليغ، لانه الموضع الانسب من حيث التبادر الى الذهن . ولن نذكر عنوان التبشير لانه اصبح مصطلحاً مسيحياً أكثر من كونه اسلامياً .

منهج التأليف :

ارتأيت وراعيت في تأليف المعجم بالاضافة الى ما تقدم وبعد عدة محاولات ان الالتزام افضل بما يلي:

الاول : شرحنا في كل حديث اموراً هي :

اصالة الظهور، ويعنى بها ظهور الحديث في المعنى المراد المدلول عليه باللفظ ، والمرجع الوحيد فيه اللغة العربية والمفهوم في عصر الرسالة وهذا هو اهم الامور .

اصالة الصدور، ويعنى بها ثبوت صدور الحديث عن الرسول (وقد ذكرنا في موضعه من تهذيب المبانى الاصولية ان طريق العلم به مسند وان لا طريق للعلم بحال الرواة وصحة الاسانيد ايضاً كما ذكرت في دراية الحديث . اذاً لا يبقى سوى طريق التوافق في اللفظ والمعنى ولا شك انه يوجب الاطمئنان الذي هو مناط العلم وحجته ثابتة عقلاً وشرعاً .

اصالة جهة الصدور، ويعنى بها ان الحديث بعد الاتفاق في النقل وثبوت صدوره وظهوره لا بد من احراز الجهة في ذلك بمعنى ان صدور الحديث لم يكن بعنوان ثانوي طارئ كالحرج والاضطرار والضرر .

ما وقفت عليه من تواريخ الموضوع – ان كانت – في المصادر المتيسرة مع الاحالة اليها وذلك حسب تسلسلها التاريخى الى العصر الحاضر .

ذكرت من الاحاديث المشهورة في النقل والعمل ما لم يمنع عن ذلك دليل.

الثاني : قد اشرت الى اسانيدي الى اصحاب الكتب بالاجمال والتفصيل في الخاتمة حيث استوفيت المشايخ واسانيدهم واوردت نصوص اجازاتهم طبقة طبقة حتى عصر المؤلفين

وقد طبع ذاك بتفصيل في كل من :

اجازة الحديث ، طبع باهتمام الكاتب الاسلامى سعيد ايوب بالقاهرة

وضوء المشكاة ، طبع باهتمام الشيخ على جمعة في مطبعة دار الانصار القاهرة ، فليرجع اليها طالب التفصيل.

اما اسانيد اصحاب الكتب الى النبي (فليرجع الى المصادر نفسها واسانيد المصادر موصولة في مقدمة الفهرست الى الفهارس واصحابها باسانيدهم الى اصحاب المصادر وكتبهم .. فراجع .

الثالث : المصادر الاخرى التي اعتمدت عليها من المطبوعات والمخطوطات وبذلت عناية اكثر بالنسبة الى المخطوطات ونوادر المطبوعات التي اخفيت عن الانظار لغرض صيانتها وحفظها من الضياع والتلف وبذلك انعدمت لوقوعها في يد من لا يعرف قدرها وأيضا رأيت ان من اسباب انعدام كتب التراث ان من تأخر اغفل أثر المتقدم واهمل أمره فقل الاهتمام بها لكمال المتأخر ونقص المتقدم لذلك حاولت العكس وذلك بإيراد النصوص بما يناسب النقل من المصادر والاشارة اليها وخاصة المخطوطات والمطبوعات الغير المشتهرة عسى ان تكون خطوة في سبيل احياء نصوصها .

وقد اشرت إليها في (فهرس تراث اهل البيت عليهم السلام) وطالب التفصيل يعين تاريخ وفاة المؤلف بالتمام او تقريبا ويراجع الفهرست لترجمة المؤلف وآثاره.

الرابع : اعتمدت في المصادر على المتيسر ورجحت اقدم ما تيسر كنسخة الام ان تيسرت ثم النسخة المسندة اليها ثم الاقرب فالاقرب تاريخاً الى زمن التأليف. فان لم يتيسر من ذلك فمن المطبوع مع وصفها مما يرفع الالتباس . واصطلحت على ما يأتي :

[ ] للزيادات التي ذكرناها للتوضيح او تقويم النص او السند

(/ هـ) بعد اسماء الاعلام لتاريخ الوفاة .

(/) للترقيم على اليمين للمجلد وعلى اليسار للالصفحه : .

(:) للارجاع الى المادة المذكورة بعدها .

(...) للسقط الطارئ حذرا من التطويل الممل .

(ظ) لما استظهرته من النص .

(؟) لما لم اعرف وجه الصواب في القراءة .

الخامس : ولغرض تجنب الالتباس في الاعداد التزمت فيما عدا المنقولات ترقيمها على الارقام التي أبتكرها علماء الاسلام واستخدمها الغرب بعد سنين وهى المعروفة عندهم بالارقام العربية وكم لها من نظير ولا يزال علماء المغرب الاسلامى يحافظون عليها وهم حازوا قصب السبق في هذه المأثرة الكريمة وعسى ان يكون ذلك خطوة في سبيل محاسبة النفس وتصحيح الاخطاء الفكرية والتاريخية في العادات والتقاليد الاجتماعية التي نعيشها فان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وانه لا يصلح أمر هذه الامة إلا بما صلح به اولها .

وأسأل الله سبحانه ان يتقبل هذا العمل القليل الذي رأيته عليّ واجباً شرعياً لا مفر منه حيث لم اجد من قام به ولا اتوقع ان يقوم به من شغلته امور الحياة التي لا مفر للعامة منها وقد استسهلت في سبيله كل المصاعب والمتاعب التي لولا عناية الله تعالى لتركت الحبل على غاربها وكان شتان ما بيني وبينها ولكن توفيقه تعالى امدنى لتحمل هذه المسؤولية بعيداً عن الاطماع مجتنباً الابتداع متبعاً للحق الذي هو احق بالاتباع فقمت بها من دون ناصر او معين سوى رب العالمين فانه نعم المولى ونعم النصير وحيث انتهيت من المقدمة فلنشرع في المقصود متوكلا عليه وما توفيقى الا بالله عليه توكلت وإليه أنيب وانا الفقير اليه محمد حسين ابن السيد محسن الحسينى نسباً الجلالى لقباً والحائري مولداً احسن الله اليه.

الباب الرابع

في

دراية الحديث

(تنبيه):

كنت قد بحثت في المقدمة بايجاز حول دراية الحديث ، ثم رأيت ضرورة التفصيل ، فاستبدلت ذلك بطبعه مستقلا بعنوان: (دراية الحديث) ، طبعة مؤسسة الأعلمي – بيروت ، سنة ١٤٢٥هـ .

مقدمة المحقق

في الحديث ومكانته

بسم اللّه الرحمن الرحيم

يعتبر الحديث المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي وبواسطته يمكن معرفة الكثير من الاحكام الشرعية الجزئية التي ترتبط بحياة الإنسان، ففيها بيان ما اجمل من احكام القرآن الكريم وتقييد لمطلقاتها وتخصيص لعموماتها؛ فان بيان الرسول الكريم هو المتمّم لكتاب اللّه والشارح له، كما قال تعالى : «وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ »١.

وقال سبحانه : «وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدىً وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ»٢.

ومن هنا اهتم المسلمون بالسنة الشريفة، وقاموا بحفظها رواية وعملاً، ودراية وأداءً على مرّ السنين وتطاول القرون .

---

١ القرآن الكريم ، سورة النحل١٦ : ٤٤.

٢ القرآن الكريم ، سورة النحل ١٦ : ٦٤.

وازدادت اهمية علم الحديث بانتشار الإسلام في اقطار الأرض وحدوث الفواصل البعيدة بين الشيعة ومركز الامامة . فانبرى رجال من علماء الشيعة وصنفوا كتبا في هذا المجال لسدّ حاجة الأُمّة، فظهرت طوائف من الكتب على مرّ القرون، نذكر منها في علم الدراية مايلي:

١ . بداية الدارية ؛ للشهيد الأوّل محمد بن مكي (ت/ ٧٨٦ هـ) .

٢ . الرعاية في شرح البداية للشهيد الثاني زين الدين العاملي (المستشهد/ ٩٦٥هـ).

٣ . وصول الأخيار إلى أُصول الأخبار ؛ للشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي (ت/٩٤٨ هـ) .

٤ . الوجيزة؛ للشيخ محمد بن حسين بن عبد الصمد، المعروف بالشيخ البهائي (ت/١٠٣٠هـ).

٥ . الرواشح السماوية؛ للميرداماد (ت/١٠٤١هـ) .

٦ . سبل الهداية في علم الدراية؛ للطهراني (ت/١٢٩٧هـ) .

٧ . الفوائد الغروية في الدراية؛ للحسيني (ت/١٢٩٣هـ).

٨ . منظومة الدراية ؛ لمحمد التنكايني (ت/١٣٠٢هـ).

٩ . توضيح المقال في الدراية ؛ للشيخ علي الكني (ت/١٣٠٦هـ).

١٠ . مبدأ الآمال في فواعد علوم الحديث ؛ لشريعتمدار (ت/١٣١٥هـ) .

١١ . سماء المقال؛ للكلباسي (ت/١٣٥٦هـ).

١٢ . الكفاية في الدراية ؛ للزنجاني (ت/ ١٣٢٩هـ).

١٣ . مقباس الهداية ؛ للشيخ عبد اللّه المامقاني (ت/ ١٣٥١هـ).

١٤ . نهاية الدراية؛ للسيد حسن الصدر (ت/ ١٣٥٤هـ).

١٥ . طريق الهداية في علم الدراية ؛ للتبريزي (ت/١٣٦٠هـ).

١٦ . قواعد الحديث ؛ للسيد محيي الدين الغريقي .

وغيرها من الكتب التي أُلّفت للتعرف على علم دراية الحديث .

وفي مجال آخر، حيث ان السنة الشريفة لابد في حجيتها ان تكون صادرة عن المعصوم، ولابد من اثبات ذلك بطريق علمي او وجداني من خلال الاطمئنان بصحة سند الروايات الحاكية لها، نشأت الحاجة إلى علم آخر يرتبط برجال الحديث، وهو مايسمى بالبحث عن الرجال لتنزية السنة عن الكذب والدس والاختلاق، حتى يمكن الاعتماد على الروايات من حيث الاعتماد على نقلهم وصحة منقولاتهم .

فعكف العلماء على تأليف كتب خاصة في هذا الموضوع منذ عصر الأئمة عليهمالسلامإلى وقتنا الحاضر ، نذكر اهمها :

١ . الأصول الرجالية، وهي ستة كتب يعتمد عليها في توثيق الرواة تعرف بما يلي:

أ . الرجال = رجال البرقي ؛ لأحمد بن أبي عبد اللّه البرقي (ت/٢٨١ ح).

ب . رجال الكشي = معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين عليهم‌السلام ؛ لأبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي (ت/٣٢٩ ح)، والموجود من هذا الكتاب فى عصرنا الحاضر هو ما اختاره الشيخ الطوسي سنة ٤٥٦ هـ باسم «اختيار معرفة الرجال».

ج . رجال ابن الغضائري ؛ لأحمد بن الحسين الغضائري (ت/٤١١ هـ) .

د . رجال النجاشي = فهرست اسماء مصنفي الشيعة ؛ لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد النجاشي (٣٧٢ . ٤٥٠ هـ) .

هـ . الفهرست ؛ للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ . ٤٦٠ هـ) .

و . رجال الشيخ الطوسي = كتاب الأبواب ؛ للشيخ الطوسي أيضا .

كما ان هناك كتب رجالية أخرى صنّفت بعد ذلك هي:

٧ . خلاصة الأقوال في معرفة الرجال ؛ للعلامة الحلي الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ . ٧٢٦ هـ) .

٨ . ايضاح الاشتباه؛ للعلامة الحلي أيضا، فرغ من تأليفه ٢٩ / ١١/ ٧٠٧ هـ .

٩ . رجال البرقي؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت/٤٧٤ أو ٤٨٠ هـ)

١٠ . رجال العقيقي ؛ للشريف أبي الحسن علي بن أحمد بن علي العقيقي (ت/القرن ٣ أو ٤)، نقل عنه الشيخ والنجاشي والعلامة وابن داود في كتبهم .

١١ . بلغة المحدثين سليمان بن عبد اللّه الماحوزي البحراني (١٠٧٠ . ١١٢١هـ).

١٢ . معراج أهل الكمال ؛ للشيخ الماحوزي أيضا .

١٣ . مجمع الرجال ؛ لزكي الدين المولى عناية اللّه القهپائي (ت/القرن ١٠ أو١١)، وفرغ من تأليفه في ٢٣ جمادى الثانية ١٠١٦ هـ .

١٤ . حاوي الأقوال في معرفة الرجال؛ للشيخ عبدالنبي بن الشيخ سعد الجزائري(ت/١٠٢١هـ).

١٥ . نقد الرجال؛ للسيد مصطفى بن الحسين التفريشي (ت / القرن العاشر أو الحادي عشر)، فرغ من تأليف كتابه في سنة ١٠١٥ هـ .

١٦ . أمل الآمل؛ للشيخ محمد حسن بن الشيخ علي الحرالعاملي (١٠٣٣.١١٠٤هـ) .

١٧ . هداية المحدثين إلى طريق المحمدين، المعروف بمشتركات الكاظمي ؛ للشيخ محمد امين بن محمد علي بن فرج اللّه الكاظمي (ت / القرن ١١ أو ١٢) . الف كتابه هذا في سنة ١٠٨٥ هـ .

وغير ذلك من الكتب والتي قد اشار إلى بعضها سيدنا العلامة في تحقيقه حول الأصول الرجالية في ص ٣١٩ .

وهذا الكتاب الذي بين يديك يحتوي على علوم ثلاثة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحديث والسنة الشريفة ، هي :

١ . علم مصطلح الحديث (الدراية) .

٢ . وتراجم الرواة (علم الرجال) .

٣ . ومعرفة الاسانيد (توثيق المصادر) .

وقد اشبع المؤلف البحث حولها بما يغني الطالب عن الكتب المماثلة في هذه العلوم. ويحتوي أيضا على البحوث الضرورية في هذه المجالات، كما يفتح للطالب آفاقا واسعة ليكون على بصيرة بكل ما يتعلق بهذه المواضيع والكتب المعنية بها، واللّه سبحانه المسؤول ان يثيب السيد الاستاذ على جهوده في هذا المجال والمجالات الأخرى التي خدم بها شريعة سيد المرسلين وآله الأئمة الطبيين الطاهرين عليهم‌السلام . وما كان منا في العمل على الكتاب إلاّ الاشراف على تصحيحه وإخراجه بالهيئة التي بين يديك واستخراج ما تيسّر من المصادر التي لم يشر إليها السيد الاستاذ ، واللّه المسؤول ان يجعل هذا من الباقيات الصالحات ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلاّ من اتى اللّه بقلب سليم .

محمد جواد الحسيني الجلالي.

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى كلّ من أحبّ التعرّف على روايات أهل البيت عليهم‌السلام ودراسة مصادرها المتوارثة جيلاً بعد جيل.

أُقدّم هذه الصفحات التي كتبتها مقدّمة لمعجم الأحاديث، ثمّ أوجب التوضيح فيها ان تكون دراسة مستقلّة، عساها تكون خطوة متواضعة في سبيل التراث الإسلامي الأصيل .

محمد حسين الحسيني الجلالي

نقل مسند العصر عبد الحي الكتاني (ت/١٣٨٢هـ) في كتابه فهرس الفهارس، ما نصه: «قال التاج السبكي في معيد النعم ومبيد النقم: من الناس فرقة ادّعت الحديث، فكان قصارى أمرها النظر في مشارق الأنوار للصغّاني، فإن ترفّعت إلى مصابيح البغوي ظنّت أنّها بهذا المقدار وصلت إلى درجة المحدّثين، وما ذلك إلاّ بجهلها بالحديث ، فلو حفظ من ذكرناه هذين الكتابين عن ظهر قلب وضمّ إليهما من المتون مثليهما لم يكن محدّثا حتىّ يلج الجمل في سمّ الخياط . فإن رامت بلوغ الغاية في الحديث على زعمها اشتغلت بجامع الاصول لابن الأثير، فإن ضمّت إليه كتاب علوم الحديث لابن الصلاح أو مختصره المسمّى بالتقريب والتيسير للنووي ونحو ذلك ينادى من انتهى إلى هذا المقام: محدّث المحدّثين وبخاريّ العصر وما ناسب هذه الألفاظ الكاذبة ، فإنّ من ذكرناه لايعدّ محدّثا بهذا القدر، وإنّما المحدّث من عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال والعالي والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون ، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد وسنن البيهقي ومعجم الطبراني، وضمّ إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثيّة، فهذا أقل درجاته، فإذا سمع ماذكرناه وطبّق الطباق ودار على الشيوخ وتكلّم في العلل والوفيات والمسانيد كان في أول درجات المحدّثين، ثم يزيد اللّه من يشاء ما يشاء .

فهرس الفهارس ١: ٧٥، طبعة بيروت سنة ١٤٠٢

بسم اللّه الرحمن الرحيم

تمهيد

في عصر الرسالة كانت الرواية الشفهية غالبا هي الأساس في حديث الرسول صلى الله عليه وآله ، وبعد قرنٍ من الزمن تقريبا كانت الرواية المدوّنة كذلك مع التأكّد في الرواية بتوثيق السند على أُسس مدروسة . ومن هنا كثرت الرحلة إلى مختلف البلاد لطلب العلم شفاها، ما أمكن ، واذا تعذّرت أو تعسّرت عوّض عنها بالإجازة، وبتطوّر الزمن وعوامل كثيرة أصبحت كتب المحدثين هي المصدر الأساس لتلقي الحديث من دون دراسة على شيوخ الفنّ ، فقد اجتمعت بدمشق برجل عُرف بالحديث، وسألته عن مشايخه؟ فقال: إن الكتب مشايخه، فقلت له : هذا شأن الصحفيّين » وأعرضت عنه.

وقد عمّ البلاء في زماننا وشمل كثيرا من أهل الفكر وتسامحوا في النقل جدا، فأخذوا المطبوعات واعتبروها من المصادر والمراجع في مختلف العلوم التاريخية وخاصة الحديث من دون تمحيص وتمييز لِصحيحها بمقياس علمي مقبول .

وهذا الكتاب محاولة متواضعة في دراسة هذا العلم، الذي يعتبر النافذة الوحيدة للتعرّف على تراث النبي الأطهر صلى الله عليه وآله الذي اهتم به الصحابة الأخيار ومن أتى بعدهم جيلاً بعد جيل من العلماء الأبرار ، وخاصة أهل بيت النبي الأطهار الذين جسّدوا سيرة النبيّ صلى الله عليه

وآله في حياتهم. أُقدّمها لمن يهمّه دراسة هذا الجانب من التراث الذي يعتبر المصدر الثاني للفكر الإسلامي بعد القرآن الكريم .

وتفتقر دراسة أي حديث مسندٍ إلى دراسة نقاط ثلاث مرتبطة ارتباطا وثيقا:

١ . متن الحديث من حيث الصحّة والضعف وما شابه .

٢ . وسند الحديث ابتداءً من المصدر الى المعصوم بالبحث في شخصية الرواة فردا فرداً.

٣ . وتوثيق مصدر الحديث بالبحث عن الصلة بين المصدر و بين من ينقل الحديث منه.

وهذا الارتباط الوثيق بينها جعل المتقدمين يعتبرونها علما واحدا، مع انها علوم ثلاثة، كلّ واحد منها يتكفّل جانبا خاصا مرتبطا بالحديث الشريف .

توضيح ذلك: ان الباحث في الحديث الشريف يفتقر إلى علوم ثلاثة هي: الدراية (مصطلح الحديث)، والرجال (تراجم الرواة)، والإسناد (توثيق المصادر).

أمّا علم الدراية :

فهو العلم بأحوال الحديث متنا أو سندا أو تحمّلاً لتعرف الحجة منه شرعا أو عقلاً، فيدخل بقيد (الأحوال) العوارض الذاتية من الصحة والضعف وماشابه، كما يخرج فهم الحديث نفسه ، فإنّه راجع إلى مظانّه من الفقه والعقيدة ونحوهما.

ودخل في الحديث كل ما روي عن المعصوم مسندا و مرسلا ومضمرا، وعليه فالموضوع هو الحديث، وهو المتن سواءً كان مسندا أو مرسلاً.

والقول بأنّ الموضوع هو المتن والسند، مردود بأن لامعنى للسند وحده بدون المتن، بل هو تابع للمتن، كما أنّ الغرض هو الحجة أي مايحتج به دون ما لا اعتبار له، وسيأتي مزيد توضيح لذلك .

وأمّا علم الرجال :

وهو العلم بالقواعد العامة التي يعرف بها حال خصوص رواة الحديث ذاتا من حيث الطبقة، ووصفا من حيث الوثاقة.

وبذلك يخرج علم دارية الحديث حيث أنه يختص بالمتن ، وكذلك يخرج علم التراجم؛ فإنّه علم بذات الاشخاص سواءً وقعوا في سلسلة الحديث أم لا. فليست مهمّة الرجالي سوى تحرّي أحوال رواة الحديث خاصة.

وأما علم الإسناد:

وهو العلم باحوال الطريق إلى مصادر الحديث لمعرفة مايوثق به منها، وموضوعه الطرق الثمانية، ويدخل في ذلك الإجازة، فهي اليوم أكثرها رواجا.

فعلم الإسناد هو علم توثيق المصادر ومعرفة الطريق إليها.

ويخرج بذلك علم الحديث، فإنه يبحث عن دلالة الحديث ، والمرجع فيه إلى كتب الحديث، وكذلك يخرج علم الدراية، فإنه يبحث عن أحوال الحديث نصا وسندا، ويخرج علم الرجال فإنه يبحث عن أحوال الرواة بنحو كلّي، ويخرج علم التراجم، فإنه يبحث عن أحوال الرواة أفرادا، سواء كانوا ضعفاء أو ثقات .

والمحدّث يهمّه من هذه العلوم المباحث التي ترتبط بالحديث متنا واسنادا وطريقا دون غيرها.

وعليه، تكون البحوث المطلوبة أقل من غيرها وخاصة إذا قصّر المحدث مطلوبه على خصوص روايات أهل البيت عليهم‌السلام. ومن هنا جمع أصحابنا البحوث المطلوبة في كتب الدراية مع أنّها في الواقع بحوث منتقاة من علوم ثلاثة هي الدراية والرجال والإسناد. ولارتباطها الوثيق رتّبت هذا الكتاب من فصول ثلاثة.

وقد عبّر العلماء عن هذه البحوث بقواعد الحديث وأُصول الحديث ودراية الحديث ومصطلح الحديث وغير ذلك ، ورأيت أنّ عنوان (دارية الحديث) أولى؛ لأن فيه إشارة إلى الغاية من هذه البحوث، ولولاها لما أُصِّلت هذه الأُصول والقواعد، ومن اجلها تجنى الفوائد والعوائد. وعسى أن تكون هذه الدراسة خطوة في سبيل إحياء هذا العلم .

محمد حسين الحسيني الجلالي

بسم اللّه الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

أهمية الحديث تستند إلى أنه المصدر الثاني للفكر الإسلامي بعد كتاب اللّه تعالى، وتكفي الإشارة إلى أهميّة وضرورة الأخذ به النصوص القرآنية الكريمة الكثيرة، منها قوله تعالى : «ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» ١.

فان الحديث . بمختلف أنواعه . ينتهي إلى الرسول صلى الله عليه وآله ، وهو العين الزلال لمختلف انواعه، قال تعالى: «وما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى »٢. وقال: «من يطع الرسول فقد أطاع اللّه »٣ .

ولايمكن للباحث المنصف أن يفرّق بين القرآن الكريم كمصدر أوّلي وبين الحديث كمصدر ثانوي مفسّر له، كما عليه كافة المذاهب الإسلامية؛ إذ به يبيّن المجمل من النص القرآن ويقيّد المطلق ويفسّر المبهم، وأوضحت ذلك روايات الفريقين ، فروى الكليني باسناده عن الصادق عليهالسلامقوله : «... ان رسول اللّه صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة، ولم يسم اللّه له ثلاثا ولا أربعا حتى كان رسول اللّه هو الذي فسّر لهم ذلك »٤.

---

١ القرآن الكريم ، سورة الحشر ٥٩: ٧ .

٢ القرآن الكريم ، سورة النجم ٥٣ : ٣.

٣ القرآن الكريم ، سورة النساء ٤ : ٨٠ .

٤ الكافي ٣ : ٦٣.

وروى الخطيب البغدادي (ت/٤٦٣هـ) عدة أحاديث في الباب، منها: «أخبرنا الحسن بن أبي بكر، قال : نا عبد اللّه بن إبراهيم الخراساني، قال : نا إبراهيم بن الهيثم، قال: ثنا عفّان، قال : ثنا سعيد بن زيد، قال : حدثنا الحسن أن رجلاً قال لعمران بن الحصين: ماهذه الأحاديث التي تحدّثوناها؟ وتركتم القرآن؟ قال: أرأيت لو أبيت أنت وأصحابك إلاّ القرآن من أين كنت تعلم أن صلاة الظهر عدتها كذا وكذا، وصلاة العصر عدتها كذا وحين وقتها كذا، وصلاة المغرب كذا، والموقف بعرفة ورمي الجمار كذا، واليد من أين تقطع، أمن هاهنا أم هاهنا أم من هاهنا . ووضع يده على مفصل الكف، ووضع يده عند المرفق، ووضع يده عند المنكب . اتبعوا حديثنا ماحدثناكم، وإلاّ واللّه ضللتم»١.

الكذب على النبيّ صلى الله عليه وآله :

وللصلة الوثيقة بين القرآن والحديث كانت مواقف أعداء الإسلام متشابهة بالنسبة إلى كلّ منهما، فقد كان الكفار يكذّبون بالقرآن الكريم وكان المنافقون يكذبون على النبيّ صلى الله عليه وآله ، فقد تواتر قول الرسول صلى الله عليه وآله في عصر الرسالة: «من كذب عليَّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النار»٢.

ويشهد التاريخ والسيرة على أن مواقف الفريقين كانت متشابهة في استخدام كافة الأساليب الرخيصة التي تستعمل في الحرب النفسية، منها:

١ . التشويه للحقائق .

---

١ الكفاية : ٣١ ، ط / ١٤٠٦.

٢ صحيح البخاري ١ : ٢٢، وصحيح مسلم ٨ : ٢٢٩، طبعة محمد علي صبيح . القاهرة، والكافي ١ : ٦٢ ، والفقيه ٣ : ٣٧٢.

٢ . المبالغة في بيان الوقائع لمصلحة أعداء الإسلام .

٣ . تحويل انتباه السامع عن المشكلة الحقيقية.

٤ . التجاهل المتعمّد للحقائق .

٥ . إشاعة الفرقة بين الجماعة.

٦ . التشكيك في المفاهيم .

٧ . تحطيم الثقة بالقيادة.

٨ . تلفيق الأقوال للتضليل .

وإذا كان الإعلان النبوي . في عصر الرسالة وحده . كافيا في الردع المؤقت للمنافقين والكذّابين، فإنّه بقي داءً يستفحل في جسم الحديث على تطوّر السياسات في العصور المختلفة ، وقد اهتمّ علماء المسلمين . كلّ حسب فهمه . كثيرا بعلم الجرح والتعديل لمعالجة هذه المشكلة بالتحرّي الشديد عن مصادر الحديث ونقلته .

روى الكشّي عن سعد بن عبد اللّه قال: حدّثني محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن انّ بعض اصحابنا سأله وانا حاضر فقال له: يا أبا محمد ما أشّدك في الحديث وأكثر انكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على ردّ الأحاديث؟ فقال: حدثني هشام بن الحكم أنّه سمع أبا عبد اللّه عليه‌السلام، يقول : «لا تقبلوا علينا حديثا إلاّ ما وافق القرآن والسنة أو تجدون معه شاهدا من أحاديثنا المتقدمة، فإنّ المغيرة بن سعيد [من الغلاة] لعنه اللّه دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدّث بها أبي ، فاتقوا اللّه ولا تقبلوا علينا ماخالف قول ربّنا تعالى وسنّة نبينا محمد

صلى الله عليه وآله ، فإنّا إذا حدثنا قلنا: قال اللّه عزّ وجلّ وقال رسول اللّه صلى الله عليه وآله»١.

وروى البرقي عن أبيه، عن النضر عن يحيى الحلبي ، عن ايوب بن الحر، عن أبي عبد الله عليه‌السلام في حديث:«...وما هي الاّ اثار عندنا من رسول الله صلى الله عليه وآله نكتنزها»٢.

وروى الكليني عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى ، عن إبراهيم بن عمر اليمانيّ، عن أبان بن أبي عيّاش، عن سليم بن قيس الهلاليّ قال: «قلت لأمير المؤمنين عليه‌السلام: إنّي سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذرّ شيئا من تفسير القرآن وأحاديث عن نبيّ الله صلى الله عليه وآله غيرما في أيدي النّاس، ثمَّ سمعت منك تصديق ماسمعت منهم، ورأيت في أيدي النّاس أشياء كثيرة من تفسير القرآن ومن الأحاديث عن نبيّ اللّه صلى الله عليه وآله أنتم تخالفونهم فيها، وتزعمون أنَّ ذلك كلّه باطل؛ أفترى الناس يكذبون على رسول اللّه صلى الله عليه وآله متعمّدين، ويفسّرون القرآن الكريم بآرائهم؟

قال: فأقبل عليَّ فقال: قد سألت فافهم الجواب، إنَّ في أَيدي الناس حقّا وباطلاً ، وصدقا وكذبا، وناسخا ومنسوخا، وعامّا وخاصا، ومحكما ومتشابهاً ، وحفظا ووهما، وقد كذب على رسول اللّه صلى الله عليه وآله على عهده حتّى قام خطيبا فقال: أيّها النّاس قد كثرت عليَّ الكذّابة، فمن كذب عليَّ متعمّدا فليتبوَّء مقعده من النار ، ثمّ كُذب عليه من بعده، وإنَّما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس: رجلٌ منافق يظهر الإيمان، متصنّع بالإسلام ، لايتأثّم ولا يتحرَّج أن يكذب على رسول اللّه صلى الله عليه وآله متعمّدا؛ فلو علم الناس أنّه منافق كذّاب ، لم يقبلوا منه ولم

---

١ رجال الكشي : ١٩٥ ، ط /النجف بدون تاريخ ، ومعجم رجال الحديث ١٨ : ٣١٦.

٢ البحار ٦٨ : ٩ .

يصدّقوه، ولكنّهم قالوا : هذا قد صحب رسول اللّه صلى الله عليه وآله ورآه وسمع منه؛ وأخذوا عنه وهم لايعرفون حاله، وقد أخبره اللّه عن المنافقين بما أخبره. ووصفهم بما وصفهم فقال عزَّ وجلَّ : «وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم »١، ثمَّ بقوا بعده فتقرَّبوا إلى أئمّة الضلالة والدعاة إلى النار بالزور والكذب والبهتان فولّوهم الأعمال، وحملوهم على رقاب الناس، وأكلوا بهم الدنيا، وإنّما الناس مع الملوك والدنيا إلاّ من عصم اللّه ، فهذا أحد الأربعة.

ورجل سمع من رسول اللّه شيئا لم يحمله على وجهه ووَهِمَ فيه، ولم يتعمّد كذبا فهو في يده، يقول به ويعمل به ويرويه فيقول: أنا سمعته من رسول اللّه صلى الله عليه وآله ، فلو علم المسلمون أنّه وَهِمَ لم يقبلوه ، ولو علم هو أنّه وَهِمَ لرفضه.

ورجل ثالث سمع من رسول اللّه صلى الله عليه وآله شيئا أمر به ، ثمَّ نهى عنه وهو لايعلم ، أو سمعه ينهى عن شيء ثمَّ أمر به وهو لا يعلم، فحفظ منسوخة ولم يحفظ الناسخ، ولو علم أنّه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنّه منسوخ لرفضوه.

وآخر رابع لم يكذب على رسول اللّه صلى الله عليه وآله ، مبغض للكذب خوفا من اللّه وتعظيما لرسول اللّه صلى الله عليه وآله ، لم ينسه، بل حفظ على وجهه فجاء به كما سمع لم يزد فيه ولم ينقص منه، وعلم الناسخ من المنسوخ، فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ» ٢.

فلابد للباحث المنصف ان يتتبع الأحاديث ويدرسها بالمقارنة التامة ويأخذ بالمتفق عليه مما توافق ووافق الكتاب الكريم وسنة رسول الله العظيم من مظانّها ومنابعها الأصلية.

---

١ القرآن الكريم ، سورة المنافقون ٦٣ : ٤.

٢ الكافي ١ : ٦١ . ٦٣.

المصادر العامة لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله :

ان حياة الرسول صلى الله عليه وآله الحافلة اشتملت على كثير من الأقوال والافعال والتقريرات التي حافظ عليها أهل بيته عليهم‌السلام، ولكن روايتها لم تنحصر بهم . غالبا . بل هنالك المصادر العامة التي تحتفظ بشيء كثير من الموافقات، ومما روي من طريق أهل البيت عليهم‌السلام في ذلك: ما رواه الصفار عن الحسن بن عليّ بن النعمان ، عن أبيه، عن ابن مسكان، عن محمّد بن مسلم عن أبي جعفر صلى الله عليه وآله قال: سمعته يقول: «إنّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله أنال وأنال في الناس وأنال وأنال، وإنّا أهل البيت معاقل العلم، وأبواب الحكم، وضياء الأمر»١.

وعن ابن يزيد ، عن زياد القنديّ، عن هشام بن سالم قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام: جعلت فداك عند العامّة من أحاديث رسول اللّه صلى الله عليه وآله شيءٌ يصحُّ؟ قال: فقال: «نعم ، إنّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله أنال وأنال وأنال، وعندنا معاقل العلم وفصل مابين الناس»٢.

وعن الحسن بن عليّ بن النعمان وأحمد بن محمّد، عن عليّ بن النعمان، عن ابن مسكان ، عن محمّد بن مسلم قال: قال أبو جعفر عليه‌السلام: «إنّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله أنال في الناس وأنال وأنال، وإنّا أهل البيت عرى الأمر وأواخيه٣ وضياؤه»٤.

---

١ بحار الأنوار ٢ : ٢١٤.

٢ بحار الأنوار ٢ : ٢١٤.

٣ الوخي: الطريق المعتمد.

٤ بحار الأنوار ٢ : ٢١٤.

وعن محمّد بن عبد الجبّار ، عن أبي عبد اللّه البرقيّ، عن فضالة، عن أيوب، عن ابن مسكان، عن الثماليّ قال: خطب أمير المؤمنين عليه‌السلام بالناس ثمَّ قال: «إن اللّه اصطفى محمّدا صلى الله عليه وآله بالرّسالة وأنبأه بالوصيّ، وأنال في الناس وأنال، وفينا أهل البيت معاقل العلم وأبواب الحكمة وضياؤه وضياء الأمر، فمن يحبّنا منكم نفعه إيمانه وتقبّل عمله، ومن لم يحبّنا منكم لم ينفعه إيمانه ولا يتقبّل عمله»١.

وعن ابن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام : إنّا نجد الشيء من أحاديثنا في أيدي الناس ، فقال لي: «لعلّك لاترى أنّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله أنال وأنال . ثمّ أومأ بيده عن يمينه وعن شماله ومن بين يديه ومن خلفه . وإنّا أهل البيت عندنا معاقل العلم وضياء الأمر وفصل مابين الناس»٢.

وعن الصادق : «إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما يروى عنا فانظروا إلى مارووه عن عليّ عليه‌السلام فاعملوا به»٣.

وقد عمل بذلك الشيخ الطوسي فيما لا خبر فيه عن طريق أهل البيت عليهم‌السلام، قال مانصه: «وأما العدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر، فهو أن يكون الراوي معتقدا للحق، مستبصرا ثقة في دينه، متحرّجا من الكذب غير متّهم فيما يرويه. فأما إذا كان مخالفا في الاعتقاد لأصل المذهب ، وروى مع ذلك عن الأئمة عليهم‌السلام نظر فيما يرويه، فإن كان هناك من طرق الموثوق بهم مايخالفه ، وجب اطراح خبره. وان لم يكن هناك ما يوجب اطراح خبره ويكون

---

١ بحار الأنوار ٢ : ٢١٥.

٢ بحار الأنوار ٢ : ٢١٥ . ٢١٦.

٣ وصول الأخيار : ١٧٩.

هناك ما يوافقه وجب العمل به. وإن لم يكن هناك من الفرقة المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه، ولايعرف لهم قول فيه، وجب أيضا العمل به، لما روى عن الصادق عليه‌السلامأنّه قال: «إذا نزلت بكم حادثة لاتجدون حكمها فيما روي عنا، فانظروا إلى مارووه عن عليّ عليه‌السلام فاعملوا به»١.

وقد قال العسقلاني : «لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء في عليّ»٢.

وبذلك يتضح أنه لم يصب أحمد أمين في قوله في الشيعة: «إنّهم لايأخذون الحديث إلاّ ممن كان شيعيا، ولا يأخذون علما إلاّ ممن كان شيعيا، ولا يثقون برواية تاريخ إلاّ ممن كان شيعيا ؛ ولذلك كانت كتب أحاديثهم وفقههم وأُصول فقههم ورواية تاريخهم محصورة كلها في المتشيّعين ، لهذا حصروا انفسهم في دائرة خاصة»٣.

فقد غفل عن السبب في ذلك لانهم يجدون فيما روي عن أهل البيت عليهم‌السلام عن جدهم كفاية عن غيرها، ولو لم يجدوا في روايتهم راجعوا غيرها من المصادر كما صرح به الشيخ الطوسي، وذلك نابع من انفتاح باب الاجتهاد عندهم، فهو الطريق الوحيد لمعرفة الحقائق الشرعية من منابعها الأصلية في حدود القرآن والسنة، ولم يحصر النبيّ صلى الله عليه وآله الاجتهاد بطائفة دون أُخرى ولم يخصّه بعصر دون آخر ، بل كلما بعدنا من عصره صلى الله عليه وآله اشتدت الحاجة الى الاجتهاد لتعدّد الطرق وتجدّد الحوادث.

---

١ عدة الأصول ١ : ٣٧٩.

٢ فتح الباري ٨ : ٧١، ط /١٩٥٩.

٣ ضحى الاسلام ٢ : ٢٤٩، ط / الثالثة.

والإمامية حتّى اليوم على فتح باب الاجتهاد لكل من له أهلية ذلك ، ولم يخص بجنس خاص أو صنف واحد، بل مجال التخصص هذا مفتوح لكل من له أهلية ذلك ، ويشجّع على تخصص كلّ من فيه الكفاءة مع قطع النظر عن القومية والجنس وغيرهما من الاعتبارات المادية والعرقية، فانّ المجتهد يؤجر وان أخطأ.

أمّا مصادر الحديث العامة ـ اليوم ـ هي:

الأوّل : الجامع الصحيح؛ للبخاري:

تأليف أبو عبد اللّه محمد بن اسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ .

الثاني: الجامع الصحيح؛ لمسلم :

تأليف أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري الثقفي ، المتوفى ٢٦٠ هـ.

الثالث: الجامع الصحيح؛ للترمذي:

تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي الضرير ، المتوفى ٢٧٩ هـ.

الرابع: سنن أبي داود:

تأليف : سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو السجستاني، المتوفى ٢٧٥ هـ.

الخامس: سنن النسائي:

تأليف الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، المتوفى ٣٠٣ هـ.

السادس: سنن ابن ماجة:

تأليف أبي عبد اللّه محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، المتوفى ٢٧٥ هـ.

وقال السيوطي: «لم يدخل المصنف (= النووي / ٦٧٦ هـ) سنن ابن ماجة في الأُصول ، وقد اشتهر في عصر المصنف وبعده جعل الأصول الستة بإدخالها فيها، قيل: وأوّل من ضمّه إليها ابن طاهر المقدسي».

وتلت الستة كتب (المستدركات) فجمع فيها مؤلفوها مافات أُولئك المؤلفين، وأولهم الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه المعروف بالحاكم النيسابوري الحافظ (ت/٤٠٥هـ) وكتابه المستدرك على الصحيحين طبع بحيدر آباد سنة ١٣١٢ هـ.

وقد جمعت زوائد الستة في كتب، أشهرها:

١ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى ٨٠٧ هـ، وهو يشتمل على زيادات مسند أحمد بن حنبل والبزار وأبي يعلى ومعاجم الطبراني الصغير والأوسط والكبير[١].

٢ .كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال؛ للمتقي الهندي، وهو تبويب لكتاب جمع الجوامع للحافظ السيوطي، رتبه على أبواب الفقه، طبع بحيدر آباد سنة ١٣١٢ هـ.

٣ . المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ؛ للحافظ ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (المتوفى / ٨٥٢ هـ) .

ويعني بالثمانية : مسانيد إسحاق، وابن أبي عمرو، ومسدد، وابن أبي شيبة، والحميدي، وعبد بن حميد، وأحمد بن منيع، والطيالسي[٢].

---

١ راجع تدريب الراوي ١ : ١٠٠.

٢ راجع تدريب الراوي ١ : ١٠١ .

ولعل أجمعها كتابان لجلال الدين السيوطي (٨٤٩ . ٩١١ هـ) ، هما:

١ . جامع الأحاديث.

٢ . جمع الجوامع، المعروف بالجامع الكبير.

وقد ذكرت الموافقات في هذا المعجم معتمدا على الكتب الستة ومستدركاتها وغيرها من المصادر التي تيسرت لي.

واشتهرت الكتب الستة بالصحاح؛ لأن المؤلفين لهذه الجوامع اعتقدوا بأن احاديثها صحيحة، وهذا قصارى اجتهادهم، ومن أجل ذلك قال الحافظ أبو علي النيسابوري عن صحيح مسلم : «هو الثاني من الكتب الستة وأحد الصحيحين الذين هما أصح الكتب بعد كتاب اللّه العزيز».

قال الجلالي: وهذه دعوى عظيمة جدا ؛ فإنّه لايقارن كتاب من كتب البشر بالقرآن، لأنّه لا كتاب صحيح بعد القرآن. فان الكتب تمثل آراء أصحابها، وهم مهما بلغوا من العظمة، فليسوا بمعصومين من الخطأ والسهو والنسيان ، وما هذا شأنه لا يقاس بالقرآن. وقد ناقش النقاد من المحدّثين ذلك.

قال الحافظ ابي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت/٥٨٦ هـ): (وأمّا قول الحاكم في القسم الأوّل : ان اختيار البخاري ومسلم اخراج الحديث عن عدلين عن عدلين إلى النبيّ صلى الله عليه وآله ، فهذا غير صحيح طردا وعكسا، بل لو عكس القضيّة وحكم كان أسلم، وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي...قال: وأمّا الأخبار فإنها كلّها أخبار الآحاد ؛ لأنه ليس يوجد عن النبيّ صلى الله عليه وآله خبر من رواية عدلين روى أحدهما من عدلين وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول اللّه صلى الله عليه وآله ، فلما استحال هذا وبطل ثبت ان الأخبار كلّها أخبار الآحاد، ومن اشترط ذلك فقد عمد إلى ترك

السنن كلها لعدم وجود السنن إلاّ من رواية الآحاد . هذا اخر كلام ابن حبان. ثمّ ذكر موارد النقض في الصحيحين١.

ومن ذلك ماحدثني مفتي اليمن الشيخ إبراهيم بن عمر بن عقيل مكاتبة ،وجاء في القسم الثاني ص ٨٨ من ديوانه المطبوع أيضا ، وهو قوله في البخاري:

قضية أشبه بالمرزئة هذا البخاري إمام الفئة

بالصادق الصدّيق ما احتج في صحيحه واحتج بالمرجئة

ومثل عمران بن حطان أو مروان وابن المرأة المخطئة

مشكلة ذات عوار إلى حيرة أرباب النهى ملجئة

وحقّ بيت يمّمته الورى مغدّة في السير أو مبطئة

انّ الإمام الصّادق المجتبى بفضله الآي أتت منبئة

أجَلُّ من في عصره رتبة لم يقترف في عمره سيئة

قلامة من ظفر إبهامه تعدل من مثل البخاري مئة

وبالجملة: أيّ كتاب يخطّه البشر يجب أن يخضع لقواعد الجرح والتعديل مهما كان المؤلف عظيما.

---

١ شروط الائمة الستة : ٢١ ، ط / دمشق ١٣٤٦.

فإذا بلغت الأحاديث والروايات حد التواتر اللفظي أو المعنوي أو الاستفاضة وساندها الاعتبار من القرآن والعقل والشواهد والمتابعات يؤخذ بها ، وقد تكفّلت كتب التفسير والحديث والأُصول تفصيل ذلك ونشير إلى بعضها:

حديث الثقلين:

من الأحاديث المتواترة مارواه جمهور المحدثين، ونكتفي منها بما يلي:

قال مسلم في صحيحه: «حدثني زُهير بن حَربٍ وشجاع بن مخلدٍ جميعا عن ابن عليَّة، قال زُهير: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدَّثني أبو حَيّان ، حدثني يزَيدُ بن حيَّان، قال: انطلقت أنا وحُصين بنُ سَبرَةَ وعُمَرُ بنُ مسلم إلى زيد بن أرْقم، فلَما جَلَسنا إليه قال له حُصينٌ : لقد لَقيتَ يازيدُ خيرَا كثيرا ، رَأَيت رسُول اللّه صلى الله عليه وآله وسمعت حَديثهُ ، وغَزوتَ مَعَهُ وصلَّيتَ خَلْفَهُ ، لقد لَقيت يازَيدُ خيرا كثيرا ، حَدِّثْنا يازيْدُ ماسمعتَ من رسول اللّه صلى الله عليه وآله ، قال : يااابن أخي واللّهِ لقد كَبِرَت سِنّي وقدُم عهدي ونسيتُ بعَضَ الذي كُنت أعي من رسول اللّه صلى الله عليه وآله ، فما حدَّثتُكم فاقبلوا ومالا فلا تُكلِّفونيه، ثم قال: قام رسولُ اللّه صلى الله عليه وآله يوما فينا خطيبا بماءٍ يُدْعَى خُمَّاً بينَ مكَّة والمدينةِ فَحَمد اللّه وأثنى عليه ووَعَظَ وذكّر، ثُمَّ قال: أمّا بعدُ ألا أيها الناسُ فإنَّما أنا بشر يُوشِك أن يَأتي رسُولُ رَبي فأُجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أوَّلهُما كتاب اللّه فيه الهدى والنُّورُ، فخذوا بكتاب اللّه واستمسكوا به، فحثَّ على كتاب اللّهِ ورغّب فيه، ثُمَّ قال: وأهل بيتي ، أُذَكّرُكم اللّه في أهل بيتي ، أُذَكّرُكُمُ اللّه في أهل بيتي ، أُذَكّرُكُمُ اللّهَ في أهل بيتي، فقال له حُصينٌ : ومن أهل بيتهِ يازيْدُ، أَليس نِساؤهُ من أهل بيتهِ؟ قال : نِساؤُه من أهل بيته ولكِن أهلُ بيتهِ من حُرِمَ الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ، قالَ: ومن هم؟ قالَ: هُم آل عَليٍّ وآلُ عقيلٍ وآلُ جعفرٍ وآلُ عباسٍ، قال: كُلُّ هؤلاءِ حُرِمَ الصَّدقةَ؟ قالَ: نَعم»١.

---

١ صحيح مسلم ٧ : ١٢٣.

وروى أحمد بن حنبل عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: «إني أُوشك أن أُدعى وأُجيب، وإنّي تارك فيكم الثقلين كتاب اللّه عزّ وجلّ وعترتي . كتاب اللّه حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي ، وان اللطيف الخبير أخبرني انهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض ، فانظروني بم تخلفوني فيهما».

وأخرجها بألفاظ وطرق اخرى، منها: أنّه صلى الله عليه وآله قال: «إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا بعدي، الثقلين؛ أحدهما أكبر من الآخر، كتاب اللّه حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ... الخ»١.

وروى القرطبي خطبة النبيّ صلى الله عليه وآله في حجة الوداع، وفيها: «أيّها الناس إنمّا المؤمنون إخوة فلا يحل لامرئ مال أخيه إلاّ عن طيب نفسه، ألا هل بلّغت ؟ اللهم اشهد، فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم أعناق بعض فإني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا : كتاب اللّه وأهل بيتي، ألا هل بلّغت؟ اللّهم اشهد»٢.

وعن حديث الثقلين صرح ابن حجر الهيثمي بقوله: «روى هذا الحديث ثلاثون صحابيا، وان كثيرا من طرقه صحيح وحسن»٣.

وقد أفرد الشيخ المعاصر قوام الدين الوشنوي رسالة في حديث الثقلين مقارنا نصوصها المختلفة التي وقف عليها ، ونشرت في دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة عام ١٣٧١ هـ.

---

١ مسند أحمد بن حنبل ٢ : ١٧، ط / ١٣١٣. وأيضا في ٣ : ١٤ و ٢٦، و٤ : ٤٦٦ و ٣٧١ و ٥ :١٨٢ و ١٨٩.

٢ العقد الفريد ٢ : ٣٤٦ ، ط / ١٣٣١ .

٣ الصواعق المحرقة : ٢٨ .

من هم أهل البيت عليهم‌السلام:

اختلف المحدّثون في تعيين المراد من أهل البيت عليهم‌السلام، هل هم أقرباءهُ القريبون منه نسبا خاصّة، أو أنّه يعمّ زوجاته الطاهرات وعموم المسلمين ؟ والتأمل في حديث الثقلين لايدع شكاً بأنّ النبي صلى الله عليه وآله جعل الثقلين متلازمين ولم يذكر لهما ثالثا ، والارتباط الطبيعي بين القرآن وأهل البيت هو ان أحدهما يفسّر الآخر. فمن الطبيعي أن يتلازما ولا يختلفا ، وتعميم كلمة أهل البيت إلى غير الذرية والسلالة يخالف الروايات الناصة بالمراد. ويكفي في تحديد المراد باهل البيت مافي صحيح مسلم باسناده المتقدم قال: « .. ولما نزلت هذه الآية : «فقل تعالوا ندعُ أبناءَنا وأبناءَكم»١ دَعا رسولُ اللّه صلى اللّه عليه وسلم عليّا وفاطمة وحَسَنا وحُسينا فقال : اللَّهُمَّ هؤُلاء أهلي»٢.

وهذه اشارة إلى آية التطهير وهي قوله تعالى: «إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيرا»٣.

ولا يمكن أن يراد من هذه الآية الكريمة الزوجات الطاهرات خاصة؛ لأنّه يخالف قواعد اللغة العربية، ولوجب أن تكون الآية: «ليذهب عنكنّ» و «يطهركنّ» مع ان الآية بالتذكير: «ليذهب عنكم» و «يطهركم».

---

١ القرآن الكريم ، سورة المائدة ٥ : ٥٥.

٢ صحيح مسلم ٧ : ١٢١.

٣ القرآن الكريم ، سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٣.

ولأجل ذلك قال ابن حجر الهيثمي بما لفظه : «أكثر المفسرين على انها (أي آية التطهير) نزلت في عليّ وفاطمة والحسن والحسين، لتذكير ضمير عنكم وما بعده»١.

وروى ابن عساكر قال: « أخبرنا أبو الحسن عبيد اللّه بن محمد بن أحمد البيهقي، حدّثنا محمّد بن عبد اللّه بن عمر العمري، حدّثنا أبو محمّد بن أبي شريح بن يحيى بن محمّد بن صاعد، حدّثنا أبو همام الوليد بن شجاع، حدّثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي عن مصعب بن شيبة، عن صفيّة بنت شيبة الجمحية، عن عائشة أُمّ المؤمنين، قالت: «خرج رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم ذات غداة وعليه مرط مرجل من شعر أسود، فجلس فأتت فاطمة فأدخلها فيه، ثمّ جاء عليّ فأدخله فيه، ثمَّ جاء حسن فأدخله فيه، ثمّ جاء حسين فأدخله فيه، ثمّ قال: «إنما يريد اللّه ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا»»٢.

وقال ابن عساكر أيضا: «أخبرنا أبو القاسم الشحامي، أنا أبو سعد الجنزرودي، حدّثنا أبو أحمد الحاكم، حدّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد العمري بالكوفة، حدّثنا عبّاد بن يعقوب الرواجني، حدّثنا علي بن هاشم ابن البريد، عن محمّد بن سلمة يعني ابن كهيل، عن أبيه، عن شهر بن حوشب قال: سمعتُ أُمّ سلمة تقول : بينما رسول اللّه صلى الله عليه وآله عندي فأرسل إلى حسن وحسين وعليّ وفاطمة، فانتزع كساء عنّي فألقاه عليهم وقال:«اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرا»٣.

---

١ الصواعق المحرقة : ٢٨ ، الباب ١١، الفصل الأول.

٢ الاكتفاء : ٦٣، وتاريخ مدينة دمشق ١٣ : ٢٠٢ .

٣ الاكتفاء : ٦٤، تاريخ مدينة دمشق ١٣ : ٢٠٣ .

معنى الثقل :

قال ابن الأثير في مادة ثقل : «إني تارك فيكم الثقلين : كتاب اللّه وعترتي». سمّاهما ثقلين؛ لأن الأخذ بهما ثقيل والعمل بهما ثقيل. ويقال لكل خطير: ثقل. فسمّاهما ثقلين إعظاما لقدرهما وتفخيما لشأنهما»١.

وفي مادة عتر: «خلّفت فيكم الثقلين كتاب اللّه وعترتي، عترة الرجل : أخصّ أقاربه ، وعترة النبيّ صلّى اللّه عليه وسلم: بنو عبد المطلب. وقيل: أهل بيته الأقربون. وهم أولاده وعلي وأولاده . إلى أن قال: . والمشهور المعروف أنّ عترته الذين حرمت عليهم الزكاة»٢.

وقال الفيروزابادي في القاموس في مادة « ثقل » : «الثَّقَل . محرّكة . : متاع المسافر وحشمه، وكلّ شيء نفيس مصون، ومنه الحديث: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب للّه وعترتي»٣.

دلالة الحديث:

ونصّ الحديث يفيد امورا كلّها تستنبط من الملازمة التي عقدها النبيّ صلى الله عليه وآله ، وأكّد عليها من القرآن الكريم وأهل البيت عليهم‌السلام؛ لأنه صلى الله عليه وآله جعلهما ثقلين؛ لأنهما امران خطيران ونفيسان مصونان، ولايمكن التفريق بينهما، ومن هذه الأُمور:

الأوّل : إنّ الخطاب في حديث الثقلين عام لكل المسلمين في مختلف الأمصار والأعصار ، فكما ان دور القرآن عام لايختص بالمسلمين في عصر الرسالة فقط فكذلك دور أهل البيت عام في تطبيق رسالة القرآن.

---

١ النهاية ١ : ١٥٥.

٢ النهاية ٣ : ٧٢.

٣ القاموس المحيط ٣ : ٣٤٢ ، مادة «ثقل» .

الثاني: إنّ أهل البيت لايفتقرون في علومهم إلى غيرهم؛ لأنهم يستمدون علومهم بالوراثة من جدّهم، فهم أعلم الناس بأحاديث جدّهم، وأهل البيت أدرى بما فيه.

الثالث: إنّ هذه الملازمة بين القرآن واهل البيت مستمرّة، فكما أنّ القرآن كتاب هداية للبشرية جمعاء كذلك أهل البيت عليهم‌السلام الذين يقومون بدور المفسرين له ، يستمرّون بدورهم العملي في المحافظة على رسالة القرآن، وعليه، لايمكن ان يكون المراد بأهل البيت كل من اتصل بالنبيّ صلى الله عليه وآله وإن لم يسر على منهاجه في الحياة، بل المراد جمع خاصّ منهم فقط.

ولأجل ذلك قال عبد الرؤوف المنّاوي : «قال الشريف: هذا الخبر يُفهِم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من اهل البيت والعترة الطاهرة في كلّ زمن إلى قيام الساعة...»١.

أهل البيت بعد النبيّ صلى الله عليه وآله :

جاء تنصيص النبيّ صلى الله عليه وآله على جمع خاص بالأهل بقوله: «اللهم هؤلاء أهلي» في رواية مسلم المتقدمة ، وقد عرف هؤلاء بأصحاب الكساء (راجع المادة في المعجم).

وروى الحافظ ابن عساكر أحاديث في أنّ أُمّ سلمة رضي اللّه عنها أرادت الدخول في أصحاب الكساء : فجذب الرسول الكساء من يدها ولم يسمح لها بالدخول، منها مارواه ابن عساكر بقوله: وروي عن شهر بن حوشب ، عن أُمّ سلمة زوج النبيّ صلى الله عليه وآله : أنَّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله قال لفاطمة: «ائتني بزوجك وابنيك»، فجاءت بهم، فألقى عليهم كساء فدكيا ثم وضع يديه عليه فقال: «اللهُمّ إن هؤلاء آل مُحَمَّد، فاجعل صلواتك وبركاتك على آل محمد ، إنّك حميد مجيد». قالت : فرفعت الكساء لأدخل معهم فجذبه وقال: «إنّكِ على خير»٢.

---

١ فيض القدير ٣ : ١٤.

٢ الاكتفاء : ٦٤ ، تاريخ مدينة دمشق ١٣ : ٢٠٣.

فهذه السيرة النبوية ترشدنا إلى أن أهل البيت الذين قرنهم رسول اللّه صلى الله عليه وآله بالقرآن ليسوا كلّ من انتسب إلى الرسول صلى الله عليه وآله بالنسب ، بل جماعة منهم خاصة معروفين بالصفات التي تؤهّلهم لأن يكونوا قرناء الكتاب ومفسّرين له وقدوة للناس على امتداد التاريخ.

نصوص اجمالية:

ورويت نصوص إجمالية تركّز على العدد (اثنى عشر) من الخلفاء أو الأُمراء ، ومع أن طبيعة حديث النبيّ صلى الله عليه وآله في هذا المقام يقتضي الوضوح ، نجد أنّ في الأحاديث المروية في المصادر العامة فيها غموض من عدم تفسير العدد في بعضها ، أو إخفاء التفسير في بعضها الآخر ، واليك طائفة منها:

١ . روى البخاري عن عبد الملك قال: سمعت جابر بن سمرة قال: سمعت النبي صلّى اللّه عليه وسلم يقول: «يكون اثنا عشر أميرا»، فقال كلمة لم أسمعها. فقال أبي: إنّه قال: «كلّهم من قريش»١.

٢ . وروى مسلم عن حصين ، عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي على النبيّ صلى اللّه عليه وسلم فسمعته يقول: «إنّ هذا الأمر لاينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة»، قال: ثم تكلّم بكلام خفي عليّ. فقلت لأبي : ماقال؟ قال: «كلهم من قريش»٢.

---

١ صحيح البخاري ٤ : ١٦٨، ط / ١٣٥١ .

٢ صحيح مسلم ٢ : ١٢١ باب الامارة.

٣ . وأيضا قال: «سمعت رسول اللّه صلى الله عليه وآله يقول: «لايزال الدين قائما حتى تقوم الساعة أو يكون عليهم اثنى عشر خليفة «كلّهم من قريش»١.

وأيضا قال: سمعت النبي صلى اللّه عليه وسلم يقول:« لايزال أمر الناس ماضيا ماوليهم إثنا عشر رجلاً» ثم تكلّم النبيّ صلى اللّه عليه وسلم بكلام خفيت عليّ ، فسألت أبي: ماذا قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم ؟ فقال: «كلهم من قريش»٢.

٤ . وروى ابن حنبل عن مسروق قال: «كنّا جلوسا عند عبد اللّه بن مسعود وهو يقرئنا القرآن . فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن هل سألتم رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم كم تملك هذه الأُمة من خليفة؟ فقال عبد اللّه بن مسعود: ماسألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك. ثم قال : نعم، ولقد سألنا رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم فقال: «اثنا عشر كعدّة نقباء بني اسرائيل»٣.

٥ . وأيضا عن الشعبي عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبيّ صلى اللّه عليه وسلم يقول: «يكون لهذه الأُمة اثنا عشر خليفة»٤.

٦ . وأيضا عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: «كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي: أخبرني بشيء سمعته من رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم ،قال: فكتب إليَّ: سمعت رسول اللّه صلى اللّه

---

١ صحيح مسلم ٢ : ١٢١ باب الامارة.

٢ صحيح مسلم ٢ : ١٢١ باب الامارة.

٣ المسند ١ : ١٩٨ ط ١٣١٣.

٤ المسند ٥ : ١٠٦.

عليه وسلم يوم جمعة، عشية رجم الأسلمي يقول: «لايزال الدين قائما حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»١.

٧ . وروى الترمذي عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم: «يكون من بعدي اثنا عشر أميرا» ثم تكلم بشيء لم أفهمه . فسألت الذي يليني فقال: قال: «كلّهم من قريش». قال أبو عيسى [الترمذي]: «هذا حديث حسن صحيح . حدثنا أبو كريب ، حدثنا عمر بن عبيد، عن أبيه، عن أبي بكر بن موسى ، عن جابر بن سمرة ، عن النبيّ صلى اللّه عليه وسلم مثل هذا الحديث. وقد روى من غير وجه عن جابر بن سمرة . إلى أن قال : ـ وفي الباب عن ابن مسعود وعبيد اللّه بن عمرو»٢.

٨ . وفي تاريخ الخلفاء للسيوطي، عن النبي صلى اللّه عليه وسلم : «لايزال هذا الأمر عزيزا ينصرون على من ناواهم عليه حتى يمضي اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش».

أخرجه الشيخان وغيرهما وله طرق وألفاظ ثم ذكر الوجوه المروية تفصيلاً ٣.

من الخلفاء الاثني عشر؟

فمن هؤلاء الاثني عشر الذين تنحصر فيهم الخلافة من بعد النبيّ مباشرة حتى الثاني عشر منهم؟ واضح أنّ الخلافة السياسية المحضة لاتنحصر بعدد خاص؛ إذ أنها ضرورة دائمة في الحياة فمادام

---

١ المسند ٥ : ٨٩.

٢ صحيح الترمذي ٢ : ٤٥، باب ٤٦ ما جاء في الخلفاء، الحديث ٢٢٢٣ ، ط /١٣٤٢ .

٣ تاريخ الخلفاء : ١٠ ، ط / القاهرة ١٣٨٣ هـ.

هناك حياة فلا بد من قيادة، إذن المقصود من الخلافة في الحديث القيادة الروحية ، وقد تنظم اليها القيادة السياسية ، وهذه القيادة يمكن حصرها في عدد خاص دون غيرها.

إذن فمن هؤلاء؟ ونظرة فاحصة في التاريخ توقفنا على أن هؤلاء ليسوا أصحاب الخلافة بالشورى؛ فإنهم أربعة أشخاص، ولا الخلافة الأموية أو العباسية أو الفاطمية أو العثمانية؛ لأنها أكثر عددا من اثنى عشر ، ولا الخليط من الجميع؛ لما قام بينهم من حروب ومطاحنات وسفك دماء.

قال الشيخ سليمان الحنفي في ينابيع المودة : «لايمكن أن يحمل هذا الحديث على الخلفاء الأربعة من أصحابه لقلّتهم عن اثني عشر ، ولا يمكن حمله على الملوك الأموية لزيادتهم على اثنى عشر»١. ونقل السيوطي في تاريخ الخلفاء: «إن المراد وجود اثني عشر خليفة في جميع مدة الإسلام إلى يوم القيامة، يعملون بالحق وإن لم تتوال أيامهم» ثم عدّ منهم الخلفاء الأربعة والحسن وبعض الأمويين والعباسيين . ثم قال السيوطي: ـ وبقي الاثنان ، المنتظران أحدهما المهدي؛ لأنّه من آل بيت محمد صلى الله عليه وآله »٢.

أئمة أهل البيت عليهم‌السلام:

روى الشيخ الكليني (ت/ ٣٢٩ هـ) نصوص الإمامة من كل إمام على الإمام الذي يليه في الكافي٣، وهم كالآتي:

---

١ ينابيع المودة : ٣٧٣ ط/ ١٣١١هـ.

٢ تاريخ الخلفاء : ١٠، ط / القاهرة سنة ١٣٨٣ هـ.

٣ الكافي ١ : ٢٩٢.

١ . الإمام عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام، ولد ١٣/ رجب / ٢٣ ق . هـ، وتوفي ٢١ / رمضان /٤٠ هـ، ومرقده في النجف الأشرف.

٢ . الإمام الحسن المجتبى عليه‌السلام ، ولد ١٥ / رمضان / ٣ هـ، وتوفي ٧ / صفر / ٥٠ هـ، ومرقده في المدينة المنورة.

٣ . الإمام الحسين الشهيد عليه‌السلام ، ولد ٣ / شعبان / ٤ هـ، واستشهد ١٠ / محرم /٦١ هـ، ومرقده في كربلاء المقدسة.

٤ . الإمام علي بن الحسين السجّاد عليه‌السلام ، ولد ٥ / شعبان / ٢٨ هـ، وتوفي ٢٥ / محرم / ٩٥ هـ، ومرقده في المدينة المنورة.

٥ . الإمام محمد بن علي الباقر عليه‌السلام ، ولد ٢٠ / رجب / ٥٧ هـ. وتوفي ٨ / ذي الحجة / ١١٤ هـ، ومرقده في المدينة المنورة.

٦ . الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه‌السلام ، ولد ١٧ / ربيع الأوّل / ٨٠ هـ. وتوفي ٢٥ / شوال / ١٤٨ هـ. ومرقده في المدينة المنورة.

٧ . الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه‌السلام ، ولد ٧ / صفر / ١٢٨ هـ. وتوفي ٢٥ / رجب / ١٨٣ هـ. ومرقده في الكاظمية . العراق .

٨ . الإمام علي بن موسى الرضا عليه‌السلام ، ولد ١٧ / ذي الحجة / ١٥٣ هـ. وتوفي ٣٠ / صفر / ٢٠٣ هـ. ومرقده في مشهد . إيران.

٩ . الإمام محمد بن عليّ الجواد عليه‌السلام ، ولد ١٠ / رجب / ١٩٥ هـ. وتوفي ٣٠ / ذي القعدة / ٢٢٠ هـ، ومرقده في الكاظمية . العراق.

١٠ . الإمام علي بن محمد الهادي عليه‌السلام ، ولد ١٥ ذي الحجة / ٢١٤ هـ. وتوفي ٣ / رجب/ ٢٥٤ هـ، ومرقده في سامراء . العراق.

١١ . الإمام الحسن بن علي العسكري عليه‌السلام ، ولد ٤ / ربيع الثاني / ٢٣١ هـ، وتوفي ٨ / ربيع الأوّل / ٢٦٠ ، ومرقده في سامراء . العراق .

١٢ . الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه‌السلام، ولد ١٥ / شعبان / ٢٥٥ هـ، وهو والنبي خضر والياس عليهم‌السلام أحياء بإرادة اللّه الذي هو على كلّ شيء قدير ، وهو المهدي الموعود والحجة المنتظر .

وقال القاضي روزبهان: «وأما حمله على الأئمة الاثني عشر؛ فإن أُريد بالخلافة وراثة العلم والمعرفة وإيضاح الحجة والقيام بإتمام منصب النبوّة فلا مانع من الصحة ، ويجوز هذا الحمل بل يحسن»١.

وهذا الكلام يطابق ما تقوله الشيعة الإمامية تماما في الأئمة الاثنى عشر عليهم‌السلام ، والتاريخ الإسلامي لم يسجّل أئمة روحيين أفضل من أهل بيت النبوة وموضع الرسالة. ومهبط الوحي والتنزيل، فلابد أن تكون سيرتهم القدوة لمن يريد الصلاح في الدنيا والفلاح في الآخرة.

روايات أهل البيت عليهم‌السلام:

وروايات أهل البيت عليهم‌السلام تنتهي إلى جدهم الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ، فقد روى الكليني عن عليّ بن محمّد ، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن عمر بن عبد العزيز ، عن هشام بن سالم وحمّاد بن عثمان وغيره، قالوا: سمعنا أبا عبد اللّه عليه‌السلاميقول: «حديثي

---

١ انظر: طرق حديث الائمّة الاثنا عشر: ١٥، شرح احقاق الحق، ، ج٧ ص ٤٧٩.

حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن ، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه‌السلام ، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول اللّه صلى الله عليه وآله ، وحديث رسول اللّه قول اللّه عزَّ وجلَّ»١.

وهذا النوع من الرواية يعرف برواية الأبناء عن الآباء كما سيأتي في أقسام الحديث المسلسل، وفي ذلك ورد عن الإمام الصادق عليه‌السلام في رواية الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد والقاسم بن محمّد عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام: الحديث أسمعه منك، أرويه عن ابيك؟ أو أسمعه من أبيك، أرويه عنك ؟ قال : «سواءً ، إلاّ أنك ترويه عن أبي أحبّ إليَّ»٢.

وقال أبو عبد اللّه لجميل: «ما سمعته مني فاروه عن ابي»٣.

وروى االصفار قال: حدّثنا أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي حمزة الثمالي، عن جابر قال أبو جعفر عليه‌السلام: «ياجابر واللّه لو كنّا نحدّث الناس أو حدّثنا هم برأينا لكنا من الهالكين ، ولكنّا نحدّثهم بآثارٍ عندنا من رسول اللّه ص يتوارثها كابر عن كابر ، نكنزها كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضّتهم»٤.

---

١ الكافي ١ : ٥٣.

٢ الكافي ١ : ٥١ .

٣ الكافي ١ : ٥١ .

٤ بصائر الدرجات : ٣٠٠ .

وقال ابن أبي شيبة . شيخ البخاري ومسلم . : أصحّ الاسانيد: محمد بن شهاب الزهري ، عن زين العابدين علي بن الحسين ، عن أبيه الحسين، عن جدّه بن أبي طالب، عن رسول الله١.

وقد حافظ سلالة النبي الأطهر على أحاديثه في روايتهم أبا عن جدّ . ولا غرو، فهم ورثوا جيناته تلك في دمائهم، وعاداته في اخلاقهم، وضحّوا في سبيل دينه (دين اللّه تعالى) بأموالهم وأنفسهم .

وللتفصيل راجع البحوث المتعلقة بالمقام في كتاب المعجم، مادة (أهل البيت) و (الأئمة) و (الاثنى عشر) و (الحوض) و(الغيبة)، ونكتفي بهذه الإشارة العابرة، فإنّ العاقل تكفيه الإشارة والمعاند لايقنعه ألف عبارة . ونعم ماقال الشيخ بهاء الدين العاملي:

فوال أناسا قولهم وحديثهم روى جدّنا عن جبرئيل عن الباري٢

---

١ تدريب الرواي ١ : ٣٥ ط/ بيروت سنة ١٤١٧ .

٢ أعيان الشيعة ٤ : ٣١٠.

الفصل الأوّل: علم الحديث

«حديث تدريه خير من ألف ترويه»

الإمام الصادق عليه‌السلام

دراية الحديث

تعريف العلم:

الدراية لغة : العلم والمعرفة ، وفي اصطلاح مذهب أهل البيت عرّفه الشهيد الثاني (ت/ ٩٦٥ هـ) بقوله: « علم يبحث فيه عن متن الحديث وطرقه من صحيحها وسقيمها وعليلها، وما يحتاج إليه من شرائط القبول والرد؛ ليعرف المقبول منه والمردود»١.

ولم يرد في هذا التعريف ذكر السند، ولعله عناه بقوله: (طرقه) مع أن أهم بحوث الدراية انما هو حول السند؛ فإنّ الحديث انما يتصف بالصحة والحسن والثقة والضعف غالبا باعتبار سنده دون المتن ، ماعدا موارد منها : الناسخ والمنسوخ والنص والغريب والظاهر والمجمل والمبيّن، وهذه انما هي من مصطلحات المبادىء وليس لها قاعدة كلية مطّردة في علم الدراية ، ومن أجل ذلك خصّها شيخنا العلامة بفنّ «فقه الحديث».

وعرفه الشيخ بهاء الدين العاملي (ت/ ١٠٣١هـ) بقوله: «علم يبحث فيه عن سند الحديث ومتنه وكيفية تحمّله وآداب نقله»٢ واستجوده المحقق المامقاني (ت/١٣٥١ هـ) معللاً بقوله: «لأن كيفية التحمّل وآداب النقل من مسائل هذا العلم، وإداراجهما في قوله: مما يحتاج إليه، في تعريف البداية يحتاج إلى تكلّف»٣، فلا يرد عليهما تخصيص البحث بمتن الحديث بل يعمهما لهما معا .

---

١ الدراية : ٥ ، ط / النجف .

٢ الوجيزة : ١ .

٣ مقباس الهداية ١ : ٤٢.

وعلى العكس رأي شيخنا العلامة باختصاصه بسند الحديث خاصة دون المتن ، فقد ذكر شيخنا العلامة ادام اللّه أيّامه فنونا ثلاثة هي: الدراية والرجال وفقه الحديث، ولتداخل هذه العلوم ذكر تعريف كلّ منها ، ومما قال دام ظله في تعريف علم دراية الحديث: «هو العلم الباحث فيه عن الأحوال والعوارض اللاحقة لسند الحديث ، أي الطريق إلى متنه المتألّف ذلك الطريق عن عدّة اشخاص مرتبين في التناقل ، يتلقى الأوّل منهم متن الحديث عمن يرويه له، ثم ينقله عنه لمن بعده حتى يصل المتن الينا بذلك الطريق ، فإنّ نفس السند المتألّف عن هؤلاء المتناقلين تعرضه حالات مختلفة مؤثّرة في اعتبار السند وعدمه، مثل كونه متصلاً ومنقطعا ، مسندا ومرسلاً، معنعنا، مسلسلاً، عاليا، قريبا، صحيحا، حسنا، موثقا، ضعيفا .. إلى غير ذلك من العوارض التي لها مدخلية في اعتبار السند وعدمه، فعلم دراية الحديث كافل للبحث عن تلك العوارض . إلى أن قال: ـ لكن جهة البحث تختلف كما عرفت، ففي علم الدراية يبحث عن أحوال نفس السند ، وفي علم الرجال يبحث عن أحوال أجزائه وأعضائه التي يتألّف منها السند، ويقابل هذين الفنّين فنّ ثالث وهو فنّ «فقه الحديث» المخالف معهما في الموضوع؛ فإن موضوعه متن الحديث خاصة ، فيبحث فيه في شرح لغاته وبيان حالاته، من كونه نصا أو ظاهرا ، عاما أو خاصاً، مطلقا أو مقيدا، مجملاً أو مبيّنا، معارضا أو غير معارض، وللأصحاب في كل واحد من هذه الفنون الثلاثة كتب لاتحصى»[1]. ثمّ ذكر دام ظله تسعة كتب بعنوان دراية الحديث .

ويرد عليه دام ظله: أنّ طرق التحمّل إنما هي طرق لتوثيق النقل والإسناد، فهو علم مستقل لايختص بالحديث بل يفتقر إليها في توثيق المعلومات التي يحصل عليها سواءً في ذلك المحدث أو الفيلسوف أو غيرهما؛ وذلك بنسبتها إلى مصدرها بإحدى أنحاء التحمل الثمانية. وموضوعه

---

١ الذريعة ٨ : ٥٤ ، ط / ١٣٣٠ .

المنقولات أعم من الحديث سندا ومتنا والفلسفة وغيرها، فهو علم قائم بذاته وان استعمله المحدثون في الأحاديث لكثرة الحاجة إليه فيها.

والأولى في التعريف ان يقال : انّ دراية الحديث : علم بأحوال الحديث متنا وسندا وتحمّلاً ليعرف الحجة منه شرعا أو عقلاً.

الحديث ـ الخبر ـ السنة:

قال الشهيد الأوّل محمد بن مكي (ت/ ٧٨٦هـ) في كتابه الدراية: «الخبر والحديث: بمعنى ، وهو كلام يكون لنسبته خارج في أحد الأزمنة تطابقه أو لا. وهو أعم من أن يكون قول الرسول صلى الله عليه وآله والإمام عليه‌السلام والصحابي والتابعي وغيرهم، وفي معناه فعلهم وتقريرهم. وقد يخصّ الثاني بما جاء عن المعصوم ، ويخص الأوّل بما جاء عن غيره، أو يجعل الثاني أعم مطلقا ، والأثر أعم مطلقا» انتهى كلامه١.

وعليه، فألفاظ : « الحديث » و «الخبر » و « الأثر» و «النبأ» . مترادفة لغة، بمعنى ماينقل عن الغير كل باعتباره الخاص ، فالمنقول عن الغير باعتبار حدوثه في نفسه يسمى حديثا ، وباعتبار إخبار الغير عنه يسمّى خبرا ، وباعتبار ماخلفه المنقول عنه يسمّى أثرا ، وباعتبار صدوره من الناقل يعتبر نبأً.

فهذه الألفاظ كلّها تدل على الكلام الذي لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة بلا فرق بينها.

وقد اختلفوا في المعنى الاصطلاحي لكل منها:

فالأثر: لغة رسم الشيء الباقي. ويصح بهذا الاعتبار أن يكون كلّ ماينقل عن النبيّ صلى الله عليه وآله أثرا عنه صلى الله عليه وآله .

---

١ انظر الدراية : ٥ . ٦ ط / النعمان . النجف .

واصطلح قوم من المتأخرين على أنّ الأثر ما روي عن الصحابي خاصة فقط ، والحديث ماروي عن النبي صلى الله عليه وآله فقط ، والخبر أعم منهما .

والحديث: من الحدوث ، يسمى به الكلام لحدوثه شيئا فشيئا.

وعليه يصح بهذا الاعتبار كل ماصدر من النبي صلى الله عليه وآله من الكلام والفعل ؛ لِحدوثهما.

ومن الغريب ماذهب إليه إبن حجر من أنّ المراد بالحديث مايضاف إلى النبي صلى الله عليه وآله ، وكأنّه أُريد به مقابلة القرآن لأنه قديم١؛ حيث ان ذلك يستلزم كون هذا الاصطلاح في عصر متأخّر ؛ حيث قال المتكلمون بقدم الكلام ، مع ان لفظ (الحديث) استعمل في المعنى اللغوي في القرآن كقوله تعالى: «نزّل أحسن الحديث»٢.

وذهب جمع إلى أنّ الخبر يعم كلام كلّ قائل، دون الحديث فإنّه يختص بكلام النبيّ صلى الله عليه وآله فاصطلحوا على ان الحديث هو قول المعصوم أو فعله أو تقريرهُ، دون الخبر فإنه أعم، ولا مشاحّة في الاصطلاح.

والرواية: لغة بمعنى النقل والتحمل كقولهم: روى البعير الماء، ويصح بهذا الاعتبار ان يكون كل ماينقل عن النبيّ صلى الله عليه وآله رواية؛ لأنّها منقولة عنه.

---

١ فتح الباري ١ : ١٧٣.

٢ القرآن الكريم ، سورة الزمر ٣٩ : ٢٣.

والنبأ: كل خبر، قال الراغب: «النبأ: خبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم أو غلبة ظن ، ولا يقال للخبر في الأصل نبأ حتى يتضمّن هذه الأشياء الثلاثة»١.

ويردّه : وصف النبأ بالعظمة في القرآن الكريم٢؛ إذ لو كان كذلك لما افتقر إلى نعت التعظيم .

والسنّة: في اللغة الطريقة، ومنه قوله تعالى: «ولن تجد لسنّة اللّه تبديلاً»٣، وقيل: الطريقة المحمودة فقط . ويردّه ماورد فيمن سنّ سنةً حسنة أو سنّ سنة سيّئة، فلا تكون السنة الطريقة المحمودة خاصة ، وأصبح مصطلحا فقهيّا بمعنى المستحب فعله تطوّعا.

والظاهر ان المراد بالسنّة في الدراية: مطلق مايسنّه النبيّ صلى الله عليه وآله فعلاً أو قولاً كأصل عامّ لعمل المسلمين ، فهي أشبه بالقواعد العامة، وبذلك يفترق السنة والحديث فإنّه في موارد خاصة يستنبط منها حكم عام والسنة عامة ، ويغلب في السنة التشريع العملي كبناء المساجد، وقد يكون السنة القوليّة كقوله صلى الله عليه وآله : «صلّوا كما رأيتموني أُصلّي»٤. وكلّما استعمل في لسان الشارع استعمل بالمعنى الذي ذكرنا، كما في الحديث المشهور : « من سنّ سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها، ومن سنّ سنة سيّئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها»٥. إذ المراد ماكان سببا لاتباع الآخرين إياه كقاعدة أساسية عملية كبناء المساجد والمدارس. أو قولية كحديث الثقلين. ولا

---

١ المفردات، مادة « نبأ» .

٢ كما في القرآن الكريم ، سورة النبأ ٧٨ : ١ .

٣ القرآن الكريم ، سورة الأحزاب ٣٣ : ٦٢ .

٤ الانتصار : ١٥١ .

٥ الوسائل ١١ : ١٦، ب ٥ من جهاد العدوّ، ح ١.

مشاحة في الاصطلاح، والمصطلح في عصرنا ترادف الحديث والخبر والسنة ولا أثر للأثر ، وان كان استعمال الحديث أكثر في علم الحديث ، والخبر أكثر في الأصولين، والسنة في الفقة.

ونعم ماقال الحارثي: «موضوع هذا العلم في الأصل المقصود بالذات السنة المطهرة، وهي طريقة النبيّ صلى الله عليه وآله أو الإمام المحكية عنه، فالنبيّ بالأصالة والإمام بالنيابة. وهي : قول ، وفعل، وتقرير. ويتبع ذلك البحث عن الأثار، وهي أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم .

وأكثر أهل الحديث يطلقون على الكل اسم (الحديث) ، ولهذا يقسّمونه الى مرفوع وموقوف. وقد نشير هنا إلى طريقتهم في ذلك»١.

أقسام الحديث:

قسَّم المامقاني (ت/١٣٥١ هـ) الخبر إلى خمسة أقسام: معلوم الصدق، ومعلوم الكذب ، ومجهول الحال، وكلّ من الأوّلين إمّا ضروري أو نظري٢.

ويرد عليه ، أوّلاً : ان هذه التقسيمات ليست للخبر باعتبار ذاته؛ إذ الخبر باعتبار ذاته ليس إلاّ محتملاً للصدق والكذب. وليس محلاً للضرورة أو النظر ، والضروره والنظر انما يتصف الخبر بهما باعتبار خارجي كالعلم بصدق المخبر ،كما لو كان القائل هو اللّه تعالى ، أو العلم الخارجي بالتجربة بصدقه أو كذبه.

وثانيا : إنّ التقسيمات المتصوّرة لاتنحصر بالخمسة، بل يجري في كل أطراف العلم والظن والوهم ، ولا محصّل لهذه التقسيمات المتصوّرة في مقام العمل ؛ إذ المهم في الباب معرفة المنقول عن

---

١ وصول الأخيار إلى أُصول الاخبار : ٨٨ .

٢ انظر مقباس الهداية ١ : ٨١ .

المعصوم، وهو باعتبار ذاته لا يكون إلاّ محتملاً للصدق وعدم الصدق من الكذب والظن والوهم . فلا بد من تحصيل الامارات التي تفيد الاعتماد على المنقول وتمييز المقبول منه عن غير المقبول.

ولتفصيل شرائطها بحوث مفصّلة في كتب الأصوليين ، وأهم ما اعتبروه في الراوي هي الوثاقة وشروط أُخرى يرجع إليها: من الإسلام والعدالة والعقل والضبط وعدم التدليس وماشابه.

وللصحة اصطلاحان في عرف المحدّثين يعرفان بالقديم والحديث:

ففي اصطلاح القدماء الحديث الصحيح ما اقترن بقرائن توجب العلم وبالنتيجة توجب العمل بمقتضاه.

وفي اصطلاح المتأخرين . وأوّلهم أحمد بن موسى بن طاووس (ت/ ٦٧٣ هـ) ـ : الصحيح من الحديث ماكان رواته إماميين ثقات ، فالصحيح بهذا الاصطلاح أخص من الأول.

الاصطلاح الجديد:

منذ عصر ابن طاووس (ت /٦٧٣ هـ) ظهر اصطلاح جديد لمعنى الصحة ، ويراد بالحديث الصحيح ماكان رواته من الإمامية العدول . حيث انه قسّم الحديث إلى أربعة أقسام: الصحيح والحسن والموثق والضعيف، وعارض الاخباريون هذا الاصطلاح الجديد، لعدم الحاجة إليه، وفي اعتقادهم أنّ طريقة القدماء موجبة للعلم ومأخوذة عن أهل العصمة، فهم قد أمروا باتباعها وقرروا العمل بها فلم ينكروه ، وعمل بها الإمامية في مدة تقارب سبعماءة سنة قبل ان يولد الاصطلاح الجديد، فتعيّن العمل بطريقة القدماء ، وأنهى صاحب الحدائق وجوه عدم الحاجة الى تسعة عشر وجها١.

---

١ الحدائق ١ : ٢٤ .

وعلّل المامقاني العدول هنا بقوله: «إن الذي ألجأ المتأخرين إلى العدول عن طريقة القدماء واضطرّهم الى تصنيف الحديث إلى الاصناف الأربعة هو تطاول الأزمنة بينهم وبين الطبقة الأُولى، وضياع بعض الأُصول المعتمدة التي دوّنها أصحاب الأئمة عليهم‌السلام ، والتباس المأخوذ منها بغيرها ، وخفاء القرائن التي اعتمد عليها المتقدمون.. إلى غير ذلك من الأسباب التي اضطرّتهم إلى هذا التصنيف لتمييز الصحيح عن غيره»١.

قال الجلالي وما ذكره رحمه‌الله لا يستقيم:

أما أولاً: فلانّ خفاء القرائن التي اعتمد عليها المتقدمون لا تغيّر من حال الرواية في العصر المتأخّر شيئا إن لم يزده ضعفا ؛ فإنّ للمتأخّر إمّا اعتبار الحديث اعتمادا على القرائن التي اعتمد عليها المتقدمون ، أو اعتبارهُ ضعيفا لفقدانها في عصره، بل السبب في هذا الاصطلاح الدّقة في الضبط في معرفة الرواة ، وبالنتيجة سهولة عملية الاجتهاد في معرفة مايؤخذ به وينكر؛ فإنه لو وصف الحديث بالصحة لايمكن طرحه وانكاره. فإنّ حقيقة الصحة وعدمها. إمّا تستند إلى أحوال رواة المتن، دون المتن نفسه إلاّ نادرا ، والقرائن لأحوال المتن غالبا ، فكان الأولى تقسيم الأحاديث بما تقتضيه أحوال الرواة دون القرائن التي هي تابعة للاجتهادات.

وقد استدل صاحب الحدائق في المقدمة الثانية على صحة الاخبار وبطلان الاصطلاح الجديد بوجوه ستة أوجهها خامسها، وفيه من نقاط الضعف مالا ينبغي أن يصدر من مثله ، ومن نقاط قوة مالا شبهة تعتريه، قال رحمه‌الله مانصه: «الخامس: إنّ ما اعتمدوه من ذلك الاصطلاح غير منضبط القواعد والبنيان ولا مشيّد الجوانب والأركان، اما أوّلاً: فلاعتمادهم في التمييز بين أسماء الرواة المشتركة على الأوصاف والالقاب والنسب والراوي والمروي عنه ونحوها، ولم لا يجوز اشتراك هذه الأشياء؟ وذلك، لأنّ الرواة عنهم عليهم‌السلام ليسوا محصورين في عدد مخصوص ولا في بلدة

---

١ انظر مقباس الهداية ١ : ١٤٥.

واحدة. وقد نقل الشيخ المفيد رحمه‌الله في ارشاده: إنّ الذين رووا عن الصادق عليه‌السلام خاصة من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات كانوا أربعة آلاف رجل. ونحو ذلك ذكر ابن شهراشوب في كتاب معالم العلماء. والطبرسي في كتاب اعلام الورى. والجميع قد وصفوا هؤلاء الأربعة آلاف بالتوثيق ، وهو مؤيد لما ادعيناه ومشيّد لما أسسناه، فإذا كان هؤلاء الرواة عن الصادق عليه‌السلام خاصة، فما بالك بالرواة عن الباقر إلى العسكري عليهم‌السلام؟ وأين تأثير القرائن في هذه الأعداد؟ واين الوصول إلى تشخيص المطلوب منها والمراد؟

وأمّا ثانيا: فلأنّ مبنى تصحيح الحديث عندهم على نقل توثيق رجاله في أحد كتب المتقدمين. ككتاب الكشي، والنجاشي والفهرست والخلاصة ، ونحوها: نظرا إلى أنّ نقلهم ذلك شهادة منهم بالتوثيق ، حتى أنّ المحقق الشيخ حسن في كتاب المنتقى لم يكتف في تعديل الراوي بنقل واحد من هؤلاء ، بل أوجب في تصحيح الحديث نقل اثنين منهم لعدالة الرواي ؛ نظرا إلى أنّها شهادة فلا يكفي فيها الواحد.

وأنت خبير بما بين مصنفي تلك الكتب وبين رواة الأخبار من المدة والأزمنة المتطاولة ، فكيف اطلعوا على أحوالهم الموجب للشهادة بالعدالة أو الفسق؟ والاطلاع على ذلك . بنقل ناقل أو شهرة أو قرينة حال أو نحو ذلك كما هو معتمد مصنّفي تلك الكتب . في الواقع لايسمّى شهادة. وهم قد اعتمدوا على ذلك وسمّوه شهادة، وهب أنّ ذلك كاف في الشهادة ، لكن لابد في العمل بالشهادة من السماع من الشاهد لا الاكتفاء بمجرد نقله في كتابه؛ فإنّه لايكفي في كونه شهادة، هب أنّا سلّمنا الاكتفاء به في ذلك، فما الفرق بين هذا النقل في هذه الكتب وبين نقل أُولئك الأجلاّء . الذين هم أساطين المذهب . صحة كتبهم ، وأنّها مأخوذة عن الصادقين عليهم‌السلام ؟ فيعتمد عليهم في أحدهما دون الآخر.

وأما ثالثا : فلمخالفتهم أنفسهم فيما قرّروه من ذلك الاصطلاح فحكموا بصحة أحاديث هي باصطلاحهم ضعيفة كمراسيل ابن أبي عمير. وصفوان بن يحيى، وغيرهما؛ زعما منهم أنّ هؤلاء لا

يرسلون إلاّ عن ثقة. ومثل احاديث جملة من مشايخ الإجازة لم يذكروا في كتب الرجال بمدح ولا قدح، مثل أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار، والحسين بن الحسن بن أبان، وأبي الحسين ابن أبي جيد، وأضرابهم؛ زعما منهم ان هؤلاء مشايخ الإجازة وهم مستغنون عن التوثيق، وأمثال ذلك كثير يظهر للمتتبع .

وأما رابعا: فلاضطراب كلامهم في الجرح والتعديل على وجه لايقبل الجمع والتأويل ، فترى الواحد منهم يخالف نفسه فضلاً عن غيره. فهذا يقدم الجرح على التعديل، وهذا يقول: لايقدم إلاّ مع عدم إمكان الجمع، وهذا يقدّم النجاشي على الشيخ، وهذا ينازعه ويطالبه بالدليل. وبالجملة، فالخائض في الفن يجزم بصحة ماادعيناه. والبناء من أصله لما كان على غير أساس كثر الانتقاض فيه والالتباس» ١.

ويرد على ذلك : ان ماذكره أولاً بالاستفهام الانكاري بقوله: «ولم لا يجوز اشتراك هذه الأشياء» يكشف عن واقع من لم يدرس تراجم الرواة، ولم يعرف أساليب المؤلفين في التراجم؛ فإنّ مجرّد احتمال الاشتراك لايثبت الاشتراك، وغريب أن يصدر مثل هذا الكلام من هذا الفقيه المقدام ، والتمييز بالأوصاف والألقاب والنسبة للرواة ان لم تحصل لايكون تمييزا ، وإنما هذه المميّزات ومعرفة الطبقات أمارات لمعرفة التمييز؛ وذلك قد يحصل وقد لايحصل، ولم يحكم رجالي واحد بالتعميم ، بل يدرس كلّ واحد كل حالة خاصة للوصول إلى معرفة الحقيقة.

وأما ماذكره ثانيا: من أنّ نقلهم في الكتب شهادة منهم بالتوثيق فكلامه رحمه‌الله تعميم لبعض القائلين إلى جميعهم، وهذا ما لاينبغي لمؤلف منصف ان يفعله؛ فإن اخبارهم عمن لم يعاصرهم ليس شهادة؛ لاعتبار الحضور في الشهادة كما هو مشروح في الفقة، وهذا لايحصل في حق غير المعاصرين ، وما ذهب إليه البعض في التعبير بالشهادة مسامحة، ولا يصحّ نسبته إلى جميع الفقهاء، بل لايلزم

---

١ الحدائق الناضرة ١ : ٢٢ . ٢٣.

بهذا القول غير قائله، والخلاف بين الفقهاء في أنّ التعديل والتوثيقات من باب الخبر أو الشهادة معروف ، فكيف يؤخذ بقول فريق ويؤاخذ به الجميع؟ !

وأما ماذكره ثالثا: بأنهم خالفوا أنفسهم فيما قرروه من ذلك الاصطلاح ، إلزام لهم بما لم يدّعوه؛ فإنهم لم يذكروا هذا الاصطلاح الجديد إلاّ أمارة لمعرفة ما يؤخذ ، مما لايؤخذ ، فإذا حصلت أمارة أخذوا بها كالموارد التي ذكرها ، وإنما فائدة هذا الاصطلاح في ما لم تقم امارة على الآخر ففيها من العائدة مالا ينكره إلاّ المكابر، ثم هذا التقسيم ليس إلاّ اصطلاحاً ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

وأما ما ذكره رابعا: فهو أوجه الوجوه إن أراد رحمه‌الله أنّ مستند الجرح والتعديل عند اصحابنا هو الروايات التي وردت في حقهم. ويرد عليه: إن كان المستند الروايات فقط لدار الأمر وكانت الحجة معه، وليس الأمر كذلك مطلقا ، كيف؟ وقد نجد في أحوال الرواة روايات متناقضة لا محيص عن التوفيق بينها ، مما يكشف أنّ مستند الجرح والتعديل لم تكن الروايات فقط وان كان لها دور كبير ، بل الحسّ طبقة عن طبقة أو الاجتهاد، وتعيين أيّ واحد منهما يفتقر إلى دراسة حياة كل راوٍ بالخصوص وكّل رواية منفردة مستقلة. والله العالم.

بين المصطلحات:

لا مشاحّة في الاصطلاح ، ولكنّ المصطلحات لاتغيّر من واقع الحال شيئا؛ فإنّ المناط في اعتبار الحديث هو الاطمئنان بصدوره عن المعصوم بإحدى الأمارات المعتبرة من التواتر وغيره ، وبنسبة الاعتبار تكون الحجية شرعا وعقلاً ، وعلى ذلك سيرة علماء أهل البيت قديما وحديثا أُصوليّهم وأخباريّهم .

قال الطوسي (ت/ ٤٦٠هـ):« وأعلم أنّ الأخبار على ضربين : متواتر وغير متواتر، فالمتواتر منها ماأوجب العلم فما هذا سبيله يجب العمل به من غير توقّع شيء ينضاف إليه، ولا أمر يقوى به ولا يرجّح به على غيره، وما يجري هذا المجرى لايقع فيه التعارض ولا التضادّ، كما في إخبار النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم‌السلام ، وما ليس بمتواتر على ضربين : فضرب منه يوجب العلم

أيضا، وهو كل خبر تقترن إليه قرينة توجب العلم، وما يجري هذا المجرى يجب أيضا العمل به، وهو لاحق بالقسم الأوّل، والقرائن أشياء كثيرة ، منها: أن تكون مطابقة لأدلّة العقل ومقتضاه ، ومنها : ان تكون مطابقة لظاهر القرآن»١.

وصنّف الحر العاملي (ت/١١٠٤هـ) القرائن التي تقترن بالخبر، إلى أقسام ثلاثة، هي: مايدل على ثبوت الخبر نفسه. وما يدلّ على ثبوت مضمونه وإن احتمل كونه موضوعا. وما يدلّ على ترجيحه على معارضه بعد ثبوتهما. ثم ذكر تسعة عشر نوعا، ملخّصها:

١ .كون الراوي ثقة يؤمن منه الكذب عادة، وكثيرا ما يحصل بذلك العلم العادي، كما يشهد به الوجدان وصرّح به جماعة من الأعيان.

٢ . وجود الحديث في أصل مجمع عليه أو في كتاب مشهود له بالصحّة، وذلك يعلم بالقرائن ، وهي كثيرة في التهذيب والاستبصار والفقيه؛ إذ يظهر منها أنَّ الحديث من أيّ كتاب نقل.

٣ .كون الحديث موجودا في الكتب الأربعة ، فإنّها أشهر الكتب المتواترة.

٤ .كونه منقولاً من كتاب بعض أصحاب الإجماع، ويعلم ذلك من تصريح الشيخ وغيره.

٥ .كون بعض رواته منهم [= أصحاب الاجماع] وان كان مرويا عن ضعيف أو مجهول الحال أو مرسلاً.

٦ .كون بعض رواته من الذين وثّقهم الأئمة عليهم‌السلام، أو أمروا بالرجوع إليهم .

٧ . موافقته للقرآن إذا كانت الآية واضحة الدلالة وتفسيرها واردا عنهم عليهم‌السلام .

---

١ الاستبصار ١ : ٣ .

[وفيه: أنّ مجرد التفسير لايعتبر موافقة، وذلك لايخرجه عن كونه حديثا] .

٨ . موافقته للسنّة المعلومة الثابتة.

٩ .كونه مكرّرا في كتب معتمدة، فإنَّ وجوده في كلّ واحد منها قرينة.

١٠ .كونه من الضروريّات ، وهو راجع إلى ماقبله؛ لأنّها كلّها متواترة.[وفيه: أن الضرورة تغني عن أية قرينة].

١١ . عدم وجود معارض؛ فيدل على أنّه مجمع عليه، وإلاّ لنقلوا له معارضا.

١٢ . عدم احتمال التقيّة ،كعدم موافقته للعامّة.

١٣ . تعلّقه بالاستحباب بعد ثبوت المشروعيّة؛ لما مرّ من أحاديث «من بلغه شيء من الثواب...».

١٤ . موافقته للاحتياط؛ لتواتر الأمر به.

١٥ . اجتماع قرينتين فصاعدا ممّا ذكر.[وفيه: إنّ تعدد القرائن ليس قرينة أُخرى].

١٦ . موافقته لدليل عقليّ قطعيّ، وهو راجع إلى موافقته للنصّ المتواتر؛ لأنّه لاينفكّ عنه أصلاً.

١٧ . موافقته إجماع المسلمين.

١٨ . موافقته إجماع الإمامية.

١٩ . موافقته للمشهور بين الإماميّة، والقرائن غير منحصرة في ذلك ، وإنما ذكرنا نبذة منها دلّت عليها الأحاديث، وحصل العلم بأنّها من أسباب اليقين ، واعترف بها جماعة من المتقدّمين والمتأخّرين»١.

وينبغي ان يضاف إلى القرائن المذكورة مايلي:

٢٠ . الحقائق التاريخية التي توجب بطلان الرواية وعدم صحتها كما في الروايات المروية عن أمير المؤمنين عليه‌السلام بأنّ الأئمة اثنى عشر؛ فإن ذلك يستلزم أنّهم ثلاثة عشر، ولا محيص سوى القول بالتصحيف فيها كما سيأتي، وكذلك حديث الجزيرة الخضراء التي أوردها المجلسي في البحار (٥٢: ١٥٩ . ١٧٤) برواية علي بن فاضل المازندراني حيث سافر إليها قبل عام ٦٩٩ ووصفها وصفا دقيقا يطابق الجزيرة المعروفة اليوم في اسپانيا والتي حكمها جمع من الشيعة العلويين نسبا ومذهبا ، منهم المهدي محمد بن ادريس الأوّل بن علي الناصر بن حمّود بن علي بن عبد اللّه بن ادريس بن عبد اللّه بن الحسن المثنى بن الإمام الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليهم‌السلام، وهؤلاء الشيعة حكموا الجزيرة مقارنا للأمويين الحاكمين بالأندلس ، ويعرفون بالحمّوديّين نسبة إلى جدهم ، وقام بالخلافة في الجزيرة محمد المهدي من سنة ٤١٣ إلى ٤٤٠، ويظهر أن خمسة بطون من أحفاده حكموا الجزيرة بنفس الاسم في التاريخ الذي حكاه المازندراني، وقد شرحت ذلك في المعجم، فراجع.

٢١ . التجارب العلميّة التي تثبت بالاختبارات العملية كما هو موضّح في علم الاجنة، فلو أثبتت التجارب العملية من خلايا الجسم الفسيلوجي نسبة المولود إلى شخص خاص فلا يمكن ان يعارض بالظن أو الشك، وهذا ليس من القيافة في شيء لأنها مجرد ظنّ، هذا كلّه إذا أنتج العلم ، وإلاّ فلا.

---

١ انظر هداية الامّة : ٥٧٧، وأيضا : الفوائد الطوسيّة : ٥٣٥.

٢٢ . الكثرة العددية في روايات الموضوع ، فإن استفاضة الروايات عددا ترجّح على الشواذ والنوادر التي عادة تكون محكومة بالتقية كأحاديث من حفظ أربعين حديثا.

٢٣ . معرفة القاسم المشترك الأعظم للروايات . وهو أصعبها تحصيلاً . ، فإنّ ذلك القاسم يكون المتفق عليه، وأشبه بالاجماع رواية ، وما زاد عليه يكون موردا للبحث والنظر، وتحصيل ذلك يفتقر إلى جهود مكثّفة في كل موضوع على حدة.

فان الأوفق إعداد جدول بهذه الأمارات لكل رواية خاصة ، وكلّما زادت فيه الأمارات كانت أقرب إلى الصحة من غيرها، وكذا العكس فكلّما قلّت فيه الأمارات كانت أقرب إلى الضعف، وقد حذفت من جدول الحر العاملي قدس‌سره ثلاثة أشرت إلى مافيها، وأضفت أربعة يجب ان تعتبر ؛ لأنها أكثر قرينيّة، كالاتي:

جدول قرائن اعتبار اي حديث اعتمادا على ماذكره الحر العاملي(ت/ ١١٠٤هـ) مع التعديل:

الرقمقرينة اعتبار الحديث

١ . وثاقة الرواة

٢ . وجوده في الأصل

٣ . وجوده في الكتب الأربعة

٤ . وجوده في كتب أصحاب الاجماع

٥ . كون رواته من أصحاب الإجماع

٦ . أمر الإمام بالرجوع إلى الراوي

٧ . موافقته لسنّة معلومة

٨ . تكراره في كتب معتبرة

٩ . عدم وجود معارض له

١٠ عدم احتمال التقية فيه

١١ كونه من المستحبات

١٢ . موافقته للاحتياط

١٣ . موافقته دليل عقلي قطعي

١٤ موافقته جماع المسلمين

١٥ موافقة جماع الإمامية

١٦ . موافقته للمشهور بين الإمامية

١٧ الحقائق التاريخية

١٨ التجارب العلمية

١٩ الكثرة العددية

٢٠ . القاسم المشترك الأعظم

توضيح ذلك: لو فرضنا مجموع الاجابة بالاثبات (نعم) كان خمسة عشر موردا، وبالنفي (لا) خمسة موارد من المجموع (٢٠) فالنتيجة أنّ الحديث يعتبر ٧٥ % وغير معتبر ٢٥ % ، وتستخرج النسبة بجمع كل واحد على حدة وتقسيمه على مجموع العدد ٧٥ / ٠ =٢٠/١٥ و ٠/٢٥ = ٥ /٢٠ وطبيعي ان يستلزم ذلك تقديم الأكثر نسبة باعتباره أقوى قرينيّة.

وهنا ملاحظات :

١ . لو لم يوثّق كلّ الرواة فيؤخذ المعدّل، وذلك بقسمة العدد الموثق على مجموع عدد الرواة فتكون النتيجة هي النسبة المئوية، ويكون دائما أفضل من الواحد.

٢ . لو فرض أنّ القرائن لم تؤخذ منها سوى عشرة، فحينئذٍ يكون المجموع عشرة ويقسّم على العشرين والنسبة تكون هي النتيجة مثلاً ٢٠ ÷ ١٠ = ٠/٥ .

٣ . طبيعيّ أن هذه القرائن في أنفسها تختلف من حيث الاعتبار باختلاف الاجتهادات ، فقد تكفي إحداها إذا أوجبت العلم القطعي، وقد لايوجب شيء منها القطع أصلاً وان كان تضافرها يوجب قوّة القرائن.

وقد أحسن المحقق الحلي (ت/٦٧٦هـ) في مقدمة المعتبر بذكره فائدة في المقام هي: «مسألة: أفرط الحشويّة في العمل بخبر الواحد حتّى انقادُوا لكلّ خبر، وما فطنوا ماتحته من التناقض؛ فإن من جملة الأخبار قول النبيّ صلى الله عليه وآله : «ستكثر بعدي القالّة عليّ»، وقول الصادق عليه‌السلام‌عليهم‌السلام «إن لكلّ رجل منا رجل يكذب عليه». واقتصر بعض عن هذا الافراط فقال: كلّ سليم السند يعمل به، وما علم أنّ الكاذب قد يصدق والفاسق قد يصدق، ولم يتبنّه أنّ ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب؛ إذ لا مصنّف إلاّ وهو قد يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر الواحد المعدّل، وأفرط آخرون في طرف ردّ الخبر حتّى أحالوا استعماله عقلاً ونقلاً ، واقتصر آخرون فلم يروا العقل مانعا لكن قالوا: انّ الشرع لم يأذن في العمل به. وكلّ هذه الأقوال منحرفة عن السنن ، والتوّسط أصوب ، فما قَبِله الأصحاب أو دلّت القرائن على صحته عمل به، وما أعرض الأصحاب عنه أو شذّ يجب اطراحه»١.

وليس الحل سوى دراسة كلّ حديث على حدة لمعرفة الأمارات والمتابعات وغيرها من الشواهد لها أو طرحها.

ودراسة النقاط التالية ذات أهميّة بالغة في تقييم كلّ حديث في أيّ موضوع :

---

١ المعتبر ١ : ٢٩.

١ . رواة السند من المؤلف الى امام من أئمّة أهل البيت عليه‌السلام :

من حيث أشخاصهم؟ عددهم؟ وصفهم؟ لماذا اهتمّوا بهذه الرواية . ان أمكن الاجابة عن ذلك ولو اجمالا .؟ ثمّ هل هناك عوامل شخصية أو اجتماعيّة أو غيرهما وراء هذا الاهتمام؟ والنقاط البارزة في حياتهم.

ويمكن مراجعة كتب الرجال والتراجم في هذا الصدد .

٢ . متن الحديث :

وهل أنّ الحديث في هذا الموضوع رواية واحدة أو أكثر؟ وما هو النصّ المتّفق عليه . في حالة التعدّد . وما هي الزيادات؟ وهل الزيادات . ان وجدت . في أول النصّ أو وسطه أو آخره؟ وما هي المفردات اللغويّة التي تفتقر الى البيان؟ وما هو البيان؟ .

ويمكن مراجعة مصطلح الحديث واللغة في هذا الصدد .

٣ . تخريج الحديث :

وهل خرّج هذا الحديث غير المؤلف من المحدّثين ؟ ومن هم؟ من مصادر أهل البيت، ومن مصادر غيرهم؟ وهل التخريج باللفظ نصّا؟ أو بالمعنى؟ وهل المخرّجون يوافقون عليها أم لا؟ ولماذا؟.

ويمكن مراجعة الكتب الاربعة والصحاح الستة وغيرها في هذا الصدد .

٤ . دلالة الحديث :

وما هو مدلول الحديث في نفسه مع المقارنة بالنص القرآني الكريم والسنّة المطهرة والتاريخ والادب؟ .

ويمكن مراجعة المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم والتفاسير وكتب السيرة والفقه والتاريخ والدواوين في هذا الصدد .

نتيجة البحث :

ما هي قيمة هذا الحديث في عصرنا الحاضر؟ وأهمّية التطبيق في الحياة اليوميّة؟ واعتباره ركيزة للبناء كخطوة في سبيل الثقافة الاسلاميّة الاصيلة .

وقد ولدت أخيرا فكرة تدعو إلى إسقاط الأحاديث الضعيفة من كتب الحديث ونشرها خالية من تلك.

وانّي أرى أنّ هذه الفكرة كالدعوة إلى قتل المريض بدلا من علاج المرض ؛ فإن للحديث .كما عرفت . أُصولاً لابدّ من العرض عليها والأخذ بما يعرف ونقد ما ينكر، والحذف والاسقاط خيانة، إما للرسول صلى الله عليه وآله إن صح الحديث عنه، وإما لمؤلفي تلك الكتب إن لم يصح ؛ إذ ربّ حديث لم يصح عندنا وهو صحيح في الواقع أو عندهم.

فقد تكون هذه الأحاديث من المعاريض التي أشار إليها الإمام الصادق عليه‌السلام : «لا يكون الرجل منكم فقيها حتى يعرف معاريض كلامنا»١.

النقل بالمعنى:

إنّ للحديث النبويّ الشريف .ككلّ خبر دنيوي . آفتان، هما: الرواة والنقل بالمعنى.

---

١ معاني الاخبار : ٢.

أما الرواة، فمعرفة حالهم تكفّلتها كتب الرجال، وان قصرت عن تحليل نفسياتهم ونزعاتهم الشخصية والعرقية حتى حصرت الآفة بهم، وقيل: (وما آفة الأخبار إلاّ رواتها)؛ لذلك ينبغي البحث عن كل راوٍ لمعرفة دواعيه لنقل الحديث.

اما النقل بالمعنى؛ فأمر لايدخل تحت ضابط ؛ إذ قد يفهم الراوي المعنى الذي لم يقصده المروي عنه، ولم يسلم منه خبر من الأخبار، فيحلّله الراوي كما يراه . حقّا أو باطلاً . وينسبه إلى المروي عنه ، مع أنّ نصه قد يأباه ومتنه لايوافق عليه ، ولا علاج لهذه الآفة سوى العرض على الكتاب والسنة وعمل الأصحاب والمتابعات والموافقات، وهذا لاينافي حجيّتها ما لم يقم دليل اجتهادي على عدم الحجيّة حيث لايوجد غيرها، وخاصة مع ضبط المعاني.

قال الحارثي : «وقد ذهب جمهور السلف والخلف من الطوائف كلّها إلى جواز الرواية بالمعنى إذا قطع بأداء المعنى بعينه، لأنّه من المعلوم أن الصحابة وأصحاب الأئمة عليهم‌السلام ما كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، ويبعد بل يستحيل عادة حفظهم جميع الألفاظ على ماهي عليه وقد سمعوها مرة واحدة، خصوصا في الأحاديث الطويلة مع تطاول الأزمنة، ولهذا كثيرا مايروى عنهم المعنى الواحد بألفاظ مختلفة. كما لاينكر؛ لما رويناه بطرقنا عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن أبي عمير عن ابن أُذينة عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام: أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص. قال: «ان كنت تريد معانيه فلا بأس». وروينا بالسند المذكور عن محمد بن الحسين عن ابن سنان عن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام : اني أسمع الكلام منك فأُريد أن أرويه كما سمعته منك فلا يجيء. قال: «فتعمد ذلك؟ قلت: لا، قال: تريد المعاني؟ قلت: نعم. قال: فلا بأس». نعم لامرية أنّ روايته بلفظه أولى على كل حال، ولهذا قدّم الفقهاء المروي بلفظه على المروي بمعناه. وقد رويناه بطرقنا عن محمد بن يعقوب عن عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن منصور بن يونس عن ابي بصير، قال: قلت لأبي عبد اللّه

عليه‌السلام : قول اللّه جلّ ثناؤه :«الذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه»١ قال: « هو الرجل يسمع الحديث فيحدّث به كما سمعه لايزيد فيه ولاينقص منه»٢.

أقسام الحديث :

ذكر الشهيد في البداية أربعة أقسام مبدئية للحديث هي: الصحيح والحسن والموثق والضعيف، ثم ذكر أقساما فرعية منها بلغت ثلاثين قسما، وسار على نهجه كلّ من تأخّر عنه ، وهذه التقسيمات كلّها اصطلاحية اختلفت في بعضها الآراء بترادف بعضها مع الآخر أو تغايرها والأمر في ذلك سهل؛ إذ لا مشاحّة في الاصطلاح .

ولنعم ماقال صاحب المنتقى في الفائدة الأولى في المضطرب: «هذا النوع من الاضطراب كغيره من أكثر أنواع الحديث ، فإنّها من مستخرجاتهم بعد وقوع معانيها في حديثهم، فذكروها بصورة ماوقع، واقتفى جماعة من أصحابنا في ذلك أثرهم، واستخرجوا من أخبارنا في بعض الأنواع ماينا‌سب مصطلحهم، وبقي منها كثير على حكم محض الفرض»٣.

وقد شرح المامقاني (ت/١٣٥٢هـ) هذه المصطلحات، باختلاف الأقوال وما فيها من الاحتمالات٤، مما يكشف ان كلّ واحد من الأعلام اصطلح على معنى خاص أو فرض ما لا وجود له خارجا ، وليس ذلك مقصد هذا الكتاب فنكتفي بما ذكره الشهيد الأوّل في البداية مع شرح

---

١ القرآن الكريم ، سورة الزمر ٣٩ : ١٩.

٢ وصول الأخيار : ١٥٢، والحديث في الكافي ١ : ٥١.

٣ منتقى الجمان ١ : ١٠.

٤ مقباس الهداية ١ : ١٣٧، ومابعدها.

مقتبس من الرعاية للشهيد الثاني ، مع الإشارة إلى ماوجد من امثلتها في أحاديث أهل البيت عليهم‌السلام:

١ ـ المتواتر:

في البداية : «المتواتر : وهو مابلغت رواته في الكثرة مبلغا أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، واستمر ذلك الوصف في جميع الطبقات حيث تتعدد، فيكون أوله كآخره ووسطه كطرفيه ، و لاينحصر ذلك في عدد خاص، وشرط حصول العلم به انتفاؤه اضطرارا عن السامع، وأن لايسبق شبهة إلى السامع أو تقليد ينافي موجب خبره. واستناد المخبرين إلى احساس، وهو يتحقق في أُصول الشرائع كثيرا وقليلاً في الأحاديث الخاصة، وإن تواتر مدلولها، حتى قيل : من سئل عن ابراز مثال لذلك أعياه طلبه. وحديث: «إنّما الأعمال بالنيّات » ليس منه وإن نقله عدد التواتر وأكثر؛ لأنّ ذلك قد طرأ في وسط اسناده، وأكثر ما ادّعي تواتره من هذا القبيل. نعم حديث: «من كذب عليَّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النار» يمكن ادعاء تواتره ، فقد نقله عن النبيّ الجمّ الغفير . قيل: أربعون، وقيل: نيّف وستون، ولم يزل العدد في ازدياد»١.

وعن حكم المتواتر قال: «ثم إن الخبر قد نعلم صدقه ضرورة كالتواتر ، وما علم وجود مخبره كذلك، أو كسبا كخبر اللّه تعالى وخبر الرسول صلى الله عليه وآله وخبر الإمام عليه‌السلام وخبر جميع الأمّة والخبر المتواتر معنىً والخبر المحتف بالقرائن وما علم وجود مخبره بالنظر. وقد نعلم كذبه كذلك بالمقايسة، وقد يحتمل الخبر الأمرين كأكثر الأخبار»٢.

---

١ الدراية : ١٢ . ١٥.

٢ الدراية : ١٨ .

وقال الحارثي: «ويشترط كونه ضروريا لامظنونا ، مستندا إلى محسوس لا مثل حدوث العالم وصدق الأنبياء، وأن لايسبق إلى السامع شبهة أو تقليد ينافي موجب الخبر كما حققه السيد المرتضى رحمه‌الله وتبعه المحققون؛ لأن حصول الشبهة والتقليد مانعان عن حصول العلم العادي من الخبر المتواتر، ولهذا أنكر الكفار ماتواتر من معاجز نبينا صلى الله عليه وآله ، وأنكر المخالفون ماتواتر من النص على علي عليه‌السلام بالإمامة. والقدر الذي يحصل به التواتر غير معلوم لنا، لكنا بحصول العلم نستدل على كمال العدد وذلك يختلف باختلاف الأخبار والمخبرين ، ويعسر تجربة ذلك، وان تكلفناه فسبيله أن نراقب أنفسنا، فإذا أُخبرنا بوجود شيء خبرا متواليا فإن قول الأوّل يحرك الظن وقول الثاني والثالث يؤكّده، وهلمّ جرّا إلى أن يصير ضروريا »١.

مثال ذلك: ذهب الشهيد في البداية إلى إمكان دعوى التواتر في حديث: «من كذب عليّ معتمّدا»٢.

قال الحارثي أيضا : «وهذا لا يكاد يعرفه المحدّثون في الأحاديث؛ لقلّته، وهو كالقرآن، وظهور النبي، والقبلة، والصلوات، وأعداد الركعات، والحج ، ومقادير نصب الزكاة . نعم المتواتر بالمعنى كثير كشجاعة عليّ وكرم حاتم»٣.

وقال الحارثي أيضا: وحديث الغدير متواتر عندنا، وحديث: «من كذب عليَّ فليتبوّأ مقعده من النار» متواتر عند العامة ؛ لأنه نقله عن النبيّ صلى الله عليه وآله الجمّ الغفير، قيل: أربعون وقيل:

---

١ وصول الأخيار : ٩٢ .

٢ الدراية : ١٥.

٣ وصول الأخيار : ٩٣.

إثنان وستون، ثم لم يزل العدد في ازدياد على التوالي إلى يومنا هذا، وحديث: «إنّما الأعمال بالنيّات» غير متواتر، وإن نقله الآن عدد التواتر وزيادة ؛ لأن ذلك طرأ عليه في وسط اسناده١.

قال الجلالي: يعتبر في التواتر كثرة العدد للرواة في كل طبقة ، وبدون العدد لايحصل التواتر ، ولا كلام في الأكثر، واختلفوا في أقلّه بين الأربعة؛ لاعتبارها في الشهادة على الزنا ، والعشرة؛ لأنه أوّل جموع الكثرة، والاثنا عشر عدد نقباء بني اسرائيل، والأربعون لحديث الأربعين ، وسبعون لاختيار موسى قومه سبعين رجلاً وغير ذلك، والقول بالعشرة وجيه جدا ؛ لأنها أقل الكثرة من الجموع، فلا يمكن حصول التواتر بأقلّ منها ، وإلاّ لكان مشهورا أو مستفيضا .

هذا كله مع قطع النظر عن الامارات؛ فإنها لادخل لها بالتواتر وإنّما لها الأثر في الحجيّة كما في الآحاد، وهو خارج عن الكلام .

وقد قسّم والد البهائي المتواتر إلى لفظي ومعنوي، وعليه سار من بعده، وصوّر المحقق القمي في القوانين التواتر المعنوي إلى وجوه ستة، من خروج المذكورات عن معنى التواتر ، فإنّه انّما هو نقل اللفظ لا المعنى؛ إذ المعنى لا يكون إلاّ بتعمّل الفكر والاجتهاد دون النقل بالحس، والمفروض في تعريف المتواتر النقل بالحس، فالأوجه في دعوى التواتر أن يقال: ان التواتر اللفظي انما يحصل بمقارنة الأحاديث المروية وتحصيل المادة الجامعة المشتركة منها جميعا ، دون ما انفرد به ، مادون العدد، فيكون اللفظ الجامع المروي منهم جميعا هو المتواتر .

وأما التواتر المعنوي، فلا شك في حصوله بل كثرة وقوعه، ولكنه اصطلاح تابع للاجتهاد الخاص في الموارد الخاصة، وطريق تحصيله كالمتواتر اللفظي بمقارنة روايات الباب وبتحصيل القاسم المشترك الأعظم بينها ، وهذا لايكون إلاّ في طبقة متأخّرة ، دون المتواتر اللفظي الذي هو في كل الطبقات.

---

١ وصول الأخيار : ٩٣.

٢ ـ الآحاد:

في البداية: «وهو ما لاينتهي إلى التواتر منه، ثم هو مستفيض إن زادت رواته عن ثلاثة في كل مرتبة أ واثنين ، ويقال له : المشهور أيضا، وقد يغاير بينهما ، وغريب إن انفرد به واحد وغيرهما، وهو ما عدا ذلك، فمنه العزيز ، ومنه المقبول والمردود، ومنه المشتبه»١.

قال الجلالي : البحث في خبر الواحد من حيث الحجيّة نقلته كتب الأُصول بتفصيل فينبغي الإشارة إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرها الشهيد قدس‌سره وهي: المستفيض والمشهور والعزيز، وقد عرفنا انه لا مشاحة في الاصطلاح وسيأتي الكلام عن المشهور والغريب، أما المستفيض ، فذهب الداماد (ت/١٠٤١هـ) الى أنّ حكمه حكم المتواتر، فقال مالفظه: المستفيض ويقال له : المشهور والشائع ، وهو ماذاع وشاع إمّا عند أهل الحديث خاصة دون غيرهم بأن نقله منهم رواة كثيرون وإذا كان لحديث طرق عديدة وأسانيد متلوّنة ، فسنّة أصحاب الحديث انهم لايهتمون بتصحيح السند والتعمّق في حال رجاله، فإن مثل هذا عندهم يلحق بالمتواترات، ولذلك كثيرا مّايقول شيخ الطائفة في التهذيب والاستبصار في مثل ذلك من الحديث المتعدّد والطريق المتكثّر الإسناد : إنّ ذلك قد أخرجه من حيّز الآحاد إلى المتواتر ، وهذا ليس يعرفه إلاّ أهل الصناعة . وإمّا عندهم وعند غيرهم كحديث: «إنمّا الأعمال بالنيّات»٢.

---

١ الدراية : ١٥ ـ ١٧ .

٢ الرواشح السماوية : ١٢٢ ـ ١٢٣.

مثال ذلك: ذهب الشيخ الحارثي: (ت / ٩٨٤هـ) إلى ترادف المشهور والمستفيض ، ومثّل له بحديث: «إنّما الأعمال بالنيّات وغيره»١.

٣ ـ الصحيح :

في البداية: «وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات وإن اعتراه شذوذ، وقد يطلق على سليم الطريق من الطعن بما ينافي الأمرين وان اعتراه مع ذلك ارسال أو قطع»٢.

وفي الرعاية: «وبهذا الاعتبار يقولون كثيرا : روى ابن أبي عمير في الصحيح كذا أو في صحيحته كذا مع كون روايته المنقولة كذلك مرسلة، ومثله وقع لهم في المقطوع كثيرا.

وبالجملة، فيطلقون الصحيح على ماكان رجال طريقه المذكورين فيه عدولاً إماميّة وان اشتمل على أمر آخر بعد ذلك حتى أطلقوا الصحيح على بعض الأحاديث المروية عن غير امامي بسبب صحّة السند إليه. فقالوا في صحيحة فلان ووجدناها صحيحة ممن عداه. وفي الخلاصة وغيرها: أن طريق الفقيه إلى معاوية بن ميسرة وإلى عايذ الأحمسي وإلى خالد بن نجيح وإلى عبد الأعلى مولى آل سام، صحيح . مع أن الثلاثة الاول لم ينص عليهم بتوثيق ولا غيره، والرابع لم يوثقه وإن ذكره في القسم الأوّل. وكذلك نقلوا الاجماع على تصحيح مايصح عن أبان بن عثمان مع كونه فطحيّا . وهذا كله خارج عن تعريف الصحيح الذي ذكروه في التعريفين خصوصا الأوّل المشهور»٣.

---

١ راجع وصول الأخيار : ٩٩.

٢ الدراية : ١٩.

٣ الرعاية : ٧٩ . ٨٠.

ويلاحظ فيه: ان ماذكره الشهيد عن خروج المذكورات من تعريف الصحيح هو المتعيّن، لأُمور ؛ اولاً: ان صحة الطرق إلى شخص لايلازم صحة السند في الحديث، وكما سيأتي ان الطرق إنّما هي إلى كتبهم غالبا وليست اسانيد الرواية شفها، وإن كان التفريق بين الطريق والسند في أعالي الاسانيد مشكلاً .

ثانيا: ان نقل الاجماع على تصحيح مايصح عن أصحاب الإجماع ليس تصحيحا للاسانيد إليهم كما سيأتي البحث فيهما في محلّه.

ثالثا: هذا كله لم يكن داخلاً في محل البحث حتى يحتاج إلى إخراجه. قال صاحب المنتقى : «المناسب في تعريف الصحيح أن يقال: هو متّصل السند بلا علّة إلى المعصوم عليه‌السلام‌برواية العدل الضابط عن مثله في جميع المراتب»١.

وقال الحارثي: «ولا شبهة في تفاوت طبقات صحة الصحيح كما تتفاوت طبقات ضعف الضعيف وحسن الحسن. وهو مقبول عند أكثر أصحابنا المتأخّرين مطلقا، وعند الكل إذا اعتضد بقطعي كفحوى الكتاب ، أو فحوى المتواتر أو عمومهما، أو دليل العقل، أو كان مقبولاً بين الأصحاب»٢.

وقال صاحب المنتقى: «إنَّ الصحَّة إذا وقعت وصفا للحديث أفادت سلامة سنده كلّه من أسباب الضَّعف، وكذا إذا وصف بها الإسناد بكماله، وهي في الموضعين جارية على قانون الاصطلاح المتحقق، وأمّا إذا وصف بها بعض الطريق فهي استعارة مقترنة بها القرينة، ويبقى إطلاقها في صورة الإضافة إلى بعض الرُّواة على جملة السَّند مع اشتماله على موجب الضَّعف، وليس له وجه

---

١ منتقى الجمان ١ : ١٢.

٢ وصول الأخيار : ٩٤.

مناسب وإنَّما هو محض اصطلاح ناش عن توهُّم كما بيَّناه، والأولى هجره رأسا لبعده عن الاعتبار ، وإضراره بالاصطلاح السابق، وإن كان قد يكثر في كلام أواخر المتأخّرين استعماله فليترك لهم، ويجعل استعمالاً مختصّا بهم»١.

وقال صاحب المنتقى أيضا: «فإنّ القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعا لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن الدَّالة على صدق الخبر وإن اشتمل طريقه على ضعف كما أشرنا إليه سالفا ، فلم يكن للصَّحيح كثير مزيّة توجب له التمييز باصطلاح أو غيره، فلمّا اندرست تلك الآثار واستقلّت الأسانيد بالأخبار اضطرَّ المتأخّرون إلى تمييز الخالي من الرَّيب وتعيين البعيد عن الشَّك؛ فاصطلحوا على ماقدَّمنا بيانه، ولا يكاد يعلم وجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلاّمة، إلاّ من السيِّد جمال الدين بن طاووس رحمه‌الله»٢.

قال الجلالي : ان التحامل على الاصطلاح الجديد في غير محله؛ فإن كانت الحاجة دعت إلى الاصطلاح الجديد فلا ضير فيه ، وفيه مزيد معرفة ودقة مرغوبان وهما مطلوبان فيه ، وهذا لاينافي اعتبار الأحاديث التي لايشمله الاصطلاح الجديد ، ولم يدع إليه احد من أصحاب الاصطلاح الجديد فلا مشاحة في الاصطلاح .

---

١ منتقى الجمان ١ : ١٤ . ١٥.

٢ منتقى الجمان ١ : ١٤ .

٤ ـ الحسن :

في البداية: «وهو ما اتصل سنده كذلك بإمامي ممدوح من غير نصّ على عدالته مع تحقّق ذلك في جميع مراتبه، أو في بعضها مع كون الباقي من رجال الصحيح، ويطلق أيضا على مايشمل الأمرين، مع اتصاف رواته بالوصفين كذلك»١.

وفي الرعاية: «واحترز بكون الباقي من رجال الصحيح عمّا لو كان دونه ، فإنه يلحق بالمرتبة الدنيا ،كما لو كان فيه واحد ضعيف فإنّه يكون ضعيفا. أو واحد غير امامي عدل فإنّه يكون من الموثّق: وبالجملة فيتبع أخسّ مافيه من الصفات حيث تعدد. وهذا كله وارد على تعريف من عرفه من الأصحاب كالشهيد رحمه‌الله٢ بأنّه: (مارواه الممدوح من غير نصّ على عدالته) فإنّه يشمل ما كان في طريقه واحد كذلك، وإن كان الباقي ضعيفا ، فضلاً عن غيره، ويزيد أنّه لم يقيد الممدوح بكونه إماميا مع أنّه مراد»٣.

---

١ الدراية : ٢١ ـ ٢٢ .

٢ هذا التعبير يؤيّد أن مؤلف المتن والشرح متغايران، فقد تقدّم هذا القول المنقول بالنص في الصفحة السابقة عن الدراية وقارن ذلك بما ورد في الذكرى ١ : ١٤٨ ، وكذا قوله الآتي في تعريف الموثق : «واحترز بقوله نص الأصحاب على توثيقه» فانه يؤيد أن الماتن غيره ، فلو كانا متحدين لقال : « واحترزنا بقولنا» أو ماشابه، وقد تسالمت المصادر على ان الشارح هو الشهيد الثاني سمى شرحه «الرعاية» وشرح فيها «البداية» للشهيد الأوّل، فتنبّه، وراجع نص التعريفين في الذكرى ١ : ١٤٨ .

٣ الرعاية : ٨١ ـ ٨٢ .

وقال : «واختلفوا في العمل بالحسن ، فمنهم من عمل به مطلقا كالصحيح ، وهو الشيخ رحمه‌الله على مايظهر من عمله؛ وكلّ من اكتفى في العدالة بظاهر الإسلام ولم يشترط ظهورها. ومنهم من ردّه مطلقا وهم الأكثرون حيث اشترطوا في قبول الرواية الايمان والعدالة كما قطع به العلامة في كتبه الأصولية وغيره»١.

قال الحارثي : «وعلى كلّ حال فالحسن وسط بين الصحيح والضعيف ، فهو قريب إلى الصحيح ، حيث أن رجاله مستورون، واحتمال الكذب أقرب إليه من الصحيح وأبعد من الضعيف. والحاصل: أنّ شرائط الصحيح معتبرة في الحسن ، لكنه لابد في الصحيح من كون العدالة ظاهرة وكون الاتقان والضبط كاملاً، وليس ذلك شرطا في الحسن»٢.

٥ ـ الموثق:

في البداية: «وهو مادخل في طريقه مَنْ نصّ الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته، ولم يشتمل باقيه على ضعف، وقد يطلق القوي على ما يروي الإمامي غير الممدوح ولا المذموم»٣.

وفي الرعاية : «واحترز بقوله: (نصّ الأصحاب على توثيقه) عمّا رواه المخالفون في صحاحهم التي وثّقوا رواتها ، فإنّها لاتدخل في الموثق عندنا؛ لأنّ العبرة بتوثيق أصحابنا للمخالف لا بتوثيق غيرنا، لأنا لم نقبل إخبارهم بذلك. وبهذا يندفع مايتوهّم من عدم الفرق بين رواية من خالفنا ممن ذكر في كتب حديثنا، وما رووه في كتبهم، وحينئذٍ فذلك كله ملحق بالضعيف عندنا ؛ لما سيأتي من

---

١ الرعاية : ٨٩ .

٢ وصول الأخيار : ٩٦.

٣ الدراية : ٢٣.

صدق تعريفه عليه، فيعمل منه بما يعمل به منه». (ولم يشتمل باقيه) أي باقي الطريق (على ضعف) وإلاّ لكان الطريق ضعيفا فإنه يتبع الاخس كما سبق»١.

وقال : «وكذا اختلفوا في العمل بالموثق نحو اختلافهم في الحسن، فقبله قوم مطلقا، ورده آخرون ، وفصّل ثالث بالشهرة وعدمها. ويمكن اشتراك الثلاثة في دليل واحد يدل على جواز العمل بها مطلقا، وهو أنّ المانع من قبول خبر الفاسق هو فسقه؛ لقوله تعالى: «إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا»٢ فمتى لم يعلم الفسق لايجب التثبت عند خبر المخبر مع جهل حاله فكيف مع توثيقه ومدحه وان لم يبلغ حدّ التعديل؟ وبهذا احتج من قبل المراسيل. وقد أجابوا عنه بأنّ الفسق لما كان علة التثبت وجب العلم بنفيه حتى يعلم انتفاء التثبت فيجب التفحص عن الفسق ليعلم هو أو عدمه حتى يعلم التثبت أو عدمه. وفيه نظر؛ لأنّ الأصل عدم وجود المانع في المسلم ، ولأنّ مجهول الحال لايمكن الحكم عليه بالفسق. والمراد في الآية المحكوم عليه بالفسق»٣ .

٦ ـ الضعيف :

في البداية: «وهو مالا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة] الصحيح والحسن والموثق]، بأن يشمل طريقه على مجروح، أو مجهول الحال أو ما دون ذلك، ودرجاته متفاوته بحسب بعده عن شروط الصحة كما تتفاوت درجات الصحيح وأخويه بحسب تمكنه من أوصافها، وكثيرا مّايطلق على رواية المجروح خاصة»٤.

---

١ الرعاية : ٨٤.

٢ القرآن الكريم ، سورة الحجرات ٤٩ : ٧ .

٣ الرعاية : ٩١.

٤ الدراية : ٢٤ . ٢٥.

وفي الرعاية: «فما رواه الإمامي الثقة الفقيه الورع الضابط كابن أبي عمير أصحّ مما رواه من نقص في بعض الأوصاف منه، وهكذا إلى أن ينتهى إلى أقل مراتبه. وكذلك ما رواه الممدوح كثيرا كابراهيم بن هاشم أحسن مما رواه من هو دونه في المدح ، وهكذا إلى أن يتحقق مسمّاه. وكذا القول في الموثق، فإنّ ما كان في طريقه مثل عليّ بن فضال وأبان بن عثمان أقوى من غيره، وهكذا. ويظهر أثر القوّة عند التعارض حيث يعمل بالأقسام الثلاثة له، ويخرج أحد الأخيرين شاهدا له، ويتعارض صحيحان أو حسنان حيث يجوز العمل به ، (وكثيرا مّايطلق) الضعيف في كلام الفقهاء (على رواية المجروح خاصة) وهو استعمال الضعيف في بعض موارده، وأمره سهل»١.

وقال: «(وأما الضعيف فذهب الأكثر إلى منع العلم به مطلقا) للأمر بالتثبّت عند إخبار الفاسق الموجب لرده (وأجازه آخرون) وهم جماعة كثيرة، منهم من ذكرناه (مع اعتضاده بالشهرة رواية) بأن يكثر تدوينها وروايتها بلفظ واحد أو ألفاظ متغايرة متقاربة المعنى (أو فتوى) بمضمونها في كتب الفقه (لقوة الظن) بصدق الراوي (في جانبها) أي جانب الشهرة (وان ضعف الطريق) فإن الطريق الضعيف قد يثبت به الخبر مع اشتهار مضمونه (كما يعلم مذاهب الفرق الإسلامية) كقول أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد (بإخبار أهلها) مع الحكم بضعفهم عندنا (وإن لم يبلغوا حد التواتر) وبهذا اعتذر الشيخ قدس‌سره في عمله بالخبر الضعيف (وهذا حجة من عمل بالموثق) أيضا بطريق أولى»٢.

وقال : « (وجوز الأكثر العمل به) أي بالخبر الضعيف (في نحو القصص والمواعظ وفضائل الأعمال) لا في نحو صفات اللّه المتعال وأحكام الحلال والحرام (وهو حسن حيث لايبلغ الضعف حدّ الوضع) والاختلاق؛ لما اشتهر بين العلماء المحققين من التساهل بأدلة السنن، وليس في المواعظ

---

١ الرعاية : ٨٦ . ٨٧.

٢ الرعاية : ٩٢.

والقصص غير محض الخير؛ لما ورد عن النبيّ صلى الله عليه وآله من طريق الخاصة والعامة أنّه قال: من بلغه عن اللّه تعالى فضيلة فأخذها وعمل بما فيها ايمانا باللّه ورجاء ثوابه اعطاه اللّه تعالى ذلك وان لم يكن كذلك . وروى هشام بن سالم في الحسن عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: من سمع شيئا من الثواب على شيء فصنعه كان له أجره وإن لم يكن على ما بلغه»١.

تنبيه: قال الحارثي : «قد يروى الحديث من طريقين حسنين أو موثقين أو ضعيفين أو بالتفريق، أو يروى بأكثر من طريقين كذلك فيكون مستفيضا، وكيف كان لا شبهة أنّه أقوى مما روي بطريق واحد من ذلك الصنف. وهل يعادل في القوة مافوقه من الدرجة؟ لم أقف لأصحابنا في هذا على كلام. وبعض العامة حكم بأنّه لايبلغ ، وبعضهم حكم ببلوغه. والذي أقوله: إنّ هذا الأمر يختلف جدا بحسب تفاوت الرواة في المدح وبحسب تكثّر الطرق وقلّتها وبحسب المتن من حيث موافقته لعمومات الكتاب أو السنة أو عمل العلماء أو نحو ذلك ، وقد يساوي الحسن إذا تكثرت طرق الصحيح أو يزيد عنه إذا كان ذا مرجحات أخر؛ لأنّ مدار ذلك على غلبة الظن بصدق مضمونه التي هي مناط العمل وان كان لايسمى في العرف صحيحا»٢.

وإلى ذلك يشير الداماد بقوله: «إذا وجدت حديثا باسناد ضعيف فلا يسوغ لك ان تقول: إنّه ضعيف المتن ، بالتصريح، ولا أن تقول: هذا الحديث ضعيف بقول مطلق، ونعني بالإطلاق: ضعف الإسناد والمتن جميعا، بل إنّما لك ان تصرّح بأنّه ضعيف الإسناد، أو تطلق القول وتعني بالاطلاق

---

١ الرعاية : ٩٤.

٢ وصول الأخيار : ٩٨.

ضعف الإسناد فقط؛ إذ ربما يكون ذلك المتن قد روي بسند آخر يثبت بمثله الحديث وانت لم تظفر به»١.

٧ ـ المسند:

في البداية : «المسند وهو ماتصل سنده مرفوعا إلى المعصوم»٢ وفي الرعاية: «(المسند وهو ما اتصل سنده مرفوعا) من راويه إلى منتهاه (إلى المعصوم) وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبيّ صلى الله عليه وآله ، فخرج باتصال السند المرسل والمعلّق والمفصّل، وبالغاية الموقوف إذا جاء بسند متصل؛ فإنه لايسمّى في الاصطلاح مسندا ، وربما أطلقه بعضهم على المتّصل مطلقا، وآخرون على ما رفع إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وان كان منقطعا»٣.

قال الحارثي: «وهو ما اتصل سنده كائنا من كان، أي لم يسقط منه أحد من الرواة، بأن يكون كلّ واحد أخذه ممن هو فوقه حتى يصل إلى منتهاه كائنا من كان، ويقال له: (المتصل) و (الموصول) ويقابله : (المنقطع) مرسلاً أو معلقا أو معضلاً كما يأتي»٤.

وقال الحارثي: «ماحذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر أو من وسطه أو آخره كذلك : فما كان منه بصيغة الجزم كـ (قال) أو (فعل) و (روى) و (ذكر فلان) فهو حكم من المسند بصحته عن المضاف إليه في الظاهر ، وما ليس فيه جزم كـ (يُروى) و (يُذكر) و (يُحكى) فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه . وقد أورد الشيخ في التهذيب من القسمين أحاديث عديدة، أسند كثيرا

---

١ الرواشح السماوية : ٢٠٣ .

٢ وصول الاخيار : ١٠٠ .

٣ الرعاية : ٩٦ .

٤ وصول الأخيار : ١٠٠ .

منها إلى أصحاب الأئمة عليهم‌السلام، فما كان من ذلك مذكور السند في ضوابطه فهو متصل ، وما لم يكن داخلاً في ضوابطه فما كان بصيغة الجزم فهو حكم بصحته في الظاهر ، وما لا فلا. فليتدبّر ذلك»١.

وقال: «كثيرا مّا استعمل قدماء المحدّثين منا ومن العامة قطع الأحاديث بالارسال ونحوه، وهو مكروه أو حرام إذا كان اختيارا إلاّ إذا كان لسبب كنسيان ونحوه، فقد روّينا بطرقنا إلى محمد بن يعقوب عن عليّ بن إبراهيم عن أبيه وعن أحمد بن محمد بن خالد عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: قال أمير المؤمنين عليّ عليه‌السلام:« إذا حدّثتم بحديث فأسندوه إلى الذي حدّثكم ، فإن كان حقّا فلكم وإن كان كذبا فعليه» .

وروّينا عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام أنه قال: اياكم والكذب المفترع. قيل له: وما الكذب المفترع؟ قال: «أن يحدثك الرجل بحديث فتتركه وترويه عن الذي حدّثك عنه»٢.

٨ ـ المتصل :

في البداية : «ويسمى أيضا الموصول، وهو مااتصل اسناده إلى المعصوم أو غيره، وكان كلّ واحد من رواته قد سمعه ممّن هو فوقه أو ما هو في معنى السماع، سواء كان مرفوعا أم موقوفا»٣.

وفي الرعاية : «وهذا القيد داخل به كثير ، فورد عليهم ما تناوله (سواء كان مرفوعا) إلى المعصوم (أم موقوفا) على غيره، وقد يخص بما اتصل اسناده إلى المعصوم أو الصحابي دون غيرهم . هذا مع الاطلاق، أمّا مع التقييد فجائز مطلقا وواقع كقولهم: هذا متصل الإسناد بفلان، ونحو ذلك»١.

---

١ وصول الأخيار: ٩٥.

٢ وصول الأخيار : ١٠٨ .

٣ الدراية : ٣٠ .

وقال الداماد : «المتصل ويقال له: الموصول ، هو ما اتصل اسناده وكان كلّ من طبقات الرواة قد سمعه ممّن فوقه سماعا حقيقيّا أو في معناه كالإجازة أو المناولة ، سواء كان مرفُوعا في التصاعد إلى المعصوم عليهالسلام أو موقوفا على غيره»٢.

٩ ـ المرفوع:

في البداية: «وهو ماأُضيف إلى المعصوم من قول أو فعل أو تقرير، سواء كان إسناده متصلاً أم منقطعا ، وقد تبيّن أنّ بين الأخيرين منها عموما من وجه، وتبين أنهما أعم من الأوّل مطلقا»٣ .

وفي الرعاية : «(وقد تبين) من التعريفات الثلاثة (أنّ بين الأخيرين منها عموما من وجه) بمعنى صدق كلّ منهما على شيء مما صدق عليه الآخر مع عدم استلزام صدقَ شيء منهما صدق الآخر؛ ومادة تصادقهما هنا فيما إذا كان الحديث متصل الإسناد والرواية بالمعصوم، فإنه يصدق عليه الاتصال والرفع؛ لشمول تعريفهما له. ويختص المتصل بمتصل الإسناد على الوجه المقرر مع كونه موقوفا على غير المعصوم . ويختص المرفوع بما أُضيف إلى المعصوم بإسناد منقطع. (وتبين) أيضا (أنّهما أعم من الأوّل مطلقا) بمعنى استلزام صدقه صدقهما من غير عكس؛ ووجه عمومهما كذلك: اشتراك الثلاثة في الحديث المتصل الإسناد على الوجه السابق إلى المعصوم، واختصاص المتصل بحالة كونه موقوفا ، والمرفوع بحالة انقطاعه»٤.

---

١ الدراية: ٣٠ .

٢ الرواشح السماوية : ١٢٧ .

٣ الرعاية: ٩٨ .

٤ الرعاية : ٩٨ .

وقال الداماد: «المرفوع هو ما أُضيف إلى المعصوم من قول أو فعل أو تقرير سواء كان متصلاً أو منقطعا باسقاط بعض الأوساط أو ابهامه أو رواية بعض السند عمّن لم يلقه حقيقة ولا حكما، وهو يفارق المتّصل في المنقطع ويفارقه المتصل في الموقوف، ويجتمعان في المتصل غير الموقوف وهو المسند، فبينهما عموم من وجه، وهما أعمّ من المسند»١.

مثال ذلك: ماقاله الحارثي: «واعلم أنّ من المرفوع قول الراوي يرفعه أو ينميه أو يبلغ به إلى قول النبيّ صلى الله عليه وآله أو أحد الأئمة عليهم‌السلام ، فمثل هذا يقال له الآن (مرفوع) وإن كان منقطعا أو مرسلاً أو معلّقا بالنسبة الينا الآن. فقول محمد بن يعقوب مثلاً في الكافي: علي بن إبراهيم رفعه إلى أبي عبد اللّه عليه‌السلامقال: طلبة العلم ثلاثة ... إلى آخره كما ننقله فيما يأتي ، يقال له: مرفوع؛ لاتصاله بالمعصوم عليه‌السلام وان كان منقطعا بل معضلاً. وأما علي بن إبراهيم فإنّه بالنسبة إليه يمكن أن يكون متصلاً، وكذا بالنسبة إلى محمد بن يعقوب إذا كان علي بن إبراهيم قد رواه إيّاه متّصلاً ومحمد بن يعقوب هو الذي حذف السند فقطعه»٢.

والحديث المشار إليه هو الذي رواه الكليني في الكافي بقوله: علي بن إبراهيم، رفعه إلى أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: «طلبة العلم ثلاثة فاعرفهم بأعيانهم وصفاتهم: صنفٌ يطلبه للجهل والمراء ، وصنف يطلبه للاستطالة والختل، وصنف يطلبه للفقه والعقل، فصاحب الجهل والمراء موذٍ ممارٍ متعرّض للمقال في أندية الرّجال بتذاكر العلم وصفة الحلم ، قد تسربل بالخشوع وتخلّى من الورع فدقَّ اللّه من هذا خيشومه ، وقطع منه حيزومه.

---

١ الرواشح السماوية: ١٢٧ .

٢ وصول الأخيار : ١٠٤ .

وصاحب الاستطالة والخَتل ذو خبّ ومَلق ، يستطيل على مثله من أشباهه، ويتواضع للأغنياء من دونه ، فهو لحلوائهم هاضم ، ولدينه حاطم، فأعمى اللّه على هذا خبره وقطع من آثار العلماء أثره.

وصاحب الفقه والعقل ذو كآبة وحزن وسهر، قد تحنّك في برنسه، وقام اللّيل في حندسه، يعمل ويخشى ، وجلاً داعيا مشفقا ، مقبلاً على شأنه، عارفا بأهل زمانه، مستوحشا من أوثق إخوانه، فشدَّ اللّه من هذا أركانه، وأعطاه يوم القيامة أمانه»١.

وقد استخدم الكليني الرفع في الإسناد في مواضع أُخر، منها :

١ . عن أبي الحسن النهدي رفع الحديث ، قال: «كان أبو جعفر عليه‌السلام...»٢.

٢ . عن الرضي رفعه عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام٣.

٣ . عثمان بن عيسى رفعه٤.

٤ . علي بن إبراهيم عن رجاله رفعه قال: «خرج تميم الداري...»٥.

٥ . محمد بن يحيى رفعه عن أبي حمزة، قال: «قال أبو جعفر عليه‌السلام...»١.

---

١ الكافي ١ : ٤٩ .

٢ الكافي ٣ : ١١٩ .

٣ الكافي ٣ : ٤٧ .

٤ الكافي ٥ : ١٤٤.

٥ الكافي ٧ : ٥ .

٦ . محمد بن أحمد الأزدي عن بعض أصحابنا رفعه عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام...»٢.

٧ . يعقوب بن سالم رفعه إلى أمير المؤمنين عليه‌السلام ...»٣ .

قال الجلالي: إن الرفع لايستلزم الانقطاع عند الراوي وإن كان الاتصال غير معروف عندنا وبذلك يفرّق بين التصريح بالرفع و الارسال؛ فإنّ الإرسال يعني انقطاع السند عند الراوي كالكليني مثلاً ، دون الرفع؛ فإنه قد يعني الاتصال عند من روى عنه الكليني وانما لم يذكر الكليني باقي الإسناد ليتجنّب التكرار، واللّه العالم.

١٠ ـ المعنعن:

في البداية : «وهو مايقال في سنده: فلان عن فلان، والصحيح أنّه متصل إذا أمكن اللقاء مع البراءة من التدليس. وقد استعمله أكثر المحدثين»٤.

وفي الرعاية: «وقد اختلفوا في حكم اسناد المعنعن فقيل هو من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبيّن اتصاله بغيره؛ لأن المعنعن اعم من الاتصال لغة. (والصحيح) الذي عليه جمهور المحدّثين بل كاد يكون إجماعا (إنّه متصل إذا أمكن اللقاء) أي ملاقاة الراوي بالعنعنة لمن رواه عنه (مع البراءة) أي براءته أيضا (من التدليس) بأن لايكون معروفا به ، وإلاّ لم يكف اللقاء؛ لأنّ من عرف بالتدليس قد يتجوّز في العنعنة مع عدم الاتصال؛ نظرا إلى ظهوره في الاطلاق وان كان خلاف الاصطلاح

---

١ الكافي ٣ : ٧٣ .

٢ الكافي ٦ : ٣٣٣.

٣ الكافي ٦ : ٢٢.

٤ الدراية: ٣٣.

والمتبادر من معناه (وقد استعمله) أي المعنعن، والمراد استعمال المصدر وهو العنعنة في الأحاديث (أكثر المحدّثين) مريدين به الاتصال وأكثرهم لايقول بالمرسل.

وزاد آخرون في الشرائط : كون الراوي قد أدرك المروي عنه بالعنعنة إدراكا بيّنا، وآخرون على ذلك كونه معروفا بالرواية عنه ، والأظهر عدم اشتراطهما»١.

وقال الحارثي : «والصحيح عند العامة أنه متصل إذا أمكن اللقاء وأمن من التدليس، بأن لا يكون معروفا به. وفي اشتراط ثبوت اللقاء وطول الصحبة ومعرفته بالرواية عنه خلاف بين المحدّثين، والأصح عدم اشتراط شيء من ذلك؛ لحمل فعل المؤمن على الصحة، وأمّا عندنا فلا شبهة في اتصاله بالشرطين المذكورين»٢.

وقال الداماد : «العنعنة بحسب مفاد اللفظ أعمّ من الاتصال ، فإذا أمكن اللقاء وصحت البراءة من التدليس تعيّن أنّه متصل ولا يفتقر إلى كون الراوي معروفا بالرواية عن المروي عنه على الأصح ، قال ابن الصلاح من العامة: وكثر في هذه الاعصار استعمال (عن) في الإجازة ، ولعلّ ذلك في عصره وفي اصطلاحات أصحابه واستعمالاتهم . وأمّا عندنا وفي أعصارنا وفي استعمالات أصحابنا فأكثر مايراد بالعنعنة الاتصال، وإذا قيل: فلان عن رجل ، أو عن بعض أصحابه ، أو عمّن سمّاه عن فلان ، فبعض الأُصوليين سمّاه مرسلاً ، واستمّر عليه ديدن الشيخ في الاستبصار أكثريا ، وفي التهذيب تارة ، وليس في حيّز الاستقامة . وقال الحاكم من العامّة : لايسمّى مرسلاً بل

---

١ الرعاية: ٩٩ . ١٠٠ .

٢ وصول الأخيار : ١٠٠ .

مُنقطعا، وهذا أيضا خارج عن سبيل الاستواء، والصواب عندي : أن يصطلح عليه بالابهام أو الاستبهام، فيعتبر قسم آخر ويسمّى المبهم والمستبهم»١.

١١ ـ المعلّق :

في البداية: «وهو ماحذف من مبدأ اسناده واحد فأكثر ، ولا يخرج المعلّق عن الصحيح إذا عرف المحذوف من جهة ثقة، وهو حينئذٍ في قوّة المذكور، وإلاّ خرج المعلّق»٢.

وفي الرعاية : «مأخوذ من تعليق الحدود أو الطلاق ؛ لاشتراكهما في قطع الاتصال، ولم يستعملوه فيما يسقط وسط اسناده أو آخره لتسميتهما بالمنقطع والمرسل»٣.

وقال: «(لايخرج المعلّق عن الصحيح إذا عرف المحذوف من جهة ثقة) خصوصا إذا كان العلم من جهة الراوي، كقول الشيخ في كتابيه والصدوق في الفقيه : محمد بن يعقوب أو أحمد بن محمد ، أو غيرهما ممن لم يدركه، ثم يذكر في آخر الكتاب طريقه إلى كلّ واحد ممن ذكره في أوّل الإسناد (وهو حينئذٍ) أي حين إذ يعلم المحذوف (في قوّة المذكور) ؛ لأنّ الحذف إنّما هو في الكتابة أو اللفظ حيث تكون الرواية به والقصد ماذكر (وإلاّ) أي وإن لم يعلم المحذوف من جهة ثقة (خرج المعلّق) عن الصحيح إلى الارسال أو ما في حكمه»٤.

---

١ الرواشح : ١٢٨.

٢ الدراية: ٣٢ .

٣ الرعاية : ١٠١ .

٤ الرعاية : ١٠١ . ١٠٢ .

مثال ذلك ما أوضحه المحقق الداماد (ت/ ١٠٤١ هـ) بقوله : «الشيخ في كتابه كثيرا مّا يعلق فيترك الاقل أو الأكثر كقوله : محمد بن أحمد أو محمد بن يعقوب أو البزوفري أو الحسين بن سعيد مثلاً ثمّ يذكر الإسناد إلى آخر السند، ويأتي في ساقة الكتاب بالتصريح بكلّ من تركه في تعليق تعليق ، وكذلك سنّة الصدوق في الفقيه فيقول مثلاً : محمد بن يعقوب أو أحمد بن محمد ، وكثيرا مّا يُعلق إلى آخر السند فيقول مثلاً : روى زرارة عن الباقر عليه‌السلام ، وروى هشام عن الصادق عليه‌السلام ثم في ساقة الكتاب يذكر متروكي اسانيده المعلّقة جميعا. وأما رئيس المحدّثين فأقلّ التعليق جدا وسيرته الاكثريّة في جامعه الكافي أنه يذكر السّند بتمامه أو يكتفي في بعضه من أوّله بالاشارة إلى اسناد سبق. والبخاري من العامّة آثر الإكثار من التعليق في صحيحه ، وهو قليل جدّا في صحيح مُسلم كقوله في التيمّم: روى اللّيث بن سعد. ولا يخرج المعلّق عن حريم الصحّة إذا كان معروفا من جهة ثقات علّق عنهم ، أو كان لايصحبه خلل الانقطاع لما قد علم من التزام المحدّث ان لايكون تعليقه إلاّ عن ثقات»١.

١٢ ـ المفرد:

في البداية : «وهو قسمان: المطلق والنسبي ، ولا يضعف الحديث بذلك»٢.

وفي الرعاية: «(والمفرد، وهو قسمان) لأنّه اما ان ينفرد به راويه عن جميع الرواة فهو الانفراد (المطلق) وألحقه بعضهم بالشاذ، وسيأتي انه يخالفه . أو ينفرد به بالنسبة إلى جهة (و) هو (النسبي)

---

١ الرواشح السماوية : ١٢٩ .

٢ الدراية: ٣٣.

كتفرد أهل بلد معين كمكة والبصرة والكوفة ، أو تفرد واحد من أهلها به (ولا يضعف الحديث بذلك) من حيث كونه إفرادا إلاّ أن يلحق بالشاذ فيرد لذلك»١.

وقال الداماد: «النادر ويقال له : المفرد ، وهو على قسمين : فرد ينفرد به راويه عن جميع الرواة ، وذلك الانفراد المطلق وربما ألحقة بعضهم بالشاذ . وفرد مضاف بالنسبة إلى جهة معينة كما [لو] تفرّد به أهل مكة والكوفة أو البصرة أو تفرّد به واحد معيّن من أهل مكّة مثلاً بالنسبة إلى غيره من المحدّثين من أهلها»٢.

١٣ ـ المدرّج:

في البداية: « وهو ما أُدرج فيه كلام بعض الرواة فيظن أنّه منه، أو يكون متنان باسنادين فيدرجهما في أحدهما، أو يسمع حديثا واحدا من جماعة مختلفين في سنده، أو في متنه، فيدرج روايتهم»٣.

وفي الرعاية: «المدرج (وهو ماأُدرج فيه كلام بعض الرواة فيظن) لذلك (انه منه) أي من الحديث (أو يكون عنده متنان باسنادين فيدرجهما في احدهما) أي أحد اسنادي الحديثين ويترك الآخر (أو يسمع حديثا واحدا من جماعة مختلفين في سنده) بأن رواه بعضهم بسند ورواه غيره بغيره (أو) مختلفين (في متنه) مع اتفاقهم على سنده (فيدرج روايتهم) جميعا على الاتفاق في المتن أو السند ولا يذكر الاختلاف . وتعمّد كلّ واحد من الأقسام الثلاثة حرام»٤ .

---

١ الرعاية: ١٠٣ .

٢ الرواشح السماوية : ١٢٩ .

٣ الدراية: ٣٣.

٤ الرعاية : ١٠٤ .

وقال الحارثي : «والادراج : أن يذكر الراوي حديثا ثم يتبعه كلاما لنفسه أو لغيره فيرويه مَن بعده متصلاً،فيتوهم أنّه من الحديث .ويقال للزائد: مُدرَج، وللحديث : مدرج فيه . ومن أقسام الإدراج: أن يكون عنده حديثان بإسنادين فيرويهما بأحدهما، أو يسمع حديثا من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه فيرويه عنهم باتفاق . وكلّه حرام، وإنّما يتفطّن له الحذّاق، وكثيرا مّايقع عن غير عمد، كأن يلحق الراوي بالحديث تفسيرا أو نحوه لقصد التوضيح فيتوهمه مَن بعده منه. ومثل هذا يتطرّق في إجازات الكتب كثيرا، وقد وقع لنا في كتاب التهذيب مواضع حكمنا فيها بالادراج ومواضع يغلب فيها ذلك على الظن، ومواضع يشك فيها. وسبب ذلك عدم فصل النساخ الحديث عن غيره بدائرة ونحوها،فإذا وقع كلام للمصنف مناسب للحديث أوهم كونه منه»١.

وقال الداماد : «المدّرج، وهو اقسام، أحدها: ماادرج في الحديث كلام بعض الرواة فيظنّه من بعده من الحديث، فيرويه متصلاً منتظما، وهذا باب متّسع كثيرا مّا يقتحم فيه المحدّثون فيجب التيقّظ فيه والتحفظ عنه. وثانيها: أن يكون عنده متنان بإسنادين فيدرج في أحدهما شيئا من الآخر كادراج سعد بن أبي مريم في حديث : «لاتباغضوا ولا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تدابروا ولا تنافسوا» ، وهو مشهور لدى العامة من طرقهم في صحاحهم. وثالثها: ان يختلف متن واحد بعينه بالزيادة والنقيصة في سندين فيدرج الراوي الزائد في سند الناقص. ورابعها : ان يسمع حديثا واحدا من جماعة مختلفين في سند مع اتفاقهم على متنه أو في متنه مع اتفاقهم على سنده فيدرج روايتهم جميعا على الاتفاق في المتن أو السند ولا يتعرّض لذكر الاختلاف . وتعمّد هذه الأقسام أيّها كان حرام»٢.

---

١ وصول الأخيار : ١١٥.

٢ الرواشح السماوية: ١٣٠ . ١٣١ .

قال ابن الصلاح (ت /٦٤٣هـ) : فقوله: «ولا تنافسوا »أدرجه ابن مريم من متن حديث اخر رواه ابن مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة فيه:« لا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا» والله اعلم١ .

١٤ ـ المشهور:

في البداية: «وهو ما شاع عند أهل الحديث، دون غيرهم بأن نقله منهم رواة كثيرون، أو عندهم وعند غيرهم، أو عند غيرهم خاصة»٢.

وفي الرعاية: «ولا يعلم هذا القسم إلاّ أهل الصناعة (أو عندهم وعند غيرهم) كحديث : (إنما الأعمال بالنيّات). وأمره واضح وهو بهذا أعم من الصحيح (أو عند غيرهم خاصة) ولا أصل له عندهم وهو كثير ، قال بعض العلماء : أربعة أحاديث تدور على الألسن وليس لها أصل : «من بشّرني بخروج آذار بشّرته بالجنّة» و «من آذى ذميّا فأنا خصمه يوم القيامة» و «يوم نحركم يوم صومكم» و «للسائل حقّ وإن جاء على فرس»٣.

وقال الحارثي : «وهو مازاد راويه على ثلاثة، ويسمى المستفيض أيضا، وقد يطلق على مااشتهر العمل به بين الأصحاب. وعند العامة هو ماشاع عند أهل الحديث خاصة، بأن نقله رواة كثيرون أو عندهم وعند غيرهم ، نحو : «إنما الأعمال بالنيّات»، أو عند غيرهم خاصة كقوله صلى الله عليه وآله : «للسائل حق وإن جاء على فرس»٤.

---

١ مقدمة ابن الصلاح :٦٢.

٢ الدراية: ٣٣.

٣ الرعاية : ١٠٥ . ١٠٦.

٤ وصول الأخيار : ٩٩.

قال الجلالي: وليست الشهرة في نفسها، إلاّ أثر الدعايات المنبثقة من الأغراض الخاصة ، وكان لأهل البيت عليهم‌السلام النصيب الأوفر من الغلاة والنواصب ومن لفّ لفّهم وسار على منوالهم، فإذا لم تكن الشهرة مقرونة بأمارات أُخرى كعمل الأصحاب تكون فاقدة للحجية؛ إذ ربّ مشهور لا أصل له .

١٥ ـ الغريب :

في البداية: « وهو اما غريب إسنادا ومتنا معا ، وهو ما تفرّد برواية متنه واحد، أو غريب إسنادا خاصةً، كحديث يعرف متنه عن جماعة إذا انفرد واحد بروايته عن آخر غيرهم، أو غريب متنا خاصةً، بأن اشتهر الحديث المفرد فرواه عمّن تفرّد به جماعة كثيرة، فإنّه حينئذٍ يصير غريبا مشهورا ، وحديث إنما الأعمال بالنيات من هذا الباب فإنّه غريب في طرفه الأوّل ، مشهور في الآخر ، ونظائره كثيرة، وقد يطلق على الغريب اسم الشاذ»١.

وفي الرعاية: «(وهو إمّا غريب إسنادا ومتنا معا ، وهو ماتفرّد برواية متنه واحدا، أو غريب اسنادا خاصة) لا متناً (كحديث يعرف متنه عن جماعة) من الصحابة مثلاً أو ما في حكمهم (إذا انفرد واحد بروايته عن آخر غيرهم) ، ويعبّر عنه بأنّه غريب من هذا الوجه ، ومنه غرائب المخرجين في أسانيد المتون الصحيحة (أو غريب متنا خاصة، بأن اشتهر الحديث المفرد فرواه عمن تفرد به جماعة كثيرة، فإنّه حينئذٍ يصير غريبا مشهورا) أو غريب متنا لا إسنادا بالنسبة إلى أحد طرفي الإسناد فإنّ إسناده متّصف بالغرابة في طرفه الأوّل وبالشهرة في طرفه الآخر»٢.

---

١ الدراية: ٣٤.

٢ الرعاية: ١٠٧ .

قال الحارثي في معنى الغريب والعزيز: « كلّ من يجمع الحديث ويروى عنه لعدالته وضبطه كالحسين بن سعيد وابن أبي عمير، إذا تفرّد عنه بالحديث رجل سمّي: (غريبا) فإن رواه اثنان أو ثلاثة سمي : عزيزا، وإن رواه جماعة سمي: مشهورا. ويدخل في الغريب ما انفرد راويه بزيادة في متنه أو في سنده، وهو قد يكون صحيحا وقد يكون غير صحيح . وهو أيضا إمّا أن يكون غريبا متنا وإسنادا، وهو ما انفرد برواية متنه واحدا أوإسنادا لامتنا كحديث يعرف متنه جماعة عن رجل إذا تفرّد واحد برواية متنه عن آخر.

ولا يوجد ماهو غريب متنا لا اسنادا ، إلاّ إذا اشتهر الحديث المفرد فرواه عمّن تفرّد به جماعة كثيرة ، فإنه يصير غريبا مشهورا، كحديث : «إنما الأعمال بالنيّات»؛ فإن اسناده متّصف بالغرابة في طرفه الأوّل وبالشهرة في طرفه الآخر. وكذا سائر الغرائب التي اشتملت عليها التصانيف ثم اشتهرت» ١.

وقال الداماد في الغريب والعزيز: «من الذائع المقرر عند ائمة هذا الفنّ: ان العدل الضابط ممّن يجمع حديثه ويقبل لعدالته وثقته وضبطه إذا انفرد بحديثٍ سمّيَ غريبا، فإن رواه عنه اثنان أو ثلاثة فهو المسمّى عزيزا ، وإن رواه جماعة كان من الذي يسمّى مشهورا ، ومن الافراد ما ليس بغريب كالافراد المضافة إلى البلدان، وينقسم الغريب مطلقا إلى صحيح وغير صحيح ، وينقسم أيضا إلى غريب متنا واسنادا ، وهو متن غير معروف إلاّ عن واحد انفرد بروايته، وإلى غريب اسنادا لامتنا، كحديث معروف المتن عن جماعة من الصحابة أو من في حكمهم إذا انفرد واحد بروايته عن صحابيّ مثلاً ، ويعبّر عنه بأنّه غريب من هذا الوجه» ٢.

---

١ وصول الأخيار: ١١١ .

٢ الرواشح السماوية : ١٣٠ .

مثال ذلك: قال في الرعاية:« وحديث : «إنما الأعمال بالنيّات» من هذا الباب ، فإنّه غريب في طرفه الأوّل؛ لأنّه ممّا تفرد به من الصحابة عمر، وان كان قد خطب به على المنبر فلم ينكر عليه فإنّ ذلك أعم من كونهم سمعوه من غيره أم لم يسمعوه ، ثم تفرّد به عن علقمة محمد بن إبراهيم ، ثم تفرّد به يحيى بن سعيد عن محمد (مشهور في طرفه الآخر) لتعدد رواته بعد من ذكرنا واشتهاره حتى قيل : إنّه رواه عن يحيى بن سعيد أكثر من مأتي نفس. وحكي عن أبي إسماعيل الهروي أنه كتبه من سبعمائة طريق عن يحيى بن سعيد؛ وما ذكرناه من تفرّد الأربعة بهذا الحديث هو المشهور بين المحدّثين ، ولكن ادّعى بعض المتأخرين أنّه روي أيضا عن علي عليه‌السلام وأبي سعيد الخدري وأنس بلفظه، وعن جمع من الصحابة بمعناه، وعلى هذا فيخرج عن حد الغرابة. (ونظائره) في الأحاديث (كثيرة)؛ فإنّ كثيرا من الأحاديث ينفرد به واحد ثم تتعدّد رواته خصوصا بعد الكتب المصنّفة التي يودع الحديث فيها كما لا يخفى. (وقد يطلق على الغريب اسم الشاذ) والمشهور المغايرة بينهما على ماستعرفه في تعريف الشاذ»١.

قال الداماد: «وليعلم انّ حديث : «إنما الأعمال بالنيات» قد عدّه كثير من علماء الحديث غريب الإسناد في الأوّل مشهوره في الآخر ، حيث رواه عن يحيى بن سعيد أكثر من مائتي راوٍ، ويحكي عن ابي إسماعيل الهروي انّه كتبه من سبعمائة طريق عن يحيى بن سعيد ، فذكر رهط من العلماء أنّه كما رووه من الصحابة عن عمر عن النبيّ صلى الله عليه وآله ، فقد رووه أيضا عن أنس عن أبي سعيد الخدري رضى‌اللهعنه أيضا، وأيضا عن أمير المؤمنين عليه‌السلام ومن حديث جمع من الصحابة بمعناه، فإذن ليس هو من حريم حدّ الغرابة في شيء أصلا»٢.

---

١ الرعاية: ١٠٧ . ١٠٨ .

٢ الرواشح السماوية: ١٣٢ .

قال الجلالي: ان ورود الرواية عن أمير المؤمنين عليه‌السلام بمعناه لا يخرجه عن حريم الغرابة ، بل هو من الغرابة لفظا ومعنى كما شرحته في المعجم ، إذ يعني ذلك بطلان الثواب والعقاب على العمل والاتكال على النية ، وهذا لا يبتني على شيء من أُصول العقيدة والمذهب ، واللّه العاصم .

١٦ ـ المصحّف:

في البداية: «والتصحيف يكون في الراوي وفي المتن ، ومقامه إمّا البصر أو السمع، ويكون في اللفظ وفي المعنى»١.

وفي الرعاية: «وهذا فنّ جليل إنما ينهض بأعبائه الحذّاق من العلماء، والتصحيف يكون في الراوي كتصحيف مراجم . بالراء المهملة، والجيم . أبو العوام؛ بمزاحم . بالزاي المعجمة والحاء . وتصحيف حرير بجرير وبريد بيزيد ونحو ذلك. وقد صحّفت العلماء في كتب الرجال كثيرا من الأسماء من أراد الوقوف عليها فليطالع الخلاصة وإيضاح الاشتباه في أسماء الرواة وينظر مابينها من الاختلاف ، وقد نبّه الشيخ تقي الدين بن داود على كثير من ذلك . (وفي المتن) كحديث من صام رمضان وأتبعه ستة من شوال . صحّفه بعضهم بالشين المعجمة ورواه كذلك (ومقامه) أي التصحيف (إما البصر أو السمع) والأوّل كما ذكر من الأمثلة متنا وإسنادا ؛ لأن ذلك التصحيف انما يعرض للبصر لتقارب الحروف، لا للسمع؛ إذ لا يلتبس عليه مثل ذلك.

والثاني : تصحيف بعضهم عاصم الأحول بواصل الاحدب، فإنّ ذلك لايشتبه في الكتابة على البصر وأشباه ذلك ، (و) التصحيف أيضا (يكون في اللفظ) كما ذكر (وفي المعنى) كما حكي عن أبي موسى محمد بن المثنّى العنزي أنه قال : نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة صلى إلينا رسول اللّه صلى الله عليه وآله . يريد بذلك ماروى أنّه صلى الله عليه وآله صلى إلى عَنَزَة، وهي حربة تنصب

---

١ الدراية : ٣٥.

بين يديه سترة، فتوهم أنّه صلى الله عليه وآله صلى إلى قبيلتهم بني عنزة، وهو تصحيف معنوي عجيب»١.

قال الجلالي: وتقسيمه قدس‌سره التصحيف إلى اللفظي والمعنوي لامحصل له، فإنّ كلاً من التصحيف والتحريف يشتركان في معنى التغيير، ويختلفان في أنّ التصحيف مايحتمله اللفظ ورسم الخط في التغيير سهوا ، والتحريف مالا يحتمله اللفظ بل يكون عمدا، وكذلك قد يكون التحريف لفظيا أو معنويا ، دون التصحيف فلا يكون إلاّ لفظيا كما فصّلته في رسالة «نفي التصحيف والتحريف عن المصحف الشريف » .

وعليه، هنا مقامان : الحديث المصحّف والحديث المحرّف. وكلّ منهما إما في الإسناد أو المتن، ونكتفي هنا بمثالين للمتن؛ وذلك لكثرة التصحيفات في الأسماء مما لاتنحصر تحت ضابط كلّي ، بل تفتقر إلى تتبّع شخصي لكلّ راوٍ في كتب الرجال.

مثال التصحيف موارد منها مافي الكافي في الصحيح عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج عن عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد اللّه عليه‌السلام عن الكبائر؟ فقال: «هنّ في كتاب عليّ عليه الصلاة والسلام سبع: الكفر باللّه وقتل النفس، وعقوق الوالدين ، وأكل الربا بعد البيّنة، وأكل مال اليتيم ظلما، والفرار من الزحف، والتعرّب بعد الهجرة ... الحديث»٢.

قال الداماد: «قلت: هو بالعين المهملة قبل الراء المشدّدة ، معناه العود إلى البادية والإقامة مع الاعراب ، وأن يصير المرء أعرابيا بعد أن كان مهاجرا ومن هناك جعل المهاجر ضدّ الأعرابي ، والأعراب ساكنوا البادية الذين لايقومون في الأمصار ولا يدخلونها إلاّ لحاجة وفسّره الأصحاب

---

١ الرعاية: ١٠٩ . ١١١ .

٢ الكافي ٢: ٢٧٨ ، ح ٨.

بالالتحاق ببلاد الكفر والاقامة بها بعد المهاجرة عنها إلى بلاد الإسلام . وبالجملة ، هو كناية عن الزيغ عن المعرفة والحيود عن الحق والالتحاق بأهل الشقاوة والضلال من بعد الدخول في حريم سعادة الهداية، فصحّفه بعض قليلي بضاعة التتبّع من المصحّفين بالتغرّب بالغين المعجمة، على ظن الأخذ من الغربة» ١.

وأيضا ماذكره الداماد بقوله: «كما في الحديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله في الكهان : قر الدّجاجة . بالدال . صحّفه المصحّفون فقالوا : الزّجاجة بالزاي . القرّ : ترديدك الكلام في أُذُن المخاطب حتى تفهمه، تقول : قررته فيه أقرّ قرّا، وقرّ الدجاجة صوتها إذا قطّعته... وقرّ الزجاجة صوتها: إذا صب فيها الماء» ٢.

وقال : «ومنها: في دعاء زيارة مولانا الشهيد أبي عبد اللّه الحسين عليه‌السلام يوم عاشوراء : اللهم العن العصابة التي جاهدت الحسين عليه‌السلام وشايعت وبايعت وتابعت على قتله، كلتاهما بالمثناة من تحت بعد الالف قبلها موحّدة في الاولى ومثنّاة من فوق في الثانية، كتخصيص بعد التعميم ؛ إذ المبايعة بالباء الموحدة مفاعلة من البيعة بمعنى المعاقدة والمعاهدة سواء كانت على الخير او على الشر، والمتابعة بالتاء المثناة من فوق معناها المجاراة والمساعاة والمهافتة والمسارعة والمعاضدة والمسايرة على الشر. ولا تكون في الخير ، وكذا التتابع التهافت في الشر والتسارع إليه مفاعلة وتفاعلاً من التيعان ، يقال: تاع القيء يتيع تيعا وتيعانا : خرج ، وتاع الشيء : ذاب وسال على وجه الأرض ، وتاع إلى كذا يتيع: إذا ذهب إليه وأسرع. وبالجملة، بناء المفاعلة والتفاعل منه لاتكون إلاّ للشر، وجماهير القاصرين من أصحاب العصر يصحّفونها ويقولون: تابعت بالتاء المثناة من فوق والباء الموحّدة . ومنها: في دعاء الزيارة الرجبية لمن يحضر احد المشاهد المقدّسة: غير محلّئين عن وِردٍ في دار

---

١ الرواشح السماوية: ١٤٣.

٢ الرواشح السماوية: ١٣٥ ـ ١٣٦.

المقامة ، بإهمال الحاء المفتوحة أو الساكنة وتشديد اللاّم أو تخفيفها وبالهمزة بعدها على صيغة المفعول، من حلّأت الابل عن الماء وأحلأتها: إذا طردتها عنه ومنعتها ان ترده ، وكذلك غير الإبل. ومنه في الحديث عنه صلى الله عليه وآله : يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيحلّئون عن الحوض . وقد أخرجناه في شرح التقدمة١ على البناء للمفعول من باب التفعيل ومن باب الإفعال ، أي يصدرون عنه ويمنعون من وروده. فبعض بني العصر صحّف تصحيفا فضيحا فقال : غير مخلّئين . بالخاء المعجمة مهموزا، من التخلية تفعيلاً من خلا الشيء يخلو خلواً، وخلوت به خلوةً وخلاءً ، وأنا منك خلاء أي براء ومجانب ومباعد، ولجّ وأصّر على تصحيح ذلك»٢.

ومن التصحيف مافي علل الشرائع في خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه‌السلام: «فإن قيل: لِمَ جعلت الخطبة في يوم الجمعة في أوّل الصلاة وجعلت في العيدين بعد الصلاة؟ قيل : لأنَّ الجمعة أمر دائم ويكون في الشهور والسنة كثيرا، وإذا كثر على النّاس ملّوا وتركوا ولم يقيموا عليه وتفرّقوا عنه ، فجعلت قبل الصلاة ليحبسوا على الصلاة ولا يتفرَّقوا ولا يذهبوا، فأمّا العيدان فإنّما هو في السنة مرَّتين وهو أعظم من الجمعة، والزَّحام فيه أكثر والنّاس فيه أرغب ، فإن تفرَّق بعض النّاس بقي عامّتهم وليس هو كثيرا فيملّوا ويستخفّوا به » .

جاء هذا الخبر هكذا: «والخطبتان في الجمعة والعيدين من بعده؛ لأنّهما بمنزلة الرَّكعتين الأخراوين ، وأوَّل من قدَّم الخطبتين عثمان»٣.

---

١ شرح تقدمة الايمان : ١٣٥ . ١٣٦.

٢ الرواشح السماوية: ١٤٢ . ١٤٣.

٣ الرواشح السماوية: ١٤٣.

قال التستري: «وهذا اشتباه واضح ، وقوعه من مثله غريب، والعجب أنّه روى في فقيهه عن الصادق عليه‌السلام أنّه لا بأس أن يتكلّم الرَّجل إذا فرغ الإمام من الخطبة يوم الجمعة مابينه وبين أن تقام الصلاة»١.

مع أنّه يمكن استنباطه من قول الله سبحانه وتعالى: «فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاَةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ»٢.

ومنشأ توهّمه أنّه رأى في الأخبار الواردة في العلل أنَّ الخطبتين بدل الأخيرتين، فتوهّم أنّهما بعد، وقد عرفت استدلاله بذلك على خبر الفضل»٣. فالمنشأ تصحيف (بدل) مكان (بعد).

ومن التحريف : ماقال الداماد : «وأما في المتن كما في حديث النبي صلى الله عليه وآله المروي عند العامة والخاصّة من طرق متكثرة متفنّنة وأسانيد مصححة وموثقة ومتوالية : «ياعلي يهلك فيك اثنان: محبّ غالٍ ومبغض قال » الأوّل بالغين المعجمة تقييد للمحبّ الذي يقتحم ورطة الهلاك بمجاوزة الحدّ في المحبة إلى حيث ينتهي إلى درجة الغلو والثاني بالقاف بيانا وتفسيرا للمبغض الهالك بالتارك النابذ وصيّ النبيّ وشريك القرآن وراء ظهره. فحرفّه بعض سفهاء الجاهلين وبعض الغضباء الخارجين عن حريم الموالاة إلى حّد النصب والمعاداة فجعل الأخير أيضا بالغين المعجمة، نستعيذ باللّه سبحانه من المروق عن سمت الدين والخروج عن دائرة الإسلام»٤.

---

١ الاخبار الدخيلة ١: ٩٧ .

٢ القرآن الكريم ، سورة الجمعة ٦٢ : ٩ .

٣ الأخبار الدخيلة ١ : ٩٧.

٤ الرواشح السماوية: ١٣٢ .

ومن التصحيف ماذكره التستري دام فضله بقوله: أخبار تشهد ضرورة المذهب بتحريفها، كخمسة أخبار من الكافي في باب ماجاء في الاثني عشر والنص عليهم موهمة أنَّ الأئمة ثلاثة عشر.

أوّلها : روى بإسناده عن أبي سعيد، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه‌السلام قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : إنّي واثنى عشر إماما من ولدي وأنت ياعليّ زرّ الأرض، يعني أوتادها جبالها، بنا أوتد اللّه الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الإثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا».

ثم قال التستري: «الخبر كما ترى مشتمل في موضعين : على كون اثنى عشر إماما من ولد النبيّ صلى الله عليه وآله فيصيرون مع أمير المؤمنين عليه‌السلام ثلاثة عشر. ورواه الشيخ في غيبته، أوَّله بلفظ: (إني وأحد عشر من ولدي) وآخره بلفظ (فإذا ذهب الإثنا عشر من ولدي) وتحريفه في الأخير ، والصواب في الخبر مارواه أبو سعيد العصفري في أصله الذي هو أحد الأصول الأربعمائة المعروفة، بلفظ (أحد عشر) أوَّلاً وأخيرا . وقوله: (أوتادها جبالها) أيضا تحريف والصواب، (أوتادها وجبالها) كما رواه الشيخ»[1].

فقد اصاب دام فضله في تمثيله الاول للتحريف دون حذف حرف العطف «و» في «جبالها»؛ فإنّه من سقط في الكتابة كما هو واضح، وقد استقصى دام فضله في كتابه «الأخبار الدخيلة» الأحاديث التي يمكن تصنيفها في العنوانين «التحريف» «والتصحيف» وان اعتبرها كلها تصحيفا، ولم يصب دام فضله في بعضها فجزاه اللّه خيرا .

---

١ الأخبار الدخيلة ١: ٢ .

وعدّ الشيخ التستري حفظه اللّه من الأحاديث الموضوعة أخبار جمعٍ ادّعوا مشاهدة القائم عليه‌السلام مثل رواية الصدوق في الاكمال رواية طويلة رواها باسناده عن سعد ابن عبد اللّه القمّي والذي قال : اتخذت طومارا وأثبتّ فيه نيّفا وأربعين مسألة من صعاب المسائل لم أجد لها مجيبا، على أن أسأل منها خير أهل الدين أحمد بن اسحاق صاحب مولانا أبي محمد عليه‌السلام»١.

ثم قال التستري : «ولو كان الخبر صحيحا لِمَ لم يروه الشيخ في غيبته مع وقوفه على إكمال الصدوق؟ ولم قال في رجاله في (سعد) . بعد عنوانه في أصحاب العسكري عليه‌السلام . : عاصره ولم أعلم أنّه روى عنه؟ ولِمَ لم يعدَّ محمد بن أبي عبد اللّه الكوفي، سعدا في عدد من انتهى إليه ممَّن وقف على معجزة للصاحب عليه‌السلام أو رآه من الوكلاء وغيرهم من أهل البلاد المختلفة معلوم النسب منهم والمجهول، مع كون سعد من الأجلّة وتأخّره عنه ، فسعد مات في حدود ثلاثمائة، ومحمّد بن أبي عبد اللّه مات سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة: كما لم يذكر أحمد بن إسحاق فيهم ولو كان ذاك الخبر صحيحا لعدَّه فيهم»٢.

فقد نقل المجلسي عن محمّد بن محمّد الخزاعي ، عن أبي علي الأسدي، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عبد اللّه الكوفي أنّه ذكر عدد من انتهى إليه ممّن وقف على معجزات صاحب الزمان صلوات اللّه عليه ورآه من الوكلاء ببغداد : «العمريُّ، وابنه، وحاجز والبلالي، والعطّار ، ومن الكوفة: العاصميّ، ومن الأهواز: محمّد بن إبراهيم بن مهزيار، ومن أهل قم: أحمد بن إسحاق، ومن أهل

---

١ الاخبار الدخيلة ١ : ٨٨ . ٩٦ .

٢ الأخبار الدخيلة ١ : ٩٨.

همدان: محمد بن صالح ، ومن أهل الريِّ: البسامي، والأسديّ يعني نفسه، ومن أهل آذربيجان : القاسم بن العلاء، ومن نيسابور : محمّد بن شاذان»١.

وقد ذكرت في رسالة نفي التحريف والتصحيف ما ينفع في المقام .

١٧ ـ العالي سندا:

في البداية : «وهو القليل الواسطة مع اتصاله، وطلبه سنة، فبعلوّه يبعد الحديث عن الخلل المتطرق إلى كلّ راوٍ، وأعلاه قرب الإسناد من المعصوم ، ثم من أحد أئمة الحديث، ثم تقدّم زمان سماع أحدهما على زمان سماع الآخر ، وإن اتفقا في العدد أو في عدم الواسطة فأوّلهما أعلى»٢.

وفي الرعاية : «طلب علوّ الإسناد (سنّة) عند أكثر السلف، وقد كانوا يرحلون إلى المشايخ في أقصى البلاد لأجل ذلك (فبعلوه) أي السند (يبعد الحديث عن الخلل) المتطرّق (إلى كلّ راو) إذ ما من راوٍ من رجال الإسناد إلاّ والخطأ جائز عليه، فكلّما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظانّ التجويز وكلّما قلّت قلّت، ولكن قد يتفق في النزول مزيّة ليست في العلوّ كأن يكون رواته أوثق أو أحفظ أو أضبط أو الاتصال فيه أظهر للتصريح فيه باللقاء واشتمال العالي على مايحتمله وعدمه كعن فلان، فيكون النزول حينئذٍ أولى، ومنهم من رجّح النزول مطلقا استنادا إلى أنّ كثرة البحث يقتضي المشقة فيعظم الأجر وذلك ترجيح بأمر أجنبي عمّا يتعلّق بالتصحيح والتضعيف. (و) العلو أقسام (أعلاه) وأشرفه (قرب الإسناد من المعصوم) بالنسبة إلى سند آخر يرويه ذلك الحديث بعينه بعدد كثير وهو المطلق ، فإن اتفق مع ذلك أن يكون سنده صحيحا ولم يرجّح غيره عليه بما تقدم فهو الغاية القصوى ، وإلاّ فصورة العلوّ فيه موجودة ما لم يكن موضوعا فيكون كالمعدوم (ثم) بعد

---

١ بحار الأنوار ٥٢: ٣٠. ٣١ .

٢ الدراية: ٣٦.

هذه المرتبة في العلو قرب الإسناد المذكور (من أحد أئمّة الحديث) كالشيخ والصدوق والكليني والحسن بن سعيد وأمثالهم (ثم) بعده (تقدّم زمان سماع أحدهما) أي أحد الراويين في الإسنادين (على زمان سماع الآخر وإن اتفقا في العدد) الواقع في الإسناد (أو في عدم الواسطة) بأن كانا قد رويا في زمانين مختلفين (فأوّلهما) سماعا (أعلى) من الآخر؛ لقرب زمانه من المعصوم بالنسبة إلى الآخر. والعلوّ بهذين المعنيين يعبّر عنه بالعلوّ النسبي، وشرف اعتباره قليل خصوصا الاخير، لكن قد اعتبره جماعة من أئمة الحديث فذكرناه لذلك. وزاد بعضهم للعلوّ معنى رابعا ، وهو تقدّم وفاة الراوي، فإنّه أعلى من اسناد آخر يساويه في العدد مع تأخّر وفاة من هو في طبقته عنه»١.

قال الداماد: (ت/١٠٤١هـ) : «أما علوّ اسناده بالقرب من المعصوم وقلّة الواسطة، وهذا أفضل أنحاء علوّ الإسناد لدى الاكثر ولا سيّما إذا ما كان بسند صحيح نظيف. ومن الذّائع المشهور ثلاثيات رئيس المحدّثين من أصحابنا في جامعه الكافي وثلاثيات البخاري من العامة في صحيحه»٢.

مثال ذلك أقرب الإسناد لعبد اللّه بن جعفر الحميري ومفتتحه: «أمّا بعد، فيقول محمد بن عبد اللّه بن جعفر الحميري عن أبيه هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، قال: حدثني جعفر عليه‌السلامعن أبيه عليه‌السلام قال: «كان عليّ عليه‌السلام يقول في دعائه وهو ساجد: اللّهم إنيّ اعوذ بك ان تبتليني ببلية تدعوني ضرروتها على أن أتغوّث بشيء من معاصيك، اللّهم ولا تجعل بي حاجة إلى أحد من شرار خلقك ولئامهم ، فإن جعلت لي حاجة إلى أحد من خلقك فاجعلها إلى

---

١ الرعاية : ١١٢ . ١١٥.

٢ الرواشح السماوية: ١٢٦.

أحسنهم وجها وخَلقا وخُلقا وأسخاهم بها نفسا، وأطلقهم بها لسانا، وأسمحهم بها كّفا، وأقلّهم بها عليَّ امتنانا»١.

١٨ ـ الشاذ:

في البداية: «وهو مارواه الثقة مخالفا لما رواه الجمهور، ثم إن كان المخالف له أحفظ أو أضبط أو أعدل فشاذّ مردود ، وإن انعكس فلا يرد، وكذا إن كان مثله، ومنهم من ردّه مطلقا ، ومنهم من قبله مطلقا ، ولو كان راوي الشاذ غير ثقة فحديثه منكر مردود ، ومنهم من جعلهما مترادفين»٢.

وفي الرعاية: «سمّي شاذّا باعتبار ما قابله ؛ فإنّه مشهور ويقال للطرف الراجح: المحفوظ (ثم إن كان المخالف له) الراجح (أحفظ أو أضبط أو أعدل) من راوي الشاذ (فشاذّ مردود) لشذوذه ومرجوحيته بفقد أحد الأوصاف الثلاثة (وإن انعكس) فكان راوى الشاذ أحفظ للحديث أو أضبط له أو أعدل من غيره من رواة مقابله (فلا يرد)؛ لأنّ في كلّ منهما صفة راجحة وصفة مرجوحة فيتعارضان؛ فلا ترجيح (وكذا إن كان) المخالف أي راوي الشاذ (مثله) أي مثل الآخر في الحفظ والضبط والعدالة فلا يردّ؛ لأنّ سماعه من الثقة يوجب قبوله ولا رجحان للآخر عليه»٣.

قال الحارثي: «وقد يطلق الشاذ عندنا خاصة على ما لم يعمل بمضمونه العلماء وإن صح إسناده ولم يعارض غيره أو تكرر.واعلم أنّ قول الفقهاء والمحدّثين: هذا الحديث تفرّد به فلان، أولم يروه سوى فلان، لايقتضي ذلك في الحديث شذوذا ولانكرا»٤.

---

١ قرب الإسناد: ١ ، ط / النجف ١٣٦٩ .

٢ الدراية: ٣٧ .

٣ الدراية : ٣٨.

٤ وصول الأخيار : ١٠٩ .

١٩ ـ المسلسل :

في البداية: «وهو ما تتابع فيه رجال الإسناد على صفة أو حالة في الراوي ، قولاً كقوله: سمعت فلانا يقول سمعت فلانا يقول... إلى المنتهى ، أو أخبرنا فلان واللّه ، قال: أخبرنا فلان واللّه... إلى آخر الإسناد، أو فعلاً كحديث التشبيك باليد، والقيام حال الرواية، والاتكاء، والعدّ باليد، أو بهما كالمسلسل بالمصافحة وبالتلقيم، أو حالة في الرواية كالمسلسل باتفاق أسماء الرواة، أو أسماء آبائهم أو كناهم أو أنسابهم أو بلدانهم.

وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد كالمسلسل بالأوّلية. وهذا الوصف ليس له مدخل في قبول الحديث وعدمه، وإنما هو من فنون الرواية وضروب المحافظة عليها والاهتمام بها، وفضيلته اشتماله على مزيد الضبط، وأفضله ما دلَّ على اتصال السماع، وقلّما تسلم المسلسلات عن ضعف في الوصف ، ومنه ما ينقطع تسلسله في وسط اسناده كالمسلسل بالأوّليّة على الصحيح»١.

---

١ الدراية: ٣٨ ـ ٣٩، وانظر المسلسل في الرعاية: ١١٧ ـ ١٢٠ . وقد شرح حديث المسلسل بالاشراف شيخنا مسند مكّة الشيخ محمد ياسين الفاداني ت / ١٤١٠ في رسالة سمّاها «الدرّ النثير»، كما ذكر اسناده كالاتي : أنبأنا أمير المؤمنين المتوكل على الله السيد الامام يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين كتابة من الصنعاء، والمعمّر السيد محمد داود بن حسن بن يحيى البحر، قالا: أنا السيد داود بن عبد الرحمن حجر القديمي الزبيدي، قال: ثنا السيد عبد الهادي بن ثابت النهاري، ثنا الوجيه المفتي السيد عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الاهدل، ثنا السيد أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد الزبيدي الواسطي نزيل مصر أخيرا.

ح، أنا السيد عيدروس بن سلام البار المكي، أنا السيد علوي بن أحمد بن السقاف نقيب السادة بمكة، أنا السيد عمر بن صافي الجفري المدني ، أنا السيد يوسف بن منصور البديري المدني ،

أنا السيد محمد مرتضى بن محمد الزبيدي، ثنا السيد أحمد بن محمد شريف مقبول الاهدل ، أنا السيد الوجيه عبد الرحمن بن أسلم المكي، ثنا السيد محمد بن أبي بكر الشلي المكّي.

ح، وأخبرنا السيد محمد الرزوقي بن عبد الرحمن أبو حسين المكّي والقاضي السيد زكي بن أحمد البرزنجي المدني، قالا: أنا السيد علي بن ظاهر الوتري المدني: أخبرني السيد عبد الله بن عمر بن أبي بكر بن يحيى صاحب البقرة ، أخبرني الامامان السيدان طاهر وعبد الله ابنا حسين بن طاهر، قالا: أنا السيد الامام عبد الرحمن بن علي مولى البطيحاء ، أنا السيد الامام عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه، قال: أخبرني أبي السيد عبد الله بن أحمد بلفقيه، أنا السيد محمد بن أبي بكر الشلي المكي، قال: أنا والدي السيد الامام أبو بكر الشلي، أنا الفقيه السيد عمر بن عبد الرحيم البصري المكي .

ح، وقال السيد عبد الله بلفقيه وشيخه السيد محمد الشلي أيضا: حدثنا السيد صفي الدين أحمد بن محمد القشاشي المدني، قال: ثنا السيد عمر بن عبد الرحيم البصري المكي .

ح، وقال الصفي القشاشي: أنا نازلا السيد ناصر الدين بن أحمد بن الشيخ أبي بكر بن سالم، قال: أخبرني السيد عمر بن عبد الرحيم البصري المكي ، قال: أخبرنا السيد أحمد بن محمد بن عنقاء اليماني التهامي ، قال: ثنا والدي الشريف الامام محمد بن أحمد عنقاء ، قال: حدثنا والدي السيد شهاب الدين أبو فتحة أحمد بن رميثة بن علي المهناوي الموسوي ، قال: أخبرنا والدي السيد رميثة بن علي المهناوي المديدى ؟، قال :أخبرنا والدي السيد نور الدين أبو الحسن المرتضى علي بن محمد العنقاوي ، قال: أنا والدي السيد زين الدين أبو مرفع محمد بن جعفر العنقاوي ، قال: أنا والدي السيد عز الدين أبو قتادة جعفر الطيار بن موسى العلوي ، قال: أخبرنا والدي السيد أبو عنقاء موسى الملقّب بميضان بن غدان (؟) العلوي ، قال: أنا والدي السيد أبو ثقبة فخر الدين غدان بن محمد الخالص العلوي ، قال: أنا والدي السيد أبو هواج البهاء محمد الخالص بن أبي جازان غد (...) ال نا قال ابن (...) والدي السيد أبو جازان غدان بن مهنا بن ظاهر بن مسلم بن عبد الله

وقال الحارثي : «وقد اعتنى العامّة بهذا القسم ، وقلّ أن يسلم لهم منه شيء إلاّ بتدليس أو تجوّز أو كذب يزيّنون به مجالسهم وأحوالهم ، وهو مع ندرة اتفاقه عديم الجدوى ، وقد نقلنا منه عنهم أنواعا كالمسلسل بالأوّلية والتشبيك باليد والعدّ فيها والضيافة، ونحو ذلك. وقد يكون باتفاق أسماء الرجال أو صفاتهم أو بصفات الرواية كالمسلسل بسمعت فأخبرنا وأخبرنا فلان واللّه. وقد اعترف نقّادهم بأنّه لايكاد يسلم من خلل حتى حديث المسلسل بالأوّلية تنتهي السلسلة فيه إلى سفيان بن عيينة، ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم ،كما اعترف به نقّادهم. وأمّا علماؤنا ومحدّثونا فهم أجلّ شأنا وأثقل ميزانا من الاعتناء بمثل ذلك»١.

قال الجلالي: هذا التسلسل نوع من الفن لا ضير فيه، وقد يعتبر نوعا من الاحتياط والثبت في النقل ، لكن قد أفرط فيه بعضهم حتى قال والد البهائي رحمه‌الله ماقال.

مثال ذلك: رواية الكليني عن محمد بن يحيى ، عن محمّد بن الحسين ، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي إسماعيل السرَّاج ، قال: قال معاوية بن وهب وأخذ بيدي، وقال: قال لي أبو حمزة وأخذ بيدي قال: وقال لي الأصبغ بن نباتة وأخذ بيدي فأراني الاسطوانة السابعة فقال : هذا مقام أمير المؤمنين صلوات الله عليه . قال: وكان الحسن بن عليّ عليه‌السلام يصلّي عند الخامسة فإذا غاب أمير المؤمنين عليه‌السلام صلّى فيها الحسن عليه‌السلام وهي من باب كندة»٢.

بن ظاهر بن يحيى الظاهري الاعرجي ، قال: أخبرنا بقية السادة ببلخ أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب الحسن بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن علي بن الحسن بن الحسين بن جعفر الحجة بن عبيد الله الاعرج بن الحسين الاصغر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط كرّم الله وجهه .

١ وصول الاخيار : ١٠١.

٢ الكافي ٣: ٤٩٣.

قد ألّف الشيخ الفقيه أبو محمّد جعفر بن أحمد بن عليّ القمّي نزيل الري كتاب (المسلسلات) طبعت سنة ١٣٦٩ بطهران وهي بوجوه :

١ . [المسلسل بالشهادة بالله ولله] «أشهد بالله واشهد للّه» في نقل الحديث القدسي: «شارب الخمر كعابد وثن»، ص ١٠٢.

٢ . [المسلسل بالمشابكة] «شبك بيدى» ، ص ١٠٣ .

٣ . [المسلسل بأخذ الشعر] «وهو آخذ بشعره» ، ص ١٠٤ .

٤ . [المسلسل بالتختّم في اليمين] «متختما في يمينه » ، ص ١٠٤ .

٥ . [المسلسل بالوحدة] «وحدي»، ص ١٠٧ .

٧ . [المسلسل بالزيديّة] «وكان زيديّا»، ص ١٠٧ .

٨ . [المسلسل بالتبسّم] «وهو يبتسم» ، ص ١١٠ .

وفي الرعاية: «وأكثر ما وصل إلينا من الحديث المسلسل بأربعة عشر أباً، وهو ما رواه الحافظ أبو سعيد السمعاني في الذيل؛ قال : أخبرنا أبو شجاع عمر بن أبي الحسن البسطامي الإمام بقراءتي، قال: حدثنا السيد أبو محمد الحسين بن علي بن أبي طالب؛ من لفظه ببلخ ، حدثني سيدي ووالدي أبو الحسن علي بن أبي طالب سنة ست وستين وأربعمائة، حدثني أبي أبو طالب الحسن بن عبيد اللّه سنة أربع وثلاثين وأربعمائة، حدثني والدي أبو علي عبيد اللّه بن محمد ، حدثني أبي محمد بن عبيد اللّه ، حدثني أبي عبيد اللّه بن علي ، حدثني أبي علي بن الحسن ، حدثني أبي الحسن بن الحسين، حدثني أبي الحسين بن جعفر . وهو أول من دخل بلخ من هذه الطائفة . حدثني أبي جعفر الملّقب بالحجة ، حدثني أبي عبيد اللّه ، حدثني أبي الحسين الأصغر ، حدثني أبي علي بن الحسين

بن عليّ ، عن أبيه عن جدّه علي عليهم‌السلام ، قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «ليس الخبر كالمعاينة». فهذا أكثر ما اتفق لنا روايته من الأحاديث المسلسلة بالآباء»١.

قال الجلالي: أروي هذا الحديث بالإسناد الثاني والثالث دون الإسناد الأوّل٢، وحيث أنّه رحمه‌الله لم يذكر الحديث بطوله، ولا أعلم حديثا مسلسلاً بأهل البيت إلى عصرنا هذا اوردها بسندي عن المشايخ العلويّين، والحديث المذكور هو المعروف بـ"سلسلة الإبريز" ، اعتنى به علماء حضرموت والزيود في اليمن وروى عنهم المشايخ جيلاً بعد جيل وشاء اللّه أن يخصّهم بهذا الفضل.

وأرويه عن عدّة من مشايخي العلويّين بأسانيدهم، واقتصر هنا على سلسلة المشايخ العلويّن خاصة:

محدّث الحجاز السيد علوي بن عباس الحسيني المكّي (ت/١٣٩١هـ) عن والده السيد عباس بن عبد العزيز الحسن المكّي (ت/١٣٥٠هـ) عن السيد حسين بن محمد الحبشي (ت/ ١٣٣٠هـ) عن والده السيد محمد بن حسين بن محمد الحبشي المكّي الذي بلغت مشايخه نحو الماءة باسناده.

وأيضا عن السيد أبي عبد اللّه بن محمّد بن الصديق الحسيني الادريسي قراءة وإجازة ، عن السيد محمد بن محمد بن زبارة الحسني (ت/١٣٨١هـ) عن السيد محمد عبد الحي الكتّاني (ت/١٣٨٢هـ) ،ومشايخه حوالي الخمساءة (عن) أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد بن عليّ بن عبد اللّه بن عيدروس بن علي بن محمد بن الشيخ شهاب الدين العلوي الحسيني، وهو يروي عن جمع من العلويّن منهم : والده، ومنهم: محمد بن عليّ بن عبد اللّه السقّاف ومنهم : محمد بن حسين العطاس، ومنهم: السيد جعفر البرزنجي المدني، ومنهم : السيد حسين بن محمد الحبشي

---

١ الرعاية: ٣٦٥.

٢ يراجع تفصيل الأسانيد الثلاثة في خاتمة «معجم الاحاديث»؛ للمؤلّف دام ظلّه .

(ت/١٣٣٠هـ). (عن) والده محمد بن حسين بن عبد اللّه الحبشي الذي بلغت مشايخه نحو الماءة باسناده.

(حيلولة) وأيضا عن شيخي مسند اليمن السيد إبراهيم بن عقيل حفظه الله مكاتبة، عن السيد علوي بن طاهر الحداد (ت/١٣٨٢ هـ) ، عن السيد أحمد بن حسن بن عبد اللّه العطّاس الحسيني، عن مسند اليمن عبد اللّه بن سلمان بن يحيى الأهدل. عن السيد مرتضى الزبيدي (ت/١٢٠٥ هـ) مؤلف تاج العروس ولقى ستماءة شيخ في الرواية ، عن السيد سلمان الأهدل (ت/١١٩٧ هـ) مفتي زبيد باسناده ، عن السيد يحيى بن عمر بن مقبول الأهدل (ت/١١٤٧ هـ) باسناده.

وأيضا عن السيد حمّود بن عباس الحسن المؤيد حفظه اللّه ، عن السيد علي بن محمد آل إبراهيم الحسني الصنعاني ، عن يحيى بن محمد حميد الدين (ت/١٣٣٧ هـ) امام اليمن ، عن والده المنصور باللّه محمد بن يحيى حميد الدين، عن المحسن المتوكل بن أحمد الحسني (ت/١٢٩٥هـ) ، عن السيد محمد بن حسين بن عبد اللّه الحبشي المكي الذي بلغ مشايخه نحو الماءة ، عن طاهر بن حسين بن طاهر، عن السيد عبد الرحمن بن علوي مولى البطيحاء، عن السيد عبد الرحمن بن عبد اللّه بالفقيه ، عن السيد يحيى بن عمر بن مقبول الأهدل (ت/١١٤٧ هـ)، عن ابي بكر بن عليّ البطاح الأهدل، عن عمه السيد يوسف بن محمد البطاح الأهدل ، عن السيد الطاهر بن الحسين الأهدل. عن الشريف الجمال محمد بن عنقا قراءة وإجازة بسماعه من لفظ والده السيد شهاب الدين أبي فتحة أحمد بن رميثة بن عليّ الحسيني المهناوي الموسوي، أنا والدي السيد نور الدين أبو الحسنين علي المرتضى بن عنقا الموسوي، أنا والدي السيد زين الدين أبو مرُبع محمد بن عنقا حمزة الموسوي، أنا والدي السيد عز الدين أبو قتادة حمزة الطيار بن مطاعن الموسوي، أنا والدي السيد المجد أبو عنقاء موسى بن مطاعن بن عساف الحسني المهناوي، أنا والدي السيد الوثيق عسّاف فخر الدين بن محمد المهناوي، أنا والدي أبو هراج البهاء محمد الخالص بن أبي جازان عساف سيف الدين بن مهنا بن

داود الحسيني بروايته هو والأنصاري، كليهما عن السيد الفاضل بقية السادة ببلخ أبي محمد الحسن بن عليّ بن الحسن١ بن عبيد اللّه بن محمّد بن عبيد اللّه بن عليّ بن الحسن بن الحسين بن جعفر الحجة بن عبيد اللّه الأعرج بن الحسين الأصغر بن عليّ زين العابدين بن الحسين السبط بن علي كرّم اللّه وجهه.

قال: حدّثني والدي أبو الحسن عليّ بن أبي طالب سنة ٤٦٦ هـ ، قال: حدّثني والدي أبو طالب الحسن النقيب سنة ٤٣٤ هـ ، قال : حدّثني والدي أبو عليّ عبيد اللّه بن محمّد، حدّثني والدي أبو الحسن محمد الزاهد، حدّثني والدي أبو علي عبيد اللّه بن علي، ثني والدي أبو القاسم علي، ثني والدي أبو محمد الحسن، وهو أول من دخل بلخ من هذه الطائفة ، ثني والدي الحسين، ثني والدي جعفر الملّقب بالحجّة، ثني ابي عبيد اللّه هو الأعرج، ثني أبي الحسين الأصغر ، ثني أبي زين العابدين علي، ثني أبي الحسين يعني السبط، ثني أبي علي بن أبي طالب. قال:

١ . قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «الحرب خدعة». ٢ . وبه قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «ليس الخبر كالمعاينة». ٣ . وبه قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «المسلم مرآة المسلم ». ٤ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «المستشار مؤتمن» . ٥ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «الدال على الخير كفاعله». ٦ . وبه قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «استعينوا على الحوائج بالكتمان» . ٧ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «اتقوا النار ولو بشق تمرة» . ٨ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «الدنيا سجن المؤمن وجنّة الكافر» ٩ . وبه قال: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «الحياء خير كلّه». ١٠ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «عدة المؤمن كأخذ

---

١ وهو المعروف بأبي طالب النقيب، قرأ الاحاديث على محمد بن على الانصاري الجياني سنة سبع وعشرين وخمسماءة، كما في «سلسلة الابريز بالسند العزيز»: ٥٦.

الكف». ١١ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « لايحلّ لمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام». ١٢ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «ليس منّا من غشّنا». ١٣ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «ما قلّ وكفى خير ممّا كثر وألهى». ١٤ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : «الراجع في هبته كالراجع في قيئه» . ١٥ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « البلاء موكّل بالمنطق». ١٦ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « الناس كأسنان المشط». ١٧ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « الغنى غنى النفس ». ١٨ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « السعيد من وعظ بغيره». ١٩ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « إنّ من الشعر لحكمة وإن من البيان لسحرا». ٢٠ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « عفو الملوك أبقى للملك». ٢١ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « المرء مع من أحب ». ٢٢ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « ما هلك امرؤ عرف قدره». ٢٣ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « الولد للفراش وللعاهر الحجر». ٢٤ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « اليد العليا خير من اليد السفلى». ٢٥ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله عليهم‌السلام « لايشكر اللّه من لم يشكر الناس ». ٢٦ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « حبك الشيء يعمي ويصم». ٢٧ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « جبلت القلوب على حب من أحسن إليها وبغض من أساء إليها». ٢٨ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له». ٢٩ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « الشاهد يرى مالا يرى الغائب». ٣٠ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « إذا جاءكم كريم قوم فأكرموه». ٣١ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « اليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع». ٣٢ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « من قتل دون ماله فهو شهيد». ٣٣ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « الأعمال بالنيّة». ٣٤ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله

عليه وآله : « سيّد القوم خادمهم ». ٣٥ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « خير الأُمور أوسطها». ٣٦ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « اللهم بارك لأُمتي في بكورها يوم الخميس». ٣٧ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « كاد الفقر أن يكون كفراً». ٣٨ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « السفر قطعة من العذاب». ٣٩ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « المجالس بالأمانة ». ٤٠ . وبه قال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : « خير الزاد التقوى».

(حيلولة) وأيضا عن السيد مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي حفظه اللّه إجازة ومكاتبةً ، وقد صرّح في المسلسل بالعترة الطاهرة إلى الإمام المطهر بمالفظه: «سلسلة الابريز بالسند العزيز أرويها بالأسانيد السابقة إلى الإمام شرف الدين، عن السيد صارم الدين، عن السيد أبي العطايا، عن أبيه عن الواثق باللّه المطهر ابن الإمام محمّد بن الإمام المطهر بن يحيى ، عن أبيه عن جده ، وهذا السند من أسانيدنا المتصلة بآل محمّد، ليس بيني وبين الإمام المطهر بن يحيى أحد من غير العترة المطهرة عليهمالسلام إلاّ على سبيل المتابعة»١.

فإنّ سنده دام فضله يتخلّل فيه غير العلويين من بعد المطهر بن يحيى إلى مؤلف الرسالة البلخي الحسني ، وقد حضرت مقرّه «صعدة» لأستفسر عن هذا وغيره ممّا يتعلّق بالزيود وكان على سفر ولم أسعد بلقائه ولقيت نجله الهمام إبراهيم وجماعة من الاعلام لم يكن لهم بما كنت أبحث عنه إلمام . وهذا لايعني انقطاع السند؛ فإنّ سنده حفظه اللّه متصل ولكن بين الإمام المطهر وأبي جعفر الحسني اتصال من غير العلويّين. ولم أقف على تراجمهم بالتفصيل لقصور يدي عن المصادر التاريخية في هذا المضمار، وعسى أن يسهّل اللّه ذلك لمن يجد في نفسه القدرة والكفاءة.

---

١ لوامع الأنوار : ٤٨٣.

٢٠ ـ المزيد:

في البداية: «والزيادة تقع في المتن وفي الإسناد ، والأوّل مقبول من الثقة؛ حيث لا يقع المزيد منافيا لما رواه غيره من الثقات في العموم والخصوص، والثاني كما إذا أسنده وأرسلوه، أو وصله وقطعوه، أو رفعه ووقفوه، وهو مقبول كالأوّل؛ لعدم المنافاة. وقيل: الإرسال نوع قدح فيرجح كما يقدم الجرح على التعديل، وفيه منع الملازمة مع وجود الفارق؛ فإنّ الجرح إنما قدّم على التعديل بسبب زيادة العلم من الجارح على المعدل وهي هنا مع من وصل»١.

وفي الرعاية : (المزيد على غيره) من الأحاديث المروية في معناه (والزيادة تقع في المتن) بأن يروي فيه كلمة زائدة تتضمن معنى لايستفاد من غيره (وفي الإسناد) بأن يرويه بعضهم باسناد مشتمل على ثلاثة رجال معيّنين مثلاً، فيرويه المزيد بأربعة بتخلل الرابع بين الثلاثة»٢.

ثم شرح بأنّ الزيادتين مقبولة؛ معلّلاً ذلك بقوله: «لأنّ ذلك لايزيد على ايراد حديث مستقل (حيث لايقع المزيد منافيا لما رواه غيره من الثقات) ولو كانت المنافاة (في العموم والخصوص) بأن يكون المروي بغير زيادة عاما بدونها فيصير بها خاصا أو بالعكس ، فيكون المزيد حينئذٍ كالشاذ، وقد تقدّم حكمه»٣.

وقال الحارثي: «ينبغي للحاذق التنبّه للزيادة في السند والنقص، فالزيادة أن يزيد الراوي في أول السند أو وسطه أو آخره رجلاً أو أكثر والمحل مستغن عنه، بأن يكون الراوي قد روى عن شخص بغير واسطة، فيزيد راوي الحديث بينهما رجلاً أو أكثر. وإنّما يتفطّن له المتفطنون، وهو عندنا وعند

---

١ الدراية: ٣٩ . ٤٠.

٢ الرعاية: ١٢١ .

٣ الرعاية: ١٢٢ .

العامة نادر الوقوع، بل لا أعلم أني وقفت منه على شيء. وأمّا النقص فبأن يروي الرجل عن آخر ، ومعلوم انه لم يلحقه ولم يرو عنه، فيكون الحديث مرسلاً أو منقطعا. وإنّما يتفطّن له المتضلّع بمعرفة الرجال ومراتبهم ونسبة بعضهم إلى بعض. وقد يقع من سهو الناسخ كثيرا، كما وقع في كثير من التهذيب ، فتنبّهنا له وأصلحناه من فهرست الشيخ الطوسي أو من باقي كتب الأحاديث».

مثال ذلك: عدّةٌ من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعلي بن إبراهيم جميعا، عن محمد بن عيسى، عن الدّهقان، عن درست ، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن موسى عليه‌السلام‌قال: «ثلاثة يتخوّف منها الجنون: التغوّط بين القبور ، والمشي في خفّ واحد، والرّجل ينام وحده». وهذه الأشياء إنّما كرهت لهذه العلّة وليست هي بحرام.

وتنبّه المحقق الغفاري إلى هذه الزيادة وعلّق بقوله: «الظاهر أنّه من كلام المؤلّف »، وهو استظهار وجيه لو كان له تخريج آخر بدون هذه الزيادة، ولا علم لي بذلك١.

وقد يكون المزيد مفسّرا بكلمة: (يعني). مثال ذلك: رواية الكليني عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه، عن عبد اللّه بن المغيرة، عن جميل، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه‌السلام‌قال: «يكون بين الجماعتين ثلاثة أميال ، يعني لايكون جمعة إلاّ فيما بينه وبين ثلاثة أميال ، وليس تكون جمعة إلاّ بخطبة»، قال : فإذا كان بين الجماعتين في الجمعة ثلاثة أميال فلا بأس بأن يجمّع هؤلاء ويجمّع هؤلاء.

فإنّ الزيادة هذه مفهومة أنّها تفسيريّة أُقحمت بين كلمتي (قال) و (قال) تفسيرا إمّا من الكليني نفسه أو أحد الرواة ، وكون الجملة التفسيرية بين كلمتي (قال) و (قال) تنفي ان تكون من تفسير الإمام نفسه.

---

١ انظر الكافي ٦: ٥٣٤.

هذا بخلاف ما ورد في رواية الكليني في باب مايحل لقيّم مال اليتيم منه، قال: عدّةٌ من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة ، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام في قول اللّه عزَّ وجلَّ : «ومن كان فقيرا فليأكلّ بالمعروف»، فقال : «من كان يلي شيئا لليتامى وهو محتاج ليس له ما يقيمه فهو يتقاضى أموالهم ويقوم في ضيعتهم فليأكل بقدر ولايسرف ، وإن كان ضيعتهم لاتشغله عمّا يعالج لنفسه فلا يرزأنّ من أموالهم شيئا»١.

وعن عثمان عن سماعة قال: سألت أبا عبد اللّه عليه‌السلام عن قول اللّه عزّ وجلّ : «وإن تخالطوهم فإخوانكم» قال: «يعني اليتامى، إذا كان الرَّجل يلي لأيتام في حجره فليخرج من ماله على قدر ما يخرج لكلّ إنسان منهم فيخالطهم ويأكلون جميعا ولا يرزأنّ من أموالهم شيئا، إنّما هي النّار»٢.

فإنّ كلمة (يعني) هنا . ظاهرا . تفسيرية من الإمام عليه‌السلام نفسه، حيث انّها جاءت بعد كلمة. (قال)، فلا مجال لأن يكون من أحد الرواة ولا من الكليني ، واللّه العالم .

تنبيه:

اصطلح أرباب الأدب على مصطلح التثليم والتدبيب والإخلال والزيادة لإقامة الوزن ، وقد يحصل مثل ذلك للمحدّثين في الاسانيد للاختصار وينبغي التنبّه لها وتجنّبها، ولابن حاجب الدار (ت/٦٥٦ هـ) كلمة تكشف عن الفروق بينها ذكرها في نضرة الاغريض٣ وملخصّها: أنّ التثليم

---

١ الكافي ٥: ١٢٩ .

٢ الكافي ٥: ١٢٩ . ١٣٠ .

٣ نضرة الاغريض في نصرة القريض : ٢٤٥ .

أن يجيء بالأسماء ناقصة ك(سليم) بدل (سليمان) والتدبيب ضد التثليم بزيادة حروف (عبد الملك) و (مليك)، والاخلال أن يترك من اللفظ مايتمّ به المعنى والزيادة معروفة باضافة ماليس في الأصل.

مثال ذلك : لو كان في الإسناد هكذا «محمد بن يعقوب الكليني باسناده عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام». فلو غيّر السند إلى مايأتي: «إبن يعقوب الرازي البغدادي عن الصادق عليه‌السلام» فقد أخلّ بالمصطلحات الأربعة.

٢١ ـ المختلف :

في البداية: «وهو أن يوجد حديثان متضادّان في المعنى ظاهرا ، وحكمه الجمع بينهما حيث يمكن الجمع ولو بوجه بعيد، كحديث: «لا عدوى»، وحديث: « لا يورد ممرض على مصّح» بحمل الأوّل على عدوى الطبع، وهو الذي يعتقده الجاهل. والثاني على الإعلام. مع أنّ المؤثّر هو اللّه تعالى، وإلاّ فإن علمنا أنّ أحدهما ناسخ قدّمناه، وإلاّ رجّح أحدهما بمرجّحه المقرر في علم الأُصول، وهو أهم فنون علم الحديث، ولا يملك القيام به إلاّ المحققون من أهل البصائر، المتضلّعون بقوّة من الفقه والأُصول الفقهية. وقد صنّف فيه الناس وجمعوا على حسب مافهموه منه، وقلَّما يتّفق فهمان»[1].

وفي الرعاية : «وصفه بالاختلاف نظرا إلى صنفه لا إلى شخصه؛ فإنّ الحديث نفسه ليس بمختلف إنّما هو مخالف لغيره مما قد أدّى معناه كما نبّه عليه بقوله : (وهو أن يوجد حديثان متضادّان في المعنى ظاهرا) . قيّد به؛ لأنّ الاختلاف قد يمكن معه الجمع بينهما، فيكون الاختلاف ظاهرا خاصة، وقد لايمكن فيكون ظاهرا وباطنا، وعلى التقديرين فالاختلاف ظاهرا متحقّق (وحكمه) أي حكم الحديث المختلف (الجمع بينهما حيث يمكن الجمع ولو بوجه بعيد) يوجب تخصيص العام بينهما أو تقييد مطلقه وحمله على خلاف ظاهره.

---

١ الدراية: ٤١ . ٤٢ .

وقال: (وإلاّ) يمكن الجمع بينهما (فإن علمنا أنّ أحدهما ناسخ قدّمناه، وإلاّ رجّح أحدهما بمرجّحه المقرر في علم الأُصول) من صفة في الراوي والرواية والكثرة وغيرها.

وقال : (قد صنّف فيه الناس) كثيرا، وأوّلهم الشافعي ثم ابن قتيبة ، ومن أصحابنا الشيخ أبو جعفر الطوسي في كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار (وجمعوا) بين الأحاديث (على حسب مافهموه منه، وقلّما يتّفق فهمان) »١.

مثال ذلك قال في الرعاية: «(كحديث:«لاعدوى»، وحديث:« لايورد») بكسر الراء (ممرض) بإسكان الميم الثانية وكسر الراء (على مصحّ) بكسر الصاد؛ ومفعول يورد محذوف ، أي لايورد إبله المراض، فالممرض صاحب الإبل المريضة، من أمرض الرجل: إذا وقع في ماله المرض؛ والمصح صاحب الإبل الصحيحة، فظاهر الخبرين الاختلاف من حيث دلالة الاول على نفي العدوى والثاني على اثباتها.

ووجه الجمع (بحمل الأوّل على) أنّ العدوى المنفية (عدوى الطبع) بمعنى كون المرض يعدي بطبعه لابفعل اللّه تعالى (وهو الذي يعتقده الجاهل) ولذا قال النبيّ صلى الله عليه وآله : فمن أعدى الأول؟ (والثاني على الإعلام) بأن اللّه تعالى جعل سببا لذلك وحذّر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده (مع أنّ المؤثر هو اللّه تعالى)»٢.

---

١ الرعاية: ١٢٤ . ١٢٦.

٢ الرعاية : ١٢٤ . ١٢٥.

٢٢ ـ الناسخ والمنسوخ :

في البداية: «والأوّل: مادلَّ على رفع حكم شرعيّ سابق، والثاني: ما رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخّر عنه، وطريق معرفته: النص أو نقل الصحابي أو التاريخ أو الإجماع»١.

وفي الرعاية: «والحكم المرفوع شامل للوجودي والعدمي، وخرج بالشرعيّ الذي هو صفة الحكم الشرعي المبتدأ بالحديث ؛ فإنّه يرفع به الاباحة الأصلية ، لكن لايسمى شرعيا، وخرج بالسابق الاستثناء والصفة والشرط والغاية في الحديث ؛ فإنّها قد ترفع حكما شرعيا لكن ليس سابقا. (والثاني) وهو المنسوخ (مارفع حكمه الشرعي بدليل شرعي يتأخّر عنه) وقيوده تعلم بالمقايسة على الأوّل، وهذا فنّ صعب مهمّ حتى أدخل بعض أهل الحديث فيه ماليس منه لخفاء معناه.

(وطريق معرفته النص) من النبيّ صلى الله عليه وآله مثل : «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها». أو نقل (الصحابي) مثل : كان آخر الأمرين من رسول اللّه أنه ترك الوضوء ممّا مسّته النار (أو التاريخ) فإنّ المتأخّر منهما يكون ناسخا للمتقدّم ؛ لما روي عن الصحابة: كنّا نعمل بالأحدث فالأحدث (أو الاجماع) كحديث قتل شارب الخمر في المرّة الرابعة نسخه الإجماع، حيث لايتخلّل الحد، والإجماع لاينسخ بنفسه، وإنّما يدلّ على النسخ»٢.

وقال الحارثي : «من المهم على الفقيه في الأحاديث معرفة ناسخها ومنسوخها؛ فإنّ كثيرا من الاختلاف فيها وفي الاحكام إنّما نشأ من ذلك، فقد روينا بطرقنا المتصلة عن محمد بن يعقوب [ثم نقل روايتين بنصهما كالآتي]:

---

١ الدراية : ٤٢ . ٤٣.

٢ الرعاية : ١٢٧ . ١٢٨ .

١ ـ عدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى ، عن أبي أيوب الخزّاز، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: قلت له: «ما بال أقوام يروون عن فلان وفلان عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله لايُتّهمون بالكذب ، فيجيء منكم خلافه؟ قال : «إنَّ الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن»١.

٢ ـ علي بن إبراهيم ، عن أبيه، عن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام : مابالي أسألك عن المسألة فتجيبني فيها بالجواب ، ثم يجيئك غيري فتجيبه فيها بجواب آخر؟ فقال: «إنّا نجيبُ النّاس على الزيّادة والنقصان». قال: قلت: فأخبرني عن أصحاب رسول اللّه صلى الله عليه وآله صدقوا على محمد صلى الله عليه وآله أم كذبوا؟ قال: بل صدقوا ؛ قال : قلت : فما بالهم اختلفوا؟ فقال: أما تعلم انَّ الرجل كان يأتي رسول اللّه صلى الله عليه وآله فيسأله عن المسألة فيجيبه فيها بالجواب ثم يجيبه بعد ذلك ما ينسخ ذلك الجواب، فنسخت الأحاديث بعضها بعضا»٢.

قال الداماد: «كما في القرآن ناسخ ومنسوخ كذا في الأحاديث مايَنسخ ومايُنسخ، وحقيقة النسخ بيان انتهاء حكم شرعيّ وبتّ استمراره والكشف عن غايته، لا رفع الحكم وإبطاله وبيان ارتفاعه عن الواقع أو رفع الواقع في نفس الأمر وارتفاعه عن حدّ وقوعه ووقت ثبوته غير متصحح ، وإلاّ احتشد النقيضان في الواقع واجتمعا في الوقوع. وعن الوقت العاقب والحدّ اللاحق غير معقول أصلاً؛ إذ لم يوجد فيه قطّ حتّى يرتفع عنه، فالحديث الناسخ حديث دلّ على نهاية استمرار حكم شرعيّ ثابت بدليل سمعيّ سابق، وبالجنس وهو الحديث خرج منه الناسخ من القرآن، وبالدلالة على نهاية الاستمرار خرج الحديث الدالّ على أصل الحكم ابتداء والدالّ على تخصيصه أو تقييده،

---

١ الكافي ١: ٦٥.

٢ الكافي ١: ٦٥.

والحكم الشرعي المدلول على انتهائه يشمل الوجودي والعدمي، وبالثبوت بدليل سمعيّ الحكم الشرعي المبتدأ بالحديث إذا كان قاطعا لاستمرار الاباحة الأصلية؛ لأنّ دليلها على القول بها عقليّ وهو عدم تضرّر المالك . وهو اللّه سُبحانه . وغناه عنه ، كما يباح الاستظلال بحائط الغير مثلاً عقلاً ، وبالسّابق يخرج الاستثناء والشرط والغاية الواقعة في متن الحديث ، فإنّها تبتّ استمرار حكم شرعي ثابت بنفس هذا الحديث لا بدليل سابق، والمنسوخ منه حديث بتّ استمرار حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخّر عنه . وهذا فنّ صعب مهمّ جدّا ، وأدخل بعض أهل الحديث فيه ما ليس منه لخفاء معناه كتخصيص العام وتقييد المطلق والزيادة على النّص وطريق معرفته إمّا نص النبيّ صلى الله عليه وآله مثل: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروُها» . فالفاء فيه فصيحة ، وهو من أفراد لحن الخطاب ، أي أبحت لكم الآن فزوروها ، كما في قوله عزّ من قائل: « فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً» أي فضرب فانفجرت . أو نقل الصحابي مثل : كان آخر الأمرين من رسول اللّه صلى الله عليه وآله ترك الوضوء ممّا مسّته النار . أو معرفة التأريخ لما روى من الصحابة : كنّا نعمل بالأحدث فالأحدث كحديث:« أفطر الحاجم والمحجوم» . وحديث احتجم وهو صائم.

فقد ورد أنّ الأوّل كان سنة ثمان، والثاني سنة عشر . أو الإجماع كحديث قتل شارب الخمر في الرابعة ، عرف نسخه بالاجماع على خلافه حيث لايتخلل الحدّ، والاجماع لاينسخ بنفسه وإنما يدّل على النسخ»١.

---

١ الرواشح السماوية : ١٦٩ .

٢٣ ـ الغريب :

في البداية: «الغريب لفظا وهو ما اشتمل متنه على لفظ غامض بعيد عن الفهم؛ لقلّة استعماله ، وهو فنّ مهمّ يجب أن يتثبّت فيه أشد تثبّت ، وقد صنّف فيه جماعة من العلماء شكر اللّه سعيهم»١ .

وفي الرعاية: «(الغريب لفظا) احترز به عن الغريب المطلق متناً أو اسنادا وقد تقدم. (وهو ما اشتمل متنه على لفظ غامض بعيد عن الفهم؛ لقلّة استعماله) في الشائع من اللغة (وهو فنّ مهمّ) من علوم الحديث (يجب أن يتثبّت فيه أشدّ تثبّت) لانتشار اللغة وكثرة معاني الألفاظ الغريبة ، فربّما ظهر معنى مناسب للمراد والمقصود غيره مما لم يصل إليه»٢.

وقال الداماد: «الغريب لفظا أو فقها لامتنا وإسنادا، أمّا غريب اللفظ فهو ما اشتمل متنه على لفظ عويص غامض بعيد عن الفهم؛ لقلّة شيوعه في الاستعمال . إلى ان قال: ـ وأمّا غريب الفقه فهو ما يتضمّن بظاهر المتن وباطنه نكته غامضة إمّا من حقائق المعارف ودقائق الأسرار ، أو من شرائع الأحكام ووظائف الآداب المستنبطة منه ببالغ النظر ودقيق التأمّل»٣.

مثال ذلك: ماذكره الشريف الرضي في اول ما عقده بابا للغريب من كلام الإمام عليّ عليه‌السلام في نهج البلاغة ، وذكرته في مسند نهج البلاغة في رواية الرضي ونصها: وفي حديثه عليه‌السلام:« فإذا كَانَ ذلِكَ ضَرَبَ يعسوبُ الدِّينِ بذَنَبِه، فيجْتَمِعُونَ إليه كَمَا يَجْتَمِعُ قَزَعُ الخَرِيف».

---

١ الرعاية : ١٢٩ .

٢ الرواشح السماوية : ١٧٠.

٣ الرواشح السماوية : ١٧٠.

ثم قال الرضي: اليعسوب: السيد العظيم المالك لأُمور الناس يومئذ، والقزع: قطع الغيم التي لا ماء فيها»١.

وقد رواه ابن طاووس (ت/٦٦٤هـ) في الباب الحادي والثمانون والمائة، فيما ذكره نعيم من انتقاض الأمر وحدوث من يجمع أهله . قال: حدثنا نعيم، حدثنا أبو معاوية وأبو اسامة ويحيى بن اليمان، عن الأعمش ، عن إبراهيم التميمي عن أبيه، عن عليّ عليه‌السلام قال : «تنقضّ الفتن حتى لايقول أحد: لا اله إلاّ اللّه، وقال بعضهم: لايقال: اللّه ، ثم يضرب يعسوب الدين بذنبه، ثم يبعث اللّه قوما قزعا كقزع الخريف ، وإني لأعرف إسم أميرهم ومناخ ركابهم»٢.

وجاء في كتاب الفتن لأبي عبد اللّه نعيم بن حمّاد المروزي (ت/٢٢٩ هـ) ما نصّه: حدثنا هشيم عن جويبر، عن الضحّاك عن النزال بن سبرة، سمع عليا رضى‌الله‌عنه يقول: «لايزال بلاء بني أُمية شديدا حتى يبعث اللّه العُصب، مثل قزع الخريف يأتون من كلّ، لايستأمرون أميرا ولا مأمورا، فإذا كان ذلك أذهب اللّه ملك بني أُميّة»٣.

وفي النسخة المخطوطة عام ٧٠٦ في استانبول ، الورقة ٥١ / الف، وبعد كلمة (كلّ) (جانب).

وذكر ابن الأثير (ت/٦٠٦هـ) في النهاية مادة (ذنب) مالفظه: «وفي حديث عليّ عليه‌السلام وذكَر فِتنةً تكُونَ في آخر الزمانِ . قال: فإذا كان ذلك ضَرَب يَعْسُوبُ الدِّين بَذَنَبِه. أي سارَ في

---

١ نهج البلاغة : ٥١٧ .

٢ الملاحم والفتن : ٦٤.

٣ الفتن : ١١٣ ط / بيروت ١٩٩٣ = ١٤١٤.

الأرض مُسْرِعا بأتباعِه، ولم يُعَرِّج على الفِتْنَة. والأذْناب : الأتباعُ ، جمعُ ذَنَب ، كأنهم في مُقابل الرُّؤوس وهم المقدَّمون»١.

وقد ذكر الأصحاب كتاب غريب الحديث للشيخ الصدوق محمد بن عليّ بن بابويه (ت/٣٨١هـ) راجع الفهرست للطوسي : ١٥٦ و النجاشي: ٣٩٩ ، ولكنه مفقود من المكتبة الإسلامية.

٢٤ ـ المقبول:

في البداية: «وهو ماتلقّوه بالقبول والعمل بالمضمون من غير التفات إلى صحّته وعدمها ، كحديث عمر بن حنظلة في حال المتخاصمين»٢.

وفي الرعاية: «وبهذا الاعتبار دخل هذا النوع في القسم المشترك بين الصحيح وغيره، ويمكن جعله من أنواع الضعيف؛ لأن الصحيح مقبول مطلقا إلاّ لعارض، بخلاف الضعيف فإن منه المقبول وغيره. ومما يرجّح دخوله في القسم الأوّل : أنه يشمل الحسن والموثّق عند من لايعمل بهما مطلقا ، فقد يعمل بالمقبول منهما . حيث يعمل بالمقبول من الضعيف . بطريق أولى ، فيكون حنيئذٍ من القسم العام وان لم يشمل الصحيح ؛ إذ ليس ثمَّ قسم ثالث. والمقبول كحديث عمر بن حنظلة في حال المتخاصمين من أصحابنا ، أو أمرهم بالرجوع إلى رجل منهم قد روى حديثهم وعرف أحكامهم ... الخبر . وإنما وسموه بالمقبول ؛ لأنّ في طريقه محمد بن عيسى وداود بن الحصين وهما ضعيفان ، وعمر بن حنظلة لم ينص الأصحاب فيه بجرح ولا تعديل لكن أمره عندي سهل ؛ لأنيّ حقّقت توثيقه من محل آخر وإن كانوا قد أهملوه ، ومع ماترى في هذا الإسناد قد قبل الأصحاب

---

١ النهاية ٢: ١٧٠ ط / بيروت ١٣٨٣.

٢ الدراية: ٤٤.

متنه وعملوا بمضمونه ، بل جعلوه عمدة التفقّه واستنبطوا منه شرائطه كلّها وسمُّوه مقبولاً؛ ومثله في تضاعيف أحاديث الفقه كثير»١.

قال الجلالي: لم يذكر ما حقّق توثيقه وليته فعل ، ونقل المامقاني في المقباس قائلاً: «قد ينقل عن بعض الحواشي المنسوبة إليه ان توثيق ابن حنظلة مستفاد من رواية الوقت وهي قوله عليه‌السلام : إذا لايكذب علينا. ثم أورد المامقاني قائلاً: ويعترض عليه بأنّ رواية الوقت في سندها ضعف فلا يمكن اثبات التوثيق بها»٢.

ولم يبيّن قدس‌سره وجه الضعف وليته فعل ، وكيف كان فالبحث في وثاقة الرجل وعدمها موضعه علم الرجال .

قال الداماد : «محمد بن عيسى قد ظنّ فيه التضعيف؛ لاستثناء محمد بن الحسن بن الوليد إيّاهُ من رجال نوادر الحكمة ، ولا دلالة في ذلك على الضعف ، ولنا عدة دلائل ناهضة بتوثيقه سنتلوها عليك مفصّلة إذا ما آن آنه ان شاء اللّه ، وأما داود بن الحصين الأسدي فموثّق اتفاقا، نعم قد قيل فيه بالوقف ولم يثبت ، ولذلك كم من حديث قد استصحّه العلامة وهو في الطريق ، ومن ذلك في منتهى المطلب في باب قنوت صلاة الجمعة»٣.

وقال الجلالي: وكيف ماكان فالبحث في وثاقة الرجل ليس من موضوع علم دراية الحديث.

---

١ الرعاية : ١٣٠ . ١٣١.

٢ مقباس الهداية ١: ٢٨١ . ٢٨٢، والناقل هو صاحب المنتقى في كتابه ١: ١٧ . ١٨، ورواية:«اذن لايكذب علينا» في الكافي ٣: ٢٧٥، ح ١.

٣ الرواشح السماوية : ١٦٥ .

ونص المقبولة : رواية الكليني عن محمّد بن يحيى ، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى ، عن داود بن الحصين ، عن عمر بن حنظلة ، قال: سألت أبا عبد اللّه عليه‌السلام عن رجلين من أصحابنا ، بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحلّ ذلك ؟ قال: «من تحاكم إليهم في حقّ أو باطل فإنّما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنّما يأخذ سحتا وإن كان حقّا ثابتا له؛ لأنه أخذه بحكم الطاغوت وما أمر اللّه أن يكفر به، قال اللّه تعالى : «يُريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمروا أن يكفروا به». قلت: فكيف يصنعان؟ قال: ينظران من كان منكم ممّن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكما ، فإنّي قد جعلته عليكم حاكما، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنّما استخفّ بحكم اللّه وعلينا ردّ ، والرادّ علينا رادّ على اللّه، وهو على حدّ الشرك باللّه. قال : فإن كان كلّ واحد اختار رجلاً من أصحابنا، فرضيا أن يكونا الناظرين في حقهما ، فاختلفا فيما حكما، وكلاهما اختلفا في حديثكم؟ فقال : الحكم ما حكم به أعدلهما ، وأفقههما ، وأصدقهما في الحديث ، وأورعهما، ولا يلتفت إلى مايحكم به الآخر»[1].

وهذه المقبولة تعتبر الأصل في ولاية المجتهد، حيث انها تنصّ بالنّصب من قبلهم عليهم‌السلام.

٢٥ ـ الموقوف:

في البداية: «وهو مطلق ماروى عن مصاحب المعصوم من قول أو فعل متصلاً أم منقطعا ، وقد يطلق في غير المصاحب للمعصوم مقيدا ، مثل وقفه فلان على فلان ، وقد يطلق على الموقوف الأثر ان كان الموقوف عليه صحابيا للنبيّ صلى الله عليه وآله ، ويطلق على المرفوع الخبر، ومنه تفسير الصحابي لآيات القرآن، وقوله: كنا نفعل كذا، أو نقول كذا ونحوه إن أطلقه أو قيّده، ولكن لم

---

١ الكافي ١: ٤١١.

يضفه إلى زمنه صلى الله عليه وآله ، وإلاّ فوجهان من حيث انّ الظاهر كونه قد اطّلع عليه أم لا؟ ، وكيف كان فليس بحجة وإن صح سنده على الأصح»١.

وفي الرعاية : «لأنّ ذلك لايستلزم اطلاع النبي صلى الله عليه وآله ولا أمره به بل هو أعم، فلا يكون مرفوعا على الأصح، وفيه قول نادر: انّه مرفوع، (وإلاّ) يكن كذلك بل أضافه إلى زمنه صلى الله عليه وآله (فإن بين اطلاعه) ولم ينكره (فهو مرفوع) اجماعا (وإلاّ فوجهان) للمحدّثين والأُصوليين ، من حيث انّ الظاهر كونه قد اطلع عليه فقرره فيكون مرفوعا ، بل ظاهره كون جميع الصحابة كانوا يفعلونه؛ لأن الصحابي إنّما ذكر هذا اللفظ في معرض الاحتجاج، وإنما يصح الإحتجاج إذا كان فعل جميعهم؛ لأنّ فعل البعض لايكون حجة، وهذا هو أصح القولين للأُصوليين وغيرهم. قيل عليه : لو كان فعل جميع الصحابة لما ساغ الخلاف بالاجتهاد؛ لامتناع مخالفة الإجماع، لكنه ساغ، فلا يكون فعل جميع الصحابة.

وأُجيب بأنّ طريق ثبوت الإجماع ظني ؛ لأنّه منقول بطريق الآحاد فيجوز مخالفته. وهذا مبنيّ على جواز الإجماع في زمنه صلى الله عليه وآله ، وفيه خلاف وإن كان الحق جوازه. (وكيف كان) الموقوف (فليس بحجّة وان صح سنده على الأصح)؛ لأنّ مرجعه إلى قول من وقف عليه، وقوله ليس بحجة ، وقيل : هو حجة مطلقا ، وضعفه ظاهر»٢.

قال الحارثي: «وهو المروي عن الصحابة أو أصحاب الأئمة عليهم‌السلام قولاً لهم أو فعلاً، متصلاً كان أو منقطعا ، صحيحا أو غيره. ويستعمل في غيرهم مقيّدا، فيقال : وقفه فلان على فلان مثلاً إذا لم يكن من أصحاب المعصومين. وبعض الناس يسمى الموقوف : أثرا كالمقطوع الآتي

---

١ الدراية : ٤٥ . ٤٦ .

٢ الرعاية : ١٣٢ . ١٣٥ .

، وليس بحجّة وإن صح سنده. وأعلم أنّ من الموقوف قول الراوي : كنا نقول أو نفعل كذا أو كانوا لايرون بأسا بكذا، إذا لم يضف ذلك إلى زمان المعصوم ، أمّا إذا أُضيف فقد يكون مرفوعا إذا دلت قرائن الأحوال على أمرهم بذلك أو عدم خفائه عنهم»١.

وقال الصدر (ت/١٣٥٤ هـ) : «إلاّ أن يقوم هنالك مايؤدّي القطع عادة بصدوره عن المعصوم كما في موقوفة ابن اذينة الواردة في ارث الزوجة ذات الولد من الرباع ونحوها، ولذلك أكبّ الأصحاب على الأخذ بها . وكفاك في ذلك ان يروي عن الراوي مَنْ لا يرجع إلى غير المعصوم عليه‌السلام كابن أبي عمير في الروايات المذكورة ، بل الظاهر في كلّ وقت يقع في كتب الحديث ذلك، وإلاّ لم يذكره المحدثون مسندا بصورة الرواية فإنه ضرب من التدليس»٢.

قال الجلالي: لا أدري كيف اعتبر الحديث المذكور موقوفا مع انه مروي مسندا عن الإمام الباقر عليه‌السلام فهو ماورواه الكليني في الكافي في باب ميراث الولد مع الزوج والمرأة والأبوين، بقوله : «علي بن إبراهيم ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير ومحمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن ، جميعا عن عمر بن أُذينة قال: قلت لزرارة : إنّي سمعت محمد بن مسلم وبكيرا يرويان عن أبي جعفر عليه‌السلام في زوج وأبوين وابنة: فللزوج الرّبع ثلاثة أسهم من اثنى عشر سهما، وللابوين السدسان أربعة أسهم من اثني عشر سهما، وبقي خمسة أسهم فهو للإبنة؛ لأنّها لو كان ذكرا لم يكن له غير خمسة من اثنى عشر سهما ، وإن كانتا اثنتين فلهما خمسة من اثني عشر سهما؛ لأنّهما لو كان ذكرين لم يكن لهما غير ما بقي خمسة من اثني عشر، قال زرارة : هذا هو الحقّ، إذا أردت أن تلقي

---

١ وصول الأخيار : ١٠٥ .

٢ نهاية الدراية : ١٨٤ . ١٨٥ .

العول فتجعل الفريضة لاتعول فإنّما يدخل النقصان على الذين لهم الزيادة من الولد والأخوات من الأب والأمّ، فأمّا الزوج والأخوة للأمّ فإنّهم لاينقصون مما سمّى اللّه لهم شيئا١.

وقد رواه الشيخ في تهذيب الأحكام، عن علي بن إبراهيم بالإسناد والنص المتقدمين٢ مع الفروق التالية:

الكافي التهذيب

وأبوين وابنة فلزوج وابوين وبنت للزوج

فهو للابنة فهو للبنت

عشر سهماً وان كانتاعشر وان كانت

مابقي خمسة من اثني عشر قال مابقي خمسة فقال

هذا هو الحق وهذا هو الحق

سمّى لهم اللّه سمّى اللّه

٢٦ ـ المقطوع :

في البداية : «المقطوع ماجاء عن التابعين ومن في حكمهم من أقوالهم وأفعالهم»٣.

---

١ الكافي ٧: ٩٦.

٢ تهذيب الأحكام ٩: ٢٨٨، الحديث ١٠٤١ .

٣ الدراية : ٤٦.

وفي الرعاية: «(المقطوع وهو ماجاء عن التابعين ومن في حكمهم) وهو تابع مصاحب الإمام أيضا؛ فإنّه في معنى التابعي لمصاحب النبي صلى الله عليه وآله عندنا (من أقوالهم) أي أقوال التابعين (وأفعالهم موقوف عليهم ، ويقال له: المنقطع أيضا) وهو مغاير للموقوف بالمعنى الأوّل؛ لأنّ ذلك يوقف على مصاحب المعصوم وهذا على التابعي. وأخص من معنى الموقوف المقيّد ؛ لأنه حينئذٍ يشمل غير التابعي، والمقطوع يختص به. (وقد يطلق) المقطوع (على الموقوف بالمعنى السابق الأعم) فيكون مرادفا له وكثيرا مّا يطلقه الفقهاء على ذلك (وكيف كان معناه فليس بحجة)؛ إذ لا حجة في قول من وقف عليه من حيث هو قوله كما لايخفى»١.

قال الجلالي: المقطوع والمنقطع هما من باب واحد كما أشار إليه الشهيد ، ويعبّر عن كل منهما باعتبار الفعل والانفعال ، وممن فرّق بينهما الشيخ حسين بن عبد الصمد في وصوله ، وقد عنون المقطوع وعرّفه بقوله: «وهو المروي عن التابعين قولا لهم أو فعلاً. وأصحابنا لم يفرّقوا بينه وبين الموقوف فيما يظهر من كلامهم»٢.

ثم عنون : الحادي عشر: المنقطع بالمعنى الأعم ، وقسّمه إلى أقسام ، قال مانصه : «وهو ما لم يتّصل اسناده إلى معصوم على أي وجه كان ، وهو ستة أقسام؛ لأنّ الحذف إمّا من الأوّل أو من الوسط أو من الآخر، إمّا واحد أو أكثر:

١ و ٢ . ماحذف من أوّل اسناده واحد أو أكثر، وهو : المعلق، مأخوذ من تعليق الجدار؛ لقطع الاتصال فيه. وقد استعمله بعضهم في حذف كلّ الإسناد ، كقولهم: «قال النبيّ أو قال الصادق

---

١ الرعاية : ١٣٥ .

٢ وصول الأخيار : ١٠٥ .

كذا، أو قال ابن عباس كذا». وقد ألحقه العامة بالصحيح ، ولا يسمى عندهم تعليقا إلاّ إذا كان بصيغة الجزم كـ: قال وفعل، وأمر ونهى . لا مثل: يروى ويحكى»١.

ثم قال قدس‌سره: «تنبيه، لاتظنّن مارواه الشيخ في التهذيب والاستبصار عن الحسين بن سعيد ونحوه ممن لم يلحقهم ، وكذا مارواه في الفقيه عن أصحاب الأئمة عليهم‌السلام وغيرهم معلّقا، بل هو متصل بهذه الحيثية؛ لأنّ الرجال الذين بينهم وبين من رووا عنهم معروفة لنا؛ لذكرهم لها في ضوابط بيّنوها بحيث لم يصر فرق بين ذكرهم لهم وعدمه ، وإنما قصدوا الاختصار. نعم إن كان شيء من ذلك غير معروف الواسطة . بأن يكون غير مذكور في ضوابطهم . فهو معلّق ، وقد رأيت منه شيئا في التهذيب ، لكنه قليل جدا»٢.

٣ و ٤ . ثم قال : «المنقطع بالمعنى الأخص: وهو ما حذف من وسط اسناده واحد أو أكثر. واعلم أنّ القطع في الإسناد قد يكون معلوما بسهولة .كأن يُعلم أن الراوي لم يلق من روى عنه . وهو واضح، وقد يكون خفيّا لا يدركه إلاّ المتضلّع بعلم الرجال ومعرفة مراتبهم ، وهو المدلّس. وقد يقع ذلك من سهو المصنف أو الكاتب»٣.

٥ و ٦ . ما حذف من اخره واحد أو أكثر، وهو المرسل الاتي .

٢٧ ـ المرسل :

في البداية : «وهو مارواه عن المعصوم من لم يدركه بغير واسطة، أو بواسطة نسيها أو تركها أو أبهمها من غير ذكر الواسطة، كقول سعيد بن المسيب: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله كذا،

---

١ وصول الأخيار : ١٠٥ .

٢ وصول الأخيار : ١٠٥ .

٣ وصول الأخيار : ١٠٦ .

ويطلق عليه المنقطع والمقطوع باسقاط شخص واحد ، والمعضل باسقاط أكثر من واحد، والمرسل ليس بحجة مطلقا في الأصح ، إلاّ أن يعلم تحرّز مرسله في الرواية عن غير الثقة، وفي تحقّق هذا المعنى نظر ، ويعلم الإرسال بعدم التلاقي، ومن ثم احتيج إلى التاريخ لتضمنه تحرير مواليد الرواة وأوقات طلبهم وارتحالهم ، وقد افتضح أقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر في التاريخ كذب دعواهم بصيغة يحتمل اللقاء وعدمه مع عدمه كعن ، وقال: وهو ضرب من التدليس»١.

وفي الرعاية: «والمراد بالادراك هنا التلاقي في ذلك الحديث المحدَّث عنه، بأن رواه عنه بواسطة وإن أدركه بمعنى اجتماعه به ونحوه، وبهذا المعنى يتحقّق ارسال الصحابي عن النبيّ صلى الله عليه وآله بأن يروي الحديث عنه صلى الله عليه وآله بواسطة صحابي آخر سواء كان الراوي تابعيا أم غيره صغيرا أم كبيرا، وسواء كان الساقط واحدا أم أكثر، وسواء رواه (بغير واسطة) بأن قال التابعي : قال رسول اللّه مثلا ، (أو بواسطة نسيها) بأن صرّح بذلك (أو تركها) مع علمه بها (أو أبهمها) كقوله: عن رجل ، أو عن بعض أصحابنا ونحو ذلك، وهذا هو المعنى العام للمرسل المتعارف عند أصحابنا. وقد يختص المرسل بإسناد التابعي إلى النبيّ صلى الله عليه وآله (من غير ذكر الواسطة ، كقول سعيد بن المسيب: قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله كذا) وهذا هو المعنى الأشهر له عند الجمهور. وقيّده بعضهم بما إذا كان التابعي المرسل كبيرا ، كابن المسيب؛ وإلاّ فهو منقطع ، واختار جماعة منهم معناه العام الذي ذكرناه. (ويطلق عليه) أي على المرسل (المنقطع والمقطوع) أيضا (باسقاط شخص واحد) من اسناده (والمعضل) بفتح الضاد المعجمة (باسقاط أكثر من واحد) قيل : إنه مأخوذ من قولهم أمر عضيل، أي مستغلق شديد. ومثاله مايرويه تابعي التابعي أو من دونه قائلاً فيه : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله »٢.

---

١ الدراية: ٤٧ . ٥٠ .

٢ الرعاية : ١٣٦ . ١٣٧ .

وقال: «(والمرسل ليس بحجة مطلقا) سواء أرسله الصحابي أم غيره ، وسواء أسقط منه واحدا أم أكثر ، وسواء كان المرسل جليلاً أم لا (في الأصح) من الأقوال للأُصوليين والمحدّثين ، وذلك للجهل بحال المحذوف ، فيحتمل كونه ضعيفا . ويزداد الاحتمال بزيادة الساقط فيقوى احتمال الضعف ، ومجرّد روايته عنه ليست تعديلاً بل أعم (إلاّ أن يعلم تحرّز مرسله عن الرواية عن غير الثقة) كابن أبي عمير من أصحابنا على ماذكره كثير منهم، وسعيد بن المسيب عند الشافعي ، فيقبل مرسله ويصير في قوّة المسند. (وفي تحقيق هذا المعنى) وهو العلم بكون المرسل لايروي إلاّ عن الثقة (نظر) لأنّ مستند العلم ان كان هو الاستقراء لمراسيله بحيث يجدون المحذوف ثقة فهذا في معنى الإسناد ، ولا بحث فيه. وإن كان لحسن الظن به في انه لايرسل إلاّ عن ثقة فهو غير كافٍ شرعا في الاعتماد عليه، ومع ذلك غير مختص بمن يخصّونه.

وإن كان استناده إلى إخباره بأنه لايرسل إلاّ عن الثقة، فمرجعه إلى شهادته بعدالة الراوي المجهول ، وسيأتي مافيه. وعلى تقدير قبوله فالاعتماد على التعديل. وظاهر كلام الاصحاب في قبول مراسيل ابن أبي عمير هو المعنى الأوّل ، ودون إثباته خرط القتاد ؛ وقد نازعهم صاحب البشرى في ذلك ومنع تلك الدعوى»[1].

وقال الحارثي : «إذا روى بعض الثقات الحديث مرسلاً وبعضهم رواه متصلاً ، أو بعضهم موصولاً وبعضهم موقوفا ، أو رفعه الراوي الواحد في وقت ووقفه في آخر، أو وصله في وقت وأرسله في آخر أو نحو ذلك، فالصحيح أنّ الحكم للأرفع ، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر منه وأقوى؛ لأنّ ذلك زيادة ثقة وهي مقبولة. وقيل: الحكم للأدنى، وقيل: للأكثر، ومع التساوي فالاقوى بالضبط ونحوه، والتحقيق ماقلناه . وليس وصل الحديث تارة وإرساله أُخرى مثلاً قادحا في عدالة الراوي أو في الحديث ، وقال بعض العامة: يقدح في عدالته وصل ماأرسله الحفّاظ وليس بشيء ،

---

١ الرعاية : ١٣٧ . ١٣٨ .

فيكون لهذا الموصل حكمه من القبول إن جمع شرائطه . وكذا لو رفع ما أوقفوه؛ لأن ذلك كالزيادة ، وهي مقبولة بشروطها»١.

ونعم ما قال صاحب المنتقى: «رواية الحديث بالواسطة تارة وبعدمها أُخرى أمر ممكنٌ في نفسه ، غير مستبعد بحسب الواقع، ولا مستنكر، واستبعاد رواية الرَّاوي بواسطة هو مستغنٍ عنها ، مدفوع بأنَّه من المحتمل وقوع الرَّواية منه بالواسطة قبل أن يتيسّر له المشافهة، وبأنَّه قد يتفّق ذلك بسبب رواية الكتب، حيث يشارك الرَّاوي المرويَّ عنه في بعض مشيخته، ويكون له أيضا كتب ثمَّ يورد المتأخّر عنهما من كتب، كلّ منهما حديثا يرويانه معا عن بعض المشيخة موصول الإسناد في محلّ إيراده من كتب المرويّ عنه مع اشتماله على ذلك الرَّاوي؛ إمّا لاختصاص الرِّواية عن المروي عنه به ، أو إيثارا له، وهذا ممّا لا بعد فيه ولا محذور ، وهو يقتضي الرِّواية بالواسطة تارة وبدونها أُخرى»٢.

وقال الداماد : «وفي حكم الارسال إبهام الواسطة كعن رجل وعن بعض أصحابه ونحو ذلك ، فأمّا عن بعض أصحابنا مثلاً فالتحقيق أنّه ليس كذلك؛ لأنّ هذه اللفظة تتضمن الحكم له بصحّة المذهب واستقامة العقيدة، بل انها في قوّة المدح له بجلالة القدر؛ لأنّها لاتطلق إلاّ على من هو من علماء المذهب وفقهاء الدّين ، وبعض المتأخّرين لم يفرّق بين هذه وبين الأوّلين وأجراها مجراهما في أمر الابهام وحكم الارسال من غير فرق أصلاً، وربّما جرى على هذا السبيل كلام الشيخ أيضا في الاستبصار ، ويشبه أن يكون حق الفحص يأباه»٣.

---

١ وصول الأخيار : ١١٠ .

٢ منتقى الجمان ١: ١١ .

٣ الرواشح السماوية : ١٧١ .

قال الحارثي : «اما إذا قال : عن محمد بن مسلم عن أبي عبد اللّه إنّه يحرم كذا أو يجب كذا، فالمراد كما تقدم : رويت عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام إمّا بأن سمعته يحدّث، أو قال لي، أو نحو ذلك . وبعض محدّثي العامة يجعل مثل هذا مرسلاً؛ لأنه أعم من أن يكون سمعه منه بغير واسطة أو رواه عنه بواسطة. وهو من حيث اللفظ محتمل ، إلاّ أنّ أصحابنا رضوان اللّه عليهم استعملوه في المتصل ، وفهموا منه عند الاطلاق الاتصال وصار ذلك متعارفا بينهم لم يرتب فيه منهم أحد فيما أعلم»١.

قال الجلالي: ان كلمة «عن» لايفيد سوى النقل ، وظاهر النقل هو الاتصال والمباشرة إلاّ ان يدلّ دليل على الخلاف ، والابهام الذي ذكره الداماد قدس‌سره ليس من العنعنة، بل من تنكير الرجل فالحق ما عليه اصحابنا رضوان اللّه عليهم من فهم الاتصال عند الإطلاق كما ذكره والد البهائي رحمه‌الله.

٢٨ ـ المعلل:

في البداية: «المعلل وهو مافيه أسباب خفيّة غامضة قادحة ، وظاهره السلامة منها، وإنّما يتمكن من معرفة ذلك أهل الخبرة الضابطة، والفهم الثاقب، ويستعان على إدراكها بتفرّد الراوي بذلك الطريق، وبمخالفة غيره له مع انضمام قرائن تنبّه العارف على إرسال في الموصول ، أو وقف في الموضوع أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم ، أو غير ذلك ، بحيث يغلب على الظن ذلك ، أو يتردّد فيتوقف»٢.

---

١ وصول الأخيار : ١٥٩.

٢ الدراية: ٥٠ .

وفي الرعاية: «هذه العلة عند الجمهور مانعة من صحة الحديث على تقدير كون ظاهرها الصحة لولا ذلك . ومن ثمَّ شرطوا في تعريف الصحيح سلامته من العلة ، وأمّا أصحابنا فلم يشترطوا السلامة منها ، وحينئذٍ فقد ينقسم الصحيح إلى معلل وغيره، وإن ردّ المعلّل كما يردّ الصحيح الشاذ ، وبعضهم وافقنا على هذا أيضا ؛ والاختلاف في مجرد الاصطلاح. واعلم أنّ هذه العلة توجد في كتاب التهذيب متنا واسنادا بكثرة ، والتعرّض إلى تمثيلها يخرج إلى التطويل المنافي لغرض الرسالة»١.

قال الداماد : «العلّة قد تكون في السند وقد تكون في المتن ، فالتي في السند هي مايتطرّق إلى الإسناد الجامع لشروط الصحّة ظاهرا أو يستعان على ادراكها بتفرّد الراوي ومخالفة غيره له مع قرائن تنبّه العارف على ارسال في الموصول، أو وقف في المرفوع ، أو دخول حديث في حديث ، أو وهم وأهم أو غير ذلك، بحيث يغلب على الظن ذلك ، ولا يبلغ حدّ الجزم، وإلاّ لخرج من حريم هذا القسم ودخل في صريح شيء من تلك الأقسام ، فالمعتبر في هذا القسم هو التردّد في ثبوت إحدى هذه العلل ، أو ظن ذلك فيه ظنا لايستوجب اخراجه البتة عمّا يقتضيه ظاهره من السّلامة. وطريق معرفة هذه العلّة ان تجمع طرقه واسانيده فتنظر في اختلاف رواته وضبطهم واتقانهم ، وينبغي ان يجتهد غاية الاجتهاد في التحرّز عن اقتحام مواقع الاشتباه والالتباس حتى لايتورّط في جعل ما ليس بعلّة علّة ،كأن لايفرق مثلاً بين مضطرب السند وبين المزيد في الإسناد، أو يوجد حديث باسناد موصُولاً وباسناد أقوى منه مرسلاً فيتوهم تعليل الموصول بالارسال ويحسب الواصل غير ضابط ولا يعرف أنّ مرسل الثقة قد يتقوّى بالمتصل فيصير بذلك بحيث يعدّ حسنا أو صحيحا بعد كونه مقبولاً، فلا يكون هناك مجال للقدح أصلاً . نعم ربما يصحح قدح إذا كان اسناد الموصول أقوى من اسناد المرسل، والعلّة في السند قد تقدح في المتن أيضا كالتعليل بالاضطراب ، أو الارسال ، أو الوقف ، أو التباس الثقة بغير الثقة من جهة اشتراك الاسم أو الكنية أو اللقب وتعارض القرائن

---

١ الرعاية : ١٤١ . ١٤٢ .

والامارات الدالة على التعيين، وقد لاتقدح إلاّ في الإسناد خاصة كالتعليل في الإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى بأنّه أحمد بن محمد بن خالد البرقيّ ، وهما ثقتان ، وكذلك في الإسناد عن عليّ بن رئاب بأنّ الصحيح عن علي بن الريّان ، وفي الإسناد عن علي بن حنظلة بأنّ الصحيح عن أخيه عمر بن حنظلة . ثمّ مثّل بالعلة في المتن من طريق . ماورد في مضمر علي بن الحسين بن عبد ربّه الدالة على كراهة الاستنجاء ولو باليد اليسرى إذا كان فيها خاتم والفصّ من حجر زمزم ، وهو من المعلّل في المتن ، والصحيح . على ماقال شيخنا الشهيد في الذكرى وفي نسخة الكافي للكليني قدس‌سره: ـ إيراد هذه الرواية بلفظ من حجارة زمرّد . قال: وسمعناه مذاكرة . قلت: وما في بعض أقاويل المتأخّرين من تسميه هذه الرواية المضمرة مقطوعة ، ليس بمستقيم ؛ فإنّها موصولة ومضمرة كما هو المستبين والزُمرَذ . بضم الزاي والميم وفتح الراء المشددة واعجام الذّال أخيرا: معرّب زمرّد بتشديد الراء المضمومة بعد المضمومتين وقبل الدال المهملة ، قال في المغرب : الزمرّذ بالضمّ وبالذال المعجمة معروف ، وعن بعض الثقات : الزمرّد بضمّات ثلاث . وفي القاموس : الزمرّد . بالضمات وشدّ الراء . الزبرجد، معرّب . قلت : وكأنّ فتح الراء للتعريب أوفق ، وأنّه معرب الزمرد لا الزبرجد ، وهما نوعان لا نوع واحد .

ومن ضروب العلة في المتن فقط : كون الحديث مُضطرب المتن دون الإسناد ، والعلّة في أخبار كتابي التهذيب والاستبصار متنا واسنادا غير نادرة ، ولكن يجب تدقيق التأمّل ؛ لئلاّ يغلط فيحسب المزيد بحسب المتن مضطربا في المتن ، أو المزيد بحسب الإسناد مضطربا في الإسناد. وقد تطلق العلّة على غير هذه الأقسام كالكذب والغفلة وسوء الضبط وضعف الحفظ ونحوها»١.

---

١ الرواشح السماوية : ١٨٤ ـ ١٨٥.

٢٩ ـ المدلّس :

في البداية: «وهو ماأُخفي عيبه إمّا في الإسناد ، وهو أن يروي عمّن لقيه او عاصره ما لم يسمعه منه على وجه يوهم أنه سمعه منه . ومن حقه أن لايقول: حدثنا ولا أخبرنا وما أشبههما ، بل يقول: قال فلان أو عن فلان ونحوه، وربّما لم يسقط المدلِّس شيخه الذي أخبره ، لكن أسقط من بعده رجلاً ضعيفا أو صغير السن ليحسن الحديث بذلك. وإمّا في الشيوخ : فذلك بأن يروي حديثا عن شيخ سمعه منه فيسمّيه أو يكنّيه باسم أو كنية غير معروف بهما، أو ينسبه إلى بلد أو قبيلة غير معروف بهما، أو يصفه بما لا يُعرف به ، وأمره أخف ضررا ، لكن فيه تضييع للمروي عنه وتوعير لطريق معرفة حاله. والقسم الأوّل مذموم جدا، وفي جرح فاعله بذلك قولان، والأجود القبول إن صرّح بما يقتضي الاتصال كحدثنا وأخبرنا ، دون المحتمل للأمرين كعن وقال، بل حكمه حكم المرسل» ١.

وفي الرعاية : «(والقسم الأوّل) من التدليس (مذموم جدا)؛ لما فيه من إيهام اتصال السند مع كونه مقطوعا ، فيترتب عليه أحكام غير صحيحة ، حتى قال بعضهم : التدليس أخو الكذب . (وفي جرح فاعله بذلك قولان) بمعنى أنه إذا عرف بالتدليس؛ ثم روى حديثا غير مادلّس به ففي قبوله خلاف ، فقيل : لا يقبل مطلقا ؛ لما ذكرناه من الضرر المترتب على التدليس الذي وقع منه ، حيث أوجب وصل المقطوع واتصال المرسل، ويترتب عليه أحكام شرعية كانت منتفية لولاه، وذلك جرح واضح. وقيل : لايجرح بذلك، بل ماعلم فيه التدليس يرد وما لا فلا؛ لأنّ المفروض كونه ثقة بدونه، والتدليس ليس كذبا بل تمويها (والاجود) التفصيل، وهو (القبول) لحديثه (إن صرّح بما يقتضي

---

١ الرعاية : ١٤٤ . ١٤٥.

الاتصال كحدثنا وأخبرنا، دون المحتمل للأمرين كعن وقال، بل حكمه حكم المرسل). ومرجع هذا التفصيل إلى أن التدليس غير قادح في العدالة»١.

قال الجلالي: ماذكره من التفصيل غريب ؛ فإن التدليس بجميع انواعه ليس إلاّ كذبا، وقد نهى أهل البيت عليهم‌السلامعن ذلك نهيا قاطعا ، وقد روى الكليني عن عدّة من أصحابنا، عن محمّد بن عليّ رفعه قال: قال أبو عبد اللّه عليه‌السلام: «إياكم والكذب المفترع ، قيل له : وما الكذب المفترع؟ قال: أن يحدّثك الرجل بالحديث فتتركه وترويه عن الّذي حدّثك عنه»٢.

٣٠ ـ المضطرب :

في البداية: «وهو مااختلف الراوي فيه متنا أو اسنادا ، وإنما يتحقق الوصف بالاضطراب مع تساوي الروايتين، امّا لو ترجحت أحدهما على الأُخرى، بوجه من وجوهه، كأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه فالحكم للراجح ، ويقع في السند ويقع في المتن ، ويكون من راوٍ واحد ومن رواة أزيد»٣.

وفي الرعاية: «(ويقع) الاضطراب (في السند) بأن يرويه الراوي تارة عن أبيه عن جده مثلاً ، وتارة عن جدّه بلا واسطة، وثالثة عن ثالث غيرهما. كما اتفق ذلك في رواية أمر النبيّ صلى الله عليه وآله بالخط للمصلّي سترة حيث لايجد العصا. (ويقع) الاضطراب (في المتن) دون السند كخبر اعتبار الدم عند اشتباهه بالقرحة بخروجه من الجانب الايمن فيكون حيضا أو بالعكس ، فرواه في الكافي بالأوّل ، وكذا في التهذيب في كثير من النسخ، وفي بعضها بالثاني ، واختلفت الفتوى

---

١ الدراية : ٥١ ـ ٥٢ .

٢ الكافي ١: ٥٢ .

٣ الدراية: ٥٣ ـ ٥٤.

بسبب ذلك حتى من الفقيه الواحد، مع أن الاضطراب يمنع من العمل بمضمون الحديث مطلقا ، وربّما قيل بترجيح الثاني ودفع الاضطراب، من حيث عمل الشيخ في النهاية بمضمونه، فيرجح على الرواية الاخرى بذلك. وبأن الشيخ أضبط من الكليني، وأعرف بوجوه الحديث. وفيهما معا نظر بيّن يعرفه من يقف على أحوال الشيخ وطرق فتواه.

وأما تسمية صاحب البشرى مثل ذلك تدليسا ، فهو سهو واصطلاح غير ما يعرفه المحدثون»١.

وقد ذكر السيد الصدر(ت/١٣٠٤هـ) مثالين للاضطراب هما:

١ . رواية الكليني في أواخر كتاب التجارة من الكافي (٥ :٣١٤) حيث اختلفت النسخ بين كلمتي «الآمر» و «المأمور ».

٢ . رواية للشيخ الطوسى في التهذيب٢ وفيهما . على مارآه الصدر قدس‌سره كلمتين «عليه » و «عليها» . ثم قال : وبين نسختي «عليه» و «عليها» فرق عظيم٣.

ولم يصب السيد الصدر رحمه‌الله في عدّهما من الاضطراب في الرواية؛ فإن الموردين من إختلاف النسخ، وذلك ليس من الاضطراب في الرواية، بل إن سلّم فهو اضطراب في الكتابة مما يوجب تحصيل النسخ المصححة أو تصحيحها بالاجتهاد وهي من موارد التصحيف، وقد تقدم الكلام عن ذلك . أمّا رواية الكليني عن محمد بن جعفر أبو العبّاس الكوفيّ، عن محمّد بن عيسى بن عبيد وعليّ بن إبراهيم ، جميعا ، عن علي بن محمود القاساني قال : كتبت إليه . يعني أبا الحسن الثالث

---

١ الرعاية : ١٤٧ . ١٤٩ .

٢ التهذيب ٧ : ٣٦٩ ح ٥٧ .

٣ نهاية الدراية: ٢٣١ .

عليه‌السلام . وأنا بالمدينة سنة إحدى وثلاثين ومائتين: جعلت فداك رجل أمر رجلاً يشتري له متاعا أو غير ذلك فاشتراه فسرق منه أو قطع عليه الطريق، من مال من ذهب المتاع؟ من مال الآمر ، أو من مال المأمور؟ فكتب سلام اللّه عليه: «من مال الآمر»١.

والنسخة المؤرخة ٦٧٤ هـ تطابق المطبوع. ولم أجد لكلمة «المأمور» أثرا في المطبوعات والمخطوطات ولعله قدس‌سره وقف على نسخة كذلك لم يصفها، وليته فعل .

أما رواية الطوسي في باب المهور من قول الكاظم عليه‌السلام : «عليه نصف قيمة يوم دفعه إليها»٢.

فالنسخة المطبوعة فيها كلمة «عليه» وليس لكلمة «عليها» عين ولا أثر في النسخ التي راجعتها ولم يتيسّر لي نسخة السيد محمد حسين الطباطبائي القاضي حفظه اللّه المعروفة بأنّها نسخة المؤلف ، وتعلّل حفظه اللّه بأنّها مملوكة للورثة ولا يمكن التصرّف بدون اذنهم وأنا على جناح السفر ، والله الميسّر.

واما رواية الكليني في الحيض عن الصادق عليه‌السلام: «ان خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة»٣. فنسخ الكافي مطبقة على ذلك، فكأنّ الشيخ قدس‌سره نقلها بلفظ «الايمن» والعبرة بالأصل دون الفرع ، ونعم ماقال الفيض في هذا المقام: «كذا وجد هذا الخبر في نسخ الكافي كافة ، وفي كلام صاحب الفقيه وبعض نسخ التهذيب عكس الايمن والايسر . ونقل عن ابن طاووس أنه

---

١ الكافي ٥: ٣١٤.

٢ في التهذيب ٧ : ٦٩.

٣ الكافي ٣: ٩٤.

قطع بأنّ الغلط وقع من النسّاخ في النسخ الجديدة من التهذيب، وكأنّه غفل عن نسخ الفقيه . وعلى هذا يشكل العمل بهذا الحكم وإن كان الاعتماد على الكافي أكثر. انتهى.

وذكر الشهيد رحمه‌الله في الذكرى في أوائل مبحث الحيض أنه وجد الرواية في كثير من نسخ التهذيب كما في الكافي ، وقال: قال الصدوق والشيخ في النهاية: والحيض من الأيسر. وقال ابن طاووس: وهو في بعض نسخ التهذيب الجديدة ، وقطع بأنّه تدليس. وقال صاحب المدارك ص٤٧: وكيف ما كان فالأجود اطراح هذه الرواية كما ذكره المصنف . أي المحقق . في المعتبر ؛ لضعفها وارسالها واضطرابها ومخالفتها للاعتبار ؛ لأنّ القرحة يحتمل كونها فيكلّ من الجانبين والأولى الرجوع إلى حكم الأصل واعتبار الاوصاف»١.

وقد أوضح الداماد ذلك بقوله : «وإنّما يحكم بالاضطراب مع تساوي الروايتين المختلفتين في درجة الصحّة أو الحسن أو الموثقيّة أو القوّة أو الضعف وكذلك في درجة علوّ الإسناد أو التسلسل أو القبول أو الارسال أو القطع أو التعضيل أو غيرها . وبالجملة مع تساويهما في جميع الوجوه والاعتبارات بحسب درجات أقسام الحديث الأصلية والفرعية، لا في نحوي الرواية المختلفين الّذين بحسبهما يحكم بوصف الاضطراب بحيث لايترجّح احدهما على الاخر ببعض المرجّحات، أمّا لو ترجّح احدهما على الاخر بوجه مّا من وجوه الترجيح كأن يكون راويها أحفظ وأضبط وأكثر صحبة للمروي عنه ونحو ذلك ، فالحكم للراجح ، ولا هناك مضطرب. والاضطراب قد يكون في السند دون المتن كأن يرويه تارة عن أبيه عن جدّه ، وتارة ثانية عن جدّه بلا واسطة ، وتارة ثالثة عن ثالث غيرهما، كما اتفق ذلك في رواية أمر النبيّ صلى الله عليه وآله بالخط للمصلّي سترة حيث لايجد العصا، وعندي أنّ ذلك يلحق بباب المزيد في الإسناد وباب المتعدد في بعض السند ، وهو قسم من عالي الإسناد وليس هو من الاضطراب في شيء، إلاّ ان يعلم وقوعه منه على الاستبدال . والحكم

---

١ راجع هامش الكافي ٣: ٩٤.

على تلك الرواية بالاضطراب ليس لمجرد هذه الجهة، أو أن يخالف في الترتيب كأن يرويه تارة مثلاً عن أبي بصير عن زرارة عن الصادق ، وأُخرى يعكس فيرويه عن زرارة عن ابي بصير عن الصادق، وقد يكون في المتن دون السند كخبر اعتبار الدم عند اشتباهه بالقرحة بخروجه من الجانب الأيمن فيكون حيضا أو بالعكس، فالرواية وهي مرفوعة محمد بن يحيى عن أبان عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام في الكافي١، وفي طائفة من نسخ التهذيب٢ على الوجه الأوّل ، وفي بعض نسخ التهذيب على الوجه الثاني٣ واختلف الفتوى بسبب ذلك حتى من الفقيه الواحد ، مع ان الاضطراب في المتن يمنع من العمل بمضمون الحديث مطلقا. وربما قيل بترجح الثاني ودفع الاضطراب من حيث عمل الشيخ في النهاية بمضمونه فيرجح على الرواية الأُخرى بذلك ، وبأنّ الشيخ أضبط من الكليني وأعرف بوجوه الحديث .

قال بعض شهداء المتأخرين : وفيهما معا نظر بيّن يعرفه من يقف على أحوال الشيخ»٤.

٣١ ـ المقلوب :

في البداية : «وهو حديث ورد بطريق فيروى بغيره بحيث يكون أجود منه ، ليرغب فيه، ونحوه، وقد يقع ذلك القلب من العلماء للامتحان»٥.

---

١ راجع الكافي ٣: ٩٤.

٢ راجع التهذيب ١: ٣٨٥.

٣ التهذيب ١: ٣٨٥.

٤ الرواشح السماوية : ١٩٢، وانظر الرعاية: ١٤٩.

٥ الدراية : ٥٤ .

وفي الرعاية: «(المقلوب، وهو حديث ورد بطريق فيروى بغيره) إمّا بمجموع الطريق ، أو ببعض رجاله، بأن يقلب بعض رجاله خاصة (بحيث يكون أجود منه ليرغب فيه) وقد يقع سهوا ، كحديث يرويه محمد بن أحمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن عيسى، وكثيرا مايتفّق ذلك في اسناد التهذيب ، ومثله محمد بن أحمد بن يحيى عن أبيه أحمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن يحيى ، فيقلب الاسم (ونحوه) من الاغراض الموجبة للقلب .

(وقد يقع ذلك القلب من العلماء) بعضهم لبعض (للامتحان) أي امتحان حفظهم وضبطهم ، كما اتفق ذلك لبعض العلماء ببغداد.

وقد يقع القلب في المتن كحديث السبعة الذين يظّلهم اللّه في عرشه ففيه: «ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لاتعلم يمينه ماتنفق شماله». فهذا ممّا انقلب على بعض الرواة ، وإنما هو: «حتى لاتعلم شماله ماتنفق يمينه». كما ورد في الأُصول المعتبرة»[1].

وقال الداماد: «المقلوب ، وهو أيضا يكون في السند في ذلك ان يكون حديث قد ورد بطريق فيقلب الطريق طريقا آخر غيره، إمّا بمجموعه أو ببعض رجاله خاصة ، وإمّا بالإبدال بأجود وأثبت منه ليكون مرغوبا فيه ، كإبدال ابن الغضائري مثلاً وهو أحمد بن الحسين بأبيه الحسين بن عبيد اللّه ، وهما جميعا ثقتان ثبتان . ولكن الحسين أوجه وأوثق وأضبط وأثبت، وكنحو حديث مشهور من طريق العامة عن سالم، جعل عن نافع ليرغب فيه ، أو بالقلب سهوا كحديث يرويه محمد بن أحمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن عيسى ، ومثله محمد بن أحمد بن يحيى عن أبيه محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى عن محمّد بن يحيى فيقلب الاسم، وكثيرا ممّا يتفق ذلك في اسناد التهذيب ، وقد يقع في اسناد الاستبصار أيضا ، وربما وقع هذا القلب من العُلماء لامتحان بعضهم بعضا في الحفظ أو الضبط . إلى ان قال : . وقد يكون القلب في المتن كحديث السبعة الذين يظلّهم اللّه في عرشه وفيه:

---

١ الرعاية : ١٥٠ .

«رجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لاتعلم يمينه ماتنفق شماله»، فهذا مما انقلب على بعض الرواة، وأصله : «حتّى لاتعلم شماله ماتنفق يمينه» ، كما هو الوارد في الأُصول»١.

والحديث المذكور هو ماروي عن النبيّ صلى الله عليه وآله : «سبعة يظلّهم اللّه في ظلّ عرشه يوم لا ظلّ إلاّ ظلّه : ١ . إمام عادل، ٢ . و شاب نشأ في عبادة اللّه تعالى ،٣ . ورجل قلبه بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود إليه، ٤و٥ . ورجلان تحابّا في اللّه اجتمعا وتفرّقا عليه ، ٦ . ورجل دعته إمرأة ذات حسن وجمال فقال: إني أخاف اللّه رب العالمين، ٧ . ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لاتعلم شماله ماتنفقه يمينه »٢.

٣٢ ـ الموضوع :

في البداية : «وهو المكذوب المختلق المصنوع، وهو شرّ أقسام الضعيف ولا تحلّ روايته إلاّ مبيّنا، ويعرف بإقرار واضعه، وبركاكة ألفاظه، وبالوقوف على غلطه، والواضعون أصناف وأعظمهم ضررا من انتسب إلى الزهد والصلاح بغير علم فاحتسب بوضعه ، ووضعت الزنادقة والغلاة جملة ، ثم نهض جهابذة النقّاد لكشف عوارها ومحو عارها، وقد ذهبت الكرّامية وبعض المبتدعة إلى جواز وضع الحديث للترغيب والترهيب ، واستدلّوا بما روى في بعض طرق الحديث : «من كذب عليَّ متعمّدا ليضلّ به الناس ، فليتبوّأ مقعده من النار». وللصغّاني كتاب الدرر الملتقط في تبيين الغلط . ولغيره دونه جيّد»٣.

---

١ الرواشح السماوية : ١٩٢.

٢ صحيح مسلم ٢: ٧١٥ ، ح ١٠٣١ .

٣ الدراية : ٥٥.

وفي الرعاية: «(ويعرف) الموضوع (باقرار واضعه) بوضعه ، فيحكم عليه حينئذٍ بما يحكم على الموضوع في نفس الأمر ، لا بمعنى القطع بكونه موضوعا؛ لجواز كذبه في إقراره، وإنما يقطع بحكمه ، فإن الحكم يتبع الظنّ الغالب وهو هنا كذلك، ولولاه لما ساغ قتل المقرّ بالقتل ، ولا رجم المعترف بالزنا ؛ لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به»١.

وقال: «(والواضعون أصناف) منهم من قصد التقرّب به إلى الملوك وأبناء الدنيا، مثل غياث بن إبراهيم، دخل على المهدي بن المنصور وكان يعجبه الحمام الطيّارة الواردة من الأماكن البعيدة ، فروى حديثا عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: لاسبق إلاّ في خفّ أو حافر أو نصل أو جناح ، فأمر له بعشرة آلاف درهم. فلما خرج قال المهدي: أشهد أن قفاه قفا كذّاب على رسول اللّه صلى الله عليه وآله ماقال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : جناح. ولكن هذا أراد أن يتقرب إلينا. وأمر بذبحها وقال: أنا حملته على ذلك. ومنهم قوم من السؤال يضعون على رسول اللّه صلى الله عليه وآله الأحاديث ويرتزقون بها، كما اتفق لأحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة٢. (وأعظمهم ضررا من انتسب إلى الزهد والصلاح بغير علم ، فاحتسب وضعه) أي زعم أنه وضعه حسبة للّه وتقرّبا إليه؛ ليجذب بها قلوب الناس إلى اللّه تعالى بالترغيب والترهيب ، فقبل الناس موضوعاتهم ، ثقة منهم بهم، وركونا إليهم؛ لظهور حالهم بالصلاح والزهد. ويظهر لك ذلك من

---

١ الرعاية : ١٥٢ .

٢ فقد ذكر ابن الجوزي ت / ٩٥٧ هـ في كتابه :"الموضوعات" ما ملخصه: أنّ رجلا حدّث عن أحمد بن حنبل وابن معين وهما حاضران، ولما استنكر عليه ابن معين قال : « لم ازل أسمع انّ يحيى بن معين أحمق، وما تحققته الا الساعة»، ولما سأله عن السبب قال: «كأن ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما. قد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين...راجع الموضوعات ؛لابن الجوزي ١ : ٤٦ ط ١٣٨٦ .

أحوال الأخبار التي وضعها هؤلاء في المواعظ والزهد ، وضمّنوها أخبارا عنهم، ونسبوا إليهم أفعالاً وأحوالاً خارقة للعادة وكرامات لم يتّفق مثلها لأولي العزم؛ بحيث يقطع العقل بكونها موضوعة »١.

وقال : «(ووضعت الزنادقة) كعبد الكريم بن أبي العوجاء ، الذي أمر بضرب عنقه محمد بن سليمان بن علي العباسي ، وبنان، الذي قتله خالد القسري وأحرقه بالنار»٢.

وقال : « (وقد ذهبت الكرامية) بكسر الكاف وتخفيف الراء، أو بفتح الكاف وتشديد الراء أو تخفيف الراء على اختلاف نقل الضابطين لذلك . وهم الطائفة المنتسبون بمذهبهم إلى محمد بن كرام (وبعض المبتدعة) من المتصوفة (إلى جواز وضع الحديث للترغيب والترهيب) ترغيبا للناس في الطاعة وزجراً لهم عن المعصية (واستدلوا بما روى في بعض طرق الحديث : من كذب عليَّ متعمّدا ليضلّ به الناس ، فليتبوّأ مقعده من النار). وهذه الزيادة قد أبطلها نقلة الحديث؛ وحمل بعضهم حديث من كذب عليّ... على من قال : إنه ساحر أو مجنون. حتى قال بعض المخذولين : إنما قال من كذب عليّ ، ونحن نكذب له ونقوّي شرعه نسأل اللّه السلامة من الخذلان . وحكى القرطبي في المفهم عن بعض أهل الرأي : أنّ ما وافق القياس الجلي" جاز أن يعزى إلى النبيّ صلى الله عليه وآله . ثم من المروي تارة يخترعه الواضع، وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الاسرائيليات ، أو يأخذ حديثا ضعيف الإسناد فيركّب له اسنادا صحيحا ليروج ؛ وقد صنف جماعة من العلماء كتبا في بيان الموضوعات»٣.

---

١ الرعاية : ١٥٤ . ١٥٦ .

٢ الرعاية : ١٥٩ .

٣ الرعاية : ١٦٢ . ١٦٤.

قال الجلالي: وقد اجتمعت في دمشق برجل عرف بالحديث ، وسألته عن مشايخه فقال : إنّ الكتب مشايخه. فقلت له : إذاً فأنت صحفي لم تدرس على شيخ . وقد جمع ماقرأ منها وصنّفها أصنافا ، منها: الموضوعات والضعيفة حسب هواه ، ولا عصمة إلاّ لمن عصمه اللّه .

وقد حذّر أهل البيت عليهم‌السلام عن الوضاعين في رواياتهم، منها: ماذكره الكشي قال: حدثني محمد بن قولويه والحسين بن الحسن بن بندار القمي ، قالا: حدثنا سعد بن عبد اللّه ، قال: حدثني محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس بن عبد الرحمن: أنّ بعض أصحابنا سأله وأنا حاضر ، فقال له: يا أبا محمد ما أشدّك في الحديث وأكثر انكارك لما يرويه أصحابنا ، فما الذي يحملك على ردّ الأحاديث ؟ فقال: حدثني هشام بن الحكم أنّه سمع أبا عبد اللّه عليه‌السلام يقول: لاتقبلوا علينا حديثا إلاّ ماوافق القرآن والسنة أو تجدون معه شاهدا من أحاديثنا المتقدمة ، فإنّ المغيرة بن سعيد لعنه اللّه دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا اللّه ولا تقبلوا علينا ماخالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وآله ، فإنّا إذا حدّثنا قلنا: قال اللّه عزوجلّ وقال رسول اللّه صلى الله عليه وآله »، وفي حديث آخر : «فإنا إذا تحدّثنا حدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة، إنا عن اللّه وعن رسوله نحدّث ولا نقول : قال فلان وفلان، فيتناقض كلامنا. إنّ كلام آخرنا مثل كلام أوّلنا ، وكلام أوّلنا مصداق لكلام آخرنا، فإذا أتاكم من يحدّثكم بخلاف ذلك فردّوه عليه وقولوا : أنت أعلم وما جئت به ، فإنّ مع كل قول منا حقيقة وعليه نور ، فما لاحقيقة معه ولا نور عليه فذلك قول الشيطان»١.

وأيضا عنه ، عن يونس عن هشام بن الحكم : أنّه سمع أبا عبد اللّه عليه‌السلام يقول: «كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي ويأخذ كتب أصحابه ، وكان اصحابه المستترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة ، فكان يدسّ فيها الكفر والزندقة

---

١ رجال الكشي: ١٩٥، الترجمة ٣٩٩ (المغيرة بن سعيد).

ويسندها إلى أبي ثم يدفعها إلى أصحابه فيأمرهم أن يثبتوها في الشيعة، فكلما كان في كتب أصحاب أبي من الغلوّ فذاك ممّا دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم »١.

تكملة :

هذه الأقسام التي كتبها الشهيد الاول في البداية وشرحها الشهيد الثاني في الرعاية هي المعروفة بين المحدّثين وبعضها نظريات بحتة، وقد تقدمت الاشارة إلى اختلافاتهم في تسمية بعضها وتداخل بعض المصطلحات ، ولا ضير في الاصطلاح .

والمهم هو البحث في نوعين هما أهم هذه المصطلحات ، أعني المضمر والمعلق. والغريب أنّ الشهيدين لم يعنونا المضمر بالاستقلال ، ولعلهما أدخلاهما في المرفوع والمرسل .

فالمضمر:

وهو الحديث الذي يشير إلى المروي عنه الأخير بالضمير الغائب كقوله: سألته، ويلحق به المتن كقوله: عن أحدهما، أو جمعا كقوله: قالوا، أو عنهم. كلّ ذلك مع إرادة الإمام المعصوم ظاهرا .

قال والد البهائي: «وهذا القسم غير معروف بين العامة ، وكثيرا ماكان يفعله بعض أصحابنا للتقية ؛ لعلم المحدَّث بالامام في ذلك الخطاب ، وهو [= الاضمار] مضعّف للحديث ؛ لاحتمال ان يكون المراد غير الإمام وان كان ارادة الامام بقرينة المقام أظهر»٢.

---

١ رجال الكشي : ١٩٦.

٢ وصول الأخيار : ١٠٢ .

قال الجلالي : وماذكره في الاحتمال لارادة غير الإمام احتمال ساقط إذا كان الرواي من أصحاب الإمام عليه‌السلام ، فإنّ القرائن شاهدة على أنّ رواة الأئمة عليهم‌السلام إنّما سألوا الإمام عليه‌السلام دون غيره .

ونعم ماقال صاحب المنتقى: «يتفق في بعض الأحاديث عدم التَّصريح باسم الإمام الذي يروى عنه الحديث ، بل يشار إليه بالضَّمير، وظنَّ جمع من الأصحاب أنَّ مثله قطع ينافي الصحَّة، وليس ذلك على إطلاقه بصحيح؛ إذ القرائن في أكثر تلك المواضع تشهد بعود الضمير إلى المعصوم بنحو من التوجيه الذي ذكرناه في إطلاق الأسماء، وحاصله : أنَّ كثيرا من قدماء رواة حديثنا، ومصنّفي كتبه كانوا يروون عن الأئمة عليهم‌السلام مشافهة، ويوردون مايروونه في كتبهم جملة، وإن كانت الأحكام التي في الروايات مختلفة: فيقول أحدهم في أوّل الكلام : سألت فلانا، ويسمّي الإمام الذي يروي عنه، ثمَّ يكتفي في الباقي بالضمير فيقول : وسألته أو نحو هذا إلى أن تنتهي الأخبار التي رواها عنه، ولا ريب أنَّ رعاية البلاغة تقتضي ذلك ، فإنَّ إعادة الاسم الظاهر في جميع تلك المواضع تنافيها في الغالب قطعا ، ولما أن نقلت تلك الأخبار إلى كتاب آخر، صار لها ماصار في إطلاق الأسماء بعينه. ولكنَّ الممارسة تطلع على أنَّه لافرق في التعبير بين الظاهر والضمير»[1].

وأوضح من ذلك ماقاله في المعالم ونقله عنه المحدّث البحراني بقوله: «الممارسة تنبّه على أنّ المقتضي لنحو هذا الاضمار في الأخبار ارتباط بعضها ببعض في كتب روايتها عن الأئمة عليهم‌السلام ، فكان يتّفق وقوع أخبار متعدّدة في أحكام مختلفة مرويّة عن إمام واحد ، ولا فصل بينها يوجب إعادة ذكر الإمام عليه‌السلام بالاسم الظاهر، فيقتصرون على الإشارة إليه بالمضمر. ثم إنّه لما عرض لتلك الأخبار الاقتطاع والتحويل إلى كتاب آخر تطرّق هذا اللبس ، ومنشأه غفلة المقتطع لها ، وإلاّ فقد كان المناسب رعاية حال المتأخّرين ؛ لأنهم لاعهد لهم بما في الأُصول ،

---

١ منتقى الجمان ١: ٣٩ .

واستعمال ذلك الاجمال إنّما ساغ لقرب البيان وقد صار بعد الاقتطاع في أقصى غاية البعد ، ولكن عند الممارسة والتأمّل يظهر أنه لايليق بمن له أدنى مسكة أن يحدث بحديث في حكم شرعي ويسنده إلى شخص مجهول بضمير ظاهر في الإشارة إلى معلوم ، فكيف بأجلاء أصحاب الأئمة عليهم‌السلام كمحمد بن مسلم وزرارة وغيرهما، ولقد تكثر في كلام المتأخّرين ردّ الأخبار بمثل هذه الوجوه التي لا يقبلها ذو سليقة مستقيمة »١.

ومن ذلك يظهر ما في كلام المحقق المامقاني (ت/١٣٥٤هـ) في مقباس الهداية ، حيث عدّ الأحاديث المضمرة من أقسام الحديث الضعيف وان أحسن في استدراكه مضمرات سماعة وعلي بن جعفر»٢. فإنّ من يتتبع الأحاديث المضمرة يجد للاضمار سببا واحدا لاغير ، وهو تقطيع الأخبار من المتأخرين لأجل توزيعها على أبواب الفقه وغيرها حسب مواضيعها ، ولم يتصرّفوا في النص المنقول حفاظا ، ولم يشيروا إلى مرجع الضمير لوضوح ذلك عندهم ، وحيث غفل بعض المتأخّرين عن هذا الأسلوب ظنّ جهالة مرجع الضمير وعدّه من الارسال والقطع ومن ثمّ حكم بالضعف ووقع في هذه الآراء النظرية من احتمال ارادة غير المعصوم أو التقية أو التفصيل بين الاضمار من الاجلاء وغيرهم ، وكل ذلك غفلة عن التطور التاريخي في عمليّة التأليف .

مثال ذلك : روى الكليني بقوله : محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمد بن سنان، عن مفضّل بن عمر قال: قال لي أبو عبد اللّه عليه‌السلام : «من روى على مؤمن رواية يريد

---

١ الحدائق الناضرة ٥: ٣١٢ .

٢ مقباس الهداية ١: ٣٣٣.

بها شينه وهدم مروته ليسقط من أعين النّاس أخرجه اللّه من ولايته إلى ولاية الشيطان فلا يقبله الشيطان »١.

وعنه ، عن أحمد ، عن الحسن بن محبوب، عن عبد اللّه بن سنان قال: قلت له: عورة المؤمن على المؤمن حرام؟ قال: نعم، قلت : تعني سفليه؟ قال: «ليس حيث تذهب ، إنّما هي إذاعة سرّه»٢.

وعن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد ، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن الرجل يكون عنده المتاع موضوعا فيمكث عنده السنة والسنتين أو أكثر من ذلك ؟ قال: «ليس عليه زكاة حتّى يبيعه إلاّ أن يكون اعطي به رأس ماله فيمنعه من ذلك التماس الفضل، فإذا هو فعل ذلك وجبت فيه الزكاة، وإن لم يكن أُعطي به رأس ماله فليس عليه زكاة حتّى يبيعه وإن حبسه بما حبسه فإذا هو باعه فإنّما عليه زكاة سنة واحدة»٣.

وعن عدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن سنان، عن الحسن بن رباط ، عن أبي عبد اللّه عليهالسلام قال: سألت عن البالوعة تكون فوق البئر؟ قال : «إذا كانت فوق البئر فسبعة أذرع ، وإذا كانت أسفل من البئر فخمسة أذرع من كلّ ناحية ، وذلك كثير»٤.

---

١ الكافي ٢: ٣٥٨ .

٢ الكافي ٢: ٣٥٩ .

٣ الكافي ٣: ٥٢٨ .

٤ الكافي ٣: ٧ .

وعن علي بن إبراهيم ، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز ، عن زرارة ومحمّد بن مسلم وأبي بصير قالوا: قلنا له: بئر يتوضّأ منها يجري البول قريبا منها، أينجّسها ؟ قال: فقال ...الخ ١.

وعن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه، وعدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد بن خالد، جميعا عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألته عن المبارأة كيف هي ؟ فقال: «يكون للمرأة شيء على زوجها من صداق أو من غيره ويكون قد أعطاها بعضه ، فيكره كلٌّ واحد منهما ، فتقول المرأة لزوجها: ماأخذت منك فهو لي وما بقي عليك فهو لك وأباريك ، فيقول الرّجل لها: فإن أنت رجعت في شيء ممّا تركت فأنا أحقٌّ ببضعك »٢.

فإنّ مرجع الضميرين: «قلت له» و «قلنا له» و «سألته » غير مصرّح به في الرواية وإن امكن أن يستنبط مما تقدمها من الروايات، واعتمادا على وضوح ذلك اكتفى الكليني عن التصريح كما هو واضح لمن تأملّ.

والمعلق:

في البداية: «وهو ماحذف من مبدأ اسناده واحد فأكثر ، ولا يخرج المعلّق عن الصحيح إذا عرف المحذوف من جهة ثقة، وهو حينئذٍ في قوّة المذكور»٣.

وفي الرعاية : «مأخوذ من تعليق الحدود أو الطلاق ؛ لاشتراكهما في قطع الاتصال، ولم يستعملوه فيما يسقط وسط اسناده أو آخره لتسميتهما بالمنقطع والمرسل»١.

---

١ الكافي ٣: ٧ . ٨ .

٢ الكافي ٦ : ١٤٢ .

٣ الدراية: ٣٢ .

وقال الحارثي: « ان كان شيء من ذلك غير معروف الواسطة . بأن يكون غير مذكور في ضوابطهم . فهو معلّق »٢. انتهى، ونقل معناه السيد الصدر٣.

وقد انتهج الكليني في الكافي التعليق في الاسانيد اختصارا وتجنّبا عن التطويل وبملاحظة ما سبق من الروايات ينكشف اتصال السند والغفلة عن ذلك يوهم الانقطاع.

مثال ذلك : التعليق على أبي بصير عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام: قال الكليني: عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد، عن محمّد بن عبد الحميد العطّار ، عن يونس بن يعقوب، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام : إنّا قد استبطأنا الرزق ، فغضب ، ثمَّ قال: «قل: اللّهم إنّك تكفّلت برزقي ورزق كلّ دابّة، فياخير من دعي ، ويا خير من سئل ، ويا خير من أعطى، ويا أفضل مرتجى افعل بي كذا وكذا»٤.

وقال أيضا: أبو بصير، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: كان عليّ بن الحسين عليه‌السلام يدعو بهذا الدعاء: «اللهم إنّي أسألك حسن المعيشة ، معيشة أتقوّى بها على جميع حوائجي، وأتوصّل بها في الحياة إلى آخرتي من غير أن تترفني فيها فأطغى ، أو تقتّر بها عليّ فأشقى، أوسع عليّ من حلال رزقك ، وأفضل عليّ من سيب فضلك نعمة منك سابغة وعطاء غير ممنون، ثمَّ لاتشغلني

---

١ الرعاية : ١٠١ .

٢ وصول الأخيار : ١٠٦.

٣ نهاية الدراية: ٥٩٤.

٤ الكافي ٢: ٥٥٣.

عن شكر نعمتك باكثار منها تلهيني بهجته ، وتفتنّي زهرات زهوته ، ولا بإقلال عليَّ منها يقصر بعملي كدّه ...الخ»١.

التعليق على محمد بن عبد الجبار، قال الكليني: أبو علي الأشعري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان ، عن عامر بن عميرة ، قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام بلغني عنك أنّك قلت: لو أنَّ رجلاً مات ولم يحجَّ حجّة الإسلام فحجَّ عنه بعض أهله أجزأ ذلك عنه؟ فقال: «نعم، أشهد بها عن أبي أنّه حدَّثني أنَّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله أتاه رجل فقال: يارسول اللّه إنَّ أبي مات ولم يحجَّ ؟ فقال له رسول اللّه صلى الله عليه وآله : حجّ عنه فإنَّ ذلك يجزيء عنه»٢.

وقال أيضا : عنه، عن صفوان، عن حكم بن حكيم قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام : إنسان هلك ولم يحجَّ ولم يوص بالحجَّ ،فأحجَّ عنه بعض أهله رجلاً أو امرأة ، هل يجزي ذلك ويكون قضاء عنه ويكون الحجّ لمن حجَّ ويؤجر من أحجّ عنه؟ فقال: «إن كان الحاجُّ غير صرورة أجزأ عنهما جميعا وأُجر الّذي أحجّه»٣.

والتعليق على أبي علي الاضعري قال : أبو عليَّ الأشعري ، عن محمّد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن إسحاق بن عمّار ، قال: سألت أبا إبراهيم عليه‌السلامعن الرَّجل يكون لي عليه المال ، فيقضي بعضا دنانير وبعضا دراهم ، فإذا جاء يحاسبني ليوفّيني [كـ]ـما يكون قد تغيّر سعر الدنانير

---

١ الكافي ٢: ٥٥٣.

٢ الكافي ٤: ٢٧٧ .

٣ الكافي ٤: ٢٧٧.

، أيُّ السعرين أحسب له ، الّذي كان يوم أعطاني الدنانير، أو سعر يومي الّذي أُحاسبه ؟ فقال: «يوم أعطاك الدَّنانير لأنّك حبست منفعتها عنه».

والتعليق على صفوان قال : صفوان ، عن إسحاق بن عمّار قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام: الرَّجل يجيئني بالورق يبيعنيها يريد بها ورقا عندي ، فهو اليقين أنّه ليس يريد الدّنانير ليس يريد إلاّ الورق ، ولا يقوم حتّى يأخذ ورقي ، فأشتري منه الدراهم بالدنانير فلا يكون دنانيره عندي كاملة فأستقرض له من جاري فأُعطيه كمال دنانيره ، ولعلّي لا أحرز وزنها؟ فقال : «أليس يأخذ وفاء الّذي له؟ قلت: بلى ، قال: ليس به بأس»١.

تدوين الحديث

اشتهرت صحيفة علي عليه‌السلام في صدر الاسلام، ونقل عنها البخاري في الجامع الصحيح ، وكذا غيره من المحدّثين .

ومن وجهة نظر الشيعية تعتبر هذه الصحيفة بداية تدوين الحديث في الإسلام .

قال جلال الدين السيوطي (ت/ ٩١١هـ): «اختلف السلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث فكرهها طائفة ...، الى ان قال: وأباحها طائفة وفعلوها منهم:.... عليٌّ وابنه الحسن»٢.

---

١ الكافي ٥: ٢٤٨ .

٢ تدريب الراوي ١ : ٣.

وتلت الصحيفة كتب ورسائل من أئمة أهل البيت عليهم‌السلام كـ «الصحيفة السجادية» و«رسالة الحقوق » من إملاء الإمام عليّ بن الحسين السجاد عليه‌السلام (ت/٩٥هـ).

و«تفسير القرآن »، للإمام محمد بن علي الباقر عليه‌السلام (ت/١١٤هـ).

و«رسالة إلى الشيعة» و «التوحيد» و «الاهليلجة» للإمام جعفر بن محمد الصادق عليه‌السلام(ت/١٤٨هـ)، هذا بالاضافة إلى ما روي عنهم عليهم‌السلام من الخطب والرسائل والحكم.

«والسنن والأحكام والقضايا » ، لأبي رافع القبطي المصري (ت/٣٠ هـ) مولى رسول اللّه صلى الله عليه وآله .

و «منسك في الحجّ »؛ لجابر بن عبد اللّه الأنصاري (ت/٧٨ هـ).

و «السقيفة» لسليم بن قيس الهلالي العامري وغيرها من الكتب والرسائل .

وحافظ شيعة أهل البيت عليهم‌السلامعلى تراثهم في كلّ فرصة متاحة. فقد روى ابن طاووس (ت/٦٤٤هـ) عن أبي الوضاح قوله: فحدثني أبي قال: كان جماعة من خاصة أبي الحسن عليه‌السلام من أهل بيته وشيعته يحضرون مجلسه ومعهم في اكمامهم ألواح آبنوس لطاف وأميال ، فإذا نطق أبو الحسن بكلمة أو أفتى في نازلة أثبت القوم ما سمعوا منه في ذلك ، قال: فسمعناه وهو يقول في دعائه:« شكرا للّه جلّت عظمته:... الخ»١.

---

١ مهج الدعوات : ٢٢٠.

الأصول الأربعماءة:

وقد بحثت في ذلك في رسالة مفردة، وملخّصها: أنّ أحاديث أهل البيت عليهم‌السلام‌كانت في حالة تطوّر حتّى عصر الإمام الصادق عليه‌السلام‌حيث بدأ التحرّك العلمي للشيعة بصورة واسعة وفعّالة ، وقد امتازت في هذا العصر بالذات رسائل خاصّة عرفت : بـ (الأُصول الأربعماءة).

وهذا التحرّك العلمي للشيعة بلغ القمّة في عصر الإمام الصادق عليه‌السلام، حيث تخلّلت فترة الانتقال بين الحكم الأُموي والعباسي وارتفع الضغط السياسي على الشيعة عموماً ، وتهافت أهل العلم والمعرفة من كلّ جانب على مدرسة الإمام الصادق عليه‌السلام حتى بلغ الرواة عنه عليه‌السلام أربعة آلاف رجل ، وانصرفت طائفة كبيرة من هؤلاء لضبط ما رووه عن الإمام عليه‌السلام سماعاً في كتاب خاصّ في مواضيع الفقه والتفسير والعقائد وغيرها ، وقد اصطلح التاريخ الشيعي على تسمية هذه الكتب بـ (الأُصول) كما حصرها في (أربعمائة) أصل . وهذا ما نعنينه بـ (الأُصول الأربعمائة) .

ما هو الأصل ؟

اختلفت تعاريف الأعلام وتعابيرهم في تحديد مفهوم الأصل، فقال السيّد مهدي بحر العلوم المتوفّى سنة ١٢١٢هـ : « الأصل في اصطلاح المحدّثين من أصحابنا بمعنى الكتاب المعتمد الذي لم ينتزع من كتاب آخر . . . »١ .

وقال عناية اللّه القهپائي : « . . . فالأصل مجمع عبارات الحجّة عليه‌السلام ، والكتاب يشتمل عليه وعلى الاستدلالات والاستنباطات شرعاً وعقلاً »٢ .

---

١ تنقيح المقال ١ : ٤٦٤ .

٢ مجمع الرجال ١ : ٩ .

وقال شيخنا الطهراني : « الأصل هو عنوان صادق على بعض كتب الحديث خاصّة كما أنّ الكتاب عنوان يصدق على جميعها فيقولون : (له كتاب أصل) أو (له كتاب وله أصل) أو (قال في كتاب أصله) أو (له كتاب وأصل) وغير ذلك ، وإطلاق الأصل على هذا البعض ليس بجعل حادث من العلماء بل يطلق عليه الأصل بما له من المعنى اللغوي ، وذلك لأنّ كتاب الحديث إن كان جميع أحاديثه سماعاً من مؤّفه عن الإمام عليه‌السلام أو سماعاً منه عمّن سمع عن الإمام عليه‌السلام فوجود تلك الأحاديث في عالم الكتابة من صنع مؤّلفها وجود أصلي بدوي ارتجالي غير متفرّع من وجود آخر، فيقال له الأصل لذلك »١ .

وقال الشيخ عبداللّه المامقاني : « ربّما جعل بعض من عاصرناه . . . مرجع هذه الأقوال جميعاً إلى أمر واحد . . . وجعل المتحصّل أنّ الأصل مجمع أخبار وآثار جمعت لأجل الضبط والتحفّظ عن الضياع لنسيان ونحوه . . . »٢ .

هذه جملة من التعاريف التي ذكرها الأعلام ، ونجد أصدق وصف لها ما ذكره السيّد محسن الأمين بعدما تعرّض لجملة منها قائلاً : « وكلّ ذلك حدس وتخمين »٣ .

والوجه فيما ذكره السيّد الأمين أنّ هذه التعاريف لم تستند إلى دراسة نصوص الأُصول الموجودة اليوم ، ومن الناحية التاريخية لم نعهد هذا الاصطلاح إلاّ في كتب علماء الشيعة في القرن الخامس الهجري ومن تأخّر عنهم ، وبتعبير أدقّ في كتب ثلاثة وهم :

١ . الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان ، المتوفّى ٤١٣هـ .

---

١ الذريعة ٢ : ١٢٥ . ١٢٦ .

٢ مقباس الهداية ٣ : ٢٨ .

٣ أعيان الشيعة ١ : ٤٩ .

٢ . الشيخ أبوالعباس النجاشي ، المتوفّى ٤٥٠هـ .

٣ . والشيخ أبوجعفر محمّد بن الحسن الطوسي ، المتوفّى ٤٦٠هـ .

إذ بالتتبّع في فهرستي الطوسي والنجاشي يعلم أنّ الأصل عنوان مستقلّ يطلق على بعض كتب الحديث خاصّة دون غيرها ، وربّما كان في بدء الاستعمال استعانة بالمفهوم اللغوي لكلمة (الأصل) إلاّ أنّه أصبح له مفهوم اصطلاحي فيما بعد وللتدليل على ذلك نكتفي بذكر ثلاثة نصوص من الشيخ الطوسي على ذلك :

١ . قال في المقدّمة : « فإنّي لما رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرست كتب أصحابنا . . . ولم يتعرّض أحد منهم باستيفاء جميعه إلاّ ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيداللّه (الغضائري) فإنّه عمل كتابين أحدهما ذكر فيه المصنّفات والآخر ذكر فيه الأُصول . . . »١ .

٢ . وقال في ترجمة أحمد بن محمّد السيرافي : « له كتب في الفقه على ترتيب الأُصول »٢ .

٣ . وقال في ترجمة بندار بن محمّد بن عبداللّه : « له كتب منها : كتاب الطهارة ، كتاب الصلاة ، كتاب الصوم ، كتاب الحجّ ، كتاب الزكاة ، وغيرها على نسق الأُصول »٣ .

وبالرغم من أنّ الطوسي أوسع من تعرّض لذكر الأصل لا نجد في أي موضع من كتابه تعريفاً لمفهوم الأصل ، وكذا من عاصره ، فهل التعاريف المتقدّمة تحدّد مفهوم الأصل ؟

---

١ الفهرست : ٢٤ .

٢ الفهرست : ٦١ . معالم العلماء : ٢٢ .

٣ الفهرست : ٦٦ . معالم العلماء : ٢٩ .

الذي أرى أنّ التعاريف المذكورة كلّها ناشئة من الحدس والتخمين ، كما صرّح بذلك السيّد محسن الأمين .

أمّا التعريف الأوّل فإنّا لم نجد أي تصريح من المتقدّمين بأنّ الأصل هو الكتاب المعتمد ، بل وجدنا تصريحهم بضعف المؤّف الذي هو من أصحاب الأُصول كعليّ بن حمزة البطائني ، فقد روى الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة لعن الرضا عليه‌السلامإيّاه١ ، ولم يرد في حقّه توثيق جمع كثير .

وأمّا التعريف الثاني : فلأنّه توجد أعيان قسم من النسخ التي وصفها الطوسي والنجاشي بالكتاب ، وهي مجرّدة عن أي استدلال أو استنباط شرعي أو عقلي ، بل تحتوي على الأحاديث المروية عن الأئمّة عليهم‌السلام .

وأمّا التعريف الثالث : فلأنّ ما ذكره وإن كان صادقاً بمفهومه اللغوي إلاّ إنّا نجد ذلك اصطلاحاً من القرن الخامس الهجري ، وخاصّة الشيخ الطوسي والنجاشي كما لا يخفى ، وكيف لا يكون بجعل حادث ، ثمّ لم يعهد التعبير : « قال في كتاب أصله » أو « له كتاب أصل » إطلاقاً ، وذلك نظراً إلى هذا الاصطلاح .

ومن هنا نجد أنّ التعاريف مستندة إلى الظنّ والتخمين ، بل يحقّ أن نقول إنّهم اصطلحوا لمفهوم الأصل اصطلاحاً جديداً ، فلهم رأيهم الخاصّ .

إذاً فما هو المائز بين الأصل والكتاب في اصطلاح المتقدّمين ؟

لا يمكننا القول بأنّ المائز هو شخصية المؤّف؛ إذ نجد انّ المؤلّف الواحد يعبّر عن بعض كتبه بالأصل وعن البعض الآخر بالكتاب ، منهم :

---

١ راجع الفهرست : ١٢٢ .

١ . إسماعيل بن مهران بن محمّد بن أبي نصر السكوني ، فقد قال الطوسي : « صنّف مصنّفات كثيرة منها : كتاب الملاحم وكتاب ثواب القرآن وكتاب خطب أمير المؤنين » ، ثمّ ذكر إسناده وقال : « وله أصل أخبرنا به عدّة من أصحابنا . . . »١ .

٢ . زكار بن يحيى الواسطي ، قال الطوسي : « له كتاب الفضائل ، وله أصل »٢ .

ولا يمكن القول بأنّ الفارق هو الرواية عن مطلق المعصومين من دون نقل عن كتاب؛ إذ نجد عدّة منها موصوفة بالكتاب دون الأصل ، ومن أشهرها كتاب سليم بن قيس الهلالي كما ستعرف .

كما لا يمكن القول أيضاً بأنّ المائز هو الرواية عن الإمام الصادق عليه‌السلام مطلقاً بالسماع أو من دون سماع؛ إذ نجد في أصحابه والرواة عنه من وصفت مؤّفاته بـ (الكتاب) دون الأصل ، ومنهم :

١ . ليث المرادي أبو بصير٣ .

٢ . ومحمّد بن النعمان الأحول (مؤن الطاق)٤ .

والذي أراه أنّ الأصل هو : الحاوي للحديث المروي سماعاً عن الإمام الصادق غالباً من تأليف رواته عليه‌السلام .

---

١ الفهرست : ٣٤ و ٣٧ .

٢ الفهرست : ١٠١ .

٣ الفهرست : ١٥٦ .

٤ الفهرست : ١٥٨ .

وأنّه لا دخل لشخصيّة الراوي ولا موضوع الرواية في مفهوم الأصل ، فتنحصر الأُصول في عصر الصادق عليه‌السلام وأواخر عصر أبيه الباقر عليه‌السلاموأوائل عصر ابنه الكاظم كما أشرنا بقولنا : « غالباً » . والمستند في هذه الدعوى أُمور :

١ . نصوص بعض القدماء على أنّ أصحاب الأُصول كانوا في عصر الصادق عليه‌السلام .

٢ . إنّ أصحاب الأُصول الذين نصّ عليهم الطوسي والنجاشي من أصحاب الصادق عليه‌السلام غالباً .

٣ . دراسة الأُصول الموجودة .

وإليك توضيحاً لهذه الأُمور :

نصوص المتقدّمين:

نجد جمعاً من أعلام المتقدّمين نصّوا على أنّ الأُصول أُلّفت في عصر الإمام الصادق عليه‌السلام ، وأنّ الأحاديث الواردة فيها كانت سماعاً لمؤّفيها من الإمام عليه‌السلام .

قال الشيخ أمين الإسلام الطبرسي ، المتوفّى سنة ٥٤٨هـ في إعلام الورى : « روي عن الإمام الصادق عليه‌السلام من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف ، وصنّف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب تسمّى الأُصول ، رواها أصحابه وأصحاب ابنه موسى الكاظم عليه‌السلام »١ .

وقال الشهيد الأوّل ، المستشهد سنة ٧٨٦هـ في الذكرى : « كتب من أجوبة الإمام الصادق عليه‌السلام أربعماءة مصنّف لأربعماءة مصنّف ، ودوّن من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل »٢ .

---

١ إعلام الورى ٢ :٢٢٠.

٢ الذكرى ١ :٥٩.

وقال المحقّق الحلّي ، المتوفّى سنة ٦٧٦هـ في المعتبر : « كتبت من أجوبة مسائل جعفر بن محمّد أربعماءة مصنّف لأربعماءة مصنّف، سموّها أُصولاً »١ .

وقال الشيخ حسين بن عبدالصمد في الوصول : « قد كتبت من أجوبة مسائل الإمام الصادق فقط أربعماءة مصنّف لأربعماءة مصنّف تسمّى الأُصول في أنواع العلوم »٢ .

ونكتفي بهذه الأقوال عن النصوص المماثلة ، وسنذكر بعضها عرضاً .

أصحاب الأُصول:

إنّ أغلب من نصّ الشيخ الطوسي والنجاشي على كونه ذا أصل ، صرّح أصحاب الرجال والتراجم على أنّه من أصحاب الصادق عليه‌السلام عدا القلّة الذين لم يذكر في تراجمهم الصحبة والرواية عنه عليه‌السلام ، وذكرنا أسماء من ذكراه حسب حروف الهجاء، مع العدد والصفحة والإشارة لمن لم نعلم له صحبة بعلامة الاستفهام(؟) ، كما وأتممنا الأنساب والألقاب بمعقوفتين ، هكذا:[ ]:

أوّلهم: آدم بن الحسين النخّاس الكوفي ٣.

واخرهم: أبو محمّد الخزّاز [لم يعلم اسمه] ٤.

---

١ المعتبر١: ٢٦.

٢ وصول الاخيار:٦٠ ،وراجع أعيان الشيعة ١ : ٩٣ . الذريعة ٢ : ١٢٩ .

٣ رجال النجاشي ١ : ٨٢.

٤ الفهرست : ٢١٩ . معالم العلماء : ١٣٥ .

ومن بين هؤلاء من له أُصول متعدّدة، قال الشيخ الطوسي في ترجمة حريز بن عبداللّه السجستاني : « له كتب منها كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، كتاب الصيام ، كتاب النوادر ، تعدّ كلّها في الأُصول »١ .

وقد جاء نفس الكلام في ترجمة حفص بن عبداللّه السجستاني في معالم العلماء ٢، وأظنّ قويّاً أنّ كلمة (حفص) فيه تصحيف من كلمة (حريز) .

كما وأرى أنّ ما قاله ابن شهرآشوب في معالم العلماء، عن حميد بن زياد النينوي (المتوفّى سنة ٣١٣هـ) : « إنّ له أصل »٣ ناشئ عمّا ورد في ترجمة الرجل في الفهرست للشيخ الطوسي حيث قال في ترجمته : « روى الأُصول أكثرها »٤.

أهمّية الأُصول:

إنّ الاصطلاح على تسمية أربعماءة كتاب بالخصوص باسم الأصل لا بدّ وأن يكون منبعثاً من مزية فيها توجب ذلك ، ولولاها لما اقتضت الحال الاصطلاح الجديد ، وقد صرّح جمع من الأعلام بجملة من هذه المزايا ، قال الشيخ الطوسي : « بأنّ كثيراً من مصنّفي أصحابنا وأصحاب الأُصول

---

١ الفهرست : ٨٨ .

٢ معالم العلماء : ٤٤ .

٣ معالم العلماء : ٤٣ .

٤ الفهرست : ٨٥ .

ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتبرة »١ ، واعتبار كتبهم إنّما هو من جهة وثاقة المؤّفين لهذه الأُصول .

وقال الشيخ البهائي في مشرق الشمسين في جملة ما يوجب حكم قدماء الأصحاب بصحّة الأحاديث امور ، منها وجوده في كثير من الأُصول الأربعماءة المشهورة ، أو تكرّره في أصل واحد أو أصلين منها بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتبرة ، أو وجوده في أصل معروف الانتساب الى أحد أصحاب الإجماع ٢. وقد بلغنا عن مشايخنا أنّه كان من دأب أصحاب الأُصول أنّهم إذا سمعوا عن أحد من الأئمّة عليهمالسلام حديثاً بادروا إلى إثباته في أُصولهم؛ لئلا يعرض لهم نسيان لبعضه أو كلّه بتمادي الأيام.

وقال المحقّق الداماد في الرواشح : « . . . يقال : قد كان من دأب أصحاب الأُصول أنّهم إذا سمعوا من أحدهم حديثاً بادروا إلى ضبطه في أُصولهم من غير تأخير »٣ .

وقال شيخنا العلامة : « ومن الواضح أنّ احتمال الخطأ والغلط والسهو والنسيان وغيرها في الأصل المسموع شفاهاً عن الإمام أو عمّن سمع عنه أقلّ منها في الكتاب المنقول عن كتاب آخر لتطرّق احتمالات زائدة في النقل عن الكتاب ، فالاطمئنان بصدور عين الألفاظ المندرجة في الأُصول أكثر ، والوثوق به آكد . . . »٤ .

---

١ مجمع الرجال ١ : ٨ .

٢ مشرق الشمسين ، والحبل المتين : ٢٦٩.

٣ الرواشح السماوية :٩٨.

٤ الذريعة ٢ : ١٢٦ .

وقد ذهب السيّد محسن الأمين إلى خلاف ذلك وقال : « إنّ الكتاب أهمّ من الأصل؛ لأنّ الكتاب أربعة آلاف أو ستّة آلاف ، والأُصول أربعماءة ، وخصوصية الأُصول التي امتازت بها امّا زيادة جمعها أو كون أصحابها من الأعيان أو غيرذلك »١ .

وفي الحقيقة إذا كانت الكثرة في العدد هي المائزة لكان الكتاب أهمّ لكثرة العدد فيه دون الأصل ، ولكن عرفت أنّ الكثرة العددية وشخصية المؤّف ليست مائزة ، وإنّما المائز الوحيد هو كيفيّة الرواية ، أعني الرواية سماعاً عن الإمام الصادق عليه‌السلام ، ولا شكّ أنّ هذا يوجب مزية للأصل .

وقال القهبائي : « يظهر منها [= خطبة النجاشي] أيضاً أنّ مدح الرجل بأنّ له مصنّفاً وكتاباً أكثر من مدحه بأنّ له أصلاً . . . »٢ .

وهذا الاستظهار بعيد عن الواقع؛ لأنّ النجاشي في مقام ردّ المخالفين الناقدين للشيعة بأنّ لا سلف لهم ولا مصنّف ، (بالاضافة) إلى أنّ الاصطلاح المدّعى إنّما هو في خصوص (الأصل) و(الكتاب) في القرن الخامس خاصّة ، أمّا لفظ (المصنّف) و(الجزء) فلا اصطلاح جديد فيها بل هي بمعانيها اللغوية ، وكذا لفظ (الأصل) و(الكتاب) في عبارات القدماء قبل القرن الخامس .

عدد الأصول:

المشهور أنّ عدد الأُصول أربعماءة ، ولكنّي لم أقف . حسب تتبّعي . على تنصيص أكثر من نيف وسبعين أصلاً ذكرها الشيخ الطوسى والنجاشي اللذين قاما بفهرسة مؤّلفات الشيعة، وخاصّة الطوسي الذي وعد بالاستيفاء فإنّه لم يذكر في الفهرست أكثر من تسعة وخمسين أصلاً في الوقت الذي لا يعبّر عنها النجاشي بالأصل ، ممّا يظهر اختلاف الرأيين في مفهوم الأصل ، بل صرّح

---

١ أعيان الشيعة ١ : ٩٤ .

٢ مجمع الرجال ١ :٩.

النجاشي بالاختلاف في بعض المواضع كقوله في ترجمة أحمد بن الحسن بن سعيد بن عثمان القرشي : « له كتاب النوادر »١، ومن أصحابنا من عدّه في جملة الأُصول .

كما أنّ الطوسي وصفه بالإجمال حيث قال في ترجمة أحمد بن محمّد بن عمّار الكوفي : « ثقة ، جليل القدر ، كثير الحديث والأُصول »٢ .

وقال في آل زرارة بن أعين : « ولهم روايات وأُصول وتصانيف »٣ .

وبأيّ معنى فسّرنا هذه النصوص المجملة فلا يمكننا تعداد مجموع الأُصول التي ذكرها الطوسي والنجاشي بأكثر من مأة أصل .

إذاً لو كانت الأُصول أربعماءة ـ كما هو المشهور ـ فلماذا لم يذكراها ، وهما قد ضمنا الاستيفاء ؟ ولو كانت أقلّ فمن أين جاء التحديد بالأربعماءة كما هو المشهور ؟

وفي مقام التوثيق أعتقد : إنّ عدد الأُصول على التعريف الذي ذكرناه أعني (كتاب الحديث المروي سماعاً عن الصادق عليه‌السلام) لا يتجاوز المأة أصل ، ويشهد لذلك أُمور ثلاثة :

الأوّل : إنّ مجموع ما ذكره الطوسي والنجاشي لا يزيد على أكثر من نيف وسبعين أصلاً ـ كما عرفت مفصّلاً ـ ، مع أنّ الطوسي ضمن الاستيفاء .

---

١ رجال النجاشي ١: ٢٣٥ .

٢ الفهرست : ٥٣ .

٣ الفهرست : ١٠٠ .

الثاني : ما ذكره الطوسي في ترجمة محمّد بن أبي عمير الأزدي (المتوفّى سنة ٢١٧هـ) قائلاً : « روى عنه أحمد بن محمّد بن عيسى ، كتب مائة رجل من رجال الصادق عليه‌السلام »١ .

وابن أبي عمير هذا هو الراوي لأكثر النسخ المذكورة للأُصول .

الثالث : ما قاله الطوسي في ترجمة حميد بن زياد النينوي (المتوفّى سنة ٣١٣هـ) قائلاً : «له كتب كثيرة على عدد كتب الأُصول »٢ .

ولم يذكر عدد كتبه لكنّ النجاشي ذكر أحد عشر كتاباً . ولا بدّ أنّها في حدود الماءة على أوجه الاحتمالات .

وما ذكره المشهور إنّما نشأ من تعريفهم للأصل بأنّه الكتاب المعتمد أو المصدر الحديثي الذي لم ينقل عن كتاب آخر ونحو ذلك . ولا شكّ انّ مصادر أحاديث الشيعة في حدود الستّة آلاف والستمائة كتاب . على ما حدّده السيّد الأمين . ، فيمكن تحديد المعتمد منها بأربعمئة كتاب ، فعبّروا عنها بـ (الأُصول الأربعماءة) ، فإنّ الرواة عن الإمام الصادق عليه‌السلام قد بلغوا أربعة آلاف رجل ، فقد قال الشيخ المفيد : « إنّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه عليه‌السلام من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات ، فكانوا أربعة آلاف رجل »٣ .

ونقل النجاشي بإسناده عن أحمد بن عيسى قوله : « خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث فلقيت بها الحسن بن علي الوشا فسألته أن يُخرج لي كتاب العلاء بن رزين القلاء وابان عثمان الأحمر

---

١ الفهرست : ١٦٨ .

٢ الفهرست : ٨٥ .

٣ الإرشاد : ٢٨٩ .

، فأخرجهما إليَّ ، فقلت له : أُحبّ أن تجيزهما لي ، فقال : يرحمك اللّه ، وما عجلتك ؟ اذهب فاكتبها واسمع من بعد . فقلت : لا آمن الحدثان . فقال : لو علمت أنّ هذا الحديث يكون له هذا الطلب لاستكثرت منه ، فإنّي أدركت في هذا المسجد تسعمأة شيخ كلٌّ يقول : حدّثني جعفر بن محمّد . . . »١ .

بل إنّ الشيخ فخرالدين الطريحي (المتوفّى سنة ١٢٩٣هـ) عدّ كثيراً من الكتب في الأُصول في جامع المقال٢ ، مع انّ ذلك لم يعهد في كتب المتقدّمين منها :

١ .كتاب الحسين بن عبيد السعدي .

٢ .كتاب حفص بن غياث (المتوفّى سنة ١٩٤هـ) .

٣ .كتاب الرحمة لسعد بن عبد اللّه الأشعري (المتوفّى سنة ٣٠١هـ) ، وقال : إنّه مشتمل على عدّة كتب .

وقال شيخنا الطهراني : « وله أيضاً هذه الكتب برواية العامّة »٣ .

٤ .كتاب عبيد بن علي الحلبي ، وقالوا : إنّه عرضه على الصادق عليه‌السلام .

٥ . نوادر الحكمة لمحمّد بن أحمد الأشعري .

٦ . نوادر محمّد بن أبي عمير (المتوفّى سنة ٢١٧هـ) .

---

١ تنقيح المقال ١ : ٢٩٢ .

٢ انظر جامع المقال : ٣٣ .

٣ الذريعة ١٠ : ١٧٢ .

٧ ـ كتاب يونس بن عبدالرحمن اليقطيني ، ونقل إنّه عرضه على العسكري عليه‌السلام .

فيظهر من ذلك أنّه يعتبر الأصل كلّ ما انتسب إلى المعصوم عليه‌السلام سماعاً أو قراءة أو عرضاً ، وقد بحثت في رسالة مفردهب ما وصف بكونه أصلاً من الكتب الموجودة اليوم .

نتيجة البحث :

أوّلاً : إنّ الأصل ممّا اصطلح عليه علماء الشيعة في القرن الخامس الهجري .

ثانياً : إنّ المحدّثين ذكروا في تحديد مفهوم (الأصل) أقوالاً كانت في الغالب مجرّد حدس وتخمين ، كما صرّح بذلك السيّد محسن الأمين .

وإنّ لكلمة (الأصل) معنيان :

الأوّل : المعنى الاصطلاحي ، وهو عبارة عن الحاوي للحديث المروي سماعاً من الإمام الصادق عليه‌السلام غالباً ومن تأليف رواته عليه‌السلام ، وقد استشهدنا لذلك بنصوص المتقدّمين ، وإنّ أغلب من ذكرهم الطوسي والنجاشي في أصحاب الأُصول هم من أصحاب الإمام الصادق عليه‌السلام، كما ينبيء عن ذلك دراسة الأُصول الموجودة .

الثاني : المعنى اللغوي بمعنى المصدر والمرجع .كما في عصرنا .، وذلك حيث تستعمل في كتب الحديث من العلوم المختلفة أو تستعمل قبل القرن الخامس الهجري .

ثالثاً : تحديد زمن التأليف بعصر الإمام الصادق عليه‌السلام ، أي من روى عنه عليه‌السلام ، ولا ينافي ذلك أن يروي عن أبيه الباقر عليه‌السلامأو ابنه الكاظم عليه‌السلام .

رابعاً : إن أُريد من (الأصل) مفهومه اللغوي فأُصول أحاديث الشيعة عدداً: ستّة آلاف وستمائة تقريباً .

وإن أُريد مفهومه الاصطلاحي المذكور فلا يزيد على المائة عدداً ، والمذكور منها في فهرستي الطوسي والنجاشي لا تزيد على نيف وسبعين أصلاً .

خامساً : إنّ أعيان الأُصول قد أُهملت نظراً لاحتواء (الكتب الأربعة) و(جوامع الحديث) لهذه الأُصول وغيرها من مصادر أحاديث الشيعة ، ولأجل ذلك استغنى المحدّثون عن الأُصول بأعيانها لوجود مضامينها ورواياتها في هذه الكتب المتأخّر تأليفها زمناً عن زمن تأليف الأُصول ، ولم أقف . حسب تتبّعي . للأُصول التي ذكرها الشيخ الطوسي بأنّها أُصول على أكثر من سبعة وعشرين كتاباً ، وعساني أُوفّق للاطّلاع عليها في المستقبل .

ويقول الشهيد الثاني بهذا الصدد : « كان قد استقرّ أمر الإمامية على أربعماءة مصنّف سموّها أُصولاً ، فكان عليها اعتمادهم ، وتداعت الحال إلى أن ذهب معظم تلك الأُصول ولخّصها جماعة في كتب خاصّة تقريباً على المتناول ، وأحسن ما جمع منها الكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه »١ .

وقد وقف المحدث النوري (ت / ١٣٢٠هـ) على جملة من الاصول الاربعماءة وأدرجها في المستدرك حسب المواضيع، كما وقف السيد حسن الصدر (ت / ١٣٥٤ هـ) على ثلاثة عشر منها، وأشار اليها في النهاية، وقد طبع الشيخ المصطفوي المعاصر ستة عشر منها، وقد أشرت في خاتمة المعجم الى النسخ التي وقفت عليها وفروقها والاختلاف بينها والاستدراك، وهي نسخة المشكاة في طهران والهمداني في النجف .

وهنا يحدد البحث في تاريخ تدوين الحديث عند الشيعة فيما بعد تأليف الأُصول ، وهذا يستدعي دراسة موضوعيّة مماثلة في (جوامع الحديث) و(الكتب الأربعة) .

---

١ الرعاية:.

جوامع الحديث

وتلت الأُصول هذه «جوامع الحديث» وهي كتب اعتمد مؤلّفوها على تلك الأُصول، فهذّبوها ورتّبوها في مجموعات حديثية ، أشهرها : الجامع لأبي نصر البزنطي، والجامع لأبي طاهر الورّاق الحضرمي محمد بن أبي تسنيم ، والجامع لمحمد بن أحمد بن يحيى الأشعري، والجامع لأبي جعفر بن الحسن بن أحمد بن الوليد المتوفى عام ٣٤٣ هـ .

وبقيت هذه الجوامع معمولاً بها عند الشيعة حتى أواخر القرن الرابع الهجري.

الكتب الأربعة:

ثمّ صنّف ثلاثة من علماء الشيعة كتبا في الحديث عرفت بـ «الكتب الأربعة » اعتمدوا في تأليفها على تلك الأُصول والجوامع وحسن تبويبها، وبقيت الكتب الأربعة . هذه . موضع الدراسة والعناية في مدارس الشيعة مدة طويلة من الزمن وحتى اليوم، واهتم بها من تأخّر عنهم شرحا وتعليقا ، وسنلمح إليها فيما يأتي.

الجوامع المتأخرة:

وتلتها «الجوامع المتأخرة» التي تعتبر بمثابة دوائر معارف تتضمّن المعارف الشيعية بنصوص الروايات المروية عن أئمة أهل البيت عليهم‌السلام مما في الكتب الأربعة وغيرها.

وقد اعتنى بالتأليف في هذا الصدد جمع من أعلام الشيعة كلّ بأسلوبه الخاص ، وأشهرها ثلاثة:

الأوّل : كتاب «تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل أحكام الشريعة » للشيخ محمد بن الحسن ، الشهير بـ « الحر العاملي » المتوفى عام ١١٠٤ هـ .

الثاني: «الوافي » تأليف الشيخ محمد محسن ، المعروف بالفيض الكاشاني ، المتوفى ١٠٩١هـ، وألّف بعده كتاب «النوادر» الذي يعتبر كالمستدرك عليه.

الثالث: «بحار الأنوار» تأليف شيخ الإسلام محمد باقر المجلسي، المتوفى ١١١٠هـ .

وهناك موسوعات أُخرى على هذا النمط لاتزال مخطوطة:

منها : «عوالم العلوم»؛ للشيخ عبد اللّه بن نور الدين البحراني في خمسة وعشرين مجلدا١.

ومنها : «جامع الأحكام»؛ للسيد عبد اللّه شبر، في خمسة وعشرين مجلدا أيضا.

ومنها : «جوامع الأحكام»؛ للسيد محمد بن شرف الدين الجزائري .

ومنها : «جامع أحاديث الشيعة»، للسيد اقا حسين البروجردي (ت/١٣٨٠هـ) .

ونقل الشيخ محمد واعظ زاده عن السيد البروجردي (ت/١٣٨٠هـ) انه قال: «ان ما يحتاج إليه الفقيه من الروايات الفقهية قد جمعت في كتاب وسائل الشيعة أمّا كتاب المستدرك فليس فيه شيء كثير يعتمد عليه الفقيه بمفرده ، فإن أكثر ما في هذا الكتاب مؤيّدات لما في الوسائل من سائر الأخبار ، مع أن عمدة ما في الوسائل أيضا الروايات المأخوذة من الكتب الأربعة المعروفة ، فهي العماد والمعتمد في الفقه الإمامي، وهذه الأربعة أصح الكتب في الحديث وأقدمها وأشهرها، ويوجد منها نسخ كثيرة قديمة جدا مصحّحة مقروءة على المشايخ العظام ، وإليها طرق عديدة لاتحصى ».

وقال أيضا : «وقد تصدّى الإمام البروجردي لإنشاء لجنة من تلامذته اشتغلوا بإشرافه طيلة سبع سنين بتأليف كتاب جامع لما في الوسائل ومستدركه باسلوب مبتكر يجانب التكرار والتقطيع والتشتيت بين الأمثال نقلاً عن أصح النسخ الموجودة من الكتب الأربعة وغيرها... وقد تمّ تأليف

---

١ طبع من هذا الكتاب عدّة مجلدات في مؤسسة الإمام المهدي . بقم، سنة ١٤١٤ هـ.

الكتاب في حياة الاستاد وسمّاه: «جامع أحاديث الشيعة في أحكام الشريعة». وقد طبع منه أجزاء لم تكمل بعد١.

ولايزال علماء الشيعة ـ حتى اليوم ـ يتدارسون الحديث رواية ودراية ، وتحقيقا وتدقيقا، ويتكلّمون فيها سندا ودلالة؛ لانفتاح باب الإجتهاد في مذهب الشيعة.

ولهذا السبب اختلف المجتهدون في الفتيا؛ لاختلافهم في مدلول الروايات أو صحّة أسنادها.

ونظرا لما تتمتع به الكتب الأربعة من حسن التبويب والاشتهار نقتصر على التعريف بها . لانّها تعتبر أقدم المراجع الحديثية المتيسّرة والمتداولة عند المحدثين ، وهي في الاشتهار كالشمس في رابعة النهار ، وإليك لمحة عنها.

---

١ الذكرى الألفية للشيخ الطوسي: ٦٥٩ و ٦٨٢ ، هذا وقد طبع هذا الكتاب مؤخرا في أكثر من عشرين مجلدا عدة طبعات.

كتاب الكافي

تأليف : الشيخ محمد بن يعقوب الكليني البغدادي ، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ

قال في تاج العروس . في مادة كلان . مانصه: «أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني من فقهاء الشيعة ورؤوس فضلائهم في أيام المقتدر ، ويعرف أيضا بالسلسلي لنزوله درب السلسلة ببغداد»١. وقد حدَّث بدرب السلسلة سنة ٣٢٧ هـ ، وكما حدَّث بصور . وذكر النجاشي ترجمته واسناده قائلاً: «محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني، وكان خاله علان الكليني الرازي، شيخ اصحابنا في وقته بالري، ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث ، وأثبتهم. صنف الكتاب الكبير المعروف بالكليني ، ويسمى الكافي، في عشرين سنة، شرح كتبه : كتاب العقل ، كتاب فضل العلم، كتاب . الى أن قال: . وله غير كتاب الكافي : كتاب الرّد على القرامطة، كتاب رسائل الأئمة عليهم‌السلام، كتاب تعبير الرؤيا، وكتاب الرجال، كتاب ما قيل في الأئمة عليهم‌السلام‌من الشعر. كنت أتردد إلى المسجد المعروف بمسجد اللّؤلؤي ، وهو مسجد نفطويه النحوي ، أقرأ القرآن على صاحب المسجد، وجماعة من أصحابنا يقرأون كتاب الكافي على أبي الحسين أحمد بن الكوفي الكاتب . حدثكم محمد بن يعقوب الكليني . ورأيت أبا الحسن العقرائي قدس‌سره، يرويه عنه.

وروينا كتبه كلّها عن جماعة شيوخنا: محمّد بن محمّد ، والحسين بن عبيد اللّه، وأحمد بن علي بن نوح، عن أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه، عنه. ومات أبو جعفر الكليني رحمه‌الله ببغداد ، سنة تسع وعشرين وثلاث مائه ، سنة تناثر النجوم، وصلى عليه محمد بن جعفر الحسني أبو قيراط ، ودفن بباب الكوفة، وقال لنا أحمد بن عبدون: كنت أعرف قبره ، وقد درس رحمه‌الله»٢.

---

١ تاج العروس ٩ : ٣٢٢ .

٢ رجال النجاشي ٢: ٢٩١ .

قال الشيخ الطوسي (ت/٤٦٠هـ) : «كان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم . صنف كتاب الكافي في عشرين سنة ومات ٣٢٨ هـ »١.

ترجمه ابن عساكر (ت / ٥٧٣هـ) بقوله : «محمد بن يعقوب ، ويقال : محمد بن علي ، أبو جعفر الكليني الرازي ، من شيوخ الرافضة. قدم دمشق، وحدّث ببعلبك عن أبي الحسين محمد بن علي الجعفري السمرقندي ومحمد بن أحمد الخفّاف النيسابوري وعلي بن إبراهيم بن هاشم ، روى عنه أبو سعد الكوفي شيخ الشريف المرتضى أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسوي وأبو عبد اللّه احمد بن إبراهيم وأبو القاسم علي بن محمد بن عبدون الكوفي وعبد اللّه بن محمد بن ذكوان . أنبأنا أبو الحسن ...٢ بن جعفر، قال : أنا جعفر بن أحمد بن الحسن بن السراج ، انا أبو القاسم المحسن بن حمزة الوراق بتنيس، أبو علي الحسن بن عليّ بن جعفر الديلي بتنيس في المحرم سنة خمس وتسعين وثلاثمائة ، نا أبو القاسم علي بن محمد بن عبدوس الكوفي، اخبرني محمد بن يعقوب الكليني عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن موسى بن إبراهيم المحاربي ، عن الحسن بن موسى ، عن موسى بن عبد اللّه ، عن جعفر بن محمد قال : قال أمير المؤمنين عليه‌السلام : «اعجاب المرء بنفسه دليل على ضعف عقله » . أخبرنا أبو محمد بن حمزة . بقراءتي عليه . عن أبي زكريا عبد الرحيم بن أحمد ، واخبرنا أبو القاسم بن السوسي، انا أبو اسحاق ابراهيم بن يونس ، أنا أبو زكريا ، واخبرنا أبو الحسين أحمد بن سلامة بن يحيى ، أنا سهل بن بشر انا رشأ بن نظيف قالا: نا عبد الغني بن سعيد قال: فأما الكليني . بضم الكاف والنون بعد الياء ـ فمحمد بن يعقوب الكليني ، من الشيعة المصنّفين ، مصنف على مذاهب أهل البيت».

---

١ بياض في المصدر بمقدار كلمة.

٢ بياض في المصدر بمقدار كلمة.

وقال أيضا: «قرأت على أبي محمد بن حمزة عن أبي نصر بن ماكولا، قال: وأما الكليني . بضم الكاف واماله اللام وقبل الياء نون . فهو أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي من فقهاء الشيعة المصنّفين في مذهبهم ، روى عنه أبو عبد اللّه أحمد بن إبراهيم الصيمري وغيره، وكان ينزل بباب الكوفة في درب السلسلة ببغداد، وتوفي فيها سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، ودفن بباب الكوفة في مقبرتها، قال الامير بن ماكولا: ورأيت انا قبره بالقرب من صراط الطائي عليه لوح مكتوب فيه: هذا قبر محمد بن يعقوب الرازي الكليني الفقيه»١.

وقال الزبيدي (ت/٨٢٠ هـ) : «انتهت إليه رئاسة الإماميّة في أيام المقتدر»٢.

قال الجلالي : وقد حكم المقتدر باللّه ٢٥ عاما (٢٩٥ . ٣٢٠ هـ)، وفي عهده قضي على زعيم القرامطة زكرويه (ت/٣٠١ هـ) ، وزعيم الحلولية الحسين الحلاج (ت/ ٣٠٩ هـ)٣.

ولايعرف تاريخ مولده ولا مكانه ، وقد يستكشف من نسبته إلى كلين ولادته بها، وكلين قرية بين قم وطهران اليوم٤ . وبها قبر والده الشيخ يعقوب.

وقد برز من أُسرته خاله: «علان الكليني»٥.

---

١ تاريخ مدينة دمشق ٥٦ : ٢٩٧ . ٢٩٨ .

٢ تاج العروس ٩: ٣٢٢ .

٣ يراجع الكامل؛ لابن الأثير ، حوادث سنة ٣٠١ و ٣٠٩.

٤ راجع لضبط الكلمة مقدمة الكافي؛ لمحفوظ ١: ٤٠ . ٤٢.

٥ رجال النجاشي ٢ : ٢٩٠.

توفي الكليني عام ٣٢٩ هـ سنة تناثر النجوم كما ذكره النجاشي ، أو سنة ٣٢٨ هـ كما ذكره الطوسي وابن عساكر، ودفن بباب الكوفة ببغداد بالاتفاق . قال ابن عبدون : «رأيت قبره في صراط الطائي وعليه لوح مكتوب فيه اسمه واسم ابيه»١.

وفي تعيين موضع قبره اليوم خلاف ٢.

قال الجلالي : المعروف عند الأصحاب أنه خلف جامع الاصفية الواقع في منتهى الجسر المعروف بالجسر العتيق على يمين النازل من الكاظمية إلى بغداد مقابل السوق المعروف بسوق السراي ، وعلى القبر شباك مرتفع في سوق مزدحم بالمارّة ، زرته كلما زرت المنطقة.

ونستخلص من حياته ملامح شخصيّة عظيمة من أنّه: قضى عمره في سبيل أحاديث أهل البيت عليهم‌السلام أينما حلّ وارتحل في الري والعراق والشام ، وقد وافاه الأجل في مسكنه بدرب السلسلة ببغداد بعد أن أتحف المكتبة الإسلامية بطائفة من المؤلّفات التي لم يصل الينا سوى كتابه الموسوعي الكافي .

مؤلّفات الكليني:

بالرغم من قائمة مؤلفات الكليني التي ذكرها النجاشي والطوسي فإنّه لم تصل إلينا منها سوى موسوعته الكافي .

ومن مؤلفاته :

١ . رسائل الأئمّة عليهم‌السلام: نقل عنه السيد ابن طاووس في «كشف المحجة».

---

١ الفهرست؛ للطوسي: ١٦٢ ، ط / النجف ١٣٨٠ .

٢ راجع مقدمة الكافي، لمحفوظ ١: ٤٠ . ٤٢.

٢ . الرد على القرامطة.

٣ . ما قيل في الأئمّة عليهم‌السلام من الشعر.

٤ . وكتاب الرجال.

٥ . تعبير الرؤيا.

وقد ألّف الدكتور حسين علي محفوظ ترجمة مفصلة للشيخ الكليني طبعت في مقدمة الكافي ، ونشرت مستقلة باسم : «سيرة الكليني» .

أما الكتاب، فقد قال عنه شيخنا العلاّمة: «وهو أحد الكتب الأربعة الأُصول المعتمد عليها، لم يكتب مثله في المنقول من آل الرسول؛ لثقة الإسلام محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، ابن اخت علان الكليني ، والمتوفى ٣٢٨ ، مشتمل على أربعة وثلاثين كتابا ، وثلاثمائة وستة وعشرين بابا ، وأحاديثه حصرت في ستة عشر ألف حديث، الصحيح: ٥٠٧٢، الحسن: ١٤٤، الموثق: ١٧٨، القويّ: ٣٠٢، الضعيف: ٩٤٨٥ .

ومائة وتسعة وتسعين حديثا أزيد من جميع صحاح الست؛ لأنّ الصحيحين أقل من سبعة آلاف ، والبقيّة لاتبلغ التسعة، أوّله : الحمد للّه المحمود لنعمته المعبود لقدرته...».

وقال : «وكتبه في الغيبة الصغرى في مدّة عشرين سنة، ولم يصنّف مثله في الإسلام»، وقال أيضا: «ولما كان أخبار الخُمس كان متفرقا في أبواب الكافي، ولم يكن في الكافي كتاب الخمس مستقلاً بعنوانه، أخرج أخبار الخمس من سائر أبواب الكافي بعض فضلاء العصر، وجمعها في عنوان كتاب الخمس ، وألحقه بآخر المجلد الأوّل من الكافي وأشار في الهامش إليه»١.

---

١ الذريعة ١٧: ٢٤٥ .

قال الجلالي: وأقل مايقال في مثل هذا التصرّف أنه غير مستساغ ، ولم أقف على الاشارة الهامشية بعد ، ولا على أُسلوب الاستخراج والمواضيع المستخرج منها ، فلا بد في التحقيق في ذلك ، واللّه العاصم .

وبالجملة ، فالكافي من أهم مؤلفات الكليني حتى عرف باسمه ، قال النجاشي: «صنف الكتاب الكبير المعروف بالكليني ، ويسمى الكافي ، في عشرين سنة ، والمؤلف نفسه لم يصرّح بالتسمية ، وقد تستفاد التسمية من المقدمة حيث استجاب إلى طلب من سأله تأليف كتاب كاف»١.

طبعات الكافي:

وقد طبع الكافي عدة طبعات في العراق وايران والهند ، وسرد منها خانبابا مشار، في فهرسته ١٢ طبعة، مع الاشارة الى محتويات بعضها٢. وهي . بعد ترتيبها على التواريخ .كالآتي:

١٢٧٧ ط حجرية . طهران .

١٢٨١ ط حجرية . تبريز .

١٣٠٣ ط حجرية . طهران (الأُصول).

١٣٠٧ ط حجرية . (الروضة) .

١٣٠٣ ط حجرية . لكنهو (الفروع).

١٣١١ ط حجرية . تبريز.

---

١ راجع الكافي ١ : ٧ .

٢ راجع فهرست خانبابا مشار : ٧٢١ . ٧٢٢ .

١٣١٥ ط حجرية . طهران (الفروع).

١٣١٨ ط حجرية . طهران.

١٣٢٥ ط حجرية . طهران.

١٣٣١ ط حجرية . طهران .

١٣٧٦ ط حروفيّة . النجف الأشرف (الأُصول).

١٣٧٨ طبعة دار الكتب الاسلامية . طهران ، وهي المعتمدة ، وتحتوي على الكتاب كاملاً في ثمانية أجزاء كالاتي:

الأجزاء (١ . ٢) الأُصول ، بتحقيق علي أكبر الغفاري ١٣٨١ .

الأجزاء (٣ . ٧) الفروع ، بعناية الشيخ محمد الاخوندي ١٣٧٧ .

الجزء (٨) الروضة ، بعناية الشيخ محمد الاخوندي ١٣٧٧، وعلى هذه الطبعة عدة طبعات بالاوفسيت .

نسخ الكافي :

وأمّا نسخه المخطوطة فكثيرة جدا ، وأقدم ما وقف عليه شيخنا العلاّمة نسخة بتاريخ ١٠٥٦هـ١ ، ومنها: ست مجلدات من أول الأُصول إلى آخر الروضة. تاريخ إتمام الأخير في ١٠٦٢ ، وكلّها من وقف الحاج إبراهيم خان في ١٠٩٥ للخزانة الرضويّة، ونسخة تامّة نفيسة أيضا في مجلد كبير، كلّها بقلم الشيخ عبداللّه بن حسن علي شيخ زقة من توابع تون ، كتب تمامه في

---

١ راجع الذريعة ١٧ : ٢٤٦.

مشهد الرضا عليه‌السلام شرع في كتابة الأُصول ٢٣ صفر ١٠٥٦هـ. وفرغ من الروضة أواخر ربيع الآخر في ١٠٥٧ ، ثمّ وصلت النسخة إلى السيّد المير مرتضى بن السيد مصطفى التبريزي في مشهد خراسان، فصحّحها وقابلها بنسخة مصححة بقدر الوسع والطاقة، وكتب في هامش آخر كتاب الحج : إنّه فرغ عن التصحيح في المشهد في العشر الثاني من رجب في ١٠٥٩ ، وقرأ المير مرتضى شطرا من أواخر الكتاب على استاده محمّد مؤمن بن شاه قاسم السبزواري في المشهد، فكتب استاده له إجازة مفصّلة بخطه الجيّد في ١٠٦٠ وامضائه :] العبد المحتاج إلى رحمة ربّه الباري محمّد مؤمن بن شاه قاسم السبزواري] . وانتقلت النسخة إلى الحاج الشيخ محمّد جواد الواعظ العراقي الكرهرودي في ١٣٧٤هـ، واهداها إلى مكتبة أمير المؤمنين في ١٣٧٥»[1].

قال الجلالي: وأقدم مارأيت منها نسخة بمكتبة مدرسة النواب ب «مشهد الرضا عليه‌السلام»، وهي بتاريخ سنة ٦٧٥ هـ . بخط: علي بن أبي الميامين (ظ) علي بن أحمد بن عليّ بواسط ، وتوجد مصوّرة عنها في مصورات كتابخانه دانشكاه (مكتبة جامعة طهران) برقم ٥١٥٦ .

وهذه النسخة : وهي فريدة لم أقف على أقدم منها كما لم يقف عليها المحققون لطبعات الكافي على كثرتها وهي محفوظة في المكتبة الرضوية في مشهد برقم ١٣٨٠٠ في ١٨٥ ورقة، بمقياس ٢٦ × ١٧ ، أُوقفت عام ١٠٦٥ على مدرسة فاضل خان، وعليها أختام غير واضحة بتواريخ ١٢٩٧ ، وعليها ختم وقف مدرسة نواب ١٣٤١ ، وأحدث التواريخ فيها ١٣٧٣، وتحتوي النسخة على الكتب التالية: الصيد والذبائح ، ثم الأطعمة ، ثم الأشربة ، ثم المعيشة.

---

١ الذريعة ١٧ : ٢٤٦.

وقد جاءت هذه الكتب مع التقديم والتأخير في المطبوعة ، وقد ذكر كلّ من النجاشي والطوسي عناوين كتب الكافي على خلاف في الترتيب ، وحصرها الطوسي بقوله: «الكافي يشتمل على ثلاثين كتابا»١ وعدها النجاشي ٣٢ كتابا، ولا ضير؛ لتداخل الأبواب في كتاب واحد .

محتويات المخطوطة:

١ .كتاب الصيد والذبايح (كتاب واحد) ١ . ٢٦ .

٢ .كتاب الاطعمة ٢٧ . ٧٠ .

٣ .كتاب الأشربة ٧١ . ٩٥.

٤ .كتاب المعيشة ٩٦ . ١٨٦ .

في النجاشيفي الطوسي

١ . رقم ٢٠= رقم ٢١

٢ . رقم ٢٦= رقم ٢٢ (في الطوسي كتابا

الأطعمة والأشربة كتاب واحد)

٣ . رقم ٢٧لايوجد

٤ . رقم ١٩= رقم ١٦

---

١ الفهرست : ١٦١ .

وفي المطبوعة:

كتاب المعيشة ج ٥ : ٦٥ . ٣١٩ .

كتاب الصيد ج ٦ : ٢٠٢ . ٢٢٦ .

كتاب الذبائح ج ٦ : ٢٢٧ . ٢٤١.

كتاب الأطعمة ج ٦ : ٢٤٢ . ٢٧٩.

كتاب الأشربة ج ٦ : ٣٨٠ . ٤٣٨ .

ويُستنتج من هذه المقارنة أنّ كلاً من النجاشي والطوسي نصّا على أمرين:

١ . ان كتاب الصيد والذبائح كتاب واحد ، وليسا كتابين، وعليه المخطوطة دون المطبوعة.

٢ . وان كتاب المعيشة قبل الصيد والذبائح في الترتيب ، وعليه المطبوعة دون المخطوطة.

ولعلّ التقديم والتأخير حصل من الناسخ أو حين التجليد والأمر سهل .

وقد طبعت هذه النسخة النفيسة بالاوفسيت[١] مصورة على الأصل مع بعض المقارنات مع طبعة دار الكتب الإسلامية ١٣٧٧ المجلّد ٥ (ص ٦٥ . ٣١٩) والمجلّد ٦ (ص ٢٠٢ . ٤٣٨) ورقّمت الأبواب بين المعقوفتين وكذا الأحاديث في كل كتاب بصورة متسلسلة ، عسى أن تكون هذه خطوة متواضعة في سبيل إحياء التراث الأصيل.

---

١ طبعت في المدرسة الحرة بشيكاغو، في سنة ١٤٢٢ هـ، بعنوان: « مقارنة بين نسخ الكافي».

الاهتمام بالكافي :

قال الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي في الكليني : «كان أوثق الناس في الحديث وأنقدهم له وأعرفهم به ، صنّف الكافي وهذّبه وبوّبه في عشرين سنة، وهو مشتمل على ثلاثين كتابا ، يحتوي على ما لا يحتوي غيره»١.

وقال النوري عن الكافي : «أجلّ من غيره من حيث الاعتبار والاعتماد؛ لأنّه جمع الأُصول الأربعماءة؛ لأنها كانت تمامها موجودة في عصره كما يظهر من ترجمة أبي محمّد هارون بن موسى التلعكبرى المتوفى سنة ٣٨٥، وقد جاء في ترجمته أنّه روى جميع الأُصول والمصنّفات»٢.

أسلوب التأليف:

قال الكليني في المقدمة: «أمّا بعد ، فقد فهمت يا أخي ماشكوت من اصطلاح أهل دهرنا على الجهالة وتوازرهم وسعيهم في عمارة طرقها، ومباينتهم العلم وأهله، حتّى كاد العلم معهم أن يأزر كلّه وينقطع موادّه، لما قد رضوا أن يستندوا إلى الجهل ، ويضيّعوا العلم وأهله.

وسألت: هل يسع الناس المقام على الجهالة والتديّن بغير علم، إذا كانوا داخلين في الدين ، مقرّين بجميع أُموره على جهة الاستحسان ، والنشوء عليه والتقليد للآباء والأسلاف والكبراء، والاتّكال على عقولهم في دقيق الأشياء وجليلها؟ . إلى أن قال : ـ وذكرت أنّ أُمورا قد أشكلت عليك ، لاتعرف حقائقها؛ لاختلاف الرواية فيها، وأنّك تعلم أنّ اختلاف الرواية فيها لاختلاف عللها وأسبابها، وأنّك لاتجد بحضرتك من تذاكره وتفاوضه ممّن تثق بعلمه فيها، وقلت: إنّك تحبُّ أن يكون عندك كتاب كافٍ يجمع [فيه] من جميع فنون علم الدين مايكتفي به المتعلّم ، ويرجع إليه

---

١ وصول الأخيار : ٧٠ .

٢ مستدرك الوسائل ٣: ٥٣٢ .

المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم‌السلام، والسنن القائمة التي عليها العمل ، وبها يؤدّي فرض اللّه عزّ وجلّ وسنّة نبيّه صلى الله عليه وآله ، وقلت: لو كان ذلك رجوت أن يكون ذلك سببا يتدارك اللّه [تعالى] بمعونته وتوفيقه إخواننا وأهل ملّتنا ويقبل بهم إلى مراشدهم» ١.

وقال : «وقد يسّر اللّه . وله الحمد . تأليف ماسألت ، وأرجو أن يكون بحيث توخّيت ، فمهما كان فيه من تقصير فلم تقصر نيّتنا في إهداء النصيحة ، إذ كانت واجبة لإخواننا وأهل ملّتنا، مع مارجونا أن نكون مشاركين لكل من اقتبس منه، وعمل بما فيه في دهرنا هذا، وفي غابره إلى انقضاء الدنيا، إذ الرب جلّ وعزّ واحدٌ ، والرسول محمّد خاتم النبيّين صلوات اللّه وسلامه عليه وآله واحد ، والشريعة واحدة، وحلال محمّد حلال وحرامه حرام إلى يوم القيامة، ووسّعنا قليلاً كتاب الحجّة وإن لم نكمّله على استحقاقه ، لأنّا كرهنا أن نبخس حظوظه كلّها.

وأرجو أن يسهّل اللّه جّل وعزَّ إمضاء ماقدّمنا من النيّة، إن تأخّر الأجل صنّفنا كتابا أوسع وأكمل منه، نوفّيه حقوقه كلّها إن شاء اللّه تعالى وبه الحول والقوّة ، وإليه الرغبة في الزيادة في المعونة والتوفيق . والصلاة على سيدنا محمّد النبي وآله الطاهرين الأخيار» ٢.

ويستنتج من هذه المقدّمة ان الكليني :

١ . استجاب لطلب من طلب كتاب كافٍ يأخذ منه من يريد العمل بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم‌السلام.

---

١ الكافي ١ : ٥.

٢ الكافي ١ : ٥ . ٩ .

وظاهر كلام الكليني اجتهاده الشخصي حيث يقول : «قد يسّر تأليف ماسألت وأرجو أن يكون بحيث توخّيت » حيث يرجو ان يكون كتابه هو المطلوب .

إنّ أُسلوب الكافي ودراسة أسانيده في كلٍّ من الأُصول والفروع والروضة لايدع مجالاً للريب بوحدة الأُسلوب ووحدة الراوي في منهجية متكاملة متسعة، ولم يعهد أي خلاف في ذلك حتى عصر المحدث الخليل بن غازي القزويني (ت/١٠٨٩هـ) حيث نقل عنه الخلاف في أُمور ، هي :

أولاً : إن المراسيل في الكافي مروية عن الامام الثاني عشر عليه‌السلام بعنوان : «روي».

ثانيا: ان ليس فيه خبر للتقيّة ونحوها .

ثالثا : ان الروضة ليس من تأليف الكليني ، بل من تأليف ابن ادريس .

فقد قال الافندي في ترجمة القزويني مالفظه: «وكان له رحمه‌الله أقوال في المسائل الأُصولية والفروعية انفرد في القول بها، وأكثرها لايخلو من عجب وغرابة، وفي بعضها تابع المعتزلة ، ومن ذلك القول بثبوت المعدومات ، ومن أغرب أقواله القول بأن الكافي بأجمعه قد شاهده الصاحب عليه‌السلام واستحسنه ، وأنّ كلّ ماوقع فيه بلفظ روي، فهو مروي عن الصاحب عليه‌السلام بلا واسطة، وأنّ جميع أخباره حقّ واجب العمل بها ، حتى أنّه ليس فيه خبر للتقية ونحوها، وان الروضة ليس من تأليف الكليني قدس‌سره ، بل هو من تأليف ابن ادريس وإن ساعده في الأخير بعض الأصحاب، وربما ينسب هذا القول الأخير إلى الشهيد الثاني أيضا، ولكن لم يثبت ، ومن خواصه قدس‌سره أيضا تصحيفاته المضحكة في العبارات والأخبار وتحريفاته المعجبة في الآيات والآثار ، غفر الله له ولنا»[1].

وهذه الدعاوي الثلاث كلها باطلة:

---

١ رياض العلماء ٢ : ٢٦٢ .

فأوّلاً : ان أُسلوب الكليني في الأقسام الثلاثة ـ الأُصول ، والفروع، والروضة ـ واحد ، فهو يذكر السند كاملاً كما رآه في مصدره ، ويبدأ بالراوي الاول شيخه ثم قد يختصر الإسناد بالتعليق أو الاضمار حسب المقام ، وهذا جار في الاقسام الثلاثة .

وثانيا : قوله: «ليس فيه خبر للتقية ونحوها» باطل ؛ إذ لو كانت هذه الدعوى صادقة لما كانت حاجة إلى اخبار التقية اطلاقا ، مع أنّه روى هذه الأخبار.

مضافا إلى وجود الأخبار المتعارضة التي لا محيص للجمع بينها سوى حمل بعضها على التقية.

وأيضا لو كانت المرويات المرسلة كلّها عن الصاحب بلا واسطة ، فلم لاينسبها إليه مع اعتقاده أنّه ليس فيه خبر التقية، ولماذا وقعت بلفظ «روي»؟

ثالثاً: أن تراجم ابن ادريس (ت/٥٨٩ هـ) والشهيد الثاني (ت/٩٦٥هـ) معروفة مشهورة ، ولم يرد شيء من ذلك في تراجمهم ، ولا من تقدّم أو تأخّر عنهم ، فكيف ينسب إليهما من دون دليل.

فالحق أنّ الكليني قرّر لنفسه منهجية متكاملة في التأليف ليستوعب تصنيف روايات أهل البيت حسب حقولها الطبيعية ، فجعل قسما للأُصول والعقائد ، وقسما آخر للفروع والفقه، وبقيت أحاديث لأهل البيت عليهم‌السلام لم تدخل في القسمين خاصة فجعل لها قسما ثالثا عنوانها: «الروضة» حيث تشتمل على أحاديث متفرّقة .

فهدف الكليني لم يكن سوى جمع الروايات في أُسلوب رآه أسهل للمراجعة حسب مارآه من الاعتبار والصحة ، ودراسة الكتاب يبيّن ذلك ، فابتدأ بالأُصول ثم الفروع ثم الروضة كمستدركات لما لم يدخل تحت عنوان خاص من الأُصول والفروع، وطبيعيّ ان يستغرق هذا التأليف عشرين سنة وخاصة في عصره قدس‌سره، وتحميل كلامه ما لم يدّعه هو قدس‌سره أو معاصروه ظلم عظيم .

ويمتاز كتاب الكافي عن غيره أنّ مؤلّفه عاش في عصر الغيبة الصغرى (٢٦٠ . ٣٢٩ هـ) ،وأول من أشار إلى هذا السيد علي بن طاووس (ت/٦٦٤ هـ) في كتابه كشف المحجة ص ١٥٧، ومما

قال: «والشيخ محمّد بن يعقوب كان حيا في زمن وكلاء المهدي صلوات اللّه عليه . ثم عدّهم ثم قال: . فتصانيف الكليني ورواياته في زمن الوكلاء المذكورين يجد طريقا إلى تحقيق منقولاته »١.

وبنى المحدّث النوري (ت/١٣٢٠هـ) على ذلك ما لم يدّعه حيث قال مانصه: «نتيجة ماذكره من المقدّمات عرض الكتاب على أحدهم [= النواب الاربعة] وامضائه وحكمه بصحته ، وهو عين إمضاء الإمام عليه‌السلام ، وهذا وإن كان أمرا غير قطعيّ يصيب ويخطيء، ولا يجوز التشبّث به في المقام ، إلاّ أن التأمّل في مقدماته يورث الظن القوي والاطمئنان التام بما ذكره»٢، ثم فصّل قدس‌سرهتفصيلاً لا يرتبط بالمقام.

وأقل مايقال فيه : إنّ أصل الدعوى مخدوشة، ولم يذكر الكليني نفسه ولا غيره أنّه عرض الكتاب على النوّاب ، واللّه الهادي إلى الصواب.

قطعية الصدور:

وقد ذهب جمع إلى قطعية روايات الكافي وصحّتها، وبالنتيجة عدم الحاجة إلى النظر في أسانيدها.

قال سيدنا الاستاذ دام ظلّه: «ذكر غير واحد من الأعلام ان روايات الكافي كلها صحيحة ، ولا مجال لرمي شيء منها بضعف سندها ، وسمعت شيخنا الاستاذ الشيخ محمد حسين النائيني قدس‌سره في مجلس بحثه يقول : ان المناقشة في اسناد روايات الكافي حرفة العاجز»٣.

---

١ كشف المحجة : ١٥٩ .

٢ مستدرك الوسائل ٣ : ٥٣٢ .

٣ معجم رجال الحديث ١ : ٩٩ .

وأجاب عن ذلك سيدنا الاستاذ دام ظله بوجوه غاية في الوضوح والسداد قال:

أوّلاً : إن السائل إنّما سأل محمد بن يعقوب تأليف كتاب مشتمل على الآثار الصحيحة عن الصادقين عليهماالسلام، ولم يشترط عليه ان لا يذكر فيه غير الرواية الصحيحة واستشهد دام ظلّه بموارد كثيرة روى فيها عن غير المعصومين عليهم‌السلام، منها: ـ مارواه عن كتاب أبي نعيم الطحان رواه عن شريك بن اسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر عن زيد بن ثابت أنّه قال : «من قضاء الجاهلية أن يورّث الرجال دون النساء»١.

وثانيا: لو سلّم أنّ محمّد بن يعقوب شهد بصحة جميع روايات الكافي ، فهذه الشهادة غير مسموعة؛ فإنه إن أراد بذلك ان روايات كتابه في نفسها واجدة لشرائط الحجية ، فهو مقطوع البطلان؛ لان فيها مرسلات، وفيها روايات في اسنادها مجاهيل ومن اشتهر بالوضع والكذب كابن البختري وأمثاله.

وان أراد بذلك أنّ تلك الروايات وان لم تكن في نفسها حجّة إلاّ أنّه دلّت القرائن الخارجية على صحتها ولزوم الاعتماد عليها ، فهو أمر ممكن في نفسه ، لكنه لايسعنا تصديقه وترتيب آثار الصحة على تلك الروايات غير الواجدة لشرائط الحجية؛ فإنها كثيرة جدا ، ومن البعيد جدّا وجود أمارة الصدق في جميع هذه الموارد.

وثالثا : أنّه يوجد في الكافي روايات شاذّة ، لو لم ندّع القطع بعدم صدورها من المعصوم عليه‌السلام فلا شك في الاطمئنان به ، ومع ذلك كيف تصحّ دعوى القطع بصحة جميع روايات الكافي وأنّها صدرت من المعصومين عليهم‌السلام.

---

١ الكافي ٧ : ٢ .

ورابعا : مناقشة أصحاب الكتب الأربعة بعضهم لأحاديث بعض، منها ما قال الصدوق في باب الوصي يمنع الوارث : «ما وجدت هذا الحديث إلاّ في كتاب محمد بن يعقوب ، ولا رويته إلاّ من طريقه، حدثني به غير واحد منهم محمد بن محمد بن عصام الكليني رضي اللّه عنه عن محمد بن يعقوب»١، وفيه تصريح بعدم التواتر.

وقال الشيخ الطوسي بعد ماروى عنه بسنده عن عمران الزعفراني ، قال: «انهما خبر واحد لايوجبان علما ولا عملاً ، ولأنّ راويهما عمران الزعفراني، وهو مجهول، وفي اسناد الحديثين قوم ضعفاء»٢.

سمات بارزة :

ونظرة فاحصة في الكافي تكشف عن أُسلوب فريد ممتاز بسمات بارزة لتسهيل طريق الوصول إلى أحاديث أهل البيت عليهم‌السلام في أُسلوب العرض والجمع اسنادا وتبويبا ، وبالاضافة إلى التبويب العام في حقول العقيدة (الأُصول) والشريعة (الفروع) والآداب (الروضة) نجد السمات التالية:

أُسلوب العرض:

يتحاشى الكليني من استخدام المصطلحات التي يستعلمها عامّة المحدّثين من: (حدثني) و (أخبرنا) و(أخبرني)؛ ربما لأنها تستلزم النقل المباشر شفها، وهذا ينافي الاعتماد على المصادر المتيسرة في عهده كما يظهر من الكتاب .

---

١ من لا يحضره الفقيه ٤: ٢٢٣ ، ذيل الحديث ٥٥٢٦ .

٢ الفهرست : ٢٣٠ .

ويظهر من مخطوطة الكافي المؤرخة ٦٧٤ أنّ من اسلوب الكليني ان يبتديء في كل كتاب بقوله: (حدّثنا) مرة واحدة في أُول الكتاب ، ولا يكرر هذه الكلمة في كلّ حديث ورواية اعتمادا على ظهور ذلك واختصارا، ولكنه رحمه‌الله استعملها بمعناها اللغوي كما في موارد :

١ . اخبرني بعض أصحابنا [ونقل حديثا مرسلاً١].

٢ . اخبرنا عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ...الخ٢.

٣ . حدثني محمد بن يحيى٣.

٤ . حدثنا محمد بن يحيى٤.

ولم يتعدّ استخدام هذه الكلمات عن معانيها اللغوية دون الاصطلاحية.

جمع الأسانيد :

وتجنّبا عن تطويل الاسانيد بالتكرار اختصر الكليني الأسانيد بعطف بعضها على بعض ، والإشارة إلى ذلك بقوله : «جميعا» عند احتمال اللبس ، ومن أمثله ذلك في طبقة مشايخه في أوّل السند : «علي بن إبراهيم عن أبيه، والحسين بن محمّد بن عبد ربّه عامر وغيره ، ومحمّد بن يحيى عن

---

١ الكافي ٧: ١١٥ .

٢ الكافي ٦: ٥٤ .

٣ الكافي ٣: ٢٦٤ .

٤ الكافي ٦ : ١٧٧ .

أحمد (جميعا) عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر عن أبان بن عثمان عن أبي العباس عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام»١. فقد روى عن ثلاثة من مشايخه بأسانيدهم.

ومن أمثلة ذلك في آخر السند: «محمّد بن اسماعيل عن الفضيل بن شاذان عن صفوان بن يحيى، وعلي بن إبراهيم، عن أبيه عن حماد بن عيسى (جميعا) عن معاوية بن عمار، قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه‌السلام...»٢، فقد روى كلّ من صفوان وحماد عن معاوية بن عمّار .

التثبّت في الإسناد:

من أسلوب الكليني التصريح فيما لم يظهر له وجه الحقيقة في الأسانيد تجنّبا عن احتمال التدليس ، مثال ذلك :

١ . عن سهل عن بعض أصحابه أظنه محمد بن اسماعيل، قال : ذكر بعضنا اللحمان٣.

٢ . عن بعض أصحاب أبي عبد اللّه عليه‌السلام، أظنه أبا عاصم السجستاني٤.

السقط :

طبيعيّ لعمل موسوعي كالكافي . المؤلّف بيد واحدة . أن يحصل فيه السقط؛ فإنّه نقل الحديث وهو عالم باسناده لكنه حصل له سقط في بعض السند لايدرى من هو؟ وكثيرا ما يحصل مثله للمؤلفين.

---

١ الكافي ٤: ٢٠٧ .

٢ الكافي ٣: ٢ .

٣ الكافي ٦: ٣١٠ .

٤ الكافي ٧ : ٣٧٦ .

مثال ذلك: قال مانصه : بعض أصحابنا . سقط عنّي إسناده . عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: «إنّ اللّه عزّ وجلّ لم يترك شيئا ممّا يحتاج إليه إلاّ علّمه نبيّه صلى الله عليه وآله ، فكان من تعليمه إيّاه أنّه صعد المنبر ذات يوم فحمد اللّه وأثنى عليه، ثمّ قال: أيّها الناس إنَّ جبرئيل أتاني عن اللّطيف الخبير فقال: إنّ الأبكار بمنزلة الثمر على الشجر، إذا أدرك ثمره فلم يجتنى أفسدته الشمس ونثرته الرّياح ، وكذلك الأبكار إذا أدركن مايدرك النساء فليس لهنّ دواء إلاّ البعولة وإلاّ لم يؤمن عليهنّ الفساد؛ لأنّهن بشر، قال : فقام إليه رجلٌ فقال: يارسول اللّه، فمن نزوّج؟ فقال: الأكّفاء، فقال: يارسول اللّه ومن الأكفاء؟ فقال: المؤمنون بعضهم أكفّاء بعض، المؤمنون بعضهم أكفّاء بعض»١.

باب النوادر :

من أُسلوب الكليني سرد الأحاديث على الأبواب في العقيدة والشريعة والمتفرّقات ، ولكنّه واجه أحاديث في الأبواب الفقهية لاتدخل تحت عنوان باب خاص، فعقد له عنوان «النّادر»، وليس يعني ندرة الرواية بل عدم عنوان مناسب سوى النادر، ومن الغريب تكرّر باب النوادر في كتاب الزكاة ج ٤ . ص ٤٦ و ص ٦٠.

كما عنون أبواب مطلقة من دون عنوان راجع مثلا ج ٥ ص ٣٢ وفيه خمسة أحاديث ، و ص ٤٣ وفيه ثلاثة أحاديث.

نقد الروايات :

ليس من أُسلوب الكليني نقد الروايات التي يرويها، وكأنه لم يأخذ على نفسه سوى الرواية ، ولكنّه أحيانا يبدي رأيه الخاص معلّقا على بعض الروايات وخاصة المتعارضة .

---

١ الكافي ٥ : ٣٣٧ .

مثال ذلك: قال الكليني : الفضل عندي أن يوقّر الرَّجل شهر رمضان ويمسك عن النساء في السفر بالنهار ، إلاّ أن يكون تغلبه الشهوة ويخاف على نفسه فقد رخّص له أن يأتي الحلال كما رخّص للمسافر الّذي لايجد الماء إذا غلبه الشبق أن يأتي الحلال، قال: ويؤجر في ذلك كما أنّه إذا أتى الحرام أثم»١.

وحسب تتبّعي، فهذا هو المورد الوحيد الذي يصرح باسم الكليني فيه، إن لم يكن ذلك مقحما من الناسخ وذلك لرفع اللبس من أن يلحق بكلام الراوي؛ فإنّ التصريح باسمه أفضل من عبارة : (قلت) الشائعة عند الأصحاب؛ فإن كلاً من (الاهمال) أو (قلت) لايرفع اللبس؛ بخلاف التصريح بلفظة: (قال الكليني) فالمؤلف كان يحاول رفع اللبس بأصرح لفظ يمكن في موارد احتمال اللبس ، وعلى خطاه سرت في مواضع اللبس، واللّه العاصم.

وروى الكليني في باب أنّه لا حدّ لمن لاحدّ عليه : فقال: عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه، عن ابن محبوب ، عن إسحاق بن عمّار ، عن أبي عبد اللّه عليهالسلام قال: «لا حدّ لمن لا حدّ عليه». وتفسير ذلك : لو أنَّ مجنونا قذف رجلاً لم يكن عليه شيء ، ولو قذفه رجل لم يكن عليه حدٌّ» .

قال المجلسي تعليقا على ذلك ما نصّه : «من إسحاق أو ابن محبوب، والمقطوع به في كلام الأصحاب اشتراط كمال العقل في القاذف والمقذوف للحد». (انتهى) .

قال الجلالي: ومن المحتمل قويا انه زيادة تفسيرية من الكليني دونهما ، واللّه العالم ٢.

ومن المحتمل قويّا أنّه زيادة تفسيريّة من الكليني دونهما . واللّه العالم .

---

١ الكافي ٤ : ١٣٥ .

٢ الكافي ٧: ٢٥٣.

الترتيب حسب الصحة :

ذكر صاحب الروضات (ت/ ١٣١٣هـ) : «إنّ طريقة الكليني قدس‌سره وضع الأحاديث المخرجة على الأبواب على الترتيب بحسب الصحة والوضوح؛ ولذلك أحاديث أواخر الأبواب في الأغلب لاتخلو من إجمال وخفاء»١.

وهذه دعوى لم يدّعها المؤلّف ولم يسانده الدليل؛ فإن قصد قدس‌سره تقديم الأحاديث الصريحة في الموضوع بالخصوص على الأحاديث العامة التي تنطبق على الموضوع فذلك عادة كلّ المؤلفين ولا يختص بالكليني ؛ فإن الصريح الواضح يقدّم على غير الصريح مما يحتاج إلى بيان ، وأين هذا من الصحة؟

التعليق :

ومن أُسلوب الكليني المائز : التعليق في الإسناد ، ويظن من لا خبرة له باسلوبه القطع في السند ، فإنّه يذكر عدّة أحاديث مرتبطة بسند واحد في الحديث الأوّل ، ثم يذكر حديثا مع الحيلولة في بعض الطبقات بقوله: «عنه» .

ومرجع الضمير هذا يعرف من الطبقة، ويظهر ذلك بوضوح لمن يراجع الأصل ويرى الأحاديث متسلسلة ، وإنّما يخفى على من يرى بعض هذه الأحاديث متفرّقة على أبواب أوجدها المتأخرون؛ ضرورة توزيعها على مظانّها، وعلى أثر التقطيع في النقل قد يحصل الالتباس .

مثال ذلك : عليّ ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي عبد اللّه صاحب السابريّ فيما أعلم أو غيره ، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلامقال: «فيما أوحى اللّه عزّ وجلّ إلى موسى عليه‌السلام:

---

١ روضات الجنات ٦ : ١١٦ .

ياموسى اشكرني حقّ شكري، فقال ، ياربّ وكيف أشكرك حقّ شكرك وليس من شكر أشكرك به إلاّ وأنت أنعمت به عليَّ؟ قال: ياموسى الآن شكرتني حين علمت أنَّ ذلك منّي».

ابن أبي عمير ، عن ابن رئاب ، عن إسماعيل بن الفضل قال: قال أبو عبد اللّه عليه‌السلام: «إذا أصبحت وأمسيت فقل عشر مرّات: اللّهم ما أصبحتُ بي من نعمة أو عافية من دين أو دنيا فمنك وحدك لاشريك لك، لك الحمد ولك الشكر بها عليّ يارب حتّى ترضى وبعد الرّضا. فإنّك إذا قلت ذلك كنت قد أدّيت شكر ماأنعم اللّه به عليك في ذلك اليوم وفي تلك اللّيلة».

ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: «كان نوح عليه‌السلام يقول ذلك إذا أصبح ، فسمّي بذلك عبدا شكورا ، وقال : قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : من صدق نجا»١.

فإن السند في الحديثين الأخيرين هو رواية الكليني عن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي عن أبيه عن ابن أبي عمير ... إلى آخر السند .

ومن التعليق :

عدَّةٌ من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن عثمان بن عيسى ، عن خالد بن نجيح، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال : «إذا رأيت الرجل وقد ابتلي وأنعم اللّه عليك فقل : اللَّهمَّ إنّي لا أسخر ولا أفخر، ولكن أحمدك على عظيم نعمائك عليَّ».

عنه، عن أبيه، عن هارون بن الجهم، عن حفص بن عمر عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: «قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله : إذا رأيتم أهل البلاء فاحمدوا اللّه، ولا تسمعوهم فإنّ ذلك يحزنهم».

---

١ الكافي ٢ : ٩٩ .

عنه، عن عثمان بن عيسى ، عن عبد اللّه بن مسكان، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال : «إنَّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله كان في سفر يسير على ناقة له ، إذ نزل فسجد خمس سجدات فلمّا أن ركب قالوا: يارسول اللّه إنّا رأيناك صنعت شيئا لم تصنعه؟ فقال: نعم استقبلني جبرئيل عليه‌السلام فبشّرني ببشارات من اللّه عزّ وجلّ، فسجدت للّه شكرا لكلّ بشرى سجدة.

عنه، عن عثمان بن عيسى، عن يونس بن عمّار ، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: «إذا ذكر أحدكم نعمة اللّه عزَّ وجلَّ فليضع خدَّه على التراب شكرا للّه ، فإن كان راكبا فلينزل فليضع خدَّه على التراب ، وإن لم يكن يقدر على النزول للشهرة فليضع خدّه على قربوسه ، وإن لم يقدر فليضع خدَّه على كفّه ثمَّ ليحمد اللّه على ماأنعم اللّه عليه»١.

فان الروايات الثلاث الأخيرة كلها بالسند المتقدم وهو رواية الكليني عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبد اللّه .

قال الحارثي: «مايرويه الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني رحمه‌الله في الكافي بقوله : محمّد بن يحيى مثلاً، فالمراد حدثنا محمد بن يحيى أو أخبرنا قراءة أو اجازة أو نحو ذلك، أو المراد : رويت عن محمّد بن يحيى بنوع من أنواع الرواية. فإذا قال بعد ذلك : عن فلان، فكأنه قال : إنّ محمدا مثلاً قال: رويت عن فلان بنوع من أنواع الرواية كما قلناه ، فحذف القول ومقوله وبقي متعلّق القول اختصارا. ومايرويه الشيخ الطوسي رحمه‌الله في الكتابين وغيره عمّن لم يلقه قطعا نحو قوله : الحسين بن سعيد ، فالمراد : حدثنا الحسين بن سعيد أو أخبرنا أو روى لنا بنوع من أنواع الرواية، ولكن بوسائط رجال السند المتصل به الذي قد تقرر. وهذا الاصطلاح من خواص أصحابنا ، وإنما اعتمدوا ذلك لكثرة

---

١ الكافي ٢ : ٩٨ .

أحاديثنا وكون المقصود اتصال سند الرواية بأيّ نوع اتفق . فأتوا بلفظ يندرج تحته الجميع، روما للاختصار ، وإن كان تبيين وجه المأخذ في كل راوٍ أحسن ، كما يفعلونه في كثير من المواضع»١.

وقال صاحب المنتقى : «فاعلم أنَّه اتَّفق لبعض الأصحاب توهُّم الانقطاع في جملة من أسانيد الكافي؛ لغفلتهم عن ملاحظة بنائه لكثير منها على طرق سابقة؛ وهي طريقة معروفة بين القدماء، والعجب أنَّ الشّيخ رحمه‌الله ربما غفل عن مراعاتها، فأورد الإسناد من الكافي بصورته ، ووصله بطريقه عن الكليني من غير ذكر للواسطة المتروكة ، فيصير الإسناد في رواية الشّيخ له منقطعا ، ولكن مراجعة الكافي تفيد وصله، ومنشأ التوهّم الّذي أشرنا إليه فقد الممارسة المطلعة على التزام تلك الطريقة ، فيتوقّف عن القطع بالبناء المذكور ليتحقّق به الاتّصال وينتفي معه احتمال الانقطاع، وسيرد عليك في تضاعيف الطرق أغلاط كثيرة نشأت من إغفال هذا الاعتبار عند انتزاع الأخبار من كتب السَّلف وإيرادها في الكتب المتأخرة ، فكان أحدهم يأتي بأوَّل الإسناد صحيحا لتقرّره عنده ووضوحه ، وينتهي فيه إلى مصنِّف الكتاب الّذي يريد الأخذ منه، ثمَّ يصل الإسناد الموجود في ذلك الكتاب بما أثبته هو أوّلاً، فإذا كان إسناد الكتاب مبنيّا على إسناد سابق، ولم يراعه عند انتزاعه حصل الانقطاع في أثناء السَّند ، وما رأيت من أصحابنا من تنبّه لهذا ، بل شأنهم الأخذ بصورة السَّند المذكور في الكتب ، ولكن كثرة الممارسة والعرفان بطبقات الرِّجال تطلع على هذا الخلل وتكشفه ؛ وأكثر مواقعه في انتزاع الشيخ رحمه‌الله وخصوصا روايته عن موسى بن القاسم في كتاب الحجِّ. ثمَّ إنّه ربما كانت تلك الواسطة السّاقطة معروفة بقرائن تفيد العلم بها، فلا ينافي سقوطها صحّة الحديث إذا كان جامعا للشرائط ، فنورده وننبّه على الخلل الواقع فيه، وربّما لم يتيسّر السبيل إلى العلم

---

١ وصول الأخيار : ١٥٨ .

بها؛ فلا نتعرَّض للحديث لكونه خارجا عن موضوع الكتاب ، إلاّ أن يكون معروفا بالصحّة في كلام الأصحاب ، فربّما ذكرناه لننبّه على الوجه المنافي للصحّة فيه»١.

شرح الأحاديث :

ولم يقصد الكليني في كتابه التفسير والتوضيح للأحاديث وإن كان أحيانا يقوم بذلك ، لما يراه ضروريا.

مثال ذلك : ماقاله في مسألة التوحيد، فقد روى باسناده رواية عن الإمام الباقر عليه‌السلام : وقال قدس‌سره في معنى الصّمد مانصّه: «عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن محمّد بن عيسى ، عن يونس بن عبد الرحمن، عن الحسن بن السريّ، عن جابر بن يزيد الجعفي ، قال : سألت أبا جعفر عليه‌السلام عن شيء من التوحيد ، فقال: إنّ اللّه تباركت أسماؤه التي يدعى بها وتعالى في علوّ كنهه واحد ، توحّد بالتوحيد في توحّده، ثم أجراه على خلقه، فهو واحد ، صمد، قدُّوس ، يعبده كلّ شيء ، ويصمد إليه كلُّ شيء ، ووسع كلَّ شيء علما ».

ثم شرح ذلك بقوله : «فهذا هو المعنى الصحيح في تأويل الصمد، لا ماذهب إليه المشبّهة : أنَّ تأويل الصّمد: المصمت الذي لاجوف له؛ لأنَّ ذلك لايكون إلاّ من صفة الجسم ، واللّه جلَّ ذكره متعال عن ذلك ، هو أعظم وأجلُّ من أن تقع الأوهام على صفته أو تدرك كنه عظمته ، ولو كان تأويل الصمد في صفة اللّه عزَّ وجلَّ المصمت ، لكان مخالفا لقوله عزَّ وجلَّ : «ليس كمثله شيء»؛ لأنَّ ذلك من صفة الأجسام المصمتة التي لا أجواف لها، مثل الحجر والحديد وسائر الأشياء المصمتة التي لا أجواف لها، تعالى اللّه عن ذلك علوّا كبيرا .

---

١ منتقى الجمان ١ : ٢٥.

فأمّا ماجاء في الأخبار من ذلك فالعالم عليه‌السلام أعلم بما قال ، وهذا الذي قال عليه‌السلام: إنَّ الصمد هو السيّد المصمود إليه . هو معنى صحيح موافق لقول اللّه عزَّ وجلَّ : «ليس كمثله شيء» والمصمود إليه : المقصود في اللّغة ، قال أبو طالب في بعض ما كان يمدح به النبيّ صلى الله عليه وآله من شعره:

وبالجمرة القصوى إذا صمدوا لها يؤمّون رضخا رأسها بالجنادل

يعني قصدوا نحوها يرمونها بالجنادل ، يعني الحصا الصغار التي تسمّى بالجمار، وقال بعض شعراء الجاهليّة شعرا:

ماكنت أحسب أنّ بيتا ظاهرا للّه في أكناف مكّة يصمد

يعني : يقصد.

وقال ابن الزبرقان: ولا رهيبة إلاّ سيّد صمد.

وقال شدّاد بن معاوية في حذيفة بن بدر:

علوته بحسام ثم قلت له خذها حذيف فأنت السيد الصمد

ومثل هذا كثير ، واللّه عزَّ وجلَّ هو السيّد الصمد الذي جميع الخلق من الجنّ والإنس إليه يصمدون في الحوائج، وإليه يلجأون عند الشدائد، ومنه يرجون الرَّخاء ودوام النعماء ، ليدفع عنهم الشدائد» ١.

---

١ الكافي ١: ١٢٤.

مصادر الكليني :

لم يصرّح الكليني بمصادر كتابه وان أمكن القول باعتماده على الأُصول الاربعمائة؛ لقرب عهده بهم أو الجوامع من بعدها، بل لم اقف حسب تتبعي على الاشارة إلى أي كتاب سوى ثلاثة كتب، هي :

١ .كتاب حريز [السجستاني] في الصلاة، قال الكليني: «علي بن إبراهيم ، عن أبيه، عن عبد اللّه بن المغيرة، قال: في كتاب حريز أنّه قال: إني نسيت أنّي في صلاة فريضة حتّى ركعت وأنا أنويها تطوّعا قال: فقال: «هي التي قمت فيها إن كنت قمت وأنت تنوي فريضة ثمَّ دخلك الشكّ فأنت في الفريضة ، وإن كنت دخلت في نافلة فنويتها فريضة فأنت في النافلة، وإن كنت دخلت في فريضة ثمَّ ذكرت نافلة كانت عليك فامض في الفريضة»١.

وظاهر ذلك ان عبد اللّه بن المغيرة نقل عن كتاب حريز دون الكليني .

٢ و ٣ .كتابان في المواريث هما :

أ .كتاب أبي نعيم الطحّان عن شريك في المواريث٢.

ب .كتاب العبّاس في الوصية٣.

قال الكليني: «وفي كتاب أبي نعيم الطحّان رواه عن شريك، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن حكيم بن جابر ، عن زيد بن ثابت أنّه قال : «من قضاء الجاهلية أن يورث الرّجال دون النساء»١.

---

١ الكافي ٣: ٣٦٣ .

٢ الكافي ٧: ٧٥.

٣ الكافي ٧: ٢٩ .

وقال: «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد ، وعلي بن إبراهيم ، عن أبيه، جميعا عن ابن محبوب، عن جميل بن صالح، عن أبي عبيدة قال : سألت أبا عبد اللّه عليه‌السلام عن رجل كانت له أُمٌّ ولد ، وله منها غلامٌ ، فلّما حضرته الوفاة أوصى لها بألفي درهم أو بأكثر، للورثة أن يسترقّوها ؟ قال: فقال:« لا ، بل تعتق من ثلث الميّت وتعطى ما أُوصى لها به».

وفي كتاب العبّاس : «تعتق من نصيب ابنها وتعطى من ثلثه ما أوصى لها به»٢.

ولكن التّأمل في أسانيده يفيد أنّ أغلب الطبقة بعد مشايخه هم أصحاب كتب في الحديث، وقد صرّح أنّه ينقل عن مشايخه عنهم . وعليه، فتلك الكتب هي مصادره والسند إليها واليهم مشايخه.

مثال ذلك : أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري له كتب، والرواة عنه عدة منهم: علي بن إبراهيم القمي . وهذا شيخ الكليني ، فيظهر أنّ ماروواه الكليني عن القمي المذكور ، عن الأشعري المذكور هو عن كتابٍ له باسناده، والدليل على ذلك: أنّ جماعة من مشايخ الكليني يعبّر عنهم كثيرا بالعدة، ذكرهم الشيخ النجاشي (ت /٤٥٠) رواة عن الأشعري المذكور . قال النجاشي مانصّه : « أخبرنا بكتبه الشيخ أبو عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه ، وأبو عبداللّه بن شاذان، قالا: حدّثنا أحمد بن محمّد بن يحيى، قال: حدّثنا سعد بن عبد اللّه، عنه بها. وقال لي أبو العباس : أحمد بن عليّ بن نوح ، أخبرنا بها أبو الحسن بن داود، عن محمّد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم، ومحمّد بن يحيى، وعلي بن موسى بن جعفر ، وداود بن كورة، وأحمد بن ادريس ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى بكتبه»٣.

---

١ الكافي ٧ : ٧٥.

٢ الكافي ٧ : ٢٩ .

٣ رجال النجاشي ١ : ٢١٨ .

والمقارنة بين كتب الرواة المذكورين المتيسّرة اليوم بما فيه بعض الأُصول الأربعماءة يكشف بوضوح أنّ الكليني اعتمد على كتبهم ونقل عنها، ثم وزّعها على الأبواب في الكافي، ونكتفي بمثال واحد لذلك:

روى الكليني في كتاب الأطعمة ـ باب الكرّاث : «عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، عن محمّد بن عيسى أو غيره ، عن عبد الرحمن ، عن حمّاد بن زكريا، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: ذكرت البقول عند رسول اللّه صلى الله عليه وآله فقال: «كلوا الكرّاث؛ فإن مثله في البقول كمثل الخبز في سائر الطعام ـ أو قال: الإدام ـ » الشك من محمد بن يعقوب[1].

قال الجلالي: كذا ورد في النسخة المطبوعة ١٣٧٩، وفي المخطوطة ٦٧٤ مانصه: «والشك مني»، ونجد أنّ الراوي بعد العدة هو أحمد بن أبي عبد اللّه وهو البرقي (ت/٢٧٤ح) صاحب المحاسن ، وقد روى نص الحديث في المحاسن بنفس السند ص ٤٢٥ ط النجف ١٣٨٤ . وفي نهاية الحديث مانصّه: «والشك منّي». ومن ذلك يظهر أن مصدر الكليني هو كتاب المحاسن للبرقي ، وهذه الجملة الأخيرة إمّا هي من الراوي «حمّاد» كما هو الظاهر ، أو من البرقي ، وليس من الكليني ، وجاء من نسّاخ الكافي من فسّره من نفسه بمحمد بن يعقوب ، وتصرّف ماتصرّف، وأقلّ مايقال فيه : إنه تصرّف غير لائق .

عدّة الكليني :

وفّر الكليني وقتا كثيرا على نفسه وغيره باختصار أسانيد عنونها بقوله : «عدّة من أصحابنا » وشرح المراد بهم في موضع من كتابه أو أعلن ذلك لتلاميذه الذين نقلوا ذلك بالضبط عنه ، وهي ثلاث عدد :

---

١ الكافي ٦ : ٣٦٥ .

١ . عدّة عن أحمد بن محمد بن عيسى .

٢ . عدّة عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي .

٣ . عدّة عن سهل بن زياد .

ونقل العلاّمة الحلي (ت /٧٢٦ هـ) تسميتهم في الفائدة الثالثة من خلاصة الاقوال ، بما نصه: قال الشيخ الصدوق محمّد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي في أخبار كثيرة: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمّد بن عيسى، قال: والمراد بقولي: «عدّة من أصحابنا»: محمد بن يحيى وعلي بن موسى الكمنداني وداود بن كورة وأحمد بن ادريس وعلي بن إبراهيم بن هاشم . وقال: كلّما ذكرته في كتابي المشار إليه : «عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي»، فهم: علي بن إبراهيم وعلي بن محمد بن عبد اللّه بن أُذينة وأحمد بن عبد اللّه بن أُميّة وعلي بن الحسن : قال: وكلّما ذكرته في كتابي المشار إليه : «عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد»، فهم: على بن محمّد بن علان ومحمد بن أبي عبد اللّه ومحمد بن الحسن ومحمّد بن عقيل الكليني»١، فهذه ثلاثة عدد بالعدة كالآتي :

العدة الأولى ـ عدّة الأشعري:

وهو كما عنونه النجاشي : «أحمد بن محمد بن عيسى بن عبد اللّه بن سعد بن مالك بن الأحوص بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري ... ، يكنى أبا جعفر ، وأوّل من سكن قم من ابائه سعد بن مالك بن الأحوص ، وكان السائب بن مالك وفد إلى النبيّ وأسلم وهاجر إلى الكوفة وأقام بها»٢، وأبو جعفر رحمه‌الله شيخ القميّين ووجهم وفقيههم غير مدافع، وكان أيضا الرئيس الذي

---

١ خلاصة الأقوال : ٢٧٢ .

٢ رجال النجاشي ١: ٢١٦.

يلقى السلطان ، ولقي الرّضا والجواد والهادي عليهم‌السلام، له كتب، روى عنه سعد بن عبد اللّه وعلي بن إبراهيم ومحمّد بن يحيى وعلي بن موسى بن جعفر وأحمد بن ادريس وداود بن كورة ... ، وروى عنه محمد بن الحسن الصّفار والحسن بن محمد بن اسماعيل. وقال الشيخ في الفهرست: ثقة ، وفي الرجال عدّه من أصحاب الرضا عليه‌السلام، وعن الكشي قال: «عن نصر بن الصّباح ما كان أحمد بن محمد بن عيسى يروي عن ابن محبوب ، من أجل أنّ أصحابنا يتّهمون ابن محبوب في [روايته عن] ابن أبي حمزة، ثم تاب أحمد بن محمّد فرجع عن هذا القول وما روى أحمد من ابن المغيرة ولا عن الحسن بن حُرزّاذ»١.

هذا وقد سرد اسماءهم النجاشي قائلاً: «وقال أبو جعفر الكليني: كلّ ما كان في كتابي: عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، فهم: محمّد بن يحيى ، وعليّ بن موسى الكمنداني ، وداود بن كورة، وأحمد بن ادريس ، وعلي بن إبراهيم بن هاشم»٢.

ونقل شيخنا العلاّمة عن نسخة الاستبصار بخط ابن جعفر المشهدي ـ مؤلّف المزار المشهور ـ : بمزار محمد بن المشهدي فرغ من الكتابة في يوم السبت الثامن من شهر ذي القعدة الحرام سنة ٥٧٣ ، وكتب بخطه على عدة مواضع منه: «بلغ قراءة وعرضاً بخط مصنفه» وكتب على ظهر الطبعة الحجرية للكتاب خلاصة فائدة منقولة عن خط الشيخ الطوسي حكاية عن أُستاذيه الشيخ المفيد وابن الغضائري في تعيين رجال العدة الذين يعبّر عنهم ثقة الإسلام الكليني في كتابه الكافي بقوله: عدة من أصحابنا»٣.

---

١ انظر نقد الرجال؛ للتفريشي: ٣٣ ـ ٣٤.

٢ رجال النجاشي ٢ : ٢٩٢.

٣ الذريعة ٢: ١٥.

وقال في الهامش ما نصّ لفظه: «وجدت بخط الشيخ السعيد أبي جعفر الطوسي: سألت الشيخ السعيد أبا عبد اللّه محمّد بن محمّد بن النعمان الحارثي رضى‌اللهعنه وأبا عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه الغضائري رضى‌اللهعنه عن قول الكليني: عدة من أصحابنا في كتاب الكافي ورواياته؟ فقالا: كلّما كان عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى ، فإنّما هو: محمد بن يحيى ، وعلي بن موسى الكمنداني . يعني القمي لأنّه اسم قم بالفارسية . وداود بن كورة ، وأحمد بن ادريس، وعلي بن إبراهيم. وكلّما كان عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، فهم: علي بن إبراهيم، وعلي بن محمد ماجيلويه ، ومحمد بن عبد اللّه الحميري، ومحمد بن جعفر ، وعلي بن الحسين. أقول : علي بن الحسين هذا هو السعدآبادي، وعلي بن محمد ماجيلويه هو علي بن محمد بن أبي القاسم عبد اللّه ماجيلويه وهو سبط البرقي (ابن بنته) ويروي عنه ، وقد صحّف بابن أُمية فكتب الناسخ: علي بن محمد بن عبد اللّه بن أُمية، وأحمد بن إدريس هو الأشعري القمي المتوفى سنة ٣٠٦ هـ ، وما وقع في خاتمة مستدرك الوسائل (ص: ٥٤١) ـ عند ذكر رجال العدة . : علي بن ادريس. فهو من غلط النسخة ، وقد صرّح النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى أنّه أحمد بن ادريس، وكذلك العلاّمة في الخلاصة»١.

وللسيد بحر العلوم (ت/ ١٢١٢) نظم عدّة الأشعري بقوله :

عدّة أحمد بن عيسى بالعدد خسمة أشخاص بهم تمّ السند

علي العلي والعطارُ ثم ابن ادريس وهم أخيارُ

ثمّ ابن كورة كذا ابن موسى فهولاء عِدّة بن عيسى

---

١ الذريعة ٢ : ١٥ ، ط / النجف ١٣٥٥ .

جاءت هذه الأبيات على خلاف خلاصة الأقوال للعلاّمة منسوبة إلى بحر العلوم وكذا فيما يأتي بعد، وهؤلاء خمسة ، وهم :

١ . العطار، وهو أبو جعفر محمد بن يحيى العطار القمي. قال النجاشي: «شيخ أصحابنا في زمانه ثقة عين كثير الحديث ، له كتب»، وفي رجال الشيخ : «روى عنه الكليني ، قميٌّ كثير الرواية».

٢ . الكمنداني ، لم يذكره النجاشي، فلم أقف على ذكر له في كتب الرجال سوى على ماتعرّض له العلاّمة من ذكر موسى بقوله : «موسى بن جعفر الكمنداني . بضم الكاف والميم وإسكان النون وفتح الذال المعجمة . أبو علي من قرية من قرى قم، كان مرتفعا في القول ضعيفا في الحديث». والظاهر انه هو والد علي المذكور .

٣ . ابن كورة ، أبو سليمان القمي ، وهو الذي بوّب كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن عيسى وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب وكتاب الرحمة، ذكروه من غير توثيق ، كما ذكره النجاشي والشيخ في الفهرست ولكنهما لم يوثقاه.

٤ . ابن ادريس ، فهو أحمد بن ادريس بن أحمد ، أبو علي الأشعري القمي ، وثّقه في الفهرست والرجال بقوله: «كان ثقة في أصحابنا فقيها كثير الحديث صحيحه، ومات بالقرعاء في طريق مكة سنة ست وثلاثماءة ٣٠٦» وأفاد شيخنا العلاّمة في هامش الاستبصار: أنَّ ماوقع في خاتمة مستدرك الوسائل عند ذكر رجال العدة : علي بن ادريس١، فهو من غلط النسخة، وقد صرح النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى أنّه أحمد بن ادريس وكذلك العلاّمة في الخلاصة»٢.

---

١ مستدرك الوسائل ٣: ٥٤١ .

٢ الاستبصار ١: ١٥ (الهامش) .

٥ . القمي ، وهو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي ، قال النجاشي : «ثقة في الحديث ثبت معتمد، صحيح المذهب سمع فأكثر، وصنّف كتبا وأضرّ في وسط عمره»١.

وهؤلاء الخمسة : ثلاثة منهم ثقات، واثنان لم يذكرا بمدح ولا ذم ، ويكفي في وثاقة السند الثلاثة الأول .

العدّة الثانية ـ عدة البرقي :

والبرقي هو .كما ترجمه النجاشي . أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن عليّ البرقي ، أبو جعفر، أصله كوفي وكان جدّه محمد بن عليّ حبسه يوسف بن عمر [= الحجاج الثقفي] بعد قتل زيد، ثم قتلهُ وكان خالد صغير السّن، فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برق رود ، وكان ثقة في نفسه يروي عن الضفعاء ، واعتمد المراسيل ، وصنّف كتبا ... روى عنه عليّ بن الحسين السعدآبادي أبو الحسن القمي »٢. وقال الشيخ في الفهرست : «كان ثقة في نفسه غير أنّه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل وصنّف كتبا كثيرة روى عنه أحمد بن عبد اللّه بن بنت البرقي ومحمد بن جعفر بن بطة وسعد بن عبد اللّه، (الفهرست ورجال ابن داود ورجال الشيخ) طعن عليه القميّون ، وليس الطعن فيه إنّما الطعن فيمن يروي عنه؛ فإنّه كان لايبالي عمن أخذ على طريقة أهل الأخبار ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعده من قم ثم أعاده إليها واعتذر إليه (رجال الغضائري) وقال: العلاّمة في الخلاصة بعد نقل ماذكرهُ ابن الغضائري : إنّه قال : «وجدت كتابا فيه وساطة بين أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد ، ولما توفي مشى أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافيا حاسرا ليبرّىء نفسه عمّا قذفه به ، وعندي أنّ روايته مقبولة ، وقال ابن

---

١ رجال النجاشي ٢: ٨٦ . ٨٧ .

٢ رجال النجاشي ١: ٢٠٤ . ٢٠٦ .

داود: «أقول : قد ذكرته في الضعفاء لطعن ابن الغضائري فيه » انتهى، وفيه نظر؛ لأن إبن الغضائري لم يطعن فيه بل ردّ الطعن عنه كما نقلناه»١.

وعن الطوسي (ت/٤٦٠ هـ) في تعيين العدة عن البرقي مانقله عن الكليني بقوله:«وكلّما كان عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، فهم: ١ . علي بن إبراهيم . ٢ . وعلي بن محمد ماجيلويه. ٣ . ومحمد بن عبد اللّه الحميري . ٤ . ومحمد بن جعفر . ٥ . وعلي بن الحسين.

ونقل العلاّمة (ت/٧٢٦ هـ) عن الكليني قوله: «وكلما ذكرته في كتابي المشار إليه : عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، فهم : ١ . علي بن إبراهيم. ٢ . وعلي بن محمد بن عبد اللّه بن أُذينة . ٣ . وأحمد بن عبد اللّه بن أُمية . ٤ . وعلي بن الحسن٢.

وقال بحر العلوم (ت /١٢١٢ هـ) في نظم كلام العلامة الحلّي رحمه‌الله بيتين كالاتي :

وعدّة البرقي وهو أحمد علي بن الحسين وأحمد

وبعد ذين ابن اذينة علي وابن لإبراهيم٣ اسمه علي٤

وعلي بن الحسين المذكور في عدّة البرقي هو علي بن الحسين السعد ابادي ، وقد ذكره الطوسي في الرجال في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم‌السلام١.

---

١ نقد الرجال ؛ للتفريشي: ٣١ .

٢ خلاصة الأقوال: ٢٧٢ .

٣ أي ابراهيم بن هاشم .

٤ انظر مقدّمة "المحاسن: ١ : ٤ .

وقد صرح الكليني بعدّة البرقي في كتاب العتق من الكافي كالآتي: «عدّة من أصحابنا عن : ١ـ علي بن إبراهيم ، ٢ . ومحمد بن جعفر أبو الحسن الأسدي. ٣ ـ ومحمد بن يحيى ، ٤ . وعلي بن محمد وهو المعروف بماجيلويه بن عبد اللّه القمي، ٥ . وأحمد بن عبد اللّه هو ابن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، ٦ . وعلي بن الحسين السعد ابادي، جميعا عن أحمد بن محمد بن خالد.

قال الحر العاملي (ت/١١٠٤ هـ): «وأعلم أنّه قال في كتاب العتق في جملة من النسخ هكذا: عدّة من أصحابنا عن عليّ بن إبراهيم ومحمد بن جعفر ومحمّد بن يحيى وعليّ بن محمّد بن عبد اللّه القمّي وأحمد بن عبد اللّه وعلي بن الحسن جميعا، عن أحمد بن محمد بن خالد . فالظاهر أنَّ المذكورين من جملة العدّة التي تروي عن ابن خالد»٢.

قال الجلالي: بل هو المتعيّن لظهور كلامه في وحدة الطبقة كما يظهر من تراجمهم .

فهؤلاء حسب عدّة الكليني نفسه: ستة أشخاص ، فمن هم هؤلاء الستة؟

١ . علي بن إبراهيم القمي ، وهو الذي تقدم في عدّة الأشعري، وقال عنه النجاشي: «ثقة في الحديث معتمد صحيح المذهب، سمع فأكثر»٣، وافاد شيخنا دام ظله في النوابغ : انه كان حياً سنة ٣٠٧، فراجع٤.

---

١ رجال الطوسي ٢ : ٨٦.

٢ وسائل الشيعة ٢ : ٣٥.

٣ رجال النجاشي ٢: ٨٦ .

٤ نوابغ الرواة (طبقات اعلام الشيعة) ١ : ٢٠٦.

٢ ـ محمد بن جعفر الأسدي ، ويعرف بمحمد بن أبي عبد اللّه ، قال عنه النجاشي: «إنه سكن الري ، وكان ثقة صحيح الحديث إلاّ أنّه يروي عن الضعفاء ، مات ليلة الجمعة لعشر خلون من جمادى الأُولى سنة ٣١٢»١.

٣ ـ محمد بن يحيى ، وهو محمد بن يحيى العطار ، وقد تقدم في عدّة الأشعري.

٤ ـ علي بن محمد ماجيلويه ، قال شيخنا العلاّمة أدام اللّه أيامه في هامش الاستبصار : «هو علي بن محمد بن أبي القاسم عبد اللّه ماجيلويه، وهو سبط البرقي (ابن بنته) ويروي عنه ، وقد صحّف بابن أُمية، فكتب الناسخ : علي بن محمّد بن عبد اللّه بن أُميّة»٢.

وترجمه دام ظله في النوابغ لقوله : «علي بن محمد أبو عبد اللّه بن ماجيلويه ، أبو القاسم عبيد اللّه ، الملقب ببندار ، يروي عنه علي بن عيسى من مشايخ الصدوق كما في الأمالي ، عن جدّه الأُميّ أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، وهو أحد عدّة الكليني عن البرقي»٣.

٥ ـ علي بن محمّد بن عبد اللّه بن أُذينة، قال شيخنا العلاّمة أدام اللّه ايّامه: «إنه تصحيف (ابن بنته) ـ إلى ان قال : ـ وقال شيخنا مانصه : كما صحّف بعده أحمد بن عبد اللّه بن أُميّة ، والصحيح علي بن محمّد بن عبد اللّه ابن بنته، وأحمد بن عبد اللّه إبن إبنه والضميران راجعان إلى البرقي ؛ فإنّ الأوّل سبطه والثاني حفيده ، وهو أحمد بن عبد اللّه ابن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، الذي كان ولده عليّ من مشايخ الصدوق وأكثر الرواية عنه في كتبه وهو يروي عن أبيه أحمد ، وهو

---

١ رجال النجاشي ٢: ٢٨٤ ـ ٢٨٥ .

٢ الاستبصار ١: ١٥ الهامش .

٣ نوابغ الرواة (طبقات اعلام الشيعة) ١ : ٢٠٦ .

عن جدّه أحمد بن أبي عبد اللّه ، كما صرّح الصدوق بهذا النسب وبهذا السند كثيرا في كتبه ، فكان ابن بنت البرقي وابن ابن البرقي كلاهما من أصحاب العدّة ومن مشايخ الكليني»١.

٦ . علي بن الحسين السعدآبادي ، قال عنه شيخنا العلاّمة : «انه السعد ابادي» ، وترجمه في النوابغ قائلاً: «أبو الحسن القمي الذي يروي عن أحمد بن أبي عبد اللّه محمد ابن خالد البرقي الذي كان حيا في عام ٢٧٤ ، ويروي عنه الكليني ... الخ»٢.

وقد صحفت نسخة الخلاصة بعلي بن الحسن مكبّرا . قال الجلالي: الظاهر أنه تصحيف الحسين مصغرا، وهو أبو الحسن القمي وهو السعد ابادي ، قال الشيخ عنه في رجاله:« إنّ الكليني روى عنه»، وفي الفهرست : «انه روى عن أحمد بن محمد بن خالد [البرقي]»، وقد ذكره الزراري (ت/٣٦٨ هـ) في رسالة آل أعين قائلاً: «وحدّثني مؤدبي أبو الحسن علي بن الحسين السعد ابادي بكتب المحاسن اجازة عن أحمد بن عبد اللّه عن رجاله». ومن ذلك استظهر شيخنا العلاّمة أنّه من الماءة الرابعة .

تكميل :

جاء في رواية الطوسي زيادة : «محمد بن عبد اللّه الحميري» وترجمه النجاشي قائلاً: «كان ثقة وجها كاتب صاحب الأمر، وسأله... كان له أُخوة جعفر والحسين وأحمد ، كلّهم كان لهم مكاتبة»٣.

---

١ نوابغ الرواة (طبقات اعلام الشيعة) ١ : ٢٠١ .

٢ نوابغ الرواة (طبقات اعلام الشيعة) ١: ٢٠٦ .

٣ رجال النجاشي ٢: ٢٥٣ .

ويكفي في وثاقة السند أنّ من هؤلاء العدة: عليّ بن إبراهيم ، وهو المنصوص على توثيقه في كلام النجاشي .

وأمّا علي بن الحسين السعد ابادي ، فله ذكر في رجال الشيخ والفهرست ورجال النجاشي إلى البرقي. فقد وثقه المجلسيّان؛ لأنّه من أصحاب الإجازة كما في شرح الفقيه والوجيزة ، وفي شرح الفقيه ؛ لأنّه كثير الرواية١.

وأحمد بن عبد اللّه بن أُمية ، لم يعنون في الرجال إلاّ ان بعضهم احتمل أنّ (أُميّة) تصحيف (ابن بنته) ، أي ابن بنت البرقي ، كما عنون هذا في الفهرست.

وأما ابن اذينة فلم يعنون في الرجال : وقد ذكر شيخنا العلاّمة دام ظله : «علي بن محمد بن عبد اللّه المعروف أخيرا بابن اذينة تصحيفا ، وهو علي بن محمد بن أبي القاسم عبيد اللّه الملقب ببندار ، وهو ابن بنت أحمد بن محمّد بن خالد البرقي، وفي الخلاصة عند ذكر عدّة الكليني عن البرقي نجد منهم علي بن محمد بن عبد اللّه بن بنته ، فغلط كتاب النسخ وكتبوا : علي بن محمد بن عبد اللّه بن اذينة ، وليس جدّه اذينة مذكورا في أسانيد الكافي ولا أسانيد الصدوق بتاتا ، بل إنّما وجدت هذه اللفظة مغلوطة في نسخة الخلاصة ، كما صحّف بعده أحمد بن عبد اللّه بن أُمية ، والصحيح علي بن محمد بن عبد اللّه ابن بنته ، وأحمد بن عبد اللّه ابن ابنه ، والضميران راجعان إلى البرقي ، فإنّ الأوّل سبطه والثاني حفيده . إلى أن قال: ـ حتى أنّ في المقدمة الحادية عشر في أوّل منتقى الجمان وقع هذا التصحيف من غير التفات ، ويشهد للتصحيف المذكور مارأيته بخط جعفر

---

١ انظر روضة المتقين ٤: ٣٩٥.

بن علي المشهدي على ظهر الاستبصار الذي كتبه بخطه في سنة ٥٧٣ ، وهو والد محمد بن جعفر ابن المشهدي صاحب كتاب المزار المشهور ، وهو حكى عن خط الطوسي»١.

العدة الثالثة ـ عدّة الآدمي:

وهي عدّة سهل بن زياد الآدمي (المتوفى بعد ٢٥٥ هـ) .

في نقد الرجال:« وصفه النجاشي بقوله: سهل بن زياد ، أبو سعيد الآدمي الرازي، كان ضعيفا في الحديث غير معتمد فيه ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلوّ والكذب، وأخرجه من قم إلى الري وكان يسكنها، وقد كاتب أبا محمد العسكري علي يد محمّد بن عبد الحميد العطار للنّصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين، ذكر ذلك أحمد بن علي بن نوح وأحمد بن الحسين رحمه‌الله ، له كتاب التوحيد رواه أبو الحسن العباس ابن أحمد بن الفضل بن محمّد الهاشمي الصالحي عن أبيه . وله كتاب النوادر، روى عنه علي بن محمّد، وترجمه الشيخ في أصحاب الهادي والعسكري بقوله : ضعيف، له كتاب ، روى عنه محمّد بن أحمد بن يحيى وأحمد بن أبي عبد اللّه . وقال في الفهرست :كان ضعيفا جدا فاسد الرواية والمذهب ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري أخرجه عن قم وأظهر البراءة منه ونهى النّاس عن السماع منه والرواية عنه ، ويروى المراسيل ويعتمد المجاهيل، وسيجيء بعض أحواله عند ترجمة صالح بن أبي حمّاد»٢.

---

١ نوابغ الرواة (طبقات اعلام الشيعة) ١: ٢٠١ .

٢ نقد الرجال؛ للتفريشي : ١٦٥ .

وحكى العلاّمة عن الكليني قوله: «فكلّما ذكرت عدة عن أصحابنا عن سهل بن زياد ، فهم : ١. علي بن محمد بن علان . ٢ . ومحمد بن عبد اللّه . ٣ . ومحمد بن الحسن . ٤ . ومحمد بن عقيل الكليني»١ .

قال الجلالي : وقد صرّح الكليني باثنين منهم بأنه غير متّهم في الرواية عن سهل ، وهما : علي بن محمد بن الحسن في باب تأويل الصمد في الكافي ٢ ج ١ ص ١٢٣.

ونظمهم السيد بحر العلوم (ت/١٢١٢هـ) بقوله:

عدّة سهل بن زياد العالي أربعة عدّا بلا اشكال

علان والصفّار وابن جعفر وابن عقيل حاله لم يذكر

وانّ عدّة التي عن سهل من كان فيه الأمر غير سهل

ابن عقيل٣ وابن عون الأسدي٤ كذا علي٥ بعد مع محمد١

---

١ الخلاصة :٢٧٢،ط النجف ١٣٨١ .

٢ الكافي ١ :١٢٣ .

٣ اي محمد بن عقيل الكليني.

٤ محمد بن جعفر بن عون الأسدي.

٥ علي بن محمد خال الكليني .

وهؤلاء الأربعة هم :

١ . علي بن محمد بن علان الكليني ، قال النجاشي: «علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني ، المعروف بعلان ، يكنّى أبا الحسن ، ثقة ، عين، له كتاب أخبار القائم»٢.

٢ . محمد بن أبي عبد اللّه ، وهو محمد بن جعفر الأسدي الكوفي، وقد قال النجاشي مانصه: «محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي ، أبو الحسين الكوفي ، ساكن الري ، يقال له : محمد بن أبي عبد اللّه ، كان ثقة صحيح الحديث إلاّ أنه يروي عن الضعفاء ، وكان يقول بالجبر والتشبيه»٣.

٣ . محمد بن الحسن الصفار (ت/٢٩٠ هـ) كما عليه الجمهور وخالف في ذلك النوري في المستدرك ، والسبب في ذلك أنّ الكليني اطلق الاسم ولم يقيّده ، وفي طبقته رجلان بهذا الاسم ، أحدهما: محمد بن الحسن الصفار العلم المشهور المتوفى سنة ٢٩٠، وثانيهما : محمد بن الحسن البرناني، وهو مجهول الحال . وقد أصاب الكلباسي، حيث قال: «إن روايته عنه في أوّل سند الكافي أكثر من أن يحصى ولم يقيّده في شيءٍ من المواضع ويظهر من عدم تقييده أنّه واحد وهو إمّا الصفار

---

١ محمد بن الحسن الصفّار.

٢ رجال النجاشي ٢: ٨٨ .

٣ رجال النجاشي ٢ : ٢٨٤.

محمّد بن الحسن البرناني ونحوه ممن كان في طبقته ، ويبعد في الغاية روايته عنه مع مجهولية حاله دون الصفار الذي من الأعاظم»١ .

٤ . محمد بن عقيل الكليني ، ولم اقف على ترجمته، وقد صرّح الكليني بروايته عنه في باب الزيادات من فقه الحج.

والمذكور في العدة : محمد بن الحسن، وهو مشترك بين الصفار وغيره ، والظاهر انّه الصفار الثقة؛ لأمرين ، أوّلاً: لأن الصفار معاصر للكليني وان ممن في طبقة الكليني يروون عن الصفار مثل: محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد المتوفى سنة ٣٢٤ الذي يروي عن الصفار كما في الفهرست، وانصراف محمد بن الحسن إلى المشهور يقتضي ان يكون هو الصفار ؛ لكونه من أعاظم المحدّثين وكتابه البصائر مشهور .

ثانيا : إنّ مشايخ محمد بن الحسن الواقع في سند الكليني هم مشايخ الصفار ، منهم: إبراهيم بن اسحاق وهو الأحمري ، وفي الفهرست : إن محمد بن الحسن الصفار روى عنه٢.

والظاهر أنّ المراد بعلي بن محمد هو علي بن محمد بن إبراهيم في كتاب الرازي الكليني؛ لكثرة رواية الكليني عنه وكثرة روايته عن سهل ومساعدة الطبقة . وعلان لقب أربعة ، هم : محمد بن إبراهيم ، وابنه علي بن محمد ، وأخوه أحمد بن إبراهيم، وابنه إبراهيم. انظر تراجمهم في كتب الرجال . وروايته في الكافي على أنحاء.

١ . بلا تقييد، سواءً عن سهل كما هو الأكثر ، أو عن غيره كما هو الأقل .

---

١ انظر رجال النجاشي ٢: ٢٥٢ .

٢ الفهرست: ٣٩ ، الترجمة رقم ٩، ط / ١٤١٧ .

٢ . مع التقييد بابن البندار، كما في موارد ، فإنّ المراد به هو ، فهذا لقبه، ويشهد له ملاحظة الموارد؛ فإنّه روى غالبا عن البرقي وإبراهيم بن إسحاق.

وما وقع في أوّل الكافي فعادته أنّ الرواي عن سهل يكون بلا تقييد، أمّا عن غيره فيكون، تارة مقيّدا بابن بندار ، وأُخرى بابن عبد اللّه، فإن اتحد مع علان فيظهر أنّ الرواي سهل غير البندار فهو العلان إن فرضنا الاختلاف.

كما أنّ الظاهر أنّ المراد بمحمد بن أبي عبد اللّه هو الأسدي ، فإنّه لم يعنون في الرجال بهذا الاسم إلاّ اثنين ، أحدهما: هذا، والآخر يقع في آخر سندٍ أوّله حميد بن زياد النبوي المتقدم على الكليني مضافا إلى تصريح العلاّمة بانه هو، واتحاد مشايخ الاثنين في الكافي.

ويظهر توثيقه من المكاتبة بانهم ثقات في الغيبة للشيخ الطوسي وكمال الدين وغيرهما ، وفي سنة ٣١٢ ذكره الكليني مترحّما عليه ، ولم يذكر الشيخ الصدوق طعناً فيه. فكلام النجاشي ساقط بأنّه قائل بالجبر والتشبيه؛ لمعارضته مع كلام الطوسي ، بل قال بعضهم : ان النجاشي رأى روايات منه في ذلك فظنّ أنه اعتقد بها.

واحتمال اتحاده مع محمد بن جعفر الرزاز؛ لوقوع كل منهما في صدر سند الكافي ضعيف؛ لأن الأسدي توفي سنة ٣١٢ والرزاز سنة ٣١٦ ، ولعل احتمال الاتحاد لعدم تعنونه في النجاشي بالرزاز وهو لايصلح لشيء ويظهر من بعض التراجم ان الرزاز هو خالد بن محمد بن سليمان الزراري ، فإن سنة الوفاة متحدة مع وفاته كما في رسالة الزراري .

والكليني روى عن الرزاز باختلاف ، فتارة بالاسم واللقب والتركيب بين كل منهما ، واخرى مع الكنية، دون الكنية فقط فلا رواية له بها.

عدّة أُخرى :

وقد ينقل احيانا الكليني عن الجماعة بدل كلمة (عدّة) كما في كتاب الصلاة غالبا، فيقول : «جماعة عن أحمد بن محمد [بن يحيى] ».

كما أنّه ينقل عن عدّة أُخرى لانعرف أسماءهم بالتفصيل .

وقد سرد النوري في الفائدة الرابعة من المستدرك موارد من الكافي، ورد ذكر العدّة في أوّل السند أو وسطه أو آخره كالآتي:

عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، باب نهي المحرم عن الصيد.

عدّة عن أحمد بن محمد بن عيسى بن يزيد ، باب الخمس .

العدّة عن أحمد بن محمد بن سهل ، باب الرجل يجامع أهله في السفر .

عدّة عن أبان بن عثمان ، باب من لايجب عليه الافطار.

عدّة عن أبي حمزة الثمالي ، باب ان اول ماخلق الله من الأرض.

عدّة عن أبي جعفر عليه‌السلام، باب التطوّع في وقت الفريضة.

عدّة عن أبي عبد اللّه . باب النوادر من الجنائز ، حديث الاسراج .

عدّة عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام ، باب ان الأئمة يعلمون ماكان وما يكون .

وذكر في الأخيرة أن منهم عبد الأعلى وأبو عبيدة وعبد اللّه بن بشر الخثعمي.

ويستدرك عليه :

١ . العدّة عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر ، في الكافي١.

٢ . العدّة عن ابن أبي نجران . في باب مايلزم من يحفر البئر.

٣ . العدّة عن أحمد بن محمد . في باب الدعاء، باب حسن الظن.

٤ . العدّة عن جعفر بن محمد عن ابن الفضال . في الأُصول ، باب النهى عن الاسم ، باب النوادر .

٦ . العدّة عن سعد بن عبد اللّه بن أحمد . في الأُصول ، باب في الغيبة.

٥ . العدّة عن الحسين بن الحسن بن يزيد . في الأُصول ، باب ليس شيء من الحق في أيدي الناس .

٨ . العدّة عن علي بن إبراهيم عن ياسر الخادم . في الفروع ، باب الأطعمة، وهكذا باب الصيد كما في بعض نسخ الكافي، وأُخرى بدونها، ولم يعهد الرواية بالواسطة عنه فيحتمل الزيادة بعيدا.

٧ . العدّة عن صالح بن أبي حماد عن إسماعيل بن مهران . في الروضة .

٩ . العدّة عن محمد بن عيسى في الكافي ٤ : ١٧٣ وان كان المظنون قويّا سقط في هذا، والصحيح : أحمد بن محمد بن عيسى، واللّه العالم .

واستظهر صاحب المنتقى أنّ محمد بن يحيى العطار هو من عدّة الكليني قال مالفظه : «ويستفاد من كلامه في الكافي أنَّ محمّد بن يحيى أحد العدَّة ، وهو كاف في المطلوب ؛ وقد اتَّفق هذا البيان في أوَّل حديث ذكره في الكتاب وظاهره أنَّه أحال الباقي عليه ، ومقتضى ذلك عدم الفرق بين كون

---

١ الكافي ٣ : ٤٣.

رواية العدّة عن أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن محمد بن خالد وإن كان البيان إنَّما وقع في محلِّ الرِّواية عن ابن عيسى؛ فإنّه روى عن العدَّة، عن ابن خالد ، بعد البيان بجملة يسيرة من الأخبار ، ويبعد مع ذلك كونها مختلفة بحيث لايكون محمد بن يحيى في العدَّة عن ابن خالد ، ولا يتعرَّض مع ذلك البيان في أوَّل روايته عنه، كما بيّن في أوَّل روايته عن ابن عيسى»١.

والحديث المذكور هو في كتاب العقل والجهل : «أخبرنا أبو جعفر محمد بن يعقوب قال: حدّثني عدَّة من أصحابنا منهم محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه‌السلام قال: «لما خلق اللّه العقل استنطقه ثم قال له : أقبل فأقبل ، ثم قال له: أدبر فأدبر ، ثم قال: وعزّتي وجلالي ماخلقت خلقا هو أحبُّ إليَّ منك ، ولا أكملتك إلاّ فيمن أُحبّ ، أما إنّي ، إيّاك آمر، وإيّاك أنهى ، وإيّاك أُعاقب ، وإيّاك أُثيب»٢.

وكلامه متين جدا، إذا لاحظنا أُسلوب الكليني في التعليق والاختصار ، فقد ذكر واحدا من العدّة ثم عوّل على ذلك في سائر الموارد ، واللّه العالم .

تمييز المشتركات:

روى الكليني عن محمد بن الحسن ، فهل هو الصفار أم غيره؟ وقد عدّ المحدث النوري جماعة ممن هو في طبقة مشايخ الكليني، وهم :

١ ـ محمد بن الحسن بن علي المحاربي .

٢ ـ محمد بن الحسن القمي .

---

١ منتقى الجمان ١ : ٤٣.

٢ الكافي ١ : ١٠ .

٣ . محمد بن الحسن بن بندار .

٤ . محمد بن الحسن البراني ١ .

ويغلب الظن أنّه الصفار ؛ لشهرته وكثرة الرواية عنه .

من هو علي بن محمد؟

روى الكليني أحاديث عن علي بن محمد، واختلف الاعلام في المراد منه ، هل هو:

١ . علي بن محمد بن إبراهيم، المعروف بعلان الكليني.

٢ . علي بن محمد بن اذينة.

٣ . علي بن محمد بن بندار .

قال المجلسي: «إن تعيين علي بن محمد ، المصدّر في أوائل السند من بين الثلاثة مشكل»٢.

وقال الملا صالح المازندراني إنّه : «علي بن محمد بن إبراهيم الكليني المعروف بعلان»٣.

وقال سيدنا الاستاذ دام ظله : «المراد بعلي بن محمد في سائر الموارد هو علي بن محمد بن بندار»٤.

---

١ المستدرك ٣: ٥٤٣.

٢ تصحيح المقال ٥: ٩٨ .

٣ مرآة العقول شرح الكافي ١: ٧٨.

٤ معجم رجال الحديث ١٢: ١٣٨ .

وقال التستري دام ظله: «أقول : بل الظاهر ارادة (علان) به متعيّنا؛ لأنّه كلّما ورد (علي بن محمد) ورد (علي بن محمد عن سهل) ، وقد فسّر الكافي عدّة سهل بجمعٍ (علان) أحدهم ، ولولا ذلك انحصر احتمال (علي بن محمد) بمن ذكر في تلك الطبقة أيضا (علي بن محمد بن الأشعث) و (عليّ بن محمد الحداد) و (علي بن محمد بن علي بن جعفر) و (علي بن محمد بن رباح) و (علي بن محمد بن الزبير) ...»١.

وكلامه دام ظله: عين الصواب ؛ لكثرة روايته عنه وكونهما أقرباء، ومن بلدة واحدة ، والظن يلحق الشيء بالأعمّ الأغلب .

ومن المشتركات :

رواية الكليني عن محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، فهل هو ابن بزيع ام آخرون ؟ ، وعدّهم صاحب المنتقى سبعة ، هم :

١ . محمد بن اسماعيل البرمكي.

٢ . محمد بن إسماعيل الزعفراني.

٣ . محمد بن إسماعيل الكتاني.

٤ . محمد بن إسماعيل الجعفري.

٥ . محمد بن إسماعيل القمي .

---

١ قاموس الرجال ١١ : ٥١ .

٦ . محمد بن إسماعيل البلخي١.

واستظهر أنّه أبو الحسن محمد بن إسماعيل البرقي النيسابوري؛ لذكر الكليني إيّاه راويا عن الفضل بن شاذان .

وألّف السيد حسن الصدر (ت/١٣٥٤هـ) البيان البديع في أنّ محمد بن إسماعيل المبدوء به أسانيد الكافي انما هو بزيع٢.

والمشهور أنّه محمد بن إسماعيل بن بزيع النيسابوري، قال صاحب المنتقى مانصه: «يأتي في أوائل أسانيد الكافي أيضا محمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، وأمر محمد بن إسماعيل هذا ملتبس ؛ لأنَّ الاسم مشترك في الظاهر بين سبعة رجال ذكرهم الأصحاب في كتب الرجال ، وهم: محمّد بن إسماعيل بن بزيع الثّقة الجليل، ومحمد بن إسماعيل البرمكيّ، ومحمد بن إسماعيل الزَّعفراني، وهذان وثّقهما النجاشي، ومحمّد بن إسماعيل الكتاني، ومحمد بن إسماعيل الجعفري ، ومحمد بن إسماعيل الصيمريُّ القمّي؛ ومحمد بن إسماعيل البلخي ، وكلّهم مجهولوا الحال.

والأوّل لايتّجه إرادته هنا من وجوه:

أحدها: أنَّ الفضل بن شاذان دون ابن بزيع في الطبقة؛ لأنَّ الفضل لم يذكره الشيخ في كتاب الرجال إلاّ في أصحاب أبي الحسن الثالث عليه‌السلام؛ وربّما احتمل من كلام النجاشي أن يكون راويا عن أبي جعفر الثاني؛ ومحمد بن إسماعيل ذكر في أصحاب الكاظم والرّضا عليهماالسلام قال النجاشي : «وأدرك أبا جعفر الثاني عليه‌السلام». وممّا يوضح هذا الوجه أنّه لم توجد قطّ رواية عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع بالتصريح عن الفضل بن شاذان بعد التتبّع والاستقراء.

---

١ منتقى الجمان ١ : ٤٣.

٢ تأسيس الشيعة : ١٨.

وثانيها : أنّه روى في الكافي عن ابن بزيع أخبارا كثيرة بواسطتين؛ لأنّه يروي عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد، عنه، وهذا لا يناسب الرّواية عنه من غير واسطة بحسب العادة قطعا .

وثالثها : أنَّ وفاة محمّد بن إسماعيل بن بزيع كانت في زمن أبي جعفر الثاني عليه‌السلام، فكيف يتصوّر لقاء الكليني له ؟! .

وبالجملة فاحتمال إرادته هنا أوضح في الانتفاء من أن يبيَّن .

وأما الثاني والثالث فكذلك؛ لأنَّ البرمكي يروي عنه في أسانيد كثيرة بالواسطة، والزعفراني متقدَّم أيضا، فإنّهم ذكروا أنّه أدرك أصحاب أبي عبد اللّه عليه‌السلام .

فلم يبق إلاّ احتمال كونه أحد المجهولين ؛ ويحتمل كونه غيرهم ، بل هو أقرب ؛ فإنَّ الكشي ذكر في ترجمة الفضل بن شاذان حكاية عنه، وقال: إنَّ أبا الحسن محمد بن إسماعيل البندقي النيسابوري ذكرها. ولا يخفى مافي التزام صاحب الاسم المبحوث عنه للرواية عن الفضل بن شاذان من الدّلالة على الاختصاص به، ونقل الحكاية عن الرَّجل المذكور يؤذن بنحو ذلك ، فيقرب كونه هو. وفي فهرست الشَّيخ حكاية عنه أيضا ذكرها في ترجمة أحمد بن داود الفزاريّ ، وقال في صدر الحكاية: «ذكر محمد بن إسماعيل النيسابوري. ثمّ إنَّ حال هذا الرجل مجهول أيضا؛ إذ لم يعلم له ذكرٌ إلاّ بما رأيت ، فليس في هذا التَّعيين كثير فائدة، ولعلَّ في إكثار الكلينيِّ من الرِّواية عنه شهادة بحسن حاله كما نبَّهنا عليه في الفائدة الثامنة ، مضافا إلى نقاءة حديثه. وقد وصف جماعة من الأصحاب أوَّلهم العلاّمة أحاديث كثيرة هو في طرقها بالصحّة.

وذكر الشيخ تقيّ الدين ابن داود في كتابه ماهذا لفظه: إذا وردت رواية عن محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل ، ففي صحتّها قولان ، فإنَّ في لقائه له إشكالاً ، فتقف الرِّواية بجهالة الواسطة بينهما وإن كانا مرضيَّين معظَّمين»١.

نقد الكافي :

تسالمت كلمات المحدثين على توثيق الكافي في المادّة وان انتقد بعضهم الأُسلوب ، ومنهم الفيض (ت/١٠٩١هـ) في وصف الكتب الأربعة قال مانصه : «أمّا الكافي، فهو وإن كان أشرفها وأوثقها وأتمّها وأجمعها؛ لاشتماله على الأُصول من بينها وخلوّه من الفضول وشينها، إلاّ أنّه أهمل كثيرا من الأحكام ولم يأت بأبوابها على التَّمام ، وربّما اقتصر على أحد طرفي الخلاف من الأخبار الموهمة للتّنافي ، ولم يأت بالمنافي، ثمّ إنّه لم يشرح المبهمات والمشكلات، وأخلّ بحسن الترتيب في بعض الكتب والأبواب والرّوايات. وربّما أورد حديثا في غير بابه، وربّما أهمل العنوان لأبوابه ، وربّما أخلّ بالعنوان لما يستدعيه ، وربّما عنون مالا يقتضيه»٢.

وليس ذلك على أيّ حال سوى نقد في التبويب والاستقصاء الذي لايسلم منه مؤلف يكتب في يومه ويقول في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن، ولاكمال إلاّ للّه وحده.

اختلاف النسخ :

١ . نسخة التلعكبرى:

أن النسخة المتداولة . والتي كانت عند المجلسي (ت /١١١٠ هـ) كما يظهر من شرحه : مرآة العقول . المطبوع بدار الكتب الإسلامية ، هي برواية أبي محمد هارون بن موسى التلعكبرى

---

١ منتقى الجمان ١ : ٤٥.

٢ الوافي ١: ٥ .

(ت/٣٣٥ هـ) عن الكليني كما اشير إلى ذلك في مواضع من الكافي، والمقارنة بين النسخة الموجودة اليوم بخط عليّ بن أبي الميامين علي بن أحمد بن علي بن امينا بواسط عام ٦٧٤ هـ ، تكشف عن زيادات في المطبوعة المتداولة وكذلك في المخطوطة ، وقد شرحتها بتفصيل في جدول المقارنة بينهما.

مثال ذلك : جاء في المطبوعة ج ٦ ص ٢١٤ في باب الصيد بالحبالة حديثان ، كالآتي:

«أبان ، عن عبد اللّه بن سليمان ، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: «ما أخذت الحبالة فانقطع منه شيء أو مات فهو ميتة».

«أبان، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه‌السلام قال:« ما أخذت الحبائل فقطعت منه شيئا فهو ميّت، وما أدركت من سائر جسده فذكّه ثمّ كل منه».

ولا يوجد الحديثان المذكوران في المخطوطة .

وجاء في المطبوعة ج ٦ ص ٢٦٧ في باب ذبيحة الصبي والمرأة والأعمى ، مايلي: «عليّ بن إبراهيم ، عن هارون بن مسلم، عن مسعدّة بن صدقة قال: سئل أبو عبد اللّه عليه‌السلامعن ذبيحة الغلام ؟ قال: «إذا قوي على الذبح وكان يحسن أن يذبح وذكر اسم اللّه عليها فكل»، قال : وسئل عن ذبيحة المرأة فقال: «إذا كانت مسلمة فذكرت اسم اللّه عليها فكل».

ولايوجد في المخطوطة١.

وأيضا جاء في ج ٦ ص ٣٢١ ـ ٣٢٢ باب بعنوان (الطعام الحار) يحتوي على خمسة أحاديث وليس للباب أثر في المخطوطة ، وإليك نصّ الأحاديث في باب الطعام الحار:

---

١ راجع المخطوطة : ٢٦ .

١ . محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه‌السلام : «أقرُّوا الحارَّ حتّى يبرد ، فإنَّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله قرّب إليه طعام حارٌّ فقال: أقرّوه حتّى يبرد ، ماكان اللّه عزّ وجلّ ليطعمنا النار، والبركة في البارد».

٢ . عليٌّ بن إبراهيم ، عن أبيه، عن النوفليّ، عن السكونيّ، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أُتي بطعام حارّ جدا فقال: «ماكان اللّه عزّ وجلّ ليطعمنا النار، أقرُّوه حتّى يبرد ويمكّن ، فإنه طعام ممحوق البركة وللشيطان فيه نصيب».

٣ . عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن محمّد بن حكيم ، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: «الطعام الحارّ غير ذي بركة» .

٤ . محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضّال، عن ابن القدّاح ، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: «أُتي النبيّ صلى الله عليه وآله بطعام حارّ فقال: إن اللّه عزَّ وجلَّ لم يطعمنا النّار ، نحّوه حتّى يبرد. فترك حتّى برد».

٥ . أحمد بن محمد، عن ابن محبوب ، عن يونس بن يعقوب ، عن سليمان بن خالد قال: «حضرت عشاء أبي عبد اللّه عليه‌السلام في الصيف فأُتي بخوان عليه خبز وأُتي بقصعة ثريد ولحم، فقال: «هلمَّ إلى هذا الطعام ، فدنوت فوضع يده فيه ورفعها وهو يقول: أستجير باللّه من النار، أعوذ باللّه من النار [أعوذ باللّه من النار] ، هذا مالا نصبر عليه فكيف النار، هذا ما لم نقو عليه فكيف النار، هذا مالا نطيقة فكيف النّار»، قال: وكان عليه‌السلام يكرّر ذلك حتّى أمكن الطعام فأكل وأكلنا معه.

٢ . نسخة الصفواني :

كما ان رواية الصفواني تختلف عنها ، وعن اختلاف النسخ مع نسخة الصفواني ما جاءت الإشارة إلى زيادته في طبعة دار الكتب الإسلامية . طهران ١٣٨١ في مواضع، منها: المجلد الأوّل ص ٢٨٣ و ٣٠٤ و ٣٢٥ .

مثال ذلك: أ . في نسخة الصفواني: أحمد بن محمد ، عن عليّ بن الحكم ، عن سيف ، عن أبي بكر، عن أبي عبداللّه عليه‌السلام: «انّ عليّا صلوات اللّه عليه حين سار إلى الكوفة، استودع أُمَّ سلمة كتبه والوصيّة فلمّا رجع الحسن دفعتها اليه»١.

ب . وفي نسخة الصفواني : علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حنان بن سدير، عن فليح بن أبي بكر الشيبانيّ، قال : واللّه إنّي لجالسٌ عند عليّ بن الحسين وعنده ولده ، إذ جاءه جابر بن عبد اللّه الأنصاري فسلّم عليه، ثمّ أخذ بيد أبي جعفر عليه‌السلام فخلا به، فقال: «إنَّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله أخبرني أنّي سأدركُ رجلاً من أهل بيته يقال له: محمد بن عليّ ، يكنّى أبا جعفر، فإذا أدركته فاقرأه منّي السلام، قال : ومضى جابر ، ورجع أبو جعفر عليه‌السلام فجلس مع أبيه عليّ بن الحسين عليهماالسلام وإخوته ، فلمّا صلّى المغرب قال عليّ بن الحسين لأبي جعفر عليه‌السلام: أي شيء قال لك جابر بن عبد اللّه الأنصاري ؟ فقال: قال: إنَّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله قال : إنّك ستدرك رجلاً من أهل بيتي اسمه محمّد بن عليّ يكنّى أبا جعفر فأقرأه منّي السلام ، فقال له أبوه: هنيئا لك يابنيَّ ماخصّك اللّه به من رسوله من بين أهل بيتك٢، لاتطلع اخوتك على هذا فيكيدوا لك كيدا، كما كادوا إخوة يوسف ليوسف عليه‌السلام٣.

---

١ الكافي ١: ٢٩٨ .

٢ في بعض النسخ : أهل بيته .

٣ الكافي ١ : ٣٠٤ .

ج . وفي نسخة الصفواني زيادة : عليٌّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد اللّه بن عبد الرحمن الأصم ، عن أبي عبد اللّه البزّاز، عن حريز قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام : جعلت فداك ما أقلّ بقاءكم أهل البيت وأقرب آجالكم بعضها من بعض مع حاجة الناس إليكم ؟ فقال: «إنّ لكلّ واحد منّا صحيفة فيها مايحتاج إليه أن يعمل به في مدَّته ، فإذا انقضى مافيها ممّا أُمر به عرف أنَّ أجله قد حضر فأتاه النبيُّ صلى الله عليه وآله ينعى إليه نفسه ... الخ »١.

٣ . نسخة الصدوق :

ومن روايات نسخ الكافي التي رواها الصدوق في التوحيد عن الكليني مع رواته واختلاف في مواضع، منها: المجلد الأوّل ص ٢٨ و ٧٦ . ٧٨ و ٨٣ و ١٢٠ و ٤٦٨ ، وجاء بعد الحديث الثاني في هامش الصفحة ٢٨ معلقا مالفظه : وجاء في هامش المطبوع معلقا مالفظه: «هاتان الروايتان المرموزتان بـ (ألف ، ب) لم نجدهما في أكثر النسخ التي بأيدينا، وإنّا وجدناهما في نسختين مخطوطتين في حدود القرن العاشر، أثبتناهما هنا مزيدا للفائدة واقتفاء بالمحدث الكبير المجلسي قدس‌سره حيث قال في باب حدوث العالم في شرحه للكافي (مرآة العقول : ٥٠) عند ذكر الحديث

---

١ في هامش المطبوع هنا ما يلي : «وقال المجلسي معلّقا : هذا كلام بعض رواة الكليني ؛ فإنّ نسخ الكافي كانت بروايات مختلفة، كالصفواني هذا وهو محمد بن أحمد بن عبد اللّه بن قضاعة بن صفوان الجمّال، وكان ثقة فقيها فاضلاً، ومحمد بن إبراهيم النعماني، وهارون بن موسى التلعكبرى، وكان بين تلك النسخ اختلاف ، فتصدّى بعض من تأخّر عنهم كالصدوق محمد بن بابويه والشيخ المفيد واضرابهما رحمة اللّه عليهم، فجمعوا بين النسخ وأشاروا إلى الاختلاف الواقع بينها، ولما كان في نسخة الصفواني هذا الخبر الآتي ولم يكن في سائر الروايات أشاروا إلى ذلك الكلام، وسيأتي مثله في مواضع». مرآة العقول. راجع هامش الكافي ١: ٢٨٣ .

الثالث مانصه: وليس هذا الحديث في أكثر النسخ لكنه موجود في توحيد الصدوق ورواه عن الكليني ... الخ»١.

والحديث الرابع : الحسين بن عامر جاء في الكافي قبل رواته كلمة (ابن بابويه)٢. وعلق عليه المجلسي قائلاً: «هذه اشارة إلى ان هذا الحديث الآتي كان في نسخة الصدوق محمد بن بابويه رحمه‌الله إذ تبيّن بالتتبّع ان النسخ التي رواها تلامذة الكليني بواسطة أو بدونها كانت مختلفة ، فعرض الافاضل المتأخّرون من عصرهم تلك النسخ بعضها على بعض ، فما كان فيها عن اختلاف اشاروا إليه كما مرّ مرارا »٣.

موارد السقط :

يوجد في النسخة المطبوعة سقط في أسماء الرواة كما تحدده الطبقات :

الراوي المروي عنه المصدر الواسطة المحذوفة

١ . أحمد بن محمد عن زرعة ٧ : ٦٧ عثمان بن عيسى؟

٢ . أحمد بن محمد وسهل بن زياد جميعا عن رفاعة بن موسى ٤ : ٥٠٦

٣ . الحسن بن محبوب عن الحلبي ٤ : ٩٥ علي بن رئاب عن ابن مسكان.

٤ . محمد بن الحسين عن العلاء بن رزين ٤ : ١٠٥ صفوان بن يحيى؟

---

١ الكافي ١ : ٢٨ الهامش .

٢ الكافي ١: ٤٦٨ .

٣ الكافي ١ : ٤٦٨ الهامش .

والظاهر أنها من أغلاط النسّاخ، وقد ذكر محقق المطبوعة علي أكبر الغفاري موارد منها: في باب صوم الوصال وصوم الدهر: «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن حسّان بن مختار قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام: [ما]الوصال في الصيّام؟ قال: فقال: إنَّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله قال: «لا وصال في صيام، ولا صمت يوم إلى اللّيل، ولا عتق قبل ملك»١.

قال المعلّق: رواية الحسن بن محبوب عن عبيد اللّه بن علي بن أبي شعبة الحلبي مما لايعهد في الكتاب ، ولعلّه سقط علي بن رئاب أو غيره من الوسائط بينهما كما أشار إليه في هامش المطبوع .

ومنها: «محمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهماالسلامقال : سألته عن الرَّجل يصيب الجارية٢ في شهر رمضان ، ثمَّ ينام قبل أن يغتسل ، قال: يتمُّ صومه ويقضي ذلك اليوم، إلاّ أن يستيقظ قبل أن يطلع الفجر، فإن انتظر ماء يسخّن أو يستقى فطلع الفجر فلا يقضى يومه»٣.

قال المعلّق : في طريق هذا الحديث نقصان؛ لأن محمد بن الحسين يروي عن العلاء بالواسطة ، وهي تكون تارة صفوان بن يحيى وأُخرى علي بن الحكم ، فتردد الحديث بين الصحيحين . منتقى الجمان كذا في هامش المطبوع ٤.

---

١ الكافي ٤: ٩٥.

٢ في بعض النسخ : تصيبه الجنابة .

٣ الكافي ٤: ١٠٥ .

٤ الكافي ٤ : ١٠٥ الهامش .

ومنها: في باب صوم المتمتع إذا لم يجد الهدى: «عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد ، جميعا عن رفاعة بن موسى قال : سألت أبا عبد اللّه عليه‌السلام عن المتمتّع لايجد الهدي، قال: «يصوم قبل التروية»١.

قال المعلّق : قال الشيخ أبو عليّ في رجاله ناقلاً عن مشتركات الكاظمي: وفي الكافي في أوّل باب صوم المتمتع إذا لم يجد الهدي: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد جميعا عن رفاعة ، وهو سهو ؛ لأنّهما يرويان عنه بواسطة أو ثنتين ، والشيخ أورده في التهذيب أيضا بهذا الطريق في موضع آخر ، وحكاه العلاّمة في المنتهى بهذا المتن وصحّحه ثم قال: والعجب من شمول الغفلة للكل عن حال الإسناد. وأنا أقول : اسناد الغفلة إلى الكل غفلة ، مع انهم بارعون في العلم خصوصا مثل العلاّمة ، فلا بد لنا أن نقول: إنّ تصحيحهم هذه الرواية باعتبار ان لرفاعة بن موسى كتاب وأصل ، فيحتمل ان يكون هذا الحديث مرويا عن كتابه ، كما أنّ الكليني روى عن أبي بصير كثيرا مع أنّه لم يلاقه ، والشيخ والصدوق رويا عن الكليني مع أنهما لم يلقياه ، وأمثال هذا كثير ، فهم يروون عن الأُصول التي لهم ، وهذا الاحتمال أحسن من اسناد الغفلة إليه ، ولعل الواقع كذلك : فضل اللّه الإلهي (كذا في هامش المطبوع). وقال الشيخ في الفهرست : رفاعة بن موسى النخاس ثقة له كتاب ، أخبرنا به ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار، وسعد بن عبد اللّه عن يعقوب بن يزيد ومحمّد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير؛ وصفوان بن يحيى عنه، ورواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن ابن فضال عنه، انتهى. وقال المجلسي رحمه‌الله : الظاهر أن فيه سقطا ؛ إذ أحمد بن محمد وسهل بن زياد لا يرويان عن رفاعة ، لكن الغالب أن الواسطة إمّا فضالة أو ابن أبي عمير أو ابن فضال أو ابن أبي نصر ، والأخير هنا أظهر بقرينة الخبر الآتي ، حيث علّقه عن ابن أبي نصر . ويدل على [ذلك] تقدم

---

١ الكافي ٤: ٥٠٦ .

ذكره، ثم نقل كلام صاحب المنتقى وهو مثل ما نقل عن أبي علي في أول الكلام ، والخبر أورده صاحب التهذيب عن الحسين بن سعيد، عن صفوان وفضالة ، عن رفاعة بعينه إلاّ سؤاله عن الحصبة وجوابه مع اختلاف الفاظه»١.

هذا ويقتضي هذا الكتاب دراسة مستقلّة وافية ، عسى أن يقوم بذلك من يجد في نفسه الكفاءة.

---

١ هامش الكافي ٤ : ٥٠٦ .

من لايحضره الفقيه

تأليف : الشيخ محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي

المتوفى سنة ٣٨١ هـ

ترجمه النجاشي بقوله : «محمد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، أبو جعفر ، نزيل الريّ شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان ، وكان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السّن ، وله كتب كثيرة ، أخبرني بجميع كتبه وقرأت بعضها على والدي علي بن أحمد بن العبّاس النجاشي رحمه‌الله وقال لي: أجازني جميع كتبه لما سمعنا منه ببغداد ، ومات رضى‌الله‌عنه بالرّي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة»١.

وقال الطوسي : «كان جليلاً حافظا للأحاديث بصيرا بالرّجال ناقدا للأخبار ، لم ير في القميّين مثله في حفظه وكثرة علمه ، له نحو من ثلاثمائة مصنّف ... أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا ، منهم : الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان وأبو عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمي وأبو زكريا محمد بن سليمان الحمراني، كلّهم عنه»٢.

---

١ رجال النجاشي ٢: ٣١١ ـ ٣١٦.

٢ الفهرست للطوسي : ٢٣٨ ط / ١٤١٧، الترجمة ٧١٠ .

وقال في الرجال في باب من لم يرو عن الأئمّة عليهم‌السلامعليهم‌السلام «جليل القدر ، حفظة، بصير بالفقه والأخبار والرجال، وله مصنفات ، روى عنه التلعكبرى»١.

وقال العلاّمة الحليّ (ت/٧٢٦ هـ): «شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان ، ورد بغداد سنة ٣٥٥ هـ ، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن ،كان جليلاً ، حافظا للأحاديث ، بصيرا بالرجال ، ناقداً للأخبار ، لم ير في القميّين مثله في حفظه وكثرة علمه، له نحو من ثلاثمائة مصنف ، مات بالرى سنة ٣٨١ هـ »٢.

وقال السيد بحر العلوم (ت/١٢١٢ هـ) : «أبو جعفر شيخ مشايخ الشيعة ، وركن من أركان الشريعة ، رئيس المحدّثين ، والصدوق فيما يرويه عن الأئمة الصادقين عليهم‌السلام ، ولد بدعاء صاحب الأمر ونال بذلك عظيم الفضل والفخر ، ووصفه الإمام عليه‌السلامفي التوقيع الخارج عن ناحيته المقدسة بأنه : فقيه خيّر مبارك ينفع اللّه به»٣.

---

١ رجال الشيخ : ٤٩٥، وانظر نقد الرجال : ٣٢٢ .

٢ رجال العلاّمة الحلي : ١٤٧ .

٣ رجال السيد بحر العلوم ٣: ٢٩٢ . ٢٩٣.

شجرة آل بابويه

مقتبسة من مقدمة سعيد نفيسي

لكتاب مصادقة، الاخوان ط/ طهران ١٣٢٥ هـ.

بابويه

موسى

حسين محمد

بنت حسن بنات

زوجة حسين بن محمد

ابو عبداللّه الحسين

ابو الحسن علي

حسن ابو عبداللّه حسين أبو محمد

(الشيخ الصدوق ت/٣٨١ هـ)

ثقة الدين حسن

حسين محمد ابو المعالي محمد ابو المفاخرعبداللّه

هبة اللّه

شمس الاسلام ابو محمد سعد نجم الدين ابو ابراهيم ابو طالب

حسن المعروف بحسنكا بابويه ابو الحسن علي اسماعيل اسحاق

موفّق الدين ابو زكريّا حسن

ابو القاسم عبداللّه

منتجب الدين ابو الحسن علي ابو الحسين جعفر

من تواريخ حياته :

ونستخلص من تواريخ حياة المؤلف مايلي :

عام ٣٤٧ هـ كان في الرى، ومشهد ، ونيسابور .

وفي عام ٣٥٢ هـ ورد بغداد ، ويظهر انه جال جولة لزيارة الإمام الرّضا عليه‌السلام في مشهد ونيسابور في طريقه إليها، ثمّ إلى بغداد ٣٥٤ هـ في طريقه إلى الحج، وطبيعيّ أنّه رجع إلى موطنه الري بعد ذلك.

ثمّ في عام ٣٧٢ هـ يظهر أنّه أخذ جولة أُخرى إلى تركستان وتوران ، قال السيد صدر الدين في حواشي منتهى المقال: «ذكر الصدوق في الباب ١١ من العيون انه سمع من محمد بن بكر بن النقّاش بالكوفة في سنة ٣٥٠، وفي الباب ٢٦ حدّثنا الحسن بن محمد بن سعيد الهاشمي الكوفي بالكوفة سنة ٣٥٤ وهو يؤيد ماذكر من التاريخ لكن في الباب ٦: حدّثنا أبو الحسن علي بن ثابت البردانسي بمدينة السلام يعني بغداد سنة ٣٥٢ ، وفي عدة أبواب : حدّثنا عبد اللّه بن عبدون بنيسابور في شعبان سنة ٣٥٢ فكأنّه رحل عن نيسابور بعد هذا الحديث إلى بغداد في تلك السنة ثم خرج عنها وعاد إليها سنة ٥٥ لكن لعلّ التاريخ اثنين وخمسين أوفق بعبارة حدث السن ، فإن كونه حدث السن لايلائم روايته عن أبيه ، وقد ملئت كتبه؛ لأنّ اباه رضى‌الله‌عنه مات سنة ٣٢٩ ، ولا أقلّ من ان يكون عمر الصدوق رحمه‌الله خمس عشر سنة فصاعدا ، وهذا يقتضي ان يكون عمره وقت قدومه بغداد نيفا وأربعون سنة ولمثله لايقال: حدث السن»١.

---

١ راجع : منتهى المقال الطبعة الحجرية ونهاية الدراية : ٥٧٨ .

وقال الصدر : «الظاهر ان مراد النجاشي أنّه كان بالنسبة إلى شيوخ الطائفة الذين سمعوا منه حدث السن ، وبعبارة أُخرى سمع منه شيوخ الطائفة مع أنّه أصغر سنا ، والغالب ان يكون السامع أحدث بالنسبة إلى الشيخ لا العكس»١.

وقد أشار الصدوق نفسه في كتابه الأمالي إلى دعاء الصاحب عليه‌السلام بقوله: «وحدثنا أبو جعفر محمد بن عليّ الأسود قال : سألني علي بن الحسين بن موسى بن بابويه رضى‌الله‌عنه بعد موت محمد بن عثمان العمري رضى‌الله‌عنه أن أسأل أبا القاسم الروحي أن يسأل مولانا صاحب الزمان عليه‌السلام أن يدعو اللّه عزّ وجلّ أن يرزقه ولدا ذكرا ، قال: فسألته فأنهى ذلك فأخبرني بعد ذلك بثلاثة أيام أنه قد دعا لعلي بن الحسين وانه سيلد له ولد مبارك فينفعه اللّه عزّ وجلّ به وبعده أولاد .

قال أبو جعفر محمد بن علي بن الأسود رضى‌الله‌عنه وسألته في أمر نفسي أن يدعو اللّه لي أن يرزقني ولدا ذكرا فلم يجبني إليه وقال: ليس إلى هذا سبيل. قال : فولد لعلي بن الحسين رضى‌الله‌عنه محمد بن علي وبعده أولاد ، ولم يلد لي شيء.

قال مصنّف هذا الكتاب رضى‌الله‌عنه كان أبو جعفر محمد بن علي الأسود رضى‌الله‌عنه كثيرا ما يقول لي إذا رآني اختلف إلى مجالس شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضى‌الله‌عنه، وأرغب في كتب العلم وحفظه : ليس بعجب أن تكون لك هذه الرغبة في العلم، وأنت ولدت بدعاء الإمام عليه‌السلام»٢.

---

١ نهاية الدراية: ٥٧٨ .

٢ إكمال الدين: ٤٦٨ ، ط / النجف ١٣٨٩ .

وأبوه: أبو الحسن علي الذي كان من تلامذة سعد بن عبد اللّه بن أبي خلف الأشعري القمي وعلي بن ابراهيم بن هاشم القمي، له مكاتبة مع الإمام الحسن العسكري عليه‌السلام (ت/٢٦٠ هـ) وصفه فيها بقوله عليه‌السلام : «شيخي ومعتمدي وفقيهي أبو الحسن علي بن الحسين القمي وفقّك اللّه لمرضاته وجعل من صلبك أولادا صالحين برحمته»١. ومرقده الطاهر في قم .

ونقل ابن النديم في الفهرست ص ٢٧٧ أنّ لأبيه مائتا كتاب ولم يذكر تلك الكتب ولكن من حسن الحظ وجودها لدى الابن ؛ لروايته من ابيه بالرغم من صغر سنّه ، فإنّه ولد ٣٠٥ ووالده توفي ٣٢٨، فخلال ثلاث وعشرين عاما أخذ الشيء الكثير من والده .

وتوفى الشيخ الصدوق سنة ٣٨١ وقبره إلى الآن مزار عليه قبّة عظيمة عمّرها السلطان فتحعلي شاه سنة ١٣٤٨ من جهة أنه حصل في قبره ثلمة من كثرة المطر فوجدوه لم يبل ولا كفنه وكانت أعظم كرامة له»٢.

قال الجلالي : وقبره الشريف مزار عام للشيعة بين طهران وعبد العظيم ، ويعرف بـ «ابن بابويه» يدفن الصالحون موتاهم في فنائه ويزوره العام والخاص للتقرب إلى اللّه ، وقد زرته عام ١٣٨٣ ، وكلّما قصدت زيارة الرضا عليه‌السلام.

وحدثني الشيخ محمد الصدوقي اليزدي حفظه اللّه . عالم يزد ومرجعها . انه من احفاد الشيخ الصدوق وسألته عن نسبه فقال انه ابن ميرزا أبو طالب بن ميرزا محمد رضا بن ملا محمد مهدي الكرمانشاهي ، وقال : إنه كان أوّل من ورد يزد من اسرته ، وأنه كان من أكابر علمائها ، وقد وجد على صخرة قبره هذا البيت:

---

١ لؤلؤة البحرين : ٣٨٤.

٢ نهاية الدارية : ٥٧٨ .

الذي كان بالصدق نطوق كيف وهو من نجل الصدوق

وقال : ان هذا البيت هو المستند الوحيد الذي يعرّفه في نسبته الى الشيخ الصدوق .فتأمّل .

من مؤلفاته:

١ . علل الشرائع .

٢ . وعيون أخبار الرضّا عليه‌السلام .

٣ . والأمالي .

٤ . والخصال .

٥ . وثواب الأعمال .

وقد ترجم المؤلف : السيد حسن الخرسان ترجمة مبسوطة، طبعت في مقدمة الجزء الأوّل طبعة سنة ١٣٧٧ هـ .

٦- كتاب من لايحضره الفقيه.

وقد وصفه شيخنا العلاّمة بقوله: «أحد الأُصول الأربعة للشيعة المعتمد عليها عندهم، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي ، مصنّف نحو ٣٠٠ كتاب، والمتوفى‌سنة ٣٨١ ، وهو أربعة أجزاء .أُحصيت أبوابها بـ (٦٣٦) أو (٦٦٦) بابا ، وأحاديثها بـ (٥٩٩٨) حديثا . أوّله: اللّهم إنّي أحمدك وأشكرك وأؤمن بك وأتوكّل عليك...» .

طبع على الحجر في بمبئي وطبع في إيران سنة ١٣٢٥ ، واحصي من روى عنهم في الفقيه فبلغوا (٥١٠) رجلا١.

وقال : «إحصاء المجلّدات والأبواب والأحاديث والمسانيد والمراسيل على ما هو المنقول عن خط شيخنا البهائي، هكذا صورته:

المجلد	أبواب	أحاديث	مسانيدها	مراسيلها
المجلّد الأول	٨٧	١٦١٨٧٧٧		٨٤١
المجلّدالثاني	٢٨٨	١٦٦٧		١٠٩٤٥٧٣
المجلد الثالث	١٧٣	١٨١٠		١٢٩٥٥١٥
المجلد الرابع	١٧٨	٩٠٣٧٧٧		١٢٦
المجموع	٦٢٦	٥٩٩٨		٢٣٩٤٣٢٠٥٥.

وصفه السيد بحر العلوم بقوله: «أحد الكتب التي هي في الاشتهار والاعتبار كالشمس في رابعة النهار»٣.

وقال المحدث النوري : «ومن الأصحاب من يذهب إلى ترجيح أحاديث الفقيه على غيره من الكتب الأربعة نظرا إلى زيادة حفظ الصدوق وحسن ضبطه وتثبّته في الرواية، وتأخّر كتابه عن الكافي

---

١ انظر نهاية الدراية: ٥٥٢ .

٢ الذريعة ٢٢ : ٢٣٣.

٣ رجال السيد بحر العلوم ٣: ٢٩٩ .

وضمانه فيه بصحة مايورده، وإن لم يقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع مارووا ، وإنما يورد فيه ما يفتى به ويحكم بصحته ويعتقد أنه حجة بينه وبين ربه»١.

نسخ الكتاب :

وللكتاب نسخ كثيرة، ذكر شيخنا العلاّمة دام ظله طائفة منها بقوله: «وله نسخ خطية قديمة، عليها خطوط العلماء، منها: النسخة الموجودة في كربلاء عند الشيخ محمّد علي القمّي بخط والد الشيخ الطريحي، وهو الشيخ محمد علي بن طريح بن خفاجي بن فياض بن جمعة بن خميس بن جمعة، فرغ من نسخها سنة ١٠٣٦ ، وقرأ فيه وصححه ولده الشيخ فخر الدِّين بن محمّد علي الطريحي، وكتب على ظهره إجازة لولده الشيخ صفي الدِّين بن فخر الدِّين في يوم الجمعة من جمادى الثانية ١٠٧٢ من نسخة موجودة في مكتبة الحسينية في النجف ، والجزء الأوّل من نسخة الفقيه عند السيد مصطفى الصفائي، بقلم الميرزا علي السلطان ، فرغ منه في شعبان سنة ٩٨١ أوقفها الكاتب في التاريخ المذكور كسائر كتبه ، فيظهر أنّه من العلماء وصاحب المكتبة أوقفها لتكون صدقة جارية بعده»٢.

ومن النسخ المخطوطة التي رأيتها: نسخة كتبت في حياة الميرزا محمد الاسترابادي (ت/١٠٢٨ هـ) مستنسخة عن نسخة مؤرخة سنة ٦٨١ هـ في مكتبة مانشستر ستي، برقم ٥٤٣ ،

وقد طبع الكتاب مكررا في لكهنو الهند سنة ١٣٠٠ هـ وتبريز سنة ١٣٣٢ هـ وطهران سنة ١٣٧٢ هـ والنجف سنة ١٣٧٧ هـ وغيرها.

---

١ المستدرك ٣: ٥٤٧ .

٢ الذريعة ٢٢: ٢٣٣ .

أسلوب التأليف :

قال الصدوق في مقدمة من لا يحضره الفقيه : «أمّا بعد، فإنه لما ساقني القضاء إلى بلاد الغربة ، وحصلني القدر منها بأرض بلخ من قصبة إيلاق ، وردها الشريف الدَّيّن أبو عبد اللّه المعروف بنعمة ، وهو محمد بن الحسن بن إسحاق بن الحسن ابن الحسين بن إسحاق بن موسى بن جعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم‌السلام، فدام بمجالسته سروري ، وانشرح بمذاكرته صدري، وعظم بمودّته تشرّفي؛ لأخلاق قد جمعها إلى شرفه من ستر وصلاح، وسكينة ووقار ، وديانة وعفاف ، وتقوى وإخبات ، فذاكرني بكتاب صنّفه محمد بن زكريّا المتطبّب الرازي ، وترجمه بكتاب (من لايحضره الطبيب) وذكر أنّه شافٍ في معناه ، وسألني أن أصنّف له كتابا في الفقه والحلال والحرام ، والشرائع والأحكام موفيا على جميع ماصنّفت في معناه واترجمه بكتاب (من لايحضره الفقيه) ليكون إليه مرجعه، وعليه معتمده ، وبه أخذه ، ويشترك في أجره من ينظر فيه وينسخه ويعمل بمودعه، هذا مع نسخه لأكثر ماصحبني من مصنفاتي وسماعه لها وروايتها عنّي ، ووقوفه على جملتها وهي مائتا كتاب وخمسة وأربعون كتابا، فأجبته أدام اللّه توفيقه إلى ذلك ؛ لأنّي وجدته أهلاً له ، وصنفت له هذا الكتاب بحذف الأسانيد لئلا تكثر طرقه وإن كثرت فوائده، ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ماروووه ، بل قصدت إلى إيراد ماأُفتي به وأحكم بصحته ، واعتقد فيه أنّه حجّة فيما بيني وبين ربي تقدّس ذكره وتعالت قدرته، وجميع مافيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعوّل وإليها المرجع، مثل كتاب حريز بن عبد اللّه السجستاني ، وكتاب عبيد اللّه بن علي الحلبي ، وكتب علي بن مهزيار الأهوازي ، وكتب الحسين بن سعيد ونوادر أحمد بن محمد بن عيسى ، وكتاب نوادر الحكمة تصنيف محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، وكتاب الرحمة لسعد بن عبد اللّه ، وجامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد رضى‌الله‌عنه ، ونوادر محمد بن أبي عمير ، وكتب المحاسن لأحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، ورسالة أبي رضى‌الله‌عنه إليّ، وغيرها من الأُصول والمصنّفات التي طرقي إليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي وأسلافي رضي

اللّه عنهم ، وبالغت في ذلك جهدي، مستعينا باللّه، ومتوكلاً عليه، ومستغفرا من التقصير، وما توفيقي إلاّ باللّه عليه توكلت وإليه أُنيب وهو حسبي ونعم الوكيل»١.

ونستنتج من المقدمة أمورا :

أوّلاً: أنّه استجاب للطلب الموجّه إليه من رجل اختبر صدقه في طلب العلم .

ثانيا : ان الصدوق قدس‌سره كان يصحب مؤلفاته معه وسمّعها الشريف.

ثالثا : ان قصده في هذا التأليف حذف الاسانيد لئلا يضخم حجم الكتاب .

رابعا : أنّه لم يقصد الاستقصاء في إيراد «جميع مارووه» بل الاختصار .

خامسا : أنّه اقتصر على ايراد مايفتي به ويحكم بصحته ويعتقد انه حجة.

سادسا : أنّه استخرجها من كتب مشهورة، مثّل ببعضها .

سابعا : أنّه أحال إلى طرقه في فهرس الكتب التي رواها عن مشايخه.

قطعيّة الصدور :

وذهب جمع إلى قطعية روايات الفقيه استنادا إلى ماقاله الشيخ الصدوق في مقدمة من لايحضره الفقيه، وقد أوجز سيدنا الاستاذ دام ظله في الجواب ، حيث قال: « إنّ إخبار الشيخ الصدوق عن صحة روايته وحجيته اخبار عن رأيه ونظره ، وهذا لايكون حجّة في حق غيره»٢.

---

١ مقدمة «من لايحضره الفقيه » ١ : ١ . ٥ ، ط / النجف ١٣٧٧ .

٢ معجم رجال الحديث ١: ١٠٦ .

ويزيد الكتاب ميزة أُسلوب الصدوق بكثرة المشايخ ودقة النقد والاختيار . قال الصدر (ت /١٣٥٤ هـ) : «يظهر من التقي في اللوامع والروضة وهما شرحي الفقيه العربي والفارسي : انّ الذين روى عنهم الصدوق في الفقيه تقرب من خمسمائة وعشرة رجال ، وذلك أنّه ذكر في الروضة في أوّل الجلد الأوّل : أنّ الذين ذكر روايته عنهم في الفهرست أربعماءة رجل إلاّ ثلاثة أو أربعة، وذكر في آخر المجلّد الاخير من اللوامع . وهو شرح الفهرست . : انّ الذين روى عنهم الصدوق [في الفقيه ولم يذكرهم في الفهرست مائة وعشرون ، والذين ذكرهم في الفهرست ولم يرو عنهم] في الفقيه عشرة ثم الذين أكثر الرواية عنهم جماعة» وذكرهم بتفصيل١.

قال الجلالي : ولكثرة مشايخ الصدوق ربما قال : عدّة من أصحابنا عن أبي عبد اللّه، ولم يبيّن في المشيخة طريقه وغرضه الاشارة إلى التفوّق والكثرة العددية.

وفي المشيخة اكثر الرواية عن أبيه ، ويقع في طريق ٢١٥ راويا، ومحمد بن الحسن أحمد بن الوليد ويقع في طريق ٥٠ راويا، ومحمد بن علي ماجيلويه ويقع في طريق ٣٩ روايا ، وهؤلاء لهم أكثر عدد في الطريق ، ثم يأتي من دونهم في العدد .

هذا، وقد اعتمد الصدوق الاعتماد المطلق على شيخه ابن الوليد خاصّة ، وقرأ عليه ، بل تابع حكمه بصحّة الحديث وضعفه من دون نقاش، قال الصدوق : «كان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضى‌اللهعنه سيىء الرأي في محمد بن عبد اللّه المسمعي راوي هذا الحديث ، وإني أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب؛ لأنّه في كتاب الرحمة ، وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه لي»٢.

---

١ راجع نهاية الدراية : ٥٥٢ ومابعدها ، ومابين المعقوفتين لم يرد في الطبعة الحديثة:١٤١٧هـ.

٢ العيون ٢: ٣٠، باب ماجاء عن الرضا عليه‌السلام من الأخبار المنثورة ، ذيل الحديث ٤٥ .

وقال أيضا : «وأما خبر صلاة يوم غدير خم والثواب المذكور فيه لمن صامه فإنّ شيخنا محمد بن الحسن كان لايصححه ويقول: إنّه من طريق محمد بن موسى الهمداني وكان غير ثقة ، وكلّ ما لم يصحّحه ذلك الشيخ قدس اللّه روحه ولم يحكم بصحته من الأخبار فهو عندنا متروك غير صحيح»١.

قال الصدر: لم يزد الصدوق على رواية سبعة أحاديث عن الكليني قدس‌سره كما يستفاد من شرح المشيخة للتقي المجلسي ، فافهم»٢.

هل للصدوق فهرست؟

قال الصدوق في مقدمة الفقيه : «وجميع مافيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع ، مثل كتاب حريز بن عبد اللّه السجستاني . وعدّ كتبا أُخرى إلى أن قال : ـ ورسالة أبي رضى‌اللّه‌عنه إليَّ وغيرها من الأُصول والمصنفات التي طرقي إليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي واسلافي رضي اللّه عنهم »٣.

وقال الصدر ان الصدوق لم يف بما وعده في أوّل كتابه من أنه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع وعلل ذلك بقوله : «لأنّه روى عن جماعات غير مشهورين ولا كتبهم مشهورة»٤.

---

١ من لا يحضره الفقيه ٢ :٩٠، باب صوم التطوّع وثوابه من الأيام المتفرّقة ، ذيل الحديث ١٨١٧ .

٢ انظر نهاية الدراية : ٥٥٧.

٣ من لايحضره الفقيه ١: ٥.

٤ نهاية الدراية: ٥٦٩ .

قال التقي المجلسي: «إنّ قول المصنف في أوّل الكتاب أن جميع مافيه مستخرج... الخ أنه كان في باله أولاً أن يذكر في هذا الكتاب الأخبار المستخرجة منها، ثم آل القول إلى أن ذكر فيه من غير ذلك الأخبار أيضا؛ لأنّه ذكر من جماعة ليسوا بمشهورين ولا كتبهم .. بل الظاهر ان الجماعة الذين ليسوا بمشهورين عندنا كانوا مشهورين عنده وعند سائر القدماء»١.

قال الصدر : «إنّ استظهارهُ أنّ الجماعة الذين ليسوا بمشهورين عندنا كانوا مشهورين عنده وعند سائر القدماء، في غير محلّه كما لايخفى على البصير بطريقة الصدوق»٢.

قال الصدر: «الذي يصعب تحصيله على أهل العلم هو حصر أسماء اولئك الذين روى عنهم في الفقيه ولم يذكرهم في الفهرست [= المشيخة] فإنّ في الوقوف عليهم فوائد لاتخفى على الخبير » ثم عدّهم تبعا للتقي المجلسي مرتبا أيضا على المعجم٣.

وهؤلاء يزيدون على (١٢٠) رجلاً وأن أحاديثهم تبلغ (٣٠٠) حديث»٤.

وزاده توضيحا سيدنا الاستاذ دام ظله فقال: «... ان الروايات المستخرجة في الفقيه مستخرجة من الكتب المعتبرة ولا يريد [= الصدوق] أنه استخرجها من كتب من ذكرهم في المشيخة وذكر طريقه إليهم ، كيف؟ وقد ذكر في المشيخة عدّة أشخاص وذكر طريقه إليهم مثل إبراهيم بن سفيان واخرين ، مع ان النجاشي والشيخ لم يذكراهم في كتابيهما الموضوعين لذكر أرباب الكتب والأُصول

---

١ نهاية الدراية:٥٦٩ .

٢ نهاية الدراية: ٥٦٩ .

٣ راجع نهاية الدراية :٥٧٠ ومابعدها.

٤ نهاية الدراية: ٥٧٠.

، بل ولم يذكرهم الشيخ في رجاله مع أن موضوعه أعمّ ، فكيف يمكن ان يدّعى أنّ هؤلاء أرباب كتب وأنّ كتبهم من الكتب المشهورة..»١.

ومن هنا استظهر سيدنا الاستاذ الخوئي دام ظلّه أنّ للصدوق فهرس غير مستنسخ فقال مانصه : «يظهر من ذلك أنه قدس‌سرهكان قد ألف فهرسا ذكر فيه طرقه إلى الكتب التي رواها عن مشايخه وأسلافه فهو انما روى الكتب بتلك الطرق المعروفة في ذلك الفهرس ولكنه لم يصل إلينا ، فلا نعرف عن طرقه غير ماذكره في المشيخة من طرقه إلى من روى عنهم في كتابه ، وأمّا طرقه إلى أرباب الكتب فهي مجهولة عندنا ، ولا ندري أنّ أيا منها كان صحيحا وأيا منها غير صحيح ...»٢.

قال الجلالي : وهذه دعوى لايساندها دليل، فإنّه لم يذكر في مؤلفاته فهرست مستقل بل لايعني كلامه قدس‌سره سوى أن هنالك فهارس كتب رواها قدس‌سره عن مشايخه وأسلافه ، شأن كلّ العلماء الرواة، وكيف كان ليس لدينا اليوم سوى ماتركه الصدوق من المشيخة.

نقد الفقيه :

وانتقد الفيض الكاشاني (ت/١٠٩١) في الوافي أُسلوب الصدوق بعد ان شرحه بما لفظه : «وأما رئيس المحدّثين أبو جعفر محمد بن عليّ بن بابويه القمي عطّر اللّه مرقده فدأبه في كتاب (من لايحضره الفقيه) ترك أكثر السّند والاقتصار في الأغلب على ذكر الرّاوي الّذي أخذ عن المعصوم

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٩٥.

٢ معجم رجال الحديث ١ : ٣٩ .

فقط، أو مع من يروي عنه، ثمّ أنّه ذكر في آخر الكتاب طريقه المتّصل بذلك الرّاوي، ولم يخلّ بذلك إلاّ نادرا ، كإخلاله بطريقه إلى بريد بن معاوية العجلي وإلى يحيى بن سعيد الأهوازي»١.

وعن الكتاب قال: «وأمّا الفقيه : فهو كالكافي ، في أكثر ذلك، مع خلوّه من الأُصول ، وقصوره عن كثير من الأبواب والفصول. وربّما يشبه الحديث فيه بكلامه، ويشبه كلامه في ذيل الحديث بتمامه، وربّما يرسل الحديث إرسالاً ، ويهمل الإسناد إهمالاً»٢.

المشيخة:

أورد الصدوق في آخر كتابه الفقيه مشيخه له مبتدءا بعمّار بن موسى الساباطي ومنتهيا بسعد بن طريف الخفاف، من دون رعاية لترتيب الأسماء على المعجم، واشتملت المشيخة على (٣٩٨) اسما.

جاء في أوّل المشيخة مانصه: «يقول محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي مصنف هذا الكتاب رحمه‌الله: كلّ ما كان في هذا الكتاب عن عمار موسى الساباطي فقد رويته عن أبي» ثم ذكر سنده٣.

قال الحر العاملي (ت/١١٠٤ هـ) في خاتمة الوسائل : «يظهر منه أنه ابتدأ في كلّ حديث باسم صاحب الكتاب الّذي نقله منه، وإلاّ لم تنتظم تلك الأحاديث في سلك هذه الأسانيد، ولا أمكن رواية مرويّات الرّاوي كلّها بسند واحد، فإنَّ الطرق إلى رواية الكتب ، والقرائن على ذلك أيضا كثيرة ، منها : أنّه صرّح في أوّل كتابه بأنَّ جميع مافيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوَّل وإليها

---

١ الوافي ١ : ٣١ .

٢ الوافي ١ : ٥.

٣ من لايحضره الفقيه ٤: ٤٢١ ، طبعة قم .

المرجع، وعدَّ جملة من الكتب . إلى أن قال: . وغيرها من الأُصول والمصنّفات التي طرقي إليها معروفة في فهرست الكتب التي رويتها .(انتهى) .

وهو ظاهر في أنَّ هذه الطرق إلى رواية الكتب ، ومعلوم أنّ كثيرا من الضّعفاء والمجهولين كانت كتبهم معتمدة كما صرَّح به الشيخ في الفهرست وغيره ويأتي إن شاء اللّه تعالى.

وأعلم أنَّ الصدوق قد أورد الأسانيد بغير ترتيب ، فيعسر تحصيل المراد منها لذلك، وقد أوردتها أنا مرتّبة على ترتيب الحروف مقدما للأوّل فالأوّل على الطريق المعروف والنهج المألوف في الأسماء وأسماء الآباء والألقاب والكنى، ولم أُغيّر شيئا من كلامه، وإنّما غيّرت الترتيب ، لكن استلزم ذلك الإشارة في بعض المواضع إلى تقدّم السّند بعنوان آخر كما يأتي»١.

قال الجلالي : ليس في كلام الصدوق قدس‌سره أي ظهور فيما ذكره الحر قدس‌سره فإنّه لم يبدأ باسم صاحب الكتاب ، وكثير ممّن بدأ بهم ليسوا أصحاب كتب ، بل الظاهر أنّ مصادر الصدوق كانت جزوات في الحديث ، كلّ جزء خاص بمن ابتدأ باسمه في المشيخة، فجزء لأحاديث أبان بن تغلب ... وهكذا ، وليس معنى ذلك أنّ أبان هو مؤلّف الجزء ، بل أنّ الجزء فيه رواياته كالمسند ، فإنّه ليس كل من ابتدأ باسمه في المشيخة صاحب كتاب كما يظهر بالتتبع .

وعقّب الحر العاملي (ت/١١٠٤ هـ) مشيخة الفقيه بأسانيد الصدوق في من لايحضره الفقيه بعد حذف ما تكرّر غالبا ، وعدّ (١٢) موردا ، قال ما لفظه: « وبقي له [= الصدوق] أسانيد لم يذكرها هنا ، وأكثرها تعلم من كتب الرجال ومما يأتي من طريق الشيخ . إلى أن قال : ـ والبواقي

---

١ وسائل الشيعة ١٩ : ٣١٦ الفائدة الاولى من الخاتمة.

اوردتها بما فيها ، وأشرت في بعضها إلى سند سابق وحذفت منها مايتكرر غالبا ، وأنا اذكره هنا» ١.

واليك مفتتح ماذكره صاحب الوسائل:

١ . فمن ذلك طريقه إلى محمد بن سنان في حديث العلل عن الرضا عليه‌السلام .

٢ . ومن ذلك طريقه إلى الفضل بن شاذان فيما ذكره عن الرضا عليه‌السلام .

٣ . ومن ذلك طريقه إلى الفضل بن شاذان عن الرضا عليه‌السلام في كتابه إلى المأمون في عيون الأخبار.

٤ . ومن ذلك طريقه إلى شعيب بن واقد في حديث المناهي في الأمالي.

٥ . ومن ذلك طريقه إلى أبي سعيد الخدري في وصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله في الأمالي والعلل.

٦ . ومن ذلك طريقه إلى ماكان فيه جاء نفر من اليهود إلى رسول اللّه صلى الله عليه وآله في الأمالي والعلل.

٧ . ومن ذلك طريقه إلى حمّاد بن عمرو وأنيس بن محمد في العلل والخصال.

٨ . ومن ذلك طريقه إلى الزهري عن علي بن الحسين عليه‌السلام في الخصال والأمالي.

٩ . ومن ذلك طريقه إلى الاعمش في حديث شرايع الدين في الخصال .

١٠ . ومن ذلك طريقه إلى حديث الاربعماءة في الخصال .

---

١ وسائل الشيعة ١٩: ٤٤٥.

١١ . ومن ذلك طريقه إلى محمد بن سنان في حديث العلل.[الرقمان ١ و ١١ متكرران في الوسائل ٢٠ : ٤٤٦ و ٤٤٨] .

١٢ . ومن ذلك طريقه إلى سليمان بن جعفر البصري في الخصال١.

نعم كان الصدوق معتمدا على المصادر المتيسرة ، كما يظهر من تتبعه الجادّ .

وقد شرح المشيخة كل من شرح الكتاب ، أشهرهم محمد تقي المجلسي (ت/١٠٧٠ هـ) في روضة المتقين الجزء ١٤ بكاملة ، ط/ المطبعة العلمية ، قم سنة ١٣٩٩.

كما شرحه محققا الكتاب في الطبعة الحديثة وهما :

١ . السيد حسن الخرسان ، في آخر الجزء الرابع من طبعة دار الكتب الإسلامية ، النجف ١٣٧٨، في ١٣٧ صفحة.

٢ . علي أكبر الغفاري . في ط/ مكتبة الصدوق بطهران ١٣٩٤ ، الجزء الرابع ص ٤٢٣ . ص ٥٣٩ .

والملاحظ ان الصدوق ذكر (٣٩٠) إسما في المشيخة ثم أسند إليهم، وهم غير مرتبين على الهجاء ، فابتدأ بقوله : «كل ما كان في هذا الكتاب عن عمار بن موسى الساباطي فقد رويته عن أبي وعن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضى‌اللهعنه عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضال، عن عمرو بن سعيد المدائني، عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي» .

---

١ وسائل الشيعة ١٩ : ٤٤٦ . ٤٤٩ .

وانتهى بقوله : «وما كان فيه عن سعد بن طريف الخفاف فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه عن سعد بن عبد اللّه ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو عن سعد بن طريف الخفاف ».

وقد أحسن الميرزا محمد الاسترابادي (ت/١٠٢٨ هـ) حيث رتب المشيخة هذه على المعجم، ونحن نورد هنا نص نسخة مؤرخة في حياته عن نسخة مؤرخة سنة ٦٨١ هـ من مكتبة مانشستر برقم ٥٤٣ . ms ، كتب في أوّلها:« هذا الترتيب من علامة الزمان ميرزا محمد أطال الله بقاءه».

هذا، وقد حذفنا حواشي من قلمه الشريف التي كانت على النسخة . على عظم فائدتها . تحاشيا عن التطويل .وإليك نصها :

نصّ مشيخة الصدوق

بترتيب الميرزا محمد الاسترابادي (ت/١٠٢٨ هـ)

بسم اللّه الرحمن الرحيم، وبه نستعين، حامدا مصليّا، حامدا مسلّما، إلى اللّه تصير الأُمور١.

---

١ قال المحقق: وردت المشيخة في المطبوع من نسخة الفقيه هكذا: «يقول محمد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي . مصنف هذا الكتاب ، رحمه اللّه تعالى : كل ما كان في هذا الكتاب عن عمار بن موسى الساباطي : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال ، عن عمرو بن سعيد المدائني ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار بن موسى الساباطي. وكل ماكان في هذا الكتاب عن ... إلى آخر المشيخة. من لايحضره الفقيه ٤ : ٤٢٢. وينبغي التنبيه على انّ ترتيب

باب الألف

١ ـ وما كان فيه عن أبان بن تغلب : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن أبي أيوب ، عن أبي عليّ صاحب الكلل ، عن أبان بن تغلب ويكنى أبا سعيد، وهو كندي كوفي وتوفي في أيام الصادق عليه‌السلامفذكره جميل عنده فقال: «رحمه اللّه ، أما واللّه لقد أوجع قلبي موت أبان»، وقال عليه‌السلاملأبان بن عثمان: «إن أبان بن تغلب قد روى عني رواية كثيرة فما رواه لك [عني١] فاروه عني»، ولقد لقي٢ الباقر والصادق عليهماالسلام وروى عنهما.

٢ ـ وما كان فيه عن أبان بن عثمان : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد وأيوب بن نوح وإبراهيم بن هاشم ومحمد ابن عبد الجبار كلهم ، عن محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى ، عن أبان بن عثمان الأحمر.

طرق المشيخة في الطبعة الايرانية تختلف عن الطبعة النجفيّة ، فهناك ٥٢ طريقا ذكرت في طبعة ايران في المجلد الرابع من الفقيه في الصفحات ٥٠٧ إلى ٥٢٠ ، وردت في طبعة النجف في اواخر المشيخة، واختلاف الترتيب يدل على عدم ملاحظة خاصة في سرد الطرق، أو أن ذلك حصل عند الاستنساخ.

١ لم ترد في المخطوطة انظر الفقيه ٤: ٤٣٥.

٢ في المخطوطة : وقد لقي.

٣ . وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي البلاد : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن إبراهيم بن أبي البلاد، ويكّنى أبا إسماعيل .

٤ . وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أيوب بن نوح، عن محمد بن أبي عمير ، عن إبراهيم بن أبي زياد الكرخي .

٥ . وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي محمود : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه، عن إبراهيم بن أبي محمود.

ورويته عن أبي رضى‌الله‌عنه، عن الحسن بن أحمد المالكي ، عن أبيه ، عن إبراهيم بن أبي محمود.

ورويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي محمود .

٦ . وما كان فيه عن إبراهيم بن أبي يحيى المدني : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ،عن محمد بن عبد الجبار ،عن الحسن بن علي ابن فضال ، عن طريف بن ناصح ،عن إبراهيم بن أبي يحيى المداني١.

٧ . وما كان فيه عن إبراهيم بن سفيان : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ،عن عمّه محمد بن أبي القاسم ،عن محمد بن علي الكوفي ،عن محمد بن سنان ،عن إبراهيم بن سفيان .

---

١ في الفقيه ٤: ٤٩٧: «المدائني» .

٨ . وما كان فيه عن إبراهيم [بن١] عبد الحميد : فقد رويته عن محمد بن الحسن رحمه‌الله ،عن محمد بن الحسن الصفار ،عن العباس بن معروف ، عن سعدان بن مسلم عن إبراهيم بن عبد الحميد الكوفي.

ورويته أيضاً عن أبي رحمه‌الله ،عن عليّ بن إبراهيم [بن هاشم٢] عن أبيه عن ابن أبي عمير ،عن إبراهيم بن عبد الحميد .

٩ . وما كان فيه عن إبراهيم بن عمر : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ،عن سعد بن عبد اللّه ،عن يعقوب بن يزيد ،عن حمّاد بن عيسى ، عن إبراهيم بن عمر اليماني .

١٠ . وما كان فيه عن إبراهيم بن محمد الثقفي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه عن عبد اللّه بن الحسين المؤدّب ، عن أحمد بن علي الاصهباني ، عن إبراهيم بن محمد الثقفي.

ورويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن أحمد بن علويه الاصبهاني ، عن إبراهيم ابن محمد الثقفي .

١١ . وما كان فيه عن إبراهيم بن محمد الهمداني : فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إبراهيم بن محمد الهمداني.

١٢ . وما كان فيه عن إبراهيم بن مهزيار : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن الحميري عن إبراهيم بن مهزيار .

---

١ من الفقيه ٤: ٤٥٨ .

٢ من الفقيه ٤: ٤٥٨ .

١٣ . وما كان فيه عن إبراهيم بن ميمون : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌اللهعنهعن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن حمّاد بن عيسى ، عن معاوية بن عمار ، عن إبراهيم بن ميمون بياع ا لهروي مولى آل الزبير .

١٤ . وما كان فيه عن إبراهيم بن هاشم : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه وعبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن إبراهيم بن هاشم.

ورويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌اللهعنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه إبراهيم بن هاشم .

١٥ . وما كان فيه عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي : فقد رويته عن أبي ومحمد بن [الحسن رضي اللّه عنهما، عن سعد ابن عبد اللّه ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي.

ورويته عن أبي ومحمد بن ١] موسى بن المتوكل رضي اللّه عنهما ، عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي.

١٦ . وما كان فيه عن محمد بن أحمد بن أبي نصر البزنطي : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي.

ورويته عن أبي ومحمد بن علي ماجيلويه رضي اللّه عنهما ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي.

---

١ ما بين المعقوفتين لم ترد في المخطوطة ، انظر الفقيه ٤: ٤٣٨.

١٧ . وما كان فيه عن أحمد بن عائذ : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي الوشا ، عن أحمد بن عائذ.

١٨ . وما كان فيه عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني : فقد رويته عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضى‌الله‌عنه ، عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني الكوفي مولى بني هاشم .

١٩ . وما كان فيه عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري رضى‌الله‌عنهعليهم‌السلام فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه وعبد اللّه بن جعفر الحميري ، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري .

٢٠ . وما كان فيه عن أحمد بن محمد بن مطهر صاحب أبي محمد عليه‌السلام: فقد رويته، عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه وعبد اللّه بن جعفر الحميري ، جميعاً عن أحمد بن محمد بن مطهر [صاحب أبي محمد عليه‌السلام١].

٢١ . وما كان فيه عن أحمد بن هلال : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن هلال٢.

٢٢ . وما كان فيه عن إدريس بن زيد : فقد رويته عن أحمد بن علي بن زياد رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إدريس بن زيد القمي .

---

١ من الفقيه ٤: ٥٠٨ .

٢ لم نقف على هذا الطريق في المشيخة المطبوعة في الفقيه .

٢٣ . وما كان فيه عن إدريس بن زيد وعلي بن إدريس صاحبي الرّضا عليه‌السلام : فقد رويته عن محمد بن [علي١] ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه عن إدريس بن زيد وعلي بن إدريس ، عن الرضا عليه‌السلام .

٢٤ . وما كان فيه عن إدريس بن عبد اللّه القمي : فقد رويته عن أبي رحمه‌الله ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عن إدريس بن عبد اللّه بن سعد الأشعري القمي .

٢٥ . وما كان فيه عن إدريس بن هلال : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن سنان ، عن إدريس بن هلال .

٢٦ . وما كان فيه عن إسحاق بن عمار : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن عليّ بن إسماعيل ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسحاق بن عمار.

٢٧ . وما كان فيه عن إسحاق بن يزيد : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن المثنى بن الوليد ، عن إسحاق بن يزيد .

٢٨ . وما كان فيه عن أسماء بنت عميس في خبر ردّ الشمس على أمير المؤمنين عليه‌السلام في حياة رسول اللّه صلى الله عليه وآله : فقد رويته عن أحمد بن الحسين القطّان ، قال حدّثنا أبو الحسين محمد بن صالح ، قال: حدّثنا عمر بن خالد المخزومي، قال: حدّثنا أبو نباتة، عن محمد بن

---

١ من الفقيه ٤: ٤٨٩ .

موسى ، عن عمارة بن مهاجر ، عن أُمّ جعفر وأُمّ محمد ابنتي محمد بن جعفر، عن أسماء بنت عميس وهي جدّتهما .

ورويته عن أحمد بن محمد بن إسحاق ، قال: حدّثني الحسين بن موسى النخّاس ، قال: حدّثنا عثمان بن أبي شيبة ، قال: حدّثنا عبد اللّه بن موسى ، عن إبراهيم بن الحسن ، عن فاطمة بنت الحسين ، عن أسماء بنت عميس.

٢٩ . وما كان فيه عن إسماعيل بن أبي فديك : فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس رضى‌الله‌عنه ، عن أبيه ، عن إبراهيم ابن هاشم ، عن محمد بن سنان ، عن المفضّل بن عمر ، عن إسماعيل بن أبي فديك .

٣٠ . وما كان فيه عن إسماعيل بن جابر : فقد رويته عن محمد بن موسى [بن١] المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عيسى ، عن صفوان بن يحيى ، عن إسماعيل بن جابر .

٣١ . وما كان فيه عن إسماعيل الجعفي : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه عن محمد بن سنان وصفوان بن يحيى ، عن إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي الكوفي .

٣٢ . وما كان فيه عن إسماعيل بن رباح : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن أبيه ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن إسماعيل بن رباح الكوفي.

---

١ من الفقيه ٤: ٤٢٦.

٣٣ . وما كان فيه عن إسماعيل بن عيسى : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه قال: حدّثنا علي بن إبراهيم، [عن أبيه١] ، عن إسماعيل بن عيسى .

٣٤ . وما كان فيه عن إسماعيل بن الفضل : فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور رضى‌الله‌عنه ، عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمّه عبد اللّه بن عامر ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبد الرحمن بن محمد ، عن الفضل بن إسماعيل بن الفضل ، عن أبيه إسماعيل بن الفضل الهاشمي.

٣٥ . وما كان فيه عن إسماعيل بن الفضل من ذكر الحقوق عن عليّ بن الحسين سيد العابدين عليه‌السلام : فقد رويته عن علي ابن أحمد بن موسى رضى‌الله‌عنه ، قال: حدّثنا محمد بن جعفر الكوفي الأسدي ، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل البرمكي ، قال: حدّثنا عبد اللّه بن أحمد ، قال: حدّثنا إسماعيل بن الفضل، عن ثابت بن دينار الثمالي ، عن سيد العابدين علي بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم‌السلام .

٣٦ . وما كان فيه عن إسماعيل بن مسلم [الكوفي٢] السكوني : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن إبراهيم بن هاشم، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن مسلم السكوني .

٣٧ . وما كان فيه عن إسماعيل بن مهران من كلام فاطمة عليها‌السلام : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن مهران ، عن أحمد بن محمد الخزاعي ، عن محمد

---

١ من الفقيه ٤: ٤٤٨ .

٢ من الفقيه ٤: ٤٥٩ .

بن جابر ، عن عباد العامري ، عن زينب بنت أمير المؤمنين عليه‌السلام ، عن فاطمة عليهاالسلام.

٣٨ . وما كان فيه عن الأصبغ بن نباتة : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن الهيثم بن عبد اللّه النهدي عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن ثابت ، عن سعد بن ظريف١ ، عن الأصبغ بن نباتة.

٣٩ . وما كان فيه عن أمية بن عمرو ، عن الشعيري٢: فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار رضى‌الله‌عنه عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن هلال ، عن أمية بن عمرو ، عن إسماعيل بن مسلم الشعيري .

٤٠ . وما كان فيه عن أنس بن محمد: فقد رواه عن محمد بن علي الشاه، قال: حدّثنا أبو حامد، قال: حدّثنا أبو يزيد، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن صالح التميمي، قال أبي: ، قال : حدثني أنس بن محمد بن مالك ، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي بن أبي طالب عليه‌السلام ، عن النبيّ صلى الله عليه وآله ، قال له: «ياعلي أُوصيك بوصيّة فاحفظها فلا تزال بخير ماحفظت وصيتي...» وذكر الحديث بطوله٣.

٤١ . وما كان فيه عن أيوب بن أعين : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين ، عن أيوب بن أعين.

---

١ في الفقيه ٤: ٤٤٤ : «سعد بن طريف».

٢ في المخطوطة ، «الشعري» هنا وفي آخر السند. وهو إسماعيل السكوني الشعيري.

٣ راجع الحديث في الفقيه ٤: ٣٥٢ ، ح ٥٧٦٢ ، و ٤: ٢٥٥، ط. النجف ١٣٧٨.

٤٢ . وما كان فيه عن أيوب بن الحر : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن أبيه ، عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي ، عن أيوب بن الحر الجعفي الكوفي أخي أديم بن الحر وهو مولى.

٤٣ . وما كان فيه عن أيوب بن نوح : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن أيوب بن نوح .

باب الباء

٤٤ . وما كان فيه عن بحر السقا : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه عن إبراهيم بن مهزيار ، عن أخيه، عن حمّاد بن عيسى١، عن حريز ، عن بحر السقا [وهو بحر بن كثير٢].

٤٥ . وما كان فيه عن بزيع المؤذن : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن بزيع المؤذن.

٤٦ . وما كان فيه عن بشّار بن بشار٣: فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي الصهباني١ ، عن محمد بن سنان ، عن بشّار بن بشّار.

---

١ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٧٠ : «عن أخيه علي ، عن حمّاد بن عيسى».

٢ لم يرد في المخطوطة ، انظر الفقيه ٤: ٤٧٠ .

٣ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٥٢٢ : «بشار بن يسار» .

٤٧ . وما كان فيه عن بشير النبال : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌اللهعنه عن محمد بن يحيى العطار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن سنان ، عن بشير النبال .

٤٨ . وما كان فيه عن بكار بن كردم : فقد رويته عن محمد بن الحسن رحمه‌الله عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن بكار بن كردم .

٤٩ . وما كان فيه عن بكر بن صالح : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن بكر بن صالح الرازي .

٥٠ . وما كان فيه عن بكر بن محمد الأزدي : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌اللهعنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف وأحمد بن إسحاق بن سعد وإبراهيم بن هاشم ، عن بكر بن محمد الأزدي.

٥١ . وما كان فيه عن بكر بن أعين٢: فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه ، عن عليّ بن إبراهيم عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن بكر بن أعين وهو كوفي يكنى أبا الجهم من موالي بني شيبان، ولما بلغ الصادق عليه‌السلام موت بكر بن أعين ، قال: «أما واللّه لقد أنزله اللّه عزّ وجلّ بين رسوله وأمير المؤمنين صلوات اللّه عليهما».

---

١ في الفقيه ٤: ٥٢٢.

٢ في المطبوعة : «بكير بن أعين» انظر الفقيه ٤: ٤٤١ .

باب الثاء

٥٢ . وما كان فيه عن ثعلبة بن ميمون : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى بن المتوكل رضي اللّه عنهم ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن عبد اللّه بن محمد [بن١] الحجّال الأسدي ، عن أبي إسحاق ثعلبة بن ميمون .

ورويته أيضا عنهم ، عن الحميري ، عن عبد اللّه بن محمد بن عيسى ، عن الحجّال ، عن ثعلبة.

٥٣ . وما كان فيه عن ثوير بن أبي فاختة : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن ثوير بن أبي فاختة واسم أبي فاختة سعيد بن علاقة.

باب الجيم

٥٤ . وما كان فيه عن جابر بن إسماعيل : فقد رويته عن أبي رضى‌اللّه‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن سلمة [بن الخطاب ، عن محمد٢] بن الليث ، عن جابر بن إسماعيل.

٥٥ . وما كان فيه عن جابر بن عبد اللّه الأنصاري : فقد رويته عن علي بن أحمد ابن موسى رضى‌اللّه‌عنه ، عن محمد بن أبي عبد اللّه الكوفي ، عن محمد بن إسماعيل البرمكي ، عن جعفر بن أحمد ، عن عبد اللّه بن الفضل ، عن المفضّل بن عمر ، عن جابر ابن يزيد الجعفي ، عن جابر بن عبد اللّه الأنصاري.

---

١ من الفقيه ٤: ٥٢٥.

٢ مابين المعقوفتين ساقط من المخطوطة ، انظر الفقيه ٤: ٤٧١ .

٥٦ . وما كان فيه عن جابر بن يزيد الجعفي : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه، عن محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أبيه، عن عمرو بن شمر ، عن جابر بن يزيد الجعفي.

٥٧ . وما كان فيه عن جراح المدائني : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن القاسم بن سليمان، عن جراح المدائني.

٥٨ . وما كان فيه عن جعفر بن بشير البجلي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير البجلي .

٥٩ . وما كان فيه عن جعفر بن عثمان : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن موسى الكمنداني ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن أبي جعفر الشامي ، عن جعفر بن عثمان .

٦٠ . وما كان فيه عن جعفر بن القاسم : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس ،جميعاً عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن أبيه ، عن جعفر بن القاسم .

٦١ . وما كان فيه عن جعفر بن محمد بن يونس : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد ابن عبد اللّه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن جعفر بن محمد بن يونس.

٦٢ . وما كان فيه عن جعفر بن ناجية : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير البجلي ، عن جعفر بن ناجية .

٦٣ . وما كان فيه عن محمد بن حمران وجميل بن دراج : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه عن سعد بن عبد اللّه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن محمد ابن حمران وجميل بن دراج.

٦٤ . وما كان فيه عن جويرية بن مسهر في ردّ الشمس على أمير المؤمنين عليه‌السلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما، قالا: حدَّثنا سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد، عن أحمد بن عبد اللّه القزويني، عن الحسين بن المختار القلانسي، عن أبي بصير ، عن عبد الواحد بن المختار الأنصاري، عن أُم المقدام الثقفيّة ، عن جويرية بن مسهر.

٦٥ . وما كان فيه عن جُهيم بن أبي جهم : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌اللهعنهعن محمد بن الحسن الصفار رضى‌اللهعنه ، عن العباس بن معروف ، عن سعدان بن مسلم عن الجهم١ بن أبي جهم ويقال له : ابن أبي جهمة.

باب الحاء

٦٦ . وما كان فيه عن حارث بياع الانماط : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌اللهعنه ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن حارث بياع الأنماط .

---

١ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٥٨ : «جهيم » .

٦٧ . وما كان فيه عن الحارث بن المغيرة النصري : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن أبيه ، عن أحمد ابن أبي عبد اللّه ، عن أبيه ، عن يونس بن عبدالرحمان ومحمد بن أبي عمير ، جميعاً عن الحرث بن المغيرة النهدي١.

٦٨ . وما كان فيه عن حبيب بن المعلى : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الوليد الخزّاز ، عن حمّاد بن عثمان عن حبيب بن المعلى الخثعمي.

٦٩ . وما كان فيه عن حذيفة بن منصور : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن حذيفة بن منصور.

٧٠ . وما كان فيه عن حريز بن عبد اللّه٢ : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ومحمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد وعلي بن حديد وعبد الرحمان بن أبي نجران ، عن حمّاد بن عيسى الجهني ، عن حريز بن عبد اللّه السجستاني.

ورويته أيضاً عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ومحمد بن موسى [بن ٣] المتوكل رضي اللّه عنهم عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن علي بن إسماعيل ومحمد بن عيسى ويعقوب بن يزيد والحسن بن ظريف ، عن حمّاد بن عيسى ، عن حريز بن عبد اللّه السجستاني.

---

١ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٥٥ : «الحارث بن المغيرة النصري».

٢ سيأتي طريق اخر الى حريز بالرقم ١٢٠.

٣ من الفقيه ٤: ٤٤٣.

وما كان فيه عن حريز بن عبد اللّه في الزكاة : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌اللهعنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف، عن إسماعيل بن سهل ، عن حمّاد ابن عيسى عن حريز بن عبد اللّه .

ورويته عن أبي رضى‌اللهعنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حمّاد عن حريز .

٧١ . وما كان فيه عن الحسن بن الجهم : فقد رويته ، عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌اللهعنه ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن الحسن [بن١] الجهم .

٧٢ . وما كان فيه عن الحسن بن راشد : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه ، عن سعد بن عبد اللّه وأحمد بن محمد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم ، جميعاً عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد.

ورويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌اللهعنه ، عن عليّ بن إبراهيم [بن هاشم٢] ، عن أبيه ، عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن بن راشد .

٧٣ . وما كان فيه عن الحسن بن زياد : فقد رويته عن الحسن بن موسى٣ بن المتوكل رضى‌اللهعنه ، عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي عن أبيه ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن الحسن بن زياد الصيقل وهو كوفي وكنيته أبو الوليد وهو مولى٤.

---

١ لم ترد في المخطوطة، انظر الفقيه ٤: ٤٣٣.

٢ من الفقيه ٤: ٤٨٤.

٣ في الفقيه ٤: ٤٣٦ : «محمد بن موسى».

٤ العبارة في الفقيه ٤: ٤٣٦ هكذا : «وهو كوفي مولى، وكنيته أبو الوليد».

٧٤ . وما كان فيه عن الحسن بن السري : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن محمد ابن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير عن الحسن بن السري.

٧٥ . وما كان فيه عن الحسن الصيقل : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي عن أبيه عن يونس بن عبد الرحمن ، عن الحسن بن زياد الصيقل الكوفي وكنيته أبو الوليد [وهو مولى١] .

٧٦ . وما كان فيه عن الحسن بن علي بن أبي حمزة : فقد رويته عن محمد بن عليّ ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الصيرفي، عن إسماعيل بن مهران ، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني .

٧٧ . وما كان فيه عن الحسن بن علي بن فضال : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن فضال .

٧٨ . وما كان فيه عن الحسن بن علي الكوفي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه، عن علي ابن الحسن بن علي الكوفي ، عن أبيه.

ورويته عن جعفر بن علي بن الحسن الكوفي، عن جدّه الحسن بن علي الكوفي.

٧٩ . وما كان فيه عن الحسن بن عليّ بن النعمان : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن الحسن بن علي بن النعمان .

---

١ من الفقيه ٤: ٤٩٦.

٨٠ . وما كان فيه عن الحسن بن علي الوشا : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم ، جميعاً عن الحسن بن علي الوشا المعروف بابن بنت الياس .

٨١ . وما كان فيه عن الحسن بن قارن : فقد رويته عن حمزة بن محمد العلوي رحمه‌الله ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحسن بن قارن.

٨٢ . وما كان فيه عن الحسن بن محبوب : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري وسعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد ابن عيسى ، عن الحسن بن محبوب .

٨٣ . وما كان فيه عن الحسن بن هارون : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد ابن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن عبد الكريم بن عمرو ، عن الحسن بن هارون .

٨٤ . وما كان فيه عن الحسين بن أبي العلاء : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن موسى بن سعدان ، عن عبد اللّه بن أبي القاسم ، عن الحسين بن أبي العلاء الخفاف مولى بني أسد .

٨٥ . وما كان فيه عن الحسين بن حمّاد : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى عن البزنطي ، عن عبد الكريم بن عمرو ، عن الحسين بن حمّاد الكوفي .

٨٦ . وما كان فيه عن الحسين بن زيد : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن أيوب بن نوح ، عن محمد بن أبي عمير عن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم‌السلام .

٨٧ . وما كان فيه عن الحسين بن سالم : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن عبد اللّه بن جبلة ، عن أبي عبد اللّه الخراساني ، عن الحسين بن سالم .

٨٨ . وما كان فيه عن الحسين بن سعيد : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد.

ورويته عن أبي رحمه‌الله ، عن سعد بن عبد اللّه عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد .

٨٩ . وما كان فيه عن الحسين بن محمد القمي : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن الحسين بن محمد القمي عن الرضا عليه‌السلام .

٩٠ . وما كان فيه عن الحسين بن المختار : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ومحمد بن يحيى العطار١ وأحمد بن إدريس ، جميعاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن حمّاد بن عيسى ، عن الحسين بن المختار القلانسي، وقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد عن حمّاد بن عيسى ، عن الحسين بن المختار القلانسي .

٩١ . وما كان فيه عن حفص بن البختري : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه وعبد اللّه بن جعفر الحميري، جميعا عن يعقوب بن يزيد ،عن محمد بن أبي عمير ، عن حفص بن البختري الكوفي.

---

١ في المخطوطة : «محمد بن علي يحيى العطار» .

٩٢ . وما كان فيه عن حفص بن سالم : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عن حفص أبي ولاد بن سالم الكوفي وهو مولى .

٩٣ . وما كان فيه عن حفص بن غياث : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن أبيه ، عن حفص بن غياث.

ورويته عن علي بن أحمد بن موسى رحمه‌الله ، عن محمد بن أبي عبد اللّه ، عن محمد ابن أبي بشر ، قال: حدّثنا الحسين بن الهيثم ، قال: حدّثنا سليمان بن داود المنقري ، عن حفص بن غياث.

ورويته عن أبي رحمه‌الله ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن القاسم بن محمد الاصبهاني ، عن سليمان بن داود المنقري ، عن حفص بن غياث النخعي القاضي .

٩٤ . وما كان فيه عن حكم بن حكيم، أخي خلاّد[1]: فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه وعبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حكم بن حكيم .

٩٥ . وما كان فيه عن حمّاد بن عثمان : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حمّاد بن عثمان .

٩٦ . وما كان فيه عن حمّاد بن عمرو وأنس بن محمد في وصية النبي صلى الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه‌السلام : فقد رويته عن محمد بن علي الشاه بمرو الرود ، قال: حدّثنا أبو حامد أحمد ابن محمد بن أحمد بن الحسين ، قال : حدّثنا أبو يزيد أحمد بن خالد الخالدي ، قال: حدّثنا محمد

---

١ في الفقيه ٤: ٤٢٩ : «ابن أخي خلاّد».

بن أحمد بن صالح التميمي ، قال : حدّثنا أبي أحمد بن صالح التميمي ، قال :حدّثنا محمد بن حاتم القطّان ، عن حمّاد بن عمر١ ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جدّه عن عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام .

ورويته أيضاً عن محمد بن علي الشاه ، قال: حدّثنا أبو حامد ، قال: حدّثنا أبو زيد٢ ، قال: حدّثنا محمد بن أحمد بن صالح التميمي ، قال: حدّثنا أبي ، قال: حدثني أنس ابن محمد بن أبو مالك ، [عن أبيه٣]، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جدّه عليّ بن أبي طالب عليهم‌السلام ، عن النبيّ صلى الله عليه وآله ، قال له: «ياعلي أُوصيك بوصية فاحفظها فلا تزال بخير ما حفظت وصيّتي ...»، وذكر الحديث بطوله٤.

٩٧ . وما كان فيه عن حمّاد بن عيسى٥ : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه [عن سعد بن عبد اللّه ، عن إبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد ، عن حمّاد بن عيسى الجهني.

ورويته عن أبي رضى‌الله‌عنه٦] ، عن عليّ بن إبراهيم [بن هاشم١] ، عن أبيه ، عن حمّاد ابن عيسى .

---

١ في الفقيه ٤: ٥٣٦ : «حمّاد بن عمرو» .

٢ في الفقيه ٤: ٥٣٦ : «أبو يزيد» .

٣ من الفقيه ٤: ٥٣٦ .

٤ راجع الفقيه ٤: ٣٥٢ ، ح ٥٧٦٢، وتقدم مثله في الرقم ٤٠ .

٥ سيأتي طريق اخر الى حمّاد بالرقم ١٢٠.

٦ مابين المعقوفتين ، من المطبوعة ، ولم ترد في المخطوطة ، انظر الفقيه ٤: ٤٥٧.

٩٨ . وما كان فيه عن حمّاد النوّا : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن أبيه ، عن محمد بن خالد البرقي ، عن محمد بن سنان عن ابن مسكان ، عن حمّاد النوّا .

٩٩ . وما كان فيه عن حمدان بن الحسين : فقد رويته عن عليّ بن حاتم إجازة ، قال: أخبرنا القاسم بن محمد ، قال: حدّثنا حمدان بن الحسين .

١٠٠ . وما كان فيه عن حمدان الديواني : فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن حمدان الديواني .

١٠١ . وما كان فيه عن حمزة بن حمران : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حمزة ابن حمران بن أعين مولى بني شيبان الكوفي.

١٠٢ . وما كان فيه عن حنّان بن سدير : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه وعبد اللّه بن جعفر الحميري ، جميعاً عن محمد ابن عيسى بن عبيد ، عن حنّان.

ورويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن عبد الصمد ابن محمد ، عن حنّان.

ورويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم، عن هاشم، عن أبيه ، عن حنّان بن سدير .

---

١ من الفقيه ٤: ٤٥٧ .

باب الخاء

١٠٣ . وما كان فيه عن خالد بن أبي العلاء الخفّاف : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن زيد١ ، عن محمد بن أبي عمير عن خالد بن أبي الخفاف .

١٠٤ . وما كان فيه عن خالد بن ماد القلانسي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن النضر بن شعيب ، عن خالد بن ماد القلانسي.

١٠٥ . وما كان فيه عن خالد بن نجيح : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد ابن عيسى ، عن ابن أبي عمير ، عن خالد بن نجيح الجوّان.

باب الدال

١٠٦ . وما كان فيه عن داود بن أبي زيد (يزيد . خ ل): فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن عيسى عن العباس بن معروف عن أبي محمد الحجّال، عن داود بن أبي زيد١.

---

١ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٥٠٥ : «يعقوب بن يزيد».

١٠٧ . وما كان فيه عن داود بن إسحاق : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن [عمّه٢] محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن داود بن إسحاق .

١٠٨ . وماكان فيه عن داود بن برزيد: فقد رويته ، عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن داود بن برزيد٣ [قال الجلالي: لعلّه تصحيف أبي يزيد، راجع الرقم ١٠٦، فلعلهما واحد].

١٠٩ . وما كان فيه عن داود بن الحصين : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين ، عن داود بن الحصين الا ٔدي وهو مولى .

١١٠ . وما كان فيه عن داود الرقي : فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس رضى‌الله‌عنه ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد، عن عبد اللّه بن أحمد الرازي ، عن حريز بن صالح ، عن

---

١ كذا ورد السند عن داود بن إبي زيد في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٥٣ ورد السند عنه هكذا: «وماكان فيه عن داود بن أبي زيد: فقد رويته عن أبي رضي الله‌عنه، عن سعد بن عبد اللّه، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن داود بن إبي زيد»، هذا وقد ورد نفس هذا السند في المخطوطة . بعد ذكر سند «داود بن إسحاق » عن داود بن برزيد ، وقد ذكرناه برقم «١٠٩» ولم نجده في مشيخة الفقيه، فتأمّل (المحقق).

٢ من الفقيه ٤: ٥٢٦ .

٣ لم نقف على هذا الطريق في المشيخة المطبوعة في الفقيه .

إسماعيل بن مهران ، عن زكريا بن آدم ، عن داود بن كثير الرقي، وروي ، عن الصادق عليه‌السلام‌أنّه ، قال: «أنزلوا داود الرقي منّي بمنزلة المقداد من رسول اللّه صلى الله عليه وآله » .

١١١ . وما كان فيه عن داود بن سرحان : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبداللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي وعبد الرحمن بن أبي نجران ، عن داود بن سرحان العطار الكوفي .

١١٢ . وما كان فيه عن داود الصرمي : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه وعلي بن إبراهيم بن هاشم ، جميعاً عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن داود الصرمي .

١١٣ . وما كان فيه عن درست بن أبي منصور : فقد رويته عن أبي رحمه‌الله ، عن سعد ابن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشا ، عن درست بن أبي منصور الواسطي .

باب الذال

١١٤ . وما كان فيه عن ذريح المحاربي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن ذريح بن يزيد بن محمد المحاربي .

ورويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحسن بن محبوب ، عن صالح بن رزين ، عن ذريح .

باب الراء

١١٥ . وما كان فيه عن ربعي بن عبد اللّه : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن أحمد ابن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد بن عيسى ، عن ربعي بن عبد اللّه بن الجارود الهذلي وهو عربي بصري .

١١٦ . وما كان فيه عن رفاعة بن موسى النخّاس : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن رفاعة بن موسى النخّاس .

١١٧ . وما كان فيه عن روح بن عبد الرحيم : فقد رويته عن جعفر بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن عبد اللّه بن المغيرة الكوفي ، عن جدّه الحسن بن عليّ الكوفي، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن غالب ، عن عثمان ، عن روح بن عبد الرحيم.

١١٨ . وما كان فيه عن رومي بن زرارة : فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور رضى‌الله‌عنه، عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمّه عبد اللّه بن عامر ، عن محمد بن أبي عمير ، عن رومي بن زرارة.

١١٩ . وما كان فيه عن الريّان بن الصلت : فقد رويته عن أبي ومحمد بن موسى بن المتوكل ومحمد بن علي ماجيلويه والحسين بن إبراهيم رضي اللّه عنهم ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن الريّان بن الصلت .

باب الزاي

١٢٠ . وما كان فيه عن زرارة بن أعين : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عيسى ابن عبيد والحسن بن ظريف وعلي بن إسماعيل ابن عيسى كلّهم ، عن حمّاد بن عيسى ، عن حريز بن عبد اللّه ، عن زرارة بن أعين.

وكذلك ما كان فيه عن حريز بن عبد اللّه[1] : فقد رويته بهذا الإسناد.

---

١ تقدم سنده عن حريز بن عبد اللّه بالرقم ٧٠.

وكذلك ماكان فيه عن حمّاد بن عيسى[1].

١٢١ ـ وما كان فيه عن زرعة عن سماعة : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن أخيه الحسن ، عن زرعة بن محمد الحضرمي ، عن سماعة بن مهران .

١٢٢ ـ وما كان فيه عن زكريا بن آدم : فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن إسحاق بن سعد ، عن زكريا بن آدم القمي صاحب الرضا عليه‌السلام.

١٢٣ ـ وما كان فيه عن زكريا بن مالك الجعفي : فقد رويته عن الحسن بن أحمد[2] ابن إدريس رحمه‌الله ، عن أبيه ، عن محمد ابن أحمد ، عن عليّ بن إسماعيل ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد اللّه بن مسكان ، عن أبي العباس الفضل بن عبد الملك ، عن زكريا بن مالك الجعفي .

١٢٤ ـ وما كان فيه عن زكريا النقاض : فقد رويته عن أبي رحمه‌الله ، عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد ، عن عليّ بن إسماعيل ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد اللّه بن مسكان ، عن أبي العباس الفضل بن عبد الملك ، عن زكريا النقاض وهو زكريا بن ملك الجعفي.

١٢٥ ـ وما كان فيه عن الزهري : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه عن [كما في المطبوعة ص ٨٢] القاسم بن محمد الأصبهاني ، عن سليمان ابن داود المنقري ، عن

---

١ تقدم سنده عن حمّاد بن عيسى بالرقم ٩٧ .

٢ في الفقيه ٤: ٤٧٩ : «الحسين بن أحمد» .

سفيان بن عيينة ، عن الزهري . واسمه محمد بن مسلم بن شهاب . ، عن عليّ بن الحسين عليهماالسلام.

١٢٦ . وما كان فيه عن زياد بن سوقة : فقد رويته عن أبي رضىاللهعنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أيوب بن نوح ، عن محمد ابن أبي عمير ، عن زياد بن سوقة.

١٢٧ . وما كان فيه عن زياد بن مروان القندي : فقد رويته عن أبي رضىاللهعنهعن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ويعقوب بن يزيد عن زياد بن مروان القندي .

١٢٨ . وما كان فيه عن زيد الشحام : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن أبي جميلة ، عن زيد الشحام أبي أسامة.

١٢٩ . وما كان فيه عن زيد بن علي بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهمالسلام : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أبي الجوزاء المنبّه بن عبيد اللّه١، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهالسلام .

باب السين

١٣٠ . وما كان فيه عن سدير الصيرفي : فقد رويته عن أبي رضىاللهعنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عمرو بن أبي نصر الانماطي ، عن سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي ويكنى أبا الفضل .

---

١ في المطبوعة : «عبد اللّه»، انظر الفقيه ٤: ٤٣٨ .

١٣١ . وما كان فيه عن سعد بن ظريف الخفاف : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن ثابت ، عن سعد بن ظريف الخفّاف .

١٣٢ . وما كان فيه عن سعد بن عبد اللّه: فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ابن أبي خلف.

١٣٣ . وما كان فيه عن سعدان بن مسلم . واسمه عبد الرحمان بن مسلم . : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف وأحمد بن إسحاق بن سعد ، جميعاً عن سعدان بن مسلم .

١٣٤ . وما كان فيه عن سعيد الأعرج : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد [بن محمد] بن أبي نصر البزنطي، عن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي ، عن سعيد بن عبد اللّه الأعرج الكوفي .

١٣٥ . وما كان فيه عن سعيد النقاش : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، عن أبيه عن محمد بن سنان ، عن سعيد النقاش .

١٣٦ . وما كان فيه عن سعيد بن يسار : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن مفضل ، عن سعيد بن يسار العجلي الأعرج الحنّاط [الكوفي١].

١٣٧ . [وما كان فيه عن سلمة بن تمام صاحب أمير المؤمنين١].

---

١ من الفقيه ٤: ٥٢٢ .

١٣٨ . وما كان فيه عن سلمة بن الخطاب : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن سلمة بن الخطاب البراوستاني.

١٣٩ . وما كان فيه عن سليمان بن جعفر الجعفري : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌اللهعنه ، عن عليّ بن الحسين السعدابادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن سليمان بن جعفر الجعفري .

ورويته عن أبي رحمه‌الله ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه عن سليمان بن جعفر الجعفري.

ورويته عن أبي رضى‌اللهعنه ، عن الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن سليمان بن جعفر الجعفري .

١٤٠ . وما كان فيه عن سليمان بن حفص المروزي : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن سليمان بن حفص المروزي .

١٤١ . وما كان فيه عن سليمان بن خالد البجلي : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه [عن سعد بن عبد اللّه٢] عن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد البجلي الأقطع الكوفي وكان خرج مع زيد بن علي عليه‌السلام [فأ فلت٣].

---

١ مابين المعقوفين من المطبوعة ٤: ٥٣٣ ، ولم يذكر الطريق فيه، وكتب المعلق هنا ما نصه: «كذا في جميع النسخ التي رأيتها وكما نص عليه الاسترابادي في منهج المقال»؛ ولعل هو هذا السبب في عدم ذكر الميرزا محمد الاسترابادي له في هذا الترتيب . فلاحظ (المحقق).

٢ انظر الفقيه ٤: ٤٣٩ .

٣ من الفقيه ٤: ٤٣٩.

١٤٢ . وما كان فيه عن سليمان بن داود المنقري : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن القاسم بن محمد الأصبهاني عن سليمان بن داود المنقري المعروف بابن الشاذكوني.

١٤٣ . وما كان فيه عن سليمان الديلمي : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رحمهما اللّه ، عن سعد بن عبد اللّه بن غياث بن سليمان١، عن محمد بن سليمان ، عن أبيه سليمان الديلمي .

١٤٤ . وما كان فيه عن سليمان بن عمرو : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن أحمد بن علي ، عن عبد اللّه بن خالد ، عن عليّ بن شجرة ، عن سليمان بن عمرو الأحمر .

١٤٥ . وما كان فيه عن سماعة بن مهران : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن عثمان ابن عيسى العامري ، عن سماعة بن مهران.

١٤٦ . وما كان فيه عن سويد القلاّء : فقد رويته عن محمد بن الحسن رحمه‌الله ، عن محمد بن الحسن الصفار والحسن بن متيل ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن عليّ بن النعمان ، عن سويد القلا .

١٤٧ . وما كان فيه عن سهل بن اليسع : فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن سهل بن اليسع .

---

١ في المطبوعة : «عباس بن سليمان» ، انظر الفقيه ٤: ٤٧٤ .

١٤٨ . وما كان فيه عن سيف التمار : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه، عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن الحسن بن محبوب ، عن الحسن بن رباط ، عن سيف التمار .

١٤٩ . وما كان فيه عن سيف بن عميرة : فقد رويته عن محمد بن الحسين رضى‌الله‌عنه عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد ابن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن سيف، عن أخيه الحسين بن سيف ، عن أبيه سيف بن عميرة النخعي.

باب الشين

١٥٠ . وما كان فيه عن شعيب بن واقد في المناهي : فقد رويته عن حمزة بن محمد بن أحمد بن جعفر بن محمد بن زيد ابن عليّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم‌السلام، قال: حدّثني أبو عبد اللّه عبد العزيز بن محمد بن عيسى الأبهري ، قال: حدّثنا [أبو عبد اللّه١] محمد بن زكريا الجوهري الغلابي البصري ، قال: حدّثنا شعيب بن واقد ، قال: حدّثنا الحسين بن زيد ، عن الصادق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم‌السلام ، قال : «نهى رسول اللّه صلى الله عليه وآله عن الأكل على الجنابة و، قال: إنّه يورث الفقر»، وذكر الحديث بطوله كما في هذا الكتاب .

١٥١ . وما كان فيه عن شهاب بن عبد ربّه : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ،عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمد بن عيسى،عن الحسن بن محبوب ، عن شهاب بن عبد ربّه.

---

١ من الفقيه ٤: ٥٣٢ .

باب الصاد

١٥٢ . وما كان فيه عن صالح بن الحكم : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنهعن سعد بن عبد اللّه عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان، عن صالح بن الحكم الأحول .

١٥٣ . وما كان فيه عن صالح بن عقبة : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌اللهعنه ، عن عليّ بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه عن محمد بن سنان ويونس بن عبد الرحمن ، جميعاً عن صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيحة مولى رسول اللّه صلى الله عليه وآله .

١٥٤ . وما كان فيه عن الصباح بن سيابة : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌اللهعنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير البجلي، عن حمّاد بن عثمان ، عن الصباح بن سيابة أخي عبد الرحمن ابن سيابة الكوفي .

١٥٥ . وما كان فيه عن صفوان بن مهران الجمّال : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌اللهعنه، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير، عن صفوان بن مهران الجمّال.

ورويته عن أبي رضى‌اللهعنه، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن موسى بن عمر ، عن عبد اللّه بن محمد الحجّال ، عن صفوان بن مهران الجمّال.

١٥٦ . وما كان فيه عن صفوان بن يحيى : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن صفوان بن يحيى .

باب الطاء

١٥٧ . وما كان فيه عن طلحة بن زيد : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن يحيى الخزاز ومحمد بن سنان ، جميعاً عن طلحة بن زيد .

باب العين

١٥٨ . وما كان فيه عن عاصم بن حميد : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رحمهما اللّه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد .

١٥٩ . وما كان فيه عن عامر بن جذاعة : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌اللّه‌عنهعن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد ابن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عامر بن جذاعة الأسلمي١، وهو عامر بن عبد اللّه بن جذاعة ، وهو عربي كوفي.

١٦٠ . وما كان فيه عن عامر بن نعيم القمي : فقد رويته عن محمد بن [علي٢] ماجيلويه رضى‌اللّه‌عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عامر بن نعيم القمي.

١٦١ . وما كان فيه عن عايذ بن حبيب الأحمسي : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن جميل ، عن عايذ ابن حبيب الأحمسي.

---

١ كذا في المخطوطة، وفي الفقيه ٤: ٤٦٢ : «الازدي» .

٢ من الفقيه ٤: ٤٤٥.

١٦٢ . وما كان فيه عن العباس بن عامر القصباني : فقد رويته عن أبي رحمه‌الله ، عن علي بن الحسن بن علي الكوفي ، عن أبيه ، عن العباس بن عامر القصباني .

[ورويته عن جعفر بن علي بن الحسين بن علي الكوفي ، عن جدّه الحسن بن علي ، عن العباس بن عامر القصباني١].

١٦٣ . وما كان فيه عن العباس بن معروف : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف ، وقد رويته عن أبي رحمه‌الله ، عن سعد ابن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، جميعاً عن العباس بن معروف .

١٦٤ . وما كان فيه عن العباس بن هلال : فقد رويته عن الحسين بن إبراهيم بن ناتانة رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن العباس بن هلال .

١٦٥ . وما كان فيه عن عبد الأعلى مولى آل سام : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن الحسن بن متيل ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير عن خالد بن أبي إسماعيل ، عن عبد الأعلى مولى آل سام .

١٦٦ . وما كان فيه عن عبد الحميد : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه، عن [عمّه٢] محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي القرشي ، عن إسماعيل بن بشار عن أحمد بن حبيب ، عن الحكم الحنّاط١ ، عن عبد الحميد الأزدي.

---

١ مابين المعقوفتين ، لم يرد في المخطوطة، انظر الفقيه ٤: ٥٢٦ .

٢ من الفقيه ٤: ٥٣٣ .

١٦٧ . وما كان فيه عن عبد الحميد بن عواض الطائي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد ، عن عمران بن موسى ، عن الحسن ابن علي بن النعمان ، عن أبيه ، عن عبد الحميد بن عواض الطائي.

١٦٨ . وما كان فيه عن عبد الرحمن بن أبي عبد اللّه البصري : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أيوب ابن نوح ، عن محمد بن أبي عمرو٢ وغيره ، عن عبد الرحمان بن ابي عبد اللّه .

١٦٩ . وما كان فيه عن عبد الرحمان بن أبي نجران : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبد الرحمان بن أبي نجران.

١٧٠ . وما كان فيه عن ابن أبي نجران : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران .

١٧١ . وما كان فيه عن عبد الرحمن بن الحجاج : فقد رويته عن أحمد بن محمد ابن يحيى العطار رضى‌الله‌عنه ، عن [أبيه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن أبي عمير والحسن بن محبوب ، جميعاً عن عبد الرحمن بن الحجاج البجلي الكوفي وهو مولى ، وقد لقي٣] الصادق وموسى

---

١ في الفقيه ٤: ٥٣٣ : «الخياط» .

٢ في الفقيه ٤: ٤٢٧ : «عمير».

٣ مابين المعقوفتين لم يرد في المخطوطة، انظر الفقيه ٤: ٤٤٧ .

بن جعفر عليهماالسلام وروى عنهما. وكان موسى عليه‌السلام إذا ذكر عنده ، قال : «إنّه ليقبل١ في الفؤاد».

١٧٢ . وما كان فيه عن عبد الرحمن بن كثير الهاشمي : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن علي بن حسان الواسطي ، عن عمّه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي.

١٧٣ . وما كان فيه عن عبد الرحيم القصير : فقد رويته عن جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبد اللّه بن المغيرة الكوفي ، عن جدّه الحسن بن علي ،[عن العباس ابن٢] عامر القصباني ، عن عبد الرحيم القصير الأسدي، وقيل له: الأسدي؛ لأنّه مولى بني أسد .

١٧٤ . وما كان فيه عن عبد الصمد بن بشير : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير٣ عن عبد الصمد بن بشير الكوفي .

١٧٥ . وما كان فيه عن عبد العظيم بن عبد اللّه الحسني : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن عبد العظيم بن عبد اللّه الحسني وكان مرضيا.

---

١ في الفقيه ٤: ٤٤٧ : «إنه لثقيل».

٢ لم ترد في المخطوطة ، انظر الفقيه ٤: ٤٣٣.

٣ في الفقيه ٤: ٥١٩ : «جعفر بن بشير» .

ورويته عن علي بن أحمد بن موسى رحمه‌الله ، عن محمد بن أبي عبد اللّه الكوفي ، عن سهل بن زياد الآدمي ، عن عبد العظيم.

١٧٦ ـ وما كان فيه عن عبد الكريم بن عتبة : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن عبد الكريم بن عمرو الحنفي١ ، عن ليث المرادي ، عن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي .

١٧٧ ـ وما كان فيه عن عبد الكريم بن عمرو : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن عبد الكريم بن عمرو الخثعمي ولقبه كرّام .

١٧٨ ـ وما كان فيه عن عبد اللّه بن أبي يعفور : فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن أبيه عن محمد بن أبي عمير ، عن حمّاد بن عثمان ، عن عبد اللّه بن أبي يعفور .

١٧٩ ـ وما كان فيه عن عبد اللّه بن بكير : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد ابن عيسى ، عن الحسن بن علي بن فضال ، عن عبد اللّه بن بكير.

١٨٠ ـ وما كان فيه عن عبد اللّه بن جبلة : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى بن المتوكل رضي اللّه عنهم ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن عبد اللّه بن جبلة.

---

١ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٥٩: «الخثعمي».

١٨١ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن جعفر الحميري : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى بن المتوكل رضي اللّه عنهم ، عن عبد اللّه بن جعفر بن جامع الحميري .

١٨٢ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن جندب : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن عبد اللّه بن جندب.

١٨٣ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن الحكم : فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس رضى‌الله‌عنه ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن سهل بن زياد الآدمي الحريري واسمه سفيان ، عن أبي عمران الأرمني ، عن عبد اللّه بن الحكم.

ورويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن حسان ، عن أبي عمران موسى رنجويه الأرمني ، عن عبد اللّه بن الحكم .

١٨٤ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري.

١٨٥ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن سليمان : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيى ومحمد بن أبي عمير ، جميعاً عن عبد اللّه بن سليمان .

١٨٦ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن سنان : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن أيوب بن نوح ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبد اللّه بن سنان وهو الذي ذُكر عند الصادق عليه‌السلام فقال: «أمّا أنه يزيد على السن خيرا».

١٨٧ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن فضالة : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌اللّه‌عنه ، عن عليّ بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه عن محمد بن سنان ، عن بندار بن حمّاد ، عن عبد اللّه بن فضالة.

١٨٨ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن القاسم : فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس رضى‌اللّه‌عنه ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، قال : حدّثنا أبو عبد اللّه الرازي، عن عبد اللّه بن أحمد، عن[1] محمد بن خشنام الأصبهاني ، عن عبد اللّه بن القاسم .

١٨٩ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن لطيف التفليسي : فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور رضى‌اللّه‌عنه ، عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمّه عبد اللّه بن عامر ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبد اللّه بن لطيف التفليسي .

١٩٠ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن محمد الجعفي : فقد رويته عن أبي رضى‌اللّه‌عنه، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن عبد اللّه بن محمد الجعفي .

١٩١ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن مسكان : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد اللّه بن مسكان وهو كوفي من موالي عنزة . ويقال : إنه من موالي عجل .

١٩٢ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن المغيرة : فقد رويته عن جعفر بن محمد الكوفي رحمه‌اللّه[2]، عن جدّه الحسن بن علي ، عن جدّه عبد اللّه بن المغيرة الكوفي.

---

١ في الفقيه ٤: ٥٢٤ : «بن» بدل «عن» .

٢ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٦٠ : «جعفر بن علي الكوفي رضى‌اللّه‌عنه».

ورويته عن أبي رضى‌اللهعنهعن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد اللّه بن المغيرة.

[ورويته عن محمد بن ا لحسن رضى‌اللهعنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم بن هاشم وأيوب بن نوح ، عن عبد اللّه ابن المغيرة١].

١٩٣ . وما كان فيه عن عبد اللّه بن ميمون : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبد اللّه بن ميمون.

ورويته عن أبي ومحمد بن موسى بن المتوكل ومحمد بن علي ماجيلويه رضي اللّه عنهم ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبد اللّه بن ميمون القداح المكي .

١٩٤ . وما كان فيه عن عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري : فقد رويته عن أبي رحمه‌الله عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين أبي كهمس ، عن عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري الكوفي عربي، وهو أخو أبي مريم عبد الغفار بن القاسم الأنصاري .

١٩٥ . وما كان فيه عن عبد الملك بن أعين : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌اللهعنه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن أبيه، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الملك بن أعين وكنيته أبو ضريس ، وزار الصادق عليه‌السلام قبره بالمدينة مع أصحابه .

١٩٦ . وما كان فيه عن عبد الملك بن عتبة [الهاشمي١]: فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحسين بن علي بن فضال٢، عن محمد بن أبي حمزة ، عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي .

---

١ مابين المعقوفتين ، لم يرد في المخطوطة انظر الفقيه ٤: ٤٦٠ .

١٩٧ . وما كان فيه عن عبد الملك بن عمرو : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عبد الملك بن عمرو الأحول الكوفي وهو عربي .

١٩٨ . وما كان فيه عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيشابوري٣: فقد رويته عنه.

١٩٩ . وما كان فيه عن عبيد بن زرارة : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين الثقفي ، عن عبيد ابن زرارة بن أعين وكان أحول .

٢٠٠ . وما كان فيه عن عبد اللّه الرافقي٤: فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور رضى‌الله‌عنه ، عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن [عمّه٥] عبد اللّه بن عامر ، عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي ، عن عبد اللّه الرافقي.

٢٠١ . وما كان فيه عن عبيد اللّه بن علي الحلبي : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري، جميعا عن أحمد وعبد اللّه إبني محمد بن عيسى ، عن محمد بن أبي عمير ، عن حمّاد بن عثمان ، عن عبيد اللّه بن علي الحلبي.

---

١ من الفقيه ٤: ٤٨٨.

٢ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٨٨ «الحسن بن علي بن فضّال ».

٣ في الفقيه ٤: ٥٣٧ : «النيسابوري» .

٤ في الفقيه ٤: ٤٣٢ : «عبيد اللّه الرافقي» هنا وفي آخر السند.

٥ لم ترد في المخطوطة، انظر الفقيه ٤: ٤٣٢ .

ورويته عن أبي ومحمد بن الحسن وجعفر بن محمد بن مسرور رضي اللّه عنهم ، عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمّه عبد اللّه بن عامر ، عن محمد بن أبي عمير عن حمّاد بن عثمان ، عن عبيد اللّه بن علي الحلبي.

٢٠٢ . وما كان فيه عن الوصافي : فقد رويته عن محمد بن عليّ ماجيلويه رضى‌اللهعنهعن محمد بن يحيى العطار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن فضّال ، عن عبيد اللّه ابن الوليد الوصافي .

٢٠٣ . وما كان فيه عن عثمان بن زياد : فقد رويته عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس العطار النيسابوري رضى‌اللهعنه، عن علي بن محمد بن قتيبة ، عن حمدان بن سليمان، عن محمد بن الحسين ، عن عثمان بن عيسى ، عن عبد الصمد بن بشير ، عن عثمان بن زياد.

٢٠٤ . وما كان فيه عن عطاء بن السائب : فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس رضى‌اللهعنه ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي الصهبان ، عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي عن أبان الأحمر ، عن عطاء بن السائب .

٢٠٥ . وما كان فيه عن العلاء بن رزين : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد ، عن العلاء بن رزين ، وقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن محمد بن أبي الصهبان ، عن صفوان بن يحيى ، عن العلاء بن رزين.

ورويته عن أبي رضى‌اللهعنه ، عن علي بن سليمان الرازي١ الكوفي عن محمد بن خالد ، عن العلاء بن رزين القلاّء.

---

١ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٦١ : «الزراري» .

ورويته عن محمد بن الحسن رحمه‌الله ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن الفضّال١ والحسن بن محبوب ، عن العلاء بن رزين .

٢٠٦ . وما كان فيه عن العلا بن سيابة : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي الوشا ، عن أبان بن عثمان عن العلا بن سيابة.

٢٠٧ . وما كان فيه عن علي بن أبي حمزة : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن عليّ بن أبي حمزة.

٢٠٨ . وما كان فيه عن علي بن أحمد بن أشيم : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ،عن [عمّه٢] محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عليّ بن أحمد بن أشيم .

٢٠٩ . وماكان فيه عن عليّ بن إدريس: فقد سبق مع إدريس بن زيد٣.

٢١٠ . وما كان فيه عن علي بن أسباط : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد ابن الحسين بن أبي الخطاب ، عن علي بن اسباط .

---

١ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٦١ : «الحسن الفضّال» .

٢ من الفقيه ٤: ٥١٥.

٣ راجع الطريق رقم ٢٣ .

٢١١ . وما كان فيه عن علي بن إسماعيل الميثمي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب ، عن صفوان بن يحيى ، عن عليّ بن إسماعيل الميثمي.

٢١٢ . وما كان فيه عن علي بن بجيل : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه، عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن أبي عبد اللّه الحكم بن مسكين الثقفي ، عن علي بن بجيل بن عقيل الكوفي .

٢١٣ . وما كان فيه عن عليّ بن بلال : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن عليّ بن بلال.

٢١٤ . وماكان فيه عن عليّ بن جعفر: فقد رويته عنأبي رضى‌الله‌عنه، عن محمد بن يحيى العطار، عن العمركي، عن البوفكي، عن عليّ بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليهماالسلام.

ورويته، عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد اللّه، ، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى والفضل بن عامر ، عن موسى بن القاسم البجلي، عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه‌السلام.

وكذلك جميع كتاب علي بن جعفر، قد رويته بهذا الإسناد.

٢١٥ . وما كان فيه عن علي بن حسان : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن عليّ ابن حسان الواسطي.

ورويته عن أبي رضى‌الله‌عنهعن سعد بن عبد اللّه ، عن الحسن بن موسى الخشاب ، عن علي بن حسان الواسطي .

٢١٦ . وما كان فيه عن علي بن الحكم : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم .

٢١٧ . وما كان فيه عن علي بن رئاب : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رحمهما اللّه ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى وإبراهيم ابن هاشم ، جميعاً عن الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن رئاب .

٢١٨ . وما كان فيه عن علي بن الريّان : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن الريّان .

٢١٩ . وما كان فيه عن عليّ بن سويد : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه وعبد اللّه بن جعفر الحميري ، جميعاً عن علي بن الحكم ، عن عليّ بن سويد .

٢٢٠ . وما كان فيه عن علي بن عبد العزيز : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن أبيه ، عن حمزة بن عبد اللّه ، عن إسحاق بن عمار، عن علي بن عبد العزيز .

٢٢١ . وما كان فيه عن علي بن عطية : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن حسان ، عن عليّ بن عطية الأصم الحنّاط الكوفي .

٢٢٢ . وما كان فيه عن علي بن غراب : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن حسان ، عن إدريس بن الحسن عن علي بن غراب وهو ابن أبي المغيرة الأزدي .

٢٢٣ . وما كان فيه عن علي بن الفضل الواسطي : فقد رويته عن أبي رحمه‌الله ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن علي بن الفضل الواسطي صاحب الرضا عليه‌السلام .

٢٢٤ . وما كان فيه عن علي بن محمد الحصيني : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن [عمّه١] محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن محمد بن سنان ، عن علي بن محمد الحصيني .

٢٢٥ . وما كان فيه عن علي بن محمد النوفلي : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن عليّ بن محمد النوفلي .

٢٢٦ . وما كان فيه عن علي بن مطر : فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن عليّ بن مطر .

٢٢٧ . وما كان فيه عن علي بن مهزيار : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن الحسين بن إسحاق التاجر ، عن عليّ بن مهزيار.

ورويته عن أبي رضى‌الله‌عنهعن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن إبراهيم بن مهزيار ، عن أخيه علي بن مهزيار.

ورويته أيضاً عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن العباس بن معروف ، عن عليّ بن مهزيار الأهوازي .

---

١ من الفقيه ٤: ٥٠٩ .

٢٢٨ ـ وما كان فيه عن علي بن ميسرة : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن عليّ الوشا ، عن عليّ بن ميسرة.

٢٢٩ ـ وما كان فيه عن علي بن النعمان : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم ، جميعاً عن عليّ بن النعمان .

٢٣٠ ـ وما كان فيه عن علي بن يقطين : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي بن يقطين ،[عن أخيه الحسين١] ، عن أبيه علي بن يقطين .

٢٣١ ـ وما كان فيه عن عمار بن مروان الكلبي : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب الخزّار ، عن عمار بن مروان.

٢٣٢ ـ وما كان فيه عن عمّار بن موسى الساباطي : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي اللّه عنهما، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن الحسن ابن علي بن فضال ، عن عمرو بن سعيد المدائني ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار بن موسى الساباطي٢.

٢٣٣ ـ وما كان فيه عن عمرو بن أبي المقدام : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، قال: حدثني عمرو بن أبي المقدام [واسم أبي المقدام١] ثابت بن هرمز الحدّاد .

---

١ من الفقيه ٤: ٤٥٢ .

٢ لم نقف على هذا الطريق في المشيخة المطبوعة في الفقيه .

٢٣٤ . وما كان فيه عن عمرو بن ثابت ، وهو عمرو بن أبي المقدام : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار والحسن بن متيل ، جميعاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عمرو بن ثابت، أبي المقدام .

٢٣٥ . وما كان فيه عن عمرو بن جميع : فقد رويته عن أبي رحمه‌الله ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد ، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي ، عن الحسن بن علي بن يوسف ، عن معاذ الجوهري ، عن عمرو بن جميع .

٢٣٦ . وما كان فيه عن عمرو بن خالد : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد.

٢٣٧ . وما كان فيه عن عمرو بن سعيد الساباطي : فقد رويته عن أحمد بن محمد ابن يحيى العطار رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمرو بن سعيد .

٢٣٨ . وما كان فيه عن عمرو بن شمر : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، عن أبيه عن أحمد بن النضر الخزاز ، عن عمرو بن شمر .

٢٣٩ . وما كان فيه عن عمر بن أبي زياد : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عمر بن أبي زياد.

---

١ من الفقيه ٤: ٤٩٦.

٢٤٠ . وما كان فيه عن عمر بن أبي شعبة : فقد رويته عن محمد بن عليّ ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن يحيى العطّار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عن عمرو١ بن أبي شعبة الحلبي .

٢٤١ . وما كان فيه عن عمر بن أُ ذينة : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن أُذينة .

٢٤٢ . وما كان فيه عن عمر بن حنظلة : فقد رويته عن الحسين بن أحمد بن إدريس رضى‌الله‌عنه ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن صفوان بن يحيى ، عن داود بن الحصين ، عن عمر بن حنظلة.

٢٤٣ . وما كان فيه عن عمر بن قيس الماصر : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رحمهما اللّه ، عن سعد بن عبداللّه ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن أبيه عن محمد بن سنان وغيره ، عن عمر بن قيس الماصر .

٢٤٤ . وما كان فيه عن عمر بن يزيد : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى ، عن عمر ابن يزيد.

[وقد رويته أيضا عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن محمد بن عمر بن يزيد ، عن الحسين بن عمر بن يزيد ، عن أبيه عمر ابن يزيد .

---

١ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٥٣٠ : «عمر».

ورويته أيضاً عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن محمد بن إسماعيل ، عن محمد بن عياش ، عن عمر بن يزيد١].

٢٤٥ . وما كان فيه عن عمران الحلبي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عن عمران الحلبي وكنيته أبو اليقظان٢ .

٢٤٦ . وما كان فيه عن عيسى بن أبي منصور : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان، عن عيسى بن أبي منصور وكنيته أبو صالح وهو كوفي مولى، وحدّثنا محمّد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب ابن يزيد ، عن بن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن عبد اللّه بن سنان ، عن ابن أبي يعفور ، قال: كنت عند أبي عبد اللّه عليه‌السلام إذ أقبل عيسى ابن أبي منصور فقال له٣: «إذا أردت أن تنظر خيارا في الدنيا خيارا في الآخرة فانظر إليه» .

٢٤٧ . وما كان فيه عن عيسى بن أعين : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن أحمد بن علي بن الصلت ، عن أبي طالب عبد اللّه بن الصلت ، عن عبد اللّه بن المغيرة عن عيسى بن أعين.

---

١ من الفقيه ٤: ٤٢٥.

٢ في الفقيه ٤: ٥٠٦ : «وكنيته أبو الفضل» .

٣ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٨٧ : «فقال لي» .

٢٤٨ . وما كان فيه عن عيسى بن عبد اللّه الهاشمي : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌اللّه‌عنه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن [أبي١] عبد اللّه ، عن عيسى بن عبد اللّه بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم‌السلام.

٢٤٩ . وما كان فيه عن عيسى بن يونس : فقد رويته عن أحمد [بن محمد٢] بن زياد بن جعفر الهمداني رضى‌اللّه‌عنه ، عن عليّ ابن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان، عن حمّاد بن عثمان ، عن عيسى بن يونس .

٢٥٠ . وما كان فيه عن العيص بن القاسم : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌اللّه‌عنه عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن العيص بن القاسم.

باب الغين

٢٥١ . وما كان فيه عن غياث بن إبراهيم : فقد رويته عن أبي رضى‌اللّه‌عنهعن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع وعن محمد ابن يحيى الخزاز ، عن غياث بن إبراهيم .

باب الفاء

٢٥٢ . وما كان فيه عن فضالة بن أيوب : فقد رويته عن أبي رحمه‌اللهعن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب.

---

١ من الفقيه ٤: ٤٩٤ ، ولم ترد في المخطوطة.

٢ من الفقيه ٤: ٤٩٤.

ورويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب .

٢٥٣ . وما كان فيه عن الفضل بن أبي قرة السمندي الكوفي : فقد رويته عن أبي رحمها الله عن عليّ بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن شريف بن سابق التفليسي ، عن الفضل بن أبي قرة السمندي.

٢٥٤ . وما كان فيه عن الفضل بن أبي قرة السمندي الكوفي : فقد رويته عن محمد ابن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ ابن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن شريف بن سابق التفليسي ، عن الفضل بن [أبي١] قرة السمندي الكوفي .

٢٥٥ . وما كان فيه عن الفضل بن شاذان من العلل التي ذكرها ، عن الرضا عليه‌السلام : فقد رويته عن عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري العطار رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان النيسابوري ، عن الرضا عليه‌السلام .

٢٥٦ . وما كان فيه عن الفضل بن عبد الملك : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عن الفضل بن عبد الملك ، المعروف بأبي العباس البقباق الكوفي.

٢٥٧ . وما كان فيه عن الفضيل بن عثمان [الأعور ٢]: فقد رويته عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن صفوان بن يحيى ، عن فضيل بن عثمان الأعور المرادي الكوفي.

---

١ من الفقيه ٤: ٥١٩ .

٢ من الفقيه، ولم ترد في المخطوطة.

٢٥٨ . وما كان فيه ، عن الفضيل بن يسار : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن الحسين السعدابادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أُذينة ، عن الفضيل بن يسار وهو كوفي مولى لبني نهد، انتقل من الكوفة إلى البصرة، وكان أبو جعفر عليه‌السلام إذا رآه ، قال: «بشّر المخبتين بالجنّة»، وذكر ربعي بن عبد اللّه ، عن غاسل الفضيل بن يسار أنه ، قال: إني لأغسل الفضيل وإن يده لتسبقني إلى عورته ، قال: فخبّرت بها أبا عبد اللّه عليه‌السلام فقال: «رحم اللّه الفضيل بن يسار، هو منا أهل البيت».

باب القاف

٢٥٩ . وما كان فيه عن القاسم بن يزيد : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه عن محمد بن سنان ، عن القاسم بن يزيد بن معاوية العجلي .

٢٦٠ . وما كان فيه عن القاسم بن سليمان : فقد رويته عن محمد بن الحسن رحمه‌الله عن محمد بن الحسن الصفار رحمه‌الله ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان .

٢٦١ . وما كان فيه عن القاسم بن عروة : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن هارون بن مسلم بن سعدان ، عن القاسم بن عروة.

٢٦٢ . وما كان فيه عن القاسم بن يحيى : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم ، جميعاً عن القاسم بن يحيى .

باب الكاف

٢٦٣ . وما كان فيه عن الكاهلي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن عبد اللّه بن يحيى الكاهلي .[قال الجلالي: ينبغي ان يكون هذا في حرف العين، .انما أورده رحمه‌الله كذلك لورود اللقب المطلق في الفقيه].

٢٦٤ . وما كان فيه عن كردويه الهمداني : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن كردويه الهمداني١

٢٦٥ . وما كان فيه عن أبي بكر الحضرمي وكليب الأسدي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد ابن الحسين بن أبي الخطاب ، عن عبد اللّه ابن عبد الرحمن الأصم ، عن أبي بكر عبد اللّه بن محمد الحضرمي وكليب الأسدي .

٢٦٦ . وما كان فيه عن كليب الأسدي٢: فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن خالد ، عن فضالة بن أيوب ، عن كليب بن معاوية الأسدي الصيداوي .

باب الميم

٢٦٧ . وما كان فيه عن مالك الجهني : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكمنداني ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ،

---

١ لم نقف على هذا الطريق في المشيخة المطبوعة في الفقيه ، وقد ورد في هامش المخطوطة هنا ما نصه: «كردويه مجهول أو مهمل خصوصا بقيد الهمداني» .

٢ تقدم طريق آخر لكليب الأسدي بالرقم ٢٦٥ .

عن عمرو بن أبي المقدام ، عن أبي محمد مالك بن أعين الجهني وهو عربي كوفي وليس هو من آل سُنسُن.

٢٦٨ . وما كان فيه عن مبارك العقرقوفي : فقد رويته عن الحسن بن إبراهيم بن ناتانة١ رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن مبارك العقرقوفي [الأسدي٢].

٢٦٩ . وما كان فيه عن مثنى بن عبد السلام : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن محمد بن الحسن الصفار ، عن معاوية بن حكيم ، عن عبد اللّه بن المغيرة ، عن مثنى ابن عبد السلام .

٢٧٠ . وما كان فيه عن محمد بن أبي عمير : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن أيوب بن نوح وإبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد ومحمد بن عبد الجبار ، جميعاً عن محمد بن أبي عمير.

٢٧١ . وما كان فيه عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رحمهما اللّه ، عن محمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس ، جميعاً عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري .

٢٧٢ . وما كان فيه عن محمد بن أسلم الجبلي : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن الحسن بن متيل ، عن محمد بن حسان الرازي ، عن محمد بن زيد الرزامي خادم الرضا عليه‌السلام ، عن محمد بن أسلم الجبلي .

---

١ في الفقيه ٤: ٤٧٦: «الحسين بن إبراهيم بن ناتانة» .

٢ من الفقيه ٤: ٤٧٦ .

ورويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن أسلم الجبلي .

٢٧٣ . وما كان فيه عن محمد بن إسماعيل البرمكي : فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى ومحمد بن أحمد السناني والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب رضي اللّه عنهم ، عن محمد بن أبي عبد اللّه الكوفي ، عن محمد بن إسماعيل البرمكي .

٢٧٤ . وما كان فيه عن محمد بن إسماعيل بن بزيع : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن إسماعيل بن بزيع .

٢٧٥ . وما كان فيه عن محمد بن بجيل ، أخي عليّ بن بجيل : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن الهيثم ابن أبي مسروق النهدي ، عن الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن الحسن بن رباط ، عن محمد بن بجيل أخي علي بن بجيل بن عقيل الكوفي.

٢٧٦ . وما كان فيه عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي رضى‌الله‌عنه : فقد رويته، عن عليّ بن أحمد بن موسى ومحمد بن أحمد بن السناني والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدّب رضي اللّه عنهم ، عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي الكوفي رضى‌الله‌عنه.

٢٧٧ . وما كان فيه عن محمد بن حسّان : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن والحسين بن أحمد بن إدريس رضي اللّه عنهم ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن حسان.

٢٧٨ . وما كان فيه عن محمد بن الحسن الصفار رحمه‌اللهعليهم‌السلام فقد رويته عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار .

٢٧٩ . وما كان فيه عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس ، جميعاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزيات واسم أبي الخطاب زيد .

٢٨٠ . وما كان فيه عن محمد بن حكيم١ : فقد رويته عن أبي رحمه‌الله ، عن عبد اللّه ابن جعفر الحميري ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن أبيه ، عن حمّاد بن عيسى ، عن حريز عن محمد بن حكيم .

ورويته عن محمد بن الحسن رحمه‌الله ، عن محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير ، عن محمد بن حكيم .

٢٨١ . وما كان فيه عن محمد [بن علي ٢] الحلبي : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى بن المتوكل رضي اللّه عنهم ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري عن أيّوب بن نوح ، عن صفوان بن يحيى ، عن عبد اللّه بن مسكان ، عن محمد بن علي الحلبي.

٢٨٢ . وما كان فيه عن محمد بن حمران٣ : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن محمد بن حمران.

ورويته أيضا عن محمد بن الحسن رحمه‌الله ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أيوب ابن نوح وإبراهيم بن هاشم ، جميعاً عن صفوان بن يحيى وابن أبي عمير ، جميعاً عن محمد بن حمران .

٢٨٣ . وما كان فيه عن محمد بن خالد البرقي : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن خالد البرقي .

---

١ تقدم الطريق إلى محمد بن حمران مع جميل بن درّاج برقم ٦٣.

٢ من الفقيه ٤: ٤٢٧ .

٣ تقدم سند آخر للصدوق عن محمد بن حمران برقم ٦٣، فراجع.

٢٨٤ . وما كان فيه عن محمد بن خالد القسري : فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور رحمه‌الله ، عن الحسين بن محمد ابن عامر ، عن عمّه عبيد اللّه بن عامر١ ، عن حفصة عن محمد بن خالد بن عبد اللّه البجلي القسري وهو كوفي عربي .

٢٨٥ . وما كان فيه عن محمد بن سنان : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن محمد ابن سنان.

ورويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان .

٢٨٦ . وما كان فيه مما كتبه الرضا عليه‌السلام إلى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسائله في العلل: فقد رويته عن عليّ بن أحمد بن موسى الدقاق ومحمد بن أحمد السناني والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب رضي اللّه عنهم، قالوا: حدّثنا محمد بن أبي عبد اللّه الكوفي ، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل البرمكي، عن علي بن العباس، قال : حدّثنا القاسم بن الربيع الصحّاف ، عن محمد بن سنان ، عن الرضا عليه‌السلام.

٢٨٧ . وما كان فيه عن محمد بن سهل : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سهل بن اليسع الأشعري.

٢٨٨ . وما كان فيه عن محمد بن عبد الجبار : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ومحمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس ، جميعاً عن محمد بن عبد الجبار وهو محمد بن أبي الصهبان .

---

١ في الفقيه ٤: ٤٧٥: «عبد اللّه بن عامر» .

٢٨٩ . وما كان فيه عن محمد بن عبد اللّه بن مهران : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌اللهعنه ، عن علي بن الحسين السعد آبادي ، عن احمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن محمد بن عبد اللّه بن مهران.

٢٩٠ . وما كان فيه عن محمد بن عثمان العمري قدّس اللّه روحه : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى بن المتوكل رضي اللّه عنهم ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عثمان العمري قدّس اللّه روحه .

٢٩١ . وما كان فيه عن محمد بن عذافر : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه و١ الحميري ، جميعاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، عن محمد بن عذافر الصيرفي.

٢٩٢ . وما كان فيه عن محمد بن عليّ بن محبوب : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن ومحمد بن موسى بن المتوكل وأحمد بن محمد بن يحيى العطار ومحمد بن عليّ ماجيلويه رضي اللّه عنهم ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن علي ابن محبوب .

ورويته عن أبي والحسين بن أحمد بن إدريس رضي اللّه عنهما ، عن أحمد بن إدريس عن محمد بن علي بن محبوب .

٢٩٣ . وما كان فيه عن محمد بن عمرو بن أبي المقدام : فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى‌اللهعنه ، عن عليّ ابن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان، عن محمد بن عمرو بن أبي المقدام .

---

١ لم ترد «الواو» في المخطوطة.

٢٩٤ . وما كان فيه عن محمد بن عمران العجلي : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن محمد بن عمران العجلي .

٢٩٥ . وما كان فيه عن محمد بن عيسى : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني.

ورويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني.

٢٩٦ . وما كان فيه عن محمد بن الفيض التميمي١ : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه عن أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن داود بن إسحاق الحداء ، عن محمد بن الفيض التميمي .

٢٩٧ . وما كان فيه عن محمد بن الفيض : فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور رضى‌الله‌عنه ، عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمّه عبد اللّه بن عامر ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن الفيض .

٣٩٨ . وما كان فيه عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصري صاحب الرضا عليه‌السلام، : فقد رويته عن الحسين بن إبراهيم رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصري .

٣٩٩ . وما كان فيه عن محمد بن القاسم الاسترابادي : فقد رويته عنه١.

---

١ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه: «التيمي» هنا ، وفي آخر السند.

٣٠٠ . وما كان فيه عن محمد بن قيس : فقد رويته عن أبي رحمه‌الله ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس .

٣٠١ . وما كان فيه عن محمد بن مسعود العياشي : فقد رويته عن المظفر بن جعفر بن [المظفر٢] العلوي العمري رضى‌الله‌عنه ، عن جعفر بن محمد بن مسعود ، عن أبيه ، عن أبي النضر محمد بن مسعود العياشي رضى‌الله‌عنه .

٣٠٢ . وما كان فيه عن محمد بن مسلم الثقفي: فقد رويته عن عليّ بن أحمد بن عبد اللّه بن أحمد [بن٣] أبي عبد اللّه ، عن أبيه ، عن جدّه أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن أبيه محمد بن خالد ، عن العلاء بن رزين ، عن محمد بن مسلم.

٣٠٣ . وما كان فيه عن محمد بن منصور : فقد رويته عن محمد بن عليّ ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أبي الصهبان ، عن محمد بن سنان عن محمد بن منصور .

---

١ كذا ورد في المخطوطة بعد ذكر طريق محمد بن الفيض ، المرقم ٣٠٠ ، وورد في مشيخة الفقيه (٤: ٥٠٢) بعد طريق علي بن ميسرة، الرقم (٢٣٠) ، والمراد هنا: ان الصدوق يروي عنه مباشرةً، ومحمد بن القاسم هو صاحب التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه‌السلام(المحقق) .

٢ من الفقيه ٤: ٤٩٢.

٣ من الفقيه ٤: ٤٢٤.

٣٠٤ . وما كان فيه عن محمد بن النعمان : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌اللهعنه ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير والحسن بن محبوب ، جميعاً عن محمد بن النعمان.

٣٠٥ . وما كان فيه عن محمد بن الوليد الكرماني : فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى‌اللهعنه ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، [عن أبيه] ، عن محمد بن الوليد الكرماني .

٣٠٦ . وما كان فيه عن محمد بن يحيى الحنفي : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنهعن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن عيسى ، عن زكريا المؤمن ، عن محمد بن يحيى الحنفي١.

٣٠٧ . وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني رحمة اللّه عليه : فقد رويته عن محمد بن عصام الكليني وعلي بن أحمد بن موسى ومحمد بن أحمد السناني رضي اللّه عنهم ، عن محمد بن يعقوب الكليني وكذلك جميع كتاب الكافي : فقد رويته عنهم عنه ، عن رجاله .

٣٠٨ . وما كان فيه عن مرازم بن حكيم : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌اللهعنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن مرازم بن حكيم .

٣٠٩ . وما كان فيه عن مروان بن مسلم : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الحسين، عن علي بن يعقوب الهاشمي ، عن مروان بن مسلم .

٣١٠ . وما كان فيه عن مسعدة بن زياد : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد .

---

١ في المطبوعة «الخثعمي» يدل «الحنفي» انظر الفقيه ٤: ٤٤٢ .

٣١١ . وما كان فيه عن مسعدة بن صدقة : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة الربعي.

٣١٢ . وما كان فيه عن مسمع بن مالك البصري : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن أبان ، عن مسمع بن مالك البصري ويقال له: مسمع بن عبد الملك البصري، ولقبه كردين وهو عربي من بني قيس بن ثعلبة ويكنى أبا سيار ، ويقال: إن الصادق عليه‌السلام ، قال له اوّل ما رآه: «ما اسمك ؟ فقال: مسمع. فقال : ابن من ؟ ، قال: ابن مالك. فقال: بل أنت مسمع بن عبد الملك».

٣١٣ . وما كان فيه عن مصادف : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رحمه‌الله عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب، [عن علي بن رئاب ١] ، عن مصادف.

٣١٤ . وما كان فيه عن مصعب بن يزيد الأنصاري عامل أمير المؤمنين عليه‌السلام : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، عن إبراهيم بن عمران الشيباني ، عن يونس بن إبراهيم ، عن يحيى بن أبي الأشعث الكندي ، عن مصعب بن يزيد الأنصاري ، قال: استعملني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه‌السلام على أربعة رساتيق المدائن.... وذكر الحديث.

٣١٥ . وما كان فيه عن معاوية بن حكيم : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن معاوية بن حكيم .

---

١ من الفقيه ٤: ٤٨٠ .

ورويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن معاوية بن حكيم.

٣١٦ . وما كان فيه عن معاوية بن شريح : فقد رويته عن أبي رحمه‌الله، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عثمان بن عيسى ، عن معاوية بن شريح.

٣١٧ . وما كان فيه عن معاوية بن عمار : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ، جميعاً عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيى ومحمد بن أبي عمير ، جميعاً عن معاوية بن عمار الدهني الغنوي الكوفي مولى بجيلة ويكنى أبا القاسم.

٣١٨ . وما كان فيه عن معاوية بن ميسرة : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، عن معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي.

٣١٩ . وما كان فيه عن معاوية بن وهب : فقد رويته عن محمد بن عليّ ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن يحيى العطّار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي القاسم معاوية بن وهب البجلي الكوفي .

٣٢٠ . وما كان فيه عن معروف بن خربوذ : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية الأحمسي ، عن معروف بن خربوذ المكي .

٣٢١ . وما كان فيه عن المعلى بن خنيس : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عبد الرحمن بن أبي نجران ، عن حمّاد بن عيسى ،

عن المسمعي ، عن المعلى بن خنيس وهو مولى الصادق عليه‌السلامكوفي بزاز وقتله داود بن عليّ .

٣٢٢ . وما كان فيه عن المعلى بن محمد البصري : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن وجعفر بن محمد بن مسرور رضي اللّه عنهم ، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن المعلى بن محمد البصري .

٣٢٣ . وما كان فيه عن معمر بن خلاّد : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل ومحمد بن علي ماجيلويه وأحمد ابن زياد بن جعفر الهمداني رضي اللّه عنهم، عن عليّ [بن إبراهيم ١] بن هاشم ، عن أبيه ، عن معمر بن خلاّد .

٣٢٤ . وما كان فيه عن معمر بن يحيى : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد ابن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة عن حمّاد بن عثمان ، عن معمّر بن يحيى.

٣٢٥ . وما كان فيه عن مفضّل بن صالح أبي جميلة : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه ، عن الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن أبي جميلة مفضل بن صالح.

٣٢٦ . وما كان فيه عن المفضّل بن عمر : فقد رويته عن [محمد بن٢] الحسن رحمه‌الله، عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عن المفضّل بن عمر الجعفي الكوفي [وهو مولى١].

---

١ الفقيه ٤: ٤٧٢ .

٢ لم ترد في المخطوطة انظر الفقيه ٤: ٤٣٥.

٣٢٧ . وما كان فيه عن منذر بن جَيْفَر : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبد اللّه بن المغيرة ، عن منذر بن جَيْفَر .

٣٢٨ . وما كان فيه عن منصور بن حازم : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد ، عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة ، عن منصور بن حازم الأسدي الكوفي.

٣٢٩ . وما كان فيه عن منصور الصيقل : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن عبد الجبار ، عن أبي محمد الذّهلي ، عن إبراهيم بن خالد العطار عن محمد بن منصور الصيقل ، عن أبيه منصور الصيقل .

٣٣٠ . وما كان فيه عن منصور بن يونس : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن حديد ومحمد بن إسماعيل بن بزيع ، جميعاً عن منصور بن يونس [بزرج٢] .

٣٣١ . وماكان فيه عن منهال القصاب : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن محمدبن يحيى العطار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن منهال القصاب.

٣٣٢ . وما كان فيه عن موسى بن عمر بن بزيع : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رحمه‌الله، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن موسى بن عمر بن بزيع .

---

١ لم ترد في المخطوطة انظر الفقيه ٤: ٤٣٥.

٢ من الفقيه ٤: ٤٨٥.

٣٣٣ . وما كان فيه عن موسى بن القاسم البجلي : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن الفضل بن عامر وأحمد بن محمد بن عيسى ، عن موسى بن القاسم البجلي .

٣٣٤ . وما كان فيه عن الميثمي : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌اللهعنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن الحسن بن زياد ، عن أحمد بن الحسن الميثمي .

٣٣٥ . وما كان فيه عن ميمون بن مهران : فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار رضى‌اللهعنه ، عن أبيه ، عن جعفر بن محمد بن مالك، عن أبي يحيى الأهوازي ، عن محمد ابن جمهور ، عن الحسين بن المختار بياع الأكفان ، عن ميمون بن مهران .

باب النون

٣٣٦ . وما كان فيه عن النضر بن سويد : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌اللهعنه، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد ابن موسى بن عبيد١ ، عن النضر بن سويد .

٣٣٧ . وما كان فيه عن النعمان الرازي : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌اللهعنه، عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن أحمد ابن أبي عبد اللّه ، عن أبيه ،[عن محمد بن سالم٢]، عن محمد بن سنان ، عن النعمان الرازي.

---

١ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٩٦ : «محمد بن عيسى بن عبيد» .

٢ مابين المعقوفتين لم يرد في المخطوطة، انظر الفقيه ٤: ٤٦٢ .

٣٣٨ . وما كان فيه عن النعمان بن سعيد صاحب أمير المؤمنين عليه‌السلام : فقد حدّثني به محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنهعن عليّ بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان عن ثابت بن أبي صفية ، عن سعيد بن جبير عن النعمان بن سعد .

باب الواو

٣٣٩ . وما كان فيه عن الوليد بن صبيح : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حمّاد بن عيسى ، عن الحسين بن المختار ، عن الوليد بن صبيح .

٣٤٠ . وما كان فيه عن وهيب بن حفص : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن العلي١ الهمداني ، عن وهيب بن حفص الكوفي المعروف بالمنتوف .

٣٤١ . وما كان فيه عن وهب بن وهب : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن أبي البختري وهب بن وهب القاضي القرشي .

باب الهاء

٣٤٢ . وما كان فيه عن هارون بن حمزة الغنوي : فقد رويته عن محمد بن الحسن رحمه‌الله ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن يزيد بن إسحاق شعر٢ ، عن هارون بن حمزة الغنوي .

---

١ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٦٥ : «على».

٢ كذا، ولعله : «سعد».

٣٤٣ . وما كان فيه عن هارون بن خارجة : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن عثمان بن عيسى ، عن هارون بن خارجة الكوفي .

٣٤٤ . وما كان فيه عن هاشم الحنّاط : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن إبراهيم ابن هاشم وأحمد بن إسحاق بن سعد ، عن هاشم الحنّاط .

٣٤٥ . وما كان فيه عن هشام بن الحكم : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري، [جميعا١] عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن الحكم ومحمد بن أبي عمير رضي اللّه [عنهم] ، جميعاً عن هشام بن الحكم، وكنيته أبو محمد ، مولى بني شيبان بيّاع الكرابيس، تحوّل من بغداد إلى الكوفة.

٣٤٦ . وما كان فيه عن هشام بن إبراهيم : فقد رويته عن محمد بن عليّ ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن يحيى العطار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن هشام بن إبراهيم صاحب الرضا عليه‌السلام.

٣٤٧ . وما كان فيه عن هشام بن سالم : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه وعبد اللّه بن جعفر الحميري، جميعاً عن يعقوب بن يزيد والحسن بن ظريف وأيوب بن نوح ، عن النضر بن سويد، عن هشام [بن سالم٢] .

ورويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير وعلي بن الحكم، جميعا عن هشام بن سالم الجواليقي .

---

١ لم ترد في المخطوطة.

٢ من الفقيه ٤: ٢٢٥.

باب الياء

٣٤٨ . وما كان فيه عن ياسر الخادم : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ياسر خادم الرضا عليه‌السلام.

٣٤٩ . وما كان فيه عن ياسين الضرير : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، قال: حدّثنا سعد بن عبد اللّه وعبد اللّه بن جعفر الحميري، جميعا عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن ياسين الضرير البصري .

٣٥٠ . وما كان فيه عن يحيى بن أبي العلاء : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب ، عن أبان بن عثمان ،عن يحيى بن أبي العلاء .

٣٥١ . وما كان فيه عن يحيى بن أبي عمران : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رحمه‌الله ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن يحيى بن أبي عمران وكان تلميذ يونس بن عبد الرحمن .

٣٥٢ . وما كان فيه عن يحيى الأزرق : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن أبان بن عثمان ، عن يحيى بن حسان الأزرق .

٣٥٣ . وما كان فيه عن يحيى بن عبّاد المكي : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن أبي عبد اللّه الأسدي الكوفي ، عن موسى بن عمران النخعي عن عمّه الحسين بن يزيد ، عن يحيى بن عباد المكي.

٣٥٤ . وما كان فيه عن يحيى بن عبد اللّه : فقد رويته عن أحمد بن الحسن القطان ، عن أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني مولى بني هاشم ، عن عبد الرحمان بن جعفر الحريري ، عن يحيى بن عبد اللّه بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه‌السلام.

٣٥٥ . وما كان فيه عن يعقوب بن شعيب : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه عن الحسن بن متيل ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير، عن حمّاد بن عثمان ، عن يعقوب بن شعيب بن ميثم الأسدي وهو مولى كوفي .

٣٥٦ . وما كان فيه عن يعقوب بن عثيم: : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن يعقوب بن عثيم.

ورويته عن أبي رضى‌الله‌عنه، عن سعد بن عبد اللّه، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن يعقوب بن عثيم .

٣٥٧ . وما كان فيه عن يعقوب بن يزيد : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه وعبد اللّه بن جعفر الحميري ومحمد بن يحيى العطار وأحمد بن إدريس رضي اللّه عنهم ، عن يعقوب بن يزيد .

٣٥٨ . وما كان فيه عن يوسف الطاطري : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن سنان ، عن يوسف بن إبراهيم الطاطري .

٣٥٩ . وما كان فيه عن يوسف بن يعقوب : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن عيسى بن عبيد عن محمد بن سنان عن يوسف بن يعقوب أخي يونس بن يعقوب، وكانا فطحيّين١.

٣٦٠ . وما كان فيه عن يونس بن عمار : فقد رويته عن أبي رحمه‌الله ، عن سعد بن عبد اللّه ،[عن أحمد بن أبي عبد اللّه٢]، عن الحسن بن محبوب ، عن ملك بن عطية ، عن أبي الحسن يونس بن عمار بن الفيض الصيرفي التغلبي الكوفي وهو أخو إسحاق بن عمار.

باب الكنى

٣٦١ . وما كان فيه عن أبي الأعز النخّاس : فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنهعن محمد بن يحيى العطار ، عن إبراهيم بن هاشم عن صفوان بن يحيى ومحمد بن أبي عمير ، عن أبي الأعز النخّاس.

٣٦٢ . وما كان فيه عن أبي أيوب الخزاز : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌اللهعنه ، عن محمد بن جعفر٣ الحميري ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز ويقال : إنه إبراهيم بن عيسى .

---

١ كذا في المخطوطة ، ووردت العبارة في المطبوعة هكذا: «وماكان فيه عن يونس بن يعقوب: فقد رويته عن أبي رضى‌اللهعنه، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسن بن ابي الخطّاب بن مسكين ، عن يونس بن يعقوب البجلي»، انظر الفقيه ٤: ٤٥٢. وسيأتي برقم ٣٦٢.

٢ ما بين المعقوفتين من الفقيه ٤: ٤٧٥.

٣ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٦٩ : «عن عبد اللّه بن جعفر» .

٣٦٣ . وما كان فيه عن أبي بصير : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي بصير.

٣٦٤ . وما كان فيه عن أبي بكر بن أبي سماك١ : فقد رويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن عثيم عن أبي بكر بن أبي سماك.

٣٦٥ . وما كان فيه عن أبي ثمامة : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ومحمد بن موسى بن المتوكل ، عن الحسين بن إبراهيم٢ رضي اللّه عنهم ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن أبي ثمامة صاحب أبي جعفر الثاني عليه‌السلام .

٣٦٦ . وما كان فيه عن أبي جرير بن إدريس : فقد رويته عن محمد بن [علي٣] ماجيلويه رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم ابن هاشم ، عن أبيه ، عن أبي جرير بن إدريس صاحب موسى بن جعفر عليهما‌السلام .

٣٦٧ . [وما كان فيه عن أبي الجارود : فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضى‌الله‌عنه، عن أبي الجارود زياد بن المنذر الكوفي ٤].

---

١ وقد تقدم السند إلى أبي بكر الحضرمي برقم ٢٦٧ فراجع.

٢ في الفقيه ٤: ٥١٩ : «والحسين بن إبراهيم » .

٣ من الفقيه ٤: ٤٧١ .

٤ مابين المعقوفتين لم يرد في المخطوطة ، انظر الفقيه ٤: ٤٤٦ . ٤٤٧ .

٣٦٨ . وما كان فيه عن أبي حبيب ناجية : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن معاوية بن حكيم ، عن عبد اللّه بن المغيرة ، عن مثنى الحنّاط ، عن أبي حبيب ناجية.

٣٦٩ . وما كان فيه عن أبي الجوزاء : فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أبي الجوزاء المنبه بن عبد اللّه.

ورويته عن محمد بن الحسن رضى‌الله‌عنه ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أبي الجوزاء.

٣٧٠ . وما كان فيه عن أبي الحسن النهدي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن علي الوشا ، عن أبي الحسن النهدي.

٣٧١ . وما كان فيه عن أبي حمزة الثمالي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن محمد بن الفضل[1]، عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي ، ودينار يكنى أبا صفية وهو من طي من بني ثُعل، ونُسب إلى ثمالة؛ لأنّ داره كانت فيهم ، وتوفي سنة خمسين ومائة وهو ثقة عدل، لقي أربعة من الأئمة علي بن الحسين ومحمد بن عليّ وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر عليهم‌السلام، وطرقي إليه كثيرة ولكني اقتصرت على [طريق٢] واحد منها.

٣٧٢ . وما كان فيه عن أبي خديجة سالم بن مكرم الجمال : فقد رويته عن محمد بن عليّ ماجيلويه رحمه‌الله ، عن عمّه محمد ابن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الكوفي، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم ، عن أبي خديجة سالم بن مكرم الجمال .

---

١ في الفقيه : «محمد بن الفضيل»، انظر الفقيه ٤: ٤٤٤.

٢ من الفقيه ٤: ٤٤٤.

٣٧٣ . وما كان فيه عن أبي الربيع الشامي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن الحسن ابن رباط ، عن أبي الربيع الشامي .

٣٧٤ . وما كان فيه عن أبي زكريا الأعور : فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رحمه‌الله ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن أبي زكريا الأعور .

٣٧٥ . وما كان فيه عن أبي سعيد الخدري من وصية النبي صلى الله عليه وآله لعليّ عليه‌السلام التي أوّلها: «ياعليّ إذا دخلت العروس بيتك ...» : فقد رويته عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضى‌الله‌عنه ، عن أبي سعد الحسن بن علي العدوي ، عن يوسف بن يحيى الاصبهاني أبي يعقوب ، عن [أبي علي١] إسماعيل بن حاتم ، قال: حدّثنا أبو جعفر أحمد بن صالح بن سعيد المكي ، قال: حدّثنا عمرو بن حفص ، عن إسحاق بن نجيح ، عن حصيف، عن مجاهد ، عن أبي سعيد الخدري ، قال: أوصى رسول اللّه صلى الله عليه وآله إلى عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام فقال: «ياعليّ إذا دخلت العروس بيتك ...» وذكر الحديث بطوله على ما في هذا الكتاب٢.

٣٧٦ . وما كان فيه عن أبي عبد اللّه الخراساني : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعيد بن عبد اللّه٣ ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن أبي عبد اللّه الخراساني .

٣٧٧ . وما كان فيه عن أبي عبد اللّه الفراء : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عن أبي عبد اللّه الفرّاء.

---

١ من الفقيه ٤: ٥٣١ .

٢ راجع الفقيه ٣: ٥٥١ ، ح ٤٨٩٩ .

٣ في الفقيه ٤: ٥٠٨ : «سعيد بن عبد اللّه» .

٣٧٨ . وما كان فيه عن أبي كهمس : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عبد اللّه بن عليّ الزّراد ، عن أبي كهمس الكوفي .

٣٧٩ . وما كان فيه عن أبي مريم الأنصاري : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيوب عن أبان بن عثمان ، عن أبي مريم .

٣٨٠ . وما كان فيه عن أبي المعزا حميد بن المثنى العجلي : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه، عن سعد بن عبد اللّه ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن عثمان بن عيسى، عن ابن أبي المعزا حميد بن مثنى العجلي وهو عربي كوفي ثقة وله كتاب .

٣٨١ . وما كان فيه عن أبي النمير مولى الحرث بن المغيرة النصري : فقد رويته عن حمزة بن محمد العلوي رضى‌الله‌عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان عن أبي النمير.

٣٨٢ . وما كان فيه عن أبي الورد : فقد رويته عن أبي رحمه‌الله ، عن الحميري ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن الحسن بن محبوب ، عن عليّ بن رئاب ، عن أبي الورد.

٣٨٣ . وما كان فيه عن أبي ولاد الحنّاط : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد الحنّاط، واسمه حفص بن سالم مولى بني مخزوم .

٣٨٤ . وما كان فيه عن أبي هاشم الجعفري : فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن الحسين السعد آبادي ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي، عن أبي هاشم الجعفري .

٣٨٥ . وما كان فيه عن أبي همام إسماعيل بن همام : فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه، عن سعد بن عبد اللّه وعبد اللّه بن جعفر الحميري ، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم ، جميعاً عن أبي همام إسماعيل بن همام .

٣٨٦ . وماكان فيه١: «جاء نفر من اليهود إلى رسول اللّه صلى الله عليه وآله فسألوه ، عن مسائل، وكان فيما سألوه : أخبرنا يامحمد لأيّ علّة توضّأ هذه الجوارح الأربع؟» وما أشبه ذلك من مسائلهم: فقد رويته عن عليّ بن أحمد بن عبد اللّه البرقي رضى‌اللّه‌عنه ، عن أبيه ، عن جدّه أحمد بن أبي عبد اللّه ، عن أبيه ، عن أبي الحسن علي بن الحسين البرقي ، عن عبد اللّه بن جبلة ، عن معاوية ابن عمار ، عن الحسن بن عبد اللّه ، عن آبائه ، عن جدّه الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام.

٣٨٧ . وماكان فيه من حديث سليمان بن داود عليه‌السلام في معنى قول اللّه عز وجلّ: «فطفق مسحا بالسّوق والأعناق» : فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى رضى‌اللّه‌عنه، عن محمد بن أبي عبد اللّه الكوفي ، عن موسى بن عمران النخعي ، عن عمّه الحسين بن يزيد النوفلي ، عن علي بن سالم ، عن أبيه ، عن الصادق جعفر بن محمد عليهماالسلام.

٣٨٨ . وماكان فيه من خبر بلال وثواب المؤذّنين بطوله : فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضى‌اللّه‌عنه ، عن عليّ ابن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن أحمد بن العباس والعباس بن عمرو الفقيمي قالا: حدّثنا هشام بن الحكم ، عن ثابت بن هارون، عن الحسن بن أبي الحسن ، عن أحمد بن جنيد الحميدي٢ ، عن عبد اللّه بن علي، قال: «حملت متاعي من البصرة إلى مصر...» وذكر الحديث بطوله .

٣٨٩ . وماكان فيه متفرّقا من قضايا أمير المؤمنين عليه‌السلام : فقد رويته عن أبي ومحمد ابن الحسن رضي اللّه عنهما ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبد الرحمان بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه‌السلام.

---

١ في المخطوطة: وماكان فيه من جاء... .

٢ كذا في المخطوطة ، وفي الفقيه ٤: ٤٥٧ : «أحمد بن عبد الحميد».

٣٩٠ . وما كان فيه من وصيّة أمير المؤمنين عليه‌السلام لابنه محمد بن الحنفيّة رضى‌الله‌عنه: فقد رويته عن أبي رضى‌الله‌عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ابن هاشم [عن أبيه١] عن حمّاد بن عيسى عمن ذكره ، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام ، ويغلط أكثر الناس في هذا الإسناد فيجعلون مكان حمّاد بن عيسى حمّاد بن عثمان ، وإبراهيم بن هاشم لم يلق حمّاد بن عثمان وإنما لقي حمّاد بن عيسى وروى عنه .

تمّت أسانيد كتاب من لايحضره الفقيه؛ تصنيف الشيخ الجليل أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي رضي اللّه عنه وأرضاه، وجعل الجنة مأواه بمحمد وآله الطيبين الطاهرين، والحمد للّه رب العالمين .

---

١ من الفقيه ٤: ٥١٣ .

تهذيب الأحكام

تأليف شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي

(٣٨٥ ـ ٤٦٠ هـ)

ترجمه معاصره النجاشي(ت/٤٥٠ هـ) بقوله : «محمد بن الحسن بن عليّ الطوسي أبو جعفر ، جليل من أصحابنا ، ثقة ، عين ، من تلامذة شيخنا أبي عبد اللّه[= المفيد]، له كتب، منها: كتاب تهذيب الأحكام وهو كتاب كبير، وكتاب الاستبصار ، وكتاب النهاية، وكتاب المفصح في الإمامة، وكتاب مالا يسع المكلّف الإخلال به ، وكتاب العدّة في أُصول الفقه، وكتاب الرجال: من روى عن النبي والأئمة عليهم الصلاة والسلام، وكتاب فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين ، وكتاب المبسوط في الفقه، ومقدمة في المدخل إلى علم الكلام، وكتاب الإيجاز في الفرائض، ومسألة في العمل بخبر الواحد، وكتاب مايعلّل وما لايعلّل ، كتاب الجمل والعقود، كتاب تلخيص الشافي في الإمامة، مسألة في الأحوال، كتاب التبيان في تفسير القرآن، شرح المقدمة وهو رياضة العقول ، كتاب تمهيد الأُصول وهو شرح جمل العلم والعمل»١ .

وقال العلاّمة الحلي (ت/٧٢٦ هـ): «شيخ الإمامية قدس اللّه روحه رئيس الطائفة، جليل القدر عظيم المنزلة، ثقة ، عين، صدوق ، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأُصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تُنسب إليه . صنّف في كلّ فنون الإسلام، وهو المهذِّب للعقائد والأُصول والفروع ،

---

١ رجال النجاشي ٢: ٣٣٢ ـ ٣٣٣ .

والجامع لكمالات النفس في العلم والعمل . وكان تلميذ الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان ولد قدس‌سره في شهر رمضان سنة ٣٨٥ هـ ، وقدم العراق شهور في سنة ٤٠٨ هـ »١.

هذا وذكرت المصادر ان الخليفة العباسي القائم بأمر اللّه جعل له كرسي الكلام بها، ثم هاجر إلى النجف الأشرف سنة ٤٤٨ هـ، وأحيى فيها النشاط العلمي وأصبحت الحوزة العلمية الكبرى للشيعة حتى اليوم . وكان رحمه‌الله بها حتى توفي ليلة ٢٢ محرم سنة ٤٦٠ هـ، وقد بلغ تلامذته من الشيعة ثلاثمائة ومن العامة خلق كثير. وخلّف أكثر من خمسين كتابا، ومن مؤلفاته : ١ . مسائل الخلاف . ٢ . التبيان في تفسير القرآن . ٣ . المبسوط في الفقه . ٤ . والرجال (الأبواب) ٥ . الفهرست .

كانت حياته حافله بالنشاط العلمي منذ نزوله بغداد عام ٤٠٨ وملازمته شيخه المفيد(ت/٤١٣ هـ) وهجرته إلى كربلاء عام ٤٤٩ هـ ، ثم اقامته في النجف الأشرف حتى وفاته سنة ٤٦٠ هـ .

وذكر ابن الجوزي في المنتظم في حوادث ٤٤٨ هـ ما يكشف عن الحياة السياسية للطوسي ، قال مانصه: «وفي هذه السنة أُقيم الأذان في المشهد بمقابر قريش ومشهد العتيقة ومساجد الكرخ بالصلاة خير من النوم ، وأُزيل ماكانوا يستعملونه في الأذان (حيّ على خير العمل) وقلع جميع ماكان على أبواب الدور والدروب من محمد وعليّ خير البشر ، ودخل إلى الكرخ منشدو أهل السنة من باب البصرة فأنشدوا الأشعار في مدح الصحابة ، وتقدم رئيس الرؤساء إلى ابن النسوي بقتل ابي

---

١ الخلاصة؛ للعلامة : ١٤٨ الترجمة ٨٤٥.

عبد اللّه بن الجلاب شيخ البزازين بباب الطاق ؛ لما كان يتظاهر به من الغلوّ في الرفض ، فقتل وصلب على باب دكانه ، وهرب أبو جعفر الطوسي ونهبت داره»١.

وفي كتاب الغيبة للطوسي عند ذكر عثمان بن سعيد العمري مالفظه : «قال أبو نصر هبة اللّه بن محمد : وقبر عثمان بالجانب الغربي من مدينة السلام، في شارع الميدان، في أول الموضع المعروف بدرب جبلة في مسجد الدرب يمنة الداخل إليه، والقبر في نفس قبلة المسجد رحمه‌الله. قال محمد بن الحسن مصنف هذا الكتاب : رأيت قبره في الموضع الذي ذكره وكان بني في وجهه حائط وبه محراب المسجد ، وإلى جنبه باب يدخل إلى موضع القبر في بيت ضيّق مظلم ، فكنا ندخل إليه ونزوره مشاهرةً، وكذلك من وقت دخولي إلى بغداد . وهي سنة ثمان وأربعمائة . إلى سنة نيّف وثلاثين وأربعمائة، ثم نقض ذلك الحائط الرئيس أبو منصور محمد بن الفرج وأبرز القبر إلى برّا وعمل عليه صندوقا»٢.

يفيد هذا النص أمرين :

الأوّل: إنّ تاريخ ورود الشيخ الطوسي إلى بغداد سنة ٤٠٨ هـ ،وبما أنّ ولادته سنة ٣٨٥ هـ ، فيكون عمره حين وروده ثلاث وعشرين عاما ، ولايفيد أنّ مولده طوس كما ذهب إليه شيخنا العلاّمة الطهراني دام ظلّه في المشيخة.

الثاني: انّ تأليف هذا الكتاب في سنة ٤٤٧ هـ، فيكون عمره حين التأليف اثنين وستين عاما ، وحيث ذكر هذا الكتاب في الفهرست فيظهر تأخّر تأليف الفهرست عن هذا الكتاب.

---

١ المنتظم ٨ : ١٧٣.

٢ كتاب الغيبة : ٢١٧ ، ط / النجف ١٣٨٥.

قال شيخنا العلاّمة : «انّه هرب إلى الحائر في زمن الخليفة العباسي»، وقال في المشيخة : «إنّه ولد في طوس »، ولما ذاكرته بذلك في مصدره وانّه لا تصريح في المصادر بمكان مولده، صحح نسخته وشطب على كلمة طوس.

وترجمه باستيفاء الاستاذ حسن عيسى الحكيم في رسالته الجامعية التي كتبها عنه باسمه «الشيخ الطوسي» وطبعت في مطبعة الآداب بالنجف سنة ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م .

وقال السيد البروجردي (ت/١٣٨٠ هـ) في مقدمة الخلاف للطوسي مالفظه : «وأنت إذا نظرت إلى كلماته في الكتابين [= التهذيب والاستبصار] وما جادل به المخالفين في المسائل الخلافية كمسألة مسح الرجلين ، وما أفاده في مقام الجمع بين الأخبار واختياراته في المسائل ، وما يستند إليه فيها، وما يورده من الأخبار في كل مسألة، لاذعنت أنّه من أبناء سبعين »١.

قال الجلالي : ولم أفهم لهذا الإذعان سببا في كلامه قدس‌سره سوى الملازمة بين طول العمر والتأهّل لما ذكره من البحوث العلمية، وهذا ما لا ملازمة بينهما ، فكثرة الانتاج العلمي قد يكون فيما دون السبعين ، ولعله قدس‌سره ناظر إلى ماهو الحال في عصره وطبقّها على العصور المتقدمة ، والظاهر هو ان الطوسي لغربته عن الوطن منذ وروده العراق ٤٠٨ هـ إلى وفاته ٤٦٠ هـ توفّق لكثرة الانتاج ، ولو كان من أهل البلد وقيد بالارتباطات الاجتماعيّة لما تيسّر له ذلك .

هذا، وللطوسي ترجمة مفصلة بقلم شيخنا العلاّمة الشيخ آقا بزرك الطهراني طبعت في مقدمة تفسير التبيان في النجف سنة ١٣٨١ هـ . ونشرت مستقلة باسم : «حياة الشيخ الطوسي» .

ويتلخص من حياة الطوسي:

سنة ٣٨٥ هـ ولد في شهر رمضان .

---

١ راجع مقدمة السيد البروجردي لكتاب الخلاف.

سنة ٤٠٨ هـ قدم بغداد .

سنة ٤٣٥ هـ حتى هذا التاريخ كان يزور قبر عثمان بن سعيد العمري .

سنة ٤٤٨ هـ احرقت كتبه وداره في باب الكرخ، وعلى إثرها هاجر إلى كربلاء ثم الى النجف الأشرف .

سنة ٤٦٠ هـ توفي في النجف الأشرف في ٢٢ محرم، ودفن في داره جنب مسجده المعروف باسمه ، وهو اليوم في الشارع المعروف باسمه على يسار الخارج من الصحن العلوي الشريف متجها إلى وادي النجف .

ولا يعلم مقدمه من أين ؟ ويستخلص من هذه التواريخ أن عمره حين ورد بغداد كان ٢٣ عاما ، وانه استوطن الكرخ ببغداد ٤٠ عاما، وأنه عاش في النجف الأشرف ١٢ عاما ، ورحل بعد أن أدّى رسالته عن ٧٥ عاما بالمساهمة الجليلة في خدمة تراث أهل البيت عليه‌السلام .

أما الكتاب :

فقد وصفه شيخنا العلاّمة أدام اللّه ايامه بقوله : «أحد الكتب الأربعة الجوامع القديمة، المعوّل عليها عند الأصحاب من لدن تأليفها حتى اليوم ، ألفه شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن بن عليّ الطوسي ، المولود في ٣٨٥ هـ والمتوفى في ٤٦٠ هـ استخرجه من الأُصول المعتمدة للقدماء التي هيّأها اللّه له ، وكانت تحت يده من لدن وروده إلى بغداد في ٤٠٨ إلى مهاجرته منها إلى النجف الأشرف في ٤٤٨ . إلى أن قال : ـ وقد خرج من قلمه الشريف تمام كتاب الطهارة إلى أوائل كتاب الصلاة بعنوان الشرح على مقنعة استاذه الشيخ المفيد الذي توفي في ٤١٣ ، وذلك في زمن حياة المفيد، وكان عمره يومئذٍ خمسا وعشرين أو ستا وعشرين سنة ، ثم تمّمه بعد وفاته، وقد أُنهيت أبوابه

إلى ثلاثمائة وثلاثة وتسعين بابا ، واحصيت أحاديثه في ثلاثة عشر ألف وخمسمائة وتسعين حديثا ، أوله: الحمد للّه وليّ الحمد ومستحقه. وبعده كتب الاستبصار»١.

قال الصدر (ت/١٣٥٤ هـ) عن التهذيب : «كاف للفقيه فيما يتتبعه من روايات الأحكام عمّا سواه في الغالب ولا يغنى عنه غيره في هذا المرام»٢.

ونسخه المخطوطة كثيرة، ومنها ماوقف عليه شيخنا العلاّمة ووصفه بقوله : «ويوجد في تبريز الجزء الأوّل منه بخطّ مؤلّفه شيخ الطائفة وعليه خطّ الشيخ البهائي في مكتبة السيد الميرزا محمد حسين بن علي أصغر شيخ الاسلام الطباطبائي الذي توفى في ١٢٩٣، واليوم بيد أحفاده ، وكان تمام الأجزاء بخطّ المؤلّف إلاّ قليلاً موجودا إلى أواخر القرن العاشر، فإنّه كتب الشيخ عز الدين الحسين بن عبد الصمد والد البهائي تمام التهذيب بخطّه ، فرغ من الكتابة في ٩٤٩، وكتب في آخره شهادة المقابلة هكذا: بلغت المقابلة والتصحيح بنسخة الأصل التي هي بخطّ مؤلّف الكتاب الشيخ الطوسي إلاّ النزر القليل. ثم كتب السيد الصدر علاء الملك المرعشي نسخة التهذيب بخطّه في ٩٧٤ عن نسخة خطّ الشيخ حسين بن عبد الصمد ، وكتب في آخره صورة خطه كما نقلناه» إلى آخر كلامه دام ظلّه٣.

وطبع الكتاب مكررا عدة مرات ، منها سنة ١٣١٨ و ١٣٧٨ في عشرة مجلدات في النجف الأشرف.

---

١ الذريعة ٤: ٥٠٤ .

٢ نهاية الدراية : ٢٣٨ .

٣ الذريعة ٤: ٥٠٤ .

تأليف التهذيب:

قال الطوسي في مقدمة التهذيب : «بسم اللّه الرحمن الرحيم ، الحمد للّه وليّ الحمد ومستحقه وصلواته على خيرته من خلقه محمد وآله وسلم تسليما.

ذاكرني بعض الأصدقاء أيده اللّه ممن أُوجب حقه علينا بأحاديث أصحابنا أيدهم اللّه ورحم السلف منهم، وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضادّ ، حتى لايكاد يتّفق خبر إلاّ وبازائه مايضادّه ، ولا يسلم حديث إلاّ وفي مقابلته ماينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا ، وتطرّقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا ، وذكروا أنه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذي يدينون اللّه تعالى به ويشنّعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع ، ويذكرون أن هذا مما لايجوز أن يتعبّد به الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم ، وقد وجدناكم أشدّ اختلافا من مخالفيكم وأكثر تباينا من مباينيكم، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الأصل، حتى دخل على جماعة ممّن ليس لهم قوة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حل الشبهة فيه.

سمعت شيخنا أبا عبد اللّه أيده اللّه يذكر أن أبا الحسن الهاروني العلوي كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة فرجع عنها لما التبس عليه الأمر في اختلاف الاحاديث وترك المذهب ودان بغيره لما لم يتبيّن له وجوه المعاني فيها، وهذا يدلّ على أنه دخل فيه على غير بصيرة واعتقد المذهب من جهة التقليد؛ لأن الاختلاف في الفروع لايوجب ترك ماثبت بالأدلة من الأُصول ،

وذكر أنه إذا كان الأمر على هذه الجملة فالاشتغال بشرح كتاب يحتوي على تأويل الأخبار المختلفة والأحاديث المتنافية من أعظم المهمّات في الدين ومن أقرب القربات إلى اللّه تعالى، لما فيه من كثرة النفع للمبتديء والريّض في العلم .

وسألني أن أقصد إلى رسالة شيخنا أبي عبد اللّه أيده اللّه تعالى الموسومة بالمقنعة؛ لأنها شافية في معناها كافية في أكثر مايحتاج إليه من أحكام الشريعة، وانها بعيدة من الحشو ، وأن أقصد إلى أول باب يتعلق بالطهارة وأترك ماقدّمه قبل ذلك مما يتعلّق بالتوحيد والعدل والنبوة والإمامة؛ لأنّ شرح ذلك يطول ، وليس أيضا المقصد بهذا الكتاب بيان مايتعلّق بالأُصول .

وأن اترجم كل باب على حسب ماترجمه ، وأذكر مسألة مسألة فاستدل عليها إما من ظاهر القرآن أو من صريحه أو فحواه أو دليله أو معناه ، وإما من السنة المقطوع بها من الأخبار المتواترة أو الأخبار التي تقترن إليها القرائن التي تدل على صحّتها، وإما من إجماع المسلمين ان كان فيها ، أو اجماع الفرقة المحقّة.

ثم أذكر بعد ذلك ماورد من أحاديث أصحابنا المشهورة في ذلك وأنظر فيما ورد بعد ذلك مما ينافيها ويضادّها ، وأُبين الوجه فيها إمّا بتأويل أجمع بينها وبينها، أو أذكر وجه الفساد فيها ، إما من ضعف إسنادها أو عمل العصابة بخلاف متضمنها.

فإذا اتفق الخبران على وجه لاترجيح لأحدهما على الآخر بيّنت أنّ العمل يجب أن يكون بما يوافق دلالة الأصل وترك العمل بما يخالفه ، وكذلك إن كان الحكم مما لانص فيه على التعيين حملته على مايقتضيه الأصل، ومهما تمكّنت من تأويل بعض الأحاديث من غير أن أطعن في اسنادها فإني لا أتعداه وأجتهد أن أروي في معنى ما أتأول الحديث عليه حديثا آخر يتضمن ذلك المعنى إما من صريحه أو فحواه حتى أكون عاملاً على الفتيا والتأويل بالأثر، وإن كان هذا مما لايجب علينا لكنه مما يؤنس بالتمسك بالأحاديث ، وأجري على عادتي هذه إلى آخر الكتاب وأوضح إيضاحا لايلتبس الوجه على أحد ممن نظر فيه.

فقصدت إلى عمل هذا الكتاب لما رأيت فيه من عظم المنفعة في الدين وكثرة الفائدة في الشريعة ، مع ما انضمّ إليه من وجوب قضاء حق هذا الصديق أيده اللّه تعالى .

وأنا أرجو إذا سهل اللّه تعالى إتمام هذا الكتاب على ماذكرت ووفّق لختامه حسب ماضمنت أن يكون كاملاً في بابه مشتملاً على أكثر الأحاديث التي تتعلق بأحكام الشريعة، ومنبّهاً على ماعداها ممّا لم يشتمل عليه هذا الكتاب ؛ إذ كان مقصورا على ماتضمنته الرسالة المقنعة من الفتاوى ، ولم أقصد الزيادة عليها ؛ لأنّي إن شاء اللّه تعالى إذا وفّق اللّه الفراغ من هذا الكتاب ابتديء بشرح كتاب يجتمع على جميع أحاديث أصحابنا أو أكثرها مما يبلغ إليه جهدي ، وأستوفي مايتعلق بها إن شاء اللّه تعالى ، ومن اللّه تعالى أستمد المعونة وأسأله التوفيق لما يحب ويرضى، إنه المبتديء بالنعم المفتتح بالكرم» ١.

وذكر في كتابه مانصه : «قال محمد بن الحسن بن علي الطوسي رحمه‌الله: كنا شرطنا في أوّل هذا الكتاب ان نقتصر على إيراد شرح ماتضمنته الرسالة المقنعة، وأن نذكر مسألة مسألة، ونورد فيها الاحتجاج من الظواهر والأدلة المفضية إلى العلم، ونذكر مع ذلك طرفا من الأخبار التي رواها مخالفونا ثم نذكر بعد ذلك مايتعلّق بأحاديث أصحابنا رحمهم اللّه، ونورد المختلف في كلّ مسألة منها والمتفق عليها ، ووفينا بهذا الشرط في أكثر ما يحتوي عليه كتاب الطهارة.

ثمّ إنّا رأينا أنه يخرج بهذا البسط عن الغرض ويكون مع هذا الكتاب مبتورا غير مستوفى ، فعدلنا عن هذه الطريقة إلى إيراد احاديث أصحابنا رحمهم اللّه المختلف فيه والمتفق.

ثم رأينا بعد ذلك أن استيفاء مايتعلّق بهذا المنهاج أولى من الاطناب في غيره فرجعنا وأوردنا من الزيادات ماكنا أخللنا به ، واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه أو صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله، واستوفينا غاية جهدنا مايتعلق بأحاديث أصحابنا رحمهم اللّه المختلف فيه والمتفق ، وبيّنا عن وجه التأويل فيما اختلف فيه على ماشرطناه في أول الكتاب ، وأسندنا التأويل إلى خبر يقضي على الخبرين، وأوردنا المتفق منها ليكون ذخرا وملجأ

---

١ تهذيب الأحكام ١ : ٢ . ٤ ، ط / النجف ١٣٧٨ .

لمن يريد طلب الفتيا من الحديث، والان فحيث وفّق اللّه تعالى للفراغ من هذا الكتاب نحن نذكر الطرق التي يتوصّل بها إلى رواية هذه الأُصول والمصنفات ونذكرها على غاية ما يمكن من الاختصار؛ لتخرج الأخبار بذلك عن حدّ المراسيل وتلحق بباب المسندات ، ولعل اللّه أن يسهّل لنا الفراغ ان نقصد بشرح ما كنّا بدأنا به على المنهاج الذي سلكناه ، ونذكره على الاستيفاء والاستقصاء بمشيئة اللّه وعونه»١.

تاريخ التأليف :

قد ألف الطوسي التهذيب في حياة استاذه المفيد المتوفى ٤١٣ حيث قال في المقدمة : «وسألني أن أقصد إلى رسالة شيخنا أبي عبد اللّه أيده اللّه تعالى»، داعيا له بالتأييد، فيكون تأريخ تأليفه قبل عام ٤١٣ هـ.

وبعد ملاحظة مولد الطوسي عام ٣٨٥ ، وهجرته إلى العراق عام ٤٠٨ ، ووفاة المفيد عام ٤١٣ يستنتج أنه ابتدأ بالتأليف مابين ٤٠٨ إلى ٤١٣، وعمره حينئذٍ مابين ٢٣ إلى ٢٨ عاما، وحيث انه لم يتتلمذ على المفيد سوى خمس سنوات .

سبب التأليف :

صرّح الطوسي بأنّ سبب التأليف . بالاضافة إلى مذاكرة: «بعض الأصدقاء» ولم يسمّه . مافي الروايات « من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد حتى لا يكاد يتّفق خبر إلاّ وبإزائه مايضادّه» فالهدف هو رفع هذا النوع من الاختلاف للبعض وسمّى أبا الحسين الهاروني العلوي وأنه «التبس عليه الأمر من اختلاف الاحاديث ، وترك المذهب». ولم يكن قصده تأليف موسوعة حديثية في الأُصول والفروع ، بل حصر مهمّته في رفع الاختلاف في الفروع خاصة.

---

١ تهذيب الأحكام ١٠ : ٤ . ٥ ، ط / النجف ١٣٨٣ .

منهجُ التأليف:

سلك الطوسي في بداية التهذيب بسرد السند كاملاً وقال : «ووفينا بهذا الشرط في أكثر ما يحتوي عليه كتاب الطهارة» ثم عدل عن هذا الاسلوب في أواخر الطهارة وقال في سبب ذلك: «إنا رأينا أن يخرج بهذا البسط عن الغرض ويكون مع هذا الكتاب مبتورا غير مستوفى فعدلنا عن هذه الطريقة إلى إيراد أحاديث أصحابنا رحمهم اللّه المختلف فيه والمتّفق »، ولكن النسخة المطبوعة تفيد انه استمرّ إلى آخر كتاب الصلاة ، معبرا عن المفيد بقوله : «أيده اللّه تعالى»، ثم بعد ذلك قال: «رحمه اللّه»، ثم رجع إلى الأُسلوب الأوّل قائلاً : «ثم رأينا بعد ذلك استيفاء مايتعلق بهذا المنهاج أولى من الأخذ في غيره فرجعنا واوردنا من الزيادات ماكنّا أخللنا به » .

وهذا يدل على اضطراب في منهجية التأليف، ويبدو انه كان يشعر بنقص في المكتبة الإسلامية لمادة التأليف، ولما شرع فيه وجده لاينتهي إلى حد فرأى الاختصار ،ثم رأى ان الاختصار قد لايفي بالمقصود فأتى بالزيادات .

الزيادات :

عقد الطوسي بابا ملحقا لاكثر كتب تهذيب الأحكام ، وقد يبدو لأوّل وهلة أنّها روايات استدركها على الموضوع . فكأنّها كتب مستقلة يمكن فصلها عن الكتاب واعتبارها مستدركا ملحقا ، وكلام الطوسي في أُسلوب التأليف ومنهجية الكتابة بالتفصيل ثم العدول بالاختصار ثم التفصيل بالزيادات يأبى ذلك ، فهي «زيادات» غير استداركية بل من صميم الموضوع للرجوع إلى المنهاج الأوّل الذي عدل عنه ثم رجع إليه.

ومن هنا يمكن ان نستنتج ان التهذيب كان له نسختان: صغرى من دون زيادات، وكبرى كاملة مع الزيادات ، وليس للصغرى اليوم وجود .

أمل لم يتحقّق :

ويبقى الأمل في نفس الطوسي . الذي يظهر انه لم يتحقّق وهو ماقاله : «... ان شاء اللّه إذا وفّق اللّه الفراغ من هذا الكتاب ابتدىء بشرح كتاب مجمع على جميع أحاديث أصحابنا أو أكثرها مما يبلغ إليه جهدي واستوفي مايتعلّق بها ان شاء اللّه»١. ولم تتحقق هذه الأمنية .

مثال للمنهاجين :

وللمقارنة في عدول الشيخ الطوسي من منهاجه في تأليف التهذيب نذكر مثالين من أول الكتاب ، حيث صرّح بأنّه سار على المنهاج الأوّل في كتاب الطهارة ، ثم مثال آخر من كتاب الأمر بالمعروف:

قال في مفتتح الكتاب ، وأوّل رواية في الكتاب مالفظه : ما أخبرني به الشيخ أيده اللّه تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت أبا عبد اللّه عليه‌السلام: عن الرجل ينام وهو ساجد ؟ قال : «ينصرف ويتوضّأ».

وبهذا الإسناد عن الحسين بن سعيد عن حماد عن عمر بن أُذينة وحريز عن زرارة عن أحدهما عليهماالسلام قال: «لاينقض الوضوء إلاّ ما خرج من طرفيك أو النوم »٢.

وبعد أن استوفى خمسة أحاديث متوافقة قال: فأما الخبر الذي رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس عن أبي شعيب عن عمران بن حمران أنه سمع عبدا صالحا يقول : «من نام وهو جالس يتعمّد النوم فلا وضوء عليه» .

---

١ التهذيب ١ : ٤.

٢ التهذيب ١ : ٦.

والخبر الذي رواه سعد بن عبد اللّه عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن بكر بن أبي بكر الحضرمي قال: سألت أبا عبد اللّه عليه‌السلام هل ينام الرجل وهو جالس ؟ فقال: «كان أبي يقول إذا نام الرجل وهو جالس مجتمع فليس عليه وضوء، وإذا نام مضطجعا فعليه الوضوء » .

وكذلك سائر الأخبار التي وردت بما يتضمّن نفي إعادة الوضوء من النوم لأنّها كثيرة ، فمعناها أنه إذا لم يغلب على العقل ويكون الإنسان معه متماسكا ضابطا لما يكون منه، والذي يدل على هذا التأويل...»١.

وروى في الأمر بالمعروف الأحاديث التالية في التهذيب : روى اثنين عن البرقي والأخير لعله عن الكليني قال مالفظه :

أحمد بن أبي عبد اللّه عن يعقوب بن يزيد رفعه قال: قال أبو عبد اللّه عليه‌السلام : «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلقان من خلق اللّه تعالى ، فمن نصرهما أعزه اللّه تعالى، ومن خذلهما خذله اللّه تعالى».

أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عرف ، قال: سمعت أبا الحسن الرضا عليه‌السلام يقول: «كان رسول اللّه صلى الله عليه وآله يقول : إذا امتي تواكلت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلتأذن بوقاع من اللّه تعالى»٢.

عنه عن عليّ بن إبراهيم عن هارون بن مسلم ، عن مسعدة بن صدقة ، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: «قال النبيّ صلى الله عليه وآله : كيف بكم إذا فسدت نساؤكم وفسق شبابكم

---

١ التهذيب ١ : ٧ .

٢ التهذيب ٦ : ١٧٧ .

ولم تأمروا بالمعروف ولم تنهوا عن المنكر. فقيل له : ويكون ذلك يارسول اللّه ؟ فقال: نعم وشر من ذلك فكيف بكم إذا أمرتم بالمنكر ونهيتم عن المعروف . فقيل له: يارسول اللّه ويكون ذلك ؟ فقال : نعم وشر من ذلك فكيف بكم إذا رأيتم المعروف منكرا والمنكر معروفا»١.

فإنّ الطوسي نقل عن الشيخ محمد بن يعقوب الكليني (ت/٣٢٩ هـ) في الكافي الحديث رقم ٤ ، ثم روى عنه في الحديث رقم ٥ ، ثم في الحديث رقم ٦ نصّ ما ذكره الكليني ، وكذلك في الحديث رقم ٧ وفي الحديث رقم ٨ أعاد النقل عن الكليني.

ويظهر أن المعلّق لم يوضح السبب في هذا التغير في الأُسلوب حيث قال : «الضمير راجع إلى محمد بن يعقوب؛ وان توسط خبران عن البرقي ، وكثيرا ما يفعل الشيخ رحمه‌الله ذلك لظهور الأمر»، وأحال إلى الصفحات ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ ، وانظر الكافي ج ١ ص ٣٤٤. فان الخبرين عن البرقي لم يتوسّطا في الكافي بل كانتا متلاحقتين متتابعتين في الأصل، وانما حصل التوسّط بعد نقل الطوسي ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إعادة الضمير إلى الكليني في النقل .

أسلوب التأليف :

سلك الشيخ رحمه‌الله في تحقيق الهدف . وهو رفع الاختلاف والتباين والمنافاة بين الروايات . النقاط التا لية :

١ . «شرح كتاب يحتوي على تأويل الأخبار المختلفة والأحاديث المتنافية»، ووقع اختياره على شرح ما تصمنته الرسالة المقنعة لشيخه المفيد «مسألة مسألة».

---

١ التهذيب ٦ : ١٧٧ .

٢ . الاستدلال عليها إمّا من «ظاهر القرآن أو من صريحه أو فحواه أو دليله أو معناه ، وإمّا من السنة المقطوع بها من الأخبار المتواترة أو الأخبار التي تقترن إليها القرائن التي تدلّ على صحتها إمّا اجماع المسلمين ان كان فيها، أو اجماع الفرقة المحقة».

٣ . ثم ذكر احاديث الأصحاب المشهورة مع النظر فيما ينافيها، وبيان الوجه فيها إمّا بتأويل ؛ للجمع بينهما أو ذكر وجه الفساد من ضعف الإسناد أو العمل على خلافه.

٤ . انه اقتصر على ماتضمّنته الرسالة المقنعة لشيخه المفيد «ولم يقصد الزيادة عليها » ولا الاستدراك للفروع التي فاتته.

٥ ـ الابتداء بصاحب الكتاب ، قال : «اقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه أو صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله»١.

٦ . الاختصار في الاسانيد قال: «نحن نذكر الطرق التي بها يتوصل إلى رواية هذه الأُصول والمصنفات ونذكرها على غاية مايمكن من الاختصار؛ لتخرج الأخبار عن حدّ المراسيل وتلحق بباب المسندات » .

٧ . إحالة التفصيل إلى الفهارس، قال : «وأوردت جملة من الطرق إلى هذه المصنفات والأُصول ، ولتفصيل ذلك شرح يطول ، وهو مذكور في الفهارست المصنفة في هذا الباب للشيوخ من أراده اخذه من هناك » .

قال الحارثي: «مايرويه الشيخ الطوسي رحمه اللّه تعالى في الكتابين وما يرويه غيره مما حذف أول سنده للعلم به اختصارا ، الاولى للقاريء ان كان الشيخ أن يذكر أول المجلس أو الكتاب السند تاما

---

١ مشيخة التهذيب (ملحق بالمجلد العاشر من التهذيب) ص ٤.

، ثم يقول في أوّل كل حديث : وبالسند المتقدم إلى الحسين بن سعيد أو بسندي المتقدم ، أي أروي لكم أو أرويكم بسندي إليه»١.

٨ . عند تعارض الروايات ينتقد الشيخ في التهذيب رجال السند ابتداءا من صاحب الكتاب وبعده ، ولا يتعدّى السند قبل صاحب الكتاب ، ويصف بالضعف مثلاً صاحب الكتاب أو من روى صاحب الكتاب عنه، كما في علي بن حديد ، لا من روى الكتاب عن صاحبه ، وهذا يدل على عدم الحاجة إلى توثيق رجال الإجازة .

٩ . مناقشة الكليني والصدوق في كتابيهما بحكم تأخّره قدس‌سرهعنهما.في موارد، منها : مارواه الكليني من روايات دلّت على أنّ شهر رمضان لاينقص ابدا ورواها الصدوق أيضا٢، ثم قال: «من خالف هذه الأخبار وذهب إلى الأخبار الموافقة للعامة في ضدّها اتقي كما يتّقى العامة، ولا يكلم إلاّ بالتقية كائنا من كان ، إلاّ أن يكون مسترشدا فيرشد ويبيّن له ، فإن البدعة إنّما تماث بترك ذكرها»٣.

وهذا الرأي الذي رآه كلّ من الشيخ الكليني والصدوق ، وقد ردّه الشيخ المفيد في الرسالة العددية بقوله: «فهي أحاديث شاذّة قد طعن نقلة الآثار من الشيعة في سندها، وهي مثبتة في كتب الصيام في أبواب النوادر ، والنوادر هي التي لاعمل عليها، وأنا أذكر جملة ما جاءت به الأحاديث الشاذّة وأُبين عن خللها وفساد التعلّق بها في خلاف الكافة ان شاء اللّه»٤ وقد أورد سيدنا الاستاذ

---

١ وصول الأخيار : ١٥٩ .

٢ من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٧٠ .

٣ من لا يحضره الفقيه ٢: ١٧١ ، الحديث ٢٠٤٤.

٤ رسالة الرد على أهل العدد والرؤية : ١٩ ضمن مصنفات الشيخ المفيد، المجلد ٩.

دام ظلّه كلام الشيخ المفيد بطوله في مقدّمات رجاله١، وقد فنّد هذا الرأي الشيخ الطوسي أيضا بقوله : «وهذا الخبر لايصح العمل به من وجوه، احدها : ان معنى هذا الحديث لايوجد في شيء من الأُصول المعتبرة وإنما هو موجود في الشواذ من الأخبار»٢

١٠ـ رفع الأحاديث: ونقل الطوسي رحمه‌الله أحاديث طويلة من مصادره على نحو التقطيع بأن وزّعها على الأبواب في كتابه ، ومن هذا السبب قد يظن البعض أنّه من التعليق، وليس كذلك ، وليس ذلك غفلة بل لوضوح التقطيع والواسطة عنده وان خفي ذلك على من لم ينتبه إلى أُسلوبه رحمه‌الله.

وقد تعجّب من ذلك صاحب المنتقى وقال : «العجب أنّ الشيخ رحمه‌الله ربما غفل عن مراعاتها [= طريقة للكليني] فأورد الإسناد من الكافي بصورته ووصله بطريقه عن الكليني من غير ذكر للواسطة المتروكة ، فيصير الإسناد في رواية الشيخ له منقطعا ، ولكن مراجعة الكافي تفيد وصله»٣.

وقد اعتمد الطوسي في تأليف تهذيب الأحكام على كتاب الكافي كمصدر رئيسي ولكنّه كما يبدو . بسبب تقطيع أحاديث الكافي لتوزيعه على أبواب الفقه . أصبح بعض الأحاديث فاقدة الإسناد مع انها مسندة.

مثال ذلك : روى الطوسي في تهذيب الأحكام في وجوب الحج (ج ٥ ص ٦) مانصه: محمد بن يعقوب عن عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن شهاب ، قال: سألته عن

---

١ معجم رجال الحديث ١: ٣٠ ومابعدها .

٢ التهذيب ٤: ٤٧٧ .

٣ منتقى الجمان ١ : ٢.

ابن عشر سنين يحج ؟ قال : «عليه حجة الإسلام إذا احتلم ، وكذلك الجارية عليها الحج إذا طمثت»١.

وهذه الرواية بظاهرها مضمرة حيث لم يذكر صريحا المسؤول عنه ، ولكن المقارنة بينها وبين مصدر الطوسي وهو الكافي للكليني ، نرى رواية أُخرى أكمل من هذه في كتاب الكافي ، ونص ماقال الكليني: عدّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن شهاب، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام في رجل أعتق عشيّة عرفة عبدا له ، أيجزي عن العبد حجّة الاسلام؟ قال : نعم . قلت: فأُمُّ ولد أحجّها مولاها أيجزيء عنها ؟ قال: لا ، قلت: أله أجر في حجّتها ؟ قال: نعم ؛ قال: وسألته عن ابن عشر سنين يحجُّ ؟ قال: «عليه حجّة الإسلام إذا احتلم وكذلك الجارية عليها الحجّ اذا طمثت»٢.

فقد استقطع الطوسي من هذه الرواية مايخص الباب وهو القسم الأخير من الرواية من دون تنبيه على سقط بين السند والقسم الأخير من قوله : «عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام . إلى قوله : قال سألته» فأصبحت الرواية في كتاب التهذيب مضمرة، مع أنها ليست كذلك ، والعصمة لأهلها ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في روايات الأمر بالمعروف ، وراجع التهذيب ٦ : ١٧١.

عدّة الطوسي:

روى الطوسي في سلسلة الأسانيد في تهذيب الأحكام عن عدّة من أصحابنا، ولم نعرف من هم، والظاهر أنهم لكثرتهم واعتماده على وثاقتهم أعرض عن ذكرهم ، وذلك في موارد ، منها:

---

١ التهذيب ٥ : ٦.

٢ الكافي ٤: ٢٧٦ .

١ . قال الشيخ في باب صلاة الكسوف من زيادات التهذيب : « عن محمد بن عليّ بن محبوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن محمد بن عبد الحميد ، عن علي بن الفضل الواسطي».

٢ . وفي ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي ، عدّة من أصحابنا .

٣ . وفي باب الحيض ، في كفارة وطىء الحائض.

٤ . وقال: أخبرني الحسين بن عبيد اللّه عن عدّة من أصحابنا [فسّره صاحب المجمع بأنّ المراد بها: أبو غالب الزراري، وابن قولويه والتلعكبري والصيمري والشيباني ، وكلهم معتمد، بل منصوص على توثيقهم عدا الأخير] .

٥ . وفي باب الحمام : «محمد بن علي بن محبوب عن عدّة من أصحابنا».

٦ . وفي باب اللباس والمكان : «محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد ، عن عدّة من أصحابنا » .

٧ . وقوله: عدّة من أصحابنا عن عدّة من أصحابنا .

٨ . وفي باب صلاة الكسوف: «عمر بن أُذينة عن رهط» ، وشرح الرهط في ذيل الحديث كالآتي : الفضيل بن يسار وزرارة وبريد ومحمد بن مسلم .

فإذا كانت العدّة في طبقة مشايخ الطوسي كان حكمه حكم سائر مشايخه ، وكلما بعد عن عصره وقرب إلى عصر المعصوم عليه‌السلام فلا محيص سوى القول بوثاقة بعضهم ، وإنما أعرض عن التصريح لكثرتهم كما تقدمت الإشارة إليه في عدّة الكليني .

التعليق :

قال الحارثي: «تنبيه: لاتظنّن ماروا‌ه الشيخ في التهذيب والاستبصار عن الحسين بن سعيد ونحوه ممّن لم يلحقهم ، وكذا ما رواه في الفقيه عن أصحاب الأئمة وغيرهم معلّقا ، بل هو متصل بهذه

الحيثية؛ لأن الرجال الذين بينهم وبين من رووا عنهم معروفة لنا؛ لذكرهم في ضوابط بيّنوها بحيث لم يصر فرق بين ذكرهم لهم وعدمه ، وإنما قصدوا الاختصار ، نعم ان كان شيء من ذلك غير معروف الواسطة . بأن يكون غير مذكور في ضوابطهم . فهو معلّق ، وقد رأيت منه شيئا في التهذيب لكنه قليل جدا»١. انتهى ، ونقل معناه السيد الصدر٢ ولقد أجاد فيما أفاد فاغتنم، ومن هذا القبيل مانقله عن موسى بن القاسم قال صاحب المنتقى : «ومن عجيب مارأيته في هذا الباب أن الشيخ رحمهاللهأورد في كتاب الحج من التهذيب [عدّة] أحاديث صورة اسنادها هكذا : (موسى بن القاسم عن عليّ، عنهما، عن ابن مسكان) وليس بالقرب منها مايصلح إرجاع الضمير المثنى إليه ، وإنّما أورد في مواضع بعيدة أخبارا طريقها هذا (موسى بن القاسم ، عن علي بن الحسن الجرمي: عن محمد بن أبي حمزة ودرست ، عن عبد اللّه بن مسكان). ولا شك أنّ الضمير المذكور عائد إلى ابن أبي حمزة ودرست ، وأنّ المراد بعلي هذا الرجل الذي يروى عنهما و هو الطاطري، فانظر إلى أي مرتبة انتهى الحال في البعد عن موضع التفصيل ، وما أدري كيف وصلت غفلة الشيخ رحمهالله إلى هذا المقدار (منه قدس‌سره)»٣.

---

١ وصول الأخيار : ١٠٦.

٢ نهاية الدراية: ٥٩٤.

٣ منتقى الجمان ١: ٣٥ (الهامش) .

نقد التهذيب :

أوّل من انتقد الطوسي هو ابن إدريس الحلي (ت/٥٩٨ هـ) حيث قال في فصل ميراث المجوس في السرائر : «... تهذيب الأحكام أورد فيه من كل غثّ وسمين»١، ولم يذكر قدس‌سره ماهو الغث منه، والظاهر أنّه ينتقده بناءً على آرائه الخاصة من عدم حجية الخبر الواحد.

وانتقد الفيض الكاشاني (ت/١٠٩١هـ) التهذيبين بعد أن شرح أُسلوب الطوسي بقوله: «وأمّا شيخ الطّائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطّوسي رحمه‌الله فقد يجري في كتابي (التهذيب والاستبصار) على وتيرة الكليني ، فيذكر جميع السّند حقيقة أو حكما ، وقد يقتصر على البعض فيذكر أواخر السّند ويترك أوائله ، وكلّ موضع سلك هذا المسلك . أعني الاقتصار على البعض . فقد ابتدأ فيه بذكر صاحب الأصل الذي أخذ الحديث من أصله ، أو مؤلّف الكتاب الذي نقل الحديث من كتابه، وذكر في آخر الكتابين بعض طرقه إلى أصحاب تلك الأُصول ومؤلّفي تلك الكتب، وأحال البواقي على ماأورده في كتاب (فهرست الشيعة»٢.

ثم قال الفيض (ت/١٠٩١ هـ) : «وأمّا التهذيب، فهو وإن كان جامعا للأحكام ، موردا لها قريبا من التّمام ، إلاّ أنّه كالفقيه في الخلوّ من الأُصول ، مع اشتماله على تأويلات بعيدة وتوفيقات غير سديدة، وتفريق لما ينبغي أن يجمع ، وجمع لما ينبغي أن يفرّق ، ووضع لكثير من الأخبار في غير موضعها وإهمال لكثير منها في موضعها ، وتكرارات مملّة، وتطويلات للأبواب مع عنوانات قاصرة مخلّة»٣.

---

١ السرائر ٣: ٢٨٩ (فصل ميراث المجوس).

٢ الوافي ١: ٣٢ .

٣ الوافي ١: ٥ . ٦.

وقال الفيض أيضا : «وأمّا الاستبصار: فهو بضعة من التهذيب ، أفردها منه مقتصرا على الأخبار المختلفة والجمع بينها بالقريب والغريب»١.

وانتقد الشيخ يوسف البحراني (ت/١١٨١ هـ) كلاً من التهذيب والاستبصار بقوله : «أمّا الشيخ الطوسي فهو شيخ الطائفة ورئيس المذهب ، إمام في الفقه والحديث إلاّ انّه كثير الاختلاف في الأقوال، وقد وقع له خبط عظيم في كتابي الأخبار في تمحّله للاحتمالات البعيدة»٢.

وقد خص التهذيب بقوله : «وما وقع للشيخ المذكور سيّما في التهذيب من السهو والغفلة والتحريف والنقصان في متون الأخبار وأسانيدها ، وقلّما يخلو خبر من علّة من ذلك»٣.

ثمّ حاول البحراني الاعتذار للطوسي بقوله: «إنّه لمزيد الاستعجال في التصنيف ، والحرص على كثرة التأليف وسعة الدائرة ، والاشتغال بالتدريس والفتوى والعلم والعمل ، ونحو ذلك قد وقع في هذه الأحوال الظاهرة»٤.

اختلاف النسخ :

ودافع الجابلقي عن نقد التهذيب بقوله : «وكثرة النقص والتحريف والزيادة في متون وأسانيد أخبار التهذيب في حيّز المنع، ولو كان لعلّه من النساخ والكتّاب نسخة بعد نسخة ، فنسبة الكل إلى الشيخ غير وجيه»١.

---

١ الوافي ١ : ٦ .

٢ لؤلؤة البحرين : ٢٩٧ .

٣ لؤلؤة البحرين : ٢٩٧ .

٤ لولؤة البحرين: ٢٩٨ .

قال الحارثي في وصول الأخيار: «قد وقع لنا في كتاب التهذيب مواضع حكمنا فيه بالادراج ، ومواضع يغلب فيها ذلك على الظن ، ومواضع يشك فيها ، وسبب ذلك عدم فصل النساخ الحديث عن غيره بدائرة ونحوها ، فإذا وقع كلام للمصنف مناسب للحديث أوهم كونه منه»٢.

وقال صاحب المنتقى: «ثمّ اعلم أنَّه كما كثر الغلط في الأسانيد بإسقاط بعض الوسائط على الوجه الذي قرّرناه ، فقد كثر أيضا بضد ذلك ، وهو زيادة بعض الرجال فيها على وجه تزداد به طبقات الرّواية لها ، ولم أر أيضا من تفطّن له؛ ومنشأ هذا الغلط أنَّه يتّفق في كثير من الطرق تعدد الرّواة للحديث في بعض الطبقات ، فيعطف بعضهم على بعض بالواو، وحيث إنَّ الغالب في الطرق هو الوحدة، ووقوع كلمة (عن) في الكتابة بين أسماء الرِّجال فمع الإعجال يسبق إلى الذِّهن ماهو الغالب ، فتوضع كلمة (عن) في الكتابة موضع واو العطف ، وقد رأيت في نسخة التهذيب التي عندي بخط الشيَّخ رحمه‌الله عدَّة مواضع سبق فيها القلم إلى إثبات كلمة «عن» في موضع الواو، ثمَّ وصل بين طرفي العين وجعلها على صورتها واوا ، والتبس ذلك على بعض النسّاخ فكتبها بالصُّورة الأصليّة في بعض مواضع الإصلاح ، وفشا ذلك في النسخ المتجدِّدة، ولما راجعت خطّ الشيّخ رحمه‌الله فيه تبيّنت الحال، وظاهر أنَّ إبدال الواو بـ (عن) يقتضي الزّيادة التي ذكرناها ، فإذا كان الرَّجل ضعيفا ضاع به الإسناد، فلابدَّ من استفراغ الوسع في ملاحظة أمثال هذا، وعدم القناعة بظواهر الأُمور.

ومن المواضع التي اتفق فيها هذا الغلط مكرَّرا رواية الشيخ عن سعد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن أبي نجران وعلي بن حديد والحسين بن سعيد ، فقد وقع بخطّ الشيخ رحمه‌الله في عدَّة مواضع منها إبدال أحد واوي العطف بكلمة (عن) مع أنَّ ذلك ليس بموضع

---

١ الروضة البهية في الإجازة الشفيعيّة : ١٨٦.

٢ وصول الأخيار: ١١٥.

شكٍّ أو احتمال؛ لكثرة تكرَّر هذا الإسناد في كتب الحديث والرِّجال ، وسيأتي في بعض هذه الفوائد ما يتّضح لك به حقيقة الحال»١.

قال المحدث البحراني في شأن التهذيب : «قلّما يخلو حديث فيه من ذلك [= التحريف والتصحيح والزيادة والنقصان] في متنه أو سنده»٢.

وعقبّه سيدنا الاستاذ دام ظله قائلاً : «ماذكره قدس‌سره وإن كان لايخلو عن نوع من المبالغة ، إلاّ أنّه صحيح في الجملة ، والخلل في روايات التهذيب كثيرة نتعرض لبيانه من جهة السند ضمن التراجم ان شاء اللّه»٣.

وأحسن ماكتب في الموضوع حول التهذيب هو كتاب انتخاب الجيّد من تنبيهات السيد؛ للشيخ حسن بن محمد الدمستاني ، لخّص فيه كتاب «تنبيه الأريب في ايضاح رجال التهذيب » للسيد هاشم البحراني (ت/ ١١٠٧ هـ) فرغ من تأليفه سنة ١١٧٣ هـ ، ووصف شيخنا العلاّمة دام ظله كتابه بقوله : «فريد في بابه من أحسن ماكتب فيه»٤.

وأحسن مايقال في المقام: ما ذهب إليه صاحب المنتقى بقوله: «نعم يتّفق كثيرا في أخبارنا المتكرّرة وقوع الاختلاف في أسانيدها بإثبات واسطة وتركها، ويقوى في النظر أنَّ أحدهما غلط من النّاسخين فيجب حينئذٍ التصفّح لمظانّ وجود مثله ليعثر على مايوافق أحد الأمرين بكثرة فيترجّح لا

---

١ منتقى الجمان ١ : ٢٦.

٢ الحدائق الناضرة ٤ : ٢٠٩ .

٣ معجم رجال الحديث ١: ٥٠ .

٤ الذريعة ٢: ٣٥٨ .

محالة به، وما أظنّ وقوع الاختلاف على هذا النحو في طرق أخبارنا إلاّ ويمكن التوصّل إلى معرفة الرَّاجح فيه بما أشرنا إليه من الطريق ، ولكنّه يفتقر في الاغلب إلى كثرة التفحّص والتّصفُّح ، وإذا كان احتمال الغلط في النّسخ مرجوحا في نظر الممارس المطّلع على طبقات الرُّواة حكم لكلٍّ من الطريقين المختلفين بما يقتضيه ظاهره من صحّة وغيرها»١.

شيوخ الطوسي :

الشيخ الوحيد الذي قرأ عليه الحديث . حسب تتبعي . هو الحسين بن الغضائري (ت/٤١١ هـ)، ذكره الطوسي في العدّة الراوي عن الكليني، قال في باب سؤر مالا يؤكل لحمه في الاستبصار : «عن الحسين بن عبيد اللّه عن عدّة من أصحابنا عن محمد بن يعقوب».

وقال في الفهرست في ترجمة الكليني مالفظه: «أخبرنا الحسين بن عبيد اللّه قراءة عليه أكثر كتبه من الكافي عن جماعة منهم : أبو غالب أحمد بن محمد الزراري، وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وأبو عبد اللّه أحمد بن إبراهيم الصيمري المعروف بابن أبي رافع ، وأبو محمد هارون بن موسى التلعكبري وأبو الفضل محمد بن عبد اللّه المطلب الشيباني، كلهم عن محمد بن يعقوب »٢.

وقد صرح الشيخ بالعدّة عن أحمد بن محمد بن عيسى بجماعة منهم المفيد ، في الفهرست كثيرا ، فالظاهر أنّ المفيد منهم ، كما ذكر العدّة كما في ترجمة الحسن بن علي السجادة: «له كتاب أخبرنا عنه عدّة من أصحابنا» .

وقد حصر السيد بحر العلوم مشايخ الشيخ في كتاب الرجال والحديث بخمسة عشر نفرا، وهم كالآتي:

---

١ منتقى الجمان ١ : ١١ .

٢ انظر الفهرست : ٣٢٧ ، الترجمة ٧٠٩ .

١ ـ أحمد بن إبراهيم القزويني .

٢ ـ أحمد بن عبدون .

٣ ـ أحمد بن محمد بن موسى الأهوازي .

٤ ـ جعفر بن الحسين بن حسكة القمي.

٥ ـ الحسن بن القاسم الشريف المحمدي العلوي .

٦ ـ الحسين بن إبراهيم القزويني .

٧ ـ الحسين بن عبيد اللّه الغضائري .

٨ ـ علي بن أحمد بن محمد بن أبي جيد .

٩ ـ علي بن الحسين المرتضى .

١٠ ـ علي بن شبل بن أسد .

١١ ـ محمد بن سلمان الحمراني .

١٢ ـ محمد بن محمد بن النعمان المفيد .

١٣ ـ هلال الحفار .

١٤ ـ أبو طالب بن غرور .

١٥ ـ أبو علي بن شاذان[١].

---

١ رجال السيد بحر العلوم ٤: ٩٩ .

قال الجلالي : فالمراد بالجماعة والعدّة لابد أن يكون من هؤلاء ، حيث تساعد الطبقة في موارد من الفهرست : ٤٣ و ٤٥ و ٤٧ و ٥٢ و ٦٧ ، وراجع: ١٥٧ و ١٨٦ و ٣٩، دون ما لم تساعده الطبقة.

مشيخة التهذيب :

أورد الشيخ الطوسي طرقه إلى مصادر الكتاب في آخره، وبلغت ٥٢ طريقا من دون ترتيب لها على المعجم ، وربما رتّبها حسب أهميّتها عنده أو تيسّرها لديه.

قال الحر العاملي (ت/ ١١٠٤ هـ): «في خاتمة الوسائل في ذكر طرق الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي رضى‌اللهعنهوأسانيده التي حذفها في كتاب (التهذيب) و (الاستبصار) ثمَّ أوردها في آخر الكتابين ، وقد حذفتها أنا أيضا للاختصار والاشعار بمأخذ تلك الأخبار ، فقد صرَّح بأنَّه ابتدأ كلَّ حديث باسم المصنف الذي أخذ الحديث من كتابه أو صاحب الأصل الذي نقل الحديث من أصله، وقد أورد الطرق بغير ترتيب أيضا، وقد أوردتها كما أوردها لقلّتها ، وارتباط بعضها ببعض، واستلزام ترتيبها للتغيير والتكرار فأقول : المسندات ... » ثم أوردها الحر من دون أن يرتبها على المعجم١.

وقد قام أحد الأصحاب الأجلاء بترتيب مشيخة التهذيب على المعجم ، وأتمّ بها كتاب الوجيزة في الرجال للعلاّمة المجلسي (ت/ ١١١٠ هـ) ، وأرجع إلى معجم رجال الحديث لسيدنا الاستاذ

---

١ خاتمة وسائل الشيعة ٢٠: ٣٠ ، ط / طهران ١٣٨٩ .

الخوئي دام ظله مع علامات الاختزال التي شرحها، وطبع في ذيل الوجيزة في الرجال للعلاّمة المجلسي (ت/١١١٠ هـ) تحقيق الحاج عبد اللّه السبزالي١ .

قال دام فضله : لقد أمرني العلاّمة مدّ ظله بإلحاق طرق الشيخ في المشيخة بهذا التأليف إتماما للفائدة ، حيث ان العلاّمة المجلسي قدس‌سره لم يذكرها في وجيزته، وبما أن السيد الخوئي دام ظلّه لم يذكر أغلب . إن لم يكن جميع . طرق الشيخ في المشيخة تفصيلاً ، بل اكتفى بالإشارة إلى صحتها أو ضعفها، رأيت أن ألحقها مفصّلة كما هي في آخر كتاب التهذيب مع ذكر المصدر من المعجم. وبما أنني قد ذكرت هذه الطرق إلى عناوينها حسب ترتيب حروف التهجي للعنوان . والشيخ قدس‌سرهذكرها حسب ارتباطها وترتيبها ببعضها للإختصار . فكان لزاما عليّ أن أذكر إرجاعات مرقمة بين معقوفتين [ ] لمعرفة المراد من عبارة الشيخ قدس‌سره (هذا الإسناد) أو (هذه الاسانيد)، فيتم إكمال الطريق وربط الأسانيد ببعضها بمراجعة صاحب الرقم المذكور بين معقوفتين [ ] وطريقه إليه ، ويتميّز هذا الطريق . بكونه المراد . عن غيره ممن للشيخ إليه عدّة طرق، قال الشيخ قدس‌سره:

١ . ما ذكرته عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري، فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه [محمد بن محمد بن النعمان]والحسين بن عبيد اللّه، عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري عن محمد بن هوذة، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري .

٢ . وماذكرته عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي ، فقد :

أ . أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه، عن سعد بن عبد اللّه ، عنه.

---

١ راجع رجال المجلسي الوجيزة في الرجال ، تحقيق الحاج عبد اللّه السبزالي، طبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت سنة ١٤١٥ .

ب . وأخبرني أيضا الشيخ ، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن بن الوليد ، عن سعد بن عبد اللّه، والحسين عن أحمد بن أبي عبد اللّه .

ج . وأخبرني به أيضا الحسين بن عبيد اللّه ، عن أحمد بن محمد الزراري عن عليّ بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن أبي عبد اللّه .

٣ . وما ذكرته عن أحمد بن إدريس ، فقد:

أ . رويته بهذا الإسناد [٤٨] عن محمد بن يعقوب عن أحمد بن إدريس .

ب . وأخبرني به أيضا الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان، والحسين بن عبيد اللّه ، جيمعا عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البزوفري، عن أحمد بن إدريس .

٤ . وما ذكرته عن أحمد بن داود القمي ، فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان، والحسين بن عبيد اللّه، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود، عن أبيه .

٥ . ومن جملة ماذكرته عن أحمد بن محمد، مارويته بهذا الإسناد [٤٤] عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد .

٦ . ومن جملة ماذكرته عن أحمد بن محمد ، مارويته بهذا الإسناد [٢٨] عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد .

٧ . ومن جملة ماذكرته عن أحمد بن محمد بن خالد، مارويته بهذه الأسانيد [٤٨] عن محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد .

٨ . أحمد بن محمد بن سعيد . [يأتي في أبي العباس (٥٤)] .

٩ . وما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى ، الذي أخذته من نوادره فقد :

أـ أخبرني به الشيخ أبو عبيد اللّه ، والحسين بن عبد اللّه ، وأحمد بن عبدون، كلهم عن الحسن بن حمزة، ومحمد بن الحسين البزوفري، جميعا عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى .

ب . وأخبرني به أيضا الحسين بن عبيد اللّه وأبو الحسين بن أبي جيد، جميعا عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى.

١٠ . ومن جملة ماذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى ، مارويته بهذا الإسناد [٤٦] عن محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد .

١١ . ومن جملة ماذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى ، مارويته بهذه الأسانيد [٤٨] عن محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى .

١٢ . جعفر بن محمد بن قولويه ، [يأتي في أبي القاسم (٥٦)] .

١٣ . الحسن بن سعيد ، [يأتي في أخيه الحسين (٢١) ، وانظر الرقم (٢٠) أيضا].

١٤ . وما ذكرته عن الحسن بن محبوب ، ماأخذته من كتبه ومصنفاته ، فقد:

أ . أخبرني بها أحمد بن عبدون، عن عليّ بن محمد بن الزبير القرشي عن أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأزدي، عن الحسن بن محبوب .

ب . وأخبرني به أيضا الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان، والحسين بن عبيد اللّه، وأحمد بن عبدون، عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد .

ج . وأخبرني به أيضا أبو الحسين بن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد ، ومعاوية بن حكيم والهيثم بن أبي مسروق ، عن الحسن بن محبوب .

١٥ . ومن جملة ماذكرته عن الحسن بن محبوب، مارويته بهذا الإسناد [٩] عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن محبوب.

١٦ . ومن جملة ماذكرته عن الحسن بن محبوب، مارويته بهذه الأسانيد [٣٢] عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب.

١٧ . ومن جملة ماذكرته عن الحسن بن محبوب والحسين بن سعيد مارويته بهذا الإسناد [٥] عن أحمد بن محمد ، عنهما جميعا .

١٨ . الحسن بن محبوب، والحسين بن سعيد ، [يأتي في الحسين بن سعيد (٢١)] .

١٩ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسن بن محمد بن سماعة فقد :

أ . أخبرني به أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة.

ب . وأخبرني أيضا الشيخ أبو عبد اللّه والحسين بن عبيد اللّه وأحمد بن عبدون، كلهم عن أبي عبد اللّه الحسين بن سفيان البزوفري، عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة.

٢٠ . وما ذكرته عن الحسين بن سعيد (عن الحسن . خ ل) ، عن زرعة ، عن سماعة، وفضالة بن أيوب ، والنضر بن سويد ، وصفوان بن يحيى ، فقد رويته بهذه الأسانيد [٢١]عن الحسين بن سعيد ، عنهم .

٢١ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسين بن سعيد ، فقد :

أ . أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان، والحسين بن عبيداللّه ، وأحمد بن عبدون، كلهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد .

ب . وأخبرني به أيضا أبو الحسين بن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد.

ج . ورواه أيضا محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسين بن سعيد .

٢٢ . ومن جملة ماذكرته عن الحسين بن سعيد، والحسن بن محبوب معا ، مارويته بهذا الإسناد [٦] ، عن أحمد بن محمد ، عنهما جميعا .

٢٣ . ومن جملة مارويته عن الحسين بن سعيد ، والحسن بن محبوب ، مارويته بهذا الإسناد [٤٦] عن محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد ، عنهما جميعا .

٢٤ . الحسين بن سفيان البزوفري [يأتي في أبي عبد اللّه (٥٥)] .

٢٥ . وما ذكرته عن الحسين بن محمد ، فقد رويته بهذه الأسانيد [٤٨] عن محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد .

٢٦ . وما ذكرته عن حميد بن زياد ، فقد :

أ . رويته بهذه الأسانيد [٤٨] عن محمد بن يعقوب ، عن حميد بن زياد .

ب . وأخبرني به أيضا بن عبدون ، عن أبي طالب الأنباري، عن حميد بن زياد .

٢٧ . [وما ذكرته عن] زرعة، [تقدم في الحسين بن سعيد (٢٠)] .

٢٨ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن سعد بن عبد اللّه ، فقد:

أ . أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد قولويه عن أبيه ، عن سعد بن عبد اللّه .

ب . وأخبرني به أيضا الشيخ رحمه‌الله، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه، عن سعد بن عبد اللّه .

٢٩ . [وما ذكرته عن] سماعة، [تقدّم في الحسين بن سعيد (٢٠)] .

٣٠ . وما ذكرته عن سهل بن زياد ، فقد رويته بهذه الأسانيد [٤٨] عن محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، منهم علي بن محمد وغيره، عن سهل بن زياد .

٣١ . صفوان بن يحيى ، [تقدم في الحسين بن سعيد (٢١)] .

٣٢ . وما ذكرته عن علي بن إبراهيم ، فقد :

أ . رويته بهذه الأسانيد [٤٨] عن محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم .

ب . وأخبرني أيضا برواياته الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد اللّه ، وأحمد بن عبدون، كلهم عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي الطبري، عن علي بن إبراهيم بن هاشم .

٣٣ . وما ذكرته عن علي بن جعفر ، فقد أخبرني به الحسين بن عبيد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه محمد بن يحيى ، عن العمركي النيسابوري البوفكي، عن علي بن جعفر.

٣٤ . وما ذكرته عن عليّ بن حاتم القزويني ، فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، وأحمد بن عبدون ، عن أبي عبد اللّه الحسين بن علي بن شيبان القزويني، عن علي بن حاتم.

٣٥ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن عليّ بن الحسن بن فضال، فقد أخبرني به أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر سماعا منه وإجازة ، عن عليّ بن محمد بن الزبير، عن عليّ بن الحسن بن فضال.

٣٦ . وما ذكرته عن عليّ بن الحسن الطاطري، فقد أخبرني به أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير، عن أبي مالك أحمد بن عمرو بن كيسبة ، عن عليّ بن الحسن الطاطري.

٣٧ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن عليّ بن مهزيار، فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن عبد اللّه، والحميري، ومحمد بن يحيى ، وأحمد بن إدريس ، كلهم عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار .

٣٨ . فضالة بن أيوب ،[تقدم في الحسين بن سعيد (٢٠)] .

٣٩ . وما ذكرته عن الفضل بن شاذان ، فقد:

أ . أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، والحسين بن عبيد اللّه ، وأحمد بن عبدون، كلهم عن أبي محمد بن الحسن بن حمزة العلوي الحسيني الطبري، عن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري، عن الفضل بن شاذان.

ب . وروى أبو محمد بن الحسن بن حمزة، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الفضل بن شاذان.

ج . وأخبرنا الشريف أبو محمد الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المحمّدي ، عن أبي عبد اللّه محمد بن أحمد الصفواني ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الفضل بن شاذان .

٤٠ . ومن جملة ما ذكرته عن الفضل بن شاذان : مارويته بهذه الأسانيد [٤٨]عن محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، ومحمد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان .

٤١ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري، فقد :

أ . أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، والحسين بن عبيد اللّه ، وأحمد بن عبدون، كلهم عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد بن يحيى .

ب . وأخبرنا أبو الحسين بن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن يحيى ، وأحمد بن إدريس ، جميعا عن محمد بن أحمد بن يحيى .

ج . وأخبرني به أيضا الحسين بن عبيد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد بن يحيى .

د . وأخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، والحسين بن عبيد اللّه، وأحمد بن عبدون ، كلّهم عن أبي محمدٍ الحسن بن حمزة العلوي ، وأبي جعفر محمد بن الحسين البزوفري، جميعا عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد بن يحيى .

٤٢ . وما ذكرته عن محمد بن إسماعيل ،. فقد رويته بهذا الإسناد [٤٨] عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل .

٤٣ . وما ذكرته عن محمد بن الحسن بن الوليد، وعلي بن الحسين بن بابويه، فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه علي بن الحسين ، ومحمد بن الحسن بن الوليد .

٤٤ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن الحسن الصفار، فقد:

أ . أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان، والحسين بن عبيد اللّه، وأحمد بن عبدون، كلهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه١.

ب . وأخبرني به أيضا أبو الحسين بن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار .

٤٥ . محمد بن علي بن الحسين ، [يأتي في أبي جعفر (٥٢)] .

٤٦ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن علي بن محبوب، فقد أخبرني به الحسين بن عبيد اللّه، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار ، عن أبيه محمد بن يحيى ، عن محمد بن علي بن محبوب .

٤٧ . وما ذكرته عن محمد بن يحيى العطار ، فقد :

أ . رويته بهذا الأسانيد [٤٨] عن محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى العطار .

ب . وأخبرني به أيضا الحسين بن عبيد اللّه، وأبو الحسين بن أبي جيد القمي، جميعا عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه محمد بن يحيى العطار .

٤٨ . فما ذكرناه في هذا الكتاب عن محمد بن يعقوب الكليني رحمه‌الله، فقد :

أ . أخبرنا به الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان رحمه‌الله، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه رحمه‌الله، عن محمد ابن يعقوب رحمه‌الله.

---

١ كذا في التهذيب ١٠ : ٧٣ .

ب . وأخبرنا به أيضا الحسين بن عبيد اللّه، عن أبي غالب أحمد بن محمد الزراري، وأبي محمد هارون بن موسى التلعكبري، وأبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وأبي عبد اللّه أحمد بن أبي رافع الصيمري ، وأبي المفضل الشيباني وغيرهم، كلهم عن محمد بن يعقوب الكليني.

ج . وأخبرنا به أيضا أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر، عن أحمد بن أبي رافع ، وأبي الحسين عبد الكريم بن عبد اللّه بن نصر البزاز بتنيس وبغداد ، عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني جميع مصنفاته وأحاديثه، وأجاز ببغداد بباب الكوفة بدرب السلسلة سنة سبع وعشرين وثلاثمائة.

٤٩ . وما ذكرته عن موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب، فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، وسعد بن عبد اللّه، عن الفضل بن غانم ، وأحمد بن محمد ، عن موسى بن القاسم.

٥٠ . النضر بن سويد، [تقدّم في الحسين بن سعيد (٢٠)] .

٥١ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن يونس بن عبد الرحمن، فقد :

أ . أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان ، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد اللّه ، والحميري، وعلي بن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مرار ، وصالح بن السندي، عن يونس .

ب . وأخبرني الشيخ أيضا والحسين بن عبيد اللّه، وأحمد بن عبدون ، كلهم عن الحسن بن حمزة العلوي، عن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس .

ج . وأخبرني به أيضا الحسين بن عبيد اللّه ، عن أبي المفضل محمد بن عبد اللّه بن محمد بن عبيد اللّه بن المطلب الشيباني ، عن أبي العباس محمد بن جعفر بن محمد الرزاز، عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ، عن يونس بن عبد الرحمان .

٥٢ . وما ذكرته عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان ، عنه.

٥٣ . وما ذكرته عن أبي طالب الأنباري، فقد أخبرني به أحمد بن عبدون ، عنه.

٥٤ . وما ذكرته عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد ، فقد أخبرني به أحمد بن محمد بن موسى، عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد .

٥٥ . وما ذكرته عن أبي عبد اللّه الحسين بن سفيان البزوفري، فقد أخبرني به أحمد بن عبدون ، والحسين بن عبيد اللّه ، عنه .

٥٦ . وما ذكرته عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه ، فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، والحسين بن عبيد اللّه، جميعا عن جعفر بن محمد بن قولويه.

٥٧ . وما ذكرته عن ابن أبي عمير ، فقد رويته بهذا الإسناد [٥٦] عن أبي القاسم بن قولويه، عن أبي القاسم جعفر بن محمد العلوي الموسوي، عن عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك ، عن ابن أبي عمير.

الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار

تأليف : الشيخ الطوسي أيضا . وقد تقدمت ترجمته بإيجاز.

وهذا الكتاب كما وصفه شيخنا العلاّمة بقوله : «هو أحد الكتب الأربعة، والمجاميع الحديثية التي عليها مدار استنباط الأحكام الشرعية عند الفقهاء الاثني عشرية منذ عصر المؤلف حتى اليوم ، يقع في ثلاثة أجزاء جزآن منه في العبادات والثالث في بقية أبواب الفقه من العقود والايقاعات والأحكام إلى الحدود والديات، أوله : (الحمد للّه وليّ الحمد ومستحقه) مشتمل على عدّة كتب تهذيب الأحكام غير أنّ هذا مقصور على ذكر ما اختلف فيه من الأخبار وطريق الجمع بينها، والتهذيب جامع للخلاف والوفاق»١.

ونسخة المخطوطة كثيرة، أقدم ماوقف عليها شيخنا العلاّمة: نسخة بخط الشيخ جعفر بن علي بن جعفر المشهدي، فرغ منها في ٨ ذي القعدة سنة ٥٧٣ هـ . وقد عرضها على خط المؤلف المتوفى سنة ٤٦٠ هـ ، وهي في مكتبة الشيخ هادي ال كاشف الغطاء في النجف الأشرف. ووصفها شيخنا العلاّمة بقوله : «والنسخة المقابلة بخط الشيخ الطوسي توجد في خزانة كتب الشيخ هادي آل كاشف الغطاء لكنها ليست تامة ، بل الموجود من أول الكتاب إلى آخر كتاب الصلاة بخط الشيخ جعفر بن علي بن جعفر المشهدي ، والد الشيخ محمد بن جعفر المشهدي ، مؤلّف المزار المشهور بمزار محمد بن المشهدي ، وفرغ من الكتابة في يوم السبت الثامن من شهر ذي القعدة الحرام سنة ٥٧٣ ، وكتب بخطه على عدّة مواضع منه (بلغ قراءة وعرضا بخط مصنفه) وكتب على ظهر النسخة فائدة منقولة عن خط الشيخ الطوسي حكاية عن أُستاذيه الشيخ المفيد وابن الغضائري في تعيين رجال العدّة الذين يعبّر عنهم ثقة الإسلام الكليني في كتابه الكافي بقوله : (عدّة من أصحابنا)

---

١ الذريعة ٢: ١٤ .

وللاستبصار شروح، وعليه حواشٍ وتعليقات تأتي في محالّها، ولا بأس بسرد أسماء جمع من الشارحين له والمعلّقين عليه» ثمّ ذكر جماعة منهم ١.

وتمتاز هذه النسخة عن المطبوعة بأُمور :

منها: ماتقدم من مقابلتها مع خط المصنف بدقة.

ومنها: تعيين العدة المذكورة في الكافي نقلاً عن خط الشيخ السعيد الطوسي رحمه‌الله، ويخالف المشهور في بعضها كما تعرّض إلى ذلك شيخنا في الذريعة بمناسبة البحث عن الاستبصار، وتكلّم عن سهو وقع لشيخه النوري قدس‌سره، وهذا الخط يغاير خط الكتابة، فلا يخفى .

ومنها : الاختلاف الفاحش بين النسختين ويظهر للسابر في مطالعة النسختين أصحيّة هذه النسخة ، هذا في بعض الالفاظ ، وهناك اختلاف كبير فقد ذكر باب «من تكلّم في الصلاة ساهيا أو عامدا» في حين أنه لا أثر له في هذه النسخة ، بل ذكر رواية منه مندمجا مع الباب السابق «من تيقّن أنه زاد في الصلاة» على مافصّلته في هامش نسختي المطبوعة .

ولايخفى أن هذا الباب قد استنسخ على طبق ماهو مطبوع ، وأُلحق بالكتاب ، كما لايخفى أنّ في الكتاب تقديم وتأخير في التصحيف ، وقد رقمته بالتوالي، وأنّ الكاتب التزم في الكتابة فورمات بلغت سبعة عشرة ، كل واحدة تحتوي عشرة أوراق وقد قدّمت وأُخرت .

وقد طبع الكتاب مكرّرا في لكهنو . الهند ، سنة ١٣٠٧ هـ ، والنجف . العراق ، سنة ١٣٧٥ هـ في أربع مجلدات.

---

١ الذريعة ٢: ١٤ . ١٦.

أسلوب التأليف :

قال الطوسي في المقدمة مانصه : «أمّا بعد ، فإني رأيت جماعة من أصحابنا لما نظروا . في كتابنا الكبير الموسوم بـ (تهذيب الأحكام) ورأوا ماجمعنا فيه١ من الأخبار المتعلّقة بالحلال والحرام ووجدوها مشتملة على أكثر مايتعلّق بالفقة من أبواب الأحكام، وأنّه لم يشذّ عنه في جملة أبوابه وكتبه مما ورد من٢ أحاديث أصحابنا وكتبهم وأُصولهم ومصنفاتهم إلاّ نادر قليل وشاذّ يسير، وأنه يصلح أن يكون كتابا مذخورا يلجأ إليه المبتدىء في تفقّهه، والمنتهي في تذكّره، والمتوسط في تبحّره؛ فإن كلاً منهم ينال مطلبه ويبلغ بغيته ، تشوّقت نفوسهم إلى أن يكون مايتعلّق بالأحاديث المختلفة مفردا على طريق الاختصار، يفزع إليه المتوّسط في الفقه لمعرفته ، والمنتهي لتذكّره؛ إذ كان هذان الفريقان آنسين بما يتعلق بالوفاق ، وربما لم يمكنهما ضيق الوقت من تصفّح الكتب وتتبّع الآثار ، فيشرفا على ما اختلف من الروايات فيكون الانتفاع بكتاب يشتمل على أكثر ماورد من أحاديث أصحابنا المختلفة ، أكثره موقوفا على هذين الصنفين وان كان المبتدىء لايخلو أيضا من النفع٣ به ، ورأوا أنّ ما يجري هذا المجرى ينبغي أن يكون العناية به تامة والاشتغال به وافرا لما فيه من عظم٤ النفع وجميل الذكر ؛ إذ لم يسبق إلى هذا المعنى أحد من شيوخ أصحابنا المصنّفين في الأخبار والفقه في الحرام والحلال٥،

---

١ كذا في المطبوعة ، وفي المخطوطة: «جمعناه» .

٢ في المطبوعة : «ممّا ورد في » .

٣ في المطبوعة : «الانتفاع» .

٤ في المطبوعة : «عظيم» .

٥ في المطبوعة « الحرام والحلال» .

وسألوني تجريد ذلك وصف الاهتمام١ إلى جمعه وتلخيصه ، وأن ابتدىء في كل باب بإيراد ما أُعتمده من الفتوى والأحاديث فيه ، ثم أُعقّب بما يخالفها من الأخبار وأُبيّن وجه الجمع بينها على وجه لا أُسقط شيئا منها ماامكن ذلك فيه ، وأجري في ذلك على عادتي في كتابي الكبير المذكور ، وأن أُشير في أوّل الكتاب إلى جملة مما نرجّح٢ به الأحاديث بعضها على بعض؛ ولأجله جاز العمل بشيء منها دون جميعها، وأنا مبيّن ذلك على غاية من الاختصار ؛ إذ شرح ذلك ليس هذا موضعه وهو مذكور في الكتب المصنَّفة في أُصول الفقه المعمولة في هذا الباب»٣.

وقال الطوسي في آخر الكتاب مالفظه : « قد أجبتكم أيّدكم اللّه إلى ماسألتم من تجريد الأخبار المختلفة وترتيبها على ترتيب كتب الفقه التي أولها : كتاب الطهارة، وآخرها كتاب الديات، وأفردت كل باب منه بما يخصّه وأوردت مافيه ولم أخل فيه بشيء قدرت عليه ، وبذلت وسعي وطاقتي في ذلك ، وأنا أرجو من اللّه تعالى ألاّ أكون أخللت بأحاديث مختلفة تعرف إلاّ وقد أوردت إلاّ شاذّا نادرا؛ فإنّي لا أدّعي أنيّ أُحيط العلم بجميع ما روي في هذا الفن؛ لأن كتب أصحابنا رضي اللّه عنهم المصنفة والأُصول المدوّنة في هذا الباب كثيرة جدا ، وربما يكون قد شذ منها شيء لم أظفر به فإن وقع عليها انسان لاينسبني إلى التقصير أو التعمّد ، فإنّ على كل انسان مايقدر عليه ويبلغ جهده وطاقته وقدرته ، وقد أوردت في كل باب عقدته إمّا جميع ماروي فيه إن كانت الأخبار قليلة، وإن كان مايتعلّق بذلك الباب كثيرا جدا فقد أوردت منه طرفا مقنعا ، وأحلت بالباقي على الكتاب الكبير، وكنت سلكت في أوّل الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الأوّل والثاني، ثم اختصرت في الجزء الثالث وعوّلت على الابتداء بذكر الرواي الذي أخذت الحديث

---

١ في المطبوعة : «وصرف العناية» .

٢ في المطبوعة: «مما يرجّح» .

٣ الاستبصار ١ : ٣، ط / النجف ١٣٧٥.

من كتابه أو أصله ، على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصّل بها إلى هذه الكتب والأُصول حسب ماعملته في كتاب (تهذيب الأحكام) ، وأرجو من اللّه سبحانه أن تكون هذه الكتب الثلاثة . التي سهّل اللّه تعالى الفراغ منها . لايحتاج معها إلى شيء من الكتب الأُصول ؛ لأن الكتاب الكبير الموسوم بتهذيب الأحكام يشتمل على جميع أحاديث الفقه المتّفق عليه منه والمختلف فيه، وكتاب النهاية يشتمل على تجريد الفتاوى في جميع أبواب الفقه ، وذكر جميع ماروي فيه على وجه يصغر حجمه وتكثر فائدته ويصلح للحفظ ، وهذا الكتاب يشتمل على جميع ماروي من الأخبار المختلفة وبيان وجه التأويل فيها والجمع بينها، واللّه تعالى اسأل أن يجعله خالصا لوجهه إنه قريب مجيب[1].

سبب التأليف:

وعن سبب تأليف الاستبصار صرح الطوسي في المقدمة : «أنّ جماعة من أصحابنالما نظروا في كتابنا الكبير الموسوم بتهذيب الأحكام ، وأن هؤلاء «تشوّقت نفوسهم إلى أن يكون مايتعلق بالأحاديث المختلفة مفردا على طريق الاختصار»، فالهدف ليس سوى اختصار كتاب التهذيب.

وشرح أُسلوبه بقوله: «ابتدىء في كل باب بإيراد ما أعتمده من الفتوى والأحاديث، ثم أُعقّب بما يخالفها من الأخبار وأُبيّن وجه الجمع بينها ».

وابتدأ الطوسي بذكر الأسانيد ثم عدل إلى الاختصار، وفي ذلك يقول في آخر الكتاب: «كنت سلكت في أوّل الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها ، وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الأوّل والثاني ، ثم اختصرت في الجزء الثالث وعوّلت على الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو

---

١ الاستبصار ٤: ٢٩٧ ، ط / النجف ١٣٧٦ .

أصله ، على أن أُورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلى هذه الكتب والأُصول حسب ماعليه في كتاب تهذيب الأحكام»١.

المقارنة بين أسلوب الكتابين:

والمقارنة بين أُسلوب الكتابين . التهذيب والاستبصار . تفيد مايلي :

١ . انّ الطوسي ألّف الاستبصار استجابة لطلب «جماعة من أصحابنا » الذين نظروا في تهذيب الأحكام ، وليس استجابة لطلب واحد كما كان الحال في التهذيب نفسه.

٢ . إنّ الغرض تأليف مايتعلّق بالأحاديث المختلفة «مفردا على طريق الاختصار» من دون تفصيل كما كانت الحال في التهذيب .

٣ . ان هذا النوع من التأليف كان مما تفتقر إليه مكتبة أهل البيت عليهم‌السلام ؛ لأنّها كانت شاغرة من مثله ، دون التأليف الجامع فله مايسدّ الفراغ كالكافي والفقيه ؛ إذ لم يسبق إلى هذا المعنى أحد من شيوخ أصحابنا المصنّفين في الأخبار.

٤ . ان الاستبصار شرع في تأليفه بعد وفاة شيخه المفيد (ت/٤١٣) حيث عبر عنه عند ذكره في المشيخة بقوله « رحمه اللّه» مع ان التهذيب الفه في عصر شيخه حيث عبر فيه بقوله : «أيّده اللّه».

٥ . وأخيرا ، إنّ الطوسي نظر إلى كتابة حلقة مفقودة من سلسلة مؤلفاته الفقهية، فالكتاب الكبير التهذيب لمن أراد التوسع ، والمتوسط هو الاستبصار في المختلف، والصغير هو النهاية للعمل ؛ لأنّه في مجرد الفتوى . وبذلك كانت سلسلة مترابطة في المكتبة الفقهية وترجى «أن تكون هذه الكتب الثلاثة لايحتاج معها إلى شيء من الكتب والأُصول » وان كان يعترف . بتواضع العلماء .

---

١ الاستبصار ٤: ٢٩٧ ، ط / النجف ١٣٧٦ .

قائلاً : «فإني لا أدّعي أنيّ أُحيط العلم بجميع ماروي في هذا الفن ؛ لأنّ كتب أصحابنا رضى‌اللهعنه المصنفة والأُصول المدوّنة في هذا الباب كثيرة جدا ، وربما يكون قد شذّ منها شيء لم أظفر به » ولاغرو؛ فإنّ العصمة لأهلها.

التعليق في الإسناد:

وسار الطوسي على أُسلوبه المتقدم في التهذيب من التعليق في الإسناد ، فينقل حديثا مسندا أوّلاً ثم يعلّق على الإسناد المتقدم من دون تكرار لأول السند؛ لظهور ذلك النقل في الأصل الذي نقل منه .

مثال ذلك قال مالفظه: محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن النضر بن سويد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال : «لاتباع الدار ولا الجارية في الدين؛ وذلك أنّه لابدّ للرجل من ظلٍ يسكنه وخادم يخدمه» .

عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبدالحميد عن زرارة قال : قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام : إنّ لي على رجل دينا، وقد أراد أن يبيع داره فيعطيني ، قال : فقال أبو عبد اللّه عليه‌السلام: «أُعيذك باللّه أن تخرجه من ظل رأسه أُعيذك باللّه أن تخرجه من ظلّ رأسه» .

علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير عن ذريح المحاربي عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام...»[1].

---

١ الاستبصار ٣ : ٦ ، ط / النجف ١٣٧٦ ، الكافي ١ : ٣٥٥ .

فروى الطوسي أوّلاً عن الكليني في الكافي ثم في الحديث الثاني روى عنه ، وفي الحديث الثالث لم يذكر الكليني ولا أحال إليه بل ذكر اسم شيخ الكليني وهو علي بن إبراهيم اعتمادا على النقل السابق .

اختلاف النسخ :

ومن موارد اختلاف النسخ ما وقفت عليه في الجزء الأوّل من الاستبصار من النسخة المتقدم ذكرها وبين المطبوعة في النجف .

مثال ذلك : ما ورد في الاستبصار من قوله: ثمّ ينزل في ذلك الموضع قال: «لايكون مسافرا حتى يسير من منزله أو قريته ثمانية فراسخ فليتم الصلاة»١، مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي عن عمروبن سعيد ، عن مصدّق بن صدقة ، عن عمار بن موسى ، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلامقال: سألته عن الرجل يخرج في حاجة فيسير خمسة فراسخ أو ستة فراسخ فيأتي قرية ينزل فيها». وفي المخطوطة هنا زيادة مايلي: «ثم يخرج منها فيسير خمسة فراسخ أو ستة فراسخ لايجزي ذلك» .

والسياق يستدعي هذه الزيادة . وقد صحّحت الجزء الأوّل من طبعة النجف من ممتلكات الوالد دام ظلّه على هذه النسخة ، واللّه الموفق .

عدد الأحاديث :

وامتاز الشيخ الطوسي بحصره أحاديث كتابه (الاستبصار) مما لم يسبقه الكليني ولا الصدوق ، قال الطوسي رحمه‌الله : «واعلموا أيدكم اللّه إنّي جزّأت هذا الكتاب ثلاثة أجزاء : الجزء الأوّل والثاني يشتملان على مايتعلّق بالعبادات ، والثالث يتعلّق بالمعاملات وغيرها من أبواب الفقه» .

---

١ الاستبصار ١ : ٢٢٦ .

وقد حصر رحمه‌الله أحاديثه كالآتي :

الجزء الأوّل في «٣٠٠» بابا ، و «١٨٩٩» حديثا .

والجزء الثاني في «٢١٧» بابا ، و «١١٧٧» حديثا .

والجزء الثالث في «٣٩٨» بابا ، و «٢٤٥٥» حديثا .

فيكون المجموع «٩١٥» بابا ، و «٥٥٣١» حديثا .

وقال شيخنا العلاّمة : «وقد أحصى بعض العلماء عدّة أبوابه في تسع مئة وخمسة وعشرين أو خمسة عشر بابا ، واحصرت أحاديثه في ستة آلاف وخمس مئة وأحد وثلاثين حديثا، ولعله اشتبه في العدد ؛ لأنّ الشيخ نفسه حصرها في آخر الكتاب في خمسة آلاف وخمس مئة وأحد عشر حديثا ، وقال : حصرتها لئلا تقع فيها زيادة أو نقصان»١.

قال الجلالي : وطبيعي ان يختلف العدد بحسب مقاييس العادّ ؛ فإن الحديث الواحد المشتمل على عدّة مواضيع قد يعدّ واحدا لوحدة الراوي ، أو متعددا لتعدّد الموضوع ، فالمحاولات كلّها تقريبيّه اجتهادية ، لاتعبّر سوى عن اهتمام العادّين بالحديث ، وقد عدّ والدي دام ظلّه الأحاديث كالآتي :

«الكافي المشتمل على ١٦١٩٩ حديثا ؛ للشيخ الثقة أبو جعفر محمد الكليني المتوفى ببغداد سنة ٣٢٩ هـ .

وكتاب من لايحضره الفقيه المشتمل على ٩٠٤٤ حديثا؛ للشيخ أبي جعفر الصدوق المتوفى سنة ٣٨١ هـ .

---

١ الذريعة ٢ : ١٤.

والتهذيب المشتمل على ١٣٥٩٠ حديثا .

والاستبصار المشتمل على ٥٥١١ حديثا ؛ لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي المتوفى في النجف سنة ٤٦٠ » انتهى كلامه دام ظلّه .

وحاول بعض المتأخّرين عد أحاديث أهل البيت عليهم‌السلام في الكتب الأربعة كالآتي :

أمّا الكافي فجميع أحاديثه : ستة عشر ألّف حديث ومئة وتسعة وتسعين حديثا (١٦١٩٩).

الصحيح منها باصطلاح المتأخرين خمسة الاف و ٧٢ حديثا (٥٠٧٢) . والموثق ألف ومئة وثمانية عشر حديثا ١١١٨، والقويّ ٣٠٢ ، والضعيف تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون ٩٤٨٥.

والفقيه أربع مجلّدات يشتمل (٦٦٦) بابا .

الاوّل : يشمل سبع وثمانين بابا و ١٦١٨ حديثا .

الثاني : يشمل ٢٢٨ بابا و ١٦٣٧ حديثا .

الثالث : يشمل ٧٨ بابا و ١٨٠٥ حديثا .

الرابع : يشمل ١٧٣ بابا و٩٠٣ حديثا .

ومن حيث الإسناد والارسال:

الأول : ٧٧٧ حديثا مسندا ، و ٨٤١ مرسلاً .

الثاني: ١٠٦٤ حديثا مسندا، و ٥٧٣ مرسلاً.

الثالث : ١٢٩٥ حديثا مسندا ، و ٥١٠ مرسلاً .

الرابع : ٧٧٧ حديثا مسندا ، و ١٢٦ مرسلاً .

وأما التهذيب فقد قال المحدث البحراني (ت / ١١٨٦ هـ):« وأمّا التهذيب فلم يحضرني عدّ ما اشتمل عليه من الاحاديث، وان لم يزد على أحاديث الكافي لم يقصر عنها، والاشتغال بعدّها ليس من المهمّات، والله العالم»١

قال الجلالي: وهذا غريب منه رحمه‌الله، ففي العدّ من فائدة الضبط ما لا يخفى عليه، كما فعله في الكتب الثلاثة الاخرى، ونعم ما فعل محقق اللؤلؤة شيخنا بحر العلوم فقد قال في التعليقة :«أنهيت أبواب التهذيب الى ٣٩٣ بابا، وأحصيت أحاديثه الى ١٣٥٩٠ حديثا»٢. وعليه فقد قصر عن أحاديث الكافي بـ ٢٦٠٩ حديثا .

والاستبصار، كما حصره الشيخ نفسه في أواخر الكتاب ثلاثة أجزاء:

الأوّل : في ثلاثمائة بابا و١٨٧٩ حديثا .

الثاني : ٢١٧ بابا و١١٧٧ حديثا .

الثالث : ٣٩٨ بابا و٢٤٥٥ حديثا.

والمجموع: ٩١٥ بابا و ٥٥١١ حديثا .

فليس العدّ ذلك إلاّ من وجهة نظر العادّ نفسه ، والأكثر تعقيدا هو عد الأحاديث الصحيحة والضعيفة منها ؛ لاختلاف مقاييس الصحة والضعف عند الأعلام ، فالصحيح في الكافي حسب

---

١ لؤلؤة البحرين: ٣٩٦.

٢ لؤلؤة البحرين، هامش ص : ٣٩٦.

عدّ بعضهم . هذا لابدّ وأن يكون باصطلاح المتأخرين ، فلابد من تعيين مقاييس الصحة عند العادّ، وهذا ما لم يفعله أحد منهم .

مشيخة الاستبصار :

اعتمادا على نسخة العلاّمة المجلسي (ت/١١١٠ هـ) في شرحه ملاذ الأخيار ، طبع مكتبة المرعشي قم سنة ١٤٠٧ هـ، ج١ ص ٦٩ . ٧٠، ومما قال الشيخ الطوسي في آخر الاستبصار مانصه: «والآن فحيث وفّق اللّه تعالى الفراغ من هذا الكتاب نحن نذكر الطرق التي يتوصل بها إلى رواية هذه الأُصول والمصنّفات ونذكرها على غاية ما يمكن من الاختصار ؛ لتخرج الأخبار بذلك عن حدّ المراسيل وتلحق بباب المسندات، ولعل اللّه أن يسهّل لنا الفراغ ان نقصد بشرح ماكنّا بدأنا به على المنهاج الذي سلكناه ونذكره على الاستيفاء والاستقصاء بمشيئة اللّه وعونه :

١ . فما ذكرناه في هذا الكتاب عن محمد بن يعقوب الكليني رحمه‌الله : فقد أخبرنا به الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان رحمه‌الله ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه رحمه‌الله ، عن محمد بن يعقوب رحمه‌الله.

٢ . وأخبرنا به أيضا الحسين بن عبيد اللّه عن أبي غالب أحمد بن محمد الزراري وأبي محمد هارون بن موسى التلعكبري وأبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه وأبي عبد اللّه أحمد بن أبي رافع الصيمري وأبي المفضل الشيباني وغيرهم ، كلّهم عن محمد بن يعقوب الكليني .

٣ . وأخبرنا به أيضا أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر ، عن أحمد بن أبي رافع ، وأبي الحسين عبد الكريم بن عبد اللّه بن نصر البزاز بتنيس وبغداد ، عن أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني جميع مصنفاته وأحاديثه سماعا وإجازة ببغداد بباب الكوفة بدرب السلسلة سنة سبع وعشرين وثلاثمائة.

٤ . وما ذكرته عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم : فقد رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، وأخبرني أيضا برواياته الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد اللّه وأحمد بن عبدون كلهم عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي الطبري ، عن علي بن إبراهيم بن هاشم .

٥ . وما ذكرته عن محمد بن يحيى العطار : فقد رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى العطار .

٦ . وما ذكرته عن أحمد بن إدريس: فقد رويته بهذا الإسناد عن محمد بن يعقوب، عن أحمد بن إدريس. وأخبرني به أيضا الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد اللّه ، جميعا عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البزوفري ، عن أحمد بن إدريس .

٧ . وما ذكرته عن الحسين بن محمد : فقد رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب ، عن الحسين بن محمد .

٨ . وما ذكرته عن محمد بن إسماعيل : فقد رويته بهذا الإسناد عن محمد بن يعقوب ، عن محمد بن إسماعيل .

٩ . وما ذكرته عن حميد بن زياد : فقد رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب، عن حميد بن زياد. وأخبرني به أيضا أحمد بن عبدون عن أبي طالب الأنباري ، عن حميد بن زياد .

١٠ . ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى : مارويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى .

١١ . ومن جملة ماذكرته عن أحمد بن محمد بن خالد : مارويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد .

١٢ . ومن جملة ماذكرته عن الفضل بن شاذان : مارويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، ومحمد بن إسماعيل ، عن الفضل بن شاذان .

١٣ . ومن جملة ماذكرته عن الحسن بن محبوب : مارويته بهذه الأسانيد عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الحسن بن محبوب .

١٤ . وما ذكرته عن سهل بن زياد : فقد رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب ، عن عدّة من أصحابنا منهم علي بن محمد وغيره ، عن سهل بن زياد .

١٥ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن عليّ بن الحسن بن فضال: فقد أخبرني به أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر سماعا منه وإجازة، عن عليّ بن محمد بن الزبير ، عن عليّ بن الحسن بن فضال.

١٦ . وما ذكرته عن الحسن بن محبوب : ما أخذته من كتبه ومصنفاته ، فقد أخبرني بها أحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير القرشي، عن أحمد بن الحسين بن عبد الملك الأزدي ، عن الحسن بن محبوب ، وأخبرني به أيضا الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد اللّه وأحمد بن عبدون ، عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد ، وأخبرني به أيضا أبو الحسين بن أبي جيد ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد ومعاوية بن حكيم والهيثم بن أبي مسروق عن الحسن بن محبوب.

١٧ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسين بن سعيد : فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد اللّه وأحمد بن عبدون ، كلّهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه محمد بن الحسن بن الوليد ، وأخبرني به أيضا أبو الحسن بن أبي جيد القمي ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد ،

ورواه أيضا محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد .

١٨ . وما ذكرته عن الحسين بن سعيد (عن الحسن خ ل) عن زرعة عن سماعة وفضالة بن أيوب والنضر بن سويد وصفوان بن يحيى : فقد رويته بهذه الأسانيد عن الحسين بن سعيد عنهم .

١٩ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري: فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه والحسين بن عبيد اللّه وأحمد بن عبدون ، كلّهم عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد بن يحيى، وأخبرنا أبو الحسين بن أبي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس ، جميعا عن محمد بن أحمد بن يحيى. وأخبرني به أيضا الحسين بن عبيد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه محمد بن يحيى ، عن محمد بن أحمد بن يحيى، وأخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه والحسين بن عبيد اللّه وأحمد بن عبدون ، كلهم عن أبي محمد الحسن بن الحمزة العلوي وأبي جعفر محمد بن الحسين البزوفري ، جميعا عن أحمد بن إدريس ، عن محمد بن أحمد بن يحيى .

٢٠ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن علي بن محبوب: فقد أخبرني به الحسين بن عبيد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه محمد بن يحيى ، عن محمد بن علي بن محبوب .

٢١ . ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى : مارويته بهذا الإسناد عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد .

٢٢ . ومن جملة مارويته عن الحسين بن سعيد والحسن بن محبوب : ما رويته بهذا الإسناد عن محمد بن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عنهما جميعا.

٢٣ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن محمد بن الحسن الصفار: فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد اللّه وأحمد بن عبدون، كلهم عن أحمد بن محمد

بن الحسن بن الوليد، عن أبيه ، وأخبرني به أيضا أبو الحسين بن أبي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار .

٢٤ . ومن جملة ماذكرته عن أحمد بن محمد : مارويته بهذا الإسناد عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد بن محمد .

٢٥ . ومن جملة ماذكرته عن الحسن بن محبوب والحسين بن سعيد : مارويته بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد ، عنهما جميعا .

٢٦ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن سعد بن عبد اللّه : فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد اللّه، وأخبرني به أيضا الشيخ رحمه‌الله عن أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين عن أبيه عن سعد بن عبد اللّه.

٢٧ . ومن جملة ماذكرته عن أحمد بن محمد : مارويته بهذا الإسناد عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن محمد .

٢٨ . ومن جملة ماذكرته عن الحسين بن سعيد والحسين بن محبوب معا : مارويته بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد ، عنهما جميعا .

٢٩ . وما ذكرته عن أحمد بن عيسى الذي أخذته من نوادره: فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه والحسين بن عبيد اللّه وأحمد بن عبدون ، كلّهم عن الحسن بن حمزة العلوي ومحمد بن الحسين البزوفري ، جميعا عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وأخبرني به أيضا الحسين بن عبيد اللّه وأبو الحسين بن أبي جيد جميعا عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى .

٣٠ . ومن جملة ماذكرته عن الحسن بن محبوب : مارويته بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب.

٣١ . وماذكرته عن محمد بن الحسن بن الوليد وعلي بن الحسين بن بابويه: فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه عليّ بن الحسين ومحمد بن الحسن بن الوليد .

٣٢ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسن بن محمد بن سماعة : فقد أخبرني به احمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري ، عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة . وأخبرني أيضا الشيخ أبو عبد اللّه والحسين بن عبيد اللّه وأحمد بن عبدون، كلّهم عن أبي عبد اللّه الحسن بن سفيان البزوفري ، عن حميد بن زياد ، عن الحسن بن محمد بن سماعة.

٣٣ . وما ذكرته عن عليّ بن الحسن الطاطري : فقد أخبرني به أحمد بن عبدون، عن عليّ بن محمد بن الزبير ، عن أبي الملك أحمد بن عمرو بن كيسبة ، عن عليّ بن الحسن الطاطري .

٣٤ . وما ذكرته عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد : فقد أخبرني به أحمد بن محمد بن موسى ، عن أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد .

٣٥ . وما ذكرته عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين: فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان عنه.

٣٦ . وما ذكرته عن أحمد بن داود القمي : فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد اللّه ، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود ، عن أبيه .

٣٧ . وما ذكرته عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه : فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه والحسين بن عبيد اللّه ، جميعا عن جعفر بن محمد بن قولويه.

٣٨ . وما ذكرته عن ابن أبي عمير : فقد رويته بهذا الإسناد عن أبي القاسم بن قولويه ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد العلوي الموسوي ، عن عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك ، عن ابن أبي عمير .

٣٩ . وما ذكرته عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري : فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه والحسين بن عبيد اللّه ، عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري ، عن محمد بن هوذة ، عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري .

٤٠ . وما ذكرته عن عليّ بن حاتم القزويني: فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه وأحمد بن عبدون ، عن أبي عبد اللّه الحسين بن عليّ بن شيبان القزويني، عن عليّ بن حاتم .

٤١ . وما ذكرته عن موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب : فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ، عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبد اللّه ، عن الفضل بن غانم وأحمد بن محمد ، عن موسى بن القاسم .

٤٢ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن يونس بن عبد الرحمن : فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان ، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين عن أبيه ومحمد بن الحسن عن سعد بن عبد اللّه والحميري وعلي بن إبراهيم بن هاشم عن إسماعيل بن مرار وصالح بن السندي ، عن يونس . وأخبرني الشيخ أيضا والحسين بن عبيد اللّه وأحمد بن عبدون ، كلّهم عن الحسن بن حمزة العلوي ، عن علي بن إبراهيم ، عن محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس . وأخبرني به أيضا الحسين بن عبيد اللّه ، عن أبي المفضل محمد بن عبد اللّه بن محمد بن عبيد اللّه بن المطلب الشيباني ، عن أبي العباس محمد بن جعفر بن محمد الرزاز ، عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ، عن يونس بن عبد الرحمن.

٤٣ . وما ذكرته في هذا الكتاب عن عليّ بن مهزيار : فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن عبد اللّه والحميري ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس ، كلّهم عن أحمد بن محمد عن العباس بن معروف ، عن علي بن مهزيار .

٤٤ . وما ذكرته عن أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي : فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه ، عن أبي الحسن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن سعد بن عبد اللّه عنه، وأخبرني أيضا ، عن الشيخ أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه ، عن أبيه ومحمد بن الحسن بن الوليد ، عن سعد بن عبد اللّه والحسين ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه، وأخبرني به أيضا الحسين بن عبيد اللّه ، عن أحمد بن محمد الزراري ، عن عليّ بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن أبي عبد اللّه.

٤٥ . وما ذكرته عن علي بن جعفر : فقد أخبرني به الحسين بن عبيد اللّه ، عن أحمد بن محمد بن يحيى ، عن أبيه محمد بن يحيى ، عن العمركي النيسابوري البوفكي، عن عليّ بن جعفر .

٤٦ . وما ذكرته عن الفضل بن شاذان : فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد اللّه والحسين بن عبيد اللّه وأحمد بن عبدون ، كلّهم عن أبي محمد بن الحسن بن حمزة العلوي الحسيني الطبري، عن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري ، عن الفضل بن شاذان. وروى أبو محمد بن الحسن بن حمزة ، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه ، عن الفضل بن شاذان، وأخبرنا الشريف أبو محمد الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المحمدي ، عن أبي عبد اللّه محمد بن أحمد الصفواني، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن الفضل بن شاذان .

٤٧ . وما ذكرته عن أبي عبد اللّه الحسين بن سفيان البزوفري : فقد أخبرني به أحمد بن عبدون والحسين بن عبيد اللّه عنه.

٤٨ . وما ذكرته عن أبي طالب الأنباري : فقد أخبرني به أحمد بن عبدون عنه.

وقد أوردت جملاً من الطرق إلى هذه المصنّفات والأُصول ، ولتفصيل ذلك شرح يطول ، هو مذكور في الفهارس المصنّفة في هذا الباب للشيوخ رحمهم اللّه ، من أراده أخذه من هناك إن شاء

اللّه. وقد ذكرنا نحن مستوفى في كتاب فهرست الشيعة ، والحمد للّه رب العالمين وصلى اللّه على محمد وآله الطاهرين وسلم»١.

وقال صاحب المنتقى في الفائدة الخامسة في بيان طرق الشّيخ إلى أكثر من روى عنه : «إنَّ الطرق التي ذكرها في آخر الكتابين يلتزم فيها بالصحيح الواضح، بل أكثر ماذكره هناك يوجد في الفهرست ماهو أوضح منه، والسَّبب في ذلك أنَّه راعى تقليل الوسائط»٢.

وقال في الفائدة العاشرة: «وقد ذكرنا أنَّ الشيخ رحمه‌الله ربما عدل في كتابيه عن السند المتَّضح إلى غيره لكونه أعلى، ولعدم تفاوت الحال عنده من وجوه شتّى يطول الكلام بشرحها، ووقوع هذا العدول في الطرق الإجماليّة غير ضائر بعد إعطاء القاعدة التي يهتدي بملاحظتها إلى الطريق الواضح في الفهرست.

وأمّا وقوعه في الطرق المفصَّلة؛ وذلك حيث يورد تمام إسناد الحديث، فموجب للإشكال إذا كان لغير من إليه الطريق من سائر رجال السند أو بعضهم كتب، فإنَّه يحتمل حينئذٍ أخذ الحديث من كتب هذا وذاك إلى آخر رجال السَّند الذين لهم تصنيف ؛ فبتقدير وجود الطريق الواضح يكون باب الاطِّلاع عليه منسدا ، وربما أفاد التتبع العلم بالمأخذ في كثير من الصوُّر»٣.

---

١ ملاذ الأخيار في شرح الاستبصار ؛ للمجلسي ١٦ : ٧٠١ ، ط / المرعشي بقم ١٤٠٧.

٢ منتقى الجمان ١ : ٢٨ .

٣ منتقى الجمان ١: ٤١ .

كما جاءت الإشارة في هامش المنتقى: ان هناك طرق ذكرها استطرادا ، منها : طريق الريان بن الصلت في باب الخمس ، وكذلك طريق إبراهيم بن هاشم ، فراجع١.

قال الشيخ محمد واعظ زاده: «والمذكور من أرباب الكتب في مشيخة التهذيب حسب استقصائنا بعد حذف ماتكرر منهم ٣٥ شخصا ، ومشيخة الاستبصار ٣٦ شخصا»، فعقّب الإمام البروجردي لكلّ من هؤلاء المشايخ في كتابه (ترتيب اسانيد التهذيب) بابا جمع فيه كل مافي الكتاب من الأسانيد المبدوءة باسمائهم فصدر الباب باسم صاحب الكتاب ثم رتّب الاسانيد حسب الحروف٢.

ومعرفة أحوال سند الأحاديث من أرباب الكتب الأربعة إلى المعصومين عليهم‌السلام أوجدت الحاجة إلى علم الرجال .

---

١ منتقى الجمان ١ : ٢٤ الهامش.

٢ الذكرى الألفية للشيخ الطوسي : ٦٨٨.

الفصل الثاني: علم الرجال

«اعرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم عنّا» الإمام الصادق عليه‌السلام

رجال الكشي:٩

علم الرجال

لايستغني الباحث عن الفحص في أحوال رواة الأحاديث والروايات التي تعتبر المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، ومن ذلك ولدت الحاجة إلى علم الرجال .

والمهم أنّ لهذا الفن أثر بالغ في التشريع ، إذ به يؤخذ الحديث ويطرح، ويعتمد عليه في تفسير النص القرآني، ولشدة الحاجة إلى هذا الفن استقصى المتأخرون تراجم الرواة وأكثروا التأليف فيه .

تعريف علم الرجال :

قال المولى علي الكني (ت/١٣٠٦هـ): «علم الرجال ... ماوضع لتشخيص رواة الحديث ذاتا ووصفا ومدحا وقدحا»١.

وبالوضع خرج العلوم التي لم توضع لهذا الغرض كالتاريخ والدراية والكلام، ويرى رحمه‌الله أنّ جهالة الوصف لابد وان يرجع إلى أحد الوصفين . واستشكل المشكيني رحمه‌الله على التعريف بوجوه أربعة منها قوله : انه ليس في الرجال لنا قاعدة يعرف بها ذات الراوي، بل المعلوم فيها دائما وصف من أوصافه ، من كونه ابن فلان أو أباه، أو كونه عادلاً،او كونه فاسقا ، أو غير ذلك ، فلا حاجة إلى قوله: «ذاتا»، وهذا منه رحمه‌الله غريب، فإنّ المراد بتشخيص الذات هو البحث الهام في هذا الفن المعروف بتمييز المشتركات ، وقد ألف في ذلك جمع كثير، ولا غنى عنه، ومن ثمّ عرّف المشكيني (ت/١٣٥٨ هـ) علم الرجال بأنّه: «...القواعد التي يمكن أن يعرف بها حال الراوي»،٢ ويرد عليه :

---

١ توضيح المقال : ١ .

٢ الوجيزة : ١.

أولاً : ما استشكل عليه تلميذه الخلخالي دام ظلّه بقوله : «يلزمه تقييد الحال بما هو دخيل في الاعتبار ولو بالواسطة ككونه ابن فلان أوأباه ،فتأمّل» وعليه، قيدا: «المدح» و«القدح» ضروريّ في التعريف .

وثانيا : أنّه غير جامع لتمييز المشتركات التي هما من أهم المشكلات، ولها أثار كبيرة في صحة الرواية ، ولعلّ الأولى تعريفه بأنّه : «العلم بالقواعد الممهّدة لمعرفة مايحتمل تأثيره في الحديث : من معرفة أحوال الراوي اجمالاً أو تفصيلاً ذاتا أو وصفا» فيكون التعريف جامعا ومانعا . فخرج بالرواة ما في كتب تراجم غيرهم . وبالقواعد الممهّدة: كمعرفة التاريخ أو بما في كتب التاريخ، لمعرفة السند والحديث والأصول . ودخل بالذات: بحوث تمييز المشتركات . وتقييد الأصحاب التوثيقات العامة بقيد الوصف: المدح والقدح والجهالة.

الحاجة إلى علم الرجال :

استنباط الأحكام الشرعية غالبا مايكون من السنة؛ لكونها مبيّنة لما أجمله القرآن الكريم أو يكشف عنها الإجماع ان حصل أو ملازمة العقل إن ظهرت ، فالسنّة هي المعوّل في الاستنباط تأسيسا وتوضيحا . والاستدال بالحديث يتوقف على ثلاثة أُمور :

الأوّل : أصالة الظهور : بأن يكون الحديث المروي ظاهرا في المراد ، وهذا من مباحث الألفاظ في علم الأصول .

الثاني : أصالة جهة الظهور : بأن يكون الحديث ورد في حالة التشريع من غير مانع كالتقية ، وهذا يتكفّله علم الفقه المقارن .

الثالث: أصالة الصدور : بأن يكون الحديث قد ورد عن المعصوم عليهالسلام وأنه ليس موضوعا أو منسوبا من دون حجّة . وهو يتوقف على معرفة حال الرواة ومدى اعتبارهم، وهذا يتكفّله علم الرجال؛ فإنّ أعداء أهل البيت عليهمالسلام حاولوا التعتيم على تراثهم والتشكيك في ثقافتهم النبوية

الأصيلة بكافة الوسائل المتيسرة لهم، وأيسرها لهم إشاعة الكتب على لسانهم بواسطة رواتهم المندسّين في صفوفهم .

فقد روى الكشي عن سعد، عن محمد بن خالد الطيالسي، عن ابن أبي نجران عن ابن سنان قال: قال أبو عبد اللّه عليه‌السلام : «إنّا أهل بيت صادقون لانخلو من كذّاب يكذب علينا ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس، كان رسول اللّه صلى الله عليه وآله أصدق البريّة لهجة وكان مسيلمة يكذب عليه ، وكان أمير المؤمنين عليه‌السلام أصدق من برأ اللّه من بعد رسول اللّه صلى الله عليه وآله وكان الذي يكذب عليه ويعمل في تكذيب صدقه بما يفتري عليه من الكذب عبداللّه بن سبأ لعنه اللّه، وكان أبو عبد اللّه الحسين بن عليّ عليه‌السلام قد ابتلى بالمختار، ثم ذكر أبو عبد اللّه عليه‌السلام الحارث الشامي وبنان فقال: كان يكذبان عن على علي بن الحسين عليهماالسلام، ثمّ ذكر المغيرة بن سعيد وبزيعاً والسريّ وأبا الخطّاب ومعمرا وبشارا الأشعري وحمزة البربري وصائد النهدي فقال: لعنهم اللّه، إنا لانخلو من كذّاب يكذب علينا أو عاجز الرأي، كفانا اللّه مؤونة كلّ كذّاب وأذاقهم حرّ الحديد»١.

وفي كتاب سليم بن قيس الهلالي أنّ أبان بن أبي عيّاش . راوي الكتاب . قال: قال أبو جعفر الباقر عليه‌السلام : «لم نزل أهل البيت منذ قبض رسول اللّه صلى الله عليه وآله نذلُّ ونقصى ونحرم ونقتل ونطرد، ووجد الكذّابون لكذبهم موضعا يتقرّبون إلى أوليائهم وقضاتهم وعمّالهم في كلّ بلدة ، يحدّثون عدوّنا وولاتهم الماضين بالأحاديث الكاذبة الباطلة ، ويحدّثون ويروون عنّا ما لم نقل، تهجينا منهم لنا، وكذبا منهم علينا ، وتقرّبا إلى ولاتهم وقضاتهم بالزور والكذب ، وكان عظم ذلك وكثرته في زمن معاوية بعد موت الحسن عليه‌السلام . ثمّ قال عليه‌السلام : بعد كلام تركناه: ـ وربّما رأيت الرجل يذكر بالخير، ولعلّه أن يكون ورعا صدوقا ، يحدّث بأحاديث عظيمة عجيبة من تفضيل

---

١ بحار الأنوار ٢: ٢١٨ .

بعض من قد مضى من الولاة لم يخلق اللّه منها شيئا قطّ، وهو يحسب أنّها حقٌّ لكثرة من قد سمعها منه ممّن لايعرف بكذب ولا بقلّة ورع، ويروون عن عليّ عليه‌السلام أشياء قبيحة، وعن الحسن والحسين عليهماالسلام مايعلم اللّه أنّهم رووا في ذلك الباطل والكذب والزور»١.

وهذا يؤكد على الحاجة إلى علم الرجال لتمييز الصحيح من غيره . وذهب جمع من الأصوليين إلى القول بعدم الحاجة إلى علم الرجال ونكتفي بالاشارة إلى بعضهم :

منهم : استاذنا المحقق دام ظلّه ، فقد ذهب إلى أنّ المناط في حجّية الرواية عمل المشهور بها، فالرواية ليست بحجة إذا لم يعمل بها المشهور مهما كان حال الرواة وثاقة. وعلى هذا جلّ مشايخنا المعاصرين، قال الاستاذ المحقق رحمه‌الله في منتهى الأصول:«ان عمل المشهور أيضا موجب للوثوق بصدور الرواية ، فيكون مثل الظنون الحاصلة من أقوال أصحاب الرجال موجبا لدخول الرواية تحت موضوع الحجة بعد ما لم يكن، بل كان في حدّ نفسه خبرا ضعيفا» ٢. وأورد عليه سيدنا الاستاذ دام ظلّه : «بأن جملة من المسائل لاطريق لنا إلى معرفة فتاوى المشهور فيها؛ لعدم التعرّض لها في كلماتهم ؛ وجملة منها لاشهرة فيها على أحد الطرفين، فهما متساويان أو أنّ احدهما أشهر من الآخر ، وليست كل مسألة فقهية كان أحد القولين أو الأقوال فيها مشهورا وكان شاذا»٣.

وعليه تبقى الحاجة إلى الرجال ضرورةً.

---

١ بحار الأنوار ٢: ٢١٨ .

٢ منتهى الأصول ٢ :١٥٤.

٣ معجم رجال الحديث ١: ٣٥.

دعوى الأخباريون:

اشتهر عن الاخباريين قطعيّة صدور الأحاديث عن الأئمة على ماذكره الوحيد البهبهاني في التعليقة . وأورد المحدث الاسترابادي (ت/١٠٣٣ هـ) في الفوائد المدنيّة في الفصل التاسع ص ١٨ اثنى عشر وجها في صحة أحاديث الكتب الأربعة، أولّها مانصه: «إنا نقطع قطعا عاديا بأن جمعاً كثيرا من ثقات أصحاب أئمتنا عليهم‌السلامومنهم الجماعة الذين اجمعت العصابة على أنهم لم ينقلوا إلاّ الصحيح باصطلاح القدماء صرفوا أعمارهم في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة في أخذ الأحكام عنهم عليهم‌السلام وتأليف مايسمعونه منهم عليهم‌السلام وعرض المؤلّفات عليهم عليهم‌السلام، ثم التابعون لهم تبعوهم في طريقتهم ، واستمر هذا المعنى إلى زمن الأئمة الثلاثة قدس اللّه ارواحهم».

واستشهد الحر العاملي (ت/١١٠٤ هـ) في الفائدة السادسة من خاتمة الوسائل بعّدة أقوال على اصحة الكتب، منها: «شهادة جمع كثير من علمائنا بصحة الكتب المذكورة وأمثالها وتواترها وثبوتها عن مؤلفيها وثبوت احاديثها عن أهل العصمة»١.

وأورد في الفائدة التاسعة (٢٢) دليلاً على صحة أحاديث الكتب التي نقلنا منها هذا أو أمثالها تفصيلاً ، ووجوب العمل بها. وتعرّض صاحب الحدائق إلى بعضها في المقدمة الثانية من الحدائق . وبحث عنها بتفصيل سيدنا الأستاذ دام ظلّه في المقدمة الأولى من المعجم ، وأهم الوجوه المستدل بها على الصحة ثلاثة:

الوجه الأول: مااستدل به الحر العاملي قائلاً : «انا قد علمنا قطعيا بالتواتر والأخبار المحفوفة بالقرائن أنّه قد كان دأب قدمائنا في مدّة تزيد على ثلاثمائة سنة ضبط الأحاديث ويرونها في مجالس الأئمة عليهم‌السلام وغيرها ، وكانت همّة علمائنا مصروفة في تلك المدة الطويلة في تأليف مايحتاج

---

١ الوسائل ٢٠ : ٦١ .

اليه من أحكام الدين ليعمل به الشيعة ، وقد بذلوا أعمارهم في تصحيحها وضبطها وعرضها على أهل العصمة ، واستمر ذلك إلى زمان الأئمة الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة»١.

وهو أول الوجوه الاثني عشر التي أوردها الاسترابادي (ت/١٠٣٣ هـ) في الفوائد المدنية ٢، وعبّر سيدنا الاستاذ دام ظلّه عن هذا بأنّه أحسن ما قيل ، ثم قال: ان هذه الدعوى فارغة من وجوه أربعة، وملخصها:

أولاً: أصحاب الأئمة عليهم‌السلام عاشوا في دور التقية ، فكيف بلغت هذه الأحاديث حدّ التواتر أو قريبا منه.

ثانيا : إنّ الإهتمام المذكور انما يورث العلم بصدور هذه الأصول والكتب عن أربابها، لا عن المعصومين عليهم‌السلام.

ثالثا : أن من الممكن أنّ من روى عنه صاحب الكتاب قد كذب عليه في روايته أو أنه اشتبه عليه الأمر.

رابعا : أن الأصول في الكتب المعتبرة الواصلة إلى المحمّدين الثلاثة إنما وصل إليهم من طريق الآحاد، فدعوى القطع بصدور جميع روايات الكتب الأربعة من المعصومين عليهم‌السلام واضحة البطلان٣.

---

١ الوسائل ٢٠: ٩٦ .

٢ الفوائد المدنيّة: ١٨٣ .

٣ راجع معجم رجال الحديث ١: ٣٦ . ٣٩ .

الوجه الثاني: ماذكره صاحب الحدائق بقوله: «إنّ التوثيق والجرح الذي عليه تتبع الأخبار إنمّا أخذوه من كلام القدماء ، وكذلك الأخبار التي رويت في أحوال الرواة من المدح والذم إنمّا اخذوه عنهم ؛ فإذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك فكيف لايعتمدون عليهم من تصحيح ماصححوه من الأخبار واعتمدوا وضمنوا حجيّته، كما صرّح به جملة منهم كما لايخفى على من لاحظ ديباجتي الكافي والفقيه،وكلام الشيخ في العدّة وكتابي الأخبار»١.

وهذا منه غريب؛ فإنّ التوثيقات من القدماء على قسمين: روايات وشهادات حسّية؛ فإن كل طبقة تشهد حسا بأحوال المعاصرين والمشايخ ، وأين هذا من تصحيح ماصحّحوه من الروايات ؛ فإن تصحيحهم إنما هو عن اجتهاد ، وليس للحس فيه مجال.

الوجه الثالث: دعوى مؤلّفي الكتب الأربعة صحّة روايات كتبهم ، وهي العمدة في الاستنباط ، نقل كلماتهم الحر العاملي واستنتج منها الدعوى ، مثلاً بعد وصف الكافي بأنّه كتاب كاف بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهماالسلام قال: «وهو صريح أيضا في الشهادة بصحة أحاديث كتابه من وجوه، منها: قوله بالآثار الصحيحة ، ومعلوم أنّه لم يذكر فيه قاعدة يميّز بها الصحيح من غيره لو كان فيه غير صحيح ، ولا كان اصلاح المتأخرين موجودا في زمانه قطعا كما يأتي فعلم أنّ كلّ ما فيه صحيح باصطلاح القدماء بمعنى الثابت عن المعصوم عليهالسلام بالقرائن القطعية والتواتر»٢.

ويرد هذه الدعوى ، أولاً: إنّ التأمّل في كلماتهم يفيد أنّ الأمارات المعتبرة عندهم انما تدل على الظن والاطمئنان في الجملة، لا القطع .

---

١ الحدائق الناضرة ١ : ١٦.

٢ الوسائل ٢٠: ٦٤.

ثانيا: ما أورده سيدنا الاستاذ دام ظلّه: إنّ ظاهر كلام الكليني انه «لم يكن يعتقد صدور روايات كتابه عن المعصومين عليهم‌السلام جزما، وإلاّ لم يكن مجال للاستشهاد بالرواية على لزوم الأخذ بالمشهور من الروايتين عند التعارض ، فإن هذا لايجتمع مع الجزم بصدور كليهما؛ فإن الشهرة انما تكون مرجحة لتمييز الصادر عن غيره ، ولا مجال للترجيح بها مع الجزم بالصدور»١.

وثالثا: ما أورده الخاقاني (ت/١٣٣٤ هـ) قائلاً : «كيف يدعى القطعية مع نسخ الأخبار ونقلها في كل عصر وزمان مع ماترى من الخلل بالزيادة والنقصان والتغيير والتبديل اللازم عادة وغالبا للنسخ والنقل كما تقضي به وتشهد له الملاحظة ، فكم ترى الخبر الواحد المدوّن في الكتب الأربعة فضلاً عن غيرها مختلف المتن بالزيادة في بعضها والنقصان في آخر»٢.

ورابعا : ان كتاب الكافي مثلاً . وهو أقدم الكتب الأربعة . يختلف من حيث الزيادة والنقصان ، ففي نسخة الصفواني من الكافي روايات لم تكن في غيرها٣، فلو كانت الروايات متواترة للزم تواتر الكتاب نفسه مع أنّ تواتر نسبة الكتاب إلى مؤلفه لايستلزم تواتر جميع النسخ إليه.

والانصاف: أنّ أدلة الأخباريّين خليطة أنواع من الشبهات، ولاتقوم حجّة لقطعيّة روايات الكتب الأربعة ولا غيرها فسواء في ذلك كلام المتطرّفين منهم كالمولى محمد الاسترابادي (ت/١٠٣٣ هـ) في فوائده المدنيّة ، فإن كلماته إنما تصلح ردا على من ينكر حجيّة الروايات من المعاندين ، وكذلك كلام المتوسطين كالحر العاملي (ت/١١٠٤ هـ) في خاتمة وسائله ، حيث يظهر في الفائدة العاشرة الخلط بين قطعية الصدور حسب مدعاه وقطعية الحجيّة كما رآه الأصوليون، وكذلك

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٤٠ .

٢ رجال الخاقاني : ٢١٠ .

٣ يراجع البحث حول الكافي ، في الصفحات السابقة .

المعتدلين منهم كصاحب الحدائق في مقدّمات حدائقه ؛ فإنه خلط بين بطلان الإصطلاح الجديد في تقسيم الأخبار وبين قطعية الصدور.

وبالجملة، لايختلف أصحابنا في حصول العلم بالعمل بالاخبار وان كان صدورها ظنيا للقرائن والامارات المبحوث عنها تفصيلاً في علم الأصول، وذلك لايستلزم العلم بصدورها، كما أنّ ثبوت الاصطلاح الجديد وبطلانه لايثبت العلم بصدور الأحاديث .

دور الحس والحدس في تقييم الرجال :

حصل الخلاف فيما إذا كانت التوثيقات وغيرها في علم الرجال مبنية على الاجتهاد والحدس أو الحس أو الشهادة وغير ذلك على أقوال:

الأوّل : أنها من باب الاجتهاد ، ويظهر ذلك من الوحيد البهبهاني فيتعليقته حيث قال: «الظاهر أنّه من اجتهادهم أو من باب الرواية كما هو المشهور»١ انتهى .

وما استظهره هو المتعيّن وان كانت موارد التصريح بالاجتهاد فيه قليلة.

الثاني: أنّه من باب الشهادة فاختلف القائلون به على اعتبار التوثيق بواحد أو اعتبار التعديل، والمشهور على الاكتفاء بالعدل الواحد . وعليه الشيخ الطوسي والعلاّمة الحلّي ، ولم يخالف في ذلك سوى المحقق الحلّي وصاحب المعالم حيث اعتبروا التعدد ، حال ذلك حال الشهود .

ويرد عليه ، أوّلاً : أنّ التوثيقات ليست إلاّ إخباراً عن أحوال الرواة ، ولا يختلف في ذلك سائر الحوادث والوقائع ، فيكون حالها حال الأخبار الآحاد ، ويدلّ على حجّيتها كلما دَّل على ذلك . وقد تحقّق في الأصول أنّ الخبر الواحد العدل حجة شرعية كشهادة العدلين وغيرها من الامارات التي تقوم مقام العلم وتكون حجة .

---

١ راجع تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال .

وثانيا : ان الشهادة غالبا إنما هي إنشاء الأخبار عند التخاصم والتحاكم ، والخبر هو الاخبار بما يثبت عند التمييز؛ لذلك اعتبرت التزكية في الشاهد دون المخبر . نعم قد يعتبر التعدد في الشهادة في غير التخاصم بدليل خاص كما في ثبوت الهلال .

قال صاحب المنتقى : «الأقوى عندي عدم الاكتفاء في تزكية الراوي بشهادة العدل الواحد. ـ إلى أن قال : ـ لنا أنّ اشتراط العدالة في الراوي يقتضي اعتبار حصول العلم بها ، وظاهر أنّ تزكية الواحد لاتفيده بمجرّدها ، والاكتفاء بالعدلين مع عدم افادتها العلم إنّما هو لقيامهما مقامه شرعا ، فلا يقاس عليه »١.

وفيه: إنّ كلاّ من شهادة العدلين والخبر الواحد أمارة قامت عليه الدليل فكلّ منهما يقوم مقام العلم شرعا في مورده الخاص من الشهادة أو الاخبار .

الثالث: إنّها من الأخبار ويدل على حجيتها ادلة حجية الخبر الواحد ، وقد اعتبرها الخاقاني أقوى الأدلة حيث قال: «فإنها متناولة باطلاقها وعمومها لما تعلّق بالأُمور الكلّية أو الجزئية أو الموضوعات التي منها التعديل والجرح ، بل يظهر من جملة من الأخبار ان اعتبار خبر الثقة كان في الصدر الأوّل أمرا معروفا عنه مطلقا . إلى أن قال: ـ بل في السيرة بين الناس على التعويل على قول الثقة وإخباراته غنىً عن إقامة الدليل ، بل بناء الفضلاء على ذلك في كل عصر»٢.

ويرد عليه : أنّ الإخبار بالحس لايتحقق إلاّ لطبقة مقاربة من المعاصرين ، أما غير المعاصرين فلابد وأن يستند إلى النقل أو الاجتهاد ، وحيث أنّ التوثيقات ليست منقولة فأمرها لايدور بين الاجتهاد والحدس أو النقل والحس .

---

١ منتقى المقال ١ : ١٦.

٢ رجال الخاقاني : ٢٨١ .

والحق ان التوثيقات والتضعيفات الرجالية في لسان الشيخ الطوسي والنجاشي وهما العمدة في الاستناد لم تكن مستندة إلى الإخبار عن حس، بل هي مستندة غالبا إلى الروايات المروية بطرقهم والصحيحة عندهم، والدالة على حالهم، وأوضحنا أنّ الصحة عند القدماء هو ماصح الاستناد إليه سواءً كان صحيحا بهذا المعنى ، أو أعلائيا كما هو مصطلح المتأخرين ، ونكتفي لتوضيح الجهة المدعاة التأمّل في كتابي الاختيار والفهرست ؛ فإنك تجد أنّ الفهرست للطوسي مقتصر على اسماء كتب من له كتاب من المذكورين في الاختيار للكشي غالبا مع تعديل طفيف ، وان الروايات المروية فيه هو المستند في التوثيق والتضعيف ، وأنه لم يسم اختيارا إلاّ لكونه لتجريد أسماء المؤلّفات عن تراجم الرواة كما أوضحنا ذلك في محله سابقا .

وبالجملة، أن التوثيقات والتضعيفات لم تكن مستندة إلى اخبار ثقة عن ثقة بالحس؛ إذ أنّ في طريق هذه الروايات التي هي مستندهم في التوثيق والتضعيف كلام كثير اللهم عدا بعض التراجم ، وما أقلّها .

نعم إنّ ابن الغضائري كان يستند في التوثيق والتضعيف إلى الاجتهاد المحض؛ لذلك أصبح متّهما في ذلك ولم يقبل قوله لدى الفقهاء حتى اليوم .

ثم على المختار من انسداد باب العلم مطلقا في التوثيقات والتضعيفات ، لاطريق لنا سوى العلمي فيستند إلى كل رواية ثبت حسنها أو صحّتها من ظن خاص معتبر ان قلنا بانفتاح باب العلمي في الرجال ، أو بالظن المطلق ان قلنا بانسداده فيه ، وكلاهما طريقان حدسيّان وليس للحس فيهما مجال.

وان كان تلقّي الرواية بالقبول والعمل على طبقها وعدم طرحها امارة واضحة على وصفها بالحسن .

ووجدت بخط شيخنا العلاّمة أدام الله أيامه في المقام مانصه: «إنّ جميع التعديلات المطلقة التي في الكتب الرجالية ظاهرة في أنّها اخبارات ظنّية من المعدّلين بتحقق ظهور العدالة فيمن عدّلوه على سبيل الاطلاق والارسال، وأنّ تلبسه بظهور العدالة كان مستمرا في طول حياته ، وما كان مخصوصا ببعض عمره أولاً أو وسطا أو آخرا . وكل واحد من تلك الإخبارات حجة لم تثبت بها العدالة على الاطلاق ، وقد يعتبر فيها التعدد ؛ إذ ليست شهادة منهم بالعدالة لعدم وجود مايعتبر في صدق الشهادة فيها، نعم ملاك الحجيّة في تلك الاخبارات مختلفة على حسب اختلاف مستند المخبرين، فقد يكون استناد هؤلاء المعدلين في إخبارهم بظهور العدالة الحس والعيان ، وقد يكون المستند الرأي والوجدان ، والاستناد إلى الحس قد يكون بسبب معاصرة المعدّل نفسه ومعاشرته للرجل فيخبر عنه بما شاهده فيه ، وقد يكون بإخبار العدل عمن شاهده فيه حسّا بلا واسطة أُخرى أو بوسائط كثيرة تنتهي بالأخرة إلى من عاصره وشاهده فيه حسا ، فكل هذه الاخبارات الحسية حجة يجب قبولها عن المعدلين على ما أخبروا به من الاطلاق بأدلة حجية خبر العدل الواحد، وأما تعديلات المتأخرين في الرُواة القدماء بعد تمادي القرون الكثيرة وعدم استنادهم إلى الإخبار الحسي ولو بالوسائط ، فليس الإخبار بعدالتهم على حسب ظنونهم الاجتهادية وحجية تلك الأخبار موقوفة على حصول الظن والاطمينان بمطابقة اجتهادهم للواقع». انتهى كلامه دامت أيامه .

وما ذكره دام ظلّه من التفصيل هو الحق في المقام ، ونتيجة ذلك أنّه لايصح الاكتفاء بتصحيح الغير ـ بل يجب الاجتهاد فيه . وإلاّ لكان في هذا الباب مقلّدا ، وللزم جواز اكتفاء المجتهدين بفتاوى مجتهد آخر ، وهو عين التقليد المحرم عليه بالإجماع .

فإن تبليغ الانبياء عليهم‌السلام للرسالة والنبوة لم يكن إلاّ لارشاد الخلق بالطرق المتعارفة عندهم من الإخبار والتعديل والجرح في المعاملات والعبادات في حياتهم اليومية ، ولم يفرض اللّه سبحانه العلم في هذه الأمور ، بل السيرة والبناء على اعتبار مايورث الظن بالقرائن المعتبرة عند كل طائفة ، فإخبار العدل الواحد قرينة لايمكن الإعراض عنها فيشملها أدلّة حجية الخبر الواحد، وقد تكفلت الأُصول الرجالية ذلك.

فالمهم للمحدث هو تحصيل الوثاقة في الراوي كي يحصل الوثوق بمروياته من الأحاديث والنقول بالأمارات والقرائن المتيسّرة.

الوثاقة:

المناط في قبول الحديث هو وثاقة الراوي عنه عن الكذب ، ويثبت الوثاقة في الراوي، كما هو الحال في الموضوعات بالعلم الوجداني ، وهذا لايمكن إلاّ لمن عاصره ، أو شهادة عدلين ، وهذه كذلك لاتكون لغير المعاصرين ، أو الشياع المفيد للعلم، وهذا في غاية الندرة ، فلا محيص سوى نقول الرجاليّين في حقه أو دراسة مروياته التي تنبيء عنه.

فليس حال توثيق الرجاليين للرواة بأكثر من توثيق الناس بعضهم البعض في الحياة اليومية؛ فإنّ من السخافة توثيق من لم يشاهد ولم يختبر ممن كان بعيدا مكانا أو زمانا ، والتوثيقات الحسيّة ليست إلاّ للمشايخ في حق تلامذتهم وبالعكس ، أو المعاصرين ، وإذا تجاوز ذلك يكون إخبارا ، حاله حال الأخبار الأُخر ، فتكون حجّة في الحس دون الحدس ، والأمارات كلّها ظنية يؤخذ بها ما لم يردع عنها حجة أقوى.

وان نص الرجالي على وثاقة الراوي المعاصر له أمارة تكشف عن حاله كما هو مدلول الوثاقة بمعناها اللغوي ، وهو الاطمئنان والثبات على رواية الحديث، قال ابن منظور: الثقة ، مصدر قولك : وثق به يثق . بالكسر فيهما . ، وثاقة وثقه: ائتمنه. ورجل ثقة ، وكذلك الاثبات والجمع وقد يجمع على ثقات ويقال : فلان ثقة ، وهي ثقة وهم ثقة، وتجمع على ثقات في جماعة الرجال والنساء»[1].

---

١ لسان العرب ١٢ : ٢٥٠ .

وبناء العقلاء وسيرة العامة والخاصة على قبول مايحدثه الثقة ، وتشهد لذلك رواية الطوسي لمضمرة سماعة في رجل تزوّج جارية أو تمتّع بها فحدثه رجل أنّ هذه إمراتي . فقال الإمام عليه‌السلام : «إن كان ثقة فلا يقربها ، وإن كان غير ثقة فلا يقبل منه»[1].

وهذا لايعني كفاية التوثيق المجرّد عن دراسة الأحاديث التي يرويها ، بل يجب علينا ان نقيّم الرواة متجاوزين حدود التوثيق التقليدي بالاقتصار على وجود كلمة «ثقة» في وصف أحدهم مهما كانت شخصيته، بل يجب أن نأخذ الجانب التحليلي للعوامل التاريخية والاجتماعية والنفسية والسياسية في تكوين شخصيته مهما كانت شخصيته، وطبيعي أ نّه لايمكننا اليقين والعلم في ذلك كلّه ولكن بالإمكان تحليل روايات يرويها بلا واسطة أو مع الواسطة للوقوف على بعضها أو جلّها ، والمبدأ الأوّل أن لا يتوقع من امة مغلوبة على أمرها من الأقلّيات في أيّ مجتمع ان يكون له ذكر حسن في سجلات أصحاب الحكم إلاّ بقدر مايكون لهم من المنافع من هذا النوع من المعرفة والصلة في القيم والاشتراك في المبادىء والجانب النفسي والنفعي ؛ فإنّ الفرد يتأثّر بها كما يتأثّر بالعوامل الطبيعية من الفصول الأربعة في الزمان وقل من لايتأثّر بها.

توضيح ذلك : إنّ إكثار الراوية من الشعر والأدب يدل على مكانة الشاعر في المجتمع وفراغه النسبي لهذه المهمّة وذوقه الأدبي في مادة الشعر ، فالطريقة المفضّلة هي تحقيق نصوص الروايات والخلفيّة التأريخية للعصر والمحيط والمجتمع للوقوف على مدى وثاقة الراوي بالمقارنة مع الآخرين، وبهذه الدراسة الموضوعية يمكننا أن نقف على شخصية الشاعر الذاتية من الأسم والكنية واللقب والحالة الاجتماعية في الفترة التي عاش فيها من الحرب والسلم، ومدى تأثيرها في تكوين هذه ، بالمقارنة مع الآخرين الذين عاشوا في نفس الفترة الزمنية . وكثيرا مّا نرى في عصور أئمة أهل البيت عليهم‌السلام التركيز على الشخصية الذاتية ومعرفة صفاتها ، وكذلك النسب بمعرفة القبيلة والعشيرة والولاء

---

١ وسائل الشيعة ١٤: ٢٢٦.

ومدى مشاركته في الواقع الاجتماعي بروايات أهل البيت عليهم‌السلام في المجتمع بالطرق المتيسرة في كلّ عصر ومصر ، وهذا هو أصرح بكثير من اطلاق كلمة «ثقة» مطلقا من دون دراسة تحليلية.

وبالجملة، إنّ الوثاقة والضعف نسبيّان، والمهم للمحدّث الوثاقة بالنسبة إلى النقل فقط ، فقد يكون الراوي ثقة في نقله وضعيفا في نفسه ، ولا تلازم ، وكذلك درجات كل منهما تختلف في النقل وغيره ، ومن هنا اعتبر الأعلام روايات القطعية وغيرهم ممن لايوافق مذهبهم، فكلّ منهما تختلف طريقته إلى ثبوت المنقول ، ولا موضوعية لهما فإذا ثبت المنقول بأيّ طريق كان وأوجب الاطمينان لكفى كما لو حصل النقل بواسطة الالات الصناعيّة كآلات التسجيل، فليس هناك بينها وبين الراوي في ثبوت المنقول سوى تلك الدلالات.

ان كل التوثيقات والتعديلات ، بل علم الرجال بأُصوله وفروعه ؛ لاقيمة لها سوى الغاية منها ، وهي معرفة حجية اخبار اهل البيت عليهم‌السلام ، ولذلك اعتمد الأصحاب على رواة غير اماميّين بعد أن أحرزوا وثاقتهم ، فالطريقة الفضلى هي مراجعة النصوص كل على حده ، ودراسة الامارات واحدة واحدة ، والتي منها التوثيقات الرجالية ، فما قامت عليه الامارات يؤخذ به، وما كانت الأمارات فيه على الخلاف يطرح ، وما لم تصح عليه أمارة يتوقف في أمره ويكون من المستصعب ، فلعل المستقبل يكشف عليها من الامارات ما نجهلها اليوم .

أمارات الوثاقة :

ينبغي البحث في الأمارات التي يستنبط منها الوثاقة المعتبرة والغير المعتبرة منها، وهي كثيرة تكّفل بشرحها علماء الدارية ، ونكتفي بأهم مايستند إليها:

١ ـ توثيق المعصوم :

فمن الأمارات : توثيق المعصوم عليه‌السلام، وهو أعلى مراتب التوثيق . ان ثبت . ونعم ماأفاده سيدنا الاستاذ دام ظلّه في هذا المعنى حيث قال: «ممّا تثبت به الوثاقة أو الحسن أن ينص على

ذلك أحد المعصومين عليهم‌السلام ، وهذا لا إشكال فيه إلاّ أنَّ ثبوت ذلك يتوقف على احرازه بالوجدان أو برواية معتبرة ، والوجدان وان كان غير متحقق في زمان الغيبة إلاّ نادرا ، إلاّ أنّ الرواية المعتبرة موجودة كثيرا ، وستعرف موارده في تضاعيف الكتاب إن شاء اللّه تعالى .

وربما يستدل بعضهم على وثاقة الرجل أو حسنه برواية ضعيفة أو برواية نفس الرجل ، وهذا من الغرائب فإنّ الرواية الضعيفة غير قابلة للاعتماد عليها واثبات وثاقة الرجل وحسنه بقول نفسه دور ظاهر» ١.

يعني دام ظلّه بمن استدل على الوثاقة برواية ضعيفة : المحدث النوري ؛ حيث قال في ترجمة عمران بن عبد اللّه القمي مانصه: «روى الكشي خبرين فيهما مدح عظيم لا يضرّ ضعف سندهما بعد حصول الظن منهما ».

وأمّا الاستدلال على الوثاقة برواية الرجل في حق نفسه ، فلا يستلزم الدور إذا ثبت النص بقرائن أُخرى خارجية كما هي الحال عادة ، ومهما كان فهذا النوع قليل جدا في الرواة.

٢ ـ توثيق القدماء:

ومن الامارات التي يستنبط منها الوثاقة : توثيق القدماء ، ونعني بالقدماء : أصحاب الأصول الرجالية الخمسة٢ ومن تقدّمهم وآخرهم وفاةً الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت/٤٦٠ هـ) .

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٥٣.

٢ وهم البرقي (ت / ٢٧٤ ح) والكشّي (ت / ٢٧٤ ح) وابن الغضائري (ت / ٤١١ هـ) والنجاشي (ت / ٤٥٠ ح) والطوسي (ت / ٤٦٠ هـ)، وسيأتي البحث عن الاصول الرجاليّة بتفصيل في الصفحات التالية.

وقال سيدنا الاستاذ دام ظلّه : «ومما تثبت به الوثاقة أو الحسن: أن ينصّ على ذلك أحد الاعلام كالبرقي وابن قولويه والكشي والصدوق والمفيد والنجاشي والشيخ وأضرابهم ، وهذا أيضا لا اشكال فيه ، وذلك من جهة الشهادة وحجية خبر الثقة»١.

قال الجلالي : ان اتفقوا على التوثيق فذلك شياع مفيد للعلم لايُردّ، كسائر الموضوعات الخارجية ، وفي صورة الخلاف يجب تحقّق الدليل، فيتبع مادلّ عليه الدليل.

وقد اختلفوا في ألفاظ التوثيق على آراء اجتهادية محضة:

فقد استند الطوسي إلى الاجماع في الطائفة على العمل بأخبار من يوثق بأمانته ويتحرّج في روايته على وجه يؤذن بدعوى الاجماع، سواء كان من العامة الذين روايتهم عن الأئمة عليهم‌السلام كحفص وغياث ونوح والسكوني ، أو من فرق الشيعة كالفطحية، وغيرهم .

بل أجاز العمل غير المتحرّج في روايته وان كان فاسقا بأفعال الجوارح محتجا بأنّ العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه ، وأنّ الفسق بأفعال الجوارح انما يمنع من قبول الشهادة لا من قبول الخبر.

وسرد الشهيد الأوّل في البداية والشهيد الثاني في الرعاية التعديل والجرح، ففي البداية قال: «ألفاظ التعديل هي: عدل ، أو هوثقة، وقوله حجة ، هو صحيح الحديث، وما أدّى معناه . أما قوله : متقن ، ثبت، حافظ، ضابط، يحتجّ بحديثه، صدوق، محلّه الصدق، يكتب حديثه، ينظر فيه، لا بأس به، شيخ جليل ، صالح الحديث ، مشكور، خيّر، فاضل، خاص، ممدوح ، زاهد، عالم، صالح، قريب الأمر، مسكون إلى روايته، فالأقوى عدم الاكتفاء بها؛ لأنّها أعم من المطلوب ، نعم لو كان كل واحد منها يفيد المدح، فيلحق حديثه بالحسن . وألفاظ الجرح، مثل : ضعيف ، كذّاب،

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٥٥.

وضّاع للحديث من قبل نفسه، غال، مضطرب الحديث ، منكَره ، ليّن، متروك ، مرتفع القول، متّهم ، ساقط ، واهٍ، لا شيء ، ليس بذاك، ونحوه ذلك»١.

قال الحارثي : «... أعلى مراتب التعديل: ثقة ، وقد يؤكّد بالتكرير وإضافة: ثبت وورع وشبههما مما يدل على علوّ شأنه . ثم: عدل ضابط أو ثبت أو حافظ أو متقن أو حجّة، وأمّا عدل فقط فغير كافية بدون انضمام ماذكرنا انضمامه اليها»٢.

وقال ولده البهائي في مشرق الشمسين : «إنهم يريدون بقولهم : إنّ فلانا ثقة انّه عدل ضابط ؛ لأنّ لفظه ثقه مشتق من الوثوق ، ولا وثوق بمن تساوى سهوه وذكره ، أو يغلب سهوه على ذكره ، وهذا هو السر في عدولهم عن قولهم : عدل، إلى قولهم : ثقة»٣.

ونقل الصدر (ت/١٣٥٤ هـ) عن السيد المقدس الأعرجي (ت/١٢٢٧ هـ): «ان دعوى عدم استعمال لفظه الثقة إلاّ في العدل الإمامي ان كان في عرف أهل الدراية فمسلّم لاكلام فيه ، إنما الكلام في استعمالها في كلام القدماء كالكشي والشيخ والنجاشي ؛ فإنّ المدار في التزكية على تعديلهم ، وذلك في كلامهم ممنوع ، فإنّا وجدناهم كثيرا مّا يطلقونها على غير العدل»٤.

---

١ الدارية : ٧٥ ، وانظر الرعاية : ٢٠٣ .

٢ وصول الأخيار : ١٨٨.

٣ مشرق الشمسين (الحبل المتين) : ٢٧١ .

٤ نهاية الدراية : ٣٨٨ .

وقال الصدر أيضا: «إنّا نرى المتأخرين من أصحابنا إذا وجدوا أحد المشايخ نص على فلان بإنّه ثقة ولم يتعرض، لفساده ونصّ آخر منهم على فطحيّته أو وقفه ولم يتعرّض لتوثيقه ، لم يحكموا بالتعارض بين النصّين...»١.

وقال المحقق الأعرجي (ت/١٢٢٧ هـ) : «ثمّ نقول بعد هذا كلّه : إنّ الظاهر من رواة أخبار آل محمد صلى الله عليه وآله إنما هو التشيع كما أنّ الظاهر من رواة أخبار مخالفيهم كونهم على طريقة من يروون عنه ، وذلك عند تشعّب الأهواء واختلاف الأمر بعد النبي صلى الله عليه وآله واختلاف الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ، فريق انحاز الى آل محمد صلى الله عليه وآله لايأخذون إلاّ عنهم، وآخرون أعرضوا عنهم وصاروا إلى مبانيهم»٢.

وبالجملة، إنّ توثيقات القدماء يجب ان تخضع لمبانيهم ويؤخذ بها او يطرح حسب الحجة والدليل ، وليست كلماتهم مبنية على التوثيق بالحس إن لم يكن جميعها مستندة إلى الإخبار بالحدس والاجتهاد ، واللّه العالم .

٣ ـ العدالة:

ومن أهم الامارات التي يستفاد منها الوثاقة: العدالة .

قال الحارثي : «لايقبل رواية مجهول العدالة عند الجماهير منا ومن العامة»٣.

وذكر الشهيد في هذا الباب مسائل ثمان ، أهمّها ثلاثة ، قال:

---

١ نهاية الدراية : ٣٨٩.

٢ عدة الرجال : ١٥.

٣ وصول الأخيار: ١٨٥.

الاولى : «اتفق أئمة الحديث على اشتراط إسلام الراوي وبلوغه وعقله، وجمهورهم على اشتراط عدالته، وليس المراد من العدالة كونه تاركا لجميع المعاصي، بل بمعنى كونه سالما من أسباب الفسق، وخوارم المروءة ، وضبطه بمعنى كونه حافظا له متيقّظا إن حدّث من حفظه ، ضابطا لكتابه إن حدّث منه ، عارفا بما يختلّ به المعنى إن روى به، ولا يشترط في الراوي الذكورة ولا الحرية، ولا العلم بفقه وعربية، ولا يعتبر البصر ولا العدد، والمشهور بين أصحابنا اشتراط إيمانه مع ذلك ، وقطعوا به في كتب الأُصول وغيرها، مع عملهم بأخبار ضعيفة أو موثقة في كثير من أبواب الفقه، معتذرين عن ذلك بانجبار الضعف الحاصل بالشهرة ونحوها، وقد تقدم، وحينئذٍ فاللازم على ما قررناه عنهم اشتراط أحد الأمرين من الإيمان والعدالة والانجبار بمرجّح، لا إطلاق اشتراطهما».

الثانية: «تعرف العدالة بتنصيص عدلين وبالاستقامة في الاكتفاء بتزكية الواحد في الرواية ، قول مشهور لنا، كما يكتفى به في أصل الرواية، وضبطه بأن تعتبر روايته برواية الثقاة المعروفين بالضبط ، فإنّ وافقهم غالبا عرف كونه ضابطا ثبتا ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم ، عرف اختلاله» .

الثالثة: «التعديل مقبول من غير ذكر سببه على الأشهر ؛ لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، وأما الجرح فلا يقبل إلاّ مفسّرا مبيّن السبب ؛ لاختلاف الناس فيما يوجبه ، نعم لو علم اتفاق مذهب الجارح والمعتبر في الأسباب اتجه الاكتفاء بالاطلاق كالعدالة، وما أطلقه الجارحون في كتبهم من غير بيان سببه، وإن لم يقتض الجرح لكن يوجب الريبة المفضية إلى ترك الحديث، إلى أن تثبت العدالة، أو تبين زوال موجب الجرح»١.

---

١ الرعاية : ١٨١ . ٢١٢ .

عدد التزكية :

واختلفوا في الإخبار بالعدالة ، هل هي من باب الشهادة أم لا ، وبالنتيجة هل يعتبر التعدد أو لا؟

ذهب صاحب المنتقى إلى اعتبار شهادة عدلين وقال : «لنا : أنّ اشتراط العدالة في الراوي يقتضي اعتبار حصول العلم بها، وظاهر أنّ تزكية الواحد لاتفيده ، والاكتفاء بالعدلين مع عدم إفادتهما العلم إنما هو لقيامهما مقامه شرعا ، فلا يقاس عليه»١.

وقال صاحب المنتقى في وجه ذلك : «لا سيما بعد الاطلاع على ما وقع للمتأخّرين من الأوهام في باب التزكية وشهادتهم بالثقة لأقوام حالهم مجهولة ، أو ضعفهم مترجّح لقلّة التأمل وخفّة المراجعة ، حيث اعتمدوا في التأليف طريقة الإكثار ، وهي مباينة في الغالب لتدقيق النظر وتحرير الاعتبار »٢.

والمشهور على اعتبار قول عدل واحد ، فتقبل الرواية من واحد إذا علمنا عدالته ، فكيف يشترط في العدالة التي هي نوع الرواية شهادة اثنان فليزم زيادة الفرع على الأصل؟ وأنّ طريق العلم مسدود فيكتفى بالظن. ويحصل بالواحد .

وحجّة المشهور وجوه :

الأوّل : ان التزكية شرط الرواية ، فلا تزيد على مشروطها٣.

---

١ منتقى الجمان ١ : ١٦.

٢ منتقى الجمان ١ : ١٨ .

٣ انظر منتقى الجمان ١: ١٦ .

وأجاب عنه صاحب المنتقى بالمطالبة بالدليل على نفي زيادة الشرط على المشروط وقال: «فهو مجرّد دعوى لا برهان عليها»١.

وقال : «على أنّ لعدم الاكتفاء بالعدل الواحد في تعديل الراوي مناسبة واضحة للحكم بقبول خبره ؛ وذلك لأن اعتبار الزيادة على الواحد فيه يوجب قوة الظن الحاصل من الخبر»٢.

الثاني: عموم المفهوم من قوله تعالى : « إِنْ جَاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنوا» نظراً إلى أنّ تزكية الواحد داخلة فيه ، فإذا كان المزكّي عدلاً لايجب التثبّت عند خبره، واللازم من ذلك الاكتفاء به٣.

وأجاب صاحب المنتقى بعد بيان أنّ المراد من الآية حصول العلم بقوله: «فرض العموم في الآية على وجه يتناول الإخبار بالعدالة يفضي إلى التناقض في مدلولها، من حيث أنّ الاكتفاء في معرفة العدالة بخبر العدل يقتضي عدم توقف قبول الخبر على العلم بانتفاء صفة الفسق عن المخبر به، ضرورة أنّ خبر العدل بمجّرده لايوجب العلم ، وقد قلنا : إنّ مقتضاها توقف القبول على العلم بالانتفاء، وهذا تناقض ظاهر ، فلابد من حملها على ارادة الإخبار بما سوى العدالة»٤.

وأجاب الصدر (ت/١٣٥٤ هـ) عن الجواب الثاني لصاحب المنتقى بقوله : «وقد دلّت الآية على وجوب تصديق العادل في روايته لعدالته فكلّما أخبر العادل وجب تصديقه ، والتبيّن في الآية

---

١ منتقى الجمان ١ : ١٦.

٢ منتقى الجمان ١: ١٧ .

٣ انظر منتقى الجمان ١ : ١٦.

٤ منتقى الجمان ١ : ٢٠ .

إنما يراد به التبيّن الذي تسكن إليه النفس لا التبيّن القطعي، وخبر العدل بالعدالة مما يوجب سكون النفس فهو حجة ومن مصاديقه»١.

الثالث : ان العلم بالعدالة متعذّر غالبا ، فلا يناط التكليف به ، بل بالظن ، وهو يحصل من تزكية الواحد ٢.

وأجاب صاحب المنتقى بأنّ: «تحصيل العلم بعدالة كثير من الماضين وبرأي جماعة من المزكين أمر ممكن بغير شك من جهة القرائن الحالية والمقالية ، إلاّ أنّها خفيّة المواقع ، متفرّقة المواضع ، فلا يهتدي إلى جهاتها، ولا يقتدر جمع اشتاتها إلاّ من عظم في طلب الاصابة جهده ، وكثر في تنقيح الآثار كدّه، ولم يخرج عن حكم الاخلاص في تلك الأحوال قصده»٣.

وأجاب الصدر رحمه‌الله عن الثالث معلقا : «لأنّا وجدنا تعبّد المشهور بالظن الأضعف وطرح الأقوى في موارد كثيرة كما لايخفى على الخبير ، هذا مع أنّ القائل بكفاية تزكية العدل الواحد إمّا أن يستدل بعموم مادل على حجية خبر الواحد كما تقدم، وإمّا أن يدّعي انسداد باب العلم بالعدالة وكفاية الظن بها ، وعلى التقديرين لايلزم الأخذ بالظن الأقرب؛ إذ لادليل على لزومه ولم يقل به أحد ، فكيف يلزمه تقديم أصل البراءة على الخبر، فتأمّل»٤.

---

١ نهاية الدراية : ٣٧١.

٢ انظر منتقى الجمان ١ : ١٦.

٣ منتقى الجمان ١: ٢١ .

٤ نهاية الدراية : ٣٧٤.

وقال الأعرجي : «إنّ العدالة شرط للعمل على الاطلاق من دون حاجة إلى التثبّت ، أو من دون فرق بين ماله معارض وما ليس له، حتى يعمل به على كل حال ، أمّا مع عدم المعارض فظاهر ، وأمّا معه فبه وبمعارضه على التخيير، وهذا بخلاف مجرّد الوثوق؛ فإنّه لايكتفى به مطلقا ، ومن ثمّ لم يأخذوا بأخبار الموثقين حيث لامعارض من أخبار العدول»١.

وقد صرح الكشي بعدالة جمع مع تصريحه بأنهم ليسوا من الاماميّة، منهم: محمد بن الوليد الخزاز ومعاوية بن حكم ومصدق بن صدقة، ومحمد بن سالم بن عبد الحميد ، هؤلاء كلّهم فطحيّة ، وهم من أجلّة العلماء والفقهاء والعدول»٢ انتهى .

وقال الحر العاملي (ت/١١٠٤ هـ) : «فإنّ اشتهار العدالة يغني عن تزكية العدلين كمشايخنا من عهد الكليني إلى زماننا هذا ؛ لما اشتهر في كل عصر من ثقتهم وضبطهم وورعهم مايزيد على العدالة»٣.

فحال العدالة حال الضبط وأصالة عدم الغفلة والسهو والنسيان جارية فيها كلّها، قال الشيخ الأنصاري : «ان احتمال الغفلة من المتكلم والسامع احتمال مرجوح في نفسه مع انعقاد الاجماع من العقلاء والعلماء على عدم الاعتناء باحتمال الغفلة في جميع أُمور العقلاء أقوالهم وأفعالهم»٤.

---

١ العدة : الفائدة الرابعة .

٢ العدة : الفائدة الرابعة .

٣ خاتمة الوسائل ٢٠ : ١٢٠ .

٤ فرائد الأُصول ١ : ١٦١.

وقال أيضا: «احتمال الغفلة مما هو مرجوح في نفسه ومتفق على عدم الاعتناء به في جميع الأُمور»١.

ولعل إلى ذلك يشير كلام الشيخ الطوسي في العدة حيث قال: «وأمّا العدالة المراعاة في ترجيح أحد الخبرين على الآخر ، فهو أن يكون الراوي معتقدا للحق مستبصرا ، ثقة في دينه، متحرّجا من الكذب ، غير متّهم فيما يرويه . فأما إذا كان مخالفا في الاعتقاد لأصل المذهب وروى مع ذلك عن الائمة عليهم‌السلام، نظر فيما يرويه ، فإن كان هناك من الطرق الموثوق بهم ما يخالفه وجب اطراح خبره ، وإن لم يكن هناك مايوجب اطراح خبره ويكون هناك ما يوافقه وجب العمل به، وان لم يكن من الفرقة المحقة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ، ولا يعرف لهم قول فيه وجب أيضا العمل به ؛ لما روي عن الصادق عليه‌السلامأنّه قال: «إذا نزلت بكم حادثة لاتجدون حكمها فيما رووا عنا فانظروا إلى ماروووه عن عليّ عليه‌السلام فاعملوا به». ولأجل ماقلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث وغياث بن كلّوب ونوح بن دراج والكوفي وغيرهم من العامة عن أئمتنا عليهم‌السلام ولم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه»٢.

قال الجلالي : ان قبول أخبار المخبر الواحد ليس امرا يفيد العلم، بل هو باعتبار كونه ثقة يوجب اخباره الاطمئنان بالواقع ، والعدالة من الامارات التي تستنبط منها الوثاقة، فالمدار هو حصولها ، وذلك يحصل في الواحد ، وكلّما زاد زاد الاطمئنان كما تشهد بذلك العرف والسيرة.

---

١ فرائد الأُصول ١ : ١٦٢ .

٢ عدة الأُصول ١ : ١٤٩ . ١٥٠ .

قال الأعرجي (ت/١٢٢٧ هـ) : «بل أجاز [= الشيخ الطوسي] العمل بخبر المتحرّج في روايته وان كان فاسقا بأفعال الجوارح محتجا بأنّ العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه ، وأنّ الفسق بأفعال الجوارح انما يمنع من قبول الشهادة لا من قبول الخبر...»١.

والعلاّمة يعتمد على رواية إمامي لم يرد فيه قدح بأصالة العدالة كما يظهر في ترجمة أحمد بن إسماعيل بن سمكة.

وبناء القدماء على العمل بخبر كل إمامي لم يظهر منه فسق وعدم اعتبار الوثاقة فيه ، وعليه العلاّمة كما في ترجمة أحمد بن إسماعيل بن عبد اللّه .

ويؤيده كلام عليّ عليه‌السلام لشريح القاضي: «واعلم ان المسلمين عدول بعضهم على بعض إلاّ مجلودا في حدٍّ لم يتب منه»٢.

٤ ـ رواية أصحاب الاجماع :

ومن الامارات تصحيح مايصح عن جماعة عرفوا بأصحاب الإجماع بدعوى الكشي في حقهم بأنّ الطائفة اجمعت على تصحيح مايصح عنهم ، وتبع الكشي جمهور المتأخرين . واستنادا إلى هذا الكلام ذهب جماعة إلى الحكم بصحة ما رواه أي واحد من هؤلاء دون مناقشة للسند بينهم وبين المعصومين عليهم‌السلام ، وقد ذكرهم الكشي في ثلاث طوائف من أصحاب الباقر والصادق والكاظم وابنه الرضا عليهم‌السلام ومن أصحاب أبي جعفر وأبي عبد اللّه عليهما‌السلام.

---

١ العدة : ١٢ .

٢ الكافي ٧ : ٤١٣ ، باب آداب القاضي، ح١ .

قال الكشي : «أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر وأصحاب أبي عبد اللّه عليهماالسلام ، وانقادوا لهم بالفقه فقالوا: أفقه الأولين ستة : زرارة ، ومعروف بن خرّبوذ ، وبريد ، وأبو بصير الأسدي ، والفضيل بن يسار ، ومحمد بن مسلم الطائفي .

قالوا: وأفقه الستة زرارة. وقال بعضهم مكان أبو بصير الأسدي : أبو بصير المرادي ، وهو ليث بن البختري» ١.

وفي تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد اللّه عليه‌السلام، قال الكشي : «أجمعت العصابة على تصحيح مايصح عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقرّوا لهم بالفقه من دون اولئك الستة الذين عددناهم وسمّيناهم ستة نفر : جميل بن دراج، وعبد اللّه بن مسكان، وعبد اللّه بن بكير، وحماد بن عثمان ، وحماد بن عيسى، ، وابان بن عثمان، قالوا: وزعم أبو اسحاق الفقيه وهوثعلبة بن ميمون: ان أفقه هؤلاء جميل بن دراج ، وهم أحداث أصحاب أبي عبد اللّه عليه‌السلام» ٢.

تسمية الفقهاء من أصحاب الأئمّة:

وفي تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليه‌السلام، قال الكشي : «أجمع أصحابنا على تصحيح مايصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفر أُخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد اللّه عليه‌السلام ، منهم : يونس بن عبد الرحمن ، وصفوان بن يحيى بيّاع السابري ومحمد بن أبي عمير ، وعبد اللّه بن المغيرة ، والحسن بن محبوب ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب : الحسن بن عليّ بن

---

١ رجال الكشي : ٢٠٦ ، ط / النجف .

٢ رجال الكشي : ٣٢٢ ، ط / النجف .

فضال وفضالة بن أيوب، وقال بعضهم مكان فضالة بن أيوب : عثمان بن عيسى ، وأفقه هؤلاء : يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى»١.

فالطائفة الأُولى : من أصحاب الامامين الباقر والصادق معا وهم ستة :

١ . زرارة ، ٢ . ومعروف بن خرّبوذ، ٣ . وبريد ، ٤ . وأبو بصير الأسدي، ٥ . والفضيل بن يسار، ٦ . ومحمد بن مسلم الطائفي .

قالوا : وأفقه الستة زرارة ، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي : أبو بصير المرادي وهو ليث بن البختري.

الطائفة الثانية : أصحاب الإمام الصادق فقط ، وهم ستة أيضا دون أُولئك الستة الذين سمّيناهم، وهم : ٧ . جميل بن درّاج ، ٨ . وعبد اللّه بن مسكان ، ٩ . وعبد اللّه بن بكير ، ١٠ . وحمّاد بن عيسى ، ١١ . حمّاد بن عثمان ، ١٢ . وأبان بن عثمان.

الطائفة الثالثة : أصحاب الإمام الكاظم والرضا عليهماالسلام: وقد شهد لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفر دون الستة نفر الذين ذكروهم في أصحاب أبي عبد اللّه في المرتبة أو العمر أو فيهما معا، وهم : ١٣ . يونس بن عبد الرحمن ، ١٤ . وصفوان بن يحيى بيّاع السابري ، ١٥ . محمد بن أبي عمير ، ١٦ . وعبد اللّه بن المغيرة ، ١٧ . والحسن بن محبوب، ١٨ . وأحمد بن محمد بن أبي نصر . وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب : الحسن بن عليّ بن فضال وفضالة بن أيوب، وقال بعضهم مكان ابن فضال : عثمان بن عيسى . وأفقه هؤلاء : يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى٢.

---

١ رجال الكشي : ٤٦٦ ، ط / النجف .

٢ راجع: اختيار معرفة الرجال : ٥٥٦ .

وعليه فمجموعهم (١٨) شخصا ، ومع اختلاف الأسماء (٢٢) راويا، وهم مختلفون في العمر وان كانوا كلّهم اجلاء، وربما في المرتبة والعمر معاً.

وقد نظم السيد مهدي بحر العلوم (ت/ ١٢١٢ هـ) أصحاب الاجماع بقوله :

قد أجمع الكلّ على تصحيح ما يَصحُ عن جماعةٍ فليعلما

وهم أُولوا نجابةٍ ورفعةٍأربعة وخمسةٌ وتسعةٌ

فالستّةُ الأُولى من الأمجاد أربعةٌ منهم من الأوتادِ

زرارةٌ كذا بُرَيْدٌ قَد أتشمّ محمدٌ وليَثٌ يافثَى

كذا الفضيل بعدَهُ معروف وهو الذي مابيننا معروفُ

والستة الوسُطى أولوا الفضائل رُتبتهُم أدنى من الأوائِلِ

جميل الجميل مع أبان والعبدَلان ثمَّ حَمّادانِ

والستة الأُخرى هُم صفوان ويُونسٌ عليهما الرضوانُ

ثم ابن محبوب كذا محمَّدٌ كذاك عبد اللّه ثُمَّ أحمدُ

وما ذكرناهُ الأصحّ عندَنا وشذَّ قولُ من به خالفنا١

وقد أشار قدس‌سره بقوله : «الأصحّ عندنا» إلى الخلاف في العدد والوصف في أربعة موارد:

الأوّل: بين أبي بصير الأسدي أو أبي بصير المرادي .

---

١ نقله العلامة المامقاني في مقباس الهداية ٢ : ٢٠٠ ـ ٢٠٢ .

الثاني: بين حمدان بن أحمد ، كما عليه أبي داود في رجاله ص٨٤ ، أو حمّاد بن عيسى .

الثالث : بين الحسن بن محبوب والحسن بن علي بن فضال .

الرابع : بين فضالة بن أيوب او عثمان بن عيسى .

قال التستري دام ظلّه : «إنّ الكشي عدّ عبد اللّه بن بكير من أصحاب الاجماع، والشيخ كما رأيت لم يفرّق بينه وبين باقي الفطحيّة، وأمّا عدّه منهم عثمان بن عيسى وأبان بن عثمان، فالأوّل وإن كان واقفيّا إلاّ أنّ الظاهر رجوعه أخيرا لروايته توبته والثاني ناوسيته في كلمة من كش غير محقّقة. وكيف كان ، فالترجيح في مثل ابن بكير ونظرائه لقول الشيخ ؛ فإنّه كان فقيها محدّثا وقال ماقال محققا وعن دراية ، وأما الكشي فاستند إلى شيخه العياشي، والعياشي استند الى استاده ابن فضال الفطحي» ١.

وقد ادعى الشيخ في العدّة اجماع الإمامية على العمل بروايات جماعة ، منهم: السكوني وحفص بن غياث وعياث بن كلّوب ونوح بن درّاج ومن ماثلهم من العامة مثل طلحة بن زيد وغيره العامة عبد اللّه بن بكير وسماعة بن مهران وبني فضال والطاطريين وعمّار الساباطي وعلي بن أبي حمزة وعثمان بن عيسى .

والبحث فيهم مثل مافي أصحاب الإجماع .

والملاحظ انّ الكشي عبّر عن الطائفة الأُولى بتصديقهم والانقياد لهم بالفقه وإنّما زاد في الطائفتين الأخيرتين : الاقرار بالفقه ، وفي الطائفة الثالثة : الاقرار بالعلم أيضا ، مما يكشف بوضوح عدم استوائهم في المرتبة العلمية.

---

١ قاموس الرجال ١: ١٢ .

ويلاحظ أيضا أن هؤلاء ليسوا من طبقة زمنية واحدة فمنهم من توفي في حدود سنة ١٤٨ هـ إلى حدود ٢٢٠ هـ كالآتي :

١ . أصحاب الباقر والصادق عليهماالسلام ، وهم معروف بن خرّبوذ وبريد بن معاوية وفضيل بن يسار .

٢ . أصحاب الصادق عليهالسلام، وهم عبد اللّه بن بكير .

٣ . أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهمالسلام ، وهم زرارة وأبو بصير الأسدي ومحمد بن مسلم .

٤ . أصحاب الصادق والكاظم عليهماالسلام ، وهم جميل وعبد اللّه بن مسكان .

٥ . أصحاب الكاظم والرضا عليهماالسلام، وهم حمّاد بن عيسى وحمّاد بن عثمان وابن أبي عمير .

٦ . أصحاب الكاظم والرضا عليهماالسلام ، وهم يونس بن عبد الرحمن وعبد اللّه بن المغيرة والحسن بن محبوب.

٧ . أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهمالسلام ، وهم صفوان بن يحيى والبزنطي.

ما المراد من تصحيح مايصح عنهم ؟

وهنا أقوال في مفاد جملة : «تصحيح مايصح عنهم»:

القول الأوّل : ان الإجماع المدعى اجماع تعبّدي فيجب العمل به:

ذهب إليه الحر العاملي حيث قال: «فعلم من هذه الأحاديث الشريفة دخول المعصوم بل المعصومين عليهم‌السلام في هذا الإجماع المنقول بخبر هذا الثقة الجليل وغيره»١.

فلا فرق بين هذا الإجماع المنقول وغيره من الإجماعات لكونها كاشفة عن رأى المعصوم عليه‌السلام.

وقال أيضا : «وناهيك بهذا الإجماع الشريف الذي قد ثبت نقله وسنده قرينةً قطعية على ثبوت كل حديث رواه واحد من المذكورين مرسلاً أو مسندا عن ثقة أو ضعيف أو مجهول ؛ لإطلاق النصّ، والإجماع كما ترى»٢.

ويرد عليه . أولاً . : بعد تسليم ان الظاهر بل الصريح أنّ المراد من قولهم : «تصحيح ما يصح» هو صحة الروايات التي يروونها ، ولو كانت الاسانيد منهم فما فوق ضعيفة أو مجهولة ان ماذكر فيه ذهول عن اختلاف اصطلاح الصحة بين المتقدمين والمتأخرين ؛ فإنّ الصحيح في اصطلاح القدماء هو المعتمد عليه والمعمول به ، سواء كان صحيحا باصطلاح المتأخرين أو حسنا أو موثقا ، ولا ريب في ان الكشي الذي هو اول من ادعى ذلك ، من المتقدمين ، والصحة بهذا المعنى لايستلزم توثيق رجال الإسناد كما هو ظاهر.

وقال السيد المقدس الأعرجي في العدّة في المقام : «وأنّى تجمع الطائفة على تصحيح كلّما جاء به من يبارزهم بالعداوة ويبارزونه ويبرأ من إمامهم ويكذبه»٣.

---

١ وسائل الشيعة ٢٠ : ٨٠ .

٢ الوسائل ٢٠ : ٨٠ .

٣ العدة : ٢٦ ، وانظر نهاية الدراية : ٤٠٨ .

واختار هذا الراي المحقق المامقاني فقال: «والمراد بهذا الإجماع ليس هو المعنى اللّغوي ، وهو مجرد اتفاق الكل ، بل المعنى المصطلح وهو الاتفاق الكاشف عن رأي المعصوم عليه‌السلام»١.

ويرد عليه ثانيا ما أورده سيدنا الاستاذ دام ظلّه عليه بقوله: «فترجع هذه الدعوى إلى دعوى الاجماع على حكم، وقد بيّنا في المباحث الأُصولية أنّ الاجماع المنقول بخبر الواحد ليس بحجة ، وأدلّة حجية الواحد لايشمل الاخبار الحدسيّة»٢.

فان الإجماع المذكور ليس الإجماع المصطلح الأُصولي، بل المراد به المعنى اللغوي بمعنى الاتفاق؛ لعدم وجود هذا الاصطلاح في عصر الكشي ؛ إذ لو كان كذلك لما حصل للكشي التردد في بعض الطائفة الأُولى فجعل بعضهم ابا بصير المرادي مكان الأسدي ، وفي الطائفة الثالثة علي بن فضال مكان الحسن بن محبوب ، وأيُّ اجماع هذا مع الخلاف في المدّعى!

القول الثاني: ان المراد وثاقة الأشخاص المذكورين فقط دون مشايخهم:

واحتمل ذلك الفيض (ت/١٠٩١) حيث قال: «وأنت خبير بان هذه العبارة [= عبارة الكشي] ليست صريحة في ذلك [= الحكم بصحة الحديث] ولا ظاهرة فيه ؛ فإنّ مايصح عنهم إنّما هو الرواية لا المروي ، بل كما يحتمل ذلك يحتمل كونها كناية عن الاجماع على عدالتهم وصدقهم بخلاف غيرهم ممن لم ينقل الإجماع على عدالته»٣.

---

١ مقباس الهداية ٢: ١٧٤.

٢ معجم رجال الحديث ١ : ٧٤.

٣ الوافي ١ : ٢٧ المقدمة الثانية.

وقد ذكر سيدنا الاستاذ دام ظلّه كلام صاحب الوافي بطوله صدرا وذيلاً ثم قال: «أقول ماذكره متين لاغبار عليه »١.

واستظهر ذلك سيدنا الاستاذ دام ظلّه بقوله: «من الظاهر أن كلام الكشي لاينظر إلى القول بصحة ماورواه أحد المذكورين من المعصومين عليهم‌السلام ... وانما ينظر إلى بيان جلالة هؤلاء وأنّ الاجماع قد انعقد على وثاقتهم وفقههم وتصديقهم فيما يروونه ، ومعنى ذلك أنّهم لا يتّهمون بالكذب في أخبارهم وروايتهم »٢.

وفيه : ان وثاقتهم في كلام الكشي مفروغ عنه ، وهذا ظاهر في الطائفة الأُولى حيث أكّد الكشي بقوله : «تصديق هؤلاء والانقياد لهم بالفقه» فإنّ ظاهره وصفهم في ذاتهم وكونهم رواة ثقات يجب تصديقهم في روايتهم ولكنه لايصح في الطائفة الثانية والثالثة حيث قال: «تصحيح مايصح عنهم » وهو بلا اشكال ناظر إلى المروي لا الرواية، فكل ماصح عنهم من الروايات تعتبر صحيحة بهذا الإجماع، ففي الطائفتين الاخيرتين زيادة على التصديق والفقه ماليس في الطائفة الأُولى ، والقول بأنّ المراد من قوله: «تصحيح مايصح عنهم» توثيق ذاتهم مكابرة.

القول الثالث: ماذكره سيدنا الاستاذ دام ظلّه بقوله : «قد يقال: إنّ دعوى الإجماع على تصحيح مايصح عن الجماعة المذكورين إنّما يرجع إلى دعوى ان هؤلاء لايروون إلاّ عن ثقة، وعليه فيعتمد على مراسيلهم وعلى مسانيدهم وان كانت الوسائط مجهول أو مهملة».

---

١ معجم رجال الحديث ١: ٧٤.

٢ معجم رجال الحديث ١ : ٧٣.

ثم رده دام ظلّه قائلاً : «هذا القول فاسد جزما ؛ فإنه لايحتمل إرادة ذلك من كلام الكشي ، ولو سلّم انه اراد ذلك فهذه الدعوى فاسدة بلا شبهة؛ فإنّ أصحاب الإجماع قد رووا عن الضعفاء في عدة موارد»١.

ثم عدّ دام ظلّه من تلك الموارد ثلاثة:

١ . الحكم بن عيينه العامي ، روى ابو بصير عنه.

٢ . سالم بن أبي حفصة ، روى زرارة عنه.

٣ . عمرو بن شمر ، روى عنه كلّ من : حماد بن عيسى ويونس بن عبد الرحمن وابن محبوب وعبد اللّه بن المغيرة٢.

كما أفاد سيدنا الاستاذ دام ظلّه أيضا: انّ رواية جملة من أصحاب الإجماع عن غير المعصوم قليلة جدا ، وروى جماعة منهم عن الضعفاء [وعدّد دام ظلّه جمعا ثم قال:] وهذا عمرو بن شمر بالغ النجاشي في تضعيفه ، وروى عنه جماعة من أصحاب الإجماع.

روى محمد بن يعقوب بسند صحيح عن حماد بن عيسى عنه٣.

وروى بسند صحيح أيضا عن يونس بن عبد الرحمن عنه٤.

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٧٥.

٢ معجم رجال الحديث ١ : ٨١ .

٣ الكافي ١ : ٥ ، الباب ٤ .

٤ الكافي ٢: ٢٠ ، الباب الأول .

وروى بسند صحيح أيضا عن ابن محبوب عنه١.

وروى بسند صحيح أيضا عن عبد اللّه بن المغيرة عنه٢.

واستلخص سيدنا الاستاذ دام ظلّه من ذلك: «إن كلام الكشي لاينظر إلى الحكم بصحة ماروا ه أحد المذكورين عن المعصومين عليهم‌السلام حتى إذا كانت الرواية مرسلة أو مروية عن ضعيف أو مجهول الحال ، وانما ينظر إلى بيان جلالة هؤلاء وأنّ الإجماع قد انعقد على وثاقتهم وفقههم وتصديقهم في مايروونه، ومعنى ذلك أنهم لا يتهّمون بالكذب في أخبارهم وروايتهم ، واين هذا من دعوى الإجماع على الحكم بصحة جميع ماروو ه عن المعصومين عليهم‌السلام وإن كانت الواسطة مجهولاً أو ضعيفا ؟!»٣

القول الرابع: ماذهب اليه المحدّث النوري بقوله : «ان اجماع العصابة على صحة أحاديث الجماعة اجماع على اقتران أحاديثهم بما يوجب الحكم بالصحة»٤.

توضيح ذلك : إن المراد من الصحة في كلام القدماء ، والكشي منهم ، ليس الصحة بالمعنى المصطلح ، بل المراد تصحيح أيّ خبر معتبر يجب العمل به لاحتفافه بالقرائن الخارجية ، ولاينافى ضعفها في الرواة ، والرواية الصحيحة بهذا المعنى ترادف الحجة الشرعية.

---

١ الكافي ٢ : ٥ ، الباب الأوّل .

٢ الكافي ٦ : ١١، الباب ٦ .

٣ معجم رجال الحديث ١ : ٧٣.

٤ مستدرك الوسائل ٣: ٧٥٩ .

وعليه، الإجماع قد حصل بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص بأنّ القرائن الخارجية قد قامت على حجية أحاديثهم بالرغم من كون الرواة من قبلهم ضعفاء؛ فإنّ الإجماع قائم بأنهم لايروون إلاّ ماصحّ وأصبح حجّة شرعا وأنّ كلما صحّ عندهم يكون حجة شرعية ، وهذا ظاهر للمتأمّل في عبارة الكشي لقرب عصرهم من عصر الأئمة المذكورين عليهمالسلام، بل هم أقدم وفاة من الإمام العسكري المتوفى ٢٦٠ هـ ، فإن محمد بن أبي عمير توفي ٢١٧ هـ ، وصفوان بن علي بياع السابري توفي ٢١٠ هـ ، وأحمد بن محمد البزنطي توفي ٢٢١ هـ ، فالتشكيك في الواسطة بينهم وبين المعصومين كالتشكيك في الواسطة بين المعصوم المتأخّر والمتقدم، فإذا صحّ الحديث إلى هؤلاء يجب الأخذ به إلاّ أن يعارض بحجة أُخرى، وهذا الإجماع وان لم يثبت وثاقة الواسطة بينهم وبين المعصوم عليهالسلام ولكنه لايقلّ شأنا عن ذلك.

ولايخفى ان المحدّث النوري استقصى من نقل الإجماع في حقه غير الثمانية عشر الذين ذكرهم الكشي وعددهم إلى اثنين وعشرين رجلاً١، ولكن ثبوت الإجماع في غير المتفق عليه من نقل الكشي ممنوع.

والظاهر أنّ ماذكرناه ليس صريحا في التوثيق إلاّ أنّه يستلزمه؛ وذلك لأنّ تخصيص التصحيح بهم يستلزم خصوصية فيهم، ولا يكون إلاّ لضبطهم او جلالتهم وعلوّ كعبهم في الأحاديث بما هو مناط التوثيق ، أو هو عينه . فالاجماع المذكور امارة تكشف عن وثاقة هؤلاء من ناحية وأنّ مروياتهم مقرونة بعلامات الصحة عندهم ، إلاّ ما خرج بدليل ، ومن ذلك ماذكر الطوسي في الاستبصار بعد أن ذكر ثلاثة أحاديث ، ثانيها مرسلة ابن بكير عن رجل٢.

---

١ مستدرك الوسائل ٣ : ٧٥٧ .

٢ الاستبصار ٣: ٩٢٢ ، باب أنّه لايقع ظهار إلاّ بيمين .

ثمّ قال الطوسي مانصه : «أوّل مافي هذه الأخبار: أنّ الخبرين منهما . وهما الأخيران . مرسلان ، والمراسيل لايعترض بها على الأخبار المسندة»١ وكفى ذلك دليلاً على أنّ المراسيل ساقطة عن الاعتبار ولو كانت عن أصحاب الإجماع ما لم يساندها عمل الأصحاب .

وبالجملة، لاحاجة إلى إطالة الكلام في هذا المقام بأنّه من صغريات الإجماع المنقول ، وقد بحث عنها في علم الأصول بتفصيل عدم حجيته، فإنّ هذا الإجماع ظاهر في وثاقتهم ، بل أمارة لو انضمّت إليها قرائن اخرى لوجب العمل برواياتهم كما هو الحال في كل رواية ، وليس المراد من التصحيح سوى وجود تلك القرائن في رواياتهم، كما يشهد بذلك رواياتهم عن الضعفاء، واللّه العالم.

٥ ـ المراسيل المقبولة:

ان الطائفة سوّت . حسب دعوى الشيخ الطوسي . بين المسانيد والمراسيل لثلاثة من الرواة ؛ لأنّهم لايروون إلاّ عن ثقة ، ويعتبر عمل الطائفة هذا توثيقا عاما منهم لكل الرواة بين هؤلاء الثلاثة والمعصومين، ولايقل ذلك عن توثيق الشيخ الطوسي نفسه كل واحد منهم الرواة منفردا، وهؤلاء هم:

١ . محمد بن أبي عمير الأزدي (ت / ٢١٧ هـ).

٢ . صفوان بن يحيى البجلي بيّاع السابري (ت / ٢١٠ هـ) .

٣ . أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي (ت / ٢٢١ هـ) .

قال الشيخ الطوسي مانصه : «وإذا كان أحد الراويين مسندا والآخر مرسلاً، نظر في حال المرسل، فإن كان ممن يعلم أنه لا يرسل إلاّ عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك سَوّت الطائفة بين مايرويه محمد بن أبي عمير ، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن

---

١ الاستبصار ٣: ٩٢٢.

أبي نصر وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنّهم لايروون ولا يرسلون إلاّ ممن يوثق به، وبين ما أسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا عن رواية غيرهم»١. وقد تبع الشيخ كل من تأخر عنه.

فمن هؤلاء الثلاثة؟

ان تخصيص هؤلاء الثلاثة بالاسم يدل على دور خاص لهم في المذهب يستنتج من تراجم حياتهم ورواياتهم ونكتفي في هذا الصدد بما قاله النجاشي عنهم فإنّها تكشف لمحة عن حياتهم ، وللتفصيل يراجع ترجمتهم في كتاب «رواة الحديث» .

١ ـ ابن أبي عمير (ت/٢١٧ هـ):

مما قال النجاشي: «محمد بن أبي عمير زياد بن عيسى ، أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلب بن أبي صفرة ، وقيل: مولى بني أُمية ، والأوّل أصح . بغدادي الأصل والمقام. لقي أبا الحسن موسى عليه‌السلام، وسمع منه أحاديث، كناه في بعضها ، فقال : يا أبا أحمد. وروى عن الرضا عليه‌السلام . جليل القدر، عظيم المنزلة فينا ، وعند المخالفين .

الجاحظ يحكي عنه في كتبه ، وقد ذكره في المفاخرة بين العدنانية والقحطانية ، وقال في البيان والتبيين : حدثني إبراهيم بن داحة ، عن ابن أبي عمير، وكان وجها من وجوه الرّافضة.

وكان حبس في أيام الرشيد، فقيل : ليلي القضاء، وقيل أنّه : ولي بعد ذلك، وقيل : بل ليدلّ على مواضع الشيعة، وأصحاب موسى بن جعفر عليه‌السلام .

وروي أنّه ضرب أسواطا بلغت منه ، فكاد أن يقرّ لعظيم الألم ، فسمع محمد بن يونس بن عبد الرحمن ، وهو يقول: اتّق اللّه يامحمد بن أبي عمير، فصبر، ففرّج اللّه .

---

١ عدة الأصول ١ : ١٥٤.

وروي أنّه : حبسه المأمون، حتّى ولاّه قضاء بعض البلاد .

وقيل : انّ أُخته دفنت كتبه في حالة استتارها ، وكونه في الحبس أربع سنين ، فهلكت الكتب، وقيل : بل تركتها في غرفةٍ ، فسال عليها المطر، فهلكت ، فحدّث من حفظه، وممّا كان سلف له في أيدي الناس ، فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله . وقد صنف كتبا كثيرة . ثمّ ذكر النجاشي إليه خمسة طرق ثم قال: . فأمّا نوادره، فهي كثيرة ، لأنّ الرواة لها كثيرة، فهي تختلف باختلافهم .

فأمّا التي رواها عنه: عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك ، فإنّي سمعتها من القاضي أبي الحسين محمد بن عثمان بن الحسن يقرأ عليه ، حدّثكم الشريف الصالح أبو القاسم جعفر بن محمد بن إبراهيم قراءةً عليه، قال : حدّثنا معلّمنا عبيد اللّه بن أحمد بن نهيك ، عن ابن أبي عمير : بنوادره ، مات محمّد بن ابي عمير ، سنة سبعة عشرة ومائتين»١.

٢ ـ صفوان بن يحيى الكوفي (ت/٢١٠ هـ) :

قال النجاشي : «صفوان بن يحيى أبو محمد البجلي، بيّاع السابري ،كوفي ، ثقة ثقة عين. روى أبوه عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام، وروى هو عن الرضا عليه‌السلام، وكانت له عنده منزلة شريفة. ذكره الكشي في رجال أبي الحسن موسى عليه‌السلام. وقد توكّل للرّضا وأبي جعفر عليهماالسلام، وسلم مذهبه من الوقف. وكانت له منزلة من الزهد والعبادة. وكان جماعة الواقفة بذلوا له مالاً كثيرا .

وكان شريكا لعبد اللّه بن جندب ، وعلي بن النعمان، وروي : انّهم تعاقدوا في بيت اللّه الحرام، أنّه من مات منهم ، صلى من بقي صلاته، وصام عنه صيامه، وزكى عنه زكاته، فماتا ، وبقي صفوان ، فكان يصلّي في كلّ يوم مائة وخمسين ركعة، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر، ويزكّي زكاته ثلاث دفعات ، وكلّ مايتبرّع به عن نفسه ممّا عدا ماذكرناه، تبرع عنهما مثله .

---

١ رجال النجاشي ٢ : ٢٠٨ .

وحكى بعض أصحابنا: ان انسانا كلفه حمل دينارين إلى أهله إلى الكوفة ، فقال: إنّ جمالي مكراة، وأنا استأذن الأُجراء . وكان من الورع والعبادة، على ما لم يكن عليه أحد من طبقته رحمه‌الله.

وصنف ثلاثين كتابا ، كما ذكر أصحابنا ، يعرف منها الآن: كتاب الوضوء ، كتاب الصلاة، كتاب الصوم ، كتاب الحج ، كتاب الزكاة، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الفرائض ، كتاب الوصايا، كتاب الشراء والبيع ، كتاب العتق والتدبير ، كتاب البشارات ، نوادر .

أخبرنا علي بن أحمد . قال : حدّثنا محمد بن الحسن ، قال : حدّثنا محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزّيات ، عن صفوان: بسائر كتبه . مات صفوان بن يحيى رحمه‌الله سنة عشرة ومائتين» ١.

٣ ـ أحمد بن محمد البزنطي (ت/٢٢١ هـ):

قال النجاشي : «أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر . زيد ، مولى السّكون ، أبو جعفر المعروف بالبزنطي . كوفي ، لقي الرّضا وأبا جعفر عليهماالسلام ، وكان عظيم المنزلة عندهما . وله كتب منها: الجامع ، قرأناه على أبي عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه رحمه‌الله، قال: قرأته على أبي غالب أحمد بن محمد الزّراري ، قال: حدثني به خال أبي محمد بن جعفر ، وعمّ أبي علي بن سليمان ، قالا : حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عنه : به . وكتاب النوادر .

أخبرنا به : أحمد بن محمد بن الجندي، عن أبي العبّاس أحمد بن محمد ، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا بن شيبان ، عنه: به وكتاب نوادر آخر.

[أخبرنا به] : الحسين بن عبيد اللّه ، قال: حدّثنا جعفر بن محمد أبو القاسم، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن الحسن بن سهل ، قال: حدّثنا أبي محمد بن الحسن، عن أبيه الحسن بن سهل

---

١ رجال النجاشي ١ : ٤٤٠ .

عن موسى بن الحسن عن أحمد بن هلال عن أحمد بن محمد : به . ومات أحمد بن محمد سنة إحدى وعشرين ومائتين ، بعد وفاة الحسن بن عليّ بن فضّال بثمانية أشهر ، ذكر محمّد بن عيسى بن عبيد : أنّه سمع منه سنة عشرة ومائتين»١.

وهؤلاء الثلاثة متعاصرون ومتقاربون وفاةً ، وأقدمهم وفاتاً صفوان بن يحيى (ت/٢١٠ هـ) وآخرهم وفاتاً البزنطي (ت / ٢٢١ هـ) وبالرغم من ذلك فانّ ابن أبي عمير (ت/٢١٧ هـ) بالرغم من تأخّر وفاته تركز التوثيق عليه بالاصالة وعلى الآخرين بالتبع ، والسبب في التركيز يظهر من ترجمته وأنّه كان يهتم بالكتابة وأنّ كتبه هلكت عندما كان مسجونا خلال أربع سنوات فحدّث من حفظه . وعليه فهذه حالة لم تتواجد في الآخرين ، ويظهر ان الشيخ الطوسي هو أوّل من صرّح بتعميم الحكم من ابن أبي عمير إلى آخرين من الثقات ، فالأمر بالنسبة إلى ابن أبي عمير حالة استثنائية وبالنسبة إلى غيره من الثقات اجتهاد من الطوسي قدس‌سره وحكمه حكم سائر اجتهاداته .

ونقل ابن طاووس (ت/٦٦٤ هـ) عن الشيخ الجليل أبي جعفر محمد بن بابويه رضى‌اللهعنه عمّن ذكره ورواه في أماليه قال: حدّثني موسى بن المتوكل رحمه‌الله قال: حدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن أبي عمير، قال : حدّثني من سمع أبا عبد اللّه عليه‌السلام يقول : «ماأحب اللّه من عصاه...».

ثمّ عقّبه بقوله : «ورواة هذا الحديث ثقات بالاتفاق، ومراسيل محمد بن أبي عمير كالمسانيد عند أهل الوفاق »٢.

---

١ رجال النجاشي ١ : ٢٠٣ .

٢ فلاح السائل : ١٤٦ .

واستثنى الشهيد الأوّل رحمه‌الله من المراسيل طائفة بقوله : «إلاّ ان يعلم تحرّز مرسله عن الرواية عن غير الشيعة» ثم عقّبه بقوله: «وفي تحقيق هذا المعنى نظر»١.

وقد مثّل الشهيد الثاني في شرحه بابن أبي عمير من أصحابنا ، وعلل وجه النظر بقوله: «لأنّ مستند العلم ان كان هو الاستقراء لمراسيله بحيث يجدون المحذوف ثقة فهذا في معنى الإسناد ، ولا بحث فيه ، وإن كان لحسن الظن به في أنّه لايرسل إلاّ عن ثقة ، فهو غير كافٍ شرعا في الاعتماد عليه ، ومع ذلك غير مختص بمن يخصّونه ، وإن كان استناده إلى إخباره بأنّه لايرسل إلاّ عن الثقة فمرجعه إلى شهادته بوثاقة الراوي المجهول، وسيأتي مافيه»٢. ثم قال : «وظاهر كلام الأصحاب وقبول مراسيل ابن أبي عمير هو المعنى الأوّل، ودون اثباته خرط القتاد، ونازعهم صاحب البشرى في ذلك ومنع تلك الدعوى»٣.

والمتحصل من كلامه قدس‌سره أنّ الشيخ الطوسي أصاب في اجتهاده بأنّ مراسيل هؤلاء الثلاثة يعمل بها عند فقدان المسانيد؛ لقرب عصر هؤلاء من الأئمة عليهم‌السلام ، بل تقدّمهم على بعض الأئمة والظروف التي أدت إلى ضياع كتبهم ولكنه مع ذلك اجتهاد ؛ لأنّه ليس إخبارا بالحس بوثاقة الواسطة ، وقد تبع الشهيد كلّ من ماتأخّر عنه.

وذهب المشكيني (ت/١٣٥٨هـ) إلى عدم الدلالة وقال : «إذ من المعلوم عدم سماع الشيخ له عن ابن [أبي] عمير وقرينيه ، ولا من الإمام ، بل إخباره إمّا مستند إلى مارأى في أخباره المسندة من كون الرجال الذين بعدهم إلى الإمام ثقات فيكون حسيّا ، أو إلى نقل الثقات له إليه فيكون

---

١ الدراية : ٤٨ .

٢ الرعاية : ١٣٨.

٣ الرعاية : ١٣٨ .

المخبر به بهذا الخبر حدسيا فلا يكون حجة، هذا مع أنّ المخبر به كون المروي عنه ثقة عند الثلاثة لا مطلقا»١.

أما سيدنا الاستاذ دام ظلّه فقد فصل المقال وقال: «هذه الدعوى باطلة فإنّها إجتهاد من الشيخ قد استنبطه من اعتقاده تسوية الأصحاب بين مراسيل هؤلاء ومسانيد غيرهم وهذا لايتمّ»٢ وقد أطنب دام ظلّه في وجه الرد ونلخصها بما يأتي.

أولاً : بأنّ التسوية المزبورة لم تثبت وإن ذكرها النجاشي أيضا في ترجمة محمد بن أبي عمير ، وذكر أن سببها ضياع كتبه وهلاكها ؛ إذ لو كانت هذه التسوية صحيحة وأمرا معروفا متسالما عليه بين الأصحاب لذكرت في كلام واحد من القدماء لامحالة، وليس منها في كلماتهم عين ولا أثر . فمن المطمأنّ به أنّ منشأ هذه الدعوى هو دعوى الكشي الإجماع على تصحيح مايصح عن هؤلاء ، وقد زعم الشيخ أن منشأ الاجماع هو أنّ هؤلاء لايروون إلاّ عن ثقة ، وقد مرّ قريبا بطلان ذلك.

ويكشف عن ذلك أنّ الشيخ بنفسه ذكر رواية محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة عن أبي جعفر عليه‌السلام ثم قال في كلي الكتابين : «فأوّل مافيه أنّه مرسل، وماهذا سبيله لايعارض به الأخبار المسندة»٣.

ثانيا : إنّ التسوية المزبورة لاتكشف عن أنّ منشأها أن هؤلاء لايروون ولايرسلون إلاّ عن ثقة، بل من المظنون قويا أنّ منشأ ذلك هو بناء العامل على حجيّة خبر كل إمامي لم يظهر منه فسق ، وعدم اعتبار الوثاقة فيه كما نسب هذا إلى القدماء واختاره جمع من المتأخرين .

---

١ الوجيزة : ٣٥ .

٢ معجم رجال الحديث ١: ٧٦ .

٣ التهذيب ٨: ٩٣٢ ، وراجع ١ : ١٣٠٩ الاستبصار ٢: ٨٧ ، وراجع ١ : ٦.

وثالثا : ان هذه الدعوى دون اثباتها خرط القتاد ، ومعرفة ذلك في غير ما إذا صرّح الراوي بنفسه أنّه لايروي ولا يرسل إلاّ عن ثقة أمر غير ميسور ... فإنّ ابن أبي عمير بنفسه قد غاب عنه أسماء من روى عنهم بعد ضياع كتبه فاضطرّ إلى ان يروي مرسلاً ، فكيف يمكن لغيره أن يطّلع عليهم ويعرف وثاقتهم ، فهذه الدعوى ساقطة جزما .

ورابعا : قد ثبت رواية هؤلاء عن الضعفاء في موارد ، ذكر جملة منها الشيخ بنفسه، ولا أدري أنّه مع ذلك كيف يدّعى أن هؤلاء لايروون عن الضعفاء ؟ فهنا صفوان روى عن علي بن أبي حمزة البطائني كتابه ، ذكره الشيخ ، وهو الذي ذكر فيه علي بن الحسن بن فضّال فقال: كذّاب ملعون . [ثمّ ذكر دام ظلّه عدة موارد منها في الأسانيد ، ثم قال:] «وهي غير منحصرة فيما ذكرناه»١.

وقال التستري حفظه اللّه في ابن أبي عمير ومن كان مثله عن رجل أيضا أعم وإن توهموا أنّه دليل الوثاقة ،كيف؟ وقد روى عن علي بن أبي حمزة الواقفي الخبيث»٢.

ويستدرك على الموارد المذكورة مايأتي :

١ . صفوان روى عن علي بن أبي حمزة البطائني، وهو كذّاب .

٢ . صفوان وابن أبي عمير ، عن يونس بن ظبيان، الضعيف .

٣ . صفوان ، عن أبي جميلة وهو المفضل بن صالح الضعيف .

٤ . صفوان، عن عبد اللّه بن خداش الضعيف .

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٨٠ .

٢ قاموس الرجال ١: ٥٥ .

٥ . ابن أبي عمير ، عن الحسين بن أحمد المنقري الضعيف .

٦ . ابن أبي عمير ، عن علي بن حديد الضعيف .

ويرد على كلامهما دام ظلّهما: ان في هؤلاء من هو ضعيف في نفسه وليس الضعف في حديثه كما تكلم فيه الكلباسي في سماء المقال١، ويشهد على ذلك تراجم حياتهم ، فإنّ علي بن أبي حمزة البطائني عدّ ضعيفا لاعتقاده بالوقف على إمامة الكاظم عليه‌السلام، والضعف في العقيدة لايستلزم الضعف في الرواية كما هو أصل مسلم في الدراية . نعم ، منهم من هو ضعيف في حديثه كيونس بن ظبيان الذي وصفه النجاشي بقوله: «ضعيف جدا لايلتفت إلى ماروا ه ، كلّ كتبه تخليط »، ويظهر أنّ هذا اجتهاد من النجاشي وليس خبرا حسيّا لتعليله بأنّ كلّ كتبه تخليط ، وهذا مايحصل عادة للمؤلفين ففيها الغثّ والسمين ، فليس كلامه سوى مبالغة؛ فإنّ الرواية عن الضعفاء لا يوجب اسقاط الرواية ، والرواية عن بعض الضعفاء أحيانا لسبب خاص لايضرّ بعموم القاعدة.

توضيح ذلك : أن الشيخ الطوسي إنمّا عنون المسألة في باب التعادل والتراجيح، وانتهى باجتهاده في التوفيق بين المرسل والمسند من الرواية وقال: «فإن كان ممّن يعلم أنّه لايرسل إلاّ عن ثقة موثوق فلا يرجّح خبر غيره على خبره»٢. وهذه الكلية لايمكن مناقشتها وانما الكلام في ثبوتها. ثم علل الشيخ رحمه‌الله دعواه بقوله: « ولأجل ذلك سوّت الطائفة بين مايرويه ... الخ » وهذا التعليل منه ليس إلاّ اجتهادا في تطبيق الكلّية المذكورة ، ويدل على ذلك استنتاجه من هذا النقل بقوله: «وكذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا عن رواية غيرهم»٣، فلو كان مرسلهم ومسندهم سيّان لما كان

---

١ سماء المقال ١ : ١٣٤.

٢ عدة الأُصول ١ : ١٥٤.

٣ عدة الأُصول ١ : ١٥٤.

وجه للتخصيص بخصوص ماإذا انفرد عن رواية غيرهم ، بل كان يلزم العمل به مطلقا ويعامل معاملة المسند . وكذلك الشيخ نفسه لم يعمل بمرسلات ابن أبي عمير إذا وجدت روايات مسندة لغيره فراجع التهذيب١، ويرجّح المسند عليه وإنما يرجع إلى مرسلاته عند انفراده بالرواية المرسلة ولم تكن في الباب أحاديث مسندة.

ومن هنا يعلم مافي كلام سيدنا الاستاذ دام ظلّه من الوجوه.

وأما الوجهان الأخيران في كلامه دام ظلّه ففي غاية الجودة وخاصة الوجه الثالث، فإنّه لاطريق إلى معرفة الرواة، حتى ابن أبي عمير نفسه لم يتذكّرها ، فكيف بغيره، وقد صرّح كل من الكشي والنجاشي بأنّ كتبه ضاعت ، فلذلك حدّث عن حفظه . وكلام النجاشي أصرح حيث قال: «قيل: إنّ أُخته دفنت كتبه في حالة استتاره وكونه في الحبس أربع سنين ، فهلكت الكتب، وقيل: بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت فحدّث من حفظه ومما كان سلف له في أيدي الناس ، فلهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله»٢.

وما أوثق كلامه النجاشي قدس‌سره في السكون إلى رواياته ، وأين هذا من القول بأنّه لايروي إلاّ عن ثقة ؟

والمتحصّل أنّه اجتهاد محض من الشيخ الطوسي وليس توثيقا منه للواسطة من الثلاثة إلى الإمام .

---

١ التهذيب ٨: ٢٥٧، ح ٩٣٢ .

٢ رجال النجاشي ٢ : ٢٠٦ . ٢٢٩ .

ويكفي دلالة أنّ الطوسي نفسه ضعّف مرسلاً لابن أبي عمير، قال مانصه: «وأمّا مارواه محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة عن أبي جعفر عليه‌السلام قال: «السائبة وغير السائبة سواء في العتق». فأوّل مافيه أنّه مرسل ، وما هذا سبيله لايعارض به الأخبار المسندة»١.

وظاهر كلامه ان في صورة تعارض المسند والمرسل لاقيمة للمرسل ، وحتى مثل مراسيل ابن أبي عمير ، ومنه يستنتج أنّ دعواه بأنّ مراسيله كمسانيده حالة استثنائية ، وهي فيما لايوجد مسند في المقام ، ولو لم يلتزم بتوجيهٍ مثل هذا لكان الشيخ مناقضاً كلام نفسه.

والنتيجة : أنّ ظاهر عبارة الشيخ أن يؤخذ بمراسيل ابن أبي عمير في صورة إعواز النص المسند ، وعليه عمل الأصحاب، وهو العمدة في الباب .

٦ ـ وكالة الإمام :

ومن الأمارات ـ الوكالة عن الإمام ، وقد يستدلّ على أنّ الوكالة تستلزم الوثاقة بما رواه محمد بن يعقوب الكليني عن علي بن محمد ، عن الحسن بن عبد الحميد قال: «شككت في أمر حاجز، فجمعت شيئا ثم صرت إلى العسكر ، فخرج إليَّ : ليس فينا شك ولا فيمن يقوم مقامنا بأمرنا، ردّ ما معك إلى حاجز بن يزيد»٢.

أورده سيدنا الاستاذ دام ظلّه: من ان الرواية ضعيفة السند ، ولا أقلّ من أنّ الحسن بن عبد الحميد مجهول ، مضافا إلى أنّ الرواية لاتدلّ على اعتبار كلّ من كان وكيلاً من قبلهم عليهم‌السلام

---

١ التهذيب ٨ : ٢٠٨ والاستبصار ٤: ٢٧ وراجع كذلك التهذيب ١ : ٤٠٧ و ٨ : ٢٣٣ .

٢ الكافي ١: ١٤.

في أمر من الأُمور، وإنّما تدل على جلالة من قام مقامهم بأمرهم ، فيختص ذلك بالنّواب والسفراء من قبلهم .

قال سيدنا الاستاذ دام ظلّه: «الوكالة لاتستلزم العدالة ، ويجوز توكيل الفاسق إجماعا وبلا إشكال ، غاية الأمر أنّ العقلاء لايوكّلون في الأُمور الماليّة خارجا من لايوثق بأمانته ، وأين هذا من اعتبار العدالة في التوكيل ؟ . إلى أن قال دام ظلّه : ـ هذا وقد ذكر الشيخ في كتاب الغيبة عدة من المذمومين من وكلاء الأئمة عليهم‌السلام، فإذا كانت الوكالة تلزمها العدالة ، فكيف يمكن انفكاكها في مورد ؟

وبعبارة أُخرى : إذا ثبت في مورد أنّ وكيل الإمام عليه‌السلام لم يكن عادلاً كشف ذلك عن عدم الملازمة، وإلاّ فكيف يمكن تخلّف اللازم عن الملزوم ؟ وبهذا يظهر بطلان ماقيل من أنّه إذا ثبتت الوكالة في مورد أُخذ بلازمها وهو العدالة حتى يثبت خلافه»١.

وما أفاده دام ظلّه لغريب حقّا : أما أولاً : أنّه دام ظلّه حصر الوكالة في الأُمور المالية أو مايتعلّق بأُمور الموكل نفسه، وهذا خلاف الظاهر جزما ؛ فإنّ المراد من الوكالة . هنا . إمّا خصوص الوكالة عن الإمام عليه‌السلام في بيان الأحكام . لاعتبارات غير خفيّة . أو الاعم من الأحكام والأموال وسائر الأُمور كما يشهد عليه متن الحديث الذي رواه الكليني «ليس فينا شك ولا فيمن يقوم مقامنا»٢.

فاطلاق تنزيل الوكلاء منزلتهم يشمل مطلق الأُمور كما هو ظاهر.

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٨٨ .

٢ الكافي ١ : ١٤.

وثانيا : أنّ ما أفاده دام ظلّه: «إذ ثبت في مورد أنّ وكيل الإمام لم يكن عادلاً كشف ذلك عن عدم الملازمة» يرد عليه : أنّ مدعى القدماء القول بإبقاء الوكالة في صورة ثبوت الذمّ، كما هو ظاهر الشيخ في عدّ الوكلاء المذمومين، فإنّ مراده الوكلاء قبل ورود الذم فيهم، لا أنّهم وكلاء بعد ورود الذم فيهم أيضا ، كما هو ظاهر فإنّ الفسق والعدالة صفتان يكشف عنهما تصريح القدماء تارة والوكالة اخرى ، وفي صورة الذم أو التصريح بالخلاف يظهر عدمها لا محالة.

ومن ذلك يظهر ما في كلام التستري دام ظلّه من قوله : «إن الوكالة أعمّ ، فعدّ الشيخ في غيبته ممدوحيهم ومذموميهم ، وعّد من المذمومين جماعة، منهم: صالح بن محمد بن سهل الهمداني ، وروى عن إبراهيم بن هاشم انه كان يتولى للجواد عليه‌السلام وأنه دخل عليه وقال له : اجعلني من عشرة آلاف درهم في حلّ ، فقال عليه‌السلام له : أنت في حلّ ، فلمّا خرج قال : يثب أحدهم على مال آل محمد وفقرائهم ومساكينهم وأبناء سبيلهم فيأخذه ثم يقول: اجعلني في حلّ، أتراه يظن أنّي أقول له : لا أفعل؟ واللّه ليسألنّهم عن ذلك يوم القيامة سؤالاً حثيثا»[1].

وقال التستري أيضا: «قال الشيخ في الغيبة أيضا : ومنهم عليّ بن أبي حمزة البطائني وزياد بن مروان القندي وعثمان بن عيسى الرواسي، كلّهم كانوا وكلاء للكاظم عليه‌السلام ، وكان عندهم أموال جزيلة ، فلمّا مضى عليه‌السلام وقفوا طمعا في الأموال ودفعوا إمامة الرّضا عليه‌السلاموجحدوه»[2].

فإنّ هذه موارد خاصة ترتبط بالوكالة المالية فلا تعمّ غيرها .

---

١ قاموس الرجال : ٥٤.

٢ قاموس الرجال ١ : ٥٤ .

فالوكالة المطلقة في نفسها تدل على التوثيق ما لم يردّها دليل خاص على الذم، وهكذا كانت السيرة في الوكلاء المرضيين قديما وحديثا، بل صرّح الأئمة عليهم‌السلاموالمراجع في بعضهم تسوية يد كلّ منهم ، منها: مانقله الشيخ الطوسي في الغيبة ، قال مانصه : «ومنهم أبو علي بن راشد، أخبرني ابن أبي جيد ، عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن محمّد بن عيسى، قال: كتب أبو الحسن العسكري عليه‌السلام إلى الموالي ببغداد والمدائن والسواد ومايليها : قد أقمت أبا عليّ بن راشد مقام علي بن الحسين بن عبد ربّه ومن قبله من وكلائي، وقد أوجبت في طاعته طاعتي ، وفي عصيانه الخروج إلى عصياني، وكتبت بخطي»١.

ولا مجال للاعتماد على الوكالة المالية مع قطع النظر عن القرائن المساندة للوثاقة؛ فإنّ الوكلاء منهم ممدحون ومذمومون كما فصّلها الشيخ في الغيبة للطوسي، وكذلك في عصرنا ، وما أشبه الليلة بالبارحة ، والتنافس بين الوكلاء كان من عوامل الخلاف؛ فإنّ القميّين أخرجوا جمعا من الرواة كالبرقي وسهل بن زياد من قم في حياتهم وترحّموا عليهم بعد موتهم حين أمنوا من التنافس .

وبالجملة ، فالوكالة في دعوة أهل البيت عليهم‌السلام في نفسها تدل على الوثاقة ما لم يعارضها مانع أقوى ، دون الوكالة في الأمور الحسبية والمالية.

كثرة الرواية :

ومنها: كثرة الرواية عن المعصوم؛ فإن ذلك يكشف عن وثاقة الراوي ؛ لاهتمامه بالروايات .

واستُدل على ذلك بروايات رواها الكشي في مفتتح كتابه في فضل الرواية والحديث ، قال : «حمدويه بن نصير الكشي قال: حدّثنا محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن سنان ،

---

١ الغيبة: ٢١٢، ط / النجف ١٣٨٥.

عن حذيفة بن منصور، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: اعرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم عنا»١.

محمد بن سعيد الكشي: ابن يزيد وأبو جعفر محمد بن أبي عوف البخاري قالا: حدّثنا أبو علي محمد بن أحمد بن حماد المروزي المحمودي رفعه قال: قال الصادق عليه‌السلام : اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنا، فإنا لانعدّ الفقيه منهم فقيها حتى يكون محدَّثا . فقيل له: أو يكون المؤمن محدَّثا ؟ قال : يكون مفهما ، والمفهم المحدَّث»٢.

إبراهيم بن محمد بن العباس الختلي، قال: حدّثنا أحمد بن ادريس القمي المعلم، قال: حدّثني أحمد بن محمد بن يحيى بن عمران قال: حدّثني سليمان الخطابي ، قال: حدّثني محمد بن محمد ، عن بعض رجاله ، عن محمد بن حمران العجلي عن علي بن حنظلة ، عن أبي عبد اللّه صلى الله عليه وآله ، قال: اعرفوا منازل الناس منّا على قدر رواياتهم عنا»٣.

وقد أجاب عن هذه الروايات سيدنا الاستاذ دام ظلّه بقوله: «إنّ هذه الروايات بأجمعها ضعيفة ، أمّا الأخيرتان فوجه الضعف فيها ظاهر ، وأمّا الأُولى فلأنّ محمد بن سنان ضعيف على الأظهر».

وكأنّه دام ظلّه أراد جهالة الرواة، وأفاد دام ظلّه ونعم ما أفاد:« على أنه لوأغمضنا عن ضعف السند فالدلالة فيها أيضا قاصرة؛ وذلك أن المراد بجملة (قدر رواياتهم عنّا) ليس هو قدر مايخبر الراوي عنهم عليهم‌السلام وإن كان لايعرف صدقه وكذبه ، فإن ذلك لايكون مدحا في الراوي ،

---

١ رجال الكشي : ٩ .

٢ رجال الكشي : ٩ .

٣ رجال الكشي ٩ : ١٠.

فربما تكون روايات الكاذب أكثر من روايات الصادق ، بل المراد بها هو قدر ماتحمّله الشخص من رواياتهم عليهم‌السلام» ١.

وقال السيد نعمة اللّه الجزائري في مقدمات شرح التهذيب : «لقد ذهب بعض مشايخنا ... إلى أنّ رواية العدل عن الراوي، وإكثار المشايخ الرواية عنه مما يدل على حسن حاله وتصحيح أخباره ، خصوصا إذا انظم إلى ذلك الترضي عنه والترحّم عليه، وعلى هذا فيكون حديثه داخلاً في قسم الصحيح ، وهذا وجيه» ثمّ عدّ جماعة منهم ٢.

ومن الغريب هذه الدعوى ؛ فإنّ لكثرة الرواية ـ في نفسها ـ دواعي كثيرة وإن كان صلاح حال أغلب الرواة يمنع عن الكذب والوضع ، فإنّه لاشك في وجود خلاف ذلك فيهم ، وتدل على ذلك الروايات التي تدل على وجود من اندسّ في أصحاب الإمام الباقر بن الامام زين العابدين عليه‌السلام لتزوير الأحاديث عليه ٣ ، وظاهر كلام الأعلام المتقدّمين أنهم يقصدون كثرة المتابعات على رواياتهم، وهذا الأصل تنبّه إليه الحارثي قدس‌سره ، وهو حق ؛ إذ يكشف عن سلوك عمليّ لهم في رواياتهم .

وبالجملة : إنّ الكثرة في النقل إذا كانت طبيعية تدل على شدة الصلة بين الطرفين سواء كانت الرواية عن الثقات أو الضعفاء ، وسواء في رواية الصحاح أو الضعاف من الروايات، ويظهر أنّ المراد شدّة كثرة الرواية الصحيحة ؛ فإنّ حساب الاحتمالات تدل على صحة باقي رواياته ووثاقته ؛ حملاً

---

١ معجم رجال الحديث ١ :٩٢ .

٢ شرح تهذيب الأحكام مخطوط .

٣ راجع الموضوع في العنوان ٣٢- الحديث الموضوع في الفصل الأول ، الصفحة ١٢١.

على الأعمّ الأغلب ، ويعتبر النادر كالمعدوم، وكذلك العكس ؛ فإنّ كثرة الرواية الضعيفة تدلّ على الضعف ، فالأماراتان كلّيتان جاريتان في العادات الإجتماعية.

أصالة الاستقامة:

ذهب جمع إلى اعتبار الاستقامة حين الأداء والتحمّل فمن الرواة من اختلفت أحوالهم من حيث العقيدة والمذهب فكانوا في استقامة عقيدة ثم عدلوا وزاغوا عن الحق، منهم : أبو العزاقر الشلمغاني، وأحمد بن هلال العبرتائي، وأبو الخطاب ، وغيرهم، ففي رواياتهم عليهمالسلام احتمالان؛ الأوّل : التوقف، وهو مقتضى القاعدة العامة. والثاني: القبول.

وقد يستند إلى ما أفاده الشيخ البهائي في مشرق الشمسين : ان اصحابنا الامامية رضي اللّه عنهم كان اجتنابهم عن مخالطة من كان من الشيعة على الحق أوّلاً ثم انكر امامة بعض الأئمة في أقصى المراتب وكانوا يحترزون عن مجالستهم والتكلم معهم فضلاً عن أخذ الحديث عنهم ، بل كان تظاهرهم لهم بالعداوة أشد من تظاهرهم بها للعامة »١ بعض الأئمة أشدّ مايكون وربما تجاوزوا في ذلك مباينة العامة؛ فإنهم كانوا يخالطونهم ويصلّون معهم، ويزعمون أنهم منهم بمكان التقية»٢.

قال المحقق الأعرجي: «إنّ الظاهر من رواة اخبار آل محمد صلى الله عليه وآله إنمّا هو التشيّع، كما أنّ الظاهر من رواة أخبار مخالفيهم كونهم على طريقة من يروون عنه ، وذلك عند تشعّب الأهواء واختلاف الأئمة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله واختلاف الصحابة والتابعين وتابعي

---

١ مشرق الشمسين الحبل المتين : ٢٧٤.

٢ مشرق الشمسين الحبل المتين : ٣٧٤.

التابعين، فريق إنحاز إلى آل محمد لايأخذون إلاّ عنهم ، وآخرون أعرضوا عنهم وصاروا إلى من باينهم»١.

ويرد عليه : انّ الانحراف في العقيدة لايستلزم الكذب ، والمهّم في الرواية صدق الراوي في حديثه، فإنّه لايمكن ان يروي الثقة عمّن شأنه كذلك من دون تقيّة، ويؤيد ماذكره:

١ . منع الشيخ الطوسي من العمل بأخبار الغلاة إلاّ ماروه حال استقامتهم، قال: «ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطّاب محمد بن أبي زينب في حال استقامته، وتركوا ما رواه في حال تخليطه»٢.

٢ . استثناء روايات التخليط من كتبهم التي فيها تخليط أو تدليس كما نص الشيخ في ترجمة محمد بن علي أبو سمينة الصيرفي، حيث قال: « إن له كتب ، وقيل: إنّها مثل كتب الحسين بن سعيد ... إلاّ ماكان فيها من تخليط أو غلوّ أو تدليس أو ينفرد به ولا يعرف من غير طريقه»٣.

هذا كلّه إن أُريد بأصالة الاستقامة التوثيق الاوّلي، أمّا إذا أُريد أنّ الرواية تعتبر حجّة ما لم يردع عنها رادع خاص من حجّة أُخرى تعارضها ، أو عام من الامارات والأُصول العملية فتكون الرواية معتبرة، وعلى هذا بناء العقلاء في حياتهم اليومية ، واللّه العاصم .

---

١ العدّة : الفائدة الخامسة.

٢ عدّة الأُصول ١: ١٥١ .

٣ الفهرست الترجمة ٦٢٤ ، ص ٢٢٣ ط / نشر الفقاهة.

شيخوخة الإجازة:

ذكر الوحيد البهبهاني في سائر أمارات الوثاقة والمدح والقوة : كون الرجل من مشايخ الإجازة ، وقال مانصه : «والمتعارف عدّه من أسباب الحسن، وربما يظهر من جدي رحمه‌الله دلالته على الوثاقة ، وكذا من المصنف في ترجمة الحسن بن عليّ بن زياد»١، وقال المحقق البحراني : «مشايخ الإجازة في أعلى درجات الوثاقة والجلالة. وما ذكروه لايخلو عن قرب إلاّ أن قوله: في أعلى درجاتها غير ظاهر»٢.

وقال الشهيد الثاني في الرعاية: «(تعرف العدالة) الغريزية في الراوي (بتنصيص عدلين) عليها (وبالاستفاضة) بأن تشتهر عدالته بين أهل النقل وغيرهم من أهل العلم كمشايخنا السالفين من عهد الشيخ محمد بن يعقوب الكليني ، وما بعده إلى زماننا هذا، لايحتاج أحد من هؤلاء المشايخ إلى تنصيص على تزكية ولا تنبيه على عدالة ؛ لما اشتهر في كل عصر من ثقتهم وضبطهم وورعهم زيادة على العدالة، وإنما يتوقف على التزكية غير هؤلاء الرواة من الذين لم يشتهروا بذلك ككثير ممّن سبق على هؤلاء ، وهم طرق الأحاديث المدوّنة في الكتب غالبا»٣.

وللشيخ التستري حفظه اللّه كلام وافٍ في الموضوع ، ومما قال دام ظلّه: «كما أن ما اشتهر عندهم من غناء مشائخ الإجازة عن التوثيق أيضا كلام من غير تحقيق، وممّا يوضح عدم صحته إجمالاً أنّ الشيخ صرّح بكون الحسن بن محمد ابن أخي طاهر أجاز التلعكبرى مع أنّ النجاشي قال: إنّه روى عن المجاهيل أحاديث منكرة رأيت أصحابنا يضعّفونه ، وابن الغضائري قال : كان كذابا

---

١ تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال المطبوع في هامش منهج المقال : ٩ .

٢ تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال المطبوع في هامش منهج المقال : ٩ .

٣ الدراية : ٦٩.

يضع الحديث مجاهرة ويدّعى رجالاً غرباء لايعرفون ويعتمد مجاهيل لايذكرون . وتحقيق الكلام وتفصيله أن يقال: إنّ شيخ الإجازة إمّا يجيز كتاب نفسه ، وفيه يشترط ثبوت وثاقته كغيره من الرواة مطلقا ، إلاّ أن يكون جميع أحاديث كتبه مطابقا لأحاديث كتاب معتبر فيكون أحاديثه مقبولة وإن كان في نفسه ضعيفا، ولذا قال الصدوق في محمد بن اورمة المطعون فيه بالغلوّ: إنّ كل ماكان في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فإنّه يعتمد عليه ويُفتى به ، وكلّ ماتفرّد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد. وإمّا يجيز كتاب غيره ، فإن أجاز مايكون نسبته إلى مصنّفه مقطوعة كإجازة الكافي وسائر الكتب الأربعة وما يكون نظيرها فلا احتياج في مثله إلى التوثيق ؛ لأنّ المراد مجرّد اتصال السند لاتحصيل العلم بنسبته إلى مصنّفه، وإن أجاز مالا تكون نسبته مقطوعة يحتاج أيضا جواز العمل بما أجازه إلى توثيق كسائر الرواة ، ولذ قال ابن الوليد : كتب يونس بن عبد الرحمن . التي هي بالروايات .كلها صحيحة معتمد عليها، إلاّ ماينفرد به محمّد بن عيسى ولم يروه غيره فإنّه لايعتمد عليه ولا يُفتى به. وقال ابن الغضائري في الحسن بن محمد المتقدم . بعد طعنه فيه بما تقدم . : وما يطيب النفس من روايته إلاّ بما يرويه من كتب جده الذي رواه عنه غيره وعن علي بن أحمد بن علي العقيقي من كتبه المصنفة المشهورة. وقال في سهل بن أحمد الديباجي بعد تضعيفه : ولا بأس بما رواه من الأشعثيات وبما جرى مجراها مما رواه غيره . إلى أن قال [التستري] : ـ ويدل على ماذكرنا أيضا من أن عدم النظر في حال شيخ الإجازة إنما يكون في ماكان ما اجازه معروفا وكانت اجازته لمجرّد اتصال السلسلة قول الشيخ في العدة : وإذا كان احد الراويين يروى سماعا وقراءة، والآخر يرويه اجازة فينبغي أن يقدّم رواية السامع على رواية المستجيز ، اللهم إلاّ أن يروي المستجيز بإجازته اصلاً معروفا أو مصنفا مشهورا فيسقط الترجيح».

ثم قال التستري : «قلت : لو كنا نعرف الأصول المشهورة والمصنفات المعروفة كالقدماء لكنا حكمنا بصحة كثير من أحاديث الكافي التي حكموا بعدم صحتها بالاصطلاح الحادث المتأخر ، فإنّ أكثر رواتها مشايخ إجازة وأكثر أحاديثها مأخوذة من مصنفات أصحاب الأئمة عليهم السلام وأُصولهم، وذكر سائر المشايخ لمجرد اتصال السلسلة كما هو ديدن أصحاب الحديث كالارشاد في

الأخذ من الكافي، ومنهم الصدوق في غير فقيهه والشيخ في الجزئين الأولين من استبصاره كما عرفت ، لكن الأسف في ضياع تلك الأصول والمصنفات . وبالجملة شيخ الإجازة لا أثر له في نفسه أصلاً ، وأما فيما أجازه هل يكون معتبرا أم لا ؟ فبتفصيل مرّ »١.

وماذكره دام فضله لايخلو من اشكال؛ فإنّ المجيز سواءً أجاز كتاب نفسه أو كتاب غيره لايستلزم ذلك وثاقته، فإن كانت نسبة الكتب ثابتة إلى مؤلفها فلا حاجة إلى الإجازة، وإن لم تكن ثابتة فتكون الإجازة إجازة ما لا واقع له ، أو ما لم يثبت ، وكلاهما قبيح من النبيه وقد حقّقت في محلّه أنّ الإجازة بأنحاء التحمّل ليست إلاّ للإقرار باثبات نسبة الكتاب ، وهذا لايستلزم توثيقه في نفسه ولا في روايته سواءً كان شيخا مجيزا أو تلميذا مستجيزا ، هذا في إجازة الكتب ، أما في الرواية شفها فتلك سماع ورواية وليست إجازة . وبالإجمال : الإجازة ليست بأعلى من السماع ، فكما أنّ السماع في نفسه والقراءة في نفسها على الشيخ لايستلزم وثاقته، وكذلك سائر انحاء التحمّل بما فيها الإجازة. نعم قد يكون ذلك عند المستجيز خاصة ، وهذا لايثبت إلاّ بالتصريح به.

والأقرب ماذهب إليه السيد الأمين (ت/١٣٧١) بقوله: «إنّ جماعةً من مشائخ الإجازات أو غيرهم لم يوثّقهم أهل الرجال ، أو وثّقهم البعض ولم يوثّقهم البعض، ولكنهم مدحوا بمدائح تقرب من التوثيق أو تزيد عليه، وهؤلاء الظاهر أنّ عدم توثيقهم لظهور حالهم في الوثاقة، فاكتفوا بمدحهم بمدائح جليلة عن توثيقهم»٢.

---

١ قاموس الرجال ١: ٦٠ .

٢ أعيان الشيعة ١٠ : ١٣٣، ط / دمشق ١٣٥٧ .

التوثيقات العامة:

حيث ان المناط هو حصول الوثوق لذلك لايفرق بين التوثيق الصادر في حق فرد خاص أو جماعة بصفة عامة كقوله : جميع شيوخي أو كلّ من وقع في اسناد الكتاب. هذا فيما أراد ما كان قابلاً للحصر ومتحققا بالفعل فلا يصح التوثيق بكل من يولد في المستقبل مثلاً، ولقد أجاد سيدنا الاستاذ دام ظلّه قائلاً: «إنّ الوثاقة تثبت بإخبار الثقة ، فلا يفرق في ذلك بين أن يشهد الثقة بوثاقة شخص معيّن بخصوصه ، وأن يشهد بوثاقته في ضمن جماعة ؛ فإنّ العبرة إنما هي بالشهادة بالوثاقة سواءً كانت الدلالة مطابقيّة أم تضمنيّة»١.

فلايعتبر تعدد المخبر الثقة فإنّ أدلة حجّية الخبر تعمّ الواحد، ولا حاجة إلى التعدد إلاّ أن يقوم دليل خاص على ذلك كما في المرافعات فلا بدّ فيها من التعدد والإخبار بالموضوعات كما قد يكون لشخص واحد وفرد معيّن كذلك يكون لأشخاص متعدّدين بنحو العموم ، كما في توثيق مشايخ الإجازة مثلاً، وأدلة حجية الخبر تشملهما في خصوص المعاصرين منهم دون غيرهم . وقد حصل التوثيق العام من قول النجاشي في ترجمة جعفر بن بشير البجلي : «روى عن الثقات ورووا عنه »٢، وكذلك في محمد بن إسماعيل بن ميمون الزعفراني٣ من الموارد الخاصة.

والتوثيقات العامة حصلت في موارد خصها الأصحاب بالبحث ، ومن ذلك:

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٦٣٠ .

٢ رجال النجاشي ١: ٢٩٧ .

٣ رجال النجاشي ٢: ٢٧٧ .

١ ـ أصحاب الصادق عليه‌السلام:

قال الشيخ المفيد: «ان أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه عليه‌السلام من الثقات على اختلافهم في الاراء والمقالات فكانوا أربعة آلاف»١.

وذكر ابن شهراشوب نص ماقاله الشيخ المفيد وأضاف : «وقد جمع أصحاب الحديث أسماء الرواة من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات فكانوا أربعة آلاف رجل»٢.

وقال الحر العاملي: «ولو قيل بتوثيقه [= خليد بن أوفى الشامي] وتوثيق جميع أصحاب الصادق عليه‌السلام إلاّ من ثبت ضعفه لم يكن بعيدا ؛ لأن المفيد في الإرشاد وابن شهراشوب في معالم العلماء والطبرسي في إعلام الورى قد وثّقوا أربعة آلاف من أصحاب الصادق عليه‌السلام ، والموجود منهم في كتب الرجال والحديث لايبلغون ثلاثة آلاف ، وذكر العلاّمة وغيره إن ابن عقدة جمع أربعة الآف المذكورين في كتب الرجال...»٣.

قال سيدنا الاستاذ دام ظلّه : «وكيف كان ، فهذه الدعوى غير قابلة للتصديق؛ فإنه إن أُريد بذلك أن أصحاب الصادق عليه‌السلامكانوا أربعة آلاف وكلهم كانوا ثقات، فهي تشبه دعوى أنّ كل من صحب النبي صلى الله عليه وآله عادل، مع أنه ينافيها تضعيف الشيخ جماعة منهم إبراهيم بن ابي حبة . إلى أن قال دام ظلّه : ـ وقد عد الشيخ أبا جعفر الدوانيقي من أصحاب الصادق عليه‌السلام ، أفهل يحكم بوثاقته بذلك؟ وكيف تصح هذه الدعوى مع انه لاريب من أن

---

١ الارشاد : ٢٨٩ .

٢ مناقب آل أبي طالب ٤: ٢٤٧ .

٣ أمل الآمل ١: ٨٣.

الجماعة المؤلفة من شتى الطبقات على اختلافهم في الأهواء والاعتقادات يستحيل عادة أن يكون جميعهم ثقات.

وان أُريد بالدعوى المتقدمة ان أصحاب الصادق كانوا كثيرين إلاّ أنّ الثقات منهم أربعة آلاف ، فهي في نفسها قابلة للتصديق إلاّ أنها مخالفة للواقع . إلى ان قال دام ظلّه : ـ ومع ذلك [= حرص الشيخ على جمع الأصحاب] فلم يبلغ عدد ماذكره الشيخ إلى أربعة آلاف ، فإنّ المذكورين في رجاله لايزيدون على ثلاثة آلاف إلاّ بقليل، على أنّه لو سلّمت هذه الدعوى لم يترتب عليها أثر أصلاً ، فلنفترض ان أصحاب الصادق عليه‌السلام ثمانية الاف والثقات منهم أربعة آلاف، لكن ليس له طريق إلى معرفة الثقات منهم ولا شيء يدلنا على أن جميع من ذكره الشيخ من قسم الثقات» ١.

ويكفي إيضاحا لما أفاده دام ظلّه : تصريح الطبرسي بأنّ ابن عقدة عدهم [مع ان ابن عقدة لم يوثّقهم] مضافا إلى أن اختلافات أصحاب الديانات تقتضي عدم الوثاقة ، بل كلّما اتسعت دائرة العدد كانت شبهة عدم الوثاقة أقوى ، فإنّه يدخل في التوثيق الحدسي والاجتهادي ويكون حكمه حكمه ، وانما المطلوب هو التوثيق عن حسّ وتجربة ، وهي غير ثابتة.

٢ ـ ومن ذلك : بنو فضّال :

ذهب الشيخ الأنصاري (ت/١٢٨١ هـ) إلى أنّ : «بنو فضال ممّن أُمرنا بالأخذ بكتبهم ورواياتهم » وظاهر هذا أنّه توثيق لهم توثيقا عاما، والمستند في ذلك رواية الشيخ الطوسي ، عن أبي الحسين بن تمام عن عبد اللّه الكوفي خادم الشيخ حسين بن روح ، عن الشيخ عن أبي محمد

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٧١ .

العسكري عليه‌السلام أنّه سئل ، عن كتب بني فضّال، فقال: «خذوا بما رووا وذروا مارأوا»١. وذكر في الوسائل رواية أُخرى في مقام إثبات أصل حجية الخبر، قال: ومارواه الشيخ بسنده الصحيح إلى عبد اللّه الكوفي خادم الشيخ أبي القاسم حسين بن روح حيث سأله أصحابه عن كتب الشلمغاني ، فقال الشيخ : أقول فيها ما قاله العسكري عليه‌السلام في كتب بني فضّال، حيث قالوا له: مانصنع بكتبهم وبيوتنا منها ملاء؟ قال: «خذوا مارووا وذروا مارأوا»٢.

وقد استشكل على ذلك سيدنا الاستاذ دام ظلّه بقوله : «ان الرواية ضعيفة لايمكن الاعتماد عليها ؛ فإن عبد اللّه الكوفي مجهول»٣ حيث ان الشيخ رواها عن أبي محمد المحمدي عن أبي الحسن ابن تمام عن عبد اللّه الكوفي خادم الشيخ الحسين بن روح ، عن الشيخ حسين بن روح عن أبي محمد الحسن العسكري عليه‌السلام.

ومما أفاده سيدنا الاستاذ دام ظلّه أيضا: «من أن الرواية قاصرة الدلالة على ماذكروه ، فإنّ الرواية في مقام بيان أنّ فساد العقيدة بعد الاستقامة لايضرّ بحجية الرواية المقدمة على الفساد ، وليست في مقام بيان أنّه يؤخذ بروايته حتى فيما إذا روى عن ضعيف أو مجهول»٤.

قال الجلالي : ما ذكره دام ظله هو المتعين والمراد، وبيان ذلك : ان الرواية مرسلة قطعا وان كانت بصورة الإسناد، فان الحسين بن روح النوبختي أحد النواب الاربعة توفي سنة ٣٢٦ هـ ، وهي

---

١ كتاب الغيبة : ٢٤٠ .

٢ فقه الامام الرضا: ٤٩ .

٣ معجم رجال الحديث ١ :٦٨.

٤ معجم رجال الحديث ١ :٨٣.

في زمن الغيبة الصغرى (٢٦٠ – ٣٢٩هـ) ولا يمكنه الرواية عن الامام الحسن العسكري عليه السلام ، المتوفى سنة ٢٦٠هـ التي هي فترة ما قبل الغيبة الصغرى.

٣ ـ ومن ذلك : آل أبي شعبة :

قال سيدنا الاستاذ دام ظلّه بتوثقيهم جميعا ، استنادا إلى صدور توثيق عام فيهم من النجاشي في ترجمة عبيد اللّه بن أبي شعبة الحلبي حيث قال: «إنّ آل أبي شعبة بيت بالكوفة وكانوا جميعهم ثقات مرجوعا إلى ما يقولون»١.

ويرد عليه : ان هذا التوثيق العام من النجاشي لايشمل كل من كان من آل أبي شعبة قطعا ، كيف؟ وفيهم من ولد بعد زمان النجاشي ، فلابد من انحصار التوثيق بمن عاصره دون من تقدم أو تأخر ، وهذا هو المختار .

وبالجملة، اطلاقه بتوثيق اهل بيته جميعا سواءً من المتقدّم والمتأخّر والمعاصر والمعاشر وغيره بعيد عقلاً؛ إذ كيف يعقل توثيق من تأخّر عنه؟ وتوثيق من تقدم لايكون إلاّ باجتهاد أو نقل ، وكذا من لم يعاشره . وظاهر الكلام وان اقتضى العموم ولكن لا بدّ من حمله على ما يصحّ ، وهو إرادة من ينصرف إليهم الكلام في عصر النجاشي ، وهم مشاهير البيت المذكور والعلماء.

٤ ـ ومن ذلك : بيت الرواسي :

فقد ذهب سيدنا الاستاذ دام ظلّه إلى توثيقهم جميعا استنادا إلى توثيق النجاشي إياهم اجمالاً بقوله في ترجمة محمد بن الحسن بن أبي سارة: « ان بيت الرواسي كلهم ثقات»٢.

---

١ رجال النجاشي ٢: ٣٧٤ وانظر معجم رجال الحديث ١ : ٦٥ .

٢ رجال النجاشي ٢ : ٢٠٠، وانظر معجم رجال الحديث ١ : ٦٥.

ويرد عليه ماتقدم من المختار من اعتبار توثيق المعاصر للمعاصر فلا ينفع توثيق النجاشي إلاّ لمن عاصره من بيت الرواسي.

٥ . ومن ذلك : آل أبي صفيّة- أبو حمزة الثمالي:

قال الكشي:« كلهم ثقات فاضلون»١ وتقدم كلام النجاشي في آل أبي شعبة بأنهم ثقات٢، وقد استقصى بحر العلوم قائمة بأسماء هؤلاء في فوائده٣.

ومحصّل الكلام : ان التوثيقات العامة حجة في خصوص المعاصرين الذين يمكن توثيقهم حسا ، دون غيرهم ممن بَعُدَ مكانا أو زمانا ، بل ليست لها دلالة أصلاً.

فإنّ هذه التصريحات بتوثيق جماعة بصفة عامة لايستقيم في توثيق كل من انتسب إلى البيوتات ولو كانت غير معاصرة. فالظاهر إرادة خصوص المعاصرين ، بل خصوص المعدودين من أهل العلم والفضل المشهورين المعاصرين دون غيرهم ممّن تقدّم أو تأخر أو لم يؤثر له علم وأثر.

توثيق المشايخ:

قد صرّح جمع من المؤلفين في كتبهم بوثاقة الشيوخ والطرق إلى كتبهم ، واستظهر جمع من المتأخرين من ذلك توثيقا عاما لسلسلة الرواة.

---

١ رجال الكشي : ١٧٨ ثابت بن دينار .

٢ رجال النجاشي ١ : ٢٨٤ (أحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي) .

٣ راجع رجال السيد بحر العلوم ١: ٢٥٨ .

واعتبر سيدنا الاستاذ دام ظلّه هذه التوثيقات من التوثيقات العامة وفنّد أكثرها ماعدى مؤلّفين اثنين منهم ، هما: القمي (ت / ١٦٧ ح) في تفسيره ، وابن قولويه (ت /٣٦٧ هـ) في كامل الزيارات .

ويرد عليه : ان ظاهر كلماتهم توثيق مشايخ المؤلف خاصة ، فإنهم المعاصرون له، وتكون الشهادة حسيّة، أمّا غيرهم فلا ، بلا فرق بينهما جميعا فالحال فيهم واحدة.

وإليك لمحة عنها حسب تواريخ وفاتهم:

١ ـ مشايخ الطاطري، علي بن الحسن الكوفي :

ترجمه الطوسي في الفهرست بقوله : «كان واقفيا شديد العناد في مذهبه ، صعب القضية على من خالفه من الإمامية ، وله كتب كثيرة في نصرة مذهبه ، وله كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم ، فلأجل ذلك ذكرناها»١.

قال سيدنا الاستاذ دام ظلّه بتوثيق مشايخ علي بن الحسن الطاطري استنادا إلى كلام الشيخ الطوسي في ترجمته من «أنّ من روى عنه علي بن الحسن الطاطري في كتبه يوثق به وبروايته»٢.

قال الجلالي : وهذا ظاهر في توثيق مشايخه جميعا في كتبه الفقهية خاصة ، دون مارواه في نصرة مذهبه ، بل ليس المراد توثيق أحد من الرواة لاشخصا ولا جمعا ، بل هو التأكيد على ان اختلاف العقيدة لاتضرّ بالرواية وأنّ المناط في الرواية رعاية أُصولها من اعتبار القرائن الموجبة للاطمينان ، وأ نّه يعتمد رواياتهم في صورة الاضطرار [حيث لم يكن فيه خلافه] عند الأصحاب ،كما صرح به الشيخ

---

١ الفهرست ؛ للطوسي : ١١٨ .

٢ معجم رجال الحديث ١ : ٦٥، وانظر الفهرست:١٥٦، الرقم ٣٩٠.

قدس‌سره في العدّة بقوله: «وأما إذا كان الراوي من فرق الشيعة مثل الفطحيّة ، والواقفة ، والناووسية وغيرهم، نظر فيما يرويه، فإن كان هناك قرينة تعضده أو خبر آخر من جهة الموثوقين بهم ، وجب العمل به . وإن كان هناك خبر آخر يخالفه من طريق الموثوقين ، وجب اطراح مااختصوا بروايته، والعمل بما رواه الثقة، وإن كان مارووه ليس هناك مايخالفه ولايعرف من الطائفة العمل بخلافه، وجب أيضا العمل به إذا كان متحرّجا في روايته موثوقا في أمانته وإن كان مخطئا في أصل الاعتقاد ، فلأ جل ماقلناهُ عملت الطائفة بأخبار الفطحية، مثل عبد اللّه بن بكير وغيره، وأخبار الواقفة مثل سماعة بن مهران وعلي بن أبي حمزة وعثمان بن عيسى ، ومن بعد هؤلاء بماروا‌ه بنو فضال وبنو سماعة والطاطريون وغيرهم، فيما لم يكن عندهم فيه خلافه»١.

ومنطوق كلام الطوسي قدس‌سره في العدّة التعميم إلى روايات عموم الطاطريّين، وهذا مالا يمكن الإخبار به عن حسّ كما تقدم ، فليس غرضه قدس‌سره سوى القول إنّ اخبار هؤلاء الواقفة إنّما يلجأ إليها عند الاضطرار ، لا في خصوص «ما لم يكن فيه خلافه» من أخبار أصحابنا ، وأين هذا الكلام من التوثيق العام؟!

٢ ـ مشايخ القمي، علي بن إبراهيم (ت / ٣٠٤ هـ):

ذهب الحر العاملي قدس‌سرهإلى توثيق كل من يقع في اسناد تفسير علي بن إبراهيم القمي قائلاً : «وقد شهد علي بن إبراهيم أيضا بثبوت أحاديث تفسيره وأنها مروية عن الثقات عن الأئمة عليهم‌السلام»٢.

---

١ عدّة الأُصول ١ : ١٤٩ ـ ١٥١ .

٢ الوسائل ٢٠ : ٦٨ .

قال القمي في مقدمة كتابه: «وعن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض اللّه طاعتهم»١.

واختار ذلك سيدنا الاستاذ دام ظلّه وقال: «... نحكم بوثاقة جميع مشايخ علي بن إبراهيم الذين روى عنهم في تفسيره مع انتهاء السند إلى أحد المعصومين عليهم‌السلام ، فقد قال في مقدمة تفسيره : ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا من مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض اللّه طاعتهم، فإن في هذا الكلام دلالة ظاهرة على أنّه لا يروي في كتابه هذا إلاّ عن ثقة . وقال دام ظلّه . : فإنّ علي بن إبراهيم يريد بما ذكره اثبات صحة تفسيره وان رواياته ثابته وصادرة من المعصومين عليهم‌السلام وأنها انتهت إليه بواسطة المشايخ والثقات من الشيعة...»٢.

ويرد عليه أولاً: ان هذه الدعوى من القمي لايمكن تصديقه في غير المشايخ ؛ لأنّه أخبار حدسي بالنسبة إلى المتقدمين عليهم، حيث لم يعاصرهم، ولا مجال للاذعان به سوى الاجتهاد من القمي نفسه على ماعرفت سابقا من تسامح القدماء في مثل هذه التعبيرات .

وثانيا : ليست كلمة «ثقاتنا» عطفا تفسيريا على «مشايخنا»، بل المراد من المشايخ هو المشايخ بلا واسطة ، ومن الثقات من روى عن كتبهم عمّن لم يلقه ولم يتلمذ لديه ، وإذا فرضنا إجمال الكلام وأراد من المشايخ الرواة جميعا ، فيكون محتملاً للأمرين ولايصح الاستناد إليه في البين .

وثالثا: انه روى عن الضعاف المصرح بضعفهم مثل عمرو بن شمر في (١ : ٣٣٩) ومن ضعّف جدا كما في معجم رجال الحديث٣.

---

١ تفسير القمي ١: ٤.

٢ معجم رجال الحديث ١ : ٦٣.

٣ معجم رجال الحديث ٤: ٢٨٧ .

ورابعا: وأيضا فيهم العامة مثل يحيى بن أكثم في (١: ٣٥٦) وغيره ممن صرح بأنه من العامة ، فكيف يصح دعوى الوثاقة فيهم؟ !

تكملة: المشهور تضعيف القاسم بن عروة ؛ لعدم ورود توثيق في حقه ، مع أنّه وقد ورد في حقه نظير ماورد في إبراهيم بن هاشم ، فقد أورد الشيخ المفيد في المسائل الصاغانية حديثا ثم وصف سنده بقوله : «وروي عنهم خلاف ذلك من طريق الثقات، فروى الحسين بن سعيد الاهوازي في كتابه (النكاح) عن القاسم بن عروة ، عن أبي العباس المعروف بالبقباق»١.

وهو ـ كما ترى ـ لايقصر عن كلام ابن طاووس ان لم يفقه تقدم المفيد عليه ، وقد ذكر كلّ من النجاشي والشيخ الطوسي كتاب المسائل الصاغانيّة للشيخ المفيد في ترجمته . ولما ذكرت ذلك لسيدنا دام ظلّه أفاد بأن الكتاب لاعبرة به ؛ لعدم وجود نسخة قديمة منه ، وكان من حسن الصدف أن عثرت على نسخة يرتقي عهدها إلى القرن الخامس الهجري . وقلّما يحصل ذلك . ولما ذكرت ذلك له دام ظلّه أخذ الكتاب وطالعه بدقة ثم أفاد: بأنّ هذه النسخة ليست من مؤلفات الشيخ المفيد قطعا وان كان له كتاب بهذا الاسم قطعا ؛ وذلك لنسبته فتوىً إلى الإمامية وهي كاذبة على الإمامية . انتهى كلامه دام ظلّه.

ويرد عليه دام ظلّه، أولاً : ان اشتمال الكتاب على رأي مكذوب أو زيادة معلومة الزيادة لايستلزم سقوط باقي المواضع عن الحجية ، وذلك نظير العام الذي خرج من تحته بعض الافراد بالتخصيص فيبقى الباقي حجة .

وثانيا : لو التزم بهذا المعنى في كتب الحديث والفتوى للزم الغاء كثير من كتب الحديث؛ فإنّها لاتسلم من النزاع الصغروي ، بدعوى أنّ هذه النسخ الموجودة في زماننا ليست تلك الكتب التي

---

١ المسائل الصاغانية : ٢٥.

ألّفها القدماء ، فلعلّ كتاب الكافي الذي ألّفه الكليني غير هذا المتداول في عصرنا ، كما أنها لاتسلم من أحاديث وآراء كاذبة قطعا كما صرّح بذلك سيدنا الاستاذ دام ظلّه نفسه قائلاً : «إنّ في الكافي . ولا سيّما في الروضة . روايات لايسعنا التصديق بصدورها عن المعصوم عليه‌السلام»١.

والحق ان الحال في كل من إبراهيم بن هاشم القمي والقاسم بن عروة واحدة، والقول بالتفصيل بتوثيق الأوّل استنادا إلى قول ابن طاووس دون الثاني لاوجه له.

٣ ـ مشايخ ابن قولويه (ت/٣٦٨ هـ) في اسناد كامل الزيارات:

ذهب الحر العاملي إلى توثيق كل من وقع في اسناد كامل الزيارة للشيخ الأقدم جعفر بن قولويه. وقال : «تصريحه أبلغ من تصريح القمي»٢.

وتبعه في ذلك سيدنا الاستاذ دام ظلّه قائلاً : «نحكم بوثاقة جميع من وقع في إسناد كامل الزيارات أيضا ؛ فإنّ جعفر بن قولويه قال في أوّل كتابه : وقد علمنا بأنّا لانحيط بجميع ماروي في هذا المعنى [= في الزيارات وفضلها] ولا في غيره ، لكن ماوقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم اللّه برحمته ولا خرّجت فيه حديثا رويَ عن الشذّاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم٣. فإنك ترى أنّ هذه العبارة واضحة الدلالة على

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٥٠ .

٢ الوسائل ٢٠ : ٦٨ .

٣ كامل الزيارات : ٤.

أنه لايروي في كتابه رواية عن المعصوم إلاّ وقد وصلت إليه من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم اللّه» . وأفاد دام ظلّه :«إنّ هذا الحكم انما هو فيما إذا لم يَبتل بالمعارض»١.

ويرد على هذا الاستدال :

أولاً : أنّ دلالة هذا الكلام على التوثيق أضعف من كلام علي بن إبراهيم القمي وإن ادّعى صاحب الوسائل أنّ دلالته أبلغ من ذلك، لأنّ الظاهر هو كون المراد من الثقات المشايخ المعروفين بالتحديث ، ويظهر ذلك جليّا بالمقابلة الواقعة في كلامه حيث قال: «لكن ماوقع لنا من جهة الثقات». وقابله بقوله: «ولا خرّجت فيه حديثا روي عن الشذّاذ من الرجال .. غير المعروفين».

وبالجملة : ليس إخبارا حسيّا بالنسبة إلى غير المعاصرين .

ثانيا : انه لا دلالة فيه على التوثيق بل يظهر أنّ مراده الوثاقة والشهرة في العلم والحديث . ويدل على إرادة هذا المعنى قرينتان :

الأُولى : أُسلوب التأليف ، فإنّ هدف المؤلف أن لايروي إلاّ عن المشهورين بالحديث والعلم فلا يعني بالوثاقة إلاّ ذلك ، الثانية: أنّه روي عن العامة ، وليس ذلك إلاّ لورودهم في المصادر المشهورة سواءً كانت موثقة أم لا ، فليست الوثاقة سوى الاستناد إلى الشهرة وهو اجتهاده الخاص.

وقد قام الشيخ غلام رضا عرفانيان ـ أحد تلامذته دام فضله ـ بتجريد أسماء رواة الكتاب والكنى والألقاب في كتاب بعنوان : «الثقات في كامل الزيارات » وقام بطبعه محمد كاظم الخوانساري في مطبعة النعمان بالنجف الأشرف ١٣٨٥، ومما قال في المقدمة : «ولكن في الزوايا الوسيعة لهذا الفن بقيت خبايا نبّهنا على بعضها استاذ أهل التدقيق والتحقيق ومربيّ العلماء والمجتهدين في عصره، مجمع الفضائل والكمالات، المجاهد العظيم حجة الإسلام والمسلمين آية اللّه العظمى في العالمين

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٦٤ .

سيدنا الاستاذ الحاج السيد أبو القاسم الخوئي الموسوي أدام اللّه تعالى ظلّه ، آمين ، ومن هذا البعض اعتبار من وقع في اسانيد كتاب كامل الزيارات الذي عدّ عند أهل الحديث من أُصوله، على ماشهد به مصنفه أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه قدس‌سرهفي المقدمة . إلاّ من ثبت تضعيفه بمثل قول الشيخ أو النجاشي قدس سرهما . وإليك نص كلامه: ... فهممت إلى استخراج أسامي هؤلاء الرجال وترتيبهم إلاّ من كان في طريق لاينتهي إلى المعصومين عليهم‌السلام ، وطريق الحسين بن أحمد بن المغيرة ؛ فإنّه غير داخل في أسانيد الكتاب، تسهيلاً على من يكون في سبيل الاستنباط والتحصيل ، راجيا منه سبحانه بهذا القليل القربة والأجر الجزيل فإنّه معطى الكثير بالقليل؛ متخذاً هذه الطريقة ، رامزا إلى رقم الباب بالعدد الذي عن يمين الخط المائل ، وإلى رقم الحديث بالعدد الذي عن يساره هكذا (٤/ ٤) الباب الرابع/ الحديث الرابع» انتهى كلامه دام فضله.

وبلغ مجموع ماأحصاه . ماعدا الكنى والألقاب . (٦٨٨) إسما ، وبعد مراجعتي الكتاب وجدت انه قد فاته (٦٦) إسما ، وبلغ مجموع أسماء الرواة (٧٥٤) ، وإذا أضفنا إلى القائمة : الكنى والألقاب البالغة (١٠٢) كان المجموع (٨٥٦)، ولكنه دام فضله لم يلتزم بمباني سيدنا الاستاذ دام ظلّه:

أولاً : عدم التزامه بما اشترط سيدنا الاستاذ دام ظلّه من عدم توثيق من كان في السند إلى غير المعصوم ، وذلك في موارد منها: عبّاد بن يعقوب الرواجني (١٦:٢). والقاسم بن محمد (٩:٣).

ثانيا : مخالفته مااشترطه فيما نص الأصحاب على كونه من العامة ، وذلك في موارد منها : مسعدة بن صدقة (١٦:٩) وعمرو بن خالد [الواسطي] (٨: ١).

ثالثا : ذكره من ليس في الكتاب ، منهم : يعقوب بن شعيب (٣١:٤) فإن في الكتاب يعقوب فقط من دون ذكر الابّ .

وقد أغنانا عن سرد الأسماء سيدنا الاستاذ دام ظلّه بحمد اللّه تعالى عدل عن رأيه في بيان الاستدراك وقال مانصه : «ولا شبهة في أن مقتضى الجمود على ظاهر العبارة ولا سيما بعد التعبير

بصيغة الماضي في قوله [= ابن قولويه]: (ولا أخرجت ... الخ) الكاشف عن تحرير الديباجة بعد الفراغ عن التأليف، هو الإخبار عن وثاقة جميع من وقع في أسناد الكتاب حسبما أشرنا إليه في ص٤٥ من الجزء الأوّل من كتابنا (معجم رجال الحديث) واعترف به صاحب الوسائل قدس‌سره. ولكن بعد ملاحظة روايات الكتاب، والتفتيش في أسانيدها ظهر اشتماله على جملة وافرة من الروايات . لعلها تربو على النصف . لاتنطبق عليها الأوصاف التي ذكرها قدس‌سره في المقدمة. ففي الكتاب الشيء الكثير من الروايات المرسلة والمرفوعة والمقطوعة والتي تنتهي إلى غير المعصوم عليه‌السلام، والتي وقع في أسنادها من هو من غير أصحابنا ، كما أنّه يشتمل على الكثير من روايات أُناس مهملين لا ذكر لهم في كتب الرجال أصلاً، بل وجماعة مشهورين بالضعف كالحسن بن عليّ بن أبي عثمان ومحمد بن عبد اللّه بن مهران وأُمية بن عليّ القيسي وغيرهم . ومعلوم أنّ هذا كلّه لاينسجم مع ماأخبر قدس‌سره به في الديباجة . لو كان مراده توثيق جميع من وقع في اسناد كتابه . من أنّه لم يخرج فيه حديثا روي عن الشذاذ من الرجال غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم . فصونا لكلامه قدس‌سره عن الإخبار بما لا واقع له لم يكن بدّا من حمل العبارة على خلاف ظاهرها بإرادة مشايخه خاصة. وعلى هذا فلا مناص من العدول عمّا بنينا عليه سابقا، والالتزام باختصاص التوثيق بمشايخه بلا واسطة» انتهى كلامه دامت أيامه.

وهذه خطوة شجاعة منه دام ظله في تصحيح ما يظهر خطأه للمجتهد مهما عظم مقامه العلمي ، وينبغي ان تكون هذه الخطوة درسا للجيل المقبل لكيلا يقع في التقليد الأعمى في البحوث العلمية، واللّه العالم .

٤ ـ مشايخ الصدوق (ت / ٣٨١ هـ) :

قال الصدوق محمد بن علي بن بابويه (ت/٣٨١ هـ) في مقدمة كتابه المقنع في الفقه مانصه: «... وسمّيته كتاب المقنع، لقنوع من يقرأه بما فيه، وحذفت الإسناد [الأسانيد . خ ل] منه ؛ لئلا

يثقل حمله ولا يصعب حفظه ولا يملّه قاريه؛ إذ كان ما أُبيّنه فيه من الكتب الأُصولية موجودا مبينا على المشايخ العلماء الفقهاء الثقات رحمهم اللّه»١.

وأجاب سيدنا الاستاذ دام ظلّه في المقدمة بقوله : «فإنّ الشيخ الصدوق لايريد بذلك ان رواة ماذكره في كتابه ثقات إلى ان يتّصل بالمعصوم عليه‌السلام، وإنّما يريد بذلك ان مشايخه الثقات قد رووا هذه الروايات ، وهو يحكم بصحة ماروا‌ه الثقات الفقهاء وأثبتوه في كتبهم على ما ستعرفه، والذي يدل على ماذكرناه ان الشيخ الصدوق وصف المشايخ بالعلماء الفقهاء الثقات ، وقلّ ما يوجد ذلك في الروايات في تمام سلسلة السند ، فكيف يمكن ادّعاء ذلك في جميع ماذكره في كتابه»٢.

ويستفاد من كلام الصدوق واسلوب تأليفه المقنع انه انتخب الأحاديث ثم حررها وسردها بدون اسناد ، وفي هذا الكتاب قلّما ينسب الكلام إلى المعصوم ، ولكن كتابه كلّه نصوص مقتبسة من كلماتهم ، ولهذا كان القدماء يرجعون إلى هذا الكتاب عند إعواز النصوص ، واللّه العالم.

والمهم أنّه لم يذكر فيه الإسناد حتى يحتاج إلى بحث كثير ، فغاية مايدل عليه الكلام ان مشايخه خاصة ثقاة ؛ إذ لايمكن الاخبار بالحس عن غيرهم .

وقد أحسن التستري دام ظلّه بقوله: «إنّ كون الرجل شيخ الصدوق أيضا أعم من الوثاقة ، وقولهم : مشائخ الصدوق ثقات لايحتاجون إلى التوثيق ... كلام من غير تحقيق، فضعّف ابن الغضائري كثيرا من مشايخه كتميم بن عبد اللّه القرشي ومحمد بن القاسم الاسترابادي. مع أنّ أغلب مشايخه في غير الفقيه من العامة ، فروى كثيرا من مناقب ائمتنا عليهم‌السلام ومثالب ائمتهم

---

١ المقنع : ٢.

٢ معجم رجال الحديث ١: ٥٢ ـ ٥٣.

عن طرقهم ليكون أتمّ للحجة عليهم ، ومن مشايخه الخليل بن أحمد السبخري روى عنه في الخصال في باب الاثنين ، والخليل ذاك من قال في أبي حنيفة والثوري : (سأجعل لي النعمان في الفقه قدوة وسفيان في نقل الأحاديث سيّدا) وقال : (هذا اعتقادي وديني ومذهبي) . ومنهم أحمد بن الحسين الضبيّ روى عنه في عيونه في باب كرامات مشهد الرضا عليه‌السلام ، وقد قال الصدوق في أحمد ذاك : (مالقيت أنصب منه ، بلغ من نُصبه انه كان يقول : اللّهم صل على محمد فردا ، ويمنع من الصلاة على آله)» ١.

وفصّل الداماد (ت/١٠٤١ هـ) مراسيل الصدوق بقوله : «قول الصدوق في الفقيه: قال الصادق عليه‌السلام : الماء يطهر ولايطهّر ؛ إذ مفاده الجزم والظن بصدور الحديث عن المعصوم، فيجب ان تكون الوسائط عدولاً في ظنّه، وإلاّ كان الحكم الجازم بالإسناد هادما لجلالته وعدالته» ٢.

وقد توسّع السيد الخميني دام ظلّه في توثيق سلسلة الرواة في كتب الصدوق إلى الاعتماد على مراسيله، قال مالفظه: «مراسيل الصدوق لاتقصر عن مراسيل مثل ابن أبي عمير ، فإنّ مرسلات الصدوق على قسمين، أحدهما: ماأرسل ونسب إلى المعصوم عليه‌السلام بنحو الجزم كقوله : قال أمير المؤمنين عليه‌السلام كذا، وثانيهما: ماقال: روي عنه عليه‌السلام مثلاً ، والقسم الأوّل من المراسيل المعتمدة المقبولة» ٣.

وإلى ذلك ذهب المنتظري بقوله : «مضافا إلى ان الصدوق في الفقيه إذا اسند الحديث بنحو الجزم إلى المعصوم عليه‌السلام كما في المقام ظهر منه أنّه كان قاطعا بصدوره عنه أو كان له حجة

---

١ قاموس الرجال ١ : ٥٦ .

٢ الرواشح السماوية : ١٧٤.

٣ كتاب البيع ٢ : ٤٦٨ ، مطبعة الأداب ١٣٩١ .

شرعيّة على ذلك. نعم ، لو عبّر بقوله : روي عنه مثلاً ، أمكن كون الإرسال مضرّا . وقال قدس‌سره في أوّل الفقيه : ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ماروووه ، بل قصدت إلى إيراد ماأُفتي به وأحكم بصحّته وأعتقد فيه أنّه حجّة فيما بيني وبين ربّي. وجميع مافيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع»١.

قال الجلالي : هذا لايخرجه عن الارسال ، بل هو الارسال المصطلح عليه عند علماء الدراية ، مضافا إلى أنّ التعبير المذكور أعني قوله : قال أمير المؤمنين عليه‌السلام. لايفيد الجزم . ولو سلّم. فإنّه إنّما يكون جزما في اعتقاده خاصّة ، وهذا لايكون أعظم من اجتهاده في ذلك ، ومن الثابت ان الاعتقاد والاجتهاد لايكون حجة شرعية إلاّ لمن عجز عنه وتعيّن عليه التقليد ، وهذا أجنبي عن البحث .

وكيف كان، فإنّ دعوى الجزم مخدوشة ، ولو سلّمت فإنّ حجّتيها مخدوشة؛ فإن حجية القطع انّما يثبت شرعا أو عقلاً بالنسبة إلى القاطع نفسه دون غيره ، والجزم في مفاد كلام الصدوق رحمه‌الله حكمه حكم جزم الصدوق نفسه واجتهاده .

٥ ـ مشايخ النجاشي (ت/ ٤٥٠ هـ) :

قال النجاشي في ترجمة محمد بن أحمد الجنيد الاسكافي: سمعت شيوخنا الثقات يحدّثون عنه انه كان يقول بالقياس وآخرون جميعا بالاجازة لهم بجميع كتبه ومصنفاته»٢.

---

١ دروس في ولاية الفقيه ١ : ٤٦٣ ، ط/ ١٤٠٨ .

٢ رجال النجاشي ٢ : ٣١ .

ونقل ذلك السيد بحر العلوم (ت/١٢١٢) ثم عقبه بقوله : «وهذه الصفة [= الثقات] إن كانت للمدح لا للتخصيص دلّت على توثيق جميع شيوخه، وإلاّ فهم منها توثيق المشاهير منهم ، فتدبّر»١.

قال الجلالي : ويرد عليه أولاً : ان الصفات إنما هي قيود ، والأصل فيها التخصيص إلاّ أن يدل دليل على الخلاف ، وطبيعي المقام أنّ النجاشي أراد الاستدلال بما سمعه من الثقات من شيوخه في الضعفاء منهم .

وثانيا : أنّه لاوجه لإرادة توثيق المشاهير منهم خاصة ؛ فإنّه قد يكون ثقات المشايخ غير مشاهير ، ولعلّه لذلك امر قدس‌سرهبالتدبّر.

وبالجملة ، ليس في كلام النجاشي دلالة على توثيق جميع شيوخه ، ولا على توثيق مشايخه كلّهم، بل هو ظاهر توثيق جماعة خاصة من مشايخه وان كانوا غير معروفين .

وأيضا قال النجاشي (ت/٤٥٠ هـ) في ترجمة أحمد بن محمد الجوهري (ت/٤٤١ هـ) مانصه: «رأيت هذا الشيخ وكان صديقا لي ولوالدي، وسمعت منه شيئا كثيرا، ورأيت شيوخا يضعّفونه فلم أرو عنه شيئا وتجنّبته»٢.

وقال في ترجمة محمد بن عبد اللّه بن البهلول : «وكان في أوّل أمره ثبتا ، ثم خلط ، ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعّفونه . إلى أن قال : . رأيت هذا الشيخ وسمعت منه ثم توقّفت عن الرواية عنه إلاّ بواسطة بيني وبينه»١.

---

١ رجال السيد بحر العلوم ٤: ١٤٦.

٢ رجال النجاشي ١ : ٢٢٦.

ومن ذلك استظهر المحدّث النوري وثاقة مشايخ النجاشي ، وعدهم ٣٢ شيخا، واستظهر سيدنا الاستاذ دام ظلّه ذلك من قول النجاشي٢.

قال الجلالي : لكن الظاهر خلاف ذلك ، فإنّ كلام النجاشي في الموردين لايدل دلالة مطابقة على توثيق جميع المشايخ بلا إشكال ، بل الدلالة الالتزامية كما بينها سيّدنا الاستاذ دام ظلّه ، والدلالة الالتزامية ليست توثقيا بالاصطلاح ، بل هو اجتهاد في فهم الكلام .

مع أن كلام النجاشي في الموردين الأخيرين لاصراحة فيه على التوثيق العام، أمّا الأوّل: لأنّ في كلامه احتمال أنّ التجنّب وعدم الرواية لأجل التضعيف واحتمال ان ذلك خشية معارضة الشيوخ طبعا.

وكان النجاشي أعرف الناس به ـ ظاهرا ـ لمقام صداقته وصداقة والده إيّاه، فلو كان يعتقد ضعفه لتجنّب عنه معللاً بتضيعفه دون تضعيف الشيوخ.

والمورد الثاني: ان جعل الواسطة في النقل عن الضعيف لايخلو من تهافت ؛ إذ بعد فرض الضعف لايجدي جعل واسطة للرواية عنه ، وليس هذا أمرا يخفى على مثل النجاشي الذي هو خبير الرجاليين ، فلابد من محملٍ لذلك ، وفيه احتمالات :

أولاً : إرادة توثيق مشايخه بهذا البيان ، وليس صريحا في ذلك.

وثانيا : التفريق في الروايات التي رواها قبل رؤيته تضعيف الأصحاب وبعده.

ولعل من أجل ذلك يصرّ على النقل عنه بالواسطة مراعاةً للقوم وتحريا للسلامة عن طعنهم .

---

١ رجال النجاشي ٢: ٣٢٢ .

٢ معجم رجال الحديث ١ : ٦٥ .

٦ ـ مشايخ ابن المشهدي (ت / ٥٩٤ ح):

قال ابن المشهدي في مقدمة المزار : «فإني قد جمعت في كتابي هذا من فنون الزيارات للمشاهد و... مما اتصلت به ثقات الرواة إلى السادات»١.

وهذا أصرح نص في التوثيق: قال سيدنا الاستاذ دام ظلّه: «ان الشيخ محمد ابن المشهدي قال في أول مزاره : (فاني قد جمعت في كتابي هذا من فنون الزيارات للمشاهد . إلى قوله : . مما اتصلت به ثقات الرواة إلى السادات)، وهذا الكلام منه صريح في توثيق جميع من وقع في اسناد روايات كتابه ،لكنه لايمكن الاعتماد على ذلك من وجهين :

١ . إنّه لم يظهر اعتبار هذا الكتاب في نفسه ؛ فإنّ محمد ابن المشهدي لم يظهر حاله، بل لم يعلم شخصه وإن أصرّ المحدث النوري أنّه محمد بن جعفر بن علي بن جعفر المشهدي الحائري ، فإنّ ماذكره في وجه ذلك لايورث إلاّ الظن .

٢ . إنّ محمد ابن المشهدي من المتأخرين ، وقد مرّ أنه لاعبرة بتوثيقاتهم لغير من يقرب عصرهم ، فإنا قد ذكرنا أنّ هذه التوثيقات مبنيّة على النظر والحدس ، فلا يترتّب عليها أثر»٢.

ومن الغريب قوله دام ظله : «إنّه لم يظهر اعتبار الكتاب ، بل لم يعلم شخصه فإنّ ذلك لايوجب إلاّ الظن»٣.

---

١ المزار ؛ مخطوطة الشيخ شير محمد الهمداني المؤرخة ١٣٥٩ .

٢ معجم رجال الحديث ١ : ٦٦.

٣ معجم رجال الحديث ١ : ٦٦.

وذلك أولاً : إنّ عدم ظهور الاعتبار لايستلزم العدم، بل لابدّ من التحقيق في ذلك بما يقتضيه أُصول التحقيق ، والكتاب قد اعتمد عليه المحدّثون ككتاب كامل الزيارات سوى أنه مخطوط غير مطبوع .

وثانيا : ان عدم ظهور حاله بالتفصيل شأنه شأن سائر المؤلّفين الذين اعتمد عليه المحدّثون وان لم يظهر أحوالهم تفصيلاً .

وثالثا : ان الظنّ الحاصل لمعرفة شخص المؤلف بما حققه النوري وغيره كافٍ في المعرفة ولحصول العلم في أمثال ذلك.

٧ ـ مشايخ ابي جعفر الطبرسي (ت / ٦٠٠ ح):

قال أبو جعفر بن محمد بن أبي القاسم محمد بن عليّ الطبرسي من أعلام القرن السادس : «هذا توثيق صريح بجميع من في اسناد رواياته»١.

وبناءً على المختار لايفيد إلاّ توثيق مشايخه والمعاصرين له دون غيرهم وإن كان كلامه صريحا في توثيق من تقدّم عليه ، فإن ذلك لايكون إلاّ عن اجتهاد منه، كما تقدم في التحقيق : أنّه لافرق بين المتقدمين والمتأخّرين في عدم العبرة بتوثقاتهم لغير من يقرب عصرهم من عصرهم .

٨ ـ رواية الثقة:

ومما تقدم يظهر الحال فيها فقد ذهب النوري الى أن رواية الثقة كاشفة عن وثاقة المروي عنه ، واستدرك على الحر عدّة ، منهم : الحسين بن سعيد والمفيد وغيرهما.

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٦٦.

وفيه ، اولاً : ما أفاده سيدنا الاستاذ دام ظلّه:« من أنّ غاية مايمكن ان يتوهم: أن تكون رواية الثقة عن رجل دليلاً على اعتماده عليه ، وأين هذا من التوثيق أو الشهادة على حسنه ومدحه»١.

وثانيا : إنّ الرواية ليست أكثر من كونها رواية. ولاتكشف عن صحة المروي ولا اعتباره ولا حجيته، بل قد يكون في مقام الاحتجاج فقط ، ودعوى الكشف عن وثاقة آخر في السلسلة لاتفيده الرواية نفسها إلاّ إذا انظم اليها قرائن خارجية، وكم من الرواة الثقات الذين رووا عن الضعفاء.

ألفاظ المدح:

ومن أمارات الوثاقة : ألفاظ المدح من الأصحاب وألفاظ الذم من المخالفين ؛ فإنّ مرجع ذلك كلّه إلى التوثيق ، وأعلى ألفاظ المدح هي «العدالة» ، وقدم تقدّم أنّ المناط فيها الوثوق والضبط في الاداء ، وهذا هو الهدف من علم الرجال.

قال الشيخ الطوسي قدس‌سره:« إنّ الطائفة ميّزت الرجال الناقلين لهذه الأخبار ، فوثّقوا الثقات منهم وضعّفوا الضعفاء ، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته ومن لا يعتمد عليه ، ومدحوا الممدوحين وذمّوا المذمومين وقالوا : فلان متّهم في حديثه ، وفلان كذّاب، وفلان مخلّط ومخالف في المذهب والاعتقاد ، إلى غير ذلك من الطعون التي وصفوا بها الرواة والمحدّثين . واستثنوا الرجال من جملة ماروووه من التصانيف في فهارسهم حتى أنّ واحدا منهم إذا أنكر حديثا نظر في اسناده وضعّفه بروايته ، وأصبحت هذه الطريقة عادة لهم لا تنخرم ، ولولا أنّ العمل بما يسلم من الطعون جائز . لايكون فائدة لما شرعوا فيه من التضعيف والتوثيق»٢.

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٨٥ .

٢ العدّة: ٥٣ .

وذكر أصحاب الرجال ألفاظا في وصف الرواة مما هو صريح في المدح كقولهم: «ثقة» و «عدل»، أو غير صريحة كقولهم : «عين» و«وجه» و «معتمد» ، وكذلك ألفاظ صريحة في الذم والقدح كقولهم : «كذّاب» و «وضّاع »، أو غير صريحة كقولهم: «ساقط» «ليس بشيء» «ليس بذاك».

قال الشيخ حسين الحارثي: لابدّ في التعديل من اللفظ الصريح ، وأعلى مراتبه: «ثقة» وقد يؤكّد بالتكرار وإضافة «ثبت» و «ورع» وشبههما مما يدل على علوّ شأنه ، ثم «عدل ضابط»أو «ثبت» أو «حافظ» أو «متقن» أو «حجة» .

أما «عدل» فقط فغير كافية بدون انضمام ماذكرنا انضمامه إليها ونحوه؛ لاشتراط هذا المعنى معها في صحة الرواية . أما ماضممناه إلى «عدل» ونحوه إذا انفرد فليس توثيقا؛ لأنّها أعم من المطلوب فلا يدل عليه .

وكذا «صدوق» و «خير » و «عابد» و «معتقد» و «شيخ » و «صالح » و «وجه» و«لابأس به» و «عالم» و «واسع الرواية» و «روى عنه الناس» ، ونحو ذلك فإنه داخل في قسم الحسن ، وان كان بعضها أقرب من بعض ، فينقل حديثه للاعتبار والنظر ، ويكون مقوّيا وشاهدا ، وبعضهم يحتج به كما قدمناه.

أما نحو «شيخ هذه الطائفة» و « عمدتها» و« وجهها» و «رئيسها» ونحو ذلك فقد استعملها أصحابنا فيمن يستغني عن التوثيق لشهرته؛ إيماءا إلى أنّ التوثيق دون مرتبته[1].

قال الجلالي: إنّ العدالة في المخبر الثقة لعموم أدلة حجّية الخبر ، إلاّ أن يقوم دليل خاص على الخلاف كما في المرافعات ، وحيث ان التوثيق ليس منها فلا تعتبر العدالة فيه، ولذلك يكتفى

---

١ وصول الأخيار : ١٩٢ .

بتوثيقات ابن عقدة وابن فضّال وأمثالهما كما صرّح بذلك سيدنا الاستاذ دام ظلّه ١ ولكن لايخفى أنّ سيرة علمائنا رضوان اللّه عليهم عدم الالتفات بتوثيقاتهم العامة لمعاصريهم من أصحابنا ، بل لم يعهد الاستدلال بأقوالهم والاستناد إلى مؤلفاتهم إلاّ في مقام الاحتجاج ، وهو التزام عملي باعتبار العدالة في المخبر الثقة ، إذ لولاه لايمكن الاستدلال والاستناد كما هو مقتضى الدليل والقاعدة.

فلابد في معرفة الوثاقة من الاجتهاد في علم الرجال ودراسة أحوال كل واحد من الرواة.

قال سيدنا الاستاذ دام ظلّه : «ومما تثبت به الوثاقة أو الحسن أيضا أن ينص على ذلك أحد الأعلام المتأخّرين بشرط أن يكون من أخبر عن وثاقته معاصرا للمخبر أو قريب العصر منه ، كما يتفق ذلك في توثيقات الشيخ منتجب الدين او ابن شهراشوب ، وأمّا في غير ذلك كما في توثيقات ابن طاووس والعلاّمة وابن داود ومن تأخّر عنهم كالمجلسي لمن كان بعيدا عن عصرهم فلا عبرة بها ؛ فإنّها مبنيّة على الحدس والاجتهاد جزما ، وذلك فإنّ السلسلة قد انقطعت بعد الشيخ فأصبح عامة الناس إلاّ قليلاً منهم مقلدين يعملون بفتاوى الشيخ »٢.

توثيقات المتأخرين:

وقال سيدنا الاستاذ دام ظلّه أيضا : «ان ابن طاووس والعلاّمة وابن داود ومن تأخر عنهم إنّما يعتمدون في توثيقاتهم وترجيحاتهم على آرائهم واستنباطاتهم ، أو على ما استفادوه من كلام النجاشي أو الشيخ في كتبهم، وقليلاً مايعتمدون على كلام غيرهما، وقد يخطئون في الاستفادة كما

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٥٥.

٢ معجم رجال الحديث ١ : ٥٦.

سنشير إلى بعض ذلك في موارده ، كما قد يخطئون في الاستنباط»١ وشرط المعاصرة ينبغي أن لايختص بالمتأخرين كما سيأتي.

والتوثيق وعدمه لايمكن أن يكون بلفظة واحدة من دون اعتبار الحالات المختلفة التي يمرّ بها الراوي والقرائن الأُخرى التي تصاحب الرواية سواءً كانت اجتماعية أو سياسية، وإنما يكون التوثيق وعدمه في كل راوٍ للحديث ، كما هو الحال لراوي الأخبار ملاحظة اعتبارات كثيرة، أهمّها: روايات الراوي ومدى مقاربتها من أُصول القرآن والسنّة ومقارنتها بغيرها من الروايات ، ودراستها بالمقارنة بمواقف أهل البيت عليهم‌السلام ، فالعمدة في الوثوق هو القرائن المحفوفة بالرواية .

فالمناط في التوثيق ثبوت فضيلة الصدق والأمانة في النقل عن الراوي من أيّة جهة حصلت ، ولأجل ذلك يعتمد على توثيق جماعة ممّن لايوافق في العقيدة والمذهب ، بل التوثيق من الغير أثبت ؛ لأنّ الفضل ماشهدت به الأعداء ، وقد أجاد المحقّق التستري دام ظلّه بقوله : «في عدم الاشكال في توثيق غير الإمامي استشكالهم في توثيق عليّ بن فضّال الفطحي وابن عقدة الزيدي ونصر الغالي في مالو صرح الكشي والشيخ في رجاله والفهرست والنجاشي بأخذهم عنهم لاوجه له ، أمّا أوّلاً : فلأنّه لو ان فيه اشكال في ما لو صرّحوا لجرى الاشكال فيما سكتوا؛ لاحتمال استنادهم إليهم ، فليبطل فنّ الرجال ؛ اذ هؤلاء ائمته وجلّ مابأيدينا من كلماتهم . وثانيا : إنّه إذا أُحرز إماميّة شخص واستقامته يكون توثيق هؤلاء أعلى من توثيق الإمامي المستقيم ؛ لأنّه من قبيل شهادة العدوّ بالفضل كما قلناه في توثيق العامي للإمامي»٢.

---

١ معجم رجال الحديث ١: ٦٠.

٢ قاموس الرجال ١ : ٦٠ .

وكذلك الحال في تعارض الجرح والتعديل، لابد فيها من الاجتهاد بالرجوع إلى المرجحات إن وجدت ، وإلاّ فحكم التعارض التساقط والتخيير ، كما هو الحال في تعارض الأمارات وتساقطها ، هذا من ناحية نظرية ، وأمّا من الناحية العملية والمرجّحات الخاصة في موارد الروايات متوفرة غالبا .

وقد تكفّلت الأصول الرجالية لألفاظ المدح والقدح ، ولابد من دراستها في ترجمة كلّ واحد من الرواة دراسة مقارنة مع كافة مصادر الرجال المتيسّرة ليتيسر الوقوف على الحقيقة ، وهي الوثاقة في الراوي المستلزمة للضبط في الرواية .

الأصول الرجالية:

المعروف بين الأصحاب أربعة كتب تعرف بالأُصول الرجالية ، ويعتمد عليها في توثيق الرواة وطرق الرواية ، وتعرف برجال الكشي والنجاشي ورجال الشيخ الطوسي والفهرست له ، وقد جمعها القهپائي (ت/١٠١٦ح) في مجمع الرجال بزيادة رجال ابن الغضائري (ت/٤١١هـ). وخمَّس الأصول هذه سيدنا الأستاذ دام ظلّه بزيادة رجال البرقي دون ابن الغضائري وقال: «وهذه الكتب . عدا رجال البرقي . من الكتب المعروفة التي تناولتها الأيدي طبقة بعد طبقة، ولا يحتاج ثبوتها إلى شيء ، ومع ذلك فقد ذكرها العلاّمة في إجازته الكبيرة، وذكر طريقه إليها»١.

وهذه الأُصول حسب تسلسلها التاريخي ورموز الاختزال المتعارفة عند الأصحاب كالآتي:

١ . الرجال ، لأبي جعفر أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي (ت/٢٨١ ح) .

٢ . رجال الكشي = اختيار معرفة الناقلين ؛ لأبي عمرو الكشي (ت/٣٢٩ح)، ورمزه: (كش) واختصره الشيخ الطوسي (ت/٤٦٠ هـ).

٣ . رجال ابن الغضائري ؛ لأبي الحسين الغضائري (ت/٤١١ هـ). ورمزه: (غض).

---

١ معجم رجال الحديث ١: ١١٢ .

٤. رجال النجاشي = فهرست مصنفات الشيعة ؛ لأبي العباس النجاشي (ت/٤٥٠ هـ)، ورمزه : (جش).

٥ـ رجال الطوسي = الأبواب ؛ لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت/٤٦٠ هـ)، ورمزه : (جخ).

٦ . الفهرست ؛ لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت/٤٦٠ هـ) ، ورمزه: (ست).

وإليك لمحة عنها:

أولاً - رجال البرقي :

لأحمد بن أبي عبد اللّه البرقي (ت/٢٨١ح):

ترجمة المؤلف : قال النجاشي : «أبو جعفر، أصله كوفي، وكان جدّه محمد بن عليّ، حَبَسه يوسف بن عمر بعد قتل زيد عليه‌السلام، ثمّ قتله ، وكان خالد صغير السّن، فهرب مع أبيه [كذا] عبد الرحمن إلى برق رود. وكان ثقة في نفسه، يروي عن الضّعفاء ويعتمد المراسيل، وصنّف كتبا ، منها: المحاسن . ثمّ عدّها ، وقال: ـ أخبرنا بجميع كتبه الحسين بن عبيد اللّه ، قال: حدّثنا أحمد بن محمد أبو غالب الزّراري ، قال: حدّثنا مؤدّبي علي بن الحسين السعدآبادي أبو الحسن القمي ، قال : حدّثنا أحمد بن أبي عبد اللّه بها، وقال أحمد بن الحسين رحمه‌الله في تاريخه: توفي أحمد بن أبي عبد اللّه البرقي في سنة أربع وسبعين ومائتين. وقال عليّ بن محمّد ماجيلويه: مات سنة احدى وثمانين ومائتين»١.

---

١ رجال النجاشي ١: ٢٠٤ . ٢٠٧.

وقال الطوسي: «أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي، أبو جعفر ، أصله كوفي ، وكان جدّه محمد بن عليّ حبسه يوسف بن عمرو إلى العراق بعد قتل زيد بن علي بن الحسين عليه‌السلام ثم قتله ، وكان خالد صغير السن فهرب مع أبيه عبدالرحمن إلى برقة قم، فأقاموا بها، وكان ثقة في نفسه غير أنّه أكثر الرواية عن الضعفاء واعتمد المراسيل وصنف كتبا كثيرة، منها المحاسن . ثمّ عدّها إلى ان قال : ـ أخبرنا بهذه الكتب كلّها وبجميع رواياته عدّة من أصحابنا، منهم: الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان وأبو عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه ، وأحمد بن عبدون وغيرهم عن أحمد بن محمد بن سليمان الزراري، قال: حدّثنا مؤدبي علي بن الحسين السعدآبادي أبو الحسن القمي، قال : حدّثنا أحمد بن أبي عبد اللّه ، وأخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الحسن بن حمزة العلوي الطبري، قال : حدّثنا أحمد بن عبد اللّه ابن بنت البرقي، قال : حدّثنا جدي أحمد بن محمد ، وأخبرنا هؤلاء . إلاّ الشيخ أبا عبد اللّه . وغيرهم عن أبي المفضل الشيباني ، عن محمد بن جعفر بن بطة ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه بجميع كتبه ورواياته، وأخبرنا بها ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن بن الوليد ، عن سعد بن عبد اللّه ، عن أحمد بن أبي عبد اللّه بجميع كتبه ورواياته» ١.

ومما قال ابن الغضائري: «طعن عليه القمّيون، وليس الطعن فيه وانما الطعن فيمن يروي عنه، وعندي أن روايته مقبولة».

أسند إليه النجاشي والطوسي في فهرستيهما، وتبعهما من بعدهما. يروي عن مائتي شيخ منهم: الحسن بن الحسين اللؤلؤي.

---

١ الفهرست : ٤٤ . ٤٦ .

وأمّا الكتاب :

فقد عدّه سيدنا الاستاذ دام ظلّه الأوّل من الأُصول الخمسة، وقال : «رجال البرقي المعبر عنه في فهرست الشيخ بطبقات الرجال ، وقد اعتنى العلاّمة بهذا الكتاب في الخلاصة، وذكر في إجازته الكبيرة وغيرها طريقه إلى فهرست الشيخ وإلى مااشتمل عليه الفهرست من الكتب»١.

قال شيخنا العلاّمة : «إنّ لأبي جعفر البرقي كتابين في الرجال، احدهما: الطبقات أو طبقات الرجال الموجود إلى عصرنا، والآخر : كتاب الرجال كما صرّح به النجاشي. ولولده أبي عبد اللّه البرقي أيضا كتاب الرجال كما مرّ . أوّل الطبقات : أصحاب النبيّ، ثم أصحاب أمير المؤمنين ثم الحسن ثم الحسين إلى آخر الأئمة الاثنى عشر. ويذكر في أصحاب كلّ امام . أوّلاً . الذين ادركوا الإمام السابق عليه أيضا ، ثم الذين نشأوا في عصر هذا الإمام»٢.

قال الجلالي: وهل هذا من تأليف البرقي أو لأبيه ، أو لعبد اللّه بن أحمد البرقي شيخ الكليني ، أو أحمد بن عبد اللّه البرقي شيخ الصدوق؟ ، وجوه وأقوال . واستظهر الأخير التستري دام فضله في القاموس، وقال مانصه: «لأبي عبد اللّه البرقي ، وقال بعضهم : إنّه لأبيه محمد بن خالد البرقي وكلاهما وهم، وكيف يمكن أن يكون لهما ، وقد استند في كثير من رجاله إلى كتاب سعد بن عبد اللّه القمي، وسعد كان من تلامذة أحمد . الابن . وعنون فيه عبد اللّه بن جعفر الحميري وصرّح بسماعه منه ، فيكون شيخه ، مع أنّ عبد اللّه كسعد تلميذ أحمد الابن ، وعنون أحمد بن أبي عبد اللّه فيه ولم يذكر أنّه مصنف الكتاب كما هو القاعدة فيمن يذكر نفسه في كتابه كما فعل الشيخ والنجاشي في فهرستيهما والعلاّمة وابن داود في كتابيهما ، وعنون محمّدا البرقي ولم يشر إلى أنّه أبوه . والذي يعلم من ملاحظة الطبقة أنّه لعبد اللّه بن أحمد البرقي الذي يروي عنه الكليني ، أو أحمد

---

١ معجم رجال الحديث ١: ١١٣.

٢ الذريعة ١٥ : ٥ . ١٤٦.

بـن عبـد اللّـه البرقـي الـذي يـروي عنـه الصـدوق . والثـاني أقـرب ؛ لعنوانـه سـعدا والحمـيري كمـا عرفت»١.

قال الجلالي : بل المحتمل قويا، ان سعد . الذي هو راوي الكتاب . قد زاد في الأصل الذي هو للبرقـي الأب، ورواه عنـه ابنـه عبـد اللّـه ، وعنـه سـعد . واحتمـال ان يكـون هـو "عبـد الله" شـيخ الصـدوق، مجرّد عـن أي دليـل ، مـع تصـريح النجاشي والطوسي مـن أن الطبقـات لـلأب، فـان هـذا النوع من الزيادات كثيرة في النسخ والروايات.

يشتمل الكتاب على ٦٤٥١ إسماً من الرجال والنساء من أصحاب النبي والأئمة عليهمالسلام ، وليس فيه أي اسناد إلى الكتب ، بل هو مجرّد جرد اسماء الرواة من دون أي توثيق أو تضعيف ، ولم أقف على ماقد يعتبر مدحا أو قدحا سوى ثلاثة موارد، وهي :

١ . سلمان بن خالد البجلي الأقطع ، قال البرقي: «كوفي كان خرج مع زيد بن عليّ، فأفلت ، وفي كتاب لسعد : انّه خرج مع زيد فأفلت ، فمنّ اللّه عليه وتاب ورجع بعده»٢.

٢ . هشام بن الحكم مولى بني شيبان، قال البرقي: «كوفيّ تحوّل من بغداد إلى الكوفة ، وكنيته أبو محمد ، وفي كتاب سعد له كتاب ، وكان في غلمان أبي شاكر الزنديق جسمي رؤيّ»٣.

٣ . داود بن أبي زيد ، قال البرقي: «داود بن بنودر [كذا] ويكنى بأبي سليمان نزل بنيسابور في النجارين عند سكة طرخان في دار سختويه، معروف بصدق اللهجة»١ .

---

١ قاموس الرجال ٦ : ٣١ .

٢ رجال البرقي : ٣٢ .

٣ رجال البرقي : ٣٥.

وليس فيما عدى القول الاخير أي تصريح من البرقي نفسه ، فيكون مورد المدح واحدا فقط في الكتاب من أوله إلى آخره . وعليه فعدّه أو عدم عدّه من الأصول الرجالية لايؤثّر ، وقد طبع بتحقيق السيد كاظم الياموي بطهران سنة ١٣٨٣ هـ ، ونسخة منه بخط الشيخ شير محمد الهمداني ، بتاريخ ربيع الأوّل سنة ١٣٦٠ هـ عن نسخة بخط السيد أبي القاسم الأصفهاني بتاريخ سنة ١٣٤٢ هـ .، ونسخة ناقصة بخط نجم الدين العسكري بتاريخ سنة ١٣٦٩ هـ ، وهي الأُولى في مجموعة رقم ١٥٥ في مكتبة السيد المرعشي بقم ، صوّرتها.

ثانيا ـ اختيار الرجال:

وهو تلخيص معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين ؛ لأبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي (ت/٣٦٧ ح). تأليف الشيخ ابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت / ٤٦٠ هـ).

والكشي كما ترجمه النجاشي هو : «محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي. أبو عمرو، كان ثقة، عينا ، وروى عن الضعفاء كثيرا، وصحب العياشي ، وأخذ عنه، وتخرج عليه ، وفي داره التي كانت مرتعا للشيعة وأهل العلم . له كتاب الرّجال ، كثير العلم ، وفيه اغلاط كثيرة . ثم قال النجاشي : ـ أخبرنا أحمد بن علي بن نوح ، وغيره ، عن جعفر بن محمد، عنه: بكتابه»٢.

وقال الطوسي: «ثقة بصير بالرجال والأخبار، حسن الاعتقاد، له كتاب الرجال»٣.

وقال في الرجال «من غلمان العياشي ثقة بصير بالرجال والأخبار ، مستقيم المذهب»١ .

---

١ خلاصة الاقوال : ١٤٢.

٢ رجال النجاشي ٢ : ٢٨٢ ،ط /بيروت.

٣ الفهرست : ٦٨ .

قال الجلالي : العياشي المذكور هو أبو النضر محمد بن مسعود بن محمد بن عيّاش السلمي السمرقندي ، كان عاميا، ثم عاد إلى مذهب الإمامية في حداثة سنّه، وأنفق على العلم والحديث تركة أبيه وكانت ثلاثمائة ألف دينار ، وكانت داره كالمسجد بين ناسخ أو مقابل أو قارىء أو معلّق ، وتجاوزت كتبه الماءة والخمسين.

قال ابن النديم : «من فقهاء الشيعة الإمامية ، احد دهره وزمانه في غزارة العلم، ولكتبه بنواحي خراسان شأن من الشأن »٢ ثم عدّ كتبه البالغة ٢٠٨ كتابا.

والظاهر أنّ المراد من غلمان العياشي التلمذة ، فقد وصف الشيخ الطوسي جمعا بهذا الوصف، منهم:

١ ـ أحمد الحنوي ، رجال الشيخ : ٤٢٩ .

٢ ـ أبو الحسين بن أبي طاهر الطبري ، رجال الشيخ : ٥١٨ .

٣ ـ محمد بن يحيى الضرير المؤدّب ، رجال الشيخ : ٤٩٨.

كما وصف جمعا بأنهم من أصحاب العياشي ، منهم :

١ ـ القاسم بن محمد الأزدي ، رجال الشيخ : ٤٨٩ .

٢ ـ علي بن إسماعيل الدهقان، رجال الشيخ: ٤٧٧ .

٣ ـ عبيد اللّه بن طاهر النقار، رجال الشيخ: ٤٧٩ .

---

١ رجال الطوسي: ٤٩٧ .

٢ الفهرست ، لابن النديم : ٢٤٤ ، ط / طهران ١٩٧١ م .

والكشي نسبة إلى كش ، مدينة في بخارى تقرب من سمرقند، وتقع اليوم في روسيا، وتسمى اليوم بـ «شهر سبز» في اوزبكستان، ويشهد له أنه من غلمان العياشي محمد بن مسعود السمرقندي، وقد عاش في بيته، وليس من كش المدينة التي في جرجان، وان انتسب إليها أيضا بعض الرواة ، فالظاهر ان سلمان الكشي منتسب إلى هذه القرية حيث جاء في ترجمته: انه شيخ من جرجان .

قال السمعاني : «الكِسّي . بكسر الكاف وتشديد السين المهملة . هذه النسبة إلى بلدة بما وراء النهر يقال لها : كس ، أقمت بها اثنى عشر يوما . وقد ذكر الحفاظ في تواريخهم ان إسم هذه البلدة : كِس . بكسر الكاف والسين غير المنقوطة والنسبة إليها كسّي ، غير أن المشهور : كش . بفتح الكاف والشين المنقوطة . ويعرف بخست»١.

والأُصول الرجالية الأُخر مطبقة على توثيق الكشي ، ناهيك عمّن تأخّر عنها من الكتب الرجالية لابن داود والعلاّمة وغيرهما، ولم تذكر المصادر تاريخ ولادته ووفاته، ولكن روايته قديما عن جعفر بن محمد بن قولويه المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ، ورواية هارون بن موسى التلعكبرى المتوفى ٣٨٥ هـ عنه، تحدّد طبقته ، فهو من رجال القرن الرابع الهجري .

عنوان الكتاب :

قال ابن شهراشوب (ت/٥٨٨ هـ) : «... الكشي من غلمان العياشي ، له معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين عليهماالسلام»٢، وتبعه جلّ من تأخّر، منهم : شيخنا العلاّمة ، راجع مصفى المقال٣ والذريعة١ ، ولم أجد هذا العنوان في شيء من فهرسي الطوسي والنجاشي ، فقد عبّرا عنه

---

١ راجع الأنساب ، للسمعاني، مادة «كس» .

٢ معالم العلماء : ٩١ .

٣ مصفى المقال : ٣٧٥ .

بكتاب الرجال٢. كما وصفه الطوسي في ترجمة أحمد بن داود الفزاري بكتاب معرفة الرجال، ولا مصرّح بالاسم المذكور سوى ابن شهراشوب وأظن ذلك من سهو قلمه الشريف ، حيث أنّ الشيخ الطوسي ذكر في مؤلفات العياشي انّ له كتاب «معرفة الناقلين»٣، إلاّ ان يقال بأنّ كتاب الكشي تهذيب لمعرفة الناقلين ، فان اريد بذلك غير الاختيار فليس به قائل.

ويؤيد ماذكرنا: أنّ الشيخ ومن تأخّر عنه، وكذا ابن شهراشوب ذكر في مؤلفات الطوسي . اختيار الرجال ولم يعبّر عنه باختيار معرفة الناقلين٤، ومن هنا ظهر أنّ ما اشتهر من تسمية اختيار الشيخ باسم «رجال الكشي » كما في طبعة بمبئي والنجف غلط، كما ان تسميته بـ «اختيار معرفة الرجال» كما في طبعة مشهد الحديثة أيضا، لا وجه له سوى اختصار العنوان.

أما الكتاب :

فقد وصفه شيخنا العلاّمة بقوله: «أحد الأصول الأربعة الرجالية . إلى أن قال : ـ إنّ الشيخ الطوسي هذّبه ورتّبه سنة ٤٥٦، وأخرج منه بعض الاغلاط وتراجم العامة، وقد مرّ أيضا أنّ نسخ اختيار الشيخ كانت مختلفة بالزيادة والنقصان وكان غير مرتب أيضا، فرتّبه جماعة كالسيد يوسف

---

١ الذريعة ١ : ٣٦٥ .

٢ راجع الفهرست : ١٦٨ ورجال الشيخ: ٤٩٧ .

٣ راجع رجال الطوسي : ١٦٣ .

٤ راجع معالم العلماء : ١٠٤ .

الحسيني الشامي، والمولى عناية اللّه القهپائي ، والشيخ داود بن الحسن الجزائري ، وأمّا أصل رجال الكشي فلا نعلم بوجوده»١.

وقال أيضا : «إختيار الرجال لشيخ الطائفة . إلى أن قال : ـ وهو مختار من رجال الكشي ، الذي اسمه معرفة الناقلين ، كما ذكره ابن شهراشوب في معالم العلماء ، وكانت فيه أغلاط كثيرة كما ذكره النجاشي ، فجرّد شيخ الطائفة مافيه من الأغلاط وهذبه فسمي إختيار الرجال، وقد أملاه الشيخ على تلاميذه في المشهد الغروي، وكان بدء إملائه يوم الثلاثاء السادس والعشرين من صفر سنة ٤٥٦ ، كما حكاه السيد رضي الدين علي بن طاووس في فرج المهموم عن نسخة خط الشيخ المصرح فيها بأنّه اختصار كتاب الرجال لأبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي واختياره، ولما لم يكن للاختيار ترتيب يسهل التناول منه عمد جمع من العلماء إلى ترتيبه. منهم السيد يوسف بن محمد بن زين الدين الحسيني الشامي والمولى عناية اللّه بن عليّ القهپائي ، والشيخ داود بن الحسن الجزائري ، ويأتي ذكر الجميع بعنوان الترتيب٢.

أُسلوب التأليف :

إنّ حقيقة أُسلوب تأليف الكشي فليس بوسعنا الجزم فيه ، حيث ان الكتاب لم تعثر عليه يد التتبّع بعد ، والظاهر ان أُسلوب التأليف كان على ترتيب الطبقات حيث قدَّم روايات في فضل العلم ثم ابتدأ بما ورد في سلمان الفارسي ، وانتهى بترجمة عليّ بن جعفر بن العباس الخزاعي المروزي الذي كان واقفيّا ، وعليه فإنّ أُسلوب الشيخ لم يكن سوى الاختيار والتلخيص ، ولم يكن هدفه الترتيب. يدل على ذلك مانقله النجاشي في ترجمة الحسين بن اشكيب قائلاً: «ذكره ابو عمرو [= الكشي]

---

١ الذريعة ١ : ١٤١ .

٢ الذريعة ١: ٣٦٦ .

في رجاله في أصحاب أبي الحسن [= الهادي] صاحب العسكري ... وقال الكشي في رجال أبي محمد [= الحسن العسكري]ومن ذلك قد يظهر ان كتاب الكشي مرتب على أصحاب المعصومين عليهم‌السلام».

وقد ذكر النجاشي في ترجمة الحسن بن اشكيب مالفظه : «.. شيخ لنا خرساني ثقة، مقدّم ، ذكره أبو عمرو في رجاله في أصحاب أبي الحسن [= الهادي] صاحب العسكر. روى عن العياشي فأكثر ، واعتمد حديثه ، ثقة ثقة، ثبت قال الكشي : هو القمي خادم القبر ... وقال الكشي في رجال أبي محمد الحسين بن اشكيب المروزي المقيم بسمرقند وكش: عالم متكلّم مؤلّف للكتب »١.

ونجد النصّين المنقولين عن الكشي موجودا في رجال الشيخ الطوسي تارة في أصحاب أبي الحسن الهادي عليه‌السلام٢، وأُخرى في أصحاب أبي محمد الحسن العسكري٣، كما وذكره في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم‌السلام أيضا٤، ولم يذكر في الكشي.

أسلوب الاختيار :

ان مجرد تصحيح الاغلاط والتهذيب من الاشتباهات لايسمى اختيارا ؛ اذ ليس اكثر من التهذيب والتصحيح ، بخلاف الاختيار الذي هو انتقاء وتلخيص .

---

١ تنقيح المقال ١: ٣٢٠ .

٢ رجال الطوسي : ٤١٣ .

٣ رجال الطوسي : ٤٢٩ .

٤ رجال الطوسي: ٤٦٢ .

ولم يعيّن الشيخ الطوسي كيفية الاختيار من رجال الكشي لا في هذا الاختيار، ولا في غيره من كتبه ، وأرى أنّ أضمن طريق لمعرفة ذلك دراسة نصّ الكتاب والنصوص المنقولة من أصل الاختيار ، وأمّا أقوال علمائنا فيمكن حصرها في ثلاثة :

١ ـ اختار رجال الخاصة فقط من الكتاب ، كما حكاه أبو علي الحائري .

٢ ـ جرّد الأغلاط وهذّبه ، ذهب إليه شيخنا العلاّمة .

٣ ـ اختار الخاصة وجرّد الاعلام كما في قول آخر.

وكلّها تخرّصات واجتهادات من دون دراسة النصّ.

قال أبو علي الحائري: «ذكر جملة من مشايخنا : أنّ كتاب رجاله المذكور كان جامعا لرواة العامة والخاصة خالطا بعضهم ببعض ، فعمد إليه شيخ الطائفة طاب مضجعه فلخصه وأسقط منه الفضلات وسمّاه باختيار الرجال ، والموجود في هذه الأزمان، بل وزمان العلاّمة وماقاربه إنما هو اختيار الشيخ لا الكشي الأصل»١.

وإليه ذهب شيخنا العلاّمة في مصفى المقال، حيث قال: « ... له الرجال الموسوم بمعرفة الناقلين ، كان فيه العامة والخاصة، وكان فيه أغلاطا ، فعمد إليه شيخ الطائفة وجرّد منه الخاصة وهذبه وسمّاه اختيار الرجال ، وهو الموجود المطبوع اليوم»٢.

---

١ منتهى المقال ٦: ١٤٤، ط / آل البيت ١٤١٦.

٢ مصفى المقال : ٣٧٥.

قال الجلالي : ان رجال الكشي موضوع لمعرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين عليهم‌السلام، سواءً كان الراوي عاميا أم لا ، ولم يتعد الشيخ الطوسي هذا النهج فذكر الرواة من الخاصة، ومن العامة أيضا .

والمقارنة بين حل الاشكال واختيار الرجال تفيد ظنا قويا بما هو من الكشي وما هو من الشيخ أو من ابن طاووس.

ويشهد على حذف التراجم التي لاتحتوي على رواية مارواها المترجم له أو رويت في حقه تراجم نقلها المتأخرون منهم الشيخ عن الكشي ولم ترد فيه .

والظاهر ان الشيخ قدس‌سره انتهج في اختياره ذكر الرجال الذين ورد في حقهم رواية مدحا أو ذمّا ، كما ورد في كتاب الكشي في ترجمتهم كما لايخفى على المتتبع في غضون الكتاب ، ولم يذكر غير الطائفتين إلاّ ما شذّ وندر .

وممّن ذكر استطرادا: أي لم يذكر في الكتاب رواية في حقه: معاوية بن عمار ص ٥٥٧، ومحمد بن سنان ص ٣٨٩، وعلي بن جعفر بن العباس الخزاعي المروزي ص ٦١٦(آخر الكتاب).

من أغلاط الكشي :

قال الخوانساري في رسالة أبي بصير : «وأمّا الكشي فمن راجع كتابه وقف فيه على أغلاطه الكثيرة الواضحة»١.

وقال التقي المجلسي: «إنّ المراد به الروايات المتعارضة ظاهرا»٢.

---

١ راجع رسالة أبي بصير.

٢ روضة المتقين ١٤: ٤٤٥.

وقال عناية اللّه القهپائي: «يظهر بعد التصفّح والتتبع الكلّي في الكتاب أن الاغلاط ليست فيه ، بل إنّما هي من قلم المنتخبين منه مثل قلم الشيخ»١.

وذكر الكلباسي اشتبهات كتاب حل الإشكال:

منها: ما ذكره ابن طاووس في حل الاشكال في إبراهيم بن محمد بن فارس: ثقة في نفسه ، ولكن بعض من روى عنه الطريق أبو عمرو الكشي عن النضر. وفي الكشي : أمّا إبراهيم بن محمد بن فارس، فهو في نفسه لابأس ، لكن بعض من روى هو عنه . وفيه: إنّ الحال حينئذٍ تعارض بين الاختيارين ؛ إذ ليس المكنّى موجودا في البين .

ومنها: الحسين بن عبد ربه كان وكيلاً، وفي الكشي نسبة الوكالة إلى علي بن الحسين بن عبد اللّه».

ومنها : ثابت بن دينار بن طاووس ، ففي حل الإشكال عن الرضا: أبو حمزة في زمانه كلقمان في زمانه ، وذلك أنه قدم أربعة منّا... الخ. قال الكلباسي : إنّ «قدم» اشتباه عن «خدم» كما هو الحال في النسخة الموجودة من الكشي.

ومنها: عن حمّاد بن عيسى عنهما: الامام الرضا عليه‌السلام وداود» ثم قال: «توفي ٢٠٩ مع الاتفاق على وفاة الرضا ٢٠٢ ». وفيه : انه ادرك وقت إمامة الرضا عليه‌السلام. لا أنه توقف فيه٢.

---

١ مجمع الرجال ٦: ١١ (الهامش) .

٢ انظر سماء المقال: ٢٧ .

قال الجلالي: ومن الاغلاط : ان في الاختيار اغلاط واضحة ، فإمّا هي من الكشي أو هي من الشيخ ، ومثال ذلك : معاوية بن عمار وذكر عمره ، قال أبو عمرو الكشي : «هو مولى بني دهن ، وهو حيّ من بجيلة ، وكان يبيع السابري ، وعاش مائة وخمسا وسبعين سنة».

فقد أطبقت النسخ على ذلك، ووقع المامقاني في تكلّف وعناء كثير من أجل تصحيح «عاش» بـ«مات» حتى يصح الكلام ؛ اذ كيف يعيش هذا العمر الطويل من دون روايةٍ عمن تقدم عن المعصومين عليهم‌السلام ، وكيف لم تنقل اخباره .

وأصرّ محقق الطبعة النجفيّة ص ٢٦١ قائلاً : «ان العبارة صحيحة ، وان عمره كان طويلاً، ويقصد الكشي ذكر طول عمره بالذات ، ولذا يقول في عنوان الاسم على خلاف عادته في العناوين الأُخر : «وذكر عمره» فلاحظ.

قال الجلالي : والحق أن منشأ ذلك كله التباس حصل في الكتابة أو القراءة على الكشي والشيخ ، وذلك في كلمة «معاوية» فقرئت : «مائة» ، وان الصحيح في العبارة: «وعاش معاوية خمسا وسبعين سنة» ، ويرتفع بذلك كثير من المحاذير التي ذكرها المامقاني[1]، فإذا كان الالتباس حصل للشيخ الطوسي في اختياره فإذا كيف يصحّ القول بأنّ الشيخ جرّد الأغلاط ؟ !

وقال التستري حفظه اللّه : «ان السبب في كثرة تحريفات نسخة الكشي أيضا رداءة خطه وعدم إقبال معاصريه على كتابه ، وان كان ذا علم ؛ لكون مصنّفه كش [الكشي] و شيخه عش [العياشي] الذي تخرج عليه في داره ، وأغلب كتابه منه روايين عن الضعفاء ، وهو طعن عظيم عند القدماء»[2].

---

١ تنقيح المقال ٣: ٢٢٥ .

٢ قاموس الرجال ١ : ٤٨ .

وكلامه دام ظلّه غريب ؛ فإنّ رداءة الخط وعدم اقبال المعاصرين أمر عام في كل الأزمان ، بل السبب الوحيد هو الأغلاط المعنوية . دون اللفظية .كما صرح به النجاشي، وسببه الوحيد : الرواية عن الضعفاء كما أشار إليه حفظه اللّه.

تاريخ التأليف :

نسخ الكتاب الموجودة خالية من الخطبة، بل تبدأ بذكر احاديث مرويّة في فضل العلم والعلماء حتى ان المحقق الرجالي زكي الدين عناية اللّه القهپائي (ت/١٠١٦هـ) الذي جمع الأُصول الأصلية وعد بذكر خطب الكتب الموجودة ، ولم يجد للاختيار خطبة فاكتفى بنقل الروايات المروية في أول الكتاب وفرضها خطبة له، ولكن السيد ابن طاووس الذي كانت عنده نسخة من الاختيار بخط الطوسي ، نقل خطبة الكتاب، ويظهر منها تاريخ تأليفه أو إملائه، ونصها: «فأما ماذكرنا عنه في خطبة اختياره لكتاب الكشي فهذا لفظ ماوجدناه : أملى علينا الشيخ الجليل الموفّق أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي أدام اللّه علوّه، وكان ابتداء املائه يوم الثلاثاء السادس والعشرين من صفر سنة ٤٥٦ في المشهد الشريف الرضوي على ساكنة السلام قال: هذه الأخبار اختصها من كتاب الرجال ؛ لأبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز واخترت مافيها...»١.

وكما هو واضح ليس هذا إلاّ سندا للاملاء وليس خطبة للكتاب ، وان الشيخ الطوسي (ت/٢٦٠ هـ) لخّص كتاب الرجال الكشي وسماه «باختيار الرجال» كما صرح بذلك في عداد مؤلفاته في الفهرست٢، وكذلك كلّ من تأخر عنه كابن شهراشوب في معالم العلماء٣ وغيره.

---

١ فرج المهموم : ١٣٠ .

٢ الفهرست ؛ للطوسي : ١٩٠ .

٣ معالم العلماء : ١٠٢ .

ويدلّ على ان هذا الموجود المطبوع هو اختيار الشيخ الطوسي ماتجد فيه من الاحالة على مصنّفاته وذلك في موردين :

الأوّل : في ترجمة أبي يحيى أحمد بن داود بن سعيد الفزاري الجرجاني، فقد جاء في الكشي مانصه : «سنذكر بعض مصنفاته فإنّها ملاح ، ذكرناها نحن في كتاب الفهرست ونقلناها من كتابه»١؛ فإنّ من الواضح التنافي بين قولي: «سنذكر» و «ذكرناها»، اذ لاتصحّ مقولةً لقائل واحد . وقد ذكر الشيخ الطوسي نفسه في الفهرست في ترجمة الفزاري نصوص مضاهية لما جاء في الكشي وذكر مصنّفاته، وقال: «ذكره الكشي في كتابه في معرفة الرجال»٢.

الثاني: وفي ترجمة الفضل بن شاذان قال مانصه : «وقيل : إنّ للفضل مائة وستين مصنّفا ، ذكرت بعضها في كتاب الفهرست»، وقد ذكر الشيخ الطوسي في الفهرست اثنين وثلاثين منها٣، ونقل ثلاثة اخر منسوبة إلى ابن النديم وقال: «وله غير ذلك مصنفات كثيرة لم نعرف أسماءَها»٤.

وذكر التستري دام ظلّه موارد الخلاف بين رجال الكشي واختيار الطوسي بما لفظه: «وأيضا قال النجاشي : «ان الكشي ذكر الحسن بن فضّال في أصحاب الرضا عليه‌السلام خاصة ولم يذكره في رجال الكاظم عليه‌السلام. مع أن في الموجود من رجال الكشي فيها عنوان تسمية فقهاء أصحاب الكاظم والرضا عليهما‌السلام بعد ذكر الحسن بن محبوب: وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب الحسن بن علي بن فضال.

---

١ اختيار معرفة الرجال : ٥٢٣ ، ط / مشهد .

٢ الفهرست : ٥٩ .

٣ راجع الفهرست : ١٥٠ .

٤ راجع رجال الكشي: ٥٤٢ ، والفهرست؛ للطوسي : ١٥٠ .

وأيضا قال النجاشي في الحسين بن اشكيب: ذكره أبو عمرو في رجاله في أصحاب أبي الحسن صاحب العسكر عليه‌السلام. وقال أيضا فيه : قال الكشي : هو القمي خادم القبر. وقال أيضا فيه : قال الكشي في رجال أبي محمد عليه‌السلام: الحسين بن اشكيب المروزي المقيم بسمرقند وكشّ عالم متكلم مؤلف للكتب. وليس في الموجود من رجال الكشي منه أثر ولا فيه ذكر أبواب .

ونقل النجاشي أيضا عن الكشي عنوانه للحسين بن اسماعيل بن شعيب بن ميثم، وليس في الموجود منه أثر .

ونقل أيضا عنه كلاماً في إبراهيم بن هاشم ، وليس في الموجود منه أثر .

ونقل عنه في الوشا أنّه كنّاه بأبي محمّد ، وليس في الموجود منه أثر .

ونقل عنه كلاما في أبان بن تغلب وكلاما في ابن فضال ، وليس من الكلامين في الموجود أثر.

ونقل الشيخ عنوانه لمحمد بن مسكان وداود بن أبي زيد ، وليسا فيه رأسا .

فكلّ هذا دليل واضح على أنّ الواصل ليس أصل الكشي بل اختيار الشيخ منه١.

نسخ الكتاب :

قال شيخنا العلاّمة دام ظلّه: «وأصح مارأيت النسخة التي اشتراها سيدنا العلاّمة الحسن صدر الدين من ورثة العلاّمة ميرزا يحيى بن ميرزا شفيع الأصفهاني ، وهي بخط الشيخ نجيب الدين تلميذ صاحب المعالم ، وشاركه أُستاده في كتابة بعض صفحاته ، وقد كتباها عن نسخة بخط الشهيد الأوّل ، المنقولة عن نسخة كان عليها تملك السيد أبي الفضائل أحمد بن طاووس ، وهي كانت بخط علي بن حمزة بن محمد بن شهريار الخازن ، وفرغ من كتابتها بالحلة سنة ٥٦٢ ، وكتب ميرزا يحيى

---

١ قاموس الرجال ١ : ٣٤ .

المذكور بخطه مقدار صفحة من آخر النسخة في بيان خصوصيات الكتاب ، وهو دالّ على كمال فضله وتبحّره»١.

وقد طبع بعنوان رجال الكشي بتقديم وتعليق السيد أحمد الحسيني في مؤسسة الأعلمي للمطبوعات .كربلاء ، بدون تاريخ .

وطبع أيضا بعنوان: «كتاب اختيار معرفة الرجال ،المعروف برجال الكشي » طبعة محققة بتحقيق الشيخ حسن المصطفوي في مشهد ١٣٤٨ ش ، وطبعة أُخرى مع تعليق الميرداماد الاسترابادي (ت/١٠١٤هـ) بتحقيق السيد مهدي الرجائي ، في مؤسسة آل البيت بقم سنة ١٤٠٤ هـ .

ونسخة منه بخط منصور [ظ] بن علي بن جعفر الخازن بتاريخ سنة ٥٧٧ هـ في مكتبة المرعشي بقم في ٢١٩ صفحة، صوّرتها إلى آخر الجزء الخامس. وأُخرى بخط علاء الملك بن عبد القادر المرعشي بتاريخ ٩٦٤ هـ في مكتبة المرعشي برقم ٦٨٧٧، وهي الثالثة من المجموعة الرجاليّة، صوّرتها. ونسخة مؤرخة ٩٨٤ هـ في مكتبة أمير المؤمنين عليه‌السلام‌بالنجف برقم ٤٠ في ٤٤٧ صفحة، ذكرتها في التحف.

ونسخة من الكتاب في المتحف البريطاني برقم ٣٥٤٨ .OR ، صوّرتها ، مكتوب عليه بخط مغاير «اختيار شيخ طوسي» . ونسخة من اختيار الرجال غير مؤرخة ظاهرا وناقصة الأوّل والآخر في مكتبة المتحف البريطاني ، أوائلها : «فقال عمار:

لايستوي من يعمر المساجدا يظلّ فيها راكعا وساجدا

---

١ الذريعة ١ : ٣٦٦ .

وتنتهي بأصحاب الرضا عليه‌السلام، وعدد صفحاتها : ١٨٨ صفحة ، وفيها نواقص متخللة ٩٣ . ١٣ . ب .

وجاء في آخر الجزء الثالث مانصه : «يتلوه في الجزء الرابع: حدّثني محمد بن مسعود ، قال حدّثني علي بن محمد بن يزيد القمي، قال : حدّثني محمد بن أحمد بن يحيى ، قال: حدّثني أبو اسماعيل بن أعلم بن هاشم، والحمد للّه رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله الطاهرين ، فرغ من نسخها محمد بن أبي عال بالجر [كذا] يوم الأحد حادي عشر جمادى الآخر من سنة أثنين وعشر وستمائة، حامدا للّه ومصليا على رسوله محمد وآله سلّم [كذا] تسليما».

وجاء في فهرس ميكروفيلمها النسخ التالية:

١ . نسخة مؤرخة بذي القعدة سنة ٧٠٢ في مكتبة دانشكده ادبيات طهران، برقم ٢ / ١٣٣ د . فلمه في م / دانشگاه برقم ١٤٤١.

٢ . وأُخرى لدى الشيخ حسن المصطفوي في طهران مؤرخة ٢٤ ربيع الأوّل سنة ٥٧٧ ، تملكه الشيخ المصطفوي في سنة ١٣٧٦ وأعد له فهارس شيقة ، فيلمه في م / دانشگاه برقم ١٤٤٦ .

٣ . وأُخرى مؤرخة سنة ١٠٣٧ في مكتبة العلومي برقم ٤١٧ بخط بديع الزمان الكهپائي ، عليها إجازة السيد الداماد للحسين بن حيدر الكركي في سنة ١٠٣١ ، فيلمه في م / دانشگاه برقم ١٢٤٣٧.

وفي معهد المخطوطات فيلم نسخة تاريخ كتابتها ٩٦٤ من مكتبة ملك بطهران، الرقم ١٣٥٨٩.

---

١ فهرست ميكروفيلمها: ٢٨٠ .

ثالثا ـ كتاب الرجال ؛ لابن الغضائري (ت/ ٤١١ هـ) :

المؤلف : أبو عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه بن إبراهيم الغضائري الواسطي (ت/٤١١ هـ) .

قال النجاشي : «أبو عبد اللّه ، شيخنا رحمه‌الله ، له كتب . وعدّها ، ثمّ قال: ـ أجازنا جميعها وجميع رواياته عن شيوخه ، ومات رحمه‌الله في نصف شهر صفر سنة ٤١١»٢.

وقال الطوسي : «كثير السماع، عارف بالرجال، وله تصانيف ذكرناها في الفهرست، سمعنا منه وأجازنا لنا جميع رواياته ، مات ٤١١ »٣.

وقال ابن حجر : «شيخ الرافضة ، روى عن الجعابي ، صنف كتاب يوم الغدير مات ٤١١ ، كان يحفظ كثيرا وما أبصر»٤.

وقد ذكره الطوسي في رجال الشيعة ومصنّفيها وبالغ في الثناء عليه، وسمّى جدّه إبراهيم ، وقال : كان كثير الترحال ، كثير السماع ، خدم العلم ، وكان حكمه أنفذ من الملوك» ثمّ ذكر كتبه٥.

---

١ مجلة معهد المخطوطات العربية ٦: ٢٣ .

٢ رجال النجاشي ١ : ١٩١ .

٣ رجال الطوسي : ٤٧٠ ط/ النجف .

٤ لسان الميزان ٢: ٢٩٧ .

٥ رجال الطوسي : ٤٧٠ ط / النجف .

والغريب أن النص المنقول لم يرد في رجال الطوسي ولا في فهرسته، بل ليس في الفهرست ترجمة له .

قال الذهبي : (ت/٧٤٨) «شيخ الرافضة ، يروي عن الجعابي، صنف كتاب يوم الغدير ، مات احدى عشرة وأربعمائة ، كان يحفظ شيئا كثيرا وماأبصر»١.

قال في القاموس : «الغضائري: جماعة من المحدّثين ، نسبة إلى صنعة الغضائر وبيعها ، وقال قبل ذلك : الغضارة الطين اللاّزب الأخضر كالغضار، وظرف كالقصعة يصنع من غضار العين ، ج غضائر وغضار، وهي محدثة ؛ لأنها من خزف ، وقصاع العرب كلها من خشب »٢.

ولم يظهر لي أنّ «الغضائري» لقب أي من الأسماء الواردة ، أعني أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه الغضائري.

مَن المؤلّف ؟

اختلف في أنّ مؤلفه هو الحسين أو ابنه أحمد ، قال الداماد : «لم يبلغني إلى الآن عن أحد من الأصحاب أنّ له في الرجال كتابا...»٣، فلمّا ثبت الانتفاء تعيّن أنّ صاحبها الولد ، وأمّا احتمال غيرهما ففي غاية السقوط لاتفاق الكلمة على خلافه.

وهذا استدلال غريب ؛ فإنّه لامجال للشك بعد تصريح الطوسي ومن تأخر به:

---

١ ميزان الاعتدال ١ : ٥٤١ الحسين بن عبد اللّه.

٢ القاموس المحيط ٢: ١٠٢ «غضر» .

٣ الرواشح السماوية : ١١٣.

أولاً : قال الشيخ في الفهرست : «إني رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا عملوا فهرست كتب أصحابنا ولم يتعرض أحد منهم لاستيفاء جميعه إلاّ ما كان قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيداللّه» ١.

وثانيا : تصريح ابن طاووس في عدّ مصادره قائلاً : «وكتاب أبي الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه الغضائري في ذكر الضعفاء خاصة» ٢.

ثالثا : نقل النجاشي عنه في الخيبري : «أنّه كوفي ضعيف في مذهبه ، ذكر ذلك أحمد بن الحسين » ٣.

ولم أقف في كتب التراجم لأحمد على ترجمة مستقلة ، كما يظهر أنّه كان راوية لكتب والده المعروفة بترجمته واهتمامه بالرجال والتراجم ، وقد جاء عرضا مايدلّ على اهتمامه الجادّ بشؤون أصحابه ، قال في ترجمة أحمد بن محمد بن سليمان أبو غالب الزراري : «تولّيت جهازه وحملته إلى مقابر قريش على صاحبها السلام، ثم إلى الكوفة، وأنفذت ما أوصى بانفاذه وأعانني على ذلك هلال بن محمد رضى‌الله‌عنه» ٤.

ويظهر من رجال النجاشي أنّ الغضائري كان شيخ النجاشي وينقل عنه أو يصاحبهما .

---

١ مقدمة الفهرست ، للطوسي .

٢ راجع التحرير الطاووسي : ٥ .

٣ رجال النجاشي ١ : ٣٨٥ .

٤ كذا في هامش رجال الشيخ : ٤٤٣ .

قال النجاشي في ترجمة علي بن محمد بن بشير أنّ : «شيخ من أصحابنا ثقة صدوق، له كتاب... كنّا نجتمع معه عند أحمد بن الحسين رحمه‌الله»١.

قال الجلالي : إن أحمد هو راوية والده ، وإنّ الكتاب المعروف بالضعفاء هو لوالده الحسين ؛ فإن النجاشي ذكر لوالده كتاب الرد على الغلاة والمفوّضة وأسند عنه٢ وليست هذه الرسالة المعروفة سواه كما يكشف عن ذلك تتبع تراجم الكتاب البالغة ١٦٠ ترجمة.

أما الكتاب :

قد وقف على الكتاب هذا السيد ابن طاووس وأدرجه في كتاب رجاله «حلّ الاشكال» ، ثم وقف المولى عبد اللّه بن حسين التستري [شيخ القهپائي] على نسخة من رجال ابن طاووس بخطه فاستخرج رجال ابن الغضائري منه ، وأدرج القهپائي عن خطه جميع رجال ابن الغضائري في كتابه «مجمع الرجال»، وقد طبع عن خطه الموجود لدى شيخنا العلاّمة دام ظلّه في اصفهان ، وعليه اعتمادنا ، وأفاد هذا المعنى المحقق التستري قائلاً: «اعلم أيّدك اللّه وإيانا أنيّ لما وقفت على كتاب السيد المعظم السيد جمال الدين أحمد بن طاووس في الرجال ، رأيته مشتملاً على نقل ما في كتب السلف ، وقد كنت رزقت بحمد اللّه تعالى النافع من تلك الكتب إلاّ كتاب ابن الغضائري ، فإنيّ كنت ماسمعت له وجودا في زماننا هذا . وكان كتاب السيد هذا بخطه الشريف مشتملاً عليه، فحداني التبرك به مع ظن الانتفاع بكتاب ابن الغضائري أن أجعله منفردا عنه ، راجيا من اللّه الجواد الوصول إلى سبيل الرشاد»٣.

---

١ رجال النجاشي ٢ : ١٠٢ .

٢ رجال النجاشي ١ : ١٩١ .

٣ مجمع الرجال ١ : ١٠ .

وقال شيخنا العلاّمة عن رجال ابن الغضائري: « الشيخ أبو الحسين أحمد بن أبي عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه الشهير بابن الغضائري صنّف كتابين في الرجال مستوفاة، أحدهما فهرس المصنّفات والآخر فهرس الأُصول ، قال الشيخ الطوسي في أوّل كتابه الفهرست . إلى أن قال : ـ وبالجملة ، الشيخ أبو الحسين أحمد كان من شيوخ الطائفة، وكان له كتابين في الرجال أُتلفتا بعد موته قبل الاستنساخ عنهما مع غيرهما من كتبه» ١.

قال الجلالي : وماذهب إليه شيخنا العلاّمة دام ظلّه غريب جدا ؛ فإنّ الشيخ الطوسي لم يصرّح بتلف الكتابين ، بل أسند ذلك إلى حكاية البعض من دون تصديق لهذه الحكاية.

وإليك نص كلام الشيخ الطوسي في خطبة الفهرست: «[انّ الغضائري] عمل كتابين ، أحدهما ذكر فيه المصنفات والآخر ذكر فيه الأُصول واستوفى علما على مبلغ ماوجده وقدر عليه ، غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا واختزم هو رحمه‌الله، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب على ما حكى بعضهم عنهم...» ٢.

وفي نسبة الطوسي ذلك إلى الحكاية اشعار بعدم صحة الدعوى ، ويدل على ذلك نقول المتأخرين عنه ، منهم أحمد بن طاووس (ت/٦٧٣) في حل الإشكال، والعلاّمة الحلي في الخلاصة.

أسلوب التأليف :

كان ابن الغضائري ثاقب النظر في أحوال الرواة ، ويظهر أنّه استخرج حالاتهم من رواياتهم ممّا قاده الى توثيق جماعة وتضعيف آخرين . ومما يكشف أنّ التضعيف ليس مستندا إلى تتبع روايات المترجمين ماقاله في التراجم الآتية:

---

١ الذريعة ١ : ٨٨ .

٢ مقدمة الفهرست ؛ للطوسي : ٧ .

١ ـ محمد بن أرومة، مع أنه مطعون بالغلوّ ، قال الغضائري فيه : طالع رواياته ويقال ثقة إلاّ ماكان في أوراق من التخليط موضوع عليه .

٢ ـ زيد النرسي وزيد الزراد، قال أبو جعفر بن بابويه : كتابهما موضوع، وضعه محمد بن موسى الحافي قال ابن الغضائري: غلط أبو جعفر في هذا القول ، فإنيّ رأيت كتبهما مسموعة عن محمد بن أبي عمير .

٣ ـ أحمد بن الحسين بن سعيد ، قال القميّون كان غاليا. قال ابن الغضائري : حديثه فيما رأيته سالم . واللّه أعلم .

٤ ـ البرقي ، طعن عليه القمّيون . قال ابن الغضائري : وليس الطعن فيه.

٥ ـ الحسن بن شاذويه ؛ رسم القمّيون أنه كان غاليا. قال ابن الغضائري : رأيت كتاب له في العلة سديدا .

وصدق الكلباسي بقوله : «لايبعد ان يكون أعلم بأحوال الرجال وتصانيفهم من النجاشي الذي هو من رؤساء هذا الفن، وكذا من العلاّمة على الاطلاق ، ويدل عليه تقدّم زمانه على زمانه ، ومن الظاهر كمال مدخلية التقدم في الاطلاع بأحوال المتقدمين...»١.

وكذلك التستري دام ظلّه قال: «هذا ، وأمّا كتاب ابن الغضائري وإن اشتهر من عصر المجلسي عدم العبرة به لأنّه يتسرّع إلى جرح الأجلّة، إلاّ أنّه كلام قشري ، ولم أرمثله في دقّة نظره، ويكفيه اعتماد مثل النجاشي الذي هو عندهم أضبط أهل الرجال عليه ، ومما استند إليه في خيبري ، وقد

---

١ سماء المقال ١ : ١٠ .

عرفت من الشيخ أنه أوّل من ألّف فهرستا كاملاً في مصنفات الشيعة وأُصولهم١. وكلامه دام ظلّه متين جدا .

مدى الاعتماد عليه :

وكلمات الأعلام مختلفة فيه، ويظهر من العلاّمة الحلي الاعتماد على تضعيفاته كما في الموارد التالية:

١ . إبراهيم بن عبيد اللّه ، قال في الخلاصة: «وهذا لا أعتمد على روايته ؛ لطعن هذا الشيخ فيه»٢.

٢ . حسن بن حذيفة ، قال في الخلاصة: «والأقوى عندي ردّ قوله ؛ لطعن هذا الشيخ فيه»٣.

٣ . إسماعيل بن علي، قال في الخلاصة: «وهذا لا أعتمد على روايته؛ لشهادة المشايخ بالضعف والاختلال»٤.

ولاينافي ذلك تقديم توثيق غيره احيانا لمرجّح خارجي كما في محمد بن إسماعيل البرمكي ، فقدّم توثيق النجاشي له على تضعيف الغضائري ، وفي الخلاصة موارد أُخرى منها في الصفحة ١٩٨ و ١٤١ و ١٢٢٥.

---

١ قاموس الرجال ١: ٥٥ .

٢ الخلاصة : ١٩٨ .

٣ الخلاصة : ٢١٥.

٤ الخلاصة : ١١٩ .

وعلى العكس ذهب إلى عدم الاعتبار الوحيد البهبهاني فذكر في ترجمة إبراهيم اليماني : «أنّه قلّ أن يسلم أحد من جرحه أو ينجو ثقة عن قدحه وجرحه أعاظم الثقات وأجلاّء الرواة»٢ وصرّح بذلك الداماد في الرواشح٣.

وقال الوحيد البهبهائي في معلّى بن خنيس : «وبالجملة تضعيفه لايفيد ظنا بالاتصاف بما هو جرح في نفس الأمر ، وأنه ممّن لم يعرف حاله في الرجال ، فلا اعتماد عليه في حال من الأحوال ، وأنّ الاعتماد على كتابه وقوله في جرحه يوجب ردّ أكثر أخبار الكتب المشهورة»٤.

وقال الكلباسي : «إنّ الظاهر أنّه كان غيورا في دينه حاميا فيه ، فكان إذا رأى مكروها اشتدت عنده بشاعته، وكثرت لديه شناعته ، مكثرا على مقترفه من الطعن والتشنيع واللعن والتفضيع ، ويشهد عليه أمران، أحدهما: سياق عباراته فأنت ترى أنّ غيره في مقام التضعيف يقتصر بما فيه بيان الضعف ، بخلافه فإنّه يرخي عنان القلم في الميدان بخبث وتهالك ولعان فيضعف مؤكدا كما قال في المسمعي : انه ضعيف مرتفع القول له كتاب في الزيارات يدلّ على خبث عظيم ومذهب متهافت، وكان من كذّابة أهل البصرة . وقال في علي بن العباس : له تصنيف يدل على خبثه وتهالك مذهبه لا يلتفت إليه ولايعبأ بما رواه . وقال في جعفر بن مالك : كذّاب متروك الحديث جملة، وكان في مذهبه ارتفاع ، ويروى عن الضعفاء والمجاهيل وكلّ عيوب الضعفاء مجتمعة فيه. وقال في السياري: ضعيف متهالك غالٍ منحرف . وكلّ ذلك لعظم جهات الضعف في نظره وقبح ارتكابها ومقترفه .

---

١ انظر الخلاصة : ١٩٨ .

٢ راجع تعليقة البهبهاني على منهج المقال.

٣ الرواشح السماوية: ١١٣.

٤ راجع تعليقه البهبهاني على منهج المقال .

وثانيهما: اختلاف سلوكه مع غيره . في مقام يقتضي التضعيف كما ترى. تارة: أنه ربما صدر من تضعيف بعض من بعض ، وان وقع تحسينه ونحوه من آخر، يجري على التضعيف مصرّا فيه ، كما وقع في عبد اللّه بن محمد؛ فإنّه ذكر الشيخ : أنّه كان واعظا فقيها ، والنجاشي: أنه ضعيف ، ولما اطّلع الغضائري على شيءٍ من أسباب الضعف فذكر : أنّه كذّاب وضّاع للحديث لايلتفت إلى حديثه ولا يعبأ به. وأُخرى : أنّه ربما يتردّد بعض في بعض لما رأى فيه من الأمرين يحكم ابن الغضائري بالضعف على الإطلاق، كما في صالح بن حماد؛ فإنّه ذكر النجاشي: أنّه كان أمره ملتبسا يُعرف ويُنكر ، ولما رأى ابن الغضائري منكر الروايات أطلق في تضعيفه. وثالثة: أنه قد يضعّف بعض في الرجال فيضعّفه بأشد المقال ، كما في البطائني ؛ فإنّه ذكر الشيخ في عدّة مواضع أنه واقفي والعلامة أنه أحد عمد الواقفة، وأما ابن الغضائري فقال كلّما مرّ على بن أبي حمزة : لعنه اللّه أصل الوقف وأشدّ الخلق عداوة للوليّ من بعد أبي إبراهيم عليه‌السلام»١.

وقد ذكر الكلباسي وجوها لنفي البعد عن تسارع ابن الغضائري في تضعيفاته، أوجهها أوّلها، وهو أنّ الظاهر من كمال الاستقراء في عبائره انه كان يرى نقل بعض غرائب الأمور من الأئمة عليهم‌السلام من الغلوّ على حسب مذاق القمّيين فيحكم بضعفه وغلوّه كما في موارد منها :

سليمان الديلمي : كان غاليا كذابا .

عبد الرحمن بن أبي حماد : في مذهبه غلوّ، ضعيف جدا .

خلف بن محمد : كان غاليا في مذهبه ضعف.

سهل بن زياد : كان فاسد الرواية والمذهب .

حسن بن مياح : ضعيف غال .

---

١ سماء المقال ١: ٥٩ . ٦١ ، ط / مؤسسة ولي العصر ١٤١٩ .

صالح بن سهل : غال كذّاب .

صالح بن عقبة : غال كذاب .

عبد اللّه بن بكر : مرتفع القول ضعيف .

عبد اللّه بن حكم : مرتفع القول ضعيف .

عبد اللّه بن بحر : مرتفع القول ضعيف .

عبد اللّه بن سالم : مرتفع القول ضعيف .

عبد اللّه بن عبد الرحمن : مرتفع القول ضعيف .

كتاب أم كتب ؟

وأصرّ شيخنا العلاّمة دام ظلّه على أنّ لابن الغضائري ثلاثة كتب في الأصول والمصنفات والضعفاء ومع أنّ الأولين قد تلفتا، وان الأخير مشكوك فيه بل مقطوع بنفيه عن ابن الضغائري ، قال مانصه : «رجال ابن الغضائري الضعفاء ، المعبّر عنه بكتاب الضعفاء أيضا: قد بسطنا القول فيه في (ج٤ ص ٢٨٨ س١٢) وذكرنا أنّنا لم نجد منه أثرا قبل عصر السيد ابن طاووس (المتوفى ٦٧٣ هـ) فان السيد في أواسط القرن السابع وجد هذا الكتاب منسوبا إلى ابن الغضائري من غير سماع أو رواية أو إجازة من أحد من مشايخه، فأدخل مقالاته في كتاب رجاله الموسوم بحلّ الإشكال في تراجم الرجال ، بعد ذكر ماكان موجودا في الأُصول الأربعة الرجالية التي وصلت إليه بطرقه إلى مشايخه، وصرّح بخروجه عن عهدة ماوجده فيه، وأنه انما أدخل مافيه في كتابه ليكون كتابه شاملاً لكل ماقيل في حق المترجم له . فيظهر انه لم يجد كتاب الممدوحين له وإلاّ لنقل عنه أيضا . ثم ان تلميذي السيد . وهما العلاّمة الحلّي وابن داود تبعا . استادهما في إدراج مانقله الاستاد في كتابه (حل الاشكال) في كتابيهما (الخلاصة) و (الرجال) ، فقد صرّح ابن داود في آخر ترجمة استاده بأنّ أكثر

فوائد كتابه (الرجال) من اشارات استاده وتحقيقاته، ولم يرد التصريح بذلك من العلاّمة ولكن يشهد به ظاهر الحال، وقوله في موضعين من الخلاصة من الاختلاف في قول ابن الغضائري في كتابيه، إخبار عمّا سمعه من استاده من الاختلاف ،وليس صريحا في أنّه رأى الكتابين. وبالجملة ، لم يعلم بما جرى على كتاب الضعفاء الذي وجده ابن طاووس بعده، إلى أن استخرج المولى عبد اللّه التستري المتوفى (١٠٢١ هـ) عن نسخة (حل الاشكال) الممزّقة المقالات المنسوبة إلى ابن الغضائري ، ودوّنها مستقلّة ، وذكر ذلك في ديباجته ، وأدخلها القهپائي تلميذ المولى عبد اللّه في طي تراجم كتابه (مجمع الرجال) وأورد ديباجته بعينها في كتابه المؤلف (١٠١٦) والموجود عندنا بخطه . وقد ذكرنا في (ج٤ ص ٢٩٠) أن نسبة كتاب الضعفاء هذا إلى ابن الغضائري المشهور الذي هو من شيوخ الطائفة ومن مشايخ الشيخ النجاشي إجحاف في حقّه عظيم، وهو أجلّ من أن يقتحم في هتك أساطين الدين حتّى لايفلت من جرحه أحد من هؤلاء المشاهير بالتقوى والعفاف والصلاح ، فالظاهر أنّ المؤلّف لهذا الكتاب كان من المعاندين لكبراء الشيعة وكان يريد الوقيعة فيهم بكل حيلة ووجه، فألّف هذا الكتاب وأدرج فيه بعض مقالات ابن الغضائري تمويها ليقبل عنه جميع ماأراد اثباته من الوقائع والقبائح، واللّه اعلم . وقداومى إلى ذلك السيّد ابن طاووس في تأسيسه القاعدة الكلّية في الجرح والتعديل؛ بأنّ الجرح لو كان معارضا يسقط بالمعارضة، ولو لم يكن له معارض فالسكون والاطمئنان به مرجوح ، بخلاف المدح غير المعارض فإنّ السكون إليه راجح .. وقد بيّناه في (ج٤ ص ٢٨٨ س ٣١). ولكون هذه القاعدة مرتكزة في الأذهان جرت سيرة الأصحاب على عدم الاكتفاء بتضعيفات كتاب الضعفاء على فرض معلومية مؤلّفة ، فضلاً على أنه مجهول المؤلّف ، فكيف يسكن إلى جرحه»١.

وفي كلام شيخنا العلاّمة أدام اللّه أيامه نظر من وجوه :

---

١ الذريعة ١٠ : ٨٨ ـ ٨٩ .

أولاً : إنّ الوجادة أحد أنحاء التحمّل، وبها وقفنا على كثير من كتب الأصحاب التي لاسماع ولا إجازة بها ، فعدم وجدان من سبق ابن طاووس إياه لايعني عدم وجوده قبله.

وثانيا: ماأفاده من أن العلاّمة لم يصرح بالكتاب بل نقل في موضعين من الخلاصة الاختلاف في قول ابن الغضائري ، غير تامّ؛ فإنّه لاحاجة إلى التصريح باسم الكتاب مع ذكر اسم المؤلّف كما عليه سيرة القدماء ، على أنّ العلاّمة صرّح بالكتابين في موارد هي:

١ . سليمان النخعي ، قال رحمه‌الله : «قال ابن الغضائري:... يقال له : كذاب النخع، روى عن أبي عبد اللّه ، ضعيف جدا . وقال في كتابه الآخر : سليمان بن عمر أبو داود النخعي»١.

٢ . عمر بن ثابت قال رحمه‌الله : «ضعيف جدا ، قاله ابن الغضائري ، وقال في كتابه الآخر...»٢.

٣ . محمد بن مصادف قال رحمه‌الله : «اختلف قول ابن الغضائري ، فيه ففي أحد الكتابين أنه ضعيف ، وفي الآخر أنه ثقة»٣.

والعبارة الأخيرة صريحة في تعدد الكتابين ووجودهما وجود عند العلاّمة حيث نقل عنهما مباشرة.

وثالثا : إنّ نسبة الكتاب إلى ابن الغضائري ليس فيه أي اجحاف أو هتك لأساطين الدين، بل حاله حال كتب الجرح والتعديل المبتنية على الاجتهادات الخاصة، كما يتضح من أُسلوب التأليفات، وقد انفرد دامت أيامه بدعوى أنّ المؤلف كان من المعاندين كان يريد الوقيعة فيهم؛ فإنّ أُسلوب

---

١ خلاصة الأقوال : ٢٢٥.

٢ خلاصة الأقوال: ٢٤١ .

٣ خلاصة الأقوال : ٢٥٦ .

المعاندين معروفة وحججهم مدحوضة ، قد بدت البغضاء من أفواههم ولا نجد ذلك في أُسلوب ابن الغضائري .

وذكر سيدنا الاستاذ دام ظلّه بتفصيل أن الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري لم يثبت ، بل جزم بعض بأنّه موضوع وضعه بعض المخالفين ونسبه إلى ابن الغضائري١.

وقال دام ظلّه: «أمّا الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري ، فهو لم يثبت ، ولم يتعرّض له العلاّمة في إجازاته وذكر طرقه إلى الكتب، بل إنّ وجود هذا الكتاب في زمان ا لنجاشي والشيخ أيضا مشكوك فيه ، فإنّ النجاشي لم يتعرّض له ... وقد تعرّض لترجمة الحسين بن عبد اللّه وذكر كتبه ولم يذكر فيها كتاب الرجال، كما أنّه حكى عن أحمد بن الحسين في عدّة موارد ولم يذكر أنّ له كتاب الرجال ، نعم إنّ الشيخ تعرّض في مقدمة فهرسته ان أحمد بن الحسين كان له كتابان ذكر في أحدهما المصنفات ، وفي الآخر الأُصول، ومدحهما غير أنّه ذكر عن بعضهم أن بعض ورثته أتلفهما ولم ينسَخهما أحد»٢.

وما استدل به دام ظلّه : «ان النجاشي ذكر في ترجمة الخيبري عن ابن الغضائري أنه ضعيف في مذهبه ولكن في الكتاب المنسوب إليه أنه ضعيف الحديث غالي المذهب . فلو صح هذا الكتاب لذكر النجاشي ماهو الموجود أيضا. بل إنّ الاختلاف في النقل عن هذا الكتاب كما في ترجمة صالح بن عقبة بن قيس وغيرها يؤيّد عدم ثبوته، بل توجد في عدة موارد ترجمة شخص في نسخة ولا توجد في نسخة أُخرى، إلى غير ذلك من المؤيدات . والعمدة: هو قصور المقتضي ، وعدم ثبوت هذا الكتاب في نفسه، وإن كان يظهر من العلاّمة في الخلاصة أنه يعتمد على هذا الكتاب ويرتضيه ،

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ١١٣.

٢ معجم رجال الحديث ١ : ١١٤.

وقد تقدم عن الشهيد الثاني والآغا حسين الخوانساري ذكر هذا الكتاب في إجازتهما ، ونسبته إلى الحسين بن عبيد اللّه الغضائري ، لكنّك قد عرفت أنّ هذا خلاف الواقع، فراجع»١.

قال الجلالي : أولاً : هذا غريب من سيدنا الاستاذ دام ظلّه ، فإنّه لايعتبر توثيقات المتأخرين ولا يرى وزنا لطرقهم ، ويعني بالمتأخرين كلّ من تأخر عن الشيخ، وعليه كيف يناقشهم في عدم وجود طريق لابن طاووس والعلامة وابن داود والشهيد الثاني والقهپائي؛ فإنّهم جميعا من المتأخرين ؟ أمّا الشيخ الطوسي فلم ينف وجود الكتابين، وإنما صرّح بعدم وقوفه شخصيا عليهما وعدم انتشارهما، وقال مانصه: «إن هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا واخترم هو رحمه‌الله وعمد بعض ورثته إلى إهلاك الكتابين وغيرهما من الكتب على ماحكى بعضهم عنه»٢. فإنّ هذه إشارة كافية بأنّ الشيخ لم يطمئن بهذه الحكاية ، ولعلّ من حكاها تعلّل بها كي لاتصل إلى الشيخ قدس‌سره، وله نظائر لاتخفى على أصحاب البصائر، وليس في العبارة أيّ تصريح بالتلف ، فلا مانع من وجود الكتاب وظهوره في عهد ابن طاووس ، ولعلّ هذا هو السبب في عدم ذكره النجاشي له وعدم وقوف الأصحاب على الطريق إليه.

وقد نقل الطوسي في رجاله عن أبيه الحسين بن عبيد اللّه الغضائري في موارد في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم‌السلام منها : ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٩ و ٤٥٨ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٧٤ و ٤٩٥ فلتراجع.

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ١١٢ .

٢ الفهرست؛ للطوسي : ٢٣.

كما قد ذكر الشيخ في الرجال أنّ الحسين بن عبيد اللّه الغضائري يكنى أبا عبد اللّه، كثير السماع عارف بالرجال ، وله كتب ذكرناها في الفهرست ، سمعنا منه واجاز لنا بجمع رواياته ، مات سنة ٤١١»١ ولكنه لايوجد في الفهرست هذه الترجمة .

وثانيا : ماذكره دام ظلّه لا يستقيم؛ فإنّ النجاشي انما نقل معه كلام ابن الغضائري، والجملتان : «ضعيف في مذهبه» و «غالي المذهب» متقاربان في المعنى ، فليس الغلو إلاّ ضعفا ، فهو ضعيف في مذهبه ، ولا ضرورة إلى التصريح بالكتاب بعد التصريح بمؤلّف الكتاب ، وأي قصور في المقتضي مع تصريح الشيخ بأنّ له كتباً في الرجال ، ونقل النجاشي موارد في الموضوع عن المؤلف .

ولقد أصاب الكلباسي في سماء المقال بقوله : «يلوح بملاحظة كتبه وكلماته المنقولة من «أنّه كان متأمّلاً متثبتا في التضعيف»٢، ثم ذكر موارد منها : أنه قال في ترجمة زيد النرسي وزيد الزرّاد : «قال ابو جعفر بن بابويه: إنّ كتابيهما موضوع، وضعه محمد بن موسى السمان ، وغلط أبو جعفر في هذا القول، فإني رأيت كتبهما مسموعة من محمد بن أبي عمير»٣ .

ومنها: في ترجمة البرقي : «طعن القميّون عليه ، وليس الطعن فيه، إنّما الطعن فيمن يرويه ؛ فإنّه كان لايبالي عمّن يأخذ»٤، وكذا ما في الحسين بن شاذويه : «من انه زعم القمّيون انه كان غاليا ، ورأيت له كتابا في الصلاة سديدا»١.

---

١ رجال الطوسي : ٤٧٠ . ٤٧١ .

٢ سماء المقال : ٤٦ .

٣ سماء المقال : ٤٧٨ .

٤ سماء المقال : ٤٧٨ .

ومنها: فيترجمة جابر بن يزيد الجعفي: «انه في نفسه ثقة، ولكن فيمن يروي عنه ضعف»٢.

ومنها في حسين بن القاسم : «ضعيف ، وهو عندي ثقة»٣.

فإنّ هذه العبارات ظاهرة في أنّ ابن الغضائري لم يكن متسرّعا في التضعيف ، بل كان متريّثا فلم يضعّف أحدا إلاّ بعد الوقوف على آثاره ودراستها، ولم يأخذ بآراء المشهورين إلاّ بعد التمحيص ، ولم يكن هادفا للتضعيف كما اشتهر عنه، بل كان قد يوثّق من ضعّفه الآخرون ، كما حصل في داود الرقي الذي ضعّفه النجاشي ووثقه ابن الغضائري، وكذا تخطئته الشيخ الصدوق في محمد بن موسى السمّان، فهذا أيضا دليل على ان هذه التوثيقات والتضعيفات من المتقدمين ليست إلاّ اجتهادات، ومن أجل ذلك اختلفوا فيها ، وأن المستند لهم هي الروايات.

نسخ الكتاب :

استنسخت الكتاب من نسخة مكتوبة عن نسخة شيخ الإسلام الزنجاني المؤرخة ١٣٦٣ عن نسخة السيد الصدر بالكاظمية المؤرخة ٧٤٤ هـ ، وهي في مكتبة الحكيم دام ظلّه بدون رقم .

أولها : «اعلم أيّدك اللّه وإيّانا أنيّ لما وفقت على كتاب السيد جمال الدين أحمد بن طاووس في الرجال فرأيته مشتملاً على نقل مافي كتب السلف ، وقد كنت رزقت . بحمد اللّه . النافع من تلك الكتب إلاّ كتاب ابن الغضائري فإنيّ كنت ماسمعت له وجودا في زماننا هذا، وكان كتاب السيد هذا بخطه الشريف مشتملاً عليه فحداني التبرك به مع ظن الانتفاع بكتاب ابن الغضائري أن اجعله

---

١ سماء المقال : ٤٧٨ .

٢ سماء المقال : ٤٨ .

٣ سماء المقال :٦٤.

منفردا عنه ، راجيا من الجواد ان يهديني إلى سبيل الرشاد. الألف : قال السيد المعظّم من كتاب أبي الحسين احمد بن الحسين بن عبد اللّه الغضائري المقصور على ذكر الضعفاء ومن ردّ حديثه من أصحابنا على حروف الهجاء، وفيه الالف ثمانية عشر رجلاً : أبان بن ابي عياش ، واسم أبي عياش فيروز ، تابعيّ روى عن أنس بن مالك...».

ونسخة أُخرى في مكتبة السيد المرعشي دام ظلّه بتاريخ ١٣٥٥ برقم ١٥٥ . ٢ . جاء في آخرها: «قلت وأنا أقلّ العباد وأحوجهم إلى رحمته عبد اللّه بن الحسين التستري: هذا آخر ماوجدته بخط السيد فقيه أهل البيت أحمد بن طاووس ناقلا له عن كتاب ابن الغضائري في كتابه الذي جمع فيه مافي كتب السلف من كتابي الشيخ رحمه‌الله وكتاب الكشي وكتاب النجاشي وكتاب ابن الغضائري ، وقال رحمه‌الله في آخر الكتاب: أمّا أحمد بن الحسين على مايظهر لي هو ابن الحسين بن عبيد اللّه الغضائري رحمهما اللّه أبو طالب الأزدي البصري الشعراني، له كتاب يرويه محمد بن خالد البرقي ، وقال أصحابنا: لايعرف هذا الرجل إلاّ من جهته، وقال في آخر هذا الكلام بعد ماخلّص النقل: قال أحمد بن طاووس : هذا آخر مانقلته مختارا من الكتب التي بدأت بذكرها ، ونقل حديث آخر من الكشي ، وبعد النقل قال : والحمد للّه رب العالمين وصلواته على محمد وآله الطاهرين ، كان الفراغ يوم ثالث عشر من شهر .انتهى . أقول : انتسخ هذا الكتاب من نسخة مغلوطة مصحفة جدا ، وبعد ذلك صححته من رجال المولى عنايت اللّه القهپائي والمير مصطفى وخلاصة العلاّمة ونحوها، لمحرره السيد ميرزا ، انتهى ».

وكتب السيد المرعشي هنا بخطه مايلي: «أقول ، وانا العبد المسكين المستكين أبو المعالي السيد شهاب المدعو بالنجفي الحسيني الحسني المرعشي النسّابة : قد وجدت هذه النسخة الشريفة من خط المرحوم المبرور الفاضل المتتبع البحّاث النحرير المؤرخ السيد آقا ميرزا الأصبهاني نزيل الغريّ الشريف ، الذي كان من ملازمي شيخ مشايخنا في الحديث وما يتعلق به اعني مولانا الحاج الميرزا محمد حسين النوري الطبرسي صاحب المستدرك ، وكانت لهذا السيد الجليل مكتبة فخيمة محتوية على نفائس الكتب ، وقد قمت بزيارة بعضها كتاريخ الخاتون آبادي وبعض مجلدات رياض العلماء

ونحوهما، ورأيت بها أيضا عدة من الكتب بخط هذا السيد الشريف، ولكن الأسف ان هذه الرسالة الغضائرية التي أخذتها من خطه رحمه‌الله كانت سقيمة غير مقروءة لرداءة الخط ، ولكن لم أُغيّر ماوجدت فيها مما يظن كونها غلطا رجاء للاطلاع على نسخة أُخرى ان شاء اللّه تعالى وتطبيقها عليها ، ولكلّ عسر يسر وبعد الشدة الفرج ، والحمد للّه رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين الطيبين . ولايخفى عليك أنّه كانت في هذه الرسالة عبارات للمولى عبد اللّه التستري وغيره ألحقتها بها تكميلاً للفائدة وتثمينا للعائدة ولمزيد الاعتبار ، واعلم أنّي أروي هذه النسخة الشريفة عن والدي المبرور العلاّمة الزاهد شمس الدين السيد محمود بن علي سيد الاطباء الحسيني التبريزي ، عن شيخه ثقة الإسلام النوري بطرقه المعروفة المودعة في المستدرك ومواقع النجوم وغيرهما المنتهية إلى المتقدّمين، منهم صاحب هذه الرسالة شيخنا الغضائري قدس‌سره الشريف ، والحمد للّه تعالى شأنه ، وقد فرغت من تحرير هذه الكلمات واستنساخ الرسالة في الليلة الثانية من رمضان ١٣٥٥ ، قريبا من الفجر في الحرم الشريف المدفون بها الست الجليلة بضعة رسول اللّه وابنة الأئمة الكرام سيدتنا المعصومة عليهاالسلاموكنت جالسا عند الرأس الشريف حامدا للّه مصليا مستغفرا ».

رابعا ـ رجال النجاشي (ت/ ٤٥٠ هـ):

لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد النجاشي (ت/٤٥٠ هـ) ، وقد سمّاه المؤلف بفهرست كتب الشيعة .

ترجمة المؤلف :

ترجم نفسه بقوله : «أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس بن محمد بن عبد اللّه بن إبراهيم بن محمد بن عبد اللّه بن النجاشي . الذي وليَ الأهواز وكتب إلى أبي عبد اللّه عليه‌السلام يسأله ، وكتب إليه رسالة عبد اللّه بن النجاشي المعروفة ، ولم ير لأبي عبد اللّه عليه‌السلام مصنّف غيره . ابن عثيم بن أبي السماك أحمد بن العبّاس النجاشي الأسدي مصّنف هذا الكتاب ، له كتبٌ »١ ثم ذكرها.

وقال عنه تلميذه الصهرشتي في قبس المصباح: «أخبرنا الشيخ الصدوق أبو الحسين أحمد بن علي بن أحمد بن النجاشي الصيرفي . المعروف بابن الكوفي، ببغداد في آخر شهر ربيع الأوّل ٤٤٢ هـ ، وكان شيخا بهيّا ، ثقة، صدوق اللسان عند المخالف والمؤالف » حكاه الأفندي في الرياض٢ .

وقال السيد بحر العلوم في فوائده: «أحد المشايخ الثقات العدول الاثبات من أعظم اركان الجرح والتعديل»٣.

---

١ مقدمة رجال النجاشي.

٢ رياض العلماء ٢: ٤٤٥، وانظر رجال السيد بحر العلوم ٢: ٤٠ .

٣ رجال السيد بحر العلوم ٢: ٣٥.

قال العلاّمة الحلي : «ثقة معتمد عليه عندي، له كتاب الرجال ، نقلنا منه في كتابنا هذا وغيره أشياء كثيرة ، وله كتب أُخر ذكرناها في الكتاب الكبير، وتوفي بمطير آباد في جمادى الأُولى ٤٥٠ هـ ، وكان مولده في صفر سنة ٣٧٢ هـ »١.

وقد أطبقت المصادر على تاريخ وفاته عام ٤٥٠ هـ ، فما جاء في ترجمة محمد بن الحسن الجعفري من تاريخ وفاته عام ٤٦٣ لابدّ وان تكون زيادة مقحمة في الكتاب، وما أكثر أمثالها.

قال الكلباسي: «أنّ الظاهر للمتتبّع المتأمّل في كتابه [= النجاشي] عند ذكر الأشخاص نهاية معرفته بأحوال الرجال وشدّة احاطته بما يتعلّق بهذا المجال من جهة معاصرته ومعاشرته لغير واحد منهم كما يشهد استطرافه ذكر أُمور كاد أن لايطّلع عليها إلاّ المصاحب ، ولايعرفها عدا المراقب المواظب »٢.

ونستنتج من مقدمة الفهرست أمورا :

الأوّل : أن النجاشي كتب هذا الفهرس بطلب «السيد الشريف أطال اللّه بقاءه وأدام توفيقه»، وكلّما نعرف عنه أنّه شريف من سلالة الرسول صلى الله عليه وآله ، وأنه كان حيّا حين تأليف الفهرست .

الثاني: ان الشريف ذكر «تعيير قوم من مخالفينا انه لاسلف لكم ولا مصنّف» وعليه فهدف النجاشي التركيز على بيان السلف والمصنّفات .

---

١ الخلاصة ٢٠ ، الرقم ٣٥.

٢ سماء المقال ١ : ٢٠١ .

الثالث : ان النجاشي يرى أسباب هذه التعبير من المخالفين أربعة أسباب هي ١ . عدم العلم بالناس ، ٢ . عدم معرفة منازلهم ، ٣ . عدم معرفة التاريخ ، ٤ . عدم اللقاء، وطبيعي أنّ من يجهل هذه الأُمور لايمكنه ان يقف على واقع الحال .

الرابع : ان النجاشي جمع مااستطاع «ولم يبلغ غايته لعدم [وجود] أكثر الكتب عنده ؛ فإنّه كان عالما بأنّ هناك كتب لم يذكرها فيكون هذا «عذرا إلى من وقع إليه كتاب لم نذكره» .

الخامس : أنّ النجاشي رتب كتابه على حروف المعجم لسهولة المراجعة.

فالنجاشي يقتصر على ذكر «المتقدّمين من سلفنا الصالح » خاصة ، ولا يعني ذكر المتأخرين عامة ولا المعاصرين له ، وطبيعيّ أن يكون العثور على أسماء مصنفات المتقدمين أصعب بحكم تطوّر عملية التأليف ، وكلما تيسّرت وانتشرت الحضارة سهلت عملية التصنيف والتأليف وكثر المؤلفون والمؤلَّفات؛ فان كتب الأصحاب في الفهرسة كان طابعها شخصيّاَ، ولم تكن «مستغرقة لجميع مارسم» بل اقتصرت على خزانة المؤلف أو شيوخه، فالتزم النجاشي ان يتعدّى ذلك إلى فهرس عام . كما حاول النجاشي الاختصار بذكر طريق واحد للمؤلف «حتى لاتكثر الطرق» ؛ لأنّ ذلك ليس هدفه في التأليف.

قال القهپائي : «فإنّ المراد من قوله : السيد الشريف ، هو المرتضى علم الهدى»١، وعليه يكون تأليف الكتاب في حياة الشريف أي قبل سنة ٤٣٦ حيث دعا له بدوام البقاء والتوفيق .

أما الكتاب :

فقال عنه شيخنا العلاّمة دام ظلّه: «عمدة الأُصول الأربعة الرجالية ، نظير الكافي بين الكتب الأربعة ، للعالم النقّاد البصير الشيخ أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد، من ولد عبد اللّه النجاشي

---

١ مجمع الرجال ١٢: ٩ .

الذي كتب إليه الصادق عليه‌السلام الرسالة الأهوازية ، وهو أفضل من خطّ في علم الرجال أو نطق بفمٍ ، لايقاس بسواه ، ولا يعدل به من عداه ، بل قوله المقدّم عند المعارضة على غيره من أئمة الرجال، قال السيد بحر العلوم في رجاله: وبتقديمه صرّح جماعة من الأصحاب نظرا إلى كتابه الذي لانظير له في هذا الباب ، والظاهر أنّه الصواب، انتهى . ولد (٣٧٢ هـ) وتوفي (٤٥٠ هـ). عدّه شيخنا في خاتمة المستدرك من الاثنى عشر الذين ختم بهم المشايخ ، وقد رتّب هذا الكتاب جماعة كالمولى عناية اللّه القهپائي والشيخ داود بن الحسن الجزائري ؛ لأنّه ليس مرتبا بحسب أسماء الآباء. أوّله . بعد الحمد والصلاة . : فإنّي وقفت على ماذكره السيد الشريف أطال اللّه بقاءهُ وأدام توفيقه من تعيير قوم من مخالفينا : أنّه لاسلف لكم ولا مصنّف ، وهذا قول من لا علم له بالناس ولا وقف على أخبارهم . ومراده بالشريف علم الهدى السيد المرتضى الذي توفي (٤٣٦ هـ)، ويظهر منه في ترجمة الصدوق ابن بابويه أنّه ألفّه بعد تأليف شيخ الطائفة (الفهرست) ؛ لأنّ فيه أنّ دعائم السلام مذكور في فهرست الشيخ الطوسي ، وكذا صرّح في ترجمة الشيخ الطوسي عند ذكر كتبه بان له (الفهرست) ؛ ولذا ذكر من احدى وجوه تقدم قوله على قول الشيخ : أنّ الفهرس من أوائل تأليفات الشيخ الذي توفي (٤٦٠ هـ) ، ورجال النجاشي من أواخر تصانيفه وزمان كمال مهارته واطلاعه، ويظهر من ترجمة محمد بن عبد الملك بن محمد التبان وتاريخ وفاته في سنة (٤١٩ هـ) أنّه ألّفه بعد هذا التاريخ وقبل وفاة السيد المرتضى (٤٣٦ هـ)»[1].

أسلوب التأليف :

قال النجاشي في مفتتح الكتاب : «أمّا بعد ، فإنّي وقفت على ماذكره السيد الشريف أطال اللّه بقاءه وأدام توفيقه من تعيير قوم من مخالفينا: أنّه لا سَلف لكم ولا مصنّف ، وهذا قول من لا علم له بالنّاس ، ولا وقف على أخبارهم ، ولا عرف منازلهم وتاريخ أخبار أهل العلم ، ولا لقي أحدا

---

١ الذريعة ١٠ : ١٥٤ . ١٥٥.

فيعرف منه، ولا حجّة علينا لمن لايعلم ولا عرف ، وقد جمعتُ من ذلك ما استطعته ، ولم أبلغ غايته لعدم أكثر الكتب ، وإنما ذكرت ذلك عذرا إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره ، وقد جعلت للأسماء أبوابا على الحروف ليهون على الملتمس لاسم مخصوص منها. أنا أذكر المتقدّمين في التصنيف من سلفنا الصالح، وهي أسماء قليلة ، ومن اللّه أستمدّ المعونة، على أنّ لأصحابنا رحمهم اللّه في بعض هذا الفن كتبا ليست مستغرقة لجميع ما رسم ، وأرجو أن يأتي في ذلك على مارُسم وحُدّ ان شاء اللّه ، وذكرت لكل رجل طريقا واحدا حتى لاتكثر الطرق فيخرج عن الغرض»١.

وأوضح مَن شرح أُسلوب النجاشي بدقة التستري دام ظلّه فقد بيّن الفرق بين اسلوب كلٍ من الشيخ والنجاشي في فهرسيهما فقال: «ان الأوّل عقد لكل اسم مشترك أو مختلف بابا من أوّله إلى آخره» ، ثم قال عن النجاشي مالفظه : «وأما الثاني إنّما جرى على ذلك إلى الباء وأسقط من التاء ذكر الأبواب ، وان كان يذكر المجتمعين في محل والمتفرّقين في محل ، وفرّق في العين بين الأسماء المركبة والأسماء المفردة ، فعنون المركبات المجتمعة ثم المتفرّقة ، ثم عنون المفردات المجتمعة ، ثمّ المتفرّقة ، كما أنّه ذكر المسمّين بالحسن والحسين في الألف ؛ لعدم استعمالها بدون الألف إلاّ شاذا ، كما أنّه خلط بين المسمّين بالحسن والمسمين بالحسين ؛ وكأنّه فعل ذلك لفرط القرب بين الإمامين المسمّيين بهما، وذكر في باب الحارث المسمّين في أوّل العنوان (حارث) منكّرا مكتوبا مع ألف ، وفي آخر الطرق (الحرث) معرّفا بدون ألف، ووجه مافعل: أنّ الرجل في أوّل عنوانه كأنه منكّر وبعد ذكره يصير معرّفا ، وحارث منكّرا لايكتفى فيه بالألف المقدّرة كألف اسحق، ويشتبه بدون ذكرها بحرب . بالموحدة . وأما مع التعريف فيكتفي فيه بالألف المقدّرة؛ لأن المسمى بحرب . بالموحّدة . لايعرّف كما يعرّف حارث بالمثلثة»٢

---

١ رجال النجاشي ١ : ٥٧ .

٢ قاموس الرجال ١ : ٢٣.

وهذه نكات دقيقة قلّ من تنبّه لها أو نبّه عليها. والمفهوم منه أنّه يجوز العطف على المرفوع المتصل من غير فصل فقال في الحسن بن عطية : ثقة وأخواه أيضا. وقال في الحسن بن السري . بتصديق الخلاصة وابن داود: ثقة وأخوه على رويا...، وقال في بسطام بن الحصين : كان وجها من وجوه أصحابنا وأبوه وعمومته وكان...، وقال في اسحاق بن عمار بن حيان : ثقة واخوته يونس ويوسف وقيس واسماعيل وهو في بيت كبير... ، وقال في أبي قتادة علي بن محمد بن حفص : وكان ثقة وابنه أبو الحسن بن أبي قتادة الشاعر وأحمد بن أبي قتادة أُعقب. ويتفرّع عليه فهم وثاقة جمع لم يعنونوا مستقّلاً ، أولم يوثّقوا في عناوينهم »١.

وأفاد التستري أيضا: «وأختلف أيضا في قول النجاشي في كثير من التراجم : ذكره أبو العباس . هل المراد به ابن عقدة أو ابن نوح، والأظهر الأوّل ؛ لأنّا لم نره أطلق ذلك إلاّ فيه ، ولأنّه الأسبق ، ولأنّ المشترك ينصرف إلى الأوّل . كما في ربيع وجمادى والمحقق والشهيد، ومما يوضح الانصراف أنّ الشيخ عنون في الكنى أبا الصباح ثم نقل عن ابن عقدة ان اسمه إبراهيم بن نعيم ، والنجاشي عنونه في الاسماء وقال : ذكره أبو العباس في الرجال . وقال بعده أيضا بلا فصل في إبراهيم بن عيسى : ذكر ذلك أبو العباس في كتابه.

وبعده بلا فصل : إبراهيم بن عمر اليماني ذكر ذلك أبو العباس وغيره. ولم يقع ابن نوح في واحد منهم في طريقه إليهم، مع أنه قال فيه : استادنا وشيخنا ومن استفدنا منه. ويروي عنه كثيرا مشافهة ومكاتبة كما في الحسين بن سعيد ، ووجادة في كتبه التي أوصى له بها، وأيضا كثيرا مانراه يقول : ذكر ذلك ابن نوح . ولم نجده في موضع يقول: ذكر فلانا ابن عقدة. فإن قيل: إنّه عنون محمد بن خالد الأشعري وقال: ذكره أبو العباس ، أخبرنا أبو العباس قال: حدّثنا الحسن بن حمزة. قلت : لو كان المراد بأبي العباس الثاني الأوّل لما أعاد الاسم الظاهر ، ولقال : أخبرنا عن ابن حمزة ،

---

١ قاموس الرجال ١ : ٣٤ . ٣٥ .

ومع تسليمه فهو قرينة ، والكلام في ما لم تكن قرينة. ومما يحسم الشغب قوله في حفص بن سوقة: «ذكره أبو العباس وابن نوح»١.

وقال القهپائي: «يظهر من هذه الخطبة أنّ المقصود بالذكر أصالة في هذا الكتاب أصحاب الكتب المصنفة ، وأما أصحاب الأُصول فقد يكون يذكرهم نادراكما لايخفى بعد التتبع في تمام الكتاب فانتبه ، ويظهر منها أيضا أنّ مدح الرجل بأنّ له مصنّفا وكتابا أكثر من مدحه بأنّ له أصلاً.... »٢.

وقال سيدنا الاستاذ دام ظلّه : «ثم إنّ النجاشي قد التزم في أول كتابه . أن يذكر فيه أرباب الكتب من أصحابنا رضوان اللّه تعالى عليهم ، فكّل من ترجمه في كتابه يحكم عليه بأنّه إمامي ، إلاّ أن يصرّح بخلافه ، فإنه وان ذكر جملة من غير أصحابنا أيضا وترجمهم استطرادا ، إلاّ أنّه صرّح بانحرافهم وانتحالهم المذاهب الفاسدة»٣.

وقد صرّح النجاشي بذلك في ترجمة محمد بن عبد الملك بن التبان بقوله : «وقد ضمنّا ان نذكر كل مصنَّف ينتهي إلى هذه الطائفة»٤، وكذلك في ترجمة مفضّل بن عمر بقوله : «وإنما ذكرناه للشرط الذي قدمناه»٥.

---

١ قاموس الرجال ١ : ٨٢ . ٨٣ .

٢ مجمع الرجال ١ : ٩ . الهامش.

٣ معجم رجال الحديث ١ : ١١٥.

٤ رجال النجاشي ٢: ٤٠٣، الترجمة ١٠٦٩ .

٥ رجال النجاشي ٢: ٣٦٠ .

وقد ألّفه بعد فهرست الطوسي ؛ لأنّه يترجم الطوسي وذكر الفهرست في مصنفاته ، والتأمل في التراجم يفيد ذلك ؛ فإن النجاشي ينظر في تحليلاته إلى كلام الطوسى ردا وتعليقا عليه ، ويعبّر عنه ببعض الأصحاب، وذكر السيد بحر العلوم وجوها لكون النجاشي اثبت من الشيخ ، نكتفي بثلاثة منها:

أولاً : ان أكثر الرواة عن الأئمة عليهم‌السلام كانوا من أهل الكوفة ونواحيها القريبة، والنجاشي كوفي من وجوه أهل الكوفة من بيت مرفوع مرجوع إليه ، وظاهر الحال أنّه أخبر بأحوال أصله وبلده ومنشئه، وفي المثل : أهل مكة ادرى بشعابها١.

ثانيا : أنّه اتفق له رحمه اللّه صحبة الشيخ الجليل العارف بهذا الفنّ، الخبير بهذا الشأن ، أبو الحسين أحمد بن الحسين الغضائري ، فإنّه كان خصّيصا به ، وشاركه وقرأ عليه وأخذ منه ونقل عنه مما سمعه أو وجده بخطه ، ولم يتفق ذلك للشيخ٢.

ثالثا : اتساع طرقه وإدراكه كثيرا من المشايخ العارفين بالرجال ممّن لم يدركهم الشيخ كالشيخ أبي العباس أحمد بن علي بن نوح السيرافي وأبي الحسن أحمد بن محمد بن الجندي وأبي الفرج محمد بن علي الكاتب وغيرهم٣.

قال الداماد في الرواشح : «كلّ من فيه مطعن وغميزة، فإنّه يلتزم إيراد ذلك البتة ، إمّا في ترجمته أو في ترجمة غيره ، فمهما لم يورد ذلك مطلقا واقتصر على مجرّد ترجمة الرجل وذكره من دون إرداف ذلك بمدح أو ذمّ أصلاً كان ذلك آية أنّ الرجل سالم عنده عن كلّ مغمز ومطعن »١.

---

١ رجال بحر العلوم ٢ : ٤٩ .

٢ رجال بحر العلوم ٢ : ٤٩ .

٣ رجال بحر العلوم ٢ : ٥٠ .

وقال التستري دام فضله معلّقا: «ثم أنّه أغرب الفاضل الداماد فادّعى أنّ من أهمله النجاشي يكون حسنا ، وقال: فهم ابن داود هذه النكتة ، فيعنون مهمليه في الأوّل. فإنّه غلط في غلط في غلط ، فالنجاشي أهمل فارس بن حاتم الذي ضمن الهادي عليه‌السلام الجنة لقاتله ، وابن داود يعنون مهملي النجاشي وغير النجاشي ولا يعتقد مهمل النجاشي حسنا، ولا يفرق بين مهمله ومهمل غيره كما رأيت هنا»[2].

قال الجلالي : الواقع أنّ الذي أغرب هو التستري دام ظلّه ؛ فإنّ الداماد استظهر من أُسلوب النجاشي أنّ من لم يطعن فيه يعتبر سالما عن الطعن عند النجاشي حتى يقوم دليل على الخلاف، ولم يدّع الداماد أنّ ما اعتقده النجاشي يكون حجة عند الداماد نفسه أو في الواقع ، والسابر في رواشحه يقف على أنّ الداماد في تفكيره يذهب حيث يقوده الدليل، ولا يبالي بمن قال وماقيل ، وعليه فأيّ الكلامين غلط في غلط في غلط؟ واللّه العاصم من الشطط .

عدّة النجاشي:

روى النجاشيّ عن عدّة عن جعفر بن محمد بن قولويه. قال بحر العلوم : «وقد ذكر في سعد بن عبد اللّه الأشعري هذه العدّة»[3].

ولم يذكر قدس‌سره من هم ؟ والطريق الوحيد ان نلتمس القرائن الخارجية، وأهمها ملاحظة الرواة عمّن روى عنه العدّة ، فمثلاً نلتمس الرواة عن جعفر بن محمد بن قولويه المتكررة رواياتهم في

---

١ الرواشح السماوية : ٦٨.

٢ قاموس الرجال ١ : ٤٠ .

٣ رجال بحر العلوم ٢: ١٠٠ .

الكتاب فيطمئن لذلك أنهم المراد ، فقد صرّح النجاشي في ترجمة إبن قولويه بأنّه قرأ أكثر كتبه على المفيد والضغائري ، وفي ترجمة سعد بن عبد اللّه الأشعري باسماء من روى عنه.

وقد وثّق النجاشي جماعة من أصحاب المذاهب الفاسدة، منهم:

١ ـ اسحاق بن بشر أبو حذيفة الكاهلي الخراساني ، عامي ثقة.

٢ ـ يحيى بن سعيد (سعد) القطان أبو زكريا، عامي ثقة .

٣ ـ عبّاد بن صهيب، بتري ثقة، ذكره النجاشي والكشي.

والواقفية نحو :

١ ـ أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار . واقفي ثقة.

٢ ـ أحمد بن محمد بن علي بن عمر بن رباح الواقفي ، واقفي ثقة.

٣ ـ جعفر بن محمد بن سماعة الحضرمي ، واقفي ثقة.

كما قد وثّق النجاشي (ت/٤٥٠ هـ) جمعا من بني فضّال فقال: «ثقة ثقة» مرتين ، لزيادة التأكيد؛ استقصاهم ابن داود في رجاله عن النجاشي فبلغوا (٣٤)١، ثمّ استدرك عليه ماذكره ابن الغضائري كذلك، وهم خمسة آخرون٢، وقد جمع بين نقول النجاشي والعلاّمة في الخلاصة وابن داود ، وذكرهم السيد ضياء الدين العلاّمة في ضياء الدراية فبلغوا(٤٠)٣ ذكر أسماءهم كالآتي:

---

١ رجال ابن داود : ٣٤.

٢ رجال ابن الغضائري : ٤٧ .

٣ ضياء الدراية: ٣٨.

١ ـ إبراهيم بن مهزم الأسدي «أبو بردة» (جش ، صه ، د)١.

٢ ـ أحمد بن حمزة بن اليسع بن عبد اللّه القمي ، (جش، صه).

٣ ـ أحمد بن داود بن علي «أبو الحسين القمي» ، (جش).

٤ ـ إسحاق بن جندب «أبو إسماعيل الفرايضي»، (جش ، صه، د).

٥ ـ جارود بن المنذر «أبو المنذر الكندي النخاس » ، (جش ، صه ، د).

٦ ـ الحارث بن المغيرة النصري «من بني نصر»، (جش ،د).

٧ ـ حبيب بن المعلل الخثعمي المدايني ، (جش ، صه ، د).

٨ ـ حسان بن مهران الجمال، (جش ، صه ، د).

٩ ـ الحسن بن علي بن عبد اللّه المغيرة البجلي الكوفي، (جش، صه، د).

١٠ ـ الحسين بن اسكيب ـ أو اشكيب ـ ، (جش ، صه ، د).

١١ ـ الحكم بن عبد الرحمن (د)٢.

١٢ ـ حمّاد بن أبي طلحة (د)٣.

---

١ جش = رجال النجاشي، صه = خلاصة الاقوال للعلامة الحلّي، د = رجال ابن داود. وراجع: علامات الاختزال في آخر الكتاب .

٢ زيادة من المؤلف دام ظلّه .(المحقق) .

٣ زيادة من المؤلف دام ظلّه .(المحقق) .

١٣ . حميد بن مثنى العجلي أبو المعزى . بكسر الميم وسكون العين وفتح الزاي بعدها ألف مقصورة كما قاله العلاّمة، أو مدودة كما قاله ابن طاووس وتلميذه ابن داود والسيد الداماد، ذكره المامقاني قدس‌سره١، (جش).

١٤ . داود بن أسد بن عفير «أبو الأحوص المصري» ، (جش ، صه ، د).

١٥ . داود بن فرقد ، قال النجاشي : قال ابن فضّال : «داود بن فرقد ثقة ثقة» .

١٦ . سالم بن مكرّم . كمحكّم، بصيغة اسم المفعول . ابن عبد اللّه أبو خديجة،(جش).

١٧ . سماعة بن مهران بن عبد الرحمن الحضرمي ، (جش ، صه).

١٨ . سهل بن اليسع بن عبد اللّه بن سعد الأشعري القمي ، (جش ، صه ، د).

١٩ . صفوان بن يحيى «أبو محمد البجلّي، بيّاع السابري»، (جش ، صه ، د).

٢٠ . الضحاك «أبو مالك الحضرمي، الكوفي » ، (جش ، صه ، د).

٢١ . عبد الرحمن بن أبي نجران . بالنون والجيم والراء، كما في الخلاصة . اسمه عمرو بن مسلم التميمي ، (جش ، صه ، د).

٢٢ . عبد الرحمن بن الحجّاج البجلي ، (جش ، صه ، د).

٢٣ . عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم البجلي «أبو محمد» ، (جش ، صه ، د).

٢٤ . عبد الصمد بن بشير العرامي ، «نسبة إلى العرام ، كغراب» (جش ، صه ، د).

---

١ تنقيح المقال ٢: ٣٧٩ .

٢٥ . عبد اللّه بن أبي يعفور العبدي . بالياء المنقّطة تحتها نقطتين، والعين المهملة الساكنة والفاء والراء بعد الواو، كما في الخلاصة . ، (جش ، صه ، د).

٢٦ . عبد اللّه بن غالب الأسدي الشاعر ، (جش ، صه ، د).

٢٧ . عبد اللّه بن محمد الأسدي الحجّال المزخرِف . اسم الفاعل . ، (جش ، صه، د).

٢٨ . عبد اللّه بن محمد بن الحصين الحصيني الأهوازي ، (جش ، صه ، د).

٢٩ . عبد اللّه بن المغيرة «أبو محمد البجلي، مولى جندب» ، (جش ، صه ، د).

٣٠ . عبيد بن زرارة بن أعين الشيباني، (جش ، صه ، د).

٣١ . علي بن الحسان الواسطي «كما نقل ابن داود عن ابن الغضائري».

٣٢ . علي بن عقبة الأسدي «أبو الحسن كوفي»، (جش ، صه ، د).

٣٣ . الفضل بن عثمان المرادي الصايغ الأنباري ، (جش ، صه) .

٣٤ . محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد «أبو جعفر»، (جش ، صه ، د).

٣٥ . محمد بن عباس بن علي بن الماهيار ، المعروف بـ «ابن الحجام» ، (جش ، صه ، د).

٣٦ . محمد بن قيس «أبو نصر الأسدي» ، (جخ ، صه ، د).

٣٧ . محمد بن محمد بن رباط . كما في نسختي من رجال ابن داود . ، (د).

٣٨ . موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي ، (جش ، صه ، د).

٣٩ . هشام بن سالم الجواليقي ، (جش ، صه ، د).

٤٠ . يحيى بن عمران بن علي بن أبي شعبة الحلبي، (جش ، د).

وعقّب ذلك السيد ضياء الدين بقوله : «السيد الاسترابادي والمامقاني رحمهما اللّه تعالى احتملا سقوط واحدة منهما أي من لفظي ثقة ثقة»، من قلم العلاّمة رحمه‌الله أو الناسخ، والاحتمال احتمال لابأس به»، ثمّ قال: «وإني حقّقت أسماءهم وأحصيتهم فصارت عدتهم ثمانية وثلاثون رجلاً ، وقد ذكر ابن داود رحمه‌الله في رجاله . بعد ذكره لأسماء جماعة: قال النجاشي في كلّ منهم ثقة مرتين . مالفظه: (وعدّتهم أربعة وثلاثون رجلاً ، وقد ذكرناهم في أبوابهم) ثم قال: (أقول : وقد ذكر ابن الغضائري في كتابه خمسة رجال زيادة على ماقاله النجاشي كلّ منهم ثقة ثقة مرتين ، وهم : علي بن حسّان الواسطي ومحمد بن قيس . أبو نصر الأسدي . ، ومحمد بن الحسن بن الوليد . أبو جعفر . ، ومحمد بن محمد بن رباط ، وهشام بن سالم الجواليقي) انتهى كلام ابن داود رحمه‌الله» ١.

هفوات النجاشي :

ذكر الكلباسي في سماء المقال وجوها من هفوات النجاشي ، نكتفي بثلاثة منها :

الأوّل : قال في ترجمة أحمد بن عمر بن أبي نصر من انه كانت وفاته في سنة ٢٢١ بعد وفاة الحسن بن عليّ بن فضال بثمانية أشهر ، وذكر في ترجمة الحسن المسطور انه مات في سنة ٢٢٤ وتبعه فيها في الخلاصة٢، وأنت خبير بأنّ مقتضى كلامه الثاني تقدّم وفاة أحمد قبل الحسن بثلاث سنين ، فكيف يكون بعده؟.

الثاني: إنّه قال في ترجمة أبي رافع : بالإسناد عن محمد بن عبيد اللّه بن أبي رافع عن أبيه عن جده أبي رافع عن علي بن أبي طالب عليه‌السلام ، فروى بالإسناد عن عبد الرحمن بن محمد بن

---

١ راجع ضياء الدراية: ٤١ . ٤٨ .

٢ الخلاصة : ٣ رقم ١ ، و ٣٧ رقم ٢ .

عبيد اللّه بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب، ومن المعلوم عدم اجتماع رواية والد عبد الرحمن في الأوّل عن يعسوب الدين عليه‌السلام بواسطتين، مع رواية نفسه في الثاني عنه عليه‌السلام بنفسه .

الثالث : أنّه عنون علي بن محمد بن حفص بن عبيد أبا قتادة القمي فقال : «روى عن أبي عبد اللّه وعمَّر ، وكان ثقة ، فذكر ابنه أبا الحسن بن أبي قتادة وأحمد بن أبي قتادة.

وعنون أيضا الحسن بن أبي قتادة علي بن محمد بن حفص بن عبيد ، وذكر أن الحسن يكنى بأبي محمّد . ولا يخفى مابين العنوانين من التنافي في والد محمد، مضافا إلى مافيه من الاختلاف في اسم ابن أبي قتادة وكنيته»١.

وأشار التستري إلى بعضها قائلاً : «فنبّهنا في تعليقاتنا هذه على كثرتها مع شواهد ذكرتها. وأنا أذكرها هنا اجمالاً مع عدم الاستقصاء : فمن أوهامه ماترى . إلى أن قال: ـ بل قد يقدم قول الشيخ بشهادة القرائن على قول النجاشي والكشي معا ، كما في إسماعيل بن جابر ، فوصفاه بالجعفي ووصفه بالخثعمي وهو الصواب ، وإنما الجعفي إسماعيل بن عبد الرحمن . ومع أنّ النجاشي متخصص في الأنساب وقد ألّف كتابا في أنساب بني نصر بن قعين وأيّامهم وأشعارهم ، ليس أيضا قوله مقدّما على قول الشيخ مطلقا، فسيأتي في أبان بن تغلب أنّ الصواب قول الشيخ انه مولى بني جرير بن عباد بن ضبيعة، دون قول النجاشي ابن عبادة بن ضبيعة. وفي أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع : أنّ الصواب قول الشيخ من ولد عبيد بن عازب ، دون قول النجاشي ابن عبيد بن عازب . وسيأتي في إسماعيل بن الفضل : أنّ الصواب قول الشيخ في نسبه دون قول النجاشي. وعنون أحد مشايخه

---

١ سماء المقال ١ : ٢٠٥ و ٢٠٦ .

الحسن بن أحمد بن القاسم بن محمّد بن علي بن أبي طالب ، مع أنّ الصواب ان يقول: من ولد محمد بن علي بن أبي طالب»١.

نسخ الكتاب :

١ . رأيت نسخة بعنوان: رجال النجاشي، مؤرخة ١٠ رمضان سنة ٩٧٩ ، بخط شكر اللّه بن قوام الدين الحسيني الشيرازي في مكتبة فرهنگ خراسان برقم ٥٦ / الف، فيلمها في م / دانشكاه برقم ٢٢١٦٣.

٢ . ونسخة بعنوان فهرست أسماء مصنفي الشيعة ، جاء في آخرها : «... تمّ الكتاب ... على يد... نعمة اللّه بن حمزة العميدي الحسيني النجفي في شهر محرم الحرام سنة ٩٨١ »، في مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة بالنجف برقم ٢٩٩٦.

٣ . ونسخة مصححّة نفيسة مصوّرة على الأصل موجودة في مكتبة تبريز الوطنية برقم ٢١٣٢ . وعلى النسخة فوائد متفرّقة، منها:

أ . بلاغ بالمقابلة نصها: «كاتب المقابلة : محمد بن عليّ بن أبي الحسن الحسني في يوم الثلاثاء خامس عشر صفر سنة... على نسخة معتبرة مصححة من كتب خزانة سيدنا مولانا باب مدينة العلم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه‌السلام ، وأظنّها بخط الفاضل المحقق محمد بن ادريس رحمه‌الله وعليه خطّه قطعا وخط السيد عبد الكريم بن طاووس والسيد محمد بن معد الموسوي [١٦٤ / ب].

---

١ قاموس الرجال ١ : ٥٤ . ٥٥ .

٢ فهرست ميكروفيلمها : ٣٣٧ .

ب . صورة سماع تاج الدين أبي جعفر محمد بن الحسين بن عليّ ، على كاتب السماع في الأصل الحسين بن علي بن محمد الخزاعي سنة ٥٥١ [الورقة / ١] .

ج . صورة سماع نصّه: «كاتب السماع في الأصل [ظ] علي بن عبد اللّه بن الحسين بن الحسين بن بابويه على الشيخ الامام الرئيس العالم تاج الدين فخر الأمة أبي جعفر محمد بن سيدنا الشيخ الرئيس الإمام الأجل جمال الدين قطب الإسلام تاج الأُمّة ابي الفتوح الحسين بن علي بن محمد الخزاعي عن الشيخ عبد الجبار بن عبد اللّه المقريء اجازة عن المصنف قدس‌سره في سنة ٥٥١ .

٤ . نسخة فخر الدين النصيري بطهران بعنوان «فهرست كتب الشيعة » بخط حسن بن غالب البراقي الحسيني، بتاريخ ٢٧ ذي القعدة ٩٨٢ ، صوّرتها ، وعليها اعتمد في طبع الطبعة الحجرية باهتمام الشيخ عليّ المحلاتي سنة ١٣١٧ هـ ، وبالاوفسيت ضمن منشورات مكتبة الداوري بقم سنة ١٣٩٧ هـ ، كما طبعت طبعة حروفية بعنوان «رجال النجاشي» ضمن منشورات مؤسسة النشر الإسلامي سنة ١٤٠٧ هـ وبعنوان «رجال النجاشي» أيضا في مجلدين بتحقيق محمد جواد النائيني ، في دار الأضواء . بيروت سنة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .

خامسا ـ رجال الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ) :

تأليف شيخ الطائفة الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت/٤٦٠ هـ) وقد تقدمت ترجمة المؤلف آنفا ، وأمّا الكتاب فقد ذكره الشيخ الطوسي نفسه في الفهرست بعنوان «تسمية كتاب الرجال الذين رووا عن النبي والأئمة الاثني عشر عليهم‌السلام ومن تأخّر منهم»١، وكذا في نسخة مكتبة المتحف البريطاني المؤرخة ٥٣٣، فراجع .

---

١ الفهرست : ١٨٩ .

والسمة البارزة في هذا التأليف تصنيف الرواة حسب الطبقات لكل المعصومين مذيّلاً بطبقة من لم يعاصرهم .

قال النوري : «مجرّد تعداد أسماءهم وجمع شتاتهم، لا تمييز الممدوح منهم من المذموم وتوثيق بعضهم في خلال ترجمته ، استطرادي أو لدفع شبهة»١.

ووصف الكتاب شيخنا العلاّمة بقوله : «وقد يسمّى كتاب الأبواب؛ لأنّه مرتّب على أبواب بعدد رجال أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وأصحاب كلّ واحد من الأئمة عليهم‌السلام، وفي آخره باب من لم يرو عنهم، وقد يذكر الرجل في بعض الأبواب الأُول وفي باب من لم يرو عنهم أيضا، وذكرو له وجوها ، منها : الحكم بالتعدّد أخذا بالظاهر وغير ذلك. أوّله: الحمد للّه حق حمده، والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين عترته وسلّم تسليما ...، وقد مرّ أن ابن داود أوّل من جعل الرمز له ولأبوابه فتلقاه مَن بعده بالقبول. رأيت منه نسخة عند الشيخ أمين بن الشيخ محمد بن الحاج كاظم الكاظمي بالكاظمية مؤرخة ٢٦ جمادى الاولى ٩٧٣، بخطّ علي بن ادريس ، ويظهر من مطاويه أنّه ألّفه بعد الفهرست ؛ لأنّه يحيل فيه إلى الفهرست ، منها : في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى صاحب نوادر الحكمة. وكتب الفهرست بأمر الشيخ المفيد على مايحتمل من أوّله وإن لم يصرّح باسمه، لكن يبعّده الاقتصار في توصيفه بالشيخ الفاضل مع جلالة المفيد وكونه من مشايخه ، ونسخة منه مصححة ومقابلة بخط ابن ادريس الذي كتبها عن خط الشيخ الطوسي ، رأيتها في كتب الشيخ عبد اللّه المامقاني في النجف»٢.

---

١ المستدرك ٣ : ٥٠٧ .

٢ الذريعة ١ : ١٢٠ .

وقد أحال الطوسي في الرجال في أكثر من مورد إلى الفهرست ، منها : ٤٤٣ و ٤٤٦ و ٤٥٠ و ٤٥١ وغير ذلك . وقد يستظهر من ذلك أنّه ألف الرجال بعده ، وهذا لا أساس له؛ حيث أن المؤلفين كثيرا مّايجدّدون النظر في كتبهم ويحيلون إلى كتبهم الأُخرى عند الحاجة.

أُسلوب التأليف :

قال الشيخ في المقدمة : «أما بعد ، فإنّي قد أجبت إلى ماتكرر سؤال الشيخ الفاضل فيه من جمع كتاب يشتمل على اسماء الرجال الذين رووا عن النبيّ صلى الله عليه وآله وعن الأئمة عليهم‌السلام من بعده إلى زمن القائم عليه‌السلام ، ثم أذكر بعد ذلك من تأخّر زمانه عن الأئمة عليهم‌السلام من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يرو عنهم ، وأُرتّب ذلك على حروف المعجم التي أولّها الهمزة وآخرها الياء ؛ ليقرب على ملتمسه ، ويسهل عليه حفظه ، واستوفي ذلك على مبلغ جهدي وطاقتي ، وعلى مدد مايتسع لي زماني وفراغي وتصفحي ، ولا أضمن أني أستوفي ذلك عن آخره ، فإنّ رواة الحديث لاينضبطون ، ولا يمكن حصرهم لكثرتهم وانتشارهم في البلدان شرقا وغربا ، غير أنيّ أرجو أنّه لايشذّ عنهم إلاّ النادر ، وليس على الإنسان إلاّ ماتسعه قدرته وتناله طاقته، ولم اجد لأصحابنا كتابا جامعا في هذا المعنى إلاّ مختصرات قد ذكر كل إنسان منهم طرفا إلاّ ماذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه‌السلام ؛ فإنّه قد بلغ الغاية في ذلك ولم يذكر رجال باقي الأئمة عليهم‌السلام ، وأنا أذكر ماذكره وأُورد من بعد ذلك من لم يذكره ومن اللّه أستمدّ المعونة لكل مايقرّب من طاعته ويبعّد عن معصيته، انه وليّ ذلك والقادر عليه، وأوّل ما أبتدىء به الرجال الذين رووا عن النبيّ صلى الله عليه وآله ثم من بعد ذلك رجال الأئمة على سياقتهم إن شاء اللّه تعالى»١.

---

١ مقدمة رجال الطوسي ، طبعة النجف ١٣٨١ .

ونستنتج من هذه المقدمة :

١ ـ إنه استجاب لطلب الشيخ الفاضل وإن لم يعرف شخصه.

٢ ـ إنه رتّبه على الطبقات من النبي صلى الله عليه وآله إلى الأئمة عليهم‌السلام ، كلّ في باب مستقل .

٣ ـ انه مرتب على حروف المعجم .

٤ ـ أنه لايضمن الاستيفاء ؛ لأنّ رواة الحديث «لايمكن حصرهم لكثرتهم وانتشارهم في البلدان شرقا وغربا ».

قال القهپائي معلّقا على قول الشيخ قدس‌سره: سؤال الشيخ الفاضل: «إنّ المراد الشيخ المفيد رحمه‌الله» ١.

والكتاب يسمّى بالأبواب أيضا ؛ لأنّ المؤلف أفرد لكلّ معصوم بابا ذكر فيه أسماء من وقع في سنده راويا عن المعصوم عليه‌السلام ، وختمه بباب «في من لم يرو عنهم» يعني وقوعه في اسناد لم يرونه عن المعصوم بأن روى عن غيرهم ، وبذلك أبدع الطوسي أُسلوبا فريدا حيث لم يكتب إلاّ عن تتبّع ومشاهدة ممّن له أثر حسّي في الرواية ، حسب مهمّته كفقيه ، ولم يهتم بالأُمور التاريخية والفنيّة التي لاتخدم البحث الفقهي ، وهذا لم يقدّم عليه أحد من المؤلّفين قبله.

وقد أشار إلى هذا الكتاب في كتابه «الفهرست» واصفا إياه بقوله : «كتاب الرجال الذين رووا عن النبي والأئمة الاثنى عشر عليهم‌السلام ومن تأخّر عنهم» ٢.

---

١ مجمع الرجال ١ : ٥٠ .(الهامش).

٢ الفهرست ؛ للطوسي : ١٨٩ .

وليس من أُسلوب الطوسي الاقتصار على رواة الإماميّة خاصة ، بل ذكر الرواة عن المعصومين على اختلاف مذاهب الرواة ، ومن هنا ذكر في أصحاب النبي : أبا بكر في ص٢٢ ، وخالد بن الوليد ومعاوية بن أبي سفيان في ص٢٧ والمغيرة بن شعبة ومروان بن الحكم في ص٢٧، والمنصور الدوانيقي في أصحاب الصادق، بل ذكر كل من وجده راويا عن الأئمة من الزيدية ص ١٢٢ و ١٧١ و ٤٤٢ و٤٧٨ والكيسانية ص ٥٩ ، والعامة ص ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و٤٨١ و٤٨٢ وغيرها ، والغلاة ص٤١١ و ٤١٣ و٤٢١ و٤٢٣ و ٤٥٣ وغيرها. والمفوّضة ص ٥١٠ . والواقفة ص ٣٥٤ و ٣٤٣ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٨ ، والخوارج ص ٦٠ و ٣٥ و ٤٥ و٥٢ . وشبث بن ربعي والأشعث بن قيس الكندي، وعبد اللّه بن وهب الراسبي .

قال الداماد في الرواشح : «اصطلاح الشيخ في الأصحاب: أصحاب الرواية دون اللقاء، وذلك لذكر ابن أبي عمير في أصحاب أبي الحسن الثاني دون الأوّل مع أنّه ممّن لقاه كما في الفهرست : «ادركه ولم يرو عنه».

وقال التستري دام فضله: «وأمّا رجال الشيخ فمسلكه غير ذلك ، حيث أنه أراد استقصاء أصحابهم عليهم‌السلام ومن روى عنهم مؤمنا كان أو منافقا إماميا كان أو عاميا ، فعدّ أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمرو بن العاص ونظراءهم في أصحاب النبي صلى الله عليه وآله ... ، وعدّ منصور الدوانيقي في أصحاب الصادق عليه‌السلام بدون ذكر شيء ، فالاستناد إليه ما لم يحرز إمامية رجل غير جائز حتى في أصحاب غير النبيّ صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه‌السلام ، فكيف في أصحابهما»١.

---

١ قاموس الرجال ١ : ٢٩ .

مصادر الشيخ :

لم يذكر الشيخ في مصادره الرئيسيّة سوى رجال الصادق لابن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي (ت/٣٣٣) ، وصرّح بأنّ «ماذكره ابن عقدة من رجال الصادق فإنّه قد بلغ الغاية في ذلك ولم يذكر رجال باقي الأئمة عليهمالسلام ، وأنا أذكر ماذكره وأذكر من بعد ذلك من لم يذكره»١.

ذكر الأسماء :

ويلاحظ في أُسلوب الشيخ الطوسي تكرار أسماء خاصة في عدة طبقات ، وهذا قد يتوهم منه الاضطراب في المنهجية.

مثال ذلك : علي بن أبي حمزة البطائني فقد ذكره في أصحاب الصادق والكاظم عليهماالسلام ، والأمر في هذا سهل ؛ إذ يمكن ان يكون الراوي قد ادرك الطبقتين .

وانتقده التستري دام فضله بقوله : «ورجال الشيخ وإن قلنا: إنّ موضوعه أعم من الكلّ، إلاّ أنّه فاته كثير . ثمّ من العجب أنّه وإن قلنا: إنّه يعنون المؤمن والمنافق حيث أنه اراد الاستقصاء ككتب العامة ؛ إلاّ أنّه عنون في أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله كثيرا من المنافقين ولم يعنون كثيرا من مؤمنيهم حتى الشهداء في غزواته عليهالسلام. كما أنّه يكرّر كثيرا عنوان رجل واحد باختلاف تعبيرهم عنه ، إمّا لاحتماله تعدده أو لعدم تفطّنه للاتحاد ، وقد يكرّر عنوان الواحد غفلة ، كما في إبراهيم بن سليمان الهلالي النهمي وإبراهيم بن رجاء الجحدري وأحمد بن إبراهيم المستملي الجلودي وأحمد بن الحسين الأهوازي»٢.

---

١ رجال الطوسي : ٢ (المقدمة) .

٢ قاموس الرجال ١ : ٣٤ .

قال الجلالي: هذا غفلة منه دام فضله عن أُسلوب الشيخ ، وهو ذكر من وجده روايا في الروايات عن الامام في أصحاب الإمام عليه‌السلام، سواءً كان مؤمنا أو منافقا ، ولذلك كرّره بتكرره في الأسانيد ، ولم يكن هدفه بيان الوحدة والتعدّد ، ولم يكن التكرار غفلة عن الوحدة ، بل غرضه التصريح بأنّه رأى في الأسانيد رواية هذا الراوي عن المعصوم لا أكثر ولا أقل ، فلا عجب في عدّه المنافق في أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله ؛ لأنهم وقعوا رواة عنه صلى الله عليه وآله في الأحاديث التي وقف الشيخ الطوسي عليها .

ومن أُسلوب الشيخ في الرجال أنّه عدّ جمعا من الرواة تارة في باب من لم يرو عنهم ، ومرة اخرى في أبواب أصحاب الأئمة عليهم‌السلام ، وهي في موارد منها:

فضالة بن أيوب، الكاظم ، والرضا، وباب من لم يرو عنهم.

القاسم بن عروة، الصادق عليه‌السلام وباب من لم يرو عنهم .

قاسم بن محمد الجوهري، الصادق عليه‌السلام وباب من لم يرو عنهم.

قتيبة بن محمد الاعشى، الصادق عليه‌السلام وباب من لم يرو عنهم.

كليب بن معاوية الأسدي، الباقر والصادق عليهماالسلاموباب من لم يرو عنهم .

محمد بن عيسى العبيدي، الرضا والهادي والعسكري عليهماالسلاموباب من لم يرو عنهم.

معاوية بن حكم، الصادق عليه‌السلام وباب من لم يرو عنهم.

يحيى بن زيد بن علي بن الحسين، الصادق عليه‌السلام وباب من لم يرو عنهم، مع أنّه استشهد في زمان الصادق عليه‌السلام.

وحاول جمع من الاعلام توجيه ذلك:

قال الاردبيلي في ترجمة ثابت بن شريح . بعد قول النجاشي : «روى عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام وأكثر عن أبي بصير وعن الحسين بن أبي العلاء» ـ : «ولا كثاره عن غيرهم عليهم‌السلامأورده الشيخ في من لم يرو عنهم»١.

وقال بحر العلوم : «أن يكون قد تحمّل الرواية عنهم صغيرا وأدّاه بعدهم كبيرا فهو من أصحابهم عليهم‌السلام وممن تأخر زمانه رواية عنهم»٢.

وقد أصاب المحقق المامقاني حيث قال: «باعتبار روايته عنه عليه‌السلام بغير واسطة أدرجه في أصحابه ، وباعتبار روايته عنه عليه‌السلام بواسطة آخر أدرجه في باب من لم يرو عنهم عليهم‌السلام، ومصداقه كثير ، منهم : بكر بن محمد الأزدي ؛ فإنّ له روايات عن الصادق والكاظم عليهماالسلام بغير واسطة وروايات عن أحد الأئمة عليهم‌السلام بواسطة عمّته غنيمة وغيرها، فلذا أدرجه تارة في باب اصحاب الصادق عليه‌السلام وأُخرى في باب أصحاب الكاظم ، وثالثة في باب أصحاب الرضا ، ورابعة في باب من لم يرو عنهم عليهم‌السلام٣.

ومن ذلك يظهر مافي كلام سيدنا الاستاذ دام ظلّه: «والتوجيه الصحيح ان ذلك قد صدر عن الشيخ لأجل الغفلة، فعندما ذكر شخصا في من لم يرو عنهم عليهم‌السلام غفل عن ذكره في أصحاب المعصومين وأنه روى عنهم بلا واسطة ؛ فان الشيخ لكثرة اشتغاله بالتأليف والتدريس كان يكثر عليه الخطأ»٤.

---

١ جامع الرواة ١ : ١٣٨.

٢ رجال بحر العلوم ٤: ١٤٢ .

٣ تنقيح المقال : ١٩٥.

٤ معجم رجال الحديث ١: ١١٧ .

فإنّ الأصل عدم الغفلة والنسيان؛ إذ لولاها لانعدم الوثوق وسقط الكتاب عن الاعتبار. ويظهر أن الشيخ كان قد انتهج لنفسه مايعرف في عصرنا بالدراسة الميدانية، وأنه كان يستنبط الصحبة من وقوع الرجل في سلسلة الرواية راويا عن النبي أوالأئمة عليهم‌السلام من المصادر الموجودة لديه من كتب الحديث ؛ فإذا وجد فيها من يروي عن الصادق عليه‌السلام أدرجه في أصحابه ، وبهذا المناط تكرر ذكر الرجل في بابين وأكثر ، كما أنّ الظاهر أنّه لافرق بين من روى بدون الواسطة أو معها ، مع التنبيه على ذلك بعبارة: «أسند عنه» حذرا من الالتباس ، وإذا وجده في حديث مقطوع لم يروَ عن الأئمة ذكره من باب من لم يرو عنهم أيضا، واللّه العالم .

عنوان :"أسند عنه":

عنون الطوسي جماعة كثيرة من أصحاب الصادق عليه‌السلام وعبّر عنهم في ترجمتهم بقوله: «أسند عنه»، واختلف في دلالة هذه اللفظة ، والمتتبّع يجد أن الكلمة انما هي بصيغة المعلوم، وتعني أن الشيخ الطوسي قدس‌سره يفرّق بذلك بين أصحاب اللّقاء والرواية ، ويعني بمن اسند عنه : أنّه لم يكن من أصحاب اللقاء، بل كان من أصحاب الرواية فقط ، فأسند عنه الحديث من دون لقاء، وقد بلغ استعماله لهذه الكلمة اكثر من مئة مرة في عدة رواة منهم: غياث بن إبراهيم، وجابر بن يزيد الجعفي، ومحمد بن إسحاق بن يسار وغيرهم .

وذكر سيدنا الاستاذ في معنى ذلك وجوها أربعة، هي بتلخيص:

أولاً : أنها بصيغة المعلوم ، أي أسند الرواي عن الصادق عليه‌السلام وروى عنه مع الواسطة.

ثانيا : أنها بصيغة المجهول ، ومعناها أنّ الأجلاّء رووا عنه على وجه الاعتماد ، فهذا يكون مدحا .

ثالثا : ان معناها انّ رواياته مختصة بما رواه عن الصادق عليه‌السلام، ولم يرو عن غيره.

رابعا : أن معناها ان ابن عقدة اسند عنه.

وأيّد هذه الوجوه الأربعة بوجوه، ثم قال: «فتلخّص أنّه لايكاد يظهر معنى صحيح لهذه الجملة في كلام الشيخ قدس‌سره في هذه الموارد ، وهو أعلم بمراده»١.

ومن أُسلوب الشيخ أنه إذا وجد الراوي مكثرا بلا واسطة عن المعصوم فيعبر عنه بقوله : «أسند عنه» ، وإذا كان غير مكثر أطلق ، وإذا وجده غير راو عن المعصوم ذكره في باب «من لم يروعنهم»، فلا منافاة بوصف راوٍ خاص بأنه اسند عن المعصوم ، وأنه روى عنه ، وأنه ممّن لم يرو عنه ، كلٌّ باعتبار وقوعه في الاحاديث التي رآها حسب دراسته الميدانية كما حصل في ترجمة: جابر بن يزيد الجعفي، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومحمد بن مسلم بن رباح من قوله : «أسند عنه» و «روى عنهما» ، فتأمّل جيّدا.

نقد الكتاب :

قال الشيخ في رجاله : «الحسين بن عبيد اللّه الغضائري يكنّى أبا عبد اللّه، كثير السماع، عارف بالرجال، وله تصانيف ذكرناها في الفهرست، سمعنا منه ، وأجاز لنا بجيمع رواياته ، مات ٤١١ ».٢

ولكن ليست هذه الترجمة في الفهرست ولم يذكره ولا تصانيفه فيه، وعُدّ هذا من اشتباهات المؤلف .

قال التستري دام فضله: «وله اشتباهات في رجاله ناشئة من الاخذ من نسخة الكشي المحرّفة، كما في اختياره منه ، فذكر في أصحاب الباقر عليه‌السلام أبو بصير عبد اللّه بن محمد الأسدي ،

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ١٢٠ .

٢ رجال الطوسي : ٤٧ .

ولا وجود للرجل ، وإنّما كان في الكشي أبو بصير وعلباء الأسدي كما حقّقناه في رسالتنا في أحوال المكنّين بأبي بصير ، وسيأتي إن شاء اللّه تعالى هنا في محله.

وذكر فيه أبا العباس الحميري في أصحاب الرضا عليه‌السلام، ومنشأه خلط طبقات نسخة الكشي.

وذكر فيه في أصحاب الجواد عليه‌السلام نوح بن شعيب البغدادي، وقال بعده: «وقيل: إنّه نوح بن صالح » ومنشأه أنّ في نسخة الكشي عنون نوح بن صالح وروى خبرا في نوح بن شعيب .

وذكر فيه في أصحاب الباقر عليه‌السلام «الحكم بن المختار بن أبي عبيدة، كنيته أبو محمّد، ومنشأه أنّ في نسخة الكشّي في المختار : «أنا أبو محمد الحكم بن المختار» مع أنّه أبو الحكم بن المختار ... إلى غير ذلك مما أُخذ منه مع التحريف»١.

وقد برَّر هذه الهفوات الكلباسي بقوله: «ووجهه كثرة تصانيفه ومشاغله المقتضية لاختلاط الأمر ومرجعيته لفضلاء العصر بل ذكر بعض : إنه سمعنا من المشايخ، وحصل لنا الظن من التتبع أنّ فضلاء تلامذته الذين كانوا من المجتهدين يزيدون على ثلاثمائة فاضل من الخاصة ، ومن العامة ما لايحصى»٢.

---

١ قاموس الرجال ١: ٣٩ .

٢ سماء المقال ١ : ١٦٥ ، والمراد بالبعض والد العلامة المجلسي في روضة المتقين ١٤ :٤٠٥.(المحقق) .

نسخ الكتاب :

قال سيدنا الاستاذ دام ظلّه : «ذكر ابن داود في ٤٢ موردا أنّه رأى نسخة الرجال بخط الشيخ قدس سره» ١.

وأقدم نسخة وقفت عليها هي بخط محمد بن سراهنگ بن المرتضى الحسيني [ظ] في يوم الجمعة ٢١ رجب ٥٣٣ هـ في المتحف البريطاني ، وعليها قراءة بتاريخ ١ ذي القعدة ٥٨٤ هـ باسم «تسمية الرجال الذين رووا الحديث عن النبيّ صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم‌السلام» بتاريخ ٥٣٣ هـ ، رواية ولده أبي علي عنه، رواية أبي عبد اللّه الحسين بن هبة اللّه عنه، ورواية أبي البركات الغيداق بن جعفر سماع قريش بن السبيع المهنا العلوي، وقد صوّرتها .

وقد طبع في النجف الأشرف عام ١٣٨١ وعنها بالاوفسيت في قم، منشورات الرضي، بدون تاريخ .

سادسا ـ الفهرست للشيخ الطوسي (ت/٤٦٠هـ):

وهو لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت/٤٦٠ هـ) أيضا المقدم ترجمته سابقا.

وأمّا الكتاب:

فقد قال شيخنا العلاّمة أدام اللّه أيامه : «وهو أحد الأُصول الأربعة الرجالية. أوّله : (الحمد للّه وليّ الحمد ومستحقّه)، وقد طبع في كلكتة في ١٢٧١، وفي آخره ذكر ما روعي في طبع الكتاب باللغة الانجليزية، وملخصه: ان المصحّح قابله مع أربع نسخ، وبيّن مواضع اختلافها ، وأدرج فيه غالبا من كلام النجاشي او ابن داود ، وجعل علامتهما (جش) (ن)... إلى آخر كلامه، ولكنه

---

١ معجم رجال الحديث ١ : ٣ .

روعي فيه حروف الأسماء ثمّ الآباء ثم الاجداد ، وأصل الفهرست ليس بهذا الترتيب ، لكن مر أنّه رتبه جماعة بهذا الترتيب ، في حرف التاء بعنوان : (الترتيب) كما مرّ أيضا (تلخيص الفهرست) للمحقق الحلّي، بترك المصنفات والاقتصار على المصنّفين بالترتيب المألوف ، وكتب (الفهرس) قبل الرجال ؛ لأنّه يحيل فيه إلى الفهرست . ومرّ للشيخ في هذا الجزء (كتاب الغيبة)١.

وقال الطوسي في الفهرست في آخر المشيخة حيث قال: «وأوردت جملة من الطرق إلى هذه المصنفات والأُصول ، ولتفصيل ذلك شرح يطول ، وهو مذكور في الفهارس المصنفة في هذا الباب للشيوخ ، من أراده أخذه من هناك ، وقد ذكرناه نحن مستوفى في كتاب فهرست الشيعة»٢.

قال أبو زهرة: «كان أول كتاب في علم الرجال عند إخواننا الإمامية ، ويعتمدون عليه كلّ الاعتماد، وذلك لأنّه سدّ فراغا في ذلك المذهب ماكان يمكن لغير الطوسي أن يسدّه»٣.

قال الجلالي: لقد أخطأ في وصفه بأنّه أوّل كتاب في علم الرجال عند الإمامية ، فقد سبق الطوسي كثيرون منهم الكشي الذي اختصر الطوسي كتابه وسماه باختيار الرجال، فراجع.

وعدّ السيد محمد صادق بحر العلوم محقق الكتاب في طبعة النجف سنة ١٣٥٦ التراجم فيه فكانت (٨٨٨) ترجمة، وحدّثني الدكتور حسين محفوظ انه عدّ أسماء الكتب في الفهرست فكانت ٤٢٨٣ كتابا .

---

١ الذريعة ١٦ : ٣٨٤ .

٢ راجع مشيخة التهذيب والاستبصار .

٣ الإمام الصادق : ٤٥٨ .

أسلوب التأليف :

قال الشيخ في مقدمة الفهرست : «أما بعد، فإني لما رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرست كتب أصحابنا وما صنّفوه من التصانيف ورووه من الأُصول ولم أجد أحدا استوفى ذلك ولا ذكر أكثره ، بل كل منهم كان غرضه أن يذكر ما اختص بروايته وأحاطت به خزانته من الكتب ، ولم يتعرّض أحد منهم باستيفاء جميعه إلاّ ماقصده أبو الحسين (الحسن- خ ل) أحمد بن الحسين بن عبيد اللّه رحمه‌الله ؛ فإنّه عمل كتابين : أحدهما ذكر فيه المصنفات، والآخر ذكر فيه الأُصول ، واستوفاهما على مبلغ ماوجده وقدر عليه ، غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا، واخترم هو رحمه‌الله وعمد بعض ورثته إلى اهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب على ماحكى (يحكي . خ ل) بعضهم عنه. ولما تكّرر من الشيخ الفاضل أدام اللّه تأييده الرغبة فيما يجري هذا المجرى ، وتوالى منه الحثّ على ذلك ورأيته حريصا عليه عمدت إلى كتاب يشتمل على ذكر المصنّفات والأُصول ، ولم أُفرد أحدهما عن الآخر لئلاّ يطول الكتابان ؛ لأنّ في المصنّفين من له أصل فيحتاج أن يعاد ذكره في كل واحد من الكتابين فيطول. ورتّبت هذا الكتاب على حروف المعجم التي أوّلها الهمزة وآخرها الياء ؛ ليقرب على الطالب الظفر بما يلتمسه ، ويسهل على من يريد حفظه أيضا ، ولست أقصد ترتيبهم على أزمنتهم وأوقاتهم ، بل ربّما يتفق ذكر من تقدّم زمانه بعد ذكر من تأخّر وقته وأوانه ؛ لأنّ البغية غير ذلك ، فإذا ذكرت كلّ واحد من المصنّفين وأصحاب الأُصول فلابد من أن أشير إلى ماقيل فيه من التعديل والتجريح ، وهل يعوّل على روايته أولا ؟ وأُبيّن عن اعتقاده وهل هو موافق للحق أم مخالف له لأن كثيرا من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأُصول ينتحلون المذاهب الفاسدة ، وإن كانت كتبهم معتمدة ؛ فإذا سهّل اللّه إتمام هذا الكتاب فإنّه يطلع على ذكر أكثر ما عمل من التصانيف والأُصول ، ويعرف به قدر صالح من الرجال وطرائقهم ، ولم أضمن أنّي أستوفي ذلك إلى آخره ؛ فإنّ تصانيف أصحابنا وأُصولهم لاتكاد تضبط ؛ لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض ، غير أنّ عليّ الجهد في ذلك والاستقصاء فيما أقدر عليه ويبلغه وسعي ووجدي (ووجودي . خ ل) والتمس بذلك القربة من اللّه

تعالى وجزيل ثوابه ووجوب حق الشيخ الفاضل أدام اللّه تأييده ، وأرجو ان يقع ذلك موافقا لما طلبه إن شاء اللّه»١.

ويستنتج من هذه المقدمة أمورا :

أولاً: ان الطوسي وحَّد الفهارس الشائعة في عصره؛ حيث أنّ الفهارس كانت في عصره الأنواع التالية :

أ . فهارس خزائن كتب خاصة.

ب . فهارس روايات شيوخ خاصة.

ج . فهارس المصنفات .

د . فهارس الأُصول .

ثانيا : أن هذه النظرة الشمولية في الفهرسة اشتهرت في فهرستين، لأحمد بن الحسين الغضائري : أحدهما في المصنفات والآخر في الأُصول ، ولم يكتف بهما الطوسي لسببين، أولهما: تعدد الفهرسة في المصنفات والأُصول مما يوجب التكرار ، ويصعب على المراجع ، وثانيهما : أنّ ابن الغضائري لم يخرجهما في حياته وأنّ الطوسي حاول الانتفاع منهما بعد وفاته لكنه جوبه بالحكاية بأنه «عمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين» وهي دعوى غير طبيعيّة وخاصة من ورثة الرجل، وكأنّ الطوسي أشار إلى بطلانه بنسبته إلى الحكاية .

وثالثا : أن الطوسي استجاب لرغبة «الشيخ الفاضل ادام اللّه تأييده» وحثّه وحرصه على هذا التأليف لسدّ فراغ في مكتبة أهل البيت عليهم‌السلام، وإن لم يعرف شخصه .

---

١ الفهرست ؛ للطوسي : ٢٣ . ٢٥، طبعة النجف ١٣٨٠ .

ورابعا: أنه رتّب الكتاب على حروف المعجم من الهمزة إلى الياء ، وهذا واضح لمن راجع الكتاب في أوائل الأسماء دون ثوانيها وثوالثها وأبواب الواحد، وأعرض عن الترتيب الزمني لأن هذا ليس بغيته وأُسلوبه .

وخامسا : انه يشير إلى ماقيل في الرجل «من التعديل والتجريح» في اعتقاده. ويستلزم كلامه هذا أنّ من لم يذكر اعتقاده ان يكون على مذهب الإمامية.

وسادسا : أنه من الطبيعي ان لايضمن هذا الكتاب الاستيفاء والاستقصاء ، «لأن تصانيف أصحابنا وأُصولهم لاتكاد تضبط؛ لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض» وليس على المؤلف سوى استفراغ الجهد في سبيل هذا الهدف ، وطبيعيّ الجهد الفردي عدم الاستيفاء وضرورة الاستدراك لأي عمل كالفهرسة.

ولم يقتصر الشيخ في الفهرست على الإمامية ، بل ذكر غيرهم من أصحاب المذاهب :

١ . الزيدية الجارودية ص ٥٢ .

٢ . الفطحية ص ٤٨٠ .

٣ . الواقفة ص ٤٤٠ و ١٠٠ و ١٢٢ و ٧٧ و ١١٨ .

٤ . الغلاة ص ٥٥ و ١٦٧ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٣ .

٥ . العامة ص ٨٦ و ١١٢ و ١٢١ و ١٣٠ و ١٤٥ وغيرها، ففي الفهرست ٥ زيدية و٥ فطحية و ٧ واقفة و١٠ عامة.

ويظهر أهمية الفهرست أنّ الطوسي يذكر طريقه الى من لم يذكر له طريق في مشيخة التهذيب والاستبصار ، كما في حريز وأيوب بن الحسن ، أو يذكر طريقا صحيحا كما في ابن أبي عمير، ففي المشيخة فيه جعفر بن محمد العلوي، بخلاف الفهرست.

وذكر من مشايخه في الفهرست (١٣) شيخا ، هم:

١ . أحمد بن عبدون ، في موارد ، أوّلها ص ٢٩ .

٢ . أحمد بن محمد بن موسى ، في موارد أوّلها ص ٣٣ .

٣ . جعفر بن الحسين بن حسكة القمي، ص ١٥٧ .

٤ . الحسين بن عبيد اللّه الغضائري، في موارد ، أوّلها ص ٣٤ .

٥ . الحسين بن إبراهيم القزويني ، ص ٨٤.

٦ . الحسن بن القاسم أبو محمد المحمدي، ص ٣٦ و ١٨٨ .

٧ . علي بن شبل بن اسد الوكيل ، ص ٣٠ و ١٦٢ .

٨ . علي بن الحسين «السيد المرتضى»، ص ٢٩ .

٩ . محمد بن محمد القمي المفيد، في موارد أوّلها ص ٣١ .

١٠ . محمد بن سليمان الحمراني ، ص ١٨٦ .

١١ . هلال الحفار ، ص ٣٦ .

١٢ أبو طالب بن عزور ، ص ٥٧ .

١٣ . ابن أبي جيد القمي ، في موارد أوّلها ص ٢٨ .

وذهب أبو المعالي الكلباسي إلى ان المراد بـ «الشيخ الفاضل» هو أحمد بن الحسين الغضائري ، قال مالفظه: «ومقصوده منه أحمد ؛ بشهادة ذكره في العبارة المتقدمة»١.

واستبعده ابنه أبو الهدى بقوله : «... صريح كلام الشيخ فيه وقوع قوله [= أحمد] قبل زمان تصنيفه، فكيف يصح له الدعاء بدوام التأييد وغيره ، فسقط الاستدلال بحذافيره»٢.

ثم قال أبو الهدى : «وظنيّ أنّ المراد بالشيخ الموصوف شيخنا المفيد ، ويوافقه الأُمور المذكورة وغيرها»٣.

وغريب ماذكره سيدنا الاستاذ دام ظلّه من التفريق بين فهرستي الطوسي والنجاشي ، قال دام ظلّه : «إنّ النجاشي قد التزم في أوّل كتابه ان يذكر فيه أرباب الكتب من أصحابنا رضي اللّه عنهم ، فكل من ترجم في كتابه يحكم عليه بأنّه امامي إلاّ ان يصرّح بخلافه ، فإنّه وان ذكر جملة من غير أصحابنا إنّما ترجمهم استطرادا ، إلاّ أنّه صرّح بإعراضهم وانتحالهم المذاهب الفاسدة... وأمّا الشيخ فلم يلتزم بذلك في فهرسته، بل تصدى لذكر من له كتاب من المصنّفين وأرباب الأُصول ، وان كان في اعتقاده مخالفا للحق ومنتحلاً لمذهب فاسد ، فذكره أحدا في كتابه . مع عدم التعرّض لمذهبه . لايكشف عن كونه إماميا بالمعنى الأخص ، نعم يستكشف انه غير عامي فإنّه بصدد ذكر كتب الإمامية بالمعنى الأعم»٤.

---

١ سماء المقال ١ : ١٢ ط / طهران .

٢ سماء المقال ١ : ١٢ ، ط/ طهران.

٣ سماء المقال ١: ١٢ ، ط/ طهران.

٤ معجم رجال الحديث ١ : ١١٥.

قال الجلالي : انهما معاً ألّفا الفهرس لكتب الشيعة ، وقد تقدم ان النجاشي ألّف كتابه كالمستدرك على الطوسي وأنّ تأليفه كان متأخرا عن تأليف الطوسي وإن تقدّم عليه وفاةً وإليه يشير كناية ببعض الأصحاب، فليس فهرس النجاشي إلاّ تصحيحاً واستدراكا على فهرست الطوسي ، والحال فيهما واحدة.

عُدّة الفهرست :

ومن أُسلوب الطوسي في الفهرست ان يبتدىء بعض الأسانيد بقوله : «أخبرنا عدّة من أصحابنا» وربما توهّم بعضهم جهالة الطريق بذلك ؛ لعدم تسمية العدة ، وعدم ظهور اصطلاح الشيخ فيها فيحتمل عدم اشتمالها على الشيعة.

وقد اجاد السيد بحر العلوم (ت/١٢١٢ هـ) في الرد على هذا التوهم قائلاً : «إنّ الممارسة والتتبع لكتاب الشيخ يقضيان بوقوع الاصطلاح من الشيخ قدس‌سره على أنه متى أطلق العدة والجماعة فإنّه يريد بهم المفيد مع غيره ممن تكمل به العدة »١، ولذلك تثبت وثاقة العدّة.

وقد نقل قدس‌سرهموارد صرح الطوسي فيها ببعضهم، منها في ترجمة أحمد بن الحسن الاسفرايني قال : «وأخبرنا عدة من أصحابنا منهم الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان المفيد والحسين بن عبيد اللّه وأحمد عبدون وغيرهم»٢، وموارد أُخر.

ومنها: في ترجمة أحمد بن محمد بن أبي النصر البزنطي قائلاً : له كتاب أخبرنا به عدّة من أصحابنا منهم الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان وأبو عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه [الغضائري] وأحمد بن عبدون وغيرهم»١.

---

١ رجال السيد بحر العلوم ٤ : ١٠٥ .

٢ الفهرست : ٥٢ .

ومنها: في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي قال: «عدّة من أصحابنا منهم الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان المفيد وأبو عبد اللّه الحسين بن عبيد اللّه وأحمد بن عبدون وغيرهم»٢.

واستنتج السيد بحر العلوم من ذلك انه : « لا ينبغي التأمل في صحة الرواية عن العدة والجماعة في الفهرست إلاّ إذا حصل الضعف من جهة أُخرى»٣.

نقد الفهرست :

وكثرة التصحيف والغلط في الفهرست دعت الى ضرورة تهذيبه، وقام بذلك الشيخ سليمان البحراني في كتابه «معراج أهل الكمال إلى معرفة أهل الرجال» في شرح الفهرست للطوسي ، وقال في المقدمة : «مصلحا مالقيت فيه من التصرف والفساد فيها في أكثر تراجمه على هفوات الأفهام وطغيان الاقلام»٤، ولكن لم يخرّج سوى حرف الألف.

ورتب الفهرست على الحروف المألوفة الشيخ علي بن عبد اللّه بن عبد الصمد الاصبعي البحراني (ت/١١٢٧ هـ).

---

١ الفهرست ؛ للطوسي : ٤٣.

٢ الفهرست ، للطوسي : ٤٥ .

٣ رجال السيد بحر العلوم ٤: ١٠٨ .

٤ معراج أهل الكمال: المقدمة .

وعقد الشيخ محمد تقي التستري فصلاً في أغلاط الفهرست١، وحسب رأيه : قد أخذ الشيخ كتابه من ابن النديم، ثم قال دام فضله: «وللشيخ في فهرسته أوهام أُخرى غير ماتبع فيها ابن النديم ، بل من عدم تدبره في المآخذ ، فقد توهّم في ترجمة أبي غالب الزراري عدة أوهام ، أحدها في نسبه ، وثانيها : أنّ اجداده ـ قبل التلقّب بالزراريين من توقيع الإمام ـ كانوا معروفين بالبكيريين ، مع أنهم كانوا معروفين بولد الجهم ـ جدهم الأدنى المختص بهم ـ ، وأمّا بكير فكان جدّهم الأعلى المشترك بينهم وبين ابن بكير كأعين وسنسن بينهم وبين زرارة واخوته . والثالث : أنّه كان أوّلاً معروفا بغير الزراري قبل خروج التوقيع ، مع أن التوقيع كان من أبي محمد عليه‌السلام ، مع أنه كان من أبي الحسن عليه‌السلام. والخامس : أنه كان في التوقيع ذكر أبي طاهر الزراري ، مع أنه ليس في التوقيع ذكر من أبي طاهر ؛ لان التوقيع كان إلى والد أبي طاهر الأوّل : سليمان بن الحسن ، وقد نقل عبارة التوقيع : (فأما الزراري رعاه اللّه) يظهر جميع ماذكرنا في مراجعة رسالة غالب»٢.

نسخ الكتاب :

كانت لدى ابن داود الحلي نسخة من الفهرس والرجال بخط المؤلف كما يظهر في رجاله ، وذكر شيخنا العلاّمة راوي الفهرست للطوسي العبداد٣ وجعفر العبداني٤.

قال الجلالي : وقد تقدم في البحث عن رجال الشيخ أنّ النسخة المصححة ذكرت اسمه بالغيداق١. وتوجد نسخة عليها صورة مقابلة عبد الجبار بن عبد اللّه علي المقري سنة ٤٩٠ ،

---

١ وهو الفصل العشرون من مقدمات قاموس الرجال ١ : ٥١.

٢ قاموس الرجال ١ : ٥٢ .

٣ الثقات والعيون : ١٤٩ .

٤ الثقات والعيون : ٤٤.

وتاريخ نسخة ٩٩٠ بخط صالح بن يوسف بن محمد بن يوسف بن سعيد الأوالي البحراني كما حكاه السيد محمد علي الروضاتي الأصفهاني .

ونسخة مؤرخة ٩٨٩ في م / المجلس برقم ٦٥١٨٤، ونسخة بخط شيخنا في ١ ربيع الأوّل سنة ١٣١٥ في طهران ومقابلة مع الشيخ محمد النهاوندي في ١٢١ صفحة، كتبها عن نسخة كلكتة المتقدمة، وأفاد دام ظلّه ان نسخة كلكتة كانت قد قوبلت على خمس نسخ مصححة، وأفاد دام ظلّه انه استنسخها عن نسخة هندية ولم يذكر موطنها ولعلها طبعة كلكتة سنة ١٨٥٣م .

List of Shy'at books Ed.A. Springr Abal Hag, Canada, ١٨٥٣.

ونسخة منه في مكتبة السيد محمد المشكاة في مكتبة دانشگاه طهران برقم ١٠٤٤ وبخط محمد بن محمد بن أخي الكاتب بتاريخ الأحد ١١ جمادى الثانية ٩٦٩ هـ . أولها : «أحمد اللّه وليّ الحمد ومستحقّه ، وأُصلّي على خيرته من خلقه وآله الأطائب من أرومته». وآخرها : «نوادر : أخبرنا جماعة عن أبي المفضل عن حميد».

ونسخة منه في مكتبة المدرسة الهندية بكربلاء كما في فهرس المكتبة . وعلى ظهر الورقة الأُولى : «بسم اللّه الرحمن الرحيم، الحمد للّه الذي تفرّد بالقدرة والثناء ، وتوحّد بالعزّ والبهاء ، وتطوّل بسبوغ النعماء ، وتفضّل بجزيل العطاء، حمدا يستوجب به رضوانه ويستحقّ به غفرانه ، والصلاة على سيّد البادين والحاضرين محمد صلى اللّه عليه وآله الطيبين الطاهرين [.. .]قد حضر عالي مجلس سيدنا مولانا السعيد الكبير الإمام السيد الرئيس ، الأجل الأنور ، الأطهر الأشرف ، المرتضى المعظم ، عزّ الدولة والدين، وشرف الاسلام والمسلمين ، نصير الملوك والسلاطين ملك النقباء في العالمين ، أنصار الإمام ، افتخار الأنام قطب الدولة ، ركن الملة، عماد الأُمة ، عمدة الملك ،

---

١ راجع البحث عن رجال الطوسي.

سلطان العترة الطاهرة، عمدة الشريعة، رئيس رؤساء الشيعة، صدر علم العراق وقدوة الأكابر [سطران لايمكن قراءتهما] الشيخ الفقيه العالم رشيد الدين العبد [كذا] بن جعفر محمد بن حسن بن رحيم رحمهالله بقراءتي عليه في عدّة مجالس ، آخرها يوم الثلاثاء سادس عشر جمادى الأُولى من سنة سبع وثمانين وخمسماءة (٥٨٧) بباب الشرقي من بغداد ، وقال: أخبرنا جمال الدين أبو عبد اللّه الحسيني المعروف بابن [عبد] اللّه بن الحسين المعروف بابن [...] السوراني بسور المدينة في منزله قراءةً عليه، قال: أخبرني الفقيه أبو عليّ».

وطبع برعاية محمود راميار بالاوفسيت على طبعة انجمن دانشگاه مشهد سنة ١٣٥١ وبالاوفسيت على طبعة سيرنگر بالهند، وطبعة حروفيّة بتقديم السيد محمد صادق بحر العلوم في المطبعة الحيدرية بالنجف سنة ١٣٨٠ هـ = ١٩٦١ م. وبتحقيق مؤسسة نشر الفقاهة في قم سنة ١٤١٧هـ .

ويقوم السيد عبد العزيز الطباطبائي بتحقيق الفهرست معتمدا على نسخ كثيرة مخطوطة أهمّها نسخة مكتبة المدرسة الجعفرية بالمدرسة الهندية بكربلاء المقدسة.

وهذه الأُصول الرجالية . شأن أغلب تراث أهل البيت عليهمالسلام . تفتقر إلى دراسة وتحقيق لائق بها.

ومما قاله التستري دام فضله مالفظه: «لم يصل إلينا شيء من تلك الكتب مصححة حتى رجال الشيخ والفهرست ورجال النجاشي ، وإنّما وصلت هذه الثلاثة مصححة إلى ابن طاووس والعلامة وابن داود، بل صرّح الأخير في مواضع بكون الفهرست ورجال الشيخ عنده بخط الشيخ ، وأما

بعدهم فلا ، حتى زمن التفريشي والميرزا ؛ بدليل اختلافهم في النقل عنها ووجود عبارات محرّفة في جميع نسخهم منها»١.

فإنّ الحاجة ماسّة إلى تحقيق هذه الأُصول الرجالية تحقيقا لائقا على أُصول التحقيق بمقارنة التراجم مع المصادر المتيسرة في علمي التراجم والرجال مما صدرت في عالم الطباعة اليوم ، وتقويم النص والسند فيها وفي تصحيح منقولاتها ، واللّه الموفق.

كتب رجالية أُخرى:

والأُصول المتقدمة هي المراجع الأوليّة لتقييم الرواة وثاقةً وضعفاً، وكلّ من تأخّر عنها من الرواة اقتبس منها أو ناقشها ، وزاد كلّ مؤلف حسب اجتهاده الخاص ماوصل إليه من نقل ، فلا يستغني الباحث عن مراجعتها في كل مادة خاصة ومراجعة الكتب في هذا الموضوع وهي كثيرة من الشيعة والسنة . وقد حاول شيخنا العلاّمة استقصاء من كتب في ذلك من علماء أهل البيت عليهم‌السلام، راجع «مصفّى المقال في علم الرجال » طبعة طهران، وهنا اكتفي بقائمة الكتب المتيسرة اليوم حسب تواريخها:

الرسالة : لأحمد بن محمد ، أبي غالب الزراري (ت/٣٦٨هـ) ، مخطوطة الناسخ شير محمّد الهمداني ١٣٥٧ .

الفهرست : لعلي بن عبيد اللّه ، منتجب الدين بن بابويه (ت/٥٨٥ح)، تحقيق السيد عبد العزيز الطباطبائي ، طبعة قم ١٤٠٤.

معالم العلماء : لمحمد بن عليّ بن شهراشوب المازندراني (ت/٥٨٨ هـ)، طبعة طهران سنة ١٩٦٨ .

---

١ قاموس الرجال ١ : ٥٦ .

رجال ابن داود = كشف المقال : للحسن ابن داود الحلي (ت/٧٠٧ ح)، طبعة النجف سنة ١٣٩٢ .

إيضاح الاشتباه : للعلاّمة الحلي (ت/٧٢٦ هـ) ، تحقيق محمد الحسون ، طبع مؤسسة النشر الإسلامي . قم ١٤١١ هـ.

رجال العلاّمة الحلي = خلاصة الأقوال : للحسن بن يوسف العلامة الحلي (ت/٧٢٦ هـ) ، طبعة النجف ١٣٨١ هـ.

التحرير الطاووسي: للشيخ حسن بن زين الدين (ت/١٠١١ هـ) المستخرج من كتاب «حلّ الإشكال»: للسيد أحمد بن طاووس (ت/٦٦٤ هـ) ، طبعة مؤسسة الأعلمي . بيروت ١٤٠٨ هـ.

حاوى الأقوال : للشيخ عبد النبي الجزائري (ت/١٠٢١ ح) ، نسخة مكتبة ملك بطهران بتاريخ ١٢٦٩ هـ .

مجمع الرجال : لعناية اللّه القهپائي (ت/١٠٢١ ح) ، طبعة اصفهان سنة ١٣٨٧هـ .

منهج المقال : للميرزا أحمد بن علي الاسترابادي (ت/١٠٢٨)، الطبعة الحجرية بطهران سنة ٣٠٦ هـ .

نقد الرجال : السيد مصطفى بن حسين التفريشي (ت/١٠٤٤ح)، الطبعة الحجرية سنة ١٣١٨هـ .

جامع المقال في علمي الدراية والرجال : فخر الدين الطريحي (ت/ ١٠٨٥)، طبعة طهران ١٣٧٤ هـ .

هداية المحدّثين = المشتركات : لمحمد أمين الكاظمي (ت/١٠٨٥ ح)، طبعة مكتبة المرعشي بقم، سنة ١٤٠٥ هـ.

جامع الرواة : للشيخ محمد بن علي الأردبيلي (ت/١١٠١ ح)، طبعة طهران سنة١٣٣١ ش.

أمل الآمل : محمد بن الحسن الحر العاملي (ت/١١٠٤)، طبعة النجف سنة ١٣٨٥هـ.

رياض العلماء : للمولى عبد اللّه الافندي (ت/١١٣٠ ح) ، طبعة مكتبة المرعشي بقم سنة ١٤٠١هـ .

زبدة المقال في معرفة الرجال : للسيد حسين البروجردي (ت/١١٧٦ هـ) ، طبعة سنة ١٣١٣هـ.

التعليقة على منهج المقال : محمد باقر بن محمد أكمل ، الوحيد البهبهاني (ت/١٢٠٦ هـ) ، الطبعة الحجرية، إيران سنة ١٣٠٦ هـ .

الفوائد الرجالية = رجال بحر العلوم : السيد مهدي بحر العلوم (ت/١٢١٢ هـ)، طبعة النجف سنة ١٣٨٥ هـ .

منتهى المقال في أحوال الرجال : لأبي علي الحائري محمد بن إسماعيل المازندراني (ت/١٢١٦هـ) طبعة مؤسسة آل البيت قم سنة ١٤١٦ هـ .

توضيح المقال في الدراية والرجال : للملا علي الكني (ت/١٣٠٦هـ) ، الطبعة الحجرية سنة ١٣٠٢ هـ .

بهجة الآمال في شرح زبدة المقال: للشيخ علي بن عبد اللّه العلياري (ت/١٣٢٧هـ)، طبعة قم سنة ١٣٩٤ هـ .

رجال الخاقاني : للشيخ علي الخاقاني (ت/١٣٢٤ هـ)، طبعة النجف سنة ١٣٨٨هـ .

تنقيح المقال في معرفة علم الرجال : للشيخ عبد اللّه المامقاني (ت/١٣٥١هـ)، طبعة النجف سنة ١٣٤٩هـ.

سماء المقال في تحقيق علم الرجال : للميرزا أبو الهدى الكلباسي (ت/١٣٥٦هـ)، طبعة قم سنة ١٣٧٢ هـ .

معجم رجال الحديث :لسيدنا الاستاذ السيد أبوالقاسم الخوئي، ط/النجف١٣٨٢هـ .

قاموس الرجال : للشيخ محمد تقي التستري دام فضله، طبعة طهران سنة ١٣٧٩هـ، وطبعة جماعة المدرسين بقم ١٤١٦هـ .

وينبغي لمن يراجع كتب الرجال أن لايقتصر على مظانّ الترجمة المشهورة في الإسم فقط مثلاً ، بل يراجع الكنى أيضا ، كما أنه كثيرا مايقع الالتباس في الأسماء مكبرّة ومصغّرة كالحسن والحسين والملتبسة في رسم الخط كالحرث والحارث ، أو تذكر ترجمة ابن في ترجمة الأب أو الجد ، وما شابه .

قال الحارثي قدس‌سره : «وقد كفانا المتقدّمون البحث عن ذلك فيما ألّفوه من الكتب النفيسة ككتاب الحافظ ابن عقدة وفهرست النجاشي وكتاب ابن الغضائري والشيخ أبي جعفر الطوسي وكتاب الرجال لأبي عمرو الكشي وكتب الشيخ أبي جعفر ابن بابويه القمي، وما بأيدينا الآن من الخلاصة وإيضاح الاشتباه للعلاّمة وفهرست الشيخ الطوسي وكتاب ابن داود قد تكفل بأكثر المهمّ من ذلك. لكن ينبغي للماهر تدبّر ماذكروه ، فلعلّه يظفر بكثير ممّا أهملوه أو يطّلع على توجيهٍ قد أغفلوه ، خصوصا مع تعارض الجرح والمدح، فلا ينبغي لمن قدر على التمييز التقليد ، بل ينفق مما آتاه اللّه ، فلكل مجتهد نصيب»١.

وذكر التستري دام فضله فصولاً هامّة ذات فوائد جليلة، نكتفي بما يتعلّق بالباب، ونذكر أحد عشر منها نصا٢، قال دام فضله: « الفصل الأوّل : في أن المولى مقابل العربي، قال النجاشي في

---

١ وصول الأخيار : ١٦٢ .

٢ انظر ، قاموس الرجال ١ : ١٢ . ٨٣.

حمّاد بن عيسى : مولى ، وقيل : عربي، وروى العامة ان رهطا جاءوا إلى أمير المؤمنين عليه‌السلام فقالوا : السلام عليك يامولانا ، فقال : كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب ؟ فقالوا: سمعنا النبيّ صلى الله عليه وآله يقول يوم غدير خم : «من كنت مولاه فعليّ مولاه». وروى الخاصة أنّ مالك بن عطية قال للصادق عليه‌السلام : «إني رجل من بجيل، وإنّي أدين اللّه تعالى بأنّكم مواليَّ ، وقد يسألني بعض من لايعرفني فيقول: ممن الرجل ؟ فاقول : من العرب، ثم من بجيل، فعليَّ في هذا إثم حيث لم أقل مولى لبني هاشم؟» ففي الجميع دلالة واضحة على كون المولى غير العربي . وأمّا من عدّ في خواص أمير المؤمنين من مضر قنبراً وأبا فاختة وعبيد اللّه بن أبي رافع وسعدا وزاذان ، وكلّهم كانوا موالي فمراده اعم من النسب والولاء ، فقالوا : مولى القوم منهم . وبالجملة : تقابلهما أمر واضح ، وقول المصنف في كثير من التراجم : إنه مولى عربي ؛ لأن بعض أئمة الرجال قال فيه : مولى ، وبعضهم قال : عربي، اشتباه ، وإنما كلام ائمة الرجال من الاختلاف في الرأي فلا معنى للجمع.

الثاني : بين قولهم: فلان كوفي أو بصري مثلاً ، وقولهم: فلان الكوفي أو البصري فرق ؛ فإنّ الأوّل صريح في كون أصله منهما ، وأما الثاني فأعمّ، قال في الفهرست: في الحسين بن سعيد الأهوازي : إنّ أصله كوفي . وجعل المصنف التعارض بين مثل ذلك في غير محلّه.

الثالث : كما يصح في مثل محمّد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه النسبة إلى أبيه ، تصحّ نسبته أيضا إلى جدّ جدّه (بابويه)؛ لكون اسمه خاصا ، ولاتصح نسبته إلى جدّه (الحسين) أو أبي جده (موسى) ، وكذلك القول في أبيه، ثمّ بعد اشتهارهما بمحمّد بن بابويه وعلي بن بابويه ، لاتصح نسبة محمّد آخر أو عليّ آخر من بيتهم إلى بابويه ؛ لئلا يحصل الالتباس . كما أن التجوز بالنسبة إلى جدّ مثل بابويه إنّما يصح في التعبير عنه دون عنوانه لبيان نسبه ؛ لئلا يحصل الالتباس . وعنوان الفهرست والنجاشي للسيرافي . وهو أحمد بن علي بن محمّد بن أحمد العباس . بما يأتي ناقص ووهم .

الرابع : يصحّ تبديل ابن فلان فيما لا يوجب الالتباس ، كابن قتيبة بالقتيبي، فعبر في الأخبار عن أحمد بن محمّد بن مطهر ، تارة بأبي علي بن المطهر ، وأُخرى بأبي علي المطهري ، وأما فيما يوجب الالتباس كتبديل ابن عياش . وهو أحمد بن محمّد بن عياش . بالعياشي فلا ؛ لأنّ العياشي لقب محمّد بن مسعود شيخ الكشي.

الخامس : فرق بين قولهم : فلان عن فلان ، وقولهم : روى فلان عن فلان ؛ فالأوّل يستلزم الرواية بلا واسطة ، وأمّا الثاني فأعّم؛ ولذا قال في أحكام جماعة التهذيب وفي باب مهوره: روى أحمد بن محمّد بن عيسى عن عبد اللّه بن المغيرة مع ان الكشي والنجاشي قالا : إنّه لم يرو عنه قطّ.

السادس : ليس كل مسمى باسم من العرب قبيلة أو بطنا ينسب إليه ، وقول المصنف في كثير من التراجم : إنه منسوب إلى فلان بمجرد تسميةٍ غلط ، ومنها قوله في حذيم الناجي: إنّه منسوب إلى بطن من الأشعرية ؛ استنادا إلى وقوع مسمّى بناجية في نسب أبي موسى الأشعري.

السابع : لايصحّ الحكم بمجرّد الاتحاد في اسم ولو إلى آباء له ، ولا مجرّد الاتحاد في اسم وكنية ولقب ما لم تشهد للاتحاد قرينة ؛ لأنّ ذلك اعم. والمهدي العباسي كان مشتركا في الاسم إلى جد جده مع محمّد بن عبد اللّه بن محمّد بن علي بن عبد اللّه من ولد جعفر الطيار ، ونقل الطبري في ذلك قصة في أحوال المهدي ، وروى الحموي أنّ رجلاً نادى في منى : ياأبا الفرج المعافي بن زكريا النهرواني، فأجابه رجل، فقال له : لعلك من نهروان الشرق وأنا أُريد نهروان الغرب ، فعجب من اتفاق الاسم والكنية واللقب والنسبة.

الثامن : ان الكنية ليست كلّ ماصدّر بأبٍ مطلقا ، بل إذا كان مضافا إلى اسم انسان، وأمّا إلى غيره فهو من قسم اللقب ، قال الغضائري في إسحاق بن عبد العزيز : إنّه يكنّى أبا يعقوب ويلقب أبا السفاتج ، وقال النجاشي في عليّ بن ميمون الصائغ : لقبه أبو الأكراد. ووجهه أنّ الأب حينئذٍ بمعنى الصاحب، ومع ذلك فإطلاق الكنية على مثله نظرا إلى الصورة صحيح، فورد : أنّ أبا تراب

كان أحب كنى أمير المؤمنين عليه‌السلام إليه ، لكونه دالاً على التواضع ؛ فإنّه في الحقيقة كان اللقب لكونه بمعنى صاحب التراب ، ولذا كان اعداؤه يعبّرون عنه عليه‌السلام به تنقيصا ، كما كانوا يعبرون عن شيعته بالترابية ، وحينئذٍ فاستدراك الفيروزآبادي على الجوهري في قوله : انّ أبا العتاهية كنية، ليس في محله .

التاسع : الفرق بين باب الأسماء والكنى ليس بذكر الكنية أولاً كما توهمه القهپائي، فالشيخ في رجاله عنون في الاسماء : جعفر بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن عبد اللّه بن موسى بن جعفر، وجعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن موسى بن جعفر، وذكر كنيتهما أولاً أبو القاسم وأبو عبد اللّه . وإنمّا هو بأن يقتصر على ذكر الكنية ولا يذكر اسم أصلاً ، أو بلفظ : واسمه فلان وحينئذٍ . فقول الشيخ في (الف) (ق) : اسحاق بن عبد اللّه أبو السفاتج الكوفي إسحاق بن عبد العزيز الكوفي. يكون قوله : أبو السفاتج راجعا إلى الأخير؛ لأنّه قال في عنوانه إبراهيم : من قال أبو السفاتج يكنى أبا يعقوب، قال : إسمه إسحاق بن عبد العزيز.

العاشر : من يعبّر عنه تارة بالاسم وأُخرى بالكنية يكون عنوانه في الأسماء والكنى معا حسنا ، لكن مع التنبيه عليه في الآخر بالخصوص ، كما فعل ذلك ابن عبد البرّ في استيعابه ، لكن ليس دأب الشيخ النجاشي ذلك ، فلو عنونا رجلاً في كليهما يكون ذلك دليلاً على غفلتهما عن عنوانهما الأوّل ، أو ذهولهما عن اتحادهما كما في أحمد بن يحيى أبي نصر، ثمّ لو عنون مثله في الأسماء يذكر في الكنى الانصراف إليه ، لا أنّ له كنية كذا وكذا كما فعل المصنف ، ومن اشتهر بالكنية كأبي عبد اللّه الجدلي وأبي جميلة ، يكون عنوانه في الاسماء . كما فعل الشيخ وغيره . غير حسن .

الحادي عشر : لم نر التكنية بالاسم إلاّ إذا كان له ولد مسمى باسمه ، كما في قول أبي طالب : (وسائل أبا الوليد ماذا حبوتنا) قال أبو هفان العبدي: يعني الوليد بن المغيرة، وكان يكنى أبا الوليد ، وكما في قول الفرزدق :

وقد كان مات الأقرعان وحاجب وعمرو وأبو عمرو وقيس بن عاصم

قال المبرّد: يريد عمرو بن عدس ، قتل ابنه عمرو يوم جبلة، وكما في بيت أُمّ سلمة:

مثل الوليد بن الوليد أبي الوليد كفى العشيرة

قال الطبري : أراد الوليد بن الوليد بن المغيرة . وأما في غيره فلا، فما في رجال النجاشي في سالم بن أبي الجعد : أنه يكنّى أبا سالم، الظاهر كونه تحريفا كما ستعرفه في محله إن شاء اللّه .

ثمّ قال: الخامس عشر: ان قول العامة : فلان شيعي أو يتشيع، أعم من الإمامية ، وانما المرادف له : الرافضي أو الشيعي الغالي ، قال الذهبي في ابن البيهقي الحاكم النيسابوري: أما انحرافه عن خصوم عليّ فظاهر ، وأما امر الشيخين فمعظّم لهما بكل حال ، فهو شيعي لا رافضي .

وعنوان ابن قتيبة . في معارفه . الشيعة وعدّ فيهم طاووسا والحكم بن عيينة وإبراهيم النخعي والحسن بن صالح بن حرّ وسفيان الثوري وجمعا آخر ، مع وضوح عدم كونهم إماميّن، وعنون الغالية من الرافضة وعدّ فيهم زرارة بن أعين وجابر الجعفي .

وقال الحموي . في أُدبائه . في عنوان محمد بن إسحاق : قال يحيى بن سعيد القطان كان محمد بن إسحاق والحسن بن ضمرة وإبراهيم بن محمد كلّ هؤلاء يتشيّعون ويقدّمون عليا على عثمان، وقال أحمد بن يونس : أصحاب المغازي يتشيّعون كابن إسحاق وأبي معشر ويحيى بن سعيد الأموي وغيرهم ، وأصحاب التفسير السّديّ والكلبي وغيرهما أيضا يتشيّعون١.

وينبغي ان نختم هذا الباب بما ذكره صاحب المنتقى بقوله : «يروي المتقدِّمون من علمائنا رضي اللّه عنهم عن جماعة من مشايخهم الذين يظهر من حالهم الاعتناء بشأنهم وليس لهم ذكر في كتب

---

١ قاموس الرجال ١: ٨٧، وفي طبعة جماعة المدرسين ١ : ١٢ . ٢٢ .

الرجال، والبناء على الظّاهر يقتضي إدخالهم في قسم المجهولين ، ويشكل بأنَّ قرائن الأحوال شاهدة ببعد اتّخاذ أُولئك الأجلاء الرَّجل الضعيف أو المجهول شيخا يكثرون الرِّواية عنه ويظهرون الاعتناء به ، ورأيت لوالدي رحمهاللهكلاما في شأن بعض مشايخ الصدوق رحمهالله قريبا ممّا قلناه، وربمّا يتوهَّم أن في ترك التعرّض لذكرهم في كتب الرجال إشعارا بعدم الاعتماد عليهم، وليس بشيء ؛ فإنَّ الأسباب في مثله كثيرة ، وأظهرها أنَّه لاتصنيف لهم ، وأكثر الكتب المصنَّفة في الرِّجال لمتقدّمي الأصحاب اقتصروا بها على ذكر المصنف»١.

تمييز المشتركات:

قال المشكيني (ت/١٣٥٨هـ) : «من أهم المسائل في هذا العلم تمييز المشتركات ، وهو قد يكون بالنسب أو بالكنية أو باللقب أو بالانصراف»٢.

قال الكلباسي : «من اشتبه شخصه وحاله ، وقد اشتهر التعبير عنه في كلماتهم بتمييز المشتركات»٣ .

قال الجلالي : في كلامه رحمهالله تسامح؛ فإنّ الظاهر أنّ اطلاق المشترك .كما يقتضيه المفهوم اللغوي . هو ما اشترك اسما واشتبه مصداقا ، سواءً عرف حالهما مدحا أو قدحا أو اختلف ، نعم أنّ الثمرة إنّما تظهر في صورة جهل الحال دون ظهوره، وكما قال الشهيد في رواية الطوسي عن أحمد بن محمد بقوله : «ان هذا الاسم مشترك بين جماعة... ولكنه مع الجهل لايضرّ؛ لان جميعهم ثقات».

---

١ منتقى الجمان ١ : ٣٩ .

٢ الوجيزة : ٤٥.

٣ سماء المقال ١ : ٥ .

ولكن ذلك لايحصر بحث المشتركات فيمن اشتبه شخصه وحاله، بل يعمّ من اشتبه شخصه دون حاله أيضا .

واصطلح الكلباسي بقوله : «من اشتبه حاله دون شخصه ، وقد عبّرنا عنه بنقد المشتبهات»١ وبحث فيه عن جماعة كالسكوني ونحوه.

قال الحارثي : «ولقد وقع لنا ولكثير من المتأخرين الالتباس في كثير من الرواة بحصول الاشتراك في أسمائهم وأسماء ابائهم، وترك المتقدمون تعريفهم بما يرفع اللبس عنهم»٢.

وأفاد صاحب المنتقى في المقام فائدة جليلة قال: «في كثير من الأسانيد أسماءٌ مطلقة مع اشتراكها بين الثّقة وغيره، وهو مناف للصِّحَّة في ظاهر الحال ، ولكن لمعرفة المراد منها وتمييزه طريق نذكره . إلى أن قال : . والطريق إلى معرفة المراد فيه تتبّع تلك الأسانيد في تضاعيف الأبواب ؛ فإنَّها لا محالة توجد مفصَّلة في عدَّة مواضع يكون النّاقل لها قد أخذها فيها بالصُّورة التي كانت عليها في الكتاب الأوَّل ، وتعرف حال بعض أسانيد حديثنا من بعض في هذا الباب وغيره هو مقتضى الممارسة التامّة له، إذ يعلم به أنَّ أكثر الطّرق متّحدة في الأصل ، وأنَّ التعدد طارٍ عليها ، فيستعان ببعضها على بعض في مواضع الشكِّ ومحال اللّبس . إلى أن قال : . إذا تقرر هذا فاعلم أنَّ ممّا وقع عليهم فيه الاشتباه وليس محلاً له عند الماهر : رواية الحسين بن سعيد عن حمّاد ، ورواية محمد بن عليّ بن محبوب عن العبّاس؛ والمراد فيها حمّاد بن عيسى والعبّاس بن معروف ، بلا إشكال . ومن ذلك مايتكرر في الطرق من رواية العلاء عن محمّد، وهما ابن رزين وابن مسلم بغير شكٍّ. وقال : ومنه مايتكرَّر أيضا من الرواية عن ابن مسكان وابن سنان ، ولا ريب أنَّ الأوَّل عبد اللّه الثّقة ، وأمّا

---

١ سماء المقال ١ : ٥ .

٢ وصول الأخيار : ١٥٠ .

الثاني فالقرينة تبيّن غالبا بأوضح دلالة أنَّه الثّقة وهو عبد اللّه ، أو المضعّف هو محمّد ، فلا يكون هناك اشتباه .

فمن المواضع التي يعلم فيها أنّه عبد اللّه : رواية فضالة بن أيّوب أو النضر بن سويد عنه؛ وهو كثير .

ومن المواضع التي يعلم فيها أنّه محمّد: رواية الحسين بن سعيد ، أو أحمد بن محمّد بن عيسى عنه.

وقال : ومن المواضع التي وقع فيها الاشتباه أيضا : رواية موسى بن القاسم عن عبد الرحمن ، وهي كثيرة في كتاب الحج ، واتفّق فيه تفسيره في عدَّة أسانيد بابن أبي نجران وفي إسنادٍ بابن سيابة، فقوي بذلك الإشكال ، ورعاية الطبقات قاضية بأنَّ تفسيره بابن سيابة غلط، وأنَّ إرادة ابن أبي نجران في الكلّ متعيّنة. وبالجملة، فهذا باب واسع يطول الكلام بتفصيله ، ولايكاد يتشبه على المتيقّظ بعدما نبّهناه عليه من الطريق إلى معرفته »١.

وقال صاحب المنتقى أيضا: «توهَّم جماعة من متأخّري الأصحاب الاشتراك في أسماء ليست بمشتركة، فينبغي التنبّه لذلك وعدم التعويل في الحكم بالاشتراك على مجرَّد إثباته في كلامهم ، بل يراجع كلام المتقدِّمين فيه ، ويكون الاعتماد على مايقتضيه. إذا عرفت هذا فاعلم : أنَّ من جملة ماوقع فيه التوهُّم . وهو من أهمِّه . حكم العلاّمة في الخلاصة باشتراك إسماعيل الأشعريِّ، وبكر بن محمّد الأزديِّ، وحمّاد بن عثمان، وعليِّ بن الحكم، والحال أنَّ كلَّ واحد من هذه الأسماء خاصّ برجل واحد من غير مرية، وإن احتاجت المعرفة بذلك في بعضها إلى مزيد تأمُّل .

---

١ منتقى الجمان ١ : ٣٧ .

والسَّبب الغالب في هذا التوهُّم أن السيِّد جمال الدِّين ابن طاووس رحمه‌الله يحكي في كتابه عبارات المتقدِّمين من مصنّفي كتب الرِّجال ، ويتصرَّف فيها بالاختصار ، فيتَّفق في كلام أحدهم وصف رجل بأمر مغاير لما وصفه به الآخر لكن لا على وجه يمنع الجمع، فيتخيّل من ذلك التّعدُّد؛ وبعد مراجعة أصل الكتب وإنعام النَّظر في تتمّة الكلام . مع معونة القرائن الحاليّة التي ترشد إليها كثرة الممارسة . يندفع التوهُّم رأسا؛ وقد أشرنا إلى أنَّ العلاّمة قدس‌سره لايتجاوز في المراجعة كتاب السيِّد غالبا، فصار ذلك سببا لوقوع هذا الخلل وغيره في كتابه، ولذلك شواهد كثيرة»١.

وما ذكره رحمه الله لايقلل من ضرورة تمييز المشتركات كما يظهر من كلامه أنه حمّل القوم ما لم يدّعوه ثم أورد عليهم ما لم ينكروه. وإنّما دعا إلى عقد بحث تمييز المشتركات ضرورة الإبهام في اسماء الرواة وان من اولى الطرق للتمييز هو التمييز بالطبقة ، ولاينافي ذلك عدم حصول التمييز التام حتى بها ، وهذه الطريقة كانت ولاتزال معمولة في عصرنا.

أمثلة ذلك:

١ ـ محمد بن إسماعيل:

قال الكلباسي: «ومحمد بن إسماعيل الراوي عن الفضل الذي روى عنه الكليني محل خلاف معروف ، والظاهر وفاقا لكافّة المتأخرين أنّه النيسابوري»٢.

---

١ منتقى الجمان ١ : ٣٨ .

٢ سماء المقال ١ : ١٤.

قال ابن داود : «إذا وردت رواية عن محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل ، ففي صحتها قولان ؛ فإنّ في لقائه له اشكالاً ، فتوصف الرواية بجالهة الواسطة بينهما وإن كانا مرضيّين معظّمين» ١.

وزاد صاحب المنتقى قوله: «ويريد ماأشار إليه ابن داود من ان في البين واسطة مجهولة ، ان مقام هذا الشيخ العظيم الشأن أجل من أن ينسب إليه هذا التدليس الفاحش» ٢.

قال صاحب المنتقى ما ملخصه: «ان محمد بن إسماعيل الذي روى عن الفضل بن شاذان في أول الكافي أمره ملتبس ؛ لأنّ الاسم مشترك في الظاهر بين سبعة رجال ، ثم إنّ حال هذا الرجل مجهول ؛ إذ لم يعلم له ذكر إلاّ بما رأيت ، فليس في هذا التعبير كثير فائدة ... ويقوى في خاطري إدخال الحديث المشتمل عليه في قسم الحسن» ٣.

قال التستري دام فضله : «اشتهر من عصر الطريحي والكاظمي والعاملي ومحمّد الأردبيلي . وهم متقاربوا العصر . تمييز المشتركين من الرواة في الأسماء والكنى بالرواة عنهم ومن رووا عنه ، وقد استقصى ذلك الأخير منهم في كتابه جامع الرواة . الذي صنّفه في عشرين سنة ، كالكافي والوسائل . ذاكرا كل راو ومرويّ عنه من أخبار الكتب الأربعة، ولم أقف على تعرض من قبلهم لذلك ، وهو تخليط وخبط ، وتحقيقه: أن الأصل في التعريف بالراوي رجال البرقي ثم رجال الشيخ ، والغالب في الأوّل بيان أنّ فلانا لايعرف إلاّ من طريق فلان ، فعرّف كثيرا من أصحاب الصادق عليه‌السلام برواية ابن مسكان عنهم ، وبعضهم برواية أبان ، وبعضهم برواية علي بن الحكم وبعضهم برواية

---

١ منتقى الجمان ١ : ٤١ .

٢ منتقى الجمان ١: ٤١ .

٣ منتقى الجمان ١ : ٤٠ .

سيف ، وبعضهم برواية يونس بن يعقوب ؛ وحينئذٍ فيدل على حصر المرويّ عنه في الراوي، بمعنى أنّ الرجل لم يرو عنه غير هذا الراوي ، لا أنّ هذا الراوي لم يرو عن غير ذاك الرجل كما هو مدّعاهم . كما أنّ الغالب في الثاني بيان الطبقة بالراوي أو المروي عنه ، أوهما معا، فلا يدل على الحصر في واحد منهما ، فعرّف في باب من لم يرو عنهم عليهم‌السلام كثيرا منهم برواية حميد بن زياد النينوائي وهارون بن موسى التلعكبرى عنهم . وعدّ جمعا ثم قال دام فضله: . فايٌّ معنى لقول أُولئك في كل من هؤلاء بأنّه يتميز برواية حميد أو التلعكبرى عنه. بل قد يشترك جمع في كل السلسلة . فعقد الشيخ في فهرسته باباً لمسعدة وعنون أربعة أشخاص : مسعدة بن صدقة ، ومسعدة بن زياد ، ومسعدة بن اليسع، ومسعدة بن الفرج. وذكر في كل منهم أن له كتابا ، ثم قال : أخبرنا بجميعها جماعة عن محمّد بن علي بن الحسين ، عن محمد بن الحسن ، عن عبد اللّه بن جعفر الحميري عن هارون بن مسلم عنهم. ـ إلى ان قال: ـ ومما يوضح أنّه لا يمكن جعل اتحاد الراوي والمروي عنه دليلاً على الاتحاد : أنّ أئمّة الرجال قالوا : إنّ صفوان بن يحيى روى عن أربعين رجلاً من أصحاب الصادق عليه‌السلام ، والحسن بن محبوب روى عن ستين رجلا منهم ، وابن أبي عمير عن مائة رجل منهم ، فيلزم على قاعدتهم اتحاد الأربعين والستين والماءة. وبالجملة، لايصح الحكم بحصر الراوي إلاّ بالتصريح كما في أبان بن عمر ، فقالوا : إنّه لم يرو عنه إلاّ عبيس ، كما لايصح الحكم بعدم الرواية إلاّ بالتصريح كقول الكشي : إنّ يونس لم يرو عن ابني الحلبي»١.

---

١ قاموس الرجال ١ : ١٧ ـ ١٩ .

٢ ـ ابن سنان (ت/١٣٥هـ) :

قال المشكيني في وجيزته: «ابن سنان هو مشترك بين ثلاثة ، أحدهم: محمد بن سنان بن ظريف ، وهو مجهول لا أصل له ولا رواية . ثانيهم : عبد اللّه بن سنان بن ظريف الذي هو أخوه وهو جليل كثير الرواية . ثالثهم : محمد بن حسن بن سنان، وهو مختلف فيه»١.

٣ ـ أبو بصير :

قال المشكيني في وجيزته : «أبو بصير مشترك بين خمسة : ليث بن البختري المرادي، ويحيى بن أبي القاسم الأسدي، ويحيى بن القاسم الحذاء الأزدي، وعبد اللّه بن محمد الأسدي، ويوسف بن الحرث»٢.

٤ ـ أحمد بن محمد :

وهو شيخ الكليني ، روى عنه في الكافي ، فقد يعيّن بالأشعري، وأُخرى بالبرقي، وقد يطلق فحيث انهما في طبقة واحدة يشكل تعيينهما٣.

ويمكن ارادة البرقي فيما إذا كان الكليني عن أبيه كما لايخفى ، ومهما كان فقد قال البهائي في مشرق الشمسين : «وكثيرا ما يقع الاشتباه بينهما، ولكن حيث أنهما معا ثقتان لم يكن في البحث عن تعيينه فائدة يعتدّ بها»٤.

---

١ الوجيزة: ٤١.

٢ الوجيزة : ٤٦.

٣ انظر توضيح المقال ١: ٨٤ .

٤ مشرق الشمسين الحبل المتين : ٢٧٧ .

وغير خاف على المتتبّع في تراجم الرواة والرجال أن البعض قد يعرف بألقاب متعدّدة وينسب إلى بلدان مختلفة، ويلقب بألقاب متباينة ويكنى بعدد أسماء أولاده، وقد يكون يكنى ولا ولد له ، ولا ينافي ذلك وحدة الرجل مهما تعددت هذه الأوصاف ،كما حصل في عمر بن المتوكل بن هارون البلخي المتوفى ١٩٤ بين تصغير اسمه والتكبير وذكر لقبه المتوكل وعدمه ، ونسبته إلى بلخ وبجيلة وثقيف كما شرحته في الدراسة المنيفة حول الصحيفة ، فراجع١.

وكيف كان ، فمنشأ الاشتراك قد يكون ذكر الراوي في أسانيد الروايات بالكنية فقط نحو أبو بصير وابن أبي عمير وابن بكير وغيرهم. أو باللقب فقط كالسكوني والنوفلي والبزنطي، وقد يكون ١ ـ بالطبقة، ٢ ـ الرواة، ٣ ـ المشايخ ، ٤ ـ الصحبة، ٥ ـ الوفاة، ٦ ـ النسب. بذكر أبيه وجده، ٧ ـ اللقب: كالضرير والأحول والأرقط، ٨ ـ الصنعة : الصوفي والخياط والحداد ، ٩ ـ النسبة إلى المكان : الكوفي والراوندي والأزدي والحلبي، ١٠ ـ النسبة إلى القبيلة كالمخزومي والنخعي والنوبختي والكاهلي، ١١ ـ قرينة خارجية كوجود كتاب له في الموضوع الذي رواه. وإذا تعذّرت فينحصر التمييز بالطبقة ، ومن هنا ولدت الحاجة إلى طبقات الرواة.

---

١ راجع: دراسة حول الصحيفة السجادية، طبعة بيروت ١٤٢١.

طبقات الرواة

قال الشهيد في البداية: «ومن المهمّ في هذا الباب معرفة طبقات الرواة ومواليدهم ووفياتهم ، فبمعرفتها يحصل الأمن من دعوى اللقاء وأمره ليس كذلك ، ومعرفة الموالي منهم من أعلى ومن أسفل بالرق، أو بالحلف، أو بالإسلام ومعرفة الإخوة والأخوات، ومعرفة أوطانهم وبلدانهم، وقد كانت العرب تنتسب إلى القبائل ، فسكنوا القرى، وضاعت الأنساب ، فانتسبوا إليها كالعجم فاحتاجوا إلى ذكرها، فالساكن ببلد بعد أن كان قد سكن بلدا آخر ينتسب إلى أيّهما شاء أو ينتسب إليهما معا مقدّما للأوّل ويحسن ترتيب الثاني بثم ، والساكن بقرية بلد ناحية اقليم ينسب إلى أيها شاء»١.

وحدّد الصدر معنى الطبقة بقوله: «الطبقة في مصطلحهم عبارة عن جماعة من الرواة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ »٢.

وأوسع من حدّد الطبقات وجعل تأليفه على ذلك هو ابن حجر حيث جعلها في ١٢ طبقة كالآتي :

فالأُولى : الصحابة ، على اختلاف مراتبهم ، وتمييز من ليس له منهم إلاّ مجرّد الرؤية من غيره .

الثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المسيّب .

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين ، كالحسن وابن سيرين .

---

١ الدارية : ١٧١ .

٢ نهاية الدارية : ٣٤٢.

الرابعة: طبقة تليها ، من الذين جلّ رواياتهم عن كبار التابعين ، كالزهري وقتادة.

الخامسة : الطبقة الصغرى منهم ، الذين رأوا الواحد أو الاثنين ، ولم يكن لهم السماع من الصحابة كالأعمش .

السادسة : طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت [منهم] لقاء أحد من الصّحابة كابن جريج.

السّابعة : أتباع كبار التابعين، كمالك والثوري .

الثامنة : الطبقة الوسطى منهم كابن عيينة وابن عنبسة.

التاسعة : الطبقة الصغرى من أتباع التابعين ، كزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرّزاق .

العاشرة: كبار الآخذين من تبع الأتباع ممّن لم يلق التابعين ، كأحمد بن حنبل .

الحادية عشرة : الطبقة الوسطى من ذلك كالذّهلي والبُخاري .

الثانية عشرة : صغار الآخذين عن تبع الأتباع ، كالترمذي.

وأَلحقَتُ من شيوخ أئمّة السنّة الذين تأخرت وفاتهم كبعض شيوخ النسائي وذَكَرت وَفاته منهم ، فان كان من الأُولى والثانية فهو قبل الماءة، وان كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهو بعد الماءة ، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهو بعد المائتين ومن بعد عن ذلك ، فتنبّه»١ انتهى .

وذكر شيخنا العلاّمة جمعا ممن كتب في طبقات الرواة بلغوا عشرة٢.

---

١ تقريب التهذيب لابن حجر ١: ٥ . ٦ ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .

٢ الذريعة ١٥: ١٤٩ .

وعن تحديد الطبقات:

قال الشيخ النوري في ترجمة عبد اللطيف : «وهو أول من أشار إلى طبقات الرواة من أصحابنا .. قال : وتبعه بعده التقي المجلسي في شرح الفقيه لكنه جعلها اثني عشر. وقال : وابن حجر العسقلاني من العامة أيضا جعل في التقريب رواتهم عن الصحابة والتابعين ومن تلاهم اثني عشر طبقة إلاّ انّ ميزانه فيها غير ميزان أصحابنا ولا داعي لنا في نقله».

ثم حكى عن الشيخ عبد اللطيف قوله: «وحيث أن معرفة الراوي ضرورية جعلت الطبقات ستة:

١ . طبقة الشيخ المفيد.

٢ . طبقة الصدوق .

٣ . طبقة الكليني .

٤ . طبقة سعد بن عبد اللّه .

٥ . أحمد بن محمد بن عيسى .

٦ . ابن ابي عمير ومابعده؛ ليتضح الحال في أوّل وهلة فأُشير في الأغلب إلى الطبقة الراوي إمّا بروايته عن الإمام عليه‌السلام أو بنسبته إلى أحد المشاهير من أعلى أو من أسفل ، أو بكونه في أحدى الطبقات المذكورة»١.

فالطبقات الستّ التي ذكرها الشيخ عبد اللطيف يمكن تحديدها تاريخيا بما يلي:

---

١ المستدرك ٣ : ٤٠٦ .

١ . طبقة المفيد (ت/٤١٣هـ).

٢ . الصدوق (ت/٣٨١ هـ) .

٣ . الكليني (ت/٣٢٩ هـ) .

٤ . سعد الأشعري (ت/٣٠١ هـ).

٥ . ابن عيسى الأشعري (ت/٢٠٣ هـ).

٦ . ابن أبي عمير (ت/٢١٧ هـ).

هذا ، وقد اصطلح محمد تقي المجلسي (ت/١٠٧٠هـ) في شرح مشيخة الفقيه اثنتى عشرة طبقة على العكس من ابن حجر العسقلاني ، قال: «الطبقة الأُولى للشيخ الطوسي والنجاشي وأضرابهما . الثانية : للشيخ المفيد وابن الضغائري وأمثالهما. والثالثة: للصدوق وأحمد بن محمد بن يحيى وأشباههما. الرابعة: للكليني وأمثاله. والخامسة: لمحمد بن يحيى وأحمد بن ادريس وعلى بن إبراهيم وأمثالهم. والسادسة: لأحمد بن محمد بن عيسى ومحمّد بن عبد الجبّار وأحمد بن محمد بن خالد وأضرابهم. والسابعة: للحسين بن سعيد والحسن بن علي الوشاء وأمثالهما. والثامنة: لمحمّد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى والنضر بن سويد وأمثالهم. والتاسعة: لأصحاب أبي عبد اللّه عليه‌السلام. والعاشرة: لأصحاب أبي جعفر الباقر عليه‌السلام. والحادية عشرة: لأصحاب علي بن الحسين عليه‌السلام. والثانية عشرة: لأصحاب الحسين وأمير المؤمنين صلوات اللّه عليهم»، ثم قال: «ونذكر ماهو الغالب عليه ، وقد يكون بعضهم في ثلاث طبقات، ويروي مع الأعلى منه والأسفل منه لكبر سنّه وكثرة ملازمته للائمة المعصومين صلوات اللّه عليهم أجمعين»١ انتهى .

---

١ نقل ذلك السيد الصدر في نهاية الدراية : ٣٤٣ .

وقال الصدر (ت/١٢٥٤هـ) في النهاية: ان السيد المقدس السيد محسن الأعرجي (ت/١٢٢٧هـ) جعلها في عشر طبقات كالآتي :

١ ـ المفيد والحسين بن عبيد اللّه الغضائري ، وابن ابي الجنيد.

٢ ـ جعفر بن قولويه ، وأحمد بن محمد بن يحيى العطّار ، وأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، والصدوق ، وأبو العباس بن عقدة ، ومحمد بن أحمد بن داود القمي.

٣ ـ الكليني ومحمد بن الحسن بن الوليد ، وعلي بن الحسين بن بابويه، وموسى بن المتوكل ، وابن قولويه ، والتلعكبرى .

٤ ـ أحمد بن يحيى العطار ، وأحمد بن ادريس .

٥ ـ أحمد بن عيسى ، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي.

٦ ـ الحسين بن سعيد ، والحسن بن علي بن فضّال .

٧ ـ محمد بن أبي عمير ، ويونس بن عبد الرحمن .

٨ ـ جميل بن دراج ، وحمّاد بن عثمان .

٩ ـ زرارة بن أعين ، وليث بن البختري .

١٠ ـ أبو حمزة الثمالي ، وأبو خالد الكابلي[1].

وللسيد علي أكبر بن محمد شفيع الجابلقي (ت/١٣١٣هـ) طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال أوصلها الى ثلاثين طبقة، قال : «... أما الباب الأوّل ففيه طبقات تبلغ إلى الثلاثين ونيّف

---

١ انظر نهاية الدراية: ٣٤٤.

من هذا الزمان إلى زمان صحابة الرسول صلى الله عليه وآله ، والغالب درك اشخاص في كل طبقة سابقة ولاحقة طبقة الوسط ، إلاّ أنّا قد لاحظنا الراوي والمروي عنه فجعلنا الأوّل في طبقة والثاني في الأُخرى ولو بالنظر إلى غالب رجال كلّ منهما». وابتدأ بطبقة مشايخه فجعلها الأُولى وانتهى بطبقة الصحابة وجعلها الحادية والثلاثين١.

ورتب السيّد الصدر قدس‌سره(ت/١٣٥٤هـ) مشايخ اجازته في اجازته المبسوطة لشيخنا العلاّمة الطهراني المؤرخة ج ٢ / ١٣٣٠ هـ . على سبع طبقات حيث يقول: «في الأولى: المحقق البهبهاني، وفي الثانية: العلاّمة المجلسي، وفي الثالثة: الشهيد الثاني، وفي الرابعة: المحقق الكركي وفي الخامسة: العلاّمة جمال الدين بن المطهر الحلي ، وفي السادسة: الشيخ أبو علي الحسن بن الشيخ، وفي السابعة: شيخ الطائفة ، ونحن نذكر طرق الرواية في كل واحدة من هذه الطبقات بانفرادها زيادة في التفصيل ورغبة في التسهيل، فنقول وباللّه التوفيق...».

ولجدّي الأُمّي السيد ميرزا هادي الخراساني (ت/١٣٦٨هـ) ترتيب طبقات الرواة، فجعلها عشرة ، وهي:

الطبقة الأُولى : ١ . السيد علم الهدى، روى عن أبي عبد اللّه محمد بن محمد بن نعمان المفيد ، ٢ . وعن أبي عبد اللّه محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، ٣ . وعن هارون بن موسى التلعكبرى ، ٤. وعن الحسين بن علي بن بابويه .

الطبقة الثانية : محمد بن أحمد بن داود (ت/٣٦٨هـ) وجعفر بن قولويه (ت/٣٦٩هـ) عن أبيه ، وحميد بن نعيم (ت/٣٤٠هـ) عن العياشي، وعلي بن محمد بن عبد اللّه القزويني القاضي ببغداد

---

١ النسخة المخطوطة في مكتبة المرعشي رقم ٧٦٣٤ .

سنة ٣٥٦ عن أحمد بن عيسى ، وجعفر بن الحسين (ت/٣٤٠هـ) عن محمد بن عبد اللّه بن جعفر الحميري، وعبيد اللّه بن أبي زيد أحمد الأنباري (ت/٣٥٦هـ).

الطبقة الثالثة : الصدوق (ت/٣٨١هـ) عن كثيرين، وهارون بن موسى التلعكبرى (ت/٣٨٥هـ)، والحسن بن حمزة العلوي (ت/٣٥٨هـ).

الطبقة الرابعة : الكليني (ت/٣٢٩هـ)، وعبد العزيز بن عبد اللّه الموصلي «أجازةً سنة ٣٢٦ وحمزة بن حميد العلوي عن علي بن إبراهيم سنة ٣٠٧هـ»، جعفر بن محمد بن جعفر (ت/٣٠٨هـ).

الطبقة الخامسة : سعد بن عبد اللّه (ت/٣٠١هـ)، محمد بن الحسن الصفار (ت/٢٩٠هـ)، حميد بن زياد (ت/٣١٠هـ)، جعفر بن الحسين القمي (ت/٣٤٠هـ)، محمد بن همام (ت/٣٣٦هـ) .

الطبقة السادسة : أحمد بن خالد البرقي، محمد بن عثمان العمري (ت/٣٠٥هـ) .

الطبقة السابعة : أحمد البزنطي (ت/٢٢١هـ)، محمد بن أبي عمير (ت/٢١٧هـ)، يونس بن عبد الرحمن (ت/٢٠٨هـ) .

الطبقة الثامنة : هشام بن الحكم من اصحاب الصادق والكاظم عليهماالسلام (ت/١٩٩هـ)، حسن بن عليّ بن فضال (ت/٢٢٤هـ) .

الطبقة التاسعة : زرارة بن اعين (ت/١٥٠هـ)، أبو بصير (ت/١٥٠هـ) .

الطبقة العاشرة : مالك الأشتر ، وصعصعة بن صوحان وعبادة بن الصامت.

وعن السيد آقا حسين البروجردي (ت/١٣٨٠هـ) ترتيب طبقات الرواة حسب التلمذة مبتدئاً بالطبقة الأُولى، وهم الصحابة ، وانتهاءً بالطبقة السادسة والثلاثين وهم المعاصرون من طبقتنا في العصر الحاضر ، ويراعى في ذلك الغلبة والكثرة ، وكل طبقة تنقسم إلى صغار وكبار ، وبذلك نقدر على تمييز الأسانيد المرسلة بحذف الوسائط ، فتتبّع ، وننقل إليك نص الكلام التنقول عنه رحمه‌الله :

«ان رجال الشيعة الامامية بل المسلمين بحسب تلمذة بعضهم لبعض تنقسم إلى طبقات ، ويراعى في ذلك الغلبة والكثرة بصحابة النبي صلى الله عليه وآله ، فصحابته الآخذون منه كلّهم من الطبقة الأُولى .

والتابعون الذين أخذوا من الصحابة وتلمذوا لهم طبقة ثانية، وتابعوا التابعين طبقة ثالثة، والغالب فيهم أخذ الحديث من النبي صلى الله عليه وآله بواسطتين.

وتلامذة الطبقة الثالثة طبقة رابعة ، والغالب في روايتهم عنه صلى الله عليه وآله وجود ثلاث وسائط ، وهم أصحاب الباقر عليه‌السلام كزرارة ومحمد بن مسلم وأمثالهما .

وتلامذة هذه الطبقة طبقة خامسة: وهم أصحاب الصادق والكاظم عليهماالسلام، وقد يكثروا من الرواية عن الطبقة الرابعة ، منهم علاء بن رزين وحريز بن عبد اللّه وعمر بن يزيد وهشام بن سالم وربعي بن عبد اللّه وعبد اللّه بن بكير .

وتلامذة هذه الطبقة طبقة سادسة أصحاب الرضا عليه‌السلام ، ومنهم مؤلفوا الجوامع الأوّلية كعلي بن الحكم وابن ابي عمير والبزنطي والحسن بن علي بن فضّال والحسن بن محبوب وأمثالهم.

وتلامذة هذه الطبقة طبقة سابعة ، منهم: فضل بن شاذان والحسين بن سعيد الأهوازي صاحب الكتب الثلاثين وقد ألّفها بمشاركة أخيه الحسن وشيوخهما متحدة إلاّ في زرعة بن محمد الحضرمي؛ فإنّ الحسين يروى عنه بواسطة أخيه الحسن.

وعلى هذا الاساس يكون الكليني وابن أبي عقيل من الطبقة التاسعة .

والصدوق وأبن أبي الجنيد من العاشرة .

والمفيد من الحادية عشرة.

وشيخنا أبو جعفر الطوسي من الثانية عشرة .

وابن إدريس وابن حمزة من الخامسة عشرة .

والشهيد الثاني من الرابعة والعشرين .

ونحن من السادسة والثلاثين .

فمن صحابة النبي صلى الله عليه وآله إلى الشيخ قدس‌سره اثنتا عشرة طبقة ، ومن ابنه قدس‌سرهإلى الشهيد الثاني أيضا هكذا ، وتلامذة الشهيد أيضا إلينا كذلك .

وليعلم أن كل طبقة تنقسم إلى صغار وكبار ، وأنّه قد يكون رجل واحد لطول عمره مدركا لطبقتين كالحمّادان ؛ فإنّهما من الخامسة وقد أدركا السادسة أيضا . وعليك بالدقة في أسانيد الروايات المروية عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم‌السلامحتى تطّلع على طبقات الرواة وبذلك تقدر على تمييز الأسانيد المرسلة بحذف الوسائط فتتبع»١.

قال الجلالي : وهذا الجهد العظيم الذي قام به هذا المرجع الكبير لازال مخطوطا بعيدا عن الايدي عسى ان يقيّض اللّه أصحاب الهمم لإحيائه ونشره لينتفع به.

وأرى أنّ الأولى ترتيب الطبقات وتحديدها زمنيّا كالآتي :

الطبقة الأُولى : ووفاتهم غالبا لغاية سنة ٣٨ من الهجرة .

الطبقة الثانية : ووفاتهم غالبا لغاية سنة ٦٧ من الهجرة .

---

١ البدر الزاهر ١ :٢٧ . تقريرات السيد البروجردي بقلم الشيخ حسين علي المنتظري النجف آبادي والذكرى الألفية: ط/١٣٩٢.

الطبقة الثالثة : ووفاتهم غالبا لغاية سنة ١١٤ من الهجرة .

الطبقة الرابعة : ووفاتهم غالبا لغاية سنة ١٥٢ من الهجرة .

الطبقة الخامسة : ووفاتهم غالبا لغاية سنة ١٩٠ من الهجرة .

الطبقة السادسة : ووفاتهم غالبا لغاية سنة ٢٢٨ من الهجرة .

الطبقة السابعة : ووفاتهم غالبا لغاية سنة ٢٦٦ من الهجرة .

الطبقة الثامنة : ووفاتهم غالبا لغاية سنة ٣٠٤ من الهجرة .

الطبقة التاسعة : ووفاتهم غالبا لغاية سنة ٣٤٢ من الهجرة .

الطبقة العاشرة : ووفاتهم غالبا لغاية سنة ٣٨٠ من الهجرة .

الطبقة الحادية عشرة : ووفاتهم غالبا لغاية سنة ٤١٨ من الهجرة .

الطبقة الثانية عشرة : ووفاتهم غالبا لغاية سنة ٤٥٦ من الهجرة .

وعلى الترتيب الزمني سرت في مؤلفاتي بذكر تاريخ الوفاة إن عرف وإلاّ فآخر تاريخ رواية أو معاصرة إن عرفت ، مع الرمز بـ «ح» اشارة للتقريب . واللّه العاصم.

تركيب الأسانيد :

وحاول بعض المحدثين طريقة مبتكرة لتصحيح الأسانيد ، وذلك بتركيب بعضها مع البعض الآخر ، فلو وجد سنداً ضعيفاً إلى شخص وسنداً آخر صحيحاً إليه اعتبر السند إليه صحيحا وذلك بتركيب جزء من السند الأوّل مع جزء آخر من السند الثاني . وأقل مايقال في ذلك : إنّه اختلاق سند جديد لم يقصده أحد من الرواة ، لا في السند الضعيف ولا الصحيح.

ومن أمثلة ذلك:

١ . تركيب أسانيد الصدوق والفهرست : قال المجلسي في الأربعين . بعد ذكر سند الشيخ إلى الصدوق من الفهرست : «إنّ الشيخ روى جميع مرويات الصدوق بتلك الأسانيد الصحيحة ، فكلّما روى الشيخ جزءً من بعض الأصول [أي في الفهرست] التي ذكرها الصدوق في فهرسته بسند صحيح ، فسنده إلى هذا الأصل صحيح وان لم يذكر في الفهرست سندا صحيحا إليه» .

٢ . وكذلك تركيب أسانيد النجاشي والفهرست : قال الفاضل الاسترابادي في الرجال : «طريق الصدوق إلى عبيد بن زرارة ضعيف بحكم بن مسكين، ولكن طريق النجاشي إلى عبيد بن زرارة صحيح، وطريق الفهرست إلى عبد اللّه بن جعفر المذكور في التهذيب. فيستخرج للصدوق طريق صحيح إلى عبيد»١.

٣ . وتركيب أسانيد الفهرست والتهذيب : قال الأردبيلي : «من لم يذكر الشيخ له في المشيخة والفهرست طريق كان طريقة ضعيفا ، يراجع ماذكره في أسانيد الاحاديث المذكورة في التهذيب كما في موارد، منها: إبراهيم بن أبي البلاد ، ليس في المشيخة ، وفي الفهرست ضعيف بمحمد بن سهل وإبراهيم، في التهذيب صحيح، وموارد أُخر لإبراهيم»٢.

٤ . وتركيب أسانيد الفقيه والفهرست : قام النوري بتصحيح طريق الفقيه بأسانيد التهذيب كما في محمّد بن مسلم، فقال: «إنّ الشيخ وان لم يذكره . أي محمد بن مسلم . في الفهرست والمشيخة ، إلاّ أنّه يظهر من الفهرست في مواضع ، منها في باب كيفية الصلاة : أنّ طريقه باسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى صحيح فلا مجال للتشكيك في صحة السند»٣.

---

١ سماء المقال ١ : ٣٧. وانظر منهج المقال: ٣٨٠ .

٢ راجع سماء المقال ١ : ٣٩ . وانظر جامع الرواة ١: ١٦ .

٣ انظر مستدرك الوسائل ٣: ٧٤٥.

٥ . تركيب الأسانيد مع رسالة أبي غالب : وفي المستدرك: صحح طريق الشيخ إلى العيص بن القاسم بن أبي جيد وقال : «ومثله طريق أبي غالب الزراري إليه في رسالته»١.

واستشكل عليه الكلباسي،: ونعم ماقال : «المفروض أنّ الرواية المذكورة غير مذكورة في كتبه [= الصدوق] ، فثبوت صحة السند إليه متوقف على كونه من مرويات الصدوق ، وكونه من مروياته متوقف على ثبوت صحة السند إليه ، وهذا دور ظاهر»٢.

ودفاعا عن دعاة التركيب يمكن القول بأنّ الأسانيد ينبغي أن تقسّم على قسمين: الأوّل الإسناد إلى الراوي رواية شفهية ، والثاني : الإسناد إلى كتاب معروف . والتفريق بينهما يقتضي القول بعدم جواز التركيب في الأوّل دون الثاني ، فإنّ الإسناد في الثاني لاضرورة إليه دون الأوّل .

ويجدي التركيب فيما إذا علمنا أنّ المبدوء به السند نقل عن أصله أو كتابه ، وأنّ الاسانيد المذكورة كلّها إلى ذلك الكتاب كما في رجال الشيخ فتأمل. فإن المطلوب كون الشيخ روى من الكتاب ، وكذلك أيضا الصدوق ، فإذا ثبت ذلك فلا يضرّ عدم رواية الصدوق جميع روايات ذلك الكتاب ، ولا دور ؛ لأنّ السند إلى الكتاب لا خصوص الرواية.

وقد توسّع في تركيب الأسانيد لتصحيح الاسانيد الضعيفة الشيخ الأردبيلي في رسالة مفردة بعنوان «تصحيح الأسانيد» وأصبحت معمولاً بها في عصرنا لذلك ينبغي البحث حوله.

---

١ انظر مستدرك الوسائل ٣: ٧٤٠ .

٢ سماء المقال ١: ٤١ .

رسالة تصحيح الأسانيد :

بذل الشيخ محمد الأردبيلي (ت/١١٠١هـ) جهدا شاقّا في تصحيح الأسانيد وتركيب بعضها من بعض، وقد ألحق الرسالة بآخر كتابه (جامع الرواة ج٢ : ٤٧٤ . ٥٥١، طبعة طهران ١٣٣١) وقد جاء في مقدمته الطويلة بيان أُسلوبه ، قال مانصه : «وبعد ، فيقول الفقير الضعيف مؤلف هذا التأليف : إنّي لما نظرت الى أقوال علماء الرجال رضوان اللّه عليهم في هذه الفائدة رأيت أنّهم لم يذكروا طرق الشيخ قدس‌سره جميعا، بل ذكروا منها قليلاً في غاية القلّة، وما ذكروه لم يكن مفيدا في أداء المطلوب من هذه الفائدة ، فأردت أن أذكر جميع طرقه رحمه اللّه تعالى بحيث لايشذّ منها شيء ، حتى يكون وافيا في أداء المطلوب إلى أن انتهت هذ الارادة إلى تأليف رسالة على حدة، فالفتها وجعلتها موسومة بتصحيح الأسانيد وأنا أذكر تحت هذه الفائدة مجملها ومنتخبها، وأذكر ديباجتها بعينها ، وهي هذه: أما بعد، فيقول اضعف عباد اللّه الغني حاجي محمد الأردبيلي عفى اللّه عن سيئاته وأفاض عليه من سحائب فيوضاته : إنّي كنت حين المقابلة وأخذ الأحاديث قد ألزمت على نفسي أن أمعن النظر . أوّلاً . في سند الأحاديث ، وأُميّز صحيحها من حسنها، وحسنها من موثّقها ، ومعلومها من مجهولها، ثم بعد ذلك أبذل الوسع وأصرف الجهد وأُطلق عنان جواد الجدّ في ميادين الدرك إلى فهم رموزها ورفع النقاب عن وجوه خرائد أبكارها، وأخذ الدرر العالية عن عقود قلائد نحورها ، فقوي عزمي على ذلك من وجه الاقتدار فطمحت النظر إلى أحاديث كتابي التهذيب والاستبصار قدس اللّه روح مؤلفهما ورفع في فراديس الجنان قدرهُ بما بذل الجهد فيهما ، فرأيت الشيخ رحمه اللّه تعالى يذكر مجموع السند في أوائل الكتاب ، ثم يطرح ابتداء السند لأجل الاختصار ويبتدىءُ بذكر أهل الكتب وأصحاب الأُصول ، ويذكر في المشيخة والفهرست طالبا لإخراج الحديث من الإرسال طريقا أو طريقين أو أكثر إلى كل واحد منهم ، ومن كان مقصده الإطلاع على أحوال الأحاديث فينبغي له أن يطمّح نظره إلى المشيخة ويرجع إلى الفهرست ، وإني لما رجعت إليهما ألفيت كثيرا من الطرق الموروده فيهما معلولاً على المشهور بضعف أو جهالة أو ارسال ، وايضا رأيت الشيخ رحمه اللّه تعالى يروي الحديث عن أُناس أُخر معلقا ، وليس له في المشيخة ولا في

الفهرست إليهم طريق ، ولم يبال الشيخ قدس‌سره بذلك؛ لكون الأصول والكتب عنده مشهورة بل متواترة ، وإنما يذكر الأسانيد لاتصال السند؛ ولذا تراه لايقدح عند الحاجة إليه في أوائل السند ، بل إنّما يقدح فيمن يذكر بعد أصحاب الأُصول. لكن المتأخرين من فقهائنا رضوان اللّه عليهم يقولون : حيث أن تلك الشهرة لم تثبت عندنا فلابد لنا من النظر في جميع السند ، فبذلك أسقطوا كثيرا من أخبار الكتابين عن درجة الاعتبار . وقد خطر بخاطر هذا القليل البضاعة المجهد نفسه لإيضاح هذه الصناعة : أنّه إن حصل لي طريق يكون لطريقة الشيخ رحمه اللّه تعالى مقوّيا وقرينة للمتأخّرين والاعتبار ، لكانت تلك الاحاديث الغير المعتبرة من هذين الكتابين معتبرة، ولمن أراد الاطلاع على طرق هذين الكتابين منهلاً مروية ، كنت أفتكر برهة من الزمان في هذا الأمر متضرّعا إلى اللّه سبحانه ومستمدّا من هداياته وألطافه التي وعدها المتوسلين إلى جنابه بقوله : «والذين جاهدوا فينا لنهدينّهم سبلنا» إلى أن أُلقيَ في روعي أن انظر في أسانيد التهذيب والاستبصار لعلّ اللّه يفتح إلى ذلك بابا ، فلما رجعت إليهما فتح اللّه إلى أبوابا ، فوجدت لكلّ من الأُصول والكتب طرقا كثيرة غير مذكورة فيهما، أكثرها موصوفة بالصحة والاعتبار ، فأردت أن أجمعها للطالبين للهداية والاستبصار، وليكون عونا وردءً للناظرين في الأخبار مدى الأعصار ، ثم اكتفيت في جمعها لاطمئنان القلب وحصول الجزم للناظرين إليهما على ضبط قدر قليل منها ؛ لأنّ المنظور فيما نحن فيه الاختصار ، فنظرت أوّلاً إلى الفهرست والمشيخة فكتبت الطريق الذي يحكم من غير خلاف بصحته ، والطريق الذي كان خلافيا ولم اقدر على ترجيحه كتبت اسم الشخص الذي صار الطريق بسببه مختلفا فيه ، حتى أن الناظر فيه يكون هو الذي يرجّحه . ثم كتبت تحت كل واحد من الطرق الضعيفة والمرسلة والمجهولة الطرق الصحيحة والحسنة والموثقة التي وجدتها في هذين الكتابين ، وأشرت إلى أنهما في أي باب وأي حديث من هذا الباب حتى يكون للناظر مبرهنا ومدلّلاً وله إلى مأخذه سبيلاً سهلاً ، وبذلت الجهد وصرفت الوسع ، فجاء كتابي هذا بحمد اللّه سبحانه وتعالى وافيا شافيا ، وجعلت لما رأيت في المشيخة علامة] المشيخة [ولما في الفهرست] ست [وفي التهذيب] يب [وفي الاستبصار] بص [وسميت هذا المؤلف بتصحيح الأسانيد ، وإن

شئت قلت: مجمل الفهارست ، أو مجمع الفهارست وأرجو من الناظر فيه أن ينظر بعين الإنصاف ويجانب طريق الغي والاعتساف ، وإن اطلع أحيانا في تعداد الأحاديث على سهو أو خطأ مع أنه لا يضرّ بالمقصود يكون ساعيا لإصلاحها ، ولا يجعلني غرضا لسهام الملامة ؛ فإن الإنسان مشتق من النسيان... إلى آخر كلامه»١.

وحيث ان الاستاذ المحقق ا لسيد علي السيستاني دام ظلّه بحث بحثا وافيا في درسه في العطلة الرمضانية عام ١٣٨٣ حول هذه الرسالة ، أُورد ملخص ماأفاده دام ظلّه: «هذه الرسالة قد حازت مرتبة كثيرة في عصرها ومكانةً مرموقة لدى العلماء والمحدّثين حتى أنّ الشاه سليمان الصفوي جمع العلماء في عصره وأمر باستنساخها ، فاستنسخ كل منهم شيئا يسيرا منها تقديرا للمؤلّف على ماكانت عادةً جاريةً آنذاك، وقد طبعت حتى الآن ثلاث طبعات ، فمرةً طبعها المحدّث النوري في خاتمة المستدرك مع إضافات مبدوءة بقوله : (قلت) ومختومة بقوله: (انتهى)٢. وأُخرى طبعت بأمر من الفقيه الرجالي المامقاني في ذيل رجاله الكبير المسمّى (تنقيح المقال)، وثالثةً طبعت بأمر من سيدنا الاستاذ آقا حسين البروجردي قدس‌سره (ت/١٣٨٠هـ) في ذيل كتاب (جامع الرواة) وقد بنى المتقدمون على عظم فائدتها في الاستنباط فاهتموا بنشرها وطبعها إلاّ أنّ سيدنا الاستاذ البروجري قدس‌سره لم ير فيها فائدة تستحق اهتماما كبيرا لها».

---

١ جامع الرواة ٢: ٤٧٣.

٢ يراجع مستدرك الوسائل ٣: ٧٢١ ومابعدها.

موضوع الرسالة :

وأمّا موضوع الرسالة فهو تصحيح أسانيد التهذيبين . أعني تهذيب الأحكام في شرح المقنعة والاستبصار فيما اختلف من الأخبار ، الذي هو كتهذيب للتهذيب . كلاهما للشيخ الأقدم أبو جعفر الطوسي (ت/٤٦٠هـ).

وأمّا كيفية التصحيح ، فقد التزم قدس‌سرهبالتصحيح بالطرق الثلاثة الآتية:

الأوّل : مراجعة المشيخة المذكورة مفصلاً في ذيل التهذيب ، فإن وجد فيها سندا صحيحا ذكره، وإلاّ فيراجع الطريق الثاني فإن وجد فيها سندا صحيحا ذكره، وإلاّ فيراجع الطريق الثالث .

الثاني : مراجعة الفهرست ، وهو من تآليف الشيخ الطوسي أيضا ، فان وجد فيه سندا صحيحا ذكره ، وإلاّ فلا مناص سوى الطريق الثالث .

الثالث : مراجعة باقي أسانيد التهذيبين؛ فان وجد فيهما سندا صحيحا يشير إليه وإلاّ فيحكم بضعف الطريق .

ثم ان كان السند صحيحا بالاتفاق ذكره كذلك أي سندا صحيحا بالاتفاق ، وان كان ضعيفا بالاتفاق ذكره كذلك، وان كان مختلفا فيه ذكره كذلك مختلفا فيه .

أما الأوّل : اعني الرجوع الى المشيخة ، فقد كان أمرا متداولاً في زمن مؤلّف الكتابين حيث أنّه وضع المشيخة لهذا الغرض كما هو عادة أصحاب المجاميع .

وأما الثاني : فانه وان كان الشيخ في المشيخة قد أحال باقي أسانيده إلى الفهرست بقوله في ذيل المشيخة: « وقد أوردت جملاً من الطرق إلى هذه المصنفات والأُصول ، ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارست المصنفة للشيوخ ، وقد ذكرناه نحن مستوفىً في كتاب فهرست كتب الشيعة» إلاّ أنّه لم نعهد من العلماء رضوان اللّه عليهم اهتماما بذلك إلاّ من علماء القرن الحادي عشر، ومنهم جماعة منهم: صاحب المعالم والميرزا محمد الاسترابادي والتفريشي صاحب النقد .

وأما الثالث : أعني الرجوع إلى باقي أسانيد التهذيبين لتصحيح بعض الأسانيد الأُخر ، فحقّ ، نعم انفرد به المؤلف قدس‌سرهوهو المؤسس لهذه الطريقة ، ولا يخفى مالها من تسهيل وتمهيد في الاستنباط . مع قطع النظر عن الصحة والسقم فيها . ، ويُشكر المؤلّف على عمله ومؤلفه هذا ويقدّر . ولكن أوسع الكلام بالنسبة إلى هذه الطريقة سيدنا الاستاذ البروجردي قدس‌سرهكما وأشار إلى هفواتٍ منه في الطريقة الثانية ولم يتعرّض بالنسبة إلى الطريقة الأُولى أصلاً.

إشكالات على المؤلف :

هل يمكن الاعتماد على هذه الرسالة مع المشيخة للطوسي ؟

إنّ عملية المصنف بالنسبة إلى المشيخة يرد عليه اشكالان موضوعي وحكمي:

أمّا الإشكال الأوّل : إنّه عدّ أشخاصا في المشيخة ولم يكن لهم فيها عين ولا أثر، وقد تنبّه المحدث النوري إلى واحد منهم وهو أصبغ بن نباتة، وقال بأنه من سهو القلم، وهؤلاء هم:

١ . إبراهيم بن هاشم.

٢ . أحمد بن محمد بن أبي نصر (إلى نوادره ، موثق) .

٣ . أحمد بن محمد بن عاصم.

٤ . اسحاق بن عمار .

٥ . إسماعيل بن أبي زياد .

٦ . إسماعيل بن مهران .

٧ . أصبغ بن نباتة.

٨ . بكر بن محمد الأزدي .

٩ . حريز بن عبد اللّه .

١٠ . الحسن بن عليّ الوشا .

١١ . الحسين بن سفيان .

١٢ . حمّاد بن عثمان .

١٣ . حمّاد بن عيسى .

١٤ . حميد بن مثنى

١٥ . عاصم بن حميد .

١٦ . زرعة بن محمد الحضرمي .

١٧ . صفوان بن يحيى .

١٨ . طلحة بن زيد .

١٩ . عامر بن جذاعة .

٢٠ . عبد اللّه بن بكير .

٢١ . عبد اللّه بن مسكان .

٢٢ . عبيس بن هاشم .

٢٣ . العلا بن رزين .

٢٤ . علي بن الحكم .

٢٥ . علي بن يقطين .

٢٦ . علي بن أبي حمزة البطائني .

٢٧ . غياث بن إبراهيم .

٢٨ . فضالة بن أيّوب .

٢٩ . محسن بن أحمد .

٣٠ . محمد بن أحمد بن داود .

٣١ . محمد بن أسلم الجبلي .

٣٢ . محمد بن إسماعيل بن بزيع.

٣٣ . محمد بن خالد البرقي .

٣٤ . محمد بن سنان.

٣٥ . محمد بن عليّ بن الفضل .

٣٦ . محمد بن مسعود العياشي .

٣٧ . معاوية بن عمار .

٣٨ . منصور بن حازم .

٣٩ . معاوية بن حكم .

٤٠ . النضر بن سويد .

٤١ . وهب بن وهب .

٤٢ . الهيثم بن أبي مسروق .

٤٣ . ياسر الخادم .

وأما الإشكال الحكمي :

وهو أنّه حكم بصحة بعض الأسانيد حال كونها ضعاف ، كالسند إلى :

١ . محمد بن الحسن الصفار ؛ لوجود محمد بن الحسن بن الوليد فيه، مضافا إلى أنّ العلاّمة لم يذكره في طريقه ، الظاهر في عدم اعتباره هذا السند.

٢ . الحسن بن محبوب ؛ فإنّ السند إليه ليس صحيحا ، بل هو إليه ضعيف وان كان صحيحا بالنسبة إلى جميع كتبه ومصنّفاته .

مع أنه حكم بالاختلاف فيما لا اختلاف فيه ، بل منصوص بضعفه كما قال في علي بن الحسن الطاطري: «فيه علي بن محمد بن الزبير القرشي» مع أن السند ضعيف . لوجود أحمد بن عمر بن كيسية ، وهو مجهول لايختلف فيه كما لايخفى. وقد التفت إلى هذا سيدنا الاستاذ البروجردي قدس‌سره١ في مقدمته على الكتاب وقال مامحصّله: «انّ السند ضعيف لايختلف فيه بوجود أحمد بن عمر بن كيسبة، وهو إمّا ضعيف أو مجهول ، والنتيجة تابعة لأخسّ المقدمتين ، فلا حاجة للقول بكونه مختلفا فيه بعلي بن الزبير القرشي»٢.

[قال الجلالي: وفي كلامه قدس‌سره نظر، فليراجع ما حققته في ترجمته في الرجال] والعذر في هذا الاشتباه على مايظن: أنَّ المصنف اشتبه عليه مشيخة الفقيه بالتهذيب، فلعلّه قد أشّر على الأسامي المذكورة بعلامة (المشيخة) . ثم التبس عليه الآراء بعد ذلك فظنّ أنها مشيخة التهذيب، فلذلك ذكر في هذه الرسالة ونسبهم إليها؛ فإنّ أكثرهم مذكورون في مشيخة الفقيه، مع أنه لم ينسب بعض من في المشيخة إليها مع أنّه وعد الاستيفاء والاستقصاء وهم :

---

١ يعني به مرجع االشيعة في عصره السيد حسين البروجردي (ت/١٣٨٠هـ) .

٢ مقدمة السيد البروجردي لجامع الرواة، الصفحة: هـ . و .

١ . أحمد بن محمد بن سعيد ، المعروف بابن عقدة .

٢ . إبراهيم بن إسحاق الأحمري (مجهول في الفهرست) .

٣ . علي بن الحاتم القزويني .

٤ . محمد بن إسماعيل الذي يروي عن الفضل بن شاذان . وهذا الأخير ذكره في التصحيح ولم ينسبه إلى المشيخة مع وجوده فيها .

فثبت ممّا ذكر أن بين كلام المصنف قدس‌سره وبين كلامنا عموم من وجه ، فمورد الاتحاد: من نسبه إلى المشيخة ووجد فيها. ومورد الاختلاف : من نسبه إلى المشيخة ولم يوجد فيها . وأيضا : من لم ينسبه إلى المشيخة حال كونه فيها .

مناقشة الأردبيلي:

أن أسانيد التهذيب على قسمين الأوّل: ان يروى الشيخ عن أصحاب المصنفات والكتب ثم يذكر السند إليه في المشيخة كالحسن بن محبوب وعلي بن مهزيار ، وبنى على أنّه لو كان السند في المشيخة ضعيفا مثلاً وكان في التهذيب صحيحا ، إذاً نفرض سائر الروايات صحيحةً وذلك بفرضها مرويةً بهذا السند الصحيح ، وهذا القسم هو محط البحث.

الثاني: ان يروى الشيخ عن شيخه بلا واسطة مسلسلاً إلى ان ينتهي إلى المعصوم عليه‌السلام، فإذا فرضنا سند التهذيب صحيحا وسند المشيخة ضعيفا فنفرض جميع روايات ذلك الراوي صحيحا ؛ لوجود السند الصحيح إليه في التهذيب .

أمّا القسم الأوّل ، مثاله: السند إلى علي بن الحسن الطاطري ، فقد ذكره الشيخ في التهذيب مبدوءا به بما يقرب من ثلاثين حديثا قال: «إنّ السند إليه في المشيخة والفهرست ضعيف وفي التهذيب صحيح ...» وجهالة السند في المشيخة والفهرست إلى الطاطري إنّما هو لأجل أحمد بن

عمرو بن الزبير ، ومقتضى الضعف عدم الاعتبار ، فزعم المحقق الأردبيلي أنّ السند إلى الطاطري مطلقا صحيحٌ ؛ لوجود السند الصحيح في التهذيب إليه ، وان كان في الفهرست والمشيخة ضعيفا ، فيكشف من سند التهذيب صحة الاسانيد مطلقا .

فإنّ السند وإن كان ضعيفا في المشيخة لابن الزبير إلاّ أنّ في الفهرست إليه سندان ، الأوّل : يقع فيه ابن الزبير . والثاني : يقع فيه علي بن الحسن الفضّال ، فيمكن تصحيح السند بهذا الآخر وإن كان ابن الزبير مورد الكلام .

مع الفهرست للطوسي:

ان بعض روايات التهذيب مبدوءة بأفراد لم يذكر الشيخ السند إليهم في المشيخة فتقع مرسلةً، وهؤلاء أكثر من المذكورين في المشيخة بكثير، ورواياتهم تقع في حدود خمسمائة رواية على ماأفاده سيدنا البروجردي قدس‌سره ، فيلزم الرجوع إلى الفهرست لإخراجها من الارسال .

ولم نعهد من استشكل في صحة الرجوع إلى الفهرست وحجيته سوى السيد البروجردي قدس‌سره حيث ذهب إلى أنه لم يقصد الشيخ من تأليفه الفهرست إخراج الروايات من الإرسال ، بل قصد ذلك في المشيخة فقط دون غيرها، فلا يعتمد عليه من هذه الجهة.

وفيه، أولاً: استفادة ذلك يكفي في الاعتماد عليه ولو بالفحوى ولا يضرّ عدم التصريح بذلك مع أنّه أحال إلى الرجوع إليه ، فإنّ الغرض في الواقع هو الاخراج من الإرسال كما هو ظاهر .

وثانيا: إنّ تبويب تلك الطرق وترتيبها هو بمعنى الإحالة ولو لم يقصد بذلك الإحالة اليه في تصحيح السند ؛ وذلك لعدم العلم بعدم القصد ، مع أنّه لايقع القصد للإحالة في صورة وجوده وعدمه . فلا ريب في حجيّة السند الصحيح في الفهرست بلا إشكال.

نعم، هنا صور لابدّ من بسطها وتحليلها لكي يتضح المرام في المقام .

الصورة الأُولى : أنْ يكون السند في الفهرست أقوى من السند في المشيخة أو التهذيب ، وفيها يعمل بسند الفهرست ويطرح سند المشيخة والتهذيب في مقام العمل .

ويستظهر من كلمات المحقق الأردبيلي قدس‌سره ذهابه إلى : «أنّه لايمكن وجود سند ضعيف في المشيخة حال كونه قويا في الفهرست، وهو باطل ؛ أمّا على المختار من حجية الفهرست فواضح ، وأمّا على مسلك صاحب المنتقى والسيد بحر العلوم فالأمر أوضح؛ لاعتبارهما تزكية عدلين في رجال السند ، وقد ذكر صاحب نقد الرجال سند المشيخة وأخذ بسند الفهرست في الطريق إلى الحسن بن محبوب .

ويستفاد من كلام التفريشي أنه سلك مسلكا خاصا محصّله أنّ للشيخ إلى الحسن بن محبوب طرق كثيرة ، ومنها الذي ذكره في الفهرست وهو أصحّها، فتحمل عليه كلّ رواية في التهذيب بعنوان الحسن بن محبوب ، فيكون الطريق إليه صحيحا مطلقا .

ويرد عليه: أنّ ذلك يستلزم الدور الباطل . بيانه: إنّ صحة الروايات عن الحسن بن محبوب تتوقف على كونها مروية بهذا السند الصحيح ، وكون هذا السند سندا صحيحا له متوقف على أنه رواية الحسن بن محبوب بهذا السند الصحيح ، وهو دور باطل . وبعبارة أُخرى: صحتها متوقفة على كون هذا سندها، وكون هذا سندها موقوف على صحّتها، وهذا دور .

ثم قال الاستاذ دام ظلّه بأنّ هذا الاشكال لا محيص عنه، إلاّ أن نسلك مسلكا خاصا ونقول بأن الطرق في المشيخة غالبا موجودة إلاّ في خمسة اشخاص؛ فإنّ الطرق إليهم متعددة ، وهم: الكليني، ومحمد بن علي بن محبوب ، والصفّار، وسعيد بن عبد اللّه، وأحمد بن محمد بن عيسى .

أما القسم الأوّل : فالأمر فيه واضح ، وأما القسم الثاني : فيسقط من السند إلى الذي لاجله ضعّف السند، ثمّ ننظر سندا آخرا يسدّ هذا الفراغ وبه يتمّ المطلوب. فإنّ كان الأمر كما تلقيته فيرد عليه نفس إشكال الدوريّة لامحالة.

الصورة الثانية : أن يبدأ الشيخ في التهذيبين بمشايخه وينهي السند إلى المعصوم عليه‌السلام، وهذا سند صحيح لامحالة ، لايرد عليه شيء ممّا سيأتي، لكن أمثال هذه الموارد قليلة في الفهرست .

الصورة الثالثة : أن يذكر الشيخ السند في التهذيبين مبدوءا بمصنف ، وفي هذه الصورة لايمكننا تكميل السند بسند صحيح من الفهرست ، وذلك للزوم الدور بالتقريب المتقدّم .

الصورة الرابعة : ان يقع السند الذي ذكره ضعيفا ، ويذكر تمامه في الفهرست ، وفي هذه الصورة لايمكننا تصحيح السند في التهذيبين بسند آخر؛ للزوم الدور المذكور.

انتهى خلاصة مااستفدته من درسه الشريف وأخبرني دام ظلّه أنه يعدّ رسالة خاصة في ذلك ، فنكتفي بهذا المقدار عسى أن يطبع ما صدر من قلمه الشريف.

قال الجلالي: والحقّ أنّ قيمة ماقام به الأردبيلي يتوقف على التفصيل بين السند إلى الرواية شفها والرواية كتابة ، وذلك بالتفصيل بين صاحب الأصل والكتاب من الرواة ومن روى عنه أصحاب الأُصول والكتب، وأنّ حال القسم الأوّل حال أصحاب الكتب والمصادر في العصر المتأخّر، والسند إليهم وإلى كتبهم لايفتقر إلى توثيق؛ لأنّها سند لتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه لاغير ، وشهرة الكتاب تغني عن التوثيق للرواة ، دون القسم الثاني ؛ فإنّ السند من أصحاب الكتب إلى المعصوم عليه‌السلام سند للرواية المسموعة، والحاجة إلى توثيق الراوي ضرورية. ولا ضير في إحداث إصطلاح جديد والتعبير عن القسم الأوّل بالإسناد ، وعن الثاني بالسند ، ولا طريق إلى معرفة ذلك سوى معرفة أصحاب الكتب من غيرهم بمراجعة الفهارس الموجودة.

وعليه يجب التفصيل في ما عمله الاردبيلي بين القسمين ، فالتركيب في الأسانيد في القسم الأوّل لافائدة له ؛ لعدم الحاجة إليه . وتركيب السند في القسم الثاني تصرّف في السند ؛ حيث أنّ كلّ راوٍ يروي عن شخص خاص قبله دون غيره ، وإقحام شخص آخر ليس من السند زور وبهتان على الرواي، وأقل مايقال فيه: إنّه ازراء بقيمة الأسانيد؛ فإنّه ليس الإسناد إلاّ إلى متن خاص وتحويله

إلى متن آخر تلبيس قبيح ، وإذا أُريد الإسناد إلى الكتاب المعروف ، فإنّ شهرة الكتاب تغني عن الإسناد، فلا حاجة إليه. مع أنّ هذه التصحيحات مبنيّة على اجتهاد خاص واصطلاح خاص من المؤلف ليس فيه أيّ إلزام للآخرين .

الفصل الثالث : علم الإسناد

«إذا حدّثتم بحديث فأسندوه إلى الذي حدّثكم، فإن كان حقا فلكم ، وإن كان كذبا فعليه»

أمير المؤمنين عليه‌السلام[1]

---

١ الكافي ١: ٥٢ .

علم الإسناد:

الإسناد في النقل من خصائص هذه الأُمة، والغرض منه هو توثيق النقل وتحصيلالعلم بصحة نسبة المنقول إلى المنقول عنه.

وقد روى أحمد بن عمر الخلال قال: قلت لأبي الحسن الرضا : الرجل من أصحابنا يعطيني الكتاب ولا يقول : اروه عنّي ، يجوز لي أن أرويه عنه؟ قال: فقال عليه‌السلام : «إذا علمت أنّ الكتاب له فاروه عنه» .

وروي عن أمير المؤمنين عليه‌السلام : «إذا حدّثتم بحديث فأسندوه إلى الذي حدّثكم، فإن كان حقّا فلكم ، وإن كان كذبا فعليه»[1].

فإذا حصل العلم جاز إسناد القول والكتاب إليه ، سواءً رضي بذلك ام لا؛ حيث ليس الغرض من الإسناد سوى التوثيق.

وعليه فحكم الإسناد إلى روايات أهل البيت عليهم‌السلام يختلف باختلاف نوعه، والمتصوّر فيه نوعان :

الأوّل: الإسناد إلى الرواية : وهو في هذا العصر نادر جدا إن لم ينعدم .

الثاني: الإسناد إلى الكتب : وهو الشائع في عصرنا والمعبّر عنه بالإجازة، ومن القسمين معاً : أن يروي التلميذ عن شيخه عن مشايخه إلى ان يصل السند إلى المعصوم، بفارقٍ هام هو أن الرواية شفهيّة في الأوّل ومتسلسلة كذلك في كل طبقة ، وأنّ الرواية في الثاني لاتكون كذلك في كل الطبقات ، بل قد تكون بالنقل مباشرة من الكتب من دون رواية شفهية ، وقد عبر علماء الدراية عن طرق التوثيق هذه بـ «أنحاء التحمّل» وعقد لها الشهيد الأوّل في البداية وشرحها الشهيد الثاني

---

١ الكافي ١ : ٥٢ .

في الرعاية ، وفي هذا الفصل نكتفي بنقل نص الأوّل ومقتطفات من شرح الثاني مع ذكر بعض الأمثلة ، واللّه الموفق .

طرق التحمّل :

١ ـ السماع :

قال الشهيد في البداية : «وهي سبعة: أولها السماع من لفظ الشيخ سواء كان إملاءً من حفظه أم من كتابه، وهو أرفع الطرق ، فيقول روايا لغيره: سمعت فلانا .. . الخ ، وهي أعلاها ، ثم حدّثني وحدّثنا ، وكون سمعت في هذه الطرق أعلى منهما مذهب الأكثر، وقيل: هما أعلى منها، ثم بعده أخبرنا ، ثم أنبأنا ونبّأنا، وهو قليل هنا، وأما قال لنا، وذكر لنا، فهو من قبيل حدّثنا ، لكنه ربّما سمع في المذاكرة والمناظرة أشبه وأليق من حدّثنا، أدناها: قال فلان ، ولم يقل لي أو لنا ، وهو مع ذلك محمول على السماع منه، إذا تحقّق لقاءه» ١.

وفي الرعاية: «(وهو) أي السماع من الشيخ (أرفع الطرق) الواقعة في التحمّل عند جمهور المحدّثين؛ لأن الشيخ أعرف بوجوه ضبط الحديث وتأديته، ولأنّه خليفة رسول اللّه صلى الله عليه وآله وسفيره إلى أُمته ، والآخذ منه ، كالآخذ منه ولأن النبيّ صلى الله عليه وآله أخبر الناس أوّلاً، وأسمعهم ماجاء به ، والتقرير على ماجرى بحضرته صلى الله عليه وآله أولى، ولأن السامع أربط جأشا وأوعى قلبا ، وشغل القلب وتوزّع الفكر إلى القاريء أسرع. وفي صحيحة عبد اللّه بن سنان قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام: يجيئني قوم فيسمعون مني حديثكم فأضجر ولا أقوى. قال: فاقرأ عليهم من أوّله حديثا ، ومن وسطه حديثا ، ومن آخره حديثا . فعدوله عليه‌السلام إلى قراءة هذه الأحاديث مع العجز، يدلّ على أولويته على قراءة الراوي ، وإلاّ لأمر بها. (فيقول) الراوي

---

١ الدراية: ٨٤ . ٨٦.

بالسماع من الشيخ في حالة كونه (راويا لغيره) ذلك المسموع (سمعت فلانا ... الخ ، وهي) أي هذه العبارة (أعلاها) أي أعلى العبارات في تأدية المسموع ؛ لدلالته نصا على السماع الذي هو أعلى الطرق. (ثم) بعدها في المرتبة أن يقول : (حدّثني أو حدّثنا)»١.

وهذا هو الغالب على أحاديث أهل البيت عليهم‌السلام، وقد حفظوا بأسانيدهم خطب الرسول وكتبه وقصار كلماته . وكذلك ماروي عن أمير المؤمنين عليه‌السلام في نهج البلاغة ، وما روي عن سيد الساجدين في الصحيفة السجادية، وغيرها من روايات أهل البيت في مختلف الأُصول والجوامع والكتب والمراجع .

وأغلب أحاديث أهل البيت عليهم‌السلام على السماع من لفظ المروي عنه .

مثال ذلك : قرب الإسناد إلى أبي إبراهيم موسى بن جعفر، حدّثنا عبد اللّه بن الحسن العلوي عن جده علي بن جعفر، قال: سألت أخي موسى بن جعفر عن الرجل عليه الخاتم العقيق لايدري يجري الماء تحته إذا توضأ أم لا ، كيف يصنع ؟ قال: «إذا علم أن الماء لايدخله فليخرجه إذا توضأ».

وكذلك الاضمار بعنوان «سألته»٢، وروى الكليني في هذا الباب :

١ . عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس ، عن أبي بصير قال لأبي عبد اللّه عليه‌السلام : قول اللّه جلّ ثناؤه : «الّذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه» قال : «هو الرَّجل يسمع الحديث فيحدّث به كما سمعه لايزيد فيه ولاينقص منه»١.

---

١ الرعاية : ٢٣٢ . ٢٣٤.

٢ راجع قرب الاسناد؛ للحميري : ١٠٦ طبعة النجف سنة ١٣٦٩.

٢ . وعن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين ، عن ابن أبي عمير، عن ابن أُذينة، عن محمّد بن مسلم ، قال : قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام : أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص؟ قال: «إن كنت تريد معانيه فلا بأس»٢.

٣ . وعنه، عن محمّد بن الحسين ، عن ابن سنان، عن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام: إنّي أسمع الكلام منك ، فأُريد أن أرويه كما سمعته منك فلا يجيء. قال: «فتعمّد ذلك ؟ قلت : لا ، فقال: تريد المعاني ؟ قلت: نعم، قال: فلا بأس .

٤ . وعنه، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمّد ، عن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام : الحديث أسمعه منك أرويه عن أبيك، أو أسمعه من أبيك أرويه عنك ؟ قال : «سواء، إلاّ أنّك ترويه عن أبي أحبّ إليَّ ».

وقال أبو عبد اللّه عليه‌السلام لجميل : «ماسمعت منّي فاروه عن أبي»٣.

٢ ـ القراءة :

قال الشهيد في البداية : «وثانيها: القراءة على الشيخ ، وتسمى العرض من حفظ أو من كتاب مما يحفظه الشيخ أو يقرأه والأصل بيده أو بيد ثقة غيره، وهي رواية صحيحة اتفاقا ، وقيل: هو كالتحديث ، وقيل: العرض أعلى، والعبارة عن هذا : قرأت على فلان، أو قرىء عليه وأنا أسمع ، فأقرّ الشيخ به، ثمّ بعدهما ان يقول: حدّثنا وأخبرنا، مقيّدين بقوله: قراءة عليه ونحوه ، أو مطلقين

---

١ الكافي ١: ٥١ .

٢ الكافي ١: ٥١ .

٣ الكافي ١ : ٥١ .

على قول ، وفي تجويز اطلاق الثاني دون الأوّل، وهو الأظهر ، وإذا قال الراوي له : أخبرك فلان بكذا؟ فلم ينكر ذلك صح وإن لم يتكلّم على قول ، وقيل : إنما يقول : قرأ عليه، لا حدّثني ، وما سمعه وحده أو شك قال : حدّثني ، وما سمعه مع غيره يقول: حدّثنا ، ولو عكس الأمر فيهما جاز، ومنع في المصنفات إبدال إحداهما بالأُخرى ، وأما المسموع فيبنى على جواز الرواية بالمعنى ، ولا تصح الرواية والسامع أو المستمع ممنوع منه بنسخ ونحوه، بحيث لايفهم المقروء ، وقيل: يجوز ويعفى عن اليسير ، وليجز الشيخ للسامعين روايته ، وإذا عظم مجلس المحدّث فيبلّغ عنه مستملٍ روى سامع المستملي عن المملي عند بعض، وقيل لايجوز ، وهو الأظهر، ولا يشترط الترائي إذا عرف الصوت أو أخبره ثقة، وقيل : بل يشترط ، وكذا لا يشترط علمه بالسامعين ، ولو قال المحدث : أُخبركم ولا أُخبر فلانا ، أو خصّ قوما بالسماع فسمع غيرهم ، أو قال بعد السماع : لاترو عني، والحال أنه غير ذاكر خطأ للراوي ، روى السامع عنه في الجميع»١.

وفي الرعاية: «(وهي) أي هذه الطريقة (رواية صحيحة) اتفاقا من المحدثين ، وإن خالف فيه من لايعتد به. ولكن اختلفوا في أن القراءة على الشيخ مثل السماع من لفظه في المرتبة أو فوقه أو دونه ، فالأشهر ماتقدّم من ان السماع أعلى ، وقد عرفت وجهه. (وقيل: هو) أي العرض (كتحديثه) أي تحديث الشيخ بلفظه سواء، وهو المنقول عن علماء الحجاز والكوفة، لتحقّق القراءة في الحالتين مع سماع الآخر ، وقيام سماع الشيخ مقام قراءته في مراعاة الضبط ، وورد به حديث عن ابن عباس ان النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «قراءتك على العالم وقراءة العالم عليك سواء». (وقيل: العرض أعلى) من السماع من لفظ الشيخ . وما وقفت لهؤلاء على دليل مقنع إلاّ ملاحظة الأدب مع الشيخ في عدم تكليفه بالقراءة، التي هي بصورة أن يكون تلميذا لاشيخا»٢.

---

١ الدراية : ٨٦ . ٩٣.

٢ الرعاية : ٢٣٩ . ٢٤١ .

وقد حصل التعبير عن هذا النوع بالقراءة والعرض في روايات أهل البيت وكتبهم:

منها: رواية الكليني : وعنه [= محمد بن يحيى] عن أحمد بن محمد ومحمّد بن الحسين عن ابن محبوب عن عبد اللّه بن سنان ، قال : قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام: يجيئني القوم فيستمعون منّي حديثكم فأضجر ولا أقوى ، قال: «فاقرأ عليهم من أوّله حديثا ومن وسطه حديثا ومن آخره حديثا» ١.

وقال النجاشي: «قال شيخنا أبو عبد اللّه محمد بن محمّد بن النعمان في كتابه مصابيح النور : أخبرني الشيخ الصدوق أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه رحمه‌الله، قال : حدّثنا علي بن الحسين بابويه ، قال : حدّثنا عبد اللّه بن جعفر الحميري ، قال: قال لنا أبو هاشم بن داود بن القاسم الجعفري رحمه‌الله : عرضت على أبي محمّد صاحب العسكري عليه‌السلام كتاب يوم وليلة ليونس ، فقال لي : «تصنيف من هذا ؟» فقلت: يُونس آل يقطين. فقال: «أعطاه اللّه بكل حرف نورا يوم القيامة» ٢.

وقال الشيخ الطوسي : «أخبرنا بجميع رواياته الشيخ أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن النعمان ، عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عن محمد بن يعقوب بجميع كتبه.

وأخبرنا الحسين بن عبيد اللّه قراءة عليه أكثر كتبه من الكافي عن جماعة منهم أبو غالب محمد بن محمد الزراري ، وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه وأبو عبد اللّه أحمد بن إبراهيم الصيمري المعروف بابن أبي رافع، وأبو محمد هارون بن موسى التلعكبرى ، وأبو المفضل محمد بن عبد اللّه بن

---

١ الكافي ١ : ٥٢ .

٢ رجال النجاشي ٢ : ٤٢٢ .

المطلب الشيباني ، كلّهم عن محمّد بن يعقوب. وأخبرنا السيد الأجل المرتضى ، عن أبي الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكوفي ، عن الكليني.

وأخبرنا أبو عبد اللّه أحمد بن عبدون عن أحمد بن إبراهيم الصيمري وأبو الحسين عبد الكريم بن عبد اللّه بن نصر البزاز بتفليس وبغداد عن الكليني بجميع مصنفاته ورواياته»١.

٣ ـ الإجازة :

قال في البداية : «ثالثها : الإجازة وهي مأخوذة من جواز الماء، ومنه قولهم: استجزته فأجازني : إذا سقاك لماشيتك أو أرضك . فالطالب للحديث يستجيز العالم علمه فيجيزه له، وحينئذٍ فيتعدى بغير حرف، فتقول : أجزته مسموعاتي مثلاً. وقيل : هي إذن ، فتقول: أجزت له رواية كذا، وقد يحذف المضاف . وأعلاها لمعيّن به أو بغيره، والخلاف فيه أكثر ، ثم لغيره، وفيه خلاف. ويقربه إلى الجواز تقييده بوصف خاص . وتبطل الإجازة بمجهول أو له ككتاب كذا، أو له مرويات كثيرة بذلك الاسم، ولمحمد بن فلان وله موافقون فيه. وإجازته لجماعة لايعرف أعيانهم كاسماعهم . وأجزت لمن شاء فلان باطل، وقيل: لا. ولمن شاء الإجازة أو الرواية ، أو لفلان إن شاء ، أو لك إن شئت يصح، لا لمعدوم، بل ان عُطف على موجود . وتصح لغير مميّز. وفيها للحمل وجهان، ويصحّ للكافر والفائدة إذا أسلم، وللفاسق والمبتدع بطريق أولى، لا بما لم يتحمّله ليرويه عنه إذا تحمّله ، فيعتبر في الرواية تحقيق ماتحمّله قبلها ليرويه. وتصحّ إجازة المجاز وقيل: لا. وينبغي أن يتأمّلها ليروي مادخل تحتها ، فإن أُجيز شيخه بما صح سماعه عنده لم يرو إلاّ ماتحقق إن صح عند شيخه أنه سماع

---

١ الفهرست: ٢١١، ط / نشر الفقاهة، الترجمة ٦٠٢.

شيخه، ويستحسن مع علم المجيز بما أجاز، وكون المجاز عالما. وقيل: يشترط . وإذا كتب بها وقصدها صحت بغير لفظ ، وبه أُولى»١.

وفي الرعاية: «انّ المشهور بين العلماء المحدثين والأُصوليين (أنّه يجوز العمل بها) بل ادعى جماعة الاجماع عليه نظرا إلى شذوذ المخالف. (وقيل) وهو يعزى إلى الشافعي في أحد قوليه وجماعة من أصحابه منهم القاضيان حسين ، والماوردي: (لاتجوز) الرواية بها؛ استنادا إلى أن قول المحدث : اجزت لك أن تروى عني في معنى أجزت لك مالا يجوز في الشرع؛ لأنّه لايبيح رواية ما لم يسمع ، فكأنّه في قوّة : أجزت لك أن تكذب عليّ، وأُجيب بأنّ الإجازة عرفا في قوّة الإخبار بمروياته جملة ، فهو كما لو أخبره تفصيلاً والإخبار غير متوقّف على التصريح نطقا كما في القراءة على الشيخ، والغرض حصول الإفهام وهو يتحقّق بالإجازة ، وبأنّ الإجازة والرواية بالإجازة مشروطان بتصحيح الخبر من المخبر بحيث يوجد في أصل صحيح مع بقية مايعتبر فيها، لا الرواية عنه مطلقا سواء عرف أم لا ، فلا يتحقق الكذب. ثم اختلف المجوّزون في ترجيح السماع عليها أو العكس على أقوال ،ثالثها : الفرق بين عصر السلف . قبل جمع الكتب المعتبرة التي يعوّل عليها ويرجع إليها . وبين عصر المتأخّرين ، ففي الأوّل السماع أرجح؛ لأنّ السلف كانوا يجمعون الحديث من صحف الناس وصدور الرجال ، فدعت الحاجة إلى السماع خوفا من التدليس والتلبيس، بخلاف مابعد تدوينها؛ لأنّ فائدة الرواية حينئذٍ إنّما هي اتصال سلسلة الإسناد بالنبيّ صلى الله عليه وآله تبرّكا وتيمّنا، وإلاّ فالحجّة تقوم بما في الكتب ، ويعرف القويّ منها والضعيف من كتب الجرح والتعديل ، وهذا قويّ متين»٢.

قال الجلالي : والفرق الذي ذكره هو المتعيّن ، ويشهد لذلك ماذكره الأصحاب في تراجم الأعلام.

---

١ الدراية : ٩٣ . ١٠٠ .

٢ الرعاية : ٢٦٠ . ٢٦٤ .

فمن السلف علي بن الحسن بن فضال ، فقد قال : «كنت اقابل أبي وسنّي ثمان عشرة سنة بكتبه ، ولا أفهم إذ ذاك الروايات ولا أستحل أن أرويها عنه».

وهذا تشدّد غريب ؛ فإنّ الرواية لايستلزم الفهم ، بل رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه لأنّ العمر المذكور يؤهّل الإنسان للفهم، بل من هو أقل عمرا من ذلك، وقد استجزت مشايخ على صغر سنّي لا أزال أعتز بها ، مع أنّ تعيّن الحدّ الفاصل بين السلف والخلف غير واضح .

وقد شاعت الإجازة العامة منذ القرن الرابع حتى اليوم، ومنها إجازة الشيخ علي بن الحسين بن بابويه الصدوق بجميع كتبه لما ورد بغداد عام ٣٢٨ لعباس بن عمر الكلوذاني١ وهي . ظاهرا . إجازة شفوية لعامة كتب الصدوق قدس‌سره، وقد تطوّرت الإجازة وحصلت بعض الاجازات لطائفة عامة أو عموم المسلمين .

والغالب في الإجازة طلب المستجيز، وقلّت الإجازة من غير طلب ، وأقدم ما رأيت من ذلك إجازة أبي غالب الزراري (ت/٣٦٨هـ) لحفيده محمد بن عبد اللّه المولود ٣٥٢، فقد كتب له في عام ٣٥٦ رسالة وعدّ كتب أُسرته وقال: «وأجزت لك خاصة روايتها عني»٢، مع أنّ الحفيد كان له من العمر اربع سنين، وبرّر عمله هذا بسبب مقبول في اعتقاده مخاطبا أباه ، ونصّ كلامه : «وقد خفت أن يسبق أجلي إدراكك وتمكّنك من سماع الحديث وتمكّني من حديثك بما سمعته ، وأن أُفرّط في شيء من ذلك كما فرّط جدّي وخال أبي؛ إذ لم يجذباني إلى سماع جميع حديثهما ممّا شاهداه من رغبتي في ذلك، ولم يبق في وقتي من آل أعين أحد يروي الحديث ويطلب علما ، وشححت على أهل هذا البيت . الذي لم يخل من محدّث . أن يضمحلّ ذكرهم ويندرس رسمهم ويبطل حديثهم من

---

١ رجال النجاشي ١ : ١٩٩ .

٢ الكشكول ؛ للبحراني: الاجازة.

أولادهم ، وقد بيّنت لك آخر كتابي هذا أسماء الكتب التي بقيت عندي من كتبي وماحفظت اسناده ، فإن كان قد غاب عنّي شرحت لك ممّن سمعت ذلك وأجزت لك خاصة روايتها عنّي. إلى أن قال : . وعملت هذه الرسالة سنة ٣٥٦»١.

وأقدم إجازة مكتوبة لأصحابنا هي ماكتبه محمد بن داود القمي عام ٣٦٠ ونصها: «قد أجزت هذا الكتاب وهو أول كتاب الزيارات من تصنيفي ، وجميع مصنفاتي ورواياتي، ما لم يقع فيها سهو ولا تدليس لمحمد بن عبد اللّه بن عبد الرحمن بن سميع أعزّه اللّه ، فليرو ذلك عنّي إذا أحب ، لا حرج عليه فيه أن يقول: أخبرنا وحدّثنا . وكتب محمد بن داود القمي فى شهر ربيع الآخر ، سنة ستين وثلاثمائة ، حامدا شاكرا»٢.

وهذه الإجازة نقلها السيد عبد الكريم بن طاووس (ت/٦٩٣هـ) على نسخة من كتاب المزار للقمي، ويفيد هذا النص أُمورا :

١ . ان الكتاب لم يقرأ على المصنّف، بل كتابة الإجازة لم تكن أكثر من الاعلام بكتابه وسائر مصنّفاته ورواياته التي ليست في هذا الكتاب .

٢ . أن قول: «أخبرنا» و «حدثنا» في ذلك القرن لايعني القراءة لذلك ، بل مجرّد الإجازة تكفي في هذا القول .

٣ . ان الاستثناء «ما لم يقع فيها سهو ولاتدليس » يستلزم اشتراط المجيز على المجاز التحرّي في هذا النوع من آفات الرواية.

---

١ رسالة أبي غالب الزراري .

٢ فرحة الغري: ١٤٠ طبعة النجف ١٣٦٨ .

وذهب الشيخ إبراهيم القطيفي في إجازته المؤرخة ٩٢٠ للشيخ شمس الدين الاسترابادي إلى ضرورة الإجازه، ومما قال : «لايقال: مافائدة الإجازة ؟ فإنَّ الكتاب تصحّ نسبته إلى قائله ومؤلّفه ، وكذا الحديث ؛ لأنّه مستفيض أو متواتر، وأيضا فالإجازة لابدَّ فيها من معرفة ذلك ، وإلاّ لم يجز النقل؛ إذ ليس كلّ مجيز يعيّن الكتب وينسبها ، بل يذكر أنَّ ماصحَّ أنّه من كتب الإماميّة ، ونحو هذه العبارة . لأنّا نقول : نسبة الكتاب إلى مؤلّفه لاإشكال في جوازها، لكن ليس من أقسام الرواية ، والعمل والنقل للمذاهب تتوقّف على الرواية ، وأدناها الإجازة ، فما لم يحصل لم تكن مرويّة ، فلا يصحّ نقلها ولا العمل بها، كما لو وجد كتابا كتبه آخر فإنّه وإن عرف أنّه كتبه لايصحّ أن يرويه عنه، فقد ظهرت الفائدة»١.

قال الجلالي : فإن قصد قدس‌سره ضرورة الإجازة لانحصار طرق التحمّل في هذا الزمان بها أو مشقّة غيرها من أنحاء التحمّل لغرض تجنّب الوجادة فهو حق لامرية فيه ، وإن كان مقصده ضرورتها في نفسها، فهو بعيد عن الوجدان .

وقد انتهت مشيخة الحديث في هذا القرن إلى شيخنا العلاّمة أدام اللّه أيامه، فقد صدرت منه إجازات مكتوبة لايمكن حصرها، وعسى ان نوفّق لجمعها ونشرها.

وجعل شيخنا العلاّمة الإجازة ثلاثة أقسام، هي: الإذن في رواية الحديث ، وكتابة الإذن ، وذكر المشايخ ، قال أدام اللّه أيامه مالفظه: «الإجازة هو الكلام الصادر عن المجيز المشتمل على إنشائه الإذن في رواية الحديث عنه بعد إخباره إجمالاً بمرويّاته، ويطلق شائعا على كتابة هذا الإذن المشتملة على ذكر الكتب والمصنّفات التي صدر الإذن في روايتها عن المجيز إجمالاً أو تفصيلاً، وعلى ذكر المشايخ الذين صدر للمجيز الإذن في الرواية عنهم ، وكذلك ذكر مشايخ كل واحد من هؤلاء المشايخ طبقة بعد طبقة إلى أن تنتهي الأسانيد إلى المعصومين عليهم‌السلام . ثم قال بعد كلام : ـ إنّا

---

١ البحار ١٠٨ : ١١٣ .

إذا نظرنا إليها نظرة عميقة نجد فيها فوائد جليلة زائدة على فوائد مطلق الإجازة . ولو بالقول فقط . من اتصال أسانيد الكتب والروايات ، وصيانتها عن القطع والارسال ، ومن التيمّن بالدخول في سلسلة حملة أحاديث آل الرسول صلى الله عليه وآله والتبرك بالانخراط في سلك العلماء الأعلام ورثة الأنبياء والخلفاء عنهم عليهم‌السلام إلى غير ذلك . ومن تلك الفوائد الزائدة : الوقوف على معارف تحصل لنا من النظر في خصوص المكتوبة من الإجازات بأنواعها الثلاثة ، منها: تراجم العلماء الحاملين لأحاديثنا المروية عن المعصومين عليهم‌السلامبمعرفة اسمهم ونسبهم وكنيتهم ولقبهم، ومعرفة شيوخهم المجيزين لهم اسماً ونسبا وكنية ولقبا ، ومعرفة من قرأ عليهم كذلك. ومنها: العلم بجملة من أوصافهم وأحوالهم من شهادات المشايخ لتلاميذهم والتلاميذ لمشايخهم بما له المدخلية التامة في قبول الرواية عنهم والوثوق والاطمئنان بهم. ومنها: معرفة عصرهم وزمان تحمّلهم للأحاديث ومكانه، ومعرفة بعض معاصريهم وتمييز من كان في طبقتهم عمّن لم يكن فيها ، إلى غير ذلك . وكل هذه الفوائد تنكشف لنا من التأمّل في أنواع هذه الإجازات التي قد جرت عادة الأسلاف الصالحين على إصدارها للمجازين منهم في كلّ جيل وزمان ، وصارت سيرة مستمرة لهم منذ عصر المعصومين عليهم‌السلام» ١.

وكلامه رحمه‌الله أوضح من أن يعلّق عليه بشيء وأسدّ من أن يناقش فيه سدّد اللّه خطاه.والحق أنّ الإجازة طريق لتوثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف ، ولها الأهمية في التوثيق وخاصة ان انحصر الإثبات بها والمعاصرة لكلّ من المجيز والمجاز.

وهذا النوع من الإجازات العامّة إنمّا تدل على كثرة المصادر ووفرتها لدى المجيز والمجاز، وتداولها بحيث تغني عن مراجعة كل نسخة منها ، كما هي الحال في عصرنا لكثرة نسخ الكتاب بالطباعة .

---

١ الذريعة ١ : ١٣٢ ، طبعة النجف ١٣٥٥ .

٤ ـ المناولة :

قال الشهيد في البداية : «ورابعها: المناولة ؛ وهي نوعان، إحداهما: المناولة المقرونة بالإجازة، وهي أعلى أنواعها ، ثم لها مراتب: أن يعطيه تمليكا أو عارية لينسخ أصله ، ويقول له: هذا سماعي من فلان، فاروه عني ، ويسمى هذا عرض المناولة؛ إذ القراءة عرض ، وهي دون السماع، وقيل مثله ، ثمّ أن يناوله سماعه ويجيزهُ له ويمسكه ، فيرويه عنه إذا وجده وظفر به أو بما قوبل به ، وهذه لايكاد يظهر لها مزية على الإجازة، وقيل: لامزية لها، فإن أتاه بكتاب فقال: هذا روايتك فناولنيه، ففعل من غير نظر فباطل إن لم يثق بمعرفة الطالب، والا صح الاعتماد عليه ، وكذا إن قال الشيخ : حدّث عني بما فيه إن كان حديثي. وثانيهما : المناولة المجرّدة عن الإجازة، بأن يناوله كتابا ويقول : هذا سماعي مقتصرا عليه ، فالصحيح أنّه لايجوز له الرواية بها، وجوّزها بعض المحدّثين، وإذا روى بها قال : حدّثنا فلان مناولة وأخبرنا مناولة ، وقيل : يجوز أن يطلق ، وجوّزه بعضهم في الإجازة المجرّدة عنها، وخص بعضهم الإجازة شفاها بأنبأني ، وكتابة بكتب إليَّ، وبعضهم استعمل في الإجازة من فوق الشيخ المستمع بكلمة عن ، واعلم أنه لا يزول المنع من اطلاق أخبرنا وحدّثنا بإباحة المجيز لذلك»١.

وعلّق عليه في الرعاية بقوله : «(واعلم انه لايزول المنع من اطلاق أخبرنا وحدّثنا) في الإجازة (بإباحة المجيز لذلك) كما اعتاده قوم من المشايخ من قولهم في إجازاتهم لمن يجيزون لهم : إن شاء قال حدّثنا ، وإن شاء قال أخبرنا؛ لأن الإجازة إذا لم تدل على ذلك لم يفده إذن المجيز»٢.

قال الجلالي : يظهر انه قد حصل تشويش في فهم عبارة متن البداية ، فهنا صور منها: ماذكره الشهيد الثاني في الرعاية. ومنها : ان الجملة الأخيرة من قوله : «واعلم لاترتبط بها ببحث المناولة بل

---

١ الدراية : ١٠١ . ١٠٤ .

٢ الرعاية: ٢٨٦ .

هي راجعة إلى بحث الإجازة، وذكرها في ذيل بحث المناولة . أو أنّ كلمة «المجيز » سهو قلم أُريد بها «المناولة» للكتاب .

وعليه تكون الجملة كالآتي : «(واعلم أنه لايزول المنع من) الرواية بالمناولة المجردة عن الإجازة بسبب جواز (اطلاق) كلمتي (أخبرنا وحدّثنا) على قول بعض المحدّثين الذين قالوا بجواز ان يطلق الرواية بقوله أخبرنا، من دون تقييد بالمناولة كقوله: مناولة، فلا يزول المنع (بإباحة المجيز ذلك) للاطلاق من دون تقييد بالمناولة» .

ويدل على أنّ المناولة وحدها لاتكفي مارواه النجاشي بقوله: «أخبرني ابن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، قال: خرجت إلى الكوفة في طلب الحديث ، فلقيت بها الحسن بن علي الوشاء ، فسألته أن يخرج لي كتاب العلاء بن رزين القلاّء وأبان بن عثمان الأحمر، فأخرجهما إليّ، فقلت له: أُحب أن تجيزهما لي ، فقال لي : يارحمك اللّه وما عجلتك؟ إذهب فاكتبهما وأسمع من بعد ، فقلت: لا آمن الحدثان ، فقال: لو عملت أنّ هذا الحديث يكون له هذا الطلب لاستكثرت منه، فإنّي أدركت في هذا المسجد تسع مائة شيخ كل يقول : حدّثني جعفر بن محمد عليه‌السلام»[1].

فهذا اما زيادة احتياط منه رحمه‌الله، أو أنّه أراد أن يكتب له الإجازة، وذلك لأنّه .كما تقدم . لو حصل العلم لكفى عن أي شيء آخر كما في رواية الرضا عليه‌السلام. فقد روي الكليني بإسناده عن أحمد بن عمر الحلال قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه‌السلام: «الرَّجل من أصحابنا يعطيني

---

١ رجال النجاشي ١ : ١٣٨.

الكتاب ولا يقول : أروه عني يجوز لي أن أرويه عنه؟ قال: فقال : إذا علمت أنَّ الكتاب له فاروه عنه»١.

وأيضا عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد والقاسم بن محمّد عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد اللّه عليه‌السلام: «الحديث أسمعه منك أرويه عن أبيك، أو أسمعه من أبيك أرويه عنك؟ قال: «سواء ، إلاّ أنّك ترويه عن أبي أحب إليَّ»٢.

وقال أبو عبد اللّه عليه‌السلام: «ماسمعته منّي فاروه عن أبي»٣.

فالمناط في كلّ ذلك حصول العلم والأنحاء الثمانية كلّها طرق لحصول العلم والاطمئنان ، وليست لها موضوعية ، بل طريقيّة محضة.

٥ ـ الكتابة :

قال الشهيد في البداية : «وخامسها : الكتابة ؛ وهي أن يكتب الشيخ مرويّه لغائب أو حاضر بخطه أو يأذن لثقة يكتبه له، وهي أيضا ضربان : مقرونة بالإجازة ، وهي في الصحة والقوّة كالمناولة المقرونة بها ، ومجرّدة عنها. والأشهر بينهم جواز الرواية بها لتضمّنها الإجازة معنى، كما يكتفى في الفتوى الشرعية بالكتابة ، نعم يعتبر معرفة الخط بحيث يأمن التزوير، وشرط بعضهم البينة ، ويقول فيها: كتب إليّ فلان قال حدّثنا فلان، أو أخبرنا مكاتبة ، لا حدّثنا»٤.

---

١ الكافي ١: ٥٢ .

٢ الكافي ١: ٥١ .

٣ الكافي ١ : ٥١ .

٤ الدراية : ١٠٤ . ١٠٦ .

وفي الرعاية : «(نعم يعتبر معرفة الخط) أي خط الكاتب للحديث (بحيث يأمن) المكتوب إليه (التزوير ، وشرط بعضهم البينة) على الخط ولم يكتف بالعلم بكونه خطه؛ حذرا من المشابهة ؛ إذ العلم في مثل ذلك عادي لا عقلي ، والأوّل أصح وان كان هذا احوط . ثم على تقدير حجية المكاتبة ، فهي أنزل من السماع، حتى يرجّح ماروي بالسماع على ماروي بها ، مع تساويهما في الصحة وغيرها من المرجحات ، وإلاّ فقد ترجّح المكاتبة بوجوه أُخر»١.

وقد روى الكليني عن عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهران ، عن محمّد بن منصور الخزاعي ، عن عليّ بن سويد ومحمّد بن يحيى، عن محمّد بن الحسين، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع ، عن عمّه حمزة بن بزيع، عن عليّ بن سويد والحسين بن محمد ، عن محمد بن أحمد النهديّ، عن إسماعيل بن مهران ، عن محمّد بن منصور، عن عليَّ بن سويد ، قال: كتبت إلى أبي الحسن موسى عليه‌السلام وهو في الحبس كتابا أسأله عن حاله وعن مسائل كثيرة، فاحتبس الجواب عليَّ أشهرا ثمّ أجابني بجواب هذه نسخته : «بسم اللّه الرحمن الرحيم ، الحمد للّه العليّ العظيم الذي بعظمته ونوره أبصر قلوب المؤمنين ، وبعظمته ونوره عاداه الجاهلون ، وبعظمته ونوره ابتغى من في السماوات ومن في الأرض إليه الوسيلة بالأعمال المختلفة والأديان المتضادّة ، فمصيب ومخطىء ، وضالٌّ ومهتدي ، وسميعٌ وأصمّ ، وبصيرٌ وأعمى حيران، فالحمد للّه الذي عرّف ووصف دينه محمدا صلى الله عليه وآله . أمّا بعد، فإنّك أمرؤٌ أنزلك اللّه من آل محمّد بمنزلة خاصّة، وحفظ مودّة مااسترعاك من دينه وما ألهمك من رشدك ، وبصّرك من أمر دينك بتفضيلك إيّاهم، وبردّك الأُمور إليهم ،كتبت تسألني عن أُمور كنت منها في تقيّة ومن كتمانها في سعة ، فلمّا انقضى سلطان الجبابرة وجاء سلطان ذي السلطان العظيم بفراق الدنيا المذمومة إلى أهلها العتاة على خالقهم ، رأيت أن أُفسّر لك ماسألتني عنه مخافة أن يدخل الحيرة على ضعفاء شيعتنا من قبل

---

١ الرعاية : ٢٨٩ .

جهالتهم، فاتّق اللّه عزّ ذكره ، وخصّ بذلك الأمر أهله، وأحذر أن تكون سبب بليّة على الأوصياء أو حارشا عليهم بإفشاء ما استودعتك وإظهار ما استكتمتك ، ولن تفعل إن شاء اللّه ، إنَّ أوَّل ماأُنهي إليك : أنّي أنعي إليك نفسي في لياليّ هذه ، غير جازع ولا نادم ولا شاكّ فيما هو كائن ممّا قد قضى اللّه عزَّ وجلَّ وحتم، فاستمسك بعروة الدِّين، آل محمد والعروة الوثقى ، الوصي بعد الوصي ، والمسالمة لهم والرّضا بما قالوا.. إلى آخر الحديث»١.

٦ ـ الإعلام:

قال الشهيد في البداية : «وسادسها: الإعلام؛ وهو أنّ يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب روايته أو سماعه مقتصرا عليه ، وفي جواز الرواية به قولان ،وثالث : له أن يرويه عنه وإن نهاه ، والأقوى عدمه مطلقا ، وفي معناه : ما لو أوصى له عند موته أو سفره بكتاب يرويه ، وفيه القولان ، ولكن الصحيح هنا المنع»٢.

وفي الرعاية: «(وفي جواز الرواية به أقوال): أحدها : الجواز تنزيلاً له منزلة القراءة على الشيخ ؛ فإنّه إذا قرأ عليه شيئا من حديثه وأقرّ بأنّه روايته عن فلان جاز له أن يرويه عنه وإن لم يسمعه من لفظه ، ولم يقل: إروه عنّي أو أذنت لك في روايته عنّي، وتنزيلاً لهذا الإعلام منزلة من سمع غيره يقرّ بشيء ، فله أن يشهد عليه وان لم يستشهده ، بل وإن نهاه، وكذا لو سمع شاهد يشهد بشيء يصير شاهد فرع وإن لم يستشهده؛ لأنّه يشعر بإجازته له كما مرّ في الكتابة وإن كان أضعف . والثاني : المنع؛ لأنّه لم يجزه ، فكانت روايته عنه كاذبة، وربما قيس أيضا على الشاهد إذا ذكر في غير مجلس

---

١ الكافي ٨ : ١٢٤ ـ ١٢٦ .

٢ الدراية : ١٠٦ ـ ١٠٧ .

الحكم شهادته بشيء ، فإنّه ليس لمن سمعه أن يشهد على شهادته إذا لم يأذن له ولم يشهده على شهادته الأصل ممنوع»١.

مثال ذلك : ماورد من الإمام العسكري عليه‌السلام في كتاب عمل يوم وليلة ؛ تأليف محمد بن أحمد بن عبد اللّه بن مهران بن خانبة الكرخي ، أبو جعفر، قال النجاشي: «أخبرنا أبو العباس بن نوح ، قال : حدثنا الصفواني، قال : حدّثنا الحسن بن محمد بن الوجنا أبو محمّد النصيبي قال : كتبنا إلى أبي محمد نسأله أن يكتب أو يخرج إلينا كتابا نعمل به، فأخرج إلينا كتاب عمل ، قال الصفواني: نسخته ، فقابل بها كتاب ابن خانبة زيادة حروف أو نقصان حروف يسيرة»٢.

٧ ـ الوجادة :

قال الشهيد في البداية : «وسابعها : الوجادة ، وهي مصدر وجد غير مسموع ، وهو أن يجد إنسان مرويّ إنسان بخطه فيقول : وجدت أو قرأت بخط فلان ، وهو منقطع مرسل، ولكن فيه شوب اتصال، فإن لم يتحقّق الواجد الخط قال : بلغني أو وجدت في كتاب أخبرني فلان أنه بخط فلان، وإذا نقل من نسخة موثوق بها في الصحة لمصنف ، قال فيه: قال فلان ، وإلاّ قال : بلغني، إلاّ أن يكون الناقل ممّن عرف الساقط والمغيّر. وفي جواز العمل بالوجادة الموثوق بها قولان ، ولا خلاف بينهم في منع الرواية بها، ولو اقترنت الوجادة بالإجازة ، فلا إشكال»٣.

وفي الرعاية : «قد تسامح أكثر الناس في هذا الزمان باطلاق اللفظ الجازم في ذلك من غير تحرّزٍ وتثبّت ، فيطالع أحدهم كتابا منسوبا إلى مصنف معين ، وينقل منه عنه من غير أن يثق بصحّة

---

١ الرعاية : ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

٢ رجال النجاشي ٢ : ٢٤٠ .

٣ الدراية : ١٠٨ ـ ١٠٩ .

النسخة قائلاً : قال فلان كذا وذكر فلان، وليس بجيد »١، وقال أيضا : «(وفي جواز العمل بالوجادة الموثوق بها قولان) للمحدّثين والأُصوليين، فنقل عن الشافعي وجماعة من نظّار أصحابه جواز العمل بها ، ووجّهوه بأنّه لو توقّف العمل فيها على الرواية لانسدّ باب العلم بالمنقول؛ لتعذّر شرط الرواية فيها. وحجة المانع واضحة حيث لم يحدث به لفظا ولا معنى (ولا خلاف بينهم في منع الرواية بها) لما ذكرناه من عدم الإخبار . (ولو اقترنت الوجادة بالاجازة) بأن كان الموجود خطّه حيّاً وأجازة، أو أجازه غيره عنه ولو بوسائط (فلا إشكال) في جواز الرواية والعمل حيث يجوز العمل بالاجازة»٢.

قال الحارثي: «الذي استمرّ عليه العمل حديثا وقديما وهو من باب المنقطع، وفيه شوب اتصال يجوز العمل به عند كثير من المحققين عند حصول الثقة»٣.

ويدل على ذلك من روايات أهل البيت عليهمالسلام رواية الكليني عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن بن أبي خالد شنبولة قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليهالسلام: «جعلت فداك إنَّ مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد اللّه عليهماالسلام وكانت التقيّة شديدة فكتموا كتبهم ولم تُرو عنهم ، فلمّا ماتوا صارت الكتب إلينا ، فقال: «حدّثوا بها فإنّها حقٌّ»٤.

---

١ الرعاية : ٣٠٠ .

٢ الرعاية : ٣٠١ . ٣٠٣ .

٣ وصول الأخيار : ١٢٩ .

٤ الكافي ١ : ٥٣ .

وأيضا قال أبو محمد الحسن بن عليّ عليهماالسلام وقد سئل عن كتب بني فضّال كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاء؟ فقال عليه‌السلام: «خذوا بما رووا وذروا مارأوا»١.

ويدل على ذلك أيضا الروايات الآمرة بالكتابة ، منها : مارواه الكليني عن عليَّ بن محمّد بن عبد اللّه، عن أحمد بن محمد ، عن أبي أيّوب المدينيّ، عن ابن أبي عمير، عن حسين الأحمسي، عن أبي عبد اللّه عليه‌السلام قال: «القلب يتّكل على الكتابة»٢.

وعن الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمّد، عن الحسن بن علي الوشّاء ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد اللّه عليه‌السلام يقول : «اكتبوا فإنّكم لاتحفظون حتّى تكتبوا»٣.

وعن محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن الحسن بن عليّ بن فضّال ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة قال: قال أبو عبد اللّه عليه‌السلام : «احتفظوا بكتبكم فإنّكم سوف تحتاجون إليها»٤.

وعن عدَّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي ، عن بعض أصحابه ، عن أبي سعيد الخدريّ، عن المفضّل بن عمر ، قال : قال أبو عبد اللّه عليه‌السلام : «أكتب وبثّ علمك

---

١ الكافي ٢ : ٢٥٣ .

٢ الكافي ١ :٥٢ .

٣ الكافي ١ :٥٢ .

٤ الكافي ١ :٥٢ .

في إخوانك، فإن متَّ فأورث كتبك بنيك ، فإنّه يأتي على الناس زمان هرج لايأنسون فيه إلاّ بكتبهم»١.

فإن الأمر بالكتابة والأمر بتوريث الكتب ليس إلاّ للانتفاع بها وخاصّة في زمن الهرج؛ لنقل الثقافة بالتدريس والإملاء، ولا يمكن إلاّ بالرجوع إلى التراث الموروث، ولولا حجّية الوجادة بمثل هذه الامارات لما كان للحديث والأمر المذكور فائدة.

مثال ذلك: من الوجادة كتاب الرجال لابن الغضائري (ت/٤١١هـ) على ماذهب إليه شيخنا العلاّمة ؛ حيث انه ليس للأعلام إليه سند ، بل وجده السيد ابن طاووس (ت/٦٧٣هـ) وأدرجه في كتابه حلّ الإشكال ، وكذلك تبعه من بعده تلميذه العلاّمة الحلي (ت/٧٣٦هـ) في خلاصة الأقوال ، وابن داود الحلي في الرجال، وقد تقدم البحث حوله في الأُصول الرجالية٢.

ومنها: كتاب فقه الرضا عليه‌السلام فقد وجد القاضي أمير حسين بن حيدر ، سبط المحقق الكركي هذا الكتاب أيام جواره في مكة المكرمة ، وقد حمله جماعة من شيعة قم واستنسخه ثمّ أتى به إلى اصفهان وعرضه على الشيخ محمد تقي المجلسي (ت/١٠٧١هـ)، واتخذه مصدرا ، ومن بعده نجله الشيخ محمّد باقر المجلسي (ت/١١١٠هـ) وسعى في نشره بين الاعلام ، بل ذهب رحمه‌الله إلى انه كان مصدرا للقدماء ، قال المجلسي: «نقل الصدوق هذه العبارة بعينها [= في مسألة الوضوء] في الفقيه٣ وأكثر مايذكره هو ووالده بلا سند مأخوذ من هذا الكتاب»٤.

---

١ الكافي ١ : ٥٢ .

٢ راجع البحث عن الأُصول الرجالية في أول الفصل الثاني من هذا الكتاب .

٣ من لايحضره الفقيه ١ : ٤٦ .

٤ بحار الأنوار ٨١: ٢٧ .

وقد بحث في ذلك الأعلام من بعده ، ووصل السيد حسن الصدر (ت/١٣٥٤هـ) إلى أنّ الكتاب هو كتاب التكليف للشلمغاني (ت/٣٢٢هـ)١.

في كيفية رواية الحديث :

قال الشهيد في البداية : «وأكملها: ما اتفق من حفظه ويجوز من كتابه وان خرج من يده ، مع أمن التغيير على الأصح ، وأفرط قوم فأبطلوها ، وفرّط آخرون فرووا من كتاب غير مقابل فجرحوا بذلك ، والضرير إذا لم يحفظ مسموعه يستعين بثقة في ضبط كتابه ، ويحتاط إذا قرأ على حسب حاله ، حتى يغلب على ظنّه عدم التغيير ، وهو أولى بالمنع من مثله في البصير، وكذا القول في الأُمّي أن يروي من نسخة فيها سماعه، أو من نسخة قوبلت بها، أو من نسخة سمعت على شيخه، أو فيها سماع شيخه، أو كتبت عنه، وإلاّ فلا»٢.

وللشيخ الحارثي كلمة ذهبية في كيفية كتابة الحديث وضبطه ، قال مالفظه: «قد قدّمنا أنّه كان بعض السلف يكره كتابة الأحاديث لخوف التزوير ، وترك الحفظ للاتكال على الكتابة. ثم بيّنا أن ذلك عنت بيّن، وقدّمنا ما يدل على وجوب كتابتها فضلاً عن جوازه، وقد وقع الإجماع على ذلك، خصوصا في زماننا هذا الذي كادت تندرس فيه آثار أهل البيت عليهم‌السلام ، بل اندرست أكثر معالمه وعلومه وكيفيات استفادته وإفادته ، وكادت تنقطع روايته ويجهل قدره ونفعه ، نسأل اللّه العصمة والتوفيق لما يحبّ ويرضى. فالواجب على كاتبه صرف الهمّة إلى ضبطه وتحقيقه شكلاً ونقطا وتبيينا لحروفه بحيث يؤمن اللبس معه، ولا سيما شكل الملتبس ونقطه فإنه أهم. وقد روينا عن محمد

---

١ راجع الذريعة : التكليف وفهرس التراث. والوجيزة؛ للمشكيني: ٩٤ . ٩٨.

٢ الدراية : ١١٠ . ١١١ .

بن يعقوب عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن جميل بن دراج، قال: قال أبو عبد اللّه عليه‌السلام: «أعربوا أحاديثنا فإنّا قوم فصحاء»١.

وذكره قدس‌سره أُمورا، أهمّها فائدتان :

الأُولى : إذا كان للحديث اسنادان أو أكثر تامّان أو ناقصان كتبوا عند الانتقال من سند إلى آخر (ح) علامة للتحويل ، فيقرأ القارىء حاء تامّة ، ليدل على التحويل. ومنهم من قال: إنّ هذه الحاء رمز عن (صح)، لئلاّ يتوهّم أنّ متن الحديث سقط ، ولئلاّ يركّب الإسناد الثاني على الإسناد الأوّل فيجعلهما واحدا. والحقّ أنّها من التحويل من اسناد إلى آخر أو من الحائل بين الإسنادين كما قدمناه ، وما ذكروه من التعليل ثانيا هو نفس ماقلناه. ومحمد بن يعقوب والشيخ الطوسي رحمهما اللّه وكثير من محدّثينا يكتفون بحرف العطف ، سواء كان السند الثاني تاما أم ناقصا ، ولا بأس به٢.

الثانية : قد اصطلحوا على حذف أشياء في الكتابة دون القراءة ، وجرت العادة بذلك واشتهر بحيث لايخفى ولا ينكر،فمنها : لفظة «قال » بين رجال السند .

ومنها : لفظة «وبالإسناد المذكور» أو «وبه » ، وذلك عند كتابة الاجزاء المشتملة على أحاديث باسناد واحد .

ومنها : همزة «أبي فلان » عند النداء ، نحو «يا با سعيد » .

ومنها : ألف «يا» في نداء رسول اللّه صلى الله عليه وآله .

---

١ الكافي ١ : ٥٢ .

٢ وصول الأخيار : ٢٠٠.

ومنها : مدّة كاف التعليقية من نحو «كتبه» ونحو ذلك .

ومنها : ألف الوصل من «بسم اللّه» فقط .

ومنها : ألف «الحارث » و «مالك » و «خالد» ونحو ذلك.

ومنها : ألف المنصوب من نحو «رأيت أنس » ، و «سمعت محمد يقول ».

وقد اصطلحوا أيضا على إثبات أشياء في الكتابة دون القراءة، مثل كتابة الواو لـ «عمرو» ليفرق عن عمر ، ومثل كتابة ألف بعد واو الجمع ، وقد يلحقونه أيضا بعد الواو من صفة المذكر نحو «يغزوا » و «يدعوا»، وأمثال ذلك مما هو مقرر في فن الخط١.

وفصّل قدس سره أُمورا أصبحت غير عمليّة اليوم؛ لكثرة الكتب المطبوعة وقلّة الفرص، وينبغي استبدالها بعلامات الإختزال وعلامات التنقيط المستعملة في تحرير الكتابة المتعارفة اليوم :

وأهمّ علامات الاختزال :

اه = انتهى.

الخ = الى آخره.

أنا = أخبرنا.

أنبأ = أنبأنا.

ثنا = حدّثنا.

س = السؤال

---

١ وصول الأخيار: ٢٠٠ .

ج = الجواب.

خ ل = نسخة بدل .

ح = حينئذٍ.

ح = حيلولة السند.

ره = رحمه‌الله .

ص = صلى الله عليه وآله .

ع = عليه‌السلام.

هف = هذا خلف.

وأهمّ علامات التنقيط :

؟ = علامة الاستفهام .

! = علامة التعجّب .

، = للاستغناء عن حرف العطف بين الكلمات المتسلسلة.

؛ = الفصل بين الجمل التامّة المتسلسلة.

.. = للتأكيد على الفصل .

... = لحذف كلمة أو أكثر .

: = لبيان ما تقدّم.

( ) = للزيادة المقحمة للتوضيح.

« » = للنصّ المنقول .

[ ] = للزيادات على النصّ.

كما أنّ بعض المؤلّفين استخدم علامات خاصّة في تأليفه ونبّه على ذلك في مقدمة كتابه؛ فلا بدّ من مراجعة اسلوب كلّ مؤلّف في الحديث والفقه لمعرفة مراده، وأهمّها :

كا = الكافي للكليني.

صا = الاستبصار للطوسي .

يب = التهريب للطوسي أيضا.

يه = من لا يحضره الفقيه للصدوق.

وقد ذكر المجلسي في أوّل بحار الانوار جردا وافيا بالاختزالات التي استخدمها في كتابه. وسيأتي في آخر الكتاب الاختزالات المعمولة في كتب الدراية والرجال .

الإسناد

ألّف كثير من علماء الشيعة الإمامية كتب «الأثبات» و «المشيخات» يوصلون فيها أسانيدهم إلى أصحاب الكتب الأربعة وغيرها من مؤلّفات الشيعة، وأوسعها: «خاتمة المستدرك» تأليف الشيخ ميرزا حسين النوري المتوفى سنة ١٣٢٠ هـ ، والذي يعتبر . بحكم تأخّره . أجمع وأوسع ماكتب في هذا الباب، وإنّي عملاً بقول الشاعر:

فتشبّهوا إن لم تكونوا مثلهم إنَّ التشبّه بالكرام فلاح

استجزت مشائخ عدّة بأسانيدهم الموصولة منهم : السيّد الوالد دام ظلّه ، وأُستاذي الفقيه الحكيم ، نادرة الزمن: السيد ميرزا حسن البجنوردي، والمصلح الشهير السيد محمد علي، الملقّب بهبة الدين الشهرستاني، والعلاّمة الكبير السيد مهدي الخوانساري، ومفخرة الشيعة السيد شهاب الدين المرعشي، وغيرهم ممن يطول ذكرهم.

وأكتفي هنا بذكر شيخنا عالي الإسناد شيخ المحدّثين: الشيخ محمد محسن بن الحاج علي بن المولى محمد رضا بن الحاج محسن الطهراني المحسني المنزوي، وقد اشتهر بلقبه «آقا بزرك الطهراني» .

ولد دام ظلّه سنة ١٢٩٣ هـ بطهران . وتشرّف للعتبات المقدسة بالعراق في شوال سنة ١٣١٣ هـ زائرا ثم عاد إلى بلاده وهاجر سنة ١٣١٥ هـ إلى النجف الأشرف لطلب العلم والتزم صحبة شيخه الميرزا حسين النوري ، وحضر دروس الشيخ محمد كاظم الخراساني صاحب الكفاية وشيخ الشريعة الإصبهاني والشيخ محمد تقي الشيرازي وغيرهم ، ثم هاجر إلى سامراء سنة ١٣٢٩ هـ، وبقي فيها حتّى سنة ١٣٢٥ هـ فعاد إلى النجف الأشرف وأسس فيها مكتبة عامرة، أشرف بنفسه عليها، وكثيرا ماستفدت منها.

وبلغت مؤلفاته خمسة وعشرون كتابا ورسالة ، وأشهرها :

١ . الذريعة إلى تصانيف الشيعة.

٢ . وطبقات أعلام الشيعة ، حسب القرون ابتداءً من القرن الرابع الهجري .

٣ . مصفّى المقال في مصنّفي علم الرجال .

٤ . توضيح الرشاد في تاريخ حصر الإجتهاد .

٥ . المشيخة أو الإسناد المصفّى. وقد اقتصر فيه على مشائخه الرجاليين بأسانيدهم من الرجاليين . ومشائخة كثرة بلغوا عشرين شيخا وأشهرهم :

١ . الشيخ ميرزا حسين النوري ، المتوفى ١٣٢٠ هـ .

٢ . السيد مرتضى الكشميري، جمال السالكين، المتوفى ١٣٢٣ هـ .

٣ . الشيخ ميرزا حسين الخليلي ، المتوفى ١٣٢٦ هـ .

٤ . الشيخ محمد كاظم الخراساني ، المتوفى ١٣٢٩ هـ .

٥ . الشيخ فتح اللّه النمازي، شيخ الشريعة الإصبهاني (١٢٦٦ . ١٣٣٩ هـ).

وأروي جميع كتب الحديث للشيعة الإمامية من الكتب الأربعة . التي هي في الاشتهار كالشمس في رابعة النهار . وغيرها من الكتب والأُصول ، والجوامع ، والمشيخات ، والمؤلفات ، عن مشايخي العظام المتقدم ذكرهم، عن مشايخهم بأسانيدهم المتّصلة إلى أصحابها، وأُحيل التفصيل إلى خاتمة المستدرك للشيخ النوري رحمه‌الله الذي جمع فيها جميع الطرق والأسانيد . عن تلميذه الأجل شيخنا العلاّمة الشيخ آقا بزرك الطهراني دام ظلّه وأذكر هنا سندا واحدا إلى أصحاب الكتب الأربعة التي عليها المدار.

فأروى عاليا عن مشايخي الاعلام وأعلاهم سندا :

١ . شيخنا العلاّمة شيخ المحدثين في القرن الرابع عشر الشيخ محمد محسن بن علي بن محمد بن رضا بن محسن الرازي النجفي ، الملقّب بآقا بزرك الطهراني١.

٢ . عن شيخه المحدث محمد حسين النوري (ت/١٣٢٠ هـ)

٣ . عن ميرزا هاشم الخوانساري (ت/١٣١٧ هـ) .

٤ . عن السيد صدر الدين العاملي (ت/١٢٦٣ هـ) .

---

١ قال المحقق: توفي رحمه‌الله في ١٨ ذي الحجة ١٣٨٩ هـ ، وكان أوّل من أرّخ وفاته الشاعر الكاظمي السيد موسى الهندي بقوله :

إنّ المصاب فادح فليصمت المؤبّن

إن تدفنوا فالعلم والتقوى جميعا تدفنوا

كان اسمه تاريخه «آقا بزرك محسن »

٥ . عن محمّد مهدي بحر العلوم (ت/١٢١٢ هـ) .

٦ . عن محمد باقر الوحيد البهبهاني (ت/١٢٠٦هـ) .

٧ . عن والده محمد اكمل .

٨ . عن المولى محمد باقر المجلسي (ت/١١١٠هـ) بأسانيده.

٩ . عن محمد بن الحسن الحر العاملي (ت/١١٤٠هـ) بأسانيده.

وبالإسناد عن المجلسي (ت/١١١٠هـ):

٩ . عن محمد محسن الفيض الكاشاني (ت/١٠٩١ هـ) بأسانيده.

وبالإسناد عن بحر العلوم (ت/١٢١٢ هـ):

٦ . عن الشيخ يوسف البحراني (ت/١١٧٦هـ) .

٧ . عن الشيخ عبد اللّه البلادي.

٨ . عن الشيخ سليمان الماحوزي .

٩ . عن الشيخ محمد بن يوسف .

١٠ . عن السيد نعمة اللّه الجزائري (ت/١١١٢ هـ) .

١١ . عن الشيخ عبد عليّ بن جمعة الحويزي (ت/١١١٢ هـ) بأسانيده.

وبالإسناد عن سليمان الماحوزي:

٩ . عن السيد هاشم البحراني (ت/١١٠٧ هـ) بأسانيده.

وبالإسناد عن المجلسي (ت/١١١٠ هـ) :

٩ . عن والده محمد تقي المجلسي (ت/١٠٧٠ هـ) .

١٠ . عن بهاء الدين محمد العاملي (ت/١٠٣١ هـ) .

١١ . عن والده الحسين بن عبد الصمد (ت/٩٨٤ هـ) .

١٢ . عن زين الدين الشهيد الثاني (ت/٩٦٦ هـ) .

١٣ . عن نور الدين علي بن عبد العال الميسي (ت/٩٤٠هـ).

١٤ . عن محمد بن المؤذن الجزيني .

١٥ . عن ضياء الدين علي بن محمد بن مكي.

١٦ . عن والده محمد بن مكي الشهيد الأوّل (ت/٧٨٦هـ) .

١٧ . عن السيد مهنابن السنان المدني .

١٨ . عن حسن بن يوسف ، العلاّمة الحلي (ت/٧٢٦ هـ).

١٩ . عن جعفر بن الحسن، المحقق الحلي (ت / ٦٧٦ هـ).

٢٠ . عن رشيد الدين محمد بن عليّ بن شهراشوب (ت /٥٨٨هـ) .

٢١ . عن الفضل بن الحسن الطبرسي (ت/٥٠٢ هـ) باسانيده.

وبالإسناد عن العلاّمة الحلي (ت/٧٢٦ هـ) :

١٩ . عن السيد رضي الدين علي بن طاووس (ت/٦٦٤هـ) .

٢٠ . عن نجيب الدين علي السوراوي .

٢١ . عن الحسين بن هبة اللّه بن رطبة (ت/٥٦٠ ح) .

٢٢ . عن أبي عليّ المفيد الثاني الطوسي (ت/٥١٥ ح).

٢٣ . عن والد أبي جعفر محمد بن الحسن الشيخ الطوسي (ت/٤٦٠هـ) بأسانيده.

وبالإسناد عن الشيخ الطوسي (ت/٤٦٠ هـ):

٢٤ . عن الشيخ محمد بن النعمان المفيد (ت/٤١٣ هـ).

٢٥ . عن أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه ، الشيخ الصدوق (ت/٣٨١هـ).

٢٦ . عن مظفر بن جعفر بن مظفر العلوي السمرقندي .

٢٧ . عن جعفر بن محمد بن مسعود العياشي .

٢٨ . عن محمد بن مسعود العياشي (ت/٣٢٩ح) بأسانيده .

وبالإسناد عن الشيخ الطوسي (ت/٤٦٠ هـ) :

٢٥ . عن الحسين بن عبيد اللّه الغضائري (ت/٤١٢هـ) .

٢٦ . عن أبي غالب أحمد بن محمد الزراري (ت/٣٦٨هـ) .

٢٧ . عن محمد بن يعقوب الكليني (ت / ٣٢٩ هـ) بأسانيده المشهورة وطرقه المشروحة ، ونكتفي بهذا المقدار من الطرق والأسانيد ، وطالب التفصيل يرجع إلى الأثبات والمشيخات، وأشهرها تداولاً اليوم:

المشيخة ؛ لشيخنا العلاّمة الطهراني دام ظله وخاتمة المستدرك ؛ للمحدّث النوري ، المتوفى ١٣٢٠ هـ .

ولؤلؤة البحرين ؛ للشيخ يوسف البحراني، المتوفى سنة ١١٨٦ هـ .

ومشجّرة علماء الإمامية ؛ للسيد أبي القاسم الطباطبائي (ت/١٣٦٢ هـ) طبعة طهران ١٣٧٨.

وأروى الأخير عن خاتمة المحدثين في القرن الحاضر السيد شهاب الدين المرعشي دامت بركاته.

وقلّ من جمع بين أنواع التحمّل المذكورة من الأصحاب ، ومن هذه القلة محمد بن عليّ بن شهراشوب (ت/٥٨٨ هـ) ، حيث صرح في مقدمة كتابه المناقب بقوله: «أذن لي جماعة من أهل العلم والديانة بالسماع والقراءة والمناولة والمكاتبة والإجازة فصحّت لي الرواية عنهم» ثمّ ذكر طرقه١.

وقد حذوت حذوه فاستجزت شيخي العلاّمة الطهراني عام ١٣٨٩ فأجازني كذلك، وقرأت عليه أحاديث كتاب أبواب العلم من الكافي وهو يسمع، ثم قرأها شارحا بعض الفوائد في الأسانيد والمتون ، وأحال التفصيل إلى كتب الأصحاب ، وهذا نصّ الإجازة: «بسم اللّه الرحمن الرحيم، الحمد للّه ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا ومولانا أبي القاسم محمد بن عبد اللّه خاتم النبيّين وعلى أوصيائه الأئمة المعصومين الحافظين عنه ما أُوحي إليه في الكتاب المبين من الآن إلى قيام يوم الدين.

وبعد، فإنّ السيد السند الثقة الثبت المعتمد النازل منّي منزلة الولد السيد محمد حسين نجل العلامة الأجل السيد محسن الحسيني الجلالي الحائري المولد و زاد اللّه في توفيقاته، استجازني في الرواية قبل سنوات ، فكتبت له إجازة عامّة مختصرة لتصح بها روايته عني كافّة ماصنفه علماء المسلمين من الأُصول والكتب من صدر الإسلام حتى اليوم، فهو مجاز عنّي في ذلك ، ولقد أكثر من التردد إلى مكتبتي الموقوفة (١٣٧٥هـ) لانتفاع طلاب النجف الأشرف فكان يشتغل بمطالعة مافيها

---

١ مناقب ابن شهراشوب ١ : ٦ (المقدمة).

من الكتب ويستفيد من مطبوعها ومخطوطها ليلاً ونهارا وكان في كثير من الليالي يبيت في المكتبة مشغولاً بالفحص والتنقيب لاستخراج مجهولاته. والبسط والتوسعة في حدود معلوماته ، مجدّا في المطالعة والكتابة والاستفادة ، تاركا للأكل والشرب والنوم والاستراحة إلى طلوع الشمس ، فنال بهذا السعي البليغ مقاما شامخا؛ وحاز من الفضائل مبلغا لايستهان به وذلك من فضل اللّه التي اختص به، فلم نر في سائر الشبان من أترابه مثل ذلك، نسال اللّه جلّ جلاله زيادة التوفيق لهذا السيد الجلالي الشفيق.

ولقد كنت أُناوله بعض تلك الكتب وأعرض عليه بعض خصوصياته، وأشرح له ترجمة مؤلفه، وأُطلعه على بعض فوائده، وأذكر له فهرس مطالبه، وأقرأ عليه بعض مواضعه وهو يسمع أو هو يقرأ وأنا سامعه ، وبالاخص المخطوطات التي بقلمي من تآليفي، أو تصنيف غيري، فلذلك رغب السيد المعزى إليه أن اكتب له كلمة تكشف عن تحمّله عني لسائر الانحاء الثمانية: من المناولة، والعرض والسماع مني، والقراءة عليَّ ، والاستماع مني، والإعلام بأنّه خطّي أو تصنيفي أو خطّ غيري، فأجبت مسألته ونزلت عند رغبته، وكتبت هذه الجملة بيدي المرتعشة في مكتبتي العامة في السادس عشر من محرم الحرام عام سبعة وثمانين وألف ، وأنا الفاني الشهير بآقا بزرك الطهراني» (محل الختم الشريف).

وليكن هذا مسك الختام وآخر دعوانا : أن «اَلْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ».

المصطلحات

وقد يوصف الحديث بألفاظ لايراد منها سوى معانيها اللغوية كقولهم : معضل، مشكل، مؤوّل، مطروح، متروك . وأهمّ مصطلحات المحدّثين مايأتي:

الأثر : ماروى عن الصحابة خاصة .

الإسناد = السند .

أسند عنه = فيه خلاف ، والظاهر النقل عنه بلا واسطة .

الأصل : عبارة عمّا اقتصر فيه على الأخبار مما دوّن لأوّل مرة عن الائمة عليهمالسلام أو عن أصحابهم .

الأوليّة : أوّل مايسمعه المحدّث من المسلسلات.

الإملاء : رواية الأحاديث على التلاميذ شفهيا.

التابعي : من أدرك أصحاب النبي صلى الله عليه وآله دونه.

البدل : رواية حديث من طريقين يتعدد فيها الشيوخ في مرتبة ثالثة كشيوخ شيوخ الكليني .

التخريج : هو العلم بمختلف الروايات لحديث خاص متنا وإسنادا .

التعليق = ترك أول السند اعتمادا على ذكره قبله .

التشبيك : مايتسلسل فيه الإسناد وتشبيك الأصابع .

التلقيم : مايتسلسل فيه الإسناد بقوله : «لقمّني بيده» .

الجزء . في كتب الحديث . : ما احتوى على أحاديث شخص خاص .

الجوامع : الكتب التي جمع فيها الاحاديث على ترتيب أبواب الفقه .

الحافظ : من يحفظ ألف حديث متناً واسنادا .

الحديث : ماروي عن المعصوم .

الحسن . من الحديث . : ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الرواة الممدوحين في جميع السند .

الحديث القدسي : كل حديث يسنده الرسول إلى اللّه تعالى قولاً، ولم يكن من النص القرآني .

الحيلولة : الانتقال من سند إلى آخر، وعلامتها «ح».

الخبر : مايحتمل الصدق والكذب في كل ماروى سواءً عن المعصوم أو غيره .

رواية الأقران : استواء الراوي والمروي عنه في العمر واللقاء .

رواية الآباء عن الأبناء : رواية المتقدّم عن المتأخّر.

رواية الأبناء عن الآباء، رواية المتأخّر عن المتقدّم، وهي طبيعية .

رواية السابق واللاحق : هو الرواية عن شيخ، ويتقدم موت الراوي على وفاة المروي عنه.

السند : طريق المتن المشتمل على سلسلة الرواة للحديث .

السنة : ماسنّه المعصوم كقاعدة عامة من القول أو الفعل .

الشاذّ . في الحديث . : مارواه الثقة مخالفا لما رواه الجمهور .

الشيخ : من يروي الحديث لتلاميذه .

الصحابي : كل من صحب النبيّ صلى الله عليه وآله مسلما فترة زمنية ومات على الإسلام .

الصحيح . من الحديث . : مااتصل سنده إلى المعصوم بنقل الرواة العدول في جميع السند .

الضعيف . من الحديث . : ما اشتمل سنده على مجروح أو مجهول الحال ، ويختلف بحسب درجات الجرح وجهالة الحال .

الطبقة : جماعة متعاصرة في زمن خاص .

الطريق = السند .

العالي ، العلو = قرب الإسناد . في السند . : ماقلّ فيه الواسطة ، وهو أمر نسبيّ .

عين، وجه : الكبير أو شخصيّة كبيرة في المجتمع .

الغريب . من الحديث . : ماانفرد برواية متنه أو سنده واحد .

الغريب . في الحديث . : ما اشتمل متنه على لفظ بعيد عن الفهم .

قرب الإسناد = العلوّ . في الحديث . : ما علا من السند إلى المعصوم .

القوي = الموثّق .

الكتاب : كل اثر مدوّن، سواءً في الروايات أو غيرها، وسواءً كان مبوّبا أم لا.

المماثلة = الروايتان المتحدتان .

المتابعة = الخبر الواحد يذكر له متابعات وشواهد .

المتواتر = هو مارواه جماعة يحصل العلم بقولهم القطع بعدم إمكان تواطؤهم على الكذب عادة.

المتّفق والمفترق . في الأسماء . : من اتفق اسمه وافترق شخصه في النسبة والأوصاف .

المتصل . من الحديث . : ما اتصل سنده إلى المعصوم أو غيره .

المتن : ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني .

المحدّث : العالم بالحديث ووجوه العلل فيه متنا واسنادا .

المختلف . من الحديث . : ماروي عن الحديث المستفاد من معنى مجتمع بينهما ما أمكن .

المؤتلف والمختلف من الاسماء : ماتفق من الاسماء في الخط دون اللفظ .

المدبّج: رواية الأقران بعضهم عن الآخر .

المدرّج: في الحديث ماأدرج فيه كلام بعض الرواة متنا أو اسنادا .

المدلّس . من الحديث . : ما أُخفي عيبه عمدا ، سواء في الإسناد أو المتن .

المرسل . من الحديث . : ماروى بغير واسطة عن المعصوم.

المرفوع . من الحديث . : ما أُضيف إلى المعصوم ، سواءً كان في اسناده اتصال أم انقطاع.

المزيد : مازيد فيه سندا أو متنا .

المساواة : تساوي عدد الرواة في اسناد حديثين .

المستدرك : ما أُلّف لتكملة كتاب آخر ، سواءً من المؤلّف نفسه أو غيره.

المستملي : من يطلب إملاء الحديث من شيخه .

المصافحة : أيضا مايتسلسل الإسناد فيها بالمصافحة .

المسلسل . من الحديث . : ماتتابع فيه رجال السند على صفة أو حالة خاصة منالقول أو الفعل.

المسند . من الحديث . : ماجمع فيه أحاديث كل راو على حدة .

المشتركات . من الرواة . : ما تردد بين شخصين اشتركا في اسم أو كنية أو لقب .

المشهور . من الحديث . : ماشاع عند أهل الحديث دون غيرهم .

المشيخة : مايحتوي على أسماء شيوخ الرواية واسانيدهم .

المصنّف . في اصطلاح المحدّثين . : ماكان مرتبا على أبواب الفقه أو عناوين خاصة .

المسند : ماكان مرتّبا على أسماء الصحابة .

المضمر : الحديث الذي يشار فيه إلى المروي عنه الأخير بالضمير الغائب.

المضطرب . من الحديث . : ما اختلف الراوي فيه متنا أو اسنادا .

المعجم : هو المرتب على أسماء الرواة والشيوخ فيروى الاحاديث عنهم.

المعلل . من الحديث . : مافيه أسباب خفيّة غامضة قادحة.

المعلّق . من الحديث . : ماحذف من مبدأ اسناده واحد فأكثر لسبق ذكره أو شهرته.

المعنعن = المتصل .

المقبول . من الحديث . : ما تلقّيَ بالقبول والعمل به من غير التفات إلى الصحة وعدمها .

المقلوب . من الحديث . : ماروى بطريق غير ما وردت الرواية به بنسبته إلى راو آخر.

المقطوع . من الحديث . : ماروي عن التابعين .

المفرد = الشاذ .

الموافقة : تعدّد الطرق للحديث الواحد من شيوخ طبقة واحدة كشيوخ الكليني .

الموثّق . من الحديث . : ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل ثقة فاسد العقيدة في بعض السند .

الموصول = المتصل .

الموضوع . من الحديث . : المكذوب المختلق المصنوع .

الموقوف . من الحديث . : ماروى عن مصاحب المعصوم دون المعصوم ثقه.

المؤتلف والمختلف . من الرواة . : ماتشابه في الاسم خطا لا نطقا.

المولى : يطلق على غير العربي الخالص ، وعلى المعتق ، وعلى الحليف ، والأكثر في هذا الباب إرادة المعنى الأوّل .

النادر = الشاذ .

باب النوادر : الاحاديث في مواضيع مختلفة .

الناسخ والمنسوخ . من الحديث . : مادلّ على رفع حكم شرعي سابق .

النزول : ضد العلوّ في الإسناد .

النص : لفظ الحديث الظاهر في معنى واحد لاغير .

النواب الأربعة : السفراء في عهد الغيبة وهم :

١ عثمان بن سعيد العمري .

٢ . محمد بن عثمان (ت/٣٠٤ هـ) .

٣ . الحسين بن روح النوبختي (ت/٣٢٩هـ) .

٤ . علي بن محمد السمري (ت/٣٢٩هـ) .

علامات الاختزال

اصطلح الرجاليون المحدثون على علامات اختزال متعارفة في كتبهم ، ويظهر أنّ أوّل من اخترعها الطوسي في أسماء الأئمة عليهم‌السلام ، ثم ابن داود الحلي في كتاب رجاله ، وزاد آخرون كلّ حسب حاجته حتى عصر العلاّمة المجلسي في الوجيزة ، والبهائي في الوجيزة ، وأهم العلامات ، كالآتي :

أنا = أخبرنا .

ثقة = يعني العدل الإمامي الضابط .

ثنا = حدّثنا .

جش = النجاشي .

ح = الحديث الحسن .

ح كصح = أي حسن كالصحيح.

ح = للراوي الممدوح أو الإسناد الحسن .

ح = لتحويل السند عند الانتقالمن سند إلى آخر.

خ = خلاصة الاقوال = رجال العلامة الحلّي

جخ = رجال الشيخ الطوسي .

د = الإمام الجواد عليه‌السلام . = رجالابن داود الحلّي

= دائرة صغيرة : علامة لانتهاء الحديث ، ومع النقطة في وسطها هكذا: علامه‌المقابلة، وقد تكون ثلاث نقط ، هكذا (...).

دي = الإمام الهادي عليه‌السلام .

ره = رحمه‌الله.

رجع = الرجوع إلى الحديث السابق.

رض = رضى‌الله‌عنه.

ست = فهرست الشيخ الطوسي .

س = الإمام الحسين عليه‌السلام.

ص = صلى الله عليه وآله .

صا = الاستبصار .

صلعم = صلى الله عليه وآله وسلم.

صح = للاسناد الصحيح ، أو الحديث الصحيح .

صح = لما زيد لتصحيح النسخة.

«ص» صغيرة تحت الكلمة =لضبطها صادا مهملة .

«ض» صغيرة تحت الكلمة =للتمريض .

ضا = الإمام الرضا عليه‌السلام.

ع = عليه‌السلام .

عب = ابن عبدون .

عق = علي بن أحمد العقيقي.

غض = ابن الغضائري .

فش = الفضل بن شاذان .

فض = ابن فضال .

ق = للرواي الثقة غير الإمامي أو الإسناد الموثق .

ق = الإمام الصادق عليه‌السلام .

قد = ابن عقدة .

قر = الإمام الباقر عليه‌السلام.

قي = البرقي.

كا = الكافي .

كر = الإمام العسكري عليه‌السلام .

كش = الكشي .

ل= لمرسل الإسناد.

ل= الرسول صلى الله عليه وآله .

لم = لم يرو عن الائمّة :.

م = للراوي أو الإسناد المجهولين .

م= الإمام الكاظم عليه‌السلام .

مخ = المختلف .

ن= حسن .

نا = حدثنا .

ي = الإمام عليّ عليه‌السلام .

يب = تهذيب الأحكام .

ين = الإمام زين العابدين عليه‌السلام

يه = الفقيه = من لايحضره الفقيه .

يعة = الذريعة .

يه = ابن بابويه = الشيخ الصدوق.

أهم مصادر الكتاب

اتقان المقال ، محمد طه نجف (ت /١٣٢٣ هـ) ، ط/ النجف ١٣٢١ .

الإجازات العلية عند المسلمين ، د . عبد اللّه الفيّاض ، مطبعة الارشاد بغداد سنة ١٩٦٧ .

الاخبار الدخيلة ، الشيخ محمد تقي التستري ، ط / مكتبة الصدوق . طهران ١٣٩٠.

الإجازة الكبيرة ، السيد شهاب الدين المرعشي (ت/١٤١٣هـ)، ط/ مكتبة المرعشي . قم.

الإجازة الكبيرة ، السيد عبد اللّه الجزائري (ت/١١٠٤ ح)، تحقيق الشيخ محمد السمامي، ط/ مكتبة المرعشي قم ١٤٠٩ .

اختيار معرفة الرجال ، الشيخ محمد بن الحسن الطوسي (ت/٤٦٠هـ) طبعة النجف ومشهد ، ونسخة مؤرخه ٦١٢ في مكتبة المتحف البريطاني برقم ٣٥٤٠ . .Or

الاستبصار : محمد بن الحسن الطوسي (ت/٤٦٠ هـ) ط/ النجف ١٣٧٥ ، ومخطوطة كاشف الغطاء، المؤرخة ٥٧٣ في النجف الأشرف .

الأُصول الستة عشر ، نشر الشيخ حسن المصطفوي طهران ١٣٧١، ومخطوطة المشكاة ، ونسخة الهمداني النجف ، ويراجع الفهرس .

أعيان الشيعة ، السيد محسن العاملي (ت/١٣٧٠هـ)، ط/ بيروت ١٩٧٠ .

الإلماع إلى معرفة أُصول الرواية وتفنيد السماع: عياض بن موسى اليحصبي (ت/٥٤٤هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط / القاهرة ١٣٨٩ .

أمل الآمل ، محمد بن حسن الحر العاملي (ت/١١٠٤هـ)، تحقيق السيد أحمد الحسيني ، ط / النجف ١٣٨٥ .

الأنساب ، عبد الكريم السمعاني (ت/٥٦٢هـ)، ط/ حيدر آباد ١٩٦٢ .

ايضاح الاشتباه، الحسن بن يوسف ، العلاّمة الحلي (ت/٧٢٦هـ) .

بحار الأنوار ، محمد باقر المجلسي (ت/١١١٠ هـ).

البداية في الدراية، للشهيد الأوّل، مكتبة المشكاة في جامعة طهران ، عليها قراءة ٩٦٩ بخط شرف شهاب الدين.

البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر، تقرير فقيه الشيعة السيد الحاج أقا حسين الطباطبائي البروجردي (ت/١٣٨١ هـ) بقلم الشيخ حسين علي المنتظري النجف آبادي . ط / الحكمة . قم سنة ١٣٧٨ هـ .

تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ؛ عبد الرحمن السيوطي (ت/٩١١هـ) ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ١٣٧٩ هـ.

تأسيس الشيعة ، السيد حسن الصدر (ت/١٣٥٤هـ) ، ط / بغداد ١٣٧٠ .

تاريخ بغداد ، أحمد بن ثابت الخطيب (ت/٤٦٢ هـ)، ط / القاهرة ١٣٢٩ .

تاريخ مدينة دمشق ، أبو القاسم علي بن عساكر (ت/٥٧١هـ) مصورة المكتبة الظاهرية بدمشق .

تذكرة الحفاظ ، أبو عبد اللّه الذهبي (ت/٧٤٨هـ) ، ط/ حيدر آباد ١٣٧٥.

التعليقة ، محمد باقر البهبهاني (ت/١٢٠٦هـ). مطبوع في هامش منهج المقال .

تنقيح المقال، الشيخ عبد اللّه المامقاني (ت/١٣٥١هـ)، ط/ النجف ١٣٥٢ .

تكملة الرجال ، عبد النبي الكاظمي (ت/١٢٥٦ هـ)، ط / النجف بدون تاريخ.

تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسي (ت/٤٦٠هـ)، ط/ النجف ١٣٨١.

تقريب التهذيب لأحمد بن حجر العسقلاني (ت/٨٥٢هـ)، طبعة ١٣٨٠ .

تهذيب التهذيب ، أحمد بن حجر العسقلاني (ت/٨٥٢هـ) ، ط/ حيدر آباد ١٣٢٦ .

تهذيب الكمال ، أبو الحجاج يوسف المزي (ت/٧٣٢هـ)، بيروت ١٣١٢ .

توجيه النظر إلى أُصول الأثر ، طاهر بن صالح الجزائري (ت/١٣٣٨هـ) ط/ طبعة١٣٢٩.

توضيح المقال ، الملا علي الكني (ت/١٣٠٦ هـ) الطبعة الحجرية ١٢٦٧.

جامع أحاديث الشيعة، السيد حسين البروجردي (ت/ ١٣٤٠هـ).

جامع الرواة ،محمد عليّ الأردبيلي (ت/١١٠١ هـ)، ط / طهران ١٣٣١ .

جامع المقال في علمي الدراية والرجال ، فخرالدين الطريحي ، ط / (ت/١٠٨٥هـ)، تحقيق كاظم الطريحي، طهران ١٣٧٤ .

خلاصة تهذيب الكمال ، صفي الدين الخزرجي ، ط / القاهرة ١٣٢٢ .

خلاصة الأقوال ، الحسن بن يوسف العلامة الحلي (ت/٧٢٦ هـ)، ط/ النجف ١٣٨١.

دائرة المعارف الإسلامية الشيعيّة ، حسن الأمين ، ط / بيروت ١٣٩٣.

الدراية = البداية .

الرعاية في شرح البداية ، زين الدين الشهيد الثاني (ت/٩٦٥هـ) ، ط/ النعمان في
النجف ١٣٧٩ بعنوان الدراية ونسخة مؤرخ ٩٦٩ مكتبة المشكاة ، وطبعة مكتبة المرعشي في قم .

الدراية في علم الرواية ، محمد باقر الزاهد المهاجراني ، ط/ بصيرتي، قم بدون تاريخ .

الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، محمد محسن آقا بزرك الطهراني (ت/١٢٨٩هـ)، ط/النجف طهران .

الرجال ، أحمد بن عبد اللّه البرقي (ت/٢٨٠هـ) ،ط/ طهران ١٣٢٣ ش .

الرجال = فهرس مصنفات الشيعة ، أحمد بن علي النجاشي (ت/٤٥٠ هـ) قم ١٣٩٧، ونسخة عليها سماع ٥٥١ ، في مكتبة نصيري الخاصة طهران .

الرجال = الأبواب ، محمد بن الحسن الطوسي (ت/٤٦٠هـ) ، طبعة النجف ١٣٨٠ ونسخة مؤرخة ٥٣٢ في مكتبة المتحف البريطاني.

رجال الخاقاني = شرح الفوائد الرجالية ؛ للبهبهاني : الشيخ علي الخاقاني(ت/١٣٣٤ هـ) تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ط/النجف ١٣٨٨.

رجال ابن داود ، الحسن بن داود الحلي (ت/٧٠٧ ح) تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ط/النجف ١٣٩٢ .

الرواشح السماوية، محمد باقر الميرداماد (ت/١٠٤١ هـ) الطبعة الحجرية ١٣١١.

سماء المقال ، أبو الهدى الكلباسي (ت/١٣٥٦ هـ) ط /، قم ١٣٧٢، وطبعة مؤسسة ولي العصر بقم .

رياض العلماء ، المولى عبد اللّه الأفندي (ت/١٣٠ هـ) ، ط / قم ١٤٠١ .

شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث: محمد مثلا حنفي ، تصحيح علي محفوظ ، ط/ مصر بدون تاريخ .

شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الاثر ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت/٨٥٢هـ) ، ط/ مصر ١٣٥٢ .

ضياء الدراية في علم الدراية ، ضياء الدين العلامة ، مطبعة الحكمة قم ١٣٧٨ .

ضياء المفازات في مشايخ الإجازات : الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت/١٣٨٩ هـ) مخطوطة المؤلف .

طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، نسخة مكتبة المرعشي ٧٦٣٤، ط / السيد علي اكبر بن محمد شفيع على اصغر الموسوي .

عدة الرجال: السيد محسن الأعرجي(ت/١٢٢٧ هـ) ، نسخة مؤرخة ١٣١٧ في مكتبة المتحف العراقي بغداد.

علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح . عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت/٦٤٣هـ) تحقيق نور الدين عتر ، ط / حلب ١٣٨٦.

علوم الحديث ومصطلحه ، الدكتور صبحي صالح ، ط/ دار العلم للملايين . بيروت ١٩٧٥.

فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت/٩٠٢هـ).

فرحة الغري ، عبد الكريم ابن طاووس، طبعة الهند، وطبعة النجف ١٣٦٨ .

الفهرست ، محمد بن الحسن الطوسي (ت/٤٦٠ هـ)،ط / النجف ١٣٨٠، ونسخة مؤرخة ٩٦٩ في مكتبة المشكاة جامعة طهران رقم ١٠٤٤ .

الفهرست ، منتجب الدين الرازي (ت/٥٨٦ح) تحقيق عبد العزيز الطباطبائي (ت/١٤٠٦ هـ) .

الفوائد الرجالية ، للوحيد البهبهاني مع تعليقات على منهج المقال للميرزا محمد الاسترابادي ، ط / ١٣٠٦ هـ .

الفوائد الرجالية = رجال بحر العلوم ، محمد مهدي بحر العلوم (ت/١٢١٢ هـ)، ط/ النجف ١٣٨٥.

قاموس الرجال ، محمد تقي التستري، ط / طهران ١٣٨٦ .

قرب الإسناد ، لأبي العباس عبد اللّه بن جعفر الحميري (القرن ٣ هـ) المطبعة الحيدرية . النجف ١٣٦٩ .

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي (ت/١٣٣٢هـ) ، ط / القاهرة ١٣٨٠ .

الكافي ، محمد بن يعقوب الكليني (ت/٣٢٩هـ)، ط / طهران ١٣٨١، ونسخة م / مشهد المؤرخة ٦٧٤ برقم ١٣٨٠٠ .

كامل الزيارات ، جعفر بن قولويه (ت/٣٦٧هـ)، ط / النجف ١٣٥٦ .

الكفاية في علم الرواية ، أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي (ت/٤٦٣هـ) ، طبعة الهند ١٣٥٧.

الكنى والألقاب ، الشيخ عباس القمي (ت/١٣٥٩ هـ) ، ط / النجف ١٩٧٠ .

لسان الميزان ، ابن حجر العسقلاني (ت/٨٥٢هـ) ، ط / حيدر آباد ١٣٣٠.

لؤلؤة البحرين ، الشيخ يوسف البحراني (ت/١١٨٦ هـ) ، ط / النجف بدون تاريخ.

المبتكر الجامع للمختصر والمعتصر في علوم الأثر ، عبد الوهاب عبد اللطيف، ط / القاهرة ١٣٨٦.

مجمع الرجال ، عناية اللّه القهپائي (ت/١٠١٦ هـ) ، ط / اصفهان ١٣٨٧.

المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت/٣٦٠هـ)، مصوّرة م / جامعة عبد العزيز .

مستدرك الوسائل ، ميرزا حسين النوري (ت/١٣٢٠هـ) ، ط / طهران ١٣٢١ .

المشتبه في الرجال ، أبو عبد اللّه الذهبي (ت/٧٤٨هـ)، ط / البابي الحلبي بمصر.

المشيخة ، الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت/١٣٨٩هـ) ط / النجف ١٣٥٦ .

مصفّى المقال، الشيخ آقا بزرك الطهراني أيضا . ط / طهران ١٣٧٨ .

مطلع البدور ، أحمد بن أبي الرجال (ت/١٠٩٢هـ) مصورة م / صنعاء . اليمن .

معالم العلماء ، محمد بن علي بن شهراشوب (ت/٥٨٨هـ) طبعة طهران ١٩٦٨، وطبعة النجف ١٣٨٠ .

معجم الأُدباء ، ياقوت الحموي (ت/١٢٦هـ) ، ط / القاهرة ١٣٥٥.

معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم الخوئي (ت/١٤١٢ هـ) ، ط / النجف ١٣٩٢.

معرفة علوم الحديث ، محمد بن عبد اللّه الحاكم النيسابوري (ت/٤٠٥هـ) . تحقيق معظم حسين ، ط / القاهرة ١٩٣٧ .

مقباس الهداية في علم الدراية، الشيخ عبد اللّه المامقاني (ت/١٣٥١هـ) طبعة النجف سنة ١٣٥٠، وقم ١٤١٤.

من لايحضره الفقيه ، محمد بن علي بن الحسين، ابن بابويه الصدوق (ت/٣٨١هـ)، ط / النجف ١٣٧٧، والنسخة المخطوطة مؤرخة ٦٨١ في م / مانشستر رقم ١٤١٧ OR.

منتقى الجمان في الاحاديث الصحاح والحسان ، للشيخ جمال الدين الحسن بن الشهيد الثاني (ت/١٠١١هـ)، طبعة طهران ١٣٧٩ .

منتهى المقال في أحوال الرجال ، أبو علي محمّد بن إسماعيل الحائري (ت/١٢١٦هـ)، الطبعة الحجرية ١٣٠٢ ومؤسسة آل البيت في قم ١٤١٦.

المنهل اللطيف في أُصول الحديث الشريف ، محمد بن علوي المالكي ، طبعة مكتبة المدينة ١٣٩٥.

مواقع النجوم ، الشيخ ميرزا حسين النوري (ت / ١٣٢٠هـ) .

ميزان الاعتدال ، محمد بن أحمد الذهبي (ت/٧٤٨ هـ) مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر ١٣٨٢.

نقد الرجال ، السيد مصطفى التفريشي (ت/١٠١٥ح)، الطبعة الحجرية ١٣١٨ .

نهاية الدارية ، السيد حسن الصدر (ت/١٣٥٤هـ) لكنهو طبعة حجرية ١٣٢٣.

نوابغ الرواة ، الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت/١٣٨٩ هـ)، طبعة بيروت ١٣٩٠ .

الوافي ، محمد محسن الفيض الكاشاني (ت/١٠٩١هـ) الطبعة الحجرية طهران.

الوجيزة في الرجال = رجال المجلسي ، محمد باقر المجلسي (ت/١١١٠هـ) تحقيق عبد اللّه سبزالي ، ط / بيروت ١٤١٥ .

الوجيزة في علم الرجال ، أبو الحسن المشكيني (ت/١٣٥٨هـ) ، تحقيق زهير الأعرجي ، ط / بيروت ١٤١٠ .

وسائل الشيعة ، محمد بن الحسن الحر العاملي (ت/١١٠٤هـ)، ط / طهران ١٣٧٦ .

وصول الأخيار إلى أُصول الأخبار ، الحسين بن عبد الصمد العاملي (ت/٩٨٤هـ) ، تحقيق عبد اللطيف الكوهكمري ، طبعة قم ١٤٠١، ونسخة مكتبة المشكاة برقم ١٠٤٤ قراءة المؤلف بتاريخ ٩٧٦.

الملحق

في صور الإجازات والنسخ

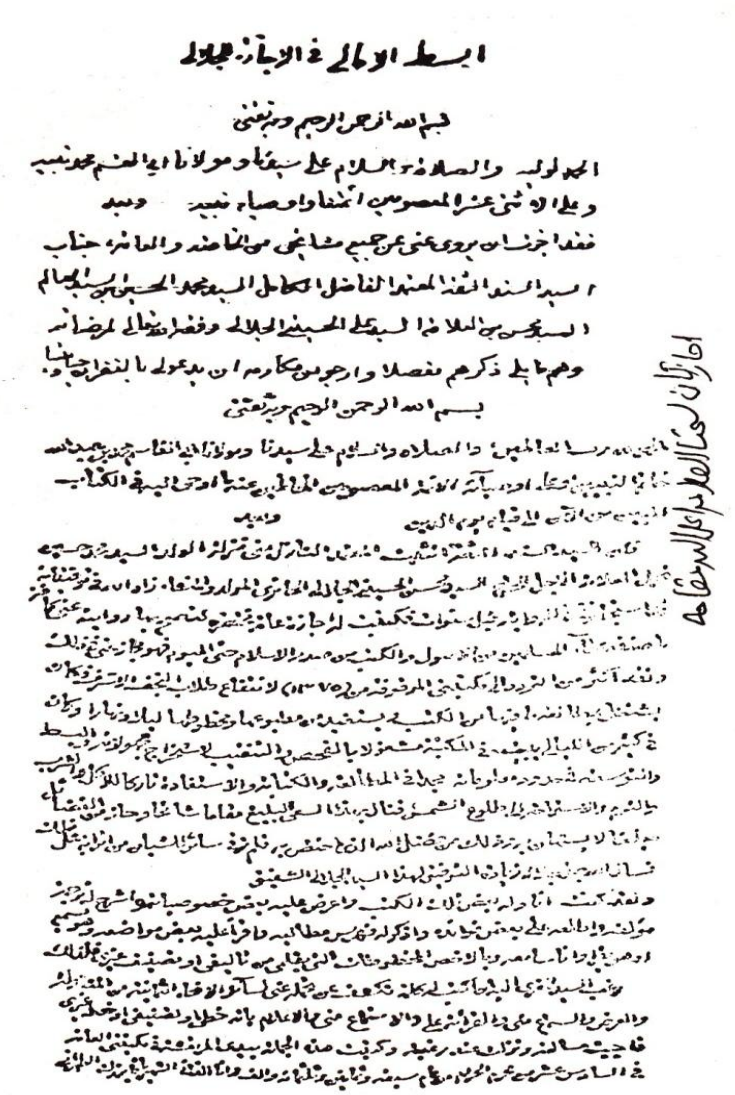

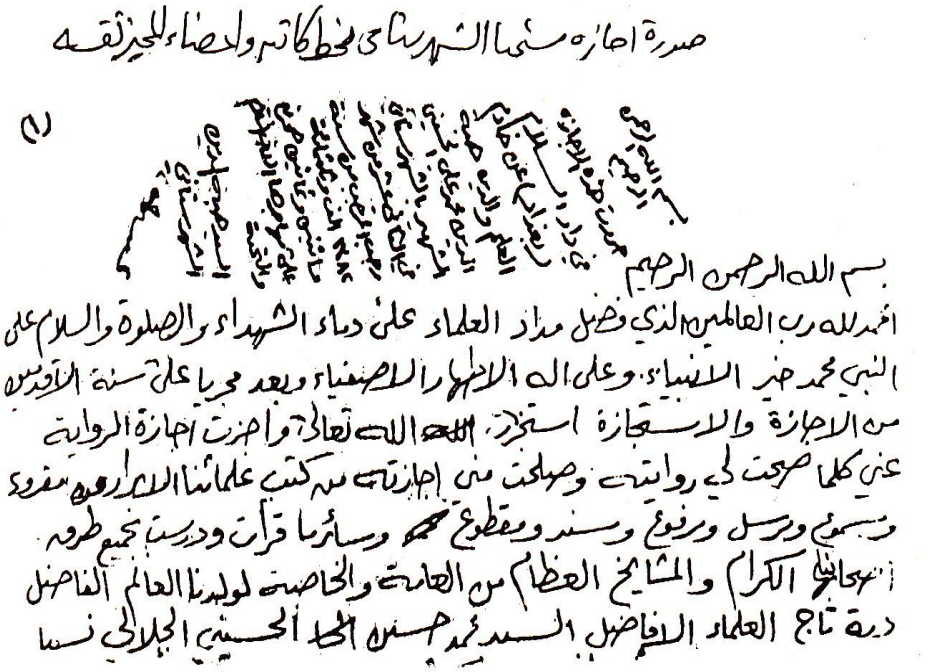
صورة اجازته مشتملا الشهرستاني بخط كاتبه وإمضاء المجيز نفسه

(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي فضل مداد العلماء على دماء الشهداء والصلوة والسلام على النبي محمد خير الأنبياء وعلى آله الأطهار الأصفياء وبعد فيا على سنة الأقدمين من الإجازة والاستجازة استجزت الله تعالى وأجزت إجازة الرواية عني كلما صحت لي روايتي وصلحت من إجازتي منه كتب علمائنا الأبرار وهو مفرد ومسلسل ومرسل ومرفوع ومسند ومقطوع ومسموع وسائر ما قرأت ودرست بجميع طرقه عن مشايخنا الكرام والمشايخ العظام من العامة والخاصة لمولانا العالم الفاضل زبدة تاج العلماء الأفاضل السيد محمد حسن المحلاتي الحسيني الجلالي نسبا

[صورة اجازتي شيخنا العلامة اعلى الله مقامه، الصورة (١)]

[صورة إجازة شيخنا الشهرستاني بخط كاتبه وإمضاء المجيز نفسه الصورة (٢)]

وهذا نص اجازته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضل مداد العلماء على دماء الشهداء والصلوة والسلام على نبينا خاتم الانبياء محمد (ص) وآله اوصيائه الخلفاء (و بعد) فان رعاية الايمان توجب قضاء حق الاخوان فاتبعت ماجرت و استمرت عليه سيرة السلف الصالح من علماء نا الاعلام قدس الله اسرارهم في اجازة الرواية بعضاً لبعض لاتصال اسناد الحديث الى الائمة المعصومين (عليهم السلام) وان قرة عيني الاعز الولد الصالح الفاضل الكامل السيد محمد حسين الجلالي حفظه الله ووقاه من كل مكروه شين مجازاً ان يروي عني كلما صحت لي روايته وجازت لي اجازته من كتب الاخبار وصحف الابرار سيما الكتب الاربعة التي عليها المدار في جميع الامصار والاعصار عن مشايخنا الاعلام اولهم شيخنا واستاذنا فخر الفقهاء العاملين الشيخ ميرزا حسين النائيني النجفي المتوفى في ١٣٥٥ هجرية اجازني قدس سره اجازة مفصلة في تاريخ يوم السابع من شهر جمادى الاولى من ١٣٥٤ وثانيهم الشيخ المحقق الشيخ ضياء الدين العراقي النجفي المتوفى في ١٣٦١ وثالثهم فقيه عصره السيد ابوالحسن الاصفهاني المتوفى ١٣٦٥ ورابعهم آية الله العظمى المرحوم المتوفى ١٣٨٠ الحاج آقا حسين البروجردي الطباطبائي واوصيه بملازمة التقوى ورعاية الاحتياط في السر والعلانية واسئل الله ان يبلغه غاية مراده ويوفقه باصابة ارشاداته وانا الراجي عفو ربه محمد الحسيني الجلالي الكشميري

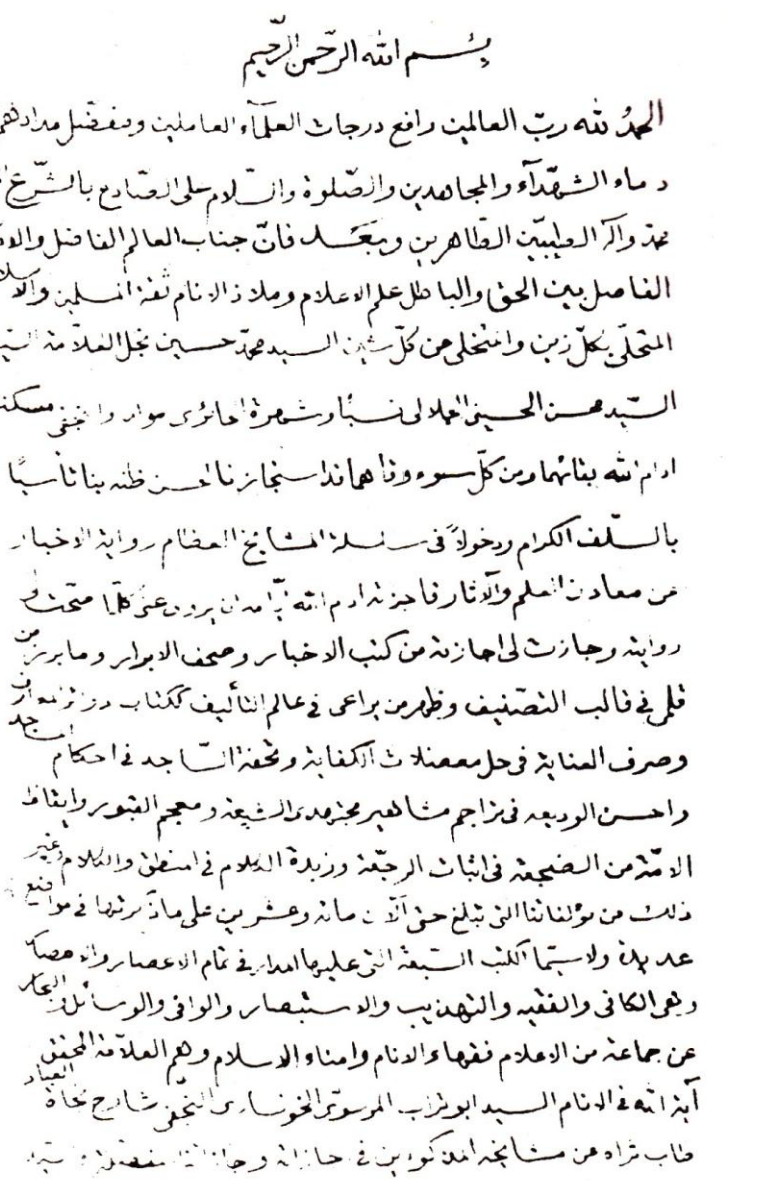

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين رافع درجات العلماء العاملين ومفضل مدادهم على
دماء الشهداء والمجاهدين والصلوة والسلام على الصادع بالشرع المبين
محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد فان جناب العالم الفاضل والاديب
الفاصل بين الحق والباطل علم الاعلام وملاذ الانام ثقة المسلمين والاسلام
المتحلي بكل زين والمتخلي من كل شين السيد محمد حسين نجل العلامة السيد
السيد محسن الحسيني العاملي نسبا وشهرة الحائري مولدا والنجفي مسكنا
ادام الله بقاءهما من كل سوء وفاهما فاني استجازني لما لمست من ظنه بي ناشئا
بالسلف الكرام ودخولا في سلسلة المشايخ العظام رواية الاخبار
عن معادن العلم والآثار فاجزته ادام الله تأييده ان يروي عني كل ما صحت لي
روايته وجازت لي اجازته من كتب الاخبار وصحف الابرار وما برز من
قلمي في قالب التصنيف وظهر من براعي في عالم التأليف ككتاب مزار الجامع
وصرف العناية في حل معضلات الكفاية وتحفة الساجد في احكام
واحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة ومعجم القبور واثبات
الامة من الضجيعة في اثبات الرجعة وزبدة الكلام في استطن والسلام وغير
ذلك من مؤلفاتنا التي تبلغ حتى الآن مائة وعشرين على ما ذكرتها في مواضع
عديدة ولاسيما الكتب الستة التي عليها المدار في تمام الاعصار والامصار
وهي الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار والوافي والوسائل والبحار
عن جماعة من الاعلام فقهاء الانام وامناء الاسلام وهم العلامة المحقق
آية الله في الانام السيد ابو تراب الموسوي الخونساري النجفي شارح نجاة العباد
طاب ثراه من مشايخه المذكورين في اجازته وجازني ان انا مفضلا ما سبق

[صورة إجازة السيد محمد مهدي الكاظمي قدس سره الصورة (٤)]

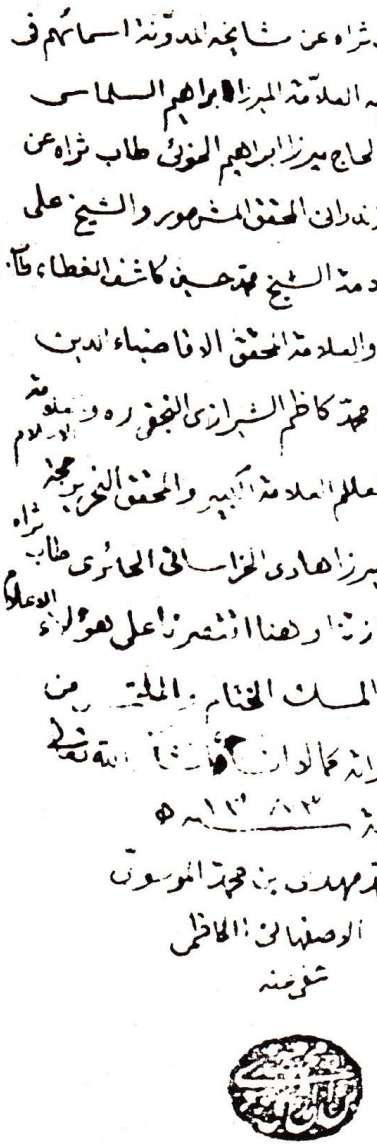

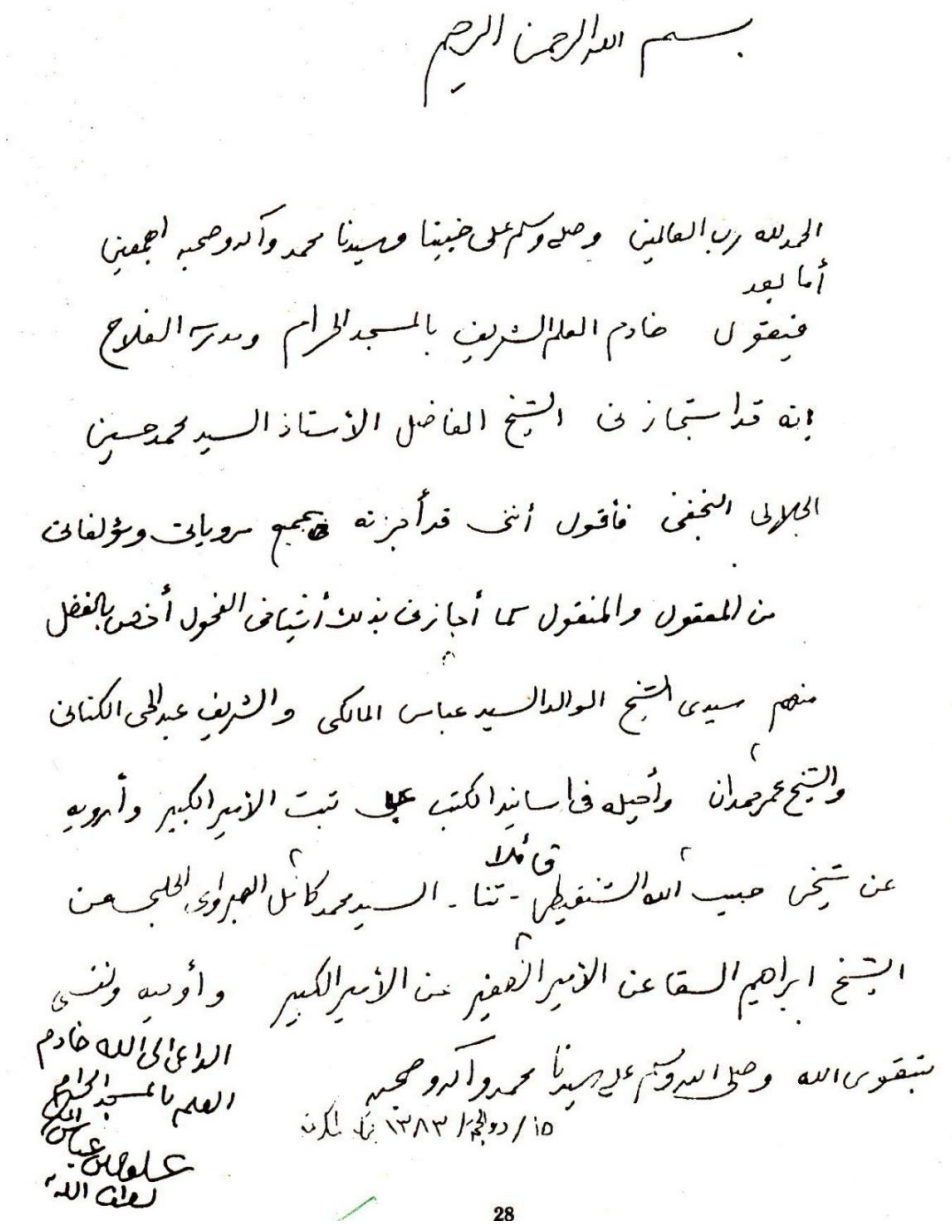
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى وسلم على حبينا وسيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين
أما بعد
فيقول خادم العلم الشريف بالمسجد الحرام ومدرسة الفلاح
إنه قد استجازني الشيخ الفاضل الأستاذ السيد محمد حسين
الجلالي النجفي فأقول أني قد أجزته بجميع مرويات ومؤلفاتي
من المعقول والمنقول كما أجازني بذلك أشياخي الفحول أخص بالفضل
منهم سيدي الشيخ الوالد السيد عباس المالكي والشريف عبد الحي الكتاني
والشيخ محمد حمدان وأصيله في أسانيد الكتب عن تبت الأمير الكبير وأوردته
عن شيخ حبيب الله الشنقيطي - تنا - السيد محمد كامل الهبراوي الحلبي عن
الشيخ إبراهيم السقا عن الأمير الصغير عن الأمير الكبير وأوصيه ونفسي
بتقوى الله وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه الداعي إلى الله خادم
١٥ / ذو الحجة / ١٣٨٣ بمكة العلم بالمسجد الحرام
عباس بن عبد العزيز
المالكي
عفا الله عنه

28

[صورة إجازة الشيخ العلوي المكي رحمه الله، الصورة (٥)]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف خلقه وخير بريته
محمد سيد الاولين والاخرين واهل بيته الطيبين الطاهرين وا
للعن الدائم على اعدائهم اجمعين ابد الابدين ودهر الداهرين
وبعد فان جناب العالم العامل والفاضل الكامل جامع المعقول
والمنقول حاوى الفروع والاصول الورع التقى الاغا حسين
الجلالى الحائرى دامت افاضاته وكثر الله فى العلماء العاملين
امثاله ممن اعتكف فى النجف الاشرف برهة من الزمان لتحصيل
العلوم الشرعية وتشييد المبانى الفقهية وتحقيق المسائل الاصولية
وحضر على الاساطين ولدى الاعاظم حضور تفهم وتحقيق وتعمق
وتدقيق وبلغ مناه وفاق الاقران وحاز مرتبة الاجتهاد ومقرونة
بالصلاح والسداد واسئل الله تعالى ان يجعله ذخرا للعباد و
حصنا حصينا للبلاد فلله تعالى درّه وعليه سبحانه اجره
واسئله ان لا ينسانى من الدعاء صلح ذى الحجة الحرام ١٣٨٤
حسن الموسوى البجنوردى

[صورة إجازة السيد حسن البجنوردي قدس الله سره الشريف، الصورة (٦)]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلاة والسلام على آله الأطهار وصحبه الأبرار ومن تبعهم بإحسان

وبعد فإن الأخ الأستاذ الشيخ محمد حسين الحسيني الجلالي قد قرأ علي في مدة لطيفة يسيرة ما تيسر، وطلب مني إجازة، فلم يسعني إلا موافقته لفضله ونبله، وقد أجزته بما أجازني به مشايخي الكرام، وسند أجلهم جدي الشيخ عبد الرزاق البيطار بسنده المتصل المرفوع إلى النبي عليه وآله أفضل الصلاة والسلام، راجيًا أن لا ينساني من دعواته الصالحة، ووفقنا الله تعالى وإياه، لما يحبه ويرضاه، آمين

في ١٨ شعبان ١٣٨٩هـ

وكتبه الضعيف:

محمد بهجة البيطار

[صورة إجازة الشيخ محمد بهجة البيطار رحمه الله، الصورة (٧)]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف خلقه وخير بريته
محمد سيد الاولين والاخرين واهل بيته الطيبين الطاهرين وا
للعن الدائم على اعدائهم اجمعين ابد الابدين ودهر الداهرين
وبعد فان جناب العالم العامل والفاضل الكامل جامع المعقول
والمنقول هادى الفروع والاصول الورع التقى الاغاسبن
الجلالى الحائرى دامت افاضاته وكثر الله فى العلماء العاملين
امثاله ممن اعتكف فى النجف الاشرف برهة من الزمان لتحصيل
العلوم الشرعية وتشييد المبانى الفقهية وتحقيق المسائل الاصولية
وحضر على الاساطين ولدى الاحقر حضور تفهم وتحقيق وتعمق
وتدقيق وبلغ مناه وفاق الاقران وحاز من تبر الاجتهاد مقرونة
بالصلاح والسداد واسئل الله تعالى ان يجعله ذخرا للعباد و
حصنا حصينا للبلاد فالله تعالى درته وعليه سبحانه اجره
واسئله ان لا ينسانى من الدعاء صالح فى بقعة الحرام ٨ ١٣٨٥
حسن الموسوى البجنوردى

باسمه تعالى شانه
الامر كما افاده المتانت قدس الله
سره والى الله المصائر فقيه مجتهد
اشهد بذالك بعد مراجعة رسالة
كتبها دامت بركاته فى بعض
المسائل المهمة فلذا العمل بما استنظه

فيه نظر تحقيق وتدقيق لأعابر سبيل (كما يقولون) فرأيته - لعمر الحق - كتابا فريدا في بابه، بديعا في أسلوبه لم أر كتابا بهذا الأسلوب وهذا التنظيم للكتاب والتأليف ليس ضم كلمة إلى كلمة ونقش سواد على بياض دون أن يعود بالنفع إلى المجتمع والفائدة إلى العالم كمثل الكتب المؤلفة في الأعصار السالفة وفي عصرنا هذا التي هي عالة على البشرية وإثمها أكبر من نفعها، وبعضها أحرى أن تلقى في سلة المهملات لما فيها من الوخزات على الدين الإسلامي والطعن فيه، بئس ما قدمت لهم أنفسهم، وبئس ما كتبت أيديهم، قال تعالى ((فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض)).

وطلب مني السيد الجليل - دام فضله - في ضمن تقريض كتابه المذكور أن أجيزله في أن يروي عني عن مشايخي في الرواية الكرام وأساتذتي العظام اقتداء بالسلف الصالح، فاوسعني إلا إجابة طلبه لما له علي من حقوق الإخاء وواجبات الأصدقاء، ولما رأيته - دام فضله - أهلا لذلك أجزت له أن يروي عني عن مشايخي عن مشايخهم - قدس الله أسرارهم - حتى تنتهي السلسلة إلى المعصومين - عليهم السلام.

أما مشايخي الكرام (فأولهم): جدي المستجيز رأيته العلامة الجليل الكبير المجتهد السيد ميرزا محمد هادي الحسيني الخراساني الخاوري

[صورة إجازة العلامة السيد محمد صادق بحر العلوم، الصورة (٩و ١٠)]

بسم الله الرحمن الرحيم

ونصلي ونسلم على النبي الأعظم، منقذ الأمة من الجهالة وحيرة الضلالة، وعلى آله الهداة الأئمة الأطهار الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، صلوات الله عليهم وسلامه ما طلعت الشمس وضاء القمر (وبعد): فإن فخر بني هاشم العلامة الفاضل والحجة الكامل السيد محمد الحسين الحسيني الجلالي - زيد فضله - سبط حجة الإسلام وآية الله في الأنام شيخي في الرواية العلامة الأوحد السيد ميرزا محمد هادي الخراساني المازندراني - طاب ثراه - قد أطلعني على مؤلفه الثمين (معجم أحاديث الشيعة) وهو يحتوي على مقدمة وأبواب وخاتمة، أما المقدمة ففي دراية الحديث وأما الأبواب ففي ثمانية وعشرون باباً مرتبة حسب الحروف الهجائية، وأما الخاتمة ففي المشيخة، ابتداءً من شيخنا وشيخ العلامة الإمام الطهراني صاحب كتاب الذريعة - طاب ثراه - وانتهى إلى أصحاب الكتب الأربعة، وغيرها

وطلب مني - دام فضله - النظر في كتابه المذكور ومؤلفه الثمين، وإبداء رأيي فيه، وتقديم مقترحاتي، فطالعت الكتاب ونظرت

[صورة إجازة الشيخ حمّود المؤيد، الصورة (١١)]

[صورة أقدم نسخة من الجامع المسند للبخاري، رقم (١٢)]

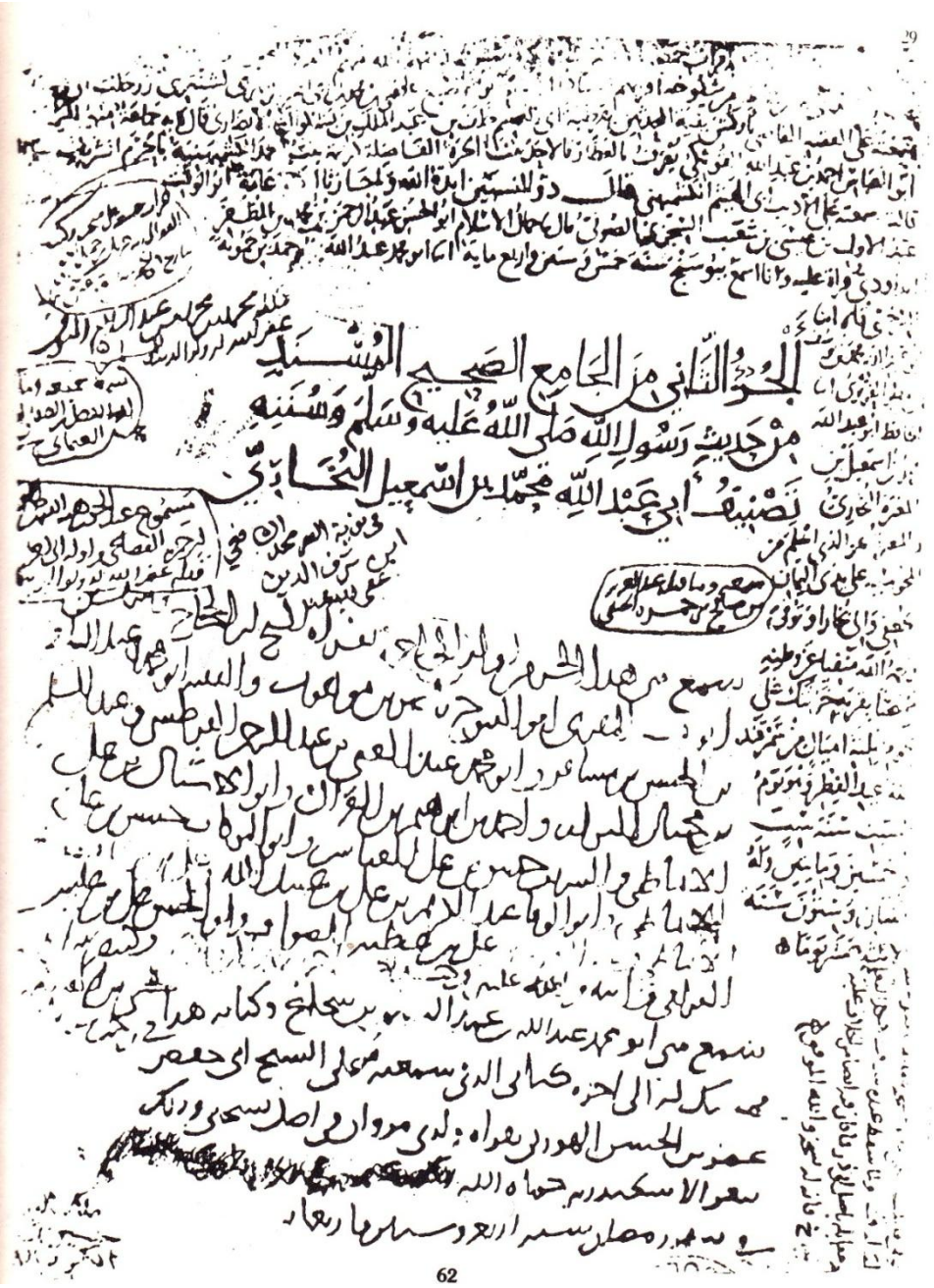
الجزء الثاني من الجامع الصحيح المسند
من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه
تصنيف أبي عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري
62

[صورة أقدم نسخة من الكافي للشيخ الكليني رحمه الله، رقم(١٣)]

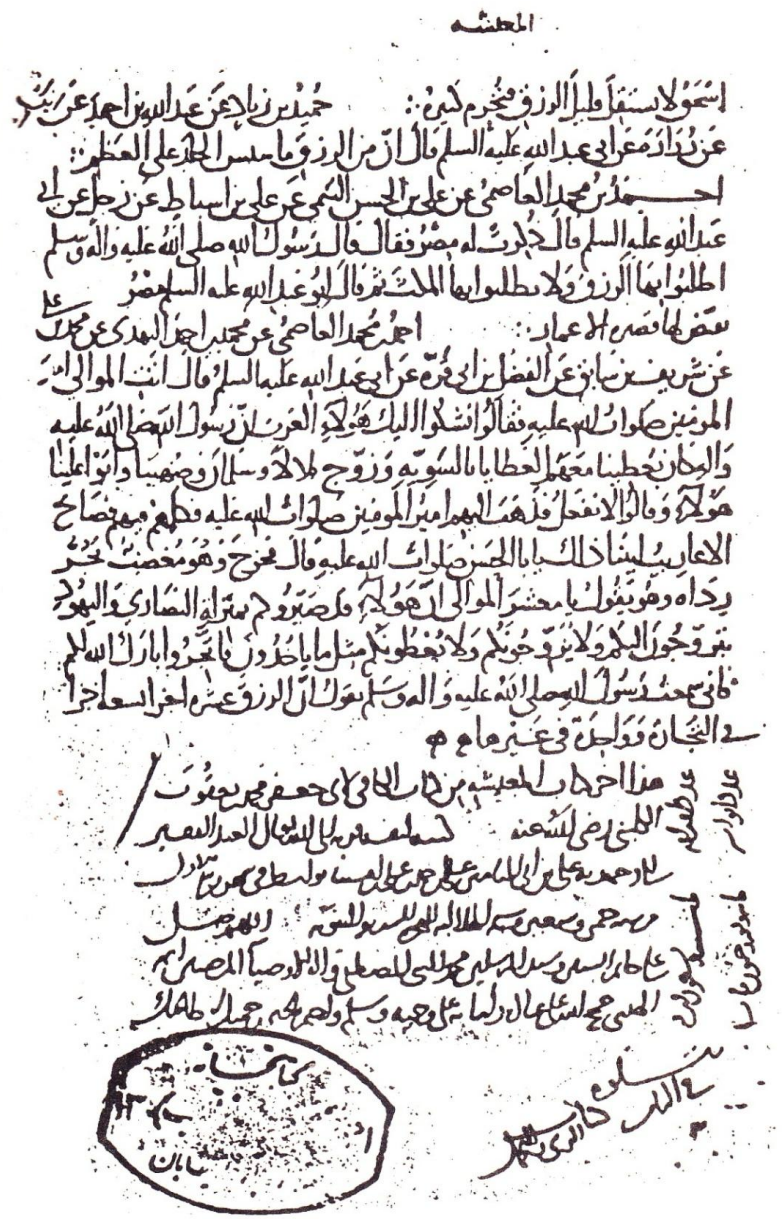

[صورة أقدم نسخة من الإستبصار للشيخ الطوسي رحمه الله، رقم (١٤) و(١٥)]

محمد حسين ابن الحسين [illegible]

سالته عن [illegible] اذا لم [illegible] بلغ الى القبر اصلي عليها قال الا ان [illegible] قبل ان
يدفن فان شاء صلى عليها

باب

الصلاة على الجنازة مرتين

علي بن ابرهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلم
قال كبر امير المومنين عليه السلم على سهل بن حنيف وكان بدريا خمس تكبيرات ثم مشا ساعة
ثم وضعه وكبر عليه خمسة اخرى فصنع ذلك حتى كبر عليه خمسا وعشرين تكبيرة على
الحسن عن الحسين [illegible] عن محمد بن سنان عن احمد [illegible] عن عمرو [illegible] عن ابي جعفر
عليه السلم [illegible] نفسه او اكثر قال بعضهم انا [illegible] وقال [illegible]
الصلاة قال ان النبي صلى الله عليه واله خرج على جنازة امراة
من بني النجار فصلى عليها فوجد الحفرة لم يمكنوا فوضعوا الجنازة فلم يجيء قوم [illegible]
[illegible] عليها الا [illegible] لهم ادعوا لها فاما ما رواه علي بن الحسين عن [illegible] عن ابي عبد الله عن
[illegible] الحسن عن عمار بن موسى [illegible] عن عمار [illegible]
[illegible] ان رسول الله صلى الله عليه واله صلى على جنازة فلما فرغ جاء قوم
فقالوا فاتتنا الصلاة عليها [illegible] رسول الله صلى الله عليه واله [illegible] الجنازة ولا يصلى عليها مرتين
ادعوا له [illegible] والوجه في هذه الرواية ضرب من الكراهية [illegible]
قوله عليه السلم ان الجنازة لا يصلى عليها مرتين وجوبا [illegible] ان يصلى عليها مرتين
[illegible] انما [illegible] الواحد [illegible] وما [illegible] فانه [illegible]
[illegible] محمد بن احمد بن يحيى عن ابي جعفر عن ابيه عن وهب بن وهب عن
جعفر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه واله صلى على جنازة فلما فرغ جاء
ناس فقالوا يا رسول الله لم ندرك الصلاة عليها فقال لا يصلى على جنازة مرتين
[illegible] ادعوا له والوجه في هذه [illegible] [illegible] ما [illegible] الخبر الاول [illegible]

باب

الصلوة على جنازة معها امراة (٥)

[صورة صفحة الغلاف لمسند الربيع للفراهيدي، رقم (١)]

الجزء الاول

من حاشية

الجامع الصحيح

مسند الامام الشهير الحافظ الثقة الربيع بن حبيب
ابن عمرو الفراهيدي البصري رحمه الله
(من أئمة المائة الثانية للهجرة)

تأليف

العلامة الجليل الاستاذ الكامل الشيخ عبد الله بن حميد السالمي
(أحياه الله سالماً وأثابه)

طبع على نفقة الملك الجليل فخر الملوك ناشر العدل والمعارف السيد المعظم

السلطان فيصل

ابن تركي سلطان عمان (مسقط) أيد الله دولته وحماه
بالنصر والظفر آمين

طبع بمطبعة الازهار البارونية سنة ١٣٢٦

الفهرست

Contents

هذا المعجم ٥

تنبيهات: ٦

مقدّمة المؤلّف ٧

في اللغة: ٨

قبل الإسلام: ٩

في القرآن الكريم: ١٠

في نهج البلاغة: ١٠

في الصحيفة السجّادية: ١٠

في روايات أهل البيت(عليهم السلام): ١١

الأحاديث العددية: ١٢

المسند والمرسل: ١٣

أسماء الأعلام: ١٣

الموافقات: ١٤

المذاهب الفقهية: ١٤

مذهب أهل البيت (عليهم السلام): ١٦

عبر القرون (١ - ١٥): ١٦

في العصر الحاضر: ١٧

التحقيق: ١٧

التجارب العلمية: ١٩

المصادر: ١٩

خاتمة المعجم: ٢٠

الإهداء ٢٢

وأنا أسأل الله تعالى أن يجعله لوجهه خالصا وأن ينفعني به حين يكون الظل في الآخرة قالصا وأن يصب عليه قبول القبول فإنه أكرم مسؤول وأعز مأمول. () ٢٢

(تصدير) ٢٣

معجم الاحاديث ٢٩

تعريف منيف للكتاب ٣٠

تقريض قريض ٣١

آيات حب ٣٥

مقطوعة عصماء ٣٥
القصر الملكي ٣٦
مقدمة الكتاب ٣٧
الباب الأوّل: في الحديث ومكانته ٣٨
الحديث والسنة: ٣٨
مكانة الحديث: ٣٨
مشكلة الوضع: ٣٩
والحل: ٤٠
الإسناد: ٤١
الباب الثاني: في المشايخ ٤٥
مشايخ الحديث: ٤٥
الشيخ الاول: الشيخ محمد محسن الرازي (آقا بزرك) ٤٥
الشيخ الثاني : السيد محمد علي الشهرستاني ٥١
الشيخ الثالث : السيد الوالد محسن الجلالي ٥٥

الشيخ الرابع : السيد محمد مهدي الاصبهاني الكاظمي..... ٥٨

الشيخ الخامس : الشيخ العلوي بن عباس ٦٠

الشيخ السادس : سيدنا الاستاذ ميرزا حسن البجنوردي ٦٢

الشيخ السابع : الشيخ محمد بهجت البيطار..... ٦٥

الشيخ الثامن: الشيخ مرتضى الحائري..... ٦٧

الشيخ التاسع: السيد محمد صادق بحر ا لعلوم..... ٧٠

الشيخ العاشر: الشيخ عباس حمود المؤيد ٧٢

فائدة: في مشايخ آخرين:..... ٧٣

فائدة أخرى: ٧٤

الباب الثالث: جوامع الحديث المشهورة ٧٥

مسند الامام زيد الشهيد ٧٥

الكتاب:..... ٧٨

الإسناد: ٧٨

الموطأ ٨٠

الكتاب: ٨٢
النسخ الموجودة : ٨٥
الإسناد: ٨٨
المسند..... ٨٩
الإسناد: ٩٣
الجامع المسند ٩٤
فوائد ثلاث:..... ٩٧
الإسناد: ٩٩
الجامع..... ١٠١
الإسناد: ١٠٧
السنن..... ١٠٨
الكتاب: ١١٠
طبعات الكتاب:..... ١١١
الإسناد: ١١٢

السنن ١١٣
الجامع ١٢٠
الكتاب: ١٢٢
الإسناد: ١٢٣
السنن ١٢٥
الكتاب: ١٢٧
اسلوب التاليف: ١٢٨
الإسناد: ١٢٨
الكافي ١٣٠
الكتاب: ١٣٤
نسخ الكتاب: ١٣٥
الإسناد: ١٣٦
دعائم الاسلام ١٣٧
الكتاب: ١٣٧

الإسناد: ١٤٠
من لا يحضره الفقيه..... ١٤١
الكتاب: ١٤٦
الإسناد: ١٤٨
"تهذيب الاحكام" و"الاستبصار فيما اختلف فيه من الاخبار" ١٥٠
الكتاب: ١٥٥
كتاب الاستبصار: ١٥٧
الإسناد: ١٥٨
جامع الأصول من أحاديث الرسول..... ١٦٠
الإسناد: ١٦٥
مسند الربيع..... ١٦٦
الكتاب: ١٦٧
كنز العمال في سنن الاقوال والافعال ١٦٩
الكتاب: ١٧٢

رموز كنز العمال:..... ١٧٤
الإسناد: ١٧٦
تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل أحكام الشريعة ١٧٧
الكتاب: ١٨١
نسخ الكتاب وطبعاته: ١٨٢
الإسناد: ١٨٢
بحار الانوار ١٨٩
المؤلف : ١٩٠
اسلوب التأليف : ١٩٣
الكتاب: ١٩٣
طبعات الكتاب ومخطوطاته :..... ١٩٤
رموز بحار الانوار:..... ١٩٤
الإسناد: ١٩٩
مستدرك الوسائل..... ٢٠٠

اسلوب التأليف : ٢٠٤
الكتاب: ٢٠٤
نسخ الكتاب وطبعاته: ٢٠٥
الإسناد: ٢٠٥
مصادر المحدث النوري : ٢٠٥
معجم الاحاديث..... ٢١٠
منهج التأليف :..... ٢١٣
الباب الرابع..... ٢١٧
في ٢١٧
دراية الحديث ٢١٧
(تنبيه): ٢١٧
مقدمة المحقق..... ٢١٩
الإهداء..... ٢٢٥
تمهيد..... ٢٢٧

أمّا علم الدراية :..... ٢٢٨

وأمّا علم الرجال : ٢٢٩

وأما علم الإسناد:..... ٢٢٩

مقدمة المؤلف..... ٢٣١

الكذب على النبيّ صلى الله عليه وآله : ٢٣٢

المصادر العامة لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله : ٢٣٦

أمّا مصادر الحديث العامة ـ اليوم ـ هي:..... ٢٣٩

وقد جمعت زوائد الستة في كتب، أشهرها: ٢٤٠

حديث الثقلين:..... ٢٤٣

من هم أهل البيت عليهم‌السلام:..... ٢٤٥

معنى الثقل : ٢٤٧

دلالة الحديث:..... ٢٤٧

أهل البيت بعد النبيّ صلى الله عليه وآله : ٢٤٨

نصوص اجمالية: ٢٤٩

من الخلفاء الاثني عشر؟ ٢٥١

أئمة أهل البيت عليهم‌السلام:..... ٢٥٢
روايات أهل البيت عليهم‌السلام: ٢٥٤
الفصل الأوّل: علم الحديث..... ٢٥٧
دراية الحديث ٢٥٩
تعريف العلم:..... ٢٥٩
الحديث ـ الخبر ـ السنة: ٢٦١
أقسام الحديث:..... ٢٦٤
الاصطلاح الجديد: ٢٦٥
بين المصطلحات:..... ٢٦٩
وهنا ملاحظات :..... ٢٧٤
نتيجة البحث :..... ٢٧٧
النقل بالمعنى:..... ٢٧٧
أقسام الحديث : ٢٧٩
١ ـ المتواتر:..... ٢٨٠

٢ . الآحاد: ٢٨٣

٣ . الصحيح :..... ٢٨٤

٤ . الحسن :..... ٢٨٧

٥ . الموثق: ٢٨٨

٦ . الضعيف :..... ٢٨٩

٧ . المسند:..... ٢٩٢

٨ . المتصل : ٢٩٣

٩ . المرفوع:..... ٢٩٤

١٠ . المعنعن:..... ٢٩٧

١١ . المعلّق :..... ٢٩٩

١٢ . المفرد: ٣٠٠

١٣ . المدرّج: ٣٠١

١٤ . المشهور:..... ٣٠٣

١٥ . الغريب :..... ٣٠٤

١٦ . المصحّف: ٣٠٧

١٧ . العالي سندا: ٣١٤

١٨ . الشاذ:..... ٣١٦

١٩ . المسلسل : ٣١٧

٢٠ . المزيد: ٣٢٦

تنبيه: ٣٢٨

٢١ . المختلف : ٣٢٩

٢٢ . الناسخ والمنسوخ : ٣٣١

٢٣ . الغريب :..... ٣٣٤

٢٤ . المقبول:..... ٣٣٦

٢٥ . الموقوف:..... ٣٣٨

٢٦ . المقطوع : ٣٤١

٢٧ . المرسل : ٣٤٣

٢٨ . المعلل:..... ٣٤٧

٢٩ . المدلّس :..... ٣٥٠

٣٠ . المضطرب : ٣٥١

٣١ . المقلوب :..... ٣٥٥

٣٢ . الموضوع :..... ٣٥٧

تكملة : ٣٦١

فالمضمر:..... ٣٦١

والمعلق:..... ٣٦٥

تدوين الحديث ٣٦٨

الأُصول الأربعماءة:..... ٣٧٠

ما هو الأصل ؟..... ٣٧٠

نصوص المتقدّمين: ٣٧٥

أصحاب الأُصول: ٣٧٦

أهمّية الأُصول:..... ٣٧٧

عدد الأُصول:..... ٣٧٩

نتيجة البحث : ٣٨٣
جوامع الحديث..... ٣٨٥
الكتب الأربعة: ٣٨٥
الجوامع المتأخرة: ٣٨٥
كتاب الكافي ٣٨٨
مؤلّفات الكليني:..... ٣٩١
طبعات الكافي:..... ٣٩٣
نسخ الكافي : ٣٩٤
محتويات المخطوطة: ٣٩٦
وفي المطبوعة:..... ٣٩٧
الاهتمام بالكافي : ٣٩٨
أسلوب التأليف:..... ٣٩٨
قطعية الصدور:..... ٤٠٢
سمات بارزة :..... ٤٠٤

أُسلوب العرض: ٤٠٤

جمع الأسانيد : ٤٠٥

التثبّت في الإسناد: ٤٠٦

السقط :..... ٤٠٦

باب النوادر :..... ٤٠٧

نقد الروايات :..... ٤٠٧

الترتيب حسب الصحة : ٤٠٩

التعليق : ٤٠٩

ومن التعليق : ٤١٠

شرح الأحاديث :..... ٤١٣

مصادر الكليني :..... ٤١٥

عدّة الكليني : ٤١٨

العدة الأُولى ـ عدّة الأشعري: ٤١٩

العدّة الثانية ـ عدة البرقي : ٤٢٢

تكميل : ٤٢٧
العدة الثالثة ـ عدّة الآدمي: ٤٢٩
عدّة أُخرى : ٤٣٣
ويستدرك عليه : ٤٣٤
تمييز المشتركات: ٤٣٦
ومن المشتركات : ٤٣٨
نقد الكافي : ٤٤٠
اختلاف النسخ : ٤٤١
موارد السقط : ٤٤٥
من لايحضره الفقيه..... ٤٤٩
شجرة آل بابويه..... ٤٥١
من تواريخ حياته : ٤٥٣
من مؤلفاته: ٤٥٦
نسخ الكتاب : ٤٥٨

أُسلوب التأليف : ٤٥٩
ونستنتج من المقدمة أُمورا : ٤٦٠
هل للصدوق فهرست؟ ٤٦٢
نقد الفقيه : ٤٦٤
المشيخة: ٤٦٥
نصّ مشيخة الصدوق ٤٦٩
باب الألف ٤٧٠
باب الباء ٤٧٩
باب الثاء ٤٨١
باب الجيم ٤٨١
باب الحاء ٤٨٣
باب الخاء ٤٩٢
باب الدال ٤٩٢
باب الذال ٤٩٤

باب الراء..... ٤٩٤
باب الزاي..... ٤٩٥
باب السين..... ٤٩٧
باب الشين..... ٥٠١
باب الصاد..... ٥٠٢
باب الطاء ٥٠٣
باب العين..... ٥٠٣
باب الغين..... ٥٢١
باب الفاء..... ٥٢١
باب القاف ٥٢٣
باب الكاف..... ٥٢٤
باب الميم..... ٥٢٤
باب النون..... ٥٣٧
باب الواو ٥٣٨

باب الهاء ٥٣٨

باب الياء ٥٤٠

باب الكنى ٥٤٢

تهذيب الأحكام..... ٥٤٩

ويتلخص من حياة الطوسي: ٥٥٢

أما الكتاب :..... ٥٥٣

تأليف التهذيب:..... ٥٥٥

تاريخ التأليف :..... ٥٥٨

سبب التأليف :..... ٥٥٨

منهجُ التأليف:..... ٥٥٩

الزيادات :..... ٥٥٩

أمل لم يتحقّق : ٥٦٠

أُسلوب التأليف : ٥٦٢

عدّة الطوسي: ٥٦٦

التعليق : ٥٦٧
نقد التهذيب : ٥٦٩
اختلاف النسخ : ٥٧٠
شيوخ الطوسي : ٥٧٣
مشيخة التهذيب : ٥٧٥
الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار..... ٥٨٧
أُسلوب التأليف : ٥٨٩
سبب التأليف: ٥٩١
المقارنة بين أُسلوب الكتابين:..... ٥٩٢
التعليق في الإسناد:..... ٥٩٣
اختلاف النسخ : ٥٩٤
عدد الأحاديث : ٥٩٤
مشيخة الاستبصار : ٥٩٨
الفصل الثاني: علم الرجال..... ٦٠٩

علم الرجال ٦١١

تعريف علم الرجال : ٦١١

الحاجة إلى علم الرجال :..... ٦١٢

دعوى الأخباريون: ٦١٥

دور الحس والحدس في تقييم الرجال : ٦١٩

الوثاقة: ٦٢٣

أمارات الوثاقة :..... ٦٢٥

١ ـ توثيق المعصوم : ٦٢٥
٢ ـ توثيق القدماء: ٦٢٦
٣ ـ العدالة: ٦٢٩
عدد التزكية : ٦٣١
وحجّة المشهور وجوه :..... ٦٣١
٤ ـ رواية أصحاب الاجماع : ٦٣٦

تسمية الفقهاء من أصحاب الأئمّة:..... ٦٣٧

ما المراد من تصحيح مايصح عنهم ؟..... ٦٤١

٥ ـ المراسيل المقبولة: ٦٤٨
فمن هؤلاء الثلاثة؟ ٦٤٩
١ ـ ابن أبي عمير (ت/٢١٧ هـ): ٦٤٩
٢ ـ صفوان بن يحيى الكوفي (ت/٢١٠ هـ) : ٦٥٠
٣ ـ أحمد بن محمد البزنطي (ت/٢٢١ هـ): ٦٥١
٦ ـ وكالة الإمام : ٦٥٨
كثرة الرواية : ٦٦١

أصالة الاستقامة: ٦٦٤
شيخوخة الإجازة: ٦٦٦
التوثيقات العامة: ٦٦٩

١ ـ أصحاب الصادق عليه‌السلام: ٦٧٠
٢ ـ ومن ذلك : بنو فضّال : ٦٧١
٣ ـ ومن ذلك : آل أبي شعبة : ٦٧٣
٤ ـ ومن ذلك : بيت الرواسي : ٦٧٣
توثيق المشايخ: ٦٧٤
١ ـ مشايخ الطاطري، علي بن الحسن الكوفي : ٦٧٥
٢ ـ مشايخ القمي، علي بن إبراهيم (ت / ٣٠٤ هـ): ٦٧٦
٣ ـ مشايخ ابن قولويه (ت/٣٦٨ هـ) في اسناد كامل الزيارات: ٦٧٩
٤ ـ مشايخ الصدوق (ت / ٣٨١ هـ) : ٦٨٢
٥ ـ مشايخ النجاشي (ت/ ٤٥٠ هـ) : ٦٨٥
٦ ـ مشايخ ابن المشهدي (ت / ٥٩٤ ح): ٦٨٨
٧ ـ مشايخ ابي جعفر الطبرسي (ت / ٦٠٠ ح): ٦٨٩
٨ ـ رواية الثقة: ٦٨٩
ألفاظ المدح: ٦٩٠

توثيقات المتأخرين: ٦٩٢

الأصول الرجالية: ٦٩٤

أولاً ـ رجال البرقي : ٦٩٥
وأمّا الكتاب : ٦٩٧
ثانيا ـ اختيار الرجال: ٦٩٩
عنوان الكتاب : ٧٠١
أما الكتاب : ٧٠٢
أسلوب التأليف : ٧٠٣
أسلوب الاختيار : ٧٠٤
من أغلاط الكشي : ٧٠٦
تاريخ التأليف : ٧٠٩
نسخ الكتاب : ٧١١
ثالثا ـ كتاب الرجال ؛ لابن الغضائري (ت/ ٤١١ هـ) : ٧١٤
مَن المؤلف ؟ ٧١٥

أما الكتاب : ٧١٧
أسلوب التأليف : ٧١٨
مدى الاعتماد عليه : ٧٢٠
كتاب أم كتب ؟ ٧٢٣
نسخ الكتاب : ٧٢٩
رابعا ـ رجال النجاشي (ت/ ٤٥٠ هـ): ٧٣٢
ترجمة المؤلف : ٧٣٢
ونستنتج من مقدمة الفهرست أمورا : ٧٣٣
أما الكتاب : ٧٣٤
أسلوب التأليف : ٧٣٥
عدّة النجاشي: ٧٤٠
هفوات النجاشي : ٧٤٥
نسخ الكتاب : ٧٤٧
خامسا ـ رجال الشيخ الطوسي (ت/ ٤٦٠ هـ) : ٧٤٨
أسلوب التأليف : ٧٥٠
ونستنتج من هذه المقدمة : ٧٥١
مصادر الشيخ : ٧٥٣
ذكر الأسماء : ٧٥٣
عنوان :"أسند عنه": ٧٥٦
نقد الكتاب : ٧٥٧
نسخ الكتاب : ٧٥٩
سادسا ـ الفهرست للشيخ الطوسي (ت/٤٦٠هـ): ٧٥٩
وأمّا الكتاب: ٧٥٩
أسلوب التأليف : ٧٦١
ويستنتج من هذه المقدمة أمورا : ٧٦٢
عُدّة الفهرست : ٧٦٦
نقد الفهرست : ٧٦٧
نسخ الكتاب : ٧٦٨
كتب رجالية أخرى: ٧٧١
تمييز المشتركات: ٧٧٩
أمثلة ذلك: ٧٨٢
١ ـ محمد بن إسماعيل: ٧٨٢
٢ ـ ابن سنان (ت/١٣٥هـ) : ٧٨٥
٣ ـ أبو بصير : ٧٨٥
٤ ـ أحمد بن محمد : ٧٨٥
طبقات الرواة..... ٧٨٧

وعن تحديد الطبقات: ٧٨٩

وأرى أنّ الأولى ترتيب الطبقات وتحديدها زمنيّا كالآتي : ٧٩٥
تركيب الأسانيد : ٧٩٦

رسالة تصحيح الأسانيد :..... ٧٩٩

موضوع الرسالة : ٨٠٢
إشكالات على المؤلف : ٨٠٣
وأما الإشكال الحكمي : ٨٠٥
مناقشة الأردبيلي: ٨٠٦
مع الفهرست للطوسي: ٨٠٧
الفصل الثالث : علم الإسناد ٨١١

علم الإسناد: ٨١٣

طرق التحمّل : ٨١٤

١ ـ السماع : ٨١٤
٢ ـ القراءة : ٨١٦
٣ ـ الإجازة : ٨١٩
٤ ـ المناولة : ٨٢٥
٥ ـ الكتابة : ٨٢٧
٦ ـ الإعلام: ٨٢٩
٧ ـ الوجادة : ٨٣٠
في كيفية رواية الحديث : ٨٣٤

وأهمّ علامات الاختزال : ٨٣٦

وأهمّ علامات التنقيط : ٨٣٧

الإسناد..... ٨٣٨

فأروى عاليا عن مشايخي الاعلام وأعلاهم سندا : ٨٤٠
وبالإسناد عن المجلسي (ت/١١١٠هـ): ٨٤١
وبالإسناد عن بحر العلوم (ت/١٢١٢ هـ): ٨٤١
وبالإسناد عن سليمان الماحوزي: ٨٤١
وبالإسناد عن المجلسي (ت/١١١٠ هـ) : ٨٤٢
وبالإسناد عن الشيخ الطوسي (ت/٤٦٠ هـ): ٨٤٣
المصطلحات ٨٤٦

علامات الاختزال ٨٥٢

أهم مصادر الكتاب ٨٥٦

الملحق..... ٨٦٨

الفهرست ٨٨٥